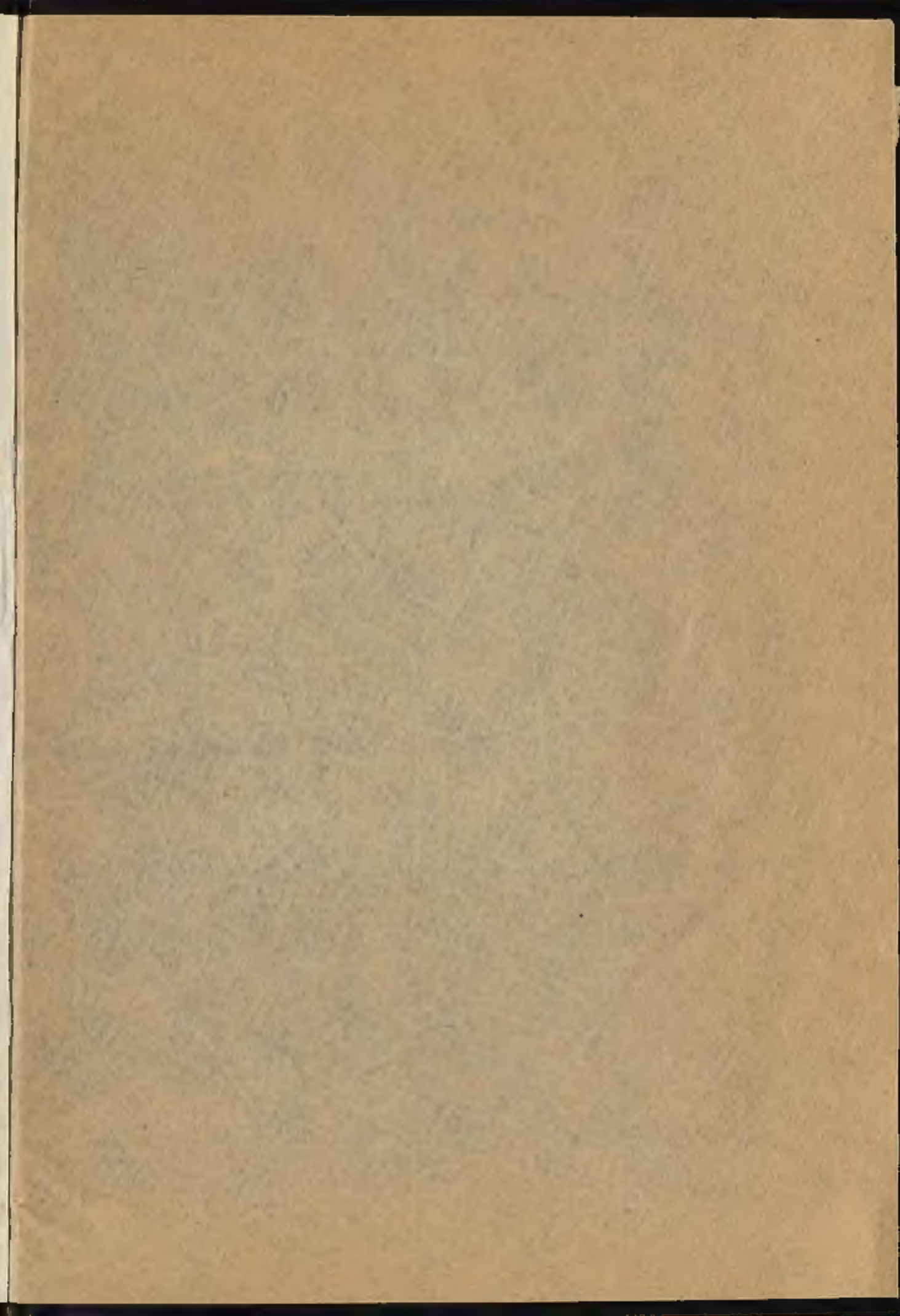


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







نَهَايَةُ الْمَحْتَاجِ

إِلَى

شَرْحِ الْمِنْصَحِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَأَلَّفَ

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْزَةَ

ابْنُ شَهَابٍ الدِّينِ الزَّمَلِيُّ الْمَنُوفِيُّ الْمِصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ

الشَّهِيرُ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٧ هـ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ أَبِي الْفَضْلِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْخِ الْمَلِكِيِّ الْقَاهِرِيِّ

الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٧ هـ

وَبِالْهَامِشِ

حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ

الْمَعْرُوفَ بِالْمَغْرَبِيِّ الرَّشِيدِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٩٦ هـ

الجزء الثاني

مكتبة جامعة القاهرة

١٣٥٧ / ١٩٣٨ / ٨٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

باب

فصل

(شروط الصلاة خمسة)
(قوله وإن قال الشيخ)
أى فى شرح الروض خلافا
لما فى حاشية الشيخ
(قوله وقد صرح بذلك)
يعنى بمقاله شيخ الاسلام
إذ عبارة الصحاح والشرط
بالتحريك العلامة
وأشراط الساعة علاماتها
اتمهي . فقول الشارح
فيما مر هذا هو المشهور
لعل المراد به شهرته على
الألسنة على ما فيه

بالتنوين يشتمل على شروط الصلاة وموانعها ، وقد شرع فى القسم الأول فقال (شروط الصلاة)
الشروط جمع شرط يسكون الراء ، وهو لغة العلامة ومنه أشراط الساعة : أى علاماتها ، هذا هو
المشهور وإن قال الشيخ الشرط بالسكون إلزام الشئ ، والزامه لا العلامة ، وإن عبر بها بعضهم
فإنها إنما هى معنى الشرط بالفتح اهـ . وقد صرح بذلك فى المحكم والعياب والواحي والصحاح والقاموس
والجمل ودبوان الأدب وغيرها . واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
لذاته فخرج بالقيد الأول المانع فإنه لا يلزم من عدمه شئ ، وبالثانى السبب فإنه يلزم من وجوده
الوجود ، وبالثالث اقتران الشرط بالسبب كوجود الحول الذى هو شرط لوجوب الركاة مع النصاب
الذى هو سبب للوجوب أو بالمنايع كالمين على القول بأنه مانع لوجوبها وإن لزم الوجود فى الأول
والعدم فى الثانى لكن لوجود السبب والمنايع لالتفات الشرط . لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة وينجب
استمراره فيها ، فكان المناسب تقديم هذا على الباب الذى قبله . لأننا نقول لما اشتمل على موانعها

باب على شروط الصلاة

(قوله على شروط الصلاة) لعل الحكمة فى تعقيب هذا الباب لما قبله التلبيه على أنه لا يعتد
بتلك الأركان بدون شروطها حتى لو اتقى شرط منها فى أثناء صلاته بطلت ، وقد يؤخذ بهذا
من قوله الآتى : لأننا نقول لما اشتمل على موانعها الخ ، لأن انتفاء الشرط بعد اعتقادها مانع
من دوام الصحة (قوله وموانعها) أى وما يتبع ذلك : كتسبيح من ثابته شئ فى صلاته ، وسن
الصلاة للستر وغير ذلك (قوله هذا هو المشهور) أى على الألسنة ، وليس مراده أنه يقابله قول
غريب لغة لقوله ولم أرد لغيره (قوله وإن قال الشيخ الخ) أى فى غير شرح منهجه تبعاً للأسنوى
اهـ الشيخ عميرة ، وقوله أى فى غير الخ ومن الغير شرح الروض وشرح البهجة (قوله وقد صرح
بذلك) أى بما قدمه من أن الشرط الخ (قوله فخرج بالقيد الأول) أى ما يلزم من عدمه
الخ (قوله وبالثانى) أى قوله ولا يلزم الخ (قوله فإنه يلزم من وجوده الوجود) أى ومن
عدمه العدم (قوله وبالثالث) هو قوله لذاته (قوله بأنه مانع لوجوبها) أى وهو مرجوح فى باب
زكاة المال وباب زكاة الفطر وإن مشى فى البهجة على أنه لا يمنع فى زكاة المال ويمنع فى زكاة الفطر

ولا تكون إلا بعد انعقادها حسن تأخيرها ، وإنما لم يحد من شروطها أيضا الإسلام والتمييز والعلم
بفرضيتها وبكيفيةها وتمييز فرائضها من سننها لأنها غير مختصة بالصلاة ، فلو جهل كون أصل الصلاة
أو صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فرضا ، أو علم أن فيها فرائض
وسنن ولم يميز بينهما لم يصح ما فعله لتركه معرفة التمييز المخاطب بها . وأفتى حجة الإسلام الغزالي
بأن من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صحت صلاته . أي وسائر عباداته بشرط أن
لا يقصد بفرض لقلا ، وكلام المصنف في مجموعه يشعر برجحانه ، والمراد بالعامي من لم يحصل من الفقه
شيئا يهتدى به إلى الباقي ، ويستفاد من كلامه أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها
وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يفتقر في حقه ما يفتقر في حق العامي ، وقد علم أيضا أن من اعتقد
فرضية جميع أفعالها تصح صلاته لأنه ليس فيه أكثر من أدائه سنة باعتقاد الفرض وهو غير ضار
(خمس) أولها (معرفة) دخول (الوقت) يقينا أو ظنا بالاجتهاد فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن
صادق الوقت كامر (و) ثانيها (الاستقبال) كامر أيضا (و) ثالثها (ستر العورة) عن العيون
(قوله وبكيفيةها) انظر ما المراد بها ولعله أراد بها تمييز فرائضها من سننها وعليه فيكون عطفه عليه
عطف تفسير ويدل عليه عدم ذكره في المحترقات ويصرح بذلك كلام حجج وكلام شرح المنهج ،
ويحتمل أنه أراد بها الصورة التي تكون الصلاة عليها خارجا (قوله غير مختصة بالصلاة) أي بل تأتي
في كل عبادة (قوله وأفتى حجة الإسلام) أي فهو تخصيص لكلامهم (قوله بأن من لم يميز من العامة) أي
من العوام بدليل ما يأتي في قوله والمراد بالعامي من لم يحصل الخ وقال حجج إن العالم كالعامي على الأوجه
ثم قال لو اعتقد أن البعض فرض والبعض سنة صح ما لم يقصد بفرض معين التولية اه وكتب عليه
سم قوله أو البعض فرض والبعض الخ صليحه صريح في أنه لا فرق في هذا بين العامي والعالم وليس
كذلك بل هو خاص بالعامي كإيجاع بالمراجعة (قوله يشعر برجحانه) معتمد (قوله من لم يحصل من الفقه
شيئا الخ) أي من لم يحصل قدرا يتمكن به من تمييز فرائضها من سننها لأن المراد من العالم من يميز
بالفعل (قوله من كلامه) أي المجموع (قوله أن المراد به هنا) أي وأما في غير ما هنا ، فالمراد به غير
الاجتهاد ويقترب منه قوله هنا من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدى به لباقيه (قوله من لم يميز الخ) أي
وإن كان بين أظهر العلماء (قوله فرضية جميع أفعالها) أي ومنها القولية والاعتقادية (قوله أولها)
وقع مثله في الخلق . أقول تعبيره بالأول يقتضي أن يكون لمعرفة الوقت تمييز على غيرها من الشروط
بحيث يستحق أن يكون في المرتبة الأولى وضعا ولعل وجهه أن الصلاة لو وقعت قبل وقتها لا يصح
ولا بدأ بها دتمته مطلقا بخلاف غيرها من الشروط فإنه يسقط عند العجز عنه وأيضا الخطأ بالصلاة
إنما يكون بعد دخول الوقت وبهذا الاعتبار تميز عن غيرها ، ويمكن أنه إنما أراد مجرد التقدم
الذكرى فهو بمعنى أحدها وبه عبر حجج (قوله بالاجتهاد) راجع لقوله هنا فقط أو ما في معنى الاجتهاد
كأخبار الثقة . والمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك مجازا ، والإحقيقة للمعرفة لا تشمل الظن لأنها حكم
الذهن الجازم المطابق لموجب بكسر الجيم أي لدليل قطعي (قوله لم تصح صلاته) أي لا فرضا ولا نقلا
(قوله وإن صادف الوقت) فرع استطرادي وقع السؤال عما يقع حينئذ أن الإنسان يسأل عن
مسألة عينية أو غيرها كدخول الوقت مثلا فيجيب المسؤل بقوله الظاهر كذا هل يجوز له ذلك أم لا .
وأقول فيه نظر والظاهر أن يقال إن ظهر له أماره ترجح عنده ما أحل به جازله ذلك وإلا امتنع
عليه لأن قوله حينئذ الظاهر يفيد السائل أن هذا راجح عند الحبيب والواقع خلافه لأن ذلك ترجيح

(قوله ولم يميز بينهما لم
يصح ما فعله) أي إن كان
غير عامي بالمعنى الآتي
(قوله أن المراد به هنا)
أي أما في غير ما هنا فهو
ما قدمه في قوله والمراد
بالعامي وهذا عرف الفقهاء
وأما قول الشيخ في
الحاشية أن المراد به غير
الاجتهاد فهو جار على اصطلاح
الأصوليين ولا يناسبه
السياق أيضا (قوله وأن
العالم من يميز ذلك وأنه
لا يفتقر في حقه الخ) قد
يقال الذي يميز ما ذكر
بالفعل كيف يتأتى جهله
به حتى يترتب عليه الاعتقاد
أو عدمه (قوله عن العيون)
أي بفرض وجودها

من إنس وجن ومالك مع القدرة عليه ولو خاليا أو في ظامة لأجماعهم على الأمر به فيها والأمر بالشئ
 نهى عن ضده وهو هنا يقتضي الفساد وقوله تعالى - خذوا زينتكم عند كل مسجد - قال ابن عباس
 المراد به الثياب في الصلاة وفي الأول إطلاق اسم الحال على الخلل وفي الثاني إطلاق اسم الخلل على الحال
 لوجود الاتصال الدائم بين الحال والخل ، وهذا لأن أحد الزينة وهي عرض محال فأريد محلها وهو
 الثوب مجازا ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة حائض » أي بالغة « إلا بخمار » إذ
 الحائض زمن حيضها لاتصح صلاتها بخمار ولا غيره ، وظاهر أن غير البالغة كالبالغة لكنه قيد بها
 جريا على الغالب فإن يحجز عن ذلك صلى عاريا وأتم ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه وحكمة وجوب
 الستر فيها ما جرت به عادة مريد التخليل بين يدي كبير من التجميل بالستر والتطهير ، والمصلح يريد
 التخليل بين يدي ملك الملوك والتجميل له بذلك أولى ويجب سترها في غير الصلاة أيضا لما صح من قوله
 صلى الله عليه وسلم « لا تمشوا عراة » وقوله « الله أحق أن يستحي منه » قال الزركشي والعورة
 التي يجب سترها في الخلوة السوانتان فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة به عليه الامام
 وإطلاقهم محمول عليه اه . وظاهر أن الخنثى كالمرأة وفائدة الستر في الخلوة مع أن الله تعالى لا يستحيه
 شيء فيرى المستور كما يرى المكشوف أنه يرى الأول متاديا والثاني تاركا للأدب فإن دعت حاجة
 إلى كشفها لاغتسال أو نحوه جاز بل صرح صاحب المسائل بجواز كشفها في الخلوة لأدنى غرض
 بلا مرجع وهو غير جائز ، وإن وافق الواقع في نفس الأمر (قوله من إنس وجن ومالك) يفيد أن
 الثوب يمنع من رؤية الجن والملاك فأراجع ، وقد يؤيد عدم رؤية الملك مع الثوب قصة خديجة
 رضي الله تعالى عنها حين ألت الحمار عن رأسها لتختبر حال جبريل لما كان يأتي النبي صلى الله
 عليه وسلم أول المبعث هل هو ملك أولا فإن الملك لا يرى للمرأة الأجنبية مع عدم الستر ، وقد أشار
 إلى ذلك صاحب الممزية بقوله :

فأما طئت عنها الحمار لتدري أهو الوحي أم هو الانماء

فأخفى عند كشفها الرأس جبريل فما عاد أو أعيد الغطاء

(قوله وفي الأول) أي إطلاق الزينة على الثياب وقوله الثاني : أي إطلاق المسجد على الصلاة (قوله
 وهذا) أي الخلل (قوله وهو الثوب مجازا) عبارة القاموس الزينة بالكسر ما يزين به اه وعليه فلا
 مجاز اللهم إلا أن يقال إن ما في القاموس مجاز ، وهو كثيرا ما يرتكبه في كلامه (قوله جريا على
 الغالب) أي من أن الصلاة من النساء لاتكون غالبا إلا من البالغات (قوله فإن يحجز عن ذلك) أي بأن لم
 يجد ما يستبر به ولم يلبس إلى تفسير لما يأتي له بعد قول المصنف ولو اشتبه من قوله ولو اجتهد في
 التوبين وتوحيها فلم يظهر له شيء الخ وقوله عن ذلك أي الستر (قوله صلى عاريا) أي الفرائض والسنين
 على ما مر له في التيمم من اعتاده ولا يحرم عليه رؤية عورته في هذه الحالة فلا يكاف غض البصر
 (قوله قال الزركشي الخ) بين به أن العورة التي يجب سترها في غير الصلاة ليست عورة الصلاة (قوله
 والركبة من المرأة) شمل الأمة لكن جعلها حج كالرجل وكتب عليه سم المتجه الأمة كالخمر وهو
 المعتمد مر (قوله يرى الأول) أي يعاينه (قوله بل صرح صاحب المسائل) معتمد (قوله بجواز كشفها في الخلوة
 لأدنى غرض) أي بلا كراهة أيضا وليس من الغرض حاجة الجماع لأن السنة فيه أن يكونا مستترين
 وقوله بلا كراهة بغير كراهة مشونة لأن لازمة . فإن قلت : لازمة إذ الزائد دخوله في الكلام
 تخروجه ، وليست هذه منه إذ هي تفيد النفي . قلنا : هذه زائدة لفظا فتخطاها العامل اه .

(قوله والأمر بالشئ نهى
 عن ضده الخ) لا حاجة
 إليه هنا وهو تابع فيه
 للشهاب حج في الامداد
 لكن ذلك إنما يحتاج إليه
 لأن الارشاد إنما تكلم على
 الستر من حيث إن عدمه
 مبطل حيث قال وعدم
 ستر عطف على قوله بحدث
 من قوله تبطل الصلاة
 بحدث فاحتاج في التشرح
 إلى ما ذكر ليتم الدليل
 على السدعي من بطلان
 الصلاة بخلاف ما هنا (قوله
 لأدنى غرض) ومنه كاهو
 ظاهر غرض الجماع وستر
 الستر عنده لا يقتضي
 حرمة الكشف كما لا يخفى
 خلافا لما في حاشية الشيخ
 والاسكان الستر عنده
 واجبا لا مسنونا ويلزمه أن
 يقول بثله في الكشف
 للبول أو الفائط لأن الستر
 عندهما مسنون ولا قائل
 به كما هو ظاهر

(قوله أما فيها فواجب) أي لصحة الصلاة كأيضه بعد قوله فلورأي عورة نفسه الخ (٥) فلا يقتضي ما ذكر حرمة رؤية

الإنسان عورة نفسه في الصلاة ووجهه في النفل ظاهر لأن له قطعة من شاء وكذا في الغرض لأن الحرمة إنما هي من جهة قطعه لا من جهة خصوص النظر لها في حاشية الشيخ عن حواشي شرح الروض من أخذ حرمة النظر إلى العورة في الصلاة عما ذكر محل وقفة على أنه ليس المراد بالرؤية التي تبطل بها الصلاة الرؤية بالفعل حتى يترتب عليه الحرمة أو عدمها بل المراد الرؤية بالقوة نظير ما يأتي وفي عبارة الشهاب سم في حواشي التحفة إشارة إليه وعبارته بعد كلام ساقه عن الروضة نصها وظاهره أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن الاعتماد كقوله شيخنا مر وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصح صلاته (قوله ونطلق أيضا) أي شرعاً وإن أفهم كلامه خلافه (قوله ولو كافراً) إنما ذكره لأنه محل كلام للفقهاء على مطلق العورة في الصلاة وغيرها ليكون أفيد إذ لا يختلف الحكم بدليل أنه لم يقيد بحالة الصلاة بخلاف ما يأتي في

ولا يشترط حصول الحاجة وعند من الأغراض كشفها لتبريد وصيانة الثوب عن الأدناس والغباء عند كشف البيت ونحوه . نعم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة وإنما يكره نظره إليها من غير حاجة أما فيها فواجب فلورأي عورة نفسه في صلاته بطلت كما في فتاوى المصنف الغربية ، وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى . والعورة لغة التقصان والشيء المستقبح وصحى المقدار الآتي بيانه بها اقتبح ظهوره ونطلق أيضاً على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر إليه ، وسيأتي في الشكاح إن شاء الله تعالى (وعورة الرجل) أي الله كرو لو كافراً أو عبداً أوصياً وإن لم يكن محرراً وتظهر ثبوتها في طوافه إذا أحرم عنه وليه (ما بين سرته وركبته) لما روى عنه علي الله عليه وسلم أنه قال «عورة المؤمن ما بين سرته وركبته» وخبر البيهقي «إذا زوج أحدكم أمته عبداً أو أحرره فلا تنظر الأمة إلى عورته والعورة ما بين السرة والركبة» (وكذا الأمة) مدبرة أو مكانية

(قوله وصيانة الثوب) قيده حجج ثوب التجميل . أقول وله وجه ظاهر (قوله فلورأي عورة نفسه الخ) ظاهره ولو كان طوقه ضيقاً جداً وهو ظاهر لكن عبارته فيما يأتي تفيد التقييد بالواسع إلا أن يقال إن ذلك مجرد تصوير وما ذكر في الضيق ظاهر في غير الأعمى أما هو فينبغي أن لا تبطل صلاته أخذاً بما يأتي فيما لو تبين أن بدن الإمام أو ثيابه نجاسة من فرض البعد قريباً والأعمى صبراً الخ وإنما قلنا بعدم بطلان صلاته لأن سترته شرعية والنظر منه مستحيل ولا قوة فيه ولا فعل (قوله كما في فتاوى المصنف) أي فعل هذا يكون النظر حراماً أه رمى على شرح الروض وهو ظاهر إن كانت الصلاة فرضاً وكذا النفل إن لم يقصد قطعه بالنظر وإلا فلا حرمة لجواز الخروج منه (قوله والشيء المستقبح) عطف مغاير (قوله ونطلق) أي شرعاً ولو عبر به كان أولى (قوله ولو كافراً) أي فيحرم على غيره أن ينظر منه إلى ما بين السرة والركبة وكان الأولى عدم ذكره هنا كالفعل حج (قوله عورة المؤمن الخ) قيد به لأنه الممثل للأوامر فلا يأتي قوله أولاً ولو كافراً (قوله فلا تنظر الأمة إلى عورته) عبارة المحلى فلا تنظر إلى عورته وعليه فالأمة ليست من الحديث فكان ينبغي للشارح أن يقول : أي الأمة إلا أن تكون هذه رواية أخرى وعبارة الشيخ في شرح مشيخته مثل عبارة الشارح مر (قوله إلى عورته) أي السيد (قوله والعورة ما بين السرة والركبة) من تمة الحديث وهو محل الاستدلال .

فرع — تعلقت جلدة من فوق العورة إليها أو بالعكس مع التصاق أودونه فيحتمل أن يجزى في وجوب سترها وعدمه ما ذكره في وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جلدة من محل الغرض في اليدين إلى غيره أو بالعكس .

فرع آخر — فقد المحرم السرة إلا على وجه يوجب الفدية بأن لم يجد إلا قيصاً لا يثنى الانتزاع به فهل يلزمه الصلاة فيه ويغدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يصل فإن زادت الفدية على أجرة مثل ثوب يستأجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كالألزمة الاستتجار والشراء حينئذ والإلزمة فيه نظر والثالث قريب .

فرع — لو طال ذكره بحيث جاوز نزوله الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يتخذه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال في ساعة أصلها في العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال في شعر العانة إذا طال وتدل وجوب الركبتين أه سم على حجج لكن في حاشية شيخنا العلامة الشوبري على التحرير بعد قول سم المتقدم آخر الفرع الأول أو بالعكس

عورة الأمة والحرمة حيث قيده بها لاختلاف الحكم فيهما في الصلاة وخارجها وبدليل استدلاله الآتي

أو مبعضة أو أم ولد فعمورتها فيها ما بين سترها وركبتها (في الأصح) إلحاقها بالرجل فجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة أما تنس السرة والركبة فليست منها لكن يجب ستر بعضها ليحصل سترها، والثاني عورتها كالخبرة إلى رأسها أي عورتها ما عدا وجهها وكتفها ورأسها (و) عورة (الخبرة ماسوي الوجه والكفين) فيها ظهر أو بطن إلى الكوعين لقوله تعالى - ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها - قال ابن عباس وعائشة هو الوجه والكفان ولأنهما لو كانتا عورة في العبادات لما وجب كشفهما في الاحرام والحشى كالأنثى رقاً وحرية، فلو اقتصر على ستر ما بين سرتها وركبتها لم تصح صلاته على الأصح في الروضة والأفقه في المجموع للشك في الستر وهو المعتمد وإن صحح في التحقيق الصحة ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن البيهقي وكثير القطع به للشك في عورته وأدعى الأسنوي أن الفتوى عليه فعلى الأول يجب القضاء وإن بان ذكر الشك حال الصلاة ولأن الأصل شغل ذمته بها فلا تبرا إلا يبين ويظهر أنه لا فرق بين أن يحرم بها مقتصر على ما ذكر أو يطرأ الاقتصار على ذلك في الأثناء وما صرحوا به في الجمعة من أن العدد لو كمل بخشى لم تنعقد للشك وإن انعقدت بالعدد للعتبر وتم خشي زائد عليه تم بطلت صلاة واحد وكمل العدد بالحشى لم تبطل الصلاة لأننا نيقنا الانقضاء وشكنا في البطلان غير وارد هنا لأن الشك هنا في شرط راجع في ذات المصلي وهو الستر وما سياتي ثم شك في شرط راجع لغيره ويفتقر فيه ما لا يغتفر في الذات (وشروطه) أي الساتر (ما) أي جرم (منع إدراك لون البشرة) وإن حكى حجمها كسر والضييق لكنه مكروه للمرأة ومثلها الحشى فيما يظهر وخلاف الأولى للرجل فلا يكتفى ما يكتفى لونها بأن يعرف معه نحو بياضها من سوادها

ما نعه . قلت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب الستر في الأولى لأنها ليست من أجزاء العورة ووجوبه في الثانية اعتباراً بالأصل والفرق أن أجزاء العورة لها حكمها من حرمة نظرها وإن انفصل من البدن بالكلية ولا كذلك انفصل عن محل الفرض ويؤيد الفرق أنه لا يجب ستر ما يحاذي محل العورة مما لبث في غيرها ويجب غسل محاذي محل الفرض فالوجه الفرق بين البابين والصير لما ذكرناه فليشأمل اه بخروجه (قوله أو مبعضة) في إدخالها في الأمة تجوز ولهذا فصلها الشارح المحي رحمه الله بكذا (قوله ماسوي الوجه والكفين) شمل ما لو كان الثوب ساتراً لجميع القدمين وليس مما سالت باطن القدم فيمكن الستر به لكونه يمنع إدراك باطن القدم فلا تسكت لبس نحو خوف خلاف لما نوهه بعض ضعفة الطلبة لكن يجب تحريمها في سجودها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فإنه مبطل فتنبه له (قوله فيها ظهر) أي الصلاة (قوله هو الوجه) أي ما ظهر (قوله وكثير القطع به) أي بهذا الحكم وهو الصحة ومشي عليه الخطيب (قوله فعلى الأول) أي وهو عدم الصحة (قوله ولأن الأصل) الأولى إسقاط هذا التعليل لأنه يبين الكورة نيقنا عدم وجوب ستر ما عدا ما بين السرة والركبة منه ومقتضاه عدم وجوب القضاء ولكن يجب القضاء للشك الحاصل في صلاته المؤدى للتردد في النية (قوله راجع في ذات المصلي) الأولى إلى ذات المصلي وعلى ما ذكره فينبغي أن يقتدر راجع إلى معنى كائن في ذات المصلي (قوله مامنع إدراك لون البشرة) أي لمعتدل البصر عادة كما في نظائره كذا نقل بالدرس عن فتاوى الشارح (قوله كسر وال) أي لباس (قوله وخلاف الأولى للرجل) قال الشيخ عميرة وفيه وجه يبطلان الصلاة اه وظاهره أنه في الرجل والمرأة وعليه فكان الظاهر الكراهة في الرجل والمرأة خروجاً من الخلاف إلا أن يقال إن هذا القول شاذ وليس كل خلاف برامى (قوله بأن يعرف معه) أي الساتر (قوله من سوادها) أي في مجلس التعاطب كذا ضبطه بداهن بحيل ناشري اه سم على منهج وهو

وهو لا يتحرأ ، والسود هو الستر وهو ما يتحرأ من أحد كافي سوائيه) أي فله ودره
(يعني لهما) لا تنق على كونه عورة وذهما شخص من غيرهما . وسب سوائين لأن كشمهما
يسوء صاحبهما (أو) كافي (أحدهما قبله) وجوبا ذكره ، وسببه يشتم على الذم لأنه يتوجه
بالنسبة لنفسه فستره ثم يعتلها بستر غيره ، لأن الخلف نفس ، ولما لا بأس
والدبر كما هو صريح ما يقتضيه منه ، وصاحبه كلامهم أن سببه لعورة سواء وإن كان مأقرب إليهما
أخص لكن صدقته أولى ، والحق ستر فيه ، فإن وجد كافي أحدهما فقد تحجر والأولى كما قاله
لأن ستر آله الرحمن إن كان ، أي وآله النساء إن كان ثم رحل ، ويسمى ستر أيهما شاء
عند الخشوع أو غير ذلك من التحجير لستر (وقيل) ستر (سورة) وجوبا لأنه أخص في
ركونه وسجوده (وقيل سحر) عليهما لعدم تعيين رحلا كان أو امرأة . ولا يجوز لمن فقد
الستر في أحد زواجرهما من ذلك . خلاف الطعام في الخمصة لأنه متمكن من صلته عاريا
من ما عاده . نعم إن احتاج إلى سحر حر أو بر حر ، ويجب عليه قبول عار بستره وطلبها
عند من أحسنه وإن لم يكن له غيره . فقول هبة الطين بخلاف قبول هبة الثوب وستره
بستره ، وخشوعه ولا يدل له حذف ماء السهره ، وهو أقصى تصرف ثوب لأولئ الناس به في ذلك المثل
أو بستره أو كافي في إبعاده وتم تركه في ذلك عورة أي شخص ثم الخشوع لاحتمال أنوثته ثم
رحل ، ومتصور كلامهم ما هو لأمر . برحل لكن تحت بعضهم سديم الأمر عليه ولا أحد
فيه ، والآلة وحده هو سواين وتوالى ثوبه ثوبه مرة أو سبع فيسمى عدها رد أن الموجود

(قوله بخلاف القبل) فيه
منع ظاهر بالنسبة للأنثى
بدليل قوله عقبه والمراد
بالقبل والدبر كما هو
ظاهر ما يقتضيه منه إذ
الذي يقتضيه منه من
قبل الأنثى هو ملتقى
الشرين فقد كاسر في عناه
وهو مسور في ستر فعل
صلاتها

استرد على معنى السهره كما به على كافي في الخشوع كما هو مذهبهم ، وإطلاقهم كان صريح
في حقه فليست أي ذنب عنه استرد بها (قوله فإن وجد كافي سوائيه) هريغ على
وجوب سائر البعض ، وهو غير ما هو كافي لأن الحكم المذكور لا يعم على قبله (قوله تعين
هما) مذهب المذاهب عدم الفرق في ستر بين الصلاة وغيره وهو كذلك (قوله قبله) ولو خارج
الصلاة . جميع وكسب سم على مذهب على قول لم يفسد سهره وإن كان لا يكتفيه ويكتفي
الدبر في ستر وقوله مستحب محقق مذهب سهره ستره ، ومتنى عليه المحلل ، ويجوز رفعه على
أنه مستحب محذوف سهره سهره ، وهو حرمة ما على حذر حذف العاصم وإياه
عنه ، وأما تر فيمن لستره (قوله وإن كان مأقرب إليهما) أي السوائين (قوله وطبها
عند من أحسنه) فإن يجب عليه ستره وقت الحاجة وطهره وأقرب ثم لأنه حيث عليه
على طه حصوله بل مائة مائة . والنسبوط لا يجوز عينا لا يجوز تركها رعاية الوقت
فيكلف الوضوء وإن حرج الوقت فكذلك السهره (قوله وإن لم يكن للمعز غيره) أي ويحرم
على سائر عاينها ، بل سهره كشف عجزه (قوله بدل مثله) أي من ثمن أو أجرة (قوله
ولا يبعد فيه) انظر هل يتقدم سهره على خشيته نعم ما لو وصي به لأولى الناس حيث
يتقدم عليه ميت ثم على الخي أو لا ويصرف وأقرب فأقول لأنه حرمة أمره ، والسهره ترفع
تحت . ويسمى أن يتقدم على ميت من محتاج إليه لدفع حر أو برد خيف منه محذور تيم (قوله
وآلة وحده هو سواين) أي قسم أيهما شاء على الخشوع ، وفي نسخة مستويان : أي

شخصان مستويان

تحت يده يعني يدور . و سجد المذكور من ليلته أحسن ثبته و يتقدم و يتعمم و يتخيص
 و يدي و يتر أو يسرول وان قصر على نوبين قتيص مع ر . أو إزار أو سرويل أو
 من رداء مع إزار أو سرويل ومن يزار مع سرويل . و حصة استحباب الصلاة في نوبين ثلاثان فال
 قصر على واحد قتيص إزار سرويل و سجد بالثوب الواحد إن سمع و خالف بين صرفيه
 فالصق برزبه و جعل شيئاً منه على عاتقه و يسق للمرأة و منها الحق في الصورة ثوب سابع لجميع
 يدها و سحر و منحة كسنة و يلابس الثوب و يبعه في لوقت كلفه ولا يباع له مسكن ولا خادم كما
 في الكسرة . و يكره أن يصلي في ثوب فيه صورة أو يصلي عليه و أن يصلي مصطفاً و أن يعطي كاهن
 فالثوب عطله بيده و يداوان شمساً شتاً الصيف و اليهود ثابن تحلل في الأول يده بالثوب ثم يرفع
 صرفه على عاتقه لأيسر و في الثاني ثوب يدين يده بالثوب بدون رفع يده و أن يصلي الرحمن مثله
 و حرثه متسعة (و) ر . هـ (صهره الحدث) الأصغر و غيره عند قدرته فان عجز فقد مر في التيمم و لو لم
 يكن متطهر عند إحرامه مع قدرته على الطهارة . بعد صلاته و إن أخره متطهراً ثم أحدث
 صر (فان سقته) حذره عن الماء (بطلت) صلاته كما هو بعد الحدث بصلاتها لا يجمع و مثل ذلك
 فافد الشهورين بدستقه الحدث فقص صلاته كما هو ظاهر كلام الأصحاب خلافاً للأستسوي
 و عشت و لا فلا إن لم يحمل أحداً من . و حود من يأتي لها إشارة أو نحوها فان احتمل ذلك
 اعتدب فليراجع (قوله أحسن ثبته) أي و يخافه مع ذلك على ما شحمنه عادة ولو أكثر من اثنين
 (قوله أو سرويل) في تاريخ أصحاب عن مالك بن منبه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا
 لأرض سعيك للعلي بالسر و يل » هـ دمرى (قوله ومن إزار مع سرويل) و بقى كل من
 الثلاثين معه مع بعض فبشر حكمه ، و لعل و لا اله التميمص مع السراويل ثم التميمص مع الإزار
 ثم مع الرد . (قوله إزار سرويل) لعل و لا اله تسم الإزار عليه أنه يحكي حجم العورة وهو خلاف
 الأولى وقد بين فيه باستفان (قوله كلفه) أي فلا يصح بيعه ولا نحوه و يجب استرداده مادام باقياً
 فان استردده و حث إعادة الصلاة مع التقدير على سرده و كد مع العجز بالنسبة للصلاة التي
 قوته في وقت (قوله في ثوب فيه صورة) صهره ولو تعنى أو في جامعة أو كانت الصورة حاتم صهره
 أو متلفة لأرض تحت لأرضه و لا يصح عنه وهو صهره بعدا عما فيه الصورة المهي عنها (قوله
 و أن يصلي عليه) وقع السؤال في الدرس عن وقف هذا الثوب هل يصح و يثاب على وقته . و يحوز
 أن أوقف صحيح لكونه ليس على معصية ولو قبل عدم ثوبه بل كراهته ما فيه من التعريض
 بتلاوة الكروية بعده و لا يفرق في ذلك بين العلم و جاهل لأن الجهل بالحكم لا ينظر إليه (قوله غطاء
 بيده) أي السراويل و الأولى أن تكون متطهره (قوله على عاتقه الأيسر) عبارة القاموس و اشتال
 الصباء أن يذالكاء من قبل يمينه على يده اليسرى و عاتقه الأيسر ، ثم يردّه ثانية من خلفه
 على يده اليمنى و عاتقه الأيمن فبعصمهما جميعاً (قوله مع قدرته) حرج به فافد الشهورين فان صلاته
 تنعقد (قوله فان سقته) أي الصلي لا يقيد كونه متطهراً و مثله : أي مثل رجوع الصغير لمقصد
 بدون قيده بقريضة كثير في كلامهم إذ دمت على ذلك قريبة ، و القرينة هي صلاته
 كما هو ظاهر كلام الأصحاب ، فصح قول الشارح و مثل ذلك الخ (قوله و مثل ذلك) في دعوى
 الشمول عند تقييده الاحرام بكونه متطهراً نظراً و عليه فكان الأولى ترك التقييد أو يقيد ثم
 تقول و لو كان فاقد الخ

(وفي أقدم) وعند سعيد لأستدل صلاته بل يظهر (يعني) على صلاته لصحته ، وإن كان
حدثه أكثر لحديث فيه ضعيف بأسبق الحديثين ، ومعنى البناء أن يعود إلى الركن الذي سبقه
الحديث فيه ، ويجب تثمين الزمان والأفعال قدر إمكان ، ولا يجب عليه الدلل الخارج عن العادة
ولو كان ما سجد ما بين فسلك الأبعد بصت صلاته ، وليس له بعد ظهره عود إلى موضعه الذي
كان يقبل فيه من يكن إماما مستحلفا أو مأموما من نفسه الجماعة ، كد نقلة رافعي عن
التسعة وثلاثة ، وحرمه في الروضة سكن في التحسين أن جماعة عند مطلقا ، ودخل فيه سجد
والإمام المستحلف أما حديثه لعدم كسب قول فعبر صار على ما مر في حيص ، وإن حدث
مختارا بصت صلاته قطع عم كونه في الصلاة كان سب ، ولو سبى الحدث فبني أثبت على
قصده دون فعله إلا التهمة ونحوها من لا توصف على الوضوء فينب على فعله أيضا . فإن
بعد السلام وفي ثمانية على امرأة إذا كان حب نضر ، ولأقرب كما يؤخذ من مر مسلم فإنه
(ونحوه) في التولاء (في كل مذهب) أي مذهب الجماعة (عرص) هو (لا يقصر)
من الصلوة (وتعد دفعه في غير) كما ونحوه منه أو نوبه وحاج إلى العسل أو طهر
الريح نوبه أي مكان بعيد (فإن لم يكن) دفعه في الحار (بل كشمه ريح في حال
لم تطل) صلاته لا تشاء المحدث ، وكذا لو سقط على نوبه تحية رطبة فالتى الثوب حالا أو ماسة

(قوله أن يعود إلى الركن الذي سجدت فيه) قصته أنه لو أحدث في التشهد الأول أو حلق
لا سرحة لم يجب عليه العود به ، ويسمى حلقه وأنه حب العود إليه ليتوهم منه ، لأن قصته مع
حدث لا يندبه ، وظهر قول الحنفى عن قول المصنف من بعد الشهادة على ما فعله بها يشعر به
لأنه لم يتقدم ركس ولا غيره (قوله فلو كان للسجد) هو غير بالواو كان أولى لأنه لا ينزع عنه فيه
(قوله والأقرب) من كلام الشرح (قوله عدم) (قال سم على حج قوله إلا من نحو حسب
الح) قصد أنه لا يثبت عليها بل على قصدنا فقط . ونس عن شيخنا الشهاب الزمى أن قراءة الحب
لا تقصد القرآن يثبت عليها ثواب لا ذكر وهو لا ينافي ذلك لأنه هاء تصرفها عن القرآنية لسانه
الحديثية ويوجد شرط ثوابها من الشهادة وهما تصرف عن القرآنية لعدم قصدتها تصرف ذكر
فأثبت على الذكر ، وقد يقص سبحانه الحانة لا تقتضي قصد القرآنية فيسمى حينئذ أن يثبت عليها
ثواب الذكر لا يصرفها عن القرآنية سبب الحادثة بل معنى أن يثبت كذلك وإن قصدت إساءة
انقصها لعدم مسامحته اه (قوله نأ كشمه ريح) قال سم على حج ولو تكرر كشف ريح
وتولى بحيث يحتاج في السير إلى حركات كثيرة متوالية فالتحج الصلاة بعد ذلك لأن ذلك سر
ويؤيده ما قالوه فيما لو وصلت أمة مكتنوفة الرأس ففتفت في الصلاة ووجد حمار تحتاج في مصها
إليه إلى أفعال كثيرة أو طالت مدة التكشف من أن صلاتها تنقض اه . ورأت هاشم عن سم
ما صدق ويسمى أن مثل الريح الآدمي غير المبر والهيمة ولو معصية ه . وقوله غير المبر مفهومه
أن المبر نصر ويوجه ذلك بأن به قصد أفعاله بخلافه مخرج ، بخلاف غير المبر فإنه لم يكن
له قصد أمكن إلقائه به ه . ونس عن شيخنا أريابى النصر في غير المبر وعنده ندرته في
في الصلاة فيبراجع . أقول . وهو قياس ما قالوه في لا يحرف عن التلوة مذكورها فإنه
يصر وإن عاد حالا ، وعنده سيرة الإكره في الصلاة فاعلمه (قوله بحالة رطبة)

فستط في حال ولا يجوز له أن يذهب بيده أو كفه أو يهود على أصح الوجهين فإن فعل بطلت صلاته
 (ور قصر) في دفعه (أن ثرعت مدة حبسها) أي الصلاة (صحت) فتعذر لصحته مع حبسها
 إلى غسل رجليه أو أو صوء من البول حتى يوسع في الخلف حليه قبل فراق مدة لم يؤثر بد مسح
 خلف رافع لحدث فلا تشر بعض قبل فراق مدة ومثله عندهما بعده بعض مدة وهو يحدث على أنه
 بوضع في الماء رجليه قبل فراقها واستمر في مسأله بفتح صلاته لأنه لا من حدث ثم رافع
 وثبت له من حديثه أنه حدث من صلاة وصوته الأول وهو أظهر حيث دخل فيها هذا البناء
 فإن وقع في مدة فيها شيء كذا السكي عدم بعدد ما يوافق ما تقدم في لو كاس عوربه مكشوف
 في ركوعه حيث حكم بعدمه في الصحيح لعدم قطعه ثم للخصان أن يحبس بمكة أن يسره في
 عند ركوعه بخلافه هنا إذ كيف يقال باعتقادها مع المنع بعد استمر رجليه وكيف يتحقق
 ثم إن كان في من منسب برك من ركعة أو كبر العقاب وهو بعد منه طرح دمه ولم يدوث
 شترته أو وثها فسله من وسج من أحدث في صلاته أن يحدث ثأته ثم يقصر فوط أنه
 رعب سرا على سبه له خوص الناس فيه وتواو حتى به من أحدث وهو مستقر فامها لاسيا
 فإن سم على حبس عليه بداره من رجليه الصلاة حله لتصح صلاته لكن يرمه إن شؤه في مسجد
 سكونه فيه وإن عدم إلتانها صونا للمسجد عن التجسس لكن تبطل صلاته فالتجسس عندى مراعاة
 صحة الصلاة وإنه مسجد حلال في مسجد ثم إله هو هذه الصلاة لأن في ذلك جمع بين صحة الصلاة
 وعهر مسجد كمن يسير بركعة فيه وأخر الصلاة إلى فراغ الصلاة بقصره فستأن وثوب
 فالتجسس على من في حله في الخلق ومعه في رصه وعوه حله من تسع الوقت به وفيه أما قوله
 في نصها حد يسير في سبيل حلال كمن وقع عليه ستة بول فصب عليها حالا الماء بحيث ظهر محلها
 مجرد منه حد ووجه أن السائر كاسوب في ركب جامع شتراته فظهره كما مهمها فادفع عليه
 ستة بول منه فصب فوراً الماء عليها في حديث شهر الحين مجرد صب حلال لم يطل صلاته كما لو
 وقع عليه خمس حلق فأراد عليه حلال فجوز به فوراً حتى سجد عليه التحس إذا فرق في معنى
 أن يذهب التحس خلاف فوراً وصب له على التحس صب فوراً في كل مهم فبينة من ثم رأيت
 عن النبي في لو ضربه في بصره حصة حكيمه تعالاه أن أول كلامه أروضة ففهم صحة صلاته
 وأخره ففهم خلافه وهو قوله منهم خارقه صغر لأنه يتناقض عليه أنه حامل للمسحاة في وقت العسل
 فشه ما توحى النول السبي وقعت عليه حصة وفي كلام شيخنا العلامة الشوبري وأما إلقاؤها
 على نحو مصحف أو في نحو حروف الكعبة فوجه مراعاة ولو حقة لعدم حرمة فليحذر (قوله
 فستط) أي وأستطه على وجهه بعد حملها (قوله مع احبها) أي فإن احتجج بذلك كمن
 غسل رجليه داخل الحب وهو يحدث ثم انقضت مدة الحب بعد ذلك وهو يلقى لم يصل صلاته
 لبقاء ظهره (قوله قبل فراق مدة) أي وهو ظهره المسح من هذا العسل برفع الحدث (قوله
 عدم الاعتدال) معتمد خلافاً لمخج حيث قال بعد كذا ذكره ينصبي عدم الاعتدال والذي يتجه
 الاعتدال حتى أصبح القدوة به وفي أروص وشرحه ما هو فقه (قوله العندب) أي ويستصر على ما أمكنه
 فعبه منه (قوله أو وثرتها فليلا) أفهم أنه إن لوثها كثيراً بطلت صلاته، ولعل وجهه أن الكثير إذا
 كان فعليه لا يفي عنه وفصاده من فعليه، ومما فيه أنه وكان منه ذم ففتحه خرج منه دم كثير
 لا يعني عنه، ويبنى أن محل عدم العن عند فتحه إخراج اسم من الصلاة فتصح وهو يخرج عقب الصبح

قوله ثم إن كان في من
 (منسب) أي وهو يسير
 كاهو ع

ومع ذلك لا يكف بحري غير محبة ولا محسن و قد مر معناه عند حد ما يظهر به وجب قطع عملها
من مقتضى قسمة الطمع فوق آخره مرة يعلى بها أكثرها كقوله تعالى وهو اعتمدوا
قل في انفسهم ان الصواب احسن اكثر ذم من ذلك ومن ثم اناء و شره مع حرة غلبه
لان كلاهما لو شرد وجب تحصيله ، وأسكر الشاشي كذا لم يور وقولنا لو حله ان يعتد بنو الثوب
لا حرة لأنه يرميه شره ثم على مثل وقت وجوب الطمع ان يتصور سر السور ما ظهر و قد مر
لمتولى ما ظهر كانه تركه كشي أنه ليس له شيء على من واحد ما يستر به بعض بغيره يرميه
ذلك وهو الصحيح (و هو شبهه) غلبه (ظاهر وحسن) من نوبين أو مبتدئ (جهل) جهل بالظاهر
قال في الحرر كافي لأو في وقت من الكلال ثم ولو صلى فيما ظنه طاهرا عمدا كرا لا جهل ثم حصر
صحة بحري ما عر عليه حده لا جهل بخلاف ما في المياه حيث يحتجده فيها لكل فرص إذقاء الثوب
والسكان غزله سنة مشهورة وهو جهل بغيره عمدا في فصل في الآخر من غير إعادة كالأجيب
إعادة الأولى لا يبرم من ذلك بعض جهل ما جهل بخلاف المسألة ، ولو عسل أحد نوبين جهل بجهل
صحة بينهما ولو مع جميعهما عليه ولو جهل في الثوبين وعرفهما في ظهوره شيء صلى عاريا وفي أحد
التيين حرمة الوقت ، ومنه الأعداد لكونه مقصرا عنه ، إنك العلامة وأن معه نوبين ومكانا طاهرا
يبين وهو أشبه عليه ، إن محسن بن أحدهما وأراد أن يتقدي بأحدهما جهل بجهل وعمل على
شهر له قال صلى حلف أحدهم ثم بعد طه إلى الآخر حركه الاقتداء ، وآخر من غير إعادة كالموصلي
للقلة جهل جهل ثم بعد احتجاده عليه أخرى قال نحر صلى مسرود (ولو عسل) بفتح الحاء وكسرها
(بعض نوب أو) بعض (بن) أو مكان صبي (و جهل) ذلك المفسر في جميع ما ذكر (و ح)
عسل كانه) لتصح صلاته به لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقى جزء منه من غير غسل هـ ، إن لم يعر

(قوله وفي أحد البيتين)
أي لأن الصورة أنه ليس
عنده غيرها بأن كان
محبوسا (قوله أو مكان
صبي) أي بأن يكون
تقدير ما يسع الصلاة فقط
كأنه ظاهر

(قوله ومع ذلك) أي مع اجتماع الشروط المذكورة (قوله لا يكف بحري غير محبة) أي لو
كثرت في المسجد وغيره تحت شفق لا حتراره لا يكف بحري حتى يوكل بعض أحرار المسجد
حاجب منه و تمكن الصلاة فيه لا يكف من صلى كعبا في وإن صادف محل درق الطير وهذا ظاهر
حيث عم الدرق المني ، فلو اشتغل المسجد منار على جهل أحدهما حاليه من الدرق والأخرى مشتملة
عليه وجب قصد الحائض بصلى فيها إذ لا مشقة كما مر ذكره في الاستسقاء فيراجع (قوله من الثوب)
لأن المراد من ثوب شره من تمكن الاستسقاء به ، و قد مر من الثوب مسحسن إذا قطع المسحسن منه
بصفت قسمة عشرة دراهم مثلا و إذا كانت الدرهم على آخره السرة وعلى ثوبين أو على آخره من يعمل
سكتها ، رد على من حاسر به وجب قصعه وحسن وهو الظاهر أن من نوب الثوب الذي معه
قال من قصعه فوق آخره الثوب الذي يصلي فيه وثمن به الذي يستر به وأخره من عمله لم يحك
قصعه و قد وجب (قوله ولو عسل أحد نوبين جهل) خرج بقوله جهل ما لو جهل وعسل أحدهما
ومسأله جمع جهل لأن الحر حجب عليه لا جهل به ويعنه (قوله ثم بعد طه) أي ولو في صلاة
(قوله حركه الاقتداء بالآخر) أي بأن يدخل نفسه في الصلاة في أثناء الصلاة مع شأها على
الصحة لأن بعد طه صار مسرودا ، بعد طه بغير صلاة بعده (قوله قال نحر صلى مسرودا)
أي سواء حصل نحر استسقاء أو بعد حصول الصلاة ، أحدهما جهل ثم ضرا السجدة أن شك
في إمامه ولم يظهر به غيرة الثاني وحشد تمكن صلاته مسرودا (قوله وكسرها)
في محسن .

[illegible]

وأسرق سهمها صاعراً ونظم غيره من الآدميين في حرم الوصل به ووجوب برعه كالعظم أن يحسن
وذاق في لادى بين أن يكون محترماً أولاً كبريتاً وحر في حاذق بعض الآخر بن ، فقد نص في
في المختصر بقوله ولا يصل إلى ما أسكر الخ إلا عظم ما يؤكل لحمه ذكياً ويؤخذ منه أنه
لا يجوز الجبر بعظم الآدمي مطلقاً ولو وجد نجساً يصلح وعظم آدمي كذلك وح ، تقديم الأول وحياته
الشرح ومداواة النجس كاحتر في نفسه يد كور وكذا لو شتم وهو عذر له بالآخرة حتى يخرج الدم

(قوله وأسرق سهمها صاعراً) عهد عهد أمر الخاصة (قوله ونظم غيره) أي غير الواصل من
الآدميين الخ ومتهمه أن عظمه لا يسمع وصلة به وإن كان من غير محل الوصل كأن وصل
عظمه به شيء من عظم رجليه مثلاً ، ونقل عن حجة في شرح العبد حوزر ذلك نقلاً عن الدلقى
وعنه . وعنده أن عظم حق ونظم لآدمي ولو من نفسه في حرم الوصل به ووجوب برعه
كالنحس بهي . وسعى أن محل الاستماع لعظم نفسه إذا أراد قتله ، أي غير محله ، أما إذا وصل
عظمه به من غيره مثلاً في محل يبي أين منه فظاهر بخوار أنه إصلاح للمقصود منه ولحمه ويكون
هذا مثلاً رآه عين في أنه قصد به إصلاح ما خرج من عين قتلة برده إلى محله ، وهذا يفرق
ما و به أي غير موضعه فإنه بالانفصال حصل له احترام وطلب مواراته ثم ظاهر إطلاق حوازي
لوصل بعظم لآدمي أنه لا يرق في ذلك بين كونه من ذكر أو أنثى فيجوز لرجل أن يصل بعظم لآدمي
وعكسه ، ثم نص في بر مسه هو أو غيره فإن أكسب محله وحته الحياة صار حكمه حكم بقية أحرار
رجل ولا بد من وضوء وضوء غيره من رجل مسه ، وإن كان صاعراً مكشوفاً ومعه الحياة
فهو باق على مسه بالأش ومع ذلك لا يستص وضوء وضوء غيره منه لأن العصور ليس لا يستص
أوصو ، منه إلا إذا كان من لرح وأدنى اسمه عليه (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) مراده حجة
(قوله ولا يصل إلى ما أسكر الخ) مسه معي نعم فعده إلى ، وفي نسخة . أي ما أسكر وهي
صاعره (قوله ويؤخذ منه الخ) ويؤخذ منه أيضاً أنه لا يجوز أن يصل بعظم ما لا يؤكل لحمه ويغلب مع
من العمل بتقصه دليل آخر (قوله مطلقاً) أي حيث وجد ما يصلح للجبر ولو حساً فلا ينافي قوله
بعد فهو واحد تحت الخ (قوله هو واحد تحت) ولو مطلق (قوله وحج تقدم لأول) أي وير
كان حب فيجوز قطع عصبه مثلاً ليس بعظمه ولا يجوز له العدول عنه إلى عظم الآدمي أبيت حرمة
ويسمى أنه لا بد من عده إله في روحه حيث كان في قطع العصور زيادة تعذيب ولا يشكك عليه
مقابله في أسر من أنه لا يجوز له قتل ما لا يؤكل لحمه لأخذ حله سقاء وإن احتاج إليه لا يمكن حمل
ذلك على مجرد الحاجة وما هو ضرورة ثم قوله وحج تقدم لأول يفهم أنه لو لم يجد إلا عظم آدمي
وصل به وهو صاعراً كان لو وجد صاعراً لم آدمي وينبغي تقديم عظم الكافر على غيره وأن العام وغيره
سواء ، وإن ذلك في غير النسي (قوله ومداواة) ومداوئته ور نصه كما تقدم (قوله وكذا لو شتم)
أي حكمه حكم الجبر النجس في نفسه يد كور . فإن في السحائر في العظم قال بعض أصحاب هذا
الكلام فيه إذا فعله بنفسه أو فعل به محضه ، فإن فعل به مكرهاً لم تنزله برأيه قولاً واحداً .
قلت : وفي معناه الصبي إذا وثقه أمه بعد اختباره دفع . وأما الكافر إذا شتم نفسه في الشرك
ثم أسلم فالحج وحج الكشت عليه بعد الإسلام تنقيته ولأنه كان عاصياً بالفعل بخلاف
لكره والشيء ، ولو وثق باختياره وهو كافر ثم أسلم فظاهر وجوبه اعتدله إذا هو مكلف انتهى
فمحترز مع على مذهب .

(قوله ويؤخذ منه أنه)
لا يجوز الجبر بعظم الآدمي
مطلقاً (أي سواء المحترم
وعبره وأما ما اقتضاه من
عظم الحوار وإن تعين
فليس مراده بل حكمه حكم
العظم النجس كما تقدمه
الشارح كما أن ما اقتضاه
أيضاً من منع الجبر بغير
عظم الذكي ليس مراده
أنه وفي حاشية الشيخ أنه
لو وصل عظمه بعظم شيء
يستقص وضوءه وضوء
غيره بمسها مادام لم تحله
الحياة ولم يكتس بالنجس
وهو سهو لما مر في باب
الحدث من أن العصور
المنفصلة لا يفتق منه ولو
سالمناه فكان ينفي أن
يقول لا يصلح له وضوء
مادام بعظم يد كور كذلك
لأنه ماس له دائماً

ثم يدبر نحو يديه ليرق به أو يحصر فيه بتصيل ، حر خلافا لمن قال إن بابه أوسع فعلم من ذلك أن من فعل بوشم رضاه في حاله تكليفه ولم يخف من إزالته صررا أصبح التيمم مع إرساع الحدث عن غسله نجسه وإلا عذر في ثبته وعنى عنه بالنسبة له ونعمره وصحب صهارته وبما فيه وحيث يدبر فيه ولاقى ماء قبلا أو مانعا أو رجا تحسه كذا فمضى به الوالد رحمه الله تعالى (ولا) أي شرب وصده به مع وجود صالح مظهر أو مع عدم الحاجة اتصالا بحرم عليه ، منعته (ووج) عليه (رعه) و تحرى ذلك (إن) يخف صررا صهرا) يفتح التيمم وإن كسفى حكا وحمل نجاسة تعنى يحملها مع تمككه من إزالته وكوص بالمرأة شعرها شعر تحس فإن امتنع لزم الحاكم رعه لدخول اليه فيه كذا انفصلا ولا اعتبار بأنه حاله إن من ما لا ولا يصح صلاته حشد لجمه خاصة في عزمه مع تمككه من إزالته بخلاف

حادثة وقع السؤال عما يصورنه ما جوسكم في كي يصورونه بدمشق انما يسمى به كي محنة وكيفيته أن يكون موضع الأذى ثم يعتن مدة فتح العلم ثم يجعل فيه حمصة توضع فيه بوسولية ثم تبقى منه وقد عظمت الدلية بهذه مشه فمدا حكم الصلاة فيها هل تكون كالصوف وأمره فلا يجب الاعادة للصلاة زمن مكثها في المحل المكوى أولا أيدوا الجواب وأقول : عاب عنه قياسا على ما صرحوا به من أن خياطة الجرح ومدونه نجسة كاحترأى في أنه إن لم يتم غير مدهه به من التحس مقامه عني عنه ولا ينقض ما أصابه وتصح الصلاة معه إن ما ذكر في الجملة مثله فإن قام غيرها مقامها في مداواة الجرح لم يخف عنها فلا تصح الصلاة مع حملها وإن لم يتم غيرها مقامها صحت الصلاة ولا يضر اتساخها وعظمها في المحل مادامت الحاجة قائمة وبعد انبساط الحاجة يجب رعاها فإن تركه فلا عذر صرر ولا يصح صلاته وقد صرح الشرح بها أنه حيث عذر في البوشم لا يصح في حمصة صلاته ولا في غيرها وجود النجاسة به خصوص ما تعبه لا في حته ولا في حن عزمه مع أن أثر البوشم يسوم أو تنزل منته إلى حد يريد على ما يخص من ينقض المحنة المذكورة ولا يضر إحراقها وعود بدنها كما لا يضر تغيير اللصوق المحتج ابيه وإن بقي أثر النجاسة من الأول (قوله خلافا لمن قال إن بابه) أي البوشم (قوله في حاله تكليفه) أي لا حاجة له (قوله وإلا عذر في ثبته) أي بأن فعله قبل تكليفه وقعه بعده وحذف من إزالته صررا يفتح الخ وتضمن به بعد تكليفه بصررا منه . هذا وفي حج مانعه عظمها على ما تكلف بإزالته وفي البوشم وإن فعل به صغر على الأوجه وبوشم عرق إنما يتأذى من حيث الالتم وعدمه ، ففي أمكنه إزالته من غير مشقة فيما بعده وخوف مبيح يعم فيما تعدى به لطيف ما في الوصل لزمته ولم تصح صلاته وتندم أصبا عن ميم على مهبج قريب خلافه (قوله وعنى عنه) وهو من البوشم يدى لا تعدى به ما يوجب تحريمه وكان ممن شكى عليه ذلك لا يعد دم وظاهر ومشي أيضا على أنه لو حصر بعظم تحس حيث يخور ، ولم يستر باللحم لا يترمه لاعادة ولا يحس ماء صهارته ويحوها إذا مر عليه فليس مقتدره بالبحم ولا يوجب إذا لاقاه انتهى ميم على مهبج (قوله مع وجود صالح) أي أو عتد مع وجود تحس صالح غيره (قوله إن لم يخف صررا ظاهرا) يسمى أن يكون موضعه يد كل متلوع منه ممن يحس عنه الصلاة فإن كان ممن لا يجب عليه الصلاة كما لو وصده ثم حن ولا يحترأى قبعه إلا إذا أفاق أو حاصت لم يحترأى إلا بعد الصهر ويشهد لذلك ما سبق في عدم الرع إذا مات لعدم تكليفه تنهى حاشية الرمي على شرح روض أي ومع ذلك فيسمى أنه إذا لاقى مانعا أو ماء قبلا تحسه لأنه إلتصاف وحبوب الرع لعدم مخاطبته بالصلاة . هذا ولو وقع بوحوب الرع على وليه لم يكن بعيدا لأنه مبرل مرلته فحب

مألو أمسك المسحرجي بالماء
مصلية مسحمر بالأحجار
فتبطل صلاة المصلي
لمسحمر بالأحجار أحده
مما مر أن من اتصل
بظاهر متصل بحسن غير
معقوف عنه تبطل صلاته
أي وقد صدق على هذا
المسحرجي بالماء أمسك
المصلي المذكور أنه ظاهر
متصل بحسن غير معقوف
عنه وهو بدن المصلي
المذكور لأن العتو إن
هو بالنسبة إليه وقد اتصل
بالمصلي وهو غاية السقوط
كأنه يحد وهو معاطة إحد
لاحتماء أن معنى يكون
الظاهر المتصل بالمصلي
متصلا بحسن غير معقوف
عنه أنه غير معقوف عنه
بالنسبة للمصلي وهذا الحسن
معقوف عنه بالنسبة إليه
فلانظر لكونه غير معقوف
عنه بالنسبة للمصلي الذي
هو منشأ التوهم ولأنه إذا
عفونا عن الاستحمار
بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق
بين أن تنص به بواسطة
أو بعد الواسطة وعدم العفو
إتاهو بالنسبة لخصوص
الغير بل هو بالواسطة أولى
بالعموم بعد ما الذي هو
مخبر وفاق كما هو صهر وهرم
على ما قاله أن تبطل صلاته
بعماله لشيء الذي لا يحتاج إلى
حملها لصدق ما مر عليها
ولا أحسب أحدا يوافق عليه
(قوله ولو سقط طائر) أي

فما يظهر وانعكاس تطلاتها أنها كعملة ماء فلا يؤمنها فيه سنة لا نفس حب سائبة وقد لا يحسن
كما هو الأصح وإن لم يصرحوا به ، ولو حمل المصلي بيضة استحباب دما وحكم بحسنها أو اعتقودا
استحال حرمه أو قاروره مصممة الرأس . خاص ونحوه فيها نفس نبات ويؤخذ مما مر في فصل
طرف شيء متنعس فيها أنه لو أمسك المصلي بدن مسحمر أو نوى به أو وثقت لمسحمر المصلي
وعمومه أنه نصر وهو ظاهر ولو سقط طائر على مسدده بحسنه في نحو ما مر ، بحسنه نصر صوبه
عنه بخلاف نحو لمسحمر فانه بحسنه ويحرمه سبه ذلك لتعمقه بالحسنه ، ويؤخذ منه حرمة
محممة روحته من سبحاته ، وأنه لا يبرمها حيث تنكسه كما ثبت في الإلهاد رحمه الله تعالى
(وطین الشارع) أي محل المرور وإن لم يكن شرا (لمعن بحسنه) ولو أحار عدل روى
فما يظهر فالمراد باليقين ما يثبت به اليقينة

فيه نظر والأقرب عدم الضرر انتهى مع على حجج (قوله وحكم بحسنه) أي ش فسد
وأنس من محي ، فوج منها ه حجج (قوله نبات) أي حلا في الصور المذكورة (قوله وثقت
لمسحمر المصلي) أي وم نحوه حلا (قوله ولو سقط طائر) أي نوعه من الحيوانات (قوله
على مسدده بحسنه محففة) أي ومقارنه أو حله أحد من العبد (قوله من استحدثه) أي
أو استحدثها (قوله وأنه لا يبرمها حينئذ تنكسه) أي من نحوه عما دلت وظهر أن نحن ذلك
مما ينكس الرء وإلا فيجوز كما في هذه الحانص عند خوف ما ذكر (قوله ومن الشارع) حرج
به عين الحانصة كما قول لدى «شورع فلا يفي عن شيء منه ، ومنه ما لو لم يك في حوص
مثلا ثم حرج منه واتقص وأصاب إحدى من شيء منه فلا يفي عنه وتعمل العتو بخلافه فافهم
الشوارع المشقة لأحمر عن ذلك إلا أن يقال لا يبرم من هذا ليس كالأحمر بل الشارع
وقيل بالدرس عن شدة الشيع سام السدري العتو عن نص من بين الشوارع عن ظهر
الكاب المشقة لأحمر عنه وفيه وفيه ، ومنه في عدم العتو ما يصر منه في رسم الأمتار لأنه
حرب العادة استحدث منه ، ومنه أيضا ما حرج عاده الكلاب به من مدعهم على لاسيه وراهم
في محل وضع الكبر وهو كرمو به من أحد الحسب ولا يفي عنه وبما شهد أي من الشارع
بالمنع لدى ذكر له ما يقع كثير من أنه عند منظر بحث به الصفوف وما يقع من الرش في الشوارع
وعمر فيه الكلاب وترقد فيه بحث منقح حانصه بل وكذا وما في فيه واحتبط بوف تنبيه
أومانه بحيث لم يسق للحانصة عن متمره فهو مع حصر لأحمر عنه فلا تكاف عن رحيه
منه خلافا لما توهمه بعض صفة انطلمه ، ويسمى ش من ذلك في العتو عنه ما وقع السؤال عنه
في لدرس عن مشاة لمسجد رشيد متعبه بالبحر ومسجد وصولف تخومانة ذراع ثم إن الكلاب
برقد وهي رصة مشقة لأحمر عن ذلك ، وتعمل عدم العتو في ومشي على محي بس حانصه وهو
الأقرب ويفرق بينه وبين طين الشارع بعموم المولى في حق الشارع دون هذا إذ يمكن لأحمر
عن الشيء عليها دون الشارع (قوله وإن لم يكن شرا) أي المحل الذي تحت اليد خارجا
بالحانصه كدهلر الخدم وحول المساقف لا يحد بظهيره بد حسن كما يؤخذ من قوله عمر
بتعذر الإحترار عنه عالا ، أما ما حرت العادة تحفظه وتظهيره إذا أصابته نجاسة فلا ينبغي أن يكون
مرد من هذه العارة بل من يثبت بحانصه وح الإحمر عنه ولا يفي عن شيء منه ، ومنه

٤ - نهاية المحتاج - ٣ مثلا وقد مر في الطهارة (قوله أي محل المرور) أي لمعة لذلك كما هو صهر (قوله ولو سقط طائر) أي
احتاج إلى هذا بالنسبة لمفهوم قول المصنف يعني منه عما يعتد الخ لا المستوفى لأنه بد عني عن ثبوت النجاسة في ذلك فمطوبها أولى

(يعنى منه عم يتعدى) أى يتعبر (الآخر عنه) أى (وإن احتلط بمعد كإرححه بر كشي
وعبره . وورق دمه بأشعة أو أكثرتها في حد دون ذلك ولأنه لابد للناس من الانتشار في حوثهم
وكثير منهم لا يحد إلا بوجه واحد . ويؤمروا بعمل كلما أصابهم ذلك لعظمت المشقة واحترار
بشمس الحارة عم يعلب على النسي احتلاصه . كعالم الشوارع فعليه قولاً الأصل والغالب وقد
مرت . ومن ذلك ماء يبرك المنكوك فيها من احتار نصف الحرم بظهوره . وأفقى بن الصلاح
بظهوره لأوراق التي تعمل وسط وهي رصة على الحيطان المعمورة برماذج تحس عملاً بالأصل نعم إن
وحدت في حال عنه كشيء بول الصفة عم نسي كافتة . (ونقص) لاعتقائه (بلوغت وموصعه
من الثوب والبدن) يعنى في البدن والرحل عما لا يعنى عنه في الكم والسد ونحو الركني وعبره العفو
عن قبل منه يعنى بالخط وإن مشى فيه لا يعمل وحر حاسدين عن الحارة إذ يقب في الطريق فلا يعنى
عنه . نعم إن عمها فليدركشي أحمل بالعمو وميل كلامه إلى اعتماد كالمعم الخرد أرض حرم وخرج
بالنسي الكثير فلا يعنى عنه لعدم عسر حمله وصحط التنبيل . هذا ما لا يثبت صاحبه بصفة
عادة اتفاق فيه له ولا يعنى به خالته (قوله يعنى منه عم يتعدى) أى قال صلى في الشارع
أند كور لم يضح صلاته تحت لأحائل الملافة أنحس ولا صبره بفساده فيه حتى يعذر بخلاف
ما نصب دمه وثوبه يعنى عنه لمشفة لأحرار عنه (قوله أى يتعبر الاحتراز عنه) أى ولا فرق
في ذلك بين أن يستعمل للناس النساء في ربه أو من الصنف لأنه لا يكلف عنه (قوله وإن
احتلط بمعد) أى ونودم كعب وإن . يعنى عن شخص منه وإن قل (قوله وفارق دمه) أى
حيث لا يعنى عن قبله على ما اعتمد (قوله في هذا) أى حين الشارع (قوله دون ذلك) أى
دم الكلب العبر المحدث (قوله وقد مرت) أى أن رخص الأبد . وتحمل الحارة لا أنا بقدّم
الأصل على غيره (قوله لمعموله) أى إلى حرب العدة أن نعم برماد . فما مشهود ماؤه الرمد
أنحس فانه يحس ما أصابه إذ لأصل بظهوره بعد عنه حيث (قوله عملاً بالأصل) وعبره
فلا يحس الثوب الرصة التي بشر على حبس المعمورة برماد عادة طهه المهد وكذا اليد الرطبة
إذ مس بها الخصاص اند كوره (قوله إن واحد سب) ستراد على قوله عم يتعدى على
النسي احتلاطه (قوله العفو عن قبل منه) أى حين الشارع وعبارته حج وإن كثر كما اقتضاه
قول الشرح الصغير لا بعد أن بعد . سوت في جميع أسفل الخلف وأطرافه قليلاً خلاف مثله في
ثوب والبدن انتهى أى أن ربه أشعة بوجهه ذلك قليلاً وإن كثر عرفاً فما زاد على الحاجة
هو الصار وما لا من غير نظر لشكره ولا فيه . ولا عظمت المشقة حداً . فمن عبر بالقدس
كأروسة أراد ما ذكره انتهى وعبره بوجهه منه وبين قول الشرح عن قبل الخ لما ذكره
من أن مرادهم بالقدس ما في تحسه ربه شقة (قوله لا يعمل) وسعى أن يقال مثل ذلك في
شيء حاد ثم رأيت في سم على حج (قوله عن الحارة) ومنه ترب انتقام اسوشة
(قوله نعم إن عمها) أى بحث شي لاخر من شي في غير محها . (قوله بالعفو)
أى عم يتعدى لأحرار عنه . (قوله وميل كلامه إلى اعتماد) معمد وعبارته على
العب . أما بوعت جميع الطريق فالأوجه العفو عنها . وقد حلف فيه حج (قوله سقتلة)
أى ولو سقطت مركوبه وفعله على شيء في سجة . على شيء وما في الأصل أولى .

(قوله وفارق دمه) أى
الذى أصابه من عسر
الشارع (قوله ولأنه لابد
لناس الخ) الأول حذف
الواو لأنه علة لأصل المتن
(قوله الحرم بظهوره)
أى وليس فيه قولاً
الأصل والغالب (قوله
بظهوره لأوراق) أى
إذ لم يحتج بحصة
الرماد ولكن الغالب فيه
النحاسة أخذاً مما عد به
مبدأ انحفت فيه الحارة
فظاهر أنه ليس بظاهر
لكن يعنى عن الأوراق
الموصوعة عليه . قال
ابن العماد في معقواته :
والسخ في ورق آخره
عجبوا
به الحارة عفو حال
كتته
ما تحسوا قسامه وما سعوا
من كات مصحه من حبر
ليقنه
(قوله يعنى في البدن
والرحل) هذا تصوير
للموضع وسكت عن تصوير
الوقت . قال غيره : ويعنى
في رمن الشتاء ما لا يعنى
عنه في غيره (قوله وخرج
بالنسي الكثير) لم يقدّم في
كلامه ولا كلام المصنف
ذكر القليل حتى يأخذ
هد محترره

على شيء أو كونه على وجهه أوقاة عصب وضعيف، مركب في شيء من مدركي العرف غير صحيح لأن
هذا صطلح العرف المطرد (ويعني) في الثوب والبدن (عن فصيل دم البرغوث) والقمل والسوس
(ووسم النمل) وكل ما لا يفسد به سائر من فصيل بول الحشاش والشمس أن رونه وبول النمل
كذلك كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى إذ كل ذلك مما قيم به البلوى وبمصر الاحمر منه والسوس
هو البعوض قاله في الصحاح والظاهر كما قاله الشيخ فتوجه من المعروف سادس (والأصح) أنه
(لا يعني عن كثيره) لثبوته وعدم مشقة الاحتمال عنه (ولا) عن (فصيل البشر بعرق)
لخبره عنه (ويعرف الكثيره) وصحتها (بعدده العلية) في بعض عادة التلصص به ويعبر
الاحتراز عنه عادة قليل وما زاد عليه كثير وخالف ذلك باختلاف الأزوق والسداد ولا يبعد
حرمان صطلح معنى الشارع من ولو شك في شيء فليس هو أم كثير فله حكم التبيين لأن الأصل
في هذه المحاسن لآية العموم لا إذا بقي الكثيره والذي القوم عنيهما لأن تعال في هذا الجنس
عبر الاحتراز فيبقى غير النمل من ألعاب كاسافر به حص وإن لم يسهل سببه لاسيما واعتبر
بين القمل والكثير من يوجب مشقة لكثرة البلوى به وهذا راجح قول (فت) لأصح عنه
الحققتين العموم مصقلا، والله أعلم (فيلزم) كثيرا البشر بعرق ثم لا بأس.

(قوله ووسم النمل) أي رونه انتهى مهج .

فرع - قرر مر أنه لو غسل ثوب فيه دم راعيت لأجل سببه من لا يصح أي ولو
بحسب لم يصح ساء الدم فيه ويعني عن إصابته هذا ما لا يثبت من مهج أي ما إن قصد
غسل النجاسة التي هي دم الله راعيت فلا بد من إزالة أثر الدم مما يعبر فيبقى من الثوب على
ما مر (قوله كذلك) ربما كان أو يفسد في الثوب والبدن وسكان على الأوجه خلاف ما حصل
المكان ما عرفت وعمد في الآتي اهـ حجج (قوله) سم به اسوي ويعبر الاحتراز عنه) من بحث
العموم عن وسم رأس كور بحر عليه ما عرفت فلا يفسد به وبحث لأن ذلك كما سم به في بول
وسئل شيخنا الزبدي عما عرفت الدم كثير من سجين الخمر في الزمان المحض ثم إنهم يتوبه
في المثل ويحويه فثبت أنه يعني عنه حتى مع قدرته على سببه في لظهور ولو أصابه شيء من
نحو ذلك للذي لا يجب غسله انتهى كما سألنا وهو وجه مرضي من يعني عن ذلك ويرفع
به شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء ضاهره وبأسه بأن السبع يعضه ودخل فيه دك ككود
الفاكهة والحل ومثله القنطري الذي يذوق في النار لأخذه من الحنظل (فونه فيلزم كثيرا الخ)
هل هذا خاص بما ذكره الثمن من دم البراغيث ويحويه أو عام فيه وفيما ذكره من بول الحشاش
ورونه وعليه فيكون تشييد الشارح له بالقيل بناء على كلام الرافعي فيه نص والأقرب لثاني ويوجه
بعموم الاستلاء به وقد يستعد ذلك من قول المهج ووسم ذباب بعنق فيه ويحويه وبم ذباب
مما عرفت به البلوى ، وفي سم عليه فرع وقع من مر أنه وافق بعض السائلين على أن من حمية
العموم مع الاحتياط بما لا كل أن يكون ضارعا أو كنهه نجاسة معتمدا على كل ناصبها أو
كفه من إياه فيه مانع فليتأمل فإنه مشكل ولم يوافق على جواز وضع يده في نحو إياه لإخراج
ما فيه من لما كور لسوكل طارحه كإخراج إدام من إياه في إياه آخر ثم أكله فاستحضر الله
وكتب على حج ما عرفت قوله لم يحجج بمسسته له الخ أخرج المحتج لمسانة فيسده أنه لو دخل يده في
إياه فيه ماء قليل أو مانع أو رص لإخراج ما يحتاج لإخراجه لم يحسن الله ومن ذلك ماء
أخر حصص وإخراج إياه من راء مثلا فله له .

(قوله على شيء) يعني
من يده وعصاة شرح
لروص على أي شيء
من يده

(قوله لم يعب إلا عن الثوب)

أى وإن كان قد حل منه من خلة القملة عند قتلها في مسئلتها كما يصدق به كلامه وهو ظاهر لا ينافيه ما في نه عقب قول المصنف وهو من صلاته غيرها إن كان من حجب بطلت من قوله ولا قتله لنحو قلة لم يحل خلداه ولا منه وهى مية وإن أصابه قليل من دمه إن الكلام ثم كما هو صريحنا هو في بطلان الصلاة وعدمه لاقى العفو وعدمه والمحقق في البطلان بمائة النجاسة التى لا يعنى عنها في الصلاة ومه خلة التهمة خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله ونحو ما وصوه لح) مية كما هو صاهر ماء الطيب كما ورد لأن الطيب مقصود شرعا خصوصا في الأوقات التى هو مضروب فيها كالعبد والجمعة من هو أولى بالعفو ممن كثر نما ذكره هنا خلافا لما في الحاشية (قوله وحلق) صورته من بلل الرأس نزل على دم البراغيث كما يدل عليه السياق فلا ينافى ما في من عدم العفو في خلداه دم حرج الرأس ببلل حلق

وعب على الثوب أما خلة لا يرعى وسواء انحصر كنهه أم راد على الأصابع خلافا للأشوى والأوجه أن دم البراغيث الخاص على حصر نحو استحد من نام عنها كسرق التطور خلافا لاس العباد ويحس ذلك في ثوب ملبوس أصابه الدم من غير قصد ولو كانت الإصابة بفعله قصدا كأن قتلها في ثوبه أو بدنه أو من ثوب نحو براغيث وصلى فيه أو قرشه وصلى عليه أو كان رائد على ملبوسه لا تعرض من حجب ونحوه ميع لا عن القتل كما في التحقير والجموع وغيرها ولو نام في ثوبه فكثر فيه دم البراغيث لم يحس به ميع منها محمد لخلفته لسة من العرى عند النوم ذكره ابن العمد تحت وهو محمول على عدم احتياجه منوم فيه ولا عن عيه ثم محال العفو لها وفى نظائره الآس ميسة بفسده فيه وقع المنيون بذلك في ماء قليل نجسه ولا فرق في العفو بين النجاسة والبرص وهو صريح بفسده لم يطوبه احتياجه من عرق وخو ماء وصو وعسل وحس أو ما ساقط من الدم حال شره أو من النجاء حال كونه أو تصاق في ثوبه أو عس له نحو قصاص من رين أو دهن (قوله وعب على الثوب) أى من عمه (قوله خلافا للأشوى) أى حيث قد شال من ثوب الثوب (قوله كرق لشور) أى يعنى منه حيث لم يعبد الشئ عليه ولم يكن ثم رطوبه له أول يلاقيه وعم المحس كما عدم (قوله ومحل ذلك) أى العفو عن الكثير (قوله في ثوب ملبوس) أى وثوبه من حجب ولو كان مسدود عنه حال من ذلك لا يكف لسه لأن الشارع لم عفا عنه فيه من الدم صر كما تدهر (قوله كأن قتلها في ثوبه) ميعرد وإن تكرر ذلك مية كأن قبل مره بعد مره وجمع من حمه ذلك دم في مقارده يعنى عن القتل لكن ساقى بعد قول المصنف ولو فعل في صلاته غيرها لم يخطأ له لا يضر قتله احتوا فيه في الصلاة ثم يحل خلداه ولا مية وهى مية وإن أصابه قليل من دمه فيقتد ما في ذلك فيقال محال العفو عن قتل دم نحو له اغيث ماء ليس خلداه وهى مية يعنى مع رطوبه من أحد الخاص ومن الردى ما يعنى من دمها بأصبعه مثلا ومن هذا صدر العفو عن القتل الخاص نفسه ولا عكس عادة قتل ثمة يده من غير مماسه خلداه وفى حرج ولو حجب من مية لادم لها سائل في بدنه أو ثوبه وإن لم يقصد كقتل قتله فعلى خلداه بظفره أو ثوبه من أطلق أنه لا بأس بقتله في الصلاة يتبع أن مراده ما لم يحس خلداه بهى ويؤخذ منه أن مجرد مية في غير الصلاة لا يضر في العفو عن دمه وهو قريب لأن منشأ العفو المشقة وهى خاصة بها ثوب شره في العفو عن الدم السبيل لعدم أسس من معه لا كان توجد صورته بالعفو وفى فتاوى الشارح مية سن رضى لله عنه عن رجل فضع القمل على مفره فنهه فنه والخاله هده يعنى عن دمه لو كثر كحمه فى عشرين والخال إذا جالده الدم مع الخلد ولو كان قليلا من يعنى منه فأجاب يعنى عن قتل دم في الخلد المذكور لا كثره بكونه ميع وبماسة الدم لمحمد لأن مؤثر السبى ويبقى الكلام فيما إذا مر من السمة من أصابعه من يعنى عنه أولا والأقرب عدم العفو بكثره عند مية الدم لا يخلد (قوله أو حمل نحو) اغيث) أى ليس من لسه وهو التحس وإن كان حمه تعرض كالحرق عليه (قوله وهو محمول على عدم خنياه) ومن الحاجة أن يحشى على نفسه الضرر إذا نام غير ميع ولا يكلف إعداد ثوب يبدى فيه مية من خرج (قوله في ماء قليل نجسه) أى حيث لم يحس بذلك فم دخل يده لإخراج ما في الإلاء أو الأكل منه وهى متواترة دم الدراغيث بصر كما ذكرناه عن سم (قوله وعسل) وله للتردد (قوله وحلق) أى وماء حلق ولا يضر لسه للثوب الذى فيه دم براغيث بعد غسل التردد .

وسائر ما حبيج به وغير ذلك من سبب الآخر عنه ولا تكلف بسبب اسمي لعسره حذرا لاس
العماد (ودم البثرات) بالثلاثة خراج صغير (كانه اعش) فبقي من قبله وكثيره وإن كثرة وانتشر
لأنه من حبس ما تعذر الإحراز عنه فالحق انهم لم يردوا عنه كما مر منه بكن بعبه ولا فالعو حاصل
حينئذ بالقليل (وقبل إن عصمه فلا معنى عنه) بالاستعداد عنه وحصوله عنه وظهر عبارة
المصنف أن الأصح العفو عنه مع العسر ولو كان كثيرا وهو ما أفاده كلامه في روحه وصلها ونس
كذلك كما يعلم مما مر (والله مأميل والقروح موضع السد والحجامة بين الكثرات) فبقي عن دمها
وإن كثرت على ما مر لأنها وإن لم تكن عنه ليست بادره (والأصح) عند رافعي أنها ليست
مثلا لأنها لا تكثر كثرتها بل يقال في حرثها بها (إن كان منه بدوم علة فكلاستحاصة)
أي كدمها فيلزمه الاحتياط حسب الإمكان أن يراد ما أضاعه منه ويعتبر محل خروج عنه إرادته
الصلاة كما مر نظره في الاستحاصة ويعني بعد الاحتياط عما سبق الآخر عنه ولو من دم استحاصة
ومن لم يفت عن شيء من دم استعد كما أفق به الواجب حبه لله تعالى (ولا) أن كان منه
لا بدوم علة (فكدم الأحمى) نفسه (ولا معنى) عنه أي عن شيء من المشبه وانته به وجعله
بعض القروح رجعنا أول وحدة وبعدهم بشي واحد وصاروا فمد (وقس معنى عن قبله) كما
فعل به في دم الأحمى (فب) لأصح أنها أي دم الدمامل والقروح وموضع التصد والحجامة
(كالكثرات) فبقي عن قبلها وكثرها ما لم يكن سفل أو خور مجعه وحاصل معنى الله تعالى عن
قليلها ولو من أحمى

(قوله وسائر ما حبيج به) منه مد كرهه عن مع على حج ومنه أنها ما مسح وجهه المثل
نظرف ثوبه وبو كان معه غيره ونس منه في شهر ما يورد وما الزهر فلا معنى عنه إذا رش
على ثيابه قلما كان أو كثر لأنه لم يدع إليه حاجة والذي يرس عنه بنت سبيل من مع من يريد
الرش منه عنه فمد له فانه قدس وعن ذلك ما لم يخرج الله به واه عنه مثلا (قوله ولا تكلف
بسبب السد) أي ولو من غسل فمد به مجرد البرد أو السد ومن ذلك ما لو عرف بدمه فسحبه بدمه
لمسحه (قوله خرج) مسحبه (قوله وقس إن عصمه فلا) وكالعصر ما لم يخرج ووضع عليه
اصوقا ليخرج ما فيه من الدم ويخرج بذلك (قوله ولا تكدم الأحمى فلا معنى له) قال مع
على حج عمن أنه وإن كان اسدرا أن ما فاعل عن صمير لأنه لو افق لكون لمفقود
لثبته من حكم لثبته سكونه محمولا وكون حكم المشبه به معلوما مستقرا إلا إن كان في عبارة
المصنف مانع من ذلك وهو أن هذا الخلاف المذكور في قوله فلا معنى وقس معنى عن قبل إمام
هو في كلام الأصحاب أضاعه في دم الأحمى الذي هو المشبه به وبصرح بذلك استدراك المصنف
على راجح المحرر أنه لا معنى لقوله والأصهر العفو عن قبل الأحمى فإن هذا رد على قول المحرر
لا معنى فهو موضح بأن خلافه ما هو في دم الأحمى فتعلم أن الصمير في معنى لثبته به وهو دم
الأحمى ومنع كونه لثبته أو طمعا فإن قبل الدمية لا تنزع عنه بل حكم لثبته به فبطل العاد
مجرد العفيف لا يلتزم به وكان لمصنف قال وإلا فكدم الأحمى ودم الأحمى لا معنى عنه وقبل
يعني عن قبله فيجزي ذلك في ذكره وإدعاء ذلك عما في الصور جوع الصمير لثبته به
كما فعله به لتحقيق معنى الله بده وأن الشرح به حسب ما فعل ولا في قوله وهذا أولى الخ وإن ذلك
ثبته عن عدم تأمل كلام المصنف وسيافه فبطل (قوله من لثبه) هو قول المصنف والدمامل
والقروح الخ وقوله والمثبه به هو قول المصنف فكدم الأحمى

عبر نحو كل وكثيرها من هذه ما يمكن معه أو نحو ذلك فحق حينئذ عن فيها فقط ومواقع
في التحسين والشموع في هذه البسرة وعوض من كونه كندم الأحسى تحول على ما حصل فعلة
أو حق عن محله وقصبة قول أوجه لوجه من حروجه دم متدفق ولما وث بشرته لم يطل صلاته
أنه دوث ظل أي إن كثر كما فهمه كلام المولى في حوار محله أحد مامر، والأظهر العمو
عن قلبه) دم (لأحس) من غير نحو كل وبمعنى أنه من غير اتصال عنه كما أفاده
الأذرى (والله عز وجل) لوقوع التنس في محل واحدة برحس، ثم لم يسلط له العقو والقبيل كما في
الأم ما صفاه النسي أي عدوه عمو والثاني لا يعني عنه معتق لسهولة التحرر عنه وثمن قوله
فلا يعني عن شيء منه منه كما في في المجموع عن لسان وأدلى من عن لسان أيضا
ولو صبح عنه بدم أحسى عنه عطف عن شيء منه لا مكان محرم وردت منه العمو كما أفنى به
نوالده الله تعالى (والله عز وجل) وعدة في النجاسة الكلام عسهما (كالم) فيما ذكر
لكونهما دم مسجود إلى من قصد (وكذا ماء السروح والمسط الذي له ربح) وتعد لونه
قدسا على التسح والصدد (وكذا الخارج) ولما ربح (في لأصبر) قدسا على الصدود الذي
لأرضه له. والثاني أنه مذهب كعرق، وهو من مذهب أبي ربحه ولد (فت مذهب دهارته)
فتما (والله عز وجل) مامر من عن العمو من مامر من عن مامر عنه مالم يخط بأحسى فإن
حسنت به وودم نفسه كالأجارج من عينه أولته أو أنه أوقبه أو دبره لم يعرف عن شيء منه

(قوله غير نحو كل) أي منه حدثت أضره عن طحة منه على مامر (قوله مامر) أي مامر
ومنه ما يقع من وضع لثوب على قدمي سكوت سدا في نحه وجراح مدمعة فعلى عن فيه دون
كثيره وأما ما يقع أكثر من أن لا يكون مسجودا من الأهل كالأهل مع صلاته
أصل ثم يهبط منه بعد مخرج من المحل لمسح دم كثر أو نحو ذلك فهو عن ذلك ولا يكون
عنه لأخر حروجه عن وقت المسح أولا لأن حروجه مدمع على المسح التي في فيه بعد والأقرب
الثاني ما ذكر (قوله أي إن كثر) ما من هذا مع قوله قبل وكثيره من نفسه إذ أن يقل
ماها مبروص في ما كان يدمعه فعلة من مسح الأهل خارج منه (قوله ولو جمع سكر) لا يقال هذا
مخالف ما مر أي بعد ذكر الفصل بدلول ثلث وكذا في قول نخس لا بد أن يكون سرف فيما لا يسر
الطرف من أنه إذا وقع في موضع مشرفة وكان تحت نوحه أن كل الطرف حتى عنه من كان يسر
عرقا بخلاف ما ذكر لا مكان محل مسس على غير ذلك والسوق أن حسن الدم معفو عنه في صلاة
بالضرورة ولا كذا في نحو تحول أي منه لا يعني عنه فيلا كان وكثيرا بخلاف الاسم فإنه يعني
عن فيه ولو كان هذا جمع سكر كما هو متر (قوله وهو راحح) أي يعني عنه (قوله فلا يعني
عن شيء منه لعلطه) أي مامر يساه في الفقه إلى حد لا يسر كالبصر المعتدل بناء على ما عمنده
الشارح فيما مر من أن ما لا بد من أن يكون من معص (قوله ولو لم يخط نفسه)
من من شئ من منه يثبت وفي المسح يخط ثم لا بد من أن يكون من معص (قوله ولو لم يخط نفسه)
مسألة يهبط (قوله والصدد) في بخار الصبح صا لا الخرح، مؤد برفق الخطط بالدم قبل
أن تعلق المدة تنهى ونده كسر دم (قوله كالم) أي الخارج من الأعمال والقروح والثر (قوله
مامر يخط بأحس) خلافا لحج أي غير ضروري احتول لما تقدم من أن ما، بوصوء ونحوه لا يصح

(قوله أي إن كثر) أي
بقية الآتي على الأثر
فهو موافق لما مر قوما
لا يخالف له وإن أشار
النسخ في خشية إلى
المخالفة (قوله كما أفاده
الأذرى) عبارته وما
افصل من بده ثم أصابه
فأحس (قوله والثاني
لا يعني عنه مطلقا)
لأحاجة إليه لأنه الذي
تقدم في قول المصنف تبع
برافعي فكندم الأحس
فلا يعني بناء على ما سلكه
هو في تقريره من جعله
قوله فلا يعني راحح إلى
النسب والمثبه به جميعا
وكذا إن جعلناه راححا
للشبهه كما سلكه الحلال
وإذا احتج إليه إن
جعلناه راححا للشبهه فقط
(قوله وأشار المصنف إلى
ترجيحه) فيه ما حجة
لأن لدى رجحه المصنف
إعنا هو طريقة القطع كما
أشار هو إليه بقوله قطع
وإن كانت موافقة لقول
الذكيور (قوله مالم
يخط بأحس) أي غير
مامر متساؤه أو أن أراد
بالأحس غير المختار منه
مامر غير أحس

كل صلاة يعق معها مع النجاسة فإن أحمل وجودها بعد الصلاة فلا بد الأصل في كل حادث
تدبره بأقرب زمن والأصل عدم وجوده قبل ذلك ولزم من قبل النساء فصل الله تعالى أن لا يؤاخذ
مع وعده برفع الخطأ واللسان عن الأمة من عبثه العوى في وقتها وفي الأمور ونحوه ويرمه تعليم
من رآه يحل بوجوب حادثة في رأي مقلده كتمانها كان ثم عذر والإفصاح . نعم إن قول من ذلك
أخبره لم يرمه لأنها في لأصح ولو أخبره عدل رويته نحو نجس أو كشف عورة مثل يرمه قبول
أو سحر كلامه مثل فلا تكلم كلامهم عليه و آخرى سمعنا أن فعل نفسه لا مرجع فيه بعينه ويظهر
أن محله فيما لا يظن بهود لا حين أن ما وقع منه سهوا ما هو كالنفس أو الكلام الكثير فيسمى
قوله فيه لأنه حسد كالنجس . ونعم أنه لو صلى ناسيا للطهارة أثبت على قصده دون فعله
ويجزي ذلك ما

(فصل) في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسببها ومكروهاتها

(سطر) الصلاة (باسطق) عمد بكلام محلي وإن لم تكن لغة العرب (تحريف)

(قوله كل صلاة من صلها مع النجاسة) أي ولو فتش عمامته فوجد فيها قشر قمل وجب عليه
بعدة ما سبق بحدته فيها اه شيخنا زياي بهامش ونقل عن ابن العماد العوفي لأن الإنسان لا يؤمر
بغسلها أقول ولا قرب ماله من العماد صرحوا به من العوى عن قبل النجاسة ندى
من الاحترار عنه كسب دهن النجاسة وغمار السرحين وشعر نحو الخمار فيسب ذلك العوى عنه
ووفي الصلاة إلى غير وجوده فيها من الاحترار في هذا أن من لا خبر عن دهن النجاسة ونحوها
(قوله ويومئذ قبل القضاء) أي من العلم به أو عهده وقوله من النساء على ما مر عن سم
(قوله إن كان ثم عذره) أي ويظهر أي برأى منه أي من العذر أنه لا يعمه ولا يرشده للأصوب
والإفصاح في حقه عيب لأن وجوده من ذكر وسدده سواء (قوله يرمه قوله) ولو عارض عليه
عدول في أنه كشف عورة أو وقع حادثة فيسمى تقدم بعد بوقوع النجاسة أو انكشاف
العورة لأنه مسبب وهو مقدم على الثاني وإن كثر (قوله لأنه حسد كالنجس) هذا لا يثبت برفعه
لأنه أن فعل نفسه لا يرجع فيه عذره وشكل حادثة ما تقدم له في سبب الحدث من أنه أو أخبره
عدول بخروج شيء منه وهو متوضي لا يمتنع صهره لأن اليقين لا يرفع بالشك

(فصل) في ذكر بعض مبطلات الصلاة

حكمة ذكر هذا الفصل في باب شروط الصلاة مع أنه ليس منها أنه إذا طرأ عليها بعد استكمال
الشروط أطلها (قوله وسبب) أي ومن سببها أي ما يسبب فسادها أو بطلانها وليس منها (قوله
ومكروها) معطوف كالتدريج على مقتضى (قوله باسطق) أي من الخارحة المخصوصة دون
غيرها كاليد والرجل مثلا فلا يفسد بالتدريج بوجوبها في غير وقتها وتقدم عن بعض أهل العصر
الطلاق بذلك فيرجع وؤنه ما قصد قول الشارح من أنه يؤم وعن بالمرس عن خط بعض
الفصلاء عن أن أنه إذا حلق الله تعالى في بعض شعراته قوة اسطق وصار يمكن صاحبها من
الاسطق بها احترا من أراد ويرث ذلك من أراد كان ذلك كمنه لسان فسطح الصلاة متعقبة
بذلك تحريف انتهى وفيه ما ذكره من سبب معصو ندى نسب له تلك القوة جميع أحكام اللسان
حتى يقرأه الله في الصلاة كقوله وكذا يعطى به عقدا وحلا على أنه قد يقال هو بالنسبة إلى
العتد والحل لا يساعد على إشارته النجاسة وهي من راحة من الأخرس إن فهم كل واحد

(وكذا مده بعد حرف في الأصح) وإن لم يفهم إلا أنه ألف أو واو أو ياء فمبني في الحقيقة حرفان.
والذي لا يتصل لأن لمدته قد أدى لاشع حركة ولا بعد حرفان وفي الأتوار أنها لا تتصل بالصق
إلا أن سكر ثلاث مرات مولات أي مع حركة عضو بطل تحريكه ثلاثا كما في لاشعة كما
لا يفي (والأصح أن الصحيح والصحيح والكاء) وإن كان من حروف الآخرة (والأين)
والأزوة (والصحيح) من ألف أو هم (إن ظهر به) أي بواحد من ذلك (حرفان بطلت)
صلته وجود صحتها (ولا مده) بطلت حرف. والذي لا يتصل بذلك مقبلا لكونه لا يسمى
في اللغة كلاما ولا ينشئ منه حرف محتمل مكان منها بالذات والعقل وخرج بالصحيح التسم
ولا يتصل به شئونه عنه صلى الله عليه وسلم (ويعتبر في سائر الكلام) عرفا كما يرجع إليه
في صفة الكلمة لأما صحتها بالذات والواو (إن سبق منه) إليه لعدده بل هو أولى
من الهمزة لعدم قصد (أو سبب الضاد) لعدده أيضا بخلاف بيان تحريكه فيها فانه كسبان
خاصة حو نونه وه من بطلان صلاته بكلامه ساهم ثم ساهم بغير اعتماد بطل والأصل في ذلك
حرف الصحيحين من أي حرفه «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم» انتهى والعصر فلم من ركتين
قاصدا به معنى منهم هل يصح فيه شرحهم على مذهب. أقول والذي سعى عدم انصر لأنه
من موضوع الاتهام وصل في لئلا من بعض هو من عن مر ما نوفي ذلك لله الحمد والملة وقد
قال بضر لأن قصدهم من قطع الية وكأنه لم يستعمل ما لا يفهم في معنى ما يفهم صار
كالكلمة نخر به لتسميه في غير ما وصفت به ولعل هذا أقرب لما تقدم من تضمنه قطع الية.
سببه هل يسطر إلى هنا يسم في نحو قوله الحب والقر في الصلاة أو يفرق أن
ما هنا أصيق فيصير سماع حديد السمع وإن لم يسمع الله بل كل محتمل والأزوة أقرب اه حج
أقول: الأقرب الثاني لأن المدار على التصل وقت واحد (قوله وكاء بعد حرف) أي أن أي
تحرف بمدود من غير البراء بخلاف ما لو أراد مبدع على حرف أو أي وهو يعبر بمعنى فانه لا يصح
(قوله وإن مذهب) أي الحرف (قوله لا يتصل بضم) أي حيث مظهر حرفان أو حرف
مذهب كما هو مظهر اه حج على حج (قوله أي من أحد من ذلك) مظهره أنه لو ظهر بالصحيح
حرف والكاء مثلا حرف آخر لا يصح وتظهر غير مراد من الأقرب الضرر وإن كانا من حسيين لأن
مخوعهما كلام وإن حدثت الية به كما لو نطق بحرفين لغرضين مختلفين وعليه فكان
الأزوة في حال أن يقول أي ما ذكر لتصل ما لو كان الحرفان سببان (قوله لمصر) أي
من أم لا يتصل بدون حرفين أو حرف مذهب (قوله مطلق) مظهر حرفان أولا (قوله ليس)
هو المعين بعمدة المصومة والياء الكاء كبدن أراد به الصوت الذي لا يفهم منه حروف
كصوت الهاء وصوت الزمار (قوله فلا يتصل به) أي لأنه لا يشتمل على حروف (قوله كما يرجع
إليه) أي العرف (قوله وانحد وانحو بون) من أم بطل وضع معنى مراد وعلى عدم القسط بما ذكر
مدخل للشد الممل إذا تك من حرفين أو كان مخوعهما جزء كلمة (قوله لم يفسد) وهو ظاهر حيث
م يحصل من مخوعهما كلام كثير متوال وإلا فطالت لأنه لا يساهم في الكثير سهو وهو مطلق
ثم عدم استلان هذا قد يشكل عليه ما قلناه في الصوم من استلان فهو أكل أسيا فص استلان
فأكل عمدا وقد يحاط بأن من صن بطلان صومه قد يحاط بامساك فأكله بعد وجوب
الامساك عليه لتحريكه بدل على مظهره فاقبل ولا كذلك الصلاة وبقرب أيضا أن حسن الكلام
العمد كالحرف الذي لا يفهم معترف في الصلاة بخلاف ذلك كل عمد فانه غير معترف (قوله والعصر)
عبارة شرح الروض أو العصر اه وعليه قالوا هاتين

(قوله وفي الأتوار) عسرتة
ووو يصق في الصلاة أو صدر
صوت بلا هاء لم يتصل
ليكن لو صدر ثلاث مرات
مولات بطلت انتهى
واعلم حمله الشارح على
ما إذا كان معه نحو حركة
عضو بطل تحريكه وإن
كان لا يناسب إلا تحت
لأفعال الآتي لأجل قصد
ثلاث مرات (قوله المصنف
إن ظهر به حرفان) أي أو
حرف مذهب أو بمدود كما
يفيد صريح غيره كالجملة
(قوله كما يرجع إليه في
صط الكلمة) فانه فيه
شمن نحو صرنتك

ثم أتى حشة ومسحداً عليها كأنه عصا ، فقال له أبو اليسر : ففصرت الصلاة ثم
سبى رسول الله فقال لأصحابه : أحق ما سبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ثم سجد سجدتين . وجه الدلالة أنه تكلم بعد ما أنه سبى في صدره وعمره كما هو مخبر من السج
ثم بنى هو وعمر فيها أو أن دا اليدى كان جهلاً شجر في الكلام أو أن كذا في كذا وعمر كان
على حكم العلة لوجوب الإحاطة عليهما (أو حين خربته) أي الكلام في (إن قرب عهد
بالإسلام) وبأن كان من المسلمين من ظهر أو ... بعدة عن عرف ذلك من ظهر أو
للحبر المار

(قوله ثم أتى حشة) مخبر أن تكون قريبة منه فوصل إليها بما دون ذلك ، وأن يكون
هيئة لكه . يراد بين دخولها (قوله أفردت واليدى) تمتة الخرو ، ومن هو
دا أنه بان ، وسمى بذلك لأن يديه كان بهما طول . في الصباح . ود ، اليدى تقرب رجل من
الصحة ، واسم الخرباق بن عمرو السلمي بكسر الهمزة ونون الهمزة . وهو موحد
ونف وقاف . من ذلك صومها (قوله فيهم) أي أبو بكر وعمر كما هم من قوله أو أن
كلام الخ . ولم ننعبره جمع لكون مسبو . من عقوبه كمنسوبة إلى الكل (قوله وجه
الدلالة) قال صم وقد اشتمت فيه دي اليدى على . منه سبب كتاب ففصرت الصلاة
ليسير به . ونحوه : أفصرت صلاة كذا . ومن سبب كذا . رسول الله كذا (قوله أو
جهل تحريمه) أي ما أتى به فيها وإن علم تحريم حشته . ونحوه من ذلك ما دون صحة صلاة
نحو المبلغ والمناجى بقصد التبليغ أو الفتح فقط الجاهل . مسج دت . وإن علم مسج دت
الكلام فتأمل أنه سم على حج ، وقوله بقصد التبليغ أي وإن . يحتاج إليه أن سمع
ثامومون صوت الإمام ، ولا تقرب الله مني عنه حين مضى . وقوله نحو : أي كالإمام
الذي يرفع صوته باسمه لإندام ثامومين (قوله أي الكلام في) عذر حج أي ما أتى به
فيها وبأن علم تحريم حشته من آخر ما ذكره . وهي بعد أن من غير حرم الكلام دون ما أتى
به فيها لم تنقل صلاته ، بخلاف إطلاق الخارج (قوله أو نشأ سادة بعده) ونحوه صبط بعده
بما لا أحد مؤيد بحج بدلها في الحج بوصله إليه : أي إلى من يعرفه . ويحتمل أن منه عيب
لأنه واحد فوري أصالة ، بخلاف الحج ، وعليه فلا يمنع الوجوب عليه إلا الأمر الضروري
لا غير ضرورة مني ثمانية وإن بعد ، ولا يكون خورين مؤجل عذرا له ، وكلف سبع خوربه
الذي لا يضطر إليه أه حج وكسب عنه من ماله قوله ويسهر صبط الحج ، ويحتمل أنه
يصط به لأخرج فيه أي منقذ لا تحتمل عذره . ويسعى أن الكلام ضمن عذر
بوجوب شيء عليه وأنه يمكن تحصيله بالسر . أما من نشأ سادة . ويأتى فيه على حاشه من
منها أنه لا يجب عليه شيء إلا ما تعلمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه عذر كاف فعذر وإن ترك
السر مع انفرد عليه (قوله للحبر المار) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه
وسم الظهور الخ . على ما من من احتمال أن دا اليدى كان جهلاً بالتحريم

(قوله أو أن كذا في كذا)
وعمر الخ (بنى على أن
الحشبه وقت وهو كذا
في رواية سببه) وقال
دا اليدى أفصرت الصلاة
ثم سبى رسول الله فتن
صلى الله عليه وسلم كل ذلك
لم يكن وفي القوم أبو بكر
وعمر ، فها قالاً كما قال
دا اليدى قام وأن الصلاة
وسجد سجدتين . سبى
وهو برويه من ههنا
قالا من قول دا اليدى
أي أفصرت الصلاة ثم
سبى وهو لا يثبت قول
الشارح أو أن كذا في كذا
وعمر كان على حكم التلوة
بوجوب الأحاديث عهدها لأن
صهره أهمها صاه . تقولها
بم أو نحو ذلك ويحتمل
أن قوله في هذه الرواية
من ما قبل واليدى مهول
فولها أي أهمها قالاً هذا
اللفظ . أي الأمر كما قال
دا اليدى فلا ينافي جواب
الشارح ما كور فتم
(قوله أي الكلام في)
عبرة الشهاب حج كشيخ
الإسلام في شرح الشيخ أي
ما أتى به فيها وإن علم
تحريم حشته

و يؤخذ منه أن اصطنع ذلك من ما عذر الشخص جهله به وحسنه على نفسه لا يؤخذ به .
 ويؤخذ منه نصهم بأن الواجب عند إتيان هو غير المتواجر لا غير ، وخرج بجهل بغيره ما لو
 علمه وجهل بكونه مستظلاً فمطلوبه كما هو غير محرم شرب الخمر دون إتيانه خبثاً فإنه يحد ، إذ حقه
 بعد العذر بالتجريم الكفاً ، وهو غير إمامه فليس معه ثم سلم الإمام ثانياً فقال به المأموم قد سمعت
 قول هذا فقال كتب باسمه تطيل صلاته وحدثتهما ويسلم المأموم ويسجد للسجود لو حوّد
 الكلام بعد استطاع السجود ، ولو سلم من فتيقظا أن تمام صلاته فكالحال كما ذكره الرافعي
 في كتاب الصوم (لا) في (كثيرة) قد عذر منه في مرة (في الأصح) ومثله أنه إذا
 قطع نطقه وهنقه ومن السجود في الكثرة بادر والثاني سوى سهمي في العذر لأنه لو
 أنظر كثرة لأصل فليس كاعمد ورجع في القلة والكثرة المعروف (و) عذر (في) العذر عرفا
 من (السجود) ونحوه (ثم مرة) كسجد وعفاس ومن صهر به حرفان وهو من كل نحو . فحده
 (بلغة) لعدم عذر وعجزه بجمع (وعذر القراءة الواحدة) ومنها عذر من
 الأركان التولية وحده بغيره وهذا راجع إلى صحيح ، فإن كثرة في السجود وخوّه للعلة وظهر
 به حرف . كثرة وعرفا بصب صلاته كما قلناه في الصحيح والسجل والذي في معناه اقتصر
 ذلك اسم الصلاة ، وهذا محمول على حده بغير ذلك في حقه مرصاً مرصاً ، فإن صار كذلك
 بحث لم يحل زمن من الوقت

(قوله ولو سلم من اثنين)
 أي وسلكم سراً عمداً كما
 صرح به في شرح الروض
 (قوله في اليسير عرفاً) أي
 في العلة بخلاف عذر
 القراءة كما يأتي (قوله وكذا
 عرفاً) أي ما ظهر من
 الحروف (قوله بحيث لم
 يحل زمن الحج) أي بأن لم
 يعم حقه عن ذلك في الوقت
 كما يعلم من التشبيه لآتي

(قوله ويؤخذ منه الحج) سكن هذا الشك لا يتقدم بكونه ثانياً بعيداً عن العلم ولا بكونه
 قرب عهد بالإسلام كما عذر قوله ويؤخذ منه الحج . بل إلا أن قيل مراده من هذا من أطواه
 ولا عذر بعد العهد بالإسلام حيث لم يكن صادراً عنه (قوله وخرج بجهل بغيره ما لو علمه)
 ولا شك هذا عما مر من عدم طلاق صلاة من حكم ساهها فقص بغير صلاته الحج لأنه حين
 حكم ثم عذر من أنه ليس في صلاة بعد خلافه ها فانه حيث علم عدم انكلام حقه أن
 لا حكم في عذر (قوله كتب باسمه) أي باسم النبي من صلى كعص الشهد مثلاً فصار كته
 وسبب ثانياً (قوله ويسلم المأموم) أي من سول التمسك وإلا فتطول صلاته فقط (قوله
 فكالحال) أي في عذر في يسهل سكن سبي أن لا يتقدم ذلك من قرب عهده بالإسلام أو ثانياً
 بعد عن العلم ، ويؤخذ منه ما تقدم في قوله لإمامه قد سمعت (قوله في مرة) أي فيما لو سبق لسانه
 أو نسي أو جهله (قوله ونحوه) نصية إطلاقه أنه يتضح فور ولا تك عليه انتظار رواه نفسه
 وإن عذب على منه أنه إن صر فيلزال عه ذلك العارض نفسه ، وقياس ما ذكره في السجل
 من وجوب الاستطاعة حيث روى رواه أنه هنا كذلك بالأولى ولا تنقطع به التولية (قوله الواحدة)
 الأولى إسقاطها بالاستعانة عنها حوله من الأركان (قوله من الأركان التولية) قصته أنه لا يعسر
 زهر الركن وإن يسهل لكن قصه قوله بعد يذهب سببه فلا ضرورة للحج خلافه اللهم إلا أن يقال
 لو ادناو حب هذا ما يوقف عنه صحة صلاته واسوره ولو بدرها لا يوقف الصحة عيباً حتى يوب
 ركها حامداً مع علمه بها سقط بذلك (قوله فإن كثرة في السجود) الأولى حذف في (قوله وهو)
 أي المطلق (قوله مرصاً) تصغه اسم لفعل صفة للحرص أي بدوم رماناً طويلاً وفي السجود
 رمن الشخص رماناً وردة فهو رمن من باب تعب وهو مرص بدوم رماناً طويلاً والقوم رمن ،
 مثل مرص وأرمنه الله فهو حزم

يسع الصلاة فلا نحو سئل عن سئل كسب الحدث ، ولا إعادة عليه حينئذ وهو شيء بعد ذلك ، ويحمل عليه كلامه الأسوي نعم الصحيح بقراءة الواحة لأصحبها وإن كثر ، ولو ظهر من إمامه حرفان فصحيح ثم يرميه بمعارفته حملا له على العذر لأن الظاهر بخبره عن سئل نعم قال السبكي : قد تدل قرينة حاله على عدم عذره فتح مفاعله فإن الزركشي ولو لحن في الفاتحة لحا يفسر المعنى وجبت مفارقه كما لو ترك واجبا هـ ويمكن حمليه على ما إذا كثر ما قرأه عرفا فيصير كلاما أجنبيا مطلقا وإن كان ساهيا ، والأوجه : أي حيث لم سئل أنه لا يمارقه حتى يركع بل حدث بعضهم عنده أمر به بعد ركوعه أن لا حوار سهوه كما لو قام خامسة

(قوله سبع الصلاة) هذا صريح إن غير الاستماع في وقت سبع الصلاة لأنه لا مشقة عنه في انتظاره ولا مفرقة ما يرول انماع فيه عنه من حرج وإلتفات (قوله سئل) فإن خلا من الوقت ربما سعه سئل عروض السجدة الكثير فيها ، وانتقاس أنه إن حصة من السجدة أو الوقت وعسر على طه حصة في طه بحث لا نحو منه ما سبع الصلاة وحث المأذنة بهن ، وأنه إن حب على طه الصلاة منه في وقت يسع الصلاة من خروج وقتها وحس عذره وتسمى أب من السجدة في التخصيص المذكور ما هو حصل له من كسرها أو حو حصل منه حركات متوالية كارتعاشه أو رأس ، ولو صلى خلف إمام فوحده يحرك رأسه مثلا في صلاة فينبغي أن يشل يده بوجه قرينة يدل على أن ذلك ليس لمص مر من صحت صلاة لأنموه حملا على أن ذلك لمص مر من وإلا بطلت ، ووقع السؤال في الدرس عما لو كان السجدة منمنا ولكن علم من عادته أن سـ يسكن عنه السجدة منه سبع الصلاة هل يكاف ذلك أم لا ، ونسب منه أن الساهر الأول أحدا من قالوه من وجوب تسخين الماء حيث قدر عليه إذا بوقت لوضوءه على تسخينه حيث وجد آخره الحرام فأصبه عما يعتد في العطره وإن ترك على ذلك فواجب الخدعة وتول الوقت (قوله وهو صهر من إمامه) أي ولو عدل عنه لأنه ما يس وهو منه لا يضر أو عمد فكذلك لأن فعله مخالف لدى لا يضر في حقهاده يزل مرتبه السهو (قوله غير المعنى) كصم ماء أعمب أو كسرها (قوله شيء حيث لم سئل) أي أن كان فضلا (قوله بعد ركوعه) هذا هو العمدة شيء وينظره بأوموم في القيام ، فإذا قام من السجود ورأى على الصوت وفنه وتى ركعه بعد صلاة الإمام من لم تنه ، وإن لم يقرأ على الصوت اسمر لأوموم في القيام وفعل ذلك في كل ركعه ولو إلى آخر الصلاة ، وسيأتي له ما يوافق هذا البحث في صلاة جماعة فهو المعتمد ، ولا سابقه قوله قبل ولأوجه الخ حوار أنه قصد به الرد على من قال بتأخره حالا مرقى بما أورده من البحث إلى أنه لا يضره مطلقا هذا ويمكن أن يترك بين من كان مذهبه عدم البطال بالحقن المذكور فتجب مفارقه عند الركوع لأنه لا يرى العود بعبوة وبين من مذهبه البطال إذا لم يعد فانه إذا تذكر حاله وجب عليه العود .

(قوله كسب) قضيته أنه يلزمه انتظار الوقت الذي يحويه من ذلك وأنه لو وقع الصلاة في غيرهم يصح (قوله ويحمل عليه كلام الأسوي) أي القائل بعدم البطال في العلة مطلقا والصحيح في عبه للحمل التقديم في قوله وهذا محمول الخ (قوله قال الزركشي) ولو خفي في الفاتحة لحا يفسر المعنى وجب مفارقه كما لو ترك واجبا) تمته كما في شرح الروص لكن هل يفارقه في الحال أو حتى يركع حوار أنه لحن ساهيا وقد يتذكر جميعا الدفعة الأقرب الأول لأنه لا يتابعه في فعل السهو سهي ومنه يعلم أن الحل الذي حمه عليه الشارح لا يلاقيه (قوله والأوجه أنه لا يفارقه حتى يركع) أي خلافا لما استقر به الزركشي كما مر أي والصورة أن ما أتى به لم يكن عرفا بحيث يصير كزما أحب عرفا سئل سهوه كما هو ظاهر

أو سجد قبل ركوعه ولو ركب سجدة من دبره إلى ظهره وهو في الصلاة فسمعها فصحت وقيل
نقضت في حلقه ولم يمكنه إخراجها إلا بالسجود وهو حر من ركعتين إلى ركعتين وحسب
عليه أن يسجد ويحرقها ويحرقها في ركعة في ركعة النور والأوجه شمول ذلك بالتمام فلا
كان أو فرض (لا) تعذر (الخبر) فلا تعذر في التسليم وهو سجد من تحته (في الأصح) وهو
سنة فلا ضرورة لأركان التسليم له وفي معنى الخبر ما ذكره السبكي من أن سجدة وقوف وسجدة
سجدة ولو من مسجعة فتحت لاسماع الأئمة من حلقه بالأسوي وقيل الأصح أنه غير إقامة شعار
الخبر ولو جعل خلافاً للتسليم مع جملة سحر من الكلام غير الخطة على العموم (ولو ذكره) أصل
(على الكلام) في صلاته وهو يسجد (نصت في الأسهر)

(قوله أو سجد قبل ركوعه) و يرى بين هذا وبين ما قيل في الخلاف من أنه إذا أحل ركعتين في
اعتقاده لم يفسد دون إمام نحو مسجدة عند سجدة إلى ما بعده بأن الخلاف العاقل أو اختفى منه
أنه لا يرجع إلى التمسك بما فيه بعض دلت عن استناد ووافق من ذكر حاله رجع في استظهاره
وإن طال حدا لاحتمال عوده بسجد ما ذكره احتجاً به ما (قوله وحسب عليه التسليم) أي ولا تبطل
صلاته (قوله وإن صهر حران) أي أو أكثر ما ذكره من أن التسليم التسليم الكثير
لعدم البراءة عدم الضرر بها مثل (قوله أنه في رسالة السبكي) هي سم كتبت للسبكي (قوله
والأوجه شمول ذلك) أي وجوب التسليم وإخراج (قوله لا كان أو فرض) أي حيث لم يرد
بعضها قطع النفل من صلاة أو سجدة فلا يعذر في التسليم أي ولو كان يدرك سجدة جهراً لأبها صفة
تامة ويؤيده قول السبكي (قوله بإسناد شمولي) أي أو إمام جمعة مراه سم
على مسجدة سم من توقف على جهرة سمع للأئمة من غير أن يثبت أنه قال على حج مائة وعلمه سمعي
استثناء جمعة إذا توقف مسجدة الأربعة على جهرة يذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف
جمعة صلاته على ما ذهب إليه الجماعة لاشرائط الجماعة في ركعة الأولى يصحبها سكن أو كان وسجدة
في الركوع أي أن من وقف ماسح الجمعة زال له سجعة وسعي عن التسليم فهو نكح ذلك
فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة إذا توقف حصول فرض الكفاية لهذه الجماعة على ذلك اه
وقوله ينبغي استثناء الجمعة ويدعي أن يلحق بها إمام الجماعة والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمنذور
فعلها جماعة ويكنى في ثلاث إسماع واحد فني أمكنه إسماعه وزاد في التسليم لأجل إسماع غيره
نقضت صلاته لأنه رادة غير محتاج إليها وقوله فيه غير لأفرب عدم وجوب الاستدراك خلاف المدعى لأن
جمعة صلاته لا يتوقف على مشركه لعدم الإمام فلا يعذر في إسماعهم (قوله ولو ذكره المصلي على
الكلام) قال حج على نحو الكلام اه ووقع السؤال في الدرس عما لو جاء يهودي أو نصراني وهو
يصلي وطب من تلقى الشهادتين على وجه يؤدي إلى صلاته هل حسه أو لا وقت الظاهر
أن يقال إن حشيت موت إسلامه وحسب عليه التلقين وتبطل به صلاته وإن لم يخش فوات ذلك لم
نكح عليه ويعتبر التأخير بعد سبسه بالمرص فلا يقال فيه رضاه بالكفر وعلى هذا يخص قول
شيخنا الريدي في الردة أن ما لو وقف لمن طلب منه تعين الإسلام أصراً ساعة بما إذا لم يكن له
عذر في التأخير كما هو

(قوله والأوجه شمول
ذلك للصائم الخ) قديقال
ما الحاجة إلى هذا وكان
الائق أن يقول والأوجه
شموله للمفسر لأنه هو الذي
يمكن التوقف فيه وأما
إذا أتينا الوجوب في حق
المفسر فلا يتوقف فيه حق
الصائم لأنه يتوقف عليه
صحة صلاته وصومه وعادته
الإمداد والركعتين حوازه
أي ونكح الركعتين
جواز التسليم للصائم
لإخراج صلاة تسليط صومه
والأقرب جوازها للصائم
أي لإخراج صلاة تسليط
صلاته أن يرت لحد
الظاهر ولم يمكنه إخراجها
إلا به انتهت الوجوب في
كلام الشارح بالنسبة
لشغل معناه الوجوب لأجل
الصحة كما هو ظاهر

فرع قد اعتاد كثير من العوام أنهم إذا سمعوا قراءة الإمام له إنك بعد وإياك يستعين
قالوا إياك بعد وإياك يستعين وهذا بدعة مهي عنه فاما نطلن الصلاة بها فقد قال صاحب
البيان إن كان غير قصد التلاوة أو قال استعذ بالله أو يستعين بالله نطت سبهي ، ونسفل
صلاته بانقول انه كور إذ لم يستعذ به شيئاً وكذا قد بقوله استعذ بالله اناء أو لم يذكر كما
وحد من التحقيق وشرح المذهب وغيرها إذ لا عذر بقصد ما يخدمه منظر وإن من الطري في
شرح التسمية الطاهر الصحة لأنه شاء على الله أي بالارم قال الأسوي وهو الحق وبذل عليه فوهم
في قنوت رمضان اللهم إياك بعد اسهي وحسد فبطل الصلاة في بطلت ذلك كقوله أصب روحة
أو ولد أو ما لا من الله تعالى أو قرأ إن أرسلت بوحده الآنة أو خوه من حصار القرآن ومواعظه وأحكامه
حيث قصد به الشاء وإراد الله كذا لدى لا من به الصلاة ما كان مدلوله الشاء على الله تعالى كقنوت
أصلي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام إلى آخره
ولأوجه أن يعتري في نحو ما يحكي مقاربه قصد نحو القراءة وو مع التفهيم لجميع المنظر إذ عرّفه عن
أصبه يصير اللفظ أحدياً مدياً للصلاة كما يشعر به قول الأصمب إن قصد معه قراءة وإن كان
لما رجح في بصره من الكنية الأكتفه ، فبين السنة بعضها (ولا نطلن) الصلاة (ما ذكر
والدعاء) وإن لم يندب حيث كانا حائرس ولا بأسر لأنه مساحه لله فهو من حسن الدعاء إلا ما عسى
منه كاللهم عرني إن أردت أو من شئ الله مريعني بعلني عتق رفة أو من كلب رداً بعلني كذا
فبطل به الصلاة كما ذكره لأدري بخافي الدر وأحق به ما في معناه ، ونحو الأسوي بإفاق
نوصة والعن والصدقة وسائر القرب المنحزة بالنذر

(قوله إلا ما عسى منه)
أي بما ذكر (قوله وألحق)
به ما في معناه (أي من
تعلق الذكر والدعاء)

فرع صرته عقر في الصلاة ثم بطل صلاته وإن صرته حية صحت والفرق أن العقر
تدخل سمها إلى داخل البدن لأنها تخرج إزتها في داخل البدن ويخرج بها السم إلى داخله
والسم وإن كان محبباً كما صرحوا به لأنه مسحيل فهو حره تمامية نكته لكن حصول الحدة
في داخل البدن لا يطل والحية التي سمها على ظاهر البدن وهو عرس ونحوه صاهر البدن مبطل
هكذا ذكره و عتمده من اه سم على مهبج (قوله لجميع المذهب) ونحوه الاكتفه بالمقابلة لأوله
إذا قصد حيته الإبيان بالجميع فبطل اه سم على حج وهذا من العام بمرته عنه من أن
الجاهل يعتبر مطلقاً (قوله حيث كان حائرس) يشتمل التقييد بالخوار في ما ذكر بعد تفسيره
بأنه مادل على الشاء على الله تعالى وقد قال يجوز أن يرده الله كذا المحرم مالمو اجتمع ذكره
عمر ورد في محل من الصلاة ورحم عنه به العربية كما قد به فيما لو جرع دعاء غير العربية
وانظر هل من ذلك مالمو أني على الله في مقابلة معصية راسكها كأن طلب تحصيل امرأة
ليرتي بها فلما حصلت أني على الله لذلك . وأقول : الأقرب الذي يظهر أنه منه فبطل الصلاة
به (قوله إلا ما عسى منه) لأوى مبهما أي الدر والدعاء لئلا في قوله اللهم اعترني الخ وعنه
فانضمير في منه رجح بذكر (قوله وأحق به ما في معناه) ضعيف (قوله وسائر القرب
المنحزة) منها الوقف .

(قوله وبأن الدر نحو لله مساحة الخ) قصته أنه لم يذكر لفظ الله أنظر وأعتقني بلفظ الله في نحو اعتقني لاسفل كأن قال عبدى حرته الله ثم رأيت في الامداد قال عقب ما قاله الشارح هنا مالم يظهروا ردته قوله لله ليس بشرط فأى فرق بين على كذا ونحو عبدى حر ولعلنا (٤٢) كذا بعد موني (قوله لو كان الله ونحوه) أى الذكر وصوره له ذكر

لكن رده جمع أن الصدقة لا تسقط على من سخط بها في الصلاة غير محتاج له بل ولا يخص به إذ لا بد منها من القصر وبأن الدر نحو لله مساحة لتبعية ذكر خلاف لا يعتقني نحو عبدى حر والإيصاء نحو نعلان كذا بعد موني ومعناه أن الدر إصاء يكون في قرينة قدر الاحتياج مطلق لكرهته وإن عني ذلك رداً أى به قصداً لا إصاء لا إخبار ولا كان غير قرينة فمطلق به ثما وكان الله ونحوه محرماً بها مطلق به وكان غير العريضة وليس ذلك المرحوم عنه وارداً أو ورد وهو يحسب كما مر ذلك في ركنى الذى عسر ويصح إحقاق الدر وما ذكر معه بهما في ذلك وفى به القدر أنه في السلام فاصد مع الله والقرآن سئل ولا تظلت ومثله العاقر وكذا العمة والعمة تصد الدعاء ويشترط في جميع ما مر أن لا يتضمن ما أتى به خطاب مخلوق غير النبى صلى الله عليه وسلم من إسن وحن وميث ونبي غير نبينا كما أشار به بقوله (إلا أن يحاطب) به (كقوله يعطس رحمت الله) أو لغيره بدرج كذا أو لعنه الله على أن اعتقت فستظل به وشغل ذلك خطاب ما لا يعتل كقوله ورث الله أعود لله من شرك وشرك ما فيك وشرك ما داب عايت الأرض أو كنت بالذى حدثت بهلال أو ألعنت بعة الله أو أشتود الله منك للشيطان إذا أحسن به ورحمت الله ميت في الصلاة عنه كما مر ذلك بالقرآن رحمه الله تعالى ودل عليه كلام النصف في شرح من حيث قل قس . من أصحاب من الصلاة تطلق بالدعاء بعده بصيغة الخاصة كقوله يعطس رحمت الله أو رحمت الله ولان من غير عنه وعليك السلام وأشاهه والأحاديث السابقة في الباب فيه في السلام على النبى يؤيد مقارناً أصحاً فيؤيد الحديث فى الورد بمحادثة الشيطان أو يتعمل على أنه كان من غير حرمة الكلام في الصلاة أو غير ذلك اه أى لاجل كونه

(قوله لكن رده جمع الخ) معتمده (قوله قدر الاحتياج) كقوله لله على أن لا أكلم ريد (قوله لا يها مطلق به) ومن ذلك الدعاء لمطلوب على مقابلة من عبد السلام اه حج وكتب عليه سم اسحه خلافه اه أى فلا تسفل به لكنه كرهه وقصده أنها لا تسفل بالدعاء ولا ذكر لمكروهين وعليه فافرق بينه وبين الدر المكروه حيث بطلت به ثم صارت تفرق للتشبيح حمد في مطلق البحرين بين طلالها بدر لمكروه وعدمه بغيره في نحو تركوع مع كرهتها فيه وبه ولت أن يقول هذا لما استفت فيه التريه من حيث عطفه أشبه كلام الأدميين فأخص بخلاف العريضة في ذكر تصدها وإن سب فيها لمعنة من حيث وضعها في غير موضعهم تخرج القرآن من شبه كلام الأدميين اه فيمكن بحديثه هذا وتدل عروض الكرهة للذكر والدعاء لا يخرجهما عن كونهما ذكر ودعاء كالتراجه (قوله وارد) أى عن النبى صلى الله عليه وسلم (قوله ومثله العاقر) أى في عدم الضرر من قصد الدعاء بهما

الحرام أن يشتمل على ألفاظ لا يعرف مستلوا كما يأتي به النصريح به في باب الجمعة (قوله أى تقتصر الترجمة عنها بغير العربية^(١)) بيان أراد من الإشارة بقوله في ذلك والإلهى تشتمل ماله كان ذلك محرماً (قوله وما ذكر معه) هو تابع في هذا بالامداد ومردده به لوصية واعتقني والصدقة وسائر الأقرب بناء على عدم البطالان بها سكن ذلك إنما قال ذلك لأنه يعيل إلى عدم البطالان بها فكان ينبغي للشارح أن لا يعبر به بناء على ما قدمه (قوله بهما) أى بالدعاء ونحوه وهو الذكر (قوله والقرآن) أى قاصداً كونه من القرآن فهو معطوف على اسم لا على ما أضيف إليه (قوله من إسن وحن وميث ونبي) أى أو غيرهم كما يأتي (قوله للشيطان إذا أحسن به) صريح في أن الشيطان لا يعتل ومثله في الامداد وظاهر أنه ليس كذلك وعادة

شرح الروض واستثنى الزركشى وغيره مسائل إحداه دعاء فيه خطاب لما لا يعتل ومثله بالآخرين ولهذا خصوصية ثم قال ثانياً إذا أحسن بالشيطان به يستحب أن يحاط به بقوله تعبك ببيعة الله أعود بالله منك لأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في الصلاة (قوله ودن عليه كلام النصف) أى بالنسبة لخطاب الشيطان كما مر وعادة الامداد بعد ذكره نحو ما مر في لشرح لفظها فالمعتمد خلافه وحديث الصحيح به في بعض ذلك مسووح أو قيل يحرم لكلام قل في شرح من انتهت

(١) (قوله أى تقتصر الترجمة عنها بغير العربية) هذا ليس هو وجوداً صحيح الشرح من تأييده اه مصححه .

خصوصية له أو أن قوله ذلك كان نفسا لا لفظا وإن جرى جمع مسأخرون على سبب هذه الصور من البطلان أما خطاب الخالق كما يذكّر تعبد وحطاب النبي صلى الله عليه وسلم وإنه في غير التمشيد خلافًا لما ذكره فلا يتصل به حتى لا يذنب صلى الله عليه وسلم في عصره متعب وحسن عليه رحمة ولا تتصل بها صلواته ولا فرق بين قس الإحابة وحسنه من قول والنسب كما تحته لأسوى ولا تك إحابة الأنبياء في الصلاة من حرم في الأرض وسطلها ونحوه في النسل مع طلائها بها والأولى الإحابة فيه إن شق عليهم ما كان عليه بعض مسأخرين وبورثي مشرق على هلاكه كما ينبغي شرف على وقوعه في نحو غيره وبه يحسن بذكره إلا أن الكلام وحسن وسطل به خلاف لما صححه في التحقيق ولو أشد الأحرار في صلواته كلامه من بعض ورثه بعدد ما تكون به

(قوله خصوصية له) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كما يذكّر تعبد) أي حيث قصد به الله تعالى أو التبرأة على ما مر (قوله وحطاب النبي صلى الله عليه وسلم) أي حسب غيره من الأنبياء فتسبل به ولا حسب إحابته لكن ينبغي أن يسبق ما هو سمع على حجج ومن في بعض عن الخطيب أنه حسب الإحابة وسطل بها الصلاة فترجع (قوله فلا ينسب به) أي ويحل ذلك إن كان ينسب بالحيث هو منسب إلى حيث كان الخطيب في ذلك كما هو المرص من بعض النسخاء كأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة عن شيء وسطل به في شهر من أسدأه النبي صلى الله عليه وسلم م عصر الخطيب في جوابه مصدق (قوله حتى وادى صلى الله عليه وسلم الخ) أي ما لو قال له شخص النبي صلى الله عليه وسلم يدعوك وهو في محل كذا فذهب إليه هل سطل صلواته أولا فيه نظر وأقرب أنه إن غلب على منه صدق لمجرد لا حصل صدمه بالذهب إليه وإن لم يرد ثم ولا فرق في ذلك بين كونه في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته (قوله في عصره) هذا جرى على العباد سم (قوله ولا سطل) ويسمى أن يقال إنها تقصع لمواضع لأهل باب من مصالح الصلاة خلاف التأمين ونحوه وفي معنى مذهب قال مر وكذا الاستدراك المحض إنه في إحابته يسمى أن لا سطل به قال وإذا سبى عرس النبي صلى الله عليه وسلم ثم الصلاة فما وصل إليه وليس له أن يعود إلى مكانه الأول ولو كان ياما وقد أخر عن القوم حسب إحابة من له أن يعود مكانه لأول قال مر يسمى أنه يسأل له ذلك وأن يتبع عليهم معارضة قول منس ذلك أن بعض معارضة مجرد تخرجه عنهم وتضمن خلافه لا محال أن يأمره عسة الصدة والسلام بالعود لمكانه لأول فلهم الصبر إلى نيل الخصال ونحوه لو تقدم عليهم فأرشد من تنبأه ذراع بواسطة الإحابة على قياس امتناع عوده لو تأخر أن تك معارضة أو نحو التاء ويعتبر إرادة ما لأنها في اليوم ويعتبر فيه ما لا يعسر في الابتداء كما لو رالت الرابطة في الدوام فيه نظر وخرج منسب صلى الله عليه وسلم غيره من الأنبياء حق السيد عيسى عليه الصلاة والسلام فإنه من والكلام في إحابته في حياته وكذا بعد موته لمن يسر له حتمه به اه أقول قوته فيه قياس مودته السرر لكن الأقرب عدم الصبر كما وردت الصفوف التي به وبين عدم أدب المسافة على التثنية (قوله ولا فرق بين قس الإحابة) في التعبد بالإحابة إشارة إلى أنه لو راد في الخوف على غير إحابة من غير أمره به نظمت صلواته وهو كذا (قوله والأولى الإحابة فيه) أي في النقل وعبرة حج ولا يجب في فرض مصدق من في من إن تأديا بعدمها تأديا ليس بالهين .

ويسن رد السلام بها ومن يرد أو يحور رد قوله وعنه والتشمت بقوله برحمة الله لا تشمت
 الخطأ وسن لمن تنص أن يحمد ويستمع عنه خلافاً في الإحياء وعنه ، ولو قال انصلي
 عاف أو صد أو بون وقصد به كلام لأدب من طلب وكذا إن لم يقصد شيئاً نظير ما مضى في محته
 بعض ما حرم من رد أو العز أن سئل وعلم من ذلك أن الرد ما حرم غير ما فهم الذي لا ينظر
 به هو معنى آخر لا سته (ولو سكت طوبى لا) ولو سؤم تمكن مقعده في غير ركع قصر
 (لا عرض م سطن) صلاته (في الأصح) لأنه غير محسن بهيئته ، والثاني سطن لإشعاره
 بالاعتراض عنها أما تصور الركع القصر فسطح به كما سئل في الباب الآتي وحرم بالظن من عن
 القصر فلا يصح حرماً ولا عرض من السكوت بعد كبر شيء به (ويسن لمن ماله شيء) في
 صلاته (كسببه إمامه) لحو سهو (وذهب له حل) أي مرده دخول استذنه في الدخول عليه
 (وإن رده نعمي) أو نحوه كعوض وغيره حرم من وقوعه في محذور (أن يسبح) الذكر قصد
 الذكر وحده أو مع لا محله (وسبق لرأى) أي الأثني ومثلها الخنثى (انصرف) من (ليتي
 على ظهر السر) أو عكسه أو ظهر نفس على ظهر السر أو عكسه لا ينظر على من فإن
 صعب ولو غير متن على من قصد له به عمدة عامة لطلب صلاتها واقصر كثير على

(قوله وسن رد السلام) أي سن للصلي أن رد السلام بإشارة على من سب عليه وإن كان
 سلامه غير مندوب (قوله و يحور رد قوله وعنه) أي ولا سطن به لأنه دعاء لا حطاب فيه
 وقصيته أنه لا يشرع قصد الدعاء وعنه فيفرق به وبين سمعاً بالله من نحو عنه نقله الشارع
 بالدعاء به سن لا كقضاء نحو السلام عنكم فلا تصب (قوله عطس) من باب صرب وفي لغة
 من باب قل اه مصباح (قوله من يحمد) لكن إذا وقع ذلك في الماشقة فطعن المولاه (قوله
 سبه) أي ولو كان من أمور الدنيا (قوله على ظهر السر) وأما لو صرب ط على سطن
 خارج الصلاة كالمفتراء قل الزركشي فيه وجهان لأحدهما ورجح منهما التحريم وهو اعتمد
 خصوصاً إذا كان في المباح كما نفس الآن من جهة الس كذا سها مش ، ويسعى أن محله عالم
 يخرج إليه كما يقع الآن من ربه ن سادى إسماعيل عنه وعن في العرس عن مر رحمه
 الله ما يوافق ذلك . وفي فتاوى مر سن رضى الله عنه عن قول زرركشي إن التصديق باليد
 لرجال للهو حرام فيه من التشبه بالنساء هل هو مسر أم لا وهل الحرمة مقيدة بما إذا قصد
 التشبه أو يقال ما حصى به النساء يحرم على الرجال فعليه وإن لم يقصد به التشبه بالنساء
 فأجاب هو مسر حيث كان للهو وإن لم يقصد به التشبه بالنساء . وسن عن التصديق خارج الصلاة
 لغير حاجة هو هو حر ، ثم لا فأجاب إن قصد الرجل بذلك التشبه بالنساء حرم وإلا كره اه وعقارة
 حج في شرح الإرشاد ونكره على الأصح انصرف بالتصديق على لو سئد ومعه يؤخذ حل صرب
 إحدى الراحة على أخرى وهو قصد الملبس وإن كان فيه نوع طرب ثم رأيت الماوردي والشاشي
 وصاحبي الاستقصاء والكافي ليعود ما فيه وهو صريح فيما ذكره وأنه يحرم فيه خلاف التصيب
 والأصح ما الحل فيكون هذا كذا كذا اه ورأيت سها مش شرح انهج ما فيه وأفتى شحنا من رمي

ر ك ر ساك في الطل على الشمس من إخراج غيرها ويعد هو لأن ذلك مصة لئلا يمدح
بالصلاة ولقد أقرق الوالد رحمه الله تعالى بطلان صلاة من أقام شخص أضعة أو سبلى لأعباء معه .
والأصل في ذلك خبر « من شيء في صلاته فليسح فانه إذا مسح النصف بلسه وبع النصف
النساء » فلو صنف هو ومسحت هي طرف البسه وشمل كلامه مالم كانت المرأة محصورة النساء أو في
الحبوة أو محصورة المأوى أو رجل لأجاب بمعنى لأنه وصفتها كما اقتضاء إصلاق الأصحاب خلافًا
للركن من سعة في حاله حبوه عن « رجل الأحاب وسو كثير منها وبواي وراة على الثلاث عدد
حاجتها فلا يمسح به كما في السكمانه ونفى به الوالد رحمه الله تعالى وخرق به وبس دفع المار وبقاد
نحو العرق بأن العصر فيها حبيب فأشبهه بغير ذلك الأصابع في سححة أو حلك إن كانت كفه قارة
كما سبقت في أن لم يكن فيه قارة أشبهه بغيره كما لا يخرب بخلافه في ذلك وقد أكثر الصحابة رضي الله
عنهم التصديق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ولم يأمروهم
بالإعادة وقول الخليلي بعد في التصديق أن لا يزيد على مرتين إن حمل على ما إذا حصل منهما الإعلام
فظاهره وإلا فهو ضعيف وقد قال ابن السكمان أنه لم يره ثم البسه فيما ذكر مبدون لمبدون كتبت
الإمام على سهوه وماسح مسح كادته لماسح وواحد كادته لماسح على ابن يعين وأشار بالأمانة
الثلاثة إلى أحكامه المذكورة (وبويع في صلاته غيره) أي غير أفعاله (إن كان) انفعول (من
حفظها) أي جلس أفعالها

بأنه لا يحرم حيث لم يتقدم به اه . أقول . وقوله في صدر هذه القوله وهو الغنم طاهره وإن احتجج
بأنه لنحسين صاعقة من إشد ونحوه ومنه ما يفتاه النساء عند ملاعبة أولادهن (قوله فانه إذا
مسح) عبارة لمحمي فليسح وإب التصديق للنساء (قوله خلاف البسه) أي وبس مذكروها
(قوله وما لو أكثر منها) وكذا من الرجل كما يدل عليه استدلاله لأن الله سم على مسح أي وهو قوله
وقد أكثر الصحابة (قوله وراة على الثلاث) طاهره وب كان صرب بطن على بطن لكن في سم
على حج ما يسه بقى مالم صرب بطن على حين لا يقصد البسه لكنه كثير وبواي فمحمول البطلان
لأنه فع كثر غير مطبوع ويحمل عدمه لأنه من حسن انفعول (قوله بن العصر فيها) أي في
مسئلة التصديق (قوله في سححة) عبارة أصاح والسححة جمعها مسح كمرقة وعرف (قوله بغير
في التصديق) عبارة مساوي في ترجمه الكبير الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم « النبيح
للرجال والنصف للنساء » نصها وفي روايه نسحري بدل التصديق النصيح قال الزركشي بالحاء
وبالقاف في آخره سواء يقال صنف بيده وصحح يد صرب أحدهما على الأخرى وقيل بالحاء الصرب
تظهر أحدهما على باطن الأخرى وقيل بن تصعين من جدها على صفة الأخرى فلا بد من
والتمية وإيقاف الصرب بجميع إحدى الصفتين على الأخرى فهو واجب عليه فلا دليل في
الحديث لأن فعلهم لم يكن للهو واللعب (قوله فظاهر) قد يشكل أن الأولى والثانية سة فلا دخل
لها في الاتصال والثالثة فعلة واحدة وهي لا تصير بالنسب أنها لا يسل إلا ثلاث بعد ما يحتاج إليه
(قوله إن يعين) أي وحرام الحرام كالنساء شخص يريد قتل غيره عدواً ومكروء لمكروء
كالتسمية بالنظر لمكروء .

كرواء ركوع أو سجود بعد مسامحة وإن لم يطمئن (يظن) صلاته إن كان عامدا عالما بالتحريم
لنقله. نعم لا يصح تعدد حاله قليلا بأن جالس من اعتدله قدر حاسة الاستراحة المصروفة بالأصالة
ثم سجد أو جالس من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه لأن هذه الحاسة عهدت في الصلاة غير
ركن بخلاف ركوع فله عهد بها إلا ركبا فكان تأثيره في نظمها شديد ولو انتهى من قيامه
إلى حد الركوع لقتل نحو حصة. بصر كما قد اخبر روى ولا يبعد الكثير لو صلت عنه وبوقفت
دفعها عليه ولا فيه نحو فنية لم يحمل جلدها ولا مسه وهي ميتة وإن أصابه قليل من دمها ويخرج
من كلامه مشنة حصة وهي مسوق أدرك الإمام في السجدة الأولى من صلاته فسجد معه
ثم رفع الإمام رأسه فحدث واستصرف من سأل في هريرة أو كج على المسوق أن في السجدة
الثانية لأنه صار في حكم من رماه السجدة بأن وثق السبي أبو النبي عن عامة الأصحاب أنه لا يسجد
لأنه يحدث الإمام المفرد فهي رادة محضة بعد متعة فكانت مصيبة له والثاني أصح وخرج بعض
رأيه ركن هوى عن سكره الإحرام والسلام (لا أن يسي) لأنه صلى الله عليه وسلم صلى يظهر
حماسا ولم يعد صلاته من سجد مسهو وهو فرائد سجدة في صلاته فهو السجود فها وصل لحد الركوع
بداله تركه جاز كقراء بعض الشهد الأول ولو سجد على حش ورفع رأسه خوف من جرح حشته
ثم سجد ثانيا بطلت صلاته إن كان قد تكامل على الحش في رأسه في أقرب احتياطين حكاه
القاضي الحسن نأيهما بطلت مصفة ومدة ما وسجد على شيء فالتفت عنه لغيره بعد تكمله عليه
ورفع رأسه عنه بخلاف

(قوله قليل من دمها)
ينبغي أن تكون من
بيابة لا سبعية إذ دمها
كله قليل كما هو ظاهر (قوله)
ويخرج من كلامه (أى)
عنه بمعنى أنه يستثنى منه
(قوله حش) أى يعود
للقيام ولا يجوز له جرحه عن
الركوع كما مر (قوله إن)
كان قد تكامل (أى)
واعتماد بقرينة ما بعده

(قوله كرواء ركوع) مفهومه أنه لو انتهى إلى حد لا يخرجه عنه الدراء أن صار إلى ركوع أثبت منه
للقائم عدم البطلان لأنه لا يسمى ركوعا ولعله غير مراد وأنه متى انتهى حتى خرج من حد القيام عامدا
عالما بطلت صلاته ولو نص إلى حد ركوع لنقله ومثله يقال في السجود (قوله من اعتداله)
أى أو عقب سلام إمام في غير محل حصة له حجج (قوله المصوبة) قال سمع على حج تقدم آخر
الباب السابق عن مر أن المصعد السطال رآه هذا الحابس على قدر طمأنينة الصلاة (قوله ولو)
انتهى من قيامه (أى) في هويته من قيامه وقوله لا يصح أى وقد عاد من هويته إلى القيام لركع منه
(قوله ولا مسه) مفهومه أنه يصح الحمل والمس وإن قصر الزمن ويوجه بأن تعدد ملاقة الحاسة
مصر وإن قصر ولكن اعتبر سم في حاشيته على حج القول (قوله ويخرج من كلامه) أى
انصاف (قوله والثاني) هو قوله أنه لا يسجد (قوله لا أن يسي) ومن ذلك ما لو سمع أناموم وهو
قائم سكرًا فظن أنه إمامه فرفع يديه بهوى وحرك رأسه بالركوع ثم تبين له انصواب فكف عن
الركوع فلا يبين صلاته بذلك لأن ذلك في حكم السبب وبذلك يستغنى ما ينظر به سم فيه في حواشي
السهوة ومن ذلك ما لو تعددت لأتمة بالسجد فسمع أناموم تكبر فخصه تكبير إمامه فتابعه ثم تبين
له خلافه فبرجع إلى إمامه ولا يصح ما فعله للبيعة بعده فيه وإن كثر (قوله حش) أى وعنه أن يعود
للقائم ثم يركع ثانيا ولا يتوهم ما أتى به عن هوى ركوع قيساعلى ما تقدم في محث الترتيب من أنه
يوسى الركوع فهو السجود ثم تذكر من أنه لا يعتد بهوه وعنه أن يعود للقيام (قوله إن كان قد)
بحسن (ظاهره وإن لم يطمئن لكن نصية قوله بخلاف ما لو فعل قد من سجود محسوب به خلافه
وهو ظاهر حيث لم تمكنه الطمأنينة بمحله الأول

مالو فعل قبل سجود محسوب به كان سجدة على نحو يده ثم رفعها وسجد على الأرض (وإلا)
 نى وإن لم يكن من حسن أفعال كصرت ومنى (فصل) صلاته (بكثيره) في غير
 من السجدة وشدة خوف لانه يقطع خطه ولا يدعو الحاجة له تعالى (لا قبله) إن لم يقصد
 به بعد أحد من مر، لأنه عليه السلام بعد السلام من القائل وذن فيه خلع نفسه في الصلاة
 ووضعها عن يساره ونحو رجل عائشة في السجود وأشار رد السلام وأمر نفس الأسودين
 في الصلاة حسنة واعتقرب وأمر به مع امر وذن في نسو به لخصي وذن الصلي يعبر عليه
 السكون على هيئة واحدة في زمن طويين ولا بد من رعاية العتيم فعلى عن النفس الذي
 لا يخل به دون الكثير (وكثيره) وقت به (يعرف) في سعة الناس فيلا كدع حذ
 ومن ثوب غير صر وتكرم إياه خو فماده في السجدة وإن كانت حية ولا يحرم القاءها
 خارجها (فالحسنان) وإن سجد حيث لا ونة كما أتى به الولد رحمه الله تعالى خلافا
 منهم (أو الصمدان) من (والثلاث كثير) من ديث أو من غيره (إن توات)
 وإن كانت شدة حبه واحدة معتد، وصورت المستحرون في من مع الخطوة والذي أتى
 به الولد رحمه الله تعالى هو غيره عن من رجل واحد إلى أى جهة حكمت من نقل
 لأخرى عند ثيبة سواء أمدى بها لأولى أم قدمها عليا ثم أخرها عنها إذ العصر بعدد

(قوله فالحسنان أو
 الصمدان) أى أوتخوها
 وإن أوم صبيح الشرح
 خلافا

قوله مالو من) أى ذلك (قوله وسجد على الأرض) أى فلا تسلم وتسمى أن محل ذلك
 حيث لم يقصد ابتداءها السجدة فإن قصد خاتمة سجدة ثم دعا في الهوى (قوله وأمر نقل
 الأسودين) أى كان حال حرج لصددهم الأسودين في صلاحتهم ومن أراد أنه من ذلك وهو
 يسلم (قوله نسو به لخصي) هو نفس ومفهومة أن يذوق فيه مجرد النسو به دون لمسح
 ولو قبل الصلاة وسبأى ما يبيد أن كرهة مسح لخصي محتاجة تكون في الصلاة فيسأمل (قوله
 ويكره إلقاء نحو نفسه في السجدة) دهره وإن كان برأ ومن السجدة الدعوت والنس وتسمى
 ذلك مالو كان مشوؤه من السجدة فيكره على من وصل الله شيء من هوام السجدة بإعادته إليه
 (قوله وإن كانت حية) أى لأنها إما أن تكون فيه أو تسمى من به خلاف إيتائها خارجة فلا أدى
 غيرها ومنعها مالو وضعها في حله مثلا وقد عم حروجه منه رى السجدة (قوله ولا يحرم إلقاءها)
 عبارة حرج وأما إلقاءها أو دمج فيه حية فيسهر فبأنى السجدة حله ويؤيده ما جاء عن أنى ثامة
 ومن مسعود ومحمد أنهم كانوا ينادون في السجدة ويدعون الرجل في حصاد وصاهر كلام الخواهر
 كريمة وبه صرح ابن عباس ويؤيده الخبر الصحيح «إذ وجد أحدكم لقمته في السجدة فيصبرها
 في ثوبه حتى يخرج من السجدة» وأقول ثوجه مسركا لأن موسى فيه وإدائها غير مسبب من
 ولا بد ولا نقل ريبه فيه بعدد ما ذهبوا إليه من أن مع أن فيه مصلحة كدفها وهو لأمن
 من توقع إيتائها لو تركت بلا رعى أو بلا دفن اه (قوله واضطرب التأخرون الخ) عبارة سمع على مسيح
 قال في العتاب ثم إمرار اليد وردها بالحك مرة واحدة وكذا رفعها عن صدره ووضعها على
 موضع الخش اه ثم قال والفرق أن شأن الرجل إذا وضعت أن تبقى بخلاف اليد قال مر وقصة
 هذا الفرق أن رفع الرجل عن الأرض ثم وضعها عليه مرة واحدة ولا مدح .

الفعل وخرج بأن نواسه مالم تعرفت تحت تعد النية مثلا مقطعة عن الأولى أو النية مستتعة
عن الناشئة فلا يصح ولو فعل واحدة بأول الثلاث المتوالية نظمت كما قاله الأعمش وقيل به الطلاق
بحرف واحد إذا أتى به على نفسه بنية بحرفين ولو أتى في كثرة فعليه أن يسطل إذا أصل عدده
(وسطل بالوثة الفاحشة) هو بين للواقع إذا الوثة لا تكون إلا فاحشة لمفاتها الصلاة ويحوي
هما ما في معناه كالصبر له لمرصه (لا) الفصل اسحق بالقول نحو (الحركات الحقيقية المتوالية
كسحر بك أصابعه في) نحو (سحرة أو حث في لأصح) مع فرد كفه ونحو حل وعقد وإن لم
يكن لمرص فلا يسطل به كمر ولا يصح أن يصحرك حبسه ثلاث مرات متواليات ولا
بإخراج لسانه كذلك خلافاً لما في في النفس لأنه فعل حثيف وهو سبق هين والحر أو صهي كالمرس
أو حكي شفا من الحيوان من الظير وبه يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرف لم سطل وبه لا
نظمت أفى به النقي وهو ظاهر وعمل جميع ذلك ما لم يمتد به ففعله بعد أحد ما مخرج
بالأصابع بحركتك اليد فيظهر إن كان ثلاثاً متوالية فلا يكون به حرب لا يقدر معه على
عدم الحث ويؤخذ منه أنه لو أتى بحركته اضطراباً به شيئاً عمل كثير سومع به وذهب
اليست وعودها أتى على التوالي مرة واحدة في يظهر وكذا رفعها ثم وضعها على محل الحث
والأولى في حقه

(قوله وسطل بالوثة الفاحشة) أفى شعب النباه الترمي رحمه الله أن حركة جميع البدن كالوثة
الفاحشة فتسطل بها أه سم على حج وليس من حركة جمع البدن مالم يمتد حتى حطوبين أه قال
مر في فتاؤه ما حاصله وليس من الوثة مالم يمتد سطل صلاته بذلك أه وظاهره وإن
ظل حمله وهو صاهر حيث استمررت الشر وط موحوده من سطل القيد وعبر ذلك وليس مثل
ذلك مالم يمتد تحس سطل صلاته بذلك أم لا فلائ مستند التعلق بما ذكروها فيمن
فعل ذلك عوضاً عن القيم على قدمه وإنما فلائ بعدة يسب إليه فهو من فعله

فرع — فعل مطلقاً كونه قبل تمام تكبيرة الإحرام يعني السطلان به على الأصح أنه
تمام التكبيرة بسبب دخول الصلاة من أول التكبيرة وهو في خلافاً رأيت في فتوى عن
الخطيب رحمه الله ودرمه أن يجوز كنف عورته في أثناء التكبيرة وأن يجوز مساحة المساحة
في أنسائها وإلا فبصرف قيساً أه سم على مهج ومهر كلام لمصنف الضرر وإن فعل ذلك
فرعاً من حبة مثلاً وسمي خلافاً وأنه لا سطل بها صلاته لأنه معدوم فيها فراجع (قوله سحر يث
جعوه) وكذا الآدين إن تصور قال مر ولا يصح سحر يث الله ذكر وإن كثير متوالي أه سم على
مهج (قوله من الضر) حال من الحيوان (قوله أفى به النقي) لا يحوي شكاً ما أفى به بالنسة
لصوب طال واشدد ارهاقه وانعوج حقه فانه يحتمل أن سطل حينئذ أه سم على حج (قوله لا أن
يكون به حرب) قد يشكل هذا القروص مع استكثرة والتوالي سطلان في سطلان معلوم قد كثير
ويؤى كالتقدم إلا أن قال الفعل أوسع من التمس أو قال بعد ماها لم يمتد بالنسبة المار كما
يشير إليه كلامه وقد ماهاك استواء ماها وماها في أنه إذا كان بحال نحو ماها عن ذلك منه تسع
الصلاة قبل خروج الوقت أنه يعني وجوب استبصارها أه سم على حج وقوله استواء ماها وماهاك
أي أن يحمل هذا على ما يد صر عليه مرمية وذلك على ما إذا لم يصح ففهما سواء أه سم على العباد
(قوله سومع به) أي حيث يحسن منه ربما سمع الصلاة قياساً على ما تقدم في السعال .

(قوله يحتمل التوالى
وعنده) تحمله التوالى
مستل في هذه الوفاة
وهو خلاف صريح
كلامهم فيهم بصوابه
أن من يقن بعد سلامة
ركبته من الصلاة يعود
إليها ويقبله ما لم يطل
الفصل وإن تكلم بعد
السلام أو خرج من المسجد
أو استدرك القبلة فقولهم
أو خرج من المسجد
صادق بما إذا كان بفعل
كثير بالنسبة للصلاة من
الخروج من المسجد لا يتأق
بدون ذلك غالبا خصوصا
ولم يقبلوا ذلك بما إذا
كان بقرب باب المسجد
وعبارة بعضهم وإن مشى
قليلا لا يقن المراد بالقدس
ما لا يضرب في الصلاة
كالخطوة والخطوتين لأن
يقول بعبارة أحدهم بعبارة
إذ لو كان المراد ما ذكر لم
يحتاج للمص عليه فصلا
عن أخذ غاية إذ الغاية
إنما تؤتى بها في أمر
مستعرب أو لا إشارة إلى
خلاف والتبديل بالمعنى
لمذكور لأعرابه فيه إذ
لا يضرب في صل الصلاة
وأيا فقد قرئوا في الغاية
مع أمور تطل الصلاة
بها ويعتبر فيما مر وهي
استدبار القبلة والكلام

فبر حج وليحجر

التحرز عن الأفعال القلبية انما هي ويستحب البدن مثل نحو عقرب ونكره لعدم ذلك
ولو فتح كتابا وفيهم ما فيه أو قرأ في مصحف وإن قلب أو رقه أحب من بعض ذلك يسيرا
وعبر موافق لا يشعر بالإعراض ومقدس لأصح أنها تطل بدلت لأنها تعد كثرة مواضع فاشتهت
الخطوات (وسهو الفصل) الفصل (كعمدة) في ظلال الصلاة به (في لأصح) فيمن كثره
وخاصته بدوره فيها ولتقطعها بغيرها خلاف القول ولقد افرق بين عمده وسهوه ومنه صلى الله عليه
وسلم في قصة دى البدن يحتمل التوالى وعنده هي واقعة حل فبعضه والبدن واحارته في
التحقيق أنه كعمدة قبله واحارته السكى وعنده وجهل المحرم كالسهو (وسئل عن الأكل)
أي لا أكل عرقا ولا شقيد نحو السمسم أي بوجوه إلى خوفه وإن كان مكرها عليه لشدة
مسايقه فما مع بدنه ومثله لو وصل معتزل خوفه كسب ذنوب وقيل أما أصح منه فلا يقن
بقبلة كقبلة الأفعال (فإن إلا أن يكون سائيا) الصلاة (أو جهلا) خرج عنه وعنده فلا يقن
بقبلة فقلنا (والله أعلم) وكذا لو جرى رقه حتى صعد من نسبه وعمر من شدة وجهه كفي
الصوم أو رت بحمة ولم يمكنه إمساكها حذو كثره عرفا ولو سائيا أو جهلا أو غفلا
به عند المصنف لأن الصلاة ذات أفعال مبرومة والكسر يقطع بعضها والصوم كسب ومنه صلى
بهينة بعد معها التسيان بخلاف الصوم ولا شرط بعد مع وصول استدار كما أشار إليه قوله
(ولا كان همه سكره) فدايت (فمنع) تكسر الاء وحكى فحها (وسم) مع عمده وعنده تحريمه
أو تقصيره في التعم (نظمت) صلاته (في لأصح) لما مروى به مع الشعر قصه وعنده تؤى من
مير أصبه يسوع ويسوع أي يزل الخوف لا فعل لاسمه السفل وو مع خو النفس ومقدس
الأصح لا تبطل لعدم المصنف

(قوله التحرر عن الأفعال القلبية) وكذا السكينة سائلة إذا كانت حقة وعسرة سم على حج
نصها قوله نحو المحركاب مع قال في الروص والأوى ركة أي ركة ما ذكر من التغلب الخبيثة قال
في شرحه قال في المجموع ولا يقال مكره ممكن حرم في التحقيق كراهته وهو عرب
قوله بل ليرد أنه عرب بقلا وإلا فكرهه فيه هي النفس خروج من خلاف مقاب لأصح
(قوله فعبة) أي والاحمال يظن (قوله كاسهو) أي فستل باسكتهم معه في لأصح ومداهم
وإن كان قرب العهد بالاسلام وغير محدث المعاص (قوله فلا تطل قبله قلنا) فباس في الصوم
الذى تقسم قربا بقلبه عند قوله أو نسي الصلاة الخ ساء على ما فروه به من أنه يتركها
باسيا ثم تذكر ومن ن صلاته نظمت مع صلح بقبلة أي كقول عمدة الصلوات ومقتضى ما فرغ
به ولا عسمة وهو الظاهر (قوله وعمر عن عمده) أي ما مجرد الضم الذي من أثر الصلوة
فلا أثر له لاسقاء وصول العين إلى خوفه وان من ثبات لأثر الذي عند شرب التهوية مما
يعبر بونه أو طعمه فيصير ابتلاعه لأن يعبر بونه بدل شيء من به عيب ويحتمل أن يقال بعدم
الصبر لأن مجرد التأول يحور أن يكون كسبه الريق من محوره للأشود مثلا وهذا هو الأقرب
أحدا بما قالوه في صهره ماء داخرا يحور (قوله أو رت بحمة ولم يمكنه إمساكها) أي أو أمكنه
ولس كونه في صلاة أو جهل تحريم تلاعه

(ويسمى للشيء) أن يتوجه (إلى حد أو سارية) أي عمود (أو عدا معروفة) أو لها
 تأثير وفي قلبها بلحمة فيقتطع الحدار أولا وفي معناه السارية ونحوها ثم العصا ثم الخط ، فالو
 عدل إلى مرساة وهو قدر على ما قبلها لم تحصل سنة الاستتار ، ويظهر أن عصر ما قبلها عليه
 بمرله عخره عنها (أو بسط مصل) عند عخره عم قله كجده (أو حط قله) عند العخر
 عن مرساة فيها ويكون صولا كما في الروضة ، وحصل أصل السنة فتعده عرسا لخر « استروا
 في صلاتكم ورو سبهم » وحر « يا صلي أحذركم فليحمل أمان وجهه شيئا ، قال لم يجد فيصحب
 عصا ، قال : يكن معه عصا فيحفظ خطا لم لا يصرفه ممر أمامة » وقيل باخط أصلي ، وقدم
 على الخط لأنه أظهر في المراد بشرط أن يكون م سترة مقدر ثلثي ذراع فأكثر وإن لم يكن
 له عرض كسهم ، وأن لا سعد عن قدميه أكثر من ثلاثة أذرع سراع اليد ، وهل يحسب الثلاثة
 من رءوس الأصابع أو من العقب فيه ختم ، وذووجه الأول ويسن له أن يمس السرة عن
 وجهه عنة أو بسره ولا تجعل بين عنبه ، ورد صلي إلى سرة على حكم ما رآه من وكذا لعنه
 كما صرح به لأسوي وعنه سبها

(قوله أو سن مصل) أي حر بد الصلاة وبصلاة حارة ، ويسعى أن بعد العنق سائر إن قرب منه
 قال بعد منه بعد حرمة الدور ثمه سرة بأشروط ، ويسعى أيضا أن في معنى الصلاة سجدة
 الثلاثة والشكر ، ويقال بالدرس عن شجب رءوي مثل ذلك وأن مرساة العنق بعد العصا
 (قوله أو عصا) رسم بالذات لأنه واوي ، قال السرخس : قول الحق سمع ، قال العمري أي باعرق
 هذه عصا ، وإف هي كإف قال يعني - عصا - ه عمود (قوله وكسوه) أي عكته ثياب
 وجمهور كجمهور السرية (قوله ثم الخط) أي بعد السجدة ، تأتي (قوله كسجدة) أي مسح
 السبيل كما في شرح المسح والخطي (قوله ثم لا سرة) أي في كان يوانه (قوله ثلثي ذراع فأكثر)
 أي أن يكون دراع الثلاثة الأول قدر ذك وعداد الأحبار كذالك سكن م يتعرض جميع
 بقدر المصلي واخط من قصة عماره عدم شرط شيئا فيهما لأنه قال وكان ارتفاع أحد الثلاثة
 الأول ثلثي ذراع بذلك فأكثر (قوله وأن لا سعد عن قدميه) أي رءوس أصابعه كما يأتي
 (قوله والأوجه الأول) وحرم جميع بالثاني ، ولأول هو المصلي قائم أم المصلي طاب فيدعي أن
 يكون من الأثنين ، وعمار الزبدي مصرحة بذلك وأن العنق في المستقيم رأسه اه وفيه
 وقفة ، والذي يظهر أن العبرة فيه سطون القدمين ثم رأيت ابن عبد الحق صرح بذلك وأن
 العبرة في الخاس بالركبتين ، ويسعى أن العبرة في المستقيم بالخاء الذي يلي القملة من مقدم يديه ،
 ولا يشترط له حرمة معين فيعند موضع في مقابلة أي حرمة منه (قوله بمئة) وهي الأولى لكن قيل
 بالدرس عن الإيهاب حج أن الأولى جعلها سرة ، وفيه وقفة ، وأقول : ينبغي أن الأولى أن
 تكون بمئة لشرف الجبين (قوله أو سرة) أي بمئة قليلة بحيث تسامت بعض يديه اه حج
 ولا يساع في لمائة بحيث يخرجها عن كونها سرة به (قوله ولا تجعل بين عنبه) ويسن من
 السرة الشرعية ما هو استئصال القملة ويسجد في وقوفه إلى حذر عن يمينه أو يساره فما يظهر لأنه
 لا بعد سرة عرها (قوله وكذا بعينه) أي الذي يس في صلاة اه حج ومعهومه أن من في صلاة
 لاسن به ذلك لكن قصبة قول الخارج في كف الشعر وعنه ، ويسن من رآه كذلك ولو
 مصيبا آخر لم خلافه إلا أن يقال إن دفع يديه حركات فرما يشتوش خشوعه بخلاف حق

(قوله أن يتوجه) أراد
 أن يعيد به قدرا رائدا
 على مفاد المتن وهو سن
 التوجه إلى ما يأتي (قوله
 ثم الخط) أي بعد المصلي

(دفع لمر) يمينه ويساره . وعبره بالمصلي حري على الطالب ، وللمراد بالمصلي والخط منهما أعلاهما
وبدفع بالتدريج كالمائل ويرى أدى دفعه إلى فيه ، وبوجه يدا . ثم دفع كثره موالبة وبدا
طقت ، وعنه يحسن قوته ولا تحل شئ إليه لدفعه لأمره صلى الله عليه وسلم بدت ، ويرى م
يحب وإن كان من باب النهي عن السكر لأن مرور عتف في تحريمه ولا سكر إلا ما جمع على
تحريمه ، وأنه يجب بالسكر حثم يؤذي قواب مصححة أخرى . فإن أدى إلى قواب أو
وقوع في مفسدة أخرى م يجب كما مررود في محله ، وهما أو اشغل بالبيع بقات مصححة أخرى
وهي الخشوع في الصلاة وركعتيها ، وأنه يجب على النهي عن سكر بالأسهل فالأسهل
والأسهل هو الكلام وهو مجموع منه . انتهى سبط ود تدبر ، وأن النهي عن
السكر إنما يجب عند تحقق ارتكاب المسئلة لا يتم وهما لا يتحقق دت لاحتلال كونه صاحب
أو جاهلا أو غفلا أو غيبي ولأن الله اسكر إنما يجب إذا كان لا يرول بالأسهل . ولمكرها

التوب وشعوه (قوله دفع لمر) قائم . لا فرق بين الشهيمة والنهي وشعوه وعبره لأن هد
من باب دفع الضمان والضمان بدفع مطلقا انه سمى إلى مبيع أقول قوله مطلق أي ولو
رقيقا ، وعبرة سم على حث فرع حث ساع لدفع قباب استدراج له بسمه وإن كان رفقا
فإنه م يدخل في يده المجرى الدفع ، وقواب دفعه على دخوله في يده . ثم بدفع إلى بسمه عنه ،
ونحو يله في مكان يرى آخر فهو له الدفع ويطرح في صفة أولا . والدس أنه حيث عند مستوليا
عليه صفة أحدا م بأي في آخر في صلاة خمسة أم وقد سوفت في الضمان حيث عند من دفع
الضمان فان دفعه يكون م يمكنه وإن أدى إلى اسباده عليه حيث تعين طريقا في الدفع ، ويحرق
بسمه وبين مسئلة آخر باب سحر بدفع الحار لا دفع صبر المجرور (قوله حري على الدس) ثم
دبت مالو كان لدفع مصله . وأرد دفع من يرى بين يدي عبده ، ومنه ما وحدى شخص باسم
استمر بما لا يكون سرية للمؤمن كعبه معروف . بين يدي الإمام ويثبوم لا تحري منه شئ منها فيه
دفع من أراد المرور بين يدي بسمه ونس له دفع من يرى بين يديه دون بسمه بكونه م يفس إلى
سيرة وإن كان بسمه مصليا إليها ، ونظام أن حجاج قد الفير عبر المصلي (قوله وائر بالمصلي
والخط منهما أعلاهما) أي وعلى هذا وصي على قومه مناز وكان إذا سجد يدخل على ما وراءه من
الأرض لا تحرم المرور بين يديه على الأرض لفتنصره بعد تقدم القروء المذكورة إلى موضع جهته
ويحرم المرور على القروء فقط ، وقوله أعلاهما كذا في الصبي وعبره ، وقصته أنه لو سال مصلي أو
الخط فكان بين قدم المصلي وأعلاه أكثر من ثلاثة أذرع ، سكن سره معبرة حتى لا يحرم
المرور بين يديه فإنه لا يتعدل بغير منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدمه ويحمله سيرة ويسعى حكم الرند
وقد توقف مر فيه ومال منهم على أنه قال مادكر سكن صهر المستول الأول فليحرم به سم
على مبيع أقول . ثم مادكره من التردد ظاهر فيما لو سبط نحو سبط صويل للصلاة عنه
أما ما حرت به السدة من الحصر المروشة في المساجد فصلى التطلع بأنه لا بد شئ منها سيرة حتى لو
وقف في وسط حصر وكان الذي أمامه منها ثلاثة أذرع . تكف لأن المقصود من السيرة نفسه يمر
على احترام المحل بوضعها وهذه خبر بان العادة بدوام فرشها في المحل لم يحصل بها النسبة لما كور
(قوله إلا ما جمع على تحريمه) فيه نظر لما في السر من أنه يجب بالسكر ما جمع على تحريمه أو يرى
الفاعل تحريمه والمارة هنا يرى حرمة المرور .

(قوله والمراد بالمصلي والخط
منهما أعلاهما) يدل الباء
عنه معنى في لبتائي قومه
منهما ويكون في الكلام
مضاف محذوف والتقدير
والمراد في مطلق المصلي
والخط الخ وينحل
الكلام إلى قوما والمرد
من المصلي والخط
في مسئلتيهما أعلاهما

(قوله في اعتقاد المصلي)

رول بانتهاء مروره (والصحيح تحريمه) منه وبين سترته حيث أنه أي عند سن دعوته وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي في نفسه فربما كانت أوجهه لا وكانت السترة آدمية أو بهيمة أو امرأة ولم يحصل له مسبب دلت اشتغال باقي حشوته ففعل بكفى وإلا بأن كانت الدابة نفورا أو امرأة يشتغل فيه بها ، بعد ذلك السيرة على ما يحسنه بعضهم سكراته الثلاثة إليها حتى قال ومثل ذلك فيما يظهر أيضا ما لو صلى نصراني شاحص مرقوق هذا والأوجه عدم الاكتفاء بالستره بالأدنى ونحوه أحد من يأتي في بعض التصوف لا يكون له حصص آخر وإنشئ لا يحرم بل يكره ، ولو استتر سيرة في مكان معصوم - يحرم المرور عليه ومنها ولم يكره كما في حديث الوالد رحمه الله تعالى ،

(قوله يزول بانقضاء مروره) يتأمل معنى هذا الكلام فإنه قد دلل على حرمة غير ما ذكر من اشتغال ، فإن من أراد ضرب غيره صر به بعدا لشكر رول بغيره من تلك الضرر كما أن الحرمة هي رول ، سكراته ، رول ، وقد دلل الضرب ونحوه من المعاصي لا يكتفى فاعله بمره كالسند إذا ضرب غيره على فعل حلف حرمة فيه لا يكتفى بسيرة واحدة بل ولا نكتفى وكذلك بقية المعاصي خلاف ذلك بل يمتد إلى المصلي فإنه في كل المراتب يتكرر منه المرور ، ولا يكتفى بذلك فالحال في كراهة تأنها لا تقتضي تعديه واحدة ، المهم إلا أن يقال إن حرمة من تأنها أن يفعل لها لا تقتصر على مره مرور من شبه أن يتكرر من فاعله خلاف فعل الضرر لو أحده فانه لا يكرهها وقد اعتدى بمره عدم (قوله والصحيح تحريم المرور) قل سمع على حج ، ويلحق بالمرور خلاصه بين سيرة ومثله رحيه واصطلاحه هـ بالمعنى وقوله ومثله راحة ومثله مائة بيد يتخذ من حرمة متعدي أنه يشغله ورع شوش عامة في صلاته (قوله في اعتقاد المصلي) سألني له فيما يؤخذ حلف اعتقاد المصلي والحرمة في السيرة أنه لو قيل باعتقاد المصلي في حواجز الدفع وفي تحريم المرور باعتقاد المار لم يكن بعيد فهلا قال شبه هذا (قوله أو امرأة) ذكره بعد الأدنى من الخاص بعد العام ، والسكتة في ذكره أنها ما كانت متصلة بالاشغال بها راعى نومه عدم الاكتفاء بها متصفا على هذا (قوله ومثل ذلك) أي في عدم الاكتفاء به (قوله ظهر أيضا الحج) معصوم (قوله في شاحص مرقوق) صهره وإن كان الشاحص من أخوة السعد وحلا من أسكن الشاحص عن الترويض ما يساوي السيرة ويريد غيبه ففعل عنه ولو إلى الخط حيث يجد غيره ففعله فانه يقع بمصرا في مساحده كثر (قوله بالأدنى) صهره أنه لا فرق في عدم الاكتفاء بالأدنى بل كونه ظهره للمصلي أولا كما صرح به عدم الاكتفاء بالصدق فإن ظهوره به . وسكن قال حج عطف على ما لا يكتفى في السترة أو رحن استقبله بوجهه إلا فهو سيرة (قوله ونحوه) أي ما في معناه كالأدنى وليس منه ما فيه صور وإن كرهت الصلاة مع من على مهبج وعاربه فرج - مشي مر على أنه لو استتر بخدر عليه تصاوير اعتد به وحرم المرور وجاز الدفع وإن كره استقاله لمعنى آخر وكذا لو استتر بأدنى مسبق له وإن كره لمعنى آخر اه وهو محتمل لما شبه الشرح بقوله في شاحص مرقوق ولما سوجه من عدم الاكتفاء بالسيرة بالأدنى (قوله لا يكون سيرة) لبعض آخر وحالف في ذلك حج كما كثر بالتصوف (قوله في مكان معصوم) أي وإن وقف في مكان مملوك به كما هو ظاهر عذرة ووقيل حرمة المرور له بعد سكون المكان مسحقا للواقف ، والاعتدلى إمامه هو بمجرد وضع السيرة وقوله في مكان معصوم صفة لاسيرة ، وكذا لو صلى إلى سيرة معصومة اه حج وفقره سمع عليه وبلغ في اعتداده وهو قرف وقول حج معصومه أي فلا يحرم المرور بسكن

هو ظاهر في إذا كان المصلي غير شافعي والمار شافعي كأن كان المصلي حلفا من امرأة مثلا وصلى فيحرم على الشافعي المرور بين يديه حيث كان له سيرة بخلاف غيره كأن كان مصلي شافعي فتشبه ولا تنكره على الحنفى المرور بين يديه إلا أن كانت الحرمة مدعاه ، لأنه لا نكح عليه حرمة مبره مقلده ثم رأيت الشهاب حج أشار إلى ذلك وكذا قال في يأتي في قوله وقياسه أن من استتر سيرة براهه مقلده الحج (قوله على ما يحسنه بعضهم) هو الشهاب حج في الإمداد (قوله والأوجه عدم اسيرة بالأدنى) أي وإن لم يستقبله كاشف الإطلاق فإن استقبله كان مكرها كما في (قوله في مكان معصوم) حال من فاعل استتر كما هو صريح فتاوى والده خلافا لما في حاشية الشيخ من جعله صفة للستره وعذرة الفتاوى : نشر عن مصي يمكن معصوم إلى سيرة هل يحرم المرور به وبينها أم لا ، فأجاب بأنه لا يحرم المرور بل ولا يكره تنهت وهو شامل لما إذا كانت السترة في غير التصوف

ولا يكره عند التصير ، ولا يحوز الدفع وإن تعقدت الصفوف ووه من من أن هذه أئمة كمنه
التحطى يوم الجمعة فبيدها صبيح ولو أرباب سترته حرم على من عدها المرور كما تحته لأدري
لعلم تقصيره ، وقياسه أن من استتر سترته براها مقلده ولا يراه مقصد المحرم المرور ولو قبل
باعتقاد المصلي في حوار الدفع وفي عدم تحريم المرور باعتقاد المصلي ، وكذا إن لم يعلم مذهب
المصلي وتوهم عن سره حق عن الخطم تكن له الدفع كما رجحه الأدرعي خلافاً لأدركشي ، ولو صلى
بالسرة فوضعها عند تلاوته اعتد بها كما عنه من لأساء ، ويكره كافي المجموع أن يصلي وبين
بيده راحل أو امرأة يستقبه ويراه اهـ وبومر بن يده شيء كاسترة وحمار وكب ، مص ، وأما
حرم من « ينظم الصلاة امرأة والسك والجر » هـ فإنه في سبع الخشوع للتعصم . ولأوجه
أن بعض الصفوف لا يكون ستره لبعضها كما هو ظاهر كلامهم (قلت : يكره الالتفات) في الصلاة
سواء أ كان المصلي ذكر ، أم أنثى في حرم من توجهه عنها أو احتمالاً لأنه عليه الصلاة والسلام قال
« إنه احتلاس تخلفه الشيطان من صلاة العبد » وورد « لا يزال الله معاً على العبد في صلاته
ما لم ينكح ، فإذا انكح انصرف عنه » وتوهم حول صدره عن انكسار يذات كما به فسد به للعب
بالخاجة فلا يكره كما لا يكره مجرد من انكسار « لأنه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فأرسل فارساً في
الشعب من أحبل ، خرس ، فجلس يصلي وهو ينسب إلى الشعب » (ورفع نصره إلى السماء)

(قوله ولا يكره عند التصير) أي ثم مع استثناء التصير أن من قبل في موضع مرور الناس
منسلاً خلاف الأولى . قال حج وهو مراد من عدم الكراهة فيه ، وبه فهم من يظنوا خلاف
الحوار عني فيقولون بالكرهية خروجاً عنه لئلا يصعب عليه كلام الأنحاء (قوله
حرم على من عدها) أي وأما غيره فلا يحرم عليه ، لكن للصلح دفعه لأنه لا يدفعه عن الصلح
والهيمية (قوله بعد) وهذا هو المعتقد كما حرم به سم على حج وعينه وهو دفع المصلي المعتقد
تحريم المرور ما لم يعتقد أنه قد دفعه لم يصح له دفع حوار ماعنه بل سنة في اعتقاده لكن
لو رافع الدافع وولى المدعوى إلى ما حكم فالغرض بتعديده فيما يقصر (قوله لا يكره اعتد بها) أي
فيصلي له وضعها حيث كان للصلح غير في عدم بوضع ، ويحتمل أن سن مطلقاً لأن فيه إغانة
على خير ، والأقرب الأول وهو يصح المصلي السرة في هذه الحالة إذا نسب أم لا فيه نصر والأقرب
أنه إن وضع يده عليها ودان قريبة من ابنته ولو ما شاره منه عني وضع يده علم فهي عارية ،
فإن تلفت بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان والإضمن ولو لا يتصور منه وإن لم يذن في وضع يده
عليها فلا ضمان ما لم تعد مسؤولاً عليها لتعديده بوضع يده عليها فلا إذن وبقى ما لو كانت السرة مسلماً
للمصلي ولم يضعها ثم أحدها غيره ووضعها وبنت هل يصح أم لا فيه نصر والأقرب الأول لتعديده
بوضع يده فلا إذن وإن قصد بذلك مصلحته يعود على المصلي ما لم يدل قرينة من المصلي على الرضا
بذلك وإلا فلا ضمان (قوله يستقبه ويراه) أي ولو بمخائل ولو كان ميتاً أيضاً ولا يعتد ستره له كما
مرت (قوله في حرم منها) يدل من قوله في الصلاة (قوله لا يزال الله معاً) أي ورحمته
ورصده اهـ حج (قوله كما لو قصد به) أي بالانكسار بالأوجه (قوله في الشعب من أحبل الخرس)
عبارة المصاح : الشعب بالكسر الطريق ، وقيل الطريق في عمل اهـ (قوله جعل) أي
التي صلى الله عليه وسلم .

(قوله وقياسه أن من
استقر الخ) أي يجمع
عدم التقصير إذ من أتى
بالسرة التي كلفه
مقلده لا يعتد مقصراً (قوله
يستقبله) الصمير المرفوع
فيه للرجل والمرأة والمنصوب
للمصلي كأنه صرح بعبارة
الشبه حج ويظهر أن
الصمير المرفوع في يده
للمصلي فليراجع

خير « ما بال أقوم برفع يدي إلى السماء في صلاتهم لينبئ عن ذلك أولئك المحققين أعمارهم » ويكره
 طر ما يلهمي عنها كقول له « علام الحرة عاتية » كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعليه خيصة ذاب
 أعلام فاب فرج قال ثعلبي « علام هذه دهواها إلى أي جهنم وثبوتها بأصحابه » روى الشيخان
 (و) يكره (كعب شعرة وثوبه) الحبر. أمرت أن لا تكعب الشعر أو الثوب « والكعب كشبه
 في آخره هو الجمع قال يعنى - ثم تجعل الأرض كعباً أحب وأموال - أي جامعة لهم ومنه كافي
 الجمهور أن يصلي وشعره معقوص أو مردود تحت عنقه وثوبه أو كفه مشمر ومنه شد الوسط
 وعمره معده وانعنى في السبي عن كعب ذلك أنه سجد معه أي عاب ولما نص النافع على
 كراهة الصلاة وفي إيمانه عليه النبي عز وجل القوس قال لأبي حمزة أن يصلي بطون كفيه إلى
 الأرض والظاهر أن ذلك حار في صلاة الحارة وإن أقصى تعليلهم خلافه ونسي

(قوله ما بال أقوم إلخ) أي محالهم ونههم لرفع يدي إلى السماء لأن الصبيحة على رءوس
 الأشهاد صبيحة وقوله لينبئ جواب قسم محذوف والأصل لينبئهم وقوله عن ذلك أي عن رفع
 اليدين في الصلاة وقوله ليجنب أعمارهم صم القويصة وفتح الفاء منبأ للفعول
 وأو للتجيز تهديد وهو حار تعنى الأمر وانعنى يكون منكم لاسماء عن رفع اليدين إلى السماء
 أو حلف لأبصار عند رفعها من الله عز وجل أما رفع اليدين إلى السماء في غير الصلاة لدعاء ونحوه
 فهو لا كقولون كما قاله القاضي عياض لأن السماء صلة لدعاء كالكعبة قبل الصلاة وكرهه
 آخرون أنه شرح إسحاق بن شريح لإسلامه روى في الشيخ عميرة فائدة نقل السبيري عن
 السري في الأحكام أنه قال « أحب أن من صبره إلى السماء في الدعاء بعد الوضوء » (قوله في
 الصلاة) فاشتهد أي قوى قوله في ذلك حتى دل السبيري أنه حرج (قوله قال ثعلبي إلخ) إن قال
 ذلك ما بال أقوم ولا فهو صلى الله عليه وسلم فإنه شيء عن الله تعالى (قوله إلى أي جهنم)
 هو مسلم صحابي إن أمر بدفعه له ذمها كانت من عباده أي ودفعها للنبي صلى الله عليه وسلم
 وإن طاب لإسحابه حار الحار من شمله وهو يدفعها له رده عليه عليه (قوله بأصحابه) هي شريح
 العمرة وكبرها وفتح اسم وكبرها أيضاً كما قاله في التوبة وتقر من السبوري وأعرب ابن قسرة وقال
 إنما هي مسجدة نسبة إلى مسج بن معروف بالنم ومن قالها بهمزة أوله فقد عير وتقل ذلك ابن
 قسرة عن الأصمعي (قوله أن لا تكعب) أنه ضرب محار (قوله ومنه شد الوسط) ظاهره ولو على
 الخلد ولا ينفى العلة خوارجها بأطرافها (قوله أي عاب) حرج به صلاة الحارة فإنه لا سجود فيها
 ومع ذلك يكره كعب الشعر فيها سكن مستصحب حرمة تدكر أن التقيد بالعبادة مستول وعليه
 فلا يظهر قوله لأن ظاهره أن ذلك حار في صلاة الحارة (قوله لأبي حمزة أن يصلي) هذا التعيين
 يقتضي كراهة الصلاة وفي يده حاتم لأنه يمنع من مباشرة حرم من يده بالأرض ولو قيل بعدم
 الكراهة فيه لم يعد لأن العدة حار به في أن من لسه لا يبرعه يوماً ولا يسهة في تكعبه قلعه كل
 صلاة نوع مشقة ولا كذلك صلاة فاتها إن ناس عند الاحتجاج إليها (قوله في صلاة حاربه)
 وهو محرم في الطواف ثم لا فيه نظر والأقرب عدم الكراهة بكعب في الصواف لانتفاء العلة فيه
 وهي السجود معه ويحتمل الكراهة أحداً بعموم حديث « الصلاة بمنزلة الطواف إلا أن الله
 أحل فيه النطق »

(قوله وفي إيمانه الجدة)
 بحث الشيخ في الحاشية
 أن مثلها الخاتم وقد يفرق
 بأن التحتم مطلوب في
 الخطة حتى في حال الصلاة
 ويضاف إلى الذي يستره الخاتم
 من اليد قليل بالنسبة لما
 نستره الخلة

كما قال الزركشي تخصيصه في الشعر بالرجل أما المرأة في الأمر تنقصها الصقائر مشقة وتغير لحيثها
 لاسفينة للبحر وبذلك صرح في لاجب وسمى إلقاء الخنثى بها وليس من رد كذلك وبو
 مصلح آخر من جهة حيث لاقتة نعم لو نادر شخص وحل كنه الشعر وكان فيه مال وذهب كان
 ضاملا له كما أقي به قوله رحمه الله تعالى وسأني نظره في حر آخر من الصف فتبين أنه رقيق
 (ووضع يده على فيه) نسوب الهوى منه ولما فاته هبة الخشوع (بلا حاجة) هو جمع ما قبله
 أيضا فعدها لا كراهة كان شارب من يسحب له وضع يده على فيه وليس السري وتعل وجهه
 أنه لم كان العرس حسن الشيطان بأس من يكون بها لاستدره نعم لأوجه حصول السنة
 غيرها أيضا إذ ليس فيها أدى حتى ولما دار فيما يفعل يمين واليسر عليه وجود وعندما دون
 يعوى على أنها ليست لسحة ذي معوى أيضا من رد الشيطان كما في غير فهو إذا رآها لاقر به
 فأى واحدة نعى بها كفت لكن بوجه ما يوه بأن ما كان سب يدفعه مستقبر باسمه السار فكأن
 أولى وتحصل السنة بوضع يده السري على دهن سواء أوضع ظهرها ثم نفضها ويكره التأثرب ظهر
 من «إد شارب تحذكم وهو في الصلاة فإرد ما استطاع فإن أخذكم إذا قلهاها صحت الشيطان
 منه» ولا تحصى الكراهة «بالصلاة» من حررها كحديثه ويكره الصفح فيها لأنه عث ومسح نحو
 الحصى سحوده عليه للهوى عن ذلك وعدمه التوسع والخشوع (و) يكره (القيام على رجل)
 واحدة من غير حاجة لما فاته الخشوع فإن كان به غير كوجه الأخرى م يكره (و) يكره

(قوله فأى واحدة نعى بها)
 لأولى في الصغير أن يقال
 ردتها أو وضعها أو نحو ذلك
 إذ لا تنحية كما قرره (قوله
 لدفع مستقبر) أى
 وإن لم يكن تنحية

(قوله كما قال الزركشي) معتمد (قوله وليس من رد الخ) منه يؤخذ من الأمر فعل السري وس
 النهى عن مخالفتها وإن كان الأمر والساهي من لأحاد (قوله لا كراهة) أى ولا ينظر إلى كون
 اليد لف هبة مضبوته في الصلاة كوضعها تحت صدره في السماء وعلى الركبة في الخشوع بين
 السجدين والنشيد لأن هذا منه فليس فاعبر ولا من هذه شبه دفع الصائل وهو عسر في
 ارتكاب ما لا يعذر في فعله (قوله وس السري) ولأولى أن يكون ظهرها لأنه أقوى في لدفع
 عادة كذا قبل بكر فون الشرح وتحصل السنة بوضع يده السري الخ قد يقتضى التسوية بين
 الظهر والطن وسأني التصريح به في كلامه (قوله نعم الأوجه حصول السنة غيرها) أى غير
 السار وعبارته لماوى على الجميع عند قوله «إد شارب تحذكم فيضع يده على فيه» نصها أى ظهر
 كف يسراه كما ذكره جمع ويتجه أنه الأكل وأن أصل السنة يحصل بوضع الجنب قبل لكه
 جعل يدها على فيه عكس السري ثم قال منه قال مدفع العر في الأمر بوضع اليد على فيه
 من ارد به وضعها عليه إذا انتح بالثأوب أو وجهها على التماسيحى حذافه عن لا يحتاج
 بسبب ذلك كل محتمل أقول . قضية قوله في الحديث فإن الشارب يد حل الأول لأنه أبلغ في معه
 من السخول أما لورده فارتد فلا حاجة للاستعانة باليد مع سفته دون ذلك (قوله فهو إذا رآها)
 أى يده (قوله لكن بوجه ما يوه) أى من س السار (قوله ويكره التأثرب) أى حيث أمكنه دفعه
 وعبارته التسوية في شرحه الكبر «جميع عند قوله صلى الله عليه وسلم بالتأثرب من الشيطان نصها
 وفيه كراهة التأثرب في الصلاة وغيرها وبه صرح في الحديث في ثالثه فأن الحافظ ابن حجر وأراد
 بكونه مكروها أن يخفى معه ولا مدفعه ورد عزمه ووله وعاص الصلاة في الروايات لأنها أولى
 لأحوال به اه قال في الحصار وشاءت سدد ظهره ولا نقل ثبوت انتهى أى فانه متى كما في التصاح
 (قوله ومسح نحو الحصى) م هره ولو قبل السخول في الصلاة ويدل عليه قوله ونحوه في المواضع

(إسلامه حاشا) مأخوذ من سول (أو حيا) لئلا الموعدة أي بالقائظ بأن يدافع ذلك أو حاشا
بالقاف أي مدفعاً لئلا يقع أو حاشا من أسفه تترجع نفسه من ذلك لأنه من الخشوع وإن
خاف عوب الجماعة حيث كان الوقت مبكراً ولا يجوز له الخروج من عرصه بمرور ذلك به فيه إلا
إن عطف على طه حصول صبر كنهه بسبع سمع منه حينئذ الخروج منه ودخوله عن الوقت
والعبرة في كراهه ذلك بوجوده عند الحزم وسحقه به في مظهر ما لو عرض له قبل الحزم وغير
من عادته أنه يعود به في ثباته (أو تحصره) ثبت الحزم (صعد) ما يكون أو مشروب
(سوق) بالنسبة إلى يشق (اله) خبر مسدود (أو كسر) خبر صعد وهو يدعى الأحماس
المتشبه في السول والمناجاة ووفاء النفس في عهده التمتع بمرارة حضوره إن رضى حضوره عن
قرب كما يفيد به في الكراهه وهو مأخوذ من كلام من يقول العبد ونعمير نصف بالسوق منهم
أنه يأكل ما يروى به ذلك مكن لدى حري به في شرح مسدود في الأحماس رخصه في ترك
الجماعة أنه يأكل حاجته بكامل وهو الأقرب ومحل ذلك

والخشوع وسعى أن عمل كراهه ذلك منه يرب عليه سواه لأن كان يعنى من التوسع
تخفته أو عظمته (قوله أي يسبق الخب) تارة حج في ربح وهي عظمته في الترخ
وما في القاموس أيضاً (قوله أو حاشا) أي أو صافنا وهو الوقوف على رجليه كاد كره نصف
أو صعد وهو الوقوف لاصداً لله من (قوله حيث كان الوقت مبكراً) أي كان صلي وحسن الصلاة
مع ذلك إلا إن خاف ضرراً لا يحتمل عادة إلا أن قوله الآي مدح اليمين قد تضمن خلافه وأنه
لا فرق فيما عدى إلى خروج الوقت بين حضوره فيها أو لا كما سنده قوله ولا يجوز له الخروج من
العرص الخ (قوله ولا يجوز له الخروج من العرص) خرج من الدار أي من العرصه الخرج منه
بدرء تمام كل من دخل فيه لأن وجوده بتمام لا يحتمل بالعرص ويسمى كراهه ما يروى ذلك
عليه (قوله ما لو عرض له قبل الحزم) أي فرده وغيره (قوله بالنسبة) أي تحت وقوفه في
المصباح والنفس أي إن أراد بها روحه قال يعنى حركته من نفس واحد - وإن أراد به
الشخص فذكر جمع النفس نفس ونفس من نفس وأفس وديس هـ (قوله أي يشق
اليه) أي وإن لم يشد جوعه ووجدته في ظهر أحد أئمة كروية في الله كراهه وتفق عن بعض
أهل العصر التقييد بالشرب في حذره وعنده الشجع عمده قوله سوق شام لمن يسر به جوع
وعطش وهو كالكثير من التواكل والمشارب المدهة سوق النفس إليها من غير
جوع ولا عطش من نوم يحضر ذلك وحسن التوفيق كان الحكيم كمدت (قوله أي كامد) يجوز
نصفه صفة لصلاة ورغبة صفة لها بغير الحزم وقوله يحصره بعد حزم وقوله وهو مدفعه الأحسان
فيه أن هو ولا يدخل على غير ولا إلى أصبه كما هو مقرر عندهم إلا أن تدعى حمده وهو مدفعه
الأحسان حالاً ويتبر الخير كامد أي لصلوة كاملة حال مدافعة الأحسين (قوله إن رضى حضوره
عن قرب) أي بحيث لا يجلس معه الباطل وإن كان سهوياً لا كل إن سأل بعد مده عليه
(قوله وهو الأقرب) قال ع بعد مثل مدركه وأما قوله بعض أصحاب من أنه يأكل لئلا يكسر
بها سورة الجوع فليس صحيحاً قول الأسوي كلامه هدي بخلاف الأصحاب وجعل العذر فتما إلى الشجع
إلا أنه لا يبره ما ذكره في مستند إلى الشجع يعنى مسئلة الكتاب المذكورة هـ ووجه عدم
البره أنه يجوز أن يسبح الكراهة عند سؤل ما يكسر سورة الجوع وإن طلب منه استقاء الشجع
إذ لا يبره من طلب استقاء أسمر الكراهة بعد أكل المعظم انتهى

(قوله أي يشق) تفسير
مراد من سوق والأفهم
شدة لتوق

(١) قول الأسوي قوله أي يسبق الخب - مع وجود يسبح بغير - أي ما يدعى به مصححه

حيث كان الوقت مسدوداً (أو نكرو) في صلاته أو حارحها وهو بالصاد والرى والسبب
(قوله وحده) لكن حيث كان من ليس في صلاته مستقلاً كما بحث بعضهم تقييد ذلك بما إذا
كان موحها للصلوة بكرماله (أو عن نفسه) لصحة النهي عن ذلك بل يصح عن ساره
وعمل ذلك كما قاله بعض المتأخرين في غير مسجده صلى الله عليه وسلم أما فيه فصاقه عن يمينه
أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره وإما كره الصاق عن اليمين كراماً للملك ولم يرع
ملك اليسار لأن الصلاة أم الحساب الدنية فادخل فيها سجدته ملك اليسار إلى فرائعه منها
في عمل لا يفسد شيء من ذلك فالصاق حينئذ يقع على القوس وهو الشيطان ومحل ما تقرّر
في غير المسجد فإن كان فيه صق في نومه في حجاب أو سر وحاك بعضه بعض ولا يصدق فيه فإنه
حرام كما صرح به في المجموع والسحب في خبر «الصادق في مسجده حطئة وكفارتها دفنها» ويجب
الإسكار على فاعله وبحصل العرض ولو بدفنها في ربه أو رملة بخلاف اليد فدسها فيه ليس
بدفن ربه زيادة في شدة ربه وليس تطيب عذره وإما لم يجب إزالته منه من كوس الصق محرماً فيه
بلاختلاف في تحريره كما قيل به في دفع المبر بين يدي الصلي كما مر وبحث بعضهم حور ذلك
إذا لم يمس له أو خلا من ذلك بقطع حرمة حينئذ وإما يحرم فيه إن بقي حرمة لا إن
استهلك في نحو ماء مضطربة

(قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره) يؤخذ منه أن عمله إذا كان عن يمين الحجر الشريفة وهو مستقل القبلة (قوله إحراماً لذلك) بما يصير مسدوداً للصلي على أن في هذه الحكمة وقعة إن لم يكن عن بوقيف وعبرة الشهاب حج ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار إظهاراً لشرف الأول (قوله ويجب الإسكار على فاعله) أي شرعه وهو حكون الفاعل يرى حرمة ما ويحتمل وحسبه ما مطلقاً لتعدي صرره إلى الغير

(قوله حيث كان الوقت مسدوداً) أي ما يسعها كذا أداه بعد فروع الأكل (قوله من ليس في صلاته) مستقلاً أي خلاصاً لحج ربه لله (قوله عن يمينه أولى) أي في كونه سائياً من حرمة الصاق المسجد لا يقال: لم قدم اثنين على جهة روحه في هذه الصورة لأننا نقول جهة القبلة أعظم من غيرها فروعت (قوله إحراماً للملك) هذه حكمه لا يظهر في الصق حارحها (قوله عما يقع على القوس) قصته أن الشيطان لا يطارفه في الصلاة (قوله وحاك بعضه بعض) أي برول صورته ولا يستفد منه شيء في المسجد (قوله وكفارتها) أي نهى دافعة لانداء الأثم ودومه كما هو ظاهر الحديث هـ ريدى (قوله ويحتمل العرض) أي وهو كدرها (قوله ويس تطيب عذره) أي بنحو مسك أو رباد أو بخور لأن المطاوب دفع السيئة بعمل حسنة (قوله وإما لم يجب إزالته منه) أي واكسب بالدين للاختلاف في عدم الوحوب حيث لم يحصل بقائه بقدر المسجد وعبرة سم على مهبج ولكن يجب إزالته أي الصق لأنه مسدود مر (قوله للاختلاف في تحريره) فيه ما مر ومع ذلك فتوله للاختلاف في يقتضي عدم وحب الإسكار على فاعله وقد صرح بخلافه (قوله وبحث بعضهم الخ) معصم (قوله يقطع الحرمة) ويحتمل انقطاعها مطلقاً كما هو ظاهر الحديث فإنه حكم بالخطيئة على نفس الفعل فتوله فيه وكفارتها أي الخطيئة دفنها صريح في كفا الخطيئة على الفعل فروع الحرمة مظنة اه سم على حج

فروع قال في الروص وشرحه وكذا كره عمل صاعه فيه أي في المسجد إن كثر كما ذكره في الاعسكاف هذه كره إذا لم تكن خفية ترى بالمسجد ولم يتخذ حائوتا يقصد فيه بالعمل والا يحرم ذكره ابن عبد السلام في فتاويه اه وقيد مر قوله ولم يتخذ حائوتا بما إذا صار ذلك الاتحد مرديته قال ولا يفسد مفسدته من قبله لأن الأزاراء في الأول من ذات السعة بخلاف الثاني فروع - سنل مر عن الوصوه على حصر المسجد أي يحرم فقال يحرم لأن فيه إرادته اه سم على مهبج

(قوله من حيث الصاق في المسجد) أي أم من حيث التقدير لا لامتلاكه طهارة نامة (قوله لأنه فعل الكفر أو لتكثير الخ)
 عبارة الشهاب حجج في النجاسة وعليه فعل الكفر أو التكثير من المصالح أنه راحة أهل النار (54) أو الشيطان على شرح

مسألة شيطانية هت من
 حجة كذلك تهت وقوته
 المصالح أنه راحة أهل النار
 دليل لكونه فعل الكفر
 أو التكثير من الدين قال
 نكل منهما قائل إذ أهل
 الدرهم الكفار والتكثرون
 والمراد أن هذا فعلهم في
 صلاتهم كما يصرح به رواية
 ابن حبان «الاختصار في
 الصلاة راحة أهل النار»
 وقوته أو الشيطان معطوف
 على الكفر وليه ما بعده
 وفي نسخ من الشارح

نقط فيها عقب قوله راحة
 أهل النار وهو غير صواب
 لما علمت (قوله وكذا
 خفضه) أي الرأس وقوله
 عن أكل الركوع قصيته
 أنه لو أتى بالخفض في قن
 الركوع لا يكره وكأنه
 بحسب ما فهمه كالشهاب
 حجج من كلام الشافعي
 والأصحاب وإلا فكلام
 الشافعي الذي نقله
 الأذرعى معترضاً به تقييد
 لصعب بالمعلة من وكلام
 الأصحاب كما يدل عليه سباقه
 ليس فيه تقييد ذلك
 بأكل الركوع وعبارة

وأصاب حرماً من آخره دون هوأه وسواء كان السبع داخله أم حرجه لأن للحد التقدير وهو
 مستف في ذلك كالمقصد في به أو على قامة به وإن لم يكن ثم حجة ومعرفة بعقوبتهم من حرمة في
 هوأه وإن لم يصح شئ من آخره وأن التحد مقيد بالخدمة إليه فيه مردود وتحت جرح بحس
 منه فوراً عينا على من علم به وإن لم يفت به وضعه ولا يحرم التمس على حصر المسجد إن أم
 وصول شئ منه له من حيث الصاق في المسجد (و) حصرة (وضع يده) أي السلي ذكرها كان
 أو غيره (على حصرته) من عرجة نهي الصحيح عن الاحتصار لأنه فعل الكفر والتكثير من
 وقد صح أنه راحة أهل النار فيها لأن يمس هت من راحة كذلك ويكره أن روح على منه في
 الصلاة وأن يرفع أصابعه أو يشكها لأنه عت وأن يمسح وجهه فيها وقبل بصره على بهي به
 من نحو عار (و) تكبره (لمسة في حصى الرأس) عن الظهور (في ركوعه) وكذا احتصه عن
 أكل الركوع وإن لم يتلع كادل عليه كلام الشافعي والأصحاب (و) تكبره (الصلاة في الحمام)
 ولو في مسلحة حجر «الأرض كلها مسجد إلا مسرة والحجم» وأنه مأوى الشياطين على أصبح العن
 وجرح بالحمام مسجده فلا يسكره فيه كما ذكره مؤلف رحمه الله تعالى في شرحه عن إردو ويؤخذ
 من العلة عدم الكراهة في الحمام الحديد

(قوله وأصاب حرماً) عطفت على نبي لا على أسهلها كما سوغ (قوله فوراً) عند على من علم به (أي
 فإن آخر حرم عليه وهو علم به غيره بعد صار فرض كفايه عليهم من إرفاقاً لأول سقطاً جرح
 ويسعى دفع الإثم عنه من أصله على قصر ما تقدم في الصاق أو الثاني سجد أخرج وم تقطع
 حرمة التأخير عن الأول إذ لم يحصل منه ما يكرهها (قوله وإن لم يتعد به وضعه) أي وإن كان له
 من هو معد لذلك اه حجج (قوله من حيث الصاق) أي وإن حرم من حيث إن فيه يتدبر حتى
 الأمر وهو أن لا ين وضعه في المسجد من يصلي عليها من غير وضوء من يتنع بالصلاة عما إن كان
 موقوفة للصلاة (قوله ويكره وضع يده) أي حسنها الصاق نكل مهما (قوله أنه راحة أهل النار
 فيها) وعسرة سم على مهج ما صاع روى ابن حبان في صحيحه «الاختصار في الصلاة راحة أهل
 النار» قال ابن حبان على فعل اليهود والنصارى وهم أهل النار وفي نسخ متعددة إسقاط قصة ما
 وعنده فلا معصية (قوله أو يشكها) أي في الصلاة وكذا أخرجها إن كان مستتر لها أو موحها
 إليها في الطريق كما يأتي في غسل الجمعة إن شاء الله تعالى (قوله وقبل إصراره) أي من محل
 صلاته كما هو ظاهر واقتصر حجج فيما نقله عن بعض الحفاظ على كونه في الصلاة وتكبر الصلاة في
 الحمام وتندب إعادتها ولو مفرد للخروج من خلاف الإمام أحمد رضي الله عنه وكذا كل صلاة
 احتاتف في صحتها يستحب إعادتها على وجه يخرج به من خلاف ولو مفرد وجرح الوقت
 ومراراً (قوله وجرح بالحمام سطحها) أنه باعتبار البقعة وإلا فالحمام مذكر (قوله ويؤخذ من
 العلة) هي قوله ولأنه مأوى الشياطين

الأذرعى في القبول قلت فهم أي كلام الشافعي أن الحصى بدون إسنانه لا يكره وفيه نظر قد في الأم قال رفع رأسه عن ظهره
 وظهره عن رأسه أو حتى ظهره حتى يكون كالخسود كرهت ذلك له انتهى ولا شك أن ذلك خلاف السنة كما سبق في فصل
 الركوع والمنافة أشد كراهة إلى أن قال فصيده بالمعلة خلاف ما دل عليه كلام الشافعي والأصحاب

للبيان وقت مرور
الناس به وبالنسبة للصحراء
الخالي عن الناس فليس
من كلام التحقيق وإنما
هو حمل منه لكلام
التحقيق وإن أوجبه
خلافه وعبارته التحقيق
وقارعة الطريق في الناس
فيلزم في الآية سبب فهمها
اشار على ما ذكره إشارة
إلى أنه جرى على الأصل من
أن الثابت في الطريق في
البيان مرور الناس بخلافه
في الصحراء فخصص أن
المدار في الكراهة على
كثرته مرور الناس وفي
علمها على عدمه من غير
نظر إلى خصوص البيان
والصحراء (قوله وقيل نسبة
الحجاسة) مقابل قوله
لأنه يشعله وكان الأولى
ذكره عقبه أو تعبير هذا
التميم (قوله لله في
الصلاة في قارعة الطريق)
تعين لأصل المتن (قوله
وشهور أن كل وحدة)
أي من العتين السابقتين
في قوله لأنه يشعله وفي قوله
وقيل لعلة الحجاسة وكان
الأولى ذكر هذا عقبه
على أنه لا يلائم ما مر له من
تعويله في الحكم على
أوليها وحكاية ثانيتهما
صل وعسرة الأدرعى ثم
قيل الكراهة لمرور الناس
وقيل للحجاسة وشنهور أن

في أفق به الوعد جمه بقوله لا يبعد لغيرها مع اتقاء ما علق به أيضا من كشف الغورات فيها
وانتفعن بالتدوير لغيره ونسبة الحجاسة به إذ لا يصير مأوى الشياطين إلا تكشف العورة فيه
ومثل حجاب كل من معه (و) في (الطريق) والبيان وقت مرور الناس به كالمظان لأنه يشعله
بخلاف الصحراء خالي عن الناس كتحججه في التحقيق وقيل لعلة الحجاسة لله في
قارعة الطريق وهي أعلاه وقيل صدره وقيل ما رر منه والجميع متقارب وشنهور أن كل واحدة
عنة مائة فلا يسو حكم ما به بعضها وذكره في الأسوق والرحاب الخرجة عن اسجد كما
في (الحج) (و) في (الطريق) أي من أجل وكجوه وهي فتحة الماء وضمها والمجررة ومثله كل
حجاسة ميسرة وعدة إذا دأب من عبه سحر وعلى، إلا أنه يصح تلازمه لملاقاته حجابها وإما
ذكره على الحاشية إذا كانت الحجاسة محققة وحديثان في نسخة على ما عتب منه الحجاسة لم يذكره
كما اقتضاه كذا في بعض النسخ (و) في (الكنيسة) وهي مسجد الكاف متعمد اليهود
والنسخة هي كـ " معد الساري وتكون من أمكن الكبر لأب مأوى الشياطين ويجمع
عنه دخولها معهم معه وكما كان في صور معتمدة كما سألني (و) في (عظن الأبل)
وله صهرا وهي حتى إنه بد شرب منه هارا أجمعت سبقت منه لمرعى لخير «صالح
في مر من العلم» أي في مراده «ولا تصالح في حش الأبل فإياها حاش من الشياطين» و«سرق بين
لأن والعم أن ليس من شأنه أن يشرب منها فنبذ خشوع ولا كذا لك العلم ولا يخص
الكراهة عطنها بل مأواها ومقيلها ومباركها بل

(قوله كما أفق به) أي خلاف حج (قوله كل من معية) كالأدعة وعن المسك وإن لم
سكن لمعينة موجودة حينئذ، وهو كذا مأوى الشياطين (قوله والناس) أي يوتو كالطريق
في الناس كما يدل له كذا حج وعذره وانصرف في صحراء أو بيان وقت مرور الناس به كالمظان
لأنه يشعله ومن ثم كان استقاله كالوقوف به اه وأعاد بقوله ومن ثم الخ أن حكم استقبال الطريق
كالوقوف فيه (قوله كذا في الأحكام) يعني من الكراهة في ذلك حيث كان ثم من يشعله ولو احتالا
لما بد قطع ما به ككونه في رجة حية سلا فلا كراهة ومثله يقال في الأسوق حيث لم
ركن من معية (قوله في الكنيسة) ولو حده في صهر و سرق بينها وبين الحمام الحديث بعلد
أمرها يكون معدة لمعددة المساعدة في سبب خلا، أحدى من مؤى منه (قوله وكجوه) أي من كل
ما عظمونه (قوله صور معظمة) أي لم (قوله بها حلفت من الشياطين) أي حلفت على صفة شبه
الشياطين من الور و (بند) وعذره حج بعد قوله في حديث هام حلفت من الشياطين وفي رواية
إنها حلفت بوجه عم في الطريق أن الإبل حلفت من الشياطين في حديث «ان على سبم كل واحد
منها شيطان» والصلة ذكره في مؤى الشياطين وهو قول المصنف في شرح جامع الصغير بعد قوله
صلى الله عليه وسلم حلفت من الشياطين مراد في رواه الألباني إله إله كيف شمع فأما
قال القاضي لم يصح جمع مرص وهو مأوى النعم والأعطان مراد وانفرد أن الإبل كثيرة الاستار
فلا يأمس سلق في أعصابها أن سقر وتنطع الصلاة عده في حر ما ذكر ثم قال وتشكل لتعليل
بكرها حلفت من الشياطين ثم ثبت أن حصص كان يصلى بالنسبة على بعده وقرى

وسائر مواضعها كذلك والكراهة كما قاله الرعي في العطن أشد من مؤاخذها إذ سارها في العطن أكثر . نعم لا كراهة في عصها « حر حال سبها منه وليس كالتعم كذا قاله ابن المنذر وغيره وهو معتد وإن تورع فيه ومضى كان محض احتياض خاصة فلا يرق بين الإبل وغيرها لكن الكراهة فيها حذرة بعين وفي غيرها حر واحد (و) في (اللقاة) تنبيه لموحدة (الظاهرة) وهي التي سبقت أو مشتق من غيرها « حر (والله أعلم) للحر السابق مع خبر مسلم « لا تتحدوا القصور مساجد » أي أنها كم عن ذلك وحر « لا تحلوا على القصور ولا تصوموا » وعلمته بمحاذاته للمحذرة سواء ما تحته أو أمامه أو خاصة نص عليه في الأم ومن ثم لا يرق الكراهة بين أسبوسة كائن وعبرها ولا بين إقبره القديمة والحديثة من دفن بها أو ميت من دفن ميت بمسجد كان كذلك وتنفى الكراهة عند انتهاء المحاذرة وإن كان فيها بعد لموتى عنه عرفا وسببا كما قاله في التوشيح معار الأبناء صلى الله عليهم وسلم أي إذا كانت بين بهامد فوفى سوى حر أو أبناء فلا تكره الصلاة فيها لأن الله حرم على الأرض كل أحبارهم وذمهم تحريم في قسورهم سببا وبعث ذلك كما قاله بعض متأخري من مقابر شهداء المعركة لأنهم أحياء واعتراض الركني كلام الشيوخ من تحريم الصلاة في مقبرة الأسياء دريعة إلى اتحادها مسجدا وقد ورد اللفظ بمن أحدماء مسجدا وسد الله ريع مطاوع لاسما تحريم استقبال رأس قسورهم مع معول عنه لا بعبرها قصد استقامتها للترك أو تحريم ولا يرم من الصلاة فيها استعمال رأسه ولا أحده مسجدا على أن استقبال قبر غيره مكروه أي كما أفاده حر « ولا تصوموا » أي « حذرت الكراهة لشمس استعمال القبر ومحاداة المحاسة والثاني مستف عن الأبناء والأول يقتضي الحرمة بسبب أي ذكر ما لأصانته إلى الترك وتكره على سائر الكعبة لبعده عن الأدب وفي الوادي الذي به صلى الله عليه وسلم لأن فيه شطبا بخلاف أقية الأودية ومحض الكراهة في جميع ما مر ما يعارض حسنة خروج وقت ويمنع يقتضيه السبب ها التصادم عند بخلاف كراهة الرمن لأن بعض الصلاة بالأدب أشد لأن الشرع جعل لها أوقات مخصوصة لا تصح في غيرها فكان خلاف فيه أشد بخلاف لأمكنة

(قوله لأنه يعتبرها)
أي شرط في تحقق
الحرمة (قوله بالقيدين)
ذكره أي قصد استقامتها
سرك أو نحوه

انضمم بين واحد وبين كونها محتملة لما طعت عنه من الشرع يقتضي إلى نشوب القلب بخلاف الصلاة على أركوب مذهب « وم تعرض لمعى حقه من السائين فراجع » (قوله وسائر مواضعها كذا) أي وإن كانت مرمومة رخط وثق لأحبال أن تحصل مذهب ويرك كذا ما يذهب الخشوع (قوله وفرش عليها صاهر) أي أو يب عليها حشيش عطاها كما هو ظاهر إظهاره (قوله سوى بني أو أبناء) أي وإنما إذا دفن مع الأبناء مذهب غيره من حادى غير الأبناء في صلاته كره ولا فلا (قوله فلا تكره الصلاة) معتد (قوله تصوموا) لمسارمة أنهم يصومون صلاة ركوع وسجود كما يفعل في الدنيا ولا مانع منه من أمور الآخرة ليشتم عليها (قوله ويلحق بذلك الخ) معتد (قوله دريعة) أي وسببه متصاح (قوله التدرج) أي الوسائل التي تؤدي إلى محرم (قوله لأنه يعتبرها) أي للتحريم (قوله على أن استقبال غيره) أي الأبناء وشهداء المعركة (قوله « بالقيدين » أي وهو استقبال للبرك ونحوه) (قوله حسنة خروج وقت) أي أو موت جماعة اه حجب ولعل المراد في غير الصلاة حاقبا أو نحوه لما مر من كراهة ذلك وإن خاف فوت الجماعة

صح في كلها ولو كان محل معصية لأن النهي فيه كآخر الأمر خارج مسلك عن انعاده ثم يقتضيه عبادتها واحترز الصنف بالطاهرة عن التهمة فلا يصح الصلاة فيها كما مر

يأتي (قوله أي يكون

القصد به أحد هذين

الحج) أي من الشارع

بدليل قوله قل وشرع

وقرينة ما بعده أيضا

وهذا يلتزم الكلام ويؤيد

قال لحر السهو فقيده بالسهو

مع أنه يكون في الترك عمد

أيضا كما يأتي لأن الكلام في

الشرعية وهو إما شرع

للسهو وبه في العمدة

هو بطريق القياس كما

يعلم من يأتي وبه يدفع

قول الشيخ في حاشية فيه

إن إرغام الشيطان قد

يكون ترك بعض عمدا

فلا يلزم منه حر السهو

دائما إلى حر ما ذكره وكذا

نصوا به اسجود لإرغام

الشيطان كما يذكر بعضا

عمدا وكأنه فهم أن معنى

قول الشارع أي يكون

القصد به الحج أي من المصلي

وقد عمت ما فيه (قوله

والسهو أمة لبيان الشيء

الحج) أي بخلافه في عرف

الأصوليين فإن السهو

العملة عن الشيء مع ثقته

في الحافظة فينسبه به تدني

سبه والسيان روال

الشيء عن الحافظة فيحتاج

إلى تحديد تحصيل (قوله

وامراد ه المعية عن شيء

من الصلاة) أي أومأ

(باب) بالتنوين

في بيان سبب سجود السهو وأحكامه

وقد تم على ما بعده لأنه لا يفعل إلا في الصلاة بخلاف سجدة التلاوة لأنها تكون فيها وحدها وأحر الكلام على سجدة الشكر لأنها لا تكون إلا حرجها وشرع سجود السهو بحر السهو تارة وإرغاما للشيطان أخرى أي يكون التمسك به أحد هذين المآلات وإن ربه الآخر وعلى هذا يحمل إطلاق من أسس أنه لا قول وإطلاق من أضيق أنه للثاني والسهو لغة سيان الشيء والعملة عنه والمراد ه المعية عن شيء من الصلاة (سجود السهو) الآتي (سنة) مؤكدة ولو في ما قبله سوى صلاة الخسرة وشمل ذلك ما هو سببا في سجدة التلاوة خارج الصلاة فمسجد للسهو ولا مانع من حران الشيء كما ذكره خلافا لبعض المتأخرين ومنها سجدة الشكر وإم لم يحك لأنه يوجب عن المسنون دون الغرض والبدل إما كبدله أو أحب منه وأما قوله صلى الله عليه وسلم ولسجد سجدتين فمصر وف عن انوحوت ظاهر الخبر الآتي وإعنا وحب حران الحج لأنه يدل عن وحب فكان واحدا وإعنا سس (عند ترك ما مقرر به)

(قوله فلا يصح الصلاة فيها) أي إلا تعانل كما مر

باب سجود السهو

(قوله سجود السهو) المراد سجود السهو ما يفعل لحر الخلل وإن تعمد منه كترك التشهد الأول أو القنوت عمدا والمراد أحكامه ما يتعلق به إنشاء أو فناء (قوله لحر السهو تارة) كأن سببا ترك التشهد الأول أو نحوه وإرغاما كأن ترك التشهد الأول مثلا عمدا (قوله وعلى هذا يحمل إطلاق من أضيق أنه للثاني) فيه أن إرغام الشيطان قد يكون لترك بعض عمدا فلا يلزم منه حر السهو دائما بل قد يترد بالسهو الخسرة ولو بعض ما يخص بوانه (قوله عن شيء من الصلاة) أي على التفصيل الآتي (قوله سجود السهو) هو سم على حج هو أغنى السهو حائر على الأسماء بخلاف الفيين لأنه تنص وما في الأحبار من نسبة السبب إليه عنه أفضل الصلاة والسلام والمراد بالسيان ه السهو وفي شرح المواهب الفرق بين السهو والسيان أن الأول روال الصورة عن المذاكرة مع نقاشها في الحافظة والبيان روالها عنهما معا فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد (قوله سوى صلاة الخسرة) فإنه ليس فيها من ينفع فيها عمدا لما تطلبت صلاته (قوله وشمل ذلك ما هو سببا الحج) في دعوى الشمول بما عدا سجود التلاوة ليس من الصلاة سببه ملحق بها (قوله وإعنا لم يحك) أي سجود السهو (قوله لأنه يوجب عن المسنون) أي قد سوب الحج وقد لاسوب كاذكار الركوع (قوله وإعنا وحب) ه عزم من قوله أولا والبدل إما كبدله الحج (قوله عند ترك ما مقرر به)

حكمها (قوله وشمل ذلك) أي ما في معنى ما تعمد به حيث لم يقيد بالصلاة وبه يدفع ما في حاشية الشيخ (قوله لأنه يوجب عن المسنون) فيه قصور وعبارة التهمة ولم يحك لأنه لم يلبس عن واحد بخلاف الحج

من الصلاة ولو احتيالا كأن شئت من فعله أم لا (أو فعل منهى عنه) فيها ولو بالشك كما سيأتي ولا يرد عليه خلافا لمن زعمه مالو شك أصلي ثلاثا أم أربعا فإن سجودا بفرض عدم الزيادة بتركه التحفظ لأمر به وحرصها لتعنه منهى عنه فيها فهو له يخرج عنهما (فالأول) منهما وهو لأمر به بالتروك (إن كان ركع وحيد تداركه) بفعله ولا يعنى عنه سجود السهو لموقف وجود المنهية عليه (وقد يشرع بالسجود) للسهو مع تداركه (كبر بده) «سكاف» (حسب تندرث ركن كما سبق) بين ذلك (في ركن) (الترس) وقد لا يشرع كأنه كان بركوك السلام فادركه أو شك فيه ولم يأت بمبطل آتى به ولو بعد طول الفصل ولا يستحد أو التوبة أو التحريم فادركه أو شك فيه سأنف الصلاة وما قبل من أن قوله كبر بده إلى آخره غير محصا إليه لأنه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه رد ما شرع بالنهي عنه ما ليس من أعمال الصلاة وهذا يرد من أقصاها لكن لا يعتد بها لعدم الترتيب وقد يشرع في رد ذلك مرة من شمول كلامه لمشيئة الشك فيكون ذكره إحصا (أو) كان التروك (بعضا) مسجدا بركع وحيد ما يندفع من الشعائر الصادرة لمخصص طلبها بالصلاة (وهو القصور) لركع وهو قنوب الصبح ووتر في صف رمض الثاني دون قنوب الصلاة لأنه سنة عارضة في الصلاة بركع بركع في تأكيد شأنه ما غير وركع بعض القنوب

أي سواء ركنه عمدا ليجد ثم لا كما شمله كلامهم أه شيخنا زيادىء ونقل عن إفتاء الشارح أنه إذا تركه قصد السجود ثم سجد بطلب صلاته كما لو قرأ أنه سجد بقصد السجود من صلاته بطل سجوده أقول وقد ينفى فيهما شيء من الشك حصل حصل في صلاته يفتنى الخبر ، وقراءة لأنه لم يخص ما يعنى السجود إلا نفس السجدة وهي منهى عنها وترك الشك ويد كان منها عنه لكن حصل به حل ما يقبح إلى غير (قوله من الصلاة) خرج به قنوت التاركة كما سيأتي في كلام الشارح ، والراد بقوله ولو احتيالا الإشارة إلى أنه لو سجد بعد سجدة سجد ، خلاف غيره على ما نأى (قوله من سجوده) الفاء فيه للتعليل (قوله «سكاف») أحمر عما لو قرئ «السلام» فانه شفى أن الزيادة تارة يشرع معها السجود وتارة لا مع أنه ليس مرادا بل الزيادة مسببة لاجود أمدا (قوله ومأ عطر) أي أما لو آتى به من كان لم يطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة وإن كان مما يثبت عمده دون سهوه ككلام قلبي آتى به سبق حروجه من الصلاة سجد للسهو ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمده (قوله أو شك فيه) أي وطال برده شمر مضى ركن على ما نأى (قوله إذا اندفع الخ) عدل إلى هذا التعليل عن نفس النهي بأنه ذكر مقصود في محل مخصوص ما أورد عنه من شموله لذكر الركوع وسجود ويجوز أن يحذف عن النهي بأنه أريد «بالتصود» لا تقوم غيره مقامه وباعن الخصوص أنه لا يشرع في غير موضعه فيخرج ، يقتضد السجدة فإن مضى فيها ليس معيب في سورة دون غيرها ولا يشرع في غير القيام والتسجود ليست مخصوصة بنطق لا يقوم غيره مقامه وسكتها بفعل في الركوع والسجود بخلاف القنوب فانه لا يشرع في غير الاعتدال والشهد الأول وبين تكرار بفعل الأخير لكن لا يقوم غيره مقامه .

(قوله ولو بالشك كما سيأتي)
أي للذكر في قوله عنه
ولا يرد خلافا لمن زعمه
مالو شك الخ وإذا كان
الراد بفعل النهي عنه
ما ذكر فهو كاف في دفع
هذا الإبراد فلا حاجة إلى
حوال آخر غيره على
أن قوله في جوابه
الآتي فإن سجوده
بفرض عدم الزيادة
لترصحه التحفظ للأمر
به يقال عليه إن الآتي
في كلام المصنف إنما
هو في ترك فعل حقيقي
وهو ترك الركن على
ما يأتي فيه وترك بعض
(قوله فإذا ذكره أو
شك فيه استأنف
الصلاة) أي وقد صدق
أنه لا سجود (قوله لأنه
معلوم من قوله أو فعل
منهى عنه) أي هو
من القسم الثاني
لا الأول وحيث كان
اللائق في الإبراد أن
يقال السجود في هذه
ليس لترك الأمر بل
لفعل النهي فذكره
في الأول في غير محله

ولو كلمة ككلمة ، وإن قبل بعده نعت ككلمة له شرع فيه يتعين لأداء السنة ما يجعل في بدله ولأن ذكر الوارد على نوع من الخلل يحتاج إلى الحد ، حذف ما أتى به من قبل نفسه فإن قبله ككلمة ، والمراد بالقنوت ما لا بد منه في حصوله بخلاف ترك أحد القنوتين كأن ترد صوت سيده عمر رضي الله عنه أنه أتى بقنوت ، وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت إذا كان لا يحسنه لإتيانه بأصل القيام على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى ، نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا كانت لوقفة لا تسع القنوت المعهود وتسع قنوتا ما يجزئ ، أما لو كانت لا تسع قنوتا محرراً أصلاً فالأوجه السجود (وقفة) أي القنوت تراعى وإن ستره بركعة ، كلقنوت من لم يحسنه فإنه يس له القيام بقدره وزيادة على ذكر الاعتدال ، فإذا تركه سجده روي عن تقرر اندفع ما قيل إن قيامه مشروع لعمدة وهو كراعاة عدل فكيف يسجد بركعة ولو ، كذا مع الإمامة أخصي سجدة

(قوله ولو كلمة) أي ومما لفت في حديث نقض ، والواو في قوله ، وقوله ورث أي وبني أي بدل المروث عما يراد به كعب بدل فيمن هديب ، والقياس أن من ذلك ما روي عنه قوله ، ذلك السجد على ما قصت أسعرك وتوب إليك أو شئت منهما ما مر من الروضة من استحباب ذلك في القنوت وتحمل عدم السجود ، ولا يرد من استحباب ورود ، وقوله من استحباب ذلك الخ غيره من حذر قيل في القنوت بعد قول من ، وهو اللهم هديب فيمن هديب الخ نصها ورواد العلم ، فيه بعد واست ولا يجر من عادت ، وإسكارة مردود وروده في رواية السهقي وقوله تعالى - فإن الله عذب لكافرين - وبعد بعد ذلك السجد على ما قصت أسعرك وتوب إليك ولا أنس بهذه الرواية من قال جمع بها مسجدة ورودها في رواية السهقي وذكر غيره في شرحه (قوله ككلمة) أي ما استطعه وعدل إلى أنه ستمس له ، ودعاء ولا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطع وأقصر على ما أتى به منه ، ويؤقتصر بعده على صوت عمر فلا يسجد لإتيانه بصوت كامل أو أتى بضعته وعص القنوت الآخر فسمى أن يسجد لعدم نيته بواحد كامل منهما اهـ سمعني حجاج أقول وقفته أنه لو أتى بعص أحدهما مع كل آخر لا يسجد وفي حاشيته على مسجع فرع جمع بين صوت الصبح وصوت سيده عمر فيه فترك نعت صوت عمر فد تبه السجود لأفعال من سجد السجود لأن ترك بعض صوت عمر لا يرد على تركه بحكمته وهو حينئذ لا يسجد له لأن قول صحيحه يثبت أن عدم السجود يترك بعض قنوت الصبح المخصوص لأنه تركه بحكمته وحمل إلى عدم آخره سجداً ، ومن هو في مرعى ما قصاه اهـ ، أقول ، ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو عدل إلى أنه ستمس به وساء أن الآية لما لم نسب خصوصها كانت قنوت مستقلة تسقط العدول إليها حكم القنوت الذي شرع فيه بخلاف كل من قنوت عمر وقنوت الصبح فيه وخصوصه فكانا كقنوت واحد والقنوت الواحد يسجد لترك بعضه ولو كلمة على ما مر وبق ما عر على الأتيان هما ثم ترك أحدهما هل يسجد أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن السجود لا يرم إلا بالشرع فيها (قوله منه بعد) أي خلاف ما رد عدل (قوله وكذا لو وقف) أي فلا يسجد (قوله يمكن حمل ذلك) أي هو من ما أتى من أن عدم القنوت من الأنص (قوله على ذكر الاعتدال) وعليه فهو وقف وقفة تسع القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فإن تركه ذكر الاعتدال قربة على أنه مردد فلا يكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال إلا للقنوت (قوله فاد بركعة) أي أن لم يثبت تقيمه تسع قنوت محرراً توافق ما مر له (قوله وبما ضرر)

(قوله ما لم يعدل إلى بدله) صادق بما إذا كان البديل وارداً وما إذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم في حواشي التحفة لم يكن صرح بخلافه في حواشي شرح المنهج ، وقد ذكر أن لشارح واقفه عليه فليراجع (قوله ولو تركه تباع الخ) وكذا لو أتى به حنفه كما صرح به الشهاب حجج لأنه ترك الإمام له خفه سهوه في اعتقاده

كما صرح به في روضة ، وقول القفال لا يسجد منى عنى مرحوح ، وهو أن العبرة بعقيدة الإمام ، ولو اقتضى في الصبح عصى سبها يسجد فيما يظهر إن لم يتمكن من القنوت جلعه ، فإن فعله فلا ، وعمل عليه ما ذكره الركعتي في حاشيته بعدا بالتمويل (أو الشاهد الأول) ولمرد به هذا لو احب في الشاهد الآخر أو بعصه لأنه صلى الله عليه وسلم تركه بالسيا ويسجد لله هو فليس يسلم ويستسنى من ذلك ما لو نوى أن يعا وتطلق أو قصد أن يثني بالشهادتين فلا يسجد لترك ثوبهما على ما قاله جمع متأخرون وعمره عن الذين به لا باحقة شهادته يظهر لأنه مع ذلك محبب بين شهادتين وثلاث وشهد واحد فهو غير ستة مطلوبه لذاته في عمل مخصوص لكن الذي قاله القاضي والنسوي أنه يسجد في صورة القصد إن تركه سهوا : أي أو عمدا وهو العمد (أو قصوده) فيسجد عليه وإن استنزم تركه ترك الشاهد لأن السجود إذا شرع لترك الشاهد شرع لترك حاله لأنه مقصود له وصورة تركه وحده لا يحسنه فإنه يس له حينئذ لخلوس بقدره كما مر بظهوره في القنوت (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي بعده (في الأخير) والمراد الواجب منها في الشاهد الأخير أحد مما مر ، لأنه ذكر يجب الإتيان به في الأخير فليسجد لتركه في الأول ، وليس به القنوت فمسجد بترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه كما حرم به ابن المراكح ، واعتمده جمع متأخرون واخلوس لها في الأول والقيام لها في الثاني كالقعود بالشاهد والقيام للقنوت فيكونان من الأعضاء ، وعلى ذلك

(قوله لم يسجد لتعمل الإمام ذلك) اعتمده الزيادي وفي بعض نسخ اشرح أنه يسجد

أي من أن التيمم بعض مقتضى (قوله كما صرح به) أي ويؤتى به في المأموم مؤلف ، وعنده حرج ولو اقتضى شاعى عصى في الصبح وأمكنه أن يثني به ويحققه في السجدة الأولى فعل ولا فلا ، وعنى كل يسجد لله هو ، وعنى لمقول ليعتمد بعد سلامه إمامه لأنه تركه له لحسنه سهو في عبادته بخلافه في نحو ستة الصبح إذا لا قنوت يتوجه على الإمام في اعتقاد المأموم فم يحصل منه ما يراد منه السهو أي فلا يطلب من المأموم سجود لترك إمامه القنوت بعدم تنبيه من الإمام من هو مهمل عنه ، وعنى السجود أيضا ما أتى به إمامه الحي فان أتى به فلا سجود لأن العبرة بعقيدة المأموم ، ويصرح بذلك مقالوه فيما هو اعتمد إمامه الحي وصلى جلعه حيث قالوا لصحة صلاته جلعه عتار ، بعقيدته المأموم لا بعقيدته الإمام ، ونفى ما لو وقف إمامه الحي وقعة نزع ذلك وم يحذر به هل يسجد المأموم حملاته على عدم الإتيان به أولا فإنا على ما سكت سكتة نزع التسمية من أن يحمله على الكمال من الإتيان بها حتى لا يبرم التام في الاستقامة فيه نصر ولأقرب الأول ، وهرق بينهما أن التسمية لما كانت مطلوبة منه حمل على الكمال بخلاف القنوت (قوله عصى سبها) ومنها كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح (قوله أو بعصه) ومنه الوعد في وشهد (قوله ما لو نوى أن يعا) أي من النذر ما كان أو غيره (قوله أنه يسجد) قال سم على مهج بعد قوله الأول عن حرج والثاني عن م ر وأقول - إن التزم استحباب شهادتين أول لم أر أحرا ركعتا تطوعا يتجه إلا بالسجود حتى وإن أخطى ولم يوجد منه عزم على الإتيان بالثنتين وإن التزم عدم استحبابه فوجه عدم السجود وإن عزمه لأن عزمه لا أمر أنه قصد الاتيين شي لا يسجد لاثني به وذلك لا يصح السجود بركه لأنه لم يترك أمرا مستحبا ولم يوجد في الصلاة ذلك فمحذر الاستحباب وعدمه . أقول : وقد يقال لم قصد الاتيين بالشهادتين النحر من حيث الفعل النسوي بالبيعة نصار الشاهد الأول مطلوب ما حذر تركه بالسجود

فالأعاص ثنا عشر ، وقوله (سجد) راجع بصورة ركعة ، وبصح عود فيه لكل ما ذكر والقنوت وقصر رجوعه على التشهد وزعم فرق بينهما غير حسن لأن العطف بأو فإمرده لذلك لاختصاصه بالتشهد ووجوبها في التشهد في حقه لا يصح مانعا لإحدها من القنوت بها من التشهد لأن مقتضى السجود بس هو الوجوب في محله لقصوره وثلا يرم عليه إخراج القنوت من أصله بل كون المبروك من الشعار النادرة المخصوصة محل منها استقلالها كما يأتي مع استوائهما في ذلك والثاني لا يسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، على عدم استحبابه فيه ، وسواء ترك ما أمرت عمدا أم سهواً جامع لخلاف من حلل العمد أكثر فكان للحجر أحوج (وقيل إن ترك عمدا فلا) يسجد بركعة لكونه مقبلا تقويب السنة على نفسه ورد ما أمرت (قوت : وكذا الصلاة على الآن حيث سبها ، والله أعلم) وديث بعد التشهد الأخير على الأصح ، وبعد الأول على وجه والخبر كقيامهما في السجود قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في مرة وصورة السجود ترك الآن أن ينقل تركه إليه بعد سلام إمامه وقيل أن يسلم هو أو بعده إن سلم وقصر الفصل فاندفع استشكله أنه إن علم تركه من سلامه في سبها أو بعده فاب عن السجود ، وسبقت هذه السبب أنما كذا شأنها ما خبر نفيها بأعضع حقيقة (ولا تخبر سائر أسس) في سبها بالسجود كذا كذا ترك ركوع والسجود على الأصل لأنها ليست في معنى الوارد فإن سجد لشيء منها غامدا بطلت صلاته ،

(قوله اثنا عشر) أي بما يأتي (قوله ويصح عود فيه لكل ما ذكر إلخ) يمنع منه أن الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وهو قول كما مر في صفة الصلاة وصرح به الجلال المحلى هنا ، وأما الخلاف في سبه في القنوت فهو أوجه كما مر ثم أيضا ولا يتأتى ترتيب الأقوال على الأوجه فتعين رجوع الصمير إلى التشهد فقط (قوله وزعم فرق بينهما) أي بين التشهد والقنوت (قوله مع استوائهما) عبارة التحفة : وما مستويان في ذلك

(قوله فالأعاص ثنا عشر) أي بزيادة الصلاة على الآن في التشهد الأخير والقنوت على ما سذكره (قوله من القنوت) حال ، وقوله من التشهد حال أي أي بعد (قوله ساء على عدم استحبابه) أي هذا الذكر وهو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وردت مرة) أي من قوله فكان للحجر أحوج (قوله بعد التشهد الأخير على الأصح) أي وبعد القنوت شرح المنهج ، وعبارة حج بعد قول المصنف والله أعلم وديث في القنوت ومثله فسمها وفي التشهد الأخير إلخ اه وبه ينصح عنه السابق بالأعاص ثنا عشر (قوله وصورة السجود ترك الآن) وجه تصويره بذلك كما وقع عليه مر أنه إن تركه هو فإن كان عمدا في تركه ولا سجود أو سهواً فإن تذكره قبل السلام فمكذلك ، وإن سبه من تذكره فلا حائل أن يعود إليه ، لأنهم رحم حقروا العود سنة عن سجود السهو ولا أن يعود إلى سجود السهو عنه لأنه إذا عاد صر في الصلاة فيسبى أن يأتي بالمبروك ولا يأتى السجود بركعة فليتأمله سم على منهج (قوله أشبهنا بالعص) أي حيث نأكد شأنه بحيث تنظر الصلاة بركعة ، وليس المراد أن كلا يحجر بالسجود ، فإنه لو ترك ركعة سهواً لم يتركها والسجود إنما هو للزيادة الخاصة به تركه من وجوب (قوله كذا كذا الركوع والسجود) أي ودعاء الاستناح والورد ، ويمكن التفرق بين هذه وبين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والأل من الأعمدان على صورة القدم المعتد قطاب فيه ذكر يبره عنه فكان مقصودا بالطلب لأماه والركوع والسجود كان كل منهما ليس على صورة الفعل المعتاد كالأعماديين مستثنين ولذا ذكرهما مع السجود لمحل فصعب رتبته عن القنوت فلم يطل له السجود .

(قوله إلا أن يعذر لحمله) أي من كان قرب العهد بالإسلام أو ثمانية بعيدة عن العهد لأن هذا هو مرادهم بأجل المدبر خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله عرف محله) أي مقتضيه كما قاله الشهاب جمع قال وأول محله بما ذكر لأنه الذي نحن فيه ولا يلزم سق للاشكال ووجه أصلا، ثم قال ثم رأيت شارحا فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاق مانع فيه إذ الكلام ليس في سجوده في غير محله وهو قبيح السلام بل في سجوده في محله لكن لنحو تسديد الركوع فتعين ما ذكرته اه (قوله واستثنى من هذه القاعدة) يعني قول المصنف والإسجد فهو استثناء من المفهوم، وأما ما يستثنى من المنطوق وهو قوله إن لم يظن عمده لم يسجد لسبوه فسيأتي في المتن مع ما زاده الشارح عليه (قوله لم يشرع فيه) راجع للذكر والقرآن كما سيأتي محترزه في قوله وخرج قولنا لم يشرع الخ خلافا لما وقع في حاشية الشيخ

إلا أن يعذر لحمله. وما استشكل به من أن الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرف محله ردت جميع هذه التلزام لأن المحل قد سمع مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عمومته لكل سنة وعدم اختصاصه بمحله بشروع (والثاني) أي فعل انتهى عنه (إن لم يظن عمده) الصلاة (كالاتصاف والخصوص) يسجد لسبوه (كعمده عال له في المستثنيات لعدم ورود السجود له، ولأنه إذا كان عمده في محل العفو فسبوه أولى (وإلا) أن يظن عمده كركعة رتبة أو ركوع أو سجود (سجد) سبوه «ذنه صلى الله عليه وسلم صلى انظر تحت وسجد لسبوه» متفق عليه، هذا (إن لم يظن) الصلاة (سبوه) فإن عطف سبوه (ككلام كثير) فإنه سطرها (في الأصح) كما مر فلا يسجد بعدم كونه في صلاة، وفي الأصح راجع بمثال وهو الكلام أكثر لالحكم وهو قوله سجد، وبوسعك عن مثال لسجد أحصر وأبعد عن الإيهام إذ لا سجود مع الحكم سلطان، واستثنى من هذه القاعدة من يسجد لسبوه ثم سها من سلامه فإنه لا يسجد في الأصح ويسجد عمدا بصحت صلاته أو سهواً ولا، وما لو حوّل تسجل دأته عن صواب مقصده سهواً ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد لسبوه على ما صححه المصنف في المجموع وعنده والمعمد كما مر في فصل الاستقبال به سجد به وصححه الرافعي في شرحه الصغرى وحرم به ابن النجاشي في روضه، وقال الأسوي أنه القيس، وثق به الوالد رحمه الله تعالى (وتطويل الركن القصير) عمدا بسكوت أو ذكر أو قرآن م يشرع فيه (سطن عمده) الصلاة

(قوله إلا أن يعذر لحمله) أي أو سهواً جمع وفيه بطلان الخلق أنه لا فرق بين قرب العهد بالإسلام وغيره وقيد الشورى بطلا عن العوى قرب العهد بالإسلام وغيره في العباد أيضا، لكن لم يفته عن أحد، ولعل الأقرب ما اقتضاه كلام الشارح فإن من هذا مما يحكى فلا يفرق فيه بين قرب العهد بالإسلام وغيره ويؤيده ما أتى للشارح بعد قول المصنف وأبعد له أي بالشهد الأول جهلا فكذلك من قوله وإن كان محالاً به لأن هذا مما يحكى على العموم (قوله عرف محله) أي مقتضيه اه جمع ثم قال وأول محله بما ذكر لأنه الذي نحن فيه ولا يلزم سق للاشكال ووجه أصلا، ثم رأيت شارحا فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاق مانع فيه اه (قوله سجد) أي عال، أي ما يأتي فيما يوسها في سجود السهو أو قبل السجود (قوله واستثنى من هذه القاعدة) وهي قول المصنف والثاني إن لم يظن الخ (قوله ثم سها) أي بأن تكلم ناسيا مثلا (قوله قبل سلامه) أي أوفى السجود به (قوله واعتد كما مر في فصل الاستقبال) خلافا لحج حيث قال واستثنى من هذه القاعدة ما لو حوّل تسجل دأته عن صواب مقصده سهواً ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد لسبوه على اعتمد مع أن عمده مضى، وخرج منه وبين سجوده لم يوجبه وعوده فوراً بأنه هو مقصر لركوبه لم يوجبه أو لعدم صحتها بخلاف الناسي ختمت عنه منقته السجود وإن قصر انتهى وخصة تخصيص الخلاف بهذه الصورة وأن السجود لم يخاف إنباه لخلاف فيه وهو منافي لقول المصنف: أو ما يحرف لا يبيها سها

أو خطأ أو لمخاها سجد سهواً عن الأصح إن قل الأمد وقرره شارحه على قصد حرمان الخلاف في كل منهما، ومنه قوله وصححه الشيخان في الجماع، لكنه قل بعد وفاء العوى: سجد في النسيان والخطأ دون الجماع اه ف اقتضاه كلام حج جار على هذا الأخير (قوله لم يشرع فيه) قيد في الذكر فقط، وهو قديم قوله لم يشرع على قوله، أو قرآن أو أخر الله ذكر عنه كان أولى، ولكنه أخره

عليه من الأذكار
للشروعة فيراجع ثم إن
قصية ما ذكر أنه لو راد
على قدر الشروع بقدر
الفاحة تبطل صلاته ولا
يذهب خلاف لما في حاشية
الشيخ ما قدمه في ركن
الاعتدال من عدم
الاطلاق لأن ذلك مما إذا
كان التطويل بنفس
القنوت كما يعلم بمراحته
بخلاف ما في (قوله في
محله) أي الشروع هو
فيه بالأصالة وهو ثانية
الصبح وأخيرة الوتر في
المصنف الثاني من رمضان
وأخيرة سائر المكتوبات
في المارلة كما في حاشية
الشيخ ويدل له قول
الشارح عقب الاستثناء
الآتي في كلام المصنف
عقب كلام الراعي الآتي
ويمكن محله على ما إذا
لم يطل به الاعتدال وإلا
بطلت فالشارح مخالف
لما أفتى به الشهاب حجج
من أن المراد محله اعتدال
أخره سائر مكتوبات
قال لأنها محله في الحجة
(قوله ويحتمل أن يعتبر
أول زمن يسع ذلك)

(في الأصح) لأن تطويله بغير لموضوعه كما لو قصر الطويل بعدم إتمام الوحد ولأن تطويله
بغير ما يولاه كما قاله لإمام (فيسجد لسهوة) والذي لا يثبت عمده حديث ورد فيه يدل على
ذلك ومقدر الطول لئلا ينقله الخوازمي عن الأصحاب وكلام الشهاب قد يدل عليه
أن يلحق الاعتدال بالتباعد واحد بين السجدين بالخوض للشبهة ومراده كما قاله جمع
قراءه الواحد وهو السجدة وأقل الشاهد أي بعد مضى قدر دكر كل الشروع كالقنوت في محله
بالقراءة لنفسه ويحتمل أن يعتبر أقل زمن يسع ذلك لا قراءته مع المندوب وحري عليه بعصم
وقول الركني التيسر يسع العرف بذكره من العرف هما والأوجه أن المراد بالزيادة
على قدر المذكور شروعه فيه في تلك الصلاة بالنية بوسط الاعتدال لما لا خلاف لعل وقولنا
في تلك الصلاة محتمل أن يراد به من حيث دبرها أو من حيث الحالة الراهنة فلا كان إماما
لاسن له لأدكار المسبوبة لمجرد اعتبار التنويل في حقه بقدر كونه مسرود على لأول
والسطر ، شرع له لأن من الذكر على الثاني وهو الأقرب سكتامهم ، وخرج بقولنا
م. شرع بطوئه ما شرع بطويله قدر القنوت في محله أو السجدة في صلاته أو القراءة
في الكسوف فلا يؤثر واختار المصنف دليلا حوازي تطويل الاعتدال والخوض بين السجدين
لورود أحاديث صحيحة فيه ، وهذا حري عنه الأكثرون ، وصححه في موضع من التحقيق
وقد جمع الاستدلال ، ورد من أحاديثها وقائع نصية لمرفها الاحتمال (فالاعتدال قصير)

ل. يأتي من أن تطويل القيم الثاني من صلاة الكسوف لا يصير يكون القراءة مشروعة فيه
ويرد عليه أن القيم الثاني في صلاة الكسوف ليس اعتدالا بل هو سنة فيها مستقلة فتأمل (قوله
مراده الواحد) أي فهما (قوله كالقنوت) قصته أنه يوراد على قدر انقنوت ما يسع قراءة
الصلاة في ثانية الصبح بطلت وقد تقدم له خلاف مع توجيهه بأنه مشروع له في الحجة (قوله
بالنية للوسط) حذر أن يئس مراد اعتبارها بالنية الخ (قوله بقدر كونه مسرودا على
لأول) أي قوله يحتمل أن يراد به من حيث الخ وقوله على الثاني أي فونه أو من حيث الحالة
الراهنة الخ (قوله لم يشرع بطوئه) في سجدة تطويله مرتين وما في الأصل هو الموقوف لما قدمه من
عدم كونه بطوئه (قوله في محله) أي وهو اعتدال الركعة الأخيرة في الصبح أو الوتر في رمضان أما
الاعتدال في غيره فيصير بطوئه ولو من الركعة الأخيرة إلا إذا طوئه بالقنوت للمارلة وأفتى من
حذر بأن تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يصير مطلقا لأنه عهد بطوئه في الحجة ونقل عن
المرادي اعتقاد هذا (قوله لورود أحاديث صحيحة فيه) أي الخوض بين السجدين دون الاعتدال
فانه لم يرد فيه ذلك ويحتمل رجوع المصنف للتطويل وفيه كلام في سم على مذهب ومنه أن حديث
أس ورد في مس تطويل الخوض بين السجدين أصدا أي كما ورد تطويل الاعتدال فكان
سعي له اختياره ولعله لم يستحضره اهـ .

لأنه الفصل بين الركوع والسجود (وكذا الخوض بين السجدين) فيه (في الأصح) لأنه متصل بينهما فهو كالاعتدال بل أولى لأن الذكر للشروع فيه فمع شرح في السجود والثاني أنه صواب لما مر (ولو نقل ركنا قولنا) غير مبطل شرح لسداد عسكم وسكعة الأخرى ثم كبر بقصده (كفاتحة في ركوع أو) خالص (تشهد) آخر أو آخر. وممن بعض الشراح أو تشهد آخر ليس بقيد أو نقل تشهدا أو بعض ذلك إلى غير محله. ر. عن حماد بن عيسى كسوره في غير محلها (لم تبطل بعمده في الأصح) لأنه غير محل. ع. ر. خلافه يعني (و) على الأصح (يسجد لسجوده) ولعمدة أنه (في رديح) تركه السجود لأمره في السجود فرضها ومنها أمرا مؤكدا كذا كذا تشهد لأول مرة في السجود في السجدة يسجد كما قاله من التسع لأن القيام محلها في السجدة وقياسه أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في السجدة يسجد لأن القعود محلها في السجدة قال الأسدي وفيه السجود يندرج في السجدة وهو مستغنى ما في شرائط الأحكام لابن عبدان اهـ ولعمدة كما أفاده أبو لهذا رحمه الله يعني عدم السجود. والثاني لا كغيره مما لا يبطل عمده (وعلى هذا) أي الأصح (تستثنى هذه السجدة من قول) التقدّم (ما لا يبطل عمده لا سجود لسجوده) واستثنى معها أيضا ما لو أتى بالقنوت أو تكبيرة منه بحيث لم يركع أو ركع في سجدة في غير سجدة من السجود أو سجدة ولو تعمده لم يبطل صلاته لكنه مكروه ذكره الراعي في سجدة سجدة أو عكس حمده على ما لم يطل به الاعتدال والإناطت

(قوله في الوتر في غير نصف)

رمضان) أي مثلا كما هو

ظاهر

(قوله لأنه للفصل) قال الشيخ عميرة أورد أن السجدة السابعة في ركعتين وحسب أنها اشترطت بستانق الخشوع وتكون على سبيل سبيل معنى مهج (قوله ما مر) أي في قوله نورود حديث صححة فيه الخ (قوله وله بل ركعتين) قصده ذكر أنه لا يسجد لتكرار الفاتحة أو التشهد لأنه لم ينقله إلى غير محله لكن عبارة حج في شرح الألباني ويضم إلى هذه أي نقل الركن القولي القنوت في وتر لا شرع فيه وتكرار السجدة في سجدة واحدة وخرج مكررا بالسجدة تكرير السجدة فلا يسجد له لأنه كما صدق عليه أنه قرآن مطلوب وفاسد مكرره في تكرير الفاتحة أنه يسجد لتكرار التشهد إلا أن ما ذكره الشرح من أنه وفده الصلاة على النبي لا يسجد لأن القعود محلها في السجدة يقتضي عدم السجود لتكرار الركن السجود إذا أن يعد التكرير عبارة عن ذكره بعد لا بينه ومجرد بقائه ليس فيه ذلك وتؤيده أن القول بطلان مكرره إما يكون بعد الأيات به على وجه يعتد به (قوله شرح لسادن عسكم) أي وإن لم يقصده له فيه من الخطأ (قوله من كبر قصده) أي لا حرم (قوله خلاف لعلى) أشار به إلى رد توجيهه مقابل لأصح الذي عرّضه لمجلى بقوله والثاني سجد كس الركن الفعلي اهـ وكان يسمى لشرح ذكره انما وفاء شرح لمن (قوله عدم السجود) أي سجد المسجود إلى القدم (قوله وعلى هذا تستثنى هذه السجدة) أي وهي قوله ولو نقل ركعتين قولنا وقوله عن قولنا متعلق تستثنى وعده عن دون من تصحبه معنى غير (قوله من الركوع) وممن ذلك ما لو فعله الإمام الخبي قبل الركوع لأن فعله عن اعتدال عن عمد مرة السجود (قوله والإناطت) هذا بخلاف من حيث تخوله للركعة لأخيرة على ما في مدحج من عدم الصلاة بطول بل اعتدال الركعة الأخيرة كما تقدم نقله عنه.

أحد من وما لو قرأ غير السابعة في غير القيام وما لو قرأهم في الخوف أربع فرق وصلى نكل
ركعة أو فرقين وصلى واحدة ثلاث فإنه يسجد لخالفته بالانتظار في غير محله الوارد فيه ، وليس
منها زيادة القاصر أو مصلح سلا مضط من عرسه سهو لأن عمده ذلك مضط فهو من انعقدة
ولو صلى على الآل في الشهد الأول أو سجد أول تشهد لم يسجد له سجود السهو كما اقتضاه كلام
الأصحاب وهو ظاهر عملا تذهبهم ما يظن عمده لا سجود لسهوه إلا ما استثنى منها ، ولا يستثنى :
معيير العموم من في باب الصلاة على الآل في الأول سنة وكذا الأساس بسبب الله قبل الشهد وأما
ما اقتضاه كلام الشيخ في شرح منهجه ونفى به من السجود له فإنه يتجه على القول بأنها ركن
في الشهد الأخير كذا أفاده وله رحمه الله تعالى في فتاويه ودعوى صحة عمدة (ولوسى) لإمام
أو سجد (الشهد الأول) وحده أو مع فعوده (فذكره بعد استنباطه) أى وصوله لحته بحوته
في قيامه (لم يعدله) أى يحرم عليه العود لما صح من الأحبار

(قوله أحدًا عامرًا) أى في قول المصنف وتضمن ركن النحر الخ (قوله وما لو قرأ) هذا عم
من قوله قس أو صل قراءة مسدونه الخ صعب ذكره للمصنف بالاستثناء ، وبما فيه من القناعة
ليكون مثالا لقدر الركن ولا يقتل السابعة عم من قول ابنى ولو نقل ركعا قوليا (قوله غير
الفاشحة) أى شئت من التركا عن الخ ، وظهره أنه إذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجود بية
انقراء ، وعينه مفرق سه وبنى السجود بأن السجود دعاء وهو مشرع في الصلاة مضادة فاشترط
فيه بية القنوت بسحق كونه من الأعضاء ، والعراء صورته بس هذا حالتان فكان مجرد نقلها
مقتضيا سحق نقل المطالب سكن في حاشية شحج (ر يادى خلافه حيث قال قوله وقنوت بيته ،
وكذلك الشهد والقراءة لابد من بينهما قياسا على القنوت اه وما اقتضاه كلام الشرح من أن
الشهد والقراءة لا يشترط لهما بية في اقتضاء السجود ظاهر لأن القراءة وأما الشهد كلاهما متعين
مطلوب في محل مخصوص خلاف انقوب فإن التمسك يستعمل للتعا في غير الصلاة ويقوم بغيره
في الصلاة من كل ما ضمن دعاء وناء مقامها فاحييج في اعتبارها السجود للسنة (قوله فإنه يسجد
لخالفته) بسبب أن غير المعرفة الأولى منه لا فندائهم عن حصصه مقتضى السجود فليت من اه
سم على مذهب (قوله في غير محله) أى وهو انتزاعه في عيم الثانية والرابعة (قوله أو سجد أول
شهادة) ظاهره أنه لا يسجد وإن قصد أنها من الفاشحة سكن عبارة حج وأنه لو سجد أول
الشهد أو صلى على الآل سنة أنه ذكر الشهد الأخير سجد الخ . أقول : والأقرب ظاهر إسلاق
الشرح هناك على أنه من أن لا يستثنى معيير العموم سما والشهد محل الصلاة على الآل
في الجملة لكن ما عطل به عدم السجود برة السنة أول الشهد يرد عليه أن هذا مطلوب
قوى نقله إلى غير محله (قوله في شرح مذهب) أى من أنه متى نقل مضافا قول يسجد لسهوه
فإنه صادق على ما ذكر (قوله أو مع فعوده) أى أو فعوده وحده بش لم يحسنه (قوله لحته
بحوته في قدمه) أى بأن صار إلى القيام أقرب منه إلى ركوع أو إليهما على السواء (قوله لم
يعدله) ظاهره وإن يفرقه كل من إمام والمفرد ، ونوحه بأن الكلام في الفرض لأصبي وهذا
فرضيته عارضة ولهذا لو تركه محمدا بعد فخره لم تعطل صلاته .

(قوله وما لو قرأ غير
الفاشحة) هذا مكرر مع
قوله السابق أو نقل قراءة
مسدونه كسورة إلى غير
عنها (قوله فاشحة على
القول بأنها ركن) يقال
عليه الشيخ جار في ذلك
على طريقته من أن نقل
المطالب القولى وإن لم
يكن ركنًا يشترط له السجود
فلا يحتاج إلى الحمل المذكور
(قوله بأنها) أى الصلاة
على الآل

وليس فيه تعرض فعلى فلا يقطع له (فان عاد) عاددا (مالم يجرعه بطلت) صلاته لأنه
 راد قعودا من غير عذر وهو عن هيئة الصلاة بخلاف قطع السوى مثل كالتسبحة للعود أو
 لاقتراح فلا يحرم (أو) عادته (ناسا) كونه في صلاة أو حرمة عوده (فلا) سطر بعده
 ورفع انقم عنه نعم يحك عليه عند ذكره الهوى فوراً ولا يبقى ما يقررهما من عدم نطائها
 بعوده ناسيا حرمة ما من أنه و تكلم بكلام يسر ناسيا حرمة الكلام صرّ لأن العود من
 حسن الصلاة فكان منه توسع بخلاف الكلام فإنه ليس من حسب ولا منها (وسجد لله)
 لا يدل لعدم ذلك (أو) عادله (جاهلا) نجرعه وإن كان يحاط به لأن هذا محكي على
 العوام (فكما) لا سطر صلاته (في الأصح) لم ذكره و يقوم فوراً عند علمه ويسجد لله
 والثاني سطر بقصره بركه المزمع أما لأموه فممنوع عليه التحلف عن إمامه يشهد فإن تحلف
 صلت صلاته لصحت الخاتمة لا يقال صرحوا أنه لو برك إمامه القبول فإنه يحلف لبقت إذا
 عه في السجدة الأولى لأنه لو لم يحدث في سجدة في عت وقوفاً وهذا أحدث فيه جاوز شهد
 فقول بعض المتأخرين لو حسن إمامه بلا سراجة فالأوجه أن له التحلف ليشهد إذا لحقه في قيامه
 أنه حينئذ لم يحدث حينئذ نطائها رد من حسن إمامه مجموع كما أفق به بولاد رحمه الله تعالى

(قوله وليس فيه تعرض فعلى) أي أما السوى فمستأني (قوله عاددا بجرعه بطلت) ظاهره أنه
 يفرق في ذلك بين المرض والهل كان أحدهما بغير ركعات فلا يشهد برك الشهد الأول
 وليس بالقيم فلا يجوز له العود وهو صاهر سلسة ما بهما يسمى هو مرض لا يثبت إن له ترك القيام
 والجلوس للقراءة ، لأن سؤل الجلوس الذي يأتي به للقراءة ولو بعد تليسه بالقراءة ركن قعوده عنه
 إلى الشهد يصدق عنه أنه قطع المرض ليس وأما رد ذكره في هذه حجة قبل منه بالمرض
 أهل بعود لأنه نقصه لأن له صير نعمته ولا لأن الدعاء شاع فيه شهد أول في حد ذاته فيه
 خبر و ذكر أنه يسمى على أنه رد قصد لا يبين به تم تركه هل يسجد أولا ، فإن قلت بما قاله القاضي
 وهو هو من السجود واعتمده الشرح عا له لأنه صار حكم البعض قصده وإن قل بكلام غيرها
 من عدم السجود لم يعد (قوله أو لا يباح فلا يحرم) لم لا بعد كراهه اه حج (قوله أو حرمة
 عوده) أي أو ناسيا حرمة عوده (قوله ولا يبقى ما يقررهما) هو قوله أو حرمة عوده الخ
 (قوله أو عادته جاهلا) قال في الخادم أما إذا علم أن التعود غير جائز ولكن جهل أنه يطل
 فليس ماسيا في الكلام ونصّره الصلوات لعوده مع علمه بحريمه وله صرح الشيخ أبو محمد
 في المروق اه سم على مسجع (قوله ما مأموم فيسمع عليه التحلف) م تقدم ما يطلع كون
 هذا محبراً له فعل لم يرد من ذكره مجرد إعادة الحكم وفيه يقال هو محبر ما حجه مرجح للصبر
 في قول المصنف وهو يسمى من فوته الإمام أو استرد (قوله فان تحلف) أي عاددا ص (قوله عت
 صلاته) أي وإن من التحلف حيث قصده (قوله رد الحجة في السجدة الأولى) أي من أنه
 لا يتركه في الأولى لا يثبت له الصوت ومع ذلك إن تحلف يشهد لا سطر صلاته إلا إن سبقه
 ركعتين فعليه أن هو الإمام للسجدة الثانية ولأموه في القيام للاعتدال كما يأتي في قوله لم
 يجوز لأموه الخ (قوله فقول بعض المتأخرين) هو من حذر رحمه الله .

(قوله وهو محلي بهيئة الصلاة) يسمى أن تكون
 هذه الهيئة حالية لتكون
 فيها فيما قبلها أي هذا
 القعود الخاص عن هيئة
 الصلاة وإلا فالقعود ليس
 محلياً بهيئة الصلاة على
 الإطلاق بدليل ما قدمه
 فيما لو راد قعوداً عقب
 سجود التلاوة أو عقب
 الهوى للسجود (قوله
 كونه في صلاة) قد
 لا يصحّ عوده لأجل
 التشهد مع سيانته أنه في
 صلاة إذ التشهد ليس إلا
 فيها فعمل اللام في له معنى
 إلى أي عاد إلى التشهد
 بمعنى عمله (قوله لأن
 العود من حسن الصلاة)
 يعني ما عاد إليه وإلا
 فحسن العود ليس من حسن
 الصلاة و فرق للشبه حج
 بأن حرمة الكلام أشهر
 فتساها نادر فأبطل
 كالأكرام عليه ولا
 كذلك هذا (قوله أما
 مأموم) لا وجه للتعبير
 هنا بأما (قوله كما أفق به
 الوالد) يعني بما اقتضاه
 المنع من البطلان .

إد حياسته بالاسراحة عن نفس مخصوص - ولو انتصب معه فعاد له لم يعد إذ هو إما متعمد فضلاته
غير صحيحة - أو - أو حياسته فلا يوجب في ذلك بل ينظره قائما حملا له على أنه عاد ساهيا أو يروي
معارفه وهو ذوى وه فقد فاضل إمامه ثم عاد لم للمأموم القيام فورا لأنه توجه عليه بالتصايب
إمامه وفرقه ها أوى (س) (والمأموم) إذا انتصب وحده ساهيا (العود بمائة إمامه في الأصح)
لعمري إذ لمائة فرض فرجوعه إلى فرض لا إلى سنة وإن كان في نفس به العود من ينظر إمامه قائما
لنفسه فرض وليس في هذا لا يستند على الإمام - كفي (فت) لأصح وحيث (في العود
(وأنه أعم) لأن مائة إمام وجه هي - كذا - ذكره من نفس فرض كان لم يعد وهو
المعرفة نسبت صلاته وما - كراه من السنين من العمد والسهو بخير في لو ساهي إمامه إلى
السجود وبورك القبول كما في ما أورد رحمه الله على سدال في روضه كالأصل وبترك الصوت
بشأن ما ذكره في السه في الحسب وذا وير وخواهر عوه ويؤخذ منه أن المأموم إن
ترك القبول ساهيا وحده العود بمائة إمامه أو عدا ذلك ولا يرد عليه ما لو من المسوق
سلام إمامه قائم حيث زمه العود ومنع عليه به لعمري لأن المأموم ها فعل فعلا للإمام أن
فعله ولا كذلك في أسوره - كذا - لأنه بعد فرغ الصلاة خبر له لمعارفه ها لذلك أم إذا عمد
الترك فلا يجب عليه العود بل يسق له

(قوله رد حياسته) أي الإمام (قوله نفس مخصوص) بعد لما راد من عطلوب غير من لأصله وإلا فليس
الاسراحة سنة في حقه إراد قصد - كذا - (قوله وير استب) أي المأموم معه أي مع إمامه
(قوله وفرقه ها أوى) أي فهو بخير من لاسا في القسم وساهية وهي أولى كذا في قوله (قوله قائم
يعد) أي فور (قوله رد ذكره من النفس بين العمد) كان الأولى أخره عن قوله الآتي
ما إذ تعمد الترك (قوله كما في به والله) أي يجب عليه العود لإمامه إن سجد قبله ساهيا
فإن لم يعد تصاب صلاته إن كان ساهيا - كذا - وعنه في حجة بقوله آتي ويؤخذ منه دلل إلا أن
يقول مراده أنه مأخوذ من كراه الأبور وخواهر فكانه حال سجد ومعه (قوله وحده عساه
العود) ما أفاده هذا الكلام من وجوب العود إذا ركب الإمام في القبول وحده ساهيا فيستفيد
بذلك من غير في رد تركه في اعتدال لاقوت فيه وحده ساجدا ساهيا كما وافق على ذلك ط
وم - وهو مدبر - سم على مخرج قول وقد عرق منه في تركه في القبول والإمام مشعوب
سنة تنطبق موصفه بها خلاف لاسدل الذي لا قبول فيه فإن الإمام نفس مشعوب فيه ما ذكر
ورمه فيه مشعوب المأموم فيه من فيه خشن كسفه وهو في القبول ساهية أنه سنة بعض رك
سها وفي حج عود ما يستظهره سم قال وخص قولهم السس ركس سها لا ينص بالركوع
اه أي خلاف السجود سها فيجب فيه العود (قوله ومع عساه به للمعرفة) أي مع استمراره
في القيام بخلاف ما يروي للمعرفة وعاد العود فانه لا يسع وتعدرة حج فقام ربه الخاوس ليقوم
منه ولا يستطع عساه للمعرفة وبس حرك اه (قوله ولا كذلك في الصورة المذكورة) وهي
ما لو من المسوق سلام إمامه (قوله خبر له للمعرفة ها لذلك) وقد حال طسه سلام إمامه
يرل فعله مكره فعل السهي والعود واجب عنه فامتنع على حد سواء إلا في به للمعرفة مع استمراره
في القيام على ما

(قوله رد حياسته بالاسراحة)
ها ليس عطلوب) يؤخذ
منه أنه لو جالس للتشهد
فعلن له القيام أن المأموم
أن يحسن ويأتي بالتشهد
فالمراجع (قوله إذ انتابه
فرض) أي في حد ذاتها
والإقامة بما يحسن فيه
ليست فرض على طريقة
الرافعي التي التكلام في
تقريرها (قوله ولم ينو
المعرفة) قصيده أن له سنة
المعرفة وعدم العود
وساقي ما يصرح به (قوله
وما ذكره من التفصيل)
يعني ما أشربا به بقول
ناسيا وإلا فالذي ذكره
إنما هو أحد شق التفصيل
وشقه الآخر ساقي (قوله
ويؤخذ منه) في التعبير به
مسألة رد السجود هو معاد
التشديد منه على أنه ساقي
له قريبا في الكلام على
القنوت الآتي في كلام
الصنف ما يعني عن هذا
ودكره هكذا (قوله
ولا يرد عليه) أي على
مادكر في القنوت المشه
بالتشهد فهو مثله في الحكم
(قوله فإز له للمعرفة)
أي هنا.

كأنه لو ركع مثلاً قبل إمامه لأن قصد صحيحاً ، ساعه من واحد لثله فاعند بعده وحسب بهما ،
 بخلاف الذي فكأنه لم يعد شيئاً ولمعه العود لعظم أحد ، والعامد كالقوب على هذه تلك
 السه تبعه فلا يرمه العود إليها ، وإيت بحر من ركع مثلاً قبل إمامه سهواً لعدم غش الجماعة
 فيه بخلافه ولو لم يعلم الذي حتى قام إمامه لم يعد له تكب مقرأه قبل قيامه كما هو من
 مسروق سلامة فقام ما عليه فانه نحو كل ما فعله قبل سلامه ، وهو من مصل فاعند أنه شهد
 الشهد الأول فافتتح القراءة للثالثة امتنع عوده إلى قراءة الشهد ، وإن سبق له بالقرء
 وهو ذكر أنه شهد حر له العود إلى قراءة الشهد لأن بعد القراءة كتبت القام وسبق
 اللسان إليها غير معتد به (ولو ذكر) انصلي إماماً أو مسجداً الشهد الأول (قبل انصافه)
 أي قبل استوائه معتدلاً (عاد) بما (يشهد) الذي سه بعدم نفسه بفرص (ويسجد)
 للسهو (إن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لأنه فعل فعلاً سطل بعدد وغير تحريره
 بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو على السواء ، ولا يسجد للسهو لغيره ما فعله حينئذ كما صحح
 ذلك في الشرحين وهو اعتمد في صحيح في التحصن عدم السجود مطلقاً ، وقا في المجموع أنه
 الأصح عند الجمهور ، وأما في صحيح التمهيد فصححه من لأسوى وبه الفتوى ، وعلى
 الأول السجود للسهو مع العود لأن بعد هذا سطل لانه يوصى منه حاله للأسوى حيث ذهب
 إلى أنه للسهو لا للعود لأنه مأثور به ، لأن ما قام إمامه إلى خمسة باب فقرأه لأشوم بعد
 ما وقع حذر الركنين سجد مع أن هذا تمام لأشوم ، فله لأن سطل بعد هذا التمام وحده غير مطلق
 (قوله كأنه لو ركع) أي عمد أو ساهوا لعدم غش الجماعة (قوله وإيت بحر) أي من العود
 والانتصار (قوله حتى قام إمامه) أي أو سجد من القنوب ، وسمى أنه لو لم يعم حتى سجد إمامه
 لا يعتد بما أسسته قبل سجود الإمام كما لا يعتد بقراءته ، ويحتمل الفرق بأن السجود شيء واحد
 والتمسكة هيئة له بخلاف القرء فإما ركع (قوله وهو من مصل فاعند) أي أو مصطحها
 (قوله فافتتح القراءة) أي وإن سطل فأن سطل بسجود من سم الله الرحمن الرحيم لأن افتتح القرء
 يبرل بمرله القيام ، ومفهومه أنه لو أتى بالعود مريراً استراعه لا تسع عليه العود (قوله حر له
 العود) أي وحسب عده ، وعيه فبشيء عادته مقرأه سبق المس على ما عيده قوله وسبق الخ
 وأنه لا يطلب منه سجود السهو (قوله قبل استوائه معتدلاً) أي أن لا يصل لحد تحريره فله
 القراءة على مرمى (قوله كما صحح ذلك في الشرحين) أي ذلك التفصيل بين أن يصير إلى القيام
 أقرب وبين خلافه .

فرع بوي ركعتين متوالتين أو أضاف في سنة المتوالتين ركعة ثم قام إلى الثالثة فصار
 إلى القيام أقرب بوي الاقتصار على ركعة فرجع إلى القعود وشهد هل يسأل له سجود السهو لأجل
 هذه الزيادة الواحة أنه يسأل لأن هذه الزيادة لم يعمدها شيء أراد ريادة ، فقط نظمت صلاته ،
 وقال م ر بالهش على السببية حوال لسانه عن ذلك لا سجود فبشأنه اه سم على مهج ،
 أقول . والأقرب ما فيه من وجهه أن الزيادة حين فعلها كانت مضبوطة معه والركعة إنما عرص
 له بعد بنية لاقتصار على ركعة ، ويشهد له ما يأتي للشارح بعد قول انصف وسجود السهو الخ
 من أنه لو نوى السجود ثم عرق له الاقتصار على سجدة حر ولا تنصره تلك السجدة لأنه دية مدها
 يعني بل كانت مضافاً منه (قوله أنه للسهو) وقائده أنه لو قصد السهو وحده من غير عود
 السطلان على ما قاله الأسوى

(قوله لأن تعمد القراءة
 الخ) راجع إلى قوله امتنع
 عوده وقوله وسبق للسان
 إلى غيرها غير معتد به
 راجع إلى قوله وإن سبق
 لسانه الخ في كلامه لفظة
 ونشر مرات ، والعبارة
 للروص وشرحه (قوله لأننا
 نقول عمد هذا القيام الخ)
 هذا يقتضى بقيص
 المطلوب فأم

خلاف ما دلالة فائدة وحده مثل (و هو حص) من ذكر عن الشاهد الأول (عمدا) أي قصد
ركه ، وهذا فيم قوله أولا ولو لم يسم الشاهد الأول (عمدا) به عمدا (نظت) صلاته تعمده
ذلك (إن كان إلى انقسام أقرب) من التعود بريدته ما عذر نظمها خلاف ما إذا كان إلى القعود
أقرب أو إيهما على السواء ، وهذا مسمى على ما فيه على مقابلة المذكور عن الأكثرين لا تطلان
مطلق ، وتقدم أن تعتمد خلافه (و هو نسي) إسم أو مسرد (قوة قد كرهه في سجوده لم يعدله)
لتلته بمرص ، فإن عدله عمدا على ما سحره نظت صلاته (أو) ذكره (قوله) أي قد
تعمد مسجوده بأن يكمل وضع أعضائه السبعة (ماد) أي حار له العود لأنه لم يتيسر بمرص
وإن من ظاهر عبارة برويس على امتناع العود بعد وضع أعضائه فقط (ويجحد للسهو إن سمع)
هو به (خذ الزاكن) أي قوله لتعيره عنها بزيادة ركوع سهو تطل تعمده ، بخلاف ما إذا
لم يلقه بغير ما مر في الشاهد ، و يخفى في المأموم ها جمع مأمومه ثم تفصيله حرقا بحرف ،
وكذا في غيره ، ويحذف أو يسهل أو يسهل ما مر ثم يسهل . نعم يجوز للمأموم التحلف بها للقنوت إن لم يسبق
ركعتين فعبس كما سيأتي في فصل صلاة الإمام لأنه إذا ما كان فيه فم يخص بحاشية فاحشة ،
وقول المنصف إن سمع قد في السجود للسهو خاصة لا في العود وبها كانت عبارته قد تفهم عوده
لها (و هو شك) مصل (في رك بعض) من لأعضاء السابعة مع كسوف (سجد)
إد الأض عدم فعله ، خلاف ما شك في رك بعض منهم أو في أنه سها أم لا أو غير ترك مسوون
واحتمل كونه بعضا لعدم نفس معصيته مع ضعف منهم بالهم ، وهذا يقرر نعم أن للتفريق
بالمعنى معنى

(قوله أي قصد ركه) خرج ما هو مخصص لا قصد ذلك من السهو فإيلا ويعود فانه تطل صلاته
بريدته ما عسى من أفعاله (قوله أو السها على السواء) ونكح في ذلك غنة العن ولا سجود
عليه لتدبه ما فيه (قوله وعلى مقابلة المذكور عن الأكثرين) هو قوله وقال في المجموع الخ
(قوله أو فيه عاد) أي سوء . نعم حذر كعب ولا كما نرى في قوله وقول الخ (قوله لم يكمل وضع
أعضائه) مثل ما هو وضع جهته دون يديه مثلا فعود خلاف ما يأتي عن ظاهر عبارة الروص
(قوله أي حار له العود) فيه العذر ، يجوز عدم استحبابه ، وليس ما مر من استحباب العود
للقنوت حيث ذكره قبل استنباطه استحبابه ها جامع أن كلا لم يتيسر بمرص (قوله خلاف
ما إذا لم يلقه الخ) أي من الخفى إلى حيث لا زال ركنيه وإن كان إلى ركوع ثوب
منه إلى القيام ولا يسجد بقية ما فيه ، وإن خرج به عن معنى القيام لاني تحرره فيه القراء
(قوله قد تفهم عوده) أي التفريق (قوله مع كسوف) شاهده أن الشك في بعضه بعد الفرع
منه لا يضر ، وهو ظاهر فإساع على ما تقدم في قراءة الفاحشة من أنه لو شك فيها وجب إعادتها أو
في بعضها بعد فرعه لم يجب لكثرة كتابها ، وهذا موجود بعضه في القنوت ويؤيد ما ذكر
أنه في عدم ترك المأمور ذكر أن رك بعض القنوت وبكلمة كسوف ، وانحصر ها على الشك
في القنوت و يتعرض منه في بعضه (قوله خلاف ما لو شك في رك بعض منهم) إن أراد
الشك في رك بعض منهم أنه تردد هل ترك بعضا أو مندوبا في الحلة لعدم السجود مسر ، وإن
أراد بذلك أنه تردد هل يرك الصلاة على النبي أو على الآل في القنوت مثلا فالوجه السجود
وسأى ، وكذا إن أراد أنه تردد ترك شتما من الأفاض أولا بل آتى بجميعها فالوجه الذي

(قوله قصد ركه) احترر
به عما إذا تعمد زيادة
السهو من لا معنى فاتها نسل
صلاته بمجرد اتصاله عن
اسم القعود لشروعه
في منظر (قوله وهذا مسمى
على ما فيه) معنى أنه مخوف
منه ويستخرج من حكمه
وإلا في الحقيقة أن ذلك
يأتى على هذا كما هو ظاهر
والتأني على المردود له السها
ما مر لأن حكم السجود
وعدمه المذكور في ثوب
طريقة القنوت وأتباعه
توسيعين وحيث مقتضى
أحدهما ما ذكره الشارح
تعبه ولم يتعرض القنوت
حكم العمل على طريقته
فحده تعيد تعيده
السوى من كلامه عملا
بقاعدة أن ما تطل عمده
يسجد للسهو (قوله
المذكور عن الأكثرين)
أي الذين عبر هو عنهم فيها
مر بالجمهور وعمد قنوته
أن هناك وحدها بالسجود
مطلقا فينبى عليه ها
التطلان مطلق وقد صرح
بدلت بعض الأئمة (قوله
خلاف ما لو شك في رك
بعض منهم) كأن شك هل
ترك واحدا من الأفاض
أو آتى بجميعها

حلافاً من رعم خلافه كالركن والاذرعى شغل الله كالمسح (أو) في (ارتكاب) هي (أي) مهي
عنه يجبر بالسجود (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه وهو غير سهو وشك ثم بالذوق والرائي
سجد كما لو علمه وشك أمثروكه القنوت أم القنوت (ووسب) ف تسمى سجوده (وشك) أي
تردد (هل سجد) للسبب أولاً أو هل سجد سجدتين أو واحدة (فللسجد) تسمى في الأولى
وواحدة في الثانية لأن الأصل عدم سجوده وحسب على المساعدة المشهورة أن يشكوك فيه كالعدم
(ونو شك) أي تردد في رابعة (أصل ثلاث ركعات ركعة) لأن الأصل عدم إتمامها
ولا يرجح نسبة ولا نقول غيره أو تعبه وإن كان جمع كثيراً وأما مراعاة صبي لله عبه وسر
الصحابة وعوده للصلاة في جبر ذي الدين فليس من باب الرجوع إلى قول غيره وإم هو محمول
على تذكره بعد مراعاته أو أنهم بلغوا عدد التواتر بقرينة ما يأتي بد عن عدم الرجوع إلى قول
غيره ما لم يبلغوا عدد التواتر فإن بلغوا عدده بحيث يحصل العسر الصوري أنه فعله رجع بوجه
الحصول اليقين له في العمل بخلاف هذا العسر فلا بد كما ذكر ذلك ركعتي وتوفي به اله لد
رحمة الله تعالى . ويحق ما ذكرناه صبي في حاشية وصل إلى هذا الحد.

لا يتجه غيره هو السجود وكلام الروضة وغيره ظاهر فيه كما أنه في محل آخر فافحه حمل كلامه
على الأول لكنه جسد ريم يتجه مع قوله حذف الشك في ترك مندوب في الخبر به مع على
مبهم لكن نقل عن الشارح عدم السجود فيه وشك هل أتى بجميع الأجزاء أو تركها منها شك
وعبرته قوله في ترك بعض منهم الخ كأن شك هل أتى بجميع الأجزاء أو تركها منها شك
بعض وشك هل هو قنوت مثلاً أو تشهد أول فانه سجد لأنه حكم المعلن به وهو معنى ما يأتي
عن سم في قوله صورة هذا أنه إن تحقق الخ وعنه فالتفصيل ما بين في عهد (قوله حلافاً من رعم
خلافه) هذا الرعم هو من أحسن التامم وراجع فتأمل وبما رجع ه مع على مبهج
وحده ما ذكره قبل من أنه وشك في أنه هل أتى بجميع الأجزاء أو تركها منها شك سجد وأنه
بوجه أنه ترك نصف وشك في أنه قنوت أو غيره سجد (قوله مبروكه القنوت أو التشهد) صورة
هذا أنه تحقق تركه أحد الأمرين القنوت والتشهد ولا يدرى عين المبروكه منهما وصورة ماسق
في ترك البعض منهم أنه لم يتحقق التامم وإم شك هل أتى بجميع الأجزاء أو ترك واحد
منها والعرق بين صورتين واضح لكنه قد يشبه ه مع على مبهج نقول وأقرب تصوير
صلاة بها قنوت وشهد أن يصور بما يوافق ثلاث ركعات على سنة أن تأتي تشهد ثم
شك في آخر الصلاة هل مبروكه القنوت والتشهد الأول وتكون صورته أيضاً ما إذا صلى الصبح
خلف مصلي الظهر وأدرك معه ركعة ثم في آخر صلاته علم أن عليه مقتضى السجود وشك في
أنه هل ترك القنوت في آخر صلاته أو أن إمامه ترك التشهد الأول من صلاة معه (قوله أي تردد
في رابعة) قال الشيخ عميرة قال الأسوي ينبغي أن يلحق بذلك ما لو أخرجه شرع سلا ثم شك
وبالطلاق الحديث وإنهاج يندلج على ذلك اه سم على مبهج ويمكن شموله إلى أن راد
بالرابعة صلاة هي أربع ركعات فربما كانت أو مثلاً (قوله عدد التواتر) يرد عليه أن الذي
قدمه أن المحب له سيداً أو نكر وسيداً عمر وهم اثنين فقط في قول ما قبل فيه أن يريد على
الأربع اللهم إلا أن يقال لما سكت حقبة الصحابة على ذلك نسب إليهم كلهم (قوله رجع لشوهم)
أي وحوه .

(قوله والاذرعى) في سنة
هذا إلى الأذرعى بطر
فانه إنما حكاه عن غيره
فتوبه قبل الصريح في
صحة عدم وعاربه في
قوته مع المتن ولو شك في
ترك بعض أي معنى سجد
لأن الأصل عدم فعله
قاله البعوى وتبعه قيل
ولا يظهر به فائدة الخ
(قوله وشك أمثروكه
القنوت الخ) كأن بوي
قنوت النصف الثاني من
رمان تشهد وشك
هل ترك أحدهما أو القنوت
وما في حاشية النسيج
من تصويره أيضاً بخلاف
هذا لا يتأتى مع الصبر في
مبروكه (قوله ويحتمل
أن يلحق ما ذكر الخ)
لمحتمل ساقط في
بعض النسخ مع زيادة
لفظ فيما يظهر قبل قوله
لكن أفق الوالد الخ
وظاهره اعتماد خلاف
إتمام والله وفي بعض
النسخ الجمع بين يحتمل
وفيما يظهر وفيه تدافع

فكنى بعضهم فيها بغير لكن أنى الوالد رحمه الله بحلله ووجهه أن الفعل لا يدل بوضعه
(وسجد) للسجود غير منه «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك
وليس على ما استثنى ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى حمداً شفع له صلاته وإن
كان صلى أعيناً لأربع كاستغفار عن الشيطان» ومعنى شفع له صلاته ردتها السجدتان مع الخلو
بينهما ذكر في الخبر حين الرعدة كالنقص لأنهما صراهما ستاً وقد أشار في الخبر إلى أن سب
السجود هو الرد في الرعدة لأنها إن كانت واحدة فظاهر وبلا وجود للرد يصعب البتة ونحو
للخبر وهذا يسجد وإن رآه يردده قبل سلامه كما قل (وأصح أنه يسجد وإن رآه شكه قبل
سلامه) بأن تذكر فيها رابعة معها مع الرد. والثاني لا يسجد إلا لعدة يردده بعد روله
(وكذا حكم ما جئنا به من ردّها) فليسجد للردّة في رادته وإن رآه شكه قبل
سلامه (ولا يسجد على كل حال إذا رآه شك) في رابعة (في) الركعة (الثالثة)
في نفس الأمر بد الخرس أنه عند ذلك جازئاً (أدنى هي ثم رابعة فقد ذكرها) أي
الثانية قبل قيامه للركعة ثم ثالثة (بـ يسجد) لأن ما أتى به مع الشك لازم بكل تقدير وبما
يسر اندفع قول الذين أنه كان يسجد في ركعة ثالثة في ركعة ثالثة هي ولا قد مرصها ثالثة
فكم شدة أدنى هي أم رابعة وقد ذكرنا شرح رد ذلك سوله في الواقع فتؤدي العارفين
شيء واحد (أو) يذكر (في) الركعة (الرابعة) في نفس الأمر لما أتى بها من مافيه ثالثة مع حتم
ثم حاشية ثم رآه تردده في رابعة أي رابعة (يسجد) بـ رادته حين القسم إليها في رادتها لمصعب
فتدّ أن يرد على قدر دون تقدير وبما كان الرد في رادتها مقتضب للسجود لأنها إن كانت
رابعة فظاهر وإلا فتردده أصعب البتة ونحو إلى الخبر ولا يرد عليه ما لو شك في قضاء فاتة كانت
عليه حيث تأمره بقتلها ولا سجود عليه وإن كان يردّها في ثالثة عليه لأن الردّ ثم

(قوله مع الخلو بينهما)
أشار به إلى معنى ضمير
الجمع في قوله صلى الله
عليه وسلم شفع (قوله
أوفى الرعدة) أي والصورة
أن الشك إنما طرأ عليه
في الثالثة كما هو نص
المتن (قوله مع احتمال
أنها حاشية الخ) لم يظهر
له معنى لأن الصورة
كذلك فلا معنى لهذه
العبارة وقوله ثم رآه تردده
في الرابعة هو عين قول
لأن أوفى الرعدة وقوله
أنها رابعة إن كان معمولاً
لتذكر فهو عين قوله
أن ما قبلها ثالثة ولا في
موقعه فليتأمل

(قوله فيكنى فاعلمهم في ظاهر) حرم به حج في شرحه واعلمه شيخنا الرادى وقوله سمع
مصحح عن الشارح وما فيه عن والده لاساق احمده تقديمه واستغفره له (قوله رعي للشيطان)
قصده أنه حال في فعله رعي بالتشديد وفي المصاحح رعي رعي رعي من باب قن ورعي من باب تعب
أمة كناية عن الدل كونه لصق بالرعي هو رعي يعنى «ألف فيقال أريع الله أنه ثم قال وهذا
رعي به أي إدلال اهـ ولم يذكر صفة من العن لمصاعف مع ذكره مصدره بكن في القاموس
رعيه ترعيه ولله رعي رعي اهـ وعنده فحمل ما في حديث علي أنه يحالفه كأنه قال رعي
رعي (قوله ومعنى شفع له صلاته) مثله في حج وأشار به إلى دفع سؤال تقديره كان المظاهر
أن يقال شفع له صلاته لأن الحديث عنه السجدتان وحاصل خواب أن الصبر للسجدين والخلو
بينهما وهي جمع (قوله قبل قيامه للركعة) نحن ذلك ما هو من الخلو ولم يصل حد تحري
فيه القراءة ثم يذكر أنه لا يسجد وهو مشكل لأنه نوع من هذه رابعة وفي ذلك عمد بطلب
به صلاته وقد حال مراده قبل القسم ما قبل شروعه فيه بأن يذكر في السجود أو بعد رفعه منه
وقبل النهوض عن الخلو ثم رأيت قوله الآتي ومقتضى نصه الخ وفيه من لأشكال ما عانت
(قوله وما تقرر) أي من قوله في نفس الأمر (قوله فتؤدي العارفين شيء واحد) هو قول
انصف مثله شك في الثالثة الخ وقول لمعرض ولو شك في ركعة أثالثة هي

لم يقع في باطل محلاؤه هنا ولأن السجود إما يكون متردداً يندرج في الصلاة لا يندرج عليه
ومقتضى تعميمه نفس القيام أنه يراد تردد بعد سجوده وعلى اتصافه بسجدة حقيقة القيام
الاستصحاب وما قبله انفعال لا قيام قال الشيخ فقول الأسوى أهم ثم يعود مردود وكذا قوله والقياس
أنه إن صار إلى القيام أقرب من سجود ولا فلا لأن ضروريته إلى ما ذكر لا تقتضي السجود لأن عمده
لاستصوابه وإما يستصحب عمده مع عوده كما مر به على ذلك من العمدة أنه وما ذكره في الروضة من
أن الإمام لو قام لخامسة بأية طريقة لأشبهه بها بوجوب حد الركنين سجداً لمسهو صريح أو كما صرح
فيما قاله الأسوى هو وفيما مر في القيام عن الشهيد الأول وبوتة ذكر أنها خامسة رتبة أن مجلس سجداً
و تشهد إن لم يكن تشهد ولا إعلان بمره بعدة ثم سجداً لمسهو ولو شك في تشهد هو لأول أم الثاني
فإن رل شكه فيه لم يسجد لأنه مطلوب بكل سجدتين ولا ينظر لتردده في كونه واجباً أو فلا أو بعده
وقد قام سجداً لأنه فعل رتبه تقدم (ولو ثبت به السلام) الذي لا يحصل به عود للصلاة (في
تردد فرض) عبر السنة وتكرره الإحرام (أو يؤثر) وإن قصر الفصل (على استهوار) لأن الظاهر
مضيها على الصحة وإلا لعسر على الناس خصوصاً على ذوي البواس والذين يؤثر لأن الأصل
عدم فعله فيبقى على التقيد وسجد كما في صلب الصلاة به. بحث الفصل فإن طار استأف أما
الثبوت في السجدة وكثرة الإحرام فيؤثر على عمده خلافاً من فصل في عدم اسرق لشك في أصل
الاعتقاد من غير أصل بعمده .

(قوله ومقتضى تعميمه
نقل القيام) أي فيما
يؤثر في الثالثة لئلا
يعر هو عنه بقوله قبل
قيامه للرابطة (قوله هنا
وفيما مر) أما كونه
صريحاً أو كما صرح فيما
ذكره هنا فليس وأما
كونه كذلك فيما مر فلا
لما تقدم في كلامه في
بعض النسخ من الفرق
أن عمده القيام هنا وحده
مبطل محلاؤه فيما مر
ومراد به بما مر ما قدمه
عن الأسوى قبيل قول
الشيخ ولو هو عن عمده الخ

(قوله لم تقع في باطل) أي لم يندرج عليه وعاءه حج في صلب ومن الراد أن ما يأتي به عند الثبوت
في الثالثة ليس أصلاً لأنه إن كانت الثالثة عليه فظاهر ولا يقع له صلاة مطلقة وأما كان في أتى
به صلاة صحيحة شرعاً (قوله وقس عليه) أي وصوله إلى حد بحر به فيه الفراءه وإن صار إلى
القيام أقرب منه إلى التعود وقوله لم يسجد معصية (قوله وكذا قوله) أي لأسوى أي مردود
(قوله بعد بوجوب حد الركنين) أي من الإمام (قوله فيما قاله لأسوى) أي فسجد إن صار إلى
القيام أقرب ومدهر كلامه اعتياده لكن تقدم له في بعض النسخ ما قد يتخلفه (قوله ثم يسجد
لمسهو) فصيته أنه لا بد من الخوض قبل هو به مسجود وحصل أن تكتمه برونه من القيام ساجداً
لأن الشهيد لم يهوى به تقدم وجوبه للسلام يأتي به بعد سجود السهو فلا معنى لبعض حاووه من
السجود (قوله ثم بعده وقد قام سجداً) أي وإن يذكر أنه الأول لأن قيامه قبل التذكر مع
محتمل للزيادة ثم بعد يذكره إن كان لأول وحسب استمراره قائماً وإن كان الأخير وحسب الخوض
فور (قوله وبوشت بعد السلام) خرج ما لو شك في السلام به معصية بداركه تمام بأن عطف
ونو بعد طوب الفصل كما مر في قوله وقد لا يشرع الخ بعد قول المصنف وقد يشرع السجود كزيادة الخ
(قوله الذي لا يحصل به عود للصلاة) أي لا يحصل العود معه بصلاة إن كان عامداً أو ناسياً
ولم ير السجود ولو قال الذي لا يحصل بعده عود الخ كان أولى بخلاف ما لو سره ناسياً أن عليه
سجود السهو بعد وشت بعد عوده فهو كما وشت من السلام (قوله والثاني يؤثر) والظاهر أنه
لا يسر مراعاة هذا القول لأنها يرفع في باطل وهو مع ما يأتي به بعد السلام بتقدير كونه رائداً
أحده من قوله السابق ولا يرد عليه ما لو شك في قضاء فائنة كانت عنه حيث تأمره الخ (قوله فيؤثر
على الاعتماد) أي ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام .

ومنه مالوشك أنوى فرضاً أم سلا لانت في سنة التدوة في غير الجمعة كأنقى له بركة رحمه الله تعالى
 وإيضا يصير الشك بعد فراع الصوم في سنة لمشتة الإعادة فيه وذلك اعتبر فيه منه ما يعتد فيها
 به وخرج بقوله بعد السلام ما قبله وقد علم مما حرم أنه إن كان في ترك ركن آتى به إن بقي عليه
 والإفركمة وسجد يسبوها لاحتل برأيه أو ضعف التنية بالتردد في سطر ، وبسبب وقد سبى
 ركعا فأحرم بأخرى فورا ، بعد بقائه في الأولى ، ثم إن ذكر قبل طول الفصل بين السلام
 وحسن الركبتين على الأولى ولا يطر لتحريمه به بالسنة وإن تحسن كلام يسر أو استدر التنية أو بعد
 طوله سأنها بصلاتها به مع السلام يسبها ومضى في حسب فرائده إن كان قد شرع في فعل حال
 شرع في فرض حسب لأعسده فرضها فله العوى في قسوته ، ثم قال وهذا إذا قل إنه إذا
 تذكر لأحد القعود ولا فلا حسب ، وعدى لأحد وهو الأوجه ، وخرج مورا مالو طال
 النفس من السلام وخبره السنة فصح التحريم بها ، وقول الشك هو بين السلام وبين الترك
 وهم ، ولا شك على ما سمر أنه واشهد في الزهدة ثم قام خمسة سبوا عكسه بعد فرائدها إن لم
 يسر وإن حال النفس بكونه هو في الضربة ثم قصر برأيه وهو من فعلها سبوا ، ثم خرج
 منها بسلام في سنة ، فإذا بضم إسب قول الفصل ما فاعلا لما عمار به كالمه به خلافا للركعتين
 في دعواه الإشكال ، وفقى بوالد رحمه الله تعالى فيمن سب من ركعتين من رابعة بأسا وصلى
 ركعتين سلا ثم ذكر بوجوب استئذنها ، لأنه إن حرم بالنفس قبل قول الفصل وتحريمه به لم
 يعتمد ولا يبنى على ذوى سمون الفصل بركعتين أو بعد قوله فصلت وخرج من أى ركن
 الشرط فيؤثر

(قوله ومنه مالوشك) أى من الشك في البية وخرج به مالو تحرم بمرص ثم ظن أنه في عمره
 فكن عليه ثم عبر الحان بصيرة وإن ظن أن ما تحرم به من ، وعينه فهذا مما عرق فيه بين
 النفس والشك اه حججنا معنى (قوله في عمر الجمعة) سبى أن يحق لها ما شترت فيه الجماعة
 كإعادة والمجموعة جمع تقدم بالطر خلاف لمدور فاعها جماعة لأن الجماعة ليست شرطا لصحتها
 بل واحدة بوفاء بالمر (قوله بعد فراع الصوم) مفهومه أنه إذا شك من فرائده صر فيجب
 الإمساك وقصوه إن كان فرض (قوله لم يعتمد) أى تنية (قوله قبل قول الفصل) أى عرفا
 (قوله وإن حله) منه (قوله واستدر التنية) أى أخرج من استجد خلاف مالو وطى
 تحاسة ويطرق هذه الأمور وط ، الحاسة باحها في الصلاة في تحية اه مم على حج نقلا
 عن شرح الروعس ، وقوله أخرج من استجد أى بعد فعل كثير أحد مم تأتى فيها لوسم بأسب
 ثم ذكر (قوله وعسدى لا حسب) أى من حسب العود للقعود وإعاده فيمنه (قوله فيصح
 التحريم بها) أى التنية (قوله فإذا انضم إسب) أى أن يريده بسلام ، وعمار حج إليه أى
 الخروج وهو أى (قوله خلافا للركعتين) أى يؤيد إشكال الركعتين أن سلامه حيث سبها
 به لم يفرح به من الصلاة وعادة ما فاعله بعد حيث لم يثبت بمطل أنه كالسكوف الطويل وهو
 لا سطر به فأنميه (قوله لنول الفصل) قد يؤخذ منه أن ركعتين يحصل بهما قول الفصل ،
 ويعنى أن يعتبر ذلك بالوسط المعدل لأنه المحمول عليه علما بعد لإطلاق .

(قوله إن بقي محله) يعنى
 بأن لم يبلغ مثله كما علم مما
 قدمه في صفة الصلاة وقوله
 والإفركمة أى لأن يعبره
 يقوم مقامه ويعلم من سبها
 فتبقى عليه ركعة كما علم
 مما مر أيضا (قوله لاحتمال
 الزيادة) هذا ظاهر مما
 لو شك عقب الركن قبل
 أن يأتى ركن غيره
 والإفزال زيادة محققة فكان
 ينسب حذف لفظ الاحتمال
 لأبعد قوله أو ضعف السنة
 عنه ومثله في التحفة
 فيتأمل (قوله فأحرم
 بأخرى فورا) أى من غير
 طول فصل كما يعلم مما
 بعده ومن محله الآتى
 فليس السرد القوريه
 حقيقية (قوله وعسدى
 لا حسب) أى لوجوب
 القعود عليه كما هو ظاهر
 السياق وانظر ما أوجهه فيها
 لو كان الركن المشكوك فيه
 من الأركان التي لا تتعلق
 بالقعود كالركوع مثلا
 وهذا كان عوده للقعود
 في هذه الحالة مطلقا لأنه
 حيثش زيادة ركن في غير
 محله وكان المتبادر عوده
 إلى ما شك فيه وانظر
 ماصورة حساب الفرة
 أو عدم حسابها فإنه لم
 يظهر لى

(قوله اثنان به) يعني شئ الترمذ كالركن (قوله وصاهر ان صورته ان يدكر أنه يظهر فليس شكه) يقال عليه إذ كانت هذه صورته يخرج عن محل النزاع في صحيح الاستظهار به على ما نحن فيه . (٧٩)

وأب فلاحوصية
الشيخ أبي حامد بالقول
بذلك لأنه حينئذ مقول
المذهب ، وإما قلنا أنه
بذلك يخرج عن محل
النزاع لأن صورته كما
حرره الشهاب سمع عن
الشارح أنه لم يعلم من
نفسه سبق حدث
والطهارة ودخل في
الصلاة من غير شك في
الطهارة مثلاً ثم لما
فرغ منها عرض له الشك
فلا يضر مع أنه في مثل
هذه الحالة ليس له الدخول
في الصلاة لأنه لم يعلم
وجود الطهارة قبل
الشروع ولا هناك طهارة
متصححة فكيف تعتقد
صلاته ومع أنه إذا عرض
له الشك داخل الصلاة

في الطهارة مثلاً تبطل
صلاته قال أغنى الشهاب
المذكور . أما إذا علم
سبق حدثه ولم يعلم
طهاره بعده فالوجه صلاته
صلاته وإن عرض الشك
في الطهارة بعد السلام
لأن الأصل نقاد الحدث
كما أنه لا يثبت طهارة لم
يصر الشك في الحدث
لا قبل الصلاة ولا فيها
ولا بعدها اهـ (قوله
لأنهم إذا جؤروا له

كما حرم به في موضع في المجموع في آخر باب الشك في صحة ماء فارة بأن الشك في الركن يكثر
خلافه في الظاهر ، وإن الشك في الركن حصل بعد يقين الاعتقاد والأصل الاستمرار على الصحة
خلافه في الظاهر فإنه شك في الاعتقاد وأصل عدمه قال وقد صرح الشيخ أبو حامد والحاملي
وسائر الأصحاب بمعنى ما ذهبوا إليه من حد الوضوء ثم صلى ثم تنفس ثم ترك مسح رأسه من أحد
الوضوءين ثم أعاده الصلاة بخبر كونه في المسح من الأول وأنه يقول إنه شك بعد الصلاة انتهى
قال الشيخ . ومما يفرق به مستدح ، لكن مقتضى كلام كثير من الشرط كالركن لأنه أدى العبادة
في الظاهر فلا يؤثر فيه البطلان الظري بعد الحكم بصحة وهو المعتمد ونفيه في المجموع بالنسبة
للظهور في باب مسح الخبث عن جمع وهو موقوف على ما هو عن اثنان به عن النص أنه لو شك
بعد صوف نسكه من صوف مسجها ، أم لا لأنهم أعاده الصوف . وقد نقل عن المسح في حامد
حوار دخول الصلاة بظهور منكوته فيه ، وصح أن صورته أن يدكر أنه نصهر فليس شكه
وإلا فلا يعتد ودعوى أن الشك في الترمذ يسلم الشك في الاعتقاد برذها كذا منهم المذكور
لأنهم إذا حقروا له لدخول به مع الشك كما علمت فزوى أن لا يؤثر صروه على فروعها فعم بهم
لا يفسقون هذه الشك عملاً أصل الاستصحاب . وإما وحسب إعادة الوضوء ثم حدث ثم صلى
ثم يقى ترك مسح من أحد الوضوءين لأنه ، يقى صحة وضوئه الأول حتى يستحب ، وإعادة
هـ مستدحة يثبت رك لا شك فليس بمشك فيه (وسهوه) أي مقتضى سهو المؤمن (حال
صدقه) ولو حكمة كما تأتي أو من صلاة الخوف وكما في أرحوم (يحمله إمامه) يظهر كما يحتمل
عنه القناعة وغيرها فلا يحتمل الإمام لمحدث شئ من ذلك بعد صلاحه لمحمدين مدليل ما لو أدركه
، كذا أنه لا يدرث الركعة .

(قوله كما حرم به) ضعيف (قوله من ذوق) أي مسح في الوضوء . لمخاد لا تقوم مقام مسح
في وضوء الأول (قوله ومما يفرق به مستدح) أي قوى (قوله أن الشرط كالركن) ومنه ما لو شك
بعد السلام في نية الوضوء فلا يرمه بإعادة تعدي شك في نية الطهارة قبل الصلاة فإنه يؤثر حلالها
بعض المتأخرين اهـ . ويذكر في ما لو شك في نية الطهارة في أثناء صلاته بل أو في الطهارة نفسها
وبعض أن يقال بالنصر فيجب الاستدراك في حال رذده ثم رأيت في سم على صحة التصريح
بذلك وعمدته في أثناء كلام بعضها . وقول الشك في الشرط في الصلاة متصل بطلان اهـ (قوله
فلا يؤثر فيه الشك المتأخر) شغل ذلك ما لو شك بعد النزاع من صلاته في أن إمامه كان مأثوماً
أو إماماً فلا يضر وفي حرج ما خذله وتوجه بأن الشك في ذلك يرجع للشك في أصل النية وهو
موجب للاستدراك ، وعمارة من الروض وشرحه قبل شك ولو بعد السلام كما صرح به في المجموع
أنه إمام أو مأثوم بطلت صلاته شكه في أنه تابع ومتنوع ، فلو شك أحدهما وحسب الآخر صححت
للطائفة أنه إمام دون الآخر كما صرح به الأصل ، وهذا من المواضع التي تفرق فيها بين الظن
والشك اهـ (قوله وهو المعتمد) أي قوله إن الشرط كالركن الخ (قوله يحمله إمامه) أي
يصير المؤمن كأنه فعله حتى لا يقتض شي من توانه

الدخول مع الشك) فيه أن هذا الشك لا عبرة به مع يقين الطهارة
علا الشك الذي الكلام فيه كما علمت فالأولوية بل المساواة بمنوعة

مالو شك الخ) عبارة
الحصة بخلاف الشك
لعله زائدا تقدير انتهت
ومراد به بالشك الشك
المتقدم في كلامه كالشراح
كما هو ظاهر وبها يعلم
ما في كلام الشراح فانه
يؤم أنه غير الشك الذي
قدمه في غضون كلام
المصنف مع أنه هو خصوصا
وقد راد قوله بعد انقضاء
القدوة وحينئذ لا يصير
لتقييده بصورة التذكير
فائدة . وخصص أنه إذا
ذكر في صلب الصلاة ترك
ركن غير ما مر تداركه بعد
سلام الإمام ولا سجود
عليه لوقوع شبهه الذي
هو السهو ورواه حال
القدوة بالتذكر فيتحمله
الإمام بخلاف مالو شك
في ذلك واستمر شكه
إلى انقطاع القدوة فانه
يسجد بعد التدارك لهذا
الشك المستمر معه بعد
القدوة لعدم تحمل الإمام
له لأنه إنما يتحمل الواقع
حال القدوة وإصاحبه أن
أول الشك الواقع حال
القدوة تحمله الإمام
والسجود إنما هو لهذه
الحصة الواقعة منه بعد
القدوة وإن كان تداركها
وقع حال القدوة (قوله
أي بعده) أي بعد الترفع

منه مرة ما يأتي (قوله ولو نطق) أي لم يطق كونه مأموما

وإن أثبت لصلى حنثه على إجماعه لوجود صورها لأنه يصير في انصاف ما لا يقتضي في غيرها
وخرج حال القدوة بعده وسأني وسهوه قلها كما لو سها وهو مفرد ثم اقتضى به فلا يتحمله
على الصحيح وإن اقتضى كلامهما في صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم اقتضائه بد حال سهوه
ويعا فيه سهو إمامه قبل فدانته به لأنه عهد بعدى الحسن من صلاة الإمام إلى صلاة المأموم دون
عكسه والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم «الإمام صام» روى أبو داود وصححه بن حبان
قال أبو داود روى في الصلاة والله تعالى أعلم أنه يحمل سهو مأموم وذو معونة شبه العاطس حلف
النبي صلى الله عليه وسلم به يسجد ولا ثمرد صلى الله عليه وسلم بالسجود (فلا ص سلامه)
أي الإمام (فلا) المأموم (فلا) خلاف ما صرح (سهم معه) أي بعده كما علم مما مر أنه
الأولى إذ سلامه قبل سلام إمامه مع (ولا سجود) سهوه حال القدوة فيتحمله الإمام (ولو
ذكر) المأموم (في شبهه) أو قبله أو بعده (ركن غير) سجده من الأحرار كما مر في
الربيع وغير (السنة والكسرة) لم يحرم وشك فيه مع عكسه بداركه مع بقاء القدوة عليه
من ترك التسعة الواحدة و (قام بعد سلام إمامه إلى ركعته) انقضاء شوب الركن كما علم مما مر
(ولا يسجد) في التذكر لوقوع السهو حال القدوة خلاف مالو شك في نفسه بعد قضاء القدوة
فدرك ذلك وسجد سهوه كما في التحديق لأنه فعل رتدا على تقدير ولا يحمله الإمام كما مر
وطد مالو شك في إدراك ركوع أو في أنه أدرك معه الصلاة كاملة أو ناقصة ركعة أي ركعة
وسجد فيه لوجود شكه المصلي للسجود بعد القدوة أصاب السنة ومكسره التحريم فذكر ترك
أحدهما وشك فيه أو في شرطه إذا طال أو مضى معه ركن يقتضي إعادته كما مر
بعض ذلك (سهوه) أي المأموم (بعد سلامه) أي الإمام (لا يحمله) الإمام لانقضاء القدوة
سوقا كان أو موافقا (فلا سهم المسوق سلام إمامه) أي بعده ثم تذكر (س) على صلاته إن
كان الفصل ضرر (وسجد) لوقوع سهوه بعد انقضاء القدوة أمالو سهم معه فلا سجود على أحد
احبابي ذكرهما من الأسناد وعمده الأدرسي ووجههما السجود للمصنف بعد القدوة بأشروع
فيه وإنه سقط حقيقته إلا عدم السلام يؤيد ذلك ما سألني به يواظبني به بعد شروعه
في السلام وفعل عكسه نصح القدوة على انقضاء ولو نطق بالسلام وقتدوم يسوءه الخروج من
السلام ولم يقر عيكم فلا سجود لعدم لحظت السنة والسلام من تكلم الله تعالى فإن نوى به
الخروج من الصلاة

(قوله وإما أثبت لصلى حلقه) أي حلف الإمام للحب الذي لم يمر خذنه وقت السنة (قوله ولأن
معونه) أي من الحكم كما تقدم عن شرح يروى (قوله ثبت العاطس) أي حاله بالحكم
(قوله إذ سلامه قبل سلام إمامه مع) تعليل لقوله سهم معه لاحتمال كونه بعده (قوله فيتحمله
الإمام) أي وإن صلب صلاته بعد سهو المأموم أهزم على حج (قوله مع بقاء القدوة) احتراز به
عما نوى مقارنقه (قوله أي ركعة) أي وجوب وسجد أي بد (قوله أو مضى معه ركن الخ)
هو صادق بأقل الأركان نحو إمام صلى على محمد وآل ركن بعضه وهو ظاهر وبعض الركن
صادق بآل الرسول والبعض وبه كلامه في شرح لرسد الخ فراجع (قوله أي بعده) أي أو معه
كما يأتي (قوله بالشرع فيه) أي السلام (قوله لم نصح القدوة) أي وسجد فردد (قوله
ولو نطق) أي مأموما

ولم يقل عليكم سجد كما قال الأسوي به التماس ولو من مسوق بركعه سلام إمامه فقام وأتى
 ركعة من سلام إمامه يعتد به لوقوعه في غير محله فإذا سلم إمامه أعادها ولا يسجد للسهو
 لقاء حكم القدوة ولو علم في قيامه أن إمامه لم يسلم برمه اجلس إذا قيمه غير معه به فإذا جلس
 ووحده لم يسلم فإن شاء انظر سلامه وإن شاء فارقه فلو أتى بها جهلا بالخل ولو بعد سلام الإمام
 يحسب فيعيد لها سجد ويسجد للسهو لزيادة هذا سلام الإمام (ويحققه) أي المأموم (سهو إمامه)
 المتظهر دون الحديث حال وقوع السهو منه وإن أحدث بعد ذلك لطرق الخلل من صلاة إمامه
 فصلاته وتحمل الإمام عنه السهو (قال سجد) إمامه (لأنه مدبته) وإن لم يعرف أنه سجد بها جهلا
 له على السهو حتى لو اقتصر على سجدة واحدة سجد المأموم أخرى لاحتمال ترك الإمام لها سهوا
 ولو ترك المأموم مساهمة عامدا عطف خلفه صلاة لخالفه حال التسبوت خلاف ما لو قام الإمام إلى
 خامسة ساهيا فإنه يسمع على المأموم مساهمة ولا اعتد بها احتمال كونه قد ركع من ركعة
 ولو كان مسوقا لأن قيامه خامسة غير معهود بخلاف سجوده فإنه معهود للسهو إمامه وهو محرم
 بين مفارقتها ليسر وحده واستلزامه على لعدم التسليم معه وما ورد من متابعة الصحابة المومنين له
 صلى الله عليه وسلم في قيامه لخامسة في صلاة الظهر فحمل على عدمه حتى إذا سلمه لأن رسول
 كان رهن وحسب يحتمل زيادة الصلاة ونقصانها ولهذا قالوا أزيد في الصلاة برسول الله ولا يرد
 ما سألني في الجمعة أن لسوق يورث الإمام مشهد بوي الجمعة لاحتمال تسببه بعض ركعاتها فتأتي
 ركعة لأنه إنما شاعبه فيما تأتي به على ذلك كما تقدم بولد رحمه الله تعالى وهذا لم يعرف ومحل لزوم
 المتابعة فيما ذكره المصنف ما لم يتيقن غلظه في سجوده فإن يتيقن ذلك لم يتابعه

(قوله ولو لم يقل عليكم سجد) أي لأن سعة الخروج بطل عمدتها فسجد للسهو (قوله فإذا سلم
 إمامه أعادها) أي الركعة (قوله وإن شاء فارقه) فصنته امتناع المراقبة قبل الجلوس وقد تقدم عن
 حجب خلافه (قوله فلو أتى بها) أي الركعة (قوله ويحكمه سهو إمامه) ظاهره لو أفندى به بعد فعل الإمام
 بالسجود وتحمل خلافه وهو الأقرب لأنه يبق في صلاة الإمام خلل حين أفندى به لكن في
 فتاوى الشارح أنه سئل عما هو سجد للسهو فأفندى به شخص قبل شروعه في السلام من الصلاة
 هل يسجد آخر صلاة معه للخلل المنطوق له من صلاة الإمام أم لا فاجاب أنه سجد له بالسجود
 آخر صلاته ليطرق خلل من صلاة إمامه وهو سائل قوله ليطرق خلل فإن الخلل المحرم من اقتدائه
 (قوله وإن أحدث بعد ذلك) عليه قوله المتظهر (قوله وإن لم يعرف عنه) (قوله سجد المأموم أخرى)
 أي ولو فعل سلام الإمام لأن عنه سجد أن يتدكر الإمام أنه لم يسجد يكون سجدته ركعة وهو
 لا يعرف ويحتمل أنه لا يأتى بالشبهة لعدم سلام الإمام وإن أدى إلى طول الجلوس بين السجدين
 جهلا للإمام على أنه فصيح سجود السهو وهو مستند ذلك يكون سجود المأموم بعد سلام الإمام
 (قوله ولو ترك المأموم متابعه) أي أن استمر في حركته حتى هوى الإمام مسجدة الثانية وهو حجب
 بالمعنى ومحل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عديم السجود أصلا وإلا قسطل بمجرد هوى الإمام للسجود
 لشروع المأموم في المبط (قوله لأن قيامه) أي المأموم (قوله وهو غير بين مفارقتها ليسر وحده)
 وهي أولى قياسا على ما مر فيما لو عاد الإمام للقعود بعد انتصابه (قوله ما لم يتيقن) أي المأموم
 غلظه أي الإمام

(قوله ولو أتى بها جهلا بالخل)
 يعني بحال الحكم بأن
 جهل أنه يرمه الجلوس إذا
 الصورة أنه عالم بحال الإمام
 وعنده العتاب ووعلم في
 قيامه أن إمامه لم يسلم
 أو سلم في قيامه لزمه
 الجلوس ليقوم منه ولا
 يسقط بنية المفارقة وإن
 حذر ولو لم يحس وأن
 جهلا لما يعيد ويسجد
 (قوله ساهيا) الأصوب
 حذفه إذا لا يلائمه ما بعده
 (قوله وهو) أي من قام
 إمامه لخامسة

كأن كتب أو شرا أو تكلم فيلحاحا وعنده ثم سجد سجدته فراه هو باللسجود سجدته
حركته أو لم سجد لجهته به فحده أن سجودته ترك الخهر أو السورة فلا إشكال حيث في تصوير
ذلك ، وما يشكك به حكمه من أن من سجد سجدته فإن عهده سجد ثانيا سجدته
بالسجود فمريض عهده سجدته أو لم يقتضى موافقة للمأموم يقتضى سجودته حو به
أن الكلام إما هو في أنه لا يوجب في هذا سجود لأنه سجد ، وأما كونه يقتضى سجودته للسجود
بأنه به معرفة أو سجد الإمام مدرج آخر فثبت منته أخرى ليس الكلام فيها مع وصوح حكمها
وما يشكك به سجدته من أن عهده الإمام له به فكيف سجد من سجد الإمام حو به أنه
سجد ، صورة (وإلا) أي وإن لم سجد الإمامه من - كنه متعمدا أو ساهيا أو معتقدا كونه
بعد سلامه (فسجد) المأموم بعد سلام الإمامه (على السج) خير دليل الحاصل في صلاته من
سلامه الإمامه ، خلاف ما - كنه يشهد الأول وسجد متلاوة لأن سجد المأموم يوقوعهما حلال
للسلام ، وهو مدرج بهما لخالف الإمام واختلت التسمية وماهت إيمانياتي به بعد سلام الإمامه كما تقرر ،
وفي قول عرج لا يسجد لأنه لم يسه وإيمانياتي الإمام وسجودته معه كان للتابعة ، فإذا لم يسجد
المسبوع فابيح وفي وظاهر كلامهم أن سجود السهو بفعل الإمام له - يقرر على المأموم ويصير
كالركن حتى لو سلم بعد سلام الإمامه ساهيا عنه

(قوله كأن كتب) أن الإمام (قوله فلا إشكال حيث في تصوير ذلك) أي يقرر غلط
الإمام (قوله مع وصوح حكمه) من أنه سجد سجود الإمام لأنه من مبدئ عهده (قوله أو
معتقد كونه بعد سلامه) بأن كان مخالفا (قوله ما لترك) أي الإمام (قوله ولو تفرد) أي
المأموم (قوله يستقر على المأموم) ظاهره ولو مسبقا ، وعبرة حجج تنبيه قضية كلامهم أن
سجود السهو بفعل الإمام له - يستقر على المأموم و سجد كالركن حتى لو سلم بعد سلام الإمامه ساهيا
عنه لزمه أن يعود إليه إن قرب الفصل وإلا أنه صدقته كما ترك سجد ركعت ، ولا ينافي ذلك
مأنى أنه لو لم يعم سجود الإمامه متلاوة إلا وقد فرغ منه به يباحه لأنه ثم هب محله خلافة هب
أقول قضية هذا الفرق أن مسبقا لا يسجد عليه سجود السهو بفعل الإمام لأنه فات محله بفراغ
الإمام منه لقوات لم يعمه كما في سجود التلاوة ، ثم رتب سم على حجج صرح به ، وقوله يستقر
لأنه لم يستقر على المأموم هو مرسوم في سجود الإمام قبل السلام ، وهو كان حرجيا مثلا
يرى السجود بعد السلام فسم عامد سم سجدته يستقر على المأموم بفعل الإمام له أولا لا تقطع
القدوة بالسلام فيصير كما سجد الإمام وسجد فسجد المأموم نذا خبر الحلل الواقع في صلاته . قال
مم على حجج الأقرب الثاني وهو ظاهر ، ويسجد عهده لأنه سجد الإمامه لأنه سلام الإمام
انقطعت القدوة وصار للمأموم مسجودا في سجدته وبين الإمام رباط حتى يستقر عليه عمله ،
وكتب على سم شحنا العلامة التورية لأوجه هذا الردد أنه سلام الإمام . فقلعت القدوة
فهو باق على سنته ولا يستقر عليه سجود الإمام

فأنه - يوجب الإمام السلام بعد سجودته وقتسب المأموم عن سجودته ثم يذكره قبل
سلام الإمام فيصير أنه سجد ولا يستقر سلام الإمام كما لو سجد الإمام باق من ثلاثة أو كل صوب
لسهو عن مباحه فيه غشي على ضم صلاته هب مم على حجج .

لرمه أن يعود إليه من قرب النفس وإذا عاد صلاته كما هو في سجدها ، وبه سجد الإمام بعد
 فروع المأموم المواقف أفق السجدة ثم سجد موقفة في السجود ، وحدث له موافقة في الصلاة في
 ظهره وإن قصي كلام بعضهم بروحه أنه أتى لأن المأموم السجدة بعد سلام الإمام وقبل قوله
 تابعه عنها على ما اقتضاه كلام الخادم كالسجدة ثم يتم تشهد كما لو سجد سجدة وهو في السجدة
 وعليه فهل بعيد السجود فيه احتمالان ، ومقتضى كلامه تركه في سجدة إعلانه . ووجه أنه
 قياس ما تقرر في السوق ، وقد روي عن الإمام عليه السلام ، وروي عنه في سوق من
 الخوارج الأخير عن سجود السهو في الخلة كما صرحوا به في السجدة قبل السجدة أنه سجد لنفسه
 لأن القيام عليها في الخلة . وهذا والذي أفق به أبو محمد رحمه الله تعالى أنه يجب عليه يتم كتاب
 التشهد الواحدة ثم سجد سهو ، ولو حلف المأموم بعد سلام الإمام بسجدة بعد سلام الإمام للسجود
 يتابعه سواء أسجد قبل عود الإمام أم لا لقطعته القدوة بسجوده في الأولى واستمراره
 في الصلاة بعد سلام الإمام في الثانية من سجدة فيهما مفردة ، بخلاف ما روي في السوق لأن في
 عينية فالتسليم كما قال الأسوي روى العود للسجدة ، واسرى أن عليه السلام سجد واحد وحده
 سجد محبب فيه وقد حذر في قنصل الدولة ، وهو أن المأموم بعد سلام الإمام يسجد
 رمة مواصلة فيه موقفة له في الصلاة ، فإن حلف به تحت صلاته حيث يوجد ما سجد
 السجود ، فإن وجد فلا تكديته أو بية إقامته وهو قاصر أو بلغ سعيته دار إمامه أو نحو
 ذلك ، وإن سلم عمدا بعد الإمام لم يوافقه السجدة السجدة (روى في السوق مسوق
 عن سها بعد اقتدائه ، وكذا) لو اقتدى بمن سجد (فيه في الأصح) وسجد الإمام سهو
 (فالصحيح) فيهما (أنه) أي المسوق (يسجد معه) للسجدة ولا يترى أن موضعه آخر
 صلاته ، ومن ثم لو اقتصر الإمام على سجدة ، سجد أخرى خذف له (س) يسجد أيضا
 (في آخر صلاته) لأنه محل السهو الذي لحقه ، وما من الصحيح لا يسجد معه غير أن موضع
 السجود آخر الصلاة ، وفي قول في الأولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر
 صلاة نفسه وهو المخرج السابق ، وفي وجه في الثانية هو من لا يسجد معه ولا في آخر
 صلاة معه لأنه لا يترك السهو (فإن لم يسجد الإمام فيهما (سجد) بل ، مسوق اقتدى
 (آخر صلاة معه) فيهما (على المصنف) لم يترى في موقفي ، ومما روي عن الإمام عليه السلام المخرج الذي
 (قوله) رمة أن يعود إليه (معتمد) قوله لأن المأموم السجدة بعد سلام الإمام) أي فلا يكون
 سجوده مع الإمام ما بعده من أدكار أو غيره (قوله) عليه السلام (أي المأموم
 (قوله) أنه يجب عليه (الحج) أي فلا يترى مع الإمام في السجود (قوله) ثم سجد سهو (خلافا لحج ،
 أقول) والأغرب ما قاله حج وذلك لأن الأصل وجوب متابعة الإمام في فعله فلا يتركه إلا لعرض
 اللهم إلا أن يقال إن هذا كيد البراءة فيعذر في حلفه بإمامه كما عذر ذلك في إتمام الصلاة
 (قوله) بعد سلام الإمام (أي ناسيا أن عليه ما يقتضي السجود (قوله) من سجدة فيهما مفردة)
 أي المأموم وهو ظاهر في الصورة الثانية . أما في الأولى فعلى قوله أنه يستسجد سجوده مفردة
 لظهور أنه لا يطلب منه سجود بل لا يصح حيث سجد قبل عود الإمام (قوله) حيث لم يوجد (أي
 من المأموم (قوله) فإن وجد (أي من المأموم (قوله) ومن ثم لو اقتصر الإمام (أي المسوق
 وقوله لم يسجد أخرى : أي لأن سجوده هنا ثلثا وقد زالت .

(قوله لأن المأموم السجدة)
 بعد سلام الإمام) وظاهر
 أنه حيث لا يأتي شي من
 أو كرات التشهد ولا أدعيته
 لأن سجوده وقع في محله
 ومن المحض للمتابعة
 وسجود السهو المحسوب
 لا يعقبه إلا السلام كما
 سيأتي ما يصرح به غاية
 الأمر أنه اغتفره التحلف
 فلا تطل به صلاته خلافا
 لما وقع في حاشية الشرح
 (قوله) أنه يجب عليه الإمام
 كلمات التشهد) أي بلا
 متابعة كما هو ظاهر السياق
 فليراجع

(وسجود السهو وإن كثر) السهو (سجدتان) يقسم بينهما خمسة لأقصاره صلى الله عليه وسلم
عليهما في قصة ذي اليمين مع نعتده بها لأنه سر من شئس وسكهم ومشي ، ولأوجه حرمه . كل
سهو وقع منه ما يحكمه بعضه فحصر ويكون باركا للشيء . وما قاله الروياني من احتمال تطلها
حينئذ لأنه غير متروك الآن مدفوع بمنع ما علل به ، إذ هو مشروع لكل على إفرادها وإلما
بأنه الأمر بها بداحسب ، فإذا نوى بعضها فقد أتى بعض الشرع ، بخلاف ما لو اقتصر على
سجدة واحدة فاسم السجدة إن نوى الإقصر عنها تناء ، فإن عرس بعد فعلها لم يؤثر كما هو
ظاهر لأمرها بقل ، وهو لا يصير واحدا بالشرع فيه ، وكونها بغير زيادة من حسن الصلاة وهي
مستطاة بحكمه عند عمدته كما مر . وهذا لا يعتمد كما قررناه ، وعلى هذا التفصيل يحسن ما نقل عن
ابن الرقعة من إطلاق السجدة وعن الفقهاء من إطلاق عدمه ، ولو أحرم سجدة واحدة برأيه وتي
منها ركعة ومنها غيرها ثم قلدى تنافر فأصر فيها إمامه وم يستحد ثم أتى هو بالركعة بعد سلام إمامه
ففيها كذا لجميع سجدتين ، وكفهما (كسجود الصلاة) في واحدته ومساواة كوضع
عصاة والتدبيرة والسجدة والكس والافرنس في خافوس سجدتين ، فإن بعضهم يستحب أن
يقول فيهما سجدتان من لاسم ولا يسهو وهو ذاتي الحال . قال زركشي : إنما يتم إذا لم
تعتمد ما ينص السجود ، فإن تعمدت فليس ريث لا تقا الحال من اللانق الأسعاف ، وسكنو من
لله كرسهما ، والظاهر كما دله الأدري أنه كالكرك بين سجدتي صلب الصلاة ، ولو أحل شرع
من شروط السجدة أو الخافوس فظاهر أنه يأتي فيه ما مر في السجدة من أنه إن نوى لأجلان به
فمن فعله أو معه وقعه تحت صلاته ويرى طرأ له أنه فعله لأجلان به وأنه ترك فتركه فوراً
نظر ، وعلى هذا الأخير يحمل إطلاق الأسوي عدم السجدة ، ونورع فيه عما يردده من قراره ،
وقصة التنبية عدم وجوب سجد السهو ، وفيه راع كسجود التلاوة في الصلاة ، واعتمد كما
أقوى به لوالد رحمه الله تعالى وجوب التنية في كل منهما ، أي على الإمام والمأموم فيما يظهر لأعلى
الأموم وهي القصد ، وظاهر أنه لا تكسر فيها للحرم حتى يحك فرما به ووجوب سجد سجد
السهو مذكور في كلامهم حتى في مختصر

(قوله وهي القصد أي
قصد خصوص السهو
وخصوص التلاوة بقرينة
ما يأتي ، فإرادته بالقصد
ما يشمل التعين

(قوله ويكون باركا للشيء) أي ثم لو عني له السجود أنه في م بحر ، وإذا فعله عامدا علف نزلت
صلاته لأنه زيادة غير مشروعة لغواته تخصيص السجود الذي فعله ببعض مقتضيات ، ولو نوى
السجود لترك الشهد أو منلا ورك السورة فالظاهر أن صلاته سعل لأن السجود لا سم
موسع ، وسببه ما ذكره شرك بين مانع ومقتض فعله لمع ، وبقي ما لو قصد أحدهما لا يعيه
هل يصرفه لا فيه نظر ، والأقرب الأول لأن أحدهما صادق عما يشرع له السجود وما يشرع
ولا يصح لردده في التنية بينهما (قوله من احتمال تطلها) أي الصلاة ، وقوله حينئذ أي حين
م يحكمه بعضه (قوله بخلاف ما لو اقتصر) أي لصلى (قوله كما قررناه) أي في قوله فإن عرس
بعد فعلها لم يؤثر (قوله ولو أحرم سجدة) هذه الصورة من جملة ما دخل تحت قوله وسجود السهو
وإن كثر سجدتان (قوله ومندوباته) كالكرك فيها ، وفيه يقول فيها : سجدتان من الأيام ولا
يسهو وهو ذاتي الحال لكس إن سها لا إن تعمد لأن اللانق حينئذ الاستعفار الخ حج وهو
يفيد أن الأوجه أصحاب سجد وجهي للذي الخ ، وظاهر أنه نقوله فيهما وإن تعمد الترك واللائق
به حينئذ ، استعفار كسر (قوله لا يأموم) أي في سجود السهو والتلاوة (قوله وهي) أي بية سجود السهو

على هذه الوجه صعوبة
من وحوه تترك بالتأمل
منها أن قول الشهاب
الذكر في هذه العبارة
الثبت وحوها هنا وقوله
والسعي وحوها في سجود
التلاوة منزل على كلام
قدمه قبل هداية الإنسان
والثاني المذكوران فكان
على الشارح أن يذكره
قل ليتزل هذا عليه
والإسقاط يوم أن الإنسان
والثاني المذكورين وقعا في
كلام الأصحاب وهو
خلاف الواقع ومنها أن
قوله الآتي قال من كلام
الشهاب المذكور حكاية
لكلام التوهم المذكور
من قوله وبه رد هذا
على من يوم وسبق
الشارح يقتضي أنه من
كلامه هو حكاية لكلام
الشهاب المذكور ومنها
غير ذلك (قوله فهو خطأ
فاحش) حبر قوله ومن
ادعى على حذف مصاف
أي قدعوا غلط فاحش
ووجهه محالته نصح
كلام الأصحاب المتقدم
(قوله والأوجه بطلانها
بالتدفق بالنية الخ) حكم
مقتضب لا يتعلق له بما
قوله كما هو ظاهر خلافا
وقع في حاشية الشيخ
(قوله أن المستحلف) أي السبوق بقراءة ما بعده وهو يفتح اللام

التي يرى وكلامهم كالصرح في وجوب النية فيها حتى في انحصار إدفعولهم سجدة بالسهو وسجد
التلاوة صريح في أنه لا يتحقق كون السجود بذلك لا يعتد به وقد صرحوا بأن به التلاوة لا تشمل
سجود التلاوة ودعوى نصح الأصحاب بعدم وجوب نية سجود السهو مجموع وأما ما ذكره من
الرفعة من أن نية سجود التلاوة في الصلاة لا تحسب فصعب إلا أن يحمل النية فيه على الحرم ومن
ادعى أن معنى النية الثبت وحوها هذا قصد السجود عن خصوص السهو والسعي وحوها في سجود
التلاوة قصدتها فمطلق قصدتها يكفي في هذه دون شك وأنه رد هذا على من يوم اتحاد النية
التي هي مطلق القصد في الدين فاعترض الرقي بينهما من النصوص وحوها فيها إذ لا تصور
الاعتداد بسجوده فلا قصد قال وقول من رفعة لا تحسب سجدة سجدة التلاوة صعب إلا أن رد أنه
لا يجب فيها تحريم وليس كما زعم بل هو صحيح ما قرر من معناه هنا انصرف لضعفه ثم تأمل
ذلك فانه مهم فهو خطأ فاحش والأوجه بطلانها بطلانها بالنية فيها إذ لا ضرورة إلى ذلك (والجواب
أن قوله) أي سجود السهو سواء كان رده أم قص أم سهم (من شاهده) وما سعه من الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ومن ذكره كان معناه (وسلامه) بأن لا فصل بينهما شيء من
الصلاة وهو قاعدة تعبر كثير القيل ولا يصح قبول الفصل بينهما سكوت طومس كما أرى به والله
رحمه الله تعالى لم يرد في حبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل السلام مع رده لقوله
عنه قال كل صلى حسب وبه قل عن زهرى أن السجود قبل السلام آخر لأمرين من صلاة
صلى الله عليه وسلم ولأنه لصحة الصلاة فكان قبل السلام كما هو نية سجدة منها وأجاب عن سجوده
بعده في حبر ذي المنسح بحكمه على أنه لم يكن عن قصد مع أنه رد من حكم السجود والخلاف في
خوار لا في القميه خلافا لما ورد في من نية ومعا في الحديث قد كان أحدهما أنه من بها بقص
سجد قبل السلام أو ريادة بعده والثاني أنه محرم بين التقديم والتأخير شوب الأمرين وسيأتي في
الجمعة أن المستحلف من نية سجود سهو يسجد هو وثأموهون حرصة الإمام ثم تقوم هو ما
عليه ويسجد آخر صلاة نفسه أيضا ولا رد هذا إذ سجوده في مسنسا محض لمناعة كما في السوق
و يظهر أنه هو سجدة السهو

(قوله التبريري) تكسر أوله وسكون لوحده والتجسة وردى سنة إلى ندر ر بجان اه
ب (قوله ومن دعى أن معنى النية) مراده حجج (قوله يكفي في هذه) أي نية سجود التلاوة
(قوله لا يقرر من معناه) أي النية في سجود التلاوة وقوله لم يقرر من معناه ثم أي النية في سجود
السهو (قوله فهو خطأ) جواب قوله ومن دعى الخ أي إباحة التعرض لخصوص السهو والتلاوة
ولا يكفي مطلق السجود فيها (قوله والأوجه بطلانها) بوجه محض والأظهر أن سكون مسئلة
مسئلة والأولى حينئذ أن نقول لا وجه الخ (قوله ولا يصح الفصل بينهما) أي السجود والسلام
(قوله عامر في حبر مسلم) دليل سكون السجود بين الشهد والسلام (قوله وأجاب عن سجوده
بعده) أي السلام (قوله على أنه لم يكن عن قصد) أي السلام وعباره التبريري يقول على أن
تأخيره كان سهوا لا مقصودا أي وأعاد السلام اه وقوله مع أنه جواب ثان (قوله في مسئلتنا) هي
قوله وسيأتي في الجمعة أن المستحلف الخ .

قبل صلاته على لآل ثم أتى بها وبمسافر حصل ثلث منه سجود وامتنع عنه بإعادته ، ولو عاد
 الشبهة بعده فهو سبغ لإحدائه حبوب لا ينصب حبوب تشهد سجوده وليس في محله أولا لأوجه
 عدم تطلاتها وما عمل به ممنوع لأن عدم ذلك التحلل به هو مسح لأواحد كما صرح به
 الإجماع استقيى وعنه وعلى حديث (من سجد) أن غير حال سلامه أن عليه سجود سهو
 (قال) السجود وإن قرب النقص (في الأصح) فتلحقه له سلامه (أو سهو) أو جهلا أنه عليه
 ثم غير فما تضرع (وسأل النقص) عرفا (قال في الحديث) لسعد الزلاء يقول كالأولى متى عني
 نحوه أو أتى سجد أو كلام كثير ومما يدل الأصح لا ينقص النقص في سجد وسجد والتدبير لا يفتوت
 لأنه حذر من عداة فيجوز أن يجرى فيها كثير من الخلق (ولا) أي في سجد من نيل النقص (فلا)
 يعوق (على النقص) بعده وذاته صلى الله عليه وسلم صلى الطهر حتميا فقبل له فسجد للسهو
 بعد السلام معني عليه وقبل هو لأن السلام ركن وقع في محله فترجع إلى سنة شرعت فيه وعمله
 ما لم يطرأ مانع بعد السلام وإذا جاز كان حرج وقت جمعة أو عرس موح الإجماع أو رأى
 منتم له أو استب مدد مسح أو أحدث وتطهر على قرب أو شئ دائم أحدث أو تخرق الخلف
 وما ذكره جميع متحرون أن من سجد ما لم يصدق وقتها وغابوه باخراجه بنفسه عن وقتها مردود
 بما تقدم من حوزة حديث شرع فيها وفي ما سجد مع جمعة وإن لم يدرك فيه ركعة ولهذا صرح
 النعماني أنه لو كان لو قصر على ذكر ركعتين ولو أتى بالسنة خرج بعضها أتى بالسنة وإن لم
 تكبر بسجود من لمعنى بالذوق أن يقول هذه حصل فيها خروج بالتحلل صورة ولا ضرورة مع
 صبي الوقت إلى العود فيها لأنه شبه إن شاء الله وإن كان عائد بالإرداء ولا كذلك مستله الملة لم
 يحصل فيها صورة خروج حال فإن قيل كيف يسجد مع فوجهم في خلاف الأولى قبل يمكن
 الجمع بينهما بحمل هذا على ما يرد أو وقع ركعة وذاك على ما إذا ما يوقع (وإذا سجد) أي أراد
 السجود وإن يشرع فيه بالهمل كما أشعره بأنهم الإمام والعراق وغيرها وفيه به الوالد رحمه
 الله تعالى (صار عائدا إلى الصلاة في الأصح) من غير إحدائين عدم خروجه منها ولهذا قال في
 الحاشية من الصواب أن معنى قولهم صار عائدا لنفسه أنه حين عوده عدم خروجه منها أصلا لأنه
 يستحيل حتمية الخروج منها ثم العود إليها وأن سلامه وقع بمواضعه بكونه لم يأت به فلا
 يسيانه ما عليه من السهو فيعنده وجوبا وينيل صلاته سجدوا حدثوا بمره الظهر خروج وقت الجمعة

(قوله يمكن الجمع بينهما
 بحمل هذا الخ) كأن
 المراد أن محل قولهم إن
 المدة خلاف الأولى فيما إذا
 لم تقع ركعة في الوقت
 وهما وقت ركعة بل
 الصلاة جميعها فيه

(قوله من صلاته على لآل) حرج به ما أتى به قبل الشبهة وفيه متصل وهو أنه إن كان
 عامدا بما ظلت صلاته ولا فلا سجد وإن حال سجوده وبعده بعد الشبهة (قوله فهو سبغ)
 أي صلاته (قوله وليس في محله) يؤحد منه أنه لو جلس للشبهة في غير محله كأن جلس بعد
 الركعة الأولى ظلت صلاته وإن لم يرد حاوله على قدر جلسته لاستراحة لأنه يصدق عليه أنه
 أحدث جلوس شبهة في غير محله ولا يشكل عليه قول حج إنه إن سجد الشبهة في غير موضعه
 إذا حال به احتسب خوار حمله على ما وجد نحوه الاستراحة وهو أنه أتى فيها بسبغ لأنه
 الآن لم يحدث جلوس شبهة في غير موضعه (قوله ولا حرج) أي فلا من ذلك لم يضر عائدا به
 الصلاة (قوله كأن حرج) مثل لقوله ما يضرنا ما يضرنا (قوله أن من ذلك) أي من حرم فيه السجود
 مدح (قوله من معنى بالذوق) هو قوله ما لم يصدق وقتها (قوله وباركه الظهر خروج وقت الجمعة)

حدث خرج قبل تسليمه ثانياً ولا بد من حدوث موحيه ولو قدم أن سجود السهو وإن تعدد سجدتان مع أنه قد يتعدد صورة لاحكام في صور منها لسوق وحبسة السهو وقد مرّنا أشار إلى بعض الصور قوله (ولو سجد ما لم يجزه) أو انصورية (وسجدوا) السهو (فبان) بعد سجود السهو (قوتها) أي الجمعة أو موجب بتمامه استتمه (أتواشهر وسجدوا) للسهو ثانياً آخر صلاتهم لبيان كون الأول من سجد الصلاة وأنه وقع سوا (و هو من سهو مسجد من عنده) أي السهو (سجد في الأصح) أنه راد سجدين سهو، سجدتها عندهما وبوسجد السهو ثم سجد سجدتين لا بأس بوقوع سجدتين من سجدتين أو سجدتين من سجدتين فيه يدل أن السهو بعد سجدة واحدة لا بأس به ولا علة بالظن اليقين خطؤه وما يط هذا أن السهو في سجود السهو لا تنفي السجود كما مرّ واستهوى به فحده والى ذلك سجود السهو كذا كل من في الصلاة فيجوز منه كما ذكره ثم انتهى الكلام على سجود السهو شرع يسكن على سجود الصلاة قال

(قوله أتواشهر) أي
أو المقصورة .

باب في سجود التلاوة
والشكر

(قوله على جنبها) إنما
لم يقل على جنبها وإن
كان هو المناسب في الدليل
لأن أبا حنيفة يوجب
وستأتي الإشارة إلى رد
دايته وعمارة الأدرعي
أصل مشروعيها ثبات
بالسنة والإجماع

(باب) بالتثوين

(من سجد) (سجد) (الله) (رحم) على طلبها وخبر من أنه صلى الله عليه وسلم قال
«إذ قرأ من آية السجدة فسجد سجدة فليسجد على السجدة» (قوله على جنبها) أي
الله الحية وأمر بالسجود فعصيت في السجدة وأمر أن يقرأ الله عليه وسلم «كان يقرأ
عائنا القرآن فإذا مرّت سجدة تكبر وسجد وسجد معه» (قوله أبو داود وحده) أي
عنده أنه صلى الله عليه وسلم ركع في سجدة والسجدة من عليه وصح عن عمر رضي الله عنه
التصريح بعدم وجوبه على من سجد معه في سجدة لوطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل
اجماعهم وأما أنه تعالى من لم يسجد قوله لا يقرأ فيهم القرآن لا يسجدون فوارد في الكفار
أي بعد العود فلا ينافي ما مرّ من حرمة السجود وعدم ضروريته عائداً إلى الصلاة (قوله لم يقرأ
أي السجود .

باب تسنن سجدة التلاوة

(قوله بفتح الجيم) أي لأن السجدة على وزن فعلة وما كان كذلك من الأسماء يجمع على فعلات
«سجد العين وما كان كذلك من الصفات يجمع على فعلات بالسكون» (قوله الله الحية) أي استحق
دخولها لإيمانها بالله وطاعته (قوله كان يقرأ عيسى القزّاب) أي في غير الصلاة أحد من قوله
الآتي بعد قول السجدة . (قوله وسجد وسجد معه) أي أنه صلى الله عليه وسلم كان
تقرأ في غير صلاة السجدة (قوله كان يقرأ عيسى القزّاب) أي عروّذ وعيسى سمعه (قوله وإيماء حب)
أي سجدة التلاوة (قوله على سجد) يعني قوله القزّاب وفي شرح الروض توجّه لعدم
وجوبها عطفاً على قصة ربه وتقول عمر أميراً بالسجود يعني بتلاوة من سجد فقد أصاب ومنه
سجد فلا يتم ثلثه ربه البحري أنه وديعه فحتم أن يكون ذلك على السجدة فكون مراداً
للتأنيب وأنه لم يكن على السجدة فحتم أن يكون ربه أخرى

بدليل ما قبل ذلك وما بعده (وهي) أي سجدات التلاوة (في الحديد أربع عشرة) سجدة
(مها سجدة) سورة (الحج) لم يروى عن عمرو بن العاصي سجد حسن وإسلامه إنما كان
بالمدينة قبل فتح مكة «أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة سجدة في القرآن مها
ثلاث في الفصل وفي الحج سجدتان» وعن أبي هريرة «وإسلامه ستة سبع» «أنه سجد معه صلى الله
عليه وسلم في الشقاق وفرحهم ريث» رواد مسلم، وصاروا عن أبي عبد الله صلى الله عليه
وسلم سجد في شيء من الفصل منذ تحول المدينة أحب عنه أنه ناف وصغير على أن البرك
إنما ينال الوجوب لا الدب وأحد ظهريه القديم وبحال السجدة معروفة ثم الأصح أن آخر
سها في النحل يؤمرون وفي النمل العظم وفي فصل يسأمون وفي الشقاق يسجدون وفي فصل
كأصبه على سجد الحج خلاف أبي حنيفة في الناسة (لا) سجدة (ص) وهي عند قوله وحر
ركها وأما فليت من سجدات التلاوة روى عن أبي عباس «ص لست من عرائم السجود»
أي من مأكده وقد نكبت ثلاثة أحرف إلا في تصحيف (ي هي) أي سجدة ص (سجدة
شكر) لله تعالى ينوي بها سجود الشكر على نوحه داود عليه الصلاة والسلام من خلاف لأبي
الذي ركبته مما لا ينق بكان شأنه بوجوب عظمه كذا الأبياء صلى الله عليه وسلم عليهم عن
وصفة الذب مطلقا وإن وقع في كثير من التعابير

(قوله بدليل ما قبل ذلك وما بعده) ولا يفهم الركوع مقامها كذا عروا وهو سجد حواري وهو بعد القياس
حرمة وقول الخطائي من أصحاب بقوه شاذ ولا يصح فيه بخوار عند غيره كما هو ظاهر اه حج
(قوله ناف وصغير) قال في شرح الروض وغيره صحيح ومنه اه وقوله وغيره يرفع أي غير
الأولى لهذا الحديث صحيح ومنه (قوله يؤمرون) وفيه يستكبرون وفي العمل يعلمون ويصر
له لأدعى ورد قول المجموع أنه بطل وفي ص وأما وفيه مآب وفي فصل يسأمون وفي
تعدون وفي الشقاق آخره اه حج . أقول والأولى له في الاشتقاق أن سجد السجود إلى آخرها
خروجها من الخلاف ومنه السجدة هل سجد عند كل عمل سجدة عملا بأقوالين . فحاش بقوله .
لم ذهب على نقل في المسئلة والذي يظهر لمع لأنه حشد سجدة لم يشترع اه سمع عني حج (قوله
لا سجدة ص) بخوار من بالاسكان وبالفتح وبالكسر بلا حوس وبه مع التوس وبدا كتبت
في التصحيف كتب حرفا وحدا وأما في غيره منهم من كتبها باعتبار أصلها ثلاثة أحرف اه
اس عند آخره ومنه في شرح الروض وقوله منهم من يكتبها الح أي ومنهم من يكتبها حرفا واحدا
وهو لموجود في نسخ لمي (قوله سوى بها سجود الشكر) قصده أنه لا بد لصحتها من ملاحظة
كونها على قول نوح داود وبسبب مرد ثم رأيت في سمع عني مسيح في أثناء غيره ما نصه
وهل تعرض لكونه شكر لقصور نوح داود عنه الصلاة والسلام أو يكن مصدق لمة الشكر
ارتضى الثاني طب ومرا اه . بقى ما لو قال نويت السجود لقبول نوح داود هل يكن ثم لا فيه
نظر والأقرب الأول لأنه كره السبب . وبقى أيضا ما لو نوى الشكر والتلاوة أيع حارج الصلاة ويسمى
فيه الصبر لأن سجود التلاوة إن لم يكن من السجدة المشروعة كان باطلا فإذا نوى التلاوة
والشكر فقد روى مبطلا وغيره فيجب البطل (قوله من خلاف الأولى) متعلق بسواء (قوله
الذي ارتكبه) أي من إضماره أن ويرى به من روج روحه اه حج

ما يوم خلاف ذلك بعدم صحته بل بوضوح كان شؤله واحدا ثبوت عظمهم ووجوب اعتقاد
برهنتهم عن ذلك السبب الذي لا يقع من قول صالحى هذه الأمة فكيف من اصطفاهم الله
سوته وأهلهم رسالته وحملهم الواسطة به وبين خلقه وإيمان حصن داود بذلك مع وقوع نظره
لآدم وأيوب وغيرها لأنه لم يحدث عن غيره أنه بقي ما أركبه من الخمر والسكا حتى يب
من دموعه العشب واقفئ اربع مائة خورى ثم هذه الأمة معرفة فارد وعلى فربه وأنه
نعم عليه نعمه ستوح دوام الشكر من بعد إلى قيام الساعة . والأصل في ذلك خبر أبي سعيد
الخرى « حطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقرأ من كتابه بالسجود شرا أى شيئا
السجود فبأنا قال إنما هي توبة إلى الله ولكن قد استعذتم بسجود قبل وسجد » رواه
أبو داود بسناد صحيح على شرح الحرى (سجد في غير الصلاة) عند تلاوة آياتها بلا سماع كامل
ولا يما في قولها سجدة الشكر قوهما سبها التلاوة لأنها سب لسجود قول بيت التوبة شى
والأجل ذلك لم يطر لها ما أتى في سجود الشكر من هجوم النعمة وعبره لأنها موسطة بين
سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (وعبر فيها) وسبها (في الأصح) وإن قصد قصد
الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لأنه إذا جمع لطلوع وعبره على النص وشتم ذلك فإنها
وسامعها ومستمعها وشتم إسلالة الطواف وهو مسحه وإخائه بالصلوة إنما هو في بعض أحكامها
ومحل الحرمه والظلال في حق العائد العالم

(قوله ما يوم خلاف ذلك) أى أنه أركب شرا محرما وهو كما في بعض الثعاني أمره
حين أرسل ورره لأقتال تقدمه ثم الخشن ليقب (قوله السبب) الردى من
كل شىء والأمر الحقير وفي الحديث : إن الله تعالى يحب معافى الأمور ويكره معافىها « ويروى
وبعض أه محار (قوله مع وقوع غيره) أى من أركب ما ساقى كالمهم قدسوا نفس الله
تعالى تو تنهم (قوله لأنه لم يحدث عن غيره) أى ولأنه وقع في هذه النصوص على سجوده بخلاف
نصوص غيره من الأنبياء فإنه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم (قوله مالتبه) لا ماله
من آدم سبكه مشوب بالخمر على فرق الحة أه حج (قوله سنوح) أى بسدعى ثبوت
الشكر الخ (قوله قصد التلاوة) أى وإيمان بقصد التلاوة مع انقراء مع أن فيه حمه بين
لمطلوع وغيرها لأن حسن التراء مطلوب وقصد التلاوة ماضى بخلاف السجود فلا سبب فانه غير
مطلوب أصلا وهذه السجدة لما لم تستحب في الصلاة كانت كالتى بلا سبب (قوله لأنه إذا جمع
سطل) قضية هذا أنه لو قصد التلاوة وحده لاسطر صلاته ونس مرادا قال قصد التلاوة
بما يكون ماعا للظلال حيث كان من السجود اشروعة وهو ما ليس مشروعا وكل من
قصد التلاوة والشكر مطلق فليشتم (قوله وشتم ذلك) أى استحبابها في غير الصلاة (قوله وشتم
ظلاله الطواف) أى فسجد فيه شكرا وكان الأولى تقديمه على قول النصف وعبر فيها
لا أن يقال إن أشبه الصلاة رعا يومه أنه منها فأخذه ليكون كالأستدراك بدفع ما يومه
بما قبله (قوله وهو مسحه) أى خلاها لحج حيث قال ما نصه ويأتى في الحج أنها لا تفعل في الطواف
لأنه يشبه الصلاة المحرمه هي فبما لم يطل بها شيئا وإنما لم يحرم فيه شيئا لأنه ليس مدحها
في كل أحكامها .

(قوله لأنه لم يحك عن
غيره الخ) وأيسر يرد
عن غيره أنه سجد لتوبة
(قوله لأنه إذا اجتمع
النص وغيره الخ) قصته
أن هذه السجدة نصح
بها التلاوة وبنا فيه ما
من قوله فسدت من
سجدة التلاوة وفي
حاشية الشيخ أن ما اقتضاه
كلام الشارح هنا غير
مراد

فإن كان سب أو جهلا فلا يسجد لسهو ولو سجد لها إمامه لأعفاه ذلك ، يكر له مسافته من
يتخير بين استدره ومطارفته وتخص هيبه الجماعة بكل منهما واستدره أفضل ولا يكر ماقرر
ما يأتي من أن العبرة باعتقاد المأموم لأن محله في لا يرى المأموم حسه في الصلاة ومن ثم قالو يجوز
الافد ، حتى يرى التصرف في إقامة لأمره ، نحن لأن حس القصر حائر عند سبهم ، ظهر ما في
الروضة من عدم وجوب استدره وقوله به لا يسجد أي سب ، تنص إمامه قائما وإن سجد لسهو
لاعتقاده أن إمامه راد في صلاته ما ليس منها ومقابل الأصح لا حرم فيها ولا تنصها لتعلقها بالتلاوة
تخلاف غيرها من سجود اشكر (و سن) السجود (للقارى) حيث كانت قراءته مشروعة
وإن سب أي عبرا فيما يظهر أو امرأة محضرة رجل أحنى إذ حرمة رفع صوتها بها عند خوف
الصلاة إنما هو لغرض لا بدات قراءتها لأن قراءتها مشروعة في الخفية أو خطيبا أمكنه من غير
كافة على مسره أو استدله ولم يطل الفصل أو مصليا إن قرأ في قيام (والسمع) وهو من قصد
السمع وادّوحه في قارى وسمع وسمتع لها قبل صلاته التحية أنه يسجد ثم يصلها

(قوله فإن كان سب) أي أنه في صلاة محلي ، أقول ومعه موهبه تسوي سبى حرمة السجود صر
وهو قياس ما قدمنا شارح من أن من سلك في الصلاة هيبه حرمة الكلام فيها بطلت صلاته
وقياس عدم الضرر مما يوقم عن الشهد لأول سهوا وبعد لحظه حرمة العود أو سببانه الحكم
عند الضرر فيجبر (قوله لا اعتقده) أي من كان حذو (قوله و شارح أفضل) أي ومع ذلك يسجد
بالمأموم بعد سلام إمامه كما يأتي ولعل اندرق من هذا وبين ما قدمنا في لو تنص الإمام الشهد وقم
واصب معه المأموم ثم عاد وبعد المأموم بالشهد سب وقد قدم الإمام ثم عاد حيث لا يجوز له
موافقه وتخير بين الاستار والمطارفة وهي أولى شهد ربه نصير وذلك ربه طوبى بل فكان استطراره
هذا أولى من لا من السجود نقصه من له العاد فكان لا يحسنه وإن فعل الإمام هذا يسكو به
عن اعتقاده لا يهتم الا بطل عند خلافه ثم من العود إن كان عدا أبطل حتى عند الإمام
فكان صلاته باطلة على احتمال فصلت مسرفة خلافه ها (قوله أي سب) حذر عن قوله وقوله
والعرض منه الجواب عما عترض به عليه من أن ما فعله الإمام يبطل عمده عند الشهد فيسجد
سهو (قوله وإن سجد لسهو) بقى مالم يورى المفارقة من سجود إمامه ويسعى أن يقل إن
يورى المفارقة قبل حروجه عن مسمى الصلة لا يسجد لأن الإمام لا يتصل ما يبطل عمده في زمن
القدوة وإن بواها بعد حروجه عن ذلك من كان إلى الركوع أقرب أو سع حذرنا كعبين مثلا
سجد لفعل الإمام ما يبطل عمده قبل المفارقة (قوله وهو صليا) م قبل أو كائنا بعدم تأتي السجود
منه لكن يسعى أنه لو قرأ وهو كافر ثم أسير عند قراءته ونصير فوراً من السجود في حقه (قوله
أي عبرا) هذا تقييد بما يحتاج إليه في السجود من سب القارى ، ثم هو شعوب أن غير المميز
لا تأتي منه سجود لعدم صحه منه (قوله أو أسفه) أي إذا يكن في انبول كفة ولاسن ركعة كما
أفاده كلامه في شرح الروض اه مهم على مسجع (قوله وإن قرأ في قيام) أي خلاف مالم قرأ في
الركوع أو نحوه فلا يسجد لقراءته لعدم مشروعتها ثم (قوله ويسبق للقارى) وسمتع (أي
ولو لبعض الآله كأن سمع بعضها واشتغل كلامه عن استماع البعض الآخر ولكن سمع لائق من
عرقه لسمع وفي مالم حذفت اعتقاده القارى وسمع ويسعى أن كلا منهما يعمل باعتقاد
نفسه إذ لا ارتباط بينهما .

(قوله في إقامة لأمره) أي
لأرى القصر فيها (قوله
وقوله إنه لا يسجد)

(قوله مشروعة) يؤخذ
من الأمثلة الآتية وعبرها
أن المراد من وعيتها أن
سكون مقصودة ليخرج
قراءة الطيبور والساهی
والسكران ونحوهم وأن
سكون مادونا فيها شرعا
ليخرج قراءة الحس ونحوه
فليجبر .

(١) قوله (قوله وقوله
إنه لا يسجد) هكذا في
نسخة المؤلف وغيرها
وسهامش نسخة : هذا
سقط فليجبر

لأنه جالس وصبر بعد قراءة فاتحته على أن يقصر على أحد من السجود فصل بالاختلاف في وجوبه
وشمل ذلك ما لو كان التبرئ كافر أو مكا أو حب كما في السبي والركن ولا سجود لقراءة
حب وسكران وساد وثم وما عدا من التطوير كسره ونحوه ولا سراءة في حذرة أو غير العربية
وفي نحو ركوع لعدم مشروعية وسوء أحد القاري أم لا وشمل كلامه ما لو قرأ آية من
بدى مدرسي ليقصر له معناها فسجد مالك كل من التبرئ ومن سمعه لأمره قراءة مشروعة من
هي أولى من قراءة الكافر لا يقال إنه لم يقصد التلاوة فلا سجود له لأن سؤل لم يقصد تلاوتهما
تقرير معناها (وتما كذله بسجود القاري) لأننا في على شئ منه حيث ورد سجود معه
في غير الصلاة

فائدة في دفع السؤال في ليس عمدا وقرأت آية سجدة هل يسجد السامع له أم لا
وتمكن الجواب عنه بأن الظاهر لأول ذكر مرات الأولياء من استطاع عونهم فلا يسمع من تبرأ ليس
قراءة نامة حسنة ليتدبر وإن لم تكن مكافئة لمن هو كالسبي والحداد ونحوهما وإنما هو مسح وقرأ
آية سجدة فيسمى أن يقال إن كان المحصل مسح صفة سجدة لقراءته لأنه أدى حقيقته وإن كان
مسح داب فلا لأنه إما حيوان أو جماد وكل منهما لا يسجد لقراءته (قوله لأنه جالس قسرا)
وعليه فهو سكران سماعه لأنه السجدة من قارى أو أكثر احتمال أن يسجد له لا يوجب معه
التحية ويترك ذلك راد ويحتمل تقديم السجود وإن كانت له نتيجة وهو الأقرب أحدا من قوله
فإن أراد الاقتصار على أحد من السجود أفضل (قوله وشمل ذلك ما لو كان القاري كافرا) أي
وبو حب معاندا لأنه مكافئ للهوع ولا يقصد حرمة القراءة مع ما ذكرناه سم على منهج فلا
عن الشارح ويعني أن مثله حتى يسجد قراءته ولو كان حيا فلا يجر حرمة القراءة عليهم مع
الحاجة وتقدير أهم محظوظ بها فحجوزتهم معناه بالحكم فلا يحقق النبي في حقهم وقال
من حجر بعد قوله وكافر أي ربح إسلامه كما هو ظاهر (قوله ولا سجود لقراءته حب) أي مسح
مكاف أي هو معها لا تعتقد أما التي يسجد لقراءته ولو كان حيا لعدم مبيته عن السجدة لا حقيقة
ولا حكا ومن ثم لم يسمعه وبه معها فلا اعتدلت الحب علة لا يقول به السامع أو فعل ما يحصل الحدية
عند الشافعي دون غيره فهل العبرة بعقيدة السامع فلا يسجد حيث كان شافعي يرى بقاء الجنب أو
حصولها أو بعقيدة القاري فيه تبرأ والظاهر أن العبرة بعقيدة القاري لأنه لا يرى النحر ثم يؤيده
السجود لقراءته الكافر الحب حيث علوه بأن قراءته مشروعة بعدم اعتقاده حرمة حب ويحتمل أن
كل واحد منهما يعمل بعقيدة نفسه وهو الأقرب (قوله وسكران) أي وإن يبعده حج وهو
ظاهر بإطلاق الشارح (قوله لعدم مشروعية) أي لأن القراءة في نحو الركوع مكروهة وهذا
بإختلاف ما لو قرأ في الناشئة والراعاة من الرابعة فانه يسجد لأن قراءته فيها مشروعة لعدم النهي
عن القراءة فيها وإن لم تكن مضبوطة بوقت من عدم الطلب وطب العدم ويعطل في الساهي
واسألم الخ لعدم التقيد (قوله ليقصر به معها) أي والقاري على الشرح لتصحح قراءته
أو لا أحد عنه حج (قوله فيسجد) خلافا لحج (قوله لتفتر معها) ويؤخذ من هذا
أن مثله يستدل بالآية فسجد وهو ظاهر وجود هذه الآية في الاستدلال وفي كلام
ابن قاسم على حج خلافا وفيه وفيه (قوله ولا كد) أي السجدة وقوله أنه أي المستمع
قال ابن قاسم على منهج ويسعى كما يحتمل أنه لو سمع قراءته في السوق يسجد وإن

(قوله كافر) وإن كان
معاندا لا يربح إسلامه كما
نقاه الشهاب سم عن
الشارح (قوله وسكران)
أي لا يميز له

فالأولى له عدم الاقضاء به فلا فعل كان حائراً كما اقتضاه كلام القاضي والقوي (قلت ويسمى للسمع) جميع الأيدي من قراءة مشروعة وهو من لم يقصد السمع وبما كده له سجود القاري لكن دون ما كدها للسمع (والله أعلم) للحبر الميراث أنه على الله سبحانه وسير كان يقرأ في غير صلاة فسجد ويسجدون معه حتى ما يجد محضهم موضعاً لجهنم» ولو قرأ في الصلاة آية سجدة أو سورتها بقصد السجود في غير ذلك من أجل - في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته على العتيد إن كان عالماً بالتحريم فقد قال لصاحبنا أراد أن يقرأ آية أو آيتين فيهما سجدة ليسجد فلم أر فيه كلاماً لأصحابنا وحكي من أئمة عن جماعة من السلف أنهم كرهوه وعن أبي حنيفة وآخرين أنه لا بأس به، ومقتضى مذهب أنه إن كان في غير وقت انتهى عن الصلاة فيه وفي غير الصلاة لم يكره وإن كان في الصلاة أو في وقت كراهتها فيه أو جهان فيمن دخل يسجد في هذه الأوقات لا تعرض صلاة سوى التحية والأصح أنه نكره له الصلاة اه فأما كلامه أن الكراهة لا تحرم وأن الصلاة بطلت بها وبه أفتى ولد رحمه الله تعالى بعد أن نصح عر الدين من عند الميراث لأن الصلاة مهيبة عن زيادة سجدة فيها إلا للسجود لسبب كما أن أوقات الكراهة مهيبة عن الصلاة فيها إلا لسبب فالقراءة بقصد السجود كتعاطي السبب باختياره في أوقات الكراهة ليفعل الصلاة،

كرهت أن ألقى القاري لأن الكراهة خارجة عن ذلك لا بد من ذلك وستل من هل يسجد لسمع لقراءة في الحرام قال نعم لأن الكراهة تعرض وكذا لسمع القراءة في الحلال لذلك انتهى فليتنامل وليحذر ولو قرأ واحداً من آية السجدة وآخر ناقبها فهل يسن السجود للسمع فيه نظر والميل بعدم السجود أكثر وقال مال به من وقوله فليتنامل لعل وجه الأمر بأن السجود لما ذكر يشكك على أنسح منه للقراءة في الركوع وفي صلاة خبارة من غير أن يسمع ثم كراهة القراءة في نحو الركوع وهي موحودة لها (قوله فأدلى له عدم الاقضاء) وهو محور للقاري أن يقتدى فيها بالسمع فيه تدبر وظهر لي المحذور اه سم على مسجع ومع ذلك فأدلى عدم الاقضاء كعكسه لأنه من مما تشرع فيه الجماعة (قوله من قرأه مشروعة) أي حيث يسجد القاري على ما مر (قوله للحبر الميراث) هو قوله كان يقرأ عيباً الخ (قوله أو سورتها الخ) أو اقتدى بالإمام في صبح الجمعة لعرض السجود فقط أو يسجد المصلي بعد سجدة إمامه كما نعم بما سيد كره حرم وطلعت صلاته اه حجب (قوله بقصد السجود) وخرج بقصد السجود ما قرأ بقصد أداء سنة السورة بعد الفاتحة فسجد وإن علم قبل القراءة أن فيها قرؤة آية سجدة وأنه نطق من السجود إذا قرأها (قوله بطلت صلاته) أي بالسجود لا بمجرد القراءة لأن الشروع فيها ليس شروعا في السجود كما لو عزم أن يأتي ثلاثاً أفعال متوالية لا تسقط صلاته إلا بالشروع فيها (قوله إن كان على التحريم) أي أما الخاضع والسبي فلا ومنه لو حدث قصص غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيه - أم - بقصد السجود

فائدة - يتصور أن يسجد في الصلاة الواحدة سبب سهو ثلث عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى في رابعة بأربعة ثم اقتدى بالأول في التشهد لأخبرتم بالاقبى في الركعة الأخيرة من صلاتهم ثم صلى اربعة وحده وسبها كل إمام منهم فليسجد معه للسهو ثم إنه سبها في ركعته اربعة فليسجد للسهو كل منهم حلقه ثم طعن به سبها في ركعته فليسجد ثم سبها أنه لم يسهو فليسجد ثاب فليسجد ثلثا عشرة سجدة انتهى حواشي الرمي الكبير (قوله وفي غير الصلاة لم يكره) أي من هو مستحب (قوله والأصح أنه يكرهه الصلاة) أي ولا يعتقد.

وقد جرى على كلام النووي حماة - منهم محصر وكلامه وعدهم وعادة لأوار - وهو أراد أن
 تقرأ آية أو سورة تضمن سجدة لسجد فإن لم يكن في الصلاة ولا في الأوقات المهمة لم يكره وإن
 كان فيهما أوقى أحدهما فحكم كما يودحس في أوقات المهمة السجدة لا تعرض سوى السجدة وقد
 سبق أسهب وقصة كلام القاضى حين حوذه وطاهر أن الكلام في قراءة من - ألم - في صبح
 يوم الجمعة ، بقول السقيني إن مد كره النووي مجموع كان مدة النجاسة في أنه صلى الله عليه وسلم
 كان قرأ يوم الجمعة في الصبح في الركعة الأولى - ألم - ثم قرأ - قصير منه - أنه عليه الصلاة والسلام
 فعل ذلك عن قصد ، ولذلك استحب الشافعى أن يقرأ في الركعة الأولى من صبح يوم الجمعة
 السورة المذكورة ولا من قصد لسببه وديك يقتضى أنه قرأ السجدة بسجدة فيها مردود
 عما مر من التعليل ووجود سبب يد التصدق بها سبع السنة في فرائها في الصلاة المخصوصة
 والسجود فيها وحرج باسمع غيره وإن عم رؤية السجود ومن رجم دخوله في قوله - ويد
 يرى - عنهم القرآن لا يسجدون - مردود عما مر - وأنه لا يطق عليه أنه قرأ عليه إلا إن
 سمعه (فإن قرأ في الصلاة) في محل قرأه وهو الصام أو مدله ولو قبل الصلاة لأنه محله في الجملة
 (سجد الإمام والمسلم) أو هو معنى أو يفسر بمراد الصمير في قوله بقرائه ، وإحار التعبير بها
 لأنها في التقسيم كما هنا أحوذ من أو أى كل منهما عند يسارعه كل من قرأ وسجد ، فالقراء
 أعمالهما فيه والكسبى يقول حذف فاعل الأول والبصرون بصرويه والفاعل الصمير عندهم مردود
 (قوله وقد جرى على كلام النووي) أى السابق في قوله بعد قال الأصنف لو أراد أن يقرأ آية الخ
 من كرهتها فما دكر (قوله وقد سبق) أى وهو أنه لا يعتقد صلاته وبقى ما لو قرأه في وقت
 الكراهة يسجد في غير وقت الكراهة هل سن له السجود أم لا مع نظر والأقرب الأول لأنه لم
 يتقصد سجود غير حائر ، وقد يؤخذ ذلك من قوله لا تعرض سوى السجدة فإنه حصر لمع في
 لودخل في وقت الكراهة لخصوص التحية .

فرع - سر سجود الملاءة ودل الفصل بين القراءة والسجود هل بدو وثم أو بح
 فبأنه ظهر على الفور ووافق من عليه أنه يجب فضاؤه فراجع ذلك من باب الدر ، وبصره
 ما لو بدو صلاة الكسوف هل يجب فضاؤه اه سم على منهج . أقول : قوله هل يجب الخ القياس
 كذلك وقد يفرق بأن هذا السب إذا كان لا يقضى وانصب إلى الفرق فميل لصريحهم بأن
 ما شرع لسب إذا فات لا يقضى وهذا منه .

فرع - يوسر أن لا يقرأ ، لا متطهرا فهل يعتقد ذلك الدر ولا فيه نظر والظاهر عدم
 الاعتقاد لأن حاصل صيغته بدر عدم القراءة إذا كان محدثا ومن عدها فربه حتى يعتقد بدو
 وبقدر اعتقاده فهو لم يلتزم القراءة إذا كان متطهرا فصوابه مع الحدث ثم يقول شذ الزم
 فعله حتى يستقر في دمنه فاستحب له السجود إذا قرأ آية السجدة محدثا ، وكذا نسق من سمعه
 (قوله في أنه صلى الله عليه وسلم) الأولى حذف في (قوله من التعليل) أى من قوله لأن الصلاة
 مهية عن زيادة سجدة فيها لا للسجود بسب الخ والسب هو ورود السنة بها على أنه قد منع قوله
 ولأنه من قصد السجدة بأن الدر على انعم سبب ولا تعرض من العذر بذلك قصد الأداء عن السنة (قوله
 مردود ما مر) أى من أنه وارد في الكفار (قوله أى كل منهما) حل معنى لا إعراب لأنه
 بعد حمل الواو بمعنى أو لا يحتاج إلى التأويل بكل

(قوله بما مر من
 التعليل) أى في كلام
 السقيني نفسه من قوله
 فإن السنة الناشئة الخ
 وهذا أقرب مما في حاشية
 التبليغ (قوله بما مر)
 أى من أنها في حق
 الكافر (قوله المضمر)
 أى يدل من الماعل وخبره

مردود

(قوله ومنه الحب الخ) هذا فيه ما من الأول يشترك فيه مع ما فيه وهو انما اراد به قوله الآتي لئلا يقطع القيام المبرور
والثاني عدم حوال غير (٩٤)

لا يثنى لأنه وكان صمير نفسه يصر على رأيهم فيصير وإن قرأ ثم الأفراد مع عوده على الاثنين
تأويل كل منهما كما تقدم ، فان ركب صحيح على ما ذهب اليه من كغيره من المذهبين فيه ،
ولست صحتة خاصة بالمذهبين قبله نظرا إلى عدم ثبوت القمير للتأويل المذكور (لقراءته فقط)
أي كل لقراءة نفسه دون غيره . واستثنى الإمام من قرأ بدلا عن الفاتحة لعجزه عنها أنه سجدة
فلا يسن له السجود . ومنه الحب الفاء ظهور من العاخر عن الفاتحة إذ قرأ بذهب آية سجدة
ثلاث طع انبياء لم يروا واستمده النح السكي ، ووجهه أن ما لا بد منه لا يترك إلا ما لا بد
منه ، وهذا هو الظاهر وإن يصر فيه أن ذلك في القطع لأحس . أما هو هو من
منالح ما هو فيه ولا يجوز فيه على أنه كدلت لا يسمى فيها ، وقد يوجه أيضا بأن السبب يعطى
حكم مسله فكأن أن لاص لسجود فيه فمدته كدلت كما قلناه **أولاد رحمته الله تعالى** وخرج بقوله
لقراءته فقط ما لو سجد قراءة غيره عدا عما فيه من صلاته (و) سجد (التأموم بسجدة
إمامه) فمثل سجود بقراءة غيره بمائة مثبته من بمائة أو غيره ، وشم مالوسين له حدث
إمامه عقب قراءته له (فإن سجد بمائة فحب) عنه (أو بالعكس) يدل أن سجد هو
سجد بمائة (ثلث صلاته) وجود اخذت الفاتحة ، فإن لم يعلم حتى رفع رأسه من السجود
سجد أو غيره هو ، فإن رفع رأسه من سجود رفع معه ولا يسجد إلا أن نوى مصرفته

(قوله فلا يسن له السجود) أي لما يأتي من التعليل بتو ، ثلاثة لمع الخ وفي سم على مذهب خلاف
مالوكره بدلا عن السورة فإنه سجد اه (قوله العاخر عن الفاتحة) قيد بها لأنه لا يجوز له أن
يقرأ غيرها (قوله وقد يوجه) أي عدم استحباب السجود المذكور (قوله ما لو سجد لقراءة غيره)
أي كل من الإمام ولغيره (قوله وشم مالوسين له حدث بمائة مع) أي أنه لا يسجد بل وتحب
عليه بية بخارفة مورا ، وقد سن العلامة حجج عن قول النحس - سمعا وأطعنا عمر بن رما
وإليك نص - عند رك السجود آية السجدة حدث أو غير عن السجود كما حوت به العادة عند
هن توم لإبين ب مقدم السجود كما قالوا بذلك في ذلك السجود وهو قوله تعالى سجدوا لله
والحمد لله ولا يله إلا الله والله أكبر الخ فاما تعدل ركعتين كما عليه الشيخ ركوا في شرح الروض
عن الإحياء ، فأجاب بقوله ، إن ذلك لأصل به فلا توم مقدم السجدة بل يكره له ذلك من قصد
القراءة ولا يسنك مما في الإحياء . أما أولا فلا بد من يرد فيه شيء ، وإي قال العراي أنه يقال إن
ذلك يعدل ركعتين في الصل . وقال غيره . إن ذلك روى عن بعض السلف ، ومن هذا لائحة
فيه يفرص صحتة وكيف مع عدم صحته . وأما ثانيا فمثل ذلك بوضع عنه صلى الله عليه وسلم
له نكس لمتياس فيه مساع لأن قيام لنفس موصول مقدم فعل فاصل يخص فصل ، ولا يصح في صورة
م بحر فياس غيرها عنه في ذلك . وأما ثالث فلا أن التمسك إلى ذكره في التحية فيها فسات
وخصوصيات لا توجد في غيرها اه وهو نصي أن سجد الله والحمد لله الخ لا يقوم مقام السجود
وإن قيل به في التحية ب ذكره (قوله فإن لم يعلم) أي التأموم وقوله : حتى رفع رأسه أي
الإمام .

الأولى تقديم هذا على
ما قلناه ثم يقول ومنه
ما إذا لم يكن حب دونه
لما ذكر وإلا فما قبله
معنى عنه (قوله مثلا
يقطع القيام المبرور)
أي لأنه قيام لم يبرور وهو
بدل الفاتحة وخرج به
القيام بالسورة والمراد قطع
التقدم المبرور لم يبرور
كالسجود لتأدية الإمام
(قوله وشم) أي قوله
لقراءة غير إمامه (قوله
مالوسين له حدث إمامه
عقب قراءته لها) أي
فلا يسجد لتبين أنه ليس
بإمام له وخرج بذلك
مالو نطت صلاة الإمام
عقب قراءة آية السجدة
وقرر السجود أو فارقه
التأموم حينئذ كما يفهمه قوله
لو حود الفاتحة الفاتحة لأنها
بعدها بعد القراءة بالسجود
للحاجة الفاتحة وقد رالت
لكي قال الشهاب سم
أنه من نظر اه ويدفع
النظر عما يأتي في القول
الآتية (قوله إلا أن
نوى مصرفته) أي
فإن فارق سجد حوال
من بدا كما صرح به
الشهاب سم في حواشي

التحفة ، ووجهه أنه وحده سجد السجود في حقه من التوبة فيصير عليه مسنه ولا يصير في
ذلك فعله بعد لا يرد قال الشهاب المذكور : ولا يباحه قولهم يسجد التأموم سجود إمامه لا قراءته لأن ذلك مع استمرار التوبة
ولأن المنعرد لا يسجد لقراءة الإمام لأنه لا علاقة بينهما ولا يراها عارض

وهي

وهي مفارقة صدره ، ولا يكره للإمام قراءة آية سجدة على دعائه أو في سرته . ثم يستحب له تأخيرها في الصلاة السرية إلى الشروع فيها مثلاً بشوش عني المؤمنون وبخيه بن قصر الفصل ، ويؤخذ من إعليل أن الجهرية كذلك إذا بعد بعض المؤمنين عن إمامه نكث لاسمع قراءته ولا شاهد أفعاله وأخفى جهرة أو وجد حائل أو صمم أو كوخا وهو مدبر من جهة المعنى ولو تركه الإمام من المؤمنين بعد السلام إن قصر الفصل لا يفي من قواها بصلته ولو مع العذر لأنها لا تقضى على الأصح . ومصحح عنه صلى الله عليه وسلم من أنه سجد في الظهر يسجد سجدة على أنه كان سمعهم لأنه أحياء فعليه تسعهم تسع مع قسم فممن عنهم الشوش أو قصد بيان حوار ذلك ، ونكره للمفرد والإمام إضاعة السجدة عنهما (ومن سجد) أي أراد أن يسجد (خارج الصلاة بوى) سجدة التلاوة وهو ما أخر «إف الأعمال بسبب» ويستحب له التخطي بها (وكبر بلا حرام) كالصلاة (رافع يديه) كرفعها في حرمة الصلاة ، ولا يسجد له شيء يوم يكبر من قيام لعدم ثبوت شيء فيه (ثم) كبر بها (ببوى) للسجود (بلا رفع) يديه . فإن أقصر على كبيرة بطلت صلاته ما لم يتوالتحرم وحده بغير ما يأتي (وسجد) سجدة (كسجدة الصلاة) في أركانها وشروطها وسماها (رفع) رأسه (بكره) وحسن (وسد) من غير تشهد كسليم الصلاة لعدم سبحانه (وكبيرة الإحرام شرط) فيها (على الصحيح) أي لأنه متى (قوله وهي مفارقة صدر) المتأخر من هذا أنه إذا قرأ الإمام به السجدة وسجد ثم قام قبل سجود مأوم معه لم يضره إذ مفارقة رأسه سجدة قراءته إمامه وفيه بطلان لأنه بطلان مفارقة صدر مفرد وهو لا يسجد لغير مفردة عنه ، بلهم إلا أن يقال إن مأوم قرأه ثم قال أو قال بن قراءته إمامه رتب صلاته فقرأته هو ثم رأيت مع على حج سراج بالحول الثاني حيث قال «إن قبل المأوم بعد قرأه عنه أنه مفرد ومفرد لا يسجد لقراءته مفردة» فبطل فرق بينهما لأن قراءة الإمام تتعلق بالمأوم ولأنه يطلب منه الإضاعة لك فسماه .

سماها . إن قيل لم أحصت هذه الأربع عشرة بالسجود عنده مع ذكر السجود والأمر به له صلى الله عليه وسلم في آيات أخر كالآخر المحر وهل أتى قلنا لأن تلك فيها مسح السجود صريحا وذن غيرهم تلاويحا أو عكسه فيشرع لنا السجود حيثما لقم الملاح تارة وسلامة من الله أخرى . وأما ما عدها فليس فيه ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم بحرقه عن غيره وهذا لا دخل لنا فيه فإن طلب ما يسجد عنه فقام به سرا وهم يتصحبون ذلك . وأما - تلاويح الله تعالى الله ما لله وهم يسجدون - فهو بغير حق فيه لأنه مجرد ذكر فصل من آسن من أهل الكتاب اه حج (قوله من السجود) أي من عدم قصد ودلك في غير - ألم تدرين - في صبح الجمعة دون غيرها وهذه سابعة من بعض المسح (قوله وبخيه إذا قصر الفصل) أي أما إذا حال فلا يطلب تأخيرها من يسجد وإن أتى به بشوش عند كبر (قوله ويؤخذ من الفصل) هو قوله مثلاً بشوش الحج (قوله سجدة التلاوة) أي فلو نوى السجود وأطلق له صبح (قوله ولا يسجد له أن تقوم الحج) أي فإذا قام كان مسحا على ما تفصيصه قوله لا يسجد دون يسجد أن لا يفعل (قوله فإن قصر على كبيرة بطلت صلاته) أي سجدة وغيره ما صلاة بخورة عني مامر في أول كتب الصلاة ، ومعنى بطلت لم تعقد لأنها تعقد ثم بطلت (قوله من غير تشهد) أي لا تتوقف صحته على التشهد وهذا لا يستلزم عدم سبه ، ولهذا قال بعد ولا يسجد

(قوله وعمله إن قصر الفصل) ظاهر هذا التعبير أنه إذا لم يقصر الفصل لاستحب له التأخير أي من يسجد وإن شوش على المؤمنين وصرح به الشيخ في الحاشية حارما به من عمره ولو كان عماره العباد ويستحب للإمام تأخير سجوده في السرية عن السلام وعلها بعده إن قرب الفصل انتهت

لأنها كالتية ركن وكتب ما يعبر نصف المشرق ويريد به ما قبله . والثاني منها سنة وصحة
 العراق (وكذا السلام) لأنه منه فيها (في أظهر) فإسما على التحريم . والثاني لا يشترط
 كما لا يشترط ذلك إذا سجد في الصلاة ، وقصة كلام بعضهم أنه لا يسلم من قيم وهو الأوجه إذ
 ليس له سلام نحن من فيه إلا في حق العذر وضاد خبره نعم يظهر حوار سلامه من
 اصطلاح قياسا على النافذ (ونشره شروط الصلاة) كاستقبال ومتر وطهارة ودخول وقت
 وحصل قراءة أو سماع جميع آياتها كما مر في سجد قبل اسمائه بحرف واحد ثم يصح والكف عن
 معصاتها كأكل وكلامه وفعل منظر ونشترط أن لا يتناول فصل عرفا بين آخر آية والسجود
 كما هم على باني (ومن سجد) أي أراد السجود (فيها) أي الصلاة (كذا للهوى) إليها (وللرفع)
 منها بدنه وبني سجود التلاوة حيا من غير نافذ ولا تكبر كما مر لأن سنة الصلاة لم تشملها وقوله
 وللرفع مريد على المحرر وصرح به فيه في غير الصلاة ويرمه أن ينصب قائما منها ثم يركع لأن
 الهوى من القيام واحد . وبسبب أنه أن يقرأ قبل ركوعه في فيه شيء من القرآن ولو قرأ آياتها
 فركع بأن سمع أهل ركوع ثم بدله السجود ثم يحرر بمواضعه أو فسجد ثم بدله العود قبل كماله
 حار لأنها قبل بدنه ثم ما شرع (ولا يرفع يديه) فيها (قالت ولا تكسر) بدنه بعدها (للإسراحة ،
 والله أعلم) لعدم وروده (وهول) فيها معصا أولا (سجد وحمل يدي حقه وصورة وشي سمعه
 ونصره بحوله وقوته)

(قوله إلا في حق العاقر
 وصلاة الجنابة) أي
 والمأشئ في دابة السفر

(قوله ما قبله) أي من أنها لا بد منها (قوله وكذا السلام الخ) قال الشيخ في شرح معجمه بعد
 حيازة وكتب عليه سمع هل يحك هذا الخاوس لأجل السلام أولا حتى يوسم بعد رفع رأسه يسره
 كفي مال من أي الوجوب وهذا إلى خلافه سمي . قول لسدر مقاله مر (قوله ولا تسن تشهد)
 أي ولو ثني به ، حسر لأن عاقبه أنه يقول الخاوس بعد رفع من السجود وما أنى به من التشهد مجرد
 ذكر وهو لا يصح بل قصة كلامه عنده الكراهة (قوله وهو الأوجه) أي فلو حاله وقام بصلاته
 صلاته (قوله من قيام) قد رد على ما ذكر التمس في السفر فإنه يسلم من قيام لا أن يقف يسره
 رخص له في حوار السلام من القيام لأن الخاوس يقف عليه مقصوده من السفر وليس لأراك
 أن يقوم يسره (قوله من اصطلاح) لا بد في هذا ما مر عليه من وجوب الخاوس لأنه دعما أورده
 عنه في مقابلة لا كسره ، تتحرر ارفع مكانه قال يحك الخاوس أو بدله عما حور في الدلالة (قوله
 ويشترط أن لا يطول فعل عرفا) وقاس ما تقدم في قوله وثني . ولا فمن سلم من ركعتين من
 رعية ناسب وصلى ركعتين فلا ثم بدكر وجوب استتمام الخ من أنه تحصل الطول قدر ركعتين
 من توسط تعديل أنه هنا كذلك (قوله كذا للهوى إليها) أي ومعنى للسرى أن يقف بعد آياتها
 وقفة نصيفة للفصل بينها وبين هوى السجود كما قبله قبل هوى الركوع (قوله ويسر أنه أن
 يقرأ قبل ركوعه الخ) أي لمقصود بين السجدة والركوع (قوله من يرفع قبل الركوع) أي فإن لم
 يبلغ أهل الركوع حار السجود ومنه يعلم أن السجدة لا تكون قصد الإعراض ومباهره حوار ذلك
 وإن صار إلى الركوع أقرب وقد توقف فيه بأنه حرج بذلك عن معنى القيام فلما راجع (قوله
 لم يحرر بمواضعه) أي وهو هو به من تمام (قوله بحوله وقوته) قال في الخبر الخول الحيلة وهو
 أيضا القوة سمي وعليه تعطف الثقة على الخول هذا عطف بغير مكانه قال وصورة بقوته

(١) (قبل المحلى قوله ولا - سجد) يس في سج اسمائه حتى ما قبله في سجته أي كتب عليها
 كما صرح به معجمه

تشارك الله أحسن الخالقين وهذا أصل مورد وفيه دلالة فيها عندنا لأننا حسن (وكرر آية) فيها سجدة تلاوة خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في محسن بعد لكل) فيها عتبه سجدة سنة بعد توفية حكم الأول (وكذا لحسن في الأصح) والثاني بكيفية السجدة الأولى عن امرأة الثانية كما ذكره من أن يسجد الأولى قبل أن يسجد الثانية الأولى كعادتهما سجدة حرما وتظهر أن محبة أن يقصر البدل بين الأولى والسجدة وانقصى بعدهما تكفاد حوار بعددها وفوق الخواري بعد الأولى أربعة أسجد الا وحده برد يوم عطف ما يقع ومثل عطف كل سنة سن فضلا عن الخواري أن يركعتها كما وذهب فيقال عتبه لها لأن يعزى بالمعنى في سنة الطواف كما عتبه فيها التحريك بغير ماها (وركة كحلل) وإن سالت (وركة كحلل) (وكرر آية) وفيه قصصا من سنة سجدة فيها وفيه قرآن خارج الصلاة وسجدة ثم أعدها في الصلاة أو عكس سجدة ثابت (في) قرآن الآية وتبعها (في يسجد وثالث الغنص) عرفت من حرمة السجود (في سجدة) وإن كان معدوم بالسجدة من يوم التراءد ولما حل ثلثها فيها كما مر ثم عتبه سبب ما رخص كالسجود في كل شيء وإن كان سجدة وتظهر عن قرب ثم شرع في السجدة الثانية فقال (وسجدة البكر لا تسجل الصلاة) لأن سببا غير محقق بها وفي سجدة فيها عتبه عتبه بغير ماها (وكرر آية) (في يسجد يوم عتبه) ثم أعدها وتبعها (في يسجد يوم عتبه) من حيث لا يحسن كونه أو حله أو غير على معدوم أو قدوم عتبه أو شاء من رخص

فولاه تشارك الله أحسن الخالقين) لم يسجد له ذكر الله في سجود الصلاة ثم ردت في سجدة تحيجه من الله وقوله الخالقين راد حجة ربه جمع بسند صحيح إلا وصورة قرواها البيهقي اه (قوله أي أتى بها مرتين) أي أو أكثر وحكمه سنة تدكر أن حكمة التكرار كما في الصباح إعادة الشيء مرارا وتكرارا ما صدق عنه ذلك إعادة الشيء بعد المرة الأولى مرتين يسجد على أن أقل الجمع (قوله إن يسجد الغنص) لم يبين ما يحتمل به الضمير هو وعمل ضبطة بقدر ركعتين كما مر (قوله إلا أن يركع) أي والأصل عدم الرق فيقال بالنية هنا (قوله سجدة ثابت) أي لتحدد السبب من ذلك قراءته على الشيخ آت به نحوه بقرآن فستحب لكل من اتقارى والتسبح السجود بعد ذلك إلى كبر فيها التري الآية يكاتب ثم رأت جمع صرح بذلك (قوله ومن الله) أي (قوله ويظهر عن قرب) أي فإن لم يحسن من الظاهر أو من جهة شغل قال أرسل مرارا يسجد الله والحمد لله ولا يله ولا لله ولا أكبر ولا حول ولا قوة لا والله العظم في ساعتي ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من نية السجدة حدث أو شغل أو سعى أن يصل مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا وقد مثل العلامة حجة من قول الشخص سمعنا وأصه إلى آخر ما تشبه قريبا عند قوله وشمل ما لو بين له حدث بماهية (قوله من حيث لا يحسن) فضته أنه لو كان موقعها وحصلت له في الوقت الذي يتوقعها فيه يسجد وفي الأيدي خلافه وعبارته سواء كان موقعها قبل ذلك أم لا ويصرح بما يقصده كلامه قوله الآتي وخرج قول من حيث لا يحسن أي من حيث لم (قوله كوله أو حله) أي ولو كان ميتا لأنه يتبعه في قول الأوسى والظاهر أن حدوث الأخر وخود حدوث ولا والله عتبه

من كلام الدعوى المذكور لينة التصديق أو الصلاة شكر أنه من فعل ذلك مع السجود ، وبنى
 فهمه الخوارزمي تأييد الدعوى من كلامه أنه يوم مائة ، وذوق أوجه (أو رؤية منى)
 في نحو غيره أو بده لأنه صلى الله عليه وسلم سجد مرة رؤية منى ، وأخرى رؤية رجل به قصر
 بلغ وصف حركة وقص حلق أو ملاء ، وحلاط سئل على خلاف في ذلك والحدث وبن كان
 مرسلات قد اعتمد شواهد أكدته ، والسجود ها على إسلامه من ذلك (أو) رؤية
 (رضى) متجاهر بعصية كافي الكفاية عن الأصحاب وبن يرفع فيه تركه ، ومنه الكافر
 كافي البحر ، بد مصيبة ليس عظيم من مصيبة لابد غلبت به السجود شكرا على السلامة من
 ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم سجد رؤية منى و ذوجه كفاية جمع أنه لا حصر لمسى والمصطفى
 عند شغى أو سمع صوتهما سماع ولا رها من له السجود أيا فالسجود بما رؤية ولو من بعد ،
 والتعبير بها حرقى على العاد أو حضوره عند الأعمى أو سماع صوتهما به أو بعده ، ولا يرم
 تكرار السجود بى مالاغاة به فيمن هو ، كى بار به مثله ، لا يرمه به كذلك ، لا إذا بوجه
 ثم منه يقدم عليه (وظهرها) أى السجدة (المعاصى) عنده لمرة ولا يشترط في معصيته
 بق متجاهر بها كونه كبيره كما أفتى به بول رحمة الله تعالى بن يعقوب مع ضرر بصره به
 بعله يتوب ، بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته فلا يسجد (رؤيته أو خاف منه ضرا فلا يظهرها من
 جميعها كافي المجموع (لا للبتلى) لئلا يتأذى بالإظهار ، نعم إن كان غير معذور كتنوع في سرعة
 أو عداوة في رأوم نعم بوجه تهره به وإذا فسرها وقسمه أن الدس لا يسجد رؤية فاسق
 كى الأوجه أنه إن قصد به حره سجد مطلق أو الشكر على السلامة على أى به سجد إن

تأييد الدعوى المذكور لاستصحاب ما ذكر فهم من كلام شجرة خلافة ، فإن قوله التصديق أو
 صلاة ركعتين مقام السجود كان حسنا اه لما قاله حج اعتمد فيه كلامه الخوارزمي (قوله أو
 رؤية منى) ظاهره بوجه غير آدى وهو قريب لأن المقصود السلامة من تلك الآفة لكن قبله
 بعضهم بماش مما إذا كان تلك الآفة بى بضر مثلها للآدى وهو ظاهر ، وعامة سم على
 حج أى بوجه غير آدى بما يظهر ، وبختمل بقيد لأنه حينئذ مما يمكن أن يحصل للآدى
 في العادة ، وبختمل خلافة بإمكان حصوله ، ولعل ذوق أقرب ه ومراده ذوق قوله وبختمل
 قبيد لأنه الخ ، وبمعنى أن من ذلك أنه ، رؤية مركب خارج مروءة (قوله أو بده) ومنه
 ماورد رأى عقبا فى عمر أو أنه فسجد (قوله متجاهر بعصية) ومن ذلك نفس التقوى ، الفضيلة
 للرجال حرمة استعمالهم لحرر وينسأف به من يشبه برجل

فائدة : سعى فيما لو احتجب بعقيدة الرأى والمعاصى أن العبد فى السجود بعقيدة
 الرأى وفى إظهار السجود للمعاصى بعقيدة الرأى فإن القرض من إظهار السجود به حره عن
 المعصية ولا يبر حر بذلك إلا حيث اعتقد أن فعله معصية (قوله ومنه الكافر) أى بوجه سكر -
 رؤيته ، أما بى حجة من الكفار دفعة فيكى رؤىهم سجد واحدة (قوله سجد رؤية لستلى)
 أى والمعاصى أى لما قدمه من أن مصيبة الدس الخ فاسق مذكر سكر ، مع قوله ولا لأنه سجد
 مرة رؤية من الخ لاختلاف المقصود من ذلك (قوله بقيد لمرة) هو قوله متجاهر (قوله كونه
 كبرة) أى فسجد للصعرة وبن بصره عليها وعامة حج قال الأذرى أو مستتر مصر وبن على
 صعرة ه (قوله تعبرا له) تعليل لقول نصف ويصهرها المعاصى (قوله لالمسى) سجع الملازم بهم
 معقول من معنى (قوله سجد مطلق) أى سواء كان منه أو على أو أدون

(قوله أو عاص) أى وإن لم
 يهتق كما نقله الشهاب
 سم عن الشارح (قوله
 سجد رؤية البتلى) أى
 والمعاصى متى كافر به

كان منه من كل وجه أو فسق لرائي أقبح ، وبحري هذا ، وشاركه في ذلك الملا ، والعصيان
وهي تظهرها بنفس التحاعر لمشي في بدهة ك هو معذور فيه حتمل لظهور لأنه حتى بالحر
والاحياء فلا منهم أنه على الصلاة فسكس منه ، وحتمل أنه يظهرها ويمن له السب وهو
الفسق ، وهذا هو الأوجه وبه أتقوا ابواب رحمة الله تعالى ، وبحكم الشرع في الله تعالى سجدة
من غير سب ولو بعد الصلاة كما يحرم ركوع مرتد ويحرم (وهي) في سجدة الشكر (كسجدة
التلاوة) خارج الصلاة في كتبها وشرائعها كما في المحرر ومسودتها (وأصح حواشيها)
في السجدة بين خارج الصلاة (على الراحة للصدر) بالإيماء لأنها مثل قوم يحسبونها شقة
الركوع ، وإن أذهب الإيماء أضر تركاها من يمكن الخيبة بخلاف الحضرة ، ومثل الأصح
عدم الحوار لسواب عظم تركاها وهو البق الخيبة من موضع السجود ، فإن كان في مرقف
وأتم سجوده حر بخلاف ، وأما سب سجدة على الأرض (قال سجدة لتلاوة صلاة جاز) الإيماء
(عنه) في الرحلة (فعله) بعد السجدة كسجود السهو ، وخرج سجود التلاوة سجدة
الشكر فلا يقع في الصلاة كما مر ونوب سجدة الشكر تطول الفصل عرفا فيها ، وإن سبها كما
مر بظنه في سجدة التلاوة

(باب) التلويح (في صلاة الفل)

باب في صلاة النفل

هو لغة رداء ، ومصطلاحاً ماعدا الفرائض ، معنى بذلك لأنه زائد على ما فرضه الله تعالى ويعبر
عنه بالنسبة والتلويح وحسن والمرعب فيه وسحب والتلويح فهي بمعنى واحد مرادفها على مشهور

(قوله وهذا) أي الاحتمال .

باب في صلاة النفل

(قوله ومصطلاحاً) قصة النعمة به أن سمية مذكر سلام من وضع الفقهاء ١ مر من أن ماضي
سميته من الشارع حال فيه وشرع (قوله ماعدا الفرائض) في من الصلاة وغيرها كالسجود
والصدقة ، وهو ما عليه الشارع طلباً غير حارم له غيره عن مضاف فخرج لمشي عنه وإن
صدق عليه أنه غير الفرائض (قوله واسطوخ) زاد سم في شرحه للورقات الكبير والاحسان
ورجح وداوى في أدوى تعذر من تركه (قوله فهي بمعنى واحد) فيه بحث بالنسبة للحسن
لأنه نعم شموله الواجب والباح أي كما في جمع الخوامع حسن مأدوب فيه واحداً ومسوداً وساحاً
انتهى إلا أن يراد أن لردف نفسه إليه بالنسبة بعض مصادقاته فيشتمل أو أن مرادفة لحسن
اصطلاحاً حر لنفسه ، أو يعبر عنه فيشتمل هـ سم على حجج (قوله على مشهور) وثوب الفرض
تصله بسبعين درجة كما في حديث صححه ابن حزمه قال تركش والظاهر أنه يرد بسبعين
الحضر ورعه أن السجود قد يقصده كبر ، يصبر واحداً ونداء سلام وردة مردود بأن باب
الفصل في هذين اشتغال السجود على مضجعة بواجب ويريد إدراكه ، وإن الانظار والالتفات
حصل أمس أكثر مما في الحوار انه حجج أي فقصده عنه من حيث اشتغاله على مضجعة الواجب

ورحم القاصي وغيره إلى أن غير ذلك من ثلاثة طوع وهو صوم يوم فيه شئ مخصوص
من شئ الإنسان سنة ، وسنة وهي موعود من الله صلى الله عليه وسلم ومسح وهو
ما فعله حيا أو أمرا به يوم يصعب ولم يعرضوا بمقابلة لثلاثة مع أنه لا خلاف في المعنى فإن
بعض المسنود ترك من بعض مضاعف ، وإنما الخلاف في الاسم والصلاة أفضل عبادات البدن
بعد الإسلام لمح صحيحين ، أي الأعمال أفضل قبل الصلاة ، لأنها أو الإيمان الذي
هو أفضل القرب وأشبه به لاشتغالها على طين منهن ، وعمل الأركان واعتقاد بعض ، وأوله
صلى الله عليه وسلم « استقيموا واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » روي أبو داود ، وسماه الله
نعالي إيمانا ، فقال - وما كان الله يصنع بكم - أي صلاحكم في بيت الله ، ولأنها
جمع من اتقوا ما عرق في غيرها من - كره الله على - سوءه وأمره ، والفسح والمث
والاستقبال والطهارة والستر وترك الأكل والكلام عنه مع حياضه كوجع ومسحود
وعرضه ، وفيه الصوم خير استحيين ، قال الله على كل عمل من الله ، لا الصوم في يوم أو ما
أخرى به » لأنه لا يقرب إلى أحد بالخروج والعطش إلا الله تعالى حيث هذه الإضافة للاختصاص
وذلك حق الخوف من الصيام والشر - جمع إلى الصمدية لأن الصمد هو الذي لا خوف له على
أحد التأويلات ، والصمدية صفة الله تعالى حيث الإضافة لأحد من الصوم بعبادة الله على وذي
- إلى إحصاء لحياة يوم - العبادات فيها نعم من الله مع ما يكون - ما فيها
نعم - حيث الإضافة للشرف الذي حصل للصوم ، وقال النوار - أي أفضل الصيام ، ورحمة
الشيخ عز الدين ، وقال القاصي : الحج أفضل ، وقال ابن عسكرون - أي الحج أفضل ، وهو في الحج
العبادات تختلف أصليتها باختلاف أحوالها وأفعالها فلا يصح بمثلها أو بغيرها بعضها على
بعض كما لا يصح إطلاق القول بأن الحج أفضل من غيره من العبادات مخصوص بالخاصة والله
أفضل للعطش ، فإن احتمعا نظر للأغنى ، صدق في أن هذا العمل يدرج في أفضل من غيره من
وصيام ثلاثة أيام لمخافة من دفع حبة الدنيا ، والصوم لمن استجودت عليه فهو من ذلك والسر
أفضل من غيره ، وحرم بعضهم أنه بي الله الصوم ثم الحج ثم مكة

لأن حيث دونه وقد من حيث كونه مستود (قوله وهو الصمد) ما من قوله حتى المشهور
(قوله ولم يعرضوا للبقية) وهي النفل والمندوب والخس وانعرت فيه (قوله بعد الإسلام)
أي أما هو فهو أفضل مطلقا وحمله من عبادات البدن حيث حذر عنه قوله بعد الإسلام لأنه
عمل النفس والبدن وهو من البدن لكن ساقى قوله وخرج بعد ذلك من عبادات القلب وهو
يعيد تخصيص البدن بالجميع كل الظاهر فله جعل لإسلام من عبادات البدن لأن أحكامه لا تعتبر
ولا بعد انطلق بالشهادتين (قوله أنها أو الإيمان) أي أنه في الشرف وله ذكر نحو - الذين
يؤمنون بالغيب وقيامهم الصلاة (قوله وعمل الأركان) هذا قد يوهن لأن أعمال حرم من
الإيمان توقف عليها حقيقته ، والراجح أنها مكملات (قوله وفيه الصوم) من فيه والصلاة
أفضل عبادات الحج (قوله على أحد التأويلات) ومنها أنه لدى صدق الخوف (قوله
وحرم بعضهم) من المعص حج فانه حرمه في شرحه ، وهو من قوله الشارح اعتداده ،
وهو ظاهر

(قوله بعد الإسلام)
أي النطق بالشهادتين إذ
هذا حديثه وإن كان
لا يعتبر إلا مع الاعان فهو
من أعمال البدن وهذا
يدفع ما في حاشية الشيخ
(قوله خير استحيين أي
الأعمال أفضل الحج) قد
قال لا دليل فيه لأصلية
الصلاة من حيث دهره
تجدد كونه في وقتها
ومدهومها فهي غير وقتها
باعت فصل (قوله وأشبه
به لاشتغالها الحج) لعله معنى
على ما شئ من الشافعي
من أن الإيمان مجموع
ما ذكر لكن الصحيح
أن الاعان مجرد الصديق
بالنفس وما نقل عن الشافعي
رضي الله عنه محمول على
الإيمان الكامل .

وفيل تركاه بعضا ، ولخلاف كافي لمجموع في لاكثر من أحدهما مع ، لاقتصار على الآكد
من ، لاخر ويذا قنوم يوم أفضل من ركعتين لا شك ، وحرج عبادات البدن عبادات القلب
كالإيمان والعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ومحبة
رسوله والتوبة ، ولتظهر من الرذائل وأصنافها إيمان ولا يكون ، لا وحده وقد يكون بطوعا
بالجهد ، وإن كانت الصلاة أفضل لعبادات كما مر فعرضها أفضل البروص ويطوعها أفضل
التطوع ، ولا ترد على العبد وحده عن السجدة من القرآن لأيهما من فروض العبادات

ويشتمل إلى قسمين كما قال (صلاة البدن قسمان قسم لا يسى جماعه) مقصده على التمييز
أقول عن نائب السائل أي لا يسى فيه جماعه ولو صلى جماعة لم يكره لأعلى الحال لفساد
بعضه إن مقصده تبي السجدة حال الجماعة لا لا يراد وهو غير صحيح (فيه الروايات مع الفرائض)
وهي السجدة النافعة لها ، والحكمة فيها أنها تسكن ما نقص من الفرائض بدنه نحو جنوع

(قوله وفيل تركاه بعدد) أي الصلاة ، وفيل هي أفضل العبادات يراى أي وعنده فإلى
بها الصوم ثم حج (قوله مع الأفسر على لاكد) ومنه الروايات غير مؤكدة ، ومن ثم
غيره لاكد دون مؤكدة فاستدل به على حج (قوله عبادات القلب) أي طاعتها أفضل
من الصلاة (قوله واستنكر) أي في مدحها لله التي يستدل بها على كمال قدره قال سم
على حج صاهره وإن قل له كرساه مع صلاة أربع ركعات اه (قوله ولو كل) أي
التوحيص إلى الله في الأمور والأعراض عما في أيدي الناس مع تيسر الأسباب (قوله والمصبر)
أي وهو حسن النفس على الصبر مع الله من نفسه (قوله والشهر من الرذائل) أي أن
يبتعد عنه ما عاها (قوله ولا يكون جونا محمدا) ومنه يش في التوبة (قوله ولو صلى
جماعة لم يكره) أي وشب على ذلك مع على حج بدني ، وهل الأولى ترك الجماعة فيه
كما مر في قضاء الجمع بدني ، وقد مر منه سر ، والشهر عدم الفرق فيكون فعلا
في الجماعة خلاف الأولى ، وقد شعر به بعض كذا في صلاة الليل كما بينهم من قول الحسن
في التواضع ، ومنه لا يصح أن لا يراد بها أن لا يكره من صلاة الليل بكونه شكل على
كونه خلاف الأولى حصول الثواب فهو في خلاف الأولى مهيأة عنه ، والهي يقتضي عدم
الثواب إلا أن يعل به رد بكونه خلاف الأولى كونه منها عنه بل إنه خلاف الأفضل (قوله فيه
الروايات) ونصر في أي وقت طلعت الروايات (قوله والحكمة فيها أنها تسكن ما نقص من
الفرائض) وقصده أن عدم الفرائض هو الروايات دون غيرها وه من حسن العرض كصلاة
الليل ، وفي كلامه سم على حج به لظهر حج بدني يقتضي التعميم ، وعادته قوله وشرع لتكميل
الحج عبارة العباد وإذا امتنع فحده كل من طاع وكذا في الأعمال اه وقوله بقله قد يشمل غير
سكن ذلك العرض من الوفاء بقره ما في أحداث « فاد » تنص من مرضته شئ قال الرب سبحانه
تبروا من لعدي من تطوع فسكن به ما ينقص من المراجعة اه بل قد يشمل هذا تطوعا ليس
من حسن المراجعة فستعمل وعادته دوى في شرحه أن أكثر على الجماعة عند قوله صلى الله عليه وسلم
« أول ما تعرض الله تعالى على أمي الصلاة الخ » وهم وأعدش الحق سبحانه وتعالى بوجه شيئا من الفرائض
تلك إلا وجعل به من حاشه إله حتى يداه العبد بدت الواجب وفيه حين ما يحرك بالنافه التي هي

(قوله والخلاف كافي لمجموع)
(الخ) عبارة السبيري قال
المصنف وليس المراد من
قولهم الصلاة أفضل من
الصوم أن صلاة ركعتين
أفضل من أيام أو يوم فإن
صوم يوم أفضل من
ركعتين والله أعلم
من أمكنه الاستكثار من
الصوم ومن الصلاة وأراد
أن يستكثر من أحدهما
ويقتصر من الآخر على
التأكد منه فهذا محل
الخلاف والصحيح تفصيل
حسن الصلاة (قوله وخارج
عبادات البدن) أي في قوله
والصلاة أفضل عبادات
البدن (قوله عبادات
القلب) أي طاعتها أفضل من
غيرها كما صرح به الشهاب
حج . قال الشهاب سم
وطاهره وإن قل كتمسك
ساعة مع صلاة أربع ركعة

كثر في تدبر قراءة (وهي ركعتان فسر السج) ستجد تحصيلهما للاساع وأن شراً فيهما
 بقى الشرة وآل عمران أو سكاكروا والإحلاص وأن صطجع والأولى كونه على شقة الأعين
 بعدهم وأهل من حكته أنه يتذكر بذلك صحة التسليم حتى يستقر وعنه في الأعمال الصالحة
 ونهياً لذلك فإن لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض نحو كلامه أو نحو.

من حمله فلا يمر انظر في فريضة العهد فإد قدها كما أمر الله حوري عيها ونسب له
 وإن كان فيها حل كمت من بافته حتى قال البعض إن ثلثت ما فيه رد سعتك الفريضة اه
 وهي صاهرة في خلاف ما يظهره من وقوع في سوى عهد ما يصريح بخصيص خبره بمرور
 وعادته عند قوله صلى الله عليه وسلم في الإحلاص سوني وثنته متصل مع ماضيه وحصل
 السجى بذلك لتحصنها للشكر لأنها لم يشرع حبره لغيره خلاف لرواه اه تلمهم إلا أن يقن
 زاد أنه لم يقصد عشر وعينها خبر لغيرها وإن سبق حصوه بها فليس أصيب في منبر وعينها هذا
 ومع ذلك لو بوى بها استداء خبر لغيره ولو عر حل كبر كذا الشهد لأول مثلاً (قوله
 بعض من الدراص) من وسوم في آخره لا بد من خبره لغيره السج مقدم فتركها

أما ركعتين كما نقص عنه ه حج (قوله صلى الله عليه وسلم) (قوله بعد) قولوا
 آمين بالله - أي قوله - مسنون - وقوله - من أشعر الكتب - أي قوله أيضاً - مسنون - (قوله
 الإحلاص) قضية العهد أو أنه لا يجب الجمع بينها وبوجه من لطيف خفيف ركعتين والجمع
 بها فيه تطويل وقد يقال إن ثبت ورود كل في روايه وسامع من الجمع بينها فليس ليعتق
 العمل بجميع الروايات وانظر لو أراد الإقتصار على أحدها فله تسر وأقرب عدم الكافرون
 الإحلاص لما ورد فيها ثم رأيت في حج على الشرب ماضيه قبل باب صلاة السجى عند
 دون المصنف ركعتين حين صاع الخبر الخ ليس حمله فبداهة على الله عنه وسر ثم قال

ولما ساق ذلك ماقى من كان صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يقرأ في أدنى - فبوا آمين بالله وما يؤمن
 الساتية - الدهر وفي الثانية - من يأنهر الكتب بعدو أي مسنون - به أن عمران لأن المراد
 بحملهما عدم دعوى بهما على ورودهما حتى يقرأ اشخص في الأولى أنه الدهر وأما شرح
 الكافرون وفي الثانية أنه آل عمران وأنه ركعتين والإحلاص لا يمكن متبوعاً لهما بطولاً
 خرج به عن حد السعة والاساع وروى أبو داود أنه قرأ في الثانية - ربنا ربنا وربنا
 الرسول فاكتمنا مع الشاهدين . و : رسالتك باحق شيراً وبده ولا تسئل عن صحاح لحجم -
 فبسن الجمع بينهما ليتحقق الاتيان بالوارد أحد من قوله السورى في إلى صامت نصي صعا كثير
 ولا عراض عليه في هذا رددته في حاشية الاستحاح في مسحت لعدة بوه عرفة (قوله وأن
 صطجع) ويحصل أصل السعة بأي كسرة فعل وذوى أن سس السج بوجهه ومقدمه به
 لأنها المنة التي تكون في التمر فهي أقرب تذكر قوله فان لم يسره تلك الحالة في محله
 نقل إلى غيره في يسر فعلها فيه (قوله فسر سبهما) أي تركعتين (قوله نحو كلام) صاهره
 ولو من ذلك كذا أو التمر لأن المقصود منه غير الصلاة التي فرع منها من الصلاة التي شرع فيها
 يسرى أن استعماله نحو الكلام لا يتوقف على الاصطلاح حتى أراد بعد الفصل في كود
 حصر به السعة

(قوله بعدهم) حوى على
 العاين من تقديمهما على
 الفرض بتدليل قوله بعد
 فان لم يرد ذلك فصل بينهما
 وبين الفرض إذ يفرق منه
 أن المقصود من هذه
 الصلوة الفصل بينهما
 وبين الفرض فإذا قدم
 الفرض فعلها بعد فليراجع

ويأتي ذلك في الآية وفيه لو أخر سه الصبح عدا كما هو مذهب لما صح من مواظبته صلى الله عليه وسلم منهم وخبر «ركعتي فجر حرم من بدنه ومعه» وله في منها كهياب سنة الصبح سه البحر، سه البرد، سه الوسطي على القول بأنها الوسطي، سه القعدة وله أن يحدف لفظ السنة وصيف رسول ركعتي الصبح، ركعتي الفجر، ركعتي البرد، ركعتي الوسطي، ركعتي العشاء (وكان قبل الظهر وكذا) ركعتي (بعدها) ركعتان (بعد المغرب) لخبر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء» وقد كثر في السنة في ركعتي المغرب هذا أنه من ثبوتها حتى ينصرف أهل مكة لكن مقتضى كلامه بوضوح من أنه ما بينهما الكافرون والإخلاص خلافه ولا من حمل على أنه من أصل السنة ولا كما ذهب (و) ركعتان بعد (العشاء) لبحر المار وشمل ذلك أحج عودانه وبما من ترك الصلاة في صلاة يومه ونحوه لا بين بينه من الأعمال الشاقة يوم البحر (ومن لأمة العشاء) لأن ركعتين بعدها بخور كونهما من صلاة الليل وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاته إلى ما يستحب ركعتين حتمين ثم يتلو فسر ذلك على أن يكسب ليلتها وفي الوحة لما ذكر بالسنة للتأكد لأصل السنة.

(قوله وفي ذلك في سبعة) فثبت أنه إذا أخر سه الصبح عنها فبذلك الاصطلاح بعد السنة ذم من عرض عنها والظاهر خلافه لأن الغرض من الاصطلاح الفصل بين الصلوتين كما يشهد به قوله في الموضعين «ركعتي» (قوله على رسول) أي المرحوح (قوله وصيف) لعل هذا مجرد تدوير في الكلام لا كمراد عدد ركعتين ليس شرط فيكون أن يقول أصلي العشاء أو الفجر أو جوديت (قوله رسول) هذه الصلاة ركعتي أو سبقتي بل قد يقال حتى هي أصلي رسول لأدفع عنه ما قد يرد من كماله في الصلاة وهو ما فيها وجوب الغرض للعرضية في العرض ووجوب سبعة في السنة (قوله أنه من ثبوتها) ونحن نعلم بينه وبيننا لثبوتها وإبصار من سبقتها من بعده لا ينصرف عقب فعل المغرب (قوله حتى ينصرف) لا يخفى أن تطويلها سنة لكل من سجد أو يتصور أن يفيا بانصراف أهل المسجد إلا أن يرد من ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه إلى الانصراف ثم عرض له أنه سمع على حج واستكلام حيث تعبد في المسجد فلا يباي أن ينصرفه ليعلمها في البيت نفس (قوله الكافرون والإخلاص) ومن هذا من في سائر السنين التي قد لها فروع مخصوصة كما بحث حج (قوله وركعتي لكاتب) ومعنى حيث أراد الأكل أن تتقدم الكافرون لورودها بخصوصها ثم يضم إليها ما، ومثله من في ركعة الثانية من أنه تستقيم الإخلاص مع الأول في سبعة ركعات من انصرفت من استسرها في ذلك تطويل ضم إلى ذلك ما شاء وإن خالف ترتيب المصنف (قوله ركعتي حتمين) وحكمة بحسبهما استداره إلى حل العتمة التي سقي بعد حل العتمة من وقت وذلك لأنه ورد أن الشيطان يأتي للإنسان بعد نومه فيعقد عليه ثلاث عقيد ويقول له عايت من طويل فارق دار استسرها وذكر الله تعالى اشكلت واحدة وإذا توساً اشكلت الثانية ويد صلى ركعتين تحت الثالثة (قوله ثم تطول) أي صلاة من (قوله من ذلك) منه يعلم أنه يسبق بعجل سنة العشاء العديدة وإن كان به تمجد ووثق بالقصة (قوله على أن تكتب) أي الركعتين الحتميتين.

(قوله وفي الوحة) اللام
من العهد أي وحة
المذكور

كما يؤخذ من قوله (قوله) في إتيان الخلاف إلى حرمه ومعنى غسله ما ذكرناه إذا حار كونه من صلاة الليل اتفقت المواظبة للمقتضية للتأكيد (وقبل أربع قبل الظهر) لعدم بركته صلى الله عليه وسلم كما روي البخاري (وقبل أربع بعده) الخبر «من حفظ على أربع ركعات من الظهر وأربع بعده حرمة الله على البر» (وقبل أربع قبل العصر) الخبر «رحم الله امرأة صلى الله عليه وسلم» (والجميع سنة) رتبة قطعها لورود ذلك في الأحداث الصحيحة (وبعد خلاف في الرتبة المؤكد) من حيث التأكيد وهو العشر الأول فقط لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه أكثر من الخمسة العشرة وكان في الخبر السابق لا ينص على تكرار كما هو الأصح عند الأصوليين وبوجهه قصر على ركعتين من الظهر مثلاً وفيه مؤكده ولا يتردد في صرف يؤكده كما هو ظاهر لأنه متبادر وأطلب منه أقوى (وقيل) من الروايات غير المؤكدة (ركعتين حينئذ قبل المغرب) أي (وقت خمسة) غير مؤكدة (على الصحيح في صحيح البخاري الأمر بها) ولفظه «صلى الله عليه وسلم» صلاة المغرب

(قوله) كما يؤخذ من قوله (قوله) أي المصنف (قوله) ومعنى تعالیه (أي الوجه بقوله لأن الركعتين الخ) (قوله) في الخبرين السابقين هو تابع في هذه الحالة للشهادتين حج ظاهراً منه أنه قدمهما وهما في كلام الشهاب المتكبر وقد أحدهما عقب قول المصنف وقبل أربع قبل الظهر وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يذهب عنهما ونسبهما عنه قول المصنف وقيل وأربع قبل العصر وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلهما أو بعدهما بالقسمة ثم كان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر لا ينص على تكرار على الأصح عند محقق الأصوليين ومبادرته منها أمر عرفي لا وصفي لكن هذا إما يظهر في السنة الأولى لأن التأكيد لا يؤخذ منهما من كتاب من لا يندفع لأن كتابه بأنه لا غالب في آخر ما ذكره رحمه الله تعالى

قوله كما يؤخذ من قوله الخ) انظر من شكل على هذا قول الشرح لأن ركعتين بعدهما الخ وبما عدا قول المصنف والجميع سنة الخ غير من شكل على هذا قول الشرح في سنة العشاء وما ذكره بعد يجوز أن يكون من صلاة من غير رتبة من غير حج ولا ذكره الأشكال فالوجه استثناء هذه من القطع الآتي بأن الجميع سنة لكن قول الشرح كتحريم من عليه بما ذكر أنه الخ يدل على حرمان الخلاف فيها كغيرها (قوله حرمة الله على البر) أي (منه من حرمة) (قوله غير رحم الله الخ) مراد له (قوله) وكان في الخبر السابق) هو قوله «كان مؤخر صلاة الناس» وعنده جمع وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر الخ وورد أربع الظهر وأربع العصر منه فيهما من قوله عند قول المصنف لظهر أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يذهب روي البخاري وقوله بعد قول المصنف العصر بحسب قوله من الله عليه وسلم كان يصلي قبلهما أو بعدهما بالقسمة وقول الشرح وكان في الخبرين السابقين أنه «كان المؤخر» في هذا الآية وإن لم ينص لما ذكر في كلامه من تحريمه «أراد ما ذكره حقه فيشمل الخبرين معاً وأنه أراد الوارد في سنة العصر خاصة لأن الوارد في سنة الظهر اسم على عهد المواظبة وهم قوله لا يندفع والتكرار مستبعد من غير كتاب (قوله) وقيل (ركعتين) فهم أنه لو صلى الأربع التسعة وقيل منها صلاة لا يحسن صرف لأولى المؤكدة الأربع فثبت مؤكدة من ثمان غير مؤكدة من الأربع وقصة قوله لأنه «در والتب فيه أقوى صرف لأولين المؤكدة من ثمان وهما التسعة فصل من العدة أو بالعكس أو غير ذلك سواء من الذي ذكره فصل من ثمانية أو العدة فصل من ثمانية على فعل مرة هكذا نقل عن شيخنا محمد بن أبي قول الأقرب السوي كما يدل عليه ما روي بهجة حيث في ما رواه ولا يثبت أنه أي ما ذكرته من روايات معصومة بأول ولا يثبت في روايات ركعتين بعدهما بالواو (قوله) ولم ينو المؤكدة قضيتها أنه وقصر في بقية على غير المؤكدة حصصه في بقية ما يطلق سنة الظهر القسمة أو العدة بأن لم يتعرض لعدد هل تنصرف عن ثمان أم لا فيه والذى قدمه شيخنا الرضوي في صفة الصلاة أنه تنصرف عن ثمان أو عشاره سمع عن حج لهما

فان في الثالثة من سنة ١٠٠٠ كرهة في السنة الباس سنة في سنة لامة . وصح أن تكرار الصحبة
 حتى لله تعالى عنهم كانوا يندرون اسواى هـ . أدل المعرب حتى ان الرحمن العرب بيد حـ
 سجد فيجب أن الصلاة قد صحت من كثرة من يصلحها . وقول ابن عمر : ما رأيت أحدا
 عليهما حتى ينهد رسول الله صلى الله عليه وآله في سجد فادح في ذلك لأنه في غير محصور . وخيب
 من ربه كونه محصور . به من بعده أن كثيرا من السنة في سنة صلى الله عليه وسلم تحصره
 من عمر ولا تحصره يقع فيه على أنه يفرص الحصر فالتب معه ردة علم فليقدم كما قدموا روايه
 ثبت صلاة سنة الله في الكعبة على روايه بها مع . فاقهما على أنهما كانا معه فيها مع أن
 منسوخ في رؤيته ووجه من عدم رؤيته في رؤيته غيره ودرص الساقط يبقى معنى صا وقيل العرب
 ركعتين « عدم » ص . والخبر الصحيح . من كل أربعين « أي » فإن وقامة « ص » وهو شملهما مع
 ومن ثم أحدهما من السجدة ركعتين قبل العشاء . ويسحب فعلهما بعد إحاده مؤن . فإن
 تعارضت هي وتضاد الخبر . لإصرع الإمام في فرض عتق لأران أخرجه إلى بعده . ولا يقدرهما
 على أحدهما في شهر . من الصحيح أنهم ليسا سنة واستدل عاشر حذر ابن عمر السابق
 (وبعد) فلهذا أرى (لم) في آخر الصحيح . من سنة كيدان (وفيه ما قبل الظاهر
 والله أعلم) أي أرى مع معانين مؤكداً أن فهي كالظهر في المؤكد وغيره قبله . وبعدها كما صرح
 به في التلخيص . وهذا هو مراد من كتاب عسيرة توم مخالفتها للظهر في سنتها للتأخرة ويسوى
 سنة سنة الجمعة كما بعد ولا تأخر لأجل عدم وقوعها خلافا لصاحب البيان

(قوله) ومن كاست .
 وهو الخ قال السجدة صحيح
 ومن كاست أنه .
 الأصل الضريح مشهور ولا
 من هذه وسط (قوله)
 أ لا حين عدم وقوعها
 أي لا حلال شرط من
 شرط وبعدها عسيرة لا معنى
 في ما ليس كاست صاحب
 ما لا يرد على غيره من
 سبيل شرط وهو

مع حوز . أن يطلق في نية سنة الصبر التقدمة مثلا ويتخير بين ركعتين وأربع مراراً وفي
 كلامه أنه على السجدة لم تدعى السنة في سنة السجدة أو الصحيح من بين ركعتين غير فانه لا معنى
 الفرق بين الصحيح وسنة السجدة . ومن الروايات (قوله) قال في التلخيص (أي في المرة الثالثة) وقوله
 كراهة في سجدها في كل من ذلك . كراهة (قوله مع اتفاقهما) أي اثبت والساق (قوله) والخبر
 الصحيح (أي) يبقى معنى الخبر الصحيح مع (قوله) ويسحب فعلهما (أي) الذين قبل المعرب
 أي وكذا . من روايت الإمامين ما ذكر لما حث به العادة من المبادرة بفعل المعرب
 عند دخول وقتها ومنه بعد من معرب . به لعدة في كثير من الساحد من المبادرة لصلاة الفرض
 عند شروق المذنب في أدان سبوت واحدة مقدس وسبق أربعة من الفرض . لا يسعى . بل
 هو مكروه (قوله) قال تعربت هي (أي) السنة القديمة (قوله) إلى ما بعدها (أي) ويكون ذلك عند
 في التأخير . لا مانع أن عتق له مع ذلك حصل كالحاصل مع بقا بينهما . لكن يسعى أنه لو علم
 حصول جماعة أخرى يمكن معه من فعل راسة القبلة ودرأه فصدته التحريم مع عدم التلبية
 من تقدم ربه . ولا مانع أن جماعة لأوى منه كان في الأولى زيادة فعل ككثرة الجماعة أوفقه الإمام
 (قوله) ولا سيما على (أحده) أي لأمر سبوت . خبر وللخلاف في وجوبها (قوله) كالعبدية
 أي كما أنه يسوى بالسنة المتأخرة العبدية حيث علم صحة الجمعة أوظها كما يفيد قوله إذ الفرض
 أنه ظن الخ والإصلي الظاهر ثم توى بعديته كما يأتي على ما ذكرنا (قوله) عدم وقوعها (أي) جمعة

من غيرها فلا تصح الرادة عند كثير الروايات من أحرم جميع دفعة واحدة ثم يصح وإن
 سار من كل ركعتين صح ما عدا لإحرام الناس فلا تصح وإن سار من كل ركعتين صح ما عدا
 الصلاة وإذا وقع سلا كما هو أحرم صلاة قبل رحوه وفيها غلطاً وشمل كلامه ما لو أتى بعض
 أو من سار من كل ركعتين (وفيل) كثره (ثلاث عشرة) ركعة لأحار صحيحة ماؤها
 الأكرهون من ذلك ركعتين سنة الفاء وقد اتفق أصحابنا على أن يصح ما عدا وأنه مباح
 لأحار وقال السبكي وقد أفتى على أن يصح ما عدا ركعتين وسكن أحار لا يصح على إحدى
 عشرة وفي ذلك حال نحوه عليه الصلاة والسلام، وسن من أور ثلاث أن سار في لأوى
 بعد الصلاة، يعني في تلك الكافرون وفي الثالثة الإخلاص ثم الفلق ثم الناس مرة مرة ولو أوتر
 أكثر من ثلاث فإني الصلاة الأخيرة ما ذكر فما يظهر كما يحسنه البلقي (ولمن زاد على ركعة)
 في أور (المصل) بين كل ركعتين بالسلام بالاسماع (وهو أفضل) من يوصل لأى إن - واه
 عدد آخر كان صلى الله عليه وسلم يسبى فما بين أن سار من صلاة بعثه في السفر إحدى
 عشرة ركعة ويسبى من كل ركعتين ويور بالحدة ولا فرق بين أن يسبى مفرداً أو في حصة
 وقول الخواري إن قصه بعثه من كل ركعتين أنه وأور بإحدى عشرة - ثم سار
 سلك ولا يجوز من ذلك كأن يسبى زرعاً بمسحاً وسار بمسحاً ثم يسبى ركعة وإن
 وجد مطلق لنفسه لأن المراجع في ذلك الأساع ولم يرد ذلك كذا في رد الوالد رحمه الله تعالى من
 اعتمد خلافها بل دعوى أن ذلك .

(قوله أن لم يمسح
 خلافها) أي المسح

ثم مر من سار الرمي في سقوط الصلوات فلا يصل الرادة بعد ذلك فأنهم ما يرم أنه يور
 أن في كثير الروايات أصوي ثلاث ركعات منه وسلم منها فالتزمه ورأيت شيخاً حجج
 أي خلاف ذلك - ثم على مذهب وقولهم ورأيت شيخاً حجج أي خلاف ذلك أي قال إذا صلى
 ركعة من أور أو غيره مثلاً حاربه من بعد ما سار يقول ولا فرق ما عدا حجج وفي سار في قول
 الرمي لسقوط الطلب بأن سقوط الطلب لا يقتضي منع السنة إلا في من سار في الصلاة بعد الصلاة
 منه بعض واحد أو فعلة غيره بعدة أثبت عنه يوم القدر من قوله ربه ثلاث ركعات من عليه
 رادة على الصلاة ثم لا يمسح ولا يوتر في ذلك لأن سار الثلاث تجعل منه على أنه لا يمسح
 عن الثلاث ثم من أحرم بالثلاث سار حصل من سار ووتر في من سار ولا يجوز الرادة عن ذلك
 حجة واحد مسجى الوتر امتنع الرادة عنه على ما عدا من أور أحرم ركعتين ركعتين أو
 إحدى عشرة دفعة واحدة لم يمسح ويقع بعض ما أتى به واحد وبعضه مندوب (قوله فإن أحرم
 جميع) أي إحدى عشرة مع الرادة كأن أحرم ما سار من (قوله مرة مرة) راحح لكل من
 الإخلاص ولغوكتين (قوله فما يصح) ما عدا وإن وصل وإن لم تطوي الثالثة على الثانية اه
 ثم على حجج وقد قال هذا مخالف لما تقدم من أنه لا يس سورة بعد التشهد الأول لأن يقال
 هذا محض له لتعلق الطلب به بخصوصه (قوله بين كل ركعتين) أي وما عداها (قوله وهو نفس)
 قال الشيخ عمدة فإن لأسوى عن الخلاف يد أور ثلاث فإن راد فافهم نفس بالاختلاف كما
 في شرح الهدى والنحو هي في أثناء الكلام أقول وما ذكره الشيخ عمدة قد فهم من قول
 الشارح إن سار بعد (قوله لم يمسح) كان صلى الله عليه وسلم الخ) به يدفع ما عدا القياس أن يقال
 ومن أفضل حروجه من خلاف أي حجة فانه يوجب بوضوح وجه الدفع أن الخلاف إنما يراعى
 به ما تعارضه به صحيحة وردت عنه عليه السلام وقد ورد عنه بعض .

فصله مجموع وإني مضيه أن ذلك خلاف الأولى وقيل وصل فصل خروج من خلاف أي حصة
 فيه لا يصح الفصل والتأويل الأول معناه ذلك من الشافعي إني رأيي خلاف غيره إذا لم يؤد
 إلى عطف أو مكره فإن وصل ثلاث مكرهه كما حرم به أن حرام بل قال انتقال لا يصح وصلها
 وبه أفتي القاضي حسين (و) له (الوصل يشهد أو يشهد في) تركعتين (الأخيرتين) لتسوية
 كل منهما في مسمى عن فعله صلى الله عليه وسلم ويتبع أكثر من تشهد وعن أحمد قل لأخبرني
 بعد ورود ذلك بالوصل تشهد أفضل منه بشهادتين كما في النجاشي فراقه بين العرب وبني
 من شدة وبر العرب ويسن أن يكون بعد ذلك ثلاثاً سبحان الله العتوس ثم إليهم إلى تعود
 رصاك من سقطك ومعافاةك من عقوبتك وبك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنى على
 نفسك وقد مر ما يبرهن أنه من الصلاة لا من غيرها إلا من أخرجه لأثره (ووجهه) أي
 الور (بين صلاة العشاء) وهو بعد غروب الشمس في جمع الديار (ويعاد مع سجدة) الصدوق
 للحسن الصحيح في ذلك وقته المختار إلى بدو ميل في حق من أراد أن يجزأ يوم بعد الصلاة
 آخر الليل وكما يشترط وقوعه بعد دخول وقت الصلاة ثم بعد ركعة من صلاة الليل
 وهو وإن كان ذلك قضاء قل فيها كل مائة كما في قوله (و) حصة الله تعالى لأن الصلاة يحكي
 الأدب (وقيل شرط) حوار (بإحدى ركعة من كل صلاة بعد العشاء) وإن لم يكن من
 سبقتها لتقع هي موفرة لذلك الفصل ورد أنه ينبغي كونها ونزاعاً في نفسها أو موفرة لها قلها وهو
 إرض (ويسن) من وثق بصلته وأراد صلاة بعد نومه (جعلته) أي جمع وزره

(قوله فصله مجموع) أي قول مجموع وكان الأولى أن يقول مجموع (قوله أو مائة) أي والبرائة
 هذا يؤتى إلى مكرهه فإن لو وصل الخ (قوله من قال العشاء) ضعف (قوله والوصل تشهد فصل)
 أي وإن أحرم بأحدى عشرة ولعل وجه اسمه بغيره كما ذكرنا لأن منهما حد شيع والشافعي
 بعد قوله ثم قوله أفضل منه أن وصل من حيث كونه تشهد ليس مكرهه وإنما هو خلاف الأصل
 (قوله وللشافعي من شدة الور) أي جعله يشهد على شهادتين (قوله أن يقول بعد الور) أي
 مع فرج نور ركعة كان ثواباً أكثر (قوله وبك منك) أي أسجدت منك من عسكت (قوله وقد
 مر) أي في قوله وهو صلى الله عليه وسلم أخرجه بوتر مع وقوعه في جمع الديار) أخرجه وإن صار مع قل
 فعله وبعد فعل العشاء كأن وصلت صليفته دار إقامة بعد فعل العشاء أو بوى إقامة سكن من عن
 العشاء أنه لا فعل في هذه الحالة بل أخرجه حتى يدخل وقت الحقيق وهو مكرهه لأن كونه في وقت
 العشاء انتهى بالإقامة (قوله سبق قل) ويسمى بوتره ركعتين أو أكثر حيث كان شيع أحد
 من قول الشارح يقع هي موفرة الخ ولا فالحسن يصدق ركعة ولا يكون لأحد ركعة شمعاً له
 (قوله بيقضه) أصح أصح شرح أصح (قوله حصة الخ) وعليه أنه كان صلى الله عليه وسلم
 صلى إحدى عشرة وبصرى آخرة على ثلاثة فاشهر أن إحدى عشرة أو بى محافظة على كان
 بعدة وقوع السور في الدرس ثم بقرانه بوتر صلاة من يذمه على صلاته يصح ويؤجر معها وإذا
 أخرجه عن صلاة لصح من فعله من خروج وقت لكرهه أو بى أو أخرجه في وقت الصبح فيه نصوص
 كلام بعضهم يقتضي أن أخرجه في وقت الصبح أولى كثيراً من السواهل الليلية التي نومه ومهماته
 كان لهورد اعتاده لئلا يذمه الله تعالى أقول به يمكن تحصيله بأن فعله قبل الفرض كان من التسليم بعد

(قوله وإني مضيه أن ذلك خلاف الأولى) عاله
 في الامداد بقوله لأن
 الكلام في بيان كونه
 الفصل أفضل خصوصاً
 بذلك ليعيد أن هذا هو
 الذي كان صلى الله عليه
 وسلم يفعله (قوله كما جزم
 به ابن حبيب) أي
 سنداً في صحيح
 من حبان «لأنه شهد بوتر
 صلاة العرب» وهو الذي
 مع الشافعي من مراعاة
 لحالته السنة الصحيحة
 الصريحة وإلا لم يذكر
 من حرم أن يخرج وما
 بعده ليس مستند الشافعي
 كما هو صاهروا أو همته
 العبارة (قوله وأراد صلاة
 بعد نومه) قال الشهاب
 سمع من بعض أهل
 المذكور مسنون وإن لم
 يرد صلاة بعد النوم لأن
 طلب الشيء لا يقطع
 بإرادة خلافها وجه
 التقييد وقد ثبت بأنه
 حذر عن عمار عزم على
 ترك الصلاة بعد النوم أو
 لأنه لا يصدق قوله جعله
 آخر صلاة الليل هـ

(آخر صلاة الليل) أخر « اجعلوا آخر صلاتكم من ليل وتر » مع حرمته « من حذف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاته آخر الليل مشهودة » ثم إن فعله بعد يوم كان و - أو يحد وعنه خمس كراهتهما وإلا كان وتر لأيهما وعليه تحمل كلامهما في السكاح أهم متعيران وعنه من قوى أى جميعه أن لأفضل بأخر كراهة وإن صلى العصر أو الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر ليل ، وهذا أقوى البطلان رحمه الله تعالى فيمن صلى بعض وتر رمضان جماعة ويكمله بعد سجدة بأن لأفضل بأخر كراهة فقد قالوا ليس من له تسجد يوم مع الجماعة من يؤخره إلى الليل فإن أراد الصلاة معهم صلى بأكثر مطقة وأوتر آخر الليل (فإن أوتر ثم سجد أو عكس) أو سجد أولا (م بعد) أى لا تصب بحدته فإن أعاده بنية الوتر عامداً حال حرم عليه ذلك يوم بعد كما أتفق به ولله رحمه الله تعالى خير « لا وتران في سنة » وهو حرم على النبي وقد قال في إحياء صحاح النبي عن الحسن البصري ولأن حقيقة النبي التحريم ولأن مطلق النبي يتصل به - أى علة إن رجع إلى علة أو حرمة ولا ربه والنبي هنا راجع إلى كونه وتر أو ميسر على ما راد في وتر على إحدى عشرة كما صرح سلطان ريبه في العبر والأخبار ثم إن أعاده حذراً أو سدا وقع على مطلقه كآخره ما ظهر من الرسول عللها ولا يكره السجدة بعد وتر كمن يسجد أن يؤخره عنه فبذلك (وقيل يشعرك ركة) أى صلى ركعة بغيره شقاً (ثم بعده) أربع أوتر آخر صلاته كما فعله جمع من الصحابة وسجدوا

الفجر وقبل فعل الفرج وهو مكروه ثم بعد كان من السجود في وقت الكراهة وهو لا صلاة عنه بعض المذهب فثبت أخره في وقت ذلك فيه السجود صادق وهو وقت الصبح

فرع - قال في ذهاب مصلته لو كان يومين ثلاث ركعات موصولة أدركها جميعه في الوقت أو مقصورة حرج بعضها صلاة موصولة وفي موقوف وصلى حسب توسع أو سجد أدركها في وقت ، وقد صلى أكثر من ذلك حرج بعضها عن الوقت هل الأفضل الاختصار على الأقل أولاً فيه نظر وأغرب الذي أسعاه منه الوقت ، وقع فيه مكانة صلاة كلها في الوقت أحداً عما ذكره سم على حرج في رواب السهر القليلة والبعيدة من أنه إذا نوى الجميع وأدرك بعضها في الوقت وقعت كلها ، (قوله آخر صلاة من) يؤخر من حبس من التحريم بالوتر استحباب تعجيل راحة النفس البعيدة وقد قدم ما يدل له (قوله وإلا كان وتر) أى بأن فعله قبل النوم (قوله بأن الأفضل بأخر كراهة) أى مما يجب من أخره فواب بعضه ولا صلى ما خاف فوبه وأخر بآية ويكون ذلك عند في التقدم له صلاته (قوله إلى إمام) أى آخر الليل ثم رأيت في نسخة صحيحة آخر الليل (قوله متى بالية) أى مفرداً كان أو إماماً سجد لو كان إماماً وصلى وتر رمضان بنية الفجر كره القبول في حقه (قوله م بعد) أى ولو في جماعة ، وعنه فسقط هذا عما سبق أن الفصل لدى شرع فيه جماعة سن أعاده جماعة وقوله أى لا تلبس إعادته بيان لما في كلام الأصحاب ثم عطف على ثبوت أو لا فلا يدل كان الأولى أن يقول أى أخر إعادته فإن أعاده لم (قوله كمن سجد أن يؤخره أخ) فمن حكمته المصلحة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورته فإنه صلى من ركعة أخره ومعهها كان ذلك كأنه ليس من صلاة الليل لفصله وسقط أنه منها يدل ذلك مرة من أراد الاختصار على وتر ثم عرض له ما يقتضي التهجيد بعد

عن يوت وقد ستم أنه صح النبي عنه (وبعد التوب آخر وتره) أي آخر ما يقع وتره ،
 فشم ذلك من أوتر ركعة واحدة (في النصف الثاني من رمضان) ما روى أبو داود أن أنى
 من كعب قنت فيه ما جمع عمر السبع عليه وصلى بهم أي صلاة الترويح (وقيل) بين في آخره
 و (كل السنة) بإطلاق ما مر في سبب الصبح وعلى ذلك الوقت فيه في غير النصف المذكور
 ولا يقبل به الاعتدال كره وسجد السهو وإن كان به وهو عمدة عامة بالتحرير نظام صلاته
 وإذ لا ويسجد السهو (وهو كقبول السجدة) في سنة ومحمد والخبر به وقضاء السجود بركعة
 ورفع اليدين فيه وغير ذلك مما مر من سن لم يدور وإمارة عن من مر مرة ماسية في عنه كما
 أشار إليه بقوله (ويقول) نقدا (قوله بهم) ما عرفت وسعدك الخ) أي ستهدك وتؤمن
 بك وتتوكل عليك وثق عليك الخبر كله فشكره ولا شكرك وسجد وسجد وسجد من يسجدك اللهم
 بك تعبد ولك نصلي وسجد وإسجد سمي ونجد بذلك مهمته أي يسرع برحور رحمتك وتحنني
 عادتك بين عدك الخ بكسر الخاء بكسر الخاء على المشهور أي لاحق بهم ونحو
 فسجد لأن الله تعالى أحدهم اللهم عسى أن يكون في سبب أي شعور عن سيئاته وكذبون
 رسلك والله يوم أولاد أي أشارك اللهم عند المؤمنين والمؤمنات والسميع والسميع وأصلح
 ذات بينهم أي أمورهم ومواصاتهم وأتم أي أجمع بين قاصدهم وحصل في قلوبهم الإيمان وحكمة
 وهي كل ما يصح الصبح وتهدم على ما سوت وذبحهم أي أطعمهم أن يوفوا بعهدي الذي عهدتهم
 عليه وأصبرهم على عذوبتي وهما لله خلق وحده بهم ولا يسرر - لا تواتر - إلى آخر
 السورة كما في المجموع لكراهة القراءة في غير القيام (قالت : الأصح) أنه قول ذلك (بعده)

(قوله عير من مر)
 الصواب إسقاط لفظ عير

(قوله وعلى الأول) هو قوله في النصف الثاني من رمضان (قوله عير من مر) أي وفيه
 ما يوفى في غير الصبح قال عدك من الركعة الأخيرة من سبب صلاته حيث كان غامدا
 جادا وإذ لا ويسجد السهو عن ما عساه السراج ، وفي حجب من تصويل الاعتدال من
 الركعة الأخيرة لا يصح مطلب لأنه عهد تصويبه عود الصلاة وعلمه فلا سجود لأنه لم يكن ما يصل
 عنه (قوله وسجد) قال الشيخ عمارة وهو من حنف وأحمد لغة قد نه أي فهو تصح السون
 ونحو صحتها (قوله إن عدك عند) نقلا الخ بكسر الخاء لاحد في الأمر وإن ذهب لأمره
 وهو شدة العذاب ، فإن من جد في أمر حصل غايته ومشتهاه (قوله أي لاحق بهم) أشار به إلى
 أن أحق به معنى ملحق ومن ثم أشرك بين اسم فاعل الصيغتين في لفظ واحد وفي التصحيح : لحقه
 وحقت به أخفى من باب بعد لحاقه بفتح أدركه وأخذه بلفظ مثله وألحقه ريدا بعمرو
 أعنه إياه فالحق هو وأخفى أعنا وفي الدعاء إن عدك ما كبره حتى يخور بالكسر سم فاعل
 معنى لاحق ونحو بالفتح اسم مفعول لأن الله أحق به كعادته أي يتبعه به (قوله أي أمورهم)
 عير مرادف لقوله ذات منهم وفي السماوي في سبب قوله تعالى - فاسو الله وأصبحوا
 إن يسكنكم - ما به أي أصبحوا الخ إلى يسكنكم بالمواصلة والساعدة مما رزقكم الله سبحانه
 وتعالى وسأيم أمره إلى الله ورسول (قوله ومواصاتهم) عطف بعد (قوله وهي) أي
 الحكمة (قوله الذي عاهدتهم عليه) أي في قوله تعالى وإذا جد ربك من بين آية من ظهورهم
 درياتهم الآية .

ذات صوب الصبح ثابت عنه صلى الله عليه وسلم في الوتر والآخرة لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم شيء فيه وإليه يرجع خبر رضى الله عنه وسعد فكلان بسندته أقوى ، فإن اقتصر على أحدها فصوبت الصبح فصل ما ذكر (وأن الجماعة تكتب في الوتر) في رمضان سواء كان (عتق الله به) أم بعده أم لا . بعضها وسواء أفتلت التراويح (جماعة) أم لا (والله أعلم) اقتداء في ذلك بالسلف والخلف . فأورد غير رمضان لأن من له جماعة كعبه (ومنه) أي ومن انقسم إلى لا تسبق له جماعة (الصحيح) للأخبار الصحيحة فيها ، ومن ساءه إثم أراد حبسه وهي صلاة بإشراق كما أتى به قوله رحمه الله تعالى وإن وقع في الغيب أم غيرها وعلى ما فيه سدت قضاؤها إذا كانت لأهلها وقت (وأنها ركعتان) لأنه صلى الله عليه وسلم أوصى بها ظهره ، وأنه لا بد منهما ، وليس ثبوت سرهما للكافرين والإخلاص وهو أفضل في ذلك من التمس والصحي وإن وردنا أيضا إذا الإخلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربعة بالمصاعفة ، وثبت لكل أربع وسبع وثلاثين سنة . وحذف في كثيرها كما أشير إليه بقوله (وأكثرها ثلث عشرين) خبره ضعف ، وهو ما جرى عنه في بروضة كأصلها ، ويعتمد كما نقله ضعف عن الأكثرين ويصح في الحديث والخموص وأتى به الوالد رحمه الله تعالى أن

(قوله ومن نفاها) إن أراد بالنافي عائشة رضى الله عنها كان ينبغي أن يقول إما أراد تعسب رؤيته بدل عنه لأن عائشة إنما قالت ما رأيته يصلحها (قوله بالمصاعفة) أي في القرآن فهذا الثواب ما سطر لأصل نوافل القرآن وإراد أيضا ثلث القرآن أو ربعة الذي ليس فيه الإخلاص بل ولا الكافرون (قوله كما أشار إليه بقوله) فيه أن المتن لا إشارة فيه للحلاف أصلا

(قوله ما ذكر) هو قوله ذات صوب الصبح الخ (قوله وأن الجماعة تكتب الخ) عن حكمة النعصر لهذا الخبر مع أن الكلام في ذلك عنه جماعة أنه لما ذكر الوتر لكوبة في أكثر النسخة لاجتماع فيه ما يستعمل في بعض السنة (قوله وهي صلاة الإشراف) عبارة عن معنى صحيح فرع لعدم أن صلاته بإشراق غير صلاة الصبح من أنه وفي صحيح ما وافقه وعليه فتحصل ركعتين ، وينبغي أنه لو أحرم بأكثر اعتقدت وأنه لو أحرم بركعتين ثم رُد أن أحرم صلاة أخرى سوى ما ثبت أن يعتقد أن السنة حصلت بالأوى والثانية غير مقبولة فيسأ على ما أتى في توبة مسجد (قوله الكافرون والإخلاص) ويترتبها أنه في الوتر أن أكثر من ركعتين كما يؤخذ من عدمه عن صحيح وعمل ذلك أصا مذهبنا لأننا أوستا ما حرم فلا يستحب قراءة سورة بعد الشاهد الأول ومنه كل سنة يسجد فيه بشهدين فإنه ذكر السورة في بعد الشاهد الأول (قوله بالمصاعفة) عرصة دفع ما أورد عنه من أنه كيف تعدل أن الإخلاص تعدل ثلث القرآن مع أنها منه وفيه ثمانين على يسر وتبارك الملك وعوها ، وكل واحدة منها فيها ثواب مخصوص إذا جمع رد مجموعها على ثلث القرآن كثيرا (قوله وأكثرها ثلث عشرة الخ)

فائدة في شرح الحديث عند قول المصنف في باب صلاة الصبح قال : ما أحرى أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يغسل يديه في الصلاة (أي صلى على ركعتين الخ) قوله فاعتس أحد منه اثنا عشر سن من دخل مكة أن غسل أول يوم صلاة الصبح اقتداء به صلى الله عليه وسلم ثم قال أيضا في الباب المذكور ، قيل وقوله أي عشرة السابق ، ما رأيته يصلحها يسارع من حسن من حدثته أنها واحدة عنه ورواية أبيه رضى الله عنه « أمرت صلاة الصبح ولم يؤمروا بها » ضعيفة ورواية أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صرحوا به وحسب أصل صلاتها لا تكبر بها انتهى ثم قال في ذلك فائدة من فوائد صلاة الصبح أنها تحرى عن الصدقة التي تصبح

كثير ثمان ومائة فيورد عنها لم يرد يسبح حتى إلى آخره ، جميع دفعة واحدة ، من سم
من كل اثنين صح إذا لا حرم الخمس ولا يسبح حتى يركب من الميع ولعمدة لم تعد ولا وقع
سلا كسطره بم مرة ، ويسب أن يسبح من كل ركعتين كتيه رواه ، وإت مسبح جمع أربع
في الترويح لأشبهت الرقص على جماعة فيها ولا بد على ذلك ورهه وير حار جمع
أربع منه مثلا مسجعة مع شبه لما ذكر لأنه ورد العمل في حسه بخلاف الترويح ووقتها من
ارتفاع الشمس كرمح كما في التحقيق وجمع ، وقول الروضة عن أصحاب من صواعها ،
ويستحب أحدها إلى ارتفاعها ردة كما قاله الأذري بأنه غريب أوسيق به ، ولما قال النجاشي
كأنه سقط من العلم لينة بعض قبل أحدها وكون مقصود بذلك حكاية وجه كالأصح في صلاة
العباس وير لم تحكه في شرح الهدى والأول نوقى لمعى الصبح وهو كما في الصبح حين تشرق
الشمس تصم ثلثه ، منه قال الشيخ في شرح مذهب : ووقتها إذا أشرقت الشمس إلى الزوال ،
أي أصاب واربع خلاف شرفت ثمعد طعت به ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار
أكون في كل أربع منه صلاة ، ولما ذكر الصبح « صلاة الأوابين حين رمض النهار »
سبح المم أي ترك من شدة الحر في حدها (و) منه (حية المسجد) لداخل غير المسجد
أغرام ، وثمن ذلك الواحد اتصاله ، ولدى بعضه محاد وبعده غيره كما نعه الأسوي في

على مقاصد الأسان الثلاثة وستين مقبلة كما أخرجه مسر ، وفيه وخرى عن ذلك ركعها
الصحي وحكي حذفت أو نقص الركن العرفي أنه أشهر من العوايه أنه من قطعها يعنى قصر
كثير منهم يتركها أصلا لذلك ، وليس لها قنوه أصل بل الناصر أنه في ثمة الشيطان على ألسنتهم
يجرمهم أكثر لكثرة لاسيما إحراقها عن تلك الصفة اه أقول : ومثل ذلك في المظان
بشهر أيضا فيهم أن من صلاه يوم تولده (قوله لأنه ورد الخ) أي ولأنه صعد مشاهته
للمرأئى بتخصيص الجماعة فيه ، نعم مقاصد وعده مشروعية فيها عدة خلاف الترويح فيها
شرعت فيه جميع الشهر فثبتت الترائض مشروعة الجماعة فيها جميع السنة (قوله الفصل
في حسه) لأولى الوصل كما عده حج (قوله ومنه) أي من هذا المعنى وهو أن تشرق تصم
وله من أشرقت الخ (قوله إذا مضى ربع النهار) أي في الأربع الأول الصبح ، وفي الثاني
الصبح ، وفي الثالث الشهر ، وفي رابع القصر (قوله صلاة الأوابين) أي صلاة الصبح (قوله
بداخل غير المسجد الحرام) وإذا دخل المسجد لحرم مريد الطواف وإذا ركعتين حية المسجد
قبل الطواف فهو تنقذ ، قال الشيخ الرملي يعنى أنها بعد وحالف شحار ردى وقال عدم
الانقضاء وسئل عن ذلك في خمس آخر فقال لا يفسد وشد ذلك بوجه . يؤخذ من قوهم سن
لم يرد الطواف أنه يؤخر حية المسجد عنه أنه لو قف عنه فقام بعد ، فإن لم يرد الطواف بدى
في حته تحية المسجد بالصلاة واعتمده شحار ردى أيضا ، وإذا صلى بعد الطواف للطواف
بدرج في ذلك تحية المسجد اه هكذا هاشم يحط بعض الصلاه وهو كذا ، ونرد بعض
الصلاه هو اللواحق كما هو العاد في عقبه عن بعض الصلاه

فرع - لو وقف حرم شافع سجدا استحب التحية أي فيه يوم يصح الاعتكاف فيه والرق
أن العرص من التحية أن لا تنهك حرمة مسجد برك الصلاة فيه فاستحب في ذلك تحية مسجد

(قوله ورد الفصل)
صوابه الوصل (قوله في
حسه) كان المراد فيه
مفظ جس مقم (قوله
اتهى) أى كلام الشارح
(قوله لداخل غير المسجد
الحرام) أما هو فلا تسق
لذ حبه ، فيعبد الآتين
(قوله والذي يقضه مسجد)
أي على الإشاعة

باب العسل سواء أكان منتهرا أم عذنا ونظير عن قرب قبل حاله وقول الشارح تعا غيره
لداخله على وضوء حرى على العسل وسواء أكان مريدا للخلوس أم لا وقول الشيخ نصر لم يد
الخلوس حرى على العسل كما قاله الزركشي بد الأمر بها معلق على مطلق الدخول تعظيما للتحفة
وإقامة للشعار كما يسن لداخل مكة الاحرام وإن لم يرد الإقامة بها وسواء أكان مبردا يستقر كافي
مقدمة شرح انهدب أم لا وإن قل زركشي عن بعض مشايخه خلافه لعدم استحساره ذلك
وسواء أدخل رجلا أم حوا أم غيرها ويكره تركها إلا إن قرب قيام مكتوبه وإن لم يكن جمعة
نحت لو اشعل بها فإنه صبيح التحريم مع إمامه وكانت جماعة مشروعة له وإن كان قد صلاه
جمعة أو مرادى فيها يسهر أو كان خطيبا ودخل وقت الخطبة مع تمكنه منها أو دخل والاسم
في مكتوبه أو حاف قرب ستة راتبة كما في الرواق ويؤيده أنه يؤخر طواف القدوم إذا
حشى قرب ستة مؤكدة أو دخل المسجد مريدا للطواف وهو ممكن منه عند طواف بركتيه
ويعزم لأشغالها عن فرض صاف وقته وخرج بالمسجد الرماد ومضى العيد وما يربى في
أرض مستحرة عن صورة المسجد وأذن بابه في الصلاة فيه وهي (ركعتان) للحديث أى
أقصاه ذلك وإلا فزيادة عليها جائز وسكون كلها تحية فإن سلم ثم أتى ركعتين للتحية

(قوله مع تمكنه منها) أى
الخطبة وكأنه احتزبه
عما إذا لم يتمكن منها كأن لم
يكنل العدد (قوله في
أرض مستحرة) أى
والصورة أنه لم يسب في
أرضه عودكة أما إذا
فعل ذلك ووقف مسجدا
فإنه تصح فيه التحية

من ما من حرم إلا وفيه حجة مجدية وترك الصلاة عن تعظيمه والاعتكاف به هو في مسجد
وانتفع به ليس بمسجد فملك فيه ثمرة من حرج نفسه عن المسجد واعتمد عليه
فرع - تحريم التحية في المسجد ثم خرج في أثناءها من المسجد هل يصح تحيته كصفاء
بشرع فيها في المسجد أولا ولا بد من إمامه في المسجد وعلى الثاني هل تسلم بحروجه أو تسلم بقاء
مستحب أو يفصل بين العالم والجاهل منه بطر وتوقف مر في ذلك وانقلب إلى اشتراط إيقاعها
جميعها في المسجد في كونها تحية ثميل وأنه بد خرج في أثناء فصل بين العالم فتسطل وغيره
فتسقط بقاء مطلقا .

فرع - نوحرم التحية ثم رأى على يده أو نوبه بحاسة فذهب وعسلها يسعى إلى طاب
الفصل فاست وإلا فلا وإن كاسه رؤيته التحية بعد أن حس بين السجدين أو للاستراحة لأن
هذا الخلوس يبره اخلاوس سبوا ولعل هذا متى على اعتماد قوتها حصول الفصل من غير خلوس
وإن قلنا لا تقوت بالقيام وإن طال لم تفت هنا مطلقا .

فرع - نوى قلب التحية أو نحوها فلا مطلقا فيه نص وتوقف فيه مر والقبول السطال أميل به
سم على مسج (قوله أو كان خطيبا) أى ولا يكره له الترك بل يكره له الفهم كما قاله حج وهو عطف على
قوله إلا إن قرب (قوله وماى في أرض مستحرة) ومثلها المحسرة والأرض التي لا تجوز عمارتها
كأنى بحريم الأهر وعمل ذلك في الأرض أما ما فيها من الماء ومنه البلاط وتعود فيصح وقفه
مسجدا حيث استحق إنشائه فيها كأن سألها دفع شمل الماء ونحوه وتصح التحية فيه (قوله
وتكون كلها تحية) وذلك حيث نوى أكثر من ركعتين استندوا بطلق في إحرامه حر على
ركعتين قياسا على مقاله مرادى في صحة الصلاة من أنه إذا نوى ستة الطهر وأطاق حصر على

لم ينعقد إلا من جاهل فيسعد له فلا محققا (وتخصص بقرص أو من) نويت أملا كما ذكره في الهجة
 وإن بورع فيه بعدم انتهاك حرمة المسجد المتصودة نعم لو نوى عدمها لم يحصل صحتها يظهر
 لو حود الصرف أحد مما تحته بعضهم في سة الطواف (لأركعة) أي لا تحصل بها التحية (على
 الصحيح) خير إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين والثاني نعم حصول الأكرام
 بها لمعصود من الخير وعمرى فيها بعده (فت- وكذا الحسرة وسجدة تلاوة و) سجدة (شكر) فلا
 تحصل بهذه ولا بعضها للحديث أيضا (وتتكرر) التحية أي صلبا (تكرر لدخول على قرب
 في لأصح، والله أعلم) لتحديد سببها كالعهد والثاني لا يشقة ويقرب محبوسه قبل فعلها وإن قصر الفصل
 لا إن حصر سهواً، وم على الفصل كما في التحقيق وسول وقوف أيضا كما في مد الوالد رحمه الله
 تعالى قياسا على نوات سجدة التلاوة بطول الفصل بعد فرائها وكما سوب سجود السهو بطول
 الفصل بعد سلامه ولو سهوا لأن كلامها إنما يجعل لعارض وقد رل وقولهم إن تحية المسجد
 تفوت بحال سهوا أو جهلا قس فعلها خرج مخرج الثعالبي من حال دخول المسجد، وهو أحرم بها فأنتم راد
 للقعود لا تمامها فالأوجه لحوار، وهو أحرم بها حسب فالأوجه كذا ثمادة الوالد رحمه الله تعالى حواره
 حيث جلس ليأتي بها بدلس لما فيه تك الحرم بها فأنما وجدتها خرج مخرج الثعالبي ولهذا
 لا تفوت بحال سهوا أو جهلا وإن حرى بعض لتأخرين نبي خلافه ويؤخذ من ذلك
 فوائده بحال سهوا لأنه يداقن نواتها بحال سهوا من تحيتها فتواتها بد لغيرها أو نوى أمر أب
 أن قولها دونها تقدم سجدة التلاوة عليها مع اختلاف لائمة في وجوبها وما يمكن فيه أولى
 وقياس ما مر منها أيضا لمن دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها ويكره كذا الإجابة دخول المسجد
 من غير وضوء فإن دخل

(قوله نويت أملا) المراد
 حصول صحتها بمخصوص
 بدليل عزوه للبهجة إذ
 عبارتها وصلها بالنفل
 والقرص حصل إن نويت
 أولا وهذا مخالف لطريقة
 اشتباه حج (قوله لم يحصل
 فعلها) ظاهر تسليط
 النوى على فضها لا على
 أصلها أن أصل الطلب
 يسقط وفيه بعد فليراجع
 (قوله بعد سلامه ولو سهوا)
 كذا في نسخ ولا معنى
 للدية وفي نسخة إسقاط
 لفظ ولو وهي الصواب
 (قوله ومرا أيضا) كان
 الأولى أن يقول وأيضا
 فقد مر الخ

ركعتين وتقدم بعد قول الصنف وإلى الخلاف في إيراد المؤكد عن ابن قاسم على
 ابن حجر نقلا عن مر أنه يتخير بين ركعتين وأربع (قوله لم يسعد) أي لأنني به ناسا (قوله
 أو نفل) ينبى أن محل ذلك حيث لم يسعد وإلا فلا بد من فعلها مستقلة لأنها بالمدى صارت
 متصودة فلا يجمع سها وبين فرض ولا فعل ولا تحصى بواحد منهما (قوله وإن بورع فيه)
 من ماره شارحه شيخ الإسلام ومثله في شرح الروص له رحمه الله وعمدته وأبعد فصل من رادته
 وعمارة أصبه وتأدت فلا تحصى بعده ويسعى أن لا تفوت صلاة الحسرة التحية إن لم يطل بها
 فصل (قوله و طول الوقوف) أي قدرا رندا على ركعتين كما فهم من قدمناه قبل قوله وسهوا الخ
 أحدا من كلام الشارح ثم وخرج طول الوقوف ما لو سمع للمسجد حدا فدخله ولم يقف فيه بل
 قصد المحراب مثلا وراة مشيه إليه عبي مقدار ركعتين فلا تفوت التحية بذلك (قوله ولو سهوا)
 الأولى إسقاط قوله ولو من من ق يعتمد أنه بنوب باسلام أي سجود السهو عمدا مطلقا (قوله
 بحال سهوا) أي حيث طال الفصل أحدا مما مر (قوله حيث جلس ليأتي بها) خرج حوزة
 لاندلاق صفوت التحية بالجلوس وتبين ذلك قوله السابق وهو نوات محبوسه قبل فعلها وإن قصر الفصل
 (قوله بحال سهوا للشرب عمدا) ظاهره وإن كان به عطش وعارة حج وبه دخل عطشا لم يفت
 بشره حاله على الأوجه لأنه بعد أي وهو مخالف للشارح كما ترى لأن يحصل كلام حج على
 ما إذا اشتد العطش وكلام الشارح على ما إذا لم يشتد لأنه متمكن من أنه يشرب من وقوف من
 غير مشقة وهو قريب

فليقل أربع مرات سبحان الله وحده الله ولا إله إلا الله والله أكبر هات تعدل ركعتين في الفصل
 ردد من الرخصة ولا حول ولا قوة إلا بالله وغيره رد العبي العاصم لأنها الطيبات الدقيات الصالحات
 وصلاة الحيوانات والجمادات . وفي الأدكار عن بعضهم يسئل من لم يمكن منها لحديث أو شغل
 أو نحوه أن يقول ذلك أو ما هل المصنف إنه لا شيء به . وعلم أن التحية متعددة تحية
 المسجد بالصلاة والبيت بالصوف والحرم بالحرمة ومن يلزم وعرفة بالوقوف وهذه المسلم بالسلام
 وتحية الخطيب الخطبة يوم الجمعة (ويدخل وقت الروت) الثاني (قبل الفرض) بدخول
 وقت الفرض (و) يدخل وقت الثاني (بعده بعبه) كالوتر (و يخرج الوعاء) المسمى
 قبل الفرض و بعده (خروج وقت الفرض) لتعنيهما له فهو فعل القضية بعده كانت أد .
 ثم ثبوت وقت الاختبار لها بعبه وتفسير البعبه قضاء بعبه وم يدخل وقتها ولو فعلها قبله لم
 معتقد وإن كان الفرض قضاء في أرجح الوجهين أحد . مما مر لأن القضاء يحكي الأداء ومقتضى
 كلامه عدم اشتراط وقوع الرسة قرب فعل الفرض وهو كذلك خلافًا للشامس وهمل ثبوت
 سنة الوضوء بالإعراس عما كما عتبه بعضهم وفرق بينها وبين الصلح قائمًا لا يثبت منها
 وإن فعل بعضها في وقت قاصدا لإعراس عن ما قبلها بل يستحب قضاءه أو ما حدث كما جرى
 عليه بعضهم أو تطول الفصل عرفا احتمالات أوجهها ثالث كما يدل عليه قول المصنف في
 روضته . ويستحب لمن نوى أن يصلي عقبه ، وقوله فيها في مسح الوقت المكروه ومعه
 ركعتين عقب الوضوء وصلاحي الشرح أن من نوى في الوقت المكروه يسبى ركعتين
 محمول على ما إذا كان من قصره وإن ذهب بعضهم إلى حمل لأول على ضد المبادرة وهنا
 على امتداد الوقت ما يقرب الصلوة بد القضاء فيها عن التعطيل ولا فرق في استحباب
 السبب لراية بين السبب والمضرب سواء كان قصر أم نويلا سببها في الحصر أكد وسيأتي
 في الشهادات رد شهادة

(قوله أوجهها ثالثا)
 وحديثها إذا حدث وتوضأ
 عن قرب لا يفتوته سنة
 الوضوء الأول فيه أن يصلي
 وظاهر أنه يكفي عن
 الوضوءين ركعتان لتداخل
 سنتهما وهل له أن يصلي
 لكل ركعتين رجع

(قوله فيقول أربع مرات سبحان الله الخ) يسبى أن عمل الاكتفاء بذلك حيث لم يتيسر له
 الوضوء فيه أصل طول الفصل ولا فلا يحصل لتقصيره سبب الوضوء مع سببه (قوله وصلاة
 الحيوانات) أي دعاؤهم (قوله أن يقول ذلك أو ما) معتقد (قوله وتحية الخطيب الخطبة)
 أي التحية التي نصب منه إذا دخل هي الخطبة (قوله أحدا مما مر) أي في الوتر (قوله وأوجهها
 ثالثا) .

مرع لو توضأ ودخل المسجد هل تقتصر على ركعتين يسوى مهما أحد السنتين وتدخل
 الأخرى أو يصلي أربع ركعتين تحية المسجد ونسب سنة الوضوء فيه نظر والأقرب أن
 يقال إن اقتصر على ركعتين يرضى مهما أحد السنتين أوهما اكتفى به في أصل السنة والأفضل أن يصلي
 أربع ركعتين أو يسبى أن تقدم في صلاته تحية المسجد ولا تقوت مهما سنة الوضوء لأن سنة الوضوء فيها
 الخلاف المذكور ولا كذلك تحية المسجد (قوله يصلي ركعتين) أي ولا يمنع ذلك مع كونه وقت
 كراهة لكونها صلاة لها سبب وعن الصحة ما يتوضأ بصلتها في وقت الكراهة كما مر من أن
 من دخل المسجد في وقت الكراهة بقصد التحية فقط لم يصح صلاته (قوله إلى حمز لأول) هو
 قوله وسحب لمن نوى الخ .

من وجب على ترك الزانية (ولو كان السبل المؤقت) كصلاة العيد والصحى وارواث (بند قصوة)
أبد (في الأظهر) بلا أحداث الصحيحة في ذلك كصاته صلى الله عليه وسلم سنة الصبح في قصة
الودى بعد طلوع الشمس وسنة الظهر بعده بعد العصر ما شغل عنها بوفد ولذا صلاة
مؤقتة فصحت كغيرائيس ولا فرق في ذلك بين الحصر والسفر كما صرح به ابن المقرئ . والثاني
لا يقتضى كسر لمؤقت وخرج بالمؤقت دوالس ككسوف وسقاة ونجاسة فلا مدخل للقضاء فيه
والصلاة بعد الاستسقاء شكرا عيبه لا قضاء . نعم يوفى بغيره فلا مضى . استحب قصوة وكذا الوضوء
ورده من السبل لطلب كما قاله الأدرعى ومع لاسن فيه الجماعة ركعتان عند إرادة سفره غيرله
وكلا رل وبالمسجد عند قدومه قبل أن يدخل منزله ويصلي عن ركعتي دخوله وعقب
خروجه من الحمام وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسفر ومن رقت له
امرأة قبل نوقاع ويبدان لها أيضا ولمن دحر ثوبا لا بعد لله فيها وبعد لخروج من الكعبة
مستقبلا بهما وجهها وقبل عقد الكاح وبعد حجت القرآن وركعتان بعد وضوء وأخوه السقي
العمل واليقيم يسوى بهما سنته وركعتان للاستحارة ويحتل السنين بكل صلاة كالتحفة

(قوله من وجب على ترك الزانية) أى كراه كما هو المنادر من هذه العادة ويحتمل أن من ذلك
من وجب على ترك بعضها ولو غير مؤكد وهو قريب لأشعر ذلك بعدم اكترانه بالصلوات (قوله
بند قصوة) انصر هل يقتضى السبل من الصوم أيضا إذا كان كيوم الاثنين ويوم عشاء فيه
غير يسمى أن يجب القضاء أحدا من بند قضاء النحر المؤقت هو وقبل تن شجب النساء
حلافه معللا بأن له معنى وقد قاسى اه وفيه وقته ثم رأيت في سم على شرح الهدية عند قول
بند وضوءه الخميس والثنين ما نصه وفي فتاوى الشارح أنه إذا كان صوم مؤقت واحدا ورد
سن له قصوة اه وهو عيد من قضاء نحو الخميس والثنين وست تقول إذا كان ذلك (قوله هذا
في الأظهر) أى فلا يتقيد قضاء فانت النهار بقتته ولا فانت ابدل بغيره خلافا من قال به . معنى
بندى (قوله ولا تأكل صلاة مؤقتة) عطف على قوله بلا أحداث الخ (قوله فلا مدخل بقضاء فيه)
ظاهره وبوطره وهو واضح لأن ما مات مما له سب لا يجب قصوة (قوله شكرا) أى يقع شكرا
(قوله وكلا رل) أى وإن لم يطل الفصل بين الزوالين (قوله من أن يدخل منزله) أى وسعى له
مراعاة أقرب اسأحد إلى منزله وأن السنة تحصل بغيره أيضا (قوله عن ركعتي دخوله) أى لمرل (قوله
وعقب خروجه من الحمام) ويكره فعلهما في مساحه فيعلمهما في سنة أو المسجد وسعى أن من
ذلك إذا لم يطل الفصل بحيث ينقطع بينهما عن كونهما بخروج من الحمام (قوله من مسجد
رسول الله) أى إرادة لخروج منه (قوله ومن دحر أرضا لا بعد الله فيها) ومنها أما كس البهوه
والنصارى المختصة بهم فإن عبادتهم فيها مظهرة فكأن لاعادة (قوله وقبل عقد الكاح) بدعى
أن يكون ذلك للخروج والى تعاطيهم العقد دون الزوجة وبدعى أيضا أن فعلهما في مجلس العبد
عمل تعاطيه (قوله وعند حفظ القرآن) أى وبوهد سببه وقد صلى للحجج الأول (قوله
والحق به السلقى العمل) ظاهره ولومسودوا (قوله ويحصر السنين) أى الوضوء وما لحق
به والاستحارة

وللحاجة لحديث فيها ضعيف وفي الإحياء أنها اثنتا عشرة ركعة وللقيل بحق أو غيره وللنوبة فيها
وبعد ولومن صغيرة وصلاة الأوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء ورويت سنن
وأرسلها وركتين هما أقلها وصلاة الروال بعد وهي ركعتان أو أربع وصلاة تسبيح مرة كل
يوم ولا جمعة ولا شهر ولا سنة ولا مرة في العمر وهي أربع تسليمة وهو الأحسن نهارا
أو بتسليمتين وهو الأحسن ليلا كما في الإحياء .

(قوله وللحاجة) أي التي بهم بها عادة وسمي أن فعلها عند إرادة الشروع في طلبها حتى لو طال
الرمي بين الصلاة والشروع في قضائها مبعثرة ويقع له فلا مضى (قوله وفي الإحياء) أي
أي صلاة الحاجة (قوله وللنوبة) أي وإن تكررت وبومن صغيرة ويسن في المذكرات نية
تسليمها كأن يقول سنة رهاق وهو ركعة ذكر السبحة صلاته وقد تقدم أنه يكون هلا مطلقا
حصل في ضمنه ذلك المقصد (قوله وصلاة ذو بين) عطف على قوله ركعتان عند إرادة شغل
وإعما سميت بذلك لأن فاعله رجع إلى الله وبها عما فعله في نهاره فاد تكرار ذلك منه من على
كثرة رجوعه إلى الله ونوم بلا حذر ذلك المعنى وهي اسمها صلاة الغفلة (قوله بين المغرب والعشاء)
أي بين صلاة المغرب والعشاء ومنه علم أنها لا تحتمل قبل قبل المغرب وبعد دخول وقته
وعليه ما يرواهم يعتقد بعدم دخول وقتها كروايب الدرائض إذا فعلت قبل الوقت وإدائات سن
قصوها وكذا صلاة سنة الروال لأن كلامهما مؤقت فحد بماتقدم في صلاة الاشراف بناء على أنها
غير الصلوة ويحتمل عدم سن قضاء سنة روال لتصرفه بأنها ذات سب فإذا صلى سنة الصبر
حصل بها سنة روال ما لم يقاس على ما مر في نية السجدة وعليه فالظاهر أنه إذا صلى بعد
الرسة سنة الروال لم تعتد حصولها بالرسة (قوله وصلاة الروال بعد) أي فلو قدمها عليه لم يعتد
وهو مخالف لكلام المداوي الآتي (قوله وهي ركعتان أو أربع) وهي غير سنة الظهر كما يعلم من
إفرادها بالذكر بعد الروايات وتفسير قضاء بطول الزمن عرفا وعنده المداوي على الجامع في شرحه
الضمير عند قوله صلى الله عليه وسلم أربع قبل الظهر الخ نصها أربع قبل الظهر أي أربع ركعات
يصلهن الأسان من صلاة الصبح أو قبل دخول وقته وهو أي وقته عند الروال قال العنقي هذه
يسمونها سنة الروال وهي غير الأربع التي هي سنة الصبح قال شيخنا قال لحافظ العراقي . ومن
نص على استحسانها العراقي في الإحياء في كتاب الأوراد ليس فيها تسليم أي ليس بين كل
ركعتين منها فصل سلام منج بالنساء للمفعول لأن أبواب النساء كسنة عن حسن القول وسرعة
الوصول ثم قال قال الشيخ حديث صحيح (قوله وهي أربع تسليمة) أي فلا يصح الزيادة على
الأربع (قوله أو بتسليمتين) انصرف وجه التفرقة بين الليل والنهار مع أن الفصل أفضل من الوصول
مطلقا ولعله أن الصلاة بالليل بعد عروض ما منع من إتمامها فصل فيها الفصل بالسلام الزيادة
ما منعها فيها وبالنهار قد يعرض تشاغل يمنع من إتمامها فطلب فعلها بسلام واحد فيكون
التحريم بها مانعا عن الاعتراض عن شيء منها ودخول فيه ماله فرقها ففعل في ليلة ركعتين وفي
ليلة أخرى ركعتين وهو محتمل ويحتمل أن شرط حصول سنتها إذا فعلها متوالية حتى تعد صلاة
واحدة وهو أقرب .

يقول في كل ركعة بعد الفاتحة وسورة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر راد في الإحياء
والاحول ولا قوة إلا بالله خمس عشرة مرة وفي كل من الركوع والاعتدال وكل من السجدين
والخلاص بينهما والخميس بعد رفته من السجدة الثانية عشرة فذلك خمس وسعون مرة في كل
ركعة عمدا التي صلى الله عليه وسلم العباس ودكر له فيها فضلا عظيما وما قرر من سببها هو
ما اقتضاه كلامهما وجرى عليه التأخرون وصرح به جمع متقدمون قال ابن الصلاح وحديثها
حسن وكذا قال النووي في التهذيب وهو لعتمد وإن جرى في المجموع والتحقيق على ضعف
حديثها وإن في بدنها نظرا وقد رد ذلك بعضهم بأنه لا يسمع بعظيم ضلها وتركها إلا منها ومن
الدين والطمع في بدنها ثم فيها تيسر الصلوة إنما يأتي على ضعف حديثها فإنما يرتقي إلى درجة
حسن أئنها وإن كان فيها ذلك وصلاة الرغائب تقول حمدة من رحب وليس نصف شعبان بدعتان
فحسب مدمومتان وحديثها باطل وقد بالغ في المجموع في بساها ولا فرق بين صلاتها حمدة
أو فرادى كما يصرح به كلام المصنف ومن رعم عدم الفرق في الأولى

(قوله يقول في كل ركعة) قال السيوطي رحمه الله في كتاب الكمام الطيب والعمل الصالح ما نصه
كيفية صلاة المسيح أربع ركعات يقرأ فيها ثمان والعصر والكافرون والإخلاص وبعد ذلك
سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة في القيام وعشرا في الركوع
والاعتدال والسجدين والخلوص بينهما والاعتدال والاعتدال رمدي أو يصم اليها لاحول ولا قوة
لأن الله وبعدها قبل السلام اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وتعمل أهل البين ومسامحة أهل
التوبة وعزم أهل العسر وخذ أهل الخيبة وطلب أهل الرعدة وبعد أهل الورع وعبر أهل
العلم حتى أحذرك اللهم إني أسألك مخافة تمنحني عن معاصيك حتى أحسن تصاعث عملا أستحق
به رضاك وحتى أناجيك بالتوبة خوفا مسك وحتى أحسن لك المسحة حياء مسك وحتى أتوكل
عليك في الأمور حسن ظني بك سبحانه حتى النار اه وفي رواية النور وصاهاه أنه لا يكرر
لدهاء ولوقيل التكرار لكان حسام قوله وبعدها قبل السلام الخ يعني أن المردأه بقوله مرة
من صلاتها بحرام واحد ومربعين بن صلى كل ركعتين بحرم (قوله إلا الله) راد حج على العظم
(قوله بعد رفته من السجدة الثانية) وبحور جعل الخمة عشر قبل القراءة وحينئذ يكون عشر
حالة الأخيرة بعد القراءة قال النووي ولو ترك مسيح الركوع لم يحرم العود إليه ولا فيها في الاعتدال
من يأتي بها في السجود اه حج وبقى ما لترك المسيح كاه أو بعضه ولا يداركه هل سطر به صلاته
أولا وإذا لم سطر هل يشب عليها ثواب صلاة المسيح أو الفل النص فيه نص والأقرب أنه بن
ترك بعض المسيح حصل له أصل سبها ومن ترك الكل وقعت له بطلان متلف (قوله في التهذيب)
أي تهذيب الأسما والاعمال (قوله وصلاة الرغائب) لم يبين عدد ركعاتها فراجع (قوله بدعتان
فيحسب) ومع ذلك فالصلاة نفسها صحيحة إذا تابها أي بل هي عنه لأمر حرج وهو ما يؤدى
فعلا إليه في هذه الوقت من اعتقاد نسبتها بخصوصها فم إن نوى بها سببا معينا كسنة الرغائب
فيسعى التللان وعارة حج في رد كلام السهروردي ومن استحصركلامهم في رد صلات
دكرت في اسم لأسعوع علم أنه لا يجوز ولا يصح هذه الصلوات تلك البات التي استحسنها الصوفية
من غير أن يرد لها أصل في السنة اه وهو صرح فيما ذكرنا .

وإن الناسة تدب فرادى قطع فقد وهم وأى فرق سهما مع أن الحديث بطلان حديثهما وأن في مذهبهما بخصوصهما جماعة أو فرادى إحداهما شعار مباح وهو مجموع في الصلوات سها مع توقفتها بوقت مخصوص وأفضل هذا القسم الوتر ثم ركعتا آخر وهما أفضل من ركعتين في خوف الليل وحده «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» محمول على النقل انطلق ثم باقى روايات الفريضة ثم الصحيح ثم ما يتعلق بعمل غير سنة وصوء كركعتي طواف وإحرام وحجبة وهذه الثلاثة مستوية في الأفضلية كما صرح به في المجموع ثم سنة وصوء ثم بقى مطلق والمراد بالتفصيل مسألة خمس بحسن ولا مانع من حسن الشارع العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل التقصر في الشهر مع اختلافه أوى قاله ابن الرفعة (وقسم) من النقل (بين جماعة) أى بين فيه الجماعة لأن فعله مستحب مطلقا صلى جماعة ثم لا (كالعيد والكسوف والاستسقاء) وستثنى في أبوابها وأفضلها العيدين البحر فاعلم خلافا ذهب إليه ابن عبد السلام أحدا من تفصيلهم تكبير الفطر على تكبير الأصحى للصلاة عليه وكتاب عدم التلاوة وبدل ما قلنا ما رواه عبد الله بن قروط رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن أفضل الأيام عند الله يوم النحر» رواه أبو داود وقد رجع في الحادى ماد كراهه فصل فيه الأرحح في النحر لأنه في شهر حرام وفيه سكان الطحج والأصحية وقيل إن عشره أفضل من العشر لأحده من رمضان ثم كسوف الشمس ثم حوف القمر ثم الاستسقاء ثم التراويح (وهو) أى هذا القسم (أفضل مما لا ين جمعة) لثاكد أمره بطلب الجماعة فيه فأشبهه الفرائض والمراد تفصيل الحسن على الجنس من غير نظر لعدد

(قوله وهما أفضل من ركعتين في خوف الليل) لخصوصية لهما في الأفضلية على صلاة الليل بل مثلها في ذلك كل ما يأتى من ذات الوقت والسبب كما يعرفه يأتى فكان الأولى تأخير هذا عنه (قوله وأفضلها العيدين) أى صلاحتهما كما هو ظاهر من السياق لكن دليله الآتى يدل على أن مراده التفصيل في ذات الأيام إلا أن يقال يلزم من تفصيل الأيام تفصيل ما يقع فيها من العبادات فالدليل من هذه الحجة لكن يرد عليه التكبير

(قوله وإن النابة) أى صلاة بيده نصف شعبان (قوله وأفضل هذا القسم الوتر) أى ولو ركعة كما صرح به حج وإن كرهه لا تقصر عليها وعادة حج بعد قول نصف وأكثرها ثلثا عشرة ماضية وركعة أو أفضل من ركعتي الفجر (قوله ثم ما مضى من غير سنة وصوء) ومنه ما قدمه من سن ركعتين عند إرادة سفر ثمرة إلى آخر ما قدمه فيكون بعد الصبح وقبل سنة الوصوء (قوله وهذه الثلاثة مستوية في الأفضلية) اقتضاه على الحكم ما سواه الثلاثة يشعر بأن غيرها مما دخل تحت المكاف ليس في رتبته وإن كان مقدما على سنة الوصوء ومراده بالثلاثة قوله كركعتي طواف الحج (قوله والكسوف) أى وكسوف رمضان والتراويح وصرح بها بعد الخلاف فيها (قوله وأفضلها) أى الصلوات التى نسن فيها الجماعة فلا يضى تفصيلا لاستسقاء بالتراويح غير صحيح لأن الوتر والرواتب مقدمة على التراويح لأن ذلك إما يرد لوقيل أفضل النقل (قوله لما ذهب إليه ابن عبد السلام) أى من تفصيل النحر على النحر (قوله على تكبير الأصحى) أى على التكبير المرسى في الأصحى أما لفيد فيه فأفضل من تكبير الفطر لشرفه بتبعيته للفرائض (قوله يوم النحر) أى وتفضل اليوم يقتضى تفصيل ما وقع فيه (قوله أنه الأرحح في السفر) أى في المراك (قوله وقبل) أى ولأنه قبل الحج (قوله من غير نحر بعدد) أى وعليه فما تقدم عن حج من أفضلية ركعة لوتر على ركعتي النحر سنة أو الوتر مقدم على روايات ثم ركعتا الفجر مقدمة على الرواتب وقال سم على حج هل المراد أن ركعتي الفجر أفضل من ركعتين من الرواتب أو من الرواتب كلها أو كيف الحال اه وقد ستم أنه يتقدم بين رمى العاديين في راد زمنه كان ثوابه أكثر وتضمنه أنه لا فرق بين كونهما من نوع واحد أو أكثر كالتفافية بين صوء يوم وصلاة ركعتين .

أحدا مما هم (لكن الأصح تخصيص الفراسة) افتراض (على الرواية) لأنه صلى الله عليه وسلم هو
على تلك دون هذه فإنه صلاها ثلاث ليال بعد أكثر الناس في الثالثة ركبها خوفاً من أن يمرض
عليهم، ولا يشكّل هذا بحديث «الأسراء هي خمس وهم خمسون لا يبدل القول لدى» لأجل أن
يكون الخوف افتراض قيام الليل بمعنى جعل التمسك في المسجد جماعة شرطاً في صحة الفعل في الليل
و نوى إليه قوله في حديث زيد بن ثابت «خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به
نصاً» أيها الناس في بيوتكم» فمعهم من الجميع في المسجد يشق عليهم من اشتراطه وأنس مع
ربه في الموصلة على ذلك في موسم من الفريضة عليهم أو يكون الخوف افتراض قيام الليل على
الاستعداد لا على لأجل فلا يكون ذلك افتراضاً على الجنس أو يكون الخوف افتراضاً على الجنس
خاصة لأن ذلك كان في رمضان وهو وقت حدة وشدة وقدم رمضان غير متكرر في كل يوم في
السنة ولا يكون ذلك قدر رتداً على الجنس أو أنه خشى أن يكون افتراضاً في الموضع المختص
على دوام طهارها حدة ومخش ذلك في غيرها لعدم عدم العيب ومما زاد الأصح دليل الرواية
على الفراسة من الجماعة فيها (و) الأصح (أن الجماعة من الرواية) ما مر من أنه صلى الله عليه
وسلم صلاها ببيت وأجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم أو أكثرهم أو أصل مشروعيها مجمع عليه وهي
عشرون ركعة لعشر تسبيحات في كل ليلة من رمضان لما روى أنهم كانوا يتومنون

(قوله أحد مما هم) هو قوله ويراد من الاستيعاب (قوله الأصح دليل الفراسة) أي يؤكده ويعبره
بما مره تعديل الرواية على الرواية التي مر منها وإدخالها مع ما مر من رتب الله
الذي لا يشرع فيه خمسة عداً أن بعد الاستعداد، ويرى تركه الجرح في الروايات ثم الرواية
ثم الصحيح (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) قصة العيب عند تكرار الأقل من
الرواية هو الرواية المؤكدة وقال شيخنا في رتبته لا فرق بين المؤكدة وغيره لأن الاستيعاب
سبب شرف التسوية وقال شيخنا بطلانه أنه لا فرق بين المؤكدة وغيره ويحمل التحصيل
بالمؤكدة بدليل العيب وعدم تقييد السراج بكلامه المصنف به لأنه ما فيه شجاعة ربه وإي
قتضى تعينه بما هو طاعة حلاله (قوله ثلاث ليال) عبارة المحقق وروى ما حرمه وحسن عن
قال «صلى ما رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمانين ركعة ثم ثوب» اهـ. أقول وأما
المقابلة فيحمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يتعاهل في بيته من عيبه أو بعده، ويظهر من الثلاث
كانت من ثوب الشهر أو وسطه أو آخره فيه عار والظاهر الأول تراجع وبعض المواقف قوله
ثلاث ليال أي في السنة النبوية حين بقي من رمضان سبع ليال سكن مفرقة صلاها ليلة الثلاثاء
والعشرين والخامسة والستة ثم تنصروه في الثامنة فيخرج لهم وقال خنيت الخ ثم رأيت في
الأسبوع وعذارته وعن العمد من شير قال «فما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان
ليلة ثلاث وعشرين إلى ثمانين ثم ثمانية عشر وخمسين إلى نصف الليل ثم ثمانية
لله سبع وعشرين حتى خنيت لا يدرك المباح» رده الخاك في مسندك وقال به صحيح على
شرط البخاري (قوله فمعهم من الجميع الخ) وأما الأخوة فاشتبهت عن الأسبوع من خمسة ثوب
فرصتها (قوله وهو وقت حدة وشدة) عصف بقدر ما عسر افتراضه (قوله ومقابل الأصح الخ)
و يوحى إن إذا فها باستصحاب الجملة في الرواية فإن قبل عدم استحباب الجماعة فيها فإروا أن فعل
كما يصرح به كلام المحقق ويشترط في ذلك قول الترح ومقابل الأصح الخ (قوله عشر تسبيحات)
قتصر على ما هو حلال فلا يهل التسليط عشرون.

على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان عشر من ركعة وفي رواية لمالك في ابواب ثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون ثلاث وقد جمع عمر الناس على قيام شهر رمضان الرجل على أي بن كعب والفساء على سليمان بن أي حنفة وقد استطمع الناس عن فعلها جماعة في انسحبد إلى ذلك وسميت كل أربع منها برويحة لأنهم كانوا يترجون عقبا أي يسرعون قال الحلبي والسر في كونها عشر من أن الروايات في المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات فصوعت فيه لما مر ولأهل المدينة النعمة فعلمنا ستا وثلاثين لأن العشر من خمس ترويعات فكان أهل مكة يشوفون من كل روية خمس سعة شواطئ أهل المدينة بدل كل أسبوع تروية مساووه فلا ولا يحور ذلك لعبرهم لأن لهم شرفا بهجرتهم وسدسه صلى الله عليه وسلم

(قوله على عهد عمر الخ) نصر في أي سنة كان ذلك وقوله أيضا بعد وقد جمع الخ نصر في أي سنة كان أيضا ثم رأيت في شرح القرب نصر في أن جمع عمر الخ كان سنة أربعة عشر من الهجرة وقال في جامع الأصول طعنه أبو الوفاء غلام المعتمد من شعبة مصدر الخراج بالمدينة يوم الأربعاء لأربع مئة من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ودمى يوم الأربعاء عرة لحرم سنة أربع وسبع وعشرين وله من العمر ثلاث وستون سنة وقيل سبع وخمسون وقيل ثمان وقيل ستة وخمسون وقيل إحدى وستون وكانت خلافه عشر سنين وأصفا وصلى عليه صهيب ودفن إلى جانب أبي بكر الصديق له وقعه وكانت وفاة أبي بكر سنة ثلاث من حمادى الأخرى سنة ثلاث عشرة من العرب والعشاء وله ثلاث وستون سنة وكانت خلافته ستين وأربعة أشهر له ويستفاد منه أن عمر أقر الناس على صلواتهم فرادى رمضان واحدا بعد موت أبي بكر وفي رمضان الثاني جمع الناس فيه على من ذكره (قوله والفساء على سليمان) هو زيادة ما قيل لهم تابعي له رواية وولده أبو حنيفة نكاه ميمونة بنته مشتهلة بحجة من مسعة الفتح كذا في الإصانة له وهي كذلك في نسخ متعددة وفي بعض النسخ سامان وهو غير صحيح لما علمت من هو خطأ (قوله وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة) أي وصاروا يفعلونها في بيوتهم ويدل له قوله استقدم ففعلوا أي الناس في بيوتكم وسماه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته ويؤيده ما علمت من حيث قال قال الأسوي في الصحيحين أنه صلاه في بيته تنبيه الشهر (قوله فصوعت) لعل المعنى فريد قدرها وضعفه لا فريد عليها قدرها لأنه ليس كذلك هـ مم على حج وهذا كما يرى من على أن صعب شيء منه أما إذا قيل من صعبه مثله فلا شوبل وهذا الأخير هو المشهور (قوله لما مر) أي من أنه وقت حرم ونسب الخ (قوله ولأهل المدينة) أي يحور لهم وإن كان فنصرهم على العشر من أفضل ما شيخنا زيادى (قوله فعلها ستا)

فروع — قال مر في حوب سائر أفراد أهل المدينة من هـ وإن كانوا عرباء لا أهلها عمرها وأظه قال لأهلها حكمهم وإن كانوا حولها فليتم من هـ سم على مهبج (قوله ليساؤهم) قال حجج واستدء حدوث ذلك كان أواخر القرن الأول ثم اشهر به يسكر فكان بمنزلة لاجماع السكوتى ولما كان فيه ما فيه قال الناصب رضى الله عنه العشر من لهم أحب إلى هـ وعسارة شيخنا الرمدى أما أهل المدينة فمهم ستا وثلاثين وإن كان اقتصرهم على العشر من أفضل ما عليه فالاجماع إى هو على حواله الزمادة لاظنها ومع ذلك إذا فعلت يشابون عليها فوق ثواب الناس وهذا

(قوله إلى ثلاث) أي جمع
عمر رضى الله عنه (قوله
فصوعت) أي وجعلت
تسعينها زيادة في رمضان
وإلا فواجب مطلوبه في
رمضان أيضا وأنه صلى على
أن صعب الشيء مثله

وهذا هو الأصح خلافاً للحليمي ومن نفعه ونفعها بأشراق في جميع أشهر أوى وقصر من تكرير سورة الاخلاص ووقتها بعد صلاة العشاء ولو تعدت إلى صروع الفجر الصادق ولا تصح نية مطلقة كما في الروضة بل يوى ركعتين من التراويح ومن قيام رمضان ولو صلى أربعاً تسليمة لم يصح إن كان عامداً عالماً وإلا صارت تقلاً مطلقاً لأنه خلاف الشرع بخلاف سنة الظهر والعصر كما أفتى به النصف وفرق بينهما بأن التراويح شئت الرأى كما مر فلا يصح عمداً ورد ويؤخذ منه كما أفاده المؤلف رحمه الله تعالى أنه لو أخر سنة الظهر إلى فاه، وصلاه بعدها كان له أن يجمعها مع سنته التي بعدها نية واحدة يجمع فيها بين القليلة والعديدة قال خلاف ماله

المطابق كما هو قضية كلامهم ويؤيد جميع التراويح (قوله وهذا هو الأصح) وفات وحدا من أهلها وأراد أن يقتصر في غيرها فعند ست وثلاثين وعكسه بعضها عشر من ذلك انتفاء يحكي الأداء اه شيخنا زيادي ساهل هو من حنف الشيع محمد بنو حلي وما يقيد ذلك عن هاشم يكون مردي به الشيخ محمد رحمه الله وهو صاهر عملا في ذكر من قولهم التمسح يحكي الأداء وعارة الشيخ الشوخي في حاشيته على البحر قوله عشرون ركعة أي عشر أهل المدينة أما أهل المدينة فست وثلاثون وشيخنا لو أراد امتدنى أن يقتصر صلاة التراويح أو غيره أن يقتصر في المدينة والأوى في غيرها من بعضها ست وثلاثين وأجاب طاهر كلامهم اختصاص بعض التراويح ست وثلاثين من كل المدينة حال صلها منه ابتداء ونهايتها (قوله خلافاً للحليمي) أي حيث قال ومن امتدنى أهل المدينة فست وثلاثين خمس أمة لأهلها إنما أرادوا ما صعدوا الاقضاء أهل مكة في الاستسكان من المنى للمناسبة كما سن معصوم اه شرح روض (قوله من يوى ركعتين) قصده أنه لو لم يتعرض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قادم رمضان لم يصح نية يدي خلافاً لأن العرض لا عدد لا يجب وتحمل نية على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو العصر حيث قالوا فيه بالصفة ويحمل على ما يعتبر فيه من العدد شرعاً (قوله بخلاف سنة الظهر والعصر) أي كل منهما ما صح نية الأربعة تسليمة واحدة (قوله بين القليلة والعديدة) أي أما لو جمع بين سنة الظهر والعصر باحرام ولا اختلاف النوع اه وقوله بعد ذلكها قد شملت الخ قصده أنه لو جمع بين الظهر والعصر شيئاً أو تحجر حار أن يجمع بين سنتيهما بعد فعلهما باحرام واحد والظاهر خلافه ويؤيد قوله الآتي ولو جمع في ثلاث ركعات سنة الخ لاختلاف نوعهما مع أن كلا سنة مقصودة في بعضها ثم رتب سم على مهج صرح بما فناه حيث قال بخلاف ماله جمع روايت فرصي لا يجوز لأهلها بوعان وه عهد أن يكون صلاه بعضها أد و بعضها قضاء م وأصحه نقله عن قوى والده وقد يؤخذ منه أنه لا يجمع بين سنة العشاء وبور لأهلها بوعان ونظر لو جمع أربع الظهر القليلة والعديدة أو جمع الثمان سكن ترك منها ركعة في آخر الوقت ووقع الساق حارحه من يكون الأربع أو الثمان أد أو لا في كونه أداء من وقوع ركعة من كل منهما في الوقت بأن يترك ثلاثاً في الوقت في صورة الأربع وحسب في صورة الثمان قال مريدني أن يكون الكل أداء مادراك ركعة لأن المجموع صار في حكم الصلاة الواحدة وقوله بأن يترك ثلاثاً الخ لعل وحده اشترط الثلاث وخمس أنه يجعل القليلة من الركعتين أو الأربع مستقلة فيشترط وقوعها كلها في الوقت والعديدة صلاة أخرى مكسب منها ركعة في الوقت .

(قوله خلافاً للحليمي)

أي في قوله ومن امتدنى أهل المدينة فقام ست وثلاثين خمس أيضاً

بوري سنة عيد الفطر والأضحي حيث لا يحور لاسها قد اشتملت نيته على صلاة واحدة نصفها مؤدى
ونصفها مقضى ولا يصير له في المذهب ولأن صلاة العيد شبيهة بالعرائض فلا تعبر عنه ورد بطر
مامر وما حارب به العدة من زيادة الوقود عند فعل التراويح خصوصاً مع تنافس أهل الاساع في
الجامع الأهر حائر إن كان فيه نفع ولا حرم كما فيه نفع وهو من مال محجور أو وقف لم يشترطه
وفعه ولم تنلر العدة به في رمة وعلمها ولو جمع في ثلاث ركعات سنة العشاء ثنتين منها وواحدة
أخر لم يصح خلاص صاحب البيان (ولا حصر للنص لصق) وهو الذي لا تنقيد بوقت ولا سب
أى لاحصر لعدده ولا بعدد ركعاته غير « انبلاء حر موضوع فاستكثر منها أو أقل » فيه أن يصلى
ما شاء ولو من غير سنة عدد وأن يقتصر على ركعة من غير ركعة (فإن أحرم أن أكثر من
ركعة وله التشهد في كل ركعتين) وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لأنه معهود في العرائض في
حجته كما له أن يقتصر على التشهد في آخر صلاه كالحرص وأسرأ السورة في الكل وإلا فمما قبل
التشهد الأول كما مر (وفي كل ركعة) حور انطوق بها مع التحلل منها محجور له انقيام حينئذ
لأخرى (قلت : الصحيح

(قوله نصفها مؤدى
ونصفها مقضى) فنبه
أهمها بكونه مقسماً صح
لكن قضية التعليق
الآخر خلاصه (قوله ولو
جمع في ثلاث ركعات سنة
العشاء الخ) في التعبير
قلافة (قوله ولا حصر
لعدده ولا لعدد ركعاته)
عبارة شرح الروض
لاحصر لأعدادها ولا
لركعات الواحدة منها
(قوله لأنه معهود) أى
التشهد في أكثر من
ركعة

(قوله شبيهة بالعرائض) وعلى هذا وفاته عيد الفطر والأضحي لا يحور الجمع بينهما بحرام واحد
مع تمام العدة الأولى لأن الحكم إذا كان معنلاً بعنتين يبقى ما قبله جديداً وكذا لو بوى ركعتين
العيد والصحي فلا يحور بينهما ستر مضمودتان (قوله أى لاحصر لعدده) أى بأن يقال هو
محجور في عشرين مثلاً لا ريد عنه وقوله ولا لعدد ركعاته أى هذا أحرم وأطلق له أن يفعل
ما شاء من غير عدد ركعاته فافهم ثم رشت في شرح روض ما سب ذلك فراجع (قوله حر
موضوع) هو بالإضافة ليظهر به لاسدال على فصل الصلاة على غيرها وما ترك بالإضافة وإن
صح فلا يحتمل معه المقصود لأن ذلك موحود في كل قرية .

هائدة قالوا طول الصاء أفضل من كثرة العدد فمن صلى أربعاً مثلاً وطول القيام أفضل
من صلى ثمانية ولم يتولوه وهل شمس يثبت من صلى فعدد ركعتين مثلاً وطول قيامهما وصلى آخر
أربعاً أو سب ولم يتولوا منها زيادة عن قدر صلاة الركعتين أم لا فيه طر وأقرب الثاني ذاء
بف بعضنا ذاب الصام على غيرها بطراً للشفعة الحاصلة بطول القيام وما به لاشقة فيه يسويهما
في القعود لدى لاشقة فيه وحيث زادت كثرة العدد بالركوعات والسجودات وغيرها كانت
فصل (قوله أن يصلى ما شاء) أى ويسلم متى شاء مع حبه كم صلى عباد الله سم على مهبج
(قوله وأن يقتصر على ركعة) أى أن يسويها أو يطلق في بيته ثم يسلم منها (قوله وفي كل ثلاث)
أى بعد كل ثلاث وكل أربع الخ ، ولا يشترط تسوي الأعداد قبل كل تشهد وله أن يصلى
ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد ثم أربعاً وهكذا (قوله وهكذا) يفيد حواز التشهد في كل
ثلاث مثلاً ويفيد حوازه في كل خمس . فإن قلت هذا اختراع صورة لم تعهد في الصلاة فلمسمع
كالتشهد كل ركعة . قلت : التشهد بعد كل عدد معهود خمس بخلافه بعد كل ركعة اه سم
على مهبج (قوله وقرأ السورة في الكل) ولا فيها فصل التشهد الأول (أقول : ولعل الفرق
بين هذا وبين ما لو رك التشهد الأول للفرصة حيث لا يثنى بالسورة في الآخرتين أن التشهد
الأول لم يطل له حابر وهو السجود كان كالمأثني به بخلاف هذا .

سبعة في كل ركعة ، والله أعلم) في فيه من احتراع صورة في الصلاة لم تعهد وصاهر كلامهم معه
وإن لم يطل جلسة الاستراحة لاسيما على ما قدمناه من أن لأصح عدم التطويل (و قد
بوي عدد) ومنه الركعة عند الفقه و إن كان أبو جند غير عدد عند كثير الحساب (فيه ثبوت
يريد) على ما نواه (و) أن (ينقص) عنه إن كان أكثر من ركعة (شرط تغيير الية
فيلهما) أي الزيادة والنقصان لما مر من أنه لا يحصر له . بل لو رأى المصنف في أثناء عدد
بواه ليس له زيادة عليه كما علم مما مر في باب (وإلا) أي و ب . غير الية قبلهما (فتسفل)
صلاته بذلك لعدم شمول بده ما أحدثه (فيه بوي ركعتين) مثلاً (ثم عد إلى) ركعة (ثالثة سهواً)
ثم تذكر (فالأصح أنه يقعد) حتى (ثم يقوم للزيادة إن شاء) ها ثم يسجد للسهو آخر صلاته في
بعد قيامه للثالثة مستحب وإن لم يشأ يقعد وتشهد ثم يسجد للسهو ثم سجد والثاني لا يصح إلى
العودة في إرادة بزيادته بل يحصى فيها كما هو واحد من التيام في السفل غير المتصق كالوتر فليس له
الزيادة والنقص في عما بواه وظاهر كلامهم هنا أنه لو أراد الزيادة بعد تذكره ولم يصبر لتغيير
ثوب أنه يلزمه أن يعود للفقود بعدم الاعتداد بحركته فمسمع الله عليها و يسرق على هذا منه
و بين مما مر في سجود السهوس التفصيل بين أن يكون لتغيير أقرب وث أن لا يكون فيسقط

(قوله لاسيما على ما قدمناه)

الحج (المناسب لاسيما إن)

قنا بالاطال بها (قوله)

لما أحدثه (أي من)

الزيادة أو الاقتصار

وعارة الجلال اعلى

نحو - ١٢٤ بوه

(قوله سبعة في كل ركعة) قصده أنه إذا أحرم عشر ركعات إنما تسفل إذا شهد عشر مشهدات
معد ركعات وليس مراداً من إذا تشهد بعد ركعة مفردة ولو كانت هي التي قبل لأجرة طلعت
(قوله وصاهر كلامهم معه) عبارة ابن حجر وصاهر كلامهم بمساعه في كل ركعة و إن لم تسفل
جلسة الاستراحة وهو مشكل لأنه لو تشهد في المكتوبة الرابعة مثلاً في كل ركعة ولم يخول
جلسة الاستراحة لم يصح كما هو ظاهر فاما أن يحذف ماها على ما إذا سفل ما شهدا جلسة الاستراحة
ما مر أن تسفلها مسفل أو يسرق من كيفية المرس استقرت ثم سفل لإحداث ما بعد فيها
خلاف الممنع اهـ وهذا المعتمد عند الشارح أنه متى جلس في الثالثة بقصد التسفل سفل صلاته
و إن لم يرد ما فعله على جلسة الاستراحة (قوله وإن لم تسفل جلسة الاستراحة) أي وإن ، و
التشهد عليها وفي نسخة وإن لم يتسفل جلسة الحج وهي أوضح (قوله لاسيما على ما قدمناه) أي
سوف صالت أول تسفل وإن فسنا ما مر من عدم التطويل تطويلها (قوله عدم التطويل تطويلها)
أي الخالي عن التشهد (قوله إن شاءها) قصده أنه لو نوى الزيادة وهو قائم ثم قعد ثم سفل وعنده
الشيخ حمد في أثناء كلام وإن رد ما سفل أو جاهلاً لم تذكر أو غير بعد حين وإن بوي الزيادة
قائماً لأن الثاني من الأحوال هذه لم يرد بوي زيادة حاله قيامه سهواً وسفل فعوده حسن
يكفي بها ولو لا ذلك من بينه زيادة بعد فعوده حرره ومقتضى الترخيح كحج أنه لا يعد ذلك الية
و يؤخذ من عبارة الشيخ حمد أن مكتوبه يتقدم وهو القياس (قوله فليس له زيادة واستقصى)
خلافاً لما توهمه بعضهم في الوتر من أنه إذا بوي عدداً فيه بزيادته عنه والنقص منه صحيح بل هو
عند قول المصنف السابق وقيل ثلاث عشرة الحج (قوله فيمنع النساء عنها) معتمد (قوله و يسرق
على هذا الحج) كأن الخوارج إلى هذا الفرق أنهم حيث لم يأمرهم بالسجود ثم عند عدم قرينة من
القيام الحقوا بالحركة الخفيفة بالجلوس حتى كأنه لم يبارقه وفيه وقام للزيادة ثم يذكر مع قرينة من
الجلوس وألغوا تلك الحركة الخفيفة بالجلوس حتى كأنه لم يبارقه وفيه وقام للزيادة ثم يذكر مع قرينة من
إلى القيام الحج يقتضى أنه وقام لخامسة سهواً ثم يذكر وعاد فسل منه بين كونه إلى القيام أقرب

تعمده حتى يحجج غيره وهذا عدم «الأعداد» بحركته حتى لا يحور له الساء عليها (قلت من الليل) أي صلاة الليل المطلق فيه (أفضل) من الليل المسنن بهاء خير مسلم «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» وحموه على الليل المطلق كما مر في غيره (وأوسطه أفضل) من طرفيه حيث قسمه ثلثاً لأن العملة فيه أكثر والعدد فيه أكثر وأفضل منه السدس الرابع والخامس للآخر اتفق عليه «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كل يوم نصف الليل ويقوم ثلثه ويمد سُدسه» (ثم آخراً) أفضل من قوله إن قسمه نصفين خير «يرل ر سا إلى سماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فأستجب له ومن يأتي فدعني فتعذر له» ومعنى يرل ر سا أي أمره (و) الأفضل للسنة ليلاً وسهراً (ن يس من كل ركعتين) أن سورتهما أساءة أو يقتصر عليهما في حاله الإحلاق خير «صلاه الليل والنهار مني مني» والمرد بذلك أن يسلم من كل ركعتين لأنه لا يقال في الظهر مثلاً مني أما التفضل بالأوتار

وأن لا لكن تقدم له أن هذا ما جرى عليه الأسوي وأن لعتمد أنه لا سجود مطلقاً حيث عاد قبل اتعانه فليس ما هذا لو ترك التشهد الأول سهواً وبذكر قبل استمائه بعد وفي سم على منهج فرع لو بوي عدد الحس قبل استيفائه من قيم سهواً ثم بداله أن يكمله من الحس فظاهر أن له ذلك لأنه الأمر أنه يحل منه سجود السهو انتهى . أقول : ويؤخذ من هذا بالآوى أنه لو أتى بعض الركعة من قيام ثم أورد فعل بها من الحس لم تنع وله أن يقرأ في هو به لأن ما هو فيه حاله الموقى . كمل به هو صائر إليه من الحس (قوله حتى لا يحور له الساء عليها) وقصة هذا الفرق أنه لا يسجد للسهو بذلك وهو ظاهر مما مر (قوله أي صلاة الليل) وساءا المصدر اندفع ما أورده لأسوي على لمن من اقتضائه أن راسة العشاء أفضل من ركعتي الحجر مثلاً مع أنهما أفضل منها (قوله كما مر في غيره) وروى أنه أن كل ليلة فيها ساعة حانة اه حج (قوله إن قسمه نصفين) وكذا في قسمه ثلثاً أو أربعاً على بية أنه يقوم ثلثاً واحداً أو ربعاً واحداً وبما الباقي فالآوى أن يحس ما يقومه آخره بخلاف ما لو قسمه أخراً بتمام حره ويقوم حره ثم بتمام الآخر فالأفضل أن يحس ما يقومه وسطاً فلو أراد أن يقوم ربعاً على هذا الوجه فالآوى أن يقوم الثالث (قوله يرل ر سا) قال في فتح الباري يفتح الباب أي أمره وصداها روايتان وقوله وصمها أي ملائكتها ونقل عن بعضهم أنه يحتاج لتقدير آخر أي حامل أمر ر سا . أقول : وهذا لا يحتاج إليه لحور أن المعاني بحسب كما في جمع الخوامع وغيره (قوله حين يبقى ثلث الليل الأخير) قصية هذا أن عمل هذا الترويل آخر الثلثين الأولين لأن الثلث الثالث وقد نجا أن الترويل في هذا الوقت ثم يستمر اه عميرة (قوله يرل ر سا لح) عميرة قال الأسوي يدل عليه من الحديث أن الله عز وجل عمل حتى يصي شمر الليل الأول ثم يأمر مبادياً ينادي فيقول هل من داع اه وقوله يدل عليه أي على أن الترويل آخر الثلثين الأولين (قوله أو يقتصر عليهما) خرج به ما لو بوي أكثر من ركعتين فلا بعد من ردد أن أفضل الإتيان بما نواه اه حج

مصر مستحب (ويسن التهجيد) بإجماع لقوله تعالى - ومن يدل فتهجد به فانه بك - ولو ظنته صلى الله عليه وسلم عليه وهو النفل ليلا بعد نوم - ويسن للتهجد يوم القيامة وهو فيسب الرول لأنه كالسجود للصائم (ويكره قيام) أي سهر (كل الليل) ولو في عبادة (دائم) انتهى عنه واضرره كما أشار إليه في الخبر ، وإيراد أن من شأنه ذلك حتى أنه يكره قيام مصر ولو في بعض الناس وحذر بكل عن قيام ليل كاملة كالغنى لأحمر من رمضان وبلى العيد فيستحب إحيائها وبعث يكره صوم الدهر بقده الآتي لأنه يستوفى في الليل ما فاته وهذا لا يمكنه يوم النهر لاعتلال ضرورياته الدينية والديوية (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) أي صلاة

(قوله مصر مستحب) أي ولا يكرهه ه حج ولو بواحدة كما مر (قوله وهو النفل ليلا) ظاهره ولو ركعة وفي سم على حج ظاهره إحراج فعل الفرائض بأن قضى فوات ه وفرض عن قضاء الشارح أن الفرض ليس بقيد - قال الشيخ عمدة : ذكر أبو الوليد الباقوري أن التهجد يشفع في أهل بيته استسقطه من قوله تعالى - ومن الليل فتهجد به فانه بك - الآية . وروى السهبي عن أسماء بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه تعالى يحشر الناس في مسجد واحد يوم القيامة فيسأله من أسأله أن يدين كات تتحاشى حوسهم عن الصالحين فيسألونهم وهم قليل فيدخلون الجنة بعد حساب ثم يؤمر بالناس إلى الحساب » . وروى أحمد في اليوم فضل من فضل الله بك قال فافتحت تلك الأبواب وفتحت تلك العمارات وفتحت تلك الأبواب وسعدت تلك الأرواح وسعدت الأرواح كما ركعها عند السحر ه سم على مبهج وقوله استسقطه لعله من قوله تعالى - عسى أن يعفئك ربك مقام عمودا - فإن كونه كذلك يقتضي الشفاعة .

فائدة - قال ابن سراج : من خصائص الجمعة والجمعة وصلاة الليل والعيد والسكوفين والاستسقاء ولوتر ه ماوى عند قوله صلاة الجماعة نصف صلاة الفداخ (قوله بعد نوم) أي وبعد فعل العشاء ثم رأيت في سم على مبهج قال ماضه : فرع دخول وقت التهجد بدخول وقت العشاء ومنها ولا يكره دخول وقت العشاء من غير فعلها خلافاً لوجه كلام شيخ الإسلام في بعض كتبه ، ويشترط أيضاً أن يكون بعد يوم فهو كالوتر في نوقته على فعل العشاء ولو جمع تقديم مع لغز ويريد عليه باسقاط كونه بعد يوم مر ومقتضى قول شيخنا في شرح الإرشاد وهو أي التهجد الصلاة بعد النوم ولو في وقت لا يكون الناس فيه سائما ه أنه لا يقصد بدخول وقت العشاء فيراجع . وعنده على ابن حجر . وهل يكن اليوم عتفا لغروب بسرا أو إلى دخول وقت العشاء فيه نصر وقد يستند لاكتفاء بذلك ه أي فلا بد في كونه اليوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها ه ويوفى هذا ما نقل عن حاشية الشهاب الرملي على روض من أنه لا بد أن تكون أي اليوم وقت يوم (قوله وهو قيل الروال) قال شيخنا - إن إمام أحمد مارك يوم القيامة لأصيت ولاشياء . ويعنى أن قدره مختلف « مختلف عادة الناس فيما يسمعون به على التهجد (قوله كل الليل) سعى أن محل ذلك لم تدع إسه ضرورة كأن أحاج إليه لحراسة ررعه وما شئت أو نحو ذلك .

(قوله حتى أنه يكره قيام مصر الخ) لا موقع لهذه الغاية ه وكان المناسب فيها حتى أنه يكره وإن لم يصره ، وغبرة التحفة : ومن ثم كره قيام مصر ولو بعض الليل

خبر « لا تحسوا ليلة القية قيام من بين الليالي » وأفهم كلامه عدم كراهة إحيائها مضمومة لم فيها أو بعدها وهو نظير ما ذكره في صومها وهو كذلك وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وإن كان لأدعى فيه وقفة . أما إحيائها بغير صلاة فغير مكروه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لاسيما بالصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن ذلك مطلوب منها (و) يكره (ر) التهجيد بعده (من غير ضرورة) (والله أعلم) خبر « عند الله لا سكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه » رواه الشيخان . ويسن أن لا تحسن صلاة من وإن قلت كما في المجموع . وأن يكثر فيه من الدعاء والاستغفار وتبته الأخير أكد وقصده عند السحر . وأن يوتر من يضع في جهده حيث لا ضرر . ويسن كما في المجموع أن يوتر الشحص البياض عند النوم ، وأن مسح السجدة اليوم عن وجهه ، وأن يستر إلى السماء وأن يقرأ . ب في خلق السموات والأرض - أي آخرها . وأن يسمع جهده ركعتين خفيفتين وإطالة القيام يحصل من كثير الركعات . وأن ينام من نفس في صلاته حتى يذهب بومه ولا يعتد به إلا ما ينس إدامه عليه . ويبدأ كذا ! كثر الدعاء ولا يستعير في جميع الليالي والنهار وينتفح الليل الأخير أكد وعند السحر أفضل .

(كتاب صلاة الجماعة) وأحكامها

وهي مشروعة لقوله تعالى - ويد كست فمهم فثبت لهم الصلاة - الآية أمر بها في خوف ، في (قوله خبر لا تحسوا ليلة القية) . فبين : وحكمه ذلك أنه يعصب عن القيام بوجاهة يومها ، لكن هذه الحكمة تقتضي أن الكراهة لا تحسب بالقيام بل بخبري في إحيائها بغيره . اللهم لا أن يسأل في القدم أعمال الجمع الذي على وجه شاق عادة يحرف غيره حمدن (قوله خبر مكروه) الخبر ما حكاه ثبت مع أن الله موجود (قوله خبر) عند الله (الخبر لعبد الله بن عمرو بن العاص ، وقوله مثل فلان أراد به عبد الله بن عمرو بن الخطاب رضى الله عنهم) (قوله ويسن أن لا تحسن صلاة الناس) أي أن لا تركها (قوله أن يسوى الشخص القيام) أي للتهجد (قوله عند النوم) أي حيث حوَّره ، فإن قطع بعدم قيامه عادة فلا معنى لبيته (قوله وأن يستر إلى السماء) ظاهره ووجهه وبحث سقط ، ونعت وجهه إن صح أن في ذلك الفعل من لأعنى وجوده بذكرها لعنات السماء ومنها فندفع بذلك الشيطان عنه (قوله وأن يقرأ - إن في خلق السموات والأرض - الخ) أي وقفة في آل عمران وأبدر ما لرد بالآخر هو السورة أو الآية والظاهر الثاني ، ثم رأيت في النيس لم يورى ومثبه في الأذكار للنووي وعبارته : ويستحب أن يقرأ إذا استسقط من النوم كل ليلة آخر آل عمران من قوله تعالى - إن في خلق السموات والأرض - إلى آخرها ، فقد ثبت في صحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ حواش آل عمران إذا استسقط » (قوله وإزالة القيام فيها) أي صلاة الليل (قوله وأن ينام من نفس في صلاته) ومثل الصلاة غيره من الطاعات كتراد وتراد ونحوه وقوله نفس . قال في المصباح : أنه قبل والاسم النفس

(قوله عدم كراهة

إحيائها) أي بالصلاة

بقربنة ما يأتي .

كتاب صلاة الجماعة

كتاب صلاة الجماعة

(قوله كتاب) كأن حكمة الترجمة به دون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة إلى الجائز أن الجماعة

الأمن أولى ولا تحار الآفة ولا جمع عنها وأماها إمام ومأموم الخبر « لا يرفع فوقهما حمالة »
 (هي) أي الجماعة (في القرائن) أي المكتوبات (غير) بالنصب كما فيه الشارح بمعنى
 إلا عرفت إعراب المستثنى وأضيفت إليه كالمؤمدين كور في من النحو وإنما امتنع الخرواها لا يعرف
 بالاصطلاح إلا أن وقعت بين صدين وقد يقال إن اللام للحسن فلا يصح الوصف بالسكره لأن يعرف
 بها في معنى كالسكره ويحوز نصيبها على الحال (الجمعة) لما يأتي أنها فرض عين فيها وشرط
 تصحيحها بالهاتف (سنة مؤكدة) خبر « صلاة خمسة فصول من صلاة » أي بالجمعة - سبع
 وعشرين درجة في رواية « بحسن وعشرين درجة » ولا منافاة كما في المجموع لأن « السبع » لاسي
 الكثير وأنه أحسن أولاً بالليل ثم أعني الله برأيه النص في خبرها ، وأن ذلك يتبع ما يحذف
 أحول انتهى ، أول الاحتلاف خبر فرض المسجد بعده ، وأول ذولي في العدد الخبر به
 والتماسة في السرية لأنها متصلة عن شهر سنة سبع قرءه الإمام والامتنان له ، ومكت صلي لله
 عليه وسبع مده مضمة ثلث عشر سنة

(قوله كما قاله الشارح)

أي كالذي بعده إلى قوله

من النحو إلا أن عبارة

الشارح علم النحو وإن

أوهم ضيعة خلافه (قوله

وقد يقال إن اللام للحسن)

أي خلاف ما يأتي في

كذلك أنها للمعهد الذي كرى

إلا أن جعلها للحسن يرمي

مصاد لا يتخفى مع أنه يناهيه

لاستثناء منه إذ هو آية

الصوم (قوله لأن التقابل

لا يبيح السكر) من على

أن العادة لا تهوم له وهي

طريقة مرحوحة

هذه رائدة على مهية الصلاة والنسب فعلا حتى يكون من حاسبها ، كانت كذا مدة من هذه
 الحديثة وفردتها كتاب ، ولا كالأخذة من حيث إنها مدة ، بله بالعدد فوسمها من أناس ، ومن
 كانت صلاة غير معارضة في الصلاة مدة ورد عشرة ففردتها كتاب ، وأخر من جمع أبواب
 الصلاة بطرا ملك المعايير ه حجب

قائده قال في الإحياء من سنن الإمام أبي بكر في الصلاة والجمعة لا بد
 أدسه ، قال وكان السبب يعودون أنفسهم تذكيره فلا يسهلهم السكره ذوي وسعة إذا ما هم
 الجماعة (قوله وأقلها إمام ومأموم) هذا يؤخذ من قوة في الحديث « لا يرفعهم الجماعة وله أقدم »
 إمام ومأموم واحد فقط ولا يوجب الإجماع هل يجوز لأحد من فيهم إحمل وحده أو حمله خلافه
 لأن الفرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة نية المأموم الاقتداء لأن صلاته حذو الجماعة
 وإن لم ينو الإمام الإمامة فقد حصلت الجماعة بذلك فليتأمل اه سم على منهج وقول سم فيه
 ختم أي عدم الحوار (قوله لأن وقعت بين صدين) ومما يثبت بطلان حركة غير السكون
 (قوله إن اللام للحسن) أي حوز أن يكون للحسن فلا يبيح مسيئتي من أنها للمعهد الذي كرى
 (قوله ويحوز نصيبها على الحال) تأمل الفرق بين هذا وقوله أعربت إعراب المستثنى منه على
 ذلك التقدير منصوب على الحال أي ومعنى قولهم إن غير تعرف إعراب المستثنى أنها نصب إذ
 كانت بعد كلام تام موجب أي غير ذلك من التفصيل ، وقد يقال ليس مراده أن هذا مقابل
 سكونها عرفت تعرف المستثنى بل مراده أنه حيث كانت اللام في القرائن للحسن حوز في غير
 أن يكون صفة وأن تكون حالا لأن المعروف بالام الحسن يعمل معاملة السكران والتعريف ،
 لكن قال عميرة أعربته الأسوى حالا ومقاله الشرح أفعد من الاقتضاء على مهوواظهر وأما جعلها
 صفة فممتنع لعدم كونها معرفة اه وهو صريح في أن الحالية إعراب غير إعراب المستثنى فليتأمل
 (قوله يسع وعشرين درجة) قال ابن دقيق العيد : لأظهر أن المراد بالدرجة الصلاة لأنه ورد
 كذلك في بعض الروايات وفي بعضها العبير ، سمعت وهو مشعر بذلك اه الشيخ عميرة رحمه الله
 (قوله ثلاث عشرة سنة) وليس المراد أنه كان يصلي الحسن لما حوز من أن الصلاة إنما فرضت قبل
 الهجرة بسنة إلى آخر ما ذكر

يصلى بغير جماعة لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا مقيورين يصلون في بيوتهم ، فلما هاجروا إلى المدينة أقام الجماعة وواطى عليها ، وحكمه كونهما سبع وعشرين كما أفاده السراج الباقي أن الجماعة ثلاثة والخمسة عشر ، ثم لما فقد حصل لكل واحد عشرة فاجتمع ثلاثون لكل واحد رأس ماله واحد يبقى تسعة نصرت في ثلاثة وسبع وعشرين ، وروى ما حل وعلا يعطى كل إنسان ما لا جماعة فصار لكل تسعة وعشرون وحكمة أن ثقل الجماعة اثنا عشر كما قاله أن رما حل وعلا يعطى ما عنه وكرمه ما يعطى اثنا عشر ، وقد أوضح ذلك عتبة الإيضاح مع زيادة حكم لذلك الحلال السيوطي في الأمان وأفرده في جزء مناه [معرفة الحصر الموصلة إلى الظلال] وأل في الفرائض للعهد المذكور المتقدم في قوله أو كسب الصلاة انكسرت خمس فهو مساو بقول أصله في الخمس ولا اعتراض عليه حينئذ وحررت المدونة التي لا شرع فيها جماعة فلا تسق الجماعة فيها لاحتصاصها بأنها شعر انكسرت كالأذان ، وفي المجموع في باب هيئة الجماعة من من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون ، ومن صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الأول أكمل (وقيل) هي (فرص كفاية للرجال) الباقيين العقلاء الأحرار المستورين للقيميين في المؤداة فقط

(قوله يعني بغير جماعة) لعل المراد أي من غير مواصلة على الجماعة أو من غير وجوب الجماعة فيجوز مع ذلك أنه كان يصل بجماعة في بعض الأحيان ، ويؤيد ذلك صلواته صلى الله عليه وسلم صبيحة الإمبراء جماعة ، وقول المحلى وروى صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معهود بعد المحررة فإنه يشعر بأنه كان يفعلها قبل المحررة لكنه لم يواطى عليها ، وفي كلام الشافعي في مراتب الوحي أنه صلى الله عليه وسلم صلى بخديجة وعلى في بعض أسفاره وهو بمكة حين رأت الشمس اه وهو صريح في أنه صلى جماعة قبل المحررة إلى المدينة (قوله إن الجماعة ثلاثة) أي ثمة لمة ثلاثة (قوله إن ثقل الجماعة اثنا عشر) أي التي لها ذلك الثواب وإلا فكان مقتضى الحكمة السابقة أن لكل من الاثنين ثمانين عشرة .

فرع — وقف شافعي بن حبيب واقفى شافعي نحصل له ثوب الجماعة والصعب فيها يظهر وإن تحقق من الحق عدم قراءه الجماعة . لا يقال حيث علم ترك الحكي القراءة كانت صلواته باطلة عند الشافعي فبصر في اعتقاده مسردا ، لأنهم يقولون صرحوا بأن فعل المذلل يكونه ناشئا عن اعتقاد يزل مبره السهو ، ومن ثم لو اقتدى شافعي بحكي فسجد لتلاوة سجدة صحت لا تسقط صلاة الشافعي بعد الحكي ولا يصح قدومه به لأن عيبه أنه فعل ما يسطل عمده سهوا فليتأمل ، وسيأتي أنه لو كان الإمامة محدثا لا يطره الأعادة وحصلت له الجماعة لو حود صورها حتى في الجمعة حيث كان الإمام رائدا على الأربعة ، لا يقال يفرق بين هذا وسجدة صحت بأن الشافعي يرى سجود التلاوة في الجمعة ذاتا بقول يرى سقوط الجمعة عن المأموم في الجمعة أيضا كأن يكون مسوقا (قوله وحررت المدونة) أي بقوله أي المكتوبات (قوله التي لا تشرع فيها جماعة) أي قبل الدر كسبة الظهر مثلا بخلاف غيرها كالنبيذ فتشرع فيها لأن حيث الدر (قوله فلا تسق الجماعة فيها) أي ولو بدر أن يصلها جماعة فلا يعتقد بغيره لأن الجماعة فيها ليست قريبة بخلاف ما شرعت فيها الجماعة لو بدر أن يصلها جماعة فيعتقد بغيره وبوصلا مسردا صحت لكن هل يجب عليه إعادة الجماعة للدر وإن خرج وقتها أولا . قال سم فيه بطر وفي لروض وشرحه في باب الدر حكاه خلافا عن الأصحاب ، والاعتماد منه الوجوب والراجع ولحجرت (قوله ومن صلى مع اثنين) أي تجمع واحد

(قوله يصلون في بيوتهم) صريح هذا أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الصلاة التي كان يصلها صلى الله عليه وسلم قبل فرض الخمس (قوله إن الجماعة ثلاثة) أي بأسطر لأصل لمة سكن الشارع جسد الاثنين بمنزلة كما يأتي (قوله وحكمة أن أقل الجماعة اثنين) هذا من تمام الجملة قبله وليس حكمة مستقلة فهو جواب عما قبله إذ هذا إنما يأتي على أن أقل الجماعة ثلاثة ، وهو معنى لنقوى والجماعة في الشرع اثنين

الحجر « مامن ثلاثة في قربة ولا بدو لا تقام فيهم الجماعة إلا بسجود عليهم الشيطان » أي على فعليك بالجماعة فإما يأت كل الذن من العم القاصية ، وخرج بالرجال غيرهم وسيأتي ، وبالامتنان الصبيان ، وبالعقلاء أصدادهم فلا تصح معهم كما مر في ما به ، وبالأحرار من فيه رقة ولو معصا وإن كان منه وبين سيده مهابة والو به له سواء . بعد الأرقاء سددتم لا خلافا لمن رجع خلاف ذلك ، وسيأتي حكم الأحرار في باب الإحارة إن شاء الله تعالى ، والمستورين العره فلا تكون فرصا عليهم من هي ولافراد في حقهم سواء إلا أن يكونوا عميا أو في طاعة فتستحب لهم وبالمؤمنين المسجونين فلا تحب عليهم كما نقله في مروضة عن الإمام وأقره ، وحرم به في التحقيق ، وما نقل عن صدر البص لقصي لوجوبها محمول على نحو خاص بغيره ، وبالمؤذاة المقصية فلا يكون فرصا فيها بل هي سنة إن كانت من نوعها ، فإن كانت من غير نوعها لم تسق أيضا ، وهي كانت فرصا كغاية (فتحب) إقامتها

(قوله لحجر مامن ثلاثة) لفظة من رائده - أي ما ثلاثة في قربة الخ (قوله في قربة ولا بدو) عبارة على وشيخ الاسلام أو بدو وفي المعنى أيضا بدل الجماعة الصلاة فراجع . ولعل في الحديث روايات ثم رأيت في شيخ الاسلام وفي روايه الصلاة (قوله من العم القاصية) أي البعده . واستحسن أيضا بأنه يقاس أمر الجماعة حال الخوف ، فيقاس عليه حال الأمن بالأولى اه سم على مسجع . نقول . وقد يدل لادلاله ما ذكر على خصوص وجوب ومن ثم جعله انشراح في الترجمة دليلا على انشراح العبادة بالوجوب والادب ، وذوي أن يدل الأمر يقتضي الوجوب فسمسكت به حتى يوجد صرف (قوله وبالامتنان الصبيان) أي ولو معها الصبيان أو الخداني ثم تبين نوع الصبيان وتصح الخداني بالذكورة فهل يسقط الطلب عن الصبيان بذلك أولا لتعديدهم فيه نظر والأقرب الأول لأنه حين بعد فعل أهم من ثم انطلب بسقط الواجب فمعلم ، ويجعل عدم المستوط لنسبة القوم إلى التخصر حيث لم يفعلوها ، وفي سم على العباد نواكلوا على فعل نحو الخداني فبما منهم أن يفعلهم يسقط الطلب عنهم هل يقبوا مع هذا الضن أم لا اه ، ويسى أن لاية . وبما للشبهة الظاهرة منهم في ترك ذلك سواء عديروا في هذا الصن أم لا حيث حصل منهم التضرر ولأن انتقال يسقط بالنسبة (قوله وسيأتي حكم الأحرار في باب الإحارة) عبارته ثم واعب أن أوقات الصلوات الخمس مستنباه من الإحارة . ثم تطلب باستنباهها من إحارة أيام معينة كما في قواعد الركشي للجهل بمقدار الوقت استثنى مع إحراجه عن معنى المنع وإن وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر ، وأفق به الشيخ رحمه الله اه (قوله وبالمؤمنين المسجونين) أي وإن كانوا على غاية من الراحة وظاهره ولو سهر رهة ، وسأى عن الريادي في الأعداد أن بعضهم يوقف في حوار ترك الجماعة في السهر عند رتجال الرفقة . قال والنوقف ظاهر أحدا بما فود في القصر لو كان حاسم له على السهر الزهة فقط فلا يرحص له لأنه ليس لمرض صحيح (قوله المقصي لوجوبها) أي على المسافرين (قوله إن كانت من نوعها) أي بأن اتفقا في عين المقصية كظهيرين أو عصرين ولو من يومين ، بخلاف طهر وعصروا إن شقا في كونهما رابعين ، وعدرة ابن حجر والمصلين مقصية تحدث (قوله لم تسق أيضا) أي وتكون خلاف الأولى .

(قوله وبالعقلاء أصدادهم)
إنما عبر به ليضمحل نحو
العمى عليه

(بحيث يظهر) بها (الشعر) أي شعر الجماعة في تلك الحسنة بإقامتها في كل مؤذنه من خمس جماعة دكور أحمر بالعين فيما يظهر كرتة السلام بخلاف صلاة الحسنة فإن مقصودها الدعاء وهو من الشعر أقرب إلى إحياء لأنه لا بد عليه . فإن كانت كرتة مشروطة بتعددها فيها بدنة أو غيرها ، ولا يكني فعلها في نحو محل ولا في السيوف وإن صهرت في الأسواق لأن الشعر لا يحصل بذلك ، ومقتضى عدد التعيين أنه إذا صهر بها الشعر إلا كتفاء بذلك ، وهو المعتمد كما قلناه الاتصاف أبو الطلب عن أبي إسحق كأن صحت ثوبها بحيث لا يجتشم كبير ولا صغير من دحورها ومن ثم كان الأوجه إلا كتفاء بإقامتها في الأسواق إن كانت كذلك وإلا فلا لأن لا أكثر الناس مروهات في دحور سوق الناس وأسواق ، ولا تشتت إقامتها بجمهورهم من سقطت طائفة قد صهرت الشعر بهم ، وقد أفتى والله رحمه الله تعالى في طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في مكة وأظهروها هل يحصل بهم ويسقط عنهم الطلب عن المقيمين بعدم حصول الشعر بهم

(قوله تحت يظهر بها الشعر) فتفتح النون وكسرهما لمة العلامة حج وعمارة شيخنا يريد جمع شعرة ، وهي العلامة اهـ وما قلناه حج موقوف في المصاحح حيث قال والشعر أيب علامة التوم في الحرب ، وهو من أدون به لعرف معتهم ، والحمد شعار من هاتر الإسلام ، والشعائر أعلام الحج وأفعاله . ووجه شعرة أو شعارة بالكسر اهـ فعل ما قلناه شيخنا يريد من أن العلامة الشعرة موقوفة في لمة المراجع (قوله دكور أحمر) بالعين ومقتضى أحد ما يأتي ، وهذا السياق يشعر بأن الكلام في آدمس لأنهم لا يوصفون بالحسنة والرفق والذين يتحكم بهم من النوع والناس فيخرج به الحن فلا يكني إقامتها بهم في مكة ومن صهر بهم الشعر ، ويوجه بأن المقصود من الجماعة تحت أهل مكة على المعروف ، فافهم ، وبحث بعضهم عن تحول بعض الجمع في أوقات الدخول وتسهيل الجماعة على سلبهم ومن عرف أن المقيمين من الحن يسير منهم ولا يتكسر جماعة ، سيما من يسير عنده كان عتق ، وقد يؤيدها عدم الاكتفاء بالجماعة المسافرين مع أنهم من أمثال أهل محلها من كل وجه فاحتلوا وأرضوا ما عداها (قوله بخلاف صلاة الحسنة الخ) أي بخلاف الجهاد فافهم به التماس كنى ، ويمرر بين العرض منه سكاية الكفر وهي إذا حدث بالصبيان كانت أقوى في حصول المراد . ثم ريت سم على أن حصر صرح بذلك (قوله في الأسواق) أي وفي محلات التجارة عن السور أيف حيث ظهر منها الشعر اهـ سم على أن حصر بالمعنى (قوله ثانياً) أي جمع (قوله إشعار بهم) أي ومنهم النساء والصبيان ونحوهم اهـ يريد ، ومن نحو العرة اهـ سم على حج أي ولأرقاء أيب ، وأقدم في قول الشارح جماعة دكور الخ ما يصرح بذلك ، وقول يريد أيب لا يسقط المرض من لا يوجه العرض عنهم كائناً الخ (قوله بعدم حصول الشعر) أي وعلى هذا فيحرم عليه التخليص أو الاعتكاف في المسجد حيث أدى إلى منع أهل البلد من إقامتها فيه لما فيه من هويته غرض الواجب من إحياء الثقة بالصلاة في أول أوقاتها على ما جرت به العادة . لا يقال الاعتكاف أيضا من مقاصد أوقاف لأن عرصه من وقف المسجد شعله قراءة أو ذكر أو اعتكاف أو غيره . لأنما قول المرض الأصلي من وقف لمساعد الصلاة فيها فيجمع من شعله على يثوث ذلك المقصود لأنه يثوث بذلك التفتة على مستحقها وبقي ما لو نذر المسافر اعتكافا متتابعاً

(قوله وإن ظهرت في الأسواق) أي ظهوراً لا يتكسر به الشعر بقرينة ما بعده

وأنه لا يسقط عليهم الطلب عن المعصية ، فقد قال لبعض إذا أقام جماعة طائفة يسرد من أهل
البلدة ولم تحضرها جمهور المتعبدين في السجد حسب الجماعة ولا يتم على المتعبدين كانوا على عيني
الحجارة طائفة سيرة ، هكذا قاله غير واحد ، وأقوى إليه رحمه الله تعالى أصا في أهل قرية صلبوا
ركعة من فرضة في جماعة ثم يروا قطع الماء دوة وأعوها ممردين أنه استطعهم طلب الجماعة
أذى شعرها بسلامهم وإن كانت ثلث الفريضة الجمعة ويبرم أهل النوادي الساكنين بها .
وأما في القرية الصغيرة فلا يشترط بعددها فيها حصول المرض بدونه . وصط الشيخ أبو حامد
القرية الصغيرة بأن يكون فيها نحو ثلاثين رجلا . والظاهر أنه قريب من الوسط ذلك يعرف
سكان أقرب إلى المعنى ، وكلامهم محض في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد يحل من ملامتهم ومن
فيها أو كان بحيث يمكن من يحددهم إدر كان من غير كبير مشقة فيها في يظهر ، فلا يشترط
بإقامتها في كل محلة منها خلافا لجمع (فإن امتنعوا كلهم) من فيها شيء ، بعضها أحد أو ثلث
لا على الوجه المذكور (قولوا) أي قال الإمام أو ثلثه لمنه من لا يهره هذه النصار العظم
ولا يقاتلهم على ترك السنة (ولا ما كذب الناس ما كذب لرجال) لم يسم عمن
على أنها ستة لحن (في الأصح) خمسة خمسة من وكثرة اشقة عمن لأنها لا تأتي عادة إلا
بالخروج إلى المساجد فيكره تركها لهم لأهل والحائلي كالماء . ومقابل الأصح ثم لعموم الأدلة .

(قوله فقد قال لبعض)
عن هذا عقب قوله لم
ولا يشترط إقامتها بجمهور
الحج إدر من منعه وكان
بسمي تدبره على قوله وقد
أقوى الوالد الحج

في المسجد مدة ، فضع السهر ثم نوى الاعتكاف في مسجد قرية وكان الاعتكاف فيه يقع من رومة
الجماعة فيه لأهل القرية فهل إخراج من المسجد مدة صلاحه . فتطوع الرابع أنه لا فيه غير .
والذي يظهر أنه إن مدة مصلية وم يكن ثم إلا ذلك المسجد فهو مقصر باعتكافه فيه . فتع
السادس وهو سهل من « حير لا اعتكاف حتى يحكم من الاعتكاف بمدة واحدة لا يس فيه
وإن عين مدة . متى وقوعه في شهره فإن كان ثم مسجد مبحور مثلا أو واسع لا يخرجه فيه أحد
إذا اعتكف فيه من أهل البلد . فتضع ساعة بخرجه لفصره . اعتكافه فيه مع مدة غيره وإن
يعين ذلك المسجد . وم يكن ثم . تقوم مقامه لا تنفع السابع بخرجه منه كونه مكره عني
خروج (قوله وأنه) عطف على عدم (قوله فقد قال لبعض) عرصه منه لا يشترط على الأول .
لمذكور فإن قوله من أهل البلد بعد تطريق مفهوم أن غير أهل البلد لا يقطع عليه السب من
أهل البلد فليتأمل (قوله ويرم أهل النوادي) أي الجماعة (قوله وأما في القرية) فمد قوله
فإن كانت كثيرة الحج (قوله سكان قرب) مضيد (قوله وكلامهم) أي حيث اكتسوا عني الحج
ولو غير بقوله واكتسبوا هم كالأولى (قوله المتعبد) شعر أنه لا يجوز أن يحددهم بالتقال بمحد
الترك بل حتى يأمروهم فيمتنعوا من غير تأويل به حج أي فهو كقصد العامة ، ووجه الإشعار أن
تعميق الحكم بالمشق يؤذن بعلة مأخذ الاشتقاق فيبعد أن يقال لا متاعهم (قوله ولا يبرم
على ترك السنة) أي على أحد الوجهين وقد مر في باب الأدان في شرح قول المتن في العامة ، وقد
فرص كفاية عن بعضهم أن كل سنة تحرى في التقل على تركها الخلاف المذكور اه شيخنا مشهور
وقد صرح المحلى بها بحكاية وجه سه على السببية أنهم يأتون عليها حذر من إيمانها ، وقد شعر
أنهم لا يأتون على السببية في الأدان ونحوه قطع وليس مرادا بل الخلاف حذر فيها وفي غيرها عمن
اقتساره على حكاية في الجماعة لكونه شهر (قوله ويرمهم) أي شرعهم (قوله لأهل) صاهره وإن
سهل عبيد خصيصا إما في بيوتهم أو في المسجد بلا مشقة ومع أمن الفتنة كونه عمن مشتهرات

(فوت لأصح لمصوص أنها) عند وجود سائر شروطه المقدمة (فرض كفاية) للحجر السابق
فصلت فرض عين حجر الشيعين المأثر قال الأصمعي يقتضي حوار الأفراد وذكر أفصل في الخبر
فيه محمول على من صلى مع فرد أقيم بحره بها "ولهذا ك فرض" أما إذا حصل شرط مما مر فلا
يحب أن يرد تسن وتارة لا ورس لممر نعم يبرم وبه ثمره بها لسقوطه إذا كمل (وفيه) هي
فرض (عين ، والله أعلم) للحجر لتفق عليه «لقد همت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا
فبلى بالناس ثم طلق ممي رجال معهم حرم من حط إلى قوم لا يشهدون الصلاة

(قوله للحجر السابق) هو قوله ما من ثلاثة في قرية إلخ (قوله حجر الشيعين المأثر) هو قوله صلاة
الجمعة فصل من صلاة المد إلخ سكن الحديث المذكور هي فيه لم يذكره عن الشيعين وعسارة
حج للحجر السابق عليه ه وهو صريح في أنه من روايتهما (قوله في الخبر قبله) أي قبل قوله
ما من ثلاثة إلخ مدي عنه قوله حجر لسابق (قوله بل تارة تسن) وهل يحتاج العبد إلى إذن
السيد . قال الأصمعي إن رد ربه على ربه لا أفراد حياح ولا فلا . قال ولا يجوز للسيد معه
إذ لم يكن له به شغل ، واعتمد م في العبد أنه لا يحتاج إلى إذن السيد إذا كان ربه عني
العهدة ويرد ر على من الأفراد اه سم عني مبهج (قوله ورس لمير) أي يكتب له ثوابها
دون ثواب الواحد لأنه عذب بها عني سيدين السببة فإيه لا حطب يتفق بعض غير النافع
العاقل (قوله لتد همت أن أمر إلخ) قال العراقي في شرح التقریب : اختلفت الروايات
والعلماء في نفس الصلاة المتوعدة على تركها بالتحريق هل هي العشاء أو هي الصبح أو الجمعة ،
ومهر رواه لأخرج عن أبي هريرة أن المراد العشاء لقوله في آخره لو يعلم أحدكم أنه يجحد
عظم ممتا ومهماتين حسنتين لشهد العشاء ، وقبل هي العشاء والصبح معا ، ويدل له ما رواه
الشعبي ، وفي بعض المراسن هذا الحديث «إن أنزل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة
الجمعة ، ولم يحسنوا بها لأجرها ولو حسروا بعد همت » فذكره ، وقيل هي الجمعة ، ويدل له
رواية أبي بصير : «فأحرق على قوم سوتهم لا يشهدون الجمعة» وحديث مسلم عن ابن مسعود «أن النبي
صلى الله عليه وسلم قرأ سورة سجدة عن الجمعة : قد همت » فذكره ، ثم قال رواية أبي بصير
في كونها الجمعة ، ورواية كونها العشاء والصبح حديث واحد ، وحديث ابن مسعود في كونها الجمعة
حديث آخر مستقل بنفسه ، فعلى هذا لا يقدر حديث ابن مسعود في حديث أبي هريرة وينظر
في أحاديث حديث أبي هريرة وقد رجح البيهقي رواية الجمعة فيه على رواية الجمعة فقال والذي
يدل عليه سائر الروايات أنه غير الجمعة عن الجماعة ، وقال النووي في الخلاصة بعد كلام البيهقي
من رواه سائر روايه في الجمعة ورواية في الجماعة وسائر الصلوات وكلاهما صحيح اه ملخصا ، والله
أعلم بالصواب فقدر صحة كل من روايتي بمقتضى أن كلا من الصلوات المذكورة كان باعدا للنبي
صلى الله عليه وسلم على إرادة التحريق .

فروع — إرا عذر لأحمر أن امتأخر جمعة من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره
هل يحرم عنه إيجار عنه بعد دخول الوقت وكذا إذا علم أنه جمعة من الجمعة هل يحرم عنه
إيجار عنه بعد امتأخر كاسر المتوقفتا مل ، وقد يفصل بين أن يحتاج أو يضطر لذلك الإيجار
فسحرر اه مم على مبهج ويسمى أن يكتب ه بأدنى حاجة أحدا من نحو زعم السر يوم الجمعة
مجرد نوحته ، فتصاحبه على الرخصة وحث لأحاجة حرمت الاطارة وعليه فلو تعدى وأجر عنه هل

(قوله أو أنه كان قبل

تحريم المثلثة) هذا لا يذبح
الإراد وإنما يحسن جوابا
عما يقال كيف يجوز
التحريق وإن قلنا فرض
عين مع أن المثلثة حرام كما
أشار إليه الشهاب حج
(قوله وهو مقتضى قولهم
الح) فيه أمور منها أن
المقتضى بالكسر والمقتضى
بالفتح هما حدان ولا
من خلافهما كما هو
وضح ومم أنه صرح
في أنهم مصرحون بما ذكر
وليس كذلك كما يسم
مما سبق ذكره عن فتوى
ولده التي تصرف فيها
هذا التصرف ومما أن
قوله وبديل له الح بعد
د ل ما ذكر عن ابن
والد هو أنه قد نسي
ونس كذلك وعاره
الفتوى من هل لأفضل
الجمعة التالية في المسجد
أم الكبيرة في غيره
فأجاب أن مقتضى كلامهم
أن الجمعة في المسجد
وبلغت أفضل منها
حارجه وإن كثرت وبه
صرح الماوردي وبديل
له خير الصحيحين فإن
أفضل صلاة الراء في بيته
إلا المكتوبة وهو محض
في قوله موحودة في كل
مسجد (قوله موحودة
في كل مسجد) أي وفي صلاة
أسكن سنة من المعروض

فأحرق عليهم بيوتهم بالنار» وقد ثبت عنه أنه «ورد في يوم ماضين ينحرقون عن جماعة
ولا يصحون فردى والسيق يؤيده وأنه صلى الله عليه وسلم يحرقهم ويحرقهم تحريقهم. لأن لوله
تحريرهم لم يمت به. لأننا نقول لعلمهم بالاجتهاد ثم نزل وحى بالتحريم أو سبب الاجتهاد ذكره في
المجموع أو أنه كان قبل تحريم المثلثة وعلى القول بأنها فرض عين فليست شرطا في صحة الصلاة
كما في المجموع (و) جماعة (في المسجد بعد المرأة) والخش (أفضل) منها حارجه خير «أفضل صلاة
الراء في بيته إلا المكتوبة» أي فهي في المسجد أفضل لأنه مشتمل على الشرف والظاهرة وإسهار
الشعار وكثرة الجماعة وشبه كلامه ما لو كانت جماعة المسجد من خمسة غيره وهو مقتضى
قولهم إن جماعة المسجد وإن قلت أفضل منها حارجه وإن كثرت وبه صرح الماوردي وأما أنه
«والله رحمه الله تعالى ويدل له الحرمان وهو محض خير من حارجه وما كان أكثر فهو
أحب إلى الله تعالى وإن عكسه القاضي أبو الطيب ووجهه بعض المتأخرين من الحنفية على
القسمة المتعلقة بالعبادة أو من الحنفية على القسمة المتعلقة بمكانها وحب غنم من القسمة
المتعلقة بالعبادة وهي الجماعة موحودة في كل مسجد أما المرأة والخش فمعهما في سببهما أفضل
خير «لا تمنعوا أساءكم المسجد

صحيح أولا نقل بالدرس عن سم الصحة فبأن سمى لسع وقت بدء الجمعة انتهى وقد عرق بأن
السبع وقت بدء الجمعة مشتمل على جميع شروط السبع والحزمة وبه لأمر حرج وأذهب فلو حرج
عاجر عن التسليم شرعا فشنه ما لو باع الماء الذي تحتها لغيره بعد دخول وقت هذه لا يصح
ولا يجوز له التيمم إن قدر على استرجاعه (قوله فأحرق) هو بالشديد ويروى فأحرق فكان
الحاء وتصريف الراء وهو لئلا أحرق وحرق والتدبير يقع في لغتي انتهى شجب الماوردي
على النهج (قوله عليهم) يشعر بأن العقوبة ليست فاصدة على المذنب بل مراد تحريق المصودس
والسبوت سمع القاضيين بها وفي رواية مسلم من مرق أني صالح فأحرق سوا علي من مائة مائة
فصح الدرر للحافظ بن حجر (قوله والساق يؤيده) وهو قوله صلى الله عليه وسلم «من ثقل السوء
على المسلمين صلاة العشاء والعصر ولو يعمون ما يعمون لأتواهم ولو حوسوا ولدت حمت» الح انتهى شجب
الرياض (قوله ثم رل وحى السبع) أي أصبح فبدأ اجتهاده إليه وإلا فالصحيح أنه لا يقع
الخطأ منه أصلا خلافا لمن ذهب إلى أنه يجوز أن تقع منه سكن لأثر عيبه من بدنه على الصواب
بالوحى حالا (قوله قبل تحريم المثلثة) أي مسلمين والكندر وق مصاح ومنشأ تشييل منبأ من
إلى قتل وصرب يد حذعته وصهر آثار فعلت عليه سكتا واشتد به مسعة ولسم اثانة ورس
عرفة والمثمة فتح الميم وصم الماء العتوبه اه (قوله لخبر ثمن صلاة الراء في بيته) أي صلاته في
بيته (قوله فهي في المسجد أفضل) أي لا إذا حصلت الجماعة في البيت دون المسجد فهي فيه أفضل
حج (قوله وبديل له الخبر لمار) هو قوله أفضل صلاة الراء الح (قوله وما كان أكثر) صدر
الحديث ما ذكره للمعبري وغيره من رواه ابن حبان لم يذكر «حارة رجل مع رجل أركي
من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أركي من صلاته مع الرجلين وما كان» الح (قوله من) متعلق
برجحه (قوله موحودة في كل مسجد) يمكن أن يقال إن القسمة المتعلقة بالعبادة وهي كمن
درجات جمع الكثير على التلخيص غير موحودة فيهما ويكون هذا مراد القاضى اه سم على
منهجنا انتهى .

و بيوتهم خير لمس و نكره لما حصور جماعة المسجد إن كانت مشتهدة ولو في ثياب مهتة أو غير مشتهدة و سها شيء من الزينة أو تريح الطيب و الإمام أو نائبه مسعون حبسوا كآله مع من تناول داريج كرية من دخول المسجد و يحرم عليهم غير إذن وى أو حليل أو سيد أو لها في أمة مروحة ومع حشبة فسة منها أو عديها ولا أدن لها في خروج حكمها و فيما بحث من إطلاق إلحاق الأمرد بحليل بها في ذلك أيضا بطر صاهر و تحصيل قصبة الجماعة للشخص بصلاته في بنته بروحة أو ولد أو رقيق أو غيره بل بحث الأسوي والأدري أن ذهابه إلى المسجد لو قوتها على أهل بيته موصول وى إدمها لم أصل و يتصرف فيه ش من إقرار بقرنة مع إمكان تحصيلها بعادتها معهم ويرد ش الرخص فواتها لو ذهب للمسجد و حدث لا يشار فيه لأن حصولها لهم بسنة ر ع عادى فعلها في المسجد أو راد عليه فهو كسنة المخرور من الصلوة و نكره إقامة جماعة بمسجد غير مطروق له إمام راتب من غير ذنة فله أو بعده أو معه فان غاب الراتب سن التطاره ثم إن أردوه فصل أول الوقت أم غيره وإلا فلا إلا أن حدوا فوب كل لوم و مع ذلك حث لادنة والإصوا فرادى مطلقا ثم لمسجد مسروق فلا يكره فيه بعدد الخصاص ولو كان له إمام راتب ووقع فيه جماعة معا كما أفق الوالد رحمه الله تعالى

(قوله و فيما بحث من إطلاق إلحاق الأمرد بحليل بها) في ذلك بطر ظاهر أى بل إنما يلحق بها في بعض الأحوال لأعبي الإطلاق وعله إذا خشي به الافتتان وأصح به الشيخ في الحاشية

(قوله و سويين خير لمس) فان قلت إذا كانت خير لمس فب وجه الهوى عن مسعون استلزم ذلك لخير فلت أما الهوى فهو بمنزلة كى صرح به سياق هذا الحديث ثم الوجه حملة على رمنه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتهات إذ كنى متدللا اه ابن حجر ثم قصة كلام الشارح أن حماسة النساء في سويين أصل وإن كنى متدللا غير مشتهات ولكن لو حصروا لا يكره لمس الحضور وقوله متدللا بحمل فرائده يسكون الموحدة ثم بفتح الدوقية و يحتمل تقديم الله الفوقية على الباء للوحدة ثم تشديد التال الكسورة فال في المنسح استندت الشيء و متبسته ثم قل والسند خلاف المصون أى الصدية انتهى (قوله إن كانت مشتهدة) ومن استشهت الشبهة وإن لم تكن داب راج لأن هيئتها نعم وعبادة السهجة ونحضر العجو قال شيخ الإسلام إن إذن لها بروحها ب كان وم يري ولم تنطبق ثم قل وخرج بالعبور أى غير المشتهة الشبهة والمنشاه فيكره هما الحضور كما مر في صلاة الجماعة اه (قوله وللإمام الخ) أى يجوز له على ما أفاده قوله وللإمام الخ ولو قبل بوجوه حيث رآه مصلحة لم يكن مبد لأنه يحب عبادة رعاياه المصالح العامة (قوله و تحرم عليهم غير إذن وى) أى في الخفية وقوله أو حليل أى في المروحة ثم قصة اعطاف مؤونه لا يشترط حوار الخروج إذ هما ويسمى اشتراط إجماعهما في الإذن حيث كان ثم رية لأن المصلحة قد تظهر لوى دون الحليل أو عكسه (قوله ومع حشبة فسة) عطف على قوله غير إذن ولى فلا يتوهم حرمة حضور على عبده لادن (قوله حكمها) أى حكمها في الخروج للجماعة فكره له لادن حيث كره حضورها إلى آخر ما تقدم (قوله بصر صاهر) قدم مع ماد كرم من النظر و يوجه البحث ش الأفسان بالأمرد أعب منه بالمرأة مخالفة لأمرد لارجح إذ دخل المسجد على وجه يؤدى إلى ذلك ولعن هذا وجه تعديره بقوله و فيما بحث من إطلاق الخ (قوله من غير إذنه) أى حيث كان حاصرا (قوله أو بعده) قد يشكل حضوره إذا حصل للحائض بعد الجماعة الأولى عند اقتضى التحريم فلعل مراد أنه نكره تحريم إيقاع الجماعة بعده

وهو مفهوم بالأولى من تفهيم كراهة إقامة جماعة فيه قبل إمامه وشئ ذلك قول التحقيق وكان
للمسجد إمام راتب وأيس مطروقا كره لعز إمام إقامة جماعة فيه ويقال إلا أن أقيمت بعد فروع
الإمام وإلا فلا وما صرح به في التهمة من كراهة عقد جماعة في حاله واحدة محبة في غير المطروق
فإن أكثرهم صرح بكراهة اتقية والعدة وسكت عن المقارنة، وأصل الجماعة بعد جمعة صحيحها
ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ولا يندبه كون العصر توسطي لأن التهمة في ذلك أعظم
والأوجه تعيين الظهور ذات الجماعة شئ لمعرب لأنها احتضت من بين سائر الصلوات بدل وهو
الجمعة أي صلاة تعين في وقتها وبالاراد (وما أكثر جمعة) من المساجد (أصل) ما في جمعة منها
وكذا ما أكثر جمعة من البيوت وأصل ما في جمعة منها بحر النار ثم الجماعة في المساجد الثلاثة
وإن قلت فصل من غيرها وإن كثرت من قال لا يرى أن الأفراد فيها فصل من الجماعة في
غيرها وهو لأوجه وما قاله لأدعى من كون التعدد البتة سارح فيه يمكن الخوف عنه ثبوتها

(قوله وهو مفهوم بالأولى) قد منع الأولوية بأن فعلها قبله قد يحتمل على أنه بعد جمع من استأجره
بإحلاف معينة فاسمها قد تنوع على أن ترك صلاته مع الإمام إنما هو عين عنه إلا أن حمل قوله
ووقع حيثما كان معاد على ما إذا لم يكن إمام إحداهما راتب (قوله وسكت عن المقارنة) أي وهي
مفهومة بالأولى (قوله ثم العصر) رد سم على مذهب ثم الظاهر ثم المعرب ولا بعد أن كلاما من
عشاء الجمعة ومعرها وعصرها جماعة أكد من عشاء ومعر وعصر غيرها على قياس ما قبل
في صحيحها مع صبح غيرها انتهى . وأما فصل الصلوات فقد قل أن حجر في أول كتاب الصلاة
في وقت العصر ما ينسب أصلها العصر ويلبب الصبح ثم العشاء ثم الظهور ثم المعرب فيما يصر من
الأدلة وإنما فصلوا جماعة الصبح والعشاء لأنها فيهما أشق اسمي ومعهمة السورة في الفصل بين
صبح الجمعة وغيرها وقياس ما ذكر في الجماعة أن صبح الجمعة فصل من صبح غيرها من وقياس
ما ذكر عن سم أن تقيمة صلوات يوم الجمعة فصل من صلوات غيرها (قوله فصل مما في جمعة)
بقي شيء آخر وهو أن الإمام أكثر نوا من المأموم أحد مما قلناه من القاصدين وبين الأدل على
الإحلاف في ذلك وحينئذ لو تعارض كونهم إمام مع جميع قتل ومأموم مع جميع كثير فهل يستوى
البرهانان ونعبر فصل أكثره الأمانة فيصلي إماما ولا يصلي مأموما فيه يصر والأقرب الأول
لما في الأمانة من تخصيص الجماعة لمعرب خلاف المأموم فإن الجماعة حصبة معربة فاسمعة في قدوته
عائدة عليه وحده (قوله فصل من الجماعة في غيرها) فيس ذلك أنها في المسجد حرام مسجدا
فصل من الجماعة في مسجد المدينة وفي مسجد المدينة فصل منها في المسجد لأقصى اسم على
سجدة . أقول : وقد يتوقف في أصلية الأفراد في مسجد للمدينة على الجماعة في لأقصى لأن
الجماعة في المسجد الأقصى سبع وعشرين وفي المدينة ثلاثين في الأقصى فالجماعة في الأقصى
تزيد بخمس وعشرين على مسجد المدينة لا أن يقال إن الصلوات التي وضعت بها الصلوات
في لأقصى من الصلوات غير المسجد للمدينة فاستأن منه فيه بعد شيء (قوله وهو الأوجه)
أي خلافاً من حجر (قوله القاعدة السابعة) وهي المحافظة على الصلوة المنعقدة بالعادة أولى من
المحافظة على الفصيلة المتعلقة بمكانها .

(قوله وشئ ذلك قول التحقيق) ثم يصر إلى وجه
الشمول ولم يعبر به والله
في الفتاوى التي ما هنا
عبارتها مع التصرف
لفظ الشمول وإن أوهم
سياقه خلاف ذلك ولهذا
الفتاوى سئل هل تكره
إقامة جماعة في حالة
واحدة في مسجد مطروق
إذا كان له إمام راتب
يصر إذنه أم لا فأجاب بأنه
لا تكره وهو مفهوم
بالأولى من تفهيم كراهة
إقامة جماعة فيه من إمامه
وعادة التحقيق وكان
للمسجد إمام راتب الخ
وانظر هل المراد بالجماعتين
جماعتان غير جماعة الراتب
أو جماعة الراتب وجماعة
أخرى وعلى كل في فهم
عدم الكراهة هنا من
تفهم كراهة إقامة جماعة
فيه قبل إمامه بالأولى بل
بالمساواة مع ظاهر (قوله
أي صلاة تعين وقتها)
تفسير للأد من البدلية
هنا وإلا فلا بدلية هنا
حقيقة

(قوله أو لسكون الإمام

أوم سياقه خلافه (قوله وإن أتى بها لقصده بها السفلية) يوم حجة الاقتداء به إذا لم يأت بها وليس كذلك فليس فيه ما يوجب ليس في محله (قوله حصول فسيية الجماعة حذف هؤلاء) أي امتنع ومن بعده كما تصرّح به صبيح التهمة وفي حصول فسيية الجماعة مع كراهة الاقتداء بهم انصرّح بها في مرّة حتى يقال لو تعدت جماعة الإحسان وقوة طهارة سبأ والكراهة فيما ذكر من حيث الجماعة وسبأ في كلامه أن الكراهة إذا كانت من حيث الجماعة تقوّب وسيلة الجماعة، لأحرم حذر الشهاب جمع مقناه أن يسحق المروى الآتية وشيخنا جعل في حاشيته في قوله قول الشرح ومقتضى قول الأصحاب الخ مقابلا لقوله المرّة: ويتعدرب الجماعة لأحلف من يكره الاقتداء به الخ ثم سئل عنه في قوله أخرى. وأجاب عنه بأن المراد أن هذا مقابل ذلك قال فكانه قال ولو تعصت الجماعة إلا حلف هؤلاء لم ير الكراهة كما قال بعضهم وقال السكي ومن واقع بزوالها وحصول النصيلة اه وعليه فقول

أعس على أن يساحد السبأه احصت خصائص دون سائر السبأه فلا تناس عليها وأحقّ العرائي بأنه إذا كان لوصي مفردة شمع أي في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم ينجس فالأمراد أفضل وسعه من عند السلام قال المرحلي معاذة في المختار بل انصوب خلاف ما قاله وهو كذلك لما مر من الخلاف في أن الجماعة فرض عين، وهو أقوى من الخلاف في كون الخشوع فرض فيها ومن ثم كان راجح أنها فرض كسبة وثبتت في (الإلحاحية) التي لا يكثر بها كعبرتي ورقي وعدري وشبه النسب كما في المجموع وشبهه بذلك كما في الأنوار وكل من يكره الاقتداء به كما في الوسط والخدم، أو لسكون الإمام لا يفتد وحب بعض الأركان أو الشروط كقوله وعنده، وإن أتى بها أسبغها التسمية وهو مطلق عندنا، ولقد جمع من الاقتداء به مطلب بعض أصحابنا ونحوه ذكره لمراجعة مساجد الجماعة وأكسأ بوجود صورتها، وإلام يصح اقتداء بمختلف الجماعات فالأقل جماعة فصل وتوعدرب جماعة الإحلف من يكره الاقتداء به لم ينف الكراهة كما شمله كلامهم ولا في لإدامة فعلها سقوط فرضها حينئذ (أو تعطل مسجدا قرب) أو بعيد عن الجماعة (لعدمه) أنه لسكونه إمامه أو يحضر الناس تخشوعه، فتأمل جمع أفضل من كسبه في ذلك، ومقتضى قول الأصحاب أن الاقتداء بإمام الجمع لا يل أبدا من الاقتداء بإمامه جمع أكثر إذا كان مخالفا فيما يبطل الصلاة حصول فسيية الجماعة حلف هؤلاء، وأنها أفضل من لا سراد. قال السكي إن كلامهم يشعر به وحزم به الميرى. وقال السكالي من أتى شريف: له ذنوب وهو اعتمد، وبه أفق الوالد رحمه الله،

(قوله خلاف ما قاله) أي العرائي وإن عند السلام (قوله وهو كذلك) من مر (قوله إن الجماعة فرض عين) عبارة أن حجر وتوعدرب من خشوع وجماعة فهي أولى كما ثبتوا عليه حيث قالوا إن فرض الكسبة أفضل من النسب، وأب، والخلاف في كونها فرض عين وكونها شرط لصحة الصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع، وفصلتها حرمان اختلاف في كون الجماعة شرطا للصحة وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارح من أنها ليست شرط قطعا ونصرح عما اقتضاه كلام بن حجر قول لأدري في التوب مذهب. وحكي لإمام عن ابن حريثة أنه جعلها شرط في الصحة. وفي المحرر وقيل إنها شرط في الصحة أي لعدم انعقاد وقصة كذا من كج والدري أن التوب بأنها فرض عين ليس بوجه أن النسب يسبى ومثله في الأسوى (قوله ولمهم بذلك) أي مهمة قوية (قوله كما شبهه كلامهم) هذه منه أحد من قوة بعد، ومقتضى قول الأصحاب أن الاقتداء بهم المجموع الخ من الخ (قوله أفضل من الأفراد) ولا فرق في تفصيل بين وجود غيرها وعدمه، وقياس ذلك أن إعادة مع هؤلاء أفضل من عدمها بالمعنى المذكور اه سم على بن حجر (قوله وهو المعتمد) قد يشكل عندنا أن الاقتداء بهم أفضل من لا سراد من مرّة من أنه لو تعطلت الجماعة لا حلف من يكره الاقتداء به لم ينف الكراهة فيبتأس. ونحوه بأن أراد أن هذا مقيد بمرّة من مرّة الكراهة، وعنده فكانه حال. ولو تعطلت الجماعة إلا حلف هؤلاء لم يرب الكراهة كما قاله بعضهم. وقال السكي ومن وفقه برواها وحصول انفصاله وعليه فلا تنافي ولا إشكال، ونصرّح بهذا ما مر سم على بن حجر من انتهاء الكراهة، وأنه بحث مع مر حواف عنه.

وما قاله أبو إسحق الرورى من عدم حصول وجهه صعب وقد نظر فيه الطبرى . بل نقل عن
 أبى إسحق أن لاقتداء بالخالف غير صحيح . ويستدعى من كون كثير أئمة أصغر من نفسه صور
 أيضا منها ما لو كان قليل الجمع يباذر إمامه في الوقت المحبوب من الصلاة معه في أول الوقت أولى كما
 قاله في شرح المذهب . ومنها ما لو كان إمام الجمع الكثير مخرج القراءة والتموم صليها لا بدركه معه
 الفاتحة ويذكرها مع إمام الجمع المثل فله التوراني . ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شهة
 وكثير الجمع بخلافه لاستيلاء ظالم عليه فالسالم من حيث أولى وبواسوى مسجد الجماعة قدام الأقرب
 مسافة خربة الحوا . ثم ما استتت الشبهة فيه عن مالديه أو رقيه ثم يجبر نعم إن سمع النداء
 مرسا فدهنه إلى الذكور أفضل كما تحته لأدري لأن مؤدبه دعه أولا (وإيراد سكره لأحرم)
 مع الإمام (فسله) مأثور بها سكوب صوة الصلاة ، وخبر « من صلى لله أربعين يوما في
 جماعة يدرك التكبيرة الأولى كره له برهان راءة من الرواية من إسحق » وهذا الحديث
 مقطوع غير أنه من العهد إلى يناسج فيه (وإيراد حصل لأشعل بالحرم عقب مخرج
 إمامه) مع حضوره تكبيرة إحرامه لخبر « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا » والقاه
 للتعقيب ، فإن لم تحصره أو تراخى عنه فإنه .

فروع إذا كان عليه الإمامة في مسجد ولم تحصر معه أحد صلى معه وحجت عليه الصلاة
 فيه وحده لأن عليه شئين الصلاة في هذا المسجد والإمامة فيه وهذا لا يستلزم الآخر
 خلاف من عنه التدريس إذا لم تحصر أحد من الطلبة لأبى أن يدرس نفسه لأن التسود من
 المدرس التعميم ولا يتصور بدون معلم بخلاف إمام التسود منه فممن كما تقدم مرادهم على
 مخرج أقول : وقوله لأبى أن يدرس الخ يفيد أنه ممن يردد سنة فتررس في الوصاف من
 حيث كان إذا حضر يحضر عنده من يسمعه وحجت إمامه عليه ثم به من إمامه بالوجوب الإنم
 بالترك من حيث هو ترك الإمامة والدريس بل المراد وجوب ذلك لاستحقاقه للعلوم .

فائدة كان شيخنا الشورى يقول : إذا حضر المدرس وحضر عنده من يسمعه تقرأ لهم
 ما يستفيدونه كالزعيب والبرهيب وحكايات الخلقين أقول : ولعل هذا محمول على ما إذا عين
 الواقف شيئا من ذلك . ومنه ما وعين سيرا مثلا ولم تحصر عنده من يفهمه فلا يجب عليه التراءة
 ويستحق المعلم . ولا يتل تقرأ ما يكتمهم فهمه لأننا نقول هذا خلاف ما شرطه الواقف لأن غرضه
 قراءة هذا مخصوصه دون غيره (قوله في الوقت المحبوب) يؤخذ منه أن الكلام فيه إذا كان الذي
 يؤخر الصلاة عن وقت الفصيلة وعليه فالصلاة خلف إمام الطيرسية مثلا ليست أفضل من الصلاة
 خلف إمام الأهر لوقوع كل منهما في وقت الفصيلة وما في سم على ابن حجر مما يخالف ذلك لعله
 باعتبار زمانه من أن إمام الأهر كان يؤخر الصلاة عن وقت الفصيلة (قوله ومنها ما لو كان
 إمام الخ) ويسعى أن يستق أيضا ما وكان إمام الجمع العبد أفضل من إمام الجمع الكثير
 لنفسه أو نحوه ثم نأى في صفة الأئمة (قوله ثم يتخير) أى حيث استويا من كل وجه وقوله نعم
 إن الخ استدراجه على هذه الصورة (قوله سكوب صوة الصلاة) أى حالها أى باعتبار أن
 لا تعقد يتوهم عندها كما يتوقف على البية فغطت حكمها من اختيارها على سائر الأركان باعتبار
 أنه إذا شك فيها لم تنعقد وقوله صوة الصلاة الخ أى كأرواد الدرر ولعله كفى الشيخ محمد بن « لكل
 شيء صفة وصفوه الصلاة التكبيرة الأولى خافتوا عليها » (قوله أربعين يوما) أى الصلوات الخمس

(قوله بل نقل) بالبناء
 المحمول والإضراب رجع
 الكلام أبى إسحق بالنظر
 الطبرى وإن أوجته
 العبرة . وحاصل أن
 النقل المحقق عن أبى إسحق
 هو من وطرفه الطبرى
 ومنهم من نقل عن أبى
 إسحق أيضا عدم صحة
 لاوه . بالبناء ثم ما نقله
 الشارح عن أبى إسحق
 من عدم حصول نصيبه
 الجماعة هو نقل باللام
 وإلا فالذى نقله عنه غير
 الشارح أخص من ذلك
 وهو أن الأفراد حينئذ
 أصل وعبرة فتأوى والد
 الشرح والوجه الثانى قاله
 أبو إسحق الرورى أن
 الأفراد أفضل من الاقتداء
 به . قال الطبرى : وفيه
 نظر بل نقل عن أبى إسحق
 أن الاقتداء بخالف
 لا يصح انتهت (قوله
 لسكوبها صوة الصلاة)
 أى كما في حديث الزار

لكن قصر وسوسة الخبيثة ولا يشكك ذلك بعدم اعتدائهم وسوسة في التحط عن الإمام
 تمام ركعتين فعليه لأنها حينئذ لا تكون إلا ظاهرة فلا تنافي حينئذ (وقيل) تحصل
 (بإدراك بعض القيام) لأنه عن التحريم (وقيل) أدرك (أول ركوع) أي بالركوع الأول
 لأن حكمه حكم قيامها وعن ما ذكر من التوجهين فيمن لم يحصر إحرام الإمام ولا شئ
 حصره وأخر فانه عليهما أيضا وإن أدرك ركعة كما حكاه في زياده، وروضة عن القسطنطين وأقره
 ولوحاف موت السكينة لم يسرع لم يسر له الأسرع عن يميني سكبكية كما توهم من قوله غير «إدا
 أقيمت الصلاة فلا تنهوا تسعون وأنوه بمشور وعليكم السكينة والوقار فما أدركتم فسددوا وما
 حكمتم فأنهوا» فان صاغر الوقت وحتى فواته لا بد أسرع كالأحاديث فوق الجمعة فان الأدرى
 ولو امتد الوقت وكانت لا تسوم فلا بد وبول يسرع سعلات أسرع أيضا لما لوحاف موت الجماعة
 فالتسوق كما في شرح الهدى وغيره عدم الإسراع وإن اضطرر كلام رافعي وغيره خلافه (والصحيح
 إدراك) فتبيله (الجماعة) في غير الجمعة (مأمون) الإمام وإن لم يجلس معه ولو حله الثاني
 لا يدرك إلا ركعة لأن الصلاة كلها ركعة مكررة فهو أي ناسية والتحريم عقب شروع الإمام في
 التسبيحة الأولى وقبل تمامها فهو يكون محصلا للجماعة نظرا إلى إدراك جزء من صلاة الإمام
 أولا نص إلى أنه أي عند النية والإمام في التحريم فيه احتمالان حرم الأسوي بالأول وقال إنه
 مصرح به وأورد رعة في تحريره الثاني. قال السكاكيني شريف وهو الأقرب الموافق يظهر
 عبارة التبع ويظهر قول ابن الشيب في التهذيب أحدا من النسيه وبذلك ما قبل السلام انتهى.
 وهذا هو الصمد كما أنفي به أنوار رحمه الله تعالى أما الجمعة فلا يدرك إلا ركعة كما يأتي في بابها
 وسه عليه الركعتين وغيره هنا وشم كلامه من أدرك جزءا من أوها ثم فارق بعد أوخرج
 الإمام نحو حدث ومعنى إدراكها حصول أصل نيتها وأما كمالها فيما يخص بإدراكها مع الإمام
 من أولها إلى آخرها ولهذا قالوا :

(قوله لكن تقتصر الوسوسة الخفيفة) وهي التي لا تؤدي إلى الإشغال بها إلى فوات ركعتين فعليين كما
 يعينه قوله ولا يشكك الخ وله غير مراد بل أراد ألا يدول بها زمان عرها حتى يوافي وسوسة
 إلى فوات القيام ومعهظمه كانت هي نصية التحريم (قوله وإن أدرك ركعة) ومعنوم أنها الأولى
 وبوقال الركعة كان أوضح (قوله عن يميني سكبكية) أي وفي فصل لله تعالى حيث قصد امتثال
 أمر الشارع بالتأني أن شمه على ذلك قدر نصية التحريم أو فوقها (قوله أسرع) أي وحوا
 (قوله وكانت) أي الصلوات (قوله أسرع هنا) أي وحوا (قوله عدم الإسراع) أي بدت
 عدم الإسراع (قوله وإن يمتحن) أي ويحرم عليه الخبوس لأنه كان للجمعة وقد كانت سلام
 لإمام فإن حاس عائد على ثلاث صلواته وإن كان ناسيا أو جاهلا لم يسر ويجب القيام فوراً
 بدعوى ويسجد للسهو في آخر صلاته لأنه فعلى ما يسجل عمده (قوله ولا) أي أولاً لا بعد الجماعة بل
 مرادى كما يعمده اليربدي بين حصول الخبوة وعدم حصولها وبوإراد عدم اعتقادها أصلاً لقول هل
 يعتقد صلاته أولاً هذا وقد قرر عنه أنه ذكر أولاً أنها لا يعتقد أصلاً ثم رجع واعتمد بعتقادها
 مرادى قال الخطيب ومثل ذلك في اعتقادها مرادى منوقاراً (قوله فلا يدرك إلا ركعة) أي
 وعنه هو أدرك الإمام بعد ركوع الثانية تحت قدومه وحضات نصية الجماعة وإن فاتته الجمعة
 وحلى ظهر فتقوله أولاً في غير الجمعة لغير مراده أن الجمعة لا يدرك بها ذكر من الاقتداء به

أو أمكنه إدراك بعض جماعة ورجاء إقامة حجة أخرى فاستبصرها أفضل فيحصل له كان فضيلتها
 دمة ولا وجه أن يحجبه عند أمن قوت نفسه أول وقت أو وقت لاحق أو في حاله التيقن والأفعالها
 معهم ولا ينافيه مأمور في مفرد رجا جماعة يظهر الفرق بينهما وأما بعضهم فإنه وفصدها في
 يدركها كتب له غيرها حدث فيه وهو ظاهر دلالة لا تلا (وليحتمل إسم) استحباب (مع فعل
 الأنعام وضمانات) أي قية السبل جمع ماضيه من وجب ومسجد حيث لا تنصرف على الأقل
 ولا يستوفى الأكل السبل في صلاة الصلاة وإلا كره من ثلثي الكمال لخر « إذا لم أحكم
 الناس فليحتمل فإن فهم الضعيف والسهم ودا الخاجة و« صلي أحكم نفسه فليصل ماشاء » (إلا
 أن يرضى) جميعهم (تعلو به) لعل أو سكون مع غيره رضاء فما يظهر وهم (محمودون) لا يرضى
 وراءه غيرهم ولم يرضى عنهم حتى كاره على عمل باخر وأما ومروحات كالمز وهو مسجود
 غير مطروق ولم يطرأ غيرهم فيس له التطوير كافي لمجموع وتحمل عليه فلو يرضى الله عليه
 وسلم في بعض الأحيان فإن اتى شرط مما ذكر كرهه التطوير فإن جهن حاشم أو حلتوا
 لم يطول إلا أن قل من م برص وكان ملازما فلا يقول عليه ولا عوب حتى راضين بهذا المرد للملاء
 فإن كان ذلك مرة أو نحوها حتم لأحبيه كذا فني به من الصلاح رحمه الله تعالى فإن في شرح
 المهدى وهو حسن متعين وما اعترض به من أنه صلى الله عليه وسلم حتم لكاء الصبر وشدد
 فيس السلام لأن فضيلة الجماعة لأخص له وإن كان ذلك هو الظاهر من عبارته (قوله لو أمكنه
 إدراك بعض جماعة إلخ) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين إدراك إمام الأئمة بعد ركوع ركعة
 الثانية وبين إدراكه فيه كس أدركه في الركعة الثانية أو الثالثة وأنه لا فرق بين كون الجماعة
 لأولى أكثر أولا وعمدة شيخا يريدى ويس جمع حصروا وإمام قد فرغ من ركوع
 الأخير أن يصبروا إلى أن يسلم الإمام ثم يحرموا ما لم يفتق الوقت وإن حرج بالتأخير وقت
 لاختيار عبي الأوجه وكذا لو سبق بعض الصلاة ورجاء حدث يدرى معهم الكل أي إن عتب على
 نفسه وجودهم وكانوا مساوين لهذه الجماعة في جميع مأمور فحق كان في هذه شيء مما يستأنس به جمع
 التثليل كانت أولى (قوله لظهور الفرق بينهما) أي وهو أنه لما حش فيه ترك الجماعة في
 الصلاة عيبه أما في الثانية أكر (قوله ولا يستوفى أكر) عمره اعترافه أنه وهو أي
 يوم الجمعة ووجه سنده ذلك ونحوه مما ورد بخصوصه ثم رأيت من حرم بذلك سم على
 منهج وقوله ولا يستوفى الأكل لعله غير مراد بالمسبة لأن بعض فانه لا يترك شئ من
 المشهد الأول ولا من التوب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قوله من ثلثي أدنى
 الكمال) ومنه الدعاء في الخلو بين السجدين فيأتى به الإمام وأما من محصور من نفسه (قوله
 لخر إذا لم أحكم إلخ) عميرة ولهما أي عن أنس رضي الله عنه قال « ما صليت حنف أحد قط
 أحب صلاة ولا ثم من النبي صلى الله عليه وسلم » سم على منهج (قوله الضعيف والسهم)
 يجوز أنه من عنده أحد المسويين عبي الآخر وحمل أن المراد ما سقم من به مرض غيره
 وبالصغير من به ضعف سنة كسوفة ونحوها وليس فيه مرض من الأمراض المعروفة (قوله
 فليطير ماشاء) من جهة حدث (قوله حسن متعين) قال شيخنا يريدى بعد ذكر وحاشاهما أي
 من الصلاح والمووى السكى ونهى وعدم تعرض الشرح ما ذكره السكى طاهر في أعما
 كلام ابن الصلاح .

الكبر على معذرة في تطويله من غير استفعال ومن أن مقسدة تغيير غير الراضى لا تساوى مصلحته
 رد بأن قصة نكاح الصبي ومعد لا كثرة فيها فلا يباقي مامراً أما الأرقاء والأحرار المذكورون فلا
 يعتبر رصاعاً لأنه ليس لهم التطويل على مقدار صلاحهم على الأفراد غير إحد من له الحق به على
 ذلك لأدري (ويكره) للإمام (التطويل للحقّ آخرون) لما فيه من ضرر الخاصين مع
 تنصر من لم يحصر بعدم المادّة لاسيما في عدم انتظامه حيث على مبادرتهم بها وسوء أحوال
 عديم بالحضور ثم لا وما ورد في عدّة أحاديث صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل لأوى
 يدركها الناس فيكون مستثنى من إطلاقهم ما سأل في نكاحها غير مناف لما ذكره إذ تطويله
 عليه الصلاة والسلام لها على النية ليس عند التسديد وإنما هو سكون الباطن فيها أكثر
 والبسوسة أفن ومن صرح عن حكيمه إدراك قصد الجماعة لها مراده به أنه من فوائدّها لا أنه
 قصد تطويلها لذلك وقول الروي كي يدركها الناس تعتبر بحسب ما فهمه لا أنه عليه الصلاة
 والسلام قصد ذلك فالحق ما قاده من تطويل لأوى على الثانية وأنه لا منافاة وأيضاً فالكراهة
 هنا في تطويل رند على هيأ الصلاة ومعهم أن تطويل الأولى على الثانية من هيأتهما
 وحرمة الكراهة هنا وحكاهم للحلاف في المستثنى عنها مظاهر لتأكيد حق الداحل ثم بحقوقه
 فيما توقف انتظاره فيه على إدراك الركعة أو الجماعة بعد ما صار له خلافها ولأن تلك فيمن
 داحل وأحسن به لإسم خلافها ولو أقيمت الصلاة كره الانتظار أيضاً وقول المودى لو
 أقيمت الصلاة لم يحل للإمام أن ينصر من لم يحصر لاختلاف المذهب فيه معه كما أفاده الوالد
 رحمه الله تعالى لا يحل حلامسوى الرفق ويكره تنزيها وإن حرم في ألعاب بالحرمه بحسب
 ما فهمه (ولو أحسن) الإمام (في الركوع) الذي يدرك به ركعة (أو الشهد الأخير بداحل)
 محل الصلاة يثبت به (لم يكره انتظاره في الأظهر) من أقوال أربعة ملقعة من طرق ثمانية
 بعمره نادراً كره ركعة أو الجماعة (إن لم يراع فيه) أي التطويل وإلا بأن كان لو ورع على
 جميع أعمال الصلاة يظهر له أثر محسوس في كل على إفراده كره لو لحق آخر وكان يتساهله
 وحده لا يؤدي إلى المصلحة ولكن يؤدي إليها

(قوله على الأفراد) هذا مخالف لما سبق من النسخ في كلامهم على مهج حيث لا أن
 نقل بين صلاحاتهم مع الأفراد حيث أوجها بأدنى الكمال مما يطلب لا يقتصر في ألعاب عن
 صلاة الجماعة (قوله بالحرمه) لعل وجه الحرمه أن فيه بهما لعدم تعظيم الصلاة وإنشاء عن
 لأغراض دينية (قوله ولو أحسن الإمام) وفي نسخة أو المصلي والأوى إسقاطها إذ المبرور إذا
 أحسن ساحر برمد الاندلاء به منطوره ولو مع نحو تطويل الخ ويمكن أن يكون مراده بقوله أو
 مصى إشارة إلى مسيئتي من أنه إما أن رجع الصبر إلى المصلي أو الإمام يقطع النظر عن واحد بعينه
 وقوله وخرج الخ بالنظر إلى ما استظهره فيكون تفصيلاً بعد إجمال (قوله الذي يدرك به ركعة)
 احتذر به عن ترك ركوع الذي من ركوع الكسوف (قوله من أقوال أربعة) الذي يؤخذ من كلام
 المحلى ثلاثة فقط وعبارته نكرة يستحب لا يكره ولا يستحب لكن عبارته الخطيب والقول الراسخ
 إنه مطلب للصلاة مطلقاً (قوله لعدده) أي الإمام بقصد إدراك المأموم اركعة الخ ولو قال لعدده
 بتحصيل الركعة أو الجماعة للمدخل كان أوضح

(قوله لا تساوى مصلحته)
 أي الراضى (قوله ليس
 لهذا القصد) يناقشه
 ما قرره قس أنه هذا
 القصد وكأن مامراً تقبله
 الشارح عن غيره وإن لم
 يصرح بالنقض وقصد قوله
 غير مناف الخ الرد عليه
 وإن لم تف به العبارة ثم
 رأيته كذلك في عبارة
 التحفة (قوله وأحسن به
 الإمام بخلافه هنا)
 استعده الشهاب حجج في
 تحفته وبين وجه بعده
 فراجع (قوله الإمام)
 أي على الرضى عنده
 إذ هو عن التعجيل
 والخلاف الآتي كما أوضح
 به الشهاب حجج وقوله أي
 أو أصلي عرصه من
 إداد مجرد بحقوقه في
 العبادة في جميع الصبر
 لكنه غير مرضى له
 بدليل تصديره بالأول
 وإنياته في الثاني بحرف
 التفسير فلا تنافي في كلامه
 (قوله من أقوال أربعة)
 من سنة كما سبب الكمال
 الدميري

(قوله و يؤخذ منه إلى قوله وهو ظاهر) من علم النبل وقائه الشهاب حج إلا أنه غير قوله وهو متجه إلى قوله وهو ظاهر والشارح كأنه تبعه أولاً كما في نسخ ثم رجع فأخى في نسخ لفظ فعل عقب (١٤٣) قوله يريد الاقتداء به ثم أعقبه بقوله سكن

مقتضى كلام المصنف الخ كما أعقب في هذه النسخ بفظ أى أو المصلى فيما مر في حل المتن بعد أن لم تكن (قوله) لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار) يعنى اشتمال على مائة وقوله مطلقاً أى سواء الإمام وغيره كما يعلم من كلام الأسوى وعلمه مقتضى كلام المصنف حرمان الخلاف في المرد والإمام من بعض صير في أحسن عائداً إلى الإمام من إلى المصلى وهو المتجه اه لكن قوله وإن قال في الكفاية في فرض فيه الأسوى كلامه وليس كذلك فإن كلام الكفاية مفروض في إمام الراصين خاصة وعبارته قائمة هل محل الخلاف في الاستصحاب وغيره مخصوص بما إذا لم يؤتمموا التطويل ويشمل المداين هذا لم يقف فيه على نقل ولكن كلام بعضهم يفهم أنه مخصوص بما لم يؤتمموا على آخر ما ذكره على أن كلام الكفاية من عدم وقوفه على نقل صريح في المسئلة لا ينافي ما ذكره الأسوى فترض أن فرض

مع صميمته إلى الأول كان مكروهاً فلا شك فانه لإمام (ولم يفرق) يضم الراء (من الداخلين) بانتظار بعضهم لحدوث أو صداقة أو ملازمة دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى من غير منهم ولو لمحو شرف أو علم أو قرابة أو انتظار لله تعالى من للتوحد إليهم كان مكروهاً ومن ذهب بشور إلى حرمة عدم قصد التوحد وقول الكفاية إن قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى أن كان يميز في سطره بين داخل ودخل م يصح قولاً واحداً مردود كما قاله ابن العماد أنه سبق قلم من لم يستحب إلى لم يصح بدليل حكايته بعد ذلك في الظاهر قولين وخرج بقوله بداح من أحسن به قبل شروعه في السجود فلا يطره لعدم ثبوت حق له إلى الآن وبه يدفع ما استشكل به أن العلة إن كانت التطويل استقص سائر قريب مع صغر السجدة وداحل بعيد مع سعة وخرج بتولوا الإمام للمعرد بداح من يريد الاقتداء به فتبيل إنه ينتصره ويومع خو تطويل طويل لتقدم من يتصر به ويؤخذ منه أن إمام الراصين شروطهم المتقدمة كذلك وهو ظاهر لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار مطلقاً كما قاله الأسوى ومن قال في الكفاية به لم يقف فيه على نقل صريح لاسيما من رجع السمع في أحسن لأصلي لا للإمام (قوله) انتهى استصحاب انتظاره) بشرط المذكورة وهو النول الثاني (وقته أعم) لحر في داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يستر مادام يسمع وقع نعل ولأنه يعمد على حجر من إدراك الركعة أو الجماعة ويشمل ذلك ما إذا كانت صلاة المأموم غير معيبة عن التمام وهو كذلك فيما يظهر نعم و كان الآخر يعتاد السجدة ونحوه الإحرام للركوع

(قوله مع صميمته إلى الأول) وسواء كان دخول الآخر في الركوع الذي استعير فيه الأول أو في ركوع آخر انتهى من حجر بالمعنى وقيل أنه لا حر إذا دخل في التمسك كان حكمه كذلك (قوله ولم يفرق ضم الراء) قال في الاستباح فرب بين الشئيين فرضاً من باب نفس فصارت أعضاه وقررت بين الحق والبدن فصارت أعضاه أعضاه انما هي وبها قرأ السعة في قوله - وخرج من بين التوهم المستبين - وفي لغة من باب صرب وفراً بها بعض التناهي وقول من الآخر في فرقت بين الكلامين فافترقا بمحض وقررت بين العبدتين فتفرقا مثقل لمحل المصنف في المعاني وتنفق في لأعيان والذي حكاه غيره أهمها معنى والتشغيل مائة اه (قوله وبه يدفع) أي وهذا التوجيه وهو قوله لعدم ثبوت حق له الخ (قوله ويومع مع نحو تفصيل) ومعلوم أن محل ذلك حيث لم يكن له عذر يرحص في ترك الجماعة كالخوف على ماله لو انتظر (قوله عدم الانتظار) معتمد وقوله مطلقاً أى إماماً أو غيره رضى المأموم أم لا (قوله كما قاله الأسوى الخ) قصة ما قبله سمع عن مهج عن الشرح عنده هذا وعلمه قوله في ركوع أول الخ قرر أن الانتظار في ذلك محله إذا لم يكونوا غير محصورين ولم يرضوا بالتطويل ثم قد يسأل الانتظار وإن كانوا غير محصورين ولم يرضوا ولا تباين بين قوله أولاً إذا لم يكونوا غير محصورين ، وقوله لا يرضوا كانوا غير محصورين لأن المراد بالانتظار في الأول ما عرفت من الشروط ، والثاني ما احتج به الشرط وقوله لاسيما متعلق بقوله لكن مقتضى كلام المصنف الخ (قوله غير معيبة) كأنهم يحسن بدب فيه وجود الباء

كلاهما واحد حتى يسوغ للشرح أحده عامة له قوله وبين حال في الكفاية الخ ثم قوله لاسيما الخ يقتضى أن كلام المصنف ينص على ما ذكره الأسوى سواء (١) أحسن السمع فيه راجع إلى المصلى كما مر في كلام الأسوى وهو ظاهر .

سن عدمه رجحاله أو حتى قوب لوقب استعاره حرم في الجمعة وفي غيرها حيث امتنع استأثر
 شرع فيها ولم يسق من وقفها ما يبيع جميعها أو كان ممن لا يرى إدراك الركعة بالركوع أو سماعه
 بالشهادتين كالاتظار في غيرها لأن مصلحة الانتظار للتسدي ولا مصلحة له بها كما هو أدرك في
 الركوع الثاني من صلاة الخسوف (ولا ينتظر في غيرها) أي الركوع والشهادتين الأخير من قيام أو غيره
 فيكره إذا فائدة له وقد يسق لاستعار كما في التوضي انتحلف لإعفاء الدائنة في السجدة الأخيرة
 سنوات ركعتيه بقيامه منها فس ركوعه كما سيأتي وما يحثه الركعتي من استحباب انتظار حتى
 القراءة أو النية محل سائر والأوجه أنه إن ترتب على انتظارها إدراك سن شرطه وإلا فلا وما
 يقرر من كراهة الانتظار عند فقد شرط من الشرط لا كونه ولو على تصحيح انضمام السبب
 هو ما في التحقيق والعموم وحري عليه التسح في شرح منهجه بعد صاحب الروص وأقرب
 به الواسع رحمه الله تعالى وهو المعتمد خلافه وهم النادر من انكره على الصريح الأول ومن
 عدم استحبابه أي إباحته على الثاني ولو رأى مثل خو حريق حطب وهو يرمي القطلع وحده أو حطب
 رومه بإعداد حيوان محرم وخور له لإتداء نحو مال كدك وقوله أحسن هي النية المشهورة قال
 تعالى - هل تحس منهم من أحد - وفي لغة غرسه بلا عزم (ويسق للصل) مكسوبة ولو معرو
 على الحد يد أن وقف عليه سبع ركعاتها حزينين من أكثر كما علم مما مر فيه مؤداة (وحده
 وكذا جماعة في الأصح إعادتها) ،

(قوله سن عدمه رجحاله) ونسب أنه لو لم يند ذلك معه لاستمره أيضا لئلا يكون انتصاره سبب
 سهون غيره (قوله أو الجماعة بالشهادتين) - أقول - يسمى أن يسمى إلى ذلك أصبا مالم يحس به حين
 في الشهادتين الأخير وقد علم أنه تسم جماعة بعده بناء على أن الأفضل وهو العتمة التأخير للاقتداء
 بهم ثم اه سم على منهج ومن ذلك حيث عم الإمام من المأموم أنه إن لم يدرك الصلاة انتظر
 الجماعة إلى تمام بعده (قوله إذا فائدة له) سم من حصلت فائدة كأن علم أنه لو ركع قبل إحرام
 لمسوق أحرم عاوي يسن انتظاره قائما اه سم على منهج أي وإن حصل بذلك تطويل الثانية
 مثله على ما قبله (قوله نحو حريق حطب) أي سدا (قوله أو حطب رومه) هل يحبه إذا
 يمكنه إعادته إذا صلى كشدة الخوف أو يجب القطع إن أمكنه ذلك فيه نظر ولا يبعد الأول فسد
 على ما فوهه فيمن حطف بعده في الصلاة وقوبه ونحوه له الخ وقصة التعبير بخور عدم سببه
 والأقرب خلافه (قوبه ونحوه له لإسداد نحو مال) ضاعه وإن كان ليقيم وأنه لا فرق بين القليل
 والكثير (قوله وفي لغة غرسه) أي وأمعن في إدراك أحسن شعبي أدرك فلا يرد قوله
 تعالى - ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسبهم بإذنه - لأنه قد يفسر بهذا المعنى وفي المختار
 وحسوم استأنصهم قبل إذنه وصدقه قوله تعالى - إذ تحسبهم بإذنه - وقال السيوطي
 أي ينصرونهم من حبه إذا أظن حبه (قوبه وكذا حمة في الأصح) عميرة من لأدله الله
 في ذلك صلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعلها إماما تقومه حرجه الشيطان اه
 سم على منهج -

باللهي المعنى لا اصطلاحى مرة فقط (مع جماعة يدركها) في وقت سواء كانت مثل جماعة الأولى أم أقل منها أم أكثر كما سأتى وإن رادب الأولى تقتضية ككون إمامها أعلم أو أوزع وغير ذلك ومقاس لأصح يقصره على الاعتداد بقصر أى أن التصلب في جماعة حصل فقتضت الجماعة فلا معنى لإعادة خلاف المفرد وردت مع ذلك وتضمن ذلك جماعة الأولى بعينهم وإنه يحصر معهم أحد غيرهم كما اقتضاه إطلاق لأصح وأقرب به الولد رحمه الله تعالى وإن قل الأسوى من صورهم يشعر بأن الإعادة إما ستحب إذا حصر في النية من م يحصر في الأولى وهو ظاهر ولازم يستغرق ذلك الوقت إذا ذكره من اللزم مجموع وعلى مدعى تسليمه إما أن يأتى إذا قلنا إن الإعادة لا تقتضي مرة واحدة والرحح بقيد هـا خلافا لبعض المنكرين وعوضهم خرج مخرج الغالب فعملهم بطلانهم كما هو ظاهر وبما نصب الإعادة من الجماعة في حقه فخص خلاف نحو المعارى في الوقت كما في المذهب وفروده وذلك لا يصح من قوله صلى الله عليه وسلم لاثنين رآهم صابياها معه وذكرنا أنهما صابياها في رحلتهما إذا صليتا في رحالهما ثم أتيتا

(قوله بالمعنى المعنى) وهو فعلها ثانيا مطلقا بخلاف الاصطلاحى فإنه يشترط فيه أن يكون خالرا في الأولى على ما قبله والتبني لا يشترط ذلك من تكى مجرد العارى في فعل النائية وإن لم يوجد خالرا في الأولى ومن العذر فصيحة الجماعة وعليه فبده الإعادة اصطلاحية أيضا ويصرح بذلك قول حج ما سب قبل الرد هـا معها المعنى لا الأصوى أى ساء على أنها عدم ما فعل خلال في الأولى من قدر مكى أو شرط أما إذا قلنا إنها ما فعل لحسن أو عذر كالنوب فصيح إرادة معها الأصوى إذا هو حينئذ فعلها نوب رجاء النوب (قوله مع جماعة) أى من أوجه إلى آخرها (قوله يدركها في الوقت) أى أن يدرك فيه ركعة م ر اه سم على حج . أقول . ويؤكد ذلك من قوله أولا مؤداة إذا الأداء لا يكون بدون الركعة نازع فيه حج ومن الاكتفاء بالتحريم في الوقت من حيث حصول الجماعة حتى لو أخرج نفسه من الجماعة عقب التحريم كفى ثم قال بعد كلام ذكره إنه لا بد من وقوع ركعة في الوقت سكوب أد د وعبارته هـ سى يحه الآن شراند ركعة وإن كان ماهر لمجموع يؤيد شراند السكل اه وفى سم على مهب فرع لو خرج بوقت قبل إدراك ركعة منها يسمى أن سقط مثلا مضى اه وقوله يدركها في الوقت أيضا قال عميرة فتصلى هـ أن من صلى مفردا في وقت أو بعده لا يندب له إعادتها في غير الوقت في جماعة وقد يستشكل من سلف من أن الجماعة تسن في القضاء عند اتحاد الجنس إلا أن يجاب بأنه لما كانت الجماعة محتما فيها في القضاء ونصم إلى ذلك أن إعادة تنع فلا مسعوا من يدب ذلك هـا وقنصر ود على بورد اه سم على مهب (قوله وردت مع ذلك) ويؤيد منع ما تقدم من صلاة معاد بقومه بعد صلاته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله إذا ذكره من اللزم) هو قوله وإلا رم الخ (قوله والراحح شبيدها) هو رد هـا سياس عدم الاعتقاد من العلم اه سم على مهب أى وأما الخاهل فتعنه مثلا مضى (قوله بخلاف نحو العرى) أى فلا تس الإعادة له لأن الجماعة في حقه ليست أصل من الأفراد وقضية ما تقدم له من أنهم لو كانوا عيب أوفى صعه ستجبت الجماعة هم تقييد ما هـ من عدم سن الإعادة م لو كان العراء نصرا في صوه ويصرح به قوله الآتى أو العراة في غير محل مد هـا لم ثم رعتد (قوله كفى . بين) أى للمعنى (قوله رآها م يصيبها معه) وكان ذلك صلاة الصبح بمسجد الخلف هـ حج

(قوله) ومن بعد الإعادة لمن صلى جماعة الخ) عبارة النجاة ويظهر أن محل بدنها مع المفرد إن اعتقد حوارها أو بدنها وإلا لم تعتقد لأنها لا فائدة لها تعود عليه (١٤٦) انتهت وعبرة الامداد محل بدنها مع الجماعة مع المفرد إذا كان

مسجد جماعة صلوا معهم فيها نكاحا فيه دل تركه الاستقلال مع إسلاق قوله يد صليتها في حالها على أنه لا فرق بين من صلى جماعة أو مفردا ولا بين اختصاص الأولى والثانية بفصل أولا، وصح عنه صلى الله عليه وسلم «أنه قال لما جاء رجل بعد صلاة العصر من يتصدق على هذا فليصل معه فليصل معه رجل»، ومن ثم سبب الإعادة ولو مع واحد وإن كان صلى أولا مع جماعة كثيرين كما دل عليه هذا الخبر، ودل أيضا على استحباب الجماعة إلى من يصلي مع خاصر من له عذر في عدم الصلاة معه وأن الجماعة تحبس بإمام وأمام كما مر وأن المسجد انظروا لا سكره فيه جماعة بعد جماعة وقد مر أي أنه لا فرق بين الإعادة في وقت الكراهة وغيره، ومن بعد الإعادة لمن صلى جماعة إذا كان ممن يرى حوار الإعادة وإلا فلا يعيد وأنه لو أعادها مفردا لم تعتد إلا لسبب كماله في صلاته الأولى حلال، ومنه حرمان خلاف في إطلاقها كأن شك في صهر أو نحوه وأنه تحبسه الأمانة فيها وإلا صار مفرد وهو ممتنع، وقول الشيخ فيمن صلا فريضة مفردا الطاهر أنه لا يس لأحد من أن يشتد بالآخر في إعادتهما فلا تسب الإعادة وإن شمله كلام المصنف وغيره أقومهم إعادته

(قوله مسجد جماعة) أي محلا يقام فيه الجماعة وإن لم يكن مسجدا (قوله فيصلي معه) هو ما يستحب في جواب الاستسقام (قوله فيصلي معه رجل) هو أن تكر رضى الله عنه اه حج (قوله ممن له عذر في عدم الصلاة) أي وكذا غيره حيث لم يرد اتصاله معه ه حج (قوله جماعة بعد جماعة) كذا في المجموع وفيه نظر إذ الجماعة الناسة لها ناس لا يمام ه حج وأقره سم عليه وإمام في كلام حج هو النبي صلى الله عليه وسلم، وعن القول بكراهة ذلك إذا لم يرد الإمام صريحا أو مائيا معناه كأن سكت وعم رضاه (قوله ومن حل بدنها الإعادة الخ) يدل لمراد أن من صلى في جماعة إذا أراد الإعادة لتحصيل الفضيلة من لم يدرك الجماعة الأولى اشترط في استحباب الإعادة له أن يكون لآتي ممن يرى حوار الإعادة، بخلاف من كان ملكيا مثلا لا يرى حوار الإعادة من ذكر فالصير في قوله يرى للمصلي معه، وعبارة حج ويظهر أن محل بدنها مع المفرد إن اعتقد حوارها أو بدنها وإلا لم تعتد لأنه لا فائدة لها تعود عليه : أي وهو ظاهر حيث كان لها ناس إماما، أما لو كان مأموما فلا مانع من حصول الفضيلة بنفسه اعتبارا بتقيدته (قوله من صلى جماعة) أي وأراد إعادتها لتحصيل الفضيلة غيره (قوله وإلا فلا يعيد) أي ولو أعاد لم تعتد وعمله إذا كان الشافعي إماما لأن السككي يرى طلاق الصلاة فلا قدوه (قوله كأن كان في صلاته الأولى حلال)

فرع - أعاد الصلاة مفردا لهذا الحلل المبطل على قول هل تسب إعادتها ثالثا جماعة فيه نظر، ومال من للمع لأن الثالثة مجموعة اه ناس اه سم على مذهب أقوال - الأقرب الاستصحاب لأن النجاة التي فعلها بالنظر للتحلاف بعد ثبوت (قوله كأن شك في طهر أو نحوه) ويسمى وهذا لم أن شرط قوة مدرك ذلك القول قبل من ذلك ما لم مسح الشافعي بعض رأسه وصلى يستحب به الوضوء لمسح جميع رأسه وإعادة مرة أخرى لخلاف مالك فحجه نعم فيستأمل وهل من ذلك الصلاة في أثناء لنول أحمد سطلها لا بعد نعم إن قوى دليله على ذلك فيصير دليله اه سم على مذهب وهل مما قوى مدركه ما تقدم عن أي مسجى المروى من أن الصلاة حسب لحالها لا فضيلة فيها ثم لا فيه نظر وأقرب أنه لا تسب الإعادة (قوله وقول الشيخ) أي في غير شرح منهجه .

ممن يرى حوار الإعادة ولا يكره الاقتداء به وإلا لم تحرمه لاسماء المعنى الذي يعيد لأجله وهو الفضيلة انتهت (قوله وأنه لو أعادها مفردا الخ) ظاهر هذا السياق أن هذا مأخوذ من الخبر أيضا وفي أحد جميعه على هذا الوجه منه نظر ظاهر كأخذ قوله الآتي وأنه لو أعادها بعد الوقت أو القراءة في غير محل بدنها الخ وعبره أنه مانع في عالم اعتبر به هذه العبارة الامداد من غير تصرف فأومر أن جميع ما ذكر مأخوذ من الخبر مع أنه ليس كذلك، وعبارة الامداد مصدرة بما يصحح العطف في المذكورات، بخلاف عبارة الشارح، وعبارته أعنى الامداد : ووجه سن الإعادة ممن صلى منفردا لتحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كأنها فعلت كذلك وجماعة احتمال اشتغال الثانية على فضيلة وإن كانت الأولى أكثر منها ظاهرا، ويؤيد من هذا مسائل أوردتها في نثرى الكريم فوجها فانها مهمة مع أن أكثرها لا نقل به، ومنها أن محل بدنها الإعادة لمن صلى جماعة

غير من الانفراد به أفضل فيه نظر ظاهر بل لاقتداء هو الأفضل لتحصيل مصلحة الجماعة في فرض كل وقوفهم المذكور لا يشتمل هذه الصورة كما هو ظاهر وأنه لو أعادها بعد وقت أو العرارة في غير محل يندبها لهم لم تعقد ولو أخرج نفسه بعيد من الجماعة كأن يولى قطع القدوة في أثناءها بطلب كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، إذ المشرط ينشأ ببقاء شرطه وشرط محبتها الجماعة ، بد صورة المسئلة أن لا يتوقع لاعادتها إلا هي ولا يرد على ذلك الجمعة حيث حار له فيها الانفراد في الركعة الثانية لأن الجماعة شرط فيها في الأولى فقط دون الثانية بخلاف مسئلتها فيها فيها بمنزلة الظهيرة وخرج بقولنا مكتوبة : أي

(قوله لعمر من الانفراد له أفضل) أي وما هنا كذلك لأن الانفراد أفضل من الاقتداء بالمعبد لأنه صلاة فرض حاتف بل وبسبب ما يكون الانفراد فيه أفضل القدوة بخلاف لما مر من حصول التهيئة معه وأنها أفضل من الانفراد كما صرح في شرح قول المصنف أو تعبد مسجد قريب لمعبد وقد تقدم عن سم على حجج أن القياس أن الجماعة حاتف العائق والمتدع أفضل من عدمها : أي فتجوز لاعادة مع كل منهم ، وقوله أفضل ، أي وكذا من الانفراد له مساو به في الجماعة لما مر في العرارة (قوله كما هو ظاهر) أي لأن محل الكراهة في فرض حاتف مثل محض ، وما هنا ليس كذلك فإن صلاة كل منهم من على أن محل كراهة الفرض حاتف السن في غير المعادة (قوله وأنه لو أعادها بعد الوقت لم) أي أو فيه وإن سرك ركعة في الوقت على ما مر (قوله في غير محل ندبها لهم) أن كانوا بصراء في صوة (قوله كأن يولى قطع القدوة في أثناءها) طلت لم) بظاهره وإن انتقل جماعة أخرى لأنه صدق عليه أنه انفراد في صلاته ، ومثله ما لو خرج بعد كأن رغب إمامه مثلا وهو ظاهر ، وعليه فيشكل هذا ما سم من سجوده لسهو إمامه بعد سلامه فإنه يعد مفردا حال سجوده وقد يفرق بينهما أن زمانه قد عد من نوع الصلاة وكان الإمام واحدا لم يصبر وكأنه لم يفرق بخلاف هذا فيصير الانفراد في هذه الحالة وإن قل جدا ، وبقى ما لو فاتته الركعة الأولى مع الإمام وقضى به في الثانية لاحتمال أن يسهو الإمام بركن وبنى ركعة خامسة فيسدر كها جميعها مع الإمام هل تصح صلاته نظرا بذلك أم لا فيه نظر ، والأقرب الثاني قياسا على ما لو كان لاس الحصة ونعم أن ما بقي من لمدة لأربع الصلاة كاميه حيث قال الشارح بطلانها من أول الأمر ، وعليه فيفرق بين هذا وبين ما لو أدرك إمام الجمعة في عتدل الركعة الثانية لما بعده حيث يسوى في اقتدائه الجمعة لا الظهر لاحتمال أن إمام الجمعة يتذكر أنه ترك ركعا من الركعة الأولى فيترك ركعة كاملة بعد فداء السوق فيحصل له خمسة بانه في الجمعة تردد في كونها تكون جمعة أو غيرها مع حرمة بالنسبة وما هنا تردد في أنها معتدة أو باطلة فصر ، وبقى أيضا ما لو قارن لشوم الإمام في بعض أفعال الصلاة أو كها هل يصبر ذلك أم لا فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن الجماعة في الكل خاصة حقيقة وفساد حاصل في الصلاة في الجمعة على ما اعتمدته الشارح وإن فاتته القضية بما قارن فيه فقط وعمارة حجج لكن تؤخذ مما مر عن تركه في مسئلة المفارقة أن العسرة في ذلك سحرها وإن اتى التواب بعد ذلك من حيث الجماعة نحو انفراد عن الصف أو مقاربة أفعال الإمام ، وسئلت أيضا عما لو أحرم حلف لإمام بعيدا عن الصف فهل تسن له الإعادة مفردا بكراهة فعل ذلك . فأجبت عن ذلك : بأنه لا وجه للإعادة لأنه ليس كل صلاة مكروهة بصلب إعادتها وإعادته الصلاة في الحمام إنما هو لقول الإمام أحمد

على الأعيان المدورة فلا تسن إعدادها بل لا تعدد وصلاة الجنازة لأنها لا يتنفل بها كما يأتي ، فإن أعادها صحت ووفعت صلاة وهذه حرج عن سن القياس فلا يقاس عليها ، يمكن الأوجه أن مانسحب فيه الجماعة من البدل كالمفروض في سن إعادة ودحر في المسكوبة الجمعة فنسب إعدادها عند حوار تعددها أو سفره لئلا أخرى رأيهم يصاوب خلافا لمن منيع ذلك كالأدري ، ولو صلى معدور الظهر ثم أدرك الجمعة أو معدور بن يصلون الظهر سن له الإعادة كما شمله كلامهم وأفق به الوالد رحمه الله تعالى ،

سطلابها لا يحد كونه مكروهة ، وأما لو أحرم مره بإعادة مفردا عن الصف امتداء واستمر إلى آخرها ، وقد ش ذلك مانع من حصول فصيلة الجماعة فهو تصحح الإعادة أولا ونكبي محرد حصول الجماعة فيه نظر ، والقياس عدم الصحة لاتقاء الفصيلة فيها ويفرق بين هذه وما ذكر عن حج ش ثبت حصل فيها فصيلة التحريم وعرضت الكراهة بعد ذلك فاستطقت الفصيلة في بعضها وهذه م تحدد فيها فصيلة أصلا وفي كلام سم على حج أن قضية شرائط الجماعة فيها إلى آخرها أنه لو وافق الإمام من أوها لكن بأمر سلامه عن سلام الإمام بحيث عد مقتضا عنه بطلت وأنه لو رأى جماعة وثبت هو هم في الركعة الأولى أو فيما بعده امتنعت الإعادة معهم م ر (قوله على الأعيان) وكذا لو بدر صلاة الصبح مثلا (مودة على ر لا يعتقد) أي من العالم سم وعسرة حج وبس للتبلي فربما مؤداة عن المدورة لما مر فيها وعبر صلاة خوف أو شدته على الأوجه لأنه احتمال المصل فيها للحاجة فلا يكرر جعل المدورة وما بعده مستند من كلام المصنف والشارح لما عبر بالمشكوبة حصل المدورة فيها حارحة (قوله من أعادها صحت) أي ولو مرات كثيرة وعسرة حج وكان وجه حروجه عن نظرهما أن العادة إذا لم تطلب لا تعتقد التوسعة في حصول مع الميت لاحتياجه له أكثر من غيره (قوله أن ما يستحب فيه الجماعة من البدل كالمفروض) اعتمده حج وقد بدح فيه وتر رمضان وعليه فقوهم لأوزان في ليلة محله في غير ذلك وليحرر لكن قال م ر لا تعد الحديث «لاور ان» وهو خاص بتقديم على عموم حصر الإعادة اه ، وقول بن سفيان عموم من وجه وتعارض في إعادة يوم فأمده اه سم على مخرج (قوله عند حوار تعددها) حرج به ما لو لم تعدد بأن م يكن في الله إلا الجمعة وحده فلا تصح إعدادها لأصهارا ولا الجمعة حيث صحت الأولى بخلاف ما لو اشتملت على جنس يقتضي فساده وانعرت إعدادها الجمعة فيجب فعل الظهر وليس بإعادة ما يعي الكلام فيه ومحل كونه لاتعداد الجمعة إذا لم يفعل المحل آخر وأدرك الجمعة تقام فيه ، وأما كونها لاتعداد ظهرها فهو على إطلاقه كما نصح م دكر قول شارح الإرشاد ودحر في المسكوبة الجمعة فسن خلافا للأدري ومن سعه إعدادها عند حوار العدد أو سفره لئلا آخر رأيهم يصاوبها ولو صلى معدور الظهر ثم أدرك الجمعة أو معدور بن يصلون الظهر سنت الإعادة فيهما ولا تخور إعادة الجمعة ظهرها وكذا عكسه بعد المعدور انتهى رحمه الله قال في فتاوى الكبري وجه المبع أن الإعادة إذا بدت لتحصل كمال في فريضة الوقت يقبى إن صلى مفردا أو ضا أو رجاء إن صلاها جماعة ولو بجماعة أو كل ظهرها ومن صلى الجمعة كانت هي فرض وقته فإعادته الظهر لا ترجع كمال على الجمعة التي هي فرض وقته أصلا مما لم يكن في إعادته الظهر كمال يرجع بفرض الوقت امتنعت إعادة الظهر لأنها عت والاعداد يقتصر فيها على محل ورودها أو ما هو في معتاده من كل وجه اه (قوله وأفق به الوالد) أي خلافا للأدري اه حج ولو

ولو قصر مسافر ثم أقام ووجد جماعة في ثبوت لمقصود استحبه له بإعادتها معهم وإن كان يتم ومحل
سبب الإعادة من لو اقتصر على الأول أخراته فلو لم يرد لم ينسب له الإعادة كد قبل والأوجه
خلافه لحوار ثقله وقد تستحب لإعادة مسافرا زيادة على ما سبق فيها لو تعلق بصره الوقت ثم ذكر
أن عليه فائنة فانه يتم صلاته ثم يصلي الفائنة ويستحب إعادة المحصورة كما قاله القاضي الحسين
خروجها من الخلاف (ومرصة) في السورتن (ذوئى في حديث) للحدود الحرة «فانها سكتا نفاة»
ولسقوط الخطأ بها فلو تذكر خلافا في ذوئى لم تنسكه النابية نعم لو سبى أنه صلى ذوئى فصلاها
مع جماعة فإن فساد الأولى أخراته انباسة لأنه بوى اسرخص حثيفة بخلافه ثم والقدم ونص عليه
في الإجماع أيضا أن الفرض إحداهما

(قوله ولو قصر مسافر ثم أقام) وكذا لو لم يتم فتحوير إعادتها معهم نامة لوجوب الإتمام عليه
حيث اقتضى نعم (قوله ووجد جماعة في ثبوت لمقصود) أى بدون فعلها نامة مثله
(قوله وإن كان يتم الخ) وفي نسخة بعد قوله معهم إن قلنا بأن الجماعة ليست شرطا
في جميعها ولا يمنع فعلها معهم هـ وقوله ولا يمنع الخ رد عليه أنه لا يبرم ذلك لحوار
أن يصحبها بعد الإقامة حيث يتم (قوله وقد تستحب الإعادة الخ) هذه مستفاد من عموم ما مر
في قوله ومنه حرى أن خلاف في إطلاقها (قوله ثم ذكر الخ) فتنه أنه لا ينسب له الإعادة إذا أحرم
بالحاضرة علما بأن عليه فائنة ولعله غير مراد من استحباب الإعادة في هذه أوى من سبب لنفسه
تتميم المحصورة (قوله ومرصة ذوئى في الحديث) وفي نسخة في حق المصرد النابية اهـ أسوى هـ
ولعل حكمة ترك الشرح لهذا لوجه أنه يستفاد من قوله وفيه العرض كلاهما (قوله أن العرض
إحداهما) يؤخذ منه استحباب إعادة رواتب المصدة لأحاديث أن لا يكون ذوئى فرضا وعادة مع
على جميع مصافرع من سبب إعادته رواتب أى فرادى. أما المسئلة فلا سجة إلا عدم إعادتها لأنها
واقعة في محلها سواء قبل العرض ذوئى أو النابية أو حديثهما لا يعينها يجب الله ما شاء منهما
وأما النابية فيجوز من إعادتها مراعاة لقول الثالث لحوار أن يجب لله الله الناسبة فيكون ما بعده
بعد الأولى وقد قبل النابية فلا يكون بعدة لها اهـ وعنده على مذهب فرع الدهر وقفا مـ ر
أنه لا يستحب إعادة رواتب العادة معها لأنها لا تطب جماعة في رواتب وقت بعد ما سبب منه
الجمعة وليتأمل أى كما يؤخذ من مـ هـ والأقرب ما فيه على جميع لأنه حيث كانت الإعادة لأحاديث
أن النابية فرصة كان وجه الإعادة احتمال كون الأولى وقعت عملا مطلقا معها قبل دخول وقتها
نسيه — أفى شيخ الشهاب الرملى بأن شرط صحة إعادة وقوعها في جماعة من أولها إلى
آخرها أى بأن يدرك ركوع الأولى وإن تضاف قصد فلا يكون وقوع بعضها في جماعة حتى لو
أخرج منه فيها من القدوة أو سبقه الإمام بعض الركعات بصرح. وقضية ذلك أنه لو وقع
الإمام من أولها لكن أخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عتد سقطها عنه بطت وأنه لو رأى
جماعة وشك هل هم في ركعة الأولى أو في بعضها امتنع الإعادة معهم مـ ر وكلام الشارح
مصرح بخلاف ذلك كله وعلمه غيره من مشايخنا أيف وعلى لأول فيه لحن الإمام سهو فيه ولم
يسجد فيتمتع أن للأعموم للبعد أن يسجد إذا لم يتأخر كثيرا بحيث بعد سقطها عنه مـ ر ولو شك
البعيد في ترك ركن فهل تبطل صلاته بمجرد انشك لأنه يحتاج للاضطراد ركعة بعد سلام الإمام
والأحرار في المعادة تمتنع أو لا تبطل بمجرد ذلك لاحتمال أن تذكر من سلام الإمام عدم ترك شيء

(قوله وقد تستحب الإعادة
مسافرا زيادة على ما مر)
ليس هذا مأخوذا من قوله
المأز وأنه لو أعادها منفردا
مستحب بل المستحب كان
في صلاته ذوئى حين ومعه
حرى أن خلاف الخ خلافا
لما في حاشية الشيخ لأن
ذلك في الاعتقاد وعدمه
وهو في السن وعدمه

يحتسب الله تعالى ماشاء منهما ، وقيل الفرص كلاهما والأولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجمارة لو صلاها جمع مثلا سقط الخرج عن الباقي ولو صلاها طائفة أخرى وقعت الثانية فرضا وهكذا فروض الكميات كلها وقيل الفرص أكتنهما وعن كون فرصه الأولى حيث أغتت عن التمتع وإلا ففرصه الثانية العتية عنه على المذهب (والأصح) على الجديد (أن سوى الثانية الفرص) صورة حتى لا تكون مفلا متدا ، أو ما هو صورة فرص على أنكلف في تحته لأعليه هو فانه يجب طلب منه إعادتها يحصل له ثواب الجماعة في فرصه ولا يحصل من غير بية الفرص ولأن حقيقة الإعادة إتحاد الشيء ثانياً بصفته الأولى وما تقر من وجوب بية الفرصية هو الاعتماد وإن رجع في الرخصة ما احتاره الإمام من عدم وجوبها وأنه تكفي بية الظهر مثلاً على أنه اعترض بأنه ليس وجهها فصلاً عن كونه معتمداً . أما إذا نوى حقيقة الفرص فتسقط صلاته للإعادة ويجب في هذه المعادة القيمة ويحرم قطعها كما علم مما مر لأنهم أثبتوا لها أحكام الفرص لكونها على صورته (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وإن قس) بها (سنة) بأكدتها (إلا بعد) فلا ترد شهادة المتدوم على تركها لعدم خلاف المتدوم عليه بعد عذر . وإذا أمر الإمام الناس بالجماعة وحسب ذلك قيام الرخصة فلا يجب عليهم طاعته لقيام العذر . والأصل في ذلك خبر « من جمع الدماء فانه لأصالة له » أي كاملة إلا من عذر ، والرخصة يسكون الحاء ويحوز صحتها : التيسر والتسهيل . واصطلاحاً : الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر (عام كظن) ونجس و رد من كل منها توبه أو كان نحو الرد كباراً يؤدي

(قوله الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر) يرد عليه أمور لا تخفى تعلم من عرضه على حدة الرخصة المشهور وهو قول جمع الخوامع والحكم الشرعي إن غير لسهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي فرخصة لا تطيل بدكرها

فيه نظر والثاني أقرب مراه سم على حج وقوله امتنعت الإعادة معهم : أي وإن تبين أنه في ركعة الأولى وقوله إن للمتدوم الخ قد تخالفه صاهر قول الشارح هـ إن الجماعة في المعادة كالظهاره فان قضية التشبه أن الاعتداد في أي جزء وإن قرأ بصر كما أن أحدث يطل الصلاة وإن قرأ وقد تقدم أنه يمكن التفرق بأن زمانه مدعة من نواحي الصلاة لم يصر (قوله يحتسب الله تعالى ماشاء) أي بقيل ماشاء الخ (قوله صورة) أي لا يحقق (قوله أما إذا نوى حقيقة الفرص) أي أو أطلق أحداً من قوله فمن صورة أو ما هو فرص على الخ لكن في سم على منهج مانعه فرع المتحبه وفاقاً لتسبب طلب و مر أنه إذا أطلق بية الفرصية في المعادة لم يصر وإن لم يلاحظ كونها فرضا على أنكلف أو فرضا في الجماعة (قوله فلا ترد شهادة المتدوم على تركها) المتأخر من هذه العبارة المواظفة على تركها في جميع الفرائض فلا رد بالمواظفة على تركها في البعض ويحتمل خلافه وهو الأقرب لأن في تركه لبعضها ما بالمطلوب منه ولعل الراد بعدم المواظفة عدمها عرفاً بحيث يعتد غير معتن بالجماعة (قوله اقيام العذر) فدهره وإن علم به وأمرهم بالحضور معه ويحتمل أنه أمرهم بالجماعة أمراً مطلقاً ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم حضور محل أمره على غير أوقات العذر (قوله ويجوز صحتها) راد التيسر عجزه وأما ما افتح فهو الشخص المتخصص كثيراً كما في صحة فانه الذي يصحك كثيراً (قوله والتسهيل) عطف تعسر (قوله واصطلاحاً) ويعبر عنها أيضاً بأنها هي الحكم المتعارف إليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي (قوله على خلاف الدليل) دخل فيه ما لم يسس امتناعه بل ورد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كاسلم فان مقتضى اشتباهه على العذر عدم جوارحه بجوارزه على خلاف الدليل .

(قوله التلويث) أى لنحو ملبوسه كما هو ظاهر لالنحو أسهل الرجل ، وما في حاشية النسخ من خبره بذلك لا يخفى بعده
خصوصا مع وضعه بالشدة ومقابلته بالتعاضد على أنه يرم عليه أن لا يحق (١٥١)
حفيف إذ كل وحل يتوث

أسهل الرجل (قوله

مشقته كشفة مطر) عبارة

التحفة مشقته كشفة

المنى في المطر (قوله بل

يشغله عن الخشوع في

الصلاة) لم يتقدم مثله

في المطر المنسب به حتى

تأتى هذه الإحالة على

أن الكلام في المرض كما

هو ظاهر والناسخ إنما هو

المنى مع أهل الجماعة

كطائفة لا في الصلاة

معه إلا أن يقال هذا

صابط للرض لدى يسقط

عنه المنى لأهل الجماعة

بأن يكون بحيث لو صلى

معه شغله عن الخشوع

لصكن برد عليه أنه

حينئذ يسقط القيام في

الصلاة فلا يصح قوله

وإن لم يبلغ الخ . وقد

يجاب بأن الذي يشغل

عن الخشوع غير الذي

يدهب الخشوع والمسقط

للقيام إنما هو الثاني

دون الأول . وقد يجاب

عن أصل العبارة

بأن مراده أنه يبقى

معه أثر المنى في هذه

إلى أن يشغله عن

الخشوع في الصلاة .

يليل وهارا مصحح عنه صلى الله عليه وسلم « أنه قال لما مطروا في سفر ليصل من شاء في رحله »
ولأن العال فيه النجاسة والقندارة أما إذا لم تتد بذلك قلته ولكن ولم تحف تقطيرا من سقوطه
كما شبه في الكفاية عن القاضي لأن العال فيها النجاسة فلا يكون عذر (ويرجى عاصف) أى
شديد أو ربح بارد أو طمة شديدة (بالليل) أو وقت المسح كما تحته الأسوى لأن الثقة فيه
أشد منها في المغرب بخلاف النهار والربح مؤنة (وكذا وحل) منسج لها وإكبابا لمة رديئة
(شديد على الصحيح) لئلا كان أو هارا كالمطر بل هو شق عاب بخلاف الحفيف منه . والثاني
لا إمكان الاحتراز عنه بأسعاه ونحوها ، والشديد ما لا يؤمن معه التلويث كما صرح به جماعة
وحزم به في الكفاية وإن لم يكن لو حل متفاحنا كما قاله الإمام وقد حذف في شرح لمهذب
والتحقيق التقييد بالشديد ومقتضاه عدم الفرق بينه وبين الحفيف . قال الأدرعي وهو الصحيح
والأحدث داله عليه وحري أن القرى في روضه تعا لأصله على السبيد وهو لأوجه ، ومن الواحل
فيما ذكر كثرة وقوع البرد أو الثلج على الأرض بحيث ينشئ المنى على ذلك كشفته في وحل .
وأما حديث ابن حبان « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابهم مطر لم يبل أسنبل بعالمهم
أن ينادى صلاهم في رحاهم » فمروص في المطر وكلامها في وحل من غير مطر (أو خاص كرح)
منقته كشفة انظر بل يشغله عن الخشوع في الصلاة وإن لم يبلغ حدًا يسقط القيام في العرص
للخرج وعباسا على انظر . أما الحفيف كمداع سرحى حيفة فليس بعد لأنه لا يسمى مرضا
(وحرا) وإن لم يكن وقت الظهر كما مثله إطلاقه مع لأصبه وحري عليه في التحقيق وتقييده
بوقت الظهر في المجموع والروضة وأصلها جرى على الثالب

(قوله ليلا ونهارا) راجع لقول المصنف كقطر وما بعده (قوله قال لما مطروا الخ) في الاستدلال
به شيء لم يتقدم من أن الجماعة لا تحب سبي المسافر من لكها سبي فعل الاستدلال به على كونه
عذر في الخفة (قوله ولأن العال فيه النجاسة) أى إذا كان على وجه يؤدى إلى حلاله بحس
(قوله فلا يكون عذرا) جواب أما وقوله لأن العال النجاسة عنه مفهوم فونه ولم يحف تقطيرا وكأنه
قال أما إذا حاف تقديرا فهو عذر (قوله والربح مؤنة) قضية تعبر لمصنف بعاصف حوار
التذكير أيضا ويدل له قوله تعالى - حاهن ربح عاصف - وعارة الخلى بعد ربح شديدة -
عميرة أفاد بقوله شديدة أن الربح مؤنة وهو كذلك ، وإع قال عاصف بطرا يعطاه وفي
المصنف : والربح مؤنة على الأكثر فيقول هو الربح وقد تذكر على معنى الهوى فبقا هو الربح
وهو الربح . قوله أبو زيد اه (قوله والشديد ما لا يؤمن معه التلويث كما صرح به جماعة) أى
لأسهل الرجل بخلاف الحفيف وهو ما لا يوثق ذلك وعلى هذا فقل أن بوحصورة لا يكون وحل
فيها شديدا (قوله على التقييد) أى بالشديد (قوله يسقط القيام) لعدم في كلامه أن ما ذهب
الخشوع مسقط لوجوب القيام . لا أن يقال ما ذكره هناك محمول على مشقة قويه لا يحصل معها
شيء من الخشوع أصلا ومما محمول على ما يذهب كمال الخشوع فانه لا يسقط الجماعة (قوله مع
لأصبه) أى المحرر

وإن لم تسع الخ بالنظر لداته قبل المنى ،
وهذه العبارة التي ذكرها الشرح عبارة الإمداد

ولافرق بين أن يجد حلا يمشى فيه أولا ، وبه فارق مسنده الإراد ، متقدمة خلافا جمع توهموا اتخذه
(ورد) ليلا وسهرا ، (شديد) بخلاف الخفيف منهما ، ولا فرق بين أن يكونا متوفيين في ذلك
المحل أولا خلافا للأدري إذ الدر على ما يحصل به التأدي والشفقة حيث وجد كان عدرا وإلا فلا
وماد كره نصفها من كونهما من الخاص مع فيه ، فحزر وعظم في الروضة كاشرح من العام
ولا يعارض بهما كما أشار إليه الشارح ، فالأول محمول على ما إذا أحسن بهما ضعيف الحقيقة دون
قويها فيكونان من الخاص ، والتأدي على ما إذا أحسن بهما قويها فيكونان من العام (وجوع وعطش صهران) أي شديدان والثكول والشراب حصران وقرب
حضوره كما قاله ابن البرقعة معا لأن يوسى وكان باقيا هناك ، وقول الأسوي في المهمات ، الصاهر
الاكتفاء ، سواق وإن يكن به جوع ولا عطش فإن كثيرا من العوكة ومشارب اللبنة
توق النفس إليها عند حضورها من جوع ولا عطش مراد كما قاله الشيخ ، أنه بعد مشاربهما
للتوقان إذ التوقان إلى الشيء الأشياء له لا الشوق ، فسهوة النفس هذه المذكورات بتوهمها
لاسمى بوفرة وإفادته إذا كانت بهما من شدة ، ومما جمع متخرون من أن شدة
أحدهما كافية وإن لم تحضر ذلك ولا فرق حضوره بده أنه مخالف للأخبار كثر « إذا حصر العشاء
وأقمت الصلاة فيه وانما عت » وحر « لانه » محضرة طعام » ويمكن حمل كلام هؤلاء على
ما إذا أحسن أصل حشوعه لشدة جوعه أو عطشه لأنه عند شدة الحاجة الحدث من أولى من إبط
وتخوفه من مرة إذ مشتقة هـ « كثر » ولأنها ملازمة في الشدة عارفاً ذلك وحمل كلام الأصحاب
على عدم إحلال حشوعه ولا عطشه ذلك أو غير حضوره فيبدأ حينئذ بما يكسر شهوته من كل
أقم في الجوع وسويب السبع وإن كان صهرا من حيث معنى

(قوله وبه فارق مسنده
الإراد) مراده أنه علم بما
ذكر أن حكم ماها معاير
حكم الإراد إلا أن
ما ذكر وجه الفارقة وإن
أوجته العبارة كما هو
ظاهر (قوله وكان ناقدا
لذلك) كأنه احتز به
عن معام م نقي عنه
إليه وإن كان به شدة
جوع كأن يكون عنه
نفر منه فلا يستغنى عنه
بوصف الجوع بشفة

(قوله ولا فرق بين أن يجد حلا يمشى فيه أولا) عبارة سمع على مذهب قوله وشدة حره أي ولم
يحد ك يمشى فيه يقية آخر كما هو صاهر ، وقد سأل لاسفاه عنه وبين ماد كره الشارح جمع
كلامه الشارح على من لا يسمع من إدراك الحر ، ولذا سمع على حذقه وعمره على جمع
قوله وإن وجد حلا يمشى فيه . أقول : لا يخفى على من أن هذا الكلام مما لا وجه له ، وذلك
أن من استسقى أن الحر إنما يكون عدرا إذ حصل به التأدي ، فاد وحده لا يمشى فيه ، فإن
كان ذلك الظل دافعا للتأدي بالحر فلا وجه حينئذ لكون الحر عدرا وإن لم يكن دافعا ، لذلك كان
مقتضيا للإيراد ، ولا يصح الفرق حينئذ بين الذي ليس المدر فيهما إلا على حضور التأدي
بالحر وإما الوجه في متقدمة ما هنا للإيراد أن ما هنا مقرر عما إذا ترك الإمام الإراد وأقام الجماعة
في أول الوقت فعذر من تخلف عنه لعذر آخر . فالخالف أنه يطلب الإراد بالظهر في حره شرطه ،
فإن خالفوا وأقاموا الجماعة أول الوقت فعذر من تخلف لعذر الحر فتأمل اهـ لكن هذا قد يحسنه
قول الشارح : وإن لم يكن وقت الظهر بل (قوله واشتقة) عطف سبب على مسبب (قوله
والشراب حصر) أي ويشترط أن يكون خلافا ، ويكون حرما حرم عليه تناوله ، وبوجه إذا
كان يرف خلافا ، ولو لم يترقبه كان كالخضر (قوله بعد مترقيهما) أي جوع والعطش
(قوله لا اشتياق له لا الشوق) انتهى في مختار النسب بين الشوق والاشتياق . قال : الشوق
والاشتياق راع النفس إلى الشيء اهـ إلا أن يقال إن الله معقول بالاشتياق ، فهو إذا عذر
عنه بالاشتياق أقوى منه إذا عذر عنه بالشوق ، وعنده فاسو به بهما باسطر لأصل المعنى

والصورة أن الوقت باق
فلا محذور في الأخير
هذا الرمز المقصر وهذا
نفسه موجود فيما نحن
فيه مع زيادة قوة
الجماعة بين الأولوية بين
بين الجماعة (قوله أن
الستود هما وب
قبهما الخ) في العبارة
فب وهي عبارة
لامداد والمقصود منها
أن روال العر مهم
وعب فلهذه لا توقف
على روية بالجماعة الخ
(قوله مثال لا يبد) أي
وب حرج به ما أي
فهو مثال باعتبار قيد
اعبار (قوله إذ الخوف
على نحو حرة) أي
ولو نحو يجب تربية
فوقه فما شق في المعنى
نعم إن حاف بالجماعة الخ
(قوله فثم لعدم
حضور جماعة) أي
وكذا الجماعة وإن
توقفت عليه كما هو ظاهر
وب فرصه في الجماعة
لتأني ذلك فيها على
الاطلاق وقد استفاد
من جملة الأثم لعدم
الحضور أنه لا يأنهم بالأكل
وفي حواشي المسحج
للشهاب سم نقل عن
أن الأكل حرام (قوله
الجمعة وإن كان فيها
قصة تعذر بالوقوف عليها.

التخرج الصريح بذلك فقال إنه يكره من حيث كونه أكره وإب تحرم القصد وعن الشهاب
كما أفنى به الوالد (يعنى سبب الدعوى فى إرثه ولا يقرص قصد فى كل ما ذكرناه)
٢٠ - نهاية المحتاج - ٢

(قوله وباعسر القدر) لما نسب والعرس الذي لا يعسر عليه لاثبات (قوله أي وثبت عنده) أي وظلت لتسحق بالنسبة للسرقة (قوله أن مرد الصف) يدل من ما وثبت فاعل غير قوله وكان النصاب الخ لكن في كون هذا هو الذي قرره نظر صاهر لأن معنى قوله فيما مرّ وبو على بعد أن رجاء ترك لتسحق مستبعد لصدقه وعدم صحته به وليس المراد به انعقد في الزمان لأنه قد صدقه وكان الأولى أن يقول وعم بما قرره من كلامه انصف من أن مرده شيئا مطلقا الرمان الصادق بالقبيل والكثير ثم إن الذي علم بما (١٥٤) بقرره كما عرفت عنده انصرف في الرجاء من الرمان وقصره ، وحيد

لأنه حينئذ قدس وبخه إذا عسر عليه وثبات إساره بخلاف التوسر بما عليه وباعسر القدر على الأثبات عدة أو عين ولو كان الحاكم لا يسمع البتة إلا بعد حسمه فهي كعدمها كما بحثه الزركشي (و) خوف (عقوبته) نفس العفو عنها كخوف قود وتعدبر الله أو لآدمي (و) ربحي تركها ولو على بعد ولو بدل مال (إن نصيب أمانا) يعني ربما سكن فيه عصب المستحق أما حد الرمان والسرقة والشرب ونحوها من حدود الله تعالى فلا يغفر بالخوف منها إذا بلغت الإمام أي وثبتت عنده ذنبه لأرجو العفو عن ذلك فلا رحمة به بل عزم العصب عنه بغيره وله التعيب عن الشهود فلا يرجعوا أمره إلى الإمام ورفع حرمته من علة قود مع أن موحه كسرة والتعيب بما فيه من العفو مندوب إليه والنصب عرته وعريف قر به أن مرد انصف بأيام مادام يرجو العفو ولو على بعد أنه لو كان النصاب لشي وحسن رجوه لغرب نوعه مثلا فالحكم كذلك فقد رفع أمره من يرى الانصاف نولي أو من عصب حشمة من هر به إلى الباع فلا يحكمه التعيب (وعرى) أن بعد ما سبق به لسه + إن وجد سائر عورته كفتد عجمة أو فناء لأن عصبه مشقة في حروجه كدلت بخلاف ما إذا وجد لائق به بأن اعتاده بحيث لا يتخلل به من وئته فما يظهر وذو حة أن فتد ما ركه من لانس به شئ كالعجز عن سد لائق (وذهب لسفر) مدح يريد (مع رقة ربح) من جماعة وعرف من التعيب ما على نفسه أو ماله أو كان يسو حش فسط للشقة في تحلفه عنهم (وأكل ذي ربح كربه) كبصل أو نوم أو كرات

فلا معنى للتقييد في هذه المسئلة قوله فترت نوعه لا يقال هو وإن قيد به لكن لم يرد حقيقة التقييد حيث أعقبه بقوله مثلا ليدخل ما إذا لم يترتب نوعه لأن يقول فأى معنى لذكره على أنه لا يصح رجوعه لقوله فترت نوعه لأدخال ما ذكر إذ لا يقاس التعبد بالقرين لعدم الجامع وإنما هو راجع لقوله لصي ليس يدخل من في معده كالحصون كما هو ظاهر وأصل ذلك أن

(قوله كخوف الخ) أي كآب رأي الإمام للصلحة في تركه فانه يجوز له العفو عنه حينئذ (قوله لغرب نوعه) دليل ما صاب السرب بل نصبة فونه وبو على بعد عدم اشتراط الغرب (قوله وعرى) يقل فرس عرى أي لا تثنى عليه ويصان أصا عرى من ثبته إذا عرى كعفى يعرى عرى نصم العين وكسر الزم وسند أيا ذكره الجوهرى من الأسوى فيحور قرء الكتاب بوجهين انتهى عميره (قوله والأو حة أن فتد ما ركه الخ) ومن فتده بعد ما سبق به ركونه وصاهره وإن قررت السافة حد وهو صاهر حش عتد إراء به (قوله لسفر مدح) أي ولو سفر رقة سم على من ححر وحش شيئا يريد التوقف فيه عن تعصم واستظهاره وتقدم نقل عبرته في أول الكتاب (قوله ربح كربه) حج من يظهر منه ربحه

بعضهم قال يستعد من تقييد الشحين بأما أنه لو كان القود لصي لم يعر التعيب لتوقف العفو على الباع فيؤدي إلى ترك الجماعة سسين فريعه عليه الشهاب حج في إمداده أنه لا يستعد منه ذلك لأن

مرادها أنه يغيب مادام يرجو العفو ولو على بعد أي وليس المراد صاهر ما يقتضيه التعصم بأما وعبارته أعني الامداد وقيد الشيطان رجاء العفو سعيه أبا ولا يستعد منه حذافا لبعضهم أن القود لو كان لصي لم يعر التعيب لتوقف العفو على الباع فيؤدي إلى ترك الجماعة سسين وذلك لأن المراد أنه يغيب مادام يرجو العفو ولو على بعد فقد يرفع لمن يرى الاقتصاد نولي والشارح رحمه الله بصرف فيها عما يرى مع زيادة قوله لسرب نوعه بإشارة إلى أن ما استفيد من كلام الشحين مراد لهما لكن بما لا يلائمه ما قبله من قوله أن مراد النصف شيئا الخ ولا ما بعد من قوله فقد يرفع الخ .

أَوْخَلَّ فِيهِ مِنْهُ الصَّوْحُ السَّاقِي لَهُ رِيحٌ يُوْدِي وَيُوقِفُ فَمَا يَسِيرُ وَهَلْ كَانَ خِلَافَ الْعَالِ ، وَفَوْنَ
الرَّاهِقِ يَحْتَمِلُ رِيحَ السَّقِي بَعْدَ الصَّبْحِ عَمَلٌ عَلَى رِيحٍ يَسِيرُ لَا يَحْتَمِلُ مِنْهُ أَدَى ، وَذَلِكَ لِمَا بَوْرَدَ عَنْهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مِنْ أَكْلِ صِلَا وَتَوَمَا وَكَوْتَا فَلَا تَقْرَأُ مَسْجِدًا » وَفِي رَوَايَةٍ « اسْجُدْ
فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَادِي بِمَا يَتَأَدَّى مِنْهُ بَوَادِمُ » كَبَرُوَاهُ الْحَارِي فَإِنْ حَرَّ : هِيَ مَأْرَهُ يَلَانِيهِ وَرَادَ
الضَّرِي : أَوْخَلَا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مِنْ شَبَاهِ أَوْ مَدَى رِيحٍ كَرِهَتْ كَدَمَ قَصْدٍ وَقَصَابَ وَأَرْبَابَ الْحَرْفِ
الْحَشِيَّةَ وَدَى السَّحَرِ وَالصَّالِ اسْتَحْكَمَ وَغَرَابِ اسْتَفْتَى وَالْمَدُومَ وَالْأَرْضَ وَمِنْ دَاوَى حَرَجَهُ سَحَوَ
نَوْمٌ لِأَنَّ التَّأْدَى ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْهُ شَأْنُ كُلِّ نَعْوِ النَّوْمِ وَمِنْ نَمِ نَقْلُ الْقَاصِي عِيَاضَ عَنِ الْعَمَاءِ مَعَ
لَا حُدْمَ وَالْأَرْضَ مِنَ السَّحَرِ وَمِنْ صَلَاةِ الْجَمْعَةِ وَمِنْ حِلَاثِهِمَا هَلَسَ ، وَمَعْلُ كَوْنٌ كُلِّ
مَامَرَةٍ عَدْرًا عَدْرًا عَسَرَ رَوَّلَ رِيحَهُ بِمَعْلُ وَمُعَالَخَةُ خِلَافٍ مَا إِذَا سَهَلٌ مِنْ غَيْرِ مُشَقَّةٌ فَلَا يَكُونُ
عَدْرًا ، وَلَا يَكْرَهُ لِلْعَدُورِ دَحُولَ اسْحَدَ وَلَوْ مَعَ لَرِيحٍ صَرَخَ بِهِ مِنْ حِلَاثِ خِلَافٍ عَسَرَ فَإِنَّ
يَكْرَهُ فِي حَقِّهِ كَمَا فِي آخِرِ شَرْوَحِ السَّيْنَةِ مِنَ الرُّوضَةِ خِلَافًا لِمَنْ صَرَخَ بِحَرَمِهِ ، هَذَا وَالْأَوْحَى كَمَا
يَقْتَضِيهِ بِطَلَقِهِمْ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْعَدُورِ وَسَعَرِهِ وَوُجُودِ لَهِي وَهُوَ التَّأْدَى وَلَا يَفْرُقُ فِي نَوْبِ

(قَوْلُهُ أَوْخَلَّ) أَيُّ لَمْ تَحْتَشَى مِنْهُ لَمْ تَطْلُقْ صَرَخَ بِذَلِكَ الْوَدَى بِمَا تَقْصِي هَهُنَا سَمِعَ عَلَى عَدَبِ
قَالَ السَّحَرِ حَمْدًا بَعْدَ مِثْلِ مَدَكَرٍ وَهُوَ سَاهِرٌ بِذَلِكَ كَرَاهَةً لِرِيحِهِ إِلَّا حَمْدًا هَهُ (قَوْلُهُ فَلَا يَفْرُقُ
مَسْجِدًا) ظَاهِرُهُ وَوَكَايَ مَحَامِدَ لَا كَلِمَةَ لِلْجَوْعِ وَغَدَرُهُ وَفِي مَجِيحِ الْحَرِيِّ مَا بَصَحَ : بَابُ مَحَامِدَ
فِي النَّوْمِ الْهَيَّ وَالْمَدُومَ وَالْكَرْثَ وَقَوْلُ اسْتَفْتَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْ أَكْلِ النَّعْمِ وَالنَّوْمِ مِنَ
الْجَوْعِ وَغَيْرِهِ فَلَا تَقْرَأُ مَسْجِدًا عَنْ عَدَمِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي بَاقٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ النَّوْمِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي عُرْوَةِ حَبِيرٍ « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يَعْنِي النَّوْمَ فَلَا تَقْرَأُ مَسْجِدًا ، إِنْ شِئْتَ
قَالَ : زَعَمَ عَطَاءُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَكَلَ نَوْمًا
أَوْ صِلَا فَلْيَعِزَّنَا ، أَوْ قَالَ فَلْيَعِزَّلْ مَسْجِدًا ، أَوَّلِيْقَهُ فِي بَيْتِهِ » انْتَهَى عَمِيرَةُ وَنَاسِبُ : مُقْتَضَى
الْحَدِيثِ التَّحَرُّمُ وَهَذَا قَالَ ابْنُ اسْتَدْرَاسِهِ قَالَ ابْنُ مَرْيَمَ : وَجْهُهُ الْجَهْلُورُ حَدِيثُ « كَلِمَةً فِي نَاسِبِ
مِنْ لَاتَنَاجِي » هَهُنَا عَلَى مَنَاجٍ (قَوْلُهُ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَادِي بِالْجَمْعِ) قَدْ يَنْصَبُ أَنْ لَمْ يَرْدِهِمْ غَيْرُ
الْكَاثِبِينَ لِأَنَّهُمْ لَا يَبَارِقُونَ بَقِيَّةُ الْمَلَائِكَةِ مَوْجُودُونَ فِي جَبَرٍ : حَمْدٌ يَسَاقُوهَا التَّقْدِيمُ بِاسْمِ
وَقَدْ حَمَّاتُ بَابِ الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ اسْمٍ صَبِيحٍ لَاحْتِمَالِ وَمِنْ مَعْنَى دَاوَى خِلَافَهُ ، وَأَصْعَكَ
الْمَلَائِكَةُ الْبَعْدَ عَنْهُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ فَانْهَمَ بِحُجُونِ مَلَازِمَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . نَعَمْ مَوْصِعُ
الْجَمَاعَةِ خَارِجُ الْمَسْجِدِ يَنْبَغِي أَنْ حَكَمَهُ حَكْمُ الْمَسْجِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ هَهُنَا عَلَى حِجِّ . أَفَوْنَ . وَلَشَرَفِ الْمَلَائِكَةِ
الْمَسْجِدَ عَلَى غَيْرِهِمْ كَمَا قِيلَ بِهِ فِي حِكْمَةِ الصَّقِ عَلَى الْبَارِأِ ذَلِكَ نَعْظُمُ مِثْلَ الْبَيْتِ لِكُنْهَ حَسَنَاتِ
(قَوْلُهُ رِيحٌ كَرِهَتْ) وَمِنْ رِيحِ الْكَرْهَةِ رِيحُ الْمَدْحِ الْمَشْهُورِ لِأَنَّ حَسَنَ اللَّهِ عَافِيَهُ كَانَهُ مَا كَانَ
(قَوْلُهُ وَالصَّالِ) يَكْسِرُ الصَّادَ وَعُسْرَةُ الْقَامُوسِ : الصَّنَاءُ الْكَسْرَ بُولَ لِأَنَّ وَقَوْلَ أَيَّامِ الْعَجُورِ وَشَبَّ
السَّهْلَ الْمَطْلُوعَةَ مَحْمَدٌ فِيهَا الْخَرَّ وَهَاءُ دَفَرٍ لِأَنَّهُ كَالصَّنَاءِ انْتَهَى وَهِيَ يَنْصَبُ أَنَّ الصَّنَاءَ بِحُجُونِ الْكَسْرِ
وَهُوَ الْأَصْلُ وَالصَّمُّ عَلَى مَا هُوَ مَقْصُوطٌ بِأَنَّهُ فِي الْقَامُوسِ وَالصَّاحِ وَالصَّاحِ وَهَاءُ ابْنِ الْأَنْزَلِ (قَوْلُهُ
مَعَ الْأَحْدَمِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ حَوَارِ الْعَبِيرِ بِالْأَحْدَمِ عَنْ صَاحِبِ أَرْضٍ بِمَخْصُوصٍ وَهَذَا صَرَخَ فِي الْقَامُوسِ
لَسَكَنَ فِي الصَّاحِ أَنَّهُ نَقَلَ لِمَنْ هَذَا أَرْضَ مَحْدُومٍ وَلَا يَنْقَلُ أَحْدَمُ فَإِنَّ الْأَحْدَمَ إِعْمًا نَقَلَ لِمَنْ قَطَعَتْ
بِهِ (قَوْلُهُ فَلَا يَكُونُ عَدْرًا) أَيُّ قَسِدَ بِحُجُونِ أَيُّ لِمَنْ قَلْبُ إِنْ حُجُورُ الْجَمَاعَةِ سَعَةً أَوْ حَمْدُ أَيُّ لِمَنْ قَلْبُ إِنْ

الكرهية من كون استجد حاد أولا وهو يكره أكله حرج استجد أولا في الوالد رحمه الله تعالى بكرهه بث كما حرمه في الأتور من جهة أصلا مسببا عنه حيث قال ، وكره له يعني النبي صلى الله عليه وسلم أكل النوم والنس والكرات وإن كان مضوحا كما كره لنا بشا انتهى وظاهره أنه منقول للذهب إذ عذته غالب في عر دث عروه إن قايه وإن اعتمد وعمم عن فقر أن شرط إسقاط الجمعة والجماعة أن لا يقصد بأكله الإسقاط وإن عسر إزالته (وحضور) نحو (قريب) وصديق وروحة وصهر ومولود وشاد وشقيق ومعتق (محصر) أي حصره أبواب وإن كان له متعهد لما روي عن أبي عمر رضي الله سبحانه أنه ترك الجمعة وحصر عنه قريته سعد بن زيد أحد العشرة بآخر من موت رجل لأنه يتولى عياله فرائقه ويشد بعينه (أو) حضور (مرض لا متعهد) له قريبا كان أو أحب مثلا يصعب حيث حاد عليه ضرر ، أوله متعهد مشغول بشراء الأدوية مثلا فيكون كالأول يمكن له متعهد (أو) حضور خوف ريب من له متعهد لكنه (نأس به) أي الحاصر لأن نفسه أهم وأشد المصنف أول الأعداء بالسكاك في كثر إلى عدم محاربه في ذكره ، فمفها أيضا نحو زلزلة وغلبة نفاس وسمن مفرط وسى في سرده مال ، نحو حصوله له أو عره ونعمى حيث لا يجد قائدا ولو بأجرة مثل قدر عليها فاضلة عما يقتدر في العترة ولا تر لإحصاء سى بعد إدى حدث له وهدة تنع فيها وكونه مهما أى بحيث تنع لهم من الخشوع ولا تنع من سحر ميت وحمله ودفنه ووجود من يؤذيه في طريقه ولو سحوتهم من يمكن دفعه من عر مشقة وحواشيين والإكرام ونحو من الإمام على المشروع وتركه سه متعبوده لأنه بد عذرهما في الخروج من جماعة من جماعة أشد أوى الله الرركشى ، وكونه سم يع التردد وأدوم نصيبها

(قوله أو حضور مريض بلا متعهد) إنما قدر الشرح لعدم حضور دون لسط قريب بكونه قيد وإن كان لى لا يقدر به وهو حل متى وإلا فالس معروض في التريب في المسائل الثلاثة يتأتى له العطف في الشقة (قوله له أولميره) وصف لمل

حضورها مرض وسن برائه (قوله بكرهته) ويسمى أن يحل بكرة مام جميع ذاته كعتقا ما يشتم به وتوفاه عنه إنه ويحكم عنه قوله صلى الله عليه وسلم كره في أماني من لاساحي (قوله وإن كان مضوحا) معصم (قوله بد عذته) أى صاحب لأتور (قوله أن لا يقصد بأكله الإسقاط) في شرح العبد ومز آت أن من أكله قصد الإسقاط كره له وحرم عنه في يوم الجمعة ولم سقط سى ويسمى حرمة هذا أيضا بد توقفت جماعة المهرئة عييه انتهى وقضية بعيدة بالسد أنه يوم قصد الإسقاط لم يشتم وسقط عنه ويرى بعد أكله وعلم أن الناس ينصرفون به وقوله ولم تسقط شتى وجوب حضور وإن نادى به الحاصرون ، في أن مشى أكل ماد كره نفسه الإسقاط وضع قدره في الفرن قصد ذلك ، لكن لأحب الحضور مع تأديته لثقله اه سم على حجج (قوله وحضور قريب) ظاهره ولو عر محرم كران محسن وقاسع طريق وقد دلت بالمرس عن مسوى الشارح رحمه الله (قوله لأنه شق عنه فرائقه) أى امرئس وحاله معصم لمن حصر قال لأن المتعسر لا يبارى بعينه أحد عنه لعدم عييره في الك الحاله وقد يجمع بأنه ماد مت الروح باقية كان له شعور وإن ، يمكن من اسطق عا يريد (قوله ويسمى بعينه) عمرة ، أحسن من هذا قول غيره لما في ذلك من شغل القلب السالب للخشوع اه سم على مسجع (قوله وهدة تنع فيها) أى وعيها سم ينصرف بالتعذر كالتنقل بوضع في طريقه ودواب توقف فيها اه سم على ابن حجر (قوله وحميه ودعه) أى حيث لم يقم مقامه

أو ممن يكره لاقتدائه والأشعل بالمشقة وبسبب كونه يحنى الاقتدار به ليرد جماله وهو
 ثمرد وقبسه أن يحنى هو اقتداره هو كذا ثم هذه الأعداد مع الأثم والكرهه كما من
 ولا تحصى فصيلة الجماعة كما في المجموع واختار غيره ما عساه جمع مستموم من حصوله من
 قصدها لولا العسر والسكى حصوله لمن كان ملازمًا له وبدر عساه خبر البحارى وحمل بعضهم
 ألف كلام المجموع على معنى السب ككل حين وثوم وكون حرة في البرن وكلام هؤلاء
 على غيره كظفر ومرص وحسن حصوله له كسوخها لمن حصره لمن كل وجه بل في أصلها
 سلا يافه خبر الأعمى وهو جمع لأناس به ثم هي إنما تجمع ذلك فيمن لا يتأتى له إقامة الجماعة في
 بته والا فلا يستطاع منه سبها بكرهه بمرده وإن حصل بمرده سبها وعم أن الامم بسب
 فيه صواب بعضها وحسن بعضها مستحب كما سب في الواجب أن يكون صلاته صحيحة عند
 التقديس معية عن القضاء وإلا فلا تصح القدوة. وقد شرع في بيان ذلك فقال:

(فصل) في صفة الأئمة ومتملقاتها

(لا يصح اقتداءه من يعم بطلان صلاته) كعنه كمره وحده بسلامته (ثوبته) أي السلان
 بأن يطمع طباغنا وليس اراد به ما اصباح عنه الأصوليون وهو الخدم

(قوله أو ممن يكره لاقتدائه) أنه أن الجماعة حب من كره الامم به فليس من لا
 وعية يسمى أن لا يكون ذلك عارًا (قوله ولا يحسن فساد الجماعة) مع

(فصل) في صفات الأئمة

(قوله في صفات الأئمة) قد يعنى أن يكون إمامًا ولا يجوز أن يكون مأموماً كالأصم
 أو عمي الذي لا يمكنه العلم بسلوك غيره فانه يصح أن يكون إمامًا ولا يصح أن يكون مأموماً
 سم على منهج (قوله ومقتضاها) أي مقتضاها الصواب كوجوب إمامة ومقتضاها (قوله
 أو وحده) أي المتفق عليه أما المختلف فيه فأن في قوله ولا يندى أح (قوله عساه) كان
 التقييد بالعالم بكون اعتقاد أي معنى لآي وهو النص التوى سكن لا يبعد لا كسب الأصل
 النص بل الوجه أن يرد بالاعتقاد ما شمس أصل لئلا يسل مثل فإن الاحتياط لم يكره
 على أو كثر إنما يحسن أصل النص اه سم على من حمر وقوله ليكون مقتضاها ظر فانه
 وإن أريد النص العال لا يكون اعتقاداً لأخذه في مفهوم الاعتقاد حرم وهو قال فيده لا يكون
 بياناً للراد بالاعتقاد ما كان أولى وقول سم لا يبعد الاكتفاء بأصل النص أي حيث كان
 مسند الدليل خلاف ظن مشيئة عمة الحاجة مثلا معارضة بأصل الشهادة كأن يوصى باسمه من
 ماء قليل يغلب ولوغ السلاب من مثله فلا التفت لهذا الظن استصحاباً لأصل الدلالة (قوله وهو
 الحارم) أي التصديق الحارم.

(قوله واعلم أن الإمام
 تطلب فيه صفات إلى
 قوله أن الواجب إلى آخره)
 كذا في نسخ النسخ
 واعلم قوله أن الواجب
 حرة النسخ من قوله
 ممن الواجب ولا فاصل
 العبارة للإمداد وهي كما
 ذكرت (قوله بأن يظنه
 طباغنا وليس المراد الخ)
 يصفه ماسياً في قوله
 وشمل قوله يعتقدوا لا اعتقاد
 الحارم لدليل شرعي الخ
 فتدوله وليس المراد به
 ما لا يحل عليه الأصوليون
 أي فقط بل المراد هو
 وليس بكاره فهو
 من في حقه
 وعمره سكن يسقى هـ
 الخ الحصر في قوله بأن
 يطمع الخ فكان الأصوب
 خلاف هـ العبر

المطابق للسبيل (كمتجهدين مختلفين في القصة) اجتهدا ولومع التبيين والتيسير وإن اجتهدت الجهة (أو) في (إمامين) كما ظاهر ونحو ذلك اجتهد كل غير ما أدى إليه جهده صاحبه فصل في كل جهة أو توصلاً من إمام فيسمع على أحدهما أن يقتدى بالآخر لاعتقاده بطلان صلاته (فإن تعدد الظاهر) من الآية كالكامل لا يأتي ولم يقض من حال غيره شيئاً (فالأصح الصحة) أي صحة اقتداء بعضهم ببعض (مام يعني إمام الإمام للصحة) ما يأتي (فإن ظن) بالاجتهاد (طهارة إمام غيره) كما أنه (فتدبره قطع) جوازاً لعدم تردده أو نجاسته لم يقتد به قطعا كما في حق نفسه (وهو شبه خمسة) من الآية (فيها) إمام (نحس على خمسة) من الناس واجتهد كل منهم (فظن كل طهارة إمامه) والإصافه ما ليست لذلك إلا بشرط في المجتهد فيه كونه بموكاله وإماماً هي للاختصاص (فتوصله) وم ظن شيئاً من أحوال لأربعة البقية (ونم كل منهم) الباقيين (في صلاة) من الخمس متدينين بالصحة (في الأصح) الناس في نفسها (يعبدون العشاء) لتعين السجدة في إمامهم وعمهم وإماماً يقولوا على التعيين بالزعم ها مع كون الأمر موطناً لظن السلف المعين ولم يوجد .

(قوله السابق) قد مره لكون اعتقاد صحيح وإلا غير المطابق اعتقاد فاسد وعمل تسميته اعتقاداً حيث من التعبد والافهم علم (قوله اجتهدا) أي اجتهدا اجتهدا فهو تمييز محمول عن الساعل (قوله أو توصلاً) أي كل منهما (قوله من الآية) جمع . فإن في المصاحح الإمام والآية الوعاء والأوعية وربما بمعنى اه وهو لف وشتر مرتب فالإمام مفرد كالوعاء والآية جمع كالأوعية وأصل آية آية فمت الثانية لذلك لأنه من اجتماع ههنا ناستهما بكسرة وحب بإسكانها من حسن حركة ما فيها (قوله وم بظن من حال غيره) تنقيحاً لمخالف كما سيأتي ونقوله الآتي لا إماماً فيعبد المعرب (قوله من الآية) جمع إماماً وجمعها أئمة كما في مختار الصحاح (قوله كونه بموكاله) ثم رأيت أكثر النسخ إماماً وحينئذ لا إشكال اه من حذر (قوله وإماماً هي للاختصاص) أي من حيث الاستعمال وهو من أفراد بالإضافة لأدنى ملاسة وهي من اعمار الحكيم كما نقل عن السعد وهذه العظام فرجع الأطول (قوله ولم يقض شئ من أحوال الأربعة) يؤخذ منه أنه لو ردت أدوائى على عدد مجتهدين كثلاث أو اثنان مع مجتهدين كان فيها حسن بيقين واجتهد أحد المجتهدين في أحدها فظن طهارته ولم يقض شيئاً في الباقي واجتهد الآخر في الإمامين الباقيين فظن طهارته أحدهما صحة اقتداء الأول بالثاني لاحتمال أن يكون صادف الظاهر وعليه فلو جاء آخر حثيد وأداء اجتهد لظهوره الثالث بعد قعدانه بالأول فليس لأحد المجتهدين المذكورين أن يقتدى بالثالث لا بعد السجدة في إمامه ولو كانوا خمسة والأوائى ستة كان الحكم كذلك فلكل من الجهة أن يقتدى بالبقية وليس لواحد منهم أن يقتدى بمن يظهر من السادس داصر (قوله متدينين بالصحة) قد مره لأجل قوله يعبدون العشاء (قوله في الأصح) عبارة المحرر فعلى الأصح قال الأسوى وتبعه من الغيب يجوز أن يكون مراده مراد المحرر ويجوز أن يكون عدونه إلى الفاء إشارة إلى أن هذا خلاف في قدر المقصود مفرع على لأصح السابق قال لأسوى ويرشد إلى الثاني أتبعه ما شاء في قوله فهو شقة لمخ انتهى فينأمل انتهى عميرة وقوله عدوله إلى إمامه أولى منه عدونه إلى في لأنها التي عدل إليها وهي مركبة من حريقين ومثل ذلك يعبر عنه على أن الفاء إماماً يعبر بها عن الفاء التي هي اسم حرف التهجى .

(قوله المطابق) أعما هو قيد في الاعتقاد الصحيح والافالا اعتقاد أعم من المطابق وغيره (قوله كما في حق نفسه) أي كما يعلم بذلك طهارة وخمس في حق نفسه أي يظهر بالأول دون الثاني فهو راجع للسنتين

له بالقسوى يسلم الخ
ولا بد من هـ الذي
حذفه الشارح لأنه
هو محل الفرق بين
المستلزمين فله سقط من
النسخ (قوله فإن كل
اجتهاد وقع صحيحاً) أى
كل اجتهاد صادر منه
وبه فارق مسألة الميأه
إد الاجتهاد وقع فيها من
غيره وكان الأولى في
التعبير لأن صلاته لكل
جهة وقعت باجتهاد منه
صحيح (قوله لما تقدم)
لم يتقدم له ما يصح هذه
الإحالة وهو تابع فيها
للحلال المحلى لكن ذلك
ذكر أولاً مقابل الأصح
السابق بقوله والثاني لا يصح

اقتداء بعضهم ببعض
وعمله بقوله لتردد كل
مهم في استعمال غيره
للنجس فسأغت له هذه
الإحالة بخلاف الشارح
وكانه ظن أنه قدم مقدمة
خلاف المذكور (قوله
ويؤخذ بما مر) في التعبير
بالأخذ هنا مسامحة إذ
ماها من أفراد الصابط
وكان غرضه ما ذكره
اشتهاب حج بقوله :
تديه يؤخذ بما تقر من
روم الإعادة أنه يحرم
عليهم فعل العشاء وعلى
الإمام فعل المغرب لما

علافاً للمهم لما مر من صحة الصلاة بالاجتهاد إلى جهات متعددة لأنه ما كان الأصل في فعل
المكلف صوبه عن الاضطرار ما أمكن اضطراراً لأحد ذلك إلى اعتداله وهو يستلزم
اعترافه بطلان صلاة الآخر فكان مؤاخداً به بخلاف ما مر ثم كان كل اجتهاد وقع صحيحاً
فربما أن يعمل بمقتضاه ولا مسألة بوقوع مطلق غير معين (إلا إمامها فيعيد المغرب)
لنعيين النجاسة في حقه ، ومردم تعيين النجاسة بعدم احتمال نقاء وجودها في حق
غيره . وصاحب ذلك أن كلا يعيد ما صلاه مأموماً آخر . والوجه الثاني يعيد كل منهم
ما صلاه مأموماً وهو أربع صلوات بعدم صحة الاقتداء كما تقدم ، ولو كان في الخفة كان
صحت صلاة كل خلف اثنين فقط ، أو النجس منها ثلاثة فبواحد فقط . ويؤخذ بما مر
في الصابط أن من أخر منهم تعيين الاقتداء به بطلان ، ولو كان النجس أربعة لم يتقدم
أحد منهم بأحد ، ولو سمع صوت حدث أو شئ به خمسة وسائر كروه وأتم كل في صلاة
(قوله بخلاف منهم) أى فلس . الأمر مبوط به وقوله لما مر غلبة لكون الأمر ليس
مبوط بالمطل للمهم (قوله إلى اعتداله) أى اعتدال التعيين بأمرهم ها مع كون الأمر مبوطاً بالحج
(قوله وهو) أى اعتداله (قوله لا إمامه) أى العشاء (قوله فيعيد المغرب) ويتصور اقتداء
بعضهم ببعض بأن يكونوا جاهلين أو سبيين وإلا شق تعيين إمام من يريد لأمانة للنجاسة حرم
لاقتدائه به ثم رأيت ابن حجر صرح بحرمة الاقتداء بكثرة ولا يرد ذلك على ثلث لأنه لا ينعرض لحكم
الاقتداء (قوله في حق غيره) أى بالنسبة للقدي (قوله كما تقدم) الذى هو مصدر الأصح
السابق في قوله فالأصح الصحة ونفى ما لو صلى بهم واحد إماماً في السموات الخمس والذى يظهر
الصحة ولا إعادة على واحد منهم لأن كل واحد حارم ، ظاهرة . بأنه متى بوضاً منه ولم تنحصر
النجاسة في واحد .

فرع - رأى إماماً نوصاً وأعمل معه فهل يصح اقتداؤه به لاحتمال أن هذا نوصه بتحديد
أو لا يصح لأن الظاهر أنه عن حدث فيه تردد قال مر الأصح منه عدم الصحة .

فرع - لو ائتمى من يرى الاعتدال قصيراً عن براء طويلاً فأصلاه أو اقتدى شافعي مثله
فقرأ الامم المنيحة وركع واعتدل ثم شرع في العنفة لم يوافقه من يسجد ويستظهره ساجداً ذكر
ذلك القاضي وكلام المعوى يقتضيه فإن الرركشى وهو واضح واعتمده مر وإن كان كلام القاضي
يقتضى أنه يستمر في الاعتدال ويحمل تنوين الركن النصير في ذلك قال في شرح الروص
والختار جواز كل من الأمرين وقد أفتيت به في نظيره من الخوص بين السجدين انتهى وقال
مر المتمد الأول وانظر هل يخالف الأول ملق شرح الروص في ارحمة أنه حور الدرعى وغيره
للمرد أن يقتدى في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه أو يفرق .

فرع - قال في الروص وشرحه ولو ترك شافعي القنوب وحده حتى فسجد الشافعي للسجود
نذعه الحق ولو ترك السجود لم يسجد اعتساراً باعتقاده وفيه أنه إن كان المدار على اعتقاد الإمام
فكان مقتضاه أنه إذا ترك السجود سجد الحق لأن مقتضى اعتقاد الإمام أن إماماً إذا ترك سجود
السجود للمأموم بعد سلام الإمام ، لا يبين به ورداً ما أنه قد يكون الحكم عند الحق بخلاف ما ذكر
فكيف يحكم عليه باعتقاده وهو لا يفرقه العمل ما يعقده فيحرر وإن كان المدار على اعتقاد
المأموم فكان مقتضاه أن يرجع إلى مذهب الحق في ذلك فإن كان الحكم عنده ما ذكر
فوصح ولا فكيف يحكم عليهم بما يعتمدون خلافه فلراجع اه سم على مسجع وقوله في الفرع
الأول فمن صح اقتداؤه الخ بقى ما لو رآه نوصاً ووضاً وأعمل الجمعة المذكورة

يعرر من تعيين النجاسة في كل هـ وإن كانت العبرة قاصرة عنه

(قوله ويجاب) عن هذا الرد الذي حكاه قيل وقائمه الشهاب حج فتلخص أن الشارح مختار تصوير صاحب الخواصر السريعة مخالفا للشهاب المذكور وإنما عروا فيه بالتلاعب بالنظر للمأموم لأنه يرى الإمام حينئذ متلاعبا أي صورته وإلا فلا تلاعب مع السيان لكن قوله بدعية الأمر لا يتصل على ذلك فلا معنى له، وإن أوله الشيخ في الحاشية على لا تعمله العبارة مع عدم صحته كما يتم عراحتها وأصل ذلك أن الشهاب المذكور لما رد التصوي المتضمن لكلام أصحاب المذكور واحداً من المسئلة مسوقة بالعمد استشهد بها لصورته أنه كيف يصح الاقتداء به حينئذ وهو متلاعب فأورده وأجاب عنه بقوله قلت كونه متلاعب عند مجموع إبدية أمره إلى آخر ما ذكره الشارح والشارح رد هذا على جوابه المذكور في رده معه وبعضهم أجاب عما أجاب عنه الشارح بعمل التلاعب في القول الثاني على ما هو في حكم النزاع وذلك في الساسي لأق

فكما ذكر في الأواني (و) مثل قوله عند الاعتقاد... (لو قلدي شفي بحق) مثلاً تركب مصلاتي عند الاعتقاد كالأ (من فرجه أو اقتصد فأصبح النجعة في أمد دون تسع عشر) وما (فيه بقدي) هو من رده على المحرر ومردة بالنسبة للاعتقاد لأنه يحدث عنده من دون الاعتقاد وقد صورها صاحب الخواصر السريعة على أنها سبب الإمام كونه متلاعباً بكونه حارمة في اعتقاده خلاف ما يدعيه لأنه متلاعب عند اعتقاد عدم حرمة صلاة ويل ويورد كلام لأصحاب فافهم جوابه لوجه الدال بانتشار عقده الإمام أنه يرى أنه متلاعب في اعتقاده وخوفه فلا يقع منه أية حقيقة فالخلاف إنما هو عند عدمه حال الفسقة عند وعاء من أراد التلاعب في تحليل ما ذكره منظر المأموم من الإمام إذ أنه حرمة أنه عند حال الفسقة بسطت عنده وجعله مؤثراً في حرمة اعتقاده لا عند وعاء من الأصح أن العبرة به إذا الإمام مدمر ولا شك على ما تقر حكماً باستعماله منه وعدم مفرقة عند سجوده حتى ولا قعوده ويؤيد قول شافعي وحديث إمامة أربعة أئمة أمام موضع السمع وصورته سراً في وقت وجاز له الاقتداء بالحق مع اعتقاده خلاف صفة لأن كلامهم هذا في تركه واحد لا يجوز أن يفهم منه خلافه ثم فإنه يجوز القصر في الجملة وسيأتي فيه ردة في رده وأما فافهم هذا وسجد لصلى أو تنحطع عنده عهد اغتفار نظيره في اعتقاد الشافعي

فهل يصح منه أنه لا يجب أن يكون أولاً لا احتمال أنه أحدث بين الوضوئين أو يهرق بين أن يعتد به إذا لم يرد ولا يرد في ذلك إلى طرا إلى ذلك الاحتمال لأنه يؤدي إلى تردد المسألة في الآية وموتى في البرع الذي يدل من بعده الأول هو قوله قال تركب مصلاتي وهو صحيح مع وموله أو سرق. أقول. انبهر السارق لأنه في مسئلة لا يقطع اعتداله بقصد المتابعة فلا يعد فعله غويلاً تركب القصر خلاف ماها (قوله لم يقتد أحد منهم) أي لم يحزله ذلك (قوله فكما ذكر في الأواني) لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل الصلاة واحدة لا احتمال أن الكل من واحد (قوله اعتباراً منه السدي) فيه النجعة وتفسيره باعتقاد المأموم أن هذا الإمام منجس عن المأموم كعده ويدرك الزكوة. وكذا كما استخرج الله سبحانه على مسجع أقول وهو ظاهر لأن اعتقاده محبة صلواته صريح من نفس النجس عنده (قوله هو من رده) أن قوله اعتباراً منه السدي (قوله محبة صلواته) أي لمقتضى (قوله عداً إذا سب الإمام كونه متعصب) فإن من على مسجع اعتقاد هذا القول صحيح لزمي وشيخنا صاحب ومرة هو كلام الشارح هذا صريح في اعتقاده حيث حكى رده من ثم أجاب عنه صاحب (قوله قبل) فأنه من حصر (قوله ومردة كلامه) أي يرد تصوير صاحب الخواصر السريعة وقوله بعد ويجاب أي عن هذا رد ويؤيد أنه لا يرق عنده بين كون الإمام مدمراً أو مدمراً (قوله لا يهية أمره) أي المأموم وقوله عنده أي الإمام وقوله وسعه أي المأموم وقوله عنده أي الإمام (قوله لما صر) أي في قوة يسكون بته حرمة (قوله عند سجوده حتى) أي الآية من الخ (قوله مع عنده) أي الشافعي وقوله خلاف صفة في حق.

ووقع من جاهل ولحق منه فلا يبقى اعتقاد كل حوا ما أقدم عليه باعتباره فيما عليه
 خلاف الصلاة مع نحو من فاته نسوى في ذلك الجاهل وشهد وو شك شافعي في إيمان
 المخالف بالواجب عند التأموم لم يؤثر في صحة الاعتقاد به تحسباً بمثل به في بوق خلاف ولو ترك
 الإمام الصلاة لم تصح قدره الشافعي به ، ولو كان مقتضى به لإمام لأعظم أو أنه كما نقله
 عن صحيح لأكثر من وقطع جماعة وهو لعدم وزن نقله عن خليفي وأوردني السجدة

(قوله لو وقع من جاهل) وحكم باستعمال ما له أدنى به ما لا بد منه وهو ترك الاعتراض عليه
 من الشافعي لأن المجتهد لا ينكر على مجتهد وإن لم يقل بمذهبه (قوله لم يأت) بقى أن يقال
 سامنا أنه أتى به لكن على اعتقاد السنية ومن اعتقد تعرض معين اعتلا كان صاراً أي كما تقدم
 والشارح أي في شرح الروض السبع أنما إلى دفعه قوله ولا يصح عدم اعتقاده الوجوب له وكان
 حاصبه أنه لما أتى به وكان اعتقاده عدم الوجوب مذهباً له غير معطل عند الاعتقاد به بذلك
 بخلاف النواحي فإن اعتقاده عدم الوجوب ليس مذهباً له ومطل عند الاعتقاد به بذلك والحاصل
 أن اعتقاده عدم الوجوب إنما يؤثر إذا كان مذهباً للعباد ولا يؤثر ولو كان من مجرد الإلزام
 وأما ما دفع به من أيضاً ذلك من اعتقاده عدم الوجوب كائناً من طين أنه في ما يخص بين السجدين
 ما يخص بتعدد الاستراحة مع أنه يقع عن الخوف بين السجدين ففيه نظر لأنه ليس هناك
 اعتقاد فرض معين من جهة الأمر أنه أتى بتعرض عنه سواء على وجهه أنه أتى بتعرض
 بخلاف ما كان فيه ويؤيد من كون الشك في أن حتى تركه له حيث لا يصح أن الشافعي كذلك
 إذ لا فرق بين الأولي لأنه إذا لم يصح الشك في المذهب الذي لا يعتد وجوب بعض أو جهات في
 الواقع أولى ومن ذلك ما إذا شك في صفة الإمام ويبدل عليه ما ذكره في شرح الروض
 كعبه فيما إذا أسر الاله في المهرية أنه لا يعدة عنه اهـ مع على مسح (قوله في صحة
 الاعتقاد به) أي ولو أخرجه بعد ترك شيء من الواجبات فهو مؤثر بذلك وجب الاعتقاد أولاً للحكم
 عيسى صلواته على الصحة فيه نظر والأقرب الأول قياس على ما أتى من أنه لو كان إمامه تركاً
 لتكثيره الإحرام وحسب إعادة لأن التحريم بما لا يخفى إلا أن يتق بأن التحريم من شأنه جهز
 لإمام به أي فيسب التأموم لا يقتصر في عدم العلم بالبيان به من الأمام ولو كان بعد ولا كذلك
 غيره من وجوبه ويؤيد الفرق ما صرحوا به من أن الإمام لو شك بعد إحرام التأموم استأنف
 السجدة وكذا نيب لا يجب على التأموم إعادة الصلاة إذا علم بحال الإمام مع أنه بذلك ينبغي تقديم
 إحرامه على إحرام إمامه وغالوا ذلك شقة لاختراع على حال الأمام وأنه لا يرمه تأمل منه في
 صحة صلاته وسأني عن الشارح في كلامهم ما مضى وجوب الاعتقاد (قوله تحسباً للضعف به) قال
 في الروض وشرحه ومحافظة على التكامل عند اهـ وقد تعرض على كلا التعيين أنه قد لا يكون
 أمروك من ذلك ولا يكفل طلب الخروج من الخلاف فيه عند اهـ فلو كان الصهر لا بيان
 جميع الواجبات اهـ سم على مسح في أثناء كلامه (قوله ولو ترك الإمام السجدة) كأن سمع جيل
 تكثيره التحريم أو القيام بالمحذوقه (قوله لم يصح) أي يجب عنه مرة المضروقة عند إردنه الركوع
 لأن فعله سبيل من أن يعيده على السجود (قوله لأودني) هل في إمام الأودني بالصم وفتح
 التهمة والنسب إلى أودنه من قرى نجرى قلت وبالسج إلى أودني من أضافه قوت وأصم
 واحداً واحداً في المهرية السهي وفي صفتاب لأسوى هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن نصر

حلفه واستحبه وتعليل الجوار خوف الفتنة بموع فقد لا يعلم الإمام بعدم اقتدائه أو معارضة كائن
 يكون في الصف الأخير مثلاً أو يساعده في فعلها من غير ربط وانتشار كثير فينبغي خوف الفتنة
 (ولا يصح قدوة تقتد) حال قدوته لكونه بالما لم يجره بلحظه سهوه ومن شأن الإمام الاستقلال
 وأن يتحمل هو سهوه غيره فلا يختمون وأما حبر الصحيحين أن الناس اقتدوا بأبي بكر رضي الله
 عنه حلف النبي صلى الله عليه وسلم فمحمول على أنهم كانوا مفسدين به صلى الله عليه وسلم وأبو بكر
 يسمعون التكبير كما في الصحيحين أيضاً وقد روى البيهقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض
 موته حلف أبي بكر قال في العموم إن صح هذا كان مرتين كما أحب به الشافعي والأصحاب ولو توهم
 أن من كونه مأموماً لم يصح اقتداؤه أي به ومحمد كما قاله الزركشي عند هجومه فإن اجتهد في أمه
 الإمام واقتدى عن علي عليه السلام أنه الإمام فيسمى أن يصح كما يصح بالاحتياط في القبلة والنوب
 ولأولئك السبب ومعلوم أن اجتهد سبب فرائض الله على عرصه لا بالنسبة للبيعة لعدم الإذلاع
 عنها فتنط الفول بأن شرط الاجتهاد أن يكون للعلامة فيه محال ولا محال له هذا لأن مدار
 ما مومية على السنة لا على وهي لا طالع عنها وإن اعتمد كل من اتبعه في الإمام تحت صلاحتهما
 لعدم مقتضى ظلالها أو أنه مأمووم ولا وكذا لو شك في أنه إمام أو مأمووم ولو بعد السلام كما في
 المجموع لشكه في أنه تابع أو متبوع ولو شك أحدهما وطلب الآخر تحت لظن أنه يعلم دون الآخر
 وهذا من المواضع التي فرق الأصحاب فيها بين الثن والشت قال ابن الرفعة أو انطلقان بمجرد
 الشك من على طريق العرفين أما عن صريح المروءة فبما التفصيل في الشك في البيعة وقدم
 في صفة الصلاة وهذا هو المسمد وخرج عن مقتداه ولو سقطت القدوة كان سلم الإمام مقام مسوق
 فاقته في به آخر أو مسبقون فاقته في بعضهم ببعض فتصح

بأنه الموحدة بوي سحرى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة وأودته بفتح المعرزة كما تقدمت من الإصلاح عن
 الأكال لأن ما كولا وعن حظ ابن اسمعاني في الأسباب واقتصر عليه وذكر ابن حنك أن
 ابن اسمعاني قال إنه بالصم وأن السج من حصا الفقهاء ولم يذكر غيره أعني ابن حنك أن
 (قوله حقه) أي الإمام وقوله كان يكون أي المسموم (قوله وانتشار كثير) أي عرفه مر فها
 يأتي في فصل شرط القدوة الخ (قوله ولا يصح قدوة) قال في المصباح القدوة سم من اقتدى
 به إذا فعل مثل فعله تأسيًا وفلان قدوة أي يقتدى به والصم أكثر من انكسر قال ابن فارس :
 ويقال إن القدوة الأصل لدى ينشعب منه الفروع اسمي وفي القاموس القدوة مثنة وكعدة
 ما است به واقتديت به (قوله أن الناس اقتدوا بأبي بكر) أي في مرض موته صلى الله عليه وسلم
 (قوله لم يصح اقتداؤه به) أي ولو بعد السلام وإن بان إماما اه ابن حجر وكتب عليه سم
 بأن شئت بعد السلام في كون إمامه مأموماً إلا أن محل هذا ما لم بين إماما كما هو ظاهر ولا ينافيه وإن
 من إماما حوار شخصيته أمير هذه الصورة بل تعين ذلك اه وكتب سم أيضاً قوله وإن
 من إماما أي إن حال من التردد أو مضى ركن كما هو ظاهر (قوله فيسمى أن يصح) أي لا تعير
 حثه به بل يحب الاستئذان أو بيعة المفارقة فيه نصر ولا بعد الثاني (قوله أنه إمام) أي
 بصاحبه (قوله وقد مر) أي وهو أنه إذا صار التردد أو مضى ركن صر وإلا فلا (قوله وهذا)
 أي طريق المروءة .

في غير الجمعة على الأصح لكن مع الكراهة (ولا يخفى برهانه) وإن كان لفتن من
(كقيم نيم) يحمل بعض منه وجود الماء ومحدث صلى على حب حائه لا كراه أو سكوبة
فقد اظهروا من بعدهم لأعداد صلاته فمكثت كاتسده من هذه خيثة وإن تحت حرمة
الوقت، وثما عدم أمره صلى الله عليه وسلم من صلى حلف عمرو بن العاصي بالاعادة فعبر مستمر
عدمها لأنه على الترجي وتأخير الدين إلى وقت الحاجة حائر، وخوار كوسهم كانوا عاكين وقصوا
ما عليهم (ولا قارىء شئ في الحديث) وإن لم تمكن من النعم،

(قوله في غير الجمعة) شئ إنما فيها فلا تنسخ لأن فيه اثنا خمسة بعد أخرى (قوله لكن مع الكراهة)
ظاهر في الصورتين وعليه فلا ثواب فيها من حيث الإعادة وفي أن حلف النصر يحرجه للثانية
فقد والكراهة حرجها من خلاف من أظنها وسيأتي في كلام المحقق قبل صلاة المسافر ما يصرح
بتحصيل الخلاف بالثابتة هذا ويعنى أن محل صحة القدوة مع يتذكر الإمام رك رك من
صلاته ويعود ندادركه قبل قبول الفصل فإب عاد م تصح قدوة المسافر بالإمام الثاني ليس له
مقتد بمقتدى في نفس الأمر (قوله كقيم نيم) هل شرط هذا عم الشوم بحاله حال الاقتداء
أو قوله ونسب قال م يعبر متعلقا إلا بعد الصلاة تحت ولا قضاء لأن هذا لإمام يحدث وسين حدث
لإمام بعد الصلاة لا بصرف ولا وحب القضاء كما سيأتي أولا فرق هنا ويخص ما سألني به ذلك
ويفرق فيه نظر ونسوبة فريفة إلا أن يظهر فرق واضح فإن قيل على النسوبة هل اكتفى
عن هذا المثال عتبه الحديث لأية فمنا يعوب العتبه على أن المسافر الميم تصح الاقتداء به
وإن كان حديثه ناظيا بأشياء سم على من حلف وقوله ونسوبة فريفة أي فلا قضاء كاله من
حدث إمامه وقوله إلا أن يظهر فرق واضح أقول - قد قال العرف أن الحدث من شأنه أنه يخفى
فلا يثبت المأموم معه إلى تقصير في عدم العلم به وأما الميم فهو ما يجب الاصطلاح عليه سيما في
حق المسافر فيثبت المأموم إلى تقصير في عدم العلم بحال الإمام هذا وفي كلام الشارح في باب
الميم ما يصرح بالنسوبة منه وبين الحديث حيث قال بعد قول المصنف ومن ثم يرد قصي في
الأظهر. وأجيب عن الحرف أي حلف عمرو بن العاصي حيث صلى بصدقه وقد نيم للرد ولم يأمره
ولا أصبح به بالصدقة أنه عليه الصلاة والسلام إمامه بصدقه بالاعادة لأنها على التراخي وتأخير
الدين إلى وقت الحاجة حائر وأنه يحتمل أن يكون عالما بوجوب القضاء وثما بصدقه فيحمل
عدم معرفتهم الحكم أو جهلهم بحاله وقت القدوة به (قوله من صلى حلف عمرو بن العاصي)
أي لما نيم للرد وصلى بصدقه على ما مر في باب الميم (قوله ولخوار كوسهم كانوا عاكين) أي
بوجوب الإعادة على من اقتدى بمن برهه بالاعادة واندأهم عمرو إماما هو لعدم علمهم بحال
الاقتداء (قوله ولا قارىء بأشياء الخ).

فرع - عم أميته وعاب عتبه بمكة العلم فيها فهل صح اقتداؤه به أم لا، فيه نظر
والأقرب الثاني لأن الأصل ثناء الأمية ونقل عن فتاوى الشارح أنه ومن أنه يعلم في عتبه صح
لاقتدائه به وقد يتوقف فيه ويعمل بما قدمناه لا يعتدل بشكل على ما ذكرنا فلو علم حله ثم
فأرفه مدة يمكن فيها ظهره من صحة الاقتداء به جملا على أنه يظهر في عتبه لأنما تقول الظاهر من
حال المصطفى أنه يظهر بعد حدثه لتصح صلاته وليس المظاهر من حال لأشئ ذلك فإن الأمية عتبه مرممة
والأصل ثنائها وقد يحتاج عن التوقف فيما مر من ذلك مقروص فيما لو استوى عدده الاحتمالان
وما نقل عن الفتاوى من صور مما إذا ترجح عدده أحد الاختصاص بقرينة إحداهما

(قوله لأنه على التراخي)
الح (هذه الأحوبة
منية على لزوم الاعادة
لهم خلاف ما قدمه في
باب التيمم فراجع) (قوله
وخوار كوسهم كانوا
عاكين) أي حين منع
النبي صلى الله عليه وسلم
أن طرأ لهم العلم بعد
الاقتداء والافتكاف
يقصدون مع علمهم بعدم
صحة الاقتداء

أو لم يعم القسدي بحاله لعدم صلاحية حمل القراءة عنه أو أدركه راكعا مثلا ومن شأن الإمام التحمل كالحمل والتدغم يصح اقتداؤه به في السر به دون الجهر به سواء عني أن التأموم لا يقرأ في الجهر به من يتحمل لإمام عنه فيها وهو القول القديم أيضا والأمر موقوف للأمر كآله على الحالة التي ولدته عليها وأصله لغة لم لا تكس واستعمله النحاة فيما ذكره محاربا وقوله في الحديث راجع إلى اقتداء القاري بالأمر لا إلى ما قبله (وهو من تحمل بحرف) ثم محاربا عن إخراجها من محرجه (أو تشديده من السانحة) لحدوة في سببه ومن حسن سمع آيات مع من لا يحسن إلا ما ذكر وحفظ سيف السانحة الأول يحافظ نفعها التي مثلا كقاري مع أي وسه عد كره على أن من لم يحسنها يقرأ في الأولى وهو أحسن أصل التشديد وتعذب عليه المداغة صحت القدوة بسمع الكراهة كأي السكافية عن انقاص (وسه رت) عشرة مشددة (يدغم) ما يدل كما قاله الأسوي (في غير موضعه) في الادغام انهم من يدغم فلا يصح إدغام فقط كتشديد لام أو كاف ما بك (و) منه (نعم) ثلثة (بديل حرفا بحرف) كره، يعني وسيل شاء، نعم نوكتا الثلثة يسره بأن لم يسمع أصل محرجه وإن كان غير صاف، يؤثر والادغام في غير موضعه لم يصل مسيرم لا يدل إلا أنه ليس حاصل فكل أثر نفع ولا عكس (ويصح) ودوة أي ولو في الجملة هي ماسية في سبها (تشديد) في حرف المعجور عنه وإن لم يكن مثله في البديل كما لو محاربا عن راء وأنها أحدهم عسا والآخر لاما خلاف ما حر عن راء عاجز عن سين وإن اتفقا في البديل لأن أحدهما يحسن مالا يحسنه صاحبه،

(قوله لعدم صلاحية التحمل القراءة عنه الخ) لاورد عليه الاسم لمحدث لأنه أهل في الجملة لو كان متطهرا (قوله ونسبه بما ذكره على أن من لم يحسنها الخ) قد يقال إن مفسره الأبي قاسم

(قوله ولم يعم) أي فلا يعتد بالجهل بحاله فلا بد من القضاء وإن لم يكن الحال إلا بعد اه سم عني ابن حجر (قوله فيما ذكر محاربا) أي ثم صار حسنة عرفه (قوله لا إلى ما قبله) ويدل لذلك راعده لا (قوله وهو من تحمل بحرف الخ) عمرة دل الأسوي ولا يسمع الاقتداء بعد الاحلال المذكور فتضمن له شهي . قول، الوجه الذي لا يتجه عنه وفاد شيجب مع رحمه الله وهو ظاهر كلامهم عدم الاعتقاد لأن الحسن هو بغيره بالأمية كالأبوة وذلك بوجود قبل الاحلال بأمر سم على مهبج (قوله كقاري مع أي) هذا واضح فيمن يحفظ القرآن مع من يحفظ الذكر أممن يحفظ نصف السانحة الأول مع من يحفظ الثاني فكأن من أحدهما في المعجور عنه فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر وكأنه أحده في القاري مع الأبي سطر ي كل واحد منهم مع صاحبه في النصف الذي يحفظ دون غيره (قوله يؤثر) عمرة عن أي عام مقي ابن سريج قال شهي سريج إلى هذه المسئلة وكانت شفته بسيرة وفي منها، فتد له هل تصح إمانيه وقال نعم . وإسمي أيضا اه سم على مهبج (قوله ويصح ودوة أي) ظاهره من غير كراهة (قوله على ماسية أي في ماسها) من قوله بعد قول النصف مكانا حراد كرا ولا تنعقد شريعتهم وفيهم أي لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كإقتداء اناري بالأبي كما قبله ذكرني عن فتاوى الدعوى وماهر أن يحبه إذ قصر الأبي في التعم والإفصاح جمعة إن كان الإمام قارئاً إلى آخر ما ذكر (قوله في الحرف المعجور عنه) لو استوفى لا حلال بحرف معن ورا أحدهما لا حلال شيء آخر فيصح صحة فتد دي ريادة بالآخر دون العكس ولتأمل اه سم على مهبج (قوله ويطلب أحدهم عيب والآخر لاما) قل عمرة . ومثله في النصحة فيما يظهر لو كان سقط الحرف الأخير والآخر بدله شهي . قول : قد يترق بينهما وإن اتفقا في المعجور عنه لكن الآتي بالبديل قراءته أكل وأتم مما لم يأت لها ببديل ومن ثم لو أسقطه بطلت صلاته لتزايه مثله الحرف لأصلي

وعلم منه عدم صحة اقتداء أحرس بأحرس ولو عجز عنه في أثناء صلاته عن القراءة لحرس ربه
مفرقة بخلاف حاله عجز عن القيام لأن اقتداء القائم بقاعد صحيح ولا كذلك القارئ بأحرس
قاله البغوي في فتاويه فلو لم يعلم بخبره حتى قرع من صلاته أعاد لأن حدوث الحرس نادر
بخلاف طرق الحديث ونحو الأذرع صحة اقتداء من يحسن نحو التكبير أو التشهد أو السلام
بأهنية عن لا يحسنها بها ووجهه أن هذه لا تدخل لتحسن الإمام فيها في سائر أجزائه وتصح
القدوة عن جهل إمامه أو فرائده لأن الأصل لاسدود والظاهر من حال المسكين أنه يحسن
القراءة فإن أسر هذا في جهريه أمار المأموم صلاته إذ الظاهر أنه لو كان قارئاً لمهر ويبرمه كما شبه
الإمام عن أمثله البحث عن حاله . أما في السرية فلا إعادة عليه عملاً بالظاهر ولا يبرمه البحث
عن حاله كما لا يبرمه البحث عن شهادة الإمام بغيره أن (قوله عن لأصحب لا ينقل بعد سلامة
من الجهريه نسبت المهر أو أسررب كونه حائراً وصدقه المأموم ولا يبرمه الإعادة من يسحب
وإن لم يحسن المأموم وجوب إعادة صلاته لمسكي بدمعة المأموم لإمامه بعد إسراره لا يمتنع
عملاً بما تقدم من التعليل وهذا وإن عارضه أن الظاهر أنه لو كان قارئاً لمهر يرحح عليه باحتمال
أن يحذر إمامه بعد سلامه بأنه أسررب بس أو لكونه حائراً فمؤوع بناءً على ما تقدم ثم بعد السلام إن
وجد الأخبار المذكورة

(قوله وعلم منه عدم صحة
قصداء أحرس بأحرس)
وجه عدمه ما يؤيد
في وجوبها به الحكم من
عدم تحقق المائلة لحواز
أن يحسن أحداهما مالم
يحسن الآخر فاصح
في قوله منه راجع قول
الصف وضح بمثله أي
الذي مماثلة له بحقيقة كما
هو ظاهر مخرج به الأحرس
مع الأحرس للتوجيه الذي
ذكرنا ولا تتحقق المائنه
والشيخ في الحاشية جعل
اصح راجعاً إلى قول
الشارح لأن أحدهما يحسن
من يحسنه صاحبه وهو
لا يصح لأن عدم الاحسان
فيه محقق فلا يدل على
التمسك (قوله حلالاً
للسكي) في قوله يلزم
الإعادة إذا لم يحسن المأموم
وجوبها بأن كان عالم
بذلك لأنه كان من حقه
عدم التسعة لماله
مطلقة صلاته (قوله عملاً
عما تقدم من التعليل) أي
في قوله والظاهر من حال
المسكين حلالاً في حاشية

الشيخ

(قوله وعلم منه) أي من قوله لأن أحدهما يحسن مالا يحسنه صاحبه (قوله أحرس بأحرس)
فإن إن قاسم ووجه : أي التمهات لم يلى ذلك في حاصده الجهل فمائلهما حوار أن يحسن أحدهما
ملا لا يحسنه الآخر كما لو كانا مأمومين اه وهو وصح في الحرس القارئ ويوجه في الأصل أنه قد
يكون لأحدهما قود بحث أو كان صفة أحسن مالا يحسنه الآخر اه سم على حج و رد في حاشية
الشيخ عن التوجيه في الخلق (قوله أعاد) أي سو ، كات الصلاة سرية و جهريه (قوله من
لا يحسنها بها) صادق بمن لا يحسنها ألفه أصلاً والتعليل يوافق (قوله لأن الأصل الاسلام) ولا
يد في هذا ما من من عدم صحة اقتداء الأحرس بمثله لأنه ظهر من حال أحدهما شيء بعد عدمه
من مماثلة وعدمها (قوله فإن أسر هذا) أي من جهلت قراءته ولا يكتبه بية مدبرة (قوله
المأموم الخ) أي إذا لم يخبره بعد السلام بأنه أسر ناسياً مثلاً كما يأتي (قوله ويبرمه الخ) أي
السلام فله إدامة القدوة معه إلى السلام كما يأتي (قوله البحث عن حاله) أي ويؤيد بحث عن
حاله حتى حضرت صلاة أخرى فنسب عدم صحة الاقتداء به لعدم حرمة تأنيبه (قوله أماني السرية)
أي بأن قرأ فيها على وجه لم يسمعه المأموم (قوله وإن لم يحسن) هي غاية (قوله حلالاً لمسكي)
أي حيث قال بوجوب الإعادة لتردد المأموم في صحة قدوته بإسراء الإمام وقوله عملاً الخ قد جمع أن
ما تقدم من التعليل يفيد ذلك بل قوله إذ الظاهر أنه لو كان قارئاً لمهر يؤيد كلام المسكين بل أن
يريد بالتعليل قوله فس لأن الأصل لاسلام والظاهر الخ (قوله ع من التمسك) هو قوله
عملاً بالظاهر

فرع - لو كان لأمه باركاً للتحفة أو التشهد هل يجب القضاء متعة أو لا مطلقاً أو لا يجب
في السرية ويجب في الجهريه مال م ر إلى الوجوب مطلقاً لأن من شأن القراءة الاعلاخ عليها اه
وأقول الوجوب لا يمكن خلافه في الساتحة في الجهريه أحداهم قرر في الدرر السابق لأن من لا
نوب انبراه أنه أسر في الجهريه وم نسيب إحسن القراءة وفيه نظر لأن الكلام في إداره قارئاً

عمل بالأول وإلا فالثاني ويحمل سكونه عن الفراء جهرا على القراءة صرا حتى تحوّلته متابعته
 وحوار الاقتداء لا ينفى وحب النصاء كما هو مقتضى عن اجتهد في القسبة ثم ظهر الخطأ فإنه في حال
 الصلاة متردد في صحة القدوة كذا أفادني به الوالد رحمه الله تعالى ، ولم أر من حققه سواء ومن
 جهل حال إمامه الذي له حالنا حوون وإضافة وإسلام وردة ولم يدرك هو في أيهما لم يزمه لأعادة
 بل نسق (وتكره) القدوة (بالختم) وهو من تكرار التاء والقيس كافي الصحاح وغيره التاء
 (والسقاء) وهو سمرتين ومدة في آخره من تكرار الفاء - والوواء ، وهو من يكرر الوو ، وكذا
 سائر الحروف يريد به وسرة الطمع عن سماعه ، ولا فرق بين أن يكون ذلك في الفاتحة أو غيرها
 ولا فاء فيها وحار الاقتداء بهم مع زيادتهم لعدم فيها (واللاحن) لحننا غير مغير المعنى كفتح
 دال بعد وكسر يائها ووجوب بقاء المعنى وإن كان النعمد لتلك آتيا وصم صاد الصراط وهرة
 اهدا ونحوه كاللحن الذي لا يغير المعنى وإن لم تسمه النحاة لحننا (فان) لحن لحننا (غير معنى
 كأنعمت بصم أو كسر) أو أنطه كالمستقين كما في المحرر وحده منه لفهمه بالأولى لأنه يسهل

(قوله كاللحن الذي لا يغير
 المعنى) كذا في النسخ وفيه
 اتحاد المشبه والمثبه به
 (قوله وحده منه
 لفهمه بالأولى) أي ولأنه
 ليس من اللحن حقيقة
 وإن كان مرادهم ما هو
 أعم من الإبدال كما أشار
 إليه الشارح بعد - قال
 لأدري وتحوّل ردي
 وغيره فعدوا من اللحن
 المبطل للمعنى قوله المستقين
 وليس بلحن بل إبدال
 حرف بحرف

لكنه ترك القراءة فهذا شيء آخر غير ما قدم - وأعم أنه صرح الإمام النووي بأنه لا بد من
 أنه ترك تكراره الإحرام لأنه يطلع عيب فقد يقاس بذلك ترك الفاتحة إلا أن يهرق بأن من شأن
 الإمام الجهر بالسكينة دون الفاتحة في السرية ه سم على منهج وما ذكره في الفاتحة في السرية
 يأتي منه في التثنية (قوله عمل بالأول) هو عدم الأعادة والثاني لأعادة (قوله ويحمل سكونه إلى
 آخره) متصل قوله أو لكونه حائرا فوقع بقاء التبعة الخ (قوله فإنه في حال الصلاة متردد)
 تردده في هذه ليس لخلل من بعض صلاة الإمام وحده بل تردده في صحة اجتهد الإمام يورث ترددا
 في صحة صلاته عنه تنقذر لانفراد لأعداد أخيه إلى استقلالها (قوله ومن جهل حال إمامه)
 شامل لما لو علم به قس الاقتداء وردد في أنه الآن في حاله الحوون أو الإضافة ولم لو مقتضى به ولم يعلم
 أنه فلان ثم بعد الفراغ عزمه وعدم وحوون لأعادة في النائية طاهر لحرمه بالنية حال القدوة وأما
 في الأولى فقد يقال بعدم انعقاد صلاته لتردده في النية حاله التحريم وبسببه الاستصحاب أيضا فيما لو
 شك في الأثناء ولا نكسه بنية لمصرفه (قوله بل نسق) أي ولو مفرد لأن إعادته ليست لمفرد
 صحت التثنية بل لأحتمال غلان صلاة إمامه (قوله وتكره القدوة بالختم) قال عميرة قال الشافعي
 رضي الله عنه الاختيار : أي الأولى في إمام أن يكون فصيح للسان حسن الثياب مرتلا للقرآن
 تهى سم على منهج (قوله وهو من يكرر التاء) هو وو عمدا سواء على أن المكرر حرف قرآني
 لا كلام أختي أولا أو متصل بين كثرة المكرر وعدمها فيه طر فليحذر اه سم على منهج .
 أقول : الأقرب أنه لا فرق بين العمد وغيره بل علة به من أن المكرر حرف قرآني كثر أو قل
 (قوله بعدهم فيه) قصيته أنهم لو عمدوا ذلك لم يصح الاقتداء بهم والأقرب خلافه بل من أن
 ما يكرره حرف قرآني (قوله واللاحن) عمده اللحن بالسكون الخطأ في الإعراب وبانفصاح العضة
 ومنه قوله فعلم أحدكم ألقن بأخوة ه سم على منهج ووجه ذلك أنه مأخوذ من اللحن بانفصاح
 ومعناه أشد لحن من غيره (قوله وضم الصاد الصراط) أي أو فتحها (قوله كالمستقين) التثنية به
 لا يظهر معناه بطرا إلى أن هذا المركب من الموصوف وصفته لفظا لا معنى به بخلاف أنعمت عليهم فإنه
 في معناه له معنى لكنه غير مراد في الآية ولا يقال المستقين جمع مستق فالخاص فيه غير المعنى لا إطلاقه
 ويمكن أن يجاب بأن المراد بإبطائه إزاله معناه الأصلي وإن حدث له معنى آخر فمستقين بالثوون

في لأشع ، ومراده بالحن هنا ما يشمل الاندال (أنس صلاة من أمكنه التعم) ولم يعلم بعدم كونه قرآنا ، ولو سقط للصواب قبل السلام أعاد ولم يطل صلاته فإن صاق الوقت صلى لحرمته وأعاد لتقصيره ، وحذف هذا من المحرر لكونه معروفا ولا قضاء لمعنه في الخالص (فإن عجز عنه أو لم يحضر من إمكان تعمه) من وقت إسلامه فيمن طرأ إسلامه كما قاله العوى ، ومن العجز في غيره على ما بحثه الأسوى إذ كل من الأركان والشروط لا يتعرق الخلل فيها بين البالغ وغيره هذا والأوجه خلافه لما يلزم عليه من تركه ما قبل بدووعه وخطأه في ذلك متوجه لوليته دونه (فإن كان في الفاتحة) أو بدله (فكأنه) وقدم حكمه (وبذلك) بأن كان في غيرها وعبر بدلهما (فتصح صلاته والقراءة به) ومنه ما لو كان حذوا تحريمه وعذر به أو بسبب أنه لحن أو كونه في صلاة لأن الكلام اليسر بهذا الشرط معتبر لا سطله ، وعلم مما يقرر أن شرط بطلانها بالتعريف في غير الفاتحة أن يكون قادرا على ما منعها أنه حذو كلام أحسن ، وشرط بطلان ذلك بخلاف ما في الفاتحة فإنه ركن وهو لا يسقط نحو بيان أو جهل واختار السكي مقتضى قول الإمام ليس هذا إلا من قراءة غير الفاتحة لأنه يتكلم بما ليس بقرآن من غير ضرورة من بطلانها مطلقا قادرا ، أم عاهرا (ولا تصح قراءة رجل) أي ذكر وإن كان صيا (ولا حتى) مشكل (بامرأة) أي أنثى وإن كانت صبية (ولا حتى) مشكل بالاجتماع في رجل بالمرأة ، لا من شد كالمرء بقوله صلى الله عليه وسلم « من يسهل قوم ولوا أمرهم امرأة » ولأن المرأة خاصة عن الرجل وإن حصل له معنى آخر لكن يطل معه معنى المسقم بالكتابة بخلاف أعمت تصم وكسر فإن يكون التام صميرا لم يزل عن الكتابة وإن غير من خطاها المذكور إلى غيره فليتناه .

فرع - لو سهو مرة أعمت ثم ولا سطل الصلاة بها لأنه يعبر صفة بخلاف ما لو أسقط مرة أعمت فإنه سطل لأنه إسقاط حرف والتسهيل يرى سطره في قوله تعالى - ولو شاء الله لأعنتكم - تسهيل مرة أعنتكم عنيته أن الصلاة مكروهة في سهو مرة أعمت (قوله قل السلام) أي أو بعده ولم يطل العصر (قوله فإن صاق الوقت) مفهومه أنه لا يصح مادام الوقت وسعا ، وظاهره وإن أبس ممن يعلمه وقياس ما في التبع من أن فاقده الظهورين إن لم يرج إساءه صلى في أول الوقت أنه ها كذاك إلا أن يفرق بأن فقد الظهورين من أصله لا حياز لكاتب فيه بخلاف ترك التعم فإن المكاف منسوب فيه إلى تقصير حصول التقويت من جهته (قوله وحذف هذا) هو قوله فإن صاق (قوله والأوجه خلافه) أي فيكون من الباطل (قوله ولا فتصح صلاته الخ) أفاد ضعف ما سبقت عن الإمام فينبه به (قوله واختار السكي الخ) ضعيف (قوله ليس هذا إلا من) عبارة المحلى رحمه الله قل الإمام ولو قيل ليس لهذا إلا من قراءة غير الفاتحة لم يكن بعيدا لأنه يتكلم الخ وليس في كلامه حرم بالجمع من القراءة ، وبه نعم ما في كلام التشرح (قوله من بطلانها) بين بقوله قبل مقتضى قوله الخ (قوله أي ذكر الخ) أراد به إدخال الصبي فقط (قوله بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وروى ابن ماجة « لا يوتر امرأة رجلا » اه عميرة .

فرع - هل يصح الاقتداء بالملك الوحة الصلة لأندليس تأني وإيا كان لا يوصف بالذكورة والأنوثة . فرع - هل يصح الاقتداء بالحي الوحة الصلة إذا علم دكورتها فهل يصح الاقتداء به وإن تصور في صورة غير الآدمي والحي كصورة حمار أو كلب يحتمل أن يصح أيضا إلا أنه نقل عن القموي اشتراط أن لا يتصور بما ذكر إلا أن يكون مقصوده اشتراط ذلك ليعلم أنه حي ذكر حيث علم لم يضرب التطور بما ذكر فليحترر اه سم على منهج .

(قوله ولو سقط للصواب)
قبل السلام أعاد) لا يحسن له
لأن الحكم هنا يبطلان
صلاته بمجرد إتيانه بما
ذكر والشهاد حج إلى
ذكره عقب قوله الآتي
لدى تسعه فيه التشرح
بخلاف ما في الفاتحة أو
بدلهما فإنه ركن وهو
لا يسقط نحو جهل أو
نسيان فعب عنه بقوله نعم
لوتفطن الخ (قوله أو كونه
في صلاة) فيه وقفة والقياس
البطلان هنا لأنه كان من
حقه الكف عن ذلك
(قوله في غير الفاتحة) أي
أما في الفاتحة فيسطل وإن لم
يكن عامدا عالميا لكن
بشرط عدم التدرك قبل
السلام لا لكونه لحنا بل
بذكره الشارح بعد

وقد يكون في إمامها إيمان بها ولحنى يهدى بها بخور كونه ذكرًا وانقضى به لذكر يحسن
 كونه أنثى وفي اقتداءه لحنى بالحنى يحتمل أن الإمام أنثى ولشوموم ذكر . أما اقتداء المرأة بالمرأة
 وبالحنى أو بالرجل واقفاء لحنى والرجل بالرجل صحيح لعدم المحذور . وقد قرر علم أن
 الصور مع حمة صححة وأربعة نظير . ويكره اقتداء حنث مات أنثى به علامة غير قطعية كما
 هو ظاهر بالمرأة ورجل حنث مات ذكرته (ونصح) القدوة (للتوصي بالمستقيم) الذي
 لا تنزهه بعبادة كمال حاله (أو) للوضي (أو) (ناصح لحنث) إذ لا إعادة عليه لا بدع حديثه
 (والثالث ، ناصح والمصطحع) والمستحق وهو مومنا كما صرح به المولى ولأحدهم بالآخر كذلك
 لغير البحري عن عائشة رضي الله عنها « أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا
 وأبو بكر والناس قياما » قال السهوي وكان ذلك يوم السبت أو الأحد . وبقي صلى الله عليه وسلم
 صحوه يوم الاثنين فكان ناصح لغير النسخين عن أبي هريرة وعائشة « إمام حسن الإمام ليؤمن
 به سري أو علنا » وإذا صلى جالسا قضاوا جلوسا أجمعون » لا يقال لا يزم من نسخ وجوب القعود
 وجوب القيام لأنما يقول لأصل النسخ وإعفاء وجوب القعود للمتابعة لإمام قام نسخ ذلك رآه عسار
 متابعة الإمام فمروا وجوب التماس لأصل (والكمال) أي الناصح لحنث (بالحق) لمعه ولو
 كانت الصلاة فرضا بالاعتقاد بسلامته لأن عمره من سببه تكسر اللام كان يؤم قومه على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من سنن أوسع سبب كما رواه البحري . نعم الناصح أولى من
 الذي وإن كان الذي أمرا أو فقه سبعة الاقضاء به بإجماع خلاف النسخ . ولهذا نص
 في المولى على كراهة الاقتداء به (والعقد) وإن كان حثيا لأن سلامته معتد بها ولأن ذكره
 مولى عائشة كان يؤمها رواه البحري . نعم لحنث أولى منه وبقي قل ما فيه من الرق .

(قوله كان يؤمها) أي
 في حال رقة قبل ضرورته
 مولى حق يتم الدليل
 إذ المولى العتيق

(قوله مات ذكرته) أي علامة غير ملعية (قومه وهو مومنا) أي حيث عم باستقالات لإمام ولو
 بشرق الكسوف لأن المدار على علمه بذلك وهو موجود فيه وهذا بالنسبة إليه . أما بالنسبة لغيره
 كما لو كان راسخا فلا يقول على ذلك لأن مثل ذلك لا اعتبار به بالنسبة للأمر الشرعية وإنما
 يعتمد ذلك في حقه لعلمه بختقه الحل ، ومحل كون الحوارق لا يعتد بها قبل وقوعها أما بعد
 وقوعها فيعتد بها في حق من فسد به ، فمن ذهب من محل يهدى عرفة وقت الوقوف بها وأدى
 أعمال الحج ثم حجه ويسقط العزم عنه (قوله كما صرح به المتولي) اسمه عبد الرحمن بن مأمون
 قال ابن حلكان ولم يبق على المعنى الذي لأحده سمي بالمتولي اه طبعات الأسنوى (قوله كذلك)
 أي مومنا (قوله لغير البحري) ر ر لغيري ومعه أيضا (قوله وكان ذلك يوم السبت) أي
 في صلاة الظهر اه ديمري (قوله بالصبي للميز) أي ولو قبل بلوغه سبع سنين أخذنا من قوله
 الآتي أن عمره من سبعة أع . وأما أمره به فيوقف على بوجه ذلك فتنبه به (قوله على كراهة
 الاقتداء به) معتمد أي وحيث كانت مكروهة لا نواب فيها هـ ويبدى أن يتأمل وجه الكراهة
 مع مبرر صلى الله عليه وسلم عمره من سبعة أع وطعن من نفوس قومه للاقتداء به لأن يقض
 وجه الكراهة الخروج من خلاف من مع الاقتداء به وهذا لم يكن موجودا في عهد صلى الله
 عليه وسلم وعروض الخوف بعده لا يضر لاحتمال النسخ عند المخالف

إلا إن تميز سحره كاستثنى واحداً في صلاته لحديثه أولى مطاوعاً من دعائه أقرب إلى الإجماع
وساير تقديم المعص على كمال الرق ومن زادت حرته على من تقتضيه منه وتكره إمامه
لأنه وإن كان ما كاد كرهه شرح في روضه (وأنعمي والتعير) في الإمامة (سواء على
النص) لتعرض فصيدهما لأن الأنعمي لا يستر ما يشبهه فهو أحنح والنص يستر لحن فهو
أحنح بحسبه ومعهم أن في الكلام حالة استوائهما في سائر الصفات ولا فائدة من ترجيح
بعضه من الصفات الآتية ويؤيد ذلك قول المودى لحر الأنعمي أولى من العدد النص ومثله
في ذكر الجمع مع الأصم والقص مع الحنفي والحدوب والآب مع ولده والنزوى مع النذوى
وقيل الأنعمي أولى مراعاة للقي الأول وقيل النص أولى مراعاة للقي الثاني وسنرجح عن
النص بسببه قبل وسنظهره لأدري أن الأنعمي لو كان مثلاً لا يسوون به عن استعمرت
كان النص ثبات الله فالنصير أولى منه وسنعه ابن التري عن ذلك ورد الشيع بأن لا حاجة
إليه بل ذكره يوم خلاف إيراد أنه معناه يأتي في مظافة الثوب والبدن ولا يخص ذلك
بالأنعمي بل لو تبدل النصير كان الأنعمي أولى منه (والأصح صحة قدمه) نحو (السلم سسس)
تكسر اللام أي سس البول ونحوه من الأربعة (والظاهر بالاستحالة عبر السحرة) واسسور
بالعاري وسسجي سسج من سسج سسج من سسج سسج من سسج سسج من سسج سسج من سسج
صلاتهم من غير إعادة. وإنا لا نصح بوجود الحسة وبإعطاء صلاتهم للصحة ولا ضرورة
للاقتداء بهم أمضى وقد وجدناهم تارة بصحيفة حرماً وأما السحرة فلا يصح لأفد بها وبولدها
لوحوب الإعادة عليها كما اقتضاه كلام المصنف هنا ورجحناه في سائر الكتب وهو المعتمد
ومأثله الروياني عن النص الثاني من عدم وجوب النص وقال في المجموع به باهر نص النصي
لأنه نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة ولذا في صرح الشيخ أبو محمد والناسي
أبو الطيب وابن الصانع وجمهور العراقيين وغيرهم لأنها كانت حائلاً صفة عليها أبو باهر
وقد صارت وقال في المهمات ما اتفق به أصحابه نواله رحمه الله تعالى أنه مفرغ على النص
الذي احتاره ابن تيمية وهو أن كل صائم يحب تعذيبه في الموت مع حل ميت قصوه وهو
مرجوح وهذا قال الشيخ

(قوله إلا إن تميز) أي العدد من كان العدد فيها والجزء منه أنه (قوله أولى مثلاً) أي
بغير العدد. نحو قوله (قوله وتكره إمامه الأمام) لأن وجهه أن العدد ربما منعت وصول
الماء إلى ما تحته وحمل الحاسة كاف في إكراهه (قوله ومنه فيما ذكر السميع) أي من الأسوء
(قوله للقي الأول) هو قوله لأن الأنعمي لا يستر ما يشبهه وقوله للقي الثاني هو قوله لنحسه (قوله
نحو الساسم الخ) قرر مر أنه وإن الإمام مستحالة وجب النصاء اه فراجعه فإنه إن كان المراد أن
الأسوء رخص فافقه. ووضح ولا يتقيد بتدبير الاستحالة بل مجرد الأثره مقتضى النصاء وإن كان
أشئ وليس بواضح وقد قل في المساج. وضح فدوه السليم الخ اه سم على مذهب ويمكن إحوال
معرض الكلام في أسوء الأثنى وحمل الكلام في المستحالة على المنجزة (قوله أي سلس البول
ونحوه) راده على المحلى وهو باهر ولم ينهر حمل المحلى على سلس البول حكاه مير جمع وقد
يقال إجماع له على ذلك أنه العلب. قول النصف والظاهر بالمستحالة الخ (قوله لو حود الحاسة)
مقتضاه أن السلس بالرجح أولى نصح إمامه بلا خلاف لانه الحاسة عنه (قوله من عدم وجوب
القضاء) أي على المنجزة

(قوله نحو) الذي راده
في أصول المتن جمع مجموع
الصورتين بعد الاستحالة
بعد أنسليم وإن يوم
بحل الصور التي رادها
بعد أنس كنه قال نحو
قصة السليم بالنس
والظاهر بالمستحالة
كالمتور بالعاري الخ
وه قدمه على لغة قدوة
لارتفع هذا اليوم (قوله
أي سلس البول ونحوه)
نقصر إعلان المعاني على
التفسير بسلس البول
كالروية كأنه لأنه محل
هذا الخلاف فغيره أصح
القدوة به حرماً أوبى
خلاف غير هذا وعليه
في زيادة الشارح له كقوله
والمتور بالعاري الخ
مراده به تميم الفائدة من
غير نظر للخلاف.

بن الأول أنه وأحوط وموافق في العار من أنها إن كانت حائضا فلا صلاؤه عيب مجموع لاحتمال
أنها تظهر بعد صلاتها فتجب عليها (ولو بان إمامه) بعد الصلاة على خلاف ظنه (امرأة) أو حتى
وحويا (أو كائنا معا) كفره كعدمي (قل أو) بان كافر (محتمل) كفره كعدمي (وحيث الإعادة)
لأنه مقصر بترك البحث إذ أمارة المظن من أنوته أو كفر طاهرة لا يثنى والحنى بدشتر أمره عالما
بمخلافه لا يتبع فيه فلا يحل لإعادة فيه وسيأتي ترحيح عدم الفرق بين الحنّى وغيره
في كلامه والأوجه قول قوله في كفره مانع ثم يقتضى به ثم يقول بعد فرعه لم أكن أسأمت
حقيقته أو ارتدبت لكفره بذلك فلا ينسب حرة ومخلافه في غير ذلك لأن احصاءه عن فعل نفسه
مقبول ولو بان أن إمامه لم يكره للأحرام ظلت صلاته

(قوله إن الأول) هو قوله لأحوط لإعادة تسهما كما نقضاه كلام الصنف (قوله ولو بان إمامه
الح) ذكر البيهقي عن بعضهم أن من أجواب كان وردده وعبارته في در التاج في إعراب
مشكل اسهاج وقع السؤال في هذه الأيام عن وجه نصب امرأة قد ذكر السائل أن مدرسي العصر
جحدوا منهم من هو إنه معقول به ، ومنهم من هو إنه محال ، ومنهم من قال إنه حصر بان على
أنها من أجواب كان قصت لا يصح واحد من هذه الثلاثة ، أما الأول فلاش فعله لازم لا يصح
المعقول به قال في الصحاح بان الشيء ، وبين اصبح وصبر ، وأندى أما وسنة أظهرته . وأما الثالث
فماض قطع لأن أجواب كان محصورة معدودة قد ستوهاها أوجس في شرح النفس والأرتشاف
ود كر كل فعل عدة قوم معها وند كر أن أحد عد منها بان . وأما الثاني فيكاد يكون قرنا لكن
سعد أن امرأة ليس مشتق ولا مشتق بشرط الحال أن يكون مشتقا مستقلا وسطله أن الحال
فيه معامل وأنه معنى في حال وهو سر منحه ها إذ لا يصح أن يكون المعنى بان في حال كونه امرأة
وإلى المعنى بان أنه أمه امرأة ويوضح ذلك قوله نو كائنا هاهنا يس المعنى بان في حال كفره
قد يكون بان بان بعد إسلامه ، بان المراد بان أنه كافر وإذا قيل ذلك فالتجدة أنه تغيير
محول عن اداعل كصب ريد سسا والتقدير بان من حملة أحواله كونه امرأة أي بنت أنوته
إمامه ، فإن قلت : فماذا تضع بقوله بعد أو كائنا فإنه مشتق ومشتق . قلت . هو كفار سا في
قولهم لله درد فارس فاسم أعز بوه تغيير للجهة ومعوا كونه حالا (قوله على خلاف منه) أراد
أنظن ما فاسم العلم فدخل فيه من جهن إسلامه أو إرادته فصح القدوة به حيث لم يشين به نقص
بوجه الإعادة كما تقدم له وهذا يدفع ما يقال إن قوله على خلاف منه يعيد أنه يوم يظن دكورتته
ولا إسلامه لم تصح القدوة به وهو مخالف لما قدمه على أنه قد يقال جهل الإسلام يعيد أنظن
بالسر للعلاب على من يصلى أنه مسلم فهو داخل في عبارته (قوله كعدمي) هو يظن عبي من
يظهر الإسلام وحق الكفر وسبى من لا يدع دسا والراد ها لأو (قوله أو ارتدبت لكفره
بذلك) هذه العينة موجودة في الصورة الأولى في الفرق بينهما ولعل الفرق بينهما أن الصورة الأولى
استصحب فيها ما أقر به من نقاء الكفر وحيث الإعادة والصورة الثانية قصد إبطال ما حكم له به
من الإسلام فالحق واستصحب الأصل فيه يجب الإعادة ولكن يحكم بركته بقوله لم أكن أسأمت
الح (قوله ومخلافه في غير ذلك) أي في غير هذه الصورة (قوله مقبول) أي وحويا حيث بين
السبب هه سم على حج (قوله نطاب صلاته) أي دين عدم انعقاده لأنها كانت انعقدت
ثم بطلت فتأخره الإعادة .

(قوله لكفره بذلك)
أي بذلك القول فامتنع
قبوله فيه وله ذلك
سقط من سجة النسيج
التي كتب عليها فرب
على ذلك ما في حاشيته
(قوله ومخلافه في غير
ذلك) أي في غير ما إذا
أسم ثم اقتضى به ثم قال
لم أكن أسأمت الح فراده
بأنه كما هو ظاهر إحصاءه
عن كفره الذي استفت
منه ها ، الصورة المذكورة
في قوله قدس والأوجه
قوله في كفره وقوله لأن
إخباره عن فعل نفسه
مقبول تعليل له وليس
مراده بقوله بمخلافه في
غير ذلك مطلق غير وإن
فهمه كذلك الشهاب
سم في حاشيته على
التحفة الموافقة عبارتها
أعارة الشارح فاحتاج
إلى تفصيل التعليق بما
هو مستطوره فيها .

لأنها لا ينبغي عالا أو كره ولم يوفقنا قوله في المجموع قال الخدسي وعمره ولو حرم بحرمة ثم كبر
ثانيا بنية نامة سرا بحيث لم يسمع المأموم لم يصبر في صحة الاقتداء وإن بطلت صلاة الإمام أي لأن
هذا مما يحق ولا أمانة عليه ولو بان إمامه قادرا على القيام فكما لو بان أميا كما صرح به ابن المقرئ
هذا في روضه وهو المعتمد ولا يتخلله ما يقتضاه كلامه كأصله في حطة الجمعة أنه بحسب حاله وإن
قادرا فكيف بان حيا لأن الفرق بينهما كما أفاده أبو له رحمه الله تعالى أن التمام هذا ركن وثم شرط
ويعبر في الشرط ما لا يتغير في الركن (لا) إن بان إمامه (حيا) أو محدثا (أو دا بحاسة حية) في
نومه أو ملاقيه أو ثبوته ولو في الجمعة إن كان رائدا على الأربعة كما سيأتي بعدم الأمر على ذلك
فلا تقصير ولقد لو علم بذلك ثم اقتدى به بأس ولم يحتسب تصديقه (رسمه) الإعادة وخرج بالحكمة الصاهرة
صيرمه معها الإعادة بتقصيره كما جرى عليه الروايات وعمره وحمل النسب في تصحيحه كلام الخدسي
عليه وقال في المجموع إنه أقوى وهو المعتمد وإن صحح في تحقيقه عام الفرق بين الصاهرة
والخفية في عدم وجوب الإعادة وقال لأسوى : إنه الصحيح المشهور والخفية هي التي سبب
الثوب والظاهرة ما تكون بظاهرة .

(قوله لأنها لا ينبغي عالا) أي ولو كان بعيدا عنه به يعرض فرسمه (قوله أو كره ولم يوفقنا)
أي لأن البنية محلها القلب وموافق لا يطع عليه (قوله ثم كبر ناسا) أي الإمام صيرمه الإعادة
(قوله لم يصبر في صحة الاقتداء) أي ولو في الجمعة حيث كان رائدا على الأربعة كما لو بان إمامه
محدثا وأما الإمام فإنه لم يوفق في الجمع الأول مثلا بين الكبيرين فصلا به في خروجها بالنية
ولا فصله صحيحة مرادى لعدم تحديد بنية الاقتداء به من القوم فلو حصر بعد بنية من قصد
به ويرى الإمامة حصلت له الجماعة وعنده فإن كان في الجمعة لا تعبد له لقوب الجماعة فيها
(قوله وإن بطلت صلاة الإمام) أي لأنه سهل في الصلاة بذواته وتخرج بالأنواع وهذه معها
وعمل السطون الثانية إذا لم يوجد بينهما مبطل للأولى كنيته قطعها (قوله ولو بان إمامه) أي
إمامه المصلي قاعدا وقوله وهو المعتمد أي خلافا في العنا (قوله لأن الفرق بينهما) قضية
هذا الفرق أنه بيمين قدرة الإمام المصلي عاريا على السرة وعدم وجوب الإعادة وهو ما نقله سم
على منهج عن حجج وأقره لكن في حاشية شيخنا إمامنا عن ولد الشارح خلافا وعبارته وإن
كون الإمام المصلي قاعدا أو عاريا قادرا على القيام في الأول أو السرة في الثاني كسبب حديثه اه
عنا والمعتمد وجوب الإعادة كما حرم به ابن مقرئ في روضه رملي اه . أقول وقوله والمعتمد
وجوب الإعادة أي في استئذان كما هو ظاهر كلامه لكن الذي رأته في متن الروض مشبهه القسم
فقط دون مسألة السرة (قوله أو محدثا) ظاهره وإن كان عالما بطلت عنه عبد الصلاة وليس
بعيد اه سم على منهج (قوله ولم يحتسب تطهيره) أي عند المأموم بأن يمتدح كما عبر به الحلي
(قوله رتمه لا عاده) مفهومه أنه إذا مضى زمن يحمل فيه الشهادة لا يجب الإعادة على من
اقتدى به وإن تبين حديثه بعدم تقصيره ونفى عن إربادى بهامش أنه أفتى بوجوب الإعادة في
هذه قال إذ لا عبرة بالظن البين غلطه اه ولا ينبغي ما فيه لأنه لو صير إلى مثله لزم وجوب الإعادة
تبين أحدث مطلقا إذ لا يكاد يوجد إمام لم يعلم عدم حديثه لأنه لا يقدر أن يراه يظهر ثم صلي عقب
ظهوره إماما يحتفل بخروج حدث منه ثم شعر به المأموم (قوله في تصحيحه) أي حاشيته على نفسه

(قوله نعم لو كانت نعماته) أي أو نحو صدره كما هو ظاهر (قوله ذكر ذلك الروياني) أي قوله والخصة هي التي ساطن الثوب
 الخ فلا يشاره راحته إلى الاستدراك والمستدرك عليه فإن أصل الساطن للروياني (قوله فلا فرق بين من يصلي قائما وحالسا) فيه
 مسافة مع التي قبله وهو ناسخ في هذا للشبه حج في محفته عند أن ساع شرح الروض في جميع اند كور قبله فانه منه حرفا
 يحرف لكن الشبه اند كور إنما عقب ساطن الأنوار بذلك جاء على ما فهمه منه من أن مرده بقوله حيث لو تأملها المأموم
 أي مضاعفا سواء كان على الصلاة أو غيرها من جلوسه وقيام الإمام مثلا ثم على غيرها من بصره قائما إذ كان حالسا أو نحو
 ذلك حتى يرميه لا إعادة وإن كانت سحو نعماته وهو قائم والمأموم حالس لعجزه لا تأمل فرصه قدمه وتأملها لرآها وشيخ الاسلام
 في شرح الروض فهم منه أن مراده أن يكون المأموم بحيث لو تأملها على حدة التي هو عيب رآها فلا يبرص على حاله غيرها حتى
 لا ترميه إلا إعادة في نحو الصورة التي فتحتها مؤدى صاف لأنوار وصاف الروياني عنده وحينئذ على فهمه اند كور ومن ثم
 فرع الثاني على الأول بأنه معرأ عنه بقوله فالأولى وم يتل لأصح أو نحوه وإ- كان الأولى لأنه لا يتضح على استثناء شيء
 منه كما استثنى من ساطن الروياني (١٧٢) فهو أصسط والشبه اند كور لا فهم لمعايرة بين الصائين كما قررناه عن

نعم لو كانت نعماته وأمكنه رؤيتها إذا قام عبر أنه صلى جالسا لعجزه فلم يتمكن رؤيتها لم يقض
 لأن فرصه الجلوس فلا يبرص منه خلاف ما إذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يرها
 لعمده عن الإمام فانه سبب إعادة ذكر ذلك الروياني والادري وعنده ومقتضى ذلك الفرق بين
 المتصلي لأعمى والبصر أي حتى لا يحب النساء على الأعمى لبقائه معدود بعدم المشاهدة وهو كما
 قال فالأولى الصطحا في الأنوار أن السهره ما يكون بحيث لو تأملها المأموم أنصرها وحشية خلاها
 فلا فرق بين من صلى قائما أو حالسا وأحد أو لا رحمه الله تعالى من الفرق بين المحضة الخفية
 (قوله نعم لو كانت نعماته) أي لإمام وأمكنه أي المأموم (قوله ومقتضى ذلك) أي ما ذكره
 الروياني (قوله وهو كقول) أي من الصائين الفرق مع أن كلام الأصحاب يتعين بالدعوة بينهم
 وليس المراد أن ذكر كماله من السوية بينهم بغير قوله فالأولى الخ وعنده فاستناد من كلامه
 حينئذ السوية بين الأعمى والبصر وأنه سم على حج عنه لكن في حاشية من عدد الحق أن
 استحقاق عدم القضاء على الأعمى مطلق ونقل مثله سم على صريح عن حج وعبارته قال إن حجر
 والأوجه أنه لا قضاء على الأعمى مطلقا وإن كان بمعنى حيث يراها سهره وقال مر المراد ما يكون
 من شأنها ذلك فيدحض فيها أي سهره خاصة بغير الإيم في حق الأعمى والعميد عنه فهي
 سهره في حقها وقوله سهره الإمام قصته أن ما في بطن الثوب لا يجب القضاء معه وهو قضية ما في
 الشرح أيضا حيث قال والخصة هي التي ساطن الثوب (قوله فالأولى الصطحا) مقتضى
 (قوله لو تأملها المأموم أنصرها) عبارة الرمادي قوله رآها مثال لا يبرص فلا فرق بين
 الادراك بالبصر وعبره من بقية الخواص (قوله والخصة خلاها) سبيل فيه ما في بطن الثوب

عن صافن لأنوار بقوله
 والأوجه في صطحا السهره
 أن يكون نحو تأملها
 المأموم لرآها ولم تن الأولى
 كما قال في شرح الروض
 ثم قال وفرق الروياني بين
 من لم يرها لعمده واشتغاله
 بصلاية فيعيب ومن يرها
 لكونها بهامته ويتمكن
 رؤيتها إذا قام مجلس سهر
 إلى آخر ما ذكره رحمه الله
 لكنه استثنى من عموم
 ذلك الأعمى قال بعدم
 تمييزه بوجه والشارح
 رحمه الله تعالى ساع شرح
 لروض أولا كما عرفت ثم
 حتمه بقول الشبه
 اند كور فلا فرق الخ فافاد
 ومن صرح بأن مؤدى

الصائين واحد ولد الشارح في فتاويه لكن مع قطع النظر عما يشاء روياني من صافن سهره
 عنده فسوته له عنده إنما هو بانظر لأصل الصاطن فهو موافق لشبه اند كور في المعنى والحكم وإن حاله في الصنيع وموافق
 لما في شرح الروض في الصنيع ومخالف له في الحكم كما يحتمل بسوق عبارة فتاويه ونسبها مثل عن مصنف في ظاهر فتاويه أو على
 صدره أو توبه من قيامه خاصة أو كان المأموم بعيدا عن إمامه من حكمها حكم المحضة الخفية حتى لا يبرص المأموم القضاء لأن
 المحضة المذكورة مما تخفى على المأموم خصوصا إن دخل لمسجد بعد عزمه فأخبر بأن المحضة المذكورة ظاهرة كما صرح به
 الروياني فلا يخلو عن تقصير والمحضة الظاهرة أن يكون بحيث لو تأملها أنصرها بأن كانت في جاهر الثوب والخصة خلاها
 انتهت فقد صرح برجوع كل من الصائين إلى الآخر لكن في عروده مصدره الجواب نصريح الروياني بصر ظاهر كما مر من
 استثناءه المذكور وبطلان ما شرح لم يظهر من كلامه ما هو معتمد عند في المسئلة لكن نقل عنه انشبه سم ما يوافق ما في
 فتاوى والده الموافق للشبه حج وهو الذي انحط عليه كلامه ها آخرا وإن لم يلائم ما فيه كما عرفت وإنما أصلت الكلامها
 لحل الحاجة مع اشتباه هذا القم على كثير وعدم وقوف على من حقيقه حقه

والظاهرة قياساً أنه لو سجد الإمام على كفة القى يتحرك لم الموم لإعادة إن كان بحيث
 لو تأمل اسمه أنصرف ذلك وإذا لم يرمه (قلت : الأصح المنع ومن يقول جمهور من محي الكفر
 هنا كعلمته) وإن قال في الروضة إن الأقوى دليلاً عدم وجوب القضاء (والله أعلم) لأن
 الكافر غير أهل للصلاة بحال بخلاف غيره (والأشبه كراهة في الأصح) فعلى الكافر المؤتم به إعادة
 بجميع النقص وإن كان ذلك أو شيء من مرة غير نحو حدث والحديث في ثنائها استأنفها بخلاف
 ما لو كان حدثه أو حدثه على ما تقدم فإنه يرمه من رفته وبني وبقى بأن الوقوف على نحو قراءته
 يسر منه على ظهوره إذ هو وإن شق حدث حدث بعد قرب بخلاف القراءة ومتأمل الأصح
 أنه كالحجب بجميع الحياء فلا بعد المؤتم به (ولو اقتضى) رحن (يحكى) في ظنه (فإن رحلاً)
 أو حتى بأمره فإن أثنى أو حتى يحكى فيها مستويين مثلاً (لم يسقط القضاء في الأظهر) لعدم
 انعقاد صلاته بعدم حرمة منته. والذي يستقبل اعتراها في سنن الأمر وسواء بأن في الصلاة ثم
 بعدها وصورها الموردي وغيره مما إذا لم يحكم كونه ثم عم بعد الصلاة حيثوته ثم بأن رحلاً فالأدري
 وبعد أصبح والوجه الحرم بالقضاء على العالم حيثوته لعدم انعقاد الصلاة شهراً واستحالة حرمة السنة
 هـ والوجه الحرم بعدم القضاء إذا كان رحلاً في صور الموردي لأنها إذا لم تنقض قبل سن الزحونة
 ومن طويل وأنه لو ظنه رحلاً ثم بأن في ثنائها حيثوته فلا قرب وجوب استئنافها نعم لو ظنه في
 الانتداء رحلاً ثم لم يعلم بحاله

(قوله وإن كان ذلك
 أو شيء مما مر الخ)
 مفهوم قوله المار في حل
 انتن بعد الصلاة (قوله
 نعم لو أنه في الانتداء
 رحلاً الخ) معلوم بالأولى
 هـ رخصه في مكانه
 الزهري

فإن يجب الإعادة وهو موافق لما تقدم في سطر خمسة لكن قياساً فرض العمد وربما والأعني
 أصراً أن يفرض الناس شهراً يجب إعادة وعنده فسر يصل من الصخرة هي العينة وعنده
 هي الحكيمة وأنه لا فرق بين الترم والعقد ولا بين العثم والعمد ولا بين النهي والنصر ولا بين
 باطن الثوب وظاهره لكن ساقى صفة الشهرة والخفة ذكر قول حجج في يجب ووضح
 أن التعصير إنما هو في حيث العتي دون الحكي لأنه لا يفي فلا يصح فيه ما ينبغي رحمه الله
 فائدة يجب على الإمام إذا كانت إحدى الشهرة إحصار ثموم بذلك لعدم بداهة أحداً
 من قولهم لو رأى على ثوب فصل حاسة وحج حصرها وإن لم يكن كما ومن قولهم لو رأى
 صبي يركب بنية وحج معه من ذلك ذن الهبي من سكر ذنوب عن عم من ترك مهية
 (قوله لم الموم الإعادة إن كان الخ) مفهومه أنه إن كان بحيث لو أنه لم يره بعد عدم
 وجوب القضاء وفيه نظر ما على فرض الأعني أصراً وفرض العبد فربما لأن هذا وفرض قرنه
 من الإمام وتأمل رأي فيتأمل (قوله قلت الأصح) أي راحح (قوله إن محي الكفر هنا الخ)
 بما قيد بها لأهم في غير هذا المصنف مرفوع بين محي الكفر ومعلمه ومنه ما قلوه في الشهادات أنه
 لو شهد حال كفره وردت شهادته ثم لم فأعدها قال كان ظاهر الكفر قلت الإعادة منه وإن
 كان محملاً فلا يقبل لانتهاية (قوله والحديث) أي الخفي والباطن أن كان ما بين بعد التراجع
 معه الإعادة إذا كان في الانتداء يجب به الاستئذان ولا يجب الإعادة معه مما يتبع انتدوه مع العربة
 إذا كان في الانتداء وحسب به بية لغارعه ودخل في قوله غير نحو الحدث ما له من قدره المبني على
 على استرة أو القيام (قوله على ما تقدم) أي من التعصير إلى الظاهر وخفة وقوله أنه يرمه مع
 أي حيث تنال حشده أو حشاه الحجة بخلاف المظهر (قوله ومتأمل الأصح الخ) ما عاين به السابى
 لا يثنى في الجهرية (قوله وصورها الموردي) أي منته التوابع

حتى بان رجلا فلا قضاء والأوجه أن الرد في البية لا يفرق فيه بين أن يكون في الانتداء أو النداء
لا يكن في الانتداء نصراً مطلقاً وفي الانتداء إن طار الركن أو مضى ركن عن ذلك نصراً وإلا فلا
(والعدل) ولو فاصمصولاً (أولى) بإمامة (من الناس) وإن كان حراً فاصلاً لعدم الوثوق
به في المحافظة على الشروط ولحق الحائز وغيره «إن سركم أن تفس صلاتكم فليؤمكم حبيركم
فأهمهم وقدكم فيما بينكم وبين ركنكم» وإعاصحت لحبر الشيعين أن من عمر كان يصلي حائزاً للحاج قال
الإمام الشافعي وكفى به فاسقاً ونكراً حائزاً وحلف مسدع لا يكفر بدعته وإمامة من يكرهه أكثر القوم

(قوله حتى بان رجلاً) فلا قضاء بخلاف ما لو صلى حتى حلف امرأة طائفاً بها رجل ثم تبين أنوثته لحق
كما صححه برويني لأن للمرأة علامات ظاهرة عالياً تعرف بها فهو لها مقصر وإن حرم بالنسبة اه
حيح لكن نقل من عن شرح العاص له خلافه وهو قريب ووجهه أن الحنفى حازم بالنسبة وبات
مساواته لإمامه في نفس الأمر فلا وجه لردوم الإعادة ولا لكون المرأة لها علامات تدل عليها وفي
نفس على العبدية الحرم من في شرح العاص (قوله وذووجه أن التردد في البية الخ) أي في نفس
النسبة كأن يردد في ذكره إمامه بأن علمه حتى وتردد في أنه ذكر في نفس الأمر أو أنثى وأما
التردد في البية على وجه أنه هل يفي في الصلاة أو يخرج منها فيصير مطلقاً طال زمن التردد أو
قصر (قوله إن سركم) أي أردتم ما يسركم (قوله فأهمهم وقدكم) أي الواسطة بينكم وبين
ركنكم وفي المواهب قال النووي الوفد الجماعة المختارة للخدمة في لى العطاء واحدهم وأعد انتهى وذلك
لأنه سبب في حصول ثواب الجماعة للمؤمنين وهذا يناوب سقاوت أحوال الأئمة وفي من حذر وفي
مرس «صالح حلف كل بر وفاجر» وبعضه ما صبح أن من عمر كان يصلي الخ (قوله ونكروه حائزاً)
أي الناس وإدالم يحصر الجماعة لا بالناسق والمتداع لم يكره الائتمام طلب مر اه سم على
صحيح (قوله وإمامة من يكرهه أكثر القوم الخ) أي يكرهه له أن يتقدم يصلي إماماً وقصيدته أنه
لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلاً ولا يرم من ارتسكاه المذموم بن العدالة ثم رأيت في شرح
الجامع الكبير للماوى رحمه الله عند قوله صلى الله عليه وسلم «أبداً رجل أثم قومواهم له كارهون
لم تخر صلاته» إذ فيه مانع أي فيحرم عنه أن يؤمهم بن نصف شيء من هذه الأوصاف أي من
كان فيه أمر مذموم شرعاً كوال سام ومن نكح على إمامة الصلاة ولا يستحقها ولا يتحرر عن
الحاجة أو عجزها بصل الصلاة أو يتعاطى معيشة ذميمة أو يعاشر المساك ويحرم وكرهه الكل
فتلك كما في الروضة ونص عليه الشافعي من كرهه أكثرهم كرهه له وعدم من هذا التقرير أن الحرمة
أو الكراهة إجماعية في حقها أما المقدون الذين يكرهونه فلا تكره لهم الصلاة حلقه وطلق بعض
أعظم الشافعية أن المستلزم واحدة قوم اه ونقل عن حواشي الروض لوالد الشارح التصريح بالحرمة
على الإمام فيما لو كرهه كل القوم وعار به نصها هذه الكراهة للتبرية كما صرح به ابن الرفعة والقموى
وعدها بخلاف ما إذا كرهه كلهم فاسحاً للحريم كما نقله في الروضة كأصلها في الشهادات عن صاحب
العدة ونص عليه الشافعي فتدل ولا يحل لرجل أن يؤم قوم وهم يكرهونه والأنسوى ظن أن المستلزمين
واحدة فقال وهذه الكراهة للحريم كما نقله الرامى في الشهادات عن صاحب العدة ونقله في الخوى عن
الشافعي وذكر لفظة المتقدم وتبعه على ذلك جماعة من محروقه أقول والحرمة مفهوم بقييد الشارح الكراهة
نكروها من أكثر القوم (قوله أكثر القوم) مفهومه عدم الكراهة عند الاستواء وقوله المذموم فيه

لدموم فيه شرعا وتحرم على الإمام كما عاله الموردي نص الفاسق إماما في الصلوات لأنه
مأمور بتراعاة النصح وليس بها أن يوقع النس في صلاة مكروهة ويؤخذ منه حرمة نص
كل من تكره لاقتداء وناظر المسجد كالنوا في تكريم ذلك كما لا يخفى (والأصح أن الأفقه) في
باب الصلاة وإن لم يحفظ من القرآن إلا الفسحة (أولى من الأقرأ) وإن حفظ جميع القرآن
إد الحاجة إلى الفقه أهم لعدم انحصار ما يطرأ في الصلاة من الحوادث ولأنه عليه الصلاة والسلام
قدم أنا نكر على من هو أقرأ منه بعد روى البخارى أنه لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه
وسلم سوى أربعة أنصار ريد بن ثابت وأبي بن كعب ومعد بن جبل وأبو ريد رضى الله عنهم .
وأما حرأحتهم بالإمامة أفروهم فمحمول على عرفهم العال أن الأقرأ أفقه لكونهم يسمون للحفظ
معرفة فقه الآية وعلومها والأوجه أن مراده بالأقرأ

شرعا يؤحسمه أن مركب حارم المروءة لا يكره الاقتداء به ولا يكره له الإمامة وقد يتوقف أحد
ذلك على ذكر ال انقياس الكراهة من قدينا إن حارم المروءة مدموم شرعا ومن ثم حرم على من
كان متحملا لشهادة ارسكان ما يخل بمرءته لئلا ترد شهادته (قوله لدموم فيه شرعا) أما لو كرهوه
امر ذلك فلا كراهة في حقه من اليوم عليهم (قوله ويؤخذ منه حرمة نص الخ) أى ولا يصح
تولييه كما قاله جمع وعسرته بعد قول القصف وحسن الصوت الخ وازاب من ولاد الناصر ولأيد
صحيحة بأن لم يكره لاقتداء به أحدا بما مر عن الموردي المقتضى عدم الصحة لأن الحرمة
فيه من حيث التولية اه ومعهم أنه حيث لم تصح توليه لأبى سحر مارب الإمام (قوله وناظر
المسجد) أى إذا كانت التولية له (قوله أولى من الأقرأ) صاعده ولو عاريا وتغيره مسطور
ويسمى خلافه لم يقدم من كراهة الصلاة حسب المعرى (قوله فقد روى البخارى أنه لم يجمع
القرآن الخ) قال المعرى في شرح الرأية والصحابة الذين حفظوا القرآن في حياه النبي صلى الله
عليه وسلم كثيرون فمن المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي مسعود وابن عباس وحذيفة
وسلم وابن السائب وأبو هريرة ومن الأنصار أنى ريد ومعد وأبو الدرداء وأبو ريد وجمع
ثمى قول أنس جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم يجمعه إلا أربعة : أبى
وريد ومعاذ وأبو ريد أنهم الذين تلقوه مشافهة عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين سمعوه
بوجوه قرآته اه وقوله مشافهة الخ هذان الخوان لا يخالفان عن هذا لأن هؤلاء الصحابة مثل
أبى بكر وعمر وغيرها يحيل العادة أن عدهم يقرأ القرآن مشافهة أو بالقرآآت السبع من النبي
صلى الله عليه وسلم دومهم هكذا نقل عن بعض أهل العصر . أقول : ومع كونه لا يخالف عن بعد
هو كاف في الجواب على أن هذا الاستعداد إما ما على مجرد العادة في مثله وهو غير معارض
ما ذكره الجوار اهتمامهم في أوقات اجتماعهم بالنبي صلى الله عليه وسلم بعبر بلقى القرآن منه حصص
لاستماعهم لأحده عن غيره وقد كان من عده الصحابة رضى الله عنهم الاكتفاء بسماع بعضهم
من بعض مع إمكان مراعاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فما سمعوه من غيره وفي حواشي الروض
لوالد الشارح أن عمر لم يصح أن يحفظ القرآن (قوله سوى أربعة أنصار الخ) أى من الأنصار
وكانوا حر حيين كما في صحيح .

الأصح قراءة . من أسوي في ذلك فالأكثر قراءة ، وبحسب الأسوي أن التمييز بقراءة السبع
أو بعضها من ذلك ورد في قراءة منتهى على لحن ، ويظهر أنه لا عبرة بها ، ومقابل الأصح ما
سواء لتقابل النصين ، وفي المجموع سنو ، فن ققيه وحر غير ققيه ، وحمله السكي على فن
أفقه وحر ققيه لأن مقابلة أخرى بر يادة الله لا بعد فيها بخلاف مقابلتها بأصل الققه فهو أولى
منها سوف صحة الصلاة عليه دوسها (و) الأصح أن ذوقه نوى من (الأورع) نى الأكثر
وربما ، إذ حاجة الصلاة بغيره . ثم منه كما مر . ويقدم لأفقه أيضا على لأورع وفسره في المجموع
والتحقيق أنه حسب الشهاب حوفا من الله تعالى ، وفي أصل الروضة أنه زيادة على العدالة
من حسن السيرة والعمه . ومقابل الأصح ما في الأورع أن مقتبوس الصلاة الخشوع ورحاء
بحاجة للماء . والأورع أقرب منه . قال الله تعالى - إن أكرمكم عند الله أتقاكم - وفي
السنه «ملاك» ليس «لورع» وأما ما يخالف من حديثه في الصلاة فغير وارد فلا يصوب المحقق للتوهم .
وأما الزهد فترك مزاد على الحاجة وهو أعلى من الورع إذ هو في الحلال والورع في المنهية . قال
لأسوي في مهمته وم يذكره في المرجحات واعتباره ظاهر حتى إذا اشتركا في الورع وامتناز أحدهما
بما بعد قدماءه وهو ظاهر . إذ بعض الأفراد يشي* قد بعض ما فيه . ثم عبارته بوجه أن
الزهد قسيم للورع وليس كذلك بل هو قسم منه . والخاص أن الورع مقول بالمشيئة كالأعمال
ولو غير المقبول من ذكر سله ع أو إمام أو عدله أو معرفة . كان أولى (ويتم الأفعه
والأفرا) أي كل منهما وكذا لأورع (عني الأسس والسنن) فعلى أحدهما أولى لأن فضيلة كل
من الأولين على الثاني عام بصحة الصلاة أو كمالها

(قوله بأنه زيادة على
العدالة من حسن الخ)
عبارة الروضة وأما الورع
فليس المراد منه مجرد
العدالة بل ما يزيد عليه
من حسن السيرة والعمه
(قوله نعم عبارته توهم
الخ) يعني لفظ عبارته في
مهمته . ولا في هو
مذكور هنا لإيهام فيه
وهو منقول بالمعنى

(قوله الأصح قراءة) أن لا يحفظه وإن قرأه . وإن كان غيره يحفظ أكثر منه لكن يبقى
ما كان أحدهما تحفظا للآخرين مكانه مثلا ، وصحح باب قسلا كأواخره . و استردت مدونه بالإمامه
سها والآخر تحفظ نصف القرآن مثلا ويصححه بهمه فهل يقدم على من يحسن القرآن بكماله
لكثرة ما صححه أو يقدم الآخر عليه لكثرة حفظه مع صحة ما يصلح به فيه نظرا ، وإطلاقهم قد
يقضي تقديم من يحسن النص ولو قبل تقديم من يحفظ الكل لأن المدار على صحة ما يصلح به
لم بعد (قوله ومن ذلك) أي من الأصح قراءة (قوله منتهى على لحن) قد جمع لا يدر
المراد (قوله لا غيره ها) أي فلا يقدم صاحبها على غيره (قوله وفسره) أي الورع (قوله
الشهاب) بضم الميم (قوله من حسن السيرة) الأولى حسن الخ (قوله ملاك لابن) أي أصله
قال في الصباح : ملاك الأمر بالكسر فهو منه . والقلب ملاك الحسد اه (قوله على الحاجة)
أي الحاجة (قوله ولم يذكره) أي الزهد (قوله مقول بالمشيئة) أي يشك الممار في العبد
المقربين فيه تأشيد أو تحوها أحتينهما واحده فيكونان من التوهم . أو محتاة فيكونان
من التوهم (قوله أو إمام) أي من لا يكون مقرا فاصر (قوله أو عدله) أي ربهذه أو
أصلها بأن يكون أحدهما عدلا والآخر فاسقا (قوله كان أولى) وتقدم عن التوهم على كراهة
لاقتداه بعض الخلفاء في صحة الاقتداء به . وأما السانة الدقيقة هما طائفتان ومجهول النسب
يكبره الاقتداء بهما ، وينبغي أن الاقتداء بالقاصر خلاف الأولى .

(قوله أو قاصراً في سفره)
 أي وأشومون مأمون
 وعاله في شرح الروض
 بالاختلاف بين صلاتهما .
 أقول : ولو قوع بعض
 صلاتهم من غير جمعة
 بخلافها حلف الميم (قوله كما
 مرت الإشارة إلى بعض
 ذلك) ما ذكره هنا هو
 جميع مفهوم قوله فيما مر
 ولينظر المفضول ممن ذكر
 أنواع الحج والصلوات إسقاط
 بعض بعض (قوله أو وحده
 قد أحرم) أي فلكراهة
 إنما هي في تقديمه على
 غيره الذي ليس مثله مع
 حضوره وليست راجعة
 إلى نفس إمامته (قوله
 في الإسلام) سيأتي أنه يقدم
 تكبير السن أحد من الخبر
 الآتي لمعلمه إنما قيد بذلك
 لكونه محل الخلاف (قوله
 خير الشيعين ليؤمكم
 أكبركم) أي بالنظر
 لكونه مستعملاً في حقيقته
 وعمره (قوله بالمسألة لآئنه
 في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) يؤدبه أنه لا علة
 بهجرة ثأنه في دار السلام
 بعد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

خلاف الأخيرين وفيه كان الأقدم أو الأخر أو ذورع صد أو قاصراً في سفره أو قاصراً أو واداً
 أو عهول لأب قصده أو أي كما مرت الإشارة إلى بعض ذلك إلا أن يكون المسافر السطاح أو مائة
 فهو أحق وأطلق جمع كراهة إمامة ولد الزنا ومن لا يعرف أنوره وهي مصورة يكون ذلك في استد
 الصلاة ولم يسأله المأمون ، فإن سألوا أو وحده قد أحرم واقتدى به فلا بأس (والجديد تقديم
 الأسن) في الإسلام (على السبب) خير الشيعين « ليؤمكم أكبركم » وأن قصده الأسن
 في ديه والسبب في ثأنه ، وصيغة الذب أو أي وعكسه التقديم لخير « قدموا قرو شا ولا تقدموها »
 وعم أنه لا علة سن في عمر الإسلام فبده شاب أسن عني شمع أسن اليوم ، فإن أسن ما
 قدم الشيخ كما يدل عليه خبر ، ونحوه الظري ، وندم من أسن بغيره عني من أسن بغيره
 لعمره وإن أخر إسلامه لأن فضيله في ديه فله المعوى . فإن أسن الرقة : وهو ساهر إذا كان
 إسلامه من نوع من أسن نعا ، أما بده فظهر تقدم السبع ، والمراد بالسبب من يذب إلى
 قرش أو عمره من يتبر في الكفاءة كالبناء والصدقة ، ويقدم الماشي والناشي ثم سائر قرش
 ثم القرني ثم العجمي ، و تقدم من العلم أو الصالح على من عمره ، وتعتبر لهجرة أيضاً بتقديم
 أفعه وثراً أو ذورع فقديم بهجرة المسألة لأنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالمسألة لسه
 إلى دار الإسلام فأسن فأنس ، فعم أن السبب للتقدم هجرة مقدم على استنبأ ترتيب مثلاً
 وأن ذكر النسب لا يفي عن ذكر الأقدم هجرة (فإن استويا) في جميع الصفات التي ذكرها
 (فقطافة) الذكر كما في التحقيق : أي حسنه ، ثم قطافة (الثوب والبدن) عن الأوساح
 (وحسن الثوب وطيب السعة وحوه) لأدب ، القطافة إلى استأله أنوب وكثرة الجمع والكسب
 كالقطافة ، فمن كان كسه أنس أو أنصف قسم به ولو بغير صف الصفات بعد حسن الذكر

(قوله بخلاف الأخيرين) أي الأسن والبدن (قوله كما مرت الإشارة) أي في قوله ولو تيم
 المفضول من ذكر الحج (قوله ومن لا يعرف) أي كالمشقة ، ومنس إمامه الأولاد به فيكره
 (قوله وهي مصورة) أي كراهة إمامة ولد الزنا ومن لا يعرف أنوره (قوله فلا بأس) أي فلا
 يوم في الاقتداء ، ومعلوم منه نفي الكراهة .

فائدة — وقع السؤال في الترس عما لو سار شخص ومكث مدة كذلك ثم أراد ثم أسلم
 شخص آخر ثم حدث المولد إسلامه واجتمعا قبل يسلم الأول لكونه أسن في الإسلام أو يند
 الثاني فيه بصر ، والجواب عنه أن الساهر تقدم الثاني لأن الرقة أسلب شرف الإسلام الأول ،
 ومن ثم لا ثواب له على شيء من الأعمال التي وقعت فيه ، وأما لو أسن معهما مستويا (قوله
 قسم الشيخ) ليدل على ما قبله من قوله وعم أنه لا علة سن في عمر الإسلام لأن ذلك محم فبالو
 عارضته صفة من المرححات وما هما مروض في استنويهما في الصفات كلها فاشحوحة من حيث
 هي مصحبة للرجيح (قوله أي قرش أو عمره) أي قرش ، وأفراد الصغير لكون قرش
 اسماً للحد الذي نسب إليه الشيك (قوله ثم القرني) أي ثم باقي العرب (قوله وقته من العالم)
 أي بعد الاستواء فيما تقدم (قوله فصاعة الذكر) أي أن لا يصحبه من يعلم منه عد وبه نقص
 يسقط العدالة فيما يظهر له حج فيدخل فيه من لم يعلم حاله ومن وصف بخدم البرودة (قوله
 وحسن الصوت) أي ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاء إطلاقه ، والمراد هنا بيان الصفات الفاصلة
 وأما الترتيب بينها فسيأتي .

قدم لأظف ثوبا ثم بدأ ثم صعه ثم لأحسن صورة الصورة ، فإن استويا وثقا أقرع بينهما ،
وحمل ذلك عند الإمام الزائر أو إسقاط حقه للأولى وإلا قدم لرد على الجميع ، وهو من
ولاه النظر أو كان شرط الواقف (ومستحق للشفعة) يعني من جاز له الانتفاع محض كما أشارت
إليه عبارة المحرر (ثالث) له (وتحوى) كإحارة وإغارة ووقت ووصية وإذن سيد (أولى)
بالإمامة فيه سكه بحق من غيره وإن تمير سائر مامر مؤمنهم إن كان أهلا (فإن لم يكن)
استحق للشفعة حقيقة ، وهو مسوى مستعير لعدة حوزة لإدائه إلا أن له الإغارة ، والمستعير من
المالك لا يعبر وكذا الفلن أنه كور سواء كان السيد ولعبر حاضرا أم غائبا (أهلا) للإمامة
كما مر كما مره ربح أو لفلاذ ككاتب وإن تمير سائر مامر (وله) استحسان حيث كان عبر
محمور عليه (التقدم)

(قوله قدم الأظف ثوبا) زاد حجج فوجها (قوله قصود) لعل إيراد بصورة سلامته في يده
من آفة بفساد كعرج وشلل لبعض أعضائه وفي المساجح ، عرج في منية عرجا من باب تع
إذا كان من علة لزمة فهو عرج وهو عرج ، فإن كان من علة غير لزمة بل من شيء
أصابه حتى عجز في منية ، قيل عرج عرج من باب قبل مثل فهو عرج (قوله أقرع بينهما)
أي حيث جمعا في محل مباح أو كان مشتركا في الإمامة بل بأي من أهما ولو كانا شريكين
في عموم وإمارة لا شرع بينهما بل يصل كل منفردا (قوله أو إسقاط حقه للأولى) أي ولو عثر
به الرجوع رجوع قدس دخول من استقط حقه في الفلانة (قوله وإلا قدم لرد) أي وإن
كان متصولا في جميع النسخ ، ومعه مالو محبب شجما يده بغيره مكره (قوله وهو من ولاه
النظر) قيله أن ما يع كغير من استاق أهل محبة على إمام يتولى هم من غير نصب النظر أنه
لاحق له في ذلك فتقدم غيره عليه سكن في إيجاب خلافه ، وعنده فرع في السكناء والخواهر
وعندها بعد للوردى ما خصه بخصه وطيفة إمام غير الخاضع من مساجد الخاق والعشائر والأسواق
نصب الإمام شجما أو محبب شجص سبه في روح حمايته من يتقدم بغير إذن الإمام ويؤم
هم ، فإذا عرف به وصب جماعة ذلك المحل بالإمامة وليس لغيره التقدم عليه إلا بإذنه وتحصل
في جامع واستحد الكسر أو لاني في الشارع سوية الإمام أو أنه فقط لأنها من الأمور العظام
فاحتجب سطره ، فإن قصد من رخصه أهل السيد أي أكثرهم كما هو ظاهر ه (قوله وهو
مسوى المستعير) أي فإن المستعير لا تلك للشفعة ولا يستحقها ، قال الأسوي : بل ولا الاستماع
حقيقة اه وإنما العبد وقهر أقول : نو فرى وعسوه برقع تصح شمول عبارة المساجد لتلك
واسمعي عن المثال الذي سلكه الأسوي اه عمده ، والمثال المذكور هو قوله مثل له
الأسوي ما وصي له بالشفعة مده حاشاه (قوله والمستعير من أمالك) ليس بقصد (قوله وإن
تمير) أي من لم يكن أهلا (قوله فيه التقدم) أي ولو تقدم واحد نفسه من غير إداره
ولا من رصاه حره عليه ذلك لأنه قد يعنى برصه بوجه مخصوصه ، ولو دس التقرينة
على عدم تعاق عرض صاحب الميراث بوجه منهم من أراد الفلانة وشمهم يقدمون بأهسهم من
شاهوا فلا حرمة .

(قوله أو صورة) في أكثر
النسخ صورته وهي الموافقة
لما في كلام غيره (قوله
من ولاه الناظر) أي ولو
علما كالحاكم كالموسى
(قوله يعني من جاز له
الانتفاع) إما من تلق
على عهد المحمل أو جازى
قوله الآتي في تفسير صميم
يكن المستحق للشفعة
حقيقة ولم يسو المتن على
ظاهره ليستعمل عما يأتي
لرجع عبارته إلى عبارة
المحرر لئلا يلزم عليه إجمال
شيء من أحكامه (قوله
وهو مسوى المستعير) أي
أما المستعير يسو له التقدم
أي والصورة أنه غير أهل
كما هو فرض المتن وسكت
عما إذا كان أهلا والعبارة
تقتضى العموم وأنه لا فرق
بين المستعير بالأهل وغير
الأهل في عدم استحقاقه
التقديم لكن يابيه
ما سيأتى في قوله ولا بد
من إذن الشريكين المح
من أن المستعير من أحد
الشريكين لابد من إداره
مع الشريك الآخر عند
غنية غيره فاعلم ما قصاه
التعليل هنا فغير مراد
فيرا جمع

لأهل يؤمهم خير مسم « لا يؤمن الرّاحل الرّاحل في سبطانه » وفي رواية أخرى دود « في سبطه ولا في سبطه » . فما المحذور عند دخولهم منزله فصدخته وكان رخصا تدر من جماعة فالرجع لأذن وليه ، فإن أذن لواحد تقدم وإلا صلوا فرادى (ويقدم السيد (على غيره الساكن) تلك سيده لأهمها ملكه أو ملك غيره ، إذ المستعير السيد حقة (لا) على (مكانه في ملكه) أي المالك : يعني في سبطه منعه ولو بنحو إجارة أو إغارة من غير السيد بقرينة مامرة فلا يقدم سيده عنه لأنه أحسن منه ، ويؤخذ منه بطريق الأولى عدم شذذه على فقه البعض فيما ملكه من الحر (ولأصح تقديم المكري على المكري) لأنه لما كان مستعير ، وتقييد بعضهم لمكري مالك مراده ملك المستعير على أنه مردوم أيضا ، إذ لا مكري إلا مالك لها فهو ليس الواقع لا بالاحترار . والثاني يقدم المكري لأنه مالك للرقبة ، ومالك للرقبة أولى من مالك المستعير (و) يقدم (المستعير) المالك (على المستعير) المستعير والرجوع فيها في كل وقت والثاني يقدم المستعير لأن المكري له في الحال ، واحذره اسكني شمول في سبطه لحر في الحذر له وإلا لم تقدم نحو المؤخر أيضا . وأحضر عنه بأن الإضافة تليق أو الاحتصاص وكلاهما

(قوله لأهل يؤمهم) أي وإن كان مقصودا ، وعلمه ولو قد جمع لتقدم واحد منهم فهو يتبرع بهم أو لا . ثم فصلهم أو لكل منهم أن يقدم وإن كان مقصودا عموم الأذن فيه بطريق ، وعلى الثاني أظهر لأن إذنه لواحد منهم تضمن إسقاط حقه وحث سبط حقه كان الأول أولى ، وهو تقدم غيره م يحرم ما لم تدن الرقبة على سبط واحد على مامر منه له (قوله وإلا صلوا فرادى) أي ثم إن كانوا فاصدين أنهم لو تمكنوا من جماعة فدعوا كتب هم ثوب السيد على مامر (قوله وإلا صلوا فرادى) قال حجاج قاله الموردي والبيهقي وبطريق القموي وكأنه لم يسمع من هذا ليس حقا مينا حتى سبب الأولى عنه فيه وهو ممنوع لأن سبطه لمالك فهو واسع حقوقه ، ولأولى دخل فيها (قوله لا مكانه) أي كداه صحبة لأنه هو الذي يستحق نفسه (قوله ويؤخذ منه) أي من عدم تقدم السيد على مكانه (قوله فيما ملكه بعبارة الج) صاهره وإن كان بينهما مبايعة ووقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فقدم على سيده لمالك رتبة والمستعير (قوله فهو ليس بالواقع) أي ولدفع بوجه أن المراد به مالك العين لكن قوله في تعليل الثاني لأنه مالك للرقبة الخ يقتضي تخصيص المكري بمالك العين وليس كذلك من المكري قد يكون مالكا للمستعير فقط كما لو استأجر دارا ثم كراهه بغيره وجمعت كل من المكري والمكري فالمكري مقدم لأنه مالك للمستعير الآن (قوله وتقدم الج) الأولى وتقدم لأنه من محل الخلاف وبه عبر المحقق رحمه الله وهو ظاهر لم فيه من عدم تدبير العامل فإنه إذا قرئ بالخبر لم يكن ثم عامل مقدر ، إذ العامل في المطلوب هو العامل في المطلوب عنه (قوله على المستعير) فإن في الإيعاب لو أعار المستعير وحوز به العلم بالرضا به وحضره فالتى يظهر أن المستعير الأول أولى لأن الثاني فرعه ويحتمل استثنائها لأنه كالوكيل عن المالك في الإعارة ، ومن ثم وتارة بدد استويا فيما يصير به . أقول: وفيه نظر لأنه إن كانت إعارته للثاني بأذن من المالك انحل المستعير الأول بغيره الثاني فقط حق المستعير الأول حتى لو رجع في الإعارة لم يصح رجوعه وإن كان يذن في أصل الإعارة بدون تعيين كان كما لو أعار نفسه المالك وقد تقدم فلهذا المستعير الأول أحسن . أي لأنه متعكن من الرجوع متى شاء وهذا بعبارة موجود فيما يأتى له في الإعارة لا تعيين لأحد ولا وجه للتسوية بينهما فيه . على أنه يعلم الرضا يكون الحق للأول .

(قوله وكان زمام شتر) من جماعة (فيه ن هذا الشرط يرم عليه أنهم إذا صرفوا هذا الزمن للجماعة لم يكن لهم المسكن بعد للخدمة فصرى رخصا ويؤخذ عنه بتعليقها (قوله وتقييد بعضهم) هو الحلال المحلى وإما قيد بذلك لأنه محل الخلاف كما يعلم من تعليل المقابل الآتي فلا يتوجه ما ذكره الشارح كابن حجر (قوله على أن مرادهم) كذا في نسخ الشارح وهو عرفت عن قوله على أنه موهوم والعبارة للشهاب حجج (قوله إذ لا يكري إلا مالك لها) يرد عليه نحو الناظر والو (قوله المالك) أي للمستعير بقرينة مامرة .

كنى إذن المستعيرين
وإلى يوم (قوله بخلاف
غيره) أى غير الوالى
وعبارة النسخة بخلاف
ما إذا لم يكن فيها انتهت
أى فلا بد من الإذن فى
خصوص الجماعة ولا يكنى
عنه الإذن فى مطلق
الصلاة فهو راجع إلى
الغاية فقط (قوله وظاهر
أن محل الأول) أى مسئلة
الوالى المذكورة (قوله كما
قاله الأذرى) عبارة
الأذرى ويقدم الوالى
على إمام المسجد قلت
وهذا فى غير من ولاه
الإمام الأعظم ورواه
أما من ولاه الإمام الأعظم
وتحوى فى جامع أومسجد
هو أولى من ولى البلد
وقاصيه فلا شك انتهت
فمراده بنوابة الإمام
الأعظم وزرأؤه بدليل
قوله فى المهور أمان من ولاه
الإمام الأعظم وتحوى
ولا بدع فى تقديم هـ
على ولى البلد وقاصيه
أمان من ولاه قاصى البلد
فلا شك فى تقديم القاضى
عليه لأنه موليه وعلى
قياس هذا ينبغى أن
يكون قون الشارح بل
الأوجه الخ معروفاً بمن
ولاه بعض الإمام فتأمل
(فصل فى بعض شروط
القدوة)

(فصل)

فى بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكروهاتها

(لا يتقدم) لثبوت (على إمامه فى الموصى) أى المكان لا بقيد الوقوف فالتقييد به حرى على العال
لأنه لم يشر وخبر «إلى جعل الإمام لثبوت به» والاشارة الاسع والقدم غير مانع (فان تقدم) عنه
يقبلاً وإن لم يكن قائماً فى غير شدة الخوف كما قاله ابن أى غصرون وفلبن الجماعة فصل وإن تقدم
بعضهم على بعض وهو المفضل وإن حاله كلام الجمهور (نظرت) أى وقع ذلك فى أثناءها أما
فى ثنائها فلا يعقد ونسبة ما فى الاسماء طلالاً لم يصب (فى طرد) بكونه أحسن من مخالفته
فى الأفعال المنطوق كاستثنى فإن شك فى نعمته عليه

(قوله متحقق) أى ثابت (قوله ومن أدن أحدهما لصاحبه) وأولم يادن أحدهما لصاحبه دلى
كل مفرداً ولا دخل للفرقة هنا إذ لا أثر له فى ملك العبد وكأشركين فى البعثة أشرك كان فى
إمامة مفرد فليس لثبات أن يتقدم إلا ما بينهما ولا أحدهما أن يتقدم إلا بدون الآخر وأوطن رصاه
والقياس حرمة ذلك عند عدم الأدن والرضا ولو كان آخر معصولاً (قوله حاشى يحوى) تحوى
أن أدن له شركته فى السكى مثلاً (قوله وظاهر أن محل الأول) أى لأدن فى الصلاة فى ملكه
وإن لم يادن فى الجماعة

فصل فى بعض شروط القدوة

(قوله فانهض به) أى الموصى لأنه أى التقدم لم يقبل أى عنه صلى الله عليه وسلم ولا فعل فى
رسمه وأقر عليه (قوله فان تقدم الخ) ظاهر اصطلاحهم أنه لا فرق فى ذلك بين العلم والجاهل
والناسى وفى لا يعاب نعم تحت بعضهم أن الجاهل يستمر له التقدم لأنه عندنا أعظم من هذا
ولم ينجح فى معذور بعد محله وقرب استمره وعنه فالتاسى مثله اه إلا أن يقال: إن الناسى
يفسد لتقصير لعلته بالجاهل حتى سبى الحكم (قوله وإن حاله كلام الجمهور) أى فقالوا
إن الأفراد أفضل

لم تبطل وإن جاء من إمامه إذ الأصل عدم استل فكان مقدما على أصل بقاء التقدم ، والتقدم لا ينص مع الكراهة كما هو وقت حاش الصف وحده (ولانظر مساواته) لإمامه لعدم مخالفة لكتبه مكروهة موقوت نصية الجماعة وإن كانت صورها معد بها في جمعة وغيرها حتى يسقط فرضها فلا بأس وإن ظنه بعضهم ويحرم ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة (ويندب) للمأموم (تخلفه) عن إمامه (قليلا) عرفا فيما يظهر استعماله ، وإظهارا لرؤية الإمام عليه ولا يزيد على ثلاثة أذرع وقد تسن المساواة كإسائي في العدة والتأخر كثيرا كافي امرأة خلف رجل (والاعتبار) في تقدمه وتأخره ومساوئته في التقدم وشبه ركوع في شهر (بالعقب) وهو مؤخر التقدم لأنهم لا يكف وأصابع الرجل إذ خشن التقدم إنما يصح به

(قوله ويحرم ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة) قال الشهاب ابن حجر كخاتمة السنن الآية في هذا الأصل والدين بعده المطلوبة من حيث الجماعة اه وكان هذا ساقط من نسخ الشارح من النسخ مصانبه بدليل عدم المطالبة منه من هذه العبارة (قوله ولا يريد على ثلاثة أذرع) فان راد كرهه وكان مقفوتاً بالفضيلة جماعة كالعالم عما يأتي

(قوله لم تبطل) ظاهره وإن كان الشك حال الية ويوجه بأنه لو شك عند النية في اقتضاها طهره وقد يفرق ويقال يسمى أن لا يكون الشك حال الية معصية فلا يعقد حينئذ للرد في السطو والردود يؤثر فيها وعرضته عن شجاعتها فارتضاء ه سم على مسيح والأقرب لأول لأنه لو كان مجرد الشك في السنة مانعا من الاعتداد لا تمتنع التدوير لمن تنق السهيرة وشك في الحدث كما أن لأصل شدة الشهادة ولا يصح لاحتمال إصناف الأض (قوله د الأصل عدم استل) أي و يسمى حصول الفضيلة حينئذ ويقال عليه ماوجه تقديم كون الأصل عدم السطو على كون الأصل بقاء التقدم مع أن بقاء التقدم يؤدي إلى عدم الاعتداد خصوصا وقد دل أن الرخصة في كذايته إنه لأوجه فتأمل (قوله عوب فضله جمعة) أي فيما سوى منه لا مفسد اه حج (قوله في الجمعة وعمرها) أي من حصول الشارع فيسقط بها فرض الكفاية ويتحمل الإمام عنه التفرقة والسهو وبالحق فهو إمامه وحصر الستم عليه ركبين تعالين كذا في غير ذلك (قوله ويندب تحمله قليلا عرفا) ولا يتوقف حصول السنة على رتبة الترتيب حيث يتعدى بعض سن المأموم بعض بدن الإمام في الركوع أو السجود (قوله كافي امرأة خلف رجل) أي بشرط أن لا تزيد على ثلاثة أذرع على ما يبيده قوله الآتي ويسن أن لا يزيد ما منه وسم كما بين كل صعين عن ثلاثة أذرع وعليه فقوله والتأخر كثيرا أي بالسنة موقوف لرجل لكون رتبته منهن عن ماوى حج ما منه سن عن قولهم يستحب أن لا يزيد ما من إمامه والمأموم على ثلاثة أذرع وسرك هذا المستحب هل يكون مكروها من أئمتنا وكذلك لو صف صفا ثانيا قبل إكمال الأول هل يكون كذلك . فأجاب بقوله كل ما ذكر مكروه معوق لصحة الجماعة فتد قبل القاصي وتتردد وحرم به في المجموع السنة أن لا يزيد ما بين الإمام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريباً كما بين كل صعين أما النساء فسن لمن التحف كثيرا وفي المجموع انى أئمتنا وسرك على استحباب الأول والخلف عليه اه (قوله بعقب) أي كاله فلا يصح الستم بعقبه ه حج وقال عميرة ولو تسم بعض العقب فيه خلاف حكاه في الكفاية عن الناصي حسي وعن الصفة شها بحاجة لا عهر فاشبهت المحسنة السرك ومال من إلى الصفة اه سم على مسيح (قوله وهو مؤخر التقدم) أي ما يجب الأرجح منه ه حج

ولا اعلم انما يصح للمأموم مع تأخر عشفه خلاف عكسه وفي القعود بالأولية ولو في الشهد
وإن كان راكبا وفي الاصطحاح بالحلب وفي لاسلفه احتمالان أو جهما برأيه سواء فيما ذكر
اتخذ فيما مثلا ثم لا يحل ما يقرر في العتب وما بعده إن اعتمد عليه فإن اعتمد على غيره وحده
كأصابع التأم وركعة الخلس اعبر ما اعتمد عليه فيما يظهر ولو اعتمد عليهما صحت القدوة كما
قتضاه كلام النووي وأقوى به الوالد رحمه الله تعالى ، وهو صلى قائما معتمدا على حشيتين تحب
إليه فصارت رحلاه معقبين في الهواء فإن لم تمكنه غير هذه الهيئة فالأوجه اعتبار الحشيتين .

(قوله ولا اعبر بتقديم أصابع للمأموم) ع ينبغي أن يفرض ذلك عند الاعتداد عليها حكما حوله
الأسوي وعمره وهو ظاهر اه وفي التامري قال أبو زرعة قال لم يعتمد على شيء من رحليه
مع على الأرض وتأخر العتب وتقدمت رءوس الأصابع من اعتمد على العقب صح أو على
رءوس الأصابع ولا اه سم على مسجع وقوله على شيء من رحليه أي من بطونهما ولا يفي
قوله بعد وإن اعتمد على العقب الخ (قوله وفي السجود بالأولية) عبارة للمهج بأبيه (قوله
ووفي الشهد) ظاهر أحده ما أنه إذا كان يعلى من قيام اعتر عشفه في حال قيامه وإذا
جلس لمشهد اعترب لألته وإذا سجد اعبر أصابع قدميه وهكذا حتى إذا صلى صلاة هل وقع
بعضها من قيام وبعضها من قعود وبعضها من سجد اعبر في التقدم والجله التي انتقل اليها لأن
كل حالة انقل اليها هل صلى قائما معتمدا الخ (قوله وفي الاصطحاح بالحلب) أي فيصير التقدم
بعنه إذا كان عرفت عتب امام مثلا وفي جميع الاصطحاح بالحلب أي جميعه وهو ما تحت
عظم الكعب إلى الخصرة وما يظهر في شرح الصالح للسوي وهل العبرة بتقديم الحب أو مؤخره
أو كونه احتمالات رجع منها المسمى في شرح الكعب الثاني وفي شرح المساجد الثالث (قوله اتخذا)
أي الإمام والمأموم (قوله كأصابع التأم) أي أو السجد كما تقدم سم عن الشارح وسيأتي
ما فيه (قوله اعبر ما اعتمد عليه فيما يظهر) يؤخذ منه بالأولى أنه لو صار قائما على أصابع
رحليه حسنة كالت العبره بالأصابع وهو ظاهر وأنه لو انقلبت رحله كانت العبرة بما اعتمد عليه
(قوله ولو اعتمد عليهما) أي على عشفه وقدم أحده وعبرة حج والاعتبار بالعقب الذي
اعتمد عليه وإن اعتمد على متأخره أيضا ، كما هو قياس تناوذه خلافا للنووي اه وكتب
سماشه الشهاب العددي ما نصه قوله خلافا للنووي في القبول عن النووي ولا يقسم بأحد العقين
فإن اعتمد على التقدم بطلت وإن لم يعتمد عليه لم يطل وكذا لو اعتمد عليهما ، قلت : وفيه
ظهر اه وبالصحة فيما إذا اعتمد عليهما ففي شيخنا الشهاب ارملى وفي حج بعد قول المصنف
ولا يصح مساواته الخ عليه من لواصح مما مر أن من أدرك التحريم قبل سلام الإمام حصل
تصية الجماعة وهي السج والعشرون لكنها دون من حصلها من أولها بل وفي ثنائها قبل
ذلك أن المراد بالتصية الثمانية فما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون في ذلك ، واخرا وما عده
عما لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنها متفاوتة كما تقرر وكذا يقال في كل مكروهها
أمكن تبعه اه . أقول . قوله السبعة والعشرون أي التي تخص مقارن فيه وبالصحة أن
الصلاة في جماعة يريد على أفراد سبع وعشرين صلاة فاركوع في الجماعة يريد على الفرد
سبع وعشرين ركعة فاد قرن فيه دون غيره فالت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون
التي تخص له فقط دون السبع والعشرين التي تخص الركوع والسجود مثلا في الجماعة .

(قوله ولو اعتمد عليهما)
لم تقدم ما يصح أن يكون
مرجعها لصحة التنية
ولعل في السج سقط
والذي في فتاوى والده
سئل عما إذا قدم الإمام
إحدى رحليه على
الأخرى معتمدا عليهما
ووقف المأموم بين رحليه
وهل تصح قدومه أولا .
فأجاب بأنه يصح صلاة
المأموم كما أفاده كلام
النووي وغيره انتهى .

(قوله و بحث بعض أهل العصر) إن أراد الشهاب حج كاهو الظاهر فهو لم يطلق أن الاعتسار بأصابع قدميه فيما ذكر من
 فيده بحاله اعتماده عليها . نعم نقل هذا عن بحث بعضهم هذا الإطلاق إلا أن الصاهر أنه ليس من أهل العصر وعارة الشهاب
 المذكور في تحفته ولم أرهم كلاما في الساجد . ويظهر اعتسار أصابع قدميه إن اعتمد عليها أيضا والأفحار ما اعتمد عليه
 نظير ما مر ثم رأيت بعضهم بحث اعتسار أصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته انتهت (قوله غير أن إطلاقهم بخلافه) انظر مراده
 أي إطلاقهم (قوله وعلى من في غير جهته الخ) أي فكل من المتصل بـ (١٨٣) وراء الإمام وغيره وهو

أقرب منه إلى الكعبة
 في غير جهة الإمام يقال
 له صف أول في حالة واحدة
 وهو صادق بما إذا نعت
 الصفوف أمام الصف
 المتمثل بصف الإمام لكن
 بخلافه التعيين الآتي في
 قوله وما عدا ذلك أفصليته
 المختلوع الخ (قوله وهو
 أقرب إلى الكعبة منه)
 أي من المستدير أي
 والصورة أنه ليس أقرب
 إليها من الإمام أخذا من
 قوله الآتي عقب المتن
 على الأثر والأوجه
 فوات فضيلة الجماعة هذه
 الأثرية المذكورة الخ
 وبذلك أي معنى بعده صفا
 أول مع تنوينه لتسمية
 الجماعة ويحجر (قوله حيث
 لم يقص بينه وبين الإمام
 صف) قيد في قوله المستدير
 حول الكعبة المتمثل بما
 وراء الإمام أي بأن كان
 خلف الإمام صف أمام هذا

أما إذا تمكن على غير هذا الوجه فصلانه غير صحيحة ولو تعلق بمقدد محمل وتعين طريقا اعتبر
 مسكه فيما يظهر وبحث بعض أهل العصر أن العبرة في الساجد بأصابع قدميه ولا بعدوه غير
 أن إطلاقهم بجماعه (ويستدبرون) أي لأمرهم واستحبابا إذا صلبوا (في السجد الحرام حول الكعبة)
 وإن لم يقص السجد خلافا للركني كما فعله ابن الربر ووقع عليه الإجماع ولما فيه من إظهار
 غير هدى غير هو وتعليمها والتسوية بين الجميع في توجههم لها ويسن أن يقف الإمام خلف الجماعة لا تباع
 والصف الأول صادق على استدراج حول الكعبة المنص بالأمم وعلى من في غير جهته وهو أقرب
 إلى الكعبة منه حيث لم يقص بينه وبين الإمام صف بعد قالوا إن الصف الأول هو الصف الذي يلي الإمام

(قوله أما إذا تمكن) أي من الصلاة (قوله وتعين طريقا) أي بأن لم تمكنه الصلاة الأعلى هذه لحاله
 (قوله وبحث بعض أهل العصر) بر بدنه حج وعبارته وم أرهم كلاما في الساجد ويظهر اعتبار
 أصابع قدميه إن اعتمد عليها أيضا والأفحار ما اعتمد عليه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم بحث
 اعتبار أصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته (قوله بأصابع قدميه) مقصود (قوله ولا بعد فيه) بقدر سم
 على مسجع عن الشارح أنه رجع إليه آخر (قوله غير أن إطلاقهم بخلافه) أي وأن نعتير العقب بأن
 يكون بحيث لو وضع على الأرض لم يقدم على عقب الإمام وإن كان مرتعفا . انظر هـ سم على حج
 (قوله ويستدبرون) كأنه قال محل ما صف بدأ بعدوا عن الكعبة ولا يحكمهم هذا هـ عمرة
 أي وعيه فالاستدارة أفضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح استحبابا (قوله استحبابا) أي
 فيكره في حق من هو في غير جهة الإمام عدم الاستدارة (قوله وإن لم يقص السجد) أي مطلقا
 سواء احتجوا بالاستدارة أم لا خلافا للركني مر اهـ سم على منهج (قوله خلافا للركني) راد
 لخطيب لكن الصفوف أفضل من الاستدارة اهـ لكن قول الشارح استحبابا يشعر بخلافه
 (قوله ويسن أن يقف خلف المقام) قال شيخنا برادي وظاهر أن المراد خلفه ما يسمى خلفه
 عرفا وأنه كل قرب منه كان أفضل اهـ حج . أول . ثمار يمدح إلى دفع ما يقال كان المناسب
 في التعبر أن يقول أمام المقام يعني بأن يقف فانه يانه لأنه إذا وقف خلف المقام واستقل الكعبة
 صر المقام خلف ظهره (قوله حيث لم يقص بينه وبين الإمام) المنادر أن الصبر راجع لتونه وهو
 أقرب إلى الكعبة منه وهو يقتضي أنه لو وقف صف خلف الأقرب وكان متصلا عن وقف خلف
 لإمام كان الأول المنص بالإمام لكن في حاشية سم على مسجع ما بخلافه وعبارته فرع أمي شيخنا
 الرمي كما نقله مر بما حاصره أن الصف الأول في المصايين حول الكعبة هو المستدم وإن كان أقرب

غير مستدير فالصف الأول هو هذا الغير المستدير الذي يلي الإمام ويكون المستدير صفانيا لكن يسمى أن محله في جهة الإمام
 أما في غير جهته فيسمى أن يكون هذا المستدير صفأول إذا قرب من الكعبة ولم يكن أمامه غيره أحد من قوله وعلى من في غير
 جهته بالأولى فليراجع ولا يصح أن تكون هذه الخلية قيد في قوله وعلى من في غير جهته وإن كان متنادرا من العبارة لعدم
 تأنيه (قوله فقد قالوا إن الصف الأول هو الذي يلي الإمام) دليل لكون المستدير المتصل بما وراء الإمام صفأول وقوله وبما
 عالت به أفصليته الخ دليل لكون من في غير جهته وهو أقرب إلى الكعبة منه صفأول أيضا في كلامه لف وبشر مرتب وعيت
 مبنى للجهول ونائب فاعله أفصليته والصبر فيه راجع للصف الأول .

(قوله لكن جز ما بخلافه)
 أى بحسب الظاهر وإلا
 لجل حرمهما في حالة العمد
 كما سيأتي وهو غير عن
 الشيخ (قوله ولا يبايه)
 أى ما حرما به (قوله ما امر
 في فصل الاستقبال من
 البطلان) أى الذى تقتض
 التعبير عنه في كلام بعض
 المتأخرين قوله وسمع
 تقتض في باب استقبال القبلة
 ويعنى بذلك بعض
 الشهاب حج فان ما امر
 كلامه . والحاصل أن
 الشارح معتمد لما قاله
 الشهاب المذكور كـ
 يصرح به تغييره بقوله كما
 جرم به بعض المتأخرين
 دون أن يقول على ما جزم
 به أو نحو ذلك من صيغ
 التمري و قوله لكن
 جرما بخلافه الخ فليس
 مراده منه تضعيف كلام
 الشهاب المذكور لأنه
 مرسوم في غير ذلك كـ
 يسه بعد وإمام مراده به
 الجمع بينه وبين كلام
 الشهاب المذكور لئلا
 يتوهم أنه مخالف لجزمهما
 لكن في سياقه قلاقة
 لا تخفى ومنحصر ما ذكرته
 (قوله فلا ترد على عبارته)
 أى خلافا لمن أوردها

سواء أكانت متصورة ومحمدة أم لا وما عدا ذلك من تخصيصه بخشوع لعدم سؤاله عن ثبوت كذا
 ففى به الوالد رحمه الله تعالى ولا يمنع الصف نحن نحو مسر و يعلم في باب استقبال القبلة
 أنه لو وقف صف طويل في أحزاب المسجد حرام م صحيح صلاة من خرج عن ممت الكعبة
 بقرب منها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين لكن حرما بخلافه ولا يبايه ما امر في فصل الاستقبال
 من البطلان لأنه محمول على التقرب من الكعبة وهذا في حالة العمد عنها (ولا يبايه كونه أقرب
 إلى الكعبة في عرجة الإمام في الأصح) لعدم ظهور محالة فاحشة به بخلافه في جهةه ولو بوجه
 الإمام لركن إلى يمينه المحر مثلما ظهر مجموع حتى حاسبه فلا يقتدر عليه المأموم استوحاه له
 ولا لأحدى جهةه . والثاني بصر كما لو كان في جهةه والأوجه جواب فضيلة الجماعة بهذه الأقرية
 المذكورة كما لو انفرد عن الصف ويلى على ذلك قوة الخلاف إذ الخلاف للمذهب أولى بالمراعاة من
 غيره وقد اتفق عواصم الله له رحمه الله تعالى (وكذا) لا تضر (بوقوعه) أى الإمام والمأموم في
 الكعبة (أى داخلها) واحتمل جهتها) أن كان وجهه ووجهه أو ظهره لظهره أو ظهر أحد
 إلى حبه فصح وإن كان مقدما عليه حينئذ كان وجهه الإمام يظهر المأموم صر كما فهمه
 كلامه نصف لتقدمه عنه مع عدا جهتهما فلا يرد على عبارته (و قد) بدأ مقتضى وتعبيره
 بذلك وفيما سيأتي بعض قول من يصرح وأما كان الحكم كذلك (المكرر) وبوصايا إذا لم يخصه غيره
 في غير جهة الإمام أحد من يؤم الصف الأول هو الذى يلى الإمام لأن معناه الذى لا واسطة
 منه وبينه أى ليس قدمه صف آخر بينه وبين الإمام وعلى هذا فاد اصل انصاف من حلف
 الإمام أو صف حلف انقام وامدوا حنفة في حائبة انصاف ووقف صف بين الركعتين المتباينين قائم
 من في أحشية من هذه الحنفة المتوارس لمن بين الركعتين كان الصف الأول من بين الركعتين
 المتوارس لما بينهما من هذه الحنفة فيكون بعض الحنفة صف أول وهم من حسب الإمام في جهة
 دون نفسها في الجانب إذا تقدم عنهم غيره وفي حقيقى أن الركعتين ذكرهما بخلاف ذلك وفى
 كلام شيخنا المسمى بالصف والصف الأول حيث في غير جهة الإمام ما يصل بأصناف الأول الذى
 وراءه لا مقرب الكعبة . وهذا هو الأقرب لتوافق السائر المذكور (قوله سواء أكانت متصورة
 مع) أى وسواء كان الإمام واقفا في المحراب أم لا (قوله وما عدا ذلك من تخصيصه) أى هذا حكم
 وهو الاستدانة (قوله ولا يمنع الصف تخطى نحو مسر) أى حيث كان من خارج الممر متديا لمن
 حلف الإمام تحت لو أن من استمر وقف موصعه شخص مثلا صار الشكل صف واحد (قوله لكن حرما
 بخلافه) هذا هو المعتمد (قوله خلافه في جهةه) هل حج ويؤخذ من هذا الخلاف انتهى أن هذه
 لأقرية مكروهة معونة لتعيينه الجماعة وهو محتمل من محبة الخ وكتب عليه مع قوله إن هذه
 الأقرية الخ انظر مسواة . أقول . نعم الكراهة أحدا من كراهة مساواته له في المقيم لتقدم
 ويحتمل البرق . أن سبب الكراهة خلاف القوى وهو مست في مساواة وفيه بصر به مساواة الإمام
 في البرقة حيث تختلف الجهة ولعل هذا أقرب ثم رأيت في كلام شيخنا العلامة الشورى على
 استيعاب موافقه (قوله ولو بوجه الإمام أركب الخ) أى أممو وقف بين أركبتين جهة تلك والركعتين
 اتصالا من أحسن وقوله جهة أى الإمام (قوله مجموع جهتي جانبية) انظر هل من الجهتين
 الركعتين المتبادرتين للجهتين يده عن الركعتين إلى استقبال الإمام أولا حتى لا يضر تقدم المستقبليين
 لتبني الركعتين على الإمام فيه نظروا الأقرب الصريح فيكون جهة الإمام ثلاثة أركان وحيث من
 جهة الكعبة (قوله كذا) (و مراد على الصف) أى أنه قد بقوته فصبغ خيعة (قوله وتعبير بذلك) أى يتعب

(عن عبيد) صحيح عن س عيسى أنه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ
بأسفه فقامه عن يمينه و أخذ منه أنه لو فعل أحد من المسلمين خلاف السنة أسحب للإمام
إرشاده إليها بيده أو غيرها إن وثق منه بالامتنال ولا يبعد أن يكون للأئمة في ذلك مثله في الإرشاد
لمذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل بل في المجموع والحق أنه لو وقف عن
يساره أو حقه فذهب التحويل إلى اليمين والأفليحوله الإمام لحديث ابن عباس ومقتضاه عدم الفرق
بين جاهل وعيبر وهو الأقرب وإن اقتضى كراهة يهدب اختصاصه به (هنا حصر) ذكر
(آخر أحرم) بها (من يساره) منع اليمين في ذلك فلو لم يكن يساره محل أحرم حقه ثم
ذكر إليه من هو على اليمين ويحذف ذلك كرهت به نصيب سمعة كما تقي به أو الله رحمه
الله تعالى . مع إن عقب تحريم اليمين بتقدم الإمام أو تحريمه بالأخصيص . ولا فلا حصل بواحد منهما
كما يعلم من قوله (ثم) بعد إجماعه لأقبله (منته الإمد أو سحران) في إمام و يلحق به
الركوع كما يحسنه الشيخ رحمه الله تعالى خلافاً للشيخي (بهو) أي تحريمه (أصل) من تقدم بامنه
عند إمكان كل منهما لأن الإمام متبوع . يساره الاستلزام لا يمكن إلا أخذهم فعل لممكن
لتعبيه في أداء السنة وأصل ذلك حرم من عن حذر روى الله عنه «فت عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فذكر في من يمينه ثم .

(قوله عن يمينه) أس من قرر أنه لو كان الإمام به وقف على يمين الإمام لا سمح فو منه
ولا اتقالاته ولو وقف على اليسار سمح ذلك وقف على اليسار سوى من عن مذهب سكر سباني
له في قوله وأصل كل هذا مع ما حاشاه عليه من ومراة عدم الله بالنسبة لعدم رؤيته فعليه كما
تأتي (قوله أنه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي وكان يحل له لا يطالب فيه
الجماعة وهذه مباحة للجمهور (قوله فأخذ منته) به نصيب سمعة من صلى الله عليه وسلم ولا تحويل
الإمام للأئمة لا يقيده بذلك بدليل الرواية الآتية فأخذ بأيدينا الخ وأنه لما كان صغيراً وهو يلزم
منه قصره مهمل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث خصوصية صلى الله عليه وسلم لما هو
ظاهر أن ذلك يتعذر على غيره (قوله أنه لو فعل أحد من للتدين) أي به بالفعل بخرج مرید
البدوة ويسمى من ذلك إرشاد مرید التصود كما لو أراد الحل ووقف على يسار الإمام وأمكنه
إرشاده للوقوف على يمينه أو رآه يسرع في المشي مشير إليه ليمشي بالنسبة (قوله أن يكون للأئمة في
ذلك منه) أي من الإمام في رشاد غيره وهو الإمام (قوله أنه) أي جاهل (قوله على
الأفصح) مقابلة الكسبر (قوله ولو حالف ذلك كره) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العلم والجهل
ويؤيدل باعتقاد ذلك في حق جاهل و من بعد عهد الإسلام وكان من أخصا إماماه وأنه لا يوجب قصبه
الجماعة لم يكن بعيداً عن هذا مع يفي ولا يخالف هذا ما تقدمه عن الاعتدال في التقسيم على الإمام
من أنه لا يضر في حق الجاهل حيث عذر (قوله في القصد) ومنه الاستدلال أنه فيه في الصورة (قوله
من تقدم إمامه) أي للتقدي وكان الأولى أن يقول إمامهما (قوله فإن لم يكن إلا أحدهما)
أي لطبق إمكان من أحد الاثنين أو نحوه كما لو كان بحيث وشهد الإمام - بعد على نحو من
يشوه حلقه أو يفسد ثيابه أو يصحك عليه الناس (قوله فممكن لتعبيه في أداء السنة) أي فإمام
يفعل التقدم أو التأخر من أمكنه دون الآخر فمهل يوجب النصيب عليه دون من لم تكنه تقدم
ولا تأخر لعدم تقصيره أو نفوتهما معا فيه نظر والأقرب الأول لمصر من عدم تقصير من لم يمكن
وسئل الشهاب الرملي عما أفق به بعض أهل العصر أنه إذا وقف صف من إمامه ما أمامه لم تحصل له

(قوله بل في المجموع)
لامعنى لذكر بل هنا
وعسارة الامداد بعد ما مر
ثم رأيت في المجموع
والتحقيق الخ (قوله فإن
خالف ذلك) أي فإن خالف
الآخر فأحرم عن اليمين
أيضاً فإن هذا هو الذي في
فتاوى والده وإن كان
قوله فإن خالف صدقاً
بعد ذلك أيضاً والحكم
فيه صحيح (قوله ثم الخ)
من سماعة فتوى والده
وإن أوهم سبباً حلاله
(قوله وإلا فلا تخص
لواحد منهما) أي وإن
حصل التقسم أو التأخر
بعد ذلك حيث است
المقنية وظاهره أن نصيبه
الجماعة يتفق في جميع
الصلاة وإن حصل التقسم
أو التأخر بعد وهو مشكل
وفي فتاوى والده في عمر
آخر ما يخالف ذلك فإبراح
(قوله كما يعلم من قوله)
في علمه منه منع ظاهر

جابر ابن صخر قد عني بصره فاحد ثد ما جميع فدفعها حتى قامت حنقه « أماني غير التيام وما عني
به وبوكان شهيدا آخر افلاس فيه ذلك وإن أوجه كلام الروضة خلافه لأنه لا يثنى إلا لعميل كثير
أويش عالما (ولو حصر) انتهاء معا أو مرنا (رحلان) أو صبيان (أو رجل وصبي صفا حلقه)
للاستماع أيضا ويس أن لا يريد ما فيه وبهجه كدس كل صفت عني ثلاثة أذرع (وحكده لو حصر
امرأة) ولو محرما أو روحه (أو سوة) يوم أو يومين حلقه فخر أس السابق فإن حصر معه ذكر
وامرأة وقع له ذكر عن عينة ولم أره حلف به ذكر أو امرأة ولا ذكر في وقت حلقه وهي حلقها أو ذكر
وامرأة وحتى وصالحه ذكر عن عينة والحلق حلقها لاجل أنوثته والمرأة حلقه لاحتمال ذكره (ويقف
حلقه لرجاله) إن تمصته وقصصهم (الصبيان) وإن كانوا نفس من الرجال لعلم أو نحوه خلافه للداري
ومن سمعهم يتم صف الرجال كل بالبيان لأهم من الحسن فإذا كان ثما لكان كالحق لو دخل
الصبيان معهم فيه لوسمهم فالأوجه حرمهم كما اقتضاء إطلاق الأصحاب خلافه لأدري وبذلك عمن
كلامنا الأول غير فرض الأذرع ولو حصر الصبيان أو ذبحوا لبيان لأهم من حسن خلاف عمن
ثم الحنفى وإن لم يكن صف من فله (ثم النساء) كدس لخر مسلم «ليبي» بشديد اللون بعد الياء
وتحذفها وتضعف اللون «مسك» أولو الأحلام والنهي «أي الناعون» «ثم الذين يلبسهم ثلاثة» .

فصيلة الجماعة هن هو محمد أولا فحب ثد لا سوتة فصيلة جماعة بوقوفة المذكور وفي اس
عبدالحق ميو فته وعبارته يس منه كما يومه صلاة صف . ثم ما قبله من الصوف فلا توت بذلك
فصيلة الجماعة وإن قامت فصيلة الصف انتهى ربه فيكون هذا مستثنى من قوهم جماعة السابق
انطو في الصلاة من حيث الجماعة مكرهة مذوبة للصبي (قوله حذر) هو يحرم وهو وحدة وألف
وأخره راء مهملة اه كرى (قوله وما الحلى به) أي وهو الركوع كما قدمه (قوله صفا حلقه) أي
بحيث يكون محدبا لديه وهل لحق الحلى أي دس صفا ه وهذا الحل منه يقتضى أن يقرأ قول
المصنف صفا صبح الصاد صعبا يسر وهو حار كسائه للمعول فإن صف يستعمل لارما ومتعددا
فيقال صففت القوم فاندفعوا وصعوا اه مفسح ناهي (قوله أن لا يرد ما فيه وبهجه) أي ما بين
الرجلين أو الرجل والذني (قوله من حصر معه ذكر وامرأة الخ) يظهره ويركأت المرأة محرما
للذكر وهو موافق لما قدمه في قوله ولو محرما أو روحه وهو صاهر لاختلاف الحسن وعارة
عميرة وكانت امرأة محرما للرجل فالظاهر أنهما صفان حلقه (قوله والحنفى خلفهما) أي بحيث
تحدسهما لكن قضيته قوله لاحتمال الخ أن الحنفى تقف حاف الرجل وصديق عليه أنه حلقهما (قوله
ويقف حلقه الرجال) قال ابن حجر ولو أرقاه كما هو ظاهر ثم قل وظاهر تعبيرهم بالرجال تعديهم
الصفاق اه وقال سم عليه لواجتمع الأحرار والأرقاء ولم يسعهم صف واحد فينتجه تقديم الأحرار لأهم
أشرف . نعم لو كان لأرقاء فصل يسوع غير صلاح فيه نظر ولو حصروا من الأحرار فمن يؤخرون
لأخرون فيه بصر اه وقوله فقيه نظر متعني مذهب عن شرح العبد لابن حجر من أن القوم إذا جاءوا
معهم ولم يسعهم صف واحد أن تقدم هاتين فقدموا في لامة تقدم لأحرار مطلق وقوله في النهاية
فه بصرأي والأقرب أنهم لا يؤخرون كد أن الصبيان لا يؤخرون للصبيان (قوله كل الصبيان) أو يقومون
على أي صفة استفت هم سواء كانوا في حاب أو احتفظوا بهم (قوله أن كلامنا الأول) هو قوله فإن لم
يتم صف الرجال كمن الخ (قوله لم يسعوا للصبيان) ند ما لم يحف من شتمهم فتنة عني من حلقهم وإلا
أخروا ند كما هو صاهر لما فيه من دفع البصاة (قوله ثم الحنفى) أي ويقفون صفوا واحدا كصوف
الرجل (قوله وإن لم يكن صف من قبهم) وهم الصبيان (قوله ثم النساء كذلك) أي وإن لم يكن صف
من قبهم وأفضل صفوقن آخرها بعد دعس لرجال (قوله ثم الذين يلبسهم ثلاثة) أي فها ثلاثة امرأة الأولى

(قوله ويس أن لا يرد
ما بينه وبينهما الخ) أي فإن
راد قامت فصيلة الجماعة كما
علم غامر (قوله لخر أس
السابق) لم يسبق له ذكر
في كلامه والجلال المحلى
ذكره هنا لكن بعد
ذكره ماسبق في الشارح
على الأثر من قوله فإن
حصر ذكر وامرأة الخ
ولفظ الجلال روى
الشيخان عن أس قال
«صلى الله على الله عليه
وسلم في بيت أم سليم فقامت
أنا وبينهم جده وأم سم
حاف» (قول لمن ثم النساء)
ظاهره أن البالغات
وعمرهن سواء وهلا قين
تقديم البالغات كد قل
به في الرجال وهلا كانت
غير البالغات منهن محفل
قوله صلى الله عليه وسلم
في الثالثة ثم الذين يلبسهم
إدلم يكن في عصره عنده
حناني تدب أن أحكامهم
عاب مسطرة ولو كانوا
موجودين ثم إدراك لنص
على أحكامهم . فإن قلب العلة
في تأخير الصبيان عن
الرجال خشية الاقتتان
مهم وهذا متنى في النساء .
قت . يقتض ذلك أن
الحكم المتقدم في الرجال
والصبيان عمن حتى في أعمارهم
ومن لبس مضة للفتة

(قوله ولما في الأول أخذنا
 من من توفير الخشوع
 الخ) فيه أن البعض
 المذكور لم يلبس
 الأول عليه بحسب ما نقله
 هو عنه حتى يرد عليه
 بما ذكر لكن عبارة
 التحفة وأفضل صفوف
 الرجال أولها ثم ما يليه
 وهكذا وتفسر كل صف
 بعينه وقول جمع من الثاني
 أو اليسار لسمع الامام
 ويرى أفعاله أفضل ممن
 بالأول أو باليمين لأن
 القصبة المتعلقة بذات
 العبادة أفضل من المتعلقة
 بمكانها مردود بأن في الأول
 واليمين من صلاة الله تعالى
 الخ (قوله يسكنون السين)
 أي ليكون طرفه إذ هو
 يسحبها اسم على المشهور
 نحو ضربت وسطه لكن
 قال المراء إذا حسنت
 فيه بين كان طرفا نحو
 تعد وسط القوم وإن لم
 يحسن فاسم نحو احتجم
 وسط رأسك قال ويجوز
 في كل منهما التسكين
 والتحررك لكن التسكين
 أحسن في الطرف
 والبحريك أحسن في
 الاسم وأما قبة الكوفيين
 فلا يعرفون بينهما
 وتعتبرهما طرفين الآن
 فعليا قال يقال وسطا
 بانسكون في المتفرق

وأفضل صفوف الرجال أوله ثم الذي يليه وهكذا وتصل كل صف عنه وإن كان من يسار
 يسمع لامام ويرى أفعاله حلالا بعضهم حيث ذهب إلى أنه أفضل حينئذ من يمين الخالي من
 ذلك معللا له بأن القصبة المتعلقة بذات العبادة مقدمة على المتعلقة بمكانها ويرد أن في جهة
 اليمين كالأول من صلاة الله تعالى وملائكته على أهلها ما يوق سماع القراءة وعمره وما في
 الأول أحسن من من توفير الخشوع ما ليس في الثاني لاشتغالهم عن إمامهم وخنشوع روح
 الصلاة فيموق سماع القراءة وعمره أي في فيه معلق بذات العبادة أي (وتقف إمامهم)
 بدا (وسطهم) يسكنون السين لورود ذلك عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما ، فإن أمهم
 حتى تقدم كالكروية وعمره فيهم يصروا ولا تلبس كلمة النساء وإلا شتم عليهم وعمره
 ماد كركوهة بقوت قصبة الجماعة كما مر ثم محل ما سر كما حرم به نصف في مجموعته في باب ستر
 العورة إذ يمكن وقوفهم صف ولا وقفوا صفوف مع عص البصر وإذا اجتمع رجال مع النساء
 والجميع عراة .

(قوله وتفسر صفوف رجال) أي لخص وخرج به الخ في النساء وأفضل صفوفهم آخرها
 بعده عن رجال وإن لم يكن فيهم رجل غير لامام سواء كان إماما فتد أو حائيا فتد أو اعص
 من هؤلاء والنصف من هؤلاء فالآخر من الخ في تسخيرهم والآخر من النساء فتد (قوله
 أوله) ما عده وإن خص عمره من قبة الصفوف حسب في المكان كان كان في أحد المساحد
 الثلاثة والنصف الأول في عمره والظاهر خلافه أحدا من قولهم من الأسر في المساحد الثلاثة
 أفضل من الجماعة في عمره وكألو كان في الصف الأول أرفع على لامام خلاف عمره والظاهر
 أن الذي يليه أفضل أصلا بل ينبغي أن الذي يليه هو الأول لكرهية الوقوف في موضع الصف الأول
 والحالة ما ذكر .

فرع — لو لم يحصر من الرجال حتى صلب النساء خلف لامام وأحرمن هل يؤخرن
 بعد الاحرام يتقدم الرجال أولا في نظر وظهر الذي وقاه لم ثم ريث في شرح العباد لشيخنا
 عن القاضي مذهب خلافه هم على منهج قول والأقرب الأول حيث لم يرب على بأخرهن
 أفعال مبطئة (قوله وتفسر كل صف عنه) أي بالنسبة من على يسار الامام أما من خلفه
 فهو أفضل من اليمين كما نقل عن شرح العباد لابن حجر سكن ظاهر كلام النارج بخلافه وهو
 ظاهر (قوله ويرد أن في جهة اليمين الخ) عمدة ابن حجر وقول جمع من الثاني أو اليسار
 يسمع لامام ويرى أفعاله أفضل من الأول أو اليمين لأن القصبة المتعلقة بذات العبادة أفضل من
 المتعلقة بمكانها مردود اهـ وبه نعم ما في كلام الشرح حيث انصرف على قصبة اليمين وترك
 أفضلية أول على الثاني ودكر توجيه ما فيه الأفضلية في الستين (قوله كالأول) أي كاصف
 الأول (قوله على أهلها) أي اليمين والأول (قوله وتقف إمامهم وسطهم) المراد أن لا تقدم
 عنهم وليس المراد استواء من على يمينها ويسارها في العدد خلافا لما نوهه بعض صفة الطلبة
 فيجوز (قوله وسطهم) فر مر ثم تقدم يسرا بحيث تبار عين وهذا لا يسق أي
 وسطهم اهـ هم على منهج . فإن لم يحصر الأمر فقط وقعت عن يمينه أحد مما تقدم في
 المذكور .

الأحرار نحو وسط القوم ووسط باسجرك فيما لا تفرق أحراره نحو وسط الرأس

لا يقن معهم لا في صف ولا في صني من يمين ويسار خلفهم ويستدرون القبة حتى صلى الرجال وكذا تركه ، فان أمكن أن تتوارى كل طائفة مكان حتى تصل الصفقة الأخرى فهو أفضل كما ذكر ذلك في المجموع وصلاة الخبارة تستوي صفوفها في القصبة عند اتحاد المجلس لاستحباب تعدد الصفوف فيها ويسن سد فرج الصفوف وأن لا يشرع في صف حتى يتم لأول وأن يصح لمن يريد ذلك سعة لا شرط ، فلو جاهدوا

(قوله لا يقن معهم) اعلم هل دلت على سبيل الوجوب أو الندب فيه نظر ولا أقرب الثاني ويؤمر كل من الترييقين بعض النصر (قوله فهو أفضل) أي من جلاوسهم خلف الرجال ويستدبرهم الصفقة (قوله تستوي صفوفها) صهره وإن ردت على ثلاثة غير جمع ما في خبر وعبارته ثم بعد قول المصنف ومن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر خير من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب شيء حلت له لاعتقاده ولهذا كانت الثبوتية عبارة الصف وحدث في الأفضلية كما قاله بركسي عن بعضهم . ثم سمع أن الأول بعد الثلاثة أكد لحصول العرض بها وربما لم يجعل الأول أفضل محذرة عن مقصود الشارع من الثلاثة (قوله ويسن سد فرج الصفوف) ويسن أن لا يرد ما بين كل صفين و أول والامام على ثلاثة أذرع ومن كان بين صفين أكثر من ثلاثة أذرع كره للدخول أن يظلموا مع المتأخرين فان جاهدوا لم يضرهم انضمام من قول الناس لو كان بين الامام ومن خلفه أكثر من ثلاثة أذرع فقد صعبوا حقوقهم فلهذا حذر الاصطفاق بينهما وإلا كره لهم اهـ من حجر وعبارته بعد قول المصنف لا في ولا فاجز ما فيه بداهة خبر يفسر به في الفصول وهو « أنها المصلي هذا دحيت في الصف أو حررت رجلا من الصف فيصلي معك أعد صلاتك » ويؤخذ من ترجمهم ذلك فيمن لم يجد فرجة حرمة على من وحده لتدو به الصلاة على امرئ من غير عذر اهـ وكسب بعضهم على قوله ولا كره لهم هذا يعني ما يأتي به من التصريح بالحكمة إلا أن يحمل الكراهة على كراهة التحريم اهـ وقضية ما عمل به من قوله لتدو به الخ أن فصب الصف الأول ثوب على من تقدم عليهم قل أو أكثر وهو مشكل لأنهم لا تقصير منهم فالتباس أن الثوب على إمامه هو على استه وحده و يمكن أن يقال المراد بـ فصب التي فصبها من الامام ومما عليهم تفرده مثلا لأن ثوب الصف وإمامه فلا ثواب لأن تعبه مكروه أو حرام وكذا في صفوف لقصبة الجماعة .

فرع — وضع شافعي بين حقيقين من فرجهما كره ولم يحصل له قصبة جماعة لاعتقاده فساد صلاتهما قاله في الخادم ويتر فيه ابن حجر فليراجع ويدعي أن ليس مثله ما لو علم تركهما قراءة الفاتحة لأن فعل الخائف لكونه عن قصد صحيح يبرل عبارة السهو والشافعي يترك الفاتحة سهوا لا سخط صلاته بخلاف ترك وإماما سخط بالسلام وعدم الإدراك وحديث شافعي يرى صحة صلاة الحصى مع تركه القراءة فتحصل له القصبة لعدم اعتماد ما فيها بخلافه مع المنس فادو بـ بركل مرة السهو فهو بمن يستل عهده وسهوه عهده فكان كالمعزود (قوله حتى يتم الأول) أي وإذا شرعوا في الثاني سمي أن يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الامام فاذا حصر واحد وقف خلف الصف الأول بحيث يكون محاذيا ليمين الامام فاذا حصر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلف من بين الامام وقضية قوله حتى يتم الأول أن ما حرت به العادة من الصلاة في محرة روق ابن معمر بالجامع الأهر أن الصف الأول يكن ولو بالوقوف في الصفين وداحل الروق فلا يشرعون في الثاني ولا بعد تكبير الأول

صحت صلاتهم مع الكراهة كما مر بعض تلك وثبت إمامهم . قال نزارى لأنه قياسى كما أن
رحلة ثابت راحل ، وقال القنوى من لم يقبض حذف الله ، دللت إمام ليس صفة قياسية من
صيغة مصدر طلعت على الدال على مستوى الذكر والمؤنث فيها ، وعليه قلنا بالناء لثلاث يوم أن
إمامهم المذكور كذا (وبكره وقوف المأموم فردا) عن صف من حسنه للهوى عنه ، ودليل
عدم المطلق ترك أمره عليه الصلاة والسلام لفاعله بالإعادة وما ورد في بروة أخرى من لأمره
تحويل على الاستصحاب لاسمها وقد عترض بحسين الرمضى وتصحيح من حاشا لما يقول ابن عبد البر
به مصطوب واليهيقي إنه ضعيف ولهذا فإن التامع لو ثبت قلت به ، ويؤخذ كما قال الشارح من
الكراهة قوات فضيلة الجماعة على قياس ما سأل في منارته ، ويؤخذ من قوهم هنا أيت أن
الأمر بالإعادة للاستصحاب أن كل صلاة وقع خلاف : أى من شاذ في صحتها تستحب إعادةها ولو
مستردا ، وحرج . خمس غيره كأمرة ولا نساء أو حتى ولا حائى وذكر كراهة من سبب كما علم
بما مر (من يدخل نصف إن وحده سنة) سبب السبب فيه ، أن كان لو دخل فيه وسعه وإن
عدمت فرجة ولو وحدها وبسه و منها صفوف كثيرة حرق جميعها لدخل تلك الفرحة لأهم
مقتضون تركها ، ولا يثبت ذلك نصف أو صدى كما وقع للأشوسى ، وسببه في التمام عن جمع
كثير وعن لغة في الأم فإنه ليس عليه مسئلة أخرى ، فإن فرض المسئلة التي من عنهم صحتها
في التحلى يوم الجمعة ، والحقن هو انتهى من المحدثين ، وكلامها في حق الصفوف وهم
فأشور ، وقد صرح أسولى بأنهما مثالب ، والفرق بينهما أن سنة الفرحة التي في الصفوف مصلحة
عامة له وللقوم بإتمام صلاته وصلاتهم من سببه الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في حديث ،
خلاف ترك التحلى فإن الإمام سئل له عدم إحرامه حق سوى من صفوفهم نعم إن كان آخره
عن صد الفرجة لعذر كوقت الحر بالمسجد الحرام

وإن امتد إلى آخر المسجد من جهتي الإمام ، وقد تال اختيار هذا الموضع للسبلة بطل منزله
مسجد مستقل فلا يعبر ما اتصل به من الصحن ولا بروق وهو الخارج لأهم ، وقبوا في محل واسع
كأبرية اعتر منها ما هنوء لصلاتهم دون ما أراد وإن كان مسبو . في السلاجية لما صلو فيه من
أو أصاح (قوله صحت صلاتهم مع الكراهة) ومقتضى الكراهة قوات فضيلة الجماعة كما يصرح
به قوله قبل ونحرق ذلك في كل مكروه من حيث جماعته امتناع به (قوله ويؤخذ من قولهم الخ)
هذا الصبح يقتضى أن الوقوف مسترد عن الصف في نصحه معه خلاف وأن إعادة سن
للخروج منه لكن لم يسه عليه فيما مر صرح ، وفيه قوله لآتي بعد قول لمصنف مسخر خروج
من الخلاف الخ ثوب الخلاف فيه وقد شعر قوله السابق ، إذ الخلاف المذهب أولى بالمراعاة أن
الخلاف في الامتداد عن الصف ليس خلافا في مذهنا ويشعر به قول إمامنا لو ثبت قلت به .

فرع - صار وحده في ثناء الصلاة يسمى أن يحرق شخصا ، فإن تركه مع يسره انتهى أن
بكره م ر رحمه الله تعالى أنه سمع عن مذهب أى وسببه التسمية من حيث (قوله ولو مسترد)
أى وبعد خروج بوقت أفت (قوله بل سب) أى الإسراد (قوله فتح السب) أى وكسره
وقد نظم ذلك شيخنا العلامة الشومرى ، فقال

وسعة بالفتح في الأوزان والكسر بحكى عن الصغاني

(قوله ويؤخذ من قولهم
هنا أيضا أن الأمر بالإعادة
الخ) في هذا الأخذ نظر
ظاهر إذ لم يكن هناك
خلاف راعاه النبي صلى الله
عليه وسلم في أمره (قوله
ولو وحدها) أى الفرجة
كما يدل عليه قوله بدخل
ذلك الفرجة الخ يخرج ما إذا
لم يكن فرجة سكن هناك
مائل وقب فيه بوسعه فلا
يتخطى له لعدم التقصير
وهذا ما اقتضاه ظاهر
الحنس وسوى الشهاب
حججهم فيما مجموع
وليسته

م بكرة لعدم التقصير ، ولو كان عن يمين الإمام محسب بعه وقف فيه ولم يحرق ولو عرست فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فقتلوا بهديهم بالتقصير عدم الحرق إليها ويحسب غيره (و لا) أي وإن لم يجد سعة (وليخرج) ندبا في القيام (شخصا) من الصف إليه (بعد الإحرام) يخطف معه خروجا من الخلاف ، وحمل ذلك إذا جوز موافقته له وإلا فلا حرج من تنسج لحوق الفتنة ، وأن يكون حرًا ثلاثا يدخل غيره في ضمانه حتى لو جره ظانًا حرية فتبين كونه رقيقا دحر في ضمانه كما مر ، وإشارة إليه عن إفاء الوالد رحمه الله تعالى ، وأن يكون الصف أكثر من اثنين ثلاثا يصير الآخر مفردا ، فإن أمكنه الحرق ليصطف مع الإمام أو كان مكانه يسع أكثر من اثنين فينبغي أن يحرق في الأولى ويحرقها مع الثانية ، والحرق في الأولى أفضل من الحرق (وبساعده المهرور) ندبا لئلا يصل المعاقبة على البر والتقوى ، وديث يعدل معات عليه من الصف . أما الحرق من الإحرام فمكروه لأحرام كما أفق به تولد رحمه الله تعالى فقد قال القاضي أبو الطيب فيما لو وقف مأمووم عن يمين إمامه جاء آخر فأحرم عن يساره يكره لئلا ينشأ أن يتحدث الذي عن يمين الإمام قبل إحراره . قال الروابي : وكلام الأصحاب يدل على أن المأمووم يتأخر إلى الثاني قبل الشروع في الصلاة ، والصحيح ما قاله القاضي أبو الطيب أنه من أسكر أن لأستاذ كون الحب بعد التحريم وقال وفق الرافعي على نقله الفارقي في فوائد ، ولم أره في شيء من الكتب المشهورة بعد الكشف إلا في الحصة الروابي ، ومظاهر كلام الأصحاب وإطلاقيهم أن الحب يكون قبل التحريم فإن القصد الخروج من الخلاف كما مر ، ومضى أحرم مفردا لم يستعد صلاحة عند المخالفين فلا فائدة في الحب جيتداه وقد أسكره أن أي الدم أيضا فقول السكافيه لا يجوز حذره قبل أن يحرم محمول على حوار استوى التعريف

(قوله لعدم التقصير الخ) أي ولا يموتهم التفصيل (قوله ولم يحرق) أي إلى أن يصل إلى فرجة في الصف الثاني مثلا ، ونسعى في هذه السورة أنه لا يموت التفصيل على من حقه ولا على نفسه لعدم التقصير ، ومعلوم أن محله حيث لم يجد محلا يذهب منه فلا حرق للصوف (قوله ولو عرست فرجة الخ) أي أن علم عروصها ، مما لو وحدها ولم يعلم هركات موحودة قبل أوطرات الظاهر أنه يحرق بصلها ، إذ الأصل عدم سنها ، سها إذا كان ذلك من أحوال المأموومين المعتادة لهم فرع — لو جهل هذا الحكم لم يعد أن يستل عن عم تحمله من أهل الصف التأخر إليه م — اه سم على مسجع ومفهوم تقييده بالجهل عدم سها مع العلم ، ووجهه بأنه الذي قوت على سها (قوله عدم الحرق إليها) هذا هو المعتمد (قوله كما مر الإشارة إليه) أي في غير هذا الموضع ، ويؤخذ من قولهم خطب الموضع لا يصرف الحدل فيه بل العلم والجهل بالصررها (قوله فإن أمكنه الحرق) أي بين الاثنين بخلاف ما إذا كان الصف أكثر من اثنين فالحرأوى من الحرق بالشروط (قوله فينبغي أن يحرق في الأولى) أي قوله فإن أمكنه الحرق والثانية هي قوله أو كان الخ (قوله والحرق في الأولى أفضل من آخر) أي حيث أمكنه كل من الحرق وآخر (قوله وبساعده المهرور) يعني أن يحصل لحد المساعدة فبببب الصف الذي كان فيه ولا يصير تأخره عنه اه سم على مسجع (قوله وذلك يعدل الخ) مشعر بتواتر صفه الصف الذي كان فيه ، وفيه ماد كرمه عن سم (قوله لأحرام) خلافا لظاهر ما يأتي عن الكعبة (قوله أن يتحدث) هو مكسر الدال المعجمة وانه صرب اه مساح (قوله وظاهر كلام الأصحاب) ضعيف .

(قوله لم يكره لعدم التقصير) أي ليس لغيره حرق صفوفهم لأجلها (قوله ولو كان عن يمين الإمام محل يسعه وقف فيه) كأن صورته فيما لو أتى من أمام الصف وكان هذا فرجة خلفه فلا يحرق الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها واما التقصير من الصفوف المتأخرة بعدم سنها فليراجع (قوله فإن أمكنه الحرق) أي ولم يكن محله يسع اثنين فريضة عطفه عليه ما يقتضيه أن يتأخر فيما قبلها فيص ماعدها وحينئذ يقول الشارح والحرق في الأولى أفضل من الحر غير متأثر إذا الصورة أنه فيها لا يمكن إلا الحرق كما عرفت وهو ساقط من بعض النسخ كما أنه ليس بموجود في شرح الروض الذي هو أصل هذه العبارة (قوله فقد قال القاضي أبو الطيب إلى آخر السوادة) هو نص عبارة فتاوى والده حرفا بحرف وابن أوجه سياقه خلافا (قوله فيما وقف مأمووم عن يمين إمامه) أي وأحرم بقرينة ما تعدد (قوله جاء آخر فأحرم) أي أراد أن يحرم بقرينة ما تعدد

ولا يخالف ما قرره (ويشترط علمه) أي المأموم (انتقال الإمام) ليتمكن من مساعده
(أن) كان (يراه أو) يرى (بعض صف) من مقتدين به أو واحدا منهم وإن لم يكن
في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مسلما) ثقة وإن لم يكن مسلما، وظاهر أن المراد بالثقة هنا
عدل رواية، إذ غيره لا يقبل إحداه، وقول المجموع يقبل إحدا الصي في طريقته المشاهدة
كالعروب ضعيف وإن نقله عن الجمهور واعتمده غير واحد أو سنده ثقة بحسب أعمى أصم أو
بصر أصم في نحو ظمة، وودع لم يلح في أثناء صلاته لزمته بية لمعارفة أي إن لم يرج عوده
قبل مصي ركبتين في ظنه فيما يظهر، ولو لم يكن ثم ثقة وحمل المأموم أعمال إمامه الظاهرة
كالركوع والسجود لم تصح صلاته فقصي لعدم التبعة حشد ومن شروط التدوة أيضا: أن
يجمعهم موقف، يد من مقاصد الاقتداء، اجمع جمع في مكان كما عهد عليه الخائف في الأعصر
الحالية، ومضى العبادات على رعاية الاتساع، ولا يخفى عليها ربه أحوال، إما أن يكونا بمسجد أو
غيره من فضاء أو ساء، أو يكون أحدهما بمسجد والآخر بعينه. وقد أورد في بيان كل، فقال
(وإذا جمعهما مسجد صح الأقداء وإن تعدت المسافة) بهما فيه (وحالت أبنية) مسافده
أبوها إليه أو إلى سطحه كما يفهمه كلامهما خلافا لما يفهمه كلام الأثرار ولو معلقة

(قوله قل مصي ما يدع
ركبتين) أي فعلين ووجهه
أنهما هما الذي يصير التأخر
أو التقدم بهما كما يأتي
(قوله أو إلى سطحه) أي
الذي هو منه كما هو ظاهر
بما يأتي أي والصورة أن
السطح نافذ إلى المسجد
أخذنا من شرط التنافذ
الآتي فيراجع

(قوله فلا يخالف ما قرره) أي في أن الحر قبل الإحرام مكروه لأحرام (قوله ضعيف) أي أو
هو محمول على ما إذا لم توجد قرينة تعيب على الظن صدقه (قوله أو سنده ثقة) عطف على
قول المصنف أن كان يراه (قوله لزمته) أي المأموم (قوله وحمل المأموم) أي أن لم يعلم
بانتقاله إلا بعد ركبتين فعليين كذا ذكره هـ، وسيأتي في فصل تحت مساعده الإمام بعد قول
المصنف ولو تقدم فعل ركوع إن كان: أي تقدمه ركبتين نصت إن كان عامدا علما بتحريمه
تخلاف ما إذا كان سهيا أو جهلا فإنه لا يصير غير أنه لا يعتد به بهما اهـ وعنه فالمراد بطلان
التدوة لعدم العلم به أنه إذا اقتدى على وجه لا يعتد به العلم بانتقال الإمام لم تصح
صلاته، بخلاف ما إذا طرق ذلك وعرض له فامسكه عن العلم بانتقاله، وعينه ولو ذهب المسع
ورجى عوده فاعتق أنه لم يعد ولم يعلم بانتقاله الإمام إلا بعد مصي ركبتين فيصير عدم انطلاق
لعدمه كالحمل (قوله أن يجمعهما موقف) الأولى أن يقول مكان (قوله على رعاية الاتساع) أي
لا الاتساع فليس لما يحدث صفة لم توجد في عهده عليه الصلاة والسلام لا بدليل كالتقياس على
ما ثبت عنه (قوله إما أن يكونا الخ) بدل أو حذر لمحدوف، أي وهي أنه إما أن يكونا الخ (قوله
أو يكون أحدهما بمسجد الخ) وفي صورتان وذلك إما أن يكون الإمام في المسجد والمأموم خارجه أو
بالعكس (قوله متسافده أبوها) قال مـ المراد نافذة بقودا يمكن استطرافه عادة فلا بد في كل من
بشر والسطح من إمكان المرور بهما إلى المسجد عادة بأن يكون لهما مرفق إلى المسجد حتى قال
في ذلك المؤذين في المسجد نورع سبها، متسع اقتداء من سبها من في المسجد لعدم إمكان المرور عادة
انتهى مع على مسجع. أقول وعمله إذا لم يكن للذكة باب من سطح المسجد وإلا صح كما يعلم من
قوله في الشارح متسافده أبوها إليه الخ وقوله يمكن استطرافه عادة يؤخذ منه أن سلام لأمر المعادة
الآن للبرول منها لأصلاح الثمر وما فيها لا يكتفى بها لأنه لا يسطرف منها إلا من له حجرة وعادة يروط
بمخلاف باب الناس فتنبه له (قوله أو إلى سطحه) أي وإن خرج بعض الممر عن المسجد حيث كان
الباب في المسجد كما هو الفرض ولم تطل المسافة عرفا فيما يظهر (قوله ولو معتقة) أي وإن

غير مسمرة كثر وسطح ومدره داحبه فيه لأنه كله مني المذمة فالمجموع فيه مغمور بإقامة
جماعة مؤذون لشعاره والمساكن المساعدة مثله في ذلك وإن تردد كل منها بامم ومؤذن وجماعة ،
خلاف ما إذا كان في ساء غير ما كان سمرانه وإن كان لا سراق يمكن من فرجة من أعلاه فما
يظهر لأن المدار على الاستطراق العددي وكسطحه ليس ليس له مرقى أو حن بين حديه أو بين المسجد
ورحته أو بين المسجد المذكورة هه أو طرييق قديم شاست وجوده أو وجودها فلا يكون للمسجد
من كسجد وعمره وسياق وعم أنه بصر الشائك ، فلو وقف من ورثته بخدار المسجد حصر كما هو
لمنقول في ل في أحدا من شرعه كالأروسة ، والمجموع وعمره ما وجد أنية المسجد فتون الأسوي
لا يصح فهو كما قاله الطيبي ، ومثل المسجد حسه وهو ما كان حارجه محوصا عليه لأخيه في الأوسع
ولم يعلم كوسها شرعا من ذلك أو نحوه سواء أعم وقبيلها مسجدا أم جهن أمرها عملا بالظاهر وهو
التحوط عليها وإن كانت مسهكة به محرمه كما اقتضاه كلامهما وخرى عليه بعض المتأخرين ،
وخرج بالرحمة الحريم وهو الموضع المتمثل به أمهات من تحت كاتصات الماء وطرح الأمهات فيه
فمن له حكمه في مولا في عمره ويلزم الواقف غير الرحمة من الخريم كما قاله البركشي شاعلى
حكم المسجد ولو حال بين المسجدين والمسجد أو المسجد هه فدرى أن حصر بعد حديثه لم يخرجه
عن كونه كسجد واحد وكالتبر في ذكر القري (ولو كانا) أى لإمام والمأموم (هههه) أى
مكان واسع كصحراء أو بيت كذلك وكانوا وقف أحدهما بسطح ،

(قوله كثر الخ) مثال
للأبوية

ضاع مفتاح العلق لأنه يمكن فتحه بدونه ، ومن العلق الثقيل فلا يقصر .

فرع - مثل شيخنا على عمن ينصلى على سلم المدرسة المورثة خاف إمامها هل يصح
فدونه به فأفتى أنه إن ثبت أن فيها وفيها مسجدا أو جامعاً صحيح إلا فلا راء ويدخل تحت قوله
وإذا فلا ما إذا شك اه أى والمشهور الآن في سبه أن السومع المسجدة استسقة به عن يسار الداحل
لمست مسجدا (قوله غير مسمرة) طاهره سواء كان ذلك في الأبناء أو في الأبناء ، وينبغي عدم
الصرر فيها لو سمر في الأبناء أحدا مما شفى فيما به من إمام والمأموم حائل من أنه لا يصح وعنه
بأنه يصر في الدوام ما لا يعتد في الأبناء (قوله ومدره داحبه فيه) عذرة أن حجر ومدرته إلى إمامها
فيه اه وقبيلها أن يحد كونه ، به فيه كاف في حديثها من المسجد وإن لم يدخل في وقفيته وخرجت عن
محت سائنه وما اقتضاه في لو خرج بعض الممر عن المسجد موافق له (قوله فلا وقف من ورثته بخدار
المسجد الخ) أى والحال أن الشاك من جهة الحدس لأن هذا من خلاف لأسوى (قوله فتون
لأسوى لا يصح) أى الشائك (قوله ومثل لمسجد رحته) أى في صحة اقتداء من فيها بإمام
المسجد وإن تعدت المساعدة وحلت أنية نافذة (قوله وهو ما كان حارجه محوط الخ) وإن كان
بهما طريق هه من حجر وظاهر أن الطريق إن كان قدما على الرحة والمسجد كانا كالمسجد
وعبره كما مر ولا فلا ودكر مراعاة لمخر أولئك وبين رحمة بالمكان (قوله هه ماري) أى بيتين
طروقه خلاف ما لو شك سم على مهيج شى فلا يكون كالمسجد الواحد ، وعلى هذا حكم
الطريق بخلاف حكم الرحة في صورة الشاك لم مرقى حول الشارع سواء أعم وقبيلها مسجدا
أم جهن أمرها عملا بالظاهر (قوله أو ب كذاك) أى واسع

ولآخر سطح وإن حال بينهما ربع ونحوه (شرط أن لا يربط ما بينهما على ثلاثة أذراع) بشرط
 أنه بعدله وهو شرطي (تقريباً) بدلالة له شرعاً ولا لغة فلا تنسر زيادة غير متفاحشة كالثلاثة
 أذرع ونحوها وما فارقها لأن العرف بعثها محتملين في هذا دون ما أراد عليه (وقس تحديد) فتعبر
 أي زيادة كانت وعطى لما وردى فأنه وأنهم إنما اعتبروا الثلاثة هنا ولم يعتبروا في الستين
 أكثر من رطلين على ما مر لأن المدار هنا على العرف وثم على قوة البناء وعدها ولأن الورق
 أصح من الماربع فصاعداً ثم أكثر مما عاقوا به لأنه اللانق وهذا التقدير مأخوذ من العرف (فان
 تلاحظ) أي وقف حنف الإمام (شخصان أو صان) مترسان وراءه أو عن يمينه أو عن يساره
 (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الصف أو الشخص (الأخير) الصف أو الشخص (الأول)
 لأن الأول في هذه الحالة كإمام الأخير فإن بعدد الأشخاص أو المقوف اعتبرت بين كل صفين
 وشخصين وبين الصفين الأخير والإمام فراح شرط إمكان متابعته له (وسواء) فيما ذكر
 (الصف، المملوك، الوقف، المعص) أي الذي بعثه وجه وبعثه ملك والموات الخالص والمعص
 أي الذي بعثه ملك وبعثه موات كما ذكره في آخره ويمكن دحوله تحت إطلاق المعص مع عدم
 رعاية ما قبله، وسواء في ذلك الموقوف والمصرف وغيره (ولا ينسب) في الخيلولة بين الإمام ووجه موم
 (الشارع المطروق) وهو ما ورد عليه أن كل شارع يكون مطروقا، أو المراد به كثير المطروق
 لكونه محل الخلاف على مدعى الأسوى ورد أن من الرفعة حكم الخلاف مع عدم المطروق
 فيها لو وقف سطح بيته وإمام سطح المسجد وسهما هوا، فمن أراحى المسافة وهو الأصح
 أي مع إمكان التوصل له عادة.

(قوله الذي بعثه ملك
 وبعثه موات) أي
 معينين إذ لا ينسب
 الإشاعة هنا كما لا ينسب.

(قوله وآخر سطح) فبینه أنه لا يشترط إمكان الوصول من أحد السطحين إلى الآخر عادة،
 وبه صرح سم على مذهب عن الشارح أولاً، ثم دل عليه بعد ذلك قال إن لأقرب أن شرط
 المسافة إمكان المرور من أحد السطحين إلى الآخر عن عدة هـ وسبأني في كلامه (قوله
 كالثلاثة أذرع ونحوها) فبینه أنه ينقص ستة أذرع لأن نحو الثلاثة منها وليس المراد به مادونها
 مثلاً يبعد مع قوله وما فارقها، لكن في كلام سم على مذهب ماسأني وهو الأقرب، ويمكن أن
 يحصل قوله وما فارقها عن صف يسير للسجود وبذلك له قوله وإنما اعتبروا الثلاثة الخ (قوله
 وما فارقها) أي عما هو دون الثلاثة لا مراد، فقد نقل سم على مذهب عن الشارح أنه يعتمد
 التمييز بالثلاثة وقوله لأن العرف محمرة. قال الأسوى: ولأن صوت الإمام عند المهر المعتاد
 سماع المأموم غالباً في هذه المسافة اه سم على مذهب وتل يدرس عن والد الشارح أنه تعبر
 الزيادة على الثلاثة قال عن حوائج الروص (قوله لأن العرف الخ) فبینه أنه لو حلف لا يجتمع
 معه في مكان واحتمل في ذلك الحث وبعده غير مراد وأن العرف في الأيمان غيره هنا دليل أنه
 لو حلف لا يدخل عليه في مكان، أو لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد أو نحوه لم بحث وقوله
 ونحوه أي كاتفهوة وإسمام والوليمة (قوله اعتبرت) أي المسافة (قوله كما ذكره في المحرر)
 المتأخر من كلام المحلى أن المذكور في المحرر هو أبواب الخاص (قوله ويمكن دحوله) أي
 المعص (قوله مع عدم رعاية ما قبله) وهو قول المصنف. المملوك والموقوف (قوله المسافة)
 أي كلاً أو بعضاً (قوله مع إمكان التوصل له عادة) أي بأن يكون لكل من السطحين إلى الشارع
 الذي بينهما سبيل يسلك عادة سم على مذهب.

وعن غيره لمع (والنهر المحوج إلى ساحة) تكسر السبى أى عوم (على الصحيح) فيهما
لكونه غير معتد بحيالوه عرفه كما لو كان في سفينتين مكشوفتين في البحر والثاني يصير ذلك أما
الشارع فقد تكثر فيه رحمة فيفسر بالاطلاع على أحواب الإسم . وأما النهر فقياسا على حيالوه
الحدار . وثحب ذؤن مع العسر والحيالوه لد كورس . أما الشارع غير المطروق والنهر الذى
يمكن العبور من أحد طرفيه من غير ساحة بالثوب فوفه أولشى فيه أو على حصر محدود على
حافته غير مصر حرم (فان كان) أى الإمام والمأموم (في سبى كصحن وصفة أو) صحن
أوصفة (و سبى) من مكان واحد كمدسة مشتملة على ذلك أو مكانين وقد حادى الأسس لأعلى
إن كانا على ما يشي عن الرافى (فطريقان أصحهما إن كان سبى المأموم) أى موفقه (بعبارة)
للإمام (و شتملا) له (و ح) اتصال صف من أحد السبى بالآخر) إذ اختلاف لأبدية لوح
التعريق فاشترط الاتصال يحصل الرصد بالأحباع وما سوى هذين من أهل السبى لا يصير بعدهم
عنهما ثلاثمائة ذراع فم دوسها ولا يكتفى عن ذلك بوقوف واحد طرفه بهذا السبى وطرفه بهذا
السبى لكونه لا يسمى صف فيسمى الاتصال (ولا يصير فرجة) بين المتصلين لد كورس (لا سبع
واقفا) أو تسعة من غير إمكان الوقوف فيها كعبسة (في الأصح) لاتحاد النصف معها عرفا . وإشائي
بصر بطرا لا حقيقة فان وسعت واقفا فكثر ولم يتعد بوقوف عليها صر (و إن كان) الواقف
(حرف ساء الإمام والصحيح جهة التمدد بشرط أن لا يكون بين الصبيين) أو النصفين أو قعين
بطرق السبى (أكثر من ثلاثة أذرع) فز ما لأن هذا التقدير غير محال بالاتصال العرفى بخلاف
مرد عيبا (والطريق الثانى لا يشترط إلا الترتيب) في جميع لأحواب انتقمة بأن لا يريد ما بينهما
على ثمانية ذراع (كالقضاء) أى بالقياس عليه إذ القول عليه العرفى وهو غير محال فتمشأ
لأحلاف العرفى كما هو ظاهر وعلى ذلك كساء بالقرب على هذا (إن لم تكن حائل) يمنع لاستقرار
أن كان يرى إمامه أو بعض من قدى به مع تمكنه من دونه إليه بوقصده من غير حلال
بالاستقبال وغير انعطاف وأزورار .

(قوله كصحن وصفة)
إشارة إلى أن بيت في
المنى يصح عطفه على قوله
كصحن فيقتدر لعنه بعد
أو ويصح عطفه على قوله
صحة فيقتدر عطفها بعد أو .

(قوله وعن غيره لمع) أقول : يمكن حمده على ما يند لم يمكن التوصل منه إليه عادة (قوله
والنهر المحوج إلى ساحة) أى وإن لم يحسبها ووف اس حجر في شرح الحصرمية : ولا يصير تحليل
الشارع والنهر الكبير وإن لم يمكن عبوره والدر ونحوها ، ولا يصير تحليل البحر بين السفينتين لأن
هذه لا تعد بحيالوه فلا يسمى واحد منها حائلا عرفا (قوله لحيالوه عرفا) ومعنى أنه لا بد من
عدم ردة المسافة بينهما على ثلاثمائة ذراع كما مر (قوله مكشوفتين) أى أما المسافتان فسكان ريس
كما نأى أى للشارع بعد قول لمع شرط محادة بعض مدته (قوله ثم اشارع الخ) توجيه للثاني
(قوله غير مصر) هذا بالنسبة للشارع يشكل عما تقدم عن بن اربعة أى ملاحضة قول الشارع
في بيده أى مع إمكان التوصل له عادة لأن يرد غير المطروق في كلامه مطروق لم يكثر طروقه
أول غير المدد ضرورية أصلا (قوله فان كان الخ) قسم قوله ووكان قضاء الخ (قوله فطريقان
صحيحهما الخ) عبارة المحرر ولأحدهما ولا يصرح في غيره ترجيح اه عميرة لكن الترجيح مراد
بقوله أولاهما ، فعبرة المصنف مساوية لأصله وقوله أصحهما أى عند الرافى (قوله وجب اتصال
صف الخ) نفس نفيد بل لو وقف الإمام بالصفة والمأموم بالنسبة كفى على هذا (قوله وطرفه بهذا
السبى) أى وإن اعتمد على الطريق (قوله وأزورار) عطف بغير .

بالقيد الآتي في أي قسم (أو حال) بينهم حائل فيه (باب السجد) كما قاله الشرح رداً على
اعتراض عبيد المصنف بأن السجد ليس بحائل وأن صوابه كما في المحرر ، فإن لم يكن بين
البناءين حائل أو كان بينهما باب نافذ ولا بد من أن يتبع تحذيره صف أو رحن كما في الروضة
وأصلها ، وهذا الواقع براءاً لشمس كالامام بالنسبة لمن حمله لا يحرمون فيه ولا يركعون قبل
ركوعه ولا يسمون قبل سلامه ولا يتقدم المقتدي عليه وإن كان متأخراً عن الامام ويؤخذ
من حمله كالامام أنه يشترط أن يكون ممن يصح اقتداؤه به ، وهو كذلك فيما يظهر ويؤثر
فيه شئ ولا يصح روال هذا الرخصة في أثناء الصلاة فيتموه حلف لامام حيث علموا
باعتقالاته لأنه يقتضي في السجود ما لا يتكرر في الانتهاء . فان العوى في فتاويه ولورد الرخ
الباب في أثناء الصلاة فإن تمكن من فحبه مع ذلك حالاً ودام على مسامحة ولا يفرقه ويحور
أن يقال :

(قوله بالسجد الآتي) أي بعد قول المصنف وكذا الباب المردود والشك في الأصح في قوله وما يقرر
علم صحة صلاة الواقف على أي قسم ممن في السجدة الخ (قوله كما قاله الشرح) أي قال معنى
حائل فيه ، لا يفارقه أو حال ماضيه باب الخ (قوله كالامام) أي ومع ذلك لو سمع صوت الرابطة
لا يؤمن عليه لأن العبرة في ذلك بالامام الأصلي وقضته أنه تكبر مساوية وظرفه سم على حجج
واستقرت سبباً الشورى عدم الكراهة وهو ظاهر ويحتمل الكراهة لغيرهم الرابطة مرة
الامام في عدم التقدم عليه في الأفعال (قوله ولا يسمون قبل سلامه) عمومته شامل لما لو بقي على
الرابعة شئ من صلاته كأن علم في آخر صلاته أنه كل يسجد على كور عمامته مثلاً فقام ليأتي ما
عليه فيجب على من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد من امتناع سائمين من حمله قبل سلامه مشكل
ومن ثم قال ابن قاسم على حجج قال في شرح الباب إن بعضهم نقل عن بحث لأدري أنهم لا يسمون
قبله ثم ظهر فيه أيضاً مع سلامهم فيه لا تعلق بالقدوة بسلام الامام ويرى من اقتطاعها سقوط حكم
الرابعة أصلاً ورسمهم معدودين فلا محذور في سلامهم قبله (قوله ولا يتقدم المقتدي الخ) قال سم على
حجج قوله دون التقدم بالأفعال الخ وعلى ما عداه من اقترى ولا تعرض متبعة الامام والرابطة
أن احتجب فعلاهما تقدمهما وتأخرهما فهل روي الامام أو الرابطة به ستر ، فإن قلنا روي الامام
بل ذلك على عدم صرر التقدم على الرابطة أو رأي الرابطة بزم عدم صرر التقدم على الامام
وهو لا يصح أو يراعهما إلا إذا احكما فإي الامام أو لا إذا احتج فانقياس وجوب التفرقة
ولا يحى عدم احتجابه انتهى وقد يؤخذ من توقفه في وجوب التفرقة وحوار الأخير عن الامام
دون ما عداهما أن الأقرب عنده من عادة الامام فتنبه ولا يصح تقدمه على الرابطة ورأت
الحرم به يحتج بعض العلماء قال لأن الامام هو المقتدي به فليستأمن قال سم على حجج أي ولو
تعددت الرابطة وقصد الارتداد بالجميع فهل يتمتع كالامام مال من للبع وتظهر خلافه وقد يدل
قوله فلا يتقدم عليه الخ بعد قوله واحداً أي سواء كان واحداً أو أكثر على امتناع مقتديهم فيما
ذكر على الأكثر والظاهر وهو الوجه أنه غير مردس يكنى اسماء التقدم بل ذكر بالاسم الواحد
من الواقفين لأنه لو لم يوجد إلا هو كفى من عاتق انتهى (قوله فيما يظهر) أي خلافاً لابن حجر رحمه
الله وعادته ومن ثم اتجه حوار كونه امرأة وإن كان من خلفه رجلاً اه ولعل قوله ولم أرفيه
شئ أنه لم ير فيه نقلاً لبعض المتقدمين (قوله فإن تمكن) أي المقتدي .

(قوله بالقيد الآتي في أي
قسم) أي أن يبقى ظهره
للقتلة (قوله كما قاله الشرح)
أي قوله بينهما حائل فيه
(قوله ولا يركعون قبل
ركوعه) شئ ما إذا كان
الرابطة متعلماً ثلاثة
أركان لعذر فيفتقر لهذا
المأموم ما يفتقر له مما سياتي
وهو في عامة السعد فابرجع .

انقطع الندوة كالأول أحدث إمامه فإن تابعه نطلب صلاته كذا نحن الأدرعي عنها ذلك وتقل
الأسوى عن فتاوى المعوى أنه لو كان الباب مفتوحاً وقت الاحرام فردد الريح في أثناء الصلاة
م بصر انتهى ولعل إمام المعوى بعدد والثاني أوجه كصائرهم ولما كان الأول مشكلاً
قال الشيخ إن صورته إذا لم يعلم هو وحده أساليب الإمام بعد رد الباب وأنه مقصر بعدم
إحكامه فتحه بخلاف النية وبأنه أشد من البعد بدليل أن الخائل في المسجد بصر
بخلاف البعد ولو بين الإمام والمأموم خائلاً بصر كما رجحه ابن العماد والأدرعي أحداً
بعموم القاعدة السابقة وظاهرهما مر أن محله ما يمكن السوء بأمره (فإن حال ما) أي
سواء (مع مرور لا الرؤية) كشك وباب مردود وكسفة شرقية أو عربية من مدرسة
بحيث لا يرى الواف من أحدهما الإمام ولا أحداً من حقه (فوحده) أصحهما كما في
الروضة عدم صحة الندوة أحداً من تصححه في المسجد الآن مع الموات وهمدارك التصحيح
هذا ولما وقع في هذا المثل ذكر خلاف من غير ترجيح سوى هذا وفي المسئلة ولانتهى لما كان
مفترعاً على مروج

(قوله انقطع الندوة) فصلته أنه حيث لم ينقطع الندوة لا يجب سعة السيرة لأى هذه المسئلة ولا في
حدث الإمام وسأى في فعل حرج الإمام من صلاته انقطع الندوة ما به بعد قول لم يصب لوتره
سعة مقصورة كمنهده وقد نكح المنارفة كأن رأى إمامه منسجاً على سطل الصلاة ولم يعلم الإمام
به كأن رأى على نوبه خاصة غير معصية عنها أي وهي حصة تحت نوبته وكشفها الريح مثلاً
أو رأى حصة يحرق أسبى (قوله ع) أي عن فتاوى المعوى (قوله فردد الريح الخ) حرج به ما لو
رده هو فيض.

فرع - المتعمد أنه إذا رد الباب في الأثناء بواسطة ريح أو غيره امتنع الاقتداء وإن
عم اتصالات الإمام فنقصه بعدد أحكام فتحه بخلاف ما لو ردت الصلاة في الأثناء تحدث أو غيره
لا يمنع بقاء الاقتداء بشرط العلم بالانقلاب مرادهم على منهج وقوله أو غيره طاهره ولو كان
عاقلاً وهو طاهر لكن المصنف ما في الشارح أنه إذا عارض هو وغيره قدم ما فيه وطاهره ورده
يتمكن من فتحه لأن رد الباب ليس من فعله (قوله والثاني) أي عدم التصريح بوجهه ومحمد
حيث علم باتصالات الإمام كما هو ظاهر (قوله كصائرهم) ومنها ما يرفع السهم الذي يتوصل به
إلى الإمام في أثناء الصلاة ولا ينظر لأماكن الفرق بين رد الباب ورفع السهم بسهولة التوصل من
الباب مردود دون التوصل مع رفع السهم لما يأتي من أنه لو بين بينهما حذر لم يضر (قوله ولما كان
الأول) هو قوله قال المعوى الخ (قوله وأنه) أي وعنه أنه الخ (قوله لم يضر) أي وإن طس
الحذر حداد حيث عم ببقايا الإمام (قوله أحداً بعموم السادة السابقة) وهي قوله يعتزم في الدوام
ما لا يستقر في الأثناء أي حيث لا تقصر (قوله ما يمكن السوء بأمره) أي المأموم (قوله وباب مردود)
عطف على شباك لكن فيه ملاحظة لاقتضائه أنه مما يمنع المرور للرؤية مع كونه بالعكس ومن
ثم جعله المحقق ملحقاً في التصريح (قوله بحث لا يرى الواف) هذا التقييد يقتضي أن قوله وكسفة
من المصحح بالحذر لا الشاك الذي لا يمنع الرؤية وهو خلاف المتأخر من عبارته ويمكن
الجواب بأن الكاف للتطير وعدرة جمع بعد قول المصنف أو حال حداد ومنه أن يقف في صفة
شرقية الخ.

(قوله وما كان الأول مشكلاً) أي بعدم وجوب
معارفة النية وكان عليه
أن يذكره حتى يعلم المراد
من الجواب (قوله وأنه
مقصر) لم يتقدم في كلامه
ما يصح عطفه عليه
وهو يسع في التعبير به
للشيخ لكن ذلك قد قدم
ما يصح له هذا المطلق
كما يعلم من سوق عبارته
وبعضها وقد يشكل هذا
أي ما ذكر عن البغوي
أولاً بعدم وجوب معارفة
النية ويجب يحمل
الكلام فيه على ما إذا لم
يعلم هو وحده اتصالات
الإمام بعد رد الباب وأنه
مقصر بعدم إحكامه فتحه
بخلاف البقية انتهت
(قوله وأن الخائل الخ) فيه
أمر منها ما مر في الذي
فيه ومنها أنه ليس من
كلام الشيخ خلافاً
بوجه صبيحه ومنها أنه
لا يجزى لأن الخائل
موجود فيه وهم وزادوا
عليه بالبعد (قوله وباب
مردود) ليس مثلاً
مع المرور للرؤية وإن
أوجه كلامه إلا هو عكس
ذلك ولكنه ملحق به في
الحكم فالأولى أن يقول
ويلحق به الباب مردود
كما صرح خلال وكذا
يقال فيما بعده فما مع
المرور والرؤية فسيأتي في قول المصنف أو جدار بطلت الخ.

كأقوال المفرقة على البيتين المتعرجين هن تفرع أم توقف أم قسم (و) حال (حذر) أبواب
 معنى (توقف) أي لم يستند القدوة (بأساق الطريق) لأن حذر معناه للمسئل بين الأماكن
 فاد طر ذلك في أثناءها وعم باستلالات إمامه ولم يكن جعدهم بصر فيها بظهر أحد مما أمرت (قوت :
 الطريق إلى الله في أصح ، والله أعلم) إذ المشاهدة تنص عوافة العرف لها ودعوى أهل لأول موافقة
 العرف قولهم لعبد باعتار عرفهم الخاص ولا أثر له إذا عارضه العرف العام (وإذا صح فتداؤده في ساء
 آخر) غير ساء الإمام بشرط الاتصال على الطريق لأول أو الثاني بدونه (صح إهداء من حلفه)
 أو بحسه (وإن حال حذر) وحذر منه وبين الإمام كتماء هذا رابط وتقدم الكلام على
 ما تعمق به (و) على الطريق لأول (لو وقف في عو) من غير مسجد كتمة مرتفعة وسط دار
 مثلا (وإمامه في سهل) كسجن تلك الدار (ويعكسه) أي أو يوقف أي ووفقا عكس أو يوقف المذكور
 (شرط محددة بعض منه) أي المأموم (بعض منه) أي إمام بأن يتخاض ريش الأسماع قدم الأعلى
 مع فرض تعديل إقامة لأسم على الطريق إلى وهو الصحيح فلا يشترط سوى العرف ولو قدم
 الكلام على ذلك في أثناء الأول سلم من الإيهام . ثم إن كانا مسجد صح مقتضايهما ، ولو كانا
 في شيتين مكشوفتين في البحر صح الاقتداء كالف ، ومن شئت إحداهما بالأخرى ، فإن كانت
 مسقفتين أو إحداهما فقط فكافتاء ، أحدهما بالأخرى ، ومن شئت إحداهما مسقف وغيره
 الخائل وجودها واقف يستعد من كان منهما مسقف ، والعمدة المشتملة على بيوت كانه رطل فيها سوب
 والمراد بالباصرعاء وهي كما في إيهام ما يدار حول الحرم كتمة مكشوفة ، والحمام كاحيوت
 (ولو وقف) المأموم (في موب) أو شارع (وإمامه في مسجد) مثل سحوبات أو يعكسه (فإن
 يحل شيء) مما أمرت بهما (فلا يشترط التبارك) أن لا يزيد ما عليهما على ثوبتيه ذراع ، وما زاد من به
 قوله ولم يحل شيء ، بأنه مسقف إذ لو كان في حذر المسجد باب ولم ينف تحته أحد ، فصاحبه ورث
 من هذا عم من قوله فيما أمرت وإذا صح قدوة في ساء صح قداء من حقه (معدرا من آخر
 المسجد) لأن المسجد كشيء واحد منه وعن به لا يدخل في إحداهما (وقس من آخر
 صعب) فيه أنه المسوق فإن لم يكن فيه إلا الإمام من موقفه وعن الحرف كما قاله الدارمي به
 تخرج الصفوف عن المسجد فإن خرجت عنه فالعبد من آخر صف خارج المسجد فلو كان المأموم
 في المسجد وإمام خارجة أصعب مسافة من طرفه الذي يلي الإمام (وإن حال حذر) لا بد
 فيه (أبواب مدون مع) القدوة لعدم الاتصال (وكذا الباب المردود والشباك) يمنع (في الأصح)

(قوله كالأقوال المفرقة على البيتين المتعرجين) أي من الزاحج ثم سقط الستين والثلاثين
 يستعملان وعليه حرت هذه الأقول الثلاثة (قوله ودعوى أهل الأول) أي الطريق الأول أي
 طريق المراوغة (قوله موافقة العرف قولهم) وعن أو معقول موافقة ، وهو بالرفع والنصب أي
 وهو لأول .

ورع إذا وقف أحدهما في سطح ولاخر على الأرض أصعب المسافة من أحدهما إلى الآخر بعد
 سطح ارتفاع السطح مسطرا ومعتدا به سم على مسج لكن لدى في الجملة في كلام الشارح فلا عن
 والده خلاف ذلك وعبارته ثم وهو لمراد قولهم لو كان محض لاسمع النداء وواسوب سمعه
 لزمته الجملة أن تبسط هذه المسافة أو أن يطرح فوق لأرض مسامحة ، هو منه المفهوم من كرمهم
 المذكور الاحتمال الثاني (قوله أو الثاني بدونه) أي الاتصال (قوله من طرفه) أي المسجد

(قوله ردت من هذا علم
 من قوله فيها من الخ)
 عند الرد لا يلاق
 الاعراض كما هو ظاهر
 والله أعلم به الشهاب
 حجج أن هنا حائلا كما علم
 من كلامه ولا يرد عليه

لحصول الخائل من وجهه إذا الأول يجمع المشاهدة والثاني الاستطراق ومقدس الأصح لا يجمع لحصول الاتصال من وجهه ، وبما تقرر علم صحة صلاة الواقف على أنى قيس ممن في المسجد وهو مأمون عليه ونصه على عدم الصحة محمول على البعد أو على ما إذا حدثت تلبية بحيث لا يصل إلى الإمام لو توجه إليه من جهة إمامه إلا بالزورار وانعطاف بأن يكون بحيث يذهب إلى الإمام من مصلاه لاستفت عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهره إليها (فت : يكره ارتفاع المأموم على إمامه) حيث أمكن وقوفهما بمستوى (وعكسه) سواء أكان في المسجد أم غيره كما نص عليه الشافعي وحرم به في الخواهر وأفتى به والده رحمه الله تعالى خلافا لمن وجه فيه وداهران لما روى على ارتفاع يظهر حسب وإن قل حيث عدّه العرف ارتعاشا ، وما قل عن الشيخ أنى حامد أن قلة الارتفاع لا تؤثر بظهر حجه على ما تقرر (إلا لاحتاج) تنص بالصلاة كتبليغ يتوقف عليه إجماع المأمومين وكتعليمهم صحة الصلاة (فمنع) ارتفاعهما فذلك تقديمهما لمصلحة الصلاة ، فإن لم يتعلق بها

(قوله بأن يكون الخ) صور بعدم الزورار والانعطاف (قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ) مثل من هو خارج في ذهابه إلى الإمام إلى أن يمشى استهتري مسافة ثم يتحرف ، وهذا قد يؤخذ منه أن مثله الأسوى التي حكم الحصى عليه بالسجود فيها شرطها أن يكون بحيث لو أراد الذهاب إلى الإمام من باب المسجد احتاج إلى استدبر القبلة ولا ينصرف احتياجه إلى التمام والتيسر فليست من فيه حدا اه سم على مسج في أثناء كلام طويس ، ويؤخذ من قوله ولا ينصرف احتياجه إلى التمام والتيسر أنه لو كان يمكنه الوصول إلى الإمام من غير استدبر القبلة لم يكن يحتاج فيه إلى انحراف كان احتاج في مروره لتعدية حدار قصر كالعمدة لم يصرد ذلك لأنه لم يصدق عليه أنه استدبر القبلة (قوله حيث أمكن وقوفهما بمستوى) أى قال لم ينعكس ذلك كالأصع المسجد مشتملا على ارتفاع وانحطاس تدا كاسورية فلا كراهة فيه صريح حجج في شرح العاص كد قبل العلامة الشورى عنه لكن الذي رأيته في الشرح المذكور نصه . وأما استدعاء بعض محقق المأخزين للمسجد راعى أن ذلك في الأم فليس في محله ، وعارة الأم لا تشهد له ولفظها والاحتياط أن يكون الإمام مساويا للناس ولو كان أرفع منه أو أخص لم يفسد صلاته ولا صلاتهم ، ولا بأس أن يصلي المأموم من فوق المسجد صلاة الإمام في المسجد إذا كان يسمع صوته أو يرى بعض من حلقه فقد رأت بعض المؤدبين يصلى على ظهر المسجد الحرام صلاة الإمام فما عمت أن أحدا من أهل العلم عاب عليه ذلك وإن كنت قد عمت أن بعضهم أحب ذلك لهم وأنهم هبطوا إلى المسجد ، ثم أيد ذلك بعض أنى هريرة فتأمله تعدد إجماع استدلال على عدم بطلان الصلاة بالارتفاع لا على أن الكراهة في مثل هذا اللقائى للحرمة لا للكراهة لأنه ذكرها عقب قوله لم يفسد صلاته ولا صلاتهم ، ثم رأيت الدقيق فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه استدلالا على الصحة مع الارتفاع على أن الشافعي نص آخر صريحا في أن الكراهة حاصلة حتى في المسجد كما سبق مناه في الخطبة انتهى بحروقه ، ونفى ما لو تعارض عليه مكروهان كالصلاة في الصف الأول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع تقطع الصفوف فهل يراعى الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لأن الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التمايز والتعظيم بخلاف عدم تسوية الصفوف ، فإن الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير (قوله كتبليغ يتوقف عليه إجماع المأمومين) يؤخذ منه أن ما يفعله المأموم من ارتفاعهم على لدكة في عاب المساجد وقت الصلاة مكروه مفوت لفضية الجماعة ، لأن تبليغهم لا يتوقف على ذلك إلا في بعض السجود في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر .

(قوله بحيث لو ذهب إلى الإمام من مصلاه لا يلتفت) تصوير للنص الأول وفي بعض النسخ حذف لفظ لا من لا يلتفت فيكون تصويرا للنص الثاني وهو الظاهر

كأن لم يجد إلا موضعا عاليا أبيض ولولم يمكن إلا ارتضاع أحدهما فليكن الإمام كما في الكفاية عن
 النجاشي وما اعترض به من أنه محل النهي فليكن المأموم ، لأنه مقيس رد أن عهد النهي من
 مخالفة الأدب مع التسويع أتم في المقيس فكان إرشاد الإمام بالعقود الأولى (ولا يقوم) هذا من أراد
 الاقتداء وإن كان شيئا ومراده بالقيام كما في الكفاية التوجه ليشتمل المصلي قاعدا فيقعد أو مضطجعا
 فيضطجع أو نحو ذلك (حتى يفرغ للتؤذن) يعني للمقيم وإن كان غير مؤذن وتعتبره المؤذن
 حري على الغالب (من الإقامة) أي جميعها ، لأنه عالم بترفع منها لم يحضر وقت الصلاة وهو
 مشتغل بالإحاطة قل تمامها . أما المقيم فيقيم قائم حيث كان قادرا إذ القيام من سبها كما مر ،
 وبه عليه الحب الطلوي وهو واضح ، والأصل للدخل عندها أو وقد قررت استمراره قائما
 كراهة النعل حينئذ كما قال (ولا يندى ، فلا بعد شروعه) أي المقيم (فيها) أو قرب شروعه
 فيكره لمن أراد الصلاة معهم ذلك كراهة تنزيه لحر « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة »
 (فان كان فيه) أي العسر (أنه) استحبنا (إن لم يحش موت الجماعة) سلام الإمام
 (والله أعلم) لإحرازه حينئذ الضميمة ، فان حشى فوتها وكانت مشروعة له إن أنه بأن يسلم
 إمامه قل فراغه منه قطعه ودخل فيها عالم بعب على طه يحسب جماعة أخرى فينبه كما أنهم
 كلامه يحسب آل في الجماعة للحس . وعمل ماقرر في غير الجملة . أما فيها فقطعه واجب لإدراكها
 ما يدرك ركوعها الثاني ، ولو أقيمت الجماعة وندمرد يصلي حاصره صحتها أو غيرها وقد قام في غير
 الثنائية إلى ثالثة ،

(قوله كأن لم يجد إلا موضعا) عبارة حج : ولم يجد وهي أولى لأن هذه محدد قوله أولا حيث
 يمكن وقوفهما بمسئو (قوله من أراد الاقتداء) ساع فيه حج وعبادة المحلى : ولا يقوم مراد
 الصلاة حتى يفرغ للتؤذن الخ وسأهرها استواء الإمام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ولعل ما ذكره حج
 والشارح محدد تصوير لأن المأمومين هم الذين يبادرون للقيام عند شروع المؤذن في الإقامة (قوله
 وإن كان شيئا) أي ولا هوته نصية التحريم قال حج ولو كان على . النهضة بحيث لو أحر إلى
 مراعاة فاقته نصية التحريم مع الإمام قام في وقت يعلم به إدراكه التحريم انتهى . أقول : ومثل
 ذلك ما لو كان المأموم بعيدا وأراد الصلاة في الصف الأول مثلا وكان لو أحر قيامه إلى فراغ المؤذن
 وذهب إلى الموضع الذي يريد الصلاة فيه فاقته نصية التحريم (قوله لسكراهة السج الخ) وكراهة
 الجلوس من غير صلاة ، حج ويؤخذ منه أنه لو كان حاب قبل ثم قام ليصلي راتبة قبلية مثلا
 فأقيمت الصلاة أو قرب قيامها ، أنه لا يكون استمرار القيام ، أصل من القعود لعدم كراهة القعود من
 غير صلاة فيتحيز بين استمرار القيام والقعود وقصينه أيضا أنه لو كان في غير مسجد لم يكره الجلوس
 (قوله عالم بعب على طه تحصيل جماعة) أي وومضونه (قوله لإدراكها) صله واجب ،
 والمراد أنه يجب قطعه إذ كان لو أتم الناهية فات الركوع الثاني مع الإمام (قوله وقد قام في غير
 الثنائية الخ) وقياس ما يأتي عن البلقبي أن هذا هو لأفضل ، وتصور قلبها فلا ويسم من
 ثلاث ركعات لعين ماغلل به من جواز التنفل بالواحدة أو الثلاث مشها .

سن له إمام صلاته ثم يدخل في جماعة وإن لم سم في غير مأمرا إلى الناشئة فيها سلا وقصر على ركعتين ثم يدخل في الجماعة بل لو خاف فوت الجماعة لو لم ركعتين سن له قطع صلاته واستبها جماعة كما في المجموع قال الخلال اللقيبي : لم يتعمدوا الركعة ، والله ووفى أن للنفس الاقتصار على ركعة فهي تكون ركعة الواحدة كركعتين ، أو من عرقص له ويظهر الحوار إذا لفرق اه وعاد كره ظاهر ، وإما ذكروا الفصل . ومعه أيضا كما في مستحق إذا تحقق إمامها في الوقت لو سلم من الركعتين وإلا حره السلام معها . ثم يد كان في صلاة فائسة فلا يتلها بها يصليها جماعة في حاضرة أو فائسة أخرى ، فإن كانت جمعة في تلك السنة نعيمها ولم يمكن قصوه ، فورد حار له قطعها من غير يد وإلا لا تخور كما قاله الركني ، وبح عليه قبل الفائسة سلا إلى حشى فوت الحاضرة .

فصل في بعض شروط القدوة أيضا

(شرط) اعتاد (التمدود) في الصلاة كما سبهم مما يأتي أنه ولو اها في حلال صلاته حار فلا اعتراض عليه خلاف لمن وجه به (أن دوى المومع الكبر) للإجماع (الاضواء) أو الأئمة (قوله سن له إمام صلاته) قال سم على صح فوله أنها مند في روض ودخل في الجماعة ه وعنده العباب فإن كان صبحا أعني وأدرك الجماعة وكذا غيره بعد قيامه لأشئ سبي ولا تخفى ظهور هذه الشئ في أنه لا شرط في صحة المعادة وقوع جميعها في الجماعة فلهن لأن الجماعة التي يدخل فيها لها إعادة والعاب أن من كان في الثالثة لا يرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والشهد وإسلام الركعة الأولى مع الجماعة فتجوز رم دحوه في الجماعة بعد فرائعه نال على عدم اشتراط ما ذكر وأنه إذا انقضت الجماعة من دخل فيها تقوم هو لإمامه ما بق عليه ولا سطل صلاته . اعم يمكن حمل ذلك على ما إذا فرغ وأدرك ركوع إمام الجماعة في ركعتي الأولى لكنه بعيد من هذه العبد فليشأن سبي وقد نفس لا بعد فيه مع . لاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة في المعادة تمامها ويمكن مسوره عما إذا قرأ إمام سورة طويلة من لا شوب على طوله لأن العاب أن من دعاء الإفصاح والحمد وسوره بعده لا يدرأى معه تكمل السنة إلى رأى الجماعة بتمام وهو يها والإيمان بركعة بعدها (قوله سن له قطع صلاته) ولو المومع للسبل ولا يقصد حوثر القلم بخوف فوت الجماعة ، وعبرة سم على منهج في فصل خرج الإمام من صلاته ماسه . واستحب أن يتها ركعتين ويسلم منها فسكون فله ثم يدخل في جماعة من لم يعلم سجد له أن يتلها ويعلها جماعة اه وقوله أيضا : سن له قطع صلاته وكور مفسى من حرمة بيع العرض ومن خلال الصلاة سعيار بته (قوله أما إذا كان في صلاة) بخبر فوله صلى حصره (قوله فلا يقسمها به) أي لا تخور له ذلك (قوله وبح عليه قبل الجماعة سلا) فصبه أنه لا خور قطعها من عرق قلب ، وفيما من ما قدمه من قوله سن له قطع صلاته واستبها الجم خلاصه ، بل سبي أنه إن لم يدقلها علا وبح قطعها لئلا يفرته الحاضرة (قوله إن خشى فوت الحاضرة) أي ولو بخروج بعضها فقط عن الوقت .

(فصل في بعض شروط)

(التمدود أيضا)

فصل في بعض شروط القدوة

(قوله أن يسوى المومع مع الكبر) أي ولو مع حر حره منه وعبد سم على منهج وانظر لودى

(قوله أومأموما أومؤمما) عبارة التحفة . أوكونه مأموما أومؤمما ، ولعل (٢٠١) اعط كونه سقط من نسخ

الشارح من النسخ
(قوله وإلا لم يأت إشكال
الرافعي) من علم الرد
لأن تسمية الردود وعبارة
التحفة وبه يعلم أن قول
جمع لا يكتفى بية نحو
الدوة أو الجماعة من لاند
أن يستحضر الاقتداء
بأحد ضعيف وإلا لم
يأت إشكال الرافعي

المدكور في الجماعة والحواص
عنه بما تقرر أن اللفظ
الطلق الخ انتهت ووجه
علم ضعفه بما ذكر أن
الرافعي فهم من كلام
الأصحاب أنهم قالون
بالصحة في صورة بية
الجماعة وإن لم يستحضر
الاقتداء بالحاضر حتى رتب
عليه إشكاله الذي حرم
الإشارة إليه بالحواص عنه
ولو كانت الصورة ما ادعاه
هذا الجمع لم يأت إشكال
(قوله وخرج بقوله مع
التكثير مأموم ينوك ذلك)
عادل إليه عن قول
التحفة : وخرج بمنع
التكثير تأخرها عنه لما
أوردته عليه الشهاب سم
من أن المفهوم من تأخرها
عنه وحودها مع تأخرها
عنه فإن ولا يفتي أن ذلك
من قبيل بية الاقتداء في
الأثناء فيشكل قوله ثم إن

(أو الجماعة) بالإمام الحاضر أومأموما أومؤمما به إذ لمناهضة عمل فقير إلى البية ، ولا يقدح في
ذلك صلاحية الجماعة للإمام أيضا لأن اللفظ المطلق مطلق على المجهود الشرعي فهي من الإمام
غيرها من المأموم فمرت في كل على ما ينبغي به مع تعصب بالقربية الحولية لأحدهما ، وعم من ذلك
رد قول جمع لا يكتفى بية نحو التدوة أو الجماعة بل لابد من أن يستحضر لأحد ، وأما
باب إشكال الرافعي المذكور في جماعة لدى ثمرنا بالحواص عنه . لا يزال لأحد للقرائن المدركة
في البيت . لأن نقول صحيح ذلك فيما يتبع منه والدية هنا ما لها غير شرط للاعتقاد ولأنها
محضه تسعة تسعة فاعترض بها ما يعتذر في غيرها وخرج بقوله مع التكثير مأموم ينوك ذلك فسعد
مرادى ثم إن رافع فيأتي (والجمعة كغيرها) في شرط بية المدكوره (على الصحيح) وإن
اختلفا في عدم انعقادها عند انتفاء بية القولية مع تحريمها بخلاف غيرها ،

مع آخر جزء من التحريم يسعى أنه يصح ويصير مأموما من حيث وفادته أنه لا يصح ، تقدم على
الإمام في الموقف قبل ذلك فهي أي ويسمى أن لا تدونه في هذه فصيحة الجماعة من أولها ويبرق
يده وبين ما يورث القسوة في خلال صلاته حيث كان فعله مكروها مأموما نصيب الجماعة بأن
فوات التفصيل له ثم للكرهية خروجها من خلاف من أطلق به وقد يؤخذ من قوله الآتي . ولو أحرم
مجرد الخ أن الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته على أنه في صحة الصلاة في الاقتداء
بالدية ما أحر التحريم لأن الكسرة كلها ركن واحد فاكفى بمقتضيه بعبارة . ويؤخذ من قول
الرافعي . ويصير مأموما من حيث أنه لابد في جمعة من بية الاقتداء من أول الدعوة إلى آخر
الزم من أكثر وإلا لم تعتد جمعة . به صرح في العاصم وعبارة . الربع بية المأموم الاقتداء ، ثم
قال : حتى في جمعة مقترنة بكسرة الإحرام وإلا لم تعتد له جمعة وتعتد له مجرد . به أي في
غير الجمعة (قوله فهي) أي الجماعة (قوله بالإمام الحاضر) أي الحاضر في الواقع ، وليس
أرد أنه لابد من ملاحظة صحة الحضور في البية لما يأتي في قوله وعلم من ذلك الخ (قوله فمرت
في كل على ما ينبغي به) وبكى مجرد تتم إحراره أحدهما في الصرف إلى الإمامة وتأخر الأخرى
في الصرف إلى المأمومية . فإن أحرم مع ونوى كل الجماعة فيه نظر ، وعمل انعقادها مرادى
لكل فتأمر باتباع الجماعة . ثم إن تعتمد كل مقارنة الآخر مع العلم بهما فلا يبعد البطالان ويعتمد
عدم انعقادها معصية أحدهما من قوله الآتي . فإن قاربه لم يصح إلا كسرة الإحرام . ونرى على الأول
أن بية الجماعة لم تنعقد به سم على حج (قوله بالقربية الحولية لأحدهما) أي فإن لم يحسن
فريسة حاية وحب ملاحظة كونه إماما أومأموما وإلا لم تعتد صلاته لرد حاله بين الصابين
ولامرجح والحق على أحدهما بحكم (قوله لدى ثمرنا بالحواص عنه) أي في قوله : فمرت في كل
على ما ينبغي به (قوله لأن قول الخ) يرد على هذا أنهم اكتفوا في العمل بية رفع الحدث مع
كونه محتملا للأصغر والأكثر اكتفاء بالقربية مع أن بية مدكر أبسط بعبارة شيء فالأولى أن
نحاش بأن عدم التعويل على القرية عاب لا لزم (قوله فسعد مرادى) قد يؤخذ من ذلك أنه
لورأي شخصا مصل فوى الاقتداء به فتبين أنه غير مصل . فسعدت مرادى وأمتعت متابعتها
إلا بية أخرى وهل قول كذلك في مسئلة المساواة فيه نظر حرره ثم رأيت أن هذه الأحكام
مضى على أن معنى أنه لم . ومع التحريم أنه قبل يحرم إمامه مثلا وليس كذلك وإعنا معناه أنه .

تابع الخ لأنه مفروض عند ترك البية رأسا (قوله وإن اختلفا في عدم انعقادها عند انتفاء بية التدوة) يوم أن هذا الاختلاف
قد مر مشترك بين الصحيح ، ومقتضاه يقول به كل منهما وليس كذلك كما يعلم مما يأتي

ولاحق توقف صحبها على الجماعة عن وجوب بية الجماعة فيها ، وتقدم في الصلاة ما يصلح منه أن بية
الأصدقاء عند عزمها واحد في بعض صورها فهي كالجمعة ، ومقابل الصحيح لا يشترط فيها
ماد كذا أنها لا تسح بدون الجماعة فكان التصريح بية الجمعة معينا عن التصريح بية الجماعة
(وبترك هذه البية) أو شك فيها في غير الجمعة (وبيع) مديبا (في لأفعال) أو في فعل واحد
أو في الصلاة بأن كان قصده ذلك مع عدم بية اقتدائه وطول انظاره له عرفا (بطلت صلاته على
الصحيح) لئلا يسهل . أما لو وقع ذلك منه ابتداء من غير قصد ،

فان بية الأصدقاء بحكمه لله والله أعلم ، وقد صرح في شرح البروص بالصلوات فيما لو عين رجلا
فإن أنه ليس في صلاة وعازبه وإن عين رجلا كره واعتقد أنه إمام فإن مأموما أو غير
مصل أو اعتقد أنه يد من عمره وهو الذي في الأصل لم يصح صلاته اه سمع على مسجع ، وفي
العباد وشرحه مانحه لو تولى المأموم الاقتداء به في غير تسليحه أى الإمام أو في غير الركعة الأولى
أو عكسه أى في غير لأحد والثالثة أو البنية فلا يضره ذلك ، والظاهر في مسألة التسليح أن
بعد تسليح أو ركوع يصير منفردا في بية الصلاة إلا أن تولى استئناف الصلاة لأنه يستحيل أن
يصير في التسليح منفردا وبعده مأموما ويصير منفردا في الركعة الثانية مثلا ولا يعود بعدها
للقدوم إلا بنية جديدة هى ، أقول . سمى أن يصير منفردا بمجرد الشروع في التسليح (قوله
ولاحق توقف صحبها) هو رد لمبيل مقابل الصحيح (قوله واحد في بعض صورها) وذلك
في المدة التي قبل فعلها بحكمه انفسه بخلاف ما ذهبوا فيه من حره من في لأوى كالمعادة خروجها
من خلاف من أبطها فإن الجماعة فيها ليست شرط (قوله أو شك فيها) ظهره أن المراد
الشك ما يشعر بالشك وهو غير بعد كما هو الحال في أبواب النكاح ، وهذا بخلاف التصريح بإحرام
الإمام ، فإنه إذا لم يصير له نصراً إذا لم يتبين خلافه ويترق بأن الشك هو في بية الاقتداء
والنية يصير معها الاحتمال ، وهناك في المقربة وتركها شرط لصحة النية فيفسح فيها ويكتفى
بالصبر والمراجع وليحترق وعن هذا في غير حال لإحرام وإلا يصير التردد حينئذ المانع من الاعتقاد
فيحترق وفيه حره اه سمع على مسجع أقول . قوله وفيه نظر وقيل ما تقدمه فيما لو شك في التقدم
على الإمام حال الإحرام الضرر مطا سواه وقع الشك في الأتماء ولا (قوله بأن كان قاصدا الخ)
بصير للبيعة (قوله وحال انتشاره) وانشار الاستمرار بعد انقضاء بوجبة (قوله عرفا)
يعلم أن يصير عما قالوه بما لو أحسن في ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من ضبط الاستطر بأنه
هو الذي لو ورع على جميع الصلاة لسهر أثره ونحوه أن مذهب أصبق وهو لأقرب ويوجه بأن
لما ذهب على ما يصير به كونه رابط صلاته صلاة إمامه وهو يحصل بما دون ذلك .

فرع - استقره بركوع والاعتدال والسجود وهو قيس في كل وبكته كثير باعتدال الجملة
والظاهر أنه من الكثير فيسأمل انتهى ويعتمد شيخ طب أنه قاييل اه سمع على مسجع .
أقول : والأقرب ما قاله طب وعليه فيعرف منه وبين ما تقدم فيما لو تعدد السجود وطول الاستطر
بأن المدر ثم على صرر التمسك وهو حاصل بذاك بخلافه ها فإن المدر على ما يحصل به الربط
الصوري وهو لا يحصل بكل من الانظارات السبعة وإن كثر مجموعها لأن المجموع لم يمتحجم
في محل واحد لم يظهر به الربط .

(قوله في غير الجمعة)
أى أما فيها فبعض ما عدى
القائلين بالصحيح المتقدم
الذى الصحيح ومقابله
هما مفرعان عليه

أو كان الانتظار يسيراً أو كثيراً من غير مبدعه ، سطل حزماء ، ومقابل الصحيح يقول للراد بالمانعة
 هـ أن يأتي بالفعل بعد الفعل للأوجه وإن تقدمه سطر كثير له قال الشارح : فلا راجح في المعنى
 ومراده به أن خلف بين الصحيح ومقايته يشبه أن يكون منطقياً . إذ الأول يوافق الثاني في أنه
 لو أتى بالفعل بعد الفعل للأوجه لم تبطل ، ومأقررتة في مسئلة الثالث هو لعدم . وأن ما اقتضاه قول
 العريز وغيره من الثالث هنا كهو في أصل الية من الظلال بانظر طوبى وإن لم نسمع وسر
 مع المناهضة غير مراد بتدليل قول الشيخين إيه في حال شك كالمرور ، وهل إلّا عن عام في
 العالم مانع والجاهل أم محض ناعلم . قال الأدرى . لم أر فيه شئاً وهو محتمل وذقرب أنه يعبر
 جاهل لكن قال في التوسط إن أدشاه عدم الفرق وهو الأوجه (ولا تحب تعيين الإمام) على
 ما موم في بيته باسمه كريد أو وجهه كالخاصر أو الإشارة إيه بل تكفى سنة لاقتداء ولو بقوله عب
 النامية بعينه بويت لاقتداء بالإمام منهم إذ مقصود الجماعة غير محلف قال الإمام : بل لأولى
 عدم تعيينه لأنه لا عيب فيه من خلافه فيكون . كما كره تولد (فإن عيبه) ولم يشتر
 له (وأخطأ) فيه كأن بوى لاقتداء برب فإن محمداً (است صلاته) لراطة صلاته من لم
 يسو لاقتداء به كما لو عين الميت في صلاته أو بوى العتق في كفارة الطهار مثلاً وأخطأ قسمها ، وبحت
 السكى وسعه عليه جمع أنه يسمى أن لا تنطبق إلا لينة الاقتداء ، وبصر مسفرداً ، ثم إن مانعة المناهضة
 لمعارضة ظلت وإلا فلا ردة الركش وغيره بأن ساد الية مبطل للأصالة كما لو اقتدى بمن شك في
 أنه مأموم وبأن قصيره بالعين الماسد صوره في حكم الصلاة ، وخرج قوله عيه في اسمه
 ما لو اقتدى بالخاصر أو بهذا واعتقده ريد من غير تصريح باسمه فكان محمداً فإنه يصح كما في
 الروضة وإب نارع فيه المتأخرون إذ لا أثر للنسب مع الرشد بالشخص ، والفرق بين ذلك ،

(قوله أو كان الانتظار يسيراً) يسمى أو بعد انتظار كثير للأجل المناهضة أحد من قوله للمناهضة
 بأمر سم على مذهب (قوله في مسئلة الثالث) أى من الضرر حيث سمع (قوله غير مراد)
 الأولى أن يقول غير مراد لأنه حوت أما (قوله لكن قال في التوسط) أى الأدرى فقد احتاج
 كلامه في التوسط وغيره ، ودكر في القوت أن مثل العالم والجاهل العائد والسمي فيبصر (قوله
 وهو الأوجه) من كلام مر (قوله ولا تحب تعيين الإمام إلخ) بقى ما لو تزك بية الاقتداء وقصد
 أن لا يتابع الإمام لعرض ما فيها عن ذلك فاسطره على من أنه مقتد به فهو تصرمت عنه حينئذ
 أولاً فيه نظر ، ولا بعد عدم الضرر وقد شعر به تعبر الشارح بقوله عام في العام مانع إلخ حيث
 لم يش في العالم العائد ، ثم رأيه في القوت دكر أن مثل لعدم والجاهل العائد والسبي فيبصر كما مر
 (قوله بويت الاقتداء بالإمام) نعم لو كان هناك إيمان لمصعبين لم تكف هذه الية ، لأنها
 لا تعتبر وحداً منهما ومنفعة أحدهما دون الآخر تحكم مر و معنى اشتراط إمكان المناهضة الواحدة
 لكل من احتمال أنه الإمام اه سم على حجج أى ثم إن صوره له فرصة تعيين الإمام قد لا
 وإلا لاحظهما فلا يتقدم على واحد منهما ، ولكنه يوقع ركوعه بعدهما فلا يعارض عيه تعبت
 بية المعارضة (قوله وأخطأ قسمها) نعى أنه إذا بوى العتق عن كفارة الطهار فإن أن الواحد
 عليه كفارة قتل لم يقع عنها وهل يعنى مجازاً أولاً فيه نظر والأقرب ذؤل .

وما قبله أنه ثم تصور في ذهنه شخصا معينا اسمه زيد وطلق أنه الحاضر فاقضى به فتبين أنه غيره فلم يصح لعدم حرمة بإمامة من هو مقدر به وبها حزم بإمامة الحاضر وقصد به عليه لكن أخطأ في اسمه فلم يؤثر إذ لا أثر للطلق مع ارتباط الشخص فموقع حصص في الشخص أصلا ولو قال زيد الحاضر أو زيد هذا وقد أحضر الشخص بذهنه فكذلك ولا فستل إذا حضر صفة زيد التي طه وأخطأ فيه ويرى من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة وأيضا فاسم الإشارة وقع عطف بيان لزيد وزيد لم يوجد والقائل بالصحة فيه مع ما له بدلا إذ البدل منه في بية الطرح فكأنه كان أصلي حلف هذا وهو صحيح برده عليه بأن كونه في بية الطرح غير مناف لاعتبار كونه من جهة ما قصده التكلم ولو علم القنوة بحرفه كعدمه مثلا بحث على ما بحثه بعضهم إذ يقتضى بالعص مقتضى بالكل لأن الربط لا شراً وعين بعضهم بطلانها نلأه والأوجه عدم الصحة لأن الربط إنما تحقق عند ربط فعلة منهم كما أنهم من الافتداء برى لا نحو بده نعم إن نوى بالعص الكل بحث (ولا يشترط للإمام) في صحة القنوة به في غير الجمعة (نية الإمامة) والجمعة لكونه مستقلاً بخلاف المقتضى لتعيينه له أما في الجمعة فترمه بية الإمامة مع التحريم لزمته الجمعة ولو راند على الأمر بعين ولا فلا يقد له فإن لم يترمه وأخرجه وهو راند عليهم اشترطت أيضا ولا فلا ومرة في المعادة أنه يترمه فيها بية الإمامة

(قوله وما قبله) أي قول الصنف كان عليه وخطأ الخ (قوله والقائل بالصحة فيه) أي فيما لو لم يتصور شخصه في ذهنه الشر إليه قوله نفس وإلا فستل (قوله في صحة القنوة) كلامهم كالصرح في حصول أحكام الاقتداء بحمل السهو والبراءة بية الإمامة اه سم على حجج وفيه وقفة والميل إلى خلافه ووجه ما له لآوجه للتحقق فهو الإمام له مع اشتاء القنوة في نفس الأمر كما لو بان الإمام محدثا وأما حصول فصيلة الجماعة والوجود صورتها عليهم إلا أن يقال يفرق بين هذا وبين المحدث بأن المحدث ليس في صلاة أئمة فم يكن أهلا للتحمل ولحقوق السهو بخلاف هذا فإنه لما كانت صلواته صحيحة وكان فيه أهلية الإمامة صحيح لشوب أحكام الجماعة في حقه وحق من اقتدى به ومع ذلك ففيه شيء (قوله بية الإمامة) لو حلف لا يؤتم قائم من غير بية الإمامة لم يبحث كما ذكره الفصائل وفان غيره بالبحث لأن مدار الأيمان على العرف وأهله يقتضونه مع عدم بية الإمامة إماما اه حجج في الإيجاب شرح العباب - وصاهر كلامه ترخيص الثاني حيث وجهه . أقول : والأقرب الأول وبطل ما له حلف على فعله وجهه وحيث لم يبق الإمامة فصلاته فردى أحدا عما قالوه فيما لو حلف لا يدخل محل كذا فحمل وأدخل حيث قالوا فيه بعدم البحث وماه ماله دخلت به دأته بغير اختياره ولم يمكنه ردّها محلا حلف لا يدخله ، ومنه أيضا ماله حلف لا يدخل محل كذا فحمل أنه لا يبحث وإن تمكنه التحصص منه بأن علم أنه يطيعه بواجبه مالم يكن أدبه ما به بحث وبقى ماله كانت صحيحة حتى لا تصلى إماما هل يبحث أم لا فيه بصر والأقرب الثاني لأن معنى لا تصلى إماما لا أوحد صلاة حاله كونه إماما وبعد اقتداء القوم به بعد إجماره مسرعا إنما يوجد منه إتمام الصلاة لا إجماده بل يدعى أنه لا يبحث أيضا بوى الإمامة بعد قنودهم به لما مر أن الحاصل منه إتمام لا إجماد (قوله فترمه بية الإمامة مع التحريم) ويأتي فيها ما تقدم في أصل السعة من اعتبار المقارنة لجميع التكبير .

(قوله وأما فاسم الإشارة)
الأولى حذف لفظ أيضا

ومثلها في ذلك المندورة جماعة إذا صلى فيها إماماً يعني كاجتماعه أيضاً (ويستحب) له بية الإمامة للخروج من خلاف النوح لها وليحورضيه الجماعة فإن لم يسوها ولو لعدم عمه بالمقتدين لم تحصل له وإن حصلت لهم بسببه وإن نواها في الأثناء حارها من حينئذ ولا تعطف على ما قبلها وفارق ما لو نوى صوم قبل أن يركب حيث أثبت على الصوم من أول النهار بأن صومه لا يمكن أن يتبعص صوماً وغيره بخلاف الصلاة فإنه يمكن تعريضها جماعة وغيرها وإباعتد بسببه الإمامة مع التحريم ولم يدخل في الصلاة فضلاً عن كونه إماماً لأنه سبب الإمامة ولهذا قال الأدرسي

(قوله ومثلها في ذلك المندورة) أي يوم يوم الإمامة سبعة وفيه نظر لأنه لو صلاها منفرداً اعتقدت وأتم عدم فعل ما التزمه وتحب عليه إعدادها بعد في جماعة ولو بعد خروج الوقت ويكتفى بركعة فما يظهر خروجاً من عهدته الدر على ما ذكره في أروص وشرحه في باب الدر والقياس اعتقاده حيث لم يوجب الإمامة فرادى لأن ركعة الإمامة لا يربط على نفسها مفرداً استد (قوله جماعة) أي والمجموعة جمع تقديم ما طرأ ولمراد الثانية كما هو ظاهر لأن الأولى تصبح فرادى وقيل سمع على منعه ما حاسبه أنه لا يجب بية الإمامة في المجموعة لأن الكلام فيما يتوقف على بية الإمامة صحة الصلاة مطلقاً ومثبتها الجمع بسبب كدك إلى آخر ما ذكر وفيه نظر وعاربه في باب صلاة المنفرد على حج تنبيه يعني إذا كثرت الجماعة عند اعتقاد الثانية وإن مفرداً قس بمقام ركعتي الأولى ولا بد من بية الإمامة واحدة أو الإمامة وإلا لم يعتد صلاته .

فرع رخص شرط عبه الإمامة بموضع هل شرط بية الإمامة تحسب وفاد لم أحب به من عن ذلك حين سئل عنه في درسه مشافهة لأحب أن الإمامة حاصبه أي أن الإمامة كونه متبوعاً للغير في الصلاة موطاً صلاة الغير به وذلك حاصل الجماعة بمؤمنين وإن لم يوجب الإمامة بديان اعتقاد الجماعة حاصبه من لم يوجب الإمامة إذ كان من غير الجماعة ونوى غيرها ، وإن لم يحسن به الجماعة إذا كان من أهلها يوم يوجب الإمامة لأن الجماعة شرط في الجماعة فلا تحصل إلا بسبب وفوق بين الجماعة والإمامة تأمل سمع على مذهب .

فرع استأثر من كلامهم أن من نوى الإمامة وهو نعم أن لا أحد ثم يريد الإقضاء به لم يعتد صلاته لتلاعبه وأنه لا أثر لمجرد اجتماعه فيه حتى لا يعلم إن من ذلك بعد حوار بية الإمامة أو طلبها ثم رأته في شرح العبد قال أي تركبني بل يعني بية الإمامة وإن لم يكن خلفه أحد إذا وثق بالجماعة اه . وقد يقال بوجوبها لحضور المؤثر بهم اه سمع على حج وقوله اقتداء حتى أي أو ملك (قوله حارها من حينئذ) خلاف ما لو أحرم والامام في المشهد من جميع صلاته جماعة ويمرق أن الجماعة وحدها في أول صلاته فاستصحت بخلافه هناك اه سمع على مذهب (قوله من أول النهار) ولو ثبت الصلوة البية في رمضان لم يلغ في مساء اليوم ثبت عليه جميعه ثواب الفرض كذا قرره شيخنا الشيخ الشوبري وذكر أنه منقول وعليه فيمرق منه وبين ما اقتضاه كلام الشارح في مرة من أنه إذا طلع في أثناء الصلاة ناس على ما عدا البوع ثواب الفرض وما قبله ثواب السنن من الصلاة من حيث اشتغالها على ركعات تمكن وقوع بعضها في حدة ذاته فرضاً وبعضها غلا فغن ثوابها كذا كذا ولا كذلك الصوم فإنه لا يمكن تحريمه اليوم بحيث يصوم بعضه غلا متميز عن باقيه فغن ثوابه صفة واحدة وعلى باب الفرض لأنه حصل به شرط الطلب عنه بعد تكليفه (قوله ولم يدخل) أي والحال أنه لم يدخل الخ

(قوله ومثلها في ذلك المندورة) أي ما من بشر ما يصح كذا من العمل لطلب جماعة كما هو ظاهر من حديث كالأمة التي السنة المذكورة شرط لدخولها وفي حاشية الشيخ حملها على الفريضة ولا يخفى ما فيه إذ ليست البية شرطاً في اعتقادها فلا يكون كالجماعة بخلاف العمل المندورة جماعة فان شرط اعتقاده يعني وقوعه عن النذر ما ذكر فامل

إن القول بعدم صحتها معه عريب ويصله وحوها على إمام الجمعة عند التحريم (فإن أخطأ) لإمام
(في تعيين أئمة) ولم تكن صلاته جمعة أو مائى معانها كأن نوى الإمامة ردد فتبين أنه عمرو
(لم يصر) إذ حطوؤه في البية لا يريد على تركها وهو حائل له أما لو نوى ذلك في الجمعة أو ما الحق
بها فإنه يصر لأن ما يحك النعصر له حملة أو تفصيلا يصر الخطأ فيه كما مر (و) من شروط
جمعة التمدد توافق نظم صلاتيهما في الأفعال الطاهرة حينئذ (تصح مدوؤة تؤدى بالقاضى والمعتصر
بالتسليم وفي الظهر بالعصر والعكس) أى القاضى بالتؤدى والتسليم بالمعتصر وفي العصر بالتسليم
بغيره لا اتفاق الفعل في الصلاة وإن تحلفت البية واجتمع الشافعى رضى الله عنه على تقديم المعتصر
بالتسليم بخلاف الصحيحين «أن معادا كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع
إلى قومه فيصلى معهم صلاة الصلاة» وفي رواية للشافعى «هي لا تطوع ولهم مكسوة» (وكذا الظهر)
وتحويه كالعصر (بالصبح والعرب وهو) أى المقتضى حينئذ (كالمسوق) فيصلى صلاته بعد سلام
إمامه (ولا يصر بمدة الإمام في القنوت) في الصبح (والجوس الأخير في العرب) كالمسوق
(وله برفاه) البية (إذا اشدل هما) أى بالقنوت والجوس مراعاة لعدم صلاته ومناعبته كما
في المجموع فصل من منارقه والفارقة هنا معدور فيها

(قوله فانه يصر) وعنده في الجمعة حيث كان من أخطأ فيه من الأربعين (قوله في الأفعال)
خرج بها الأقوال وبالطهارة البسة كاسية (قوله والعكس) قضية كلام المصنف كالشارح أن
هذا لا خلاف فيه وعمارة شيخنا الرادى والافراد هذا الفصل وعمر بعضهم بأولى خروج من
الخلافاه فمحتمل أنه خلاف لبعض الأئمة وأنه خلاف مذهبه لم يذكره المصنف وفي حجج
ماضيه بعد كلام ذكره على أن الخلاف في هذا لاقتداء ضعيف جدا اه وهو يظهر في
أن الخلاف مذهبه .

فرع من نقل عن شيخنا الشورى أن الإمام إمام يراع الخلاف لا يستحق المعلوم وليس من
ذلك ما لو نوى بالنسبة جهرا في الجمعة فإن لأن الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين
دون بعض بل قصد حصول الجميع لعمدين وهو إما يختص بمرأته الخلاف المذمومة من صحة صلاة
البعض أو الجماعة دون البعض اه وهو عريب حيث كان إمام لمسجد واحدا بخلاف ما إذا شرط نواقف
أئمة محليين فيسمى أنه لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل ويسعى أن مثل ذلك ما لو شرط
كون الإمام حضا مثلا فلا يتوقف استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه أو حرت عادة الأئمة
في تلك الجهة بتقيد بعض المذهب وعم الواقف بذلك فمحتمل وقفه على ما حرت به العادة في زومه
فيراغيه دون غيره . نعم لو بعدت مراعاة الخلاف كالأقصى بعض المذاهب بطلان الصلاة شيء
وبعضها وحوها أو بعضها استحباب شيء وبعضها كراهته فيسمى أن يراعى الإمام مذهب مذهب
ويستحق مع ذلك المعلوم (قوله في القنوت) وهل مثل ذلك ما لو اقتدى بمصلى العشاء يصلى وتر
في النصف الثاني من رمضان فيكون الأفضل متابعتة في الصوت أولا كالمؤقتى بمصلى التسبيح
لكونه منه في العلية فيه نظر والظاهر الأول والفرق بينه وبين المؤقتى بصلاة التسبيح مشابهة
هذا للفرض بتوقيته ونأ كده .

فلا تعوت بها فضيلة الجماعة كما قاله جمع متأخرون وأخروا ذلك في كل مطارقة خبر بينها وبين
الاستظهار كما سوضحه وما يستشكل به حوار متاعه الإمام في القنوت مع أنه غير مشروع للمقتدى
فكيف يجوز له تطويل الركع القصير به ردة ما فهم اعتصموا له ذلك للبيعة ولا يشكل على ذلك
ما مر من أنه يوقتي عن برى تطويل الاعتدال لس له متاعته من يسجد ويتنظره أو يعرفه
فهل لا كان هذا كذلك لأن تطويل الاعتدال هذا يراه المأموم في الخفية وهناك لا يراه المأموم أصلا
(وتحور المسح خلف الظهر) وكذا كل صلاة هي أقصر من صلاة الإمام (في الأظهر) لا يوافق منهم
الصلايين وقطع به كعكسه والثاني لا يجوز لأنه يحتاج إلى خروج عن صلاة الإمام قبل فرائضه وفي
مجرد يجوز إيماء إلى أن ركعة أولى وومع لأفراد لكن يخص بذلك فضيلة الجماعة وإن
فارق إمامه عند قيامه الثالثة كما أتى به المؤلف رحمه الله تعالى . وعبرة ابن العماد من شيء يري
مطارقته وسلم وإن شاء انتظره لسمع معه وهو الأصل من فرائضه لم يسئل صلاته ولم يفت به الفضيلة
بلا خلاف اهـ . أي على الأظهر القائل بخوار الاقتداء وعلوا أصلية الاستظهار بأنه يجوز به فصل
أداء السلام مع الإمام وقالوا تقريرا على صحة الاقتداء بمسعى الكسوف أنه يجب عليه مصرفته
عند القيام الثاني من الركعة الأولى وتحتل له فضيلة الجماعة لأنه فارق صدر فائسه ما إذا قطع
الإمام القدوة وقالوا تقريرا على صحة الاقتداء بمسعى عبارة أنه لا يوافق في التكبيرات وغيرها بل
فائده حصول فضيلة الجماعة وقال الشرح ومذهبها أي فضيلة الجماعة لا تعوت في الفارقة غير
بها وبين الاستظهار ولهذا قال جماعة من المتأخرين في مسئلتنا لك أن نقول إذا كان الأولى
الأفراد فم حصلت له فضيلة الجماعة لأنها خلاف الأولى اهـ ولا يخلف ما ذكرته قول بعض
المتأخرين إن صلاة العزاة ونحوهم جماعة صحيحة ولا يوجب فيها غير مطلوبه هـ أي لأن اقتداء
بعضهم لبعض أهلبيتهم لما سبب صحة قامت بهم خلاف مسئلت ولا قول الروضة وغيرها من
الأولى فيها لأفراد حروجا من الخلاف لما فيه من الاتفاق على محضا فيه بخلافها في الجماعة وإن
مال فصلها في الأظهر

(قوله فلا تعوت به فضيلة الجماعة) أي فيما أدركه مع الاسم وفيما بعده بعدد متعدي (قوله لأن
تطويل الاعتدال هذا الخ) قد يقل برد عليه ما أتى له في صلاة النسيح من أنه ينبغي فيه الفارقة
أو الاستظهار في السجود مع أن المقتدى يرى تطويله في الجملة فإنه يقول صحة صلاة النسيح
في بعضها على تلك الهيئة إلا أن يقال لم يكن له وقت معين وكان معها بالنسبة لغيرها نادرا
نزلت منزلة صلاة لا يقول تطويل الاعتدال فيها أي ومع ذلك فلا شك في قوى (قوله لكن
يكتسب بذلك الخ) قد يؤخذ منه صحة إعادة حاجب النقصية لحصول فضيلة الجماعة فيها ونقدم للشرح
أن الجماعة شرود في إعادة تمامها (قوله وقالوا تعريها الخ) أي وهو مرحوح وكذلك قوله
وقالوا تقريرا الآتي (قوله وقال الشرح) أي في فصل خرج الإمام من صلاته الخ الآتي (قوله
وهذا قال الخ) أي بقول الشرح من فضيلة الجماعة لا تعوت في الفارقة الخ (قوله في مسئلتنا) أي
وهي حوار المسح خلف الظهر (قوله فم حصلت له الخ) هذا ظاهر على أن الأفراد أفضل كما مر
وأشهر به قول الشرح قبل وفي تعريه يجوز إيماء الخ أما إن قيل بأن الجماعة أفضل فلا رد
السؤال (قوله لأنها) الأولى مع أنها الخ (قوله بخلاف مسئلتنا) أي من أهلبيتهم الصلاة خاصة وانتفاء
طلب الجماعة منهم لمجرد خلاف الصلايين

(قوله وعبرة ابن العماد
بلى قوله وعلم ما تقرر من
خبر معاد) من فتاوى والده
حرفا بحرف وإن أوم
سياقه خلاف ذلك
(قوله ولهذا) أي ولكون
فضيلة الجماعة حاصلة مع
القول بأن الأفراد أولى
الذي فهمه عنهم
فاستشكل هؤلاء الجماعة
مضى على ذلك فهم موافقون
له فيما فهمه واحتج إلى
هذا لأن جميع ما قدمه
من القول لس فيه
التصريح بأن الأفراد
أولى فتأمل (قوله ولا قول
الروضة وغيرها الخ) عبارة
الفتاوى وأما قول الروضة
وغيرها الخ

بل ما ذكره أولى مما قالوه من أن من صلى على جنازة لا يستحب له إعادتها على الصحيح ومن
مقابله أنه إن صلى مفرداً ثم وجد جماعة استحب له الإعادة معهم لحيرة فصلها ولا فلا وعلى
الصحيح لو أعادها تحت ستار على الصحيح وقيل فرضاً كالحائض الثانية أم والصلوة في هذه
المسئلة مطلوب تركها فصلاً عن طلب ترك جمعها . والصلوة في مسئلتنا واجب فعلها وإن
اتقوا طلب الجماعة فيه وعلم بما تقرر من حرمة إعادة المار حصول فضيلة الجماعة حذف
بعد الفريضة صحتها كانت أو غيرها وبطل عليه أصح حراس حان في صحيحه من حدث
حار رضي الله عنه « أنه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم يرجع إلى قومه
فيؤمهم » وحرثي دواود والترمذي والنسائي من حديث يزيد بن أسود وصححه الترمذي
واس حان والحاكم « أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في مسجد الحنف فام اهنل من
صلاته رأى في آخر القوم رجال لم يلبوا معه فقال ما معكم أن تصيبوا معه ؟ فقالوا رسول الله
صلياً في رحلتنا فقل إن صلياً في رحلتكم ثم أنتم مسجد جماعة فصليها معهم فام الكا
« أنه » وهو كما مر بطل بالعموم وعدم الاستبدال على أنه لا فرق بين صلى مفرداً وصلى
جماعة إما أو مأموماً وبعد عن التبعين وعبره الوجه لرحوح القائل بأن صلاة بطل
تخل فصل من صلاة داب ارفع معمول فضيلة الجماعة على اتهم لكل مائة ومائة
أن يقع الصلاة كالمسألة داب ارفع من إتياع البعض وإن حبات فضيلة الجماعة
في جميع الصلاة وأما قولهم حسن للعرض أن لا يقتدى بالمسألة لخروج من خلاف أي
حبطة فحله في النبل انتم حص أما الصلاة المعده فلا لأنه قد احتاج في فرضتها إذ قيل إن
انصرص إحداهما يجب لله ما شاء منهما وربما قيل بحسب كنههما لأن الثانية لو تعينت
للنسية . بس فعلها في جملة كسبة التمر وغيرها وقيل إن من صلى مفرداً فانصرص
الثانية لكاملها وإن صلى في الجماعة الأولى وقيل إن كلا منهما فرض لأن الثانية مأثور
سها وأدولى مستقطلة للخروج لا مانعة من وقوع الثانية فرضاً بدليل سائر فروض الكفايات
كانتامة الثانية بالنسبة على الجنازة وغيرها (فاد فام) (المأم) (الثالثة إن شاء) المأموم
(فاره) بالنسبة (ومن) لاقامة صلاته ولا كراهة لأنه ارفق بعد كراهية آثر الساب
(وإن شاء انصرصه بسلم معه) ليجوز أد . السلام مع الجماعة (فام) انظره فصل . والله
أعلم) لم مر إن لم يحش خروج الوقت قبل تحله . وعلم منه حصول فضيلة الجماعة كما تقرر
وإذا انقطره .

(قوله صلياً كانت أو
غيرها) في غير ذلك من
حيز معاذ نظر ظاهر لأنه
مفروض في عشاء الآخرة
كما مر .

(قوله من ما ذكره الخ) أي نوحياً لحصول نصيبه الجماعة من قوله وعلاوا أنصاية انقطره الخ (قوله
لو أعادها) أي صلاة الجنازة ولو مفرداً . ومراراً (قوله في هذه المسئلة) أي صلاة الجنازة (قوله فام
انصرص) أي التفت (قوله فحله في النبل انتم حص) أي وعييه فلو اقتدى هل يحصل له نصيب
الجماعة ولا فيه نظر وسد عن سم حصول الثواب في العمل الذي لا تشترط فيه الجماعة وقضيه
حصول حص الجماعة (قوله أما الصلاة المعده فلا) أي ولا حسن للصلى . الفرض أن لا يقتدى بأمام
بل يس له الاقضاء لحصول نصيبه الجماعة فيها (قوله لم يحش خروج الوقت) أي فان حشيه فعدم
لاستقرار أولى وإمام بحسب بية لمشاركة الجوار له في الصلاة

أطال الدعاء بعد تشهده بما يظهر وحرج حرصه الكلام في الصبح اعرب حاشي التفسير مثلاً
فلا يجوز له أن يتصرف بهام للرابعة على الأصح في الحقيق وشبهه لأنه تحدث جالس تشهده بمصباح
الإمام خلافة في تلك فانه وقفه فيه ثم استدعاه وعلم بما ذكرناه أنه لو جلس بإمامه للاستراحة فقط
لمه معارضة وأنه لا أثر أصلاً لحالته لتشبهه من غير تشبه في الصبح بالظهر إذ حالته من غير
تشبه كحال جالس لأنه مباح له فلا يعتد به بدونه وهذا هو مراد ابن المقرئ بقوله أحدث جالوساً كأن
مراد الشيخين شوطهما أحدث تشبه جالوسه ويؤخذ من ذلك بالأولى أنه لو ترك إمامه الجالوس
والتشبه لمه معارضة لأن الجماعة أحدث الغش ونحوه مذكور فيمن صلى الصبح حاشي معني
الظهر وترك إمامه التشبه الأول فيجب على المؤمن معارضة عند قدمه الثالثة كما أتى به لو لم يرحمه
الله تعالى أحد من يعيدهم حوار انتصر المؤمن بإمامه بما أنه وقفه في جالوس تشبهه ثم استدعاه
وبعدهم لزوم معارضة معني الرابعية بأنه يتحدث جالوس تشبهه لم يفته بإمامه ويصح اقتداء من في
التشبه بالقائم ولا يجوز له متابعتها بل يتنظره إلى أن يسلم وهو أفضل وله معارضة وهو براق بعد
ولا نلزم هنا إلى أنه أحدث جالوساً لم يفته الإمام لأن المحدث يحد منه بعدية الأول، لا دوامه كإمام
وتصح العشاء خاف التراخي حكماً لو اقتضى في الظهر بالنسج فدا سلم الإمام قام بين صلاته
والأولى له إتمامها متفرداً، فإن اقتضى به ثانياً في ركعتين أخرجه من التراخي جاز كسقوط
اقتضى في ثلث صلاته بغيره، وصح الصبح حب العبد والاستسقاء وعكسه لتوافق نظم أفعاله
والأولى له أن لا يوافقه في التكبير لرائد ابن صلى الصبح حب العبد أو الاستسقاء ولا في
تركه أيضاً إن عكس

(قوله أطال الدعاء) أي بدأ ولا يكرر التشهد فلو جدد بدعاء صغير، كرهه لأن الصلاة لا سكوت
فيها وإنما يكرر التشهد خروجاً من خلاف من أطلق تكرار الركوع القولي (قوله لأنه أحدث
جالوس تشبه) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له أسطوره في السجود الذي قد راجع اه سم
على حجج. أقول واستدعاه أقول (قوله وعلم بما ذكرناه) أي من فوسنا به يتحدث جالوس
تشبه الخ (قوله للاستراحة) أي وبغير ذلك بانعز به كجالوس المرب حاشي رابعة (قوله جالوسه)
أي الإمام (قوله لأنه) أي الجالوس مباح له أي التشبه (قوله فلا يعتد به بدونه) هو ظاهر من ثم من
حال لإمام أنه لم يشهد وأما لو لم يعلم ذلك بأن طه وتبين خلافة فسمى عدم الضرر لأنه كالأهل
وهو يعتبر له فلا يشترط بغيره أعده (قوله ونحوه مذكور) قد يقع لأحاجة لم يعدنوله ويؤخذ
من ذلك بالأولى الخ فإن هذا الذي جعله مأخوذاً بالأولى هو عين ما ذكره بقوله ونحوه مذكور
فيمن صلى الخ (قوله عند قيامه لثالثه) أي حيث أراد جالوس تشبهه فلو لم يرد ذلك لم يعد
انتظاره في السجود وإن طال من غيرنية مفارقة (قوله وهو فراق يعسر) قد يشعر هذا
بحصول فضيلة الجماعة من ذكر لكن سيأتي فيما لو أحرم متفرداً ثم نوى السجود في حلال صلاته أن
ذلك مكروه معقوت لفصيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الإمام اه وقضيته عدم حصول الفضيلة
هذا وقضية قوله هذا وهو أقص الخ حصول التمسك بهم إلا أن يقال إذا نوى لافساده وإن لم
تحصل له فضيلة الجماعة لكن يحصر له فضيلة في الجملة فلو نوى لمفارقة لمخالفة لإمامه من حيث
كونه قائم وهو فاعد مثلاً يكون ذلك عند غير معقوت لما حصل له من التمسك بالفضيلة بمجرد رط
صلاته بصلاة الإمام (قوله كما لو اقتضى في الظهر الخ) هذه غمت من قول النصف ونعترض
بالتسليم لكنه ذكرها توطئة لقوله والأولى له الخ

(قوله وهذا هو مراد ابن
المقرئ) يعني قوله لأنه
يتحدث جالوس تشبه
لم يفته الإمام فالصباح في
اعرب كما علم كالذي يذكره
بعد من الروض وشرحه
(قوله كأن مراد الشيخين
شوطهما أحدث شهادا
جالوسه) أي معه قرينة
مقابله (قوله ويؤخذ من
ذلك بالأولى أنه لو ترك
إمامه الجالوس والتشبه)
يعني في الصبح بالظهر (قوله
ونحوه مذكور) أي في
لمرب وقوله فيمن صلى
الصبح مذكور مع قوله
ويؤخذ من ذلك بالأولى الخ
(قوله وتعليقهم لزوم
مفارقة معني الرابعية)
كذلك في نسخ الشارح
كالتأوي وكان الصدر
مضاف لمفعول وفاعله
معدوف لعله أي معني
المرب (قوله ولا ينظرها إلى
أنه أحدث جالوساً) فيه
مساعدة إذ لا إحداهن

اعاد الصلاة ولا ينصرف موافقة في ذلك لأن الأذكار لا يضر فعلها وإن لم يندب وذكرها وإن بدت
وليس في الاستسقاء استعانة كما يأتي في سنة من غير تحوله لا يوفقه في الاستعانة أي على القول به
إن ثبت أن فيه فولا وإلا فهو وجه مسمى له من الخطة إلى الصلاة (وإن أمكنه) أي من صلى
الصبح حجب غيرها (القنوت في النية) أن وقف إمامه يسرا (فب) استحبابا تحصيلاً للنسبة
مع عدم المحالة (والا) أي وإليه عكسه (ركعة) مداه حواف من التحجب ولا يسجد تأسوا لتحمل الإمام
له عنه كما هو التيسر خلافه لا يسوي حيث رعم ث العباس سجوده (وله فراقه) بالنسبة (ليقت)
تحتيلاً للنسبة ولا كراهة فيه لعدم كراهة يوم مبارقته وتحجب للقنوت وأدركه في السجدة
الأولى لم ينصرف ويشارك الشاهد ذل أنهما هاتين ركعتي الاعتدال في يومه يوم ثم انفرد
بالحوس ولا بد من إحدى الركعتين أو من السجدة الأولى لأن حصة السجدة هاتين ركعتي الاعتدال
ولا عبرة بوجودها وطاهر كلام التحجب وغيرها هاتين ركعتي الاعتدال الأولى أنه لو لم يدركه
فيها بطلت صلاته غير أنه ينافيه إطلاقهم الآتي أن التحجب بركن لا يبطل لا يقال هذا فيه عداوة
فحسنة وقد هو وحده في سنة فعلا أو ركعتي غلظة كسجود السجود والشاهد الأول بطلت
صلاة والتحجب بسبب من هذا ألا يتول وكان من هذا تماماً صلاته هاتين ركعتي الاعتدال
إلى السجود على ما في التل وقد رجع خلافه فمعي أن التحجب للقنوت ليس من ذلك
ويعرف أن التحجب ليس هو الشاهد الأول فحدث سنة بطول ركنها ومعها الإمام أصلاً فحدثت
لحداثة وأما نظاؤه بالقبول فليس فيه أحد شيء من سنة إمامه فم تحجب لحداثة الأبا التحجب
بتمام ركعتين فعليين كما أمروا والحاصل أن التحجب في التحجب بسنة غيره في التحجب بركن
وإن الفرق أن يحدث ما لم يسهل إمامه مع طول رسمه حش في دانه فم تحجب لصم شيء إليه
بالحال مجرد صور ما معه إمامه فم تحجب صفة بركة فم تحجب التحجب به بل تكرره فم يؤثر
منه إلا نواي ركعتين تامين فم من وحيد فتوهم هذا إذا لحقه في السجدة الأولى فيسجد بعدم
الكراهة ولا فصل حتى يهوى للسجدة الثانية وعلى هذا يحمل قول بركعتي المعروف عند
الأنجب أن التحجب بقنوت مبطل بتلليل قوله في محل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لأخلاف بل
الأول باحتلال مصور من دحضت الخاصة أي أن تأخر ركعتين وكلام إمامي ليس معروفاً
فيه ويشهد لذلك قوله إذا لحقه على القرب .

(قوله عتاراً صلاه) قد يشكل هذا على ما في صلاة العيد من أن العبرة بصلاة الإمام حتى لا يقتصر
على ست في الأولى وثلاث في الثانية سنة فيها وقد يترق أن الإمام والجمهور اشتركا ثم في أصل التكبير
وإنما احتج في صفة عدم بدت سنة المأموم لإمامه في أصل التكبير فصحت ذلك فصح في صفة
ولا كدلتها (قوله وأدركه في السجدة الأولى) أو حوس بين السجدين على ما يأتي في قوله غير أنه
بنايه بخلافهم الخ (قوله ويترق الشاهد الأول) أي حيث قضا ما بطلان للتحجب له (قوله للاستراحة
في ظنه) أي المأموم أي فانه يرمه لمعارفة مع شركه له في حوس (قوله غير مطاوعة) س
ولو كانت مطاوعة لاختلف الحكم لما مر فيمن صلى العوب خلف الغشاء مثلاً من أنه تجب عليه
نية لمعارفة وإن جلس بعده للاستراحة (قوله وظهر كلام الشيخين) أي قول الشيخين (قوله غير
أنه ينافيه إطلاقهم) معتمد (قوله فلا خلاف) هذا عدم من قوله أولاً غير أنه ينافيه إطلاقهم الخ
ولهذا ذكره لأجل قوله قيد لعدم الكراهة الخ .

(قوله أن وقف إمامه يسيراً) هذا التصوير
لنصب الأيمان بالقنوت
(قوله لنبا) أي وله فراقه
كسبائي (قوله لم ينصرف)
أي بالنسبة للكراهة
كما يأتي وهو عداوة بالنسبة
كما علم مما مر ويأتي
(قوله في سنة) أي الإمام بما
لعله بالحكم أو لاعتقاده
أن التي يقوم إليها نية
مثلاً وما في حاشية النسخ
من رجوع الضمير للمأموم
ليس في محله (قوله
وأدركه) بدل من كلام
أو يتدرله قول (قوله غير
مطلوبة) يوم أنها لو كانت
مطلوبة لم ينصرف وليس
بذلك كما علم مما مر
(قوله أحدث سنة) وهي
الحالوس للشاهد (قوله
والحاصل أن التحجب في
التحجب بالنسبة أي حوس
للشاهد بقريصة مام
والأفرو في سنة القنوت
أيضا متحجب سنة وإما
غير هنا بالأم وفيما بعده
بالاء للإشارة للفرق
بينهما بما يؤخذ مما
ذكرته (قوله بل تكرره
الخ) عبارة التحفة بل
باصم ركعتين تامين إليه
(قوله قيد لعدم الكراهة)
أي ولنسب القنوت كما
قاله الشهاب م

(فان احتجب فعليه كدورة وكوف أو حذره) أو - حذره تلاوة أو شكر كما قاله البلقيني ()
 يصح (الاقتداء في ذلك) (على الصحيح) لمخالفته النظم وتعذر المتابعة معها . نعم يتصور صحة الاقتداء
 في الشكر بالتلاوة وعكسه . والثاني يصح لامكانها في البعض وعليه رتبة ثمة ولا يتابعه في
 الحارة إذا كبر الإمام الثانية بخير بين معارفه وتعارده سلمه ولا يتبعه في التكبيرات وفي
 الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم يرفع ويفارقه أو يستظهر راكعا إلى أن يركع ثمة ويعتدل
 ويسجد معه ولا ينتظره بعد الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير ولا فرق في عدم الصحة بين أن
 يعلم بية الإمام لها أو يجهلها وإن بان له ذلك قبل التكبيرة الثانية من صلاة الحارة خلافا للرواية
 ومن تبعه . نعم إن كان الإمام في القيام الثاني لما بعده من الركعة الثانية من صلاة الكسوف
 صحت القدوة كما تختص أي لركعة واحدة ويبدل له تحليلهم عدم الصحة بتعذر المتابعة ولا تعدر فيها
 هما والأوجه استمرار المبح في الحارة وسجدة الشكر والتلاوة إلى عدم السلام إذ موضوع الأولى
 على الخفاضة إلى الدراع منها يدل أن سلامها من قدام ولا كذلك فيهما وأما في الأخيرين فلائهما
 ما يحسن بالصلاة ويستامها مع وجود الخفاضة لا يقال يلحق صحة القدوة بتبلي الكسوف وعونه
 لأن الاقتداء به في القيام ولا محالة فيه ثم إذا سلم إلى الاعتدال الحارة من فارقه من حركت السجدة
 والإبطت كمن صلى في ثوب يرى عورته منه عند ركوعه لأن قول من صدر الركن بتجلبف
 النظم مع اعتقادها بطلان صلاته بصلاته بحاسة لم في المذهب وكان هذا التقيد صاروا ليس
 كسنة من يرى عورته يترك ركعة لأنه يحسب الاستمرار بوضع ثوبه من عورته مفسداً أما وصلي
 الكسوف كسنة الصبح صح الاقتداء بها مطلقا ولو وجد مصداقاً حالاً وثلك أهو في التشهد
 أو القيام بحره فهو له أن يتسدى به ولا وكده لورآه في وقت الكسوف وشك في أنه كسوف
 أو غيره . قال البركشي وابن العباد المذبح عدم الصحة لأن المأموم عند الاحرام لا يعلم من واحدة
 الخلو أو القيام من ترجح عنده أحد الاحتمالين كل رآه يصلي مسرعا أو موقفاً أنه أن يحرم
 معه ويحس هذا إن كان قنفاً من مكن فقها لا يعرف هاتين الحساب فكما لو لم يعلم
 على ثلثه شيء ويصح العرص حسب صلاة المسبح كما حرم به بعضهم وقيل عن الكدبة ولا يخفى
 الفارقة في الاعتدال .

(قوله لا يقول له تعدر)
 ل ر ط الخ عبارة التحفة
 في تأمل الركن مع تعذر
 النظم متعذر مع الاعتقاد
 (قوله وأيضا فقدر بط الخ)
 في صحة ل ر طه صلاته
 الخ وهي أولى وأقرب
 إلى عبارة التحفة المدة
 (قوله لأنه يمكن الاستمرار)
 هذا في حقيقة هو محل
 الفرق (قوله يصلي مقترنا)
 الأصوب حذره (قوله
 هذا إن كان فقيها) أي
 المأموم كما هو التباين
 ويصح رجوعه إلى الإمام
 وظاهر أنه لا بد من هذا
 القيد في كل منهما أما
 الإمام فلا أنه لا يستدل
 بغيره لا إذا كان كذلك
 وأما المأموم فلا أنه
 لا يستدل بما ذكر إلا
 إذا كان كذلك

(قوله في الحارة) رابع على الثاني (قوله كما يحتمل أن الركعة) فإن شيئا الرادى بعد ما ذكر
 وقصته حصول الركعة وهو التعمد (قوله ولا تعدر فيها هنا) ووجد من ذلك صحة الاقتداء في
 سجود التلاوة أو الشكر من في السجدة الأخيرة من العرص ثم رأيت في حج ما يورثه وعذره
 ومثلهما أي مثل ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية وآخر تكبيرات الحارة في الصحة ما بعد
 السجود فيها قاله البلقيني اه لكن قصة قول الشارح تعدد لأوجه الخ حاله (قوله صح
 الاقتداء بها مطلقا) أي سواء كان في الركعة الأولى أو غيرها (قوله المذبح عدم الصحة) معتمد
 (قوله أنه أن يحرم معه) أي فلا بين خلاف منه فالظاهر بين صحة الصلاة كما في فتاوى واد
 الشارح (قوله فكما لو لم يطلب الخ) أي فيمتنع الاقتداء به .

(قوله بل يجب انتظاره في السجود) أي إن أراد الاستمرار معه وإلا فمعلوم أن له المفارقة (قوله الآتي في شرح قوله الخ) هو ناسخ في هـد للشبه حج لكن ليس في كلامه ثم شرط وعبرة الشهاب لمذكور هناك أو لإعجم الشاهد الأول إذا قام إمامه وهو في أثناءه اسهب ، ومراوده بالشرط الذي عبر عنه هو هـد ، تنقيد قوله إذا قام إمامه وهو في أثناءه أي بعد أن فعله الإمام كما عم بما مر وأصح عنه الشهاب (٢١٢) سم في حاشيته عليه فيما يأتي وهذا التفسير هو الشرط في الحقيقة وإلا فقوله

إذا قام إمامه وهو في أثناءه صادق بما إذا لم يأت به مع أنه تطل صلاة المأموم بمجرد التحلف حينئذ كما مر في فحش المخالفة .

واعلم أن الكلام هنا في كون التحلف حينئذ مستطلاً وغير مطلق ولا خلاف فيه بين الشارح والشهاب المذكور وفيما يأتي في كونه يعتبر بهد التحلف حتى يفسره له ثلاثة أركان طويلة أو لا يعتبر به بعد الشارح يعتبر كما يأتي وعند الشهاب المذكور لا تقدمه لذلك (قوله بخلاف نحو جلسة الاستراحة) محترز قوله تنحش لمصلحة فيها .

[فصل : يجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة]
(قوله ويتقدم اسهاء فعل الإمام على فروعه الخ) عبارة اعلى ويتقدم استثناء فعل

المأموم على فراغه منه : أي فراغ الإمام

من المعنى انتهى . قال الشهاب سم وهي أقرب إلى عبارة المصنف انتهى ، ولم يسه على وجه عدول الشارح ، كالشهاب حج عن ذلك الأقرب . وأقول : وجهه لينتهي له حمل ما في المتن على لا كناية الذي سيذكره ، ولا بعبارة المصنف باعتبار حمل خلال صادقة بما يدخر استثناء فعله عن ابتداء فعل الإمام لكنه قدم تنهيه على تنهيه بأن كان سرير الحركة والإمام بطيئاً ، وظاهر أن هذا ليس من الأكمل

بل يجب استصره في السجود فيما يظهر ، وعلم من كلامه فيما مر في سجود السهو والتلاوة أنه يشترط أيضاً صحة لاقد ، به موافقة لإمام في سن تحش المخالفة فيها فعلاً وتركاً كجلسة التلاوة وسجود سهو وتشهد أول وقسم منه . فإن حاشيته فيها عامد على بطلت صلاته على ما مر . ثم لا يحتر تحلف لإمامه بشرطه لآتي في شرح قوله فإن لم يكن عذر بخلاف نحو جلسة الاستراحة

فصل

في بعض شروط القدوة ألب

(يجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة) دون أقواله لخر « أي حمل الإمام ليؤتم به فلا تتألهوا عليه ، فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا » ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة عدم متابعتها في ترك فرض من فروضها لأنه إن بعدد ركة بطلت صلاته وإلا لم يعتد به (بأن يتأخر استاء فعله) أي المأموم (عن استدنه) أي فعل الإمام (ويتقدم) أي فعل الإمام (على فراغه) أي المأموم (منه) أي من فعله ، وأكمل من ذلك أن يتأخر استاء فعل المأموم عن جميع حركة الإمام فلا يشرع

(قوله بل يجب انتظاره في السجود) أي إن لم سو للمفارقة كما مر بطريقه فيما لو اقتضى من يرى بطويل الاعتدال ، ومحل ذلك إن رم من موافقة تطلو بل الاعتدال المأموم . أما لو لم يرم عليه ذلك كالأشع الإمام ما تسبح عنه أرفع من الركوع ولم يرد ربه على رمن دعاء المأموم في الاعتدال لم تصر موافقه .

فصل

في بعض شروط القدوة ألب

(قوله لخر بم الخ) أي لخر الصحيحين اه حج (قوله عدم متابعتها في ترك فرض الخ) أي ثم إن كان الموضوع محل تطويل كالأشرك الركوع انتصره في التقيم ، وإذا كان تطويل الإمام الاعتدال انتصره المأموم فيما بعده وهو السجود هنا (قوله تنهيه عن الإمام) قصته أنه لو كان المأموم سرير الحركة فشرع في هوى ركوع بعد الإمام ووصل إلى حد ركوع قبل الإمام لا يكون آيب بالمساعة الواحدة وفيه نظر يعلم من حواش المقارنة (قوله) (كمن من ذلك الخ) قال حج ودر على أن هذا تفسير لسكال المسألة كما بشر لا تنقيد وحواشها قوله فإن قاربه الخ اه

حتى

(قوله وأخرى على وجه الوجوب) معنى أنه يتأدى بها الوجوب بمعنى الشرطية لأعلى الوجه الأكمل وإلا لما تنأذى به هذه
مكروه أو حرام كما تأتي (قوله فالأولى هي التي ذكرها بقوله تحب المسابقة الخ) صوابه هي التي ذكرها بقوله بأن يتأخر الخ (قوله
وبدل على ذلك قوله فإن قاربه لم يصبر) أي وما بعده (قوله والثانية فصلها بعد ذلك) أي بقوله فإن قاربه لم يصبر ، وبقوله وإن
تخلف بركن إلى قوله لم تبطل في لأصح وبقوله في آخر الفصل وإلا فلا من قوله ولو تقدم فعل كركوع وسجود إن كان بركنين
نصت وإلا فلا (قوله ويمكن أن يقال أيضا قوله بأن يتأخر الخ) حاصل هذا (٢١٣) الحبوب كما يجب من آخره وإن

كان فيه فلاقة أن عموم

المتابعة يتأذى بوجوه .

منها ما هو مطلوب لخصوصه

ومنها ما هو مكروه أي أو

حرام لخصوصه وإن تأذى

به عموم المسابقة ، فالأول

هو المذكور في قوله بأن

يتأخر الخ وغيره المذكور

في الصور الثلاثة ، والآية

فالكمل على هذا من مدحول

المسابقة المذكورة في صدر

كلام المصنف وهذا هو

محل الفرق بين هذا

الحوب والذي قبله فإن

ذلك فيه قصرها على قوله

بأن يتأخر الخ وعلى هذا

خلاف الثاني لما عار

لمصنف في الأصول ، ولم

يعطف حالة المتأخر على

ما قبلها وإن كان من

مدحول المسابقة المذكورة

كما تقر بأن يقول أو يقرن

عطفًا على يتأخر لما بين

الوجوب والكراهة أو

حتى يصل الإمام لحقيقة الفعل إليه والمتابعة قسمان متابعة على وجه الأكلية ، وأخرى على
وجه الوجوب ، فالأولى هي التي ذكرها بقوله تحب متابعة الإمام الخ ، وبديل على ذلك قوله فإن
قاربه لم يصبر . والثانية فصلها بعد ذلك ، وقد أشير لما قررناه الشارح بقوله ولا يجوز التقدم عليه
ولا التحلف عنه على ما سيأتي بيانه ، ويمكن أن يقال أيضا قوله بأن يتأخر الخ : أي هذا هو
المطلوب منه ، ومعلوم أن المكروه ليس مأثورا به ، فإن فارقنا ما نؤمن إمامه كان مرتكبًا للمكروه
ويكون متابعًا كما أن المصلي مأثور «بالصلاة لا في أرض معصومة فإذا أوقفها في الدار المعصومة فقد
أتى «بالصلاة لأعلى الوجه المأمور به وهي صحيحة فكأن مستثنا كذلك . أي فيكون متابعًا وإن
رتكب المكروه أو يقلل ما ذكره من وجوبها باعتبار الجملة وهو الحكم على المجموع من أحوال
المتابعة لاحكم على كل فرد فرد ، ولا شك أن المتابعة في كلها واحدة . والتقدم بجميعها سطل بلا
خلاف ، والحكم ثابت بأنه لا يصبر إنما ذكره للحكم من حيث الأفراد ، والحكم على الكل غير
الحكم على الأفراد ، وهذا كقول الشيباني في السنة من السنن الطاهرة ثلاثا ثلاثا مع أن الأولى
واحدة . وإنما أراد الحكم على الجملة من حيث هي أو يكون مراده كونه واحدة : أي الحصول
السنة ، وحيث أمكن الجمع ولو بوجه بعيد فهو أولى من الساقط ، واحترز بالأفعال عن أفعال
كأقراءة والتشهد فيجوز تقديمها وتأخرها بها بلا كسرة الإحرام كما يجب مما أتى . وبلا في السلام
فيستل تقديمه إلا أن يسوى المتأخرة (فإن قاربه) في أفعال بدلية قريبة السياق ويكون
الاستثناء منقطعًا وعدم الجور في المقارنة في أفعال بعين جديده الأولى . ويجوز شمول كلامه أيضا

(قوله حتى يصل الإمام لحقيقة الفعل إليه) قصده أنه يطلب من المأمور أن لا يخرج عن الاعتدال
حتى تناسل الإمام بالسجود وقد يتوقف فيه ههنا على حج وجه الموقف أنه ربما سارع الإمام
في رفع رأسه من السجود . اللهم إلا أن يقال أراد الشارح بالوصول للحقيقة أنه وصل إلى انتهاء
معنى الحقيقة ، وهو محض بوضع الركبتين لأهله . بعض أعضاء السجود (قوله تحب متابعة الإمام
الخ) فيه مسامحة من التعبير بالوجوب يعنى حرمة خلافه فلا يكون بيانًا لا حكم ، وهو قال هي
التي ذكرها بقوله بأن يتأخر . فتدبر عليه الخ كان أوضح (قوله أي للحصول السنة) أي وعليه فامرر
بالوجوب مالا يتعدى (قوله فيستل تقديمه) أي ما لم من عيبكم لأمس السلام ، وقوله آخر الأولى :
أي التسليمة الأولى حجج الله شيعته يردى بل بالمعصية إن بوى عندها الخروج بها من صلاته كما

المتابعة أي تأخره المذكورة في كلامه أولًا وآخر (قوله أن المتابعة في كلها) أي الكل للمجموع لا محبة بقرينة ما قبله وما بعده (قوله
والتقدم بجميعها يستل) لأن الله فيه معنى على أي والتقدم على جميع صور المتابعة الأربعة سطل . بل يتأخر شاء فعله عن انتهاء فعل الإمام
ولم يقاربه ولم يتحلف عنه بركن . ولم يتقدم عليه بركن . بأن تقدم عليه بركن . فكثر وكان الأوضح والأولى أن يقولوا بالإحلال لجميعها مستل
شموله التحلف بركن على ما يأتي وكان موقع هذه الجملة عندنا في السبيل فكأن نقل . ولا شك أن المتابعة في كلها وجبة لأن التقدم بجميعها
يستل (قوله وحكم ثابت بأنه لا يصبر) صوابه والحكم ثابت بأن يتأخر الخ بدلية حصل به حكم أولًا من حيث الجملة هو قوله تحب متابعة
الإمام في أفعال الصلاة وقوله بأن يتأخر بيان حكم أفراد ما يخص به المتابعة (قوله بدليل قرينة السياق) لاحاجة الجمع بين دليل وقرينة

للا أقوال بدليل حذف العمول المؤذن بالعموم والاستثناء الآتي متص لأص في الاتصال (لم
يصر) لكون القدوة مسطمة مع ذلك لكنها مكروهة معقولة فصيلة الجماعة فيما قارن فيه
فقط كما أفتى به والله رحمه الله تعالى وقال إنه الأقرب وقولهم المكروه لأنوب فيه هل مرادهم به
نوب الجماعة إذا كانت الكراهة للاب كما دل عليه مثلثهم حتى لا يسقط نوب الصلاة معها في
الحجم ونحوه من أما كن الهى أم لا الأوجه أن المراد الكراهة للذات حتى يثبت على الصلاة في
الأما كن المكروهة (رحومها إلى أمر حارج عنها بل قالوا إن التحقيق أنه يثبت عليها في المعصوب
من جهة وإن عوقب من جهة العيب فقد يطاق مع حرمان النوب أو بحرمان بعضه وأن
القوى بأنه لا يثبت عليها عقوبة له بغير رادع عن إيقاع الصلاة في المعصوب فلا خلاف في المعنى
وعلم مما قررناه أن الكراهة إذا كانت لأمر حارج لا تنع حصول النوب كالأزيادة في تطهير أعضاء
الوصوء على الثلاث (إلا) في (كبيرة الاحرام) فنصر المقارنة فيها وفي بعضها حتى إنه لو شك
في ذلك في أنسها أو بعدها ولم تذكر عن قرب أو بطن الآخر فإن خلافه لم ينعقد صلاته وعن
ذلك إذا بوى لاقتداء مع الكبر كما دل عليه الأحكام لأنه بوى الاقتداء بغير مصل فيشترط
بأن جميع كبيرة عن جميع كبيرة لا يمد ويشارك ذلك بقية الأركان حيث لم ينصر المقارنة فيها
لبقاء نظم القدوة فيها لكون الإمام في الصلاة هو أحرم مسعدا ثم فتدى في جلال صلاته سمعت
قدومه كما سيأتي وإن كانت كبيرة لأمر متقدمة على كبيرة الإمام وتعبيره بالمقارنة أولى من
بغير أصله بالمساواة لأن المساواة لغة محي، واحد بعد واحد لا مع (وإن تعجب بركن) فعلى من
غير عدد وو مع العلم والتعمد وطول ركس (أن فرع الإمام مسه وهو) أى للمأموم (فيما)
أى ركس (فيه لم يسطر في الأصح) أخر «لا سادروني» ركوع ولا ساجود قهها شيفكم به إذا
ركعت بركوئى به إذا رفعت» وأهم قوله فرع أنه لو أدركه قبل فرائعه لم يسل قطعه والشأنى
بسطل منه من الخالفة من غير عدد وعم من هذا أن المأموم لو طول الاعتدال بما لا يمد به حتى
سجد الإمام وحسن بين السجدين ثم لحقه لا يصير ولا يشك على هذا ما لو سجد الإمام للتلاوة
يشعر به قول الشرح السابق بعد قول السجف والأصح أنه لا يجب بية الخروج الخ فان بوى قبل
الأوى بطت صلاته اه وقوله من ذوى نى قبل الشروع فيها (قوله لا أقوال) زاد حجج
ولو السلام بدليل الخ اه (قوله لم يصير) ومثل ذلك في عدم الضرر ما لو عزم قبل الاقتداء على المقارنة
في لأفعال لأن القصد الخرجة عن الصلاة قبل النكس بها لا أثر لها أحذا مما قالوه فيما لو عزم
على الدين بسطل من أنه لا أثر له قبل الشروع فيه (قوله هل مرادهم به الخ) في التعبير بما ذكر
مسألة الأولى أن يقول هو المراد به نوب الصلاة إذا كانت الكراهة للذات الخ وأما قوله مرادهم
به نوب الجماعة فلا يظهر مع قوله كالصلاة في الحمام ونحوه فإن العائت فيها على ما يقتضيه عبارتهم
ليس نوب جماعة من نوب الصلاة بدمها على القول بها ولز حج خلافه (قوله حتى إنه لو شك في
أنسها) أى أثناء كبيرة الاحرام وقوله أو بعدها أى بعد كبيرة الاحرام وقبل الفرع من الصلاة
أما لو عرص الشك بعد فراع الصلاة ثم يذكر فلا يصير مصدقا كاشك في أصل البية (قوله ولو
أحرم مسعد) قسيم قوله وعن ذلك إذا بوى الخ (قوله ثم لحقه لا يضر) أى بأن هوى للسجود
الأول من هوى الإمام للسجدة الثانية

المقارنة في الأقوال تعقوت
فصيلة الجماعة ولعله غير
مراد خصوصا فيما يطلب
فيه عدم المقارنة كالشاهد
فيلراجع (قوله وقولهم
المكروه لأنوب فيه الخ)
هذا إلى قوله وعلم مما قررناه
لفظ سؤال وجواب في
فاوى والله تصرف به
بما ترى من غير عزوه
إليه وانظر ماموقه ها
ونظ القنارى سئل عن
قولهم المكروه لأنوب فيه
هل مرادهم نوب الجماعة
إذا كانت الكراهة
للذات كادل عليه مثلثهم
حتى لا يسقط نوب الصلاة
بغيرها في الحمام ونحوه من
أما يمكن النهى أم لا
فأجاب بأن المراد الكراهة
للذات حتى يثبت على
الصلاة في الأما كن
المكروهة الخ وانظر
ما حصل هذا السؤال
والجواب وما موقعه
بجماعة في السؤال (قوله
ولا خلاف في المعنى) أى
بين من قال بحصول
النوب في المعصوب ومن
قال بشفيه (قوله كالزيادة
في تطهير أعضاء الوصوء
على الثلاث) أى لا تنع
هذه الزيادة النوب فيما
قبلها وإلا فمفس الزيادة

لأنوب فيها قطعاً (قوله لأنه بوى الاقتداء) الأولى ولأنه (قوله كما دل عليه الأخبار) راجع لقوله لم
تعتقد كما يعلم من شرح لروض وكان الأولى تفديعه على قوله ومثل ذلك (قوله ولو أحرم مسعدا) محترق قوله ومثل ذلك

(قوله وفرغ منه والمأموم قائم) خرج به مالهو هوى للسجود قبل فراغ الإمام منه فلا تبطل صلاته وإن قام الإمام من السجود قبل نسي المأموم به ويجب عليه العودة مع الإمام (قوله وإن لحقه) انظر ما مرجع الضمير الرفع والمنصب (قوله) ونقصيره بهذا الخلو الذي لم يطلب منه انصر ماوجه عدم طلبه منه واشتهب حج إمام حمله تعديلاً لمسلته إمام التشهد الآتية لأحباره فيها لفظان اللهم إلا أن تكون الصورة أنه علم على أنه عليه التحلف بركتين بسبب اشتغالهما ويكون البطلان مقيداً بهذه الصورة فليراجع (قوله لأتمام التشهد) أي الذي أتى به الإمام كما يعلم مما قدمناه قبيل الفصل ، وقوله مطلوب ظاهره وإن لم تكن إدراك القيام مع الإمام لكن قيده السيد السمهودي بما إذا مكته ذلك وأيده الشهاب سم (قوله فيكون كالقوله) أي المعذور كما في كلام غيره ولعل عطف المعذور ساقط من النسخ (قوله ظاهرة) طال ومنها عرفاً (لاحقة) أي به إذا التحلف لها إلى تمام ركعتين يسلم ذلك به عليه الشهاب حج .

وفرغ منه والمأموم قائم فإن صلاته تبطل وإن لحقه لأن القيام بما لم يستسجد التلاوة لرجوعهما إليه لم يكن للمأموم شبهة في التحلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فإن اركان يحجب بالتقاسم الإمام عنه فكان للمأموم شبهة في التحلف لإتمامه في الحجة فلم يبطل صلاته بذلك (أو) تحلف (بركتين) فمعين متوالين (بأن فرغ) لإمام (منهما وهو في كليهما) بأن ابتدأ الإمام هوى السجود أي ودل عن حد القيام في الأوجه بخلاف ما إذا كان لا يعلم أقرب من أقل ركوع فإنه في القيام حينئذ لم يخرج عنه ولا يضر ، وقد يعظم ذلك من قولهم هوى السجود (فإن لم يكن عذر) بأن تحلف لنحو قراءة السورة أو لحاسة الاستراحة (بطات) صلاته لمحض المحلقة ولتقصيره هدى الخلو الذي لم يطلب منه ، وقول جمع إن تحلفه لأتمام التشهد مطلوب فيكون كالقوله في أي المعذور هو الأوجه ، وما ذهب إليه جمع من أنه كالسجود موع (وإن كان) عذر (بأن أسرع) الإمام (قراءته) وللمقتضى بطلان القراءة لمجرد حلق الأوسوسة ظاهرة حال رميها عرفاً أو كان منظر سكتة إمامه ليقرأ فاتحة فيها ركع عقبها كما قال الشيخ إنه الأقرب حاله للركعتين في قوله سقطت فاتحة عنها أو سها عنها حتى ركع إمامه . ثم انحلل الوسوسة ظاهرة فلا يسقط عنه شيء منها كتمتع تركها لله التحلف لإتمامها إلى أن تغرب إمامه من فراع الركن الثاني فيعين عليه معرفته إن بقي شيء منها عليه لإتمامه لظلال صلاته شروع الإمام فيها بعده ، والأوجه عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع الإمام أو ركعة لها بعده ، إذ هو بت إكمالها قبل ركوع إمامه شأن من قصيره نريد هذه الكلمات من غير هذه حتى في لسانه سواء أشتأ ذلك من نقصيره في التعلل أم من شكه في إتمام الحروف

(قوله والمأموم قائم) أي لم يسجد فيدح فيه مالهو كان في هوى السجود مع تحلفه عن السجود عمداً حتى قام الإمام عنه (قوله بخلاف ما إذا كان للقيام أقرب) أي أو إليهما على السواء كما صرح به الزيادي في الركن الثالث السابق (قوله بأن تحلف لنحو قراءة) من ذلك مالهو اشتغل بتكبير العبدتين وقد تركه الإمام فلا يكون معذوراً (قوله وقول جمع) وفي نسخة جمعة . منهم السيد السمهودي ، وفيد الطلب بما إذا مكته إدراك القيام مع الإمام كما هو مقول عنه فيما مر ، وهو بطير ما قالوه في التحلف للقبول بترك الإمام وسجد ، وقصة هذا التقييد أنه إذا لم يمكنه الإدراك اندكوز لا يطلب التحلف ولكنه يجوز إلا أنه يصبر متحفظاً بعذر عسر فليست له ، ثم على التحلف لأتمام التشهد بخلاف عدم التحلف لإتمام السورة لأن السورة لا صابط لها ويحصل التصديق بآية أو آيتين أو أكثر وانتشهد مصوط محدود مراه سم على ابن حجر (قوله لأتمام التشهد) أي الأول وخرج بالإتمام ما كان لأمام مريع القراءة وأتى به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وفاء فيسمى للمأموم من اعتنوا عدم إتيانها بالتشهد في حاله المذكورة وهو تحلف للتشهد كان كالنصف بعذر عذر (قوله كالقوله) أي فتعذر له ثلاثه أركان طوية (قوله موع) وكذا قول ابن حجر أنه كمن اشتغل بسنة بعد التحريم (قوله أو سها عنها) أي فإن ترك قراءتها عمداً حتى ركع إمامه لا يكون معذوراً (قوله لوسوسة ظاهرة) لم يبين صابطها ، ويؤخذ من قول ابن حجر أن التحلف لها أي الوسوسة إلى تمام ركعتين يسلم ظهورها أن صابط الوسوسة ما يؤدي إلى التحلف بركعتين فمعين (قوله من فراع الركن الثاني) بأن يشرع في هوى السجود بحيث يخرج به عن حد القيام .

(قوله ولا يقال انه يركع مع الإمام) أي الذي قال به الشهاب حجج (قوله وقد أتى جمع إلى قوله هذا والأوجه) مع في هذا السياق الشهاب حجج إلى قوله هذا والأوجه لكن ذلك إما أن يورد على هذا الوجه لأنه يختار في مسألة من قام في تشهده أنه كالمرحوم فعرضه استظهر على اختياره لذلك والشارح تبعه في إيراد على وجهه من غير تصرف بعد احتيائه في المسألة المذكورة مأمراً بما يخالف الشهاب (٢١٦) المذكور فلم يكن له موقع كما يظهر بالنسبة وبين عقده بقوله هذا والأوجه مع

وكان المناسب أن يستظهر على اختيار ما فتى الآخرين الآتي ويحمله رد لإفتاء الجمع المذكورين عكس ما صنع الشهاب المذكور (قوله وهذا يوسى كونه مقتدياً بالخ) صريح هذا السياق أنه تأييد لإفتاء الآخرين أنه كالناسي وليس كذلك إذا لوجه له وعبرة الشهاب حجج وبه أي إفتاء الجمع المتقاسم برفد إفتاء الآخرين بأنه كالناسي للقراءة ومن ثم يوسى لا تقيد الخ بقوله ومن ثم الذي عبر عنه الشارح بقوله وطسند تأييد للرد على الآخرين وسبب في كلام الشارح الإشارة ما بها عليه في قوله وأما قولهم في التعبير بالخ وس كانت عبرته هنا فلفظة كما عرفت (قوله فترقهم بين هاتين الصورتين) أي صورتين سيان القراءة وسبب كونه مقتدياً كما هو دهر لهما مع وفاق فالصغير في فترقهم للأصعب . وأما قول الشهاب سم في حواشي

أي بعد فرائعه منها فلا يبيده تركه بعد ركوع الإمام رفع ذلك التقصير خلافاً لبعضهم حيث بحث الفرق فيما ذكر وحصل محل ما تقرر عند استمراره بعد ركوع الإمام أن تركها بعده اعتبر له التحصيف كما قلنا مالم يسي بأكثر من ثلاثة أركان طويلة إذ لا تقصير منه الآن ولو قام في تشهده الأول متمكناً ثم أتته فوجد الإمام ركعاً قائماً وقرأ وحري على تعلم صلاه نفسه مالم يسي بأكثر من ثلاثة أركان طويلة كالناسي كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى . ولا يقال انه يركع مع الإمام وسجل عنه السعة لأنه ليس عسوق ولا في حكمه ، والفرق بينه وبين المرحوم حيث يركع مع الإمام إذا رفع رأسه من السجدة فوجده راكعاً بإمامه ما فات به محل القراءة بخلاف هذا . وقد أتى جمع فبعض سمع تكبير أربع من سجدة الركعة الثانية فحس للشهد ظاهراً أن الإمام يشهد فإذا هو في الثالثة فكبر بركوع نفسه بقيامها فقام فوجده راكعاً وأنه يركع معه ويتحصن عنه السجدة لعدمه أي مع عدم إيراكه ثبت من القيام ، وبعارضه إفتاء آخرين بأنه كالناسي للقراءة ولهذا يوسى كونه مقتدياً وهو في سجوده مثلاً ثم ذكرهم ثم عن سجديه لا والإمام راكعاً يركع معه كالعسوق فترقهم بين هاتين الصورتين نصرح بالفرق بين من يدرك قيام الإمام ومن لا يدركه

(قوله أي بعد فرائعه) تفسير للثبت في إتمام الحروف وقوله منها أي من السجدة . أما يوشك في ترك بعض الحروف من فرائع استأنه وحت إعادة وهو معدوم . وصورة ذلك أن يشك أنه في جميع الكلمات أوترك بعضها كأن شئت فل فرائع السجدة في السجدة فترجع إليها بخلاف ما لو شك بعد فرائع الكلمة في أنه أتى بحروفها على الوجه المطلوب فيها من نحو همس والرحوة فأعادها يأتى بها على الوجه الأكر فانه من الوسوسة في ينهر (قوله خلافاً لبعضهم) أي ابن حجر (قوله عند استمراره) أي الوسوسة (قوله بعد ركوع الإمام) من تمة كلام البعض (قوله إذا رفع رأسه) أي المأموم وقوله فوجده راكعاً أي الإمام (قوله وقد أتى جمع فبعض سمع تكبير الرفع) بقي ما لو كان مع الإمام جماعة فكبر شخص الإحرام فظن أحد المأمومين أن الإمام ركع فركع قبل تمام قراءته السجدة فبين أن الإمام لم يركع فيجب عليه العود للقيام ، لكن من بعد الركوع المذكور فأنه لا يلوالة فتسأب قراءته السجدة أولاً وإن طالع فيم عاينها فيه ينصرف وأقرب الثاني لأن ركوعه معدوم فيه فأشبهه السكوب الطويل سهو وهو لا يندفع لوالاه وبقى أيضاً ما لو كان مسوقاً فركع والجملة ما ذكرتم من أنه الإمام لم يركع فقام ثم ركع الإمام غلب قيامه فهل يركع معه نصراً لكونه مسوقاً أولاً بل يتحلف ويقرأ من السجدة بقدر ما يقوله في ركوعه يستخيره فيه نظر والأقرب الثاني أيضاً لعدم المذكورة وذلك لعدمه في العسر عما في موقع داعياً في ظنه كما يأتي (قوله فترقهم بين هاتين الصورتين) أي الإمام (قوله فطسند) أي المأموم (قوله ركع معه) ضعيف (قوله فترقهم بين هاتين الصورتين) هما قوله وقد أتى جمع الخ وقوله وبعارضه الخ هذا وأصل هذه

التحفة كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسي للقراءة

فيعجب لأنه إن كان الصغير في فترقهم للأصعب فلا يصح لأن مسألة من سمع تكبير أربع ليست محل وفاق حتى تستدل أصحاب ويست إلىهم أنهم فرقوا بينها وبين مسألة الناسي للقراءة وإن كان الصغرى راجعاً للجمع المختلفين عن مرة فلا يصح أيضاً لأنهم لم يتفرصوا في إفتائهم لفرق كما ترى بل ولا المسألة أنفسهم ، وإعنا أريد بها اشهاد ابن حجر إفتاءهم ، وأعجب منه ما في حاشية

الشيخ من أن مرده أصورين قوله وحده في جمع الخ وقوله وعرضه الخ يدل على أن صورتين وإعماهي صورة واحدة أحسن فيها فدل على صحة ما كونه مرجح المستمر في فهمهم (٢٨٧) ومن العارفين بينهما على أنه

لا معنى له عند التأمل
(قوله) وأما قوههم في
التعليل (فيه أمران -
الأول أن العائش لهذا
هو الشهادت حج تأييد
الإمام جميع أركان كورين
كما عرفت فلامعنى لصغير
جمع الثاني قوله في
التعليل فيه مساهلة إذ لم
يذكر على وجه التعليل
من على وجه التأييد كما
هو ظاهر وقرئ بينهما
(قوله) فوكان السبب
أربعة أركان والإمام في
الخامس) في شأن ثم
تتمد موافقة الإمام في
القيام الذي صار إليه فيه
واستمر على رتب نفسه
كما به عليه الشيخ في
الحاشية وقسمه أنه لابد
من قصد التامة وهو أحد
احتمالات ثلاث أوضاع
الشهادت سم في حاشية
الشيخ، ولذا في شرط
أن لا يقصد إسقاء على
عدم نفسه، وإشبات وهو
لا يبيد أنه يظهره أنه
لا يشرط شيء من ذلك
من يكتفي وحده للتعليق
باعتبار وقول لشرح
الآتي فربما وإدسه
فركع قبل أن يتم لفتحه
تخلف لإتمامها يؤيد
مقاله شيخا إلا أن يقال

هذا والأوجه الذي وهو كونه كالسبب ويستلزم عنه التامة وأما قولهم في التعليل وهذا يوجب
كونه مقصدا مع فعله مترجعا على ما اختاره بركعتي من ستون السجدة من السبب، وقد أتى
الأرجح خلافه (وركع قبل الإمام أو مع السجدة) ولو شغلنا بما يراه لا اعتدال الإمام وسجد قبله
(فقبل ينفعه) لعدم موافقة (وسقط السبب) لعدم كالمسوق (والصحيح) أنه لا سعة في
(تتمها) حتما (ويشترط حمله) على رتب صلاة رتبة (مالم يفسد ما أكثر من ثلاثة أركان
مقدوده) في سببها (وهي الصواب) فلا تحسد الاعتدال ولا الخوض بين السجدين لأشياء
قد مر أن وما فهمه كلامه من أن الأمر غير معهود يحول على أن ذلك باعترافه به وهو تابع
بعده وإن كان مقصودا باعتبار أنه لا يوجب عدمه مناهة ولا زيادة أكثر من ثلاثة أركان أن
يكون السبب ثلاثة والإمام في الرابع كان تحجب الركوع والإمام في السبب فبذلك
ثلاثة أركان صوابه، فلو كان السبب بأربعة أركان والإمام في الخامس كان تحجب الركوع
والسجدين والقيام والإمام حينئذ في الركوع طلت صلاة قبله الثاني (فمن - من - ذكر) -
ذكر أن انتهى إلى الرابع كان ركع الإمام

العبارة في كلام ابن حجر توجيها لما جرى عليه من أنه عام في الشهادت الأول ثم قد فوجده الإمام
راكم أنه ركع معه وهو واضح، أما على ما جرى عليه الشارح من أنه تحجب وترافق شرطه عليه
وجه لقوله ففرقهم بين هاتين الدورين الخ (قوله وهو كونه كالمسوق) أي من حاس هذا حاس
الإمام للشهادت (قوله) وثمة أن الأرجح خلافه (أي في تحجب بقراءة وعمر له ثلاثة أركان
طوبى) (قوله) والإمام في الرابع) قسمته أنه لو فرغ من القراءة والإمام في الشهادت فلو لم يوافقه
بل يسعى على نظم صلاة نفسه، لكن عبارة ابن حجر عدم ذكره هو على صورته انتهى
وهي محرقة لذلك، وقد يؤخذ منه من حجر من قول شارح آت في قوله (قوله) والإمام
حينئذ في الركوع طلت صوابه) أي من تحجب لمراده في يكتفي حتى قد الإمام عن السجود
يقصد موافقته في القيام حتى ركع فقد خشي سببه أربعة أركان، وقسمه هذا أنه وقد يقصد بعبارة
فيما هو فيه عقب القيام لا يحسن وقيل عبارة عند قول السبب معه أي فوعدم أدنى تحجب
طلت بشرط ما معنى من التحجب وإن كان معهودا هذا ما ظهر لي من كلامهم
فليتأمل أنه وهو محقق كما ترى لا يقصد كلام الشارح، لكنه قد يوافقه قول شارح بعد
ما انتهى إلى الرابع كان ركع وبما فهمه في الاعتدال الخ (قوله) كان ركع) أي ركوع الركعة
الثانية، وكتب سم على حج قوله كان ركع الخ أقول: هذا بعد وهو في التيام يقصد معه كما
هو واضح عليه ثم قام في الركعة الأخرى قبل يبي على ما مر أنه من السجدة في الركعة السابقة ووجه
أنه لا يجوز السواء لا تعصم قراءته بتعارفه ذلك القيام إلى قيام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما يؤيد
للاوة في أثناء الصلاة كأن ساع الإمام فيها رجوعه بعد السجود إلى قيام تلك الركعة نفسه
وأما مسألة ما يؤيد أي الإمام وهو أي المأموم في القيام فلا سعد حينئذ ساعد على قراءته لعدم
مفارقتها حينئذ قيامه فليتأمل أنه وحالها في حاشية شرح الشيخ وعنده السواء في السجدين وثمة
عن ابن المعتز في القول السام في أحكام المأموم والإمام، أقول: وهذا هو الأقرب والنسب إليه أمثل

أنه لا يقصد وحده التقصد وإعما عاياه أنه إذا قصد كان حكمه مذكور وما استظهره ابن قسم ثم منه صعب حكم النبي
بالمطلان في الصورة التي ذكرها فتأمل

والمأموم في الاعتدال أو بعد أو بعده وهو في القيام (فحينئذ يقرأه) بالنية جازية بعد الوضوء (والأصح)
أنه لا يقرأه مباركة بل (يتعد) جازية ثم يقرأه مباركة (فما هو فيه) إذا توسى على نسي
فيه مكان فيه محاسة فاحشة ولهذا يصح به من علمه، وإذا نسيه تركه قبل أن يتم الصلاة
تحت لإمامها عام يسقط أكثره (ثم يردت) ما فيه (به سلام الإمام) كالمسوق
(ووه يتم) المأموم (النية شعبة) لا يفسح (مثلا وقد ركع إمامه) (تعدو) في تخلقه
إمامها كبطيء القراءة فيأتي فيه مأمرة. وقد علم مما تقدم أن الرد بفراغه من الركعة انتقاله عنه
لا الإتيان بالواجب عنه وظاهر كلامهم أنها مأمرة وإن لم يلبث في حقه ذلك لا يفسح بأن يتركه
إدراك النية لا العمل به لكن بشكل حيد، تقدم في ترك الصلاة متعمدا إلا أن يفرق بأن
هذا شأنه نسبة لا العمل بخورة سنة خلاف مأمرة. وبأن في السوق أن سب عدم غيره
شعبه سنة من فرض وقد سبق أن الإمام يحمل عن السوق فاحشة بأن لا يكون صرف
ثبوت غير الفرض وإنما الواجب لا العمل عنه فبعد بحجب لإتمام الصلاة وإن عتد مقصر
بصرفه بعض من يعرف بدسسه ما عساه يوجب دفعه وحاصل ما يؤخذ من كلامهم
إدراك الأمر على موقع بالنية المأمورة وعنده وعلى سنة بالنسبة لثبوت الإتيان وهو استبعاد (هذا)
فيه في) المأموم (الموافق) وهو من أدرك مع الإمام محل قراءة الصلاة المعتدلة بالانسيبة لنفسه
ولا يتركه إمامه فيما يصح به إن رجع الركعة اعتبار قراءة نفسه، وقول بعض الشراح هو من
أحرم مع إمام مردود. وحكمه الموافق والمسوق حله في جميع الركعات بدليل أن الساعي
على تركه وتعدو كشيء الهبة إذا فرغ من معه على تركه، قال أدرك مع الإمام
ربما يسع الله حقه كان موافق ولا مسوق وهو الحق به في سائر أحكامه من حيث هل أدرك
ربما يسع الله حقه لأن الأصل وجوبه في كل ركعة حتى يتحقق مسقطه وعدم حمل الإمام شيء
مها ولأن إدراك مسوق الركعة رخصة فلا تحصل مع الشك في السب للمقتضى له، ولأن التحلف
قراءتها أقرب من الاحتياط من تركها وحيد فتأخر ويتم الصلاة ويدرك الركعة ما لم يسبق
بأكبر من ثلاثة أركان طويلة، فإن سبق به ناسه فيما هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه في ذلك
ردد إلى حرج والمعتد كما أتى به والده رحمه الله تعالى.

(قوله) (المأموم في الاعتدال) أي استدال ركعة الأولى مثلا (قوله) (وعد) أي للشهد لأول
(قوله) (في فيه مأمرة) أي من عند ثلاثة أركان طويلة له (قوله) (وإن لم يلبث في حقه الخ)
معتد (قوله) (سكن شكل حيد) أي في مفهوم قوله أو سها عنها حتى الخ كما تقدم
(قوله) (وقول بعض الشراح هو) أي موافق (قوله) (أحكام الموافق الخ) يمكن الجواب بأن
من غير ذلك ترد موافق الحقيقي، فإن ما ذكره من إلجاء الهبة ونحوه مسوق حكما (قوله)
ولا مسوق) أي تركه معه وحسب له الركعة ومن ذلك ما يتبع لكثير من الأئمة أنهم يسرعون
القراءة فلا تمكن للمأموم بعد قيامه من السجود قراءة الصلاة تمامه قبل ركوع الإمام فيركع
معه وحسب له ركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات ويوجب لإتمام الصلاة حتى رفع الإمام
رأسه من الركوع أو ركع معه ولم يصح من ارتفاعه عن قبل ركوع قائمه ركعة فيقع الإمام
فيها هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام الإمام (قوله) (وهو يتحقق به) أي لو لم ي

(قوله وإذا تبعه) أي
بالقصد كما علم مما مر
(قوله) وقد علم مما مر
أن الرد بفراغه) انظر
ما الداعي لذلك هذا
(قوله) (وما يأتي)
معطوف على قوله بما تقدم
(قوله) باعتبار طئه دون
الواقع) قال الشهاب مع
في حواشي الصلاة فيه
نظر ماهر إذا لم يمسح
للتقصير في الواقع إلا كون
مقصي ومع أن لا العمل
بغيره نية وهذا كذا
لكون ما ذكره يسع في
الواقع غير له تحفة فتأخر
وتسمى (قوله) (إد أحكام
الموافق والمسوق حرجه
في جميع الركعات) فيه
أنه لا يلزم من جريان
أحكامهما في جميع
الركعات أنهما يسميان
كذلك حقيقة في غير
الركعة الأولى.

ركعة إلا بالكوع مع (٢٢٠) الامم أقول يحصل أن يكون هذا حرام القاصي فيكون محصيا لقولهم إن قوله وهو سجدة لا إرمه متخلف بعد) قال الشهاب من قسمة هذا أنه كطلى القرءة مع أنه فرضه في لسوق والسوق لا يترك

وهو متحلل لما ربه متحلف بعد رفته الناصي قال السرق وصورة تحمله للقراءة أن يرض أنه
يسرك الإمام قبل سجوده وإلا فسأله ولما ولا يتأود كمر منه الروي في حليه والفرار في
حياته لكن لدى نص عنه في الذم أن صورته أن يرض أنه يسرك في ركوعه وإلا فسأله
وهم صلاته أنه على ذلك الأذري وهو المتعبد لكن متحلف لزوم التفارقة له عند عدم نية ذلك
قال به فعل أنه ولكن لا سئل صلاته حتى يصير متحلفا ركعتين وقصة التعبد مما ذكر أنه إذا
سئل إدراكه في ركوعه فأنى لا يسبح والتعود تركه بماله على خلاف عادته أن يقصر على
الحاجة وأعرض عن السنة التي ولها والتي بعدها ركع معه وإن لم يكن قرأ من الصلاة شئت
ومتنصي إصراق السجود وغيرها عدم الفرق وهو المتعبد كما قاله الشيخ لئلا محل القراءة ولا سئل
أن يسجد مما ذكره في ذلك إذ لا يرد ما بين اليقين حاله (ولا يشتمل على سوق)
السجدة (سنة بعد السجود) كدعاء (يسبح أو يعوذ) (س) يشتمل (بالساعة) فقط إذ
الاهتمام بالشأن الرضوي وحديثها حجة من فوائدها (إلا أن يعلم) أي يرض (إدراكها)
مع إشغاله بالسنة فأنى به سجدة خلاف ما إذا جهل حاله أو ظن منه الإصرار وأنه لا يسركها
معه فبدأ بالسجدة (ولو علم تأمونه في ركوعه) أي بعد وجود أدله (أنه يسرك الصلاة أو شك)
في فعلها (لم يعد إليها) أي لم يلزم عادته عما يطلب صلاحه.

(قوله وهو سبحانه ب رمة متخلف بعد) فتمه هذا أنه كسب الفارقة مع أنه فرصة في المسوق
والسوق لا يترك ركعة إلا بالركوع مع الإمام هـ ثم على حج وهو محذور قوله صل مع عمه
في الفاتحة وحده ولكن لموات عن اعراض سم ش انرد يكونه معدوا في التحاف عدم
طلائ صلايه مما يفهم ولا يزم منه حسن الركعة له فمراجع (قوله حتى يصير متحلفا بركعتين)
أي أن هوى الإمام بسجود الأول (قوله وقصة العليل ١٤ ذكر) أي من قوله بعد قول
الصف أنه بالعدل من الرخص إلى غيره مسوق إلى تنصير في إجماعه (قوله ومقصي صلاي
المتحلفين وغيرها عدم الترق) أي بين منه إدراك السجدة وعدم إدراكها وعنده فإن كان
أدرك مع إمامه ربما سبغ السجدة وهو كسب الفارقة ولا يشترأ تنذر ما فوته (قوله فيسبأ) أي
بها (قوله أي بعد وجوده) أي خلاف ما لو علم ذلك أو شك فيه في الهوى قبل وصوله إلى
أول ركوع فاندح عليه العود كما لو كان إلى السام أقرب (قوله لم يعد إليها) فلو علم الإمام
أو لمصني مسروده ذلك وحدها العود كما تقدم في ركن الترتيب لكن إذا عاد الإمام فهل
يعود للمأمومين معه أو يقتطروه أو يسرقونه بالية أم كيف الخاف ثم رأيت مهاشم نقل عن
الرملي يحط بعض الفصلاء بما به أم الإمام عندل من الركوع فشكل في قراءة السجدة في القيام
في رمة لركوع إلى القيام بتجده لأجل قراءة السجدة لأن لأصل عدم قراءتها وأما حكم المأمومين
الذين سبوا بالاعتداء مع الإمام فهل يسترويه في الاعتدال ويعتم نحوويه للضرورة ولا
يركون معه إذا ركع بعد القراءة أم حكم عليهم أنهم في القيام معه حتى ينزلهم ش يركعوا معه
إذا ركعها نأ لأجل السجدة لم يسجدوا قبله ولا يتصرفونه فيه ولا يصبر سقمهم له ركعتين لأجل

المسبوق لا يدرك الركعة إلا
بأنه كوع مع الإيماء فيكون
محمدا في العمدة واحدة
الترادف و تحتل وهو
الأقرب و يقتصر عليه
شيعب في الحاشية أن مراد
الاصح أن صلاته لا تسقط
متحده إلى ما ذكر فيكون
عمل صلاحها هو الإمام
للسجود إذا ما سارقه في
غير هذه الصورة لكن
هو الركعة وليس معنى
كونه متحدا بعد أن أنه
يعطى حكم العصور من
كل وجه ولا إشكال في
ذلك وإن أشار الشهاب
المذكور في إشكاله على
ذكره ألا ترى ما ذكره
بجعله معذورا يلزمه
التخفيف لقراءة قدر
ما صرفه للسنة مع قوت
الركعة ولا يفيد ذلك
إدراك الركعة كما مر (قوله
لكن يتجه ليوم مفارقة
له الخ) مراده به بيان أن
المترادف صور الأم وبلا
فيما فرقه أنه يجب عليه
دلائل فإن لم يفعل أثموا لكن
لا تسقط صلاته حتى يصير
متحفا كمين لما تقدم على
إطلاقه (قوله وقضية
التعبد) أي كمال الأذرع
ومراد به ميل المني الذي
من عقبه (قوله وهو المعتمد

كما قاله الشيخ) قال الشهاب سمعنا قول بعض أن المراد بالنعص أي معصى كلام الشيخ أنه إذا كان
 الرمن الذي أدركه يسع جميع النخعة تحبب لها كطبخ القراء فأما بعض الرمنه الخفيف لقرءة قدر دفينأمل (قوس المني ولا شغل السوق
 الخ) المراد بالسوق ههنا لم يترك محرم الإماء وليس المراد به من ثم يترك رمن النخعة بدليل قوله لأن بعض أدركه سمع عليه الشهاب سمع.

(قوله و يظهر أن جلوس
الشهيد الأول كجلوس
الشهيد الأخير كونه على
صورته نظير مأمراً آتياً)
انظر ما وقع هذا هنا
وما لم يرد بما مر آتياً
وهو ساقط في بعض
النسخ وفي حواشي الترجمة
لشبهت حج ما مر قوله
ويشبه في جلوس الشهيد
كذلك في شرح مرقية
أن من شك في جلوس
الشهيد الأول أو الأخير في

السجود لم يعد له وهو
مجموع من بعض ما في الحاشية
عن الروض انتهى
ومراد عامر في الحاشية
ماد كره في قوله قبل هذه
عن الروض في صلاة
جمعة أنه لو شك في صلاته
الركعة الثانية مع الإمام
قبل السلام هل سجد مع
الإمام سجداً وأتمها جماعة
انتهى كس الذي كتب
عليه التهام المذكور
من قول الترجمة ويشبه
الح لم أره فيها تساهل في
بعض نسخها وإني الذي
فيها أنه لو كان شك في
السجود في الركعة الأخيرة
هل حوسه للشهيد
الأخير كقيامه أي
فيمنع عليه العود
للسجود واستقر أنه
ليس كقيامه وقرئ سهما

لجلوس محلها (بل يسبى ركعة بعد سلام الإمام) ثم ركعاً ما جاز كالمسوق (وهو غير ركعها
(أو شك) فيه (وقد ركع الإمام وركع هو قرئ) لبقاء محلها (وهو محلها بعد)
فيأتي فيه مأمراً (وقد ركع ويتدارك بعد سلام الإمام) ما فاته لأجل التابعة ويأتي ذلك في كل
ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تسعة ركع بعده بقا فوافي إمامه وبنى بدله تركه
بعد سلام الإمام وظاهر ذلك أنه لو شك في جلوسه للاستراحة أو في هوجهه بتمام في أنه سجد
عاده وإن كان إمامه قائماً ويظهر أن جلوس الشهيد لأول كجلوس الشهيد لأجل كونه على
صورته نظير مأمراً آتياً (وفي سبب إمامه بالحرم تعتد) صلاته بأدنى شك مرة في مقارنته
به فيها ودكره هنا بوطئة ما بعده (أو بالسخة أو بالشهد) أن فرع من ذلك قبل أن يشرع
إمامه فيه (لم يضر ويجزى) لأنه أتى به في محله من غير مخالفة فاحشة (وقد) لا يكره
و (يجب إعادته) مع فعل الإمام أو بعده وهو الأولى قال بعده نطلب لأن فعله مبرور على
فعله فلا يعتد بما سبقه ويستحب مراعاة هذا الخلاف بل يسحب ولو في مرته أن يؤخر
جميع فاحشته

الضرورة أم كيف اخل قال شيخنا لم يمسك الأول وبعض النصوص في إعادته بضرورة ثم
رجع عن ذلك واعتقد أنهم بضرورة في السجود وبعضهم سبهم ركعتين بضرورة وهذا هو
الأصح لأنه ركعتين طويل اهـ أقول وهذا مقصود كما يرى فيما إدام بعضهم من حال الإمام
شأنه بعدهم عنه ولو كونهما سرية لما يوافقهما من راء السخة فيضطرون في السجود ثم رأيت
ما نقل عن الشيخ الرملي في حج بعد قول استغفر وشرح ضرورة المؤدى بالقاضي الخ (قوله لفوات
محلها) أي ولو استمر منها الإمام ثم تذكر بعد قيامه بمسسه أنه قرأ السخة في أدنى حد
سجوده واعتبه بركعتيه وإن كان فعله على وجه شاعره وهذا خلاف ما ذهب إليه الإمام أو لم يرد
بعد الركوع ولم يعودوا لقيام بل سعي على نظم صلاة تسببها من صلاتها من ذلك إن كان
ما حكم فاداً تذكر القراءة بعد ذلك لا ينعيم الله ذكر لفظ الصلاة لهما معاً بل هو وإن كان
ذلك سهواً أو جهلاً حسب وقت صلاتهما بذلك ثم رأته مصرحة في شرح الروض (قوله و
يركع هو) أي وركع وكان للقيام أقرب منه إلى الركوع وإلى الركوع أقرب كما فهمه قول
الشارح أي بعد وجود أدبه (قوله وبنى سلة ركعة بعد سلام الإمام) ثم شك ماو شك في
السجدة الثانية أو طمأنينتها وقد جلس مع الإمام بمشهد أو شك في صحتها السجدة الأولى
حوسه معه بين السجدين فوافي الإمام فيما هو عليه ويأتي ركعة بعد سلامه ونظن أنه من شارح
في ركن الترتيب ما يحسنه ودرج وعادة حججه بعد قوله يقب أي وإن كان في التحفظه على محاسبة
ثم من بعد ذلك تأمله إلى أن قال ولو كان شك في السجود في الركعة الأخيرة فهل حوسه بمشهد
الأخير كقيامه في ذكره وهرق بأنه في صورة التمس قد تلفس ركن يقب إلى أن قال وهذا أي
الفرق أقرب اهـ ما حصار (قوله في نه سجد) أي أنه لا (قوله وإن كان إمامه قائماً) أي أن المأموم
ما لم يسبق إلى ركن آخر عند كونه في السجود (قوله أن فرع من ذلك في شرع إمامه فيه)
أفهم أنه لو أخر شرعه عن شروع الإمام ولكن فرع الإمام فيه لأن في هذا الخلاف وكذا
لوسقه وإن لم يشرع قبل شرعه اهـ عمرة (قوله أن يؤخر جميع فاحشته) أي وجميع
شبهه أيضاً .

فعله ذكر بعد ذلك في بعض النسخ قوله ويشبه الخ لكن السراج م عدم ذلك ودرج نسخة صحيحة

عن فائقة إمامه إن من أن يقرأ بعدد وبت قدما راعه هذا الخلاف على خلاف البطالان
تكرير الركن المولى بقوة همد وعملنا بسعده كما يؤخذ من كلامهم أنه لو تعارض خلافان
قدم أقوم وهذا من ذلك وحديث فلا يحسوا عليه يؤيده وهذا الذي قررناه أوجه مما في
الأور في التقديم بقوله إنه لا يسبق بعادته لخروج من خلاف لوقوعه في هذا الخلاف وفيه
أيضا أنه لو علم أن إمامه يقتصر على الفاتحة أو سورة قصيرة ولا يتكبر من إتقان السجدة
فعليه أن يقرأ الفاتحة مع قراءته لكن الذي أتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم وجوب ذلك على
الأموم لوافق فيه فقد كان صاحب الأور كالشيخين وغيرهما والرحام والتيسان والبطاء في
أقراءه واشتغال لموافق بدعاء الافتتاح والتعوذ أعدادا في ركع الإمام ولم تتم فاتحة الأموم
للسنة أو الاشتغال بكونه كراهة سبى أو ترك في نواصير الركوع وحسب التردد والسبى
خلف الإمام ما لم يزد التحلف على ثلاثة أركان اه فقله عليه أن يقرأ الفاتحة معه مرده
به الاستحباب . نعم من ذلك أن محل سحبت رجليه فحسه ، إن رجا أن إمامه يسكب
بعد الفاتحة عددا سحبا أو يقرأ سورة معه وإن محل سحبت سكوت الإمام بدلم يعلم أن
لأموم قراءتها مع أو لا يرى قراءتها (و هو قسم) على إمامه (سحبت ركوع وسجود ، هـ
كان) رك (ركعتين) فليكن متوالين سواء أكانا طويلين أم قصيرين (بطلت) صلاته إن كان
عاصدا عال سحره الحسنة الحسنة خلاف ما إذا كان ساهيا أو جاهلا فانه لا يصح غيره
أنه لا يعتد به مهما فاق بعد ثلاثين مهما مع إمامه لمسهود أو جهله أتى بعد سلام الإمام ركعة
والأعدادها في أصل الروضة : ولا يخفى بيان السبق بركنين من قياس ما ذكرناه في التحلف
ولكن منسبه العرافين من ركع قبله فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد وهو
محلف لما سبق في التحلف فيجوز أن يسوي بين سحر مثل ذلك هنا أو بالعكس وأن يخص
هذا بالتقدم لحسنه اه ونعمد أن التمسك بركعة أو ركعتين السأى أنه ظاهر كلام الشيعيين وأهم
كلام مصنف أنه لا يسبق أو تأخر بركنين وكان أحدهما فعليا والآخر قوليا أنه لا يضر وهو
كذلك ومنه صاحب الأور بالفاتحة والركوع (ولا) أن كان المتقدم نفس من ركعتين سواء
أكان ركعتين أم ركعة أكثر (ولا) أن كان صلاة أو ركعة كان عامدا عالما لاتبه غفلة وله تنظاره
في ستة ركعات ركع قبله وسن الرجوع إليه بركع معه كان متعمدا للسبق حذره لما
فانه ، فإن كان ساهيا به فهو محير بين استناره والعود والسبق ركعتين عمدا كأب ركع ورفع

(قوله عن فائقة إمامه) أي هو فائقة فتصية فوهم أن ترك المستحب مكروه كراهة هذا وأنه
متواتر بتصية الجماعة في ذلك فيه لكن من بعضهم إن المقارنة في الأفعال مكروهة بقوت
فصل الجماعة لمحض مخالفة خلاف بتأثيره في الأقوال فراجع (قوله^(١)) وإن لم يكونا طويلين أي
من كان أحدهما طويلا دون الآخر كالأحرف في الاعتدال حتى هو الإمام بالسجدة الثانية كما تقدم
(قوله) أن كان المتقدم بأقل من ركعتين أي أو ركعتين غير متوالين كان ركع ورفع من ركوع الإمام
واسم في اعتداله حتى لحقه الإمام فسجد معه ثم رفع قبله وحسن ثم هو بالسجدة الثانية فديصر
ذلك لعدم نواصير (قوله) ويسن الرجوع إليه بركع معه (الح) وإذا عاد فهو يحسب به ركوعه لأول
أو الثاني فيه بظن والأقرب أنه يحسب له ركوعه الأول إن أطمان فيه ولا الثاني وسبى على كون
المحسوب الأول أنه وترك الجماعة في الثاني لم يضر لأنه لمحض للتأخر ثم على حساب الأول

(قوله فقد قال صاحب
الأور) بما لم يصح للأور
يتوهم رجوع الصير إلى
الوالد وانظر ماوجه دفع
هذا لما اقتضته عبارة
الأور من الوجوب وفي
حواشي المنهج للشهاب
سمعه أن ساق عدة
الشارح هذه بمرتبها ما صه
وسيله يدل على أن
لأموم في صورة لأور
أي الأولى بصير كطية
القراءة وفيه نظر ظاهر
مع فرض أنه علم أن
إمامه يقتصر على الفاتحة
لأنه حينئذ بمنزلة من ترك
الفاتحة عمدا حتى ركع
الإمام بل هو من أقراءه
فمينأمل انتهى (قوله
وإن محل سحبت سكوت
الإمام الح) انظر من أين
نعم هذا (قوله أم يصيرين)
لن لنا فعلا قصيران
متواليا (قوله) فإن كان
ساهيا به فهو محير) قدم
في سجود السهو الفرق
بين هذا وبين ما لم يصب
وحده ساهيا للشهد الأول
حيث وجب عليه العود
بمحض المخالفة في تلك
دون هذه .

(١) (ع) لا يخفى قوله وإن لم يكونا طويلين (هـ) ليس هو جودا سحبت الشرح إلى ما عدينا اه مصححه .

والامام قائم حرم الحُر «أما يحنى اليدى رفع رأسه قبل رأس الامام أن يحول الله رأسه رأس حمر» و يؤخذ من ذلك أن السجدة بعض ركن كل ركعة قبل الامام وحده الامام في الركوع أنه كالسجدة ركن وهو كسجدة كما حُر عن النبي (وقيل سجد ركن) ثم في العمدة والعلم مناقضته للاقتداء بخلاف التحف إذ لا يظهر منه شيء محالة

فصل

في زوال القدوة وإحداها ودرأك لمسوق الركعة في أول صلاته وما يقع ذلك
إدرا (حرج الامام من صلاته) يحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به لزوال الرخصة فيسجد
لسهو نفسه ويقتدى بغيره وغيره به والأوجه أنه لو تأخر الامام عن بعض المؤمنين

للم يتبين له بعد عوده ركوع حتى اعلم الامام فهل ركع من كان امامه في الاعتداء لوحده
عليه بفعل الامام أولا لأنه إما كان يخص له مدة وقد كانت فأنه مأموم متى به حدود الثلاثة
مع الامام حتى قام منه بشر يحتمل الأول للاستقرار عليه بفعل الامام بل لأن رفعه من الركوع
لم يكن بعد الاعتداء بل لماعة الامام فأنه موقوف فرع من شيء بعد المناقضة في الركوع
ويحتمل الثاني وهو الأقرب فيسجد مع الامام .

(قوله و يؤخذ من ذلك)

أي من الحديث

فصل

في زوال القدوة وإحداها

فائدة - قال حرج في رواجح نسبة عند هذا في مساهمة الامام من الكناز هو صريح ما في
الأحاديث الصحيحة وبه حرم بعض المتأخرين وإبنا نصح ما على ما روى عن ابن عمر أن من فعل
ذلك لأصلاته قال الخلفاء وما أهر العلم فاهم قالوا قد أساء وصلا به محرمه غير أن أكثرهم بأمر به
أن يعود إلى السجود وتمكث في سجوده بعد أن رفع الامام رأسه ثم ما كان رل اه ومذهب
أن مجرد رفع الرأس قبل الامام أو انقسام أو الهوى فيه مكره كرهة برة وأنه يس له العود إلى
الامام إن كان باقي ذلك الركن فإن سجدته ركن كل ركعة واعلم والامام قائم لم ركع حرم
عليه ولا يبعد أن يحمل الحديث على هذه الجهة وسكون هذه المعصية كسجد أو ركعتين كان هوى
إلى السجود والامام لم ركع وكان ركع وسجد والامام ركع فيما أريد الامام الاعتدال هوى
للمأموم بالسجود بطلت صلاته ويكون بعد ذلك وسببته كسجد مكره اه بحروفه . أقول : وقوله
ومذهبنا أن مجرد رفع الرأس شيء لا ينافي كون السجدة بعض الركن حراما لأنه لا ينفك السجدة
بعض الركن إلا بانقائه من القيام مثلا إلى معنى الركوع أو السجود والهوى من القيام وسببه
إلى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسببه إلى القيام أو الخوض بين السجدين في يصدق
عليه أنه سجد ركن ولا يصح .

فصل في زوال القدوة

(قوله وما يقع ذلك) أي كقيام لمسوق بعد سلام إدرا مكره أو غير مكره (قوله يحدث)
ومنه الموت (قوله انقطعت القدوة) أي ومع ذلك يجب نية مفارقة إرادة للقدوة الصورية وعبرة
شيئا بزيادة قوله لا يبعد ومن العذر ما يوجب إفساد أي نسبة لوجود المناهضة الصورية كمن
وقع على ثوب مائة تحس لا يبعد عنه أو وقعت مدة الخف ونقضى يعلم ذلك اه ويؤخذ
من قوله لوجود المناهضة الصورية أن محرم وجوب السنة حيث بقي الامام على صورة المصلين

بأحر عمر معتبر مع القعود كان فائداً ما لقته أي نكر رضى الله عنه لكن بالنسبة لمن تأخر
عنه لئلا لم تأخر عنه (فإن لم يخرج) أي الإمام (وقضها المأموم) نية للمفارقة (حار)
مع الكراهة حيث لا عذر له لما فيه من مشاركة الجماعة للصلاة وحوماً أو دماً مؤكداً بخلاف
مفارقة بعد فلا تكراه وصلاته صحيحة في الحديث لأنها إما سنة على قول والسنن لا تنظم بالشروع
فيها إلا في الحج والعمرة وتعرض كفاً على إباحة فكذلك إلا في الجهاد وصلاة الجارية وإخراج
والعمرة . وذات الفقرة الأولى فارقته صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سيأتي

ثم لو ترك الصلاة ونصرف أو حسن مثلاً على عمر هيئة عابثين لم يحتاج سبب المفارقة وهو عدمه و
صرح حج حيث قال وقد يجب المفارقة إن عرض مبطل لصلاة إمامه وقد علمه فيلزمه بيته
فورا ولا نظمت وإن لم يسمع اتفاقاً كما في المجموع ونحوه بأن المناهضة السورية موحدة فلا بد
من قطعها وهو متوقف على بینه وحسنه فلو سدر الإمام أو أخر عن المأموم نحوه عدم وجوبها
روايل السورة اهـ ويستبعد ذلك من قول الشارح الآتي . وقد يجب المفارقة كأن رأى إمامه
منسأماً يبطل الصلاة . وكسب الشيخ عمدة على قول المتأخر استصعب القعود أي ولا يقال إن
المأموم بقي فيها حكماً فهو إن تقدم عمره وسدى عمره به ويسجد لسبهه أي كذا في الأسوى
وهل سجد لسبهه الحاصل قبل خروج الإمام بظاهر خلافه اهـ أي لأن إماماً يحرمه عنه وأما
نوبها الإمام من القعود المأموم به فلا سقط الجود عن المأموم إذا بصت صلاة الإمام لما لحق
المأموم من الخلل بخلاف إمامه (قوله بأحر عمر معتبر) أي بأن تأخر عقب الإمام عن
عقب المأموم مثلاً (قوله إلا في الحج والعمرة) أي حج النسي والريق فأنهما منها سنة لا تعرض
صحة مع ذلك حرمة قطعهما نعم أن أولى تحريره عليه تكليف النسي من القطع . أما الرقيق
فأخرمه منعقة به بنية تكليفه ومهر إفساره على استثناء هذين أن النسي يرد على حذره
أو حذر الصف كالله قطعهما وهو ظاهر لعدم سكامه . وبوقيل يجب على وى النسي منعقة من
إبطال صلاة الجارية لعمول الفرض به كالمعروف فيه من الإجراء بالميت لم يكن بعيداً (قوله
إلا في الجهاد وصلاة الجارية) أي وإن تأخر العرض بعمره كأن صلى عليه من يقطع العرض به
ثم صلى عليه عمره فيحرم عليه فسمعها لأنها تقع فرضاً وإن تعدت الساعات وترتوا . وأما لو أعادها
شخص بعد الصلاة عليه أولاً فسمع له سلاً وعليه فهل يحرم عليه قطعها قياساً على المكتوبة بالمعادة
أم لا فيه نظر والظاهر الخوار ويفرق بأن المكتوبة بالمعادة قيل إنها العرض وقيل العرض واحدة
بحسب الله ماشاء مبيهاً . وقيل العرض أكل الملايين بخلاف هذه فإنه لا خلاف في كونهما معاً
على أن إعادة الجارية غير مطلوبة فكان الفرض عدم اعتبارها . إلا أنه حوز ذلك لأن المقصود
منها التمسك . ثم صاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجارية بين كونها على حاصراً أو عاتباً
أو قير وهو ظاهر لما في القطع من الإجراء بالميت في الجملة .

فائدة استظرادية . قال سم على شرح السبعة في الحائز قوله ولا على قبر النبي أحمد الخ
لا يبعد أن يحله إذا دعى بعد الصلاة عليه ولا يجوز بل يجب على القبر مز اهـ وظهره وإن لم
يكن المصلى من أهل العرض إذ ذلك ونحوه أنه محاط بهما لأن تنزيلاً لهذه الحالة منزلة
ما لو كان نافي لم يدين

(قوله عمر معتبر)
لا حاجة إليه لأن تأخر
الإمام عن المأموم
لا يكون إلا غير معتبر
وقد يقال احتراز به عما
لوناخر عن أصابع
المأموم دون عقبه
بأن كانت قدمه صغيرة
دون قدم المأموم أو نحو
ذلك (قوله بخلاف
مفارقة بعد) أي من
لا عذر إفسار إليها فما
يأتي في المتن وإن كانت
مدكوره في حيز التقديم.

ولآخر معاد « أنه صلى بأصحابه النساء فظنوا عليهم فاصرف راحل صلى ثم أتى صلى الله عليه وسلم فأخبره فأنصه فمضب وأسكر على معاد ولم يسكر على الراحل ولم يضره بالإعادة ». قد انصف : كذا استدلو به وهو استدلال ضعيف ، إذ ليس في الخبر أنه فارقه وبنى بل في رواية أنه سلم ثم استأنفها فهو إما يدل على حوار لا يثبت لعدم وثوقه ، وأحياناً بأن النبي قال إن هذه رواية شاذة انفرد بها محمد بن عبد الله عن حسين ولم يذكرها أكثر أصحاب سنيان وسند غير صحيح لعدم الشدود أحب من الخبر يدل على مدعى « بما لأنه إذا دل على حوار لإبطال أصل العبادة فعلى إبطال صحتها أولى ، واحذف في أي الصلاة كانت هذه التسمية في رواية النسائي وأبو داود أنها في المغرب وفي رواية الصحيحين وغيرهم « أن معاداً فسبح سورة القدره ، وفي رواية لأحمد أنها في العشاء فقرأ أكثر من السابعة » قال في المجموع فجميع بين الروايات تحمل ذلك على أنها قصتان ولكن ذلك كان في ليلة واحدة من معاد لا ليلة بعد أخرى وبعد أنه قد جمع بعضهم بين روايتي البقرة وقراءة ثمانية مرة أهدي في ركعة وسهية في أخرى (وفي ثوب) قدیم (لاخو) إخراج منه من الجماعة لأثره من السجدة في جميع صلاته وفيه إنباع ، وقد قال علي - ولا سلطاناً أعمالكم - (إلا بعد) فتبطل صلاته بدونه ، وصارت العذر كما قال الإمام ما (رخص في ترك الجماعة) إساءة وإياهم به ما ذكره المنصف بقوله (ومن العذر بتحويل الإمام) القراءة وغيرها كما لا يخفى ، وتعميمه قراءة جرى على المالك ، ومحل ذلك حيث لا يصح المأموم عليه أنصف أو شغل وإن كان حقيقاً بأن يذهب خشوعه فيما يظهر ، وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين وصوا ، التطويل وهو في مسجد غير متبرق وغيره وهو حاضر عند وجود الشقة المذكورة ومعلوم أن الرجل الذي قطع القدوة في حجر معاد - إن كان شاكاً للعمل في حرته الموجب لبعثته عن أصحاب التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر ، اللهم إلا أن ينسب أنهم

(قوله ولآخر معاد) عطف على قوله لأصحابه ، وسنة الحج . وقوله أنه صلى أصحابه العشاء هذه رواية أحمد الآتية (قوله فاصرف) أي فارق وتم لنفسه فلو أنه بعد ذلك « بأمره بالإعادة » (قوله بل في ربه أنه سم) هذه الرواية لا بد من ما هو المقرر عندنا من أن السلام قبل فرع الصلاة فجمع معاً معاً به على قصد الخروج من الصلاة بل بعد أن نوى الخروج سلم على التثنية لا تصرفه عنهم (قوله واحذف في أي الصلاة كانت) أي الاسم المعهدة إذا رحت على معرف الله أو غيرها كالحسية كانت استعمالها عن الأجزاء وإذا دخلت على منكر كانت استعمالها عن الأفراد ، وهذا قيل أي رد أو الراحل أحسن كان الجواب وجهه مثلاً ، وإذا قيل أي راحل من هؤلاء أحسن قيل رد نوعهم وقوله هنا في أي الصلاة معناه في أي جزء من أجزاء الصلاة فهو الركوع أو غيره ، وقد قيل في أي صلاة كان معناه في المغرب أو غيرها ، اللهم إلا أن يكتب « أن في الكلام » معناه أي أي أفراد الصلاة أو أن أكل للحسن وهو يسوق السكره وإن حذف مفهومهما (قوله وجمع بعضهم بين روايتي القدره) أي ساء على أنها قضية واحدة (قوله رخص في ترك الجماعة إساءة) وأصعبه أن ما ألحق به العذر كالتطويل وترك السجدة المقصودة لا رخص في ترك الجماعة ، بل هو وهو التامر في الجماعة ثم إذا حصل ذلك فارق إن أرداهم على مذهب وفي حاشية شيخ شيوخ خاني بعد ما ذكر ولا يبعد أن يكون التطويل من الرخص إساءة حيث عم منه ذلك اه وعلى هذا لو كان من عادة الإمام التطويل يؤدي لذلك معه إمامه منه ففيه من إصرار المقدس به وتوقيف الجماعة

(قوله وفي رواية الصحيحين وغيرهم) المناسب تأخيرها عن رواية أحمد لأنه صدق بين الصلاة التي وقع فيها ما ذكر ودعوة الصحيحين لا تعرض فيها لذلك ثم يذكر رواية الصحيحين معناه مع رواية أحمد في المترشم فجميع بين روايات (قوله ومعلوم أن الراحل الخ) عبارة التحية وقت لا لهم هذه التسمية للندوة عبر عذر عجيب مع ما في الخبر أن الرجل شاك العمل في حرته الموجب لبعثته عن أصحاب التطويل لصعقه عن احتمال التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر مع ما في رواية شخصين وثبت في رواية شكايه مجرد التطويل صحيح ما قالوا .

شخص وأن في رواية شكاة مجرد الخويل فيصبح ذلك حينئذ (أو ركعة مفسودة كمشهد)
 أول أو فبوت فيه مفسدة لثاني تلك الركعة ، ومحل حوار التمتع في غير جماعة . أما في الركعة الأولى
 منها فمتنع لك سبب في أن الجماعة في ركعة الأولى شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ، ولو
 تركت على خروجها من الجماعة بعظمتها وقلت إنها فرض كتمانها أنت كما قاله بعض المتأخرين لعدم
 الخروج منه لأن فرض الركعة إنما انحصر في شخص بعينه عليه ، وقد تحب المفارقة كالأمر رأي
 بماله سبب تاما بسبب الضرر ولو لم يضر الإمام به كان رأي على ثوبه خاصة غير معقوب عليه ، أي
 وهي حصة تحت ثوبه وكشفها الزنج مثلا أو رأى حبه يحرق (ولو أخرج مفسودا ثم بوى القدوة
 في حلال) أي بناء (صلاته) قبل ركوعه أو بعده

عنده ، ثم زاد كرم من أن انحصر في ترك الجماعة اسد ، برخص في الخروج منها ينصبي أن من
 أكل رايح كرمه ، اقتضى بالإمام أنه يجوز له بيع النبوة ولا يوبة ففسدة الجماعة . والذي
 ينصبي أن هذا ويحويه ابن حنبل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر عن الحصرين أو عن المتسلي
 بسببه كان حصوله ضرر مستند حرة أو بد وكان . ول خروجهم من الجماعة وقسمه لهسه قبل
 فرائع الجماعة كان ذلك ع رايح حته و لا ضرر . رد لأفاده خروجهم عن جماعة إلا مجرد تركها .
 وقوله ويأجوز به في حوار التطلع بلا كراهة (قوله كمشهد أول أو فبوت) قال حج وكذا
 سورة . إذ لدى يظهر في صلب المفسود أنها ما حده سجون السهو أو قوى خلاف في وجوبها أو
 وردت الأدلة بعدم قصدها . ويبقى أن مثل ترك السورة ترك الاستباحة بالخلاف في وجوبها .
 وثمة ليس منهم من كثر الانتقالات وحللة الاستراحة ورفع اليدين عند التمام من التشهد الأول
 لعدة الأعقاب فيه على ما موم أنه يحكمه إيجاب به وإن تركه إمامه حذف الاستباحة من الأيمان
 بها يؤدي لأخر ما موم عن إمامه (قوله فله مفسدة) شعر من الاستمرار معه أفضل (قوله في غير
 الجماعة) أي وفي ألقى بها في غير الجماعة من لغاه وتصور بعدها جماعة وأولى الثانية من
 المجموعة يقدم بالمرئ بناء على ما نقل عن التارخ من اشتراط الجماعة في الركعة الأولى كلها منها
 أما على ما تقدم عن سم على حج في م زاد مسافر من أنه يكتفي لصحة الشاة عنده مع الإمام وإب
 فارقه حالا فلا يحرم المفارقة لحصول المفسود بالنية (قوله وقتل إنما فرض كفاية) أي وهو
 راجح (قوله عنه كما قاله الخ) قد يشكل امتناع المفارقة بما تقدم في قوله ولا رخصة في تركها من
 أن العذر بخوف الله وإن يرقب ظهور الشعار على من قام به إلا أن يخص ما هنا بما إذا لم يكن
 عذر (قوله عدم الخروج) أي عدم حوار (قوله في وهي حصة) ثم الضميمة فبواجب فيها
 لاستيفاء عدم بعد الصلاة كما مر لكن يبقى الكلام في كون هذه حصة على ما تقدم من
 فرض ما في ضمن الثوب في صفة وفرض العذر فما (قوله وكشفها الزنج مثلا) أي فأنكرها
 لكشف رايح وهد ساء على مقدمه من أن الضميمة هي التي لو تأمها أضرها ما كان كانت ظهور
 الإمام مثلا . أما على ما تقدم من أن مفضي بسط في الأمر أن يرضى بالثوب ثوبا طاهرا ،
 وما في الثوب السابق على وأن الظاهرة هي العينية وأن الخفية هي الحكيمة فقط فهذه من الظاهرة ،
 وعيه فيجب الاستيفاء لا المفارقة (قوله وبه أخره مفسودا) حرج هذا ما لو فسحها في جماعة ثم
 نقل نفسه لأخرى فانه يجوز ففصح كما في التحقيق ومشرح الهدى ، وقوله ففصح أي من غير
 كراهة إن كان عذر أي من ، يمكن عذر كرمه كما يعلم من كلامه . سم لآني

(حار في الأصهر) ولم ينص به صلاته لكن كل من قطعها بعد عذر وإدخاله سنة فيها في حلال
صلاته مكروه مقبوت فصله جماعة حتى فيما أدركه مع الإمام خلافاً لما ركعتيها ، وصاهر أنها
لا يعوب حيث حصلت ابتداء في معرفة الشجرة كما مر ، وبذلك تقرّر مع الصديق لما جاء على
الله عليه وسلم وهو إمام متأخر واقتدى به لأن الإمام في حكم المحدث موصح «أنه صلى الله عليه وسلم
أحرم بهم ثم تذكر في صلاته أنه حسب مذهب فاعتسب ثم جاء وأحرم بهم ، ومعلوم أنهم تشوأنه
اقتدائهم به وهل العذر لها

(قوله حار في الأصهر) واستحب أن يمر ركعتين أي بعد فلها سلام وسنم منها فتكون صلاة ثم
يدخل في الجماعة فإن لم يفعل استحب أن يقطعها ويعيدها جماعة به سم على مسجع ، ويؤخذ من
ذلك أن قومهم قطع العرص حرم عليه ما به سم عنه النوص بالقطع إلى ما هو أعلى مما كان فيه
(قوله وإدخاله سنة فيها في حلال صلاته مكروه) وهذا حرف متوهم في الإمامة في الأئمة فإنه
لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها ، والفرق أن الاقتداء به سنة مخالفة قسم الصلاة يكونه
يتبع الإمام في نظم صلاته وإن خالف نظم صلاة للمؤتمم ولا كذلك الإمام لأنه مستثنى لا يكون
بما بعده قاله مراه سم على منهج ، ولعل الفرق بين ما ذكره الشارح هنا وما قبله في الصلاة
من فوات الفضيلة فيما قارن فيه فقط أن التامة بعد المقارنة ثم مطابقة منه بخلاف ما هنا فإن
لاقتداء المؤدى للجماعة بعد الانفراد مسهي عنه وذلك يؤدي إلى النهي عن التابعة بعد الانفراد
فكانت الكراهة فيه مائة من العصبية في جميع ما ذكره بعد الانفراد (قوله وصح أنه صلى الله
عليه وسلم أحرم بهم) لا يقال: كيف وقع السهو عليه صلى الله عليه وسلم حتى أحرم بهم مع حسنة
مع أن لأئمة معصومين عن الكسائر والضعائر فلا معصية ولا سهو ، لأن قولهم صرحوا
بحوار وقوع ذلك السهو معهم حيث لم يسمعه شريح وكان ذلك في صلاة الصبح كما سيأتي
(قوله وأحرم بهم) الذي في البحري أن ذلك كان قبل إجماعهم ، وعنده في باب هل يخرج
من المسجد لعذر عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقيمت الصلاة وحدثت
المنسوف حتى إذا قام في الصلاة اضطرب أن يكبر أسرف» في شح الصلاة الأندلسي أي في شرحه
على المنسوف قبل إحرامه ، وقال على مكاسم فكنا على هلتنا حتى خرج إلى يلف رأسه
م ، وقد اعتل أي وأحال أنه اعتدل ، وعلى هذا فلا شك في قوله لا قال كيف وقع السهو
عليه غير وارد حيث لم تكن في صلاة هذا ، وفي الاستيعاب في الباب المذكور ما فيه قوله حتى إذا قام
في الصلاة زاد مسلم من طريق نوس عن أبي هريرة من أن كبر فاستصرف ، وقد تقدم في باب إذا
ركع في سجدة أنه حسب من أبواب العدل من وجه آخر عن نوس «عنه» قد في صلاة
فيه دليل على أنه استصرف من أن يدخل في الصلاة وهو معارض لما روى أبو داود وابن حبان
عن أبي نكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة النحر فكبر ثم أوماً إليهم ، وحدث من
طريق عطاء بن يسار مرسلاً أنه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن
امكنوا ، ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله كبر على إرادة أن يكبر أو «بهما» وقتل «بها» عاص
والقرطبي احتمالاً ، وقال النووي : إنه الأظهر ، وحزم به ابن حبان كعادته ، فإن ثبت وإلا فلا
في الصحيح أصح

(قوله وظاهر أنها لا تقوت)
حيث حصلت ابتداء الخ)
أي يحصل في جميع الصلاة
فلم من أدرك مع الإمام
بعض الصلاة وأتمها لنفسه
بعد فراغ الإمام فليراجع
(قوله ابتداء) أي في ابتداء
صلاته (قوله ما يقرر) أي
من جوار نية القدوة
في حلال الصلاة.

كما في صورة الخبر وكان اقتدى استحتم عنه الصلاة فبذلك الصلاة كاملة في الوقت مانع للكرامة
 بنظر مامر ثم يترك أنه مع العذر ثم لا خلاف فيه بخلافه ما على ما اقتضاه كلامهم محل نظر
 وحتال وهو إلى الثاني أقرب قال الخليل السفياني لم يتعرضوا للإمام إذا أراد أن يقتدى بالخبر
 ويعرض عن الإمامة وهذه وقعت لأصديق مع النبي صلى الله عليه وسلم ذهب بصحح بن جماعة من
 الأصحاب وفي مرض موته ثم جاء وهو في الصلاة فأخرج منه من الإمامة واقتدى بالنبي صلى الله
 عليه وسلم والصحة أحرجوا أنفسهم عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وقضية
 استدلالهم بالأول للأشهر كما مر حوار دلت على الاتفاق عليه والثاني ظاهر أنه محض نظر فيه
 لما في المجموع أن أبا بكر استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحتاج الصحابة لنية

(قوله كما في صورة الخبر) هو قوله أحرم بهم ثم يذكر (قوله وكان اقتدى الخ) فيه إشعار بأن
 صورة المسئلة أنه لو لم يشهد حرج بعض الصلاة عن وقتها مع وقوع باقي الوقت وحيداً وحالاً
 ما يقتضى له من أنه لو صدق وقت ومكة إدراك ركعة بادرارك ركوعها لزمه الاقتداء بالخ وقوة كلامه
 هذا على أنه حيث أدرك مع الإمام ركعة في الوقت وكان استمراره معه يؤدي إلى خروج بعض
 أجزائه من الاقتداء به لئلا يتحمل عنه ويوقعها كما في الوقت وإن كان ابتداء إحرامه في وقت
 لا يبرمه الاقتداء به لئلا يتحمل عنه ويوقعها كما في الوقت وإن كان ابتداء إحرامه في وقت
 لا يبرمه كونه ولو قيل بوجوب الاقتداء في هذه المدة ونحن مستند الحوار بما إذا أحرم وقد
 بقي من الوقت ما يسميها كاملة لكن انتهى عروص مانع كاستقواء المؤدى لخروج بعض أو يتخص
 ما يأتي من الوجوب إذا لم يدرك منها ركعة في الوقت وما هذا مما يؤدرك منها ركعة في
 الوقت أو أكثر (قوله يستحمل عنه) يريد أن من أحرم مسجداً حرله قبل قراءة التامة أي
 في أي ركعة لا بعد من في تركوع فسقط عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب إحرامه أما
 لو مضى بعد ما مع التامة أو بعضها من غير فرائه لم يبرم سقط عنه أو يجب عليه قراءتها في
 الأول وبعض في الثاني وعلى هذا هو في ذون كالموافق وفي الثاني كالمسوق أو كيف الحال
 فيه بنظر اه سم على حجج أقول : الأقرب أنه كالمسبق لأنه لم يدرك معه بعد اقتدائه ما يسع
 التامة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الإحرام لأنه كان مفرداً فيه حقيقة وقد يؤخذ ذلك
 من قول الشارح السابق وحاصل ما يؤخذ من كلامهم إدارسا الأمر على الواقع بالنسبة للعذر
 وعدمه وعلى منه بالنسبة لنسب الألبان نحو التعمد بالنسبة لما في صورة الخبر (قوله أم يترك
 الخ) أي فلا يكره الصلاة معه ولا يظن قصداً وأما ههنا فمفسر ويرى عندنا ههنا نقاس لأشهر
 لا يكتفى بذلك من يكون سبب الصلاة لتقديم إحرام للمؤمن على إحرام الإمام فاقنعت مراعاة ذلك
 بقية الكرامة (قوله بخلافه هـ) بخلافه ما سأل في قوله وقيد المصنف المسئلة بإحرامه مفرداً
 الخ وقد يقال لا يخالفه لأنه يقتضى حال الإمام حين أنه مفرد حقيقة وإن كان في صورة الجماعة
 (قوله وهو إلى الثاني أقرب) هو قوله أم يترك وهذا هو لعدم (قوله وقضية استدلالهم بالأول) وهو
 اقتداء الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كما مر) أي في قوله وبدل لما تقرر من الصديق
 وقوله حوار ذلك هذا هو لعدم (قوله والثاني ظاهر) هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وذون هو قوله فأخرج منه من الإمامة وقوله ظاهر أي في نفسه لو صرح بهم لا ينافون
 غير الإمام ذون دون نية اقتداء وقوله مفرص ذلك أي مفرص عدم احتياجهم نية لاقتداء

(قوله استدلالهم بالأول)
 أي إخراج الصديق عنه
 من الإمامة وقوله والثاني
 ظاهر أي إخراج
 المؤمنين أنفسهم من
 الاقتداء والاقتداء بالخ
 (قوله وظهر منه)
 في الثاني نافية قوله لم
 يحتاج الصلاة إلى نية
 والنظر فيه هو الشهاب
 حجج لكنه إنما عزا كون
 الصديق استخلف النبي
 صلى الله عليه وسلم إلى
 الصحيحين لا إلى المجموع

وسم لأنه شرط الاستحلاف أى والواقع في الشك

عمامت ایه ایس کدالت .

عمامت ایه ایس کدالت .

ومقتضى الأصح لا يجوز وسطل به الصلاة وعيد الصلوة لئلا يحرره من الصلاة لأنه إذا اقتضى
في جماعة حره لا خلاف كما في المجموع وهذه السوفون أول القيمون حلف مسافر امتنع اقتداء
بهم بعض على ما في الروضة في باب الجمعة من عدم حوار استحلاف المومنين في الجمعة إذا تمت
صلاة الإمام يومه وكذا غيرها في الأصح لأن الجماعة حلت فادتها فرادى بالو فصلها لكن
مقتضى كلام أصحابها الحوار في غير الجمعة وهو المتمد كما ساقى مبسوط في باب الجمعة (وإن
كان في ركعة أخرى) غير ركعة الإمام سواء أكان متقدما عليه في أفعاله أم متأخرا عنه بعدم
ترتب محذور عليه لا يلزم له أن تقع إمامه وينبغي نظم صلاته عنه كما أشار إليه بقوله (ثم)
بعد إحداه به (يسهه) في هو فيه حتما (فأن كان وقاعد) أو راكعا أو ساجدا رعاية للجمعة
(فإن فرغ إمامه أولا فهو مكسوق) فم صلاته (أو) فرغ (هو) أي المأموم أولا

(قوله ومقتضى الأصح لا يجوز وسطل به الصلاة) قال المحلى لأن الحوار يؤدي إلى تحريم المأموم قبل
الإمام اه ومراده أنه قد يؤدي إلى ذلك ولا يجوز أن يحرم المأموم بعد إحرام الإمام ثم يقتدى
به فلا يكون إحرامه مأموه منتقما على إحرام الإمام (قوله جاز لا خلاف) قد يشكل عليه حكاية
الخلافا في اقتداء بعض مسوفين ببعض فاسمه يخرمو أولا مستدرين من في جماعة ومقتضى ما يفيد
الشرح عن المجموع أنه متى أحرم المأموم في جماعة لم يكره الاقتداء الثاني ثم على ما تقدم
عن حج من يخص لئلا يفسد حاله في حله الإمام لا يشكل (قوله كما في المجموع)
لكن ليس ذلك على إطلاقه بل صورته أن يحرم حلف أو يحد ثم يبيح إدخالها فيما يذهب
الإمام فيصير ويأتي ذلك صلاته فكذلك المأموم معه أو يربط المأموم صلاته به ذلك الإمام اه
قال حج نعم ثم يوم شهره بعض في حله إمامه بل مثل نفسه لجماعة أخرى بلاسب كان ذلك
مكروه وقتلته الفصل من يؤخر أحده بعد أن صلاته مستردا وكرهه لا يقتضيه اه سم يتصرف
(قوله وإن كان في ركعة) هو عنه (قوله يسهه فيما هو فيه) حصل أن قول الشرح ونسعه فيما هو
فيه وإن كان على خلاف نظم صلاته شامل لما إذا فسدى من في السجدة الأولى عن في القيام
فيقوم إليه ويترك السجدة الثانية ولا مانع من ذلك وبها لا يحل طلب رحمته الله وعبي هذا فهو
نعم له على غيره حتى يرفعه مع الإمام ليرمه فرائد العاتقة وإذا وصل معه إلى ما بعد السجدة
الأولى كسبته ركعته أولا فسه لير ويظهر الآن الأول أي وعليه فلو نظمت صلاة الإمام في
القدم أو ركوع وحج على المأموم لجلوسه فورا قصد الجلوس بين السجدين ثم يأتي بالسجدة
الثانية لأن قدمه كان لحص السجدة وقد رالت وكما إذا اقتدى من في الاعتدال من في القيام ولا مانع
أيضا ولا يتل منه تصور الركبي انقصر لأن يقول اقتداؤه به في هذه أعراض عن الاعتدال إلى
القيام فهو حينئذ يصرفه لا معدلا ثم التسعة فيما هو فيه يفسى ما لم يتم صلاته وهو اقتدى من في
تشهده الآخر عن في تشهده الأول فظاهر أنه يرفعه الإمام ليقية صلاته بعدم حوار بعية المأموم
له بل إن شاء فإرفعه وسلم وإن شاء انظره لسم معه اه سم على مسيح ونقي ما لو اقتدى من في
جلوس بين السجدين عن في التشهد فهو له في السجدة الثانية لعدم حش المخالفة قياسا على
ما تقدم في نوبت في السجدة الثانية بعد جلوسه مع الإمام للتشهد من أنه يأتي بها لعدم حش المخالفة
أم لا فسه لير ولا قرب من لتعين الثاني لأنما إنما أوجب عليه السجود ثم للشك في الركبي الذي كان
فيه مع الإمام ولأنه عدمه وسبق الإمام ركبي لا ينصر فكان السجود واحدا بمقتضى القدوة

(قوله ونظام السوفون
أو القيمون) أي تسبهم
صلاهم

(قال شاء فارقه) إليه وسيم من غير كراهة لأنه فرق بعد ركعة من (وإن شاء انتزعه) بالقيود
 إمام في قصر نية القدوة (ليس معه) وهو الأفضل على قياس مامر (وما أدركه المسوق) مع
 إمامه كما يعتد به لا كاعتدال ومما عده لأنه لم يخص النية فليس من محل الخلاف في شيء (فأول
 صلاته) وما فعله بعد سلامه آخرها بخير « ما أدركتم فصلوا وما ظنكم بأن تقولوا » متفق عليه وإتمام
 الشيء إنما يكون بعد أوله وأما خبر مسلم « واقتض ما سئلتك » فمحمول على انتفاء المعوى لأنه محرم
 مشهور مع أنه يتعين ذلك لاستحالة حقيقة انتفاء شرطها (فيبعد في الباقي) من الصبح
 (القنوت) في محله لأنه فصله أولاً لمخصص ساعة الإمامة (ولو أدرك ركعة من المغرب) مع إتمام
 (تشهد في ثانيته) استحباباً لأنها محل تشهد الأول ومما عده مع الإمام كان للساعة وهذا إجماع
 ما ومن الخلاف وحجة لنا على أن ما يذكره معه أول صلاته ومما أنه لو أدركه في آخرتي رباعية
 متلافين أمكنه فيها قراءة السورة معه قراءتها وإلا فبأنها في آخرتي منه بداركها لم يدره (وإن
 أدركه) أي مأموم لإمام (ركعاً أدرك الركعة) أي ما عده من قيامها وقراءتها ووقفها وأدركه
 نحره إلى ركوع الإمام من غير عذر بخير « من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه

لعدم سبق ركعتين ومما ليس فيه افتداء فصل حتى يعمل بمقتضى فروعه حال من اقتدى في
 الأثناء وهو وجوب تبعية الإمام فيما هو فيه ثم إن كان الاقتداء في التشهد الأول وادى الإمام فيه
 هو فيه وادى ركعة بعد سلام إمامه وإن كان في آخر وادى فيما هو فيه ثم قى سجدة بعد سلام
 إمامه وإن كان ما بين السجدين لأنه بالافتداء أعرض عن الخوض وصار ما هو فيه للساعة
 ويسمى أن مثل الاقتداء في التشهد الأخير ما هو اقتدى به في السجدة الأخيرة من صلاته بعد
 التماسه فينتظره في السجود ولا يبعثه فيما هو فيه وإنما قيل مطمأنه فيحتمل أنه كذلك لعدم
 صلاته ما هو أو يحتمل أنه يتبعه لأنه يصدق عليه أن صلاته لم تتم (قوله ما شاء فارقه ثانية) .

فرع — لو تلفظ بنية المارقة عمداً بطلت صلاته كأنه وصح ووقف لما حرمه من وجده
 إن شاء على ما نسب ه سم على مذهب أي بخلاف ما لو كان سائياً أو جاهلاً فلا يفسد صلاته وهو
 يسجد لنفسه في هذه الحالة لأن القدوة إحاطت بسعة نية للمارقة أم لا فيه نظر والأقرب الأول
 لعدم الكورة (قوله بالقيود مامر) أي بأن لا يحدث جهل بشهادة خذله إمامه (قوله ليس معه
 وهو الأفضل) قد شار كعب يكون أفضل مع حكمه بركعة الاقتداء وقد عاب بأن سب ذلك
 ما في المارقة من قطع العمل وذلك لا يسمى الكراهة فوات فصل الجمعة بأعسار معنى آخر اه عمره
 (قوله مع أنه يتعين ذلك) أي حملاً على انتفاء المعوى (قوله لا بد منه حاسة انتفاء الخ) قد جمع دلالة
 هذه الاستحالة على التبعين لحضور أن لا يعمد شرعاً معنى آخر كمواعيد الشيء في غير محله وإن كان
 في وقته اه سم على حجج (قوله وإلا) أي ومن لم يتمكن (قوله في آخرتي منه) قول عمره لا يقال
 فهذا يقتضي لغيره أيضاً لأن تكون هو صفة تابعة والدور سنة مستند ه سم على مذهب ومنه
 في حجج (قوله أدرك الركعة) أي ما فاته من قيامها أي ولا يوافق له فيها لأنه إنما شاء على فعله
 وغاية هذا أن الإمام يحمل عنه لغيره هذا وفي حاشية شيخنا النووي على المنهج قوله
 أدرك الركعة ولو أنها كما في المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جمعها كما قاله الرافعي وإن
 قصر فلا يحرم حتى ركع إمامه اه إجماع .

(قوله وهو الأفضل على
 قياس مامر) إشاراً ما فائدة
 هذه الأفضلية مع مامر
 من أن الاقتداء في الأثناء
 مكروه بمقتضى لفظة
 الجماعة ثم رأيت الشهاب
 سم نقل في حاشية المنهج
 الجواب عن ذلك عن
 شيخه الرافعي بأن سب
 ذلك ما في المارقة من
 قطع العمل وذلك لا ينافي
 الكراهة وفوات فضل
 الجماعة باعتبار معنى
 آخر (قوله لمحمول على
 انتفاء المعوى) أي
 إذا سكن قد يقال هو
 وإن حملاه على المعوى
 مأمور فقط مستق
 يشعر بما مر منه (قوله
 بداركها) أي من
 التراءة لغيره فلا يحو
 صلاته عن قراءة السورة
 حيث يبيعها ولم يذكرها
 مع الإمام وليس المراد
 التدارك بمعنى انتفاء
 بدليل أنه لو أدرك القراءة
 في حاشية الإمام فعلها
 ولا تدارك

فقد أدركها « وصحح كلامه أنه ذكر في إدراكها ذلك بين أن يتم الإمام الركعة ونجها معه أولا
كأن أحدث في اعتدله وهو كذلك ووصاق الوقت وأمكنه إدراك ركعة بإدراك ركوعها مع من
يتحمل عنه السجدة لزمه الاقتداء به كما هو صاهر (فت) بعد أدراكها (بشرط أن) يكون ذلك
الركوع محسوبا بالإمام كما يستدل من كلامه في الجمعة بأن لا يكون محسوبا عنده فلا يصح طرق حديثه
بعد إدراك المأموم معه ولا في ركوع رائد سجد وسبب في الكسوف أن ركوع صلاته الثاني لا يدرك
به ركعة يصادفه وإن كان محسوبا له غير الاعتدال ثم لو أتى به فيه غير مصليها أدرك الركعة لأنه
أدرك معه ركوعا محسوبا وأن (نظم) لا يمكن (يقين) قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع،
والله أعلم) ولو تولى المأموم مع الإمام الذي لم يحسب ركوعه بركعة كاملة بأن أدرك معه قراءة السجدة
رحمته بركعة لأن الإمام لا يحمل عنه شيئا من غير مهور أو حديثه ثم سي (لزمته بإعادة تنقيحها كلام
عمر) ولو شك في إدراك حد الإحراء) بأن تردد في ثلثا سنتين وارتفاع إمامه عن أقل ركوع (م تحسب

(قوله كأن أحدث في
اعتداله) أي أو في ركوعه
بعد ما طمأن معه ويشمل
هذا قوله الآتي قريبا
فلا يضر طرق حديثه بعد
إدراك المأموم له معه
وشرح به الشهاب حجج
نقلها عن القاضي في شرح
العباب (قوله لزمه الاقتداء
به) قال الشهاب سم
ظاهره وإن عذر بالآخر
وفيه وقصة (قوله عبر
مصليها) أي أو مصليها
كسنة الظاهر فيما يظهر
وهذا الاستدراك قد
تقدم في الباب .

(قوله كأن أحدث في اعتداله) أي أو في ركوعه بعد حادثة لسوق (قوله ووصاق الوقت)
أي عما يسع ركعة كاملة (قوله أن ركوع صلاته الثاني) أي من الركعة الثانية أو الأولى إذا كان
المأموم مواظبا للإمام في صلاته لم يرد من عدم محسوبا لم يكتف به على الكسوف في ركعة
الأولى منته (قوله لا يمكن) وصورة الامكان كأن راد في محسوبة على أقل الركوع قدر الركعة
لا يمكن وقوله يسع ركعة (قوله قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع) دخل فيه ما لو كان
الإمام أتى بأكثر الركوع أو راد في ذلك، ثم أتى الذي به المأموم فشرع الإمام في الرفع والمأموم
في الهوى وطمأن نفسه قبل منافقة الإمام في أركعه لأقل الركوع وهو صاهر ونصيح به كلام
شيخنا بردي وفي ما لو لم يطمئن مع الإمام في ارتفاعه سكن على قام الإمام شك في ركوعه
فأعده من يجوز المأموم معه لركوع ويدرك به الركعة أولا فيه ستر والذي يظهر أنه إن علم أن
عوده للشك كأن كتب له بذلك وجب العود معه لتبين وجوب الركوع على الإمام وإلا فلا يعود بل
يتمتع عليه ذلك ويقضي ما لو أدرك الإمام في الركوع وطمأن معه يقينا ثم لما رفع الإمام رأسه
من الركوع شرع في قراءة السجدة فثبت المأموم في حال إمامه من هو سجد أو أعاد أو سجد
تحسب له ركوعه الأول معه ثم لا فيه نظر وأغرب عدم حسابه لأن التحم عن رحمة وهي
لا صار إسبا لإلبيتين فستدرك الإمام لم يقرأ السجدة من ركوعه الأول لا يكون ركوعه
أول محسوبة فلا يصح لم يحمل عن المأموم لأن ركوعه هذا كركوع رائد وحيث كان
كذلك وجب عليه العود إلى محل القراءة لأن الشك في حال إمامه يؤدي إلى الشك في سقائه
عن انقضاء لدى كان به والأصل عدمه ويحتمل أن ينتظر في السجود لأن الظاهر والعالم في
ركوع الإمام أن يكون بعد القراءة المعتد بها ويأتي بركعة بعد سلام الإمام وإن عاد مع الإمام
وقرأ السجدة وركع معه فيسبى لأعداد بركعة لأنه إن كان الإمام قرأ السجدة من ركوعه الأول
عند ركوع المأموم الأول وحسب له الركعة وإن لم يكن قرأ السجدة وعدم معه المأموم فعوده
في سجده ويعتد بقراءته وركوعه فيحكم له بدرك بركعة بما بركوعه الأول أو الثاني (قوله الذي
لم يحسب ركوعه) أي كأن كان محسوبا (قوله حسبت له) أي المأموم .

ركعتيه في الأظهر) ومثله إذا ظن إدراك ذلك أو علم على صفة لمجتمعه ثلث مائة
وإن نظره لرركشي لأب هذا رحمة وهي لابد من تحقق سببها ثم يستلزم لأصل هذه الإمام فيه
ويستدل الشك بالسبب لأنه شاك بعد سلام الإمام في عدم ركعته في مجتمعه عنه - والى تحسب
لأن الأصل شاه الإمام فيه (وكرر) السوق (لأنه حره) وحوماً كعمره في التيمم أو مثله فإن
وقع بعضه في غير النمام لم يعتد صلاته فرضاً ولا مفلاً (ثم يركوع) بداهة محسوب له
لنبت له التكبير (فإن نواها) أي الأحرام والركوع (بكرهه) واحدة مقصورة عنها (لم تعتد)
صلاته (عني الصحيح) فتركه بين فرض وسنة مقصودة فبشبهه بنية النهر وسببه لا يظهر
والنحية وأدعى الإمام الإجماع فيه (وقيل تعتد) له (ملاً) كما وأخرج حصة دراهم مثلاً
ونوى بها النحر والفتوح فها مع له تصدقاً وسبق على الأول من اليد سنة ثم يمسح بها ما
لا يعتد بها وهذا قال الولد رحمه الله تعالى إن القياس مدفوع وليس فيه جامع معتد لأن
صدقة النحر مست شرطاً في صحة صدقة البس هذا على النحر صح العمل بخلاف كبره
الاحرام فها شرط في صحة تكبيره لا يستلزم فلا جامع بينهما وإنما هو من جملة ما
أصله ثم يؤثر فيه بعد التيمم وهذا اعتقادها موجب على اليه فتر فيه فها
معتد وهو الشربك المذكور. فإن نوى بها الحرام فقد وأتتها وهو في السلام مثلاً أقرب منه
إلى أقل الركوع اعتدت صلاته (وإن لم ينو بها شيئاً لم تعتد) صلاته (عني الصحيح) إذ قرينة
الافتتاح نصرتها إليه وقرينة أهوى نصرت إليه فلا بد من قصد صارت عنهما وهو

(قوله فإن وقع بعضه في غير النمام) أي إن كان في محل لا يحرى فيه أو ردد كما يأتي له رحمه الله
(قوله لم تعتد صلاته فرضاً ولا مفلاً) كذا في نسخة وبغيره أنه لا فرق في ذلك بين العلم والجاهل
لكنه قال في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني ما نصه: أو ركع مسوق من علم الكبره جهلاً
انقلبت مفلاً اهذره إذ لا يلزم من بطلان الخصوص إطلاق العموم اه وعمره الشيع عمدة قول
انفسه ويكرر للأحرام الخ لو وقع بعض التكبيره ركعاً لم يعتد فرضاً قطعاً ولا عملاً على الأصح
اه. أقول: والأقرب اعتقادها مفلاً من الجهل كما علق به الشرح من أنه لا بد من إطلاق
الخصوص الخ وأيضاً فاستدل بخبر أن يحرم من حلق وماها أبلغ منه (قوله فإن نوى تكبيرة
لم تعتد) أنهم أنه لا نصير الإطلاق في نواتي تكبيرين لصرف الأولى لم يحرم مع عدم معارض
والنية للركوع وهو ظاهر وفي ما روى الشرح ما يوافقه وهذا مستلزم ما عرفت من عدم حجج
في هذه الصورة ونص التناوي سنن عما لو وجد الإمام ركعاً فكرر وأدعى ثم كبر أخرى
تعتد الاستقلال فهي صحيح صلاته فأثبت نصيح صلاته خلافاً لبعضهم (قوله ولهذا قال الولد)
في نسخة إسقاط ولهذا قال الولد وذهب بعد قوله هاهنا على أن التيسر الخ وهي أولى لأن قوله
على أن التيسر في كلام غير والده (قوله أقرب منه إلى أقل الركوع) أخرج ما لو كان اليهما على
السواء فيصير ويقدم عن شيخنا أريد ما يقتضي عدم الضرر (قوله فتر منه من قصد صارت)
عبارة الإيعاب ويشكل عليه ما مر أنه لو عجز عن القراءة فأتى بالافتتاح أو التعمد لا تستد
بدلية ولا غيرها من أطلق حيث أعده مع وجود القرينة الصرفة وكذا يجب أن وجودها
صارت ثم إن عجزه يقتضي أن لا افتتاح ولا تعود عليه لأنها متضمنة لعدم وهي مقصودة فإذا
أتى أحد بها لا يقصد بصرف الواجب اه رحمه الله

(قوله لمجتمعه لاشك)
فيه أن الظن لا يمكن
مجمعه للشك لأنهما
حقيقان مسابقتان إذا
وحدت إحداهما انتهت
لأخرى والظن لا يستحق
إلا مع الرجحان والشك
لا يستحق إلا مع التساوي
وهما ضدان (قوله لم تعتد
صلاته) فرضاً ولا مفلاً
ظاهرة ولوحاهلاً ويوافقه
ما نحن عنه في شرح هدية
المصالح لكن يتخلله
ما قدمه في هذا الشرح في
صفة الصلاة قبيل الركن
الثاني (قوله وهما اعتقادها)
أي تفلاً الذي قال به
المقابل (قوله وهو إلى
القيام مثلاً) أي إن كان
فرضه القيام.

(قوله اتين معه مكر) أى خلاف مسئاله اليه ولا مكر له كما تقي (قوله فى عمر محل شهده) حرج ما إذا كان محل شهده يؤس
كان شهده "ول له الإله فى ما لا على الآل ولا كمن الشهيد وعمره" هذا حراجه "الشهد ذنوب عاصفيه وليس هو حيدش لجرد المتابعة
وأظه قد تقدم فى صفة الصلاة (٢٣٤) فى الشرح ما يؤيد منه ما ذكرته لكن الشهاب حجج يخالف فى ذلك وكأن

في التحريم قد تعارضهما وقد استشكله الأسوي من أن قصد الركن غير مشروط بمرود لأن
 محو عند عدم العرف وقد صرف كلامه عن من كلامه ما نصه إن في الركوع عند كذلك لعدم
 التحريم ومثله أحده على أنه ما فيه من العرف هنا أحد ومتن الصحيح بعد فرض
 أن فرضه لا يفسد بغيره (ولو أدركه) أي إمام (في اعتداله بعد اعتداله مع مكبرا)
 استحبابا ومن كان محسوبا لمؤدية إمامه في تكبيره (والأصح أنه يوافقه) استحبابا أيضا
 في ترك ما أدركه معه وإن لم يحسبه كالتحريم والدعاء (في التشهد والتسبيحات) ويوافقه في
 إكمال التشهد أيضا وقد هر كلامهم أنه يوافقه حتى في الصلاة على ذلك في غير محل تشهد وهو
 صريح في لا يجب ذلك لأنه غير محسوب له وليس يجب مؤدية في التشهد الأخير لأنه
 لا حرمة فيه انتهى (و) لأصح (أن من تركه) أي إمامه (في سجدة) أو في أو ثمانية ومثله
 كل ما لا يحسبه (أو كماله) لعدم ما يقتضيه في ذلك وليس محسوبا له خلاف الركوع
 فإنه محسوب له بخلاف ما إذا استعمل بعد ذلك مع الإمام من السجود أو غيره فإنه يكره موافقة
 إمامه ومتن لأصح ذكره كركوع وقدم العرق وخرج بأولي أو ثمانية ما لو أدركه في سجدة
 الآخرة قال لأدري والذي يفتدح أنه مكبر للمؤدية فام محسوبة قال وأما سجدة السهو
 فتدح في التكبير لها خلاف من حذف في نه محسوبة آخر صلاته أولاين قبل الأكر ولا
 فلا تنهى وفي كون الثلاثة محسوبة له نظر لا يخفى إذ من اعتاد أن فعله كذلك إنما كان للثلاثة
 وحسبته فأدوحه عدم تكبيره للاستدلال به (وبدعم الإمام فام) من قول وإن لم يكن قائم
 فكأن من نحو جالس (سوى مكبرا إن كان حائضا) مع الإمام (موضع جلوسه) لو كان معه ردا
 كأن أدركه في سجدة أو ثمانية أو ثمانية فإنه يكره له يسرد وغيره فلا خلاف وفهم كلامه
 أنه لا يجوز قبل صلاة إمامه من غير سنة مسرفة تطلب صلاته وإن كان صاحب
 أو جعله له سنة بجميع ما في نه نحو تحسب ثم تقوم بعد سلام الإمام ومن علم ولم تحسب
 (قوله استدل معه) أي وجوبه حج (قوله في ترك ما أدركه) هذا قد خرج رفع اليدين عند
 سلام الإمام من التشهد لأول حيث لا يكره أولا للمؤدية يظهر لأن أنه يأتي به مسافة لإمامه ونقل
 مثله في الترس عن حج في شرح الإرشاد للإمام وفيه أيضا أنه يأتي بدو له بأن نه إمامه (قوله
 كالتحريم) أي عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما يعتمد ذلك شيخ
 الرمي ووجهه أن الصلاة لا تكبر فيها مع على مسجع (قوله في غير عن تشهد) عبارة حج
 ولو في تشهد ثانوي (قوله وليس محسوب به) يؤخذ منه أنه لا يجب عليه موضع الأضلاع التسعة
 ولا إطمائة في هذا السجود لأنه يخص التسعة وهو ساهر (قوله في سجدة الآخرة) أي فيكبر
 (قوله والذي يستدح) أي يظهر سهو وصحا (قوله ولا فلا) أي وهو راحح (قوله وفي كون الثالث
 محسوبة) أي سجود الآخرة وحديث السهو وفي سجدة الآخرة وهي الصواب لأن سجدة السهو يسقط فيهما
 عن أحدهما محسوبة ثالثا وثالثا يخص تسعة خلاف سجدة الآخرة (قوله الجها) أي إلى السجدة الثلاث
 (قوله فإن بعده من غير سنة مسرفة شمس) ولا يدل عليه أنه يسقط ركن وهو لا يطل لأن صلاة الإمام قد
 تم إذا سمع نهي مسجع وقوله وهو أي السبق ركن (قوله حتى يحسب) أي ولو كان الإمام سميع

التلاوة وسجدي السهو إن قنا نعلم نأدبها من محسوب

للاختصاص عنه وما ادعاه الشارح من أن فعلهما مجرد ابتداء مجموع كإعدادك من تأمل معنى كلامه في الحسوب وغيره (فوله حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام) أي إن حصل جلوسه قبل سلامه وإلا فلا واجب جلوسه ثم قيامه فوراً كما هو صريحه وقد صدق به عبارته

(قوله أو في غيره عامداً عند تحريمه بثبت صلاته) لا شك في أنه من عدم الظاهر من حاشية الاستراحة خلافاً لما في حاشية الشرح إذ لا جامع وفرق بين حاشية مطلوب في أصله وحاشية (٢٣٥) وهي أنه بعد انقطاع

المتابعة (قوله ويلحق بها) أي في العبارة ويمكن أن أوضح أن يقول ويرد ذلك قوساً على حاشية بين السجدين وإلا فاصل كل منهما أن يكون تقدير الظاهر منهما مستوئان والخاص أن مرجع العبارة اثبات واحد وإثبات خلاف في العبارة (قوله لأقل الركن القصير)

لا حاجة إلى قوله القصير إلا أنه نظر فيه لما مثل به (قوله وقد حرم ابن تقي) إن رادى هذا الموضع فموسع لأنه لم يتعرض له وإنما هو في كلام الشرح لم يفسد نظري في الشرح أي ما في المتن ، وعمارة الروض ويحرم مكانه قال الشارح ونسب أن يعتبر قدر حاشية لاستراحة ثم رأيت الأذري أشار إليه انتهى وإن أراد في الشرط

سادس فاستعلم ما فيه (قوله وعمارة الروضة) يوم أن ما ذكره عنها عبارة عما تقدم كما هو المذهب من مثل هذه التعبير وليس كذلك كما هو ظاهر عناية الأمر أن عبارتها قد تشمل ما نحن فيه على أن ما ذكره ليس عمارة اروضة

طلب صلاته واهرق من قام عن اسمه بعد في المشهد الأول حيث اعتد قراءته قبل قيام إمامه بأنه لا يرميه العود له كما مر في (١) أي وإن لم يكن موضع جلوسه لو كان منفرداً كان أدركه في ناسه أو رعية أو ثلاثة ثلاثة (ولا) يكرر عند قيامه أو مقام مقدمه (في الفصح) لأنه غير محل تكرره وليس فيه موافقة لإمامه والذي يكرر ثلاثاً حاشية لا يدل على ذلك والسنة أن لا يقوم استسوق إلا بعد تسليمه ومنه و يجوز بعد الأولى من مكث في محله جلوسه لو كان منفرداً حار وإن طال أو في غيره عامداً علماً بتحريمه بطلب صلاته ويحرم كما قلناه الأذري ، رد على حاشية الاستراحة ويلحق بها الجلوس بين السجدين أن صدرها تقتصر وهذا بالنسبة لأقل الركن اقتصر فهو مسوول لعمارة اهتمامه بقصره سنة الصلاة دون ما دخلها وقد حرمه ابن تقي بما يؤيد كلام الأذري ، وعمارة الروضة في الشرط السادس أنه لا بأس بزيادة حاشية سجد كحاشية الاستراحة في غير موضعها فإن كان ساجداً أو حالاً لم يصح ويسجد بسهولة

(باب) كيفية (صلاة المسافر)

من حيث القصر ويسعه الكلام في قصر فوائده وحصر والمجمع وتبعه جمع بالشرح مع عدم من أن الرحمة بقصة على أن المعيب أن يحرم شيء ، ويذكر أن من منعه أماد كرر أنه على أن من الرحمة فلا وقد وقع من ذلك ما جرى كثيراً ، ولأن في القصر قوة على وإذا سجد في الأرض - الآية - وهي مقيدة بالخوف كمن صبحه في الأرض الحرة

(قوله بطلب صلاته) أي لعدم لائيا من حاشية أو حاشية (قوله بعد الأولى) قصده أنه لا يجوز معها وأنه صرح في شرح الهجاء حيث قال يجوز أن تؤم عن الأولى من قد ومن تمامها عدم صلواته ونهجه ولو كان في معنى خلافه حيث حرم السجود من أنه لو قام قبل سلاته إمامه سهواً أو جهلاً لا سلطان صلاته لكن لا بعد من بعده وجلس وجوز ثم هو (قوله) وفي غيره عامداً عند سجدته طلب صلاته) قد شكك الظاهر في مرة من عدمه تطويع حاشية الاستراحة فمماثل اللهم إلا أن يقال إن هذه لم تكن مقبولة منه فهي رتبة فيقتصر فيها على قدر الضرورة (قوله على حاشية الاستراحة) أي على في (قوله أنه لا بأس) أي لا بأس

(باب صلاة المسافر)

(قوله صلاة المسافر) انظر مشروعية صلاة المسافر في أي سنة كانت وفي حاشية العلامة التتويي وشرعت في السنة أربعة من المحرمه قوله من ذكره وفيه في سبع الآجر من السنة الثانية في الدولاني وفيه بعد المحرمه ثم بين يوماً وأول مجمع كان في سبعة عروءه سواء سجد سبع من المحرمه (قوله من حيث القصر) أي لا من حيث ذكرنا والشرع (قوله وسعة الكلام في قصر فوائده) قد يقال هذه داخله في قوله من حيث القصر إذ هو شامل لما يقع في السفر فإنه في قصر أو في وقوله والجمع عطف على القصر

فائدة - قال ع روى عن أبي شعبة والطبراني «حار أبي من شهد أن لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله وابن إذا أحسوا سبوا وسبوا واستعزوا وإذا سافروا قصر وأوقفوا» سم على منهج .

سجود وإثبات عمارتها وإن رك سعة وكان في الأشهر من خلف فاحش كسجود التزوه ونسب الأول من يات المأموم من فعلها دخلت صلاته ثم قال أما إذا كان النصفها سجداً كحاشية لاستراحة فلا بأس كما لا بأس بابتدائها في غير موضعها انتهى (باب صلاة المسافر)

(قوله و يحور عكسه)

يتوقف فيه بأنه لا معنى لهذا التجويز مع أن الصط تابع للواقع فإن كان وقع أنه صلى الله عليه وسلم قصر وأتم وأفطر وصمت تعين فتح الأولين منهما وإن كان الأمر يعكس تعين صحتها وأجاب عنه الشيخ في الحاشية بأنه بالنظر لمراد الإعراب وفيه أن هذا لفائدة فيه إذ من المعلوم أن التأني قاطبة في حداتها للفتح والضم والأولى في الجواب أن يقال السر الذي سألت فيه عائشة وقع فيه الأمران جميعاً فتارة صامت وأفطر وأتم وقصر ونارة بالعكس فيجتمعا ما سألت مرين في كل مرة عن حاله ويحتمل أنها سألت مرة واحدة عن إحداهما فاحتلفت الروايات في سألت عنه من الحاشيتين فوقعهما إن كان هناك روايات فتأمل (قوله أو أنه إصافي) أي لفائدة الحصر (قوله وصلى الأظهر في الخوف) لعل مقدس الأظهر لا يشترط بطون في الخوف فيراجع (قوله أي إن ظن لحوق ضرره) هذا إنما يحتاج إليه بالنسبة للحديث الذي لأن لعن فيه يؤيد بالحكمة فهو قاصر عليه

«ما سأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فامسكوا صدقاته» ويحور فيه الأئمة صاحب عن عائشة أنها قالت «أرسل الله فصر وأتم وأفطر وصمت أي فتح الله الأولي وصم الثاني فمما يحور عكسه قل أتممت بأعائشة» وأما خبر «فرصت الصلاة ركعتين» أي في السفر فمما لمن أراد الافتتار عليهما جمعاً بين الأدلة وسيأتي ما يدل على الجمع. ولما كان القصر ثم هذه الأمور بدأ لصعب به فقال (إما تقصر رباعية) لأصح ومغرب بالإجماع وأما خبر «فرصت الصلاة ركعة» فمحمول على أنه يعملها فيه مع الإمام ويعفد بالأحرى إذ أصح بقصر لم يكن شعاعاً وحرحت عن موضوعها والمغرب لا يمكن قصرها إلى ركعتين لأنها لا تكون إلا وترا ولا إلى ركعة بخروجها بذلك عن باب الصواب، ولا بد أن تكون رباعية مكتوبة من الخس فلا تقصر مندورة ولا نافلة لعدم ورودها (مؤداة) وفائدة السر الآية ملحقة بها ولا يبقى الحصر أو أنه إصافي لأصا وقد نص عليها بعد ذلك فلا تقصر فائدة الحصر في السر كما سيأتي (في السر الطوس) أي في الأمن وعلى الأظهر في الخوف (المسح) أي الحائر سواء كان واحداً أم معدوداً مساحاً أم مكروهاً ومنه أن يسافر وحده مفرداً لأصا في الليل لخبر أحمد وغيره «كره صلى الله عليه وسلم بوحدة في السر» وعن ركب الصلاة وحده» أي بطن لحوق ضرره

(قوله لما سأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم) روى ذلك عنه يعنى بن أمية حيث قال كما في شرح الروض. قلت لعمر إنما قال الله تعالى - إن جمع - وقد أمن الناس فقال نعمت بما نعمت منه فأنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة الخ (قوله و يحور عكسه) أي من حيث الفرصة ولا فهذا يحار عن قضية وقف ولست هي بمحتملة للأمرين حتى يحور كل حال كان التناصر والمطر هو النبي صلى الله عليه وسلم تعين فتح التأني في الأولين منهما أو عائشة تعين العكس المهم إلا أن يقال إن القصر والأئمة وقعا في يومين مختلفين، وبعبارة المصنوع في تفسير الآية ويؤيده أي حوار القصر «أنه عليه السلام أم في السر وأن عائشة غتمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث رسول الله فصر: وأتممت وصمت وأفطر فقال أتممت بأعائشة» (قوله ولما كان القصر أم) أي من حيث أن فيه ترك بعض الصلاة ولكونه متفقاً عليه بين وبين الحنفية (قوله لأصح ومغرب بالإجماع) ثم حكى عن بعض أصحاب حوار قصر الصبح في الخوف إلى ركعة أحجج وكأنه لشكوكه عند في محالة الإجماع وفي حار أيضاً وعمم ابن عبد السلام ومن بعده أنقصر إلى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها لعدم الحديث المذكور (قوله ولا بد أن تكون الرباعية مكتوبة) الظاهر أنه يحور قصر لمعاداة ولا ساقية قولهم شرع القصر المكتوب لأن المراد المكتوب به وتأويله وهذا يحور للمصنف فصر مع أنها غير مكتوبة في حقه وذلك لأنه قيل إن العرض إحداهما ومن ثم وحت بية الفرصة ليست فلا يحسب متداً حتى تنتهي القصر وله إعدادها تأمة أي إن صلاحه مقصورة ولو صلاحه به مدعى أن يمنع جازتها مقصورة مراه سم على مذهب أي وذلك لأن الأئمة هو الأصل والإعادة فعل الشيء تأنيب صفة الأولى وكان مقتضاه أنه قد قصر الأولى لا يعيدها لمقصورة لكن لما كان الأئمة هو الأصل حار إعدادها تأمة و مدعى أن عن ذلك إذ لم يعدها لحس في الأولى وخروجها من الخلاف وإلا حارله قصر التأمة ومنها حيث كان يقول به المخالف وسيأتي للشرح أن الأوجه إعدادها مقصورة بعد قول المصنف ولو اقتضى يتم لحظة لزمه الإتمام (قوله ومنه) أي من المكروه وقوله أن يسافر وحده ولو قصر السر وقوله مفرداً في حج سقاط مفرد وهو أولى لعدم الإلهاد عن قوله وحده ويمكن أن يقال الجمع بينهما تأكيداً

(قوله تبعاً لشخص لا يعلم

سبب سفره) أقسم أنه إذا علمه
وأنه معصية لا يقصر وأشار
الشيخ في الحاشية إلى أن
هذا المصنف غير مراد أخذاً
من قول الشرح في الفصل
الآتي عقب قول المصنف
لا يعلم موضعه وإن امتنع على
مشوع الأقصر في يظهر من
كلامهم وقد جمع هذا
الأحد بعمومه لأن ما في
مسروص في الأسر وهو
مشهور في موحده مع سبب
في معصية أصلاً فلا يؤخذ
منه حكم عموم الشارع وإن لم
يكن مشهوراً ويراجع
(قوله من كان قضاء) في
سبب جمعها في وقت
على المرحوح أو ما لم
من قدر ركعة من
الوقت على الرجوع
(قوله قيل وعلم من هذه
العبارة أنه إن فعل الخ)
في الله أخذ الشرح
في الشرح وكذا قوله
سورة ومدة حتى كلامهم
حلاله وكأني وألغى
ما في من في والده من
أنه لا من من ركعة في
الوقت فبما من ثم رجع عنه
فألقى ما ذكره فالشرط
حينئذ أن يسافر وقد بقي
من الوقت قدر ركعة سواء
أشعره أم لا لا يصدق
عليها ما في سفره وما في
عن فتوى والده يس
موجود فيها

وقال «الراكب شيطراً والراكب شيطراً والثلاثة رك» فكرر ألف نون فتشكك الكراهة
فيها أخف، وصح خبر «لو يعلم الناس ما أعلم في الوحدة ما سار راكب بلبل وحده» نعم من كان
أنه بالله تعالى بحيث صار أنه مع الوحدة كأنس غيره مع الركعة م يكرر في حقه ما ذكر فيما يصر
كما لو دعت حاجة إلى الانفراد والبعد عن الرفقة إلى حد لا يلحظه غوتهم ولا يكون غيره الوحدة
كما لا يحن فلا يقصر في سفر المعصية كما سيأتي، ولو خرج جهة معينة تبع شخص لا يعلم سبب سفره
أو لتبديد كساب لا يعلم ما فيه، فالتحج كما في الأسوي الخوف بالمسح (لأمانة قصر) وهو على
احتمال، ومثل ذلك في جميع ما في سفر ينسحب قصر فيه ويقتصره وإن قصد في السفر بالإجماع
ولأنها تمت في دمه تامة فلا يترتب عليها سبب لا سببها كدلت ولو سافر وقد بقي من الوقت ما لا يعلمه فإن
كانت قضاء م تقصر ولا تقصرها من وغير من هذه العبارة أنه إن فعل في السفر ركعة أكثر
تقصره وإلا فلا، ومقتضى كلامهم حلاله (ولو قضى فانه السفر) المسح قصر (فالأمر قصره
في السفر) الذي هو كذلك وإن كان سفر آخر وتدل على سبب إمامة هو ولو جود سبب التقصر
في وقتها كأدائها، وبه فارق عنه قد، الجمعة جمعة

(قوله وقال الراكب شيطراً) أي كالشيطان في أنه يبعد عن الناس لئلا يمنع على تعبد التسعة .
ومثله يقال فيما بعده (قوله لكن الكراهة فيهما أخف) أي من الواحد (قوله مسار راكب مسير)
حص الراكب ولليل لأهم معصية الخوف أكثر والأكثر كك ما في ومثل ما في النهار (قوله تبعاً
لشخص لا يعلم سبب سفره) دخل فيه ما لو لم يظن من حال مشبوه شيئاً وقوله سبب سفره مشبوه
أنه لو علم أن مشبوه مسافر لمعصية لا يشكركه السفر معه ولا يلزم حص من يدبر سفره معصية به وقد
يتوقف فيه إذا كان التابع لا يشاركه في المعصية التي سافر لأجلها، ثم رأيت ما في في الفصل الآتي
في قول الشرح بعد قول المصنف ولا يعلم موضعه وإن مسح على مشوع الأقصر في ظهر الخ (قوله
فالتحج كما في الأسوي الخ) ويبنى أن من ذلك ما لم يكرر على إحداه، ونعم أن فيه معصية لأد
لا يلزم من إيصاله وقوع المعصية (قوله ولو على احتمال) بأن تمت (قوله لا سببها كدلت) أي دمة
(قوله فإن كانت قضاء) أي بأن لم يس من ومنها ما يسع ركعة كذا في في قوله ومقتضى الخ (قوله
من هذه العبارة) أي قوله فإن كانت قضاء الخ (قوله ومقتضى كلامهم) ووحيد بعض المسح اصطلاح
المؤلف بدل قوله ومقتضى الخ والأوجه حلاله وعبارة سم على حصر قوله ولو فر وقد بقي من وقت
الخ هل صورة المسئلة أنه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة حتى لو شرع بأخرها من وقت المسح
تقصرها إذ مجرد بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر يحتمل تقصرها وإن أخرجه عن وقت وكلام
الشارح في شرح الإرشاد الصغير كالصريح في الثاني وكان وجهه أنها حينئذ منه سفر . وقول
البهجة ولو أخر وقت فرصه وقد بقي قدر ركعة الخ دل على الثاني دلالة لاحده معها لا لا شك
يحتسب غيره، لكن يدل عن فتوى شيخ الشهاب أحمد الرملي أن في فيه سفره مشبوه وقوله
خلافه هو المعتقد أي فيقصرها إذا سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة سواء شرع فيه في وقت
أم لا، وهذا هو المعتقد كما صرح به الزبائدي اه وسيتبين في الشرح عند قول المصنف ونحو يكون
التأخير دية جمع ما يورثه حيث قال ثم والتمرق منه وبني حوار التقصر الخ (قوله وبه فارق عنه
قضاء الجمعة جمعة) أي لا قضاء سبب كونها جمعة وهو الوقت .

وما قررناه في السور الآخر غير وارد على الصنف ، ولو قلنا بالمشهور أن المعرفة إذا أعيدت تكون
عين الأولى ، إذ قوله دون الحصر يعني عدم التفرع ، ومحل تلك القاعدة على ما فيها من نزاع
عند عدم قرينة تصرف النسخة لغير الأولى أو ما هو أهم منها ، ومقابل الأظهر يقصر فهما لأنه
إما يرميه في النسخ ، كان يرميه في الأد ، وفي قول يتم فهما لأش صلافة ردت إلى ركنين فاد
فانت في ذلك مع كالمعجزة ، وفي قول أيضا إن قصاها في ذلك السفر قصر وإلا فلا (دون الحصر)
وما أحق به لفتة سبب القصر حال فعلها (ومن سفر من الله) لها سور (فأول سفره محاورة
سوره) يخص بها ولو متعدد كما قلنا لإمام أو كان له حجة مرارعة وخراب ، إذ ما قد دخل السور
معدود من نفس البلد محسوب من موضع الإقامة وإن كان لها بعض سور وهو صوب مقتضاه
اشترط محاورته ولو كان السور مبهما وبسبب له شيء محذور به وإلا فلا ، ونحمل الكلامان
على هذين الحالين واخذ في السور لها كالسور ونعمه كعنه وإن جلا عن الماء فيما يظهر ،
وعلم مما تقرّر

(قوله وما قررناه) أي من قوله الذي هو كذلك الخ (قوله بالمشهور أن المعرفة) هو نسخ الممثلة
بمن من المشهور ، ولينقل على أنه تكرار لبعض علماء منكرة منه (قوله يعني عدم التفرع) أي
بأن قصاها في السفر الذي سبب منه أو غيره (قوله عند عدم قرينة) أي وقد وجدت ها ، وهي
قوله دون الحصر (قوله ومتن) لأظهر انصرف فيهما (أي في السفر والحصر ، وبآخر هذا عن
قوله الذي دون الحصر كان أولى (قوله وما أحق به) أي كسفر المعصية (قوله محاورة سوره) هو
بالسور الستة ونعمه المحيط بسببها غيره وفي سم على مذهب أحمد أن العادة أن باب السور له
كسب خارج عن محدة غنائه بحيث أن يخرج يتدور الغنة ، وهو في محاده الكتمين فهل
يتوقف حوز القصر على محاوره محادته الكتمين فليس له القصر قبل محاورة ذلك وإن انفصل
عن نفسه فيه نص ، ومال من يتوقف في حوزها . أقول ومراده بقوله للتوقف التوقف على
محاوره السور ، ونحن وجهه أنه لا بد محاوره السور إلا محاوره جميع آخره ومنها الكتمان ،
ثم انظر أنه يشترط في آخره أن محاوره مطروح إرماد ومنع التمسك ونحو ذلك كما منى عليه
جماعة ، ووافق غنائه م ر ه سم على مذهب وسعس المومنين فلا عن بعض أهل القصر بعد
ماد كره سم هسه بركة ، ولقد منى عليه جماعة أنه لا يشترط وهو أظهر ، وجهه أنه إذا لم
يعتبر السنين وإن كانت تسكن في بعض فصول السنة فلا يعتبر ما ذكر بطريق الأولى ه . قول .
وقد تمع لأوبة بل والسواء ، ويعرق بين السنين ومرافق القرية بأن السنين لا بد عود
الحاجة إليها إلا نادرا ، بخلاف مرافق القرية من نحو مطروح إرماد وملعب الصبيان فإن الحاجة
المؤكدة بل الضرورة داعية إليها لأن أهل القرية لا يستغنون عنها فاشتترطت محاورتها ، وقال
النسخ عمية - بحث الأذرعى اشتراط محاورة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها ه وبقى ما لو
هجر المقبرة المذكورة واتخذ غيرها ؟ هل يشترط مجاوزتها أم لا فيه نظر ، والأقرب الأول
بأنسها لم وخرامها - سم لو اندرست وانقطعت مسنها لم فلا يشترط محاورها وهو مخالف لما نقل
عن م ر من اشتراط محاورها (قوله اشتراط مجاوزتها) أي السور الذي بقي منه شيء .

(قوله الكلامان) أي كلام
من تطلق اشتراط محاورة
السور الهدوم وكلام من
أدعى عدم اشتراطه

أنه لا أثر له مع وجود السور . قال الأذري لو أنشئت إلى جاب جبل ليكون كالسور لها اشترط في حق من يسافر إلى جهة أن يتطعم إذا كان ارتفاعه مقصدا . فإن لم يكن مقصدا اشترط معاورة ما يمس به عرفا كما قالوا في النازل إلى وهذه أنه لا بد أن تضعه عند الاعتدال ولا نقل عسدي . ويحق بالسور تحويط أهل القرى عليها حرب أو نحوها (فإن كان وراءه عمارة) كدور ملاصقة له عرفا (اشترط معاورة) أي (في ذصح) لأنها مائة يداخلة فيشتت بها حكمه (قلت لأصح لا يشترط) معاورتها (والله أعلم) لعدم عددها من البلد . ألا ترى أنه يقال سكن فلان حارج البلد ، ويؤيده قول الشيخ أن حامدا لا يجوز لمن في الد أن يدفع ركانه لمن هو حارج السور لأنه نقل لاركة ، ولا بد منه ميثاق أنه لو نقل ساء قرية فأخرى شربط معاورة لهما لأهم جعلوا السور فاصلا بينهما ، ومنه يؤخذ أن من بالمعرب لدى إذا أراد أن يسافر من جهة السور لم يشترط معاورة السور لأنه مع حارجه كسبده مقصدا عن أخرى ولا ما أطلقه نصف فيمن سافر قس عز رمض من اعبر العمران لأنه تحول على سيرة من سده لاسور لها بياض ماها (فإن لم يكن لها سور) أصلا أو في جهة مقصده أو كان له سور غير خاص بها كبرى مقصدا جمعها سور ذو مع القارب (قوله) أي سيرة (معاورة العمران) وإن تحببه حرب

(قوله أن يقطع) أي

يسعد به قرية ماها ،

وعندة البسة وألحق

الأذري به قرية أنشئت

تحت جبل يشترط فيمن

سافر في صوبه فصع

ارتفاعه إن اعتدل الخ

(قوله أنه لا أثر له) أي الخندق (قوله مع وجود السور) فإن سم على مسج في ثب ، كلام قال الأسوي لو كان على باب البلد قنطرة اشترط معاورة ما في السمة اه وعارة العباب وخندق كالسور ، وكذا قنطرة الباب اه ولو كانت القنطرة على باب السور فصحه اشترط معاورة ما ، ولا تكفي معاورة السور وإن لم يكن سور اشترط . ثم رأيت من قال لا يشترط معاورة الخندق أو القنطرة وراء السور وإن لم يكن سور اشترط اه وبق ماو كان ثم خندق وقنطرة ولا سور هناك فهل يشترط معاورة لهما معا أو الأول منهما فيه نص . واذهب أن العبرة بالذي مر عليه أولا منهما ونقل عن سم بهامش العباب ما يوافق ، وانظر ما صورة القنطرة التي يشترط معاورة ما مع أن الذي نعرفه في القنطرة إنما هو جعلها للزور عليها لا لفتح البلد (قوله لو أنشئت) أي قرية وقوله إلى جانب حبس ليكون كالسور يشترط لهم لو لم يفسدوا كونه كالسور بل حصل ذلك بحسب ما تنق عند إرادة السد لعدم صلاحية غير ذلك الموضع مثلا لم يشترط معاورة وأستط هذا التعليل حجر فالقسي أنه لا فرق ، وهو صاهر حيث حصص به متعة لأهل القرية (قوله مقصدا) أي موسطا (قوله اشترط معاورة ما حسب إليه) أي لئلا تحاط البلد (قوله كما قالوا في النازل) أي مقبم في وهذا فإن فيه معنى في (قوله ويحق بالسور تحويط أهل القرى عليها) أي لإرادة حفظها من الماء مثلا . أما ما حرب العادة به من إغناء الرماد ونحوه حول البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون كالسور لكنه يعد من حمايته على من في كلام سم نقل عن م (قوله من هو حارج السور) أي ولو كان الآخر من الذين يوسم داخل السور فليسه له أنه يقع بمصر كثرنا (قوله لأهم جعلوا السور فاصلا) أي عارفا من المستثنى فليس لمر د أن بين لخصين سور (قوله معاورة العمران) نعم العيين ومنه لما مر المنصه ومطرح الرماد ومنع الضياع ونحو ذلك على ما تحته الأذري وبت ما فيه في شرح العباب وأن كلمة صاحب المقصد والسكني مصرح بخلافه فالفرق بين ماها وبين حجة الآتية وأصح اه حرج وفوله مصرح بخلافه بتسم عن الشارح ما فيه .

(قوله لأصول أمانة)

(٣٤٠)

أى فبه ذلك أولى (قوله لا تحجورة الخراب) أى خارج العمران بقربة مالهده

(قوله بالتحويط عليه)

نعنى على العمران وقوله

أو اتحدوه أى الحرب

ففيه تشبیه الصائر

(قوله حرى على العال)

يتأخر (قوله فان كانت

نواد) انظر ما معنى كون

الوادى المذكور من جملة

مفهوم المستوى ، لا يقال

مراده بالمستوى بالنسبة

إليه المعتدل فقد استعمل

لفظ المستوى فى حقيقته

مع ليس فيه صعود

ولا هبوط بالنسبة للربوة

والوهدة وفى مجازة بمعنى

المعتدل بالنسبة للوادى

لأننا نقول يتألف هذا قوله

بعد ان كانت الثلاثة

معتدلة فتأمل (قوله

وسافر فى عرضه) ظاهره

وإن لم تكن بجميع

العرض سكن يافيه

أحده مفهوم هذا بقوله

بعد أو كانت ببعض

العرض وهو فى الإطلاق

هما موقوف لقرنه اشبهت

سم عن اعتماد والده

ومخالف لما نقله عنه نفسه

وفى أخذه المفهوم الآتى

باعتكاف وهو تراجع عنده

لوقت ما غلبه السحاب

المذكور خصوصا وهو

منطوق فى كلامه ها

بخلاف عدم التقييد

فهو مفهوم والمنطوق مقدم على المشهور .

لأصول أمانة أى فبه ذلك أولى (قوله لا تحجورة الخراب) أى خارج العمران بقربة مالهده
لدى لم يبق أصوه وهو حروبه بالتحويط عليه أو اتحدوه مزارع فلا ينافيه ما فى المجموع من اشتراط
محجورة لأنه محمول على غير ما قلناه (و) لا (الساتين) والمزارع كما عرفت بالأولى ، ولهذا
استظهر من إعرار وإن اتصلت سائر ما أو كاسا محوطين لأشهما لا يتحدن للإقامة ولا فرق كما
شبه كلامه بين أن يكون سائر ما أو دور سكن فى بعض أسوار السور أولا وقد قال فى المجموع
به الظاهر لأنها ليست من السور وفىل الأسوى فى إيهامه ، إن الفتوى عليه وهو المعتمد وإن
اشتراط فى الروضة محجورتها (والبريد) كسيرة فيما سوره وإسرى المتصلتان عرفا (كبلده) وحدة
وبت احصاف اسمهما وإذا اكتفى بمحجورة فربما سافر ، وقول المودى بكنى فى الاتصال ذرع
حرى على العال ، ومعقول عليه العرف (وأول سحر ساكن الحيام) كالأعراب (محجورة الحلال)
لفظ وهى تكسر الحاء سوب مجتمعة أو مسرفة تحت يجمع أمهاتها لاسم فى ناد واحد ويستعير
بعضهم من بعض ولابد من تدوير مرادها أيضا كقوله صبيان وناد ومطرح رماد ومعطن إبل ،
وكذا ما ، وحطبت أحصاها وقد شمل أحده جميع ذلك فلا بد عليه ، وإعنا عصر ذلك لأنها
معدومة من محجورتها ونحن ما نقرر حيث كانت مسورة ، فان كانت نود وسافر فى عرصه أو ربوة
أو وهدة اشتراط مجازة العرض

(قوله لأصول أمانة) صفة الخراب ، ولعل أن خراب المتحدن بين العمران إذا صار أرضا محصنة
لأربابها فيه بشرط محجورة (قوله لا تحجورة الخراب) قال والده الشارح فى حاشى شرح
الروض فى حاشى لبسوره على العمر سور أو على الحرب سور فلا بد من محجورة السورين اه
فقول وقد سوت فيه و نال لأعراب عدم اشتراط محجورة السور الذى بدلا عورة مع وجود
استحوط على العمر (قوله كما عرفت) أى زارع (قوله وإن اتصلت) أى الساتين والمزارع
وهو غاية (قوله وإلا اكتفى) أى لا يتصل (قوله ساكن الحيام) .

فائدة خمسة أمانة أعواد وسقف شىء من باب الأرض وجمعها حيم تحدىف
ألف كسره وبكر ثم يجمع على حيم ككك وكلال فالخيم جمع الجمع وثما لتحدن من ثياب
أو شعر أو صوف أو وبر فلا يشاء له حيمة من حياء وقد سحروا فى عرقه عليه تنهى أسوى ،
وقوله وسقف سحيف القذى مفتوحة وقد شدد ، وفى الصباح : سقفت البيت سقفا من باب
فعل عصب له سقفا وألف ككك وسقفته بالتشديد منعه (قوله بحيث يجمع أهله
للسمر) وهو الحديث ليلا وقوله فى ناد الذى يجمع النجوم من فى الصباح ، ما يقوم بدوا من باب
قبل جمعوا ومنه المادى وهو محسب التوم ومحدثهم اه وقوله ولابد من محجورة من فقها فصيحة
اعتبار ما ذكر فى الحلة وعدم التعرض له فى القرية أنه لا يشترط محجورة فيها وعليه حرى حجر
وسم عن سم عن شارح ما يخالفه فليراجع (قوله وكذا ماء وحطب اختصا بها) ظاهره وإن
بعدا ولو قبل بشرط سببها إليها عرفا لم يكن بعدا (قوله اشتراط محجورة العرض) كالصريح
فى أنه لابد من محجورة العرض ومنهبط واحد فيما ذكر وإن لم تكن الحية عامة لها وهو كذلك
كما بسده كلمة الأئمة واعتدله شيخنا الرملى فإذا كانت الحلة بمرافقتها فى أثناء الوادى وأراد السور
إن حية العرض لا سكن محجورة الحية بمرافقتها من لابد من محجورة العرض أيضا فتأمله ثم حرم م
بخلافه فقال بل يكتفى كما فى شرح الروض اسم سم على مخرج .

ومحل الصدود والخطوط إن كانت الثلاثة معتدلة وإلا شئت أقرب سعيها أو كانت بعض العرض
اكتفى بمحاورة الخلة ومراقبتها عوفاً ولو رل منحن من مدته وحده اشترطه رفته وما يثبت إليه
عرفاً فيها يظهر وهو محل ما بحثه بعضهم أن رحله كالحلة فيما ذكر ويقتصر في سائر البحر الفصل
ساحله بالبلد حرى السفينة أو الزورق إليها قاله البغوي وأقره ابن الرعدة وعنده وسعده مع ما نقل
عن البغوي عنه في الخراب أن سائر البحر تختلف سائر البر وكأنه لأن الفرق لا يثبت لغيره
مسافراً لا بعد ركوب السفينة أو الزورق بخلافه في البر فإنه بمجرد مجاورته العبر وإن لم يثبت
ظهوره به بعد مسافراً وهذا هو المعتمد ، وتعمل أن كلام البغوي محمول على ما لا سوره ، وعلم
مما يتردد أنه لا أثر لمجرد سعة البحر بمعنى البصر في الآية ، بصره وخلافه الإقامة كما سيأتي
لأن الإقامة كالتسعة في مال البحارة كذا عرف ايرافى مع بعض التردد ، فإن أركبني وعنده
وقصته أنه لا اعتبار في بية الإقامة المكث وليس مراداً كاسيأتي فالمستلذان كما قاله الجمهور مستويين
في أن مجرد البية لا تكفي للاحتاجة لغيره ونهى البحر مباح مباشرة محورية بتداه على مر سوا
أكان ذلك من أول دخوله إليه ثم لا أن رجوع من سوره كما قال (وإدا رجوع) إلى مباشرة
محورية من دون مسافة البصر لاحتاجة كمنظراً وأحد مساع أو يرى الرجوع له وهو مسبق
ما كنت وإن كان يمكن عبر صالح للإقامة ، فإن كان وطه صار متبداً رجوعه أو سعة
ولا يترخص في إقامته

(قوله ومحل الصدود والخطوط) أي من مسوغته الديوب أحد من فوه لآتي أو كانت بعض
العرض الخ هـ ، وقال عليه حيث كانت المسافة مقصورة عما ذكر للاحتاجة إلى ذكر عرض
الوادي إذا الديوب المستوعبة للعرض داخله في الخلة والتأخر من من اشترط محوره العرض
لا يشترط تتبع الديوب له ومن اشترط استبعاد الديوب للعرض لم يذكره بعد احتية ولعلهم
طريقتان - أحدهما كما صرح به الجمهور من أنه اشترط مع محاورة شبه عرض الوادي حيث
كانت الخلة بعض عرض الوادي لأحيمه ، والثانية ما قاله ابن السمع من أن الخلة تخمس الوادي
فيشترط مجاورتها وإن كانت بعضه اشترط محاورته الخلة فقط (قوله ولم يزل محض) أي سكن
(قوله أو الزورق إليها) أي آخراً (قوله فله البغوي وقوله) قال ابن حجر ، وإن كان في الهواء
العمرى كما اقتضاه إصطلاحهم انتهى (قوله لا بعد ركوب السفينة) هذا التفسير يقتضي أنه بمجرد
رول السفينة وإن لم تسر أو الزورق عصر ومداه حلاله ، إلا أن قال مراده ركوب السفينة
بروله فيها مع سيرها ، فربما ما قدمه ومعناه أن هذا في حق أهل البلد المحورة به ، أما غيرهم
من أي إليهم بقصد رول السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير السفينة لأنهم يقصرون بمحاورة
عمران بلهم أو سورها ، قال سم على منهج : يبقى أن مراد من حرب السفينة في طول البلد
لا يثبت مسافراً حتى يحورها ، وهذا فيه تحسر ، مظهره ، ولعل ترددتها ساربت من محده
المقدار الذي كانت واقعة فيه بحيث لو كانت ابتداء في محل البصر واحتجج في السير إلى حريها عنه
خلاف ما إذا بعدت عن النقط وصارت في جهة طول البلد (قوله وهذا هو المعتمد) أي الفرق
بين البر والبحر (قوله للاحتاجة لتأرق) أي بين سعة البحر وبية الإقامة (قوله سواء) كان
ذلك من أول دخوله إليه) عبارة حجر : سواء كان ذلك أول دخوله الخ وهي أولى .

(قوله وإلا بان أقرط)
سعتها إلى قوله اكتفى
بمحاورة الخلة) مراده
بالخلة بالنسبة لما إذا
أقرطت السعة ما بعد من
سوره أو من حلة هو فيها
كما لو سافر في دول الوادي
كما سعه في شرح
روص (قوله حرى
السفينة) ظاهره وإن
كان في عرض البلد ، سكن
من عن الشهب بن قاسم
أن محله إذا لم يمكن في
عرض البلد وكذلك
هو في حثية ريادي
وإن خالف فيه الشهب
حج (قوله ما نقل عن
البغوي نفسه في الخراب)
أي من قوله أنه لا يشترط
محورته مطلقاً سواء
يدرس أم لا وسواء بقى
فيه غياحيض أو اتخذوه
مزارع أو حروبه ، لا يحويط
على العامر أم لا (قوله
إلا بعد ركوب السفينة)
أي مع الحرى بقرينة ما مر .

ولا رجوعه إلى ما روي عنه بعد ذلك وهو المعول عليه وإن نازع فيه جمع متأخرون
وإن كن وجهه ترجع إلى رخصته وإمكان دار ديمته لانتفاء الوطن فكانت كسائر المنازل
فإن رجوع من سفره الطويل (أي - وهو رجوعه - ثم يجره ابتداء) من سور أو غيره
وإن مدحه فترخص في وصوله حيث لا يقال القياس عدم انتهاء سفره إلا بدخوله العمران أو
السور كما لا يصح من غير الإعراب منه لأن رجوعه من سور أو غيره لا يوجب لأصل الإقامة
ولا يقطع لا يحق السفر وسقطت رجوعه من ذلك وإنما السفر فعلى خلاف الأصل لا يقطع بمجرد
وصوله وإن مدحه فترخص في وصوله متى انتهى بمجرد رجوعه من سفره من وجهه ولا مدحه في سور أو غيره
خرج منه ثم رجوع من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
وعشره فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
(قصة) مدحه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
بوصوله) أي بوصول ذلك مخرج وإن كان صالحاً للإقامة فإن نزلها وقد وصل إلى أو بعده
الرجوع منه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل

(قوله) فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
بوصوله (أي) أي بوصول ذلك مخرج وإن كان صالحاً للإقامة فإن نزلها وقد وصل إلى أو بعده
الرجوع منه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
كانت بقية الرجوع وهو
غير ما كنت فان كان
ما كنت انقطع ترخصه
بمجرد بقاء العود فترخص في
الرجوع مادام ما كنت
حق يشرع في العود فهو
حيثما سفر جديد كما
سيأتي في قول المصنف
في الفصل الآتي ومن قصد
سفر طويلاً فترخص في
نوى رجوعه انقطع فان
سافر فسفر جديد (قوله)
ولو ماراً به أي والصورة
أنه وصل لمبدأ سفره كما
هو المرص في حاشية
الشيخ من صدق ذلك
بما إذا كان الرجوع من
بغيره ليس في محله .

(قوله) ولا رجوعه إلى ما روي عنه بعد ذلك وهو المعول عليه وإن نازع فيه جمع (مراده حذر
سفره) (قوله) أي سفره مدحه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
وعنده ولد الشارح في حواشيه شرح قوله وشرحه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
غاية عن مسندنا لأن مدحه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
من أسبغ بأن لا يقطع منه مدحه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
سفره من أسبغ وبما في سفر البحر أن من بالسقينة يترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
طريق ورق إلى مقارقه بروري لم أجد إن كان لها زورق حيث أتى عمل إقامته في عرض
البحر بخلاف ما لو أتى في صولة يستطيع رخصه بمخاضاته أول عمران بالله على ما مر عن سم نقلنا عن
الشارح وغيرة سم على مذهب كل شاعر أقول سم من حكم رجوع من السفر بطول
و«معنى أن قال إن كان حاجة في سفره وجهه فهو حق على انقضاء ولا يؤثر البقاء وإن كان لوطنه
فيقطع الرجوع من الشرع في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
شبه في شرح رخصه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
الح وهو صريح في ذلك (قوله) وبما في سفر البحر أن من بالسقينة يترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
كما وكان من أهل يولاق وكان في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
بعد والظاهر أنه لا بد في استطاع الرجوع من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
مدحه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
يكون ما بعده سفره من مدحه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل
صالحاً أي عملاً بيه وإن لم يكن التخصيص عن الإقامة عادة ثم إن اتفقت له الإقامة فذاك وإلا
فيكون ما بعده سفره من مدحه فترخص في رجوعه من مدحه فترخص في رجوعه من غير إقامة لأن ما مضى من سفره ولا مدحه فيها أهل

والأفوحده (قصر) يعني ترخص إيدله سائر رخص السفر وما استند بعضهم من سقوط الرخص بالتسم وصلاحه السابق غير القيد رذله غير محتاج إليه إذ المدار في الأولى على غلبة الماء وقصدده والأمر في الثانية مبوط بالسفر وهو متفقود هنا (ثمانية عشر يوما) كالمس لا يحسب منها يوما دحوه وحروجه لحسن حسبه الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم أقامها بعد فتح مكة لحرب هوازن بقصر الصلاة ولا ينظر لاس حدعان أحد رواه وإن صعبه الجمهور لا اعتصاده بشوهد خبره وصحت رواية عشرين وسعة عشر وسعة عشر ويجمع بها تحمل عشرين على عده يومى دحوه وحروجه وسعة عشر على عده أحدها وسعة عشر وخمسة عشر الواردة في رواية أخرى وإن كانت ضعيفة على أن يراوى حسب بعض المذهب بحسب ما وصل بعنه وذكر الأقل لاسي الأكر لاسيما وغيره راد عليه وزيادة الثقة مقنولة إذ لا معارضة فيها (وقيل) بقصر (أربعة) غير كاملة لما مر أن نية إقامتها تمنع الرخص فأقامها أى إذ التصرف أربع من الليلة (وفى قول) بقصر (أربعة) إذ الظاهر أنه لو دامت الحاجة لم ينعصر (وقيل الخلاف) فيما فوق الأربعة (في حاشية الفتاوى إلا التحريم وكيفية) كاستيفائه فلا يقصر في فوقها لأن الوارد إذا كان في النفل والنفل أحوج للرخص وأحباب الأول لأن الرخص إنما هو وصف السفر والمقابل وغيره فيه سواء وعلى لأول لو فارق مكانه ثم ردت الرجوع إليه فأقام فيه استأنف لئلا يفتته فيه إقامة حايده فلا يصح في الأولى بل تعتبر منتهى وحده ذكره في المجموع وقوله أيضا لو حرجوا وأنفوا مكان يسترون رخصهم قال يروا أنهم إن أنوا سافروا أجمعين وإلا رجعوا ينقصوا لعدم حرمهم سفر وإن يروا أنهم إن لم يأنوا سافروا فنصروا لجرهم بالسفر

(قوله وإلا فوحده) أى خلاف ما ذكره على أنه الخ إذا لم يخرج الرفقة رجع فلا يقصر انتهى سم على حصر وسأنى له التصريح بذلك (قوله ولا ينظر لاس حدعان) أى حيث لم يجر الثمانية عشر وحدعان يصح الحزم وسكون الدال المهمة واللعن المهمة كما في جامع لأصول وعبارته هو أبو الحسن على بن محمد بن عبد الله بن حدعان القرشي البصري التميمي بعد في تاجي البصريين وهو مكى من البصرة سمع شمس بن مالك وثلاثين البهلى وسعد بن السبب روى عنه الثوري وعبيد الله بن عمر التواريزى مابسة ثلاثين ومائة. حدعان يصح الحزم وسكون الدال المهمة ويعين المهمة أيضا والبهلى يفتح ثمنون انتهى بحروجه (قوله وير صعبه) أى ابن حدعان (قوله وصحت رواية عشرين) هو لصيغة الفعل الماصى وتأوه علامة التأنيث عطف على قوله لاس حدعان الخ وقوله ويجمع عطف على معلول (قوله وقيل أربعة غير كاملة) وفى نسخة فقط أى غير كاملة لأن التصريح بمنع سنة إقامة الأربعة كما تقدم بمفعولها أولى لأنه أسع من الليلة والسختان متساويان (قوله كاستيفائه) أى مراد الفتنة بأن يبنى بقصد السؤال عن حكم في مسألة أو مسائل معساة مثلا وأنه إذا عساه رجع إلى وسطه (قوله ذكره في المجموع) معتمد (قوله وفيه) أى للمجموع (قوله لم يقصروا) أى ثم إذا حدثت الرفقة فيجتمعت لهم يقصرون بمجرد مجيئهم وير يصرقوا موضعهم لأن أصل سفرهم حصل بمجاوزة البلاد لكنهم مترددون فيه وبمعنى الرفقة متى الردد ويعمل عدم القصر إلا بعد مفارقة محلهم وهو الظاهر لأنهم محكومون بإقامتهم ماداموا بمحلتهم

(قوله ولا ينظر لاس حدعان الخ) في العارة قلاقة ومن ثم فهم منها الشيخ في الحاشية خلاف لمراد وحسب العارة ولا يقدح في حسنه أن ابن حدعان أحد رواه وقد صعبه الجمهور وقوله لا اعتصاده بشوهد الخ أى فهو حسن بالغير لا بالذات (قوله وصحت) بالناء المحرورة كما هو الموحود في النسخ وهو بصيغة الفعل وحده الشيخ في الحاشية بصيغة الاسم معطوفا على ابن حدعان أى ولا ينظر لصحة الخ على ما مره في قوله ولا ينظر لاس حدعان الخ وهو في غير محله كما عرفت وهو يوجب أن لا يكون الناء محرورة (قوله ويجمع بينها) جمعها الشيخ معطوفا على وصحة من عطف العلة على المعلول بناء على ما مره

وقد مررت الإشارة إلى بعض ذلك (ويعلم سادها) أي حاجته (مدة طويلة) وهي الأربعة فها فوقها ومثل ذلك فيما يظهر مالوا أكره وعلم سادها كراهه تلك مدة ومن تحت حوار الترخص له مطلقا فقد أبعاد أوسها (فلا قصر له) أي لا ترخص (على المذهب) لأنه بعيد عن هيئة المسافرين وصغير عن راحع الخائف القتال ذله ولعمري كما ذكر في الروضة أن رجوعه لعمره عنط بل العروف الجزم بالمنع في غيره.

فصل

في شروط القصر ونحوها

وهي ثمانية: أحدها سفر طويل و (طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا) وهذا مطلق عديم لا قريبا ويكنى انطاق عملا يتوهم بوشك في المسافة جهده وفارقت المسافة بين الإمام والمؤمن أن القصر وقع على خلاف الأصل فناسبه الاحتياط والقتين بأنه لم يرد

(فصل في شروط القصر)

(قوله وقد مررت الإشارة إلى بعض ذلك) أي في قوله وحره ج لرفقة (قوله ومن تحت حوار الترخص له مطلقا) أي عمن سادها لا كراهه أو لا نعم (قوله كما ذكر في الروضة أن رجوعه لعمره) قال سم على حذر قوله فيتعين رجوع صغير عمن الخ قد جمع البعض سادها على أنه يكنى لصحة التعبير بالمذهب حكاية لطيفة في المذهب وإن عاظت حكاه جدها وهذا غير في الروضة في غير الحار بالمذهب مع تعليقه حكاه التوحي حيث مر * وإن كان عمر محارب كاسته وساحر فذهب أنه لا يترخص أبدا وقيل هو كالحار وهو عائد سبي وقولا أنه يكنى لصحة التعبير بالمذهب مذكر ما عده مع تصريحه بالتعيط اندكور وقال الأسوي في عصر النسب هـا بالمذهب ما فيه وقد مر من التعبير بالمذهب الإشارة إلى صرتين فأما الحارب فحكاه في الرفقة من غير ترجيح إحداهما فائدة بالمنع والثانية ما حرج على الكلاء في المنوق وأما غير الحارب فالمعروف فيه حرم بالمنع والتعريض على التوقع شاد ومط كما قاله في الروضة انتهى ولو سار فيحور نعمه الصغر لأنه لا بد ولا يما فيه التعبير بالمذهب سادها على التعليب وكونه في مجموع الأمر فله من سبي (قوله حرم بالمنع في غيره) أي حكما يعلم مما تقدم أن من أقام أربعة أيام لم يقطع رجوعه بعده أو لعدم بعدم انقضاء حاجته قبلها.

فصل

في شروط القصر ونحوها

(قوله سفر طويل) أي ولم ينبه عايشه المتن لتقدم التصريح به في قوله السفر الطويل المبح الخ (قوله ويكنى الطن عملا) أي الناشئ عن قرينة قوله كما أنه مر به قوله عملا بنوهم وشك الخ (قوله وفارقت المسافة بين الإمام والمؤمن) أي حيث كانوا فيها شربا.

الأموية . قلت : كما قال الرازي في الشرح ومراد الشارح حث فل ذلك إفاده اوصاف عليه أنه
من ما انفرد به النووي وأن الرازي موافق له عليه أيضا (وهو) أي البحر الطويل (مرحلتان)
وهو سير يومين من غير ليل على الاعتدال أو يومين لا يوم كذاك أو يوم واحد مع البرول
اعتاد سحره ساعة وأكل وصلاة (سير لآل) أي الحيوانات المشتقة بالآلح وديب
الاعتدال على الحكم البحر (ولا بحر كافر) في البحر من السافة المذكورة (ولا قطع الأميال
فيه في ساعة مثلا) شدة حرى العيبة بالهواء ونحوه (قصر) فيها وجود مسافة المسافة له
ولا يصير قطعها في زمن يسير (والله أعلم) كما هو قطعها في البحر في بعض يوم على مركوب حور
ولعل وجه هذا التفريع بيان أن اعتبار قطع هذه المسافة في البحر في زمن يسير مؤثر
في حكمه بالبر في اعتبارها مطلقا فاندفع ما قد يقال قطع المسافة غير معتبر حتى يحتاج لذلك
ذلك في العبرة بقصد موضع عليها بدليل قصده بغير ذلك ول قطع شيء منها (و) سبب علم
باعتداله حيث

(قوله وأن الرازي موافق
له عليه) أي فيكون بما
اتفق عليه الشيخان فيقدم
على ما انفرد به أحدهما
عند التعارض (قوله حتى
ذلك) أي على الاعتدال
(قوله وديب الأقدام)
مقطوف على قول المصنف

سير (قوله فاندفع ما قد
يقال الخ) في اندفاعه بما
ذكره نظر ظاهر إذا حمله
الأعراس على المصنف بأن
عبارته في هذا التفريع
توم أنه لا يقصر في
البحر إلا إذا قطع المسافة
بالفعل وليس كذلك فلا
حاجة لما ذكره وهو
لا يندفع بما ذكره وإنما
يبدفع به ما قد يقال لا وجه
للاحاق البحر بالبر لأن
العادة قطع المسافة فيه
في ساعة فيسمى في تقديره
مسافة أوسع من مسافة
البر فترفع عليه لمصنف
ما ذكره للإشارة إلى أنه
ذاكر لذلك فأمس

(قوله للأموية) هو خصم المهرود والنسوي في ذنب الأموي بانفتح إلى أمة من بحاله من
زمان بن نعمة والأموي يصح إلى أي أمة انتهى قال في جامع الأصول بعد ذكر الصح والضم والفتح
فبين انتهى وأهل مرده أن النسويين إلى أمة نفس والكثير من النسويين إلى أي أمة لا أن
في هذه المسألة بين منفتح ما هذا يصح لآخر (قوله والناهي) أي كونه ساعة وأربعين وقوة
غير الأول أي ليس ذوق الخ (قوله قال ذلك) أي من ذلك الخ وقوله ثلاث هو كونه ساعة
وأربعين (قوله مع البرول اعتدال) ووصف النوميين واليسيين بالاعتدال وطأ في اليوم ونسب لأنه
أرد يوما وإياه متصلين انتهى سم على مذهب وهو قدر لزوم أو بدليل معتدلين وقدر ذلك
لثلاثة وستون درجة انتهى حجج (قوله في الحيوانات) صهره سواء الحب والبعوض والجماد لكن
بعض الحيوانات أن المراد بالاعتدال الحب والبعوض بها العال انتهى (قوله وديب الأقدام)
عصب على قول المصنف سير الانتقال وقوله على حكم البحر القاهر أن مرده به ما سم في قوله
مع البرول المعتد سكة حيث لا حاجة إلى ذكره لأنه قد بد قبل لمسته وفي كلام حج ما يؤخذ
منه أنه يعتبر في السير كونه على العادة يعني في صفة بحيث لا يكون بالأي ولا الأسرع وهو غير
وقت البرول للاستراحة فهما قدان محدد (قوله فاندفع ما قد في ساعة الخ) من سم
إذا قطع المسافة في لحظة صار مقبلا فكيف يصور رحضه بها فله لا يرم من وصول بقصد شيء
الرحضة لا يكون بوجه إقامة لا تقصع السراوات المراد بعصاة العظمة من الرمن إلى سبع الرحض هـ
شحا بر يادى . أقول : والحيوات الأول أظهر لأن الثاني يقتضي أن القصر بعد قطع المسافة
ومعوم أنه بعد قطعها لا ساقى ترخص ومع ذلك فهو صحيح لأنه بتقدير أنه يحرم في ابتداء سير
العيبة ويتم صلاته ثم يصل إلى مقصده في زمن قليل فلا اعتبارنا قطع المسافة بالفعل في يومين له
أنه بهذه الإقامة يشين قصر سفره فتسطل صلاته لكننا لا نقول بذلك لحكما من السفر طويل
ولا يصير نقطه في الزمن اليسير (قوله شدة حرى العيبة بالهواء ونحوه) ومن الحوامل
كان ويا .

(شبه ط قصد موضع) معنونه ولو غير (معين) وقد يراد بتعيين المعلوم فلا يصح عنى لصف (أولاً) أى قول سمره ليعلم أنه صواب في حصصه أولاً فلا يتم لو سافر مترع ومعه ثأله كاسير وفق وروحة وحش ولم يعرف مقصده قصر بعد مرحلتين لتحقق كون السفر طويلاً وقد شمل عبارته ماله قصد كافر مرحلتين ثم أسمى في أنثائها فانه قصر ثم بقي الجسد أولاً ما يجوز له فيه القصر لو كان مثله لا كاسياً (فلا قصر لهما) وهو من لا يدري أن يوحه سواء أهلك طريقاً ثم لاوى يسمى أصلاً راك التماسيف ولقد قل أن السوح العجلى هي عبارة عن شيء واحد وخافه الدميى قال لهما هو حرج على وجهه لا يدري أين يتوجه وإن سلك طريقاً مسبوكة وراك التماسيف ليست صريفاً وهما مشتركان في أنهما لا تصدان موضعاً معلوماً من اختلاف فماد كرمه انتهى وذل له جمع العرائى لهما (وإن سال برده) وبلغ مسافة القصر لاسد علمه بطوله ثوله فيكون عاش لا يسببه الرحص وسببه مما يأتى حرمة ديث في بعض أفرده وهو محض ذكر بعضهم حرمة وما أوجبه كلام بعضهم من حرمة مطالباً مسوع ويؤيده قوهم الآتى لو قصد مرحلتين أولاً قصر لهما (ولا سب عزم و) لا سب (آى) عند سفره سنة أنه (يرجع منى وحده) أى مطو به منهم (ولا يعم موضعه) ولو طال سفره لعنه عزمه على سفر طويل، ثم يقصد مرحلتين أولاً كان علم عدم وجود مضوية قلها قصر كما في روضه ومثله الهائم في ذلك كما تنبئه عبارة المحرر ومما هو يعلق الروضة السمرار الرحص ولو فمارد على مرحلتين وهو كذلك كما أفاده نوله رحمه الله تعالى

(قوله سمره قصد موضع معلوم) أى بالمدى فلا سبى كونه غير معين (قوله قصر بعد مرحلتين) أى وإن لم يعم مقصد مسوعه أو سببه وكان السابق دونهما (قوله فانه قصر فيما بقي) أى وإن كان قبل من مرحلتين (قوله كاسياً) أى بعد قول النصف وبو شأه عاصياً الخ من قوله وبو بوى الكافر أو الذى ستر قصر الخ (قوله فلا قصر لهما) اسم فاعل من هاهنا على وجهه من السباع وهيهنا أيضاً سحبتين ذهب من العنق أو عرد اله مخر (قوله ويسمى أصلاً) أى الهائم ههنا على هذا مذهب من (قوله في أنهما لا تصد موضع) أى وعلى هذا فانهما عموم وحسب مطلق لجمعان فمن سبى طريقاً ولم يقصد محلاً معلوماً وبصرف الهائم فمن لم يقصد محلاً وسلك طريقاً ويمكن أن يكتفى بينهما عموم من وجه وهو متصلى للغة بقصر راك التماسيف عن لم يسب طريقاً وإن قصد محلاً معلوماً والهائم عن مدبراً من يتوجه سلك طريقاً أولاً فيجتمعان فيمن لم يسلك طريقاً ولم يقصد محلاً ويتعدى الهائم فمن سبى طريقاً ولم يقصد محلاً معلوماً وراك التماسيف فيمن لم يسب طريقاً ولم يقصد محلاً معلوماً (قوله ويدل به) أى لما قاله الدميى وقوله جمع العرائى بينهما أى والأصل في العطف العائرة (قوله وسببه يأتى حرمة ذلك) أى سب الهائم وقونه في بعض أفرده أى وهو أن لا يكون به عرض في بعض سنة ودسه (قوله من حرمة مصنف) أى سواء كان حروجه لحرص أم لا (قوله وبؤيده) أى سبع (قوله نعم لو قصد الخ) يمكن جعل هذا محترق قونه عند سمره لأن المراد استدؤه وعنه فكان لأولى أن تقول ثما يقصد مرحلتين الخ (قوله ومثله الهائم في ذلك) أى في أنه إذا قصد أنه لا يرجع من مرحلتين ومعلوم أنه إنما يقصر إذا كان سفره لحرص صحيح ومن الغرض ماله خرج خوفاً من ظلم.

(قوله معلوم) أى من حيث المسافة كما يؤخذ مما يأتى ويؤخذ منه أنه لو صمم الهائم على سير مرحلتين فأكثر من أول سفره سكن لم يعيه في جهة كان قبل من سببه لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين أو خبه الغرب فلا بد من ذلك أنه يقصر وهو واضح بقيد الآتى فليراجع (قوله لتحقق كون السفر طويلاً) أى مع العذر القائم ليفارق الهائم الآتى (قوله لا تنفاه علمه بطوله أو أنه) يأتى مثله في نحو الأسير وكان الفرق بينهما عذرهما كما أشير إليه الشرح قوله فيكون عات (قونه ومثله الهائم في ذلك) حق لو قصد مرحلتين رخص أى عرض صحيح حتى لا يسبى ما يقرر فيه فانه الزيدى ومن صور الغرض فيه أن يكون فاراً من نحو سلام كما أفاده الشيخ

(قوله بعد مرحلتين) معلق بالقصر (قوله والفراق الشور وبالغنى الاياق) أي ولا أثر لحدّه (٢٤٩) السكّان السحر إلى الآن باقى على

إباحته حتى يحصل الشور على
أو الاياق بالفعل خلافا
للأذرعى (قوله واحتر
المصنف بقوله المنة أو لا
الح) في هذا السياق نوع
خفاء وكان الأوضح أن
يقول واحتر المصنف
بشرائط ما ذكر ولا عني
لدواء ولا يشترط فيه حتى
لوني ماسة قصر الخ
(قوله أنه عرص صحيح)
هذا صريح في أن التره
بذاته غرض صحيح وإن لم
يقترن بمقصود آخر
وقضية قوله في يأتي وبه
يعلم أنه لو أراد التره لإزالة
مرض وعوجه حلافة ويؤيد
هذا الثاني ما ذكر من فرق
الشيخ ثم رأيت ابن قاسم
قل عن الشيخ اعتد الأول
قال لأنه سحر مباح وقد
أنطوا لترخص بالسفر
المباح (قوله ولهذا قال
الشيخ إن بوحه أن يهرق)
أي بين هذا وبين ما لو سافر
مجرد رؤيته البلاد كما يؤخذ
من باقي كلامه وكان
على الشارح أن يذكر قبل
هذا ما هو مرتب عليه في
غيره أروص وشرحه
وغيرة بروس سبك بعد
التصريحين فيباح له التصبر
فقط لم يقتصر ويعصر إن
كان له عرص صحيح ولو تهرها
فإن الشرح بخلاف
سفر مجرد رؤية البلاد كما
سيأتي وهرق من انقاصه

خلافا للركشي ، ولو علم الأسير طول سفره وجرى الحرب إن تمكن منه لم يقتصر حين مرحلتين
وله القصر بعدها وإن امتنع على التبعوع القصر في يظهر من كلامه ولا أثر لمليه تنطعه مسافة
القصر وإن خالف في ذلك الأذرعى ، ومثل ذلك يأتي في روضة والعديد بوب أنها ترجع متى
تخلصت وأنه متى عتق رجع فلا ترخص لهما قبل مرحلتين ، وألحق بالروحة والعديد إحدى ،
و بالفراق الشور ، وبمعنى الاياق أن يوى أنه متى تمكنه ليق أبى ، ونحوه مرحلتين من م
يكن له القصر قبلها قضى ما فانه فيها مقصودا في السفر لأنها ماسة سفر طويل كما شئت ذلك
كلامهم قول الباب ، سه على ذلك والله رحمه الله تعالى ، وحرر المصنف بقوله المنة أو لا
مسافة قصر ثم بعد مسافة دخل الذي يسير به مسافرا بوى أنه رجع إلى وحد عرسه أو عجم في
سريقه ولو عرس قر ماسة ماسة أمام فانه ترخص إلى وجود عرسه أو دحو له ذلك الخ لا بعد
سبب الرحلة في حقه فيكون حكمه مسافرا إلى وجود م عرسه إليه بخلاف ما لو عرس ذلك
به قبل مسافة مادكره لا يزال فيس معهم رخص من سن سفره لمباح إلى معصية معه
في لوني إقامة بحر فرب ، لأن طول مدة معصية يبقى ترخص بالسكّة بخلاف هذا ولو سافر
سفرا قصيرا ثم بوى ردة المسافة فيه إلى ضرورية دويلا فلا ترخص له لئلا يكر من محل به
إلى مقصوده مسافة قصر ويصرف محله لا تقطاع سفره ماسة و ماسة ماسة ماسة سفر جديد ،
ويؤوى قبل حروجه إلى سفر قصر إقامة أربعة أي في كل مرحلة فلا قصر له لا تصح كل سفره
عن لأخرى (ولو كان المصنفه) تكسر الصاد خط المنة (سريقين) ماريق (سول) أي
مرحلتان (و) طرقي (قصر) لا يجمعها (مشرق الدوران عرص) دوي أوديبوى ولومع
قصد إباحة القصر (كسوة) لادريق ، أورد حص سفر ماسة ، وورد ، وعباده (وأنس)
كفرار من المكاسين (قصر) لوجود الشرط وهو السفر الدويال المسح ، وشئت كلامه ما لو كان
العرص تهرها لأنه عرص صحيح نعم له مادكر ولهذا دل الشرح إن بوحه أن يهرق من التره ها
ليس هو الحامل على السفر الحامل عليه غرض صحيح كسفره بحارة ولكه ذلك أيضا طريقتين
للتره فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد مما يأتي فانه الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان
(قوله خلافا للركشي) سه حج (قوله لم يقتصر حين مرحلتين) أي وبقتصر بعده وسفره
وإن كان الذي دون مرحلتين وهو كذلك وفقا للرأى اه سم على منهج (قوله وإن امتنع
على الدبوع) أي وهو لا سركونه عصب بالسفر أو كسرا (قوله لم رخص لهما قبل مرحلتين)
أي وهم الترخص بعدها وإن كان الذي دونهما (قوله من مكن له القصر) أي كالأسير
والروحة والعديد (قوله قبل مسافة مادكره) أي لم يلى سفر به الخ فانه سم على حج
(١) (قوله بخلاف هذا)

أي فانه وإن غير النية فيه إلى مسافة يسمع معها القصر لو كانت مقصوده ابتداء لسكها لاساق
الترخص مطلقا بدليل سقوط الجملة عن قاصدها ، وكذا سقوط القضاء مع النية فيها ونحو ذلك
(قوله بخط المصنف) عول على خطه لأن القياس الفتح ، وليس أراد أن فيه ماسة أخرى
(قوله ما لو كان العرص تهرها) وهو إزاله السكّة النسبة رؤية مسحس يشعلها عنها اه
حج (قوله لأنه) أي التره (قوله انصم له مادكر) أي وجود الشرط (قوله وهذا قال
الشيخ) أي في شرح الروص (قوله إن بوحه أن يهرق) أي بين التره ها وبين النقل الآتي

(١) ها سم بالأص

تخلافهما فيهما ، كالعدم والخش تحت قهر الأمر فبنته كالعدم ، ولا تنقص من هدى وما تقرر
في إحدى إذ صورة المسئلة هما في إذا كان الجيش تحت أمر الأمر وطعته فيكون حكمه حكم
العبد لأن الخش يد بنة الإمام وأمر أميراً عليه وحت عاينه شر ما كان يجب على العبد طاعة
سيده . وصورة المسئلة في الخش أن لا يكون مستأجراً ولا مؤمراً عليه ، فإن كان مستأجراً فله
حكم العبد ولا ينضم حمله على مستأجر ومؤمر عليه ، لأنه إذا خالف أمر الأمر وسافر يكون
سهره معصية فلا يقصر أصلاً ، أو يقال الكلام في مسئلتها فيما إذا بوى جمع الجيش فيسبهم
كالعدم لأنهم لا تمكنه التحصن عن الأمر والكلام في المسئلة الثانية في إحدى واحد من الجيش
لأن مقرقته الجيش بمكة فاعتبرت بنة ونسب غيرهما للجيش وقد أشار لهذا الأخير بالشارح
قوله وقوله مالك ثمرة لا يابيه التعامل المذكور في إحدى ، لأن الأمر فمالك الأمر لا يابى
ما مرده عنه ويحتمل له خلاف بخلاف الجيش إذ يحسن به نظامه وهذا الوجه . ومعلوم أن الواحد
والجيش مثال ولا فساد على ما ذكر به نظامه بخلاف وملاخ . بل مذبح (ومن قصد سبوا
لأول فصار ثم نوى) وهو مستقل ما كثر (رجوعاً) عن مقصده إلى وطنه مطاناً أو عرد لغير
حاجة (انقضى) سهره بمجرد بنة حيث كان يراد لأمر طهه مقصده لأن بنة الإمامة مع السر
غير مؤثرة في الرجوع معه كدب . ومضى قبل ما جاء سهره اسبق قصده مادام في ذلك الممر
كما حرروا به وما فهمه كلام الخوى الصغر ومن معه من أنه يقصر فغير معول عليه لمقصده
استقول (فالسار) لمقصده الأول وعرد ولول خرج منه (سهر جديد) فإن كان ما أممه
سفر قصر ترخص بمفارقة ما انتظره مفارقه والإفلا . أما إذا نواه إلى غير وجه الحاجة فلا ينسحب
سفره بذلك وكنية الرجوع فيما ذكر التردد فيه كما في المجموع عن السوى (و) ناسها حوار سهره
بالسببة للقصر وجميع الرخص إلا التيمم فأنه يبرمه لكن مع إعادته السهره كمنه عند (لا يبرخص
العاصي سفره كالتق وناشئة) وقاطع طريق ومسافر إلا إذن أصل يجب استئذانه فيه ومسافر عليه
دس حال قادر على وفائه من غير إذن عمره ، بد مشروعية الرخص في السفر للإمامة والعاصي لا يجب

(قوله فإن كان مستأجراً)
أى أو مؤجراً عليه (قوله
حيث كان بارلاً) لاحاجة
إليه مع قوله ما كثر
وخرجهما ما إذا كان
سائراً إلى مقصده أو غيره
وقوله لا سائراً جهة مقصده
فيه تصور مع أنه مستغنى
عنه عما يأتى في شرح
قول لمصنف قال سار
واعطى ما كثر ساقط في
بعض النسخ .

حوار الاجتهاد في معرفة طول السفر في الاسماء فبنته استثنى وعبره (قوله بخلافهما فيهما ما
كالعدم) ثم يذكر حكم ما لو نوى الأسير مسافة غير مسافة آسره معه لأن بنة عدم تمكنه من
الافراد لغو . نعم إن كانت بنة أنه من قصر على الحرب حرب فلهذا يستثنى في قوله ولو عدم الأمر
طول سهره الخ (قوله وحت طاعته) مفهومه أنهم لو أمرو أميراً على تسبهم لا يجب عليهم
طاعته لكن لمصرح به في السر خلافه (قوله وهذا أوجه) لكن تصح عنه لأجوب عما
مر من أنه إذا كان مستأجراً أو مؤمراً عنه وخالف الأمر يكون سهره معصية . وقد يجب أن
ماها فيما إذا بوى السفر وم سبق له ذلك بأن بقى مع الأمر وما يقتضيه إذا سافر فلا ساقى على أنه
ذكر هدى في مقابله ما حكاه قبل فبين ومن ثم غير قوله . أو يقال الكلام في مسئلتها الخ (قوله
مصدقاً) أى الحاجة ثم لا (قوله لا سائراً جهة مقصده) مفهومه أنه إذا بوى الرجوع وهو سائر
لغير مقصده الأول لا ينقطع ترخصه ، وسيأتى ما فيه في قوله فإن سار مسرعاً جديد (قوله التردد فيه)
أى وإن قل التردد (قوله يجب استئذانه فيه) أى في ذلك السر بأن أراد السفر للجهاد وأصله
مسلم فلا بد من استئذانه (قوله ومسافر عليه دين حال) أى وإن قل (قوله من غير إذن عمره)
أبى أوطن رضاه كما ذكره الشارح في الجهاد .

(قوله ويلحق عن ذكر أن يتبع به ودانته بالركض الخ) أي أن لم يكن له في سفره غرض صحيح فإن سفره حينئذ ليس فيه إلا إتباع نفسه ودانته وليس أفراد خلاف لما أعده من الدعة له غرض صحيح لكنه تبع به ودانته فالحرمة إنما جاءت من إتباع النفس والدانة بأن أسرع في المشي وركض الله به فوق الحاج إليه لا بغرض صحيح في ذلك وإن كان هذا صاهر نصير الشارح ييلعن والركض ويدل على ما ذكره من الثاني بظاهر قوله في مرة قريب وما أعرض به فيما إذا سلك لأطول لحرص التصرف فقط أن إتباع النفس من غير غرض حرام عكس رده الخ بقوله في الرد لقاء أصل السفر على إتباعه صريح في أن السفر إذا كان باعث عليه غرض صحيح لا يصير في إتباعه إعتاب النفس وبدانة فتعين أن صورته استشهد بها ما ذكره . نعم قوله ثم تستدر تسيبها يؤيد بأنه غير مستم حرمة إتباع النفس والدانة لغير غرض وهو ما اقتضاه قوله الآتي وإن قل بحلي الخ انصرح في أنه قائل بالحرمة فيما ذكر وعكس أن يتبع لأغراض ما سترتم أصل السفر فيه ليست صحيح وما ذكر وقع بعد غنة الدور المباح ثم تكن حرما بوقوعه تابعاً لحرص صحيح ويصح ما ذكرته ولأن من أن صورته استشهد بها أنه لا باعث له على السفر سوق عسيرة على الخاص في حكم الاستدراك في كلام الشارح ونصها حسب ما عليه الأذري فما إذا لم يكن له غرض في سفره قال السيد لا يكون عاصاً وكذا كل من أتبع نفسه بغير غرض كركض منه أو خول ذلك وغير كلام لأصحاب يدل على أنه مباح وكذلك إذا مر لرؤية البلاد أو غيره فيها طاهر المذهب أنه مباح وقال أبو محمد من لأغراض الدعة السفر يرى البلاد ولا أثر له سواء أه كلامه على فتوله وكذا كل من أتبع نفسه الخ معطوف على ما إذا لم يكن له غرض في سفره من عطف الله على الخاص فكانه قد إذا لم يكن له غرض في سفره يكون عاصاً لأنه متبع بنفسه ودانته لغير غرض وكذا حكم كل من أتبعها بغير غرض وإن لم يكن في سفره واعتبره بهذه الكيفية فلا هو فيما قناه قاناً انعموفة في مثل (٢٥٢) دلت وصرح به أن الشارح اقتصر في كونه على معنى هذه الكلمة ولم

يدعك ما عطف عليه
اكتفاء بها لعمومها ثم
صرح بأن محذوفاً
في حكمها مع أن خلاف
يجلي مع غيره إنما وقع
أناله في المعطوف عليه
وهو ما إذا لم يكن له في

لأن الرخص لا تامة بالمعنى وحق عن ذكر أن يتبع به ودانته بالركض من غير غرض
أو يسافر مجرد رؤية البلاد والظر إليها من غير قصد صحيح كما يتلاه وأقره ،
(قوله لأن الرخص لا تامة بالمعنى) صاهر وير بعد عن محل رتب ليس وتعتبر عليه العود أو
الوكيل في توافه وهو صاهر إن لم يعرف على توفيقه قد قدر ما سوكب أو نحوه ويدم على جروحه بلا
إذن قنسا على ملو عن ردة المسألة وعبر على رده إذ قرر كذا فمضى كلام الشارح في أول الحاشية
فيه قول بوجه (قوله وانما عن ذكر أن يتبع به ودانته الخ) هذا سفر معصية ثم وجه الاطلاق

سفره غرض صحيح كما عرفت من عبارته فهذا السفر من الشارح به بغيره سر الخ فيما ذكره
من أن صورة المسئلة أن السفر ليس به غرض صحيح وحينئذ فتول الشرح كحلي أو سافر لرؤية البلاد بعد قوله أن يتبع
بأنه من عطف الخاص على العام لأنه من أفراد ما لا تعرض عنه كذا هو صاهر بل تحت الأذري أنهما مسئلة واحدة لكن يتعين
أن مراده ما ذكرته لاقتضائهما من الثاني وعبره أعني الأذري بعد قول الروضة وما أخق سفر المعصية إتباع نفسه
وتعديده دته بالركض لا بغير غرض ذكره السيد لا لأنه لا محل له دلت وتو كان يتفق من الله إلى الله لغير غرض صحيح لم يترخص
قال الشيخ أبو محمد السفر مجرد رؤية البلاد والظر إليها ليس من لأغراض الصحيحة ه نصي أعني عبارة الأذري وصاهر
كلامه أي البووي نقل ثلث صور وأبو ثمة عابها وعبر في شرح المهدب الأول في إتباع النفس ولده إلى الأصحاب معاملة
والظاهر أنها والتي بعدها أي مسئلة الاستقبال من الله إلى الله والسفر مجرد رؤية البلاد مسئلة واحدة انتهت فعل مؤدى الصور
أثلاث واحد وفيه مقدمته ثم استشهد الأذري على ما بحثه بكلام العربي وإمامه قال قلب قد قرر أن ما ذكر من سفر المعصية
عند الشارح بتدليل قوله وإن قل على الخ ومن ثم عبر عنه التمسح حج بقوله ومن سفر المعصية أن يتبع به ودانته الخ فما وجه
بغير الشرح فيه كالروضة فتوهمها ويلحق قلت وجهه أن صورته السفر فيه ليست معصية لأن باعث عليه ليس إتباع نفسه ودانته
وإنما نشأ من انتفاء الغرض في السفر فكان السفر حيث لا غرض فيه صحيح مقصوده إتباع النفس والدانة وإن لم يلاحظ المسافر
ذلك بخلاف السفر لحو السرقة فأنها الباعنة عليه فكان السفر هنا سفر معصية في الحقيقة والصوره بخلاف مسئلة فان غرض أن
ال باعث فيها إتباع النفس ولده أن يلاحظ المسافر ذلك عند مره كان السفر كمر نحو السرقة من كل وجه وكان أولى بالحكم بما
قررت في هذا الجواب بدمع قول الشهاب منهم هذا بمر معصية فتاوجه الخلق أهوق اصبح وجهه ما ذكرته والله الحمد لا ما ذكره الشيخ
في الحاشية بما هو معنى على أن صورة مسئلة أن باعث على السفر في مسئلة غرض صحيح ولكنك أنتب فيه نفسه ودانته فتأمل

وإن قال محي في الأول من كلام الأصحاب الجال وفي الثاني أنه مسح ، ومعنى قولهم ارحض
لا مسح بالمعاصي بل فعل ارحضة من توقفت على وجود شيء فإن كان بعد فيه في سعة خراما مسح
معه فعل ارحضة وإلا فلا والداهم لا يأتون وخوهم لم يسع كالسبع وإن لم يحسنه إلا لم يخرج
بالمعاصي سعة المعاصي فيه وهو من قصد سفرها مباحا فتعرض له فيه معصية فيرتكبها فلا الترخص
لأن سبب ترخصه مباح قبيلها وبعدها (فلو أنشأ) سفرها (مباحا ثم جعله معصية فلا رخص) له
(في الأصح) من حين جعله كالو أنشأ بهذه المسألة . ولما لم يترخص كونه كونه كونه السدر
مسحا في ابتدائه فإن تاب ترخص حرما كما قاله الرابع في باب المسألة أي وإن كان الذي قبل من
مرحلتين نصر الأوله وآخره وما ذكره الشيخ في شرحه من أنه لا يجوز مؤثرا (وهو أنشأه
عاصيا) له (ثم تاب) توبة صحيحة (فبدأ بالسفر من حين التوبة) فإن كان بين مجاز
ومقصده مرحلتان قصر وإلا فلا وفارق ما مر من تقصيره بابتدائه عاصيا فلا يمسحه السيف وما
لا يشترط للمرحض طوله كما كل الميتة يسبحه من حين التوبة مطاوع وخارج توبة صحيحة ماله
عصى سعة يوم الجمعة ثم تاب فإنه لا يرحض من حين التوبة بل حتى توبة الجمعة ومن وقت
فواتها يكون تنده سعة كما في غموم ، ولو بوى الكافر

انتهى من عنى منهج إلا أن يقال المراد بسفر المعصية أن يكون الحامل على السدر من المعصية
كقيلع الطريق وما هذا خاف عليه عرض صحيح كما جازة لكنه أتبع نفسه بالركض في سعة
لذلك العرض فكان معه هذا كعصى المعاصي في السدر لكونه كان عاصيا سفس ركض الذي
تحصل به قطع مسافة الخلق بالمعاصي يسافر (قوله وإن قال محي في الأول) هو قوله في معصية
سعة وقوله وفي الثاني هو قوله رؤية السلاسل (قوله كالسبع وإن لم يحسنه) أي قال سدر
الشي بلا إذن من وليه لم يصر قبل التوبة وله صرح سم وكذا في صورة الصورة وسرهما
في من المسألة عند الدعوى قال مع مرحلتين قصر وإلا فلا نسوم وإن لم يكونا اعتماد حال المسافر
لم حكم المعصاة وقال حج في شرح العباب ما طاعه أن العصى يسافر في الدعوى في عدة وإن سافر
لا إذن من وليه لأنه ليس بعاصي وامتناع التقصير في حقه يتوقف على بل نحو حقه فإن من فعل
ما هو بصورة المعصية وليس بمعصية له حكم المعاصي وأتى بذلك (قوله فله وبعدها) أي وكذا
فيها كأن سار لمقاصده وهو يشرب الخمر فالسفر مباح مع إنجته بالسفر (قوله فلو أنشأ سفر مباحا)
أي شرع فيه (قوله وما ذكره الشيخ في شرحه من أنه لا يجوز مؤثرا) هو قوله في توبة
انتهى وتأويلها كأن يقال قوله محل توبته أي حيث ابتدأ سفره معصية فإن ابتدأه مباحا ثم جعله
معصية ثم تاب رخص وإن كان الذي دون مرحلتين (قوله فبدأ بالسفر) هو فتح آية والشئ
أي موضوع إنشاء السدر يعتبر من حين المجدد وعمله المحلى فمضى السدر نصم المم وكسر الشين
انتهى وهي تعد أنه سم لانت لاسافر لا لمكان السدر وما قد واحد (قوله وهو في ممر) أي من
أنه إذا أنشأ مباحا ثم جعله معصية ثم تاب رخص وإن كان الذي دون مرحلتين (قوله من
حين التوبة متوقفا) بقي مرحلتان أم لا (قوله حتى توبة الجمعة) أي بسلام الإمام منها بغير
عدة طه وقصيده أنه قبل ذلك لا يرحض وإن نهر عن محل الجمعة وتعتبر عليه إدراكها .

(قوله ولو احتمالا) وقد يقال ينافيه ما سأل في قول المصنف ولو عامه مائرا وشك في بنية قصر (قوله وقال القمولى الخ) أى محالنا لم اقتضاه كلام من ذكر ، فمرص الشرح من ذكره بيان خلافه في مسئلة (قوله وإنما الخلاف) مقول قول القمولى (٢٥٤) (قوله عند صرح) أى القمولى ، وهذا أول كلام الشارح بعد

كلام القمولى (قوله وهو موافق لترجيح الراعى) أى فى أصل مسئلة التمس الخارج من الإنسان الذى تقدم فى شروط الصلاة لاقى خصوص مسئلة الرعاى وإن توم وإلا لاقى قوله وهذا مقتضى كلام الشيخين ، وقوله لكن السوى رجع انهو عن الكثير أيضا : أى فى مطلق دم الإنسان كما عرفت : أى والرعاى مذهبنا من له . والحاصل أن عرض ائشارح وإن كان فى عبارته فلاقة ، ومن ثم فهمت على غير المراد أنه بعد أن بين مختاره فى المسئلة طبق ما مر له فى غير موضع تبعا لوالده أراد أن يبين كلام القمولى فى خصوص هذه المسئلة الخلاف لاختياره وقوله فيه وهو موافق لترجيح الراعى لكن النبوى رجح الخ من باب التبرل مع القمولى كأنه يقول حيث لم يستثن نحو الرعاى ما مر من

والصلى ستر قصر ثم أتم أو بلغ فى الطربى قصر فى نفسه كفى . وقد الروضة خلافا للسوى فى مساوية من قصر الصلى دون من أتم (و) راعيا عدم إتمامه (ولو) احتمالا فى (اقتدى بتم) ولو مسافر (حطة) كأن تذكره فى آخر صلاته ولو نامة فى نفسها كصباح أو جمعة أو مغرب أو نحو عيد أو راحة ولا يرد ذلك على المصنف بل سر من أنها نامة فى نفسها (رمة الإمام) لما صرح عن من عباس من أنه السه ، والأوجه حوار قصر معاده صلاها أولا مقصورة وفيها نائبا إما أو مأموما انقصر ولو لم إمام الإمام بعد إخراج المأموم نفسه لم يحك عنه الإمام لأنه ليس بإمام له فى تلك الحالة بد من اسم فاعل وهو حقيقته فى حال التمس فيصير أن الإمام حين لا قداء فلا يرد ذلك على المصنف وبعد صلاة القصر حرك من جعل المأموم حاله ونحوه من القصر خلاف التمس لو يرى انقصر من بعد صلاته لأنه ليس من أهل القصر وانما من أهل فاشه ماوشرع فى الصلاة بنية انقصر ثم بوى الإمام أو صار مقبلا (وورع) ما يثبت عنه ويصح فصيح وهو مثل لا قبل لأن إماما على بطلان الصلاة (الإمام المسافر) انقصر (واستحب) بطلان صلاته رعايه لأنه لا يعنى عنه سواء أ كان قليلا أم كثيرا لاختلافه بغيره من الصلوات مع ندرته فلا يشى الاحتراز عنه وهذا هو مقتضى كلام الشيخين أو جماعة من الأئمة وقال القمولى فى البحر خلا عن الشيخ أى حامدا والمعاملى ردا على أى عام صاحب من شرح فى أو لى نص لمختصر وأما الخلاف فى الاستحلاف بعد وهذا استخلاف من وجود اسم الكثير لمطل للمسألة عند شرح من النفس من الرعاى لا مطلق وهو موافق لترجيح الراعى لكن النبوى رجع العنوين الكثير أيضا . وفى المجموع حكاهما ذكره القمولى قال السكرى ومتمحيل أن فى دم رعاى غيره من الصلوات حد لا بل بخته هو والمعمد الأول (متما) وإن لم يكن متندبه (ثم المقتدون) مسافرون ولو ذنبوا الاقصد به قصر ورتهم مقتدين به حكاهما عند الاستحلاف ومن ثم لم يفتهم سهوه وتحمل سهوه ، بل لو بووا فراقه عند إحسانه بأول رعايه أو حدثه

(قوله أو الصلى) أى ولم يكن سهوه سهوه العصية أن كان آتيا أو بشرة أو مبر إدى وسه على ما مر فى قوله . والمصنف أن الآس ونحوه من لم يلع كالمطلع وإن لم يحقه الإمام (قوله قصر فى بنية) فصدته أنه اس له التصرف فى السهوع وليس مرادا لأن المرص أنه مسافر بادرى وليه فلا معصية ، فاعبه إماما قيد عاد ذكر للزدة على النبوى (قوله قصر فى بنية) أى وإن كان دون مرحدين (قوله ولو مسافرا الحصة) ولو دون سكانية الإحرام حج (قوله صلاها أولا مقصورة) وإنما اعبر فى الأولى كونها مقصورة لأن لإعادة فعل الشىء نائبا بصدته الأولى ، لا يقال على هذا لا يجوز إعدادها مرة لأن يقول لما كان الحمام هو الأصل ولا يتوقف وجوبه على بنية من يمنع لأنه رجوع بالأصل (قوله لم يحك عنه) أى المأموم (قوله ونعقد صلاة القاصر) أى نامة فإراد من بوى القصر حاف الخ لأنه ما من ما قصر حقيقة لاستحالة مع كونه تعقدت صلاته نامة (قوله والقصر أصبح) قال ع والضم صغيف والكسر أصعب منه (قوله وقال القمولى فى البحر) أى وهو شرح توسط له وانقصر منه الخواصر (قوله قال السكرى) أى الشيخ حلال الدين لا الشيخ أبو الحسن (قوله ولمعمد الأول) أى وهو عدم العتو عنه مطلقا ، وهو مقتضى كلام الشيخين خلافا حج حيث قال بالعنو عن قليل دم انقاد .

قصر
لعلة من مطلق دم الإنسان فتقيده بالكثير فى قوله قيل وجود الدم الكثير لمطل بالصلاة جرى على طريقة الراعى لمدرة فى شروط الصلاة وإلا فالسوى رجع انهو فى دم الإنسان مطلقا أى بشرطه ، فلا جرى القمولى على طريقته لم يقيد بذلك

قل تمام استحلالة قصرها كالوم بسجدة هو ولا المومون أو استخلف قاصرا (وكذا في عاد الإمام والقاضي) يرمه الإمام لعدم إعداده تمت في جزء من صلاته ، واحد تر تنويه واستخلف متبا عما يو استخلف قاصرا أو استخلفوه أو لم يستخلفوا أحدا فاسمهم يقصرون ، ولو استخلف المومون من القاصرون قاصرا فكل حكمه (وولم الإمام مقصدا قصدا) بعد ذلك (صلاته أو صلاة إمامه أو بان إمامه محدثا) أو ما في معناه من كونه ذا نجاسة حقة لما مر من صحة الصلاة خلف هؤلاء وحصول الجماعة بهم (أم) لأنها صلاة وحده عليه إمامها فمتنع عليه قصرها كفاية لحصره ، وخرج بقصد صلاته ما لو بان عدم إعداده فيه قصرها ، والصابط كما أفاده الأدرسي أن كل ما عارض بعد موجب الإتمام فسدده بحكم إمامه وماله فلا ، ولو أحرم مستردا ولم يبق القصر ثم عدت صلاته رمة كما في المجموع ، الإمام ولو قد التهورر في شريع بنية الإتمام فيها ثم قدر على الشهادة ، قال السبكي وغيره قصر لأن فعله ليس بتخيئة صلاة ، قال الأدرسي ، ولعل ما قلناه ، على أنها ليست صلاة شرعية بل تشبهها ، والمذهب حرمة له ولأوجه الأول لأنها وإن كانت صلاة شرعية لم يسقط بها طيب فعلها وإنما تسقط حرمة الوقت فقط وكذا يتل فيمن صلى نيمم عن ريمه الإعادة بنية الإمام ثم أعادها (ووافندي عن منه مسافرا) سوى القصر الذي هو ظاهر حال المسافر أنه يواه (فمن مقبلا) يعني متبا وإن كان مسافرا أم حيا

(قوله والصابط) هو قاصر

على ما إذا فسدت صلاة

المقتدى (قوله ولو أحرم

مستردا الخ) ههنا أفراد

الصابط (قوله هو) لا حاجة

إليه مع قوله أنه يواه .

(قوله قل تمام استحلالة) أي سواء كان من الاستحلاف أو معة (قوله وكذا لو عاد الإمام) حكم هذه المسئلة عن من قوله السابق ولو اقتضى يتم الخ لأنه شامل لحده ، ولعله إنما أورد ذلك هنا دفعا لتوهم أنه لما كان في الأصل مسوعا لا قصر به لحقيقته فلا يسرى عليه حكمه (قوله واحذر بقوله واستخلف متبا) بين به كونه محذر من وإلا فهذا علم من فوته قبل كالوم يستحلله هو ولا المومون أو استخلف قاصر (قوله أو بان إمامه محدثا) أي بعد روم الإمام بخلاف ما لو بان أحدث قبل روم الإمام أو معه فإنه لا يمنع التقصر لأنه فسد مسافر قصر في طه (قوله ما لو بان عدم إعداده) أي صلاة المومون بأن بان له حدث منه أو نجاسة في نحو يديه أو ليكون إمامه ذا نجاسة ظاهرة أو أميا أو نحو ذلك (قوله رمة كما في المجموع الإمام) أي لأنها تعقد بامة بإحرامه مستردا لعدم نيته التقصر ، وبه على أن قول المصنف مقصدا ليس بقيد (قوله ثم قدر على المطهرة) ظاهره سواء كان ذلك في الصلاة أو بعدها في وقت أو بعد ، ويرد عليه أن فاقد الظهور من ونحوه ليس له صلاة ، لا إذا صاق الوقت عن الصلاة وعدم أنه لا يجد ماء في الوقت أو ظرف عدم وحدته وأنه مادام برحو الماء لا يصح إحرامه وعنده فهو أحرم ثم وحد الماء في وقت فقد تبين بذلك أنه من صلاته على طين بأن خطؤه فتبين عدم اعتد صلاته فيعيدده مقصوره ولا يكون من محصل الخلاف (قوله ولعل ما قلناه) راجع لقوته قبل السبكي وغيره (قوله ولأوجه الأول) أي حوار التقصر وهل له الجمع أيضا فيه رد وسبأني عن الشارح في قول القائل لا يأتي ما يفيد أنه كالتحريم فيمنع عليه الجمع ، تدعي لا تأخرا في الجمع (قوله لم يسقط بها طيب فعلها) فيه نظر فإنها حيث وصفت بالصحة سقطت بها طلب الفعل ووجوب التقصا ، حيث كان ضامرا جديدا ومن ثم قال في جمع : اعوام إن الصحة إسقاط العمل وقيل في العادة إسقاط التقصا بفعل الشارح حرى على الثاني أو أراد بطلب الفعل التقصا (قوله وكذا يتل فيمن صلى نيمم) أي فله قصرها .

أما من عندنا ثم مني أو بما عهد به له من بعد ذلك حقيقة طارئة (قوله)
 نوب القصر (من حين سره) بأن تردد في قوله من حيث (أتم) لزوماً وإن كان مستقراً
 قصر الظهور شعار المسافر على ما دل عليه ولو كانت التدوئة من قسدي من جهة مستقرهم
 أحدث ثم من مني سره في سره قوله وإن كانت طارئة مع تعيين حدث إمامها زائد
 على الأربعين إلا كذا فيها صورة جماعة من حاشتها ولو لم يكن إلا واحدة جماعة كاملة
 كدبر ولم يكف بذلك في إدراك المسبوق الركعة خلف الحدث لأن تحمله عنه رخصة والحدث
 لا صاح له في دفع ما لا يسوي هـ (ولو علمه) أو ظنه لأنهم يطلقون العلم كثيراً ويريدون به
 ما شمل القس (مسافراً وشك) أي تردد (في منه) القصر لكونه غير حقيق في أقل من ثلاث
 مراحل ثم هو بينة القصر (القصر) إذ من قصره لأنه الظاهر من حله ولا يصير من بين متما
 ثم وحرر قوله وشك في منه عما نوهه مسافراً وشك كأن كان لإمام جهة في دون ثلاث
 مراحل منه يتم لا صانع القصر عمدة في هذه المسافة ووجه كونه لأسوي أن يالحق به مبردا
 بحر الإمام من بحرهم من عزمه الأعمى (ولو شك في منه) أي في بنية إمامه (فصل) معلقاً عليها في منه
 (بن قصره في سره) لأنهم (أتمت قصره في لأصح) إلى قصره ولا يصر به فيما عملناه عدة أن عمل

(قوله أن يكون عندنا) أي من جهة واحدة خلاف ما بين أنه كان متغيراً ثم طارئة عليه
 الحدث كما أني في قوله وبوصحت التدوئة الخ (قوله وإن كان) عيب (قوله ثم أحدث) أي لإمام (قوله)
 ثم من مني ما ثم) أي لأنه بين أنه اقتدى به في الحدث ثم (قوله بل حقيقة) أي في وجود
 حقيقة (قوله أو لا) الأولى أي أنه لأنه أراد بالهمزة وهو ما استأنف قوله لأنهم يطلقون العلم
 كثيراً الخ أسوي وإن ارد حج به قوله قوله في كثره من يكون ما هم ما يشتمل القس أسوي ثم
 يحسن ذلك بما لا يخفى من أن أحد به أن أحد داخل في عشارته (قوله كونه غير حقيق) ولو كان
 الإمام حقيقاً وقسدي به من منه من من ثلاث مراحل وبين أنه نوب لأنهم فهم إمامه الأتمام
 لأعمه إمامه ويحسن على السر أو لا كما لو بين في حديثه ثم إقامه لعدم التدوئة حقيقة فيه عار
 والأقرب الذي ولا زال يمكن الفرق بأن في تعيين الحدث بين له عدم حقيقة التدوئة وهذا التدوئة
 صحيحة لأن العبارة بعدة اشياء لأن قول من يكون انفراد بقية المأموم إذا كان لإمام ما سبها
 كما مر عن صاحب الحاشية المبررة وهذا على ما سبها ثم بعد ذلك أنه قد ير بينه ما بعدية
 القصر منه ما فيه يكون له حتى ما (قوله في أن من ثلاث مراحل) هدية حتى أن أمامية
 يجوز ما دون الثلاث وهو محقق ما في شرح في قوله خروجا من تحت أي حقيقة
 القصر في الأول ولائمه في الثاني انتهى ولكن أن تحت بأن مشأ الثلاث هنا يجوز أن إمامه
 الشاهي مثلاً وفي ناص السج أو حسباً وعيباً قد يرد ما ذكر (قوله قصر) يعني الفرق بين هذه
 وبين ما سبها أنه ثم ما حصل من الأمام كان الحاصل عمدة محض التردد في السنة فامتنع عليه القصر
 وليس من سره إمامه وهذا ما عدم سره أو صفة وكان الظاهر من حال المسافر بنية القصر كانت منه
 مسببة على أن رجع وهو به القصر كما في ما وصار الحكم معك على قصر الإمام (قوله)
 قد من إمامه) أي إمامه (قوله من عزمه الأعمى) أي فيجب على المأموم لا إمام وإن قصر
 إمامه لأن صلاته تنعقد تأمة لظنه لإمام إمامه -

الأولى من السجود حذوها
 (قوله أو لم يعلم من حاله
 شك) كأن المراد أنه
 داهن عند البنية عن حاله
 الإمام لم يخبر به لكنه
 نوب القصر اعتباراً (قوله)
 (قوله لظهور شعار المسافر
 عالماً) عبارة الجملة
 لتقصيره بشرطه مبردا
 فيما يسهل كشفه لظهور
 شعار المسافر غالباً فلعن
 صدر العبارة استقامه
 التماس من عبارة الشرح
 (قوله بل حقيقة) معطوف على قوله لا كونه
 لأعلى مدخوله (قوله)
 لأنهم يطلقون العلم الخ
 هذا التعيين لا يناسب
 العطف وعبارة التوضيح
 وظنه كغيره من يرون
 بهم ما يشتمل القس فأشار
 إلى جوابين (قوله غير
 حقيق في أقل من ثلاث
 مراحل) أي فيسحق
 لأن الحقيق في أقل من
 الثلاث متيقن الاتمام وفيما
 عوفها متيقن القصر فلا
 تنصور فيه المسئلة وإعما
 قيد غير حقيق بما يرد
 كان في أقل من ثلاث يسقى
 الشك في كلامه لصعب على
 حقيقته وبالأولى إذا كان
 فوق الثلاث بكن الموحود
 حيث يصح لأشك الظاهر
 من حاله حيث يد القصر
 حمل له على الكمال من
 العمل بالنسبة

احتمال السنة بالتعاقب ما يمكن قصره على الحلال والإفراز قصر والثاني لا يقصر بتردد في السنة أما لو كان إمامه متبرأ من الأئمة وعلى الأول بوقل بعد خروجه من الصلاة كسبوت الأئمة بزم المأموم لأتباعه أو بويت القصر حمله القصر فإن لم يتبرأ من المأموم مانوا لإمامه لزومه الأئمة احتياطاً (و) خامساً سنة القصر أو في معناه كإفراز النذر والظهر مثلاً ركعتين ولو لم يسو رحوا وإلا احتجوا على أنه (يشترط للقصر به) كونه على خلاف الأصل فاحتجوا بحرف عنه بخلاف الأئمة ويشترط أن توجد بقية (في الإحرام) كبقية النيات بخلاف سنة الإفراز لأنه لا مانع من طرق الجماعة على الأفراد كملكه لأنه لا أصل لها يرجع إليه بخلاف القصر لا يمكن طرقه على الأئمة لأنه الأصل كما تقرر (و) سادساً (لتحرر عن مسبقها) أي بية القصر (دوام) أي في دوام الصلاة أن لا يتردد في الأئمة صلاة عن الإحرام كما قال (ولو أحرم فأبصر ثم تردد في أنه يقصر أم لم يقر) ثم (و) تردد أي شك (في أنه يوي القصر أم لا أم) ولو لم يكر حلاً أنه يواه لتأديته حرماً من صلواته حتى تردده على الإحرام وما قيل من أن هذا التركيب غير مستقيم لأنه قسم لم أحرم فأبصر لا قسم له رد أن كونه قصرًا في أحد الاحتمالين المشكوك بهما لا يسوغ جعله فيها وهاتين المسئلتين من الغرض منه ولم يصرها شيئاً قال الشارح لصحة دليلها في الجواب ما ليس من المحذور عنه احتجوا بما قال (وهم) حسب على أحرم (بإمامه لثالثة شك) أي تردد (هل هو متبرأ أم لا) .

(قوله لصحة البيها في الجواب ما ليس من المحذور عنه) في حكمه ما ذكر ليس من المحذور عنه وقفة فإن التردد قائم فيه بالمقتضى وهو مناف لنية القصر غاية الأمر أن التردد هنا في فعل الإمام وهو لا يمنع كون التردد قائم بالمقتضى وأي فرق بين هذا والمستثنى منه فإما كراهة وما في حاشية الشرح عن ابن عبدالحق من توجيه كلام الشارح لا يحدى كما نعم شمله .

(قوله وعلى الأول لو قال) أي ولو فاسقاً لأنه إخبار عن فعل عنه وقوله بعد خروجه من الصلاة أي تحدث مثلاً ثم إن قال ذلك من نوع مأموم من صلواته فصار وإن أخبر بشك بعد سلام المأموم من ركعتين نية القصر أولاً فإن قصر الفصل بين السلام وإخباره على ما فعله وإن طال وجب الاستئناف (قوله فإن لم يتبرأ من المأموم ما يوه) أي كأن عصى به ولم يدرك معه الإحرام وشك في بية القصر وسب الإمام وذهب إلى سده ولم يعم المأموم حمله (قوله لأنه لا أصل لها) مع الاستعداد يرجع إليه بخلاف ما لو لم يسو القصر في بية فخرج إلى الإمام لأنه الأصل وعنده المقتضى بخلاف الأئمة لأنه الأصل ولزمه وإن لم يسو انتهى وهي أولى من عبارة الشارح لخص (قوله ولو تردد في غاية) قوله لتأديته حرماً من صلواته الخ (هذا التعليق راجع لكل من السنة بين وبين كانت الأولى ليس فيها شك في البية لكن تردده بين القصر والإحرام مناف للإحرام بية القصر (قوله وما قيل من أن هذا التركيب غير مستقيم لأنه قسم لم أحرم فأبصر أم لا أم) يوي القصر (قوله عطف على أحرم) الأولى عطفه على تردد لأن عطفه على أحرم يصير التقدير أو لم يحرم فأبصر بل أحرم متبرأ وإمامه الخ لأنه لا يتقدم مع المعطوف ما لا يشيخ المعطوف عليه وهذا ليس كذلك بل موزنه أنه أحرم فأبصر ثم قام إمامه لثالثة فتردد في أنه يوي إلى آخره وعلى هذا يشكل جعل هذه زيادة على المحذور عنه ثم رأيت في ابن عبدالحق جواب عن كونه من المحذور أن الشك في حال الإمام بما ينشأ من القصر لا البية انتهى ويمكن الجواب عن مسألة العصف بأن كون المعطوف ينشأ عنه فيصير المعطوف عليه أمر غالي فيجوز أن يجعل التقدير هنا ولو نفاه الإمام الخ (قوله أم) أي وعليه فهل يسطره في التشهد إن جلس إمامه له حمل له على أنه قام ساهياً أو تعين عليه بية المارقة فيه بصر والأقرب الثاني كما هو رأي مريد الاقتداء بالإمام حالاً وتردد في حاله هل حمله لعجزه أم لا من أنه يسمع الاقتداء به فكما امتنع الاقتداء بعدمه على يعاقبها بوجوب بية المارقة لعدم عامه بما يجوز له فعله فليراجع .

ولونين له كونه ساهبا كما بوشك في بية نفسه وفارق هذا مامر من نظيره في الشك في أصل النية حيث لا يصح ويدكر عن قرب بان رصه غير محسوب ويطعن في عه لكثرة وقوعه مع قرب رواه عالما بخلافه ها فان الموحود حل الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء أ كان نوى التصبر ثم الاتمام لو حوّد أصل النية فصار مؤدبا حرره من صلاته على تقدم كبره فبرمه الاتمام وفارق أيضا مامر في شك في بية الإمام لماسر اشتد بان ثم قرصة على التقصر وهذا القرية ظاهرة في الاتمام وهو قيامه ثلاثا ومن ثم لو كان قيامه يوجب التقصر بعد ثلاث مراحل كحق لم يلزمه الاتمام حملا لقيامه على أنه ساه (ولو قام القاصر لثلاثة عمد لا موحب للإتمام فثبت صلاته) كما لو قام انتم لركعة رائدة (وإن كان) قيامه لها (سهوا) ثم يذكر أوجه الاتمام (عاد) حتى (وسجد له) أي لهذا السهو بد كبره مما يبطئ عمده ومنه ما لو صار لقيامه قرب لماسر في سجود السهو لكنه لا يرد على التصبر لأنه فرض كلامه فيمن قد (وسجد فإراد) حاله بد كبره وهو قائم (أن يتم عاد) بالجلس حتى (ثم رخص بها) أي بوجوب الاتمام لانه مهوضه السهو فوحث بإعادة قال لم يوجب الاتمام سجدة للسهو وهو قاصر (و) ساهها دونه سعده في جميع صلاته كما قال (و) بشرط (للتقصر) (أيضا كونه) أي النوى له (مساهرا في جميع صلاته فيجوز الإقامة) القطعة بالرحص (وبها) بوشك في سب (أو نمت سبعة) سب (دار إقامة) أو شئت هل اعتبها أولا (أنتم) (لروا) تحقق سب (رحضة) (و) ناهيها العلم بكون التقصر فلو قصر جازله لم يصح صلاته لتلغيه كما في الروضة قال الشرح : وكأنه ركة بعد أن يقصر من لم يعلم جوازه (و) القصر أفضل من الاتمام على المشهور (إدفع) سعده بالسجدة للتقصر (ثلاث مراحل) والأفلا تمام أفضل حرره من إلتفات أي حبيبة القصر في الأول والاتمام في الثاني ،

(قوله محسوب من الصلاة على كل حال) أي خلاف الشك في أصل النية لأن حاصله أنه متردد في أنه نوى فهو في الصلاة أولا فلا فهو أحد التقديرين ليس في صلاة (قوله لأنه فرض كلامه فيمن قام) أي وأما إذا صار إلى القيام أقرب منه أخرى سكت عنها وإن كانت تشارك هذه في الحكم والنص على الشيء لا ينفق ما عداها (قوله القطعة للترخص) احتراز به عما لو نوى إقامة دون أربعة أيام أو بواها وهو سائر .

(قوله ولو سبق له كونه ساهبا) أي لصحى حرره من صلاته على التمام (قوله حملا لقيامه على أنه ساه) أي ونحو من استغفروا في الشبهة والمشاركة (قوله ومنه ما لو صار للقيام قرب) قل حج بعد مثل ما ذكر من وإن لم يصح إليه أقرب ما مر ثم عن المجموع أن تعمد لخروج عن حد الجلوس مبطل (قوله لأنه فرض كلامه فيمن قام) ومفهومه أنه إذا لم يقم لم يسجد سكت على تفصيل فيه وحيث كان في المفهوم تفصيل لا يفرض به (قوله أي نوى الاتمام) فثبت أنه لا تسكب بية الإرادة الساسة عن هذه البية وليس مراد من أنه قائم مستحب الأولى وعبرة من على حج قوله بوجوب الاتمام قد شكل اعسار بية الاتمام مع قوله من أراد أن يتم فإن إرادته الاتمام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل يزيد مع أنه موحب للاتمام فأي حاجة بعد ذلك إلى بية الاتمام لأن يحتاج بأنه لم يتصد اعسار بية جديدة للاتمام بل ما يشمل نية الحاصلة بإرادة الاتمام احترازه عما يوصف القيام بغير الاتمام انتهى (قوله في جميع صلاته) أي ولا يفتق ذلك إلا بالايين بل من عليكم (قوله أو شئت في سب) أي الإقامة (قوله وينصير أفضل من الاتمام) فلو نذر الاتمام فيمن أن لا يعتقد بده لكون السجود ليس بربه وكذا متى أن يقال فيما لو نذر القصر وسفره دون الثلاث لا تنفك كونه قرية فيما دوسها (قوله إذا منع ثلاث مراحل) أي إذا كان يسع ثلاث الحج فيتصر من أول ستره

ولا يكره سكه خلاف لأولى وما نقل عن الماوردي عن الشافعي من كراهة القصر بحول على كراهة غير شديدة فهي على خلاف الأولى ومقابل المشهور أن الإجماع أفضل مطلقاً لأنه الأصل وأكثر عملاً ويستثنى من ذلك كما قاله الأدرعي دائماً لحديث إذا كان لو قصر خلا من صلاته عن حرمان حديثه ولو أمّ خرى حديثه فيها فيكون القصر في حقه أفضل مطلقاً وكذا لو أقام ربه على أربعة أيام لحاجة يتوقعها كل وقت أو كان يعد في سه كراهة القصر والنك من شئ مباح نفسه لذلك أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس بل يكره له الإجماع أما الملاح الذي معه أهله فأجابه أفضل مطلقاً لأنه وطنه وحروجه من مع أحمد القصر له ومثله من لا وصل له وأدام السفر رآه وقدّم على خلاف في حصة لا اعتداده بالأصل وقد يكون القصر واحداً كأن أخر الظهر بجمع تأخيراً إلى أن يمضي من وقت القصر لا ماسع أربع ركعات فصره قصر الظهر لندرك القصر ثم قصر العصر لنقع كلها في الوقت كما حثه الأسوي وغيره أحداً من قول ابن الرفعة بوضاؤ الوقت وترهقه أخذت بحيث لو قصر مع مدافعه ذكرها في الوقت من غير ضرر وهو أحدث وتوضاً لم يدركها فيه ربه القصر وثاني ما ذكر في العشاء أي إذا أخر المغرب ليجمعها معها وبعد منه أنه لو صاؤ وقتها عن إجماعها كان القصر واحداً وأنه لو صاؤ وقت لأولى عن الظهيرة والقصر ربه أن ينوي تأخيرها إلى الثانية

(قوله فيكون القصر في حقه أفضل) قال الشهاب حرج أما لو كان لو قصر خلا من وصوئه وصلاته عنه فيحب القصر كما هو ظاهره وقول الأدرعي مطلقاً أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا هو عن الاستثناء (قوله وكذا لو أقام ريادة على أربعة أيام) أي بالإجماع في حقه أفضل هو مستثنى من كون القصر فيها فوق الثلاث مراحل أفضل وإن أوم عطفه على ما قبله وعطف ما بعده عليه خلافه وعارة الأدرعي، وإنما إذا أقام لتحر حجة زفامة تريد على أربعة أيام وقلنا يقصر بالإجماع أفضل قال وألحق بهما أي بهذه المسئلة ومستثناة مديم السفر كل صورة اختلفت في حوار القصر فيها

(قوله ولا يكره) أي القصر (قوله أفضل مطلقاً) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا (قوله ويستثنى من ذلك) أي من قول أصعب القصر أفضل من الإجماع (قوله فيكون القصر في حقه أفضل مطلقاً) أما لو كان لو قصر خلا من وصوئه وصلاته عنه فيحب القصر كما هو ظاهر انتهى حرج (قوله وكذا لو أقام ريادة على أربعة أيام لحاجة) أي فيكون القصر أفضل من الإجماع وفي كون القصر في هذه الصورة أفضل نظر الحريين خلاف فيه انتقد قبله من القياس أصحبه الإجماع لما ذكر وعاره سم على مسيح في أنه كلام وبه أي الأدرعي على أن الإجماع أفضل في حق من أقام ينظر حاجة وراد على أربعة أيام أهى ويمكن أن هذه مستثناة من قوله والقصر أفضل من الإجماع فكون موافق لما قاله الأدرعي وإن كان المناد من قوله وكذا لحج خلافه وأما قوله أو كان يعد في سه الحج فهو مستثنى من كون الإجماع أفضل من القصر (قوله الذي معه أهله) أي إن كان له أهل وأولاد فإن لم يكن له شيء مهمما كان كمن كان له ذلك وهم معه فيكون إجماعه أفضل (قوله مطلقاً) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا (قوله لو صاؤ وقتها) أي العشاء (قوله كان القصر واحداً) نقل سم على مسيح عن الشارح خلافه حيث قال في أول الباب وسئل عن أخر ذلك أعنى الظهر مثلاً حتى بقي ماسع ركعتين لا قصد هل يحب القصر فأجاب لا قال لأنه إذا أخر بعد فلا شيء عليه في إخراج بعض الصلاة عن وقتها ولا عذر فقد أتم والقصر بعد لا يدفع عنه إثم التأخير أهى قول : وقد يقال إن كلامه هذا في العشاء وشعلها مقصورة تعالى أنه لم يؤخرها إلى وقت لا يسمعها بخلاف الظهر فإنه إذا أخرها حتى بقي من الوقت ماسع ركعة تحقت معصيته وإن قصر

لقدرته على إيفائها به أداء (والصوم) في رمضان ويلحق به كل صوم واجب نحو بدر أو قضاء أو كفارة فيما يصهر حيث كان السفر سرف قصر (أصل من الفطر) لما فيه من المسارعة إلى تبرئه الله وعدم إخلاء بوقت عن العبادته ولأنه الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ - هَذَا (إِنْ لَمْ تَصُومُوا)» فإن نصره به لحق ألم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل خير «نه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صائماً في السفر قد صل عليه فقال: ليس من البر أن تصوموا في السفر» ثم لوحش من سب نبي محرم نحو مدعة عصو وحب الفطر فإن صام كان عاصياً وأحرأه ولو حشى صعباً ما لا خلا فالفطر أفضل في سفر حج أو عرو وهو فصل متسا لمن واحد في سه كراهة الترحص أو كان ممن يقضى به يحصره الناس كما قيد به من قاضي شبهة إطلاق الأثرعى وكذا سائر الرخص نظير ما مر.

(فصل في الجمع بين الصلاتين)

(بحر الجمع بين الظهر والعصر هـ) في وقت الأولى لعبر المتحدرة لما سيأتي من أن شرطه من صحة لأوى وهو متب بها وقول الزركشي ومنها فاقط الظهورين وكل من م سقط صلاته بالتيمم

(قوله لقدرته على إيفائها به أداء) هذا قد يخاف ما في الشارح عن شرح المذهب من أن المعتمد أنه إذا أحر وم سو وقد بقي من الوقت ما لا يسعها كاملة عصي وكانت قضاء اللهم إلا أن يقال إن ماها معذور بما إذا كان من الباقي لاسع الطهارة والصلاة معصورة لكنه وترك التمهارة وحشي ممكنه وقوعها كلها في الوقت وعلى هذا لا يتوجه الاعتراض على الشارح ثم ربيت سم على حج ذكر من ذلك وعبارته قوله وعن الطهارة والقصر إن كان المراد قصر الأوى فهذا إنما يأتي عن القول أنه يمكن التخيير إذا بقي من الوقت ما يسع ركعة لأن العرص صيقه عن القصر فلم يس منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وإن كان المراد قصر الصلاة وبروم سنة التأخير بعينها ممنوع من هي أو فعل الأولى وحدها في وقتها وقد نجح باختيار الأول ومع قوله فهذا إنما يأتي الخ لأن صيقه عن الطهارة والقصر صادق بعد صيقه عن القصر وحده وبسبب التأخير حينئذ كافية من عزم على القصر بما على أنه لا يشترط كونه سنة التأخير في وقت يسعها مع سهرتها كما هو ظاهر عبارتهم الآية فيتمامل (قوله ويلحق به كل صوم واجب) قول حج ثم رأيت زركشي من عنهم أن هذا النصيب يحرق في أو حب وعبره لسافر سرف قصر (قوله عادة) أي ويوم يسع التيمم (قوله الفطر أفضل في سفر حج أو عرو) مفهومه أن الصوم في غيرها أفضل مع خوف الصعب ما لا (قوله وهو) أي القصر (قوله ممن يقضى به) أي فيفطر القدر الذي يكمل الناس على العمل به رخصة

(فصل في الجمع بين الصلاتين)

(قوله في الجمع بين الصلاتين) أي للسفر أي نحو لظفر (قوله شديداً في وقت الأولى) ظاهره أنه لأنه من صعبها مما في الوقت فلا يكون بإدراك ركعة من الثانية فيه وردد في ذلك سم على حج ونقل عن الشارح عن المنهج ما في الترع الآتي بصحفة الأخرى ، ودفع بقوله كالحلى في وقت الأولى ما قد يسوهم من قوله تعدي بأنه صادق بأول بوقت ووسطه وآخره من وعاء من دخول الوقت مارة .

(فصل)

في الجمع بين الصلاتين

عمل وقعة إذا شرط ظن صحة الأولى وهو موحود لها وبه حذف التميم كما في النسخ كان ثوب
وكالظهر الحقة في هذا كما نقله الركشي واعتمده وإن يورع فيه ويمسح جمعها تأخيرا لأن الجمعة
لا تأتي تأخيرا عن غيرها (وتأخيرا) في وقت الثانية (و) من (العرب والعشاء كدلتك)
أي تقديم وتأخيرا (في الشهر الطويل) المسح إذا هو الخمر للمسلم ثوب جمع الخبر في الصحيحين
من حديث أس بن عمرو وجمع التمسك في النهي وصححه ابن حبان من حديث معاذ وحسنه
الترمذي فيمنع جمع العصر مع المغرب والعشاء مع المسح وهي مع الشهر وهو ما ورد ويمسح
في الخصر أصا وفي سفر صدر ولو مكيا وفي سفر معصية (وكذا السفر في ثوب) قد تم كالتسليم
على أراحته وفي تعبده يحور بشاره أي أن بركة فصل حروب من خلاف من معه ولا يعارصه
قولهم إن الخلاف لا يراعى

(قوله إذا هو) الأولى

حديثهم بل ونقط المسح
ولا يقتصر على قوله الخمر
بالمسح وهو كدلتك في
النسخة (قوله ويمسح في
الخصر) أي إلا ما ذكر كما
يأتي والأولى حذف قوله
أي (قوله وهو مكيا)
أشار إلى ما فيه من الخلاف
في كونه يجمع في السفر
بغير معرفة أي حسب
السفر كما أمر من الروضة
وبه يدفع ما في حاشية
النسخ

(قوله من وقعة) نقل سم على صحيح عن الشارح اعتماد هذا ومن معه على مسح عهد ما قبله
الركشي وهو الأقرب وعنده قوة وسمي الخمر منه قال ركشي مثله في الشهر من وكل
من يرميه الإعادة أسى وعنده مرفأ قال لأن صفة طرفة بوقت ولا يتركه في جمع التمسك
تقديم لها على وفيما لا صروره وفي الشرح يقع روال لمع تأمل سهي قول وقد سال
يؤيده ما تقدم عن الشارح من أن فائد الظهور من نحوه وشرع فيه سنة أمادها ولو مستورة
لأن الأولى حرمة الوقت مكانها لم تفعل (قوله كما قاله النسخ) أي في غير شرح مسحه (قوله
وإن يورع فيه) يعني وجه مبارعة أن استحرمه بعد المسح جمع التمسك في حقها لتشد شرطه وهو
من صحة الأولى وأما فائد الظهور من نحوه فصلاهم صحة مستقلة حسب وجوب القضاء في
حقهم بأمر جديد ويمكن دفعها أنها وإن استطلت الفات فعلا لم كان حرمة الوقت بل فعلها
ميلة العدم وهو يبي شرع جمع (قوله لا تأتي تأخيرا عن وقتها) أي الأولى هذا هو قبل
تحوار جمعها تأخيرا أمكن بوجهه بأن اعتبره لوفيق واحدا فكانه فعلها في وقتها وعنده سم
على مسح لأنه لم يرد فعلها إلا في وقت الشهر الأصلي من سهي (قوله في وقت الثانية) ثم
استحيرة وفائد الظهور من نحوه وعنده فالفرق بين جمعين أنه يشترط جمع التمسك من صحة
الأولى وهو مسك في استحيرة بخلاف التأخير فيه لا يشترط منه ذلك شارح وإن أمكن وقوع
الأولى مع التأخير في زمن الخصر مع حمل أن تقع في الظهر وفعلها في وقتها (قوله لتسب
جمع التأخير) أي بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء (قوله أو في سفر قصر وهو مكيا) شارحه
إلى رد قول الحقة بن السكي بجمع معرفة ومردفة لأن جمع حادهم للسك لا للسفر خذ ولو
قصرنا وعليه فجمع عدم لا يجوز للسفر متعلق طال أو قصر بالإشارة مرة إنما هي بحسب السفر
دون من الأمر بهم وإن حووا الجمع يعرفه لا يقولون إنه للسفر بل للسك (قوله إلى أن تركه)
أي الجمع أفضل أي فيكون الجمع خلاف الأولى لكن في حجة بعده قوله الآي وإن كان سائر
وقت الأولى وأرد الجمع وعدم الخ ماضيه ونقولي وراود الجمع الخ يدفع ما بين من أن يرك جمع
أفضل أي فهو مباح فكيف يكون أفضل فيما ذكر انتهى . أقول . وقد يمسح كونه
مباحا بأن خلاف الأفضل بخلاف الأولى يكون مكروها كراهة خفية بعد عنها
خلاف الأولى .

إذا حالف سنة صحيحة لأنه قد يقال إن تأويلهم لها في جمع التأخير له نوع تماسك وضعهم في
صحتها في جمع التقديم محتمل مع اعتقادهم بالأصل فروعي ، ويستثنى جمع عرفة في الحج كما قاله
الإمام ومردفة كما عنه لأسوي فإن الجمع فيهما فصل متصل فانه مستحب بالاتفاق وسنده الضعيف
للمسك في الأسير ، ويستثنى أيضا الشك فيه والربح عن الرخصة كما اقتضاه كلام النووي في
تعديقه وعنده ومن إذا جمع صبي جماعة أو خلا عن حدثه لدائم أو كسبه عورته فالجمع أفضل كما
قاله الأدرعي ، وكذا من حالف فوت عرفة أو عدم إدراك العدة لاستيفاد أسير وعو ذلك من
قد يجب في هذين (فإن كان سائرا في وقت ذوي) ورده الجمع وعدم مراعاة خلاف أي حصة
ودخل أنه يدل في وقت الثانية (فاحترها فصل ولا) فإن لم تكن سائرا وقت الأولى ش كان
درا في سائرا في وقت السنة (فعكسه) بلا مانع ولكونه رخص للمسافر ، فإن كان سائرا أو زلا
فيهما جمع التأخير فصل فم يصير كما هو صرح كلام كثير وظاهر الأحرار السابقة ولا يشك سهوله
جمع التقديم مع الخروج من خلاف من معه ، وذن وقت الثانية وقت للأولى حقيقة بخلاف
العكس (وشروط) جمع (التقديم ثلاثا) بل أربعة أحدها (الداءة الأولى) لأنها صاحبة
أبوت والثانية سبع لها والثالث جمع سدعة على مسوعة

(قوله إذا حالف سنة صحيحة) أي وهو ثوب الجمع عنه صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم أنه ليس
المراد بالجمع كون الحكم مستحبا عند ورعيه الخلاف ثوب ذلك المستحب بل المراد أنه متى تمت
الحكم عنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض المداهب حالف ذلك السبت لاستحب مراعاة (قوله
نوع تماسك) أي قوله (قوله وطعهم في صحبا) أي السنة (قوله أو خلا عن حدثه الدائم)
فباس ما سدم في العصر عن حج أنه إذا كان لو جمع خلا عن حدثه الدائم في وصوئه وصلاته وحج
جمع المهم بل أن يفرق بين ماها وما يقتضيه أنه إما وح القصر ثم لانه في عني حواره سما إذا
رد سده على ثلاث مر حل حيث أوجه الجمعية فمتر إلى قوة الخلاف ثم وسعوا الجمع هما إلى
عرفة ومرددة للمسك وهذا الجواب أولى مما يجب به سم مما يقتضيه من قوله قوله فيجب انقصر
كما هو ظاهر . قال قلت فلا وح الجمع في نظره مع أنه أصل منه كما سبني أو الفصل ! قلت
يفرق بمرور إخراج إحدى الصلوات عن وقتها ثم يجب فيها من انتهى ، ووجه أولوية ما ذكرناه
أنه قد يقع أن في التأخير إخراج الصلاة عن وقتها لأن العذر صير وقت الصلوتين واحدا ، على أن
ما ذكره من قوله بمرور إخراج الحج لاشتمل جمع التقديم إلا أن يقال أراد بالإخراج فعلها في غير
وقتها (قوله فالجمع أفضل) .

فرع إذا يوصف إدراك الوقوف على الجمع بين الصلوتين وح ، ولا يخالف هذا ما صححه
النووي من أنه إذا توقف إدراك الوقوف على رك الصلاة أي ولو تعددت ركها لأن ذلك إذا لم يدركه
لا يركها مطلقا وهذا يدركه مع فعلها بالجمع دون عبده من انتهى سم على مذهب (قوله بل قد
يجب في هذين) مما حوف فوت عرفة وعدم إدراك العدة لح وأعاد كلامه كحج أن الأصل فيهما
أصلية الجمع وأنه قد يحكي بعض الصور وهذا المراد بصورة الوجوب ما لو تحقق فوت عرفة أو تقاد
لأسير برك الجمع فيبقى الأسير ويدرك عرفة ثم يجمع الصلوتين تأخير ثم رتبته في سم على حج
(قوله أفضل) مما يصير خلافا لحج (قوله ولأن وقت الثانية وقت للأولى حقيقة) يعني أنه يصح
فعل الأولى في وقت الثانية ولو بلا عذر قبل ماله الوقت الحقيقي وإلا ففوت الأولى الحقيقي يخرج

(قوله فوت للأولى حقيقة)
فيه مسامحة . و مراد أنه
اصح فعلها فيه مطابق
ولو اجتمع

(قوله والأوجه أنه لو تركه)

أي بعد نية في الأولى أي
ركعه (قوله كما يؤخذ بما
يتلوه في الروضة عن الدارمي)
قد يمنع هذا الأخذ بما
أشار إليه الشهاب حجج
في تحققة من الفرق بين
هذا وما ذكره الدارمي
وعبارته أنه لو تركه بعد
التحليل ولو في أثناء الثانية
ثم أراد أن يركع لم يجز كما
يشتبه في شرح العباد
وفي وقت الصلاة انتهى
فمن بعد العود إليها شيئاً
والأمر بإحرازها بعد
تحليل الأولى انتهت وأشار
إلى الفرق بين هذا ومسألة
الدارمي بأنه في مسألة
الدارمي عاد إلى النية في
محل البتة فأحرز بوقوعها
في محلها وقتلنا الشر
عمد وقع قبل ذلك خلاف
ما هنا (قوله يرد الخ) هذا
أردت متوجه إلى قول هذا
العص وهو شريح لإسلام
في شرح أروص حتى لو لم
يكن باختياره فالأوجه
امتناع الجمع هنا لحاصله
عدم الفرق بين الاختيار
وعدمه في جواز الجمع
بالسفر فيما ذكره لكن في
هذا السباق صعوبة
(قوله أن يعتمد ما ذكره
المتولي) أي من حيث
إطلاقه المتناول لما إذا
كان السفر باختياره وغيره
ويفرق بين السفر والمطر
أي يدل بامتناع البعض
المدكور

فلا صلى العصر قبل الظهر لم تصح وله إعادتها بعد الظهر إن أراد الجمع ، وكذا لو صلى العشاء قبل
المغرب (فواصلها) مسدداً للأولى (فإن مسأله) لغواب ركن أو شرط (فثبت الثانية) أيضاً
أي لم تقع عن فرضه لغوات الشرط من البداءة بالأولى وتقع تعادلاً كما سلف في الكسبية عن البحر
قياساً على ما لو أحرم بالعرض قبل وقته جاهلاً بمحل (و) ناسها (نية الجمع) لبتمة التقديم
المشروع عن التقديم عند أوسه (ومعها) الأصل وهذا كان هو المظنون كما أشركنا الشرح
بقوله العاص لاسيما مع وجود اختلاف بعدم الصحة في نيتها فالتقيد في (قول الأولى) كإثر
لغويات فلا يكتفى بتقديمها عليه بالانقضاء (ويعبر في نيتها) ولو منع عنها لا يكتفى بدليل حروجه منها
حقيقة إلا تقدم تسليمه ولخصوص العرض بذلك (في الأسهر) لأن الجمع صم الثانية للأولى قسم
تفرع الأولى فوق ذلك الصم باق ، وإما امتنع عليه ذلك في التصريح بشيء حره على التمام
ويستحيل بعده التقصر كما مر ، والأوجه أنه لو تركه بعد تحليله ثم أردده قبل طول السبل حر كما
يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي أنه لو بوي الجمع أول الأولى ثم بوي تركه ثم قصد بعده فسه
القولان في نية الجمع في أثناءه ومقتضى الأمر لا يجوز قياساً على نية التقصر كجمع أهما رخصاً سنن
وأثبت لأول عامرة ، ولو شرع في السفر أو المغرب أو بعد في مسجدة فرب موى جمع ، من لم
يشترط البتة مع استحرام صح لوجود السفر وفيها وإلا فلا فاته في المجموع فضلاً عن أسوى
وما قاله بعض المتأخرين من أنه يفرق بينها وبين حدوث السفر في أثناء الأولى حيث لا يجمع به
كما سيأتي أن السفر باختياره ، فبطل إحصاءه له في ذلك مرتبته بخلاف السفر حتى لو لم يصح
باختياره ، فالوجه امتناع الجمع هنا بأن يعتمد ما ذكره المتولي ، ويفرق بين السفر

مخروج وقتها (قوله فلا صلى العصر قبل الظهر لم يصح) يعني أن سيد ذلك شأنه في قوله أي لم
تقع عن فرض لغوات الشرط (قوله جاهلاً بمحل) ومن ذلك أحد ما مر له حيث لم يكن عليه
فرض مثله وإلا وقع عنه ومحل وقوعه سلا أيت حيث استمرجهته إلى التوسع فيها وإلا ظلت كما تقدم
(قوله ولخصوص العرض بذلك) وهو غير التقديم المسروح عن التقديم عند أوسه وفيه أن هذا
العرض يحصل بنية الجمع بين الأولى والثانية ومع الجزاء بالنية إلا أن يترك كان الجمع يصدر وقت
الصلايين وحده أثناء صلاة واحدة ويشتر إلى هذا قوله لأن الجمع صم الثانية للأولى الخ (قوله
والأوجه أنه لو تركه) أي الجمع بأن بوي عدمه (قوله ثم أردده قبل حلول الصل) أي شيب وتوشك
فيه امتنع قياساً على ما لو شئت في الموالاة ، ونسب أن محل ذلك أصاً ما لم يذكر عن قرب (قوله
مما نقله في الروضة عن الدارمي) قد منع الأحكام من ذلك ويفرق بأن محل البتة فيما عداه عن الدارمي باق
إلى الموضع من الصلاة فرفض النية في أثناءها بمرور الأولى بمرور العدة ، ويجعل الثانية بنية مستندة ،
ولا كذلك ما لو ترك البتة بعد العرض من الأولى فإنه قد يقال رفض البتة بعد العرض أنزل البتة الأولى
وتعدت نية الجمع لغوات محلها ثم رأيت في حج ما يؤخذ منه ذلك وعبارته ولو بوي تركه بعد التحليل
ولو في أثناء الثانية ثم أراد أن يركع لم يجز كما سلف في شرح العباد ومنه أن وقت البتة انقضى فلم يعد
العود إليها شيئاً وإلا لم يحرازها بعد تحصيل الأولى وبه يفرق بين هذا والردة إذا انقضى فيها صمى وهذا
صريح ويفرق الصمى ما لا يصح في الصريح انتهى (قوله فنية القولان) والراجح منهما الجواز (قوله
وأجاب الأول بما مر) أي من قوله سدي حره على التمام ويستحيل بعده التقصر الخ (قوله من لم يشترط
النية) أي على راجح (قوله صح) أي ما رواه وحديثه مع بين الصلايين (قوله لو جاز السفر وفيها) أي
النية (قوله وما قاله بعض المتأخرين) هو شيخ الإسلام في شرح الروص (قوله مرتبته) أي مرتبة السفر

واشتر بأن انظر ضعف الخلاف فيه . ولأن فيه ضربين اشتراط بيده الجمع في لإحرام ، لأن
استدامة المطر في ثبوت الصلاة ليست بشرط مجمع فم تكن محلالية ، وفي السفر محور البنية
فصل الفراع من الأولى لأن استدامة شرط فكلت محلالية فإذا افرق في انساخ بين أن يكون
السفر باختياره أو لا كما تقدمه بولده رحمه الله تعالى وقد يحمل القول بأن السفر باختياره على أنه
من شبه ذلك ولا كذلك المطر فلا يراد (و) نائب (أو لا) لأن لا يطول بينهما فصل) يد الجمع
يتضمنهما كصلاة واحدة فوجب الأداء كركعت الصلاة لأنها تابعة والتابع لا يتصل عن مسووع ولهذا
ركب الروافد بينهما وكيفيه صلاتها أنه إذا جمع الشهور والعصر قدم سنة الظهر القبليّة وله تأخيرها
سواء أجمع بينهما ثم تأخرا أو لم يجمع بينهما إن جمع تأخرا سواء أقدم الظهر أم العصر وأخر سنتها
أي بعدد وله توسطها إن جمع تأخيرا وقدم الظهر وأخر عنهما سنة العصر وله توسطها وتقدمها
إن جمع تأخرا سواء أقدم الشهور أم العصر وإذا جمع المغرب والعشاء أخر سنتيهما وله توسط
سنة المغرب إن جمع تأخرا وقد لا يعرف وبوجه سنة العشاء إن جمع تأخيرا وقدم العشاء وما سوى
ذلك منوع وعلى ما مر من أن للمغرب والعشاء سنة متقدمة فلا يحكي حكمهما مما تقر في حكمي
الشهر والعصر كما تقدم في شرح الروض (قال سأل) الفصل بينهما (ولو بعد) يكون
أو إجماع أو سهو (وجب تأخير السنة في وصف) لنوب ضرر الجمع (ولا يقصر فصل يسير) خبر
الصحيح عن أسامة «أنه صلى الله عليه وسلم» جمع مرة أقدمت (أو بينهما) وشمل ذلك ما لو حصل
التصل بالسفر نحو حيون أو رده بعد الصلاة عن قرب بين سلامة من الأولى وتجرمه بالتأنيبه
كما في نه الوالد رحمه الله تعالى أو ردد بين الصلوات في أنه بوي جمع في الأولى ثم تذكر
أنه نواه قبل طول الفصل كما قاله الروياني من عند نفسه محالفا في ذلك لولاه قس الركعتي
وهو الوجه ما تقدمت إمار فلا يخسر في النور حكمها (وعرف قوله) وقصره (بالمعرف) يد
لاصط له في الشرع ولا في إمامة فرجع إليه فيه كالمطر والقصر ومن انطوى قدر صلاة ركعتين

(قوله وتأنيها ما رواه)

فرع - لو أنك من طار الفصل أولا بمعنى امتنع الجمع أي ما لم تذكر عن قرب كما تقدم
أنه رحمة فلا صار إليها إلا يتبين من معنى على مسجع وفيه فرع في التحريم عن حكمها
الروياني عن ولده من حمد كلام طويل وإن كان قد في من وقت أي وقت المغرب ما يسع
لمغرب ودون ركعة من العت، يحمل أن مثل لا صلى العشاء لأن مادون ركعة يحجب عنه قال
الرواي وعندي أنه يجوز الجمع لأن وقت المغرب عما إلى طواع الفجر عند العذر الخ انتهى ووافق م
على أنه معنى حوار الجمع أيضا انتهى . أقول : ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في حوز
الجمع بوقوع بحرم التأنيبه في السفر وإن قدم بعده فكما أكتفى بعقد التأنيبه في السفر فيسعى أن
تكنى بذلك في الوقت (قوله ولهذا ركعت) أي وحيث لصحة الجمع (قوله وكيفيه صلاتها) أي بربوات
(قوله وله تأخيرها) أي عن الصلواتين (قوله وأخر سنتها أي بعدد) ضعف على قوله قدم سنة الظهر
العملية (قوله وله توسطها) أي سنة العصر (قوله وبوجه سنة العشاء) والاصط بذلك أن يقال
لا يجوز تقدم عدد الألى على الأولى محالفا ولا سنة التأنيبه على الأولى إن جمع تأخيرا ولا الفصل بينهما
شيء مصدق إن جمع عدت وما عند ذلك حشر (قوله قبل طول الفصل) المراد طول الفصل ما يسع
ركعتين أحف ما يمكن أحدا مما يأتي (قوله وهو الوجه ما تقدمت إمار) وهو قوله عن قرب .

(قوله للخلاف فيه) أي

الخلاف المذهب فإن

المرنى عنه مطلقا وب

قول شاذ عواره بين

المغرب والعشاء دون

الشهر والعصر وبالإعلاف

العشاء ثابت حتى في الجمع

بالسفر (قوله وفي السفر

محور) أي بطريق محور

بالتأنيبه من فوق (قوله

وكانت) الأولى فكان

أي التأنيبه (قوله وقد

تحمل الخ) هذا الحمل

لا يتأتى مع قول البعض

الذكر حتى لو لم يكن

باختيار الخ إذ كيف يحمل

كلامه على ما هو مصرح

بمخلافه (قوله قبل طول

الفصل) هذا القيد من كلام

الزركشي تقييد لكلام

الرواي كما يعلم من شرح

الروض لا من كلام الروياني

وإن أوجه سياق الشارح

وهذا يتضح المراد من

قوله الآتي بالتقييد المار

ولو أحلف ممكن كإقتضاه إطلاقهم (وللمتعمم) بين الصلايين (لمنع على الصحيح) كالموصى (ولا يصير تحلل طيب حليف) كالإقامة بل أولى لأنه شرط دوسها فكان من مصلحتها بل لو كان الفصل الميسر نفس لمصحتها لم يصير أيضا ومقتضى الصحيح أنه يصير بطول الفصل به يسهما ولا يصير الفصل بالوصوء قطع (ولو جمع) بقدماء (ثم عم) بعد فراغهما أو في أثناء الثانية وطال الفصل بين سلام الأولى وعامه (ترك ركع من الأولى بطل) أما الأولى فبإسراء الركع منها وتعد بداركة طول الفصل وأما الثانية بالمعنى السابق ولظلال شرطها من صحة الأولى وذكر هذه أولا ليس الترتيب ثم هذا لسان أمولة وتوطئة لقوله (ويعددها جميعا) إن شاء بقيد إن كان الوقت مقسما أو تأخيرها بعدم صلاحته فإن لم يطل أي ما أتى به من الثانية وس على الأولى وحرج بقوله علم ما نوثق في غير الثانية ومكسره التحريم فلا يؤثر بعد فرائعه من الأولى كاعتد بمأمر في باب سجود السهو (أو) عمه (من الثانية) بعد فرائعه (فإن لم يطل) فصل عرفة بين سلامه وتذكره (تداركه) وجمعا (ويلا) بأن طال (فما لم) لتعد بداركة (ولا جمع) لطوله فيعبيدها في وقتها (ولو جهل) فم يدر من أينهما هو (أعادها) وقتيهما) لاحتمال كونه من الأولى ومنع جمع التسم لاحتال كونه من الثانية فيقول الفصل به وبالأولى العادة بعدها أما جمعها تأخيرا لحاشي إذ لا مانع منه على كل تقدير لأن غاية الشك أن يصير كأنه لم يفعل وحدة يسهما ولأنه على احتيال كونه من الأولى وصح وكذا على احتيال كونه من الثانية لأن الأولى وإن كانت صحيحة في نفس الأمر إلا أنه يدرمه إعادتها ولعادته بخور تأخيرها إلى الثانية لتسلي معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يبي جمعا حسندا لا يضر الله بعدم تحقق هذا الاحتمال كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وليس الحكم مما يتعبد به حتى يتجسك

(قوله ولو أحلف ممكن) عبارة سم على مسهب وظاهر وفاة مر أنه لو حلى إرانة يسهما في مقدار الفصل اليسير لم يصير . أقول : يمكن حمل قوله السر على من لا سبع ركعتين أحلف ممكن بأفعول المعتاد وعلى هذا فلا يخالف ما في الشرح (قوله كالإقامة) ومثل الإقامة الأدن إن لم يطل به الفصل فإن طال ضر انتهى سم على حجج وشهرة وإن لم يطل وهو ظاهر لأنه لا يتقاعد عن السكوت لمجرد حيث لم يطل به الفصل (قوله لأنه) أي الصب (قوله نفس لمصاحبتها) ثم ذلك سجود التلاوة والشكر حيث لم يطل يسهما فصل (قوله لفصول الفصل به) التعيين بما ذكر بشكل بخوار الفصل بالوصوء فلا خلاف مع أن الفصل به ير يد على التيمم اللهم إلا أن يقال إن التيمم لم كان مخوج للطلب كان مطعة لفظون فخص ما في مطلقه ولا كذلك الوصوء وعلى هذا فهو حال ربه امتنع الجمع (قوله بالمعنى السابق) معاق سلطانا وأراد به ما قدمه بعد قوله فسدت الثانية من أنها لم تقع عن فرصة الخ (قوله ذكر هذه أولا) أي قوله فلو صلاهم فإن صادها الخ (قوله ثم هما أي ثم ذكرها هنا الخ) (قوله أو تأخيرا) أي حيث نوى التأخير وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة وإلا فلا تأخير وبحال الإحرام ما قبل خروج وقتها إن أمكنه ذلك مثلا يصير كأنه قضاء ولا يتم عليه في ذلك بعده (قوله فإن لم يطل) محرف قوله قبل أو في أثناء الثانية وطال الفصل الخ (قوله بين سلامه وتذكره) أي من الثانية (قوله وبالأولى العادة بعدها) أي بعد الثانية (قوله واعدده بخور تأخيرها) هذا يقتضي أنه إذا صلى الظهر في وقتها وأراد إعادتها تأخيرا إلى وقت العصر لجمعها معها وفيه بطرح حيث فعلها فردى

(قوله ومقابل الصحيح) أنه يضر بطول الفصل به) أي بالطلب إذ جعل الخلاف إذا اشتمل التيمم على الطلب كتابهم من الروضة وعبارتها ومع أبو إسحق المروزي جمع التيمم للفصل بالطلب وبه يتدفع ما في حاشية الشيخ المسمى على رجوع الضمير في به للتيمم جريا على ظاهر السياق (قوله ولا يضر الفصل بالوصوء) أي شرطه من عدم طول الفصل (قوله بالمعنى السابق) أي بطلان فرضيتها (قوله وليس الحكم مما يتعبد به الخ) عبارة الفتاوى وليست المسئلة مما لا يعقل معناه حتى يحسب في مسعها مهموم المشاج انتهت وغرضه من ذلك الرد على السائل في تمسكه بظاهر عبارة المشاج .

يظهر الكتاب ، ورعاها دوام سمر ، إلى تعدد الامة كالسيد كره بقوله ، ويجمع ، فتدعى صر إلى
 آخره (و قد أخر) الصلاة (الأولى) إلى وقت الثالثة (لم يحب التريب) بينهما (و)
 لا (المودة) و (لا) (بية الجمع) في الأولى (على الصحيح) لأن الوقت هنا الثانية ، والأولى
 هي الثالثة ولم يخرج لشيء من تلك الثلاثة لأنها إنما اعتبرت ثم لتحقق التبعية لعدم صلاحية
 الوقت للثانية ، ثم تسق هذه الثلاثة هنا والثاني يجب ذلك كما في جمع التقديم ، و الفرق الأول بما
 تقدم من العصر (و) الذي (يجب) هنا أمران : أحدهما دوام سمره إلى علمهما وسيد كره ،
 والثانيهما (كون التأخير بنية الجمع) أي يجب أن ينوي قبل خروج وقت الأولى لأن التأخير قد
 يكون معسفة كالتأخير لمر جمع ، وقد يكون مساحا كالتأخير له فلا شيء من سمة ممر بينهما ، و
 قدم البية على الوقت كما لو نوى في أول السمر أنه يجمع كل يوم م يمكنه على أشبه احتيازين ذكرهما
 إرواى عن والده أن الوقت لا يصح للجمع ، وليس على بية الصوم غير صحيح لخروجها عن
 التماس فلا تماس عليها ، و يؤخذ من قوله : الجمع اشتراط بنية إيقاعها في وقت الثانية ، فلو نوى
 التأخير فقط عصي وصار الأولى قضاء ، ولا شيء من وجود الامة لسد كوره في زمن يوسدت
 الأولى فيه توقفت أد ، كد في الرخصة وأصلها سبلا عن لأصوب ، وفي المجموع وعمره عنهم ،
 واشترط هذه البية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أو أكثر ، فإن صاق وقتها
 بحيث لا يسعها عصي وصار قضاء ، وهو مبني كما قال النازح إن مراده بالذمة في الرخصة
 الأداء الحقيقي

أما إذا فعلها جماعة فلا مانع منه لأن انفراد بصر الوقتين وحداؤ كانه فعل الأولى في أول وقتها ثم
 أعاده في آخره ، وما ذكر يستحق أنه : جمعهما تأخيرا لاشتراط وقوع الأولى في جماعة وإصلاحه
 تخلفه (قوله يذهب الكتاب) يعني النهج (قول النصف لم يحب التريب الخ) لا قبل لو قال لم يحب
 شيء مما تقدم كان أحصر لأنما يقول العصر لا يعلم منه ما يشقوله الثاني بخلاف ما ذكره حيث جعل
 قوله على الصحيح راجعا لكل من الثلاث (قوله ولا بية الجمع في الأولى) أي كما أنها لا يجب
 في الثانية (قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله لأن الوقت هنا الثانية (قوله أي يجب أن ينوي)
 أي أن تكون نوي تأخير الأولى لأفعلها في وقت الثانية ، فإن لم يأت بما ذكر كان لغوا ، قال
 سم لأن مطلق التأخير صادق بالتأخير لم يمنع ه وكسب شيئا الشورى مناسه ، قد تقدم أنه يمكن
 في العصر بية صلاة الظهر ركعتين وإن لم يسو رجسا ومطلق ركعتين صادق بالركعتين لأعلى وحده
 التصريح فيحرر و فرق وأصح بينهما ه وقد سأل يترق سهما بأن وصف الظهر مثلا بكونه ركعتين
 لا يكون إلا فصرا فما صدق النصر وصلاة الظهر ركعتين واحدا ولا كذلك مجرد تأخير الظهر فإنه
 يصدق بالتأخير مع عدم فعلها في وقتها فكان صادقا بمراد و امره فاسع ولا كذلك صلاة الظهر
 ركعتين (قوله والتيس على سمة الصوم) أي حدث صحت بعد الغروب مع سمة على وقتها ،
 وهو طواع النحر (قوله لخروجها) أي سمة الصوم (قوله في وقت الثانية) أي ولو في وقت
 لا يسعها كلها كأن نوى تأخير الظهر لعصا في آخر وقت العصر بعد فعلها وقد بقي من وقت
 العصر ما لا يسع الظهر سكام ، لأنه وإن عصي بالتأخير لذلك الوقت هو لأمر خارج عما يتعلق
 بالوقت فأشبه ما لو نوى تأخير غير المجموعة إلى وقت لا يسعها (قوله ما يسعها أو أكثر) أي متصورة

أن يأتي بجميع الصلاة قبل خروج وقتها ، بخلاف الأولى ركعة منها في وقت والباقي بعده ،
فقسمته أداء ، تنقية ما بعد الوقت له فيه كما تقدم في كتاب الصلاة ، وقد علم مما يقرر أن كلام
روضة محمول على كلام المجموع خلافا لبعضهم ، إذ كل من العير من متناول عن الأصحاب ،
فالمراد بهما واحد ، والتعويل عليه في الجمع بينهما ما أفاده الشارح ، والفرق بينه وبين حويز النضر
لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فإن للتعجيل كونها مؤددة ، ولاعتبارها أن تعير
النية عند التأخير عن التأخير بعدة ولا يحل إلا وقد بقي من وقت ما يسع الصلاة ، ولا ينافيه
قوله في صريح نصه لأنها فعلت حرج وقتها الأصلي وقد اتفق شرط التسبحة في الوقت ، وكذا
فأدبته بوالله رحمه الله تعالى (وإلا) أي وإن أخر من عشرين ركعة أو سبعة في زمن لا يسع
جميعها (فيمنع ويكفر قضاء) لما عصى الله فلائ التاخير عن أول الوقت إنما يحجر بشرط
العدم على العمل فيكون صوابه انحراف العمل ووجوده كوجوده وأما كونها قضاء فكذلك
أصح ، وحسن بعضهم كونها قضاء على ما إذا وجدت السنة وقد بقي من وقتها ما لا يسع ركعة وعدم
عصيانها على وجودها وفي الوقت ما يسع الصلاة ، قال في مجمع بين ما وقع للنفق من المساقص
في ذلك أنه وفيه نظر ظاهري ، وما ذكره العسري في إحسانه من أنه لو سبى السنة حتى حرج
لوقت لم يعص ولم يكن حراما لأنه معذور صحيح في عدم عصيانها غير مسلم في عدم إطلاق الجمع
بعد السنة (ولو جمع) أي أراد الجمع (فتدبر) من صلى الأولى في وقتها أو ما أجمع (فصار
بين الصلاتين) أو قبل فراع الأولى كما في المحرر ، وعدل عنه لإسهامه ووجهه بما ذكره (متين)
بحرنية إمامة أو شئت منها (حمل الجمع) لربول سنة فيتعين عليه أن يؤخر الثانية إلى وقتها
أما الأولى فلا . ثم بذلك (و) إذ صار متينا (في الثانية) ومنها إذا صار متينا (بعدده
لا يتصل) الجمع (في الأصح) لا كما جاء في بعض النسخ أن الثانية صانهما عن إطلاقها بعد
اعتقادها ، وإنما صنعت لإقامة في شأنها حوار النضر بينهما ، بخلاف حسن الجمع حوارها
باطل ، وإذا تقرر هذا في شأنها بعد الفراغ منها غير الأولى ، ولهذا كان الخلاف فيه
أضعف ، ومذهب الأصح . استطلاق قياسا على انقصر ، وقرئ الأول بما مر (أو) جمع

(قوله لأنها فعلت) هو
وجه عدم إضافة ، وقوله
وقد اتفق شرط التسبحة
وهو بنية التأخير على لوجه
الشارح ، وأشار بهذا إلى
الرد على شيخ الإسلام
(قوله وأما كونها قضاء
فكذلك أيضا) فيه
شك (قوله من أنه يوسى
النية) أي مع الصلاة كما
يصرح به ما نقله عنه
لأدري أنه يصح عدم
العصيان ويصدق ما في
حاشية الشيخ من
استشكاله

من أراد القصر وإلا فتمت ودحت حاله لإحلاقه ما يري ، ولا يشترط أن يصم في ذلك قدر
إمكان زمن الطهارة لإمكان تقديمها (قوله بأن جميع الصلاة) معتمد (قوله ما يسع
الصلاة) أي كامله (قوله وأما كونها قضاء فكذلك) أي أن التأخير عن أول الوقت الخ
(قوله وحمل بعضهم) مراده حرج (قوله صحيح في عدم عصيانها) قد يقال إن عدم العصيان
مشكل لأنه بدخول وقت الصلاة يخاطب بها فيه إما أول الوقت أو ما قبله حيث عزم على
فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها يمنع إلا سنة الجمع ولم توجد ، وسببه لنية لا يحقر حرجها
عن وقتها (قوله من صلى الأولى في وقتها) وهل يشترط حوار الجمع قضاء الوقت إلى فراع الثانية
أو من عقدتها فقط كالسفر فيه نظر ، والذي يفيد كلام سم على مذهب الأكتفاء بالحرمة ،
وقد تقدم نقل عبارته (قوله كما في المحرر) أي يدل قوله بين الصلاتين (قوله ولهذا كان
الخلاف فيه أضعف) وعليه فكان ينبغي للفقهاء أن يقولوا في الثانية لا يتصل في الأصح ، وكذا

(تأخير فأقام بعد فرائعهما يؤخر) ذلك بالاتفاق كجمع التقديم وثولى (و) إقامته (قوله) أى فرائعهما ولو فى أثناء الثانية كما انصاه إطلاقهم خلافا لما تحته فى المجموع (يبحر لأولى قضاء) لتعنيب الثانية فى الأداء والعدر فاعتبر وجود سب الجمع فى جميع التسوعة ، وقضية ذلك أنه لو قدم التسوعة وقام أثناء التسعة أنها تكون أداء لو حود العذر فى جميع التسوعة ، وهو قياس ما مر فى جمع التقديم ذكره السكى ، واعتمده الأسوى وغيره وحالته آخرون منهم الطائوسى ، وأخرى الكلام على إطلاقه ، فقال وإما أكنى فى جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ، ولم يكنف به فى جمع التأخير من شرط دوامه إلى تمامها لأن وقت الظهر ليس وقت العصر إلا فى السفر ، وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع . وأما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعدد السفر وغيره فلا يصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيها وإلا حار أن تصرف إليه لوقوع بعضها فيه ، وأن يصرف إلى غيره بوقوع بعضها فى غيره الذى هو الأصغر ، وهذا هو المقدم ثم شرع فى الجمع بالبطر ، فقال (ويجوز الجمع) ولو مقبلا لما جمعه بالسفر ولو جمعة مع العصر خلافا لرواى (المطر) وإن كان صعبا شرط أن يسـ الثوب ، ويحوانظر منه كشاح ورد دسبين كما سأتى . وشخص ، وهو ربح ماردة فيها مطر حقيق (تقديم) بشروطه السابقة لما فى الصحيحين عن ابن عباس «على رسول الله صلى الله عليه وسلم باندنية الظهر والعصر جميعا والمعرب والعشاء جميعا . رد مسلم من غير خوف ولا سفر» قال الشافعى كالك رضى الله عنهما أرى ذلك بعدد المطر . واعرض بروايته أيضا من غير خوف ولا سفر . وأجب بأنها شدة أو لا مطر كثير أو مستدام فعليه انفتح فى أثناء الثانية أو أراد بالجمع التأخير بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها وأوقع الثانية فى قول وقتها فادفع أحد أئمة ناطرها (ولحدود معه تأخير) إذا استدعى السفر لاحتياط للحامع فيها فقد ينقطع فيؤدى إلى إحراجها عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر ، والتقديم حواره وبصـ عليه أيضا فى الإملاء قياسا على السفر (وشرط التقديم) بعدما تقدم (وجوده) أى المطر (أو لهما) أى الصلابة ليحقق الجمع مع العذر (والأصح اشتراطه عند سلام الأولى) يتحقق اتصال آخر الأولى بأولى الثانية فى حالة العذر . وقضيته اشتراط امتداده بهما ، وهو كذلك ولا يصح تقطاعه بها عدا ذلك . والناتى لا يشترط وجوده عند سلام الأولى كما فى الركوع والسجود ، وهل يشترط تيقنه لذلك أيضا حتى لا يكتفى بالاستصحاب صريح القاضى بالاشتراف فقال : لو قال لآخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أولا

بعدها على الصحيح (قوله لو قدم التسوعة) وهى العصر ، وقوله أنها تكون . أى الثانية (قوله وأخرى الكلام على إطلاقه) معتمد (قوله وإن كان صعبا) أى المطر (قوله وهو ربح ماردة فيها مطر) قضية جملة ملحقا بالمطر أنه لا يشترط كون المطر الذى فيها يسـ الثوب ، وقضية قول حجر ، ومه : أى المطر الذى شرطه أن يسـ الثوب شقان الخ خلافا (قوله بعد ما تقدم) أى فى قول المصنف : وشروط التقديم ثلاثة الخ (قوله وقضيته) أى تحقق الاتصال .

نظير جمعة للشك في سببه ، وقله بعضهم عن غير السبي ونقل عن الأصمى آية خلافه ، وبه سهر إن
 لم يتقاض كلام القاضي فيه ، ومال الأسوي إلى لا كسبه بالاستصحاب ، وادعى غيره أنه القياس ،
 والأوجه الأول ، ويؤيده أنه رحمة فلا بد من تحقق سببه (والنسخ والرد كقطر إن دان) ولا الثوب
 بخلاف ما يدل لم يدونا كذلك ومشقتهما نوع آخر لم يرد ، ثم لو كان أحدهما قصدا كإراعيه
 حاز الجمع به كما في الشامل وغيره في الثلج ، وفي معناه الرد ، وبه صرح في النجاشي (والأوجه
 تخصيص الرحمة بالصبي جماعة بمسجد) أو غيره (بعيد) عن محله عرفا بحث (يسأري)
 تأديلا لا محتمل في العادة (بالنظر في طريقه) إليه ، بدلالة إنما وجد حينئذ بخلاف ما لو
 سبق شرط من ذلك كأن كان يصلي في بيته منفردا أو جماعة أو يمشي إلى الصبي في كنف أو
 قرب منه أو يصلي منفرد بالصلي لانتفاء تأديبه فيما عدا الأجره وجماعة فيها ، ثم جمعه صلى الله
 عليه وسلم مع أن بيوت أرواحه تحت المسجد فيكون مضاف بذلك لأنها كلها لم تكن كديك من
 أكثرها كان بعيدا فلهذا لا جمع كان فيه على أن للإمام أن يجمع بهم وإن كان مقيما بالمسجد
 صرح به ابن أبي هريرة وغيره ، والأوجه تقييده عما إذا كان إماما رعا أو يرم من عدم

(قوله نطق جمعة للشك) قصته البطلان وإن أحمره باستطاعه فور بحيث رل شكه سر بها ،
 وقياس ما مر فيها بترك بية الجمع ثم نواه فوراً من عدم الضرر أنه لا ضرر به كديك ، ثم
 رأيت في سم على مذهب ما يسه بعد شكه مثل كلام الشارح ، وتضمن تقييده على رد من
 من الشك حيث ملأه وهو بعيد ما ذكرناه ، ويؤيده الأحاديث ما تقدم نشارحه من أنه لو
 تردد بين الصلايين في أنه يوي الجمع في الأولى ثم بدكر أنه يود من قول القصرم بقصر (قوله
 والأشهر تخصيص الرحمة بالصلي جماعة) وهو بشرط الجماعة في جميع الصلاة كاللدة على
 اعتقاد شيخنا الشهاب رمل في الأولى فيه لا يرد في الثانية كالجمعة أو في حره من قولها
 ولو دون ركعة فيه بطر ، ويصح أن لا بشرط الجماعة في الأولى وأنه يكفي وجودها عند الإحرام
 بالنية وإن استرد قبل تمام الركعة ، وأنه لو تباطأ الإمام ومضى عن الإمام عنه في صحة صلاته
 إحرارهم في من يسع الفاتحة قبل ركوعه ، وحار من غيره أنه جماعة عند الإحرام من
 الأولى اه سم على حجر في أثناء كلام ، وفيه أصلا ولو ساءل عنه الإمامون فهل ينظر صلاته
 بصيرورته منفردا يسمى أن يخرج عن التماسك عن الجماعة ، وقد قررنا أنه لا بد أن يحرموا
 وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة ولا تطلت صلاته لكن لا بشرط القضاء هنا في ركوع خلافه
 في الجمعة لأنه يشترط فيها وقوع الركعة الأولى جميع في جماعة بخلافه هنا فإنه يظهر لا كسبه
 بالجماعة عند انعقاد الثانية حيث ملأه وقوله وقد بقي قبل ركوع ما يسع الفاتحة فيه أنه يأتي
 للشارح في الجمعة أنه يكفي قراءتهم الفاتحة بعد ركوع الإمام إذا طوله وأدركوه فيه وأصلا نوا قبل رفعه
 هذه ، وقد نقل: أي دوع لا اعتبار بدراك من يسع قراءه الفاتحة مع عدم اشتراط ثناء التمدد في
 الركوع والاكتفاء بحره في الجماعة (قوله منفردا بالصلي) وهو مسجدا (قوله على أن الإمام
 يجمع بهم) قضية الافتقار على الإمام أن عبيره من المحذورين بالمسجد أو من سوتهم قرب
 المسجد وحصره مع من حاتم من بعدهم لا يصلحون مع الإمام إذا جمع بعدد ما من يؤخرونها
 إلى وقتها وإن أدى تأخيرهم إلى صلاحهم فردى بأن لم يكن هناك من صلح للإمامة غير من

إمامه تعبد الجماعة قال الحجة الطبري : ولمن خرج إلى المسجد قبل وجود المطر فأنفق وجوده وهو بالمسجد أن يجمع لأنه لو لم يجمع لأحتاج إلى صلاة العصر أيضا . أي أو العشاء في جماعة ، وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عوده أو في إقامته في المسجد ، وكلام غيره يقتضيه ومنع الأظهر بمرحس مطلقا . وعدمه مرة أنه لا يجمع بعد العصر والمطر كمرس وريح وطرفة وحواف وروح ، وهو الأصح المشهور لأنه ، بعض ، ولغير الوقت فلا يحاط إلا بصريح وإن احذر لمصنف في الروضة حوازه في المرض ، وحكي في المجموع عن جماعة من أئمتنا حوازه بعد كورب ، وقال إنه قوى جدا في المرض والوحش . قال في المجموع : وإنما لم يحق الوحد بالمطر كما في عدد الجمعة لأن ماركهما يتي سدلما ، والجمع ترك الوقت لا يدل ولأن العذر فيهم ليس مخصوصا ببعض من كل ما يرجى به مشقة شديدة والوحش منه وعذر الجمع مقسود عما جاءت به السنة ولم يجزى بالوحش

باب صلاة الجمعة

من حيث غيرها عن غيرها ما شرط أمور أصحتها ، وأحرار رومها وكيفية لأدائها وتوابع ذلك كما سألني ، وهي بإسكان الم و سها والضم أصح . سميت بذلك لاجتماع الناس لها ، أو لأن الله عز وجل جمع بين آدم فيها أو لأنه اجتمع بحواء فيها في الأرض ، وكان يسمى في الجاهلية يوم العرونة أي النبي . قال الشاعر

(باب صلاة الجمعة)

صلى ، وأعيد عز مراد فيه من تقوية الجماعة عليهم (قوله فأنفق وجوده وهو في المسجد أن يجمع) أي حيث صلى جماعة لأفرادى كما قد يتوهم وفاقا لطب وهو ظاهر أنه سم على مسجع (قوله لأن ماركهما يتي سدلما) فيه نظر فإن من ترك الجماعة لعذر لم يأت لها بديل ، وإنما أتى بإصلا "واحدة في نفسها وليس الأسر دلا عن جماعة

باب صلاة الجمعة

أي وهي من خصائص هذه الأمة (قوله من حيث غيرها) أي لا من حيث أركانها وشروطها كما يأتي في قوله وهي كغيرها من الجنس في الخ (قوله والضم أصح) أي يميم ، وهو لغة : لحجار ونحوها لغة بني يميم وإسكانها لغة غنيل ، وفراءها الأعشى وجمع جمع وجمعت مثل عرف وعرفاء في وحوها ، وجمع الناس بالشديد شهدوا الجمعة كما قال عبيدوا إذا شهدوا العيد . وإنما الجمعة تكون المم باسم لأنهم الأسوع وثوبها السبت . مصباح ، وعليه فاسكون مشرك بين يوم الجمعة وأيام الأسوع (قوله جمع حتى) أي كل حتى الخ (قوله لأنه اجتمع بحواء) أي بعد أن نزل يوم (قوله وكان يسمى في الجاهلية الخ) قال في شرح النهج الكبير بعد ما ذكر وكانوا يسمون لأحد أول ولانسان أهون والثلاثة حار ، ولأر ناء ديارا والخمس مؤرب والسبت شارا . قال الشاعر

أؤمل أن أعش وإن يومى بأول أو ناهون أو جبار
أو النالى ديار فإن أفقه قووس أو عرويه أو شيار

نسى المد ، لأفوام هم حاصوا يوم العروبة ثوردا ما أراد

وهي الأصل الصلوات ويومها أفضل أيام الأسبوع وخير يوم صعد فيه الشمس ، يعتق الله فيه ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد ووفى فيه الله وهي بشرطها فرض عين لقوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله - وهو الصلاة ، وقيل الخطبة ، فأمر بالسعي وعاهره وحبوب وذاوح السعي وح ما يسعى إليه وسعى عن السبع وهو مباح ولا يهوى عن فعل مباح إلا لفعل واجب ، وقوله صلى الله عليه وسلم « من ركع ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه » وفرضت بمكة ولم يسم بها بعد العدد لأن شعارها الاظهار ، وكان صلى الله عليه وسلم بها مسجديا ، وأول من أقامها بالمدينة قل الحجرة أسعد بن زراره ،

وقال في القاموس الأهور رحى واسم يوم الاثنين وفيه أيضا ثهود كأحمد يوم الاثنين وفيه أوهد كذلك وحدر كعرب يوم الثلاثاء وكسر وفيه أيضا دار كعرب وكسب يوم الأربعاء وفي كتب العين ليس فيه وفيه أيضا شيار ككتاب يوم السبت جمعة أشبر وشبر وشكر وسكر وفيه وعروبة وبالام يوم الجمعة انتهى (قوله ثوردا ثورد) أي استمرو بها ورد بعد ورد (قوله من مات فيه) أي في يوم الجمعة انتهى (قوله ووفى فيه الله) أي القربى على السؤال وأما هو فلا بد منه لكل أحد ماعد الأدياء فلا يستلزون قطعا وكما الحسن على لأصح ما قيل أنهم هو الصبي لايسن بلقيس وثو يمرا وما وقع في كلام بعضهم من أن السبت يوم الجمعة لا يستل فالمراد منه لا يثبت أن بهم الصور (قوله وهو) أي ذكر الله (قوله من ركع ثلاث جمع تهاونا) أي أن لا يكون بعدد ولا يجمع من ذلك اعتراعه بوجوبها وأن تركها معصية وسأله أنه لا فرق في ذلك بين المتولية وغيره وبالله غير مراد وما أراد أن يولي (قوله طبع الله على قلبه) أي أبق على قلبه شيئا كالخاتم يجمع من قول مواعظ والحق (قوله وفرضت بمكة) ونقل عن الحافظ أن حجارها فرضت بالمدينة أقول : ويمكن جماع على أنها فرضت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه بالمدينة بمعنى أنه استقر وجوبها عليهم لزوم العذر الذي كان قائما بهم وأحصل أنه طلب فعلها بمكة لكن لما لم يثق لهم فعلها لا قدر لم يوجبوا وجوبها وحده بالمدينة فكانهم لم يحاضروها إلا فيها وعارة الدمري وأول جمعة صليت بالمدينة جمعة أقامها أسعد بن زراره في بيضة سبيع الخصبات وكان النبي صلى الله عليه وسلم أحد متبعي عمر أميراً على المدينة وأمره أن يقيم الجمعة قبل على أسعد وكان صلى الله عليه وسلم حمله من البعد الثاني عشر فأخبره بأمر الجمعة وأمره أن يتولى الصلاة بنفسه وفي البخاري عن ابن عباس « أن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة كوثاني » فريه من قرى البحرين انتهى وفي التستلاني على البخاري في باب الجمعة في القرى والمدن ما صرح جمعت بضم الحيم وتشديد الهم المعكسورة في الإسلام بعد جمعة خمرة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في المدينة في مسجد عند القيس كوثاني بضم الحيم ويحذف الواو ، وقد سهر ثم منشة حبيبة مفتوحة مقصورة انتهى (قوله وأول من أقامها بالمدينة) أي بمكة لمدينة انتهى سم على حجر أي وأطلق المدينة على ما يشمل ما قرب منها

(قوله قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فاسعوا إلى ذكر الله - هذه الآية تدل على مطلق الوجوب لا على أنه عيني

نرى على ميل من امدسة. ووجدنا أن الجمعة ليست ظهرا مسجورا، وبن كان وقتها وقته سدارك به بل صلاه مستقبلة لأنه لا يهيئ عنهم، وقول عمر رضي الله عنه: الجمعة ركعتان تمام غير قصر على من يسكنكم صلى الله عليه وسلم وقد حاب من افترى، رواه أحمد وعنه وقال في المجموع إنه حسن، والقديم أنها شهر متسورة ومعلوم أنها ركعتان وهي كغيرها من الخمس في الأركان والشروط والآداب (إما تعين) أي يجب عينا (على كل) مسلم كما علم من كلامه في كتاب الصلاة (مكلف) أي مانع عاقل وأخفى به متعذر، بل على قدره قصاؤه ظهرا (آخر ذكر مقيم) أي محبا أو ممن يسمع فيه بدو (ولا مرض ونحوه) كخوج وعطش وعري وحوف وتخل ذلك أحر العبي حيث ثمن فساد العمل في عيونه كما هو ظاهر الخبر « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض » رواه الدارقطني وغيره كذا فيه الشرح هـ، وهو صحيح فقد قال ابن مالك وقال أبو الحسن بن عصفور إن كان الكلام انتهى قبل الإجماع حار في لاسم أو وقع بعد الإجماع أن أفصحهما الصواب على الاستصحاب، وآخر من تضمنه مع إلا ما عدا ما علم الذي قبله فقول قام القوم إلا لا يند نفسه ورفعه وعليه يحمل قراءة من قرأه عشر يوما منه إلا قبل منهم، ورفع وفي صحيح البخاري «فما تفرقوا»

(قوله يترى على ميل) واسمها تسع الحصب كما ثاني في كلام الشرح (قوله سدارك) أي الجمعة (قوله ركعتان تمام) أي صلاة كاملة (قوله ومعلوم) أي من الدين بضرورة (قوله وأخفى به متعذر) بقيد تعيينها عليه وأن القضاء فرع دلت وفي شرح المصحح ما بعده حيث قال: ولا على صبي ومجنون ومعمى عليه وسكران كثر أحوال وإن لم يأت الثلاثة الأخيرة عند التعذر فسدوها ظهر كغيرها انتهى إلا أن يسر أراد الشرح الإحاطة في عتاد السب لآي السكيات (قوله كخوج وعطش) أي شديد حيث يحصل ههما مشته لا تختم عادة وإن لم يصح انضمام (قوله وتخل ذلك أحر العبي) ومعلوم أن الإحارة متى أصفت انصرفت للصعوبة وأما ما حار به العادة من إحصاء الخبر لمن يحبزه ويعطى ما حار به العادة من الأخره ليس، تسعها بالخبر عذرا من سب حضور الجمعة وإن أتى إلى بقعه ما لم يكرهه صاحب خبر على عدم الحضور فلا يعصى ويسمى أنه لو اعتدى ووسع يده عليه وكان لو تركه وذهب إلى الجمعة سب كان ذلك عذرا وإن ثم تأمل اشعالة به عن وجهه يؤدي إلى تعلقه بذهب إلى الجمعة ومنه في ذلك عية العمة كالبحر والسوء ونحوها وظاهر إطلاقه كان حار أنه حيث لم يصح عمله سب عليه حضور وإن راد منه على رمن صلاته لمحل عمله وبو صل وعبارد الإيعاب والاعتماد أن الإحارة ليست عذرا في الجمعة فقد ذكر الشيعان في ماها أنه يستثنى من رمن الصلاة والطهارة والصلاة الزاتية والكتوبة ولو جمعة وبحث الأذرعى أنه لا يرمه استأخر تمكيبه من الذهاب إلى المسجد للجماعة في غير الجمعة قال: ولا شك فيه عند بعده أو كون إمامه فضيل الصلاة انتهى بحرفه وعليه فمفرق بين الجمعة والجماعة بأن الجماعة صفة جماعة وسكر فاشهر لا عتارها أن لا يصون رمنها رعية خلق استأخر واكتفى بتبريع لمة بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة في تسقط وين صل رمنها لأن مقتضاها يموت الصلاة فلا بدل (قوله رواه الدارقطني) لمن اقتضاه عنه الصلاة والسلام على الأربعة لكونهم كانوا موحودين إذ ذلك ويناس عنهم غيرهم من يأتي (قوله وهو صحيح) أي السمع (قوله وعليه يحمل قراءة من قرأ) أي شدا

(قوله سدارك به) كان المناسب عطفه على ما قبله بالواو ومعنى تداركها به فعلها ظهرا إذا قامت (قوله كذا نقله الشرح) بن كان مرجع الإشارة خصوص كونه مرجوعا وهو الذي يناسب مرجع الصمير في قوله بعد وهو صحيح فكانه قال كذا نقله الشرح مضبوطا بالرفع فيقال ماوجه اسناد نقل هذا للشارح مع أنه الرواية وماوجه التعبير في هذا بلفظ النقل وكان انناسب لفظ الصمير أو نحوه وإن كان مرجع الإشارة جميع ما تضمنها فكانه قال كذا نقله عن الدارقطني وغيره الشرح فعبه أنه لا يناسب مرجع الصمير الآتي بعده (قوله وقال أبو الحسن) مقول قول ابن مالك .

أحرموا كلهم إلا أبو قتادة « والله نعم » وقال بن حبان في شرح الملح - ويحور أن يجعل إلا صفة ويكون الاسم الذي بعد إلا معربا بغير ما قبلها ، ولقول قام القوم يلا بد ورأت القوم يلا ريدا وممرت بالقوم يلا ريدا فيعرب ما بعد إلا بـ راب مذهبها لأن الصفة تتبع الموصوف وكان انقباض أن تكون الإعراب على إلا لكن إلا حرف لا يمكن إعرابه فعل إعرابه إلى ما بعده . لا يرى أن غير لما كانت اسما مظهر الإعراب فيها إذ كانت صفة ، ولقول قام القوم عرر بد ورأت القوم غير ريد وممرت بالقوم غير ريد انتهى على أنه نقل عن الصدر الأول أنهم كانوا يكسبون المصوب هينه لرفع لأن ما بعد إلا منصوب بها أو أنه خبر مستدأ محذوف ، فلا جمعة على صي ومحوون كما علم مما مر في الصلاة ، والمعنى عليه كالمحور ، ولا على من فيه رقي وإن قل كما أثبت ، ومراء ومساء سقا مباحا وتوقفا لاشعاله ، ولا على مريض ، ولحنى كالمراء لا احتمال أنوته ، ويحك أمر النبي بها كغيرها من بقية الصلوات كما مر . ويستحب لما لك القن أن يأتى له في حضورها ويحور في ثياب بدلها مع أمن السنة أت حضورها كما عرر ما مر أول الجماعة . وسحب أيضا لمريض أسأفه وصاحبه أن يحبه حضورها مشقة كمشقة مشقة في المطر ونحوه . وبنازع لأدعى فيه ، وقول المصنف ونحوه أراد به الأعداء يرحصه في ترك جماعة ولا يضره ذكرها عقبها لأن هذا يصريح بعض ما خرج نصا في كتوله وامسكاب إلى آخره . وحاصله أنه ذكر الصلوات مستوفى ذكرها فيه إرض لأنه معصوم عليه في الخبر ، وما ليس به من نية الأعداء مشرا إلى القيس قوله ونحوه ، ثم بين بعض ما خرج به هاهنا ، ومنه ما خرج بذلك النحو الملبس مما شمل المقتبس كالمقتبس عليه وهو قوله (ولا جمعة على معذور مريض)

(قوله أو أنه حرر مستدأ محذوف) هذا إنما يظهر على رواية : أربعة امرأة الخ وأما بدوها فلا يظهر إلا التقدير المستثنى محذوف كأن يقال لا يركب أحد إلا أربعة (قوله فلا جمعة) أي واحدة (قوله ولعجور في ثياب بدلها) أي ويستحب لعجور الخ حيث أدب روحها أو كانت حالية . ومذهبهم أنه يكره الحضور للشاهد ولو في ثياب بدلها (قوله ويستحب أيضا لمريض تطوئه) أي الحضور (قوله لأن هذا) أي المريض ونحوه (قوله والمكاتب) اللام من المكاتب لا من المحكي إذ الآتي في كلامه ومكاتب (قوله وما قيس به من نية الأعداء الخ) قال حجج وهذا من العذر لها حلف غيره عليه أن لا يحبسها لحسنه عنه محذورا لو حرج إليها ، لكن المحذوف عليه لم يخش ، وذلك لأن في تحبته حشد مشقة عليه أي المحبوس عنه ، لحاله الصبر لم لم يتعبه بحقه فإرضاه كتأنيس مريض بن ثوب ، وأيضا فالصلوات السابق شمل هذا إذ مشقة تحبته أشد من مشقة محو النبي في موحل كما هو ظاهر ، أو بسبب ديث عذرا لأن مداره بالخلف ها قد ينسب فيها إلى تهوؤ أي وقوع في الأمر بقلّة مبالاة . قل في الساموس . تهوؤ الرحن وقع في الأمر نفسه مبالاة فإرض أي كل محتصر . ولعل الأول أقرب إن عذر في منه الدعت له على لحلف لشهادة قريبة به انتهى وعليه فهو صلاحا حيث اختلف به ، لكن سيأتي عن الزبائدي خلافه .

(قوله ويحور أن يجعل إلا صفة) فيه أن الضمير لا يوصف (قوله إذا كانت صفة) فيه أن غير في هذه المواضع ليست صفة إذ لا توصف بالمعرفة بالنكرة وهي لتوغلها في الإيهام لا لتعرف بالإضافة للمعرفة إلا إذ وقعت بين صدين كما صرح به المحويون بل هي في حالة النصب بعرب حالا وفي غيرها بعرب بدلا (قوله وأنه حرر مستدأ محذوف) بعله يحصل إلا بمعنى لكن والتقدير لكن المستثنى امرأة الخ أو نحو ذلك

(قوله وصاحبه) يعني لمريض الذي لا يجب عليه الجمعة (قوله لأن هذا) يعني مادكره عقبه خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله يبهض ما خرج بالصلوات) أي قوله كل مكاف الخ (قوله وما قيس به) معطوف على قوله

بالصلوات

في ترك الجماعة) ثم تأتي بحديثه لا كارتج بالمثل ، وما استشكله جمع ناس من ذلك الجوع
ويبعد حوار ترك الجماعة به ، بأنه كيف يجوز فرض العس بمهوسة أو فرض كفايه . قال السبكي :
لكن مسندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجماعة كالجماعة ردت ما تقسم آياتها وهو مع
قياس الجماعة على الجماعة ، بل صح بالنسبة لخاص من أئمة ردها ، فحققوا به ما في معناه مما هو
كشفته أو أشد وهو سائر أئمة الجماعة فما ملوه ظاهرا وباطنا كلام ابن عباس مقرر لما استكروه
لأنه الدليل لما ذكره ، ومن أئمة ردها ما يؤيد له ، يظهر محل عبود ولم يعدماء إلا تحصرة
من يحرم عليه نظره لعورته ولا يبعث بصره عنها ، فلا يجب عليه كشفها لأن في كايته الكشف
حشود من الشقة ما يرد على مشقة أكثر من أئمة ردها ، نعم هو حائر وأرد تحصيلها ، فإن حاف
فوق رقب الظاهر أو غيرها من العنصر وحاف عليه انكشف وعلى الحاضر من عض البصر ،
إذا جمعة هـ بدل خلاف وقت ، فحق بذلك الوالد رحمه الله تعالى وعلم به ، قرر أن اشتغاله
تجهر بيب صدر أبيض ، وكذا يسهل لا يسطر معه شيء وكشيت منه بلوثة السعد كما في
الجمعة ، والحسن

(قوله في ترك الجماعة) وليس من ذلك ما حوت به عادة المتعبد بسبب من خروجهم للبيع
وعنود بعد الفجر حيث لم يرب على عدم خروجهم صرر كصناد متاعهم فبئس له ذلك فإنه يقع
في قرى مصرنا كثيرا (قوله لا كارتج) ، قل انهم يمكن تصور بحديثه هـ أيضا وذلك في
تعيد الدار إن لم تكن الجماعة إلا ناسي من البحر فإنه يبعثه الوحو عس ، لأن وقت الصبح
مصح بالنسبة ، وهو تصور حسن (قوله ناس من ذلك) أي أئمة الجماعة (قوله ردت بما تقدم
آياتها) أي من الاستدلال بقوله لخر : من كان يؤمن الخ وهو ماع من كون الدليل قياس الجماعة
على الجماعة (قوله من أئمة ردها) أي الجماعة (قوله فما ملوه ظاهرا) أي من أئمة الجماعة على معذور
عرجس الخ (قوله ولم يعدماء ، إلا تحصرة الخ) أي أما من وحده تحصرة من يحرم عليه وقدر
على غيره كأن أمكنه الاستدلال بغيره مثلا أو تحصيله بحجج أخرى يعرف به ولو بالنسبة ، فلا يكون
ذلك عذر في حقه (قوله ولا يبعث بصره) أي بأن ظن منه ذلك ولو بغير قوى (قوله هم
هو حائر) استدراك على قوله ما ملوه ظاهرا لغير الخ (قوله وعلم به بقر) أي من أنها إنما
سقطت بالمرض ونحوه للشقة (قوله إن اشتغاله تجهر الخ) أي وإن لم يكن التجهر من له
خصوصية بالبيت كانه وأحده من المتزوج مسعدة أهله حيث أحسج إليه معذور أما من يحضر
عبد المهر من غير معذرة من الجماعة وبين ذلك عذر في حقهم ومنهم من يطري الأولى
ما حوت به العدة من الجماعة الذين يدكرون الله أمام الحارة (قوله عذر أيضا) ومن العذر
أي بالواشعل ردت روحته بالشارة ، كذا بقية شيخنا العلامة الشوبري عن جواهر القبول انتهى .
وهو مثل روحته بالواشعل ردت روحته عبيد أولا فيه نظر والأقرب عدم الإلحاق لأنه لا يترك
الحق الواجب عليه بصدقة لا تتعاقب به وإن توقف ردها على حضوره وجاهره وبوكان له به
خصوصية كروحة ولده ، ولو قيل بل لحاق هذه بروحته فيكون عذرا لمن يعيد عجز جمع ،
وقوله بروت روحته أي حيث توقف ردها على فوب الجماعة ناس كان متبعا للسفر أو كانت هي
كذلك وإلا فلا يكون عذرا .

(قوله ردت بما تقدم آياتها)
أي في قوله ذا كرا فيه
المرض لأنه منصوص عليه
في الخبر خلافا لما وقع في
حاشية الشيخ وعبارة
التحفة : ويحجب بما
أشرت إليه آنفا الخ
(قوله بل صح بالنسبة
الخ) بيان المراد من قوله
وهو مع قياس الجماعة على
الجماعة (قوله وهو سائر
أئمة الجماعة) أي ومنها
الجوع أي الذي مشقته
كشقة المرض كما علم من
القياس وبهذا يدفع
الاستشكال الأول وإنما
لم يتصد له الشارح لعدم
جوابه من كلامه كما
قررناه .

كما قاله العراقي عذر إن معه الحاكم وله ذلك بصحة رآها وإلا فلا وإن ثبى العوى بوجوب
إطلاقه لمعلها ، وذكر الرافعي في الجملة أنه عذر إن لم يصرفه فكونها كذلك ، ولو اجتمع
في المجلس أربعون أو أكثر كعاب الأوقاف في حوس القاهرة ومصر فاقباس كما قاله الأسوي
وإن يورع فيه لزوم الجمعة لهم لأن إقامتها في المجد ليست بشرط ، والتعدد يجوز عند عسر
الاجتماع فعند تعذره بالكيفية أولى وجيز عند قسمة وجوب التنصب على الإمام ويبقى النظر في أنه إذا
لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لو حد من الله إلى لا يصير فيها الاجتماع إقامة ، الجمعة لهم لأنها
جمعة صحيحة لهم ومشروعة أم لا . لأنما إن حوزها بالضرورة ولا ضرورة فيه الأوجه ذؤل
(و) لا عني (مكاتب) لأنه عند ما عني عليه درهم فهو معدوم ، وإنما حصه بالذكر إشارة إلى
خلاف من أوجبها عليه دون انشائه الأذرعني (وكذا من نصبه رقيب) لاجتماع عني (على
الصحيح) ولو في يومه لعدم استقلاله ومقتضى الصحيح أنه إن كان معه وبين سيده مهاباة
ووقعت الجمعة في يومه فعليه الجمعة والإفلا وما يتوهم من كون انقضاء اليوم مطلقا غير مراد
(ومن صح ظهري) عن لاجتماع عني (صحت جمعة) بالإجماع كالسقي والعقد والمراة والمفر
بخلاف المحسوس ونحوه ، وتعتبر بالصحة مسبوبة بغيره بالإجماع كما هو متردد في الأصول ، ودعوى
من قال : إن تعذر الأصل أصوب لإشعاره سقوط القضاء بخلاف الصحة بمجموعة وقور الشرح لأنها
نصح من يرمه فمن لا يرمه أولى أي بالصحة لأن من يرمه هو لأصل ومن لا يرمه نظر في
التسمية له فإذا أجزأت الأصل أجزأت النتائج بطريق الأولى

(قوله كما قاله العراقي) يمكن حمل كلامه على ما إذا لم ير متباحة في المجلس (قوله وله ذلك) أي
للمحكم الملع (قوله أنه) أي المجلس عذر ملح وقوله إن لم يصرفه في أي في سنة وقوله فكون
هنا كذلك معتمد .

فرع - لو اجتمع في مكان أربعون مريضا وأمكهم إقامة الجمعة فيه فهل يجب عليهم الانتفاء
عنه سقوط الجمعة عنهم من اشتق في محصور أولا أحدا بإطلاق الحديث لا بعد الأول وفافا م
سم على مذهب ، واعتمد حجج في شرحه الثاني ، ثم قال : ولو قيل لو لم يكن سلة عذرهم وأمكهم
إقامتها محلهم لزمهم لم يعد لأنه لا تعدد لها والمجلس إنما منع وجوب حضور محلها (قوله وجيزند
فيتمتع وجوب التنصب على الإمام) أي نص الخطيب للجمعة (قوله من يصلح) أي للحظية
ولا يقبل ذلك لم يكن فيهم من يصلح للإمامة ففائدة نص الإمام وحدها لهم لأنه بقدر ذلك
النص لا يصلح جمعهم حلقه على أنه سيأتي صحة صلاة لأربعين خلف الثرى حيث لم يقصروا
بالعلم لأن العدة في عدم الصحة بالقصور لا إرساء صلاة بعضهم بعض كما يأتي للشارح (قوله الأوجه
الأول) ويسمى أن محله ما يربط على ذلك تعطيل الجمعة على عسر أهل المجلس وإلحارم عليه
ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في المجلس وفعلها فيه (قوله إشارة إلى خلاف من أوجبها عليه)
أي من أثبتا كما يشعره قول حج وقيل يجب عليه (قوله بخلاف المحسوس ونحوه) محذور
قوله : ومن صحت ظهره (قوله بمجموعة) أي في سنة من أن الصحة مساوية للإحراء يعني
والأجزاء هو الكفاية في سقوط الطلب ، وقيل في العادة إسقاط القضاء كما في جمع الجوامع (قوله
أي بالصحة) خبر قوله وقول الشارح .

(وله) أى من لا يرميه الجمعة (أن يصرف من الجامع) أى من يحل إقامتها وآثر الجامع بالذكر لأن الأغلب إقامتها فيه قبل إحرامه بها، إذ المانع من وجوبها عندهم وهو التقصير لا يربط مع حضوره، وتعبيره بالانصراف يستلزم حوازه تركه الجمعة لأن كلامه في العذر فقط القول بخلافه (لا المريض ونحوه) أى ممن ألحق به كالأعمى لا يجد قائدا (فيحرم انصرافه) قبل إحرامه بها (من دخل الوقت) قبل انصرافه لأن المانع في حقه مشقة الحضور وبه رذل المانع ونعت العود لابد منه (إلا أن يريد صرره بإسقاطه) تعنيها وم تقيم الصلاة فيحوز له الانصراف، فإن أقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فإنما يحرم عابيهما الخروج منها فقط لأن المانع من التروم الصفات الثلاثة مهم وهي لا ترتفع وعن امتناع الانصراف بعد إقامتها بالم يكن عليه في إقامته مشقة لا تحصل كإسهان بعض الفقهاء عنه فحصر ثم أحسن به، بل نوع من بعده سقاه وهو محرم في الصلاة لو مكث فيه الانصراف أبدا كما قاله الأدرعي، ولورد نصرة العذر بعقول صلاة الإمام كأن قرأ الجمعة والمنافقين حازله الانصراف أيضا كما يحثه الأسوي سواء أكان أحرم معه أم لا (ويبرم النسيج المحرم والرمي إن وحده مركب) مما لو كان مؤجرا أو معارفا وبوآدمب كما في المجموع. وظاهر أن محل ذلك فيمن لم يركبه (ولم يشرك بركوبه) كمشقة المشي في لو حل كما مر في صلاة الجمعة لانساء الضرر فإن شق عليهما مشقة شديدة لا تتحمل عاب فلا وإن لم تنح التيمم فيها يظهر

(قوله وتعبيره بالانصراف يستلزم حوازه تركه الجمعة) أى مع حضوره محلها نظرا إلى العلة المذكورة قبل (قوله فقط القول بخلافه) أى القول بأن حوازه الانصراف لا يستلزم حوازه أصل الترك أى فكان على المصنف أن يذكره

(قوله وله أن يصرف من جامع) يشمل من أكل ذاريج كريب وهو دهر وفي حج حذاه قال ونصير الحاضرين به يحتمل أو سهو روله تنوق رتبه، وعادة سم على مبهج ها يشمن من أكل ذاريج كريب فليظن ما تقدم في الجماعة بالمباشرة انتهى. وعبارته ثم قوله وكل ذاريج كريب لا فرق على ذوجه بين من أكل ذلك بعد أو غيره ولا بين أن يسلط مع جماعة في مسجد أو غيره سم إن كل ذلك نفس إسقاط الجمعة أو الجماعة ثم في الجمعة ولم يسقط عنه كاجتماعه وجمعية عدم السقوط عنه أنه يرميه الحضور وإن نأذى الناس وعنده مرهبي ومادكره حج من قوله ونصير الحاضرين الخ رد عليه أنه لو نظر إلى ذلك لم يكن أكل ذاريج الكربة عذرا مطلقا (قوله إن دخل الوقت) ولو انصرف حدث ثم وهل يرميه العود الوضوء لا وفقا لمراهبي سم على مبهج (قوله من أقيمت امتنع الخ) نعم إن كان صلى الظهر قبل حضوره فلو حوز حوز الانصراف ثم رأيت ذلك تؤخذ من قول لمصنف لآتي فوصي قبل فوجها الظهر ثم رل عذره الخ فتعلمه انتهى سم على مبهج (قوله لو مكث فيه الانصراف) أى بل يسعى وحوزه إذا عت على ظنه بويث مسجد (قوله حازله الانصراف) أى بأن يخرج نفسه من الصلاة إن كان ذلك في الركعة الأولى وأن يسوى الظاهرة ويكمل مفرد إن كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالنكيل وإلا حازله قطعها (قوله المحرم) قال حج هو أقصى السكر والرمانة الانشاء والعاهة انتهى وفي الصالح 'هرم هوما من مات تع فهو هرم كبر وضعف، وعمر في النهج بالمهم، وهما متقدرا بأن أو متحدان. في الصالح اللهم بالسكر النسيج العدي والأثني عمة (قوله إن وحده مركبا) فتتح الكاف (قوله أو مؤجر أو معار) أى إعارة لامة فيها بأن تتهت لمصلحة حذا فيظهر انتهى حج وقال الأسوي: قياس ماسق في ستر العورة أنه لا يحب قبول هبة المراكب انتهى قول وهو كذلك (قوله أن محل ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله ولو آدمب.

(ولأعني يحد قائدا) ولو بأجرة مثله ووحده فاصية عما يعتري في العترة في يظهر أو متبرعا أو
 بموكل له فإن لم يحد لم يكف الحضور وإن أحسن الشيء بالعصا خلافاً بقاضي حين لما فيه من
 التعرض للصبر نعم لو كان من جمعة قرنا تحت لا يناله من ذلك صرر وح عليه الحضور
 فيما يظهر لاستواء العدة كما يؤخذ ذلك من فتوى الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل كلام النسخي
 عليه (وهل القرينة) مثلاً (إن كان فيهم جمع تسحب به جمعة) أي بجمعهم وجه أن يكون
 بالصفا والآية (و) ليس فيهم جمع كدلت لكن (بهم صوت) من مؤذن مع حشد
 سمع من بعده وإن كان واحدا ليخرج الأصم ومن حاور سمعه العدة ولا عترة به ويعتري
 النوع العرف أي بحيث يعلم

(قوله والأعني يحد قائدا) أي في محض سهل عنه تحصيله منه عادة ملازمة (قوله عما يعتري
 في العترة) قصته أنه لو كان عليه ديون تحت عليه الحضور ورفع ما زاد على ما يحتاجه في العترة
 للأجرة هذا وقيل ما في النسخ من أنه يدفع ثمن له لئلا يسقط خلافه فعبر هنا أن يكون
 لأجرة فاصية عن دسه وإن قاسه على العترة لأن قياسه عليها تحت ما وقع في عمارتهم فهو عترة
 تصور (قوله وح عليه الحضور فيما يظهر) ولو حلف لا يبي حلف به فاضل ربه الإمام جمعة
 سقطت عنه قاله مير وفيه احتمالان في النسخي في باب صلاة جمعة وصورة الحلف بالطلاق
 أو تعليق العتق فراجع ذلك ثم قال مير لكن السقوط يشكك في حلف لا يبرع ثوبه فأحب
 وحاجتها في العتق فانه تحت النزع ولا تحت لأنه مكره شرعاً بل لأن يبرع أن جمعة
 بدلا وهو الظاهر أقول : وللغسل بدل وهو التيمم إلا أن من للجمعة بدل تنور في الجمعة
 مع القدرة عليها بخلاف الغسل فليحرم وأتحيل أن الرمي يرجع إلى اعتدال وجوبها ولا تحت لأنه
 مكره شرعاً كسئلته الخاص على منع الزنوب المذكورة فراجع وسحرر برأيه من بعد ذلك ستوطها
 وهو المقتضى انتهى سم على منهج وقال حجج إن السقوط هو لأقرب من رتبها من مسحة
 من حاشية شيخنا الزبدي نقلا عنه اعتداد وجوب الصلاة حقه ولا تحت لأنه مكره شرعاً وقوله
 مع القدرة عليها فيه أمل فانه إن أراد أنه تنور مع القدرة بعد العترة من المذخور لما يأتي من
 عدم صحة صلاة غير المذخور من ذوب الجمعة وإن أراد المذخور فليس الكلام فيه وقول سم فاضل
 ريد إمام الجمعة صورة المسئلة أنه لم يكن عالما حين الحلف أنه إمام وإلا وجبت عليه ويبحث كما لو
 حلف أنه لا يصلي الظهر مثلاً (قوله ومن جاوز سمعة العادة فلا عترة به) أي يجب على الأصم
 دون من جاوز سمعة العادة لما فيه من المشقة فإن فات قدس ما في الصوم من أن حديد الصبر إذا
 رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور لها قلب الفرق بينهما أن المدار في الصوم
 على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد الصبر والمدار هنا على مسافة لا تحصل بها مشقة
 شديدة ولو عول على حديد السمع لربما حصل بها مشقة لأنه لا احتمال في العدة فإن حدد
 السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كصيف يوم مثلاً .

أن ماسمعه نداء جمعه وإن لم يكن ككلام الأذان فيما يصهر خلاف لمن اشترط ذلك (قال) يؤذن كعادته في علو الصوت (في هذو) أي يكون للأصوات وريج (من طرف يليهم لبلد الجمعة لهمهم) خبر الجمعة على من سمع النداء ولأن القرية كالد في المشد الأولى والمعتبر أن يكون المؤذن على الأرض لا على عال لأنه لا وسط لحته إلا أن يكون النداء في الأرض من أشجار كخبرستان فاسها بين أشجار سمع نوع الصوت فيعرف به النداء على ما يسمون الأشجار وشتاؤهم ذلك لسان أن لغتهم السماع لو لم يكن مانع فبعد وجوده يقدر روله أو النداء على ما يسمونه واعتبر الطرف على أنهم لأن السعة قد سكرت بحيث لا يسمع أصواتها النداء بواسطة المحيط للعدة واعتبر هذو الأصوات والريج مثلا سمع نوع النداء أو بعين غسة الريح ولو سمع اعتدل من ندس محصور إذا كثر منهم جماعة وإلى قال - و - فالأوجه مراعاة الأقرب كخبره في الجمعة ويحتمل مراده الأبعد لكثرة لأخر (وإذا) أي وإلا لم يكن فيهم جمع المذكور ولا سمعهم الصوت البصر (فلا) بهمهم الجمعة ولو كانت اقربه مرسعة سمعت ولو سوت لم سمع أو كانت مسجعة لم تسمع ولو سوت لم سمعت ربما الثانية دون الأولى اعتبر بتقدير الاستواء ، وأما الخبر انما يحمل على العاقل ولو حدد ظهره لمرت انفسه يرتفع دون القريب المختص وهو بعد وإن صححه في الشرح الصغر وهل المراد قولهم لو كان مختص لا يسمع النداء ولو استوت سمعه لزمته الجمعة أن تبسط هذه السافة

(قوله أن ماسمعه نداء جمعة) هو مجرد تصوير يكون الكلام في الجمعة وإلا فالدور على سماع الصوت وعدمه في أفهمه صاهر كلامه ليس مرد (قوله من طرف يليهم) يعني من جهة ما يسمع فيه الجمعة انتهى سم على مسمع (قوله خبر الجمعة على من سمع النداء) عبارة سم على مسمع وقال من الرفعة سكنوا عن الموضع الذي نفع فيه للسمع وانظروا أنه موضع رافته ورمال مر إلى هذا الصاهر وقال: من سمع من موضع إفاسه وح عليه ومن لا فلا . وحاصل الذي ينحصر من كثرهم وعندهم أن صانط ما يناديه الجمعة ما يسمع القصر قبل محاورته فسمع المسجد الخارج عن الد أن حرب ما بين النداء وبينه سكرهم م سكره من يرددون إنيه لنحو الصلاة وكند لمسجد الذي أحذو به نجات الله متصلا عه فبلا مع رددهم إليه لأنه معدود منها ويؤخذ من ذلك أنه و فرض أن سدسورا وانصت به العمارة واسعة به الحطة جدا وليس بها محل تقام فيه الجمعة إلا دخل السور من كان منهم يسمع الصوت العالي في هذو من انظر على يسه من وراء السور فرض رول الأنبياء من فرض أنها سمع السماع وحته عليه الجمعة وإلا فلا لما لو أقيمت الجمعة في العمران وفي داخل السور وسمع أهل الأنبياء نداء من نظرف العمران وح عنهم الحصور وإن لم سمعوا نداء من هو داخل السور لأن وجود السور صر كلاما من العمران ودخل السور كمد منتبه (قوله لا وسط لحته) أي العالي (قوله كطيرت) عبارة اسباح هي شبح الله وكسر الز . وسكون السين اسم بلاد بالعجم (قوله فالأوجه مراعاة لأقرب) أي في الأولونه (قوله لزمته الثانية) أي أهل الثانية لح (قوله وأما الخبر المار) أي وهو قوله « الجمعة على من سمع النداء » .

أو أن يطلع فوق الأرض مما لما هو فيه انهم من كلامهم المذكور لاحتمال الثاني كما عاده
الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه ولو كان غيره أرفعون كما هو حرم عليهم كما أنهم كلام اراعى
وصرح به جمع متقدمون أن تصالوا في المصر سمعوا النداء ثم لا تعطوا لهم الجمعة في محالهم خلاص
لمن صرح بالحوار وسمى عليه سقوط الجمعة عنهم لو فعلوا وإن قلنا بعدم الحوار إذ الإساءة لاساق
الصحة ولو وافق العيد يوم الجمعة فحصر أهل القرية الذين سمعوا النداء لصلاة العيد عنهم رجوع
قبل صلاتها وتسقط عنهم وإن فرغوا منها وسمعوا النداء وأمكهم إدراكها لو عادوا إليها لحصر
«من أحب أن يشهد مع الجمعة فليعمل ومن أحب أن يصرف فليعمل» روى أبو داود ولأنهم لو
كانوا بعدم الرجوع أو بالعود إلى الجمعة شق عليهم والجمعة سقط بالمشق ففسد من هذه من
يدل على النصف ومقتضى النصف أنهم يوم يحضرون كأن صلاوا العيد فكانهم رمتهم الجمعة وهو
كذلك وعمل ما مر ما لم يدخل وقتها قبل الصرافهم

(قوله أو أن يطلع فوق الأرض) في المحر طلعت الشمس والكواكب من باب دخل ثم قال .
وطلع الشمس ما كسر طوعا ونهى وما هذا من الثاني ومعارفه على فعل بالفتح (قوله مفهوم
من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني) عبارة سمع على مسجع قوله وهو كان يسمو لسمعه المراد
لو فرضت مسافة اختصاصها تمتد على وجه الأرض وهي على آخرها لسمع هكذا يجب أن يعلم
فليتأمل وقبس عليه نظيره في الأولى رت واعتمد مر كآية نحو هذا وهي عبارة في الترح
والأقرب ما في سم ووجهه أن الدار على الشقة وعدمها ثم رأيه في حاشية حج اسوحيه أيضا
وعبارته بعد نقل لاحتمال الأول بصيغة الحرم به عن رت ماضيه وهو حق وجهه وإن سادر من
كلام الشارح أن المراد أن تعرض القرية إلى أول المسوى فلا يحسب مشقة الاخصاص في الثانية
لأن في هذا نظرا لا يفي إلا بدم عليه الوحوب في الثانية وإن طالت مسافة الاختصاص بحيث
لا يمكن إدراك الجمعة مع قطعها مثلا وعدم الوحوب في الأولى وإن تمت مسافة لا رفاع بحيث
يمكن الإدراك مع قطعها ولا وجه لذلك . فان قلت : يشترط في الوحوب في الثانية إمكان إدراك
ولا فلا وحبوب فيها . قلت : ما أن يشترط في عدم الوحوب في الأولى عدم إمكان إدراك
والأنت الوحوب فلا وجه للتعرفه عن الصور من على هذا التقدير لاستوائهما غاية في المعنى
وإما أن لا يشترط فيه ذلك بل نقول عدم الوحوب ثابت مطلقا بخلاف الوحوب في الثانية فهذا
عما لا وجه له كما لا يخفى فليتأمل ثم رأيت أن شيخنا الشهاب الرمي اقتصر في فتاويه على أن مفهوم
من كلامهم ما تقدم أنه المتأخر من كلامه الشرح (قوله ولو كان غيره أرفعون كما هو حرم
عليهم) أي وبحسب على الحاكم معهم من ذلك ولا يكون قصد البيع والشراء في المصر
عدرا في تركهم الجمعة في لديهم إلا إذا برز عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا إلى
مبصر فوه في نة ذلك اليوم الضرورية ولا يكافون الاقتراض (قوله وتسقط عنهم الجمعة
فعلها) أي في المصر (قوله فحصر أهل التربة الخ) أي قصدوا أن توحبوا إليها سبيلها ولم
يدركوها وأما لو حصرها البيع أنفسهم فلا يسقط عنهم الحضور سواء رجعوا إلى محله أم لا
(قوله عنهم الرجوع قبل صلاتها) أي جمعة .

(قوله وتسقط عنهم وإن
فرغوا منها وسمعوا النداء)
أي بالفعل وإلا فالصورة
أنهم بحيث يسمعون
النداء

من دحل عقب سلامهم من العيد لم يكن لهم تركها كما سطره النيسنج (و يحرم على من رماه
 بجمعة أن كان من أهلها وإن لم يمسح به كجم لا يحور له النضر (السفر بعد الزوال) لأن وحوها
 قد يعلق به بمجرد دخول الوقت فلا يحور له بقوتها به (إلا أن يمكنه الجمعة في) مقصده أو
 (طريقه) أن علق على ظهره إدر كها حصول لقعود ، وهو مراد لمجموع بقوله يشترط عنه
 بإدراكها ، إذ كثيرا ما يطلقون العلم ويبدون به النسي ، كقولهم يحور لأكل من مال نصر
 مع العلم بصد كالك ويحور التمسك بالعلم ، وتحت إطلاقه ما لو قص سفره عدد أهل البلد بحيث
 أدى إلى تعيين جمعهم وهو صاهر ، ولا يكافئ تصحيح سباده عشرة ، وهو شبهه بما لو مات
 أو حن واحد منهم ، ولحقه لا ضرر ولا ضرار في الإسلام « خلافا لصاحب المعجيز ، ولهذا قال
 الأذري لم أر له غيره وكأنه أحد من من من حرمة تعليل الله عنها ، لكن الفرق واضح
 فإن هؤلاء معاصرون غير حجة بخلاف السابق ، ولو سافر يوم الجمعة بعد انقضاء ثم مرأ عليه حنون
 أو موت فالساهر سقوط الإثم عنه كما إذا جامع بعد النحر في شهر رمضان وأوحسا عليه
 لسكارة ثم مرأ عليه ثوب أو حنون ، ويحل المص أصلا لم تحب السفر فوراً ، فإن وحب
 كذلك كما نادى حاجة وسبب الكفار أو أسرى ، حصصهم وطقن أو حق إدراكهم وحج
 نصيب وحاف فوته فالوجه كما قال الأذري أحدا من كلام السديني وغيره وحب السفر فضلا
 عن جواره

(قوله عقب سلامهم)
 تصوير (قوله ويحور القضاء
 بالعلم) برأح ما قالوه هناك
 (قوله يظهر سقوط الإثم)
 في سقوط الإثم بالأقدام به
 ذكر بحث لا يخفى وسه
 النسخ في الحاشية والظاهر
 أن مراده بقطاع الإثم من
 حيث قد تقرر في المطر
 (قوله وحل المنع أيضا ما لم
 تحب السفر فوراً) أي في حد
 دته لا أنظر لخصوص يوم
 الجمعة والأفلاخر من إثبات
 وحببه حيث قد تقدم
 ما يقال إذا كان فرض
 استبد أنه واجب فكيف
 يأتي بحث وحببه ويرجع
 إلى تحصيل الخصال فكأنه
 قال ويحل ما إذا لم تحب
 والأفلاخر من بيان اندفاعه
 أن الواجب هنا عام وفيما
 يأتي خاص ويقال معنى
 وجوب السفر استمرار
 وحببه : أي ولا تحببه
 الحرمة

(قوله فإن دحل عقب سلامهم) مفهومه أنهم لو سافروا بعد انقضاء وقت
 صلاة الجمعة لا يحرم عليهم إلا صرف ولعله غير مراد من هو مجرد تصوير وحرم عليهم الانصراف
 حيث (قوله أن علق على ظهره) أو بين خلاف منه بعد السفر فإنهم والسفر غير معصية كما
 هو ظاهر ، ثم إن لم يكن عوده وإدراكها في حقه وحببه ه من على حج (قوله ويحور
 انقضاء العلم) أي بالنظر أن من أوقعه كذلك ولكن لا بد من كونه مباحا علما كأن حصل
 عنه سعة فقه ربه مرة العلم فاحتضنه وهو (قوله ولحقه لا ضرر) أي يحمله ، ولا
 ضرر ، أي بغيره (قوله بخلاف لمسافر الخ) حاصله رجميع حوار سفره لحاجة وإن تعذلت
 الجمعة لكن هل يختص ذلك بأحد ويحور أو لا فرق حتى وسافر الجميع لحاجة وحرر كأن
 أمكنهم في طريقهم كان حائر وإن تعذلت الجمعة في الله وخص بذلك ما تقدم من عدم يحور
 بعصم في علمهم به نصر ، والوجه أنه الأقرب أنه من على حج وقد يقال لوجه لا يرد في ذلك
 لأنه حيث كان السفر بعد مرحضا في تركها فلا فرق في ذلك بين الواحد وغيره (قوله ويو سافر يوم
 الجمعة) أي على وجه يحرم (قوله يظهر سقوط الإثم عنه) أقول ، فيه نظر لتعديه بالأقدام
 في طه ، ويؤيد عند السقوط ما لو سبى روحه بطقن أنها أحذية من التناهر عدم سقوط الإثم
 بالنسي ، والفرق بين السكارة والإثم ظاهر فستشمل ، منهم إلا أن يريد سقوط الإثم بصناعه
 لا رساعه من أصبه ، وقد يقال يسمى سقوط الإثم بصنيع الجمعة لا يتم قصد تصييعها ه من على
 حج (قوله فإن وحب كذا) أي فوراً

(قوله والظاهر أنه يلزمه

حضور الجمعة في ذلك)
نظر لو فاتته الجمعة من
عليه هل يجب إعادة
الظهر (قوله والمخاطب بها
يقين وهذا عارضة يقين
الوجوب) كذا في نسخ
الشرح ونحوه في النسخ
سقط من النسخ وعادة
التحفة لأب الواجب أصالة
والمخاطب بها يقين ولا
يجوز عيه إلا بالنس
يقين وليس من تلك
القاعدة لأنها في موقع
م يعارض يقين وجوبها
عارضه يقين الوجوب فلم
يجز عيه إلا يقين
اليأس انتهت ومراده
بالقاعدة ما ذكره البعض
في قوله لا لا أثر للموقع
(قوله نعم لو كان عنهم
إعادتهم لها أمراً عادياً
لا يحتاج كما في ذلك بعد
إقامتها) أي بما إذا أقيم
جماعات متعددة بمرحاة
واحتمل سبق بعضها ولم
يعلم في هذه الحالة يجب
إعادة الجمعة كما يأتي
ووجهه نعتي هذا
لاستدراك بما فيه النظر
للعادة وعدمه وإن كانت
صورة الاستدراك فيها
إعادة الجمعة والاستدراك
عليه جمعة مسداة وكأنه
أراد بالاستدراك تفيد
الصورة المذكورة قبله
أن محله إذا كانت تلك
العادة يمكن تحله

ثم عر به من قوب الجمعة أو يجب لعري ثم بان أن عنده ثوباً فيه أو للحواف من ظالم أو غريم
ثم باب عندهما وما أشبه ذلك والظاهر أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك (و قد بان أن يمكن زوال
عنده) من قوب الجمعة كعد رجوع العن ومريض سوق الجمعة وإنه بطن ذلك (شأنه صهره
بلى اليأس من) إدراك (الجمعة) أنه قد يكون عارضة يمكن من فرض أهل الكمال وحصل
الناس من إدراكها ثم يقع لغيره رأسه من الركوع الثاني ويحرق ما سيأتي في غير المذكور
من أنه لو أحرم بالظهر قبل السلام لم يصح بأن الجمعة ثم لأزمة فلا ترتفع إلا حين تخلوهاها وعمل
صحة بلى قوب الجمعة فلم يؤخرها الإمام إلى أن يبقى منها أربع ركعات وإلا فلا يؤخر الظهر كما
ذكره البعض في سكت السنة وكان في الحديث أن يكون كما هو عليه من عدهم أنهم لا يقيمون
الجمعة من يومه دعي ذلك من صلى الظهر وإن لم يمس من الجمعة قال بعضهم نعم إذا لا أثر
للموقع وقد نظر في الدعوة لأنها الواجب فيه واشتد بها يتبين وهذا عارضة يقين الوجوب فلم
يجز عيه إلا يقين اليأس منها نعم لو كان عارضة عادياً لا يحتاج كما في ذلك بعد
إقامتها ولا أخذه فعل الظهر وإن لم يمس وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى
كثير (و) (ب) (م) (ن) من ذلك روال عنده (كالرأة والرمي) الذي لا يحسد مراكبا
(بعضهم) أي أنهم يحسدون عنده أول وقت في الروضة والجموع إن هذا هو حسار الحر سائين
وهو الأصح وقال غيره روالها كالأول ويستحب له أن يجز الظهر حتى قوب الجمعة لأنه قد يشط
به ولأن صلاة السكاملين فاستحب له بقاها قال ولا خلاف أن التوسط فيقال من كان حراماً أنه
(قوله) ثم عر به من قوب الجمعة) فبأن أن ماضى قبل يوم الخميس من فعل الجمعة لانقضاء شيء
منه عذر ولكن في حاشية من على ما يرحم الله من ذلك العذر إذا عتق قبل فعله الظهر وفيل
قوب الجمعة لكن عر به عيه حديثه وسنبر ما دعي في الظاهر من قوب الجمعة لزمه قضاء شهر
وحد لأن أول شهر ففعل بعد العن المذكور في صحيح أنه من أهل الجمعة ولم يمس الشهر الذي
وعاد في الجمعة الامة وقع ففعل من هذا الشهر وهكذا كانوا ففعل مكث مدة يسلي أنعم مثلاً
قد وفها بمره عر به وحد هذا هو الظاهر وقد اشبهت ما دام لم يمس أنه كان يصلي قبل قوب
جمعة أو عذر فلا بعد من الحكم كذا لأن الأصل بعد العتق هو وجوب الجمعة فأيتأمن وقضيته
أنه لو عذر بانفس بعد قوب الجمعة وجب عليه فعل الشهر ولو عذر جرح وقته وهو ظاهر لأن صلاته
الأولى عر به صحة سكتها فحاشية ما منهم قوب الشارح ثم عر به قبل قوب الجمعة (قوله) يلزمه حضور
الجمعة في ذلك) أي ما ذكر من العن والعري وعده الخ (قوله) إلا يقين) أي وهو سلام الإمام منها
وإذا قبل السلام في شئ لا احتمال أن يذكرك إلا ما ذكر من ركس من الأولى فكذلك الثانية ويقين
عليه ركعة تأتي بها وحيت يصدر التود حتى عليها حصل للسوق إدراك ركعة لأولى في جماعة
أو نعل وعشرة عر به عني حج قوله فيجب قضاء عده من الآن بقى إذا وصل محل أو جمع
منه يتركها أن يستعد عده من الآن وإن كانت في سكت وقت لم يصح في محله (قوله) بلى أن
يبقى منها أربع أي قدر أربع (قوله) نعم لو كان عنهم إعادتهم) هو استدراك عني ما فهم من
قوله إلا يقين أيأس من أن يؤذ من حقهم أن يفعلوا الظهر الاعند ضيق وقته بحيث لا يمكن
فعل الجمعة مع حطها

لأنه لم يثبت من بعضي مذهب إجماع وجمعة في كلامه بالنسب لفساد الرفع والعناء في ما في أكثر
النسخ وفي بعضها ولو أن ورجح بل أفسد لأول من عدم القضاء لا يوجد من اشتراط وقت
الظهر لشموله القضاء في وقت الظهر من يوم آخر وث رده بأن هذا إما ساقى على أن المراد
بظهر الأعم من ظهر يومها وعصره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما أفاده السياق وحديثه
فالمرجع صحيح كما لا يخفى (فلو صدق) وقت (عنها) بأن لم يسبق منه ما يسع حظتين وركعتين
على وجه لا بد منه ولو أحدها (صباحا) كما وفات شرط التصريح بالانتماء ولو شكوا في
خروج وقتها من الأحكام بها تعين عليهم الأحكام بالظهر لدوات شرطها وحكي بروايتي وحديث
في يومه الركعة الأولى حتى تحقق أنه يسبق ما يسع النية هل تقبل مهر لأن أوعد خروج
وقت ورجح مذهب الأول والله عد الثاني كما يحجب يأكل هذا الرغيف عدا فأكله في اليوم
هل بحث حالا أو عدا لأرجح الثاني (ووجه) أي وقت نيب أو ساء (وهي فيها) فانت (ووجه
الظاهر) هو أصح في الوقت ركعة ثم لا بد من عدة لا تخور لاشتمالها بها بعده فتقتطع عن ركوعه
كالجرح يحبس فيه بعمل عمره وبساعة يومه بالاعتناء كمدار الإقامة ولهذا قال المناوردي كل
شرط حصل الجماعة في فساحتها يجب سدقة في عمدها (سواء) على ما فعل منها فسر تواتره
من حديثه .

(قوله ولو احتملا) لعلة غاية
باسع ما راجع (قوله وهذا
قال المناوردي كل شرط
احتص بالجمعة الخ) لا رد
عليه جمعة حيث
اشترفت في ركعة أولى
وقطع مع الاحتص
المدكور لأنها ليست شرعية
لافتتاحها ألا ترى أنه يصح
افتتاح الإمام قبل انعقاد
الجماعة وأما وقوعها في
افتتاح صلاة التمام من
الجمعة هو ضرورة تقدم
افتتاح الإمام اشتراط في
صحة لا فائدة في ذلك

(قوله وجمعة في كلامه بالنسب) أي على الحاجة (قوله بساد رفع) لاقصانه أن جمعة يده فانت
لا تنصى جمعة ولا صبرا وعسارة حج بعد قول النابح الرفع على ما بين ومراآت ما فيه ومراة عامر
قوله وسدد بعم أن موطنه الآتي من بعضي مذهبها فيه تخور وفي الرفع في قوله جمعة صحيح بل عام
في تقرر من المصنف استقصاء عنها انتهى (قوله ولو شكوا في خروج وقتها) قال سم على
مصحح لعل المراد بالنسب لفساد أو مع رجحان الخروج فان ظل الدماء فتبقى جمعة انتهى
وطاهره وإن لم يكن الشك في حجه أو نحوه وهو صاهر لا اعتنا به بالأصل (قوله تعين عليهم
الأحكام الشريفة) أي في الأحكام من خروج وقت من سمعته من عدم انعقاد الظهور فربما وقع
علا مظنة إن لم يكن عليه ظهر آخر وإلا وقع عنه من كان الوقت وقتا ويمكن فيه فعل الجماعة فعلا
ولا قصي الظهر (قوله ورجح مذهب الأول) جرى عليه حج (قوله واعتمد الثاني) أي فسر
بإقراره من حديثه وهذا فائدة الخلاف وكتب سم على حج ما فيه صورة الشبهة أنه أحرم بها في وقت
يسعها لكنه ضل حتى خرج الوقت أما لو أحرم بها في وقت لا يسعها جهلا بأنه لا يسعها فالوجه
عدم انعقاد جمعة وهي انعقد صبرا وسلا مصدا فيه نظر والثاني أوجه لأنه أحرم بها في وقت
لا يقبلها فهو كما هو أحرم من وقت جاهلا فليست من انتهى وكتب عليه الشورى قوله والثاني
أوجه لأوجه له من لوجه الأول وقوله لأنه أحرم بها في وقت لا يقبلها أي جمعة أي ويقبلها ظهر
فتعقد ظهر كما هو صاهر وقوله فهو الخ منوع لوصوح الفرق انتهى أقول . ولعل الفرق بينهما
أنه قبل دخول الوقت أحرم بها فيما لا ينس ظهرها ولا جمعة وأما بعد أحرم بها في وقت لا يسعها
فالوقت قابل للظهر لا للجمعة والقاعدة أنه إذا اتى شرط من شروطها كغواب العدد ونحوه
وقعت صبرا .

ولا يحتاج إلى بية السهر وإتمامها ظهرا بناء متحتم كما صرح به في روضة وسيره وما لا ادري
إلى أنهم إن شاءوا آتموها ظهرا وإن شاءوا قتلوها ظهرا واستأوا السهر وقال إن الأشبه بوضع
الخطاف في حوار البناء وعدمه لأعتقه كما هو ظاهر لفظه وهل تنزل الساء فصل في من
علم إبطالها أو الاستئناف لتصح ظهرا وفي ذلك الشك الثاني إلى ادع الوقت وحسنه شئنا فلا
وسلم من ركعتين ثم استأنف السهر انتهى قل العري وقوله في تعييل الساء بهما عدلتا وقت
ظار به أنوهما على قصرهما كعلاء الحصر مع السهر صريح في أن الخطاف في حوار بهم تك
السا إذا صاق الوقت عن الظهر لاستؤفت أم قبل كل من كلام الأدرعي والعري غير منان
في مسئلتها إذ صورها أن وقت السهر خرج وهم فيها قبل (وفي قول سنن) فيوى السهر
حيثما وسبق ما فعل من الجمعة ساء أو من تولد أنجهما في المحل أوهما ولو شكوا في
خروجه في أنشأها ثم يؤثر لأن الأصل في ذلك كما هو من قوله ولو خرج الوقت ولو أخبرهم عدل خروجه
في موهبا حبالا في السهر في المجموع عن من لم يأن أوجهها كما قد استنبط قومها عمدا عن
العدل كما في باب أبواب الجمعة كنه في حق الإسم واليوم الموافق (و) أما (المسوق) المذكور
مع الإمام ركعة فهو (كعبه) فما مر إذا خرج الوقت من سائر أم صدره صهرا (ويبين منها
جمعة) لأنها تابعة لجمعة صحيحة ولو سلموا منها أو السوق التسليمة الأولى خارج الوقت مع عدمهم
مخروجه نظمت صلاحهم كالسلام في أثناء النهار عمدا من كانوا حاضرين آتموها سهر العدرهم و
لم يحط عن السوق الوقت فيما يتداركه كما حط عنه العدد

(قوله عرض الخلاف الخ)

أى فاقول الذى يقول

يجب الاستئناف ولا يجوز

لساء وأقول الأول يقول

أن يجوز الساء أى مع

الاستئناف (قوله كما هو

ظاهر لفظه) راجع للنفق

والصبر في لفظه للنهارج

(قوله كل من كان

أدري والعري عسير

م) أى آخر كلام

المرقى والسنن

الذى في سنة ركعة الركعة والإلا

تدبر كلامهما من أن

(قوله ولا يحتاج إلى بية السهر) صفة في الإباح حوارية فالمراد هو مرد من السهر
الظهر يصير قضاء مع إمكان وقوعه أداء وهو لا يجوز (قوله كما صرح به في روضة) معتمد (و)
وهل يقول الخ) من مروع قوله وما لا ادري الخ (قوله بن سبع لوقت) شامل مع فرض
الكلام في أنه خرج وهم فيها كالمسئى في كلامه في قوله وب الخ (قوله بن وقت سهر خرج وهم فيها
وتأمل) أى لعل كلامهما متصور على وقت شرط يخص بها من خروج وقتها من فصل العدد في
أنشأها فإنه يستل كونه جمعة وسبق سهر، وتدل الأصل على أنها حينئذ سهر، وإن أسمع وقت
وكما أتى في قول الشارح ولو دعت رقة في جمعة أخر وهم بن عدله الخ (قوله وسبق ما فعل
من الجمعة مثلا) صاهره ويؤمن من ركعة وهو مشكل، بل ليس له من ركعة ركعة لأنها بدون
تشهد أو سلام فيحتمل المراد أنها تقلت خلاصتها ركعتين وسبق ويحتمل أنها من لأن
فلا يزيد على ما فعله ويخص كون الصلاة لا تكون بدون تشهد وسلام لاخير وهذه بعدد من
م يشترط ذلك (قوله فإن كانوا حاضرين ثموم سهر) أى وسجدوا وسهر لغيرهم مسجل عمدا
(قوله كما حط عنه العدد) قد يقال لم يحط العدد عن السوق لأن معنى السهر العدد معنى صدره
أر بعين على الصحة والفراد المسبوق عن الجماعة بعدم سلام الإمام كما في مواضع كثيرة
الفرقة بعد تمام الركعة الأولى وطول في قراءته حتى سم الإمام وحدث عن معتبر وأوفى والمسوق
في هذا الحكم سواء فتأمل

لكونه ناعا لأن اعشاء الشروع بعبادة الوقت أكبر بدليل اختلاف قول الناهي رضى الله عنه في
الاستعاضة بالخل في جماعة وعدم اختلافه في قوت الجمعة بوقوع شيء من صلاته لإمام خارج الوقت
و بدليل توقف صحة الصلوات على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه بخلاف القدوة والعدد، ولوسلم
الإمام الأولى ومسعة وثلاثون فيه وسلمها الناقون حارجه صحت جمعة الإمام ومن معه فقط دون
الساكنين حارجه فلا يصح جمعهم وكذا جمعة المسلمين فيه لو تصور عن رأيين كأن سلم الإمام
فيه وسلم من معه أو بعضهم حارجه وإماما صحت له وحده فيما لو كانوا محدثين دونه لأن سلامهم
وقع في الوقت فثبت فيه صورة الصلاة بخلاف ما إذا حرج الوقت من السلام ولأن المحدث صحت صلاته
في حجه مما إذا قد الطهور من بعده جمعة حارح الوقت ولأنه ما مقصر تأخير الصلاة إلى خروج
بعض من قوت خلافه في تلك فإن فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت فأتوا إلى أن خرج
وقت أحصل أن يكون الحكم كحكمه في غير ذلك من الأتم الاعتد واحتمل أن يتم فيها
صحة جمعة قل الشرح وهو أوجه هذا والعمد في الأصحاب (الثاني) من الشروع (أو منهم
في حجه أمة) اعتبر بها خمس فتمثل لواحد، وأكثر فيه عدد معتد كما لا يخفى (أو بيان
الجمعة) مندد أنه في الصلوات ما سواه أكان سنة تطيق أم فسد أم سقط أم غيره أو
سرايا وهي سب في الأرض لأنها تم في عصره صلى الله عليه وسلم والحمد لله بعدة إلى دار الإقامة
ولا شرط لها مسجد ولو أهدمت أو أحرقت أو فسد أهلها على عمارتها ولو في غير مجال لم يقدح

(قوله كونه ناعا) أي المستوفى (قوله خلاف الناهي) أي بالنسبة لغير الجمعة (قوله فيه) أي
وقت (قوله لا يصح جمعهم) أي تجمعهم مع غيره من خروج الوقت بصلواتهم وإلا فلا
مطار ومطهر مهورا بن علوه بن عبد الله بن سول الله بن (قوله وبما صحت له) أي الإمام (قوله
فيما لو كانوا محدثين) وسألتني الكلام على هذه بعد قول المسألة الأولى، بيان الإمام حسا أو محدثا
الحج (قوله فان فرض أنه) نزع عن المواب النذر (قوله احتمل أن يكون الحكم كذلك)
أي من السبل (قوله بالعمد استرق لأصحاب) أي من طلائ صلاة الإمام ومن معه حيث
تتو من الأرض (قوله في حجة أمة) تكسر الحياء وهي أرض يحفظها الرجل بأن يعلم
عندما علامه بالخط يعلم أنه احرازها بنفسها داره قاله الخوهري انتهى شرح السهجة الكبير وكتب
عليه سم فونه في حقه الحج وأحرم من لا يدره الجمعة خارج الحطة بالظهر وأحرم الجمعة داخل الحطبة
أرهمون مقتدون فهل يصح الجمعة أو أحرم أو يعوز الجمعة في قريتهم مقدسين بإمام جمعة أخرى
تمام غيره أخرى قرب قريتهم على وجه لا يمنع صحة الاقتداء لقرب المسافة وعدم الحائل فهل
يصح جمعهم في التوربين فيه نصر ولا بعد عددي صحتها فهما انتهى وفي حج الحرم بالصحة
في الصورة الثانية (قوله ثم أسرنا) في حيل ما ذكر من النساء إشارة إلى أن نصف أراد ما يشمل
ذلك إما بعمله ماء محورا أو باصلاق أساء عليه بعلينا وعماره حج التعبير بالنساء وبالجمع للعال
يد بحواليرين والسرديت في نحو الحيل كذلك انتهى (قوله في دار الإقامة) أي وكانت أمة
(قوله أو أحرقت وأقام أهلها على عمارها) مفهومة أنه بواقام غير أهلها لعمارتها لم يحرقهم إقامتها
فيها فلا استصحاب في حقتهم فليتأمل انتهى سم على حج وهو ظهر وقى مالو أتمام أو ساؤهم
على العمارة وهم على بية عندها أو العكس من العبرة منه الأولياء أو منهم فيه نصر والأقرب

(قوله لأن سلامهم وقع
في الوقت الحج) هذا
يرى بعين المسئلة (قوله
ولأنه هنا مقصر تأخير
الصلاة الحج) أي بتسببه
بالتأخير المؤدى إلى خروج
سلام بعض المؤمنين
خارج الوقت وإلا فصلاته
هو وقت جميعا في وقت
كما هو الفرص (قوله
ولأن المحدث الحج) عذره
التخفة وفارق ذلك ما
بان حدث غير الإمام فاما
يقع له جمعة على المعتمد
بأن الجمعة تصح مع
المحدث في الجملة كصلاة
فاقد الطهورين ولا كذلك
خارج الوقت فكان
ارتدادها به أنهم منه
بالظهار (قوله بل سلم في
في وقت) أي مع أساعه
قريبة قوله بعد فأتوا
الحج والألمسة قبلها لذلك

في صحة الجمعة ولا تعقد في غير ماء إلا في هذه وفارق ما لو تركوا مكانا وأقاموا فيه لعمروه فقررته حيث
لا يصح فيه قبل الماء باستصحاب الأصل في الحائض ، ودخل في قوله حطة وهي تكسر الجمعة أرض
حط عليها أعلام النساء فيها انتهاء العدود من الأتية الجمعة بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة
بخلاف غير العدود منها وعليه يحتمل كلام من أطلق المانع في السكن الخارج منها ، ولا فرق في
العدود منها من اتصل بالأتية ومقتضى عنها كاعتنه السكينة أحد من كلام إمامه ، واستحبه
الأدري قال وأكثر أهل التري يؤخرون لمسجد عن حذر التربة وبلا حسنة عن خاصة النساء
وعدم عقاد الجمعة فيه بعيد وقول القاضي أني الطلب قول أصحابنا بوجوب أهل القرية مسجد
خارجها لم يتركهم إقامة الجمعة فيه لاعتداله عن الدماء محمول على اتصال لا يعتد به من التربة انتهى وعلم
لما قرر أن الصايط فيه أن لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل محاورته ولو أقيم الجمعة في محل لا يصح فيه

لأن وجودها وعدما لأن غير الكامل لا أعداد منه وشبه فائدة ذلك فيما لم يكن ثم أثر دور
كأن يكون مستوطون فتصح الجمعة معهم وغيرهم مع طم وبن وما العبرة بنية غير الكائنين يكون
القرية معكم لا يصح من الكائنين إذا قدموا وما غير الكائنين ، رد دعوا استقلالهم بمسجد كما هو
واضح وبقي أيضا ما لو اجتمعت سنة الكائنين فمعهم بوجوب الإقامة ومعهم بوجوب عدمها وفيه شر
لما والأقرب أن العبرة بنية من نوى الماء وكان غيرهم معهم جماعة أعراب دخلوا البلد غيرهم
فصح معهم بما لأهل البلد (قوله على عمرها) أي أو أضاعوا (قوله حدث لا يصح فيه قبل الماء)
و قصر ماصايط النساء هل هو ما يسمى ماء عرة أو هو بمنزلة مسكن أو لا فيه شر والأقرب
الأقرب (قوله بأن كان في محل لا تقصر فيه) أي وضح منه استقلالها وسما هذا هو المقيد للمقول
عليه وما يأتي في قوله إن كانوا يمكن لا تقصر فيه من سد الخ مخرج دور (قوله دل) أي
الأدري (قوله وعدم عقاد الجمعة فيه بعيد) وفي ما كان مستقلا بانعزالهم ثم حرب ما حوايه
وصار مستقلا عن العمارة هل يصح فيه الجمعة أولا فيه نظر والظاهر أن معنى صحيح فيه
لحديث كونهما من البلد أولا وطرو الخراب لا يمنع سمعه إسمها ثم رأيت في حج عن أنسوى
وإن التري التصرح بذلك وأنه انصرف شمس جمع ومعوا حوار الرخص من محاورته وظال في
منه لكنه نظر فيه ومال إلى عدم الصحة وفرد فيه وفي الخراب لمجد بالعمود فراجع ثم
رأيت ما يأتي في قول النارج ولا فرق في عدم صحة إقامة الخ (قوله من محاورته) أي والتجد حيث
سب للد يشترط حوار القصر محاورته كغرض البيوت المنعشة عن البلد وفي سم على مذهب
بعد مثل ما قاله الشارح نقلا عنه فعلى هذا يصح الصلاة على المراكب الرسة ساحل بولا
سما لمن بالمدرسة النشئة إذا كانوا أربعين لأن امرحك لا تقصر الصلاة فيها من لاند من
سيرها كما هو في باب التقصر ، وحصل كلامه أن الحريم لا تحوز الجمعة فيه إلا بما لأثره في
الخطية وغير خرم لا تحوز فيه مطلق وفيه شر والأوجه صحة الجمعة بها واستقلالها في كل
ما لا تقصر الصلاة قبل محاورته ثم سألته عن ذلك فوافق على هذا الذي قبله إنه الوجه ثم قررته
مرارا انتهى

وتمتدب السوف عند وثم لا وراء مع الاقبال العتبر حتى خرجت إلى خارج القرية مثلما نعت
جمعة الخرجين إن كانوا مكان لا يقصر فيه من سدر من ثبث السنة كما نفي به أبو عبد الله رحمه الله تعالى
وشمل ذلك ما تقدمه ولا فلا يصح لكونها في جمعة سنة أو طائفة منهم ، وكلام الأصحاب كالصريح
في ذكره ولا يفرق في هذه صحة يوم في محل يرحص به بل أن يبنى على إقامتها منفصلا عن
الندوات على أن يصح فيها خرج ما عرفت خلافه لما أتت به بعض المتأخرين من الصحة في الشيء
الذي حدث من به إذ كان السككرا وخرج ما حواري المسعد

سئل عن قرية لها سور ولا كبر العدد بل هي هو داخل وخارجها فهل يرم الكل ونحوه إقامتها
داخل السور وخارجها فأجاب بقوله الذي دل عليه كذا في السور في صلاة المسافر وكلامهم في باب
الجمعة أنهم في هذه السور لا يخرجون هم إمامها خارج السور لخوارق العصر لمخاوريه وإن كان بعده
بعض ، لكن سأل بعضهم خارجها لا يقع كونه من التيميم استويين فتم العدد به إذا أقيمت
داخلها ، فإذا كان خارجها أو يعمون فأكد ودخل كذا فتصح للخرجين عنه حيث عسر
أجمعهم في مكان واحد لأنه محل إمامهم وإن كان بمسافة بعد حين عن سفرهم ، وسئل رضي الله
عنه عن ليلة فهو لا بد في إقامة جمعة أن يكون في محل لا يخرج التضرع فيه فهل إذا أقامها من
دورهم خارج السور وسكنوا أو واحد من دورهم داخل السور يعتقد به أولا فأجاب بقوله مقتضى
كراهتهم ، لا يعتقد به لأنه في محل يخرج به التضرع فيه فهو بمسافة منه كالمسافر إذا لم يكن هو دار
إقامته ويودح من داره خارج السور إلى داخله يعتقد به لأنه لا يخرج به التضرع في هذا المحل
على ما أفتت به من أنه وأراد السفر واحتاج إلى فتحه من السور لكونه في مقصد ثم يتضرع
حتى يخرج من السور ثم يخرج القصر الذي وراءه لأن السور لا يعتد به في حقه ، وبما العمران
الذي خارجها كله بالنسبة إليه دار إقامته انتهى ابن حجر (قوله وإن كانوا بمكان لا يقصر فيه)
سجد فيه ما أقيمت الجمعة في قرية واقفي بإمامها أهل قرية أخرى مذهبها غيرها فلا تصح
جمعة التربة لأن من سافر من بلد الجمعة إلى بيت القرية خارج القصر وهو صاهر سكن صوم
شعب العلامة التوري على الصحة وذكر أنه مستول فلا جمع ثم رأيت في حجر على المهاج مذهب
وقصة قوله في حقه أصية وفيما نفي أن شرط الجمعة كونه الأربعة في لحظة وأنه
لا يشر خروج من عديم عنها فيصح رطل صلاتهم الجمعة صلاة إمامها شرطه وهو متجه وكلامهم
في شروط التوبة السكاسة بضميه أيضا فعليه لو احدى أهل بلد سمعوا وهم ببلدهم بإمام الجمعة في
بلده وبقرى شروط الاعتداء حارسه على أن شجاع بعد قول المصنف وأن تصلي
ركعتين ثم منه أربعين أو أكثر من أهل الاعتد وإن كان إمامها الرائد على الأربعين خارجا
عن شرطه بخلافه يصح كما هو صاهر بل قدوة عن الانزله وقد خرج عن ذلك وبوي غيرها
واقفي عن في قرية أخرى حيث وجدت شروط الاعتد ، بهما من القرب وعدم الحيولة وغير
ذلك هو وهو موافق لما تقدمه عنه فلا عن حوثي شرح المهجة (قوله من سافر من ذلك
البلد) فهم أنه وانما السوف إلى قضاء تقصر الصلاة فيه لا تصح الجمعة فيه لا تبعا ولا استقلا
وهو مذهبهم على مذهب عن الشارح كطب لكونه نقل عن ع احتمال اختلافه وحري ابن حجر
على صحة جمعة الخرجين بما حيث رادوا على الأربعين (قوله وشمل ذلك ما تقدمه) أي من أن
لنفسه المعلوم من لأهله الجمعة أن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة تصح فيه

(قوله مع الاستسكان معتبر)
لعل المراد بعدم صحة
الاعتداء المخرج في باب
الجمعة وإلا فالجمعة لا يعتد
لها أحد خاص على أن
هذا الإفتاء يوم أن هذا
الصور شرط لصحة
الجمعة ومن كذا
بذل لو ثبت الجمعة في
هذا الموضع ابتداء فهي
معتقدة كاعلم

ولعل أقربها الأخير كما أفاده في قوله رحمه الله تعالى (وقيل لاستثنى هذه الصورة) وتضمن فيها
اشارة في الاجماع وانصرف في الآية كاشع أي حمدا ومناجاة على هذا وهو ظاهر النص وسكوت
الشافعي عن ذلك لأن المحمود لا يسكن على محله وقد قال أبو حنيفة بالتعدد قال السبكي : وهذا
بعد . ثم ينصرف فيه أربع مقاصد وهي : ١- التحجيج ما هما وديلا (وقيل إن حال
هر عصر) بخروج في ساحة (من شيا) كعدد (كان) أي التقابل (كلدين) فقام في كل
شي خمسة (ويقل إن كانت) أي البلدة (قري) متعاصرة (فاقصبت) أي بيتها (بعدد الجمعة
بعدد) فيقام في كل قرية خمسة كما كان (فوسعت الجمعة) في موضع جمع فيه التعدد (فالصحيحة
النافعة) لأجر شريفي ، واللاحقة بـ « من » أنه لا بد على حده (وفي قول إن كل
السلطان مع الامة) إماما كان أو مستورا (فهي الصحيحة) وإلا لأدعى إلى تعويت الجمعة على
أهل البلد بعدد شرفه إن كان . والله أعلم . وحكم الحجب المصوب من جهة السلطان أو من
جهة نائبه حكم السداد . قال المتنبي : إن هذا قول متبدل في الأمم فإن لا يكون وكيل الإمام
مع استيفائه فإن كان معها الجمعة هي الساعة (ولعله سعى السحر) من الإمام فقام التكبير
وهو السحر . وإن كان لا يحرم التكبير في الصلاة . ومن ما يروى من كون العشرة تمام تكبير
الإمام دور . تكبير من حده ما أخرجه إمام الجمعة ثم يبدأ بحرها ثم أفندي به سعة وثلاثون
ثم الأول منه بعد صلاة الجمعة الأولى . يحرمه بعض جمعة لا . وأوسع على غيره أصح جمعة
أخرى وذلك يخرج في الموضع (وقيل) المعتبر سعى الجمعة . وقيل المعتبر (سعى التحلل)
أي تمام السعة لا يس من عروض فساد الصلاة ، فكان اعتباره أقوى من اعتبار ما قبله
(وقيل الحاشية) . معنى أن الحاشية تدل على ركعة من ركعات ، ولقد دلت صراحة في الجمعة
وأخرجه من صلاة . منهم من أصح قسم استئناف الظهور ، ولم يتم الجمعة ظهرا . وقول
الشارح هـ كما أخرج الوقت وهم فيها . قال في إن السعة . راجع إلى الإمام فقط (وهو وقتنا)
بحسب يتبع اعتداه فيه (مع أو شئت) في الغيبة في يد أو دور معا ثم مردها

المحل الذي يسع من يعنها
عالم في ذلك المحل هل
يحوز العدد حينئذ أو
يسقط اجتماعهم على صافي
عنه محل فإن قال الشرح
بالأول رجع قوله إلى النظر
إلى من ينصرف بسعة
وهو احتمال نفسه عنه
الشهاب سم وذكر أنه
احتاره وإن قال بالثاني
في غاية العدد وبعبارة
لواقت فلتهم على خلاف
العاب . فإن قال بوجوب
اعتدائه في قدر الحجاج
رجع إلى ما قبله وإن حوز
التعدد مع إتمام الصلاة
فهو بعيد أيضا فإن قيل
المعتبر من يعنى حضوره
فإن استت كثرة أوقلة
على خلاف الغالب أدركنا
الحكم على ذلك ما رأى
معنى لأعصار من يحضر
بالفعل غير هذا (قوله
وهذا بعيد) يعني قول
المصنف وقيل لاستثنى
هذه الصورة (قوله وهم
إتمام الجمعة ظهرا) لا يخفى
إشكاله لأن نصية الأخذ
بقول المتأخرين وجوب
الاستئناف لأن حصل
إحصاء سعى أخرى لهم
أن يحرم هؤلاء . مصر
توقعه مسوقا لجمعة
صحيحة والفرق بين هذه
وما أخرج الوقت وهم فيها
ثم هناك أحرموا الجمعة
في وقتها والصورة أنهم

(قوله ولعل أقربها الأخير) عند رده على مسيح قوله وعسر اجتماعهم المراد فيما يظهر وفاقا
مر عسر اجتماع حاضرين بالعلم انتهى ومبني في حاشية شيخنا برادي وهذا محض كالتري
لقول الشارح ولعل أقربها الخ لأعسر السراج الامة وعدم اعتبارها لما حيث عتبر من يحضر
بالفعل (قوله وهذا بعيد) أي القول بالتعدد (قوله في موضع يسع فيه السعة) أي وذلك
أن عسر اجتماعهم تكال على ذوي ومطابقا على أي ويزم عن سعي الثالث وما يرد
سكن قوي على رابع (قوله فالجمعة هي السابقة) أي ولا يسر لكون الإمام مع الثانية ولعله
لكونه لما موضع الأمر إليه كأنه رفع ولاية بسعة عن ذلك المحل ما دام التوكيد متصرفا فيه
(قوله لأن به) أي التحريم الانقضاء الخ (قوله فأخبروهم) عبارة المحل فأخبروا انتهى وهي
صادقة على كل واحد واحد بخلاف كلام الشارح ، لكن قد يرشد إلى أن خبر الواحد كاف
مأسئي في قوله وإحصاء العدل الواحد كاف في ذلك (قوله راجع إلى الإتمام فقط) أي لانه
مع صفة التي هي الاستحباب (قوله أو شئت) هل حجب وغيره بالشك في المعية وقوعها على
حاله يمكن فيها المعية

يجهلون خروجها في ثنائها بعدد . بخلاف هذا وقسم (قوله راجع إلى الإتمام فقط) أي لا بد من إتمامها (استؤنفت)
استصحاب الاستئناف إدهو متب ثم كامر وإيراد الشبهة في مطلق لا تمام لا قيد كونه واجبا وإلا فالدعي مرفى في خروج الوقت وجوب الإتمام ظهر

(اسؤفت الجمعة) أى إن وسع يوفى لإن إبطال إحدى ليس ثوبى من الأخرى فوجب إبطالها
ولأن الأصل في صورة الشك عدم جمعة محرمة ، ونحو الإمام أنه يجوز فيها شدة إحدى الجمعين
ولا تصح جمعة أخرى فيسمى براءة دعتهم يتبين أن صلاوا بعدها صبر . قال في المجموع : وما
قاله مستحب ولا طاعة كافية في البراءة كما قاله لأن الأصل عدم وقوع جمعة محرمة في حق كل
طائفة قال غيره ولأن السبق . ثم بعد ذلك نصن لم يؤثر إيجابه لأن النظر إلى عدم تكليف أوصه
لا إلى حسن الأمر (وإن سقت إحداهما ولا شعين) كأن سمع مريضا أو مسافرا خرج المسجد
سكبر بين مثلا فأخبر بذلك ولم يعرفه المسئلة من وإحار العدل الواحد تكلف في ذلك كما استظهره
الشيخ (أو بعثت وسبب) بعده (صلا صبر) . يتبين وقوع جمعة صحيحة في حسن الأمر ،
و يسع إقامة جمعة بعدها والسنة التي صحب الجمعة بها غير معلومة ، والأصل فيه الدرس في حق
كل طائفة فوجب عليهم الظهر (وفي قول جمعة) لأن للمعولن غير محرمين فصار وجودها
كعدمها ، وفي الروضة كأصلها يرجح صورة فاعده في السنية بالآول ، وقد أفى المولد رحمه الله
نصا في الجمع الواقعة في مصر الآن بأنه صحيحة ، سواء أوتعت مع عدم صحتها إلى أن يسهي غير
الاجماع . أمكنه ذلك الجمعة . فلا شك عن أحد من مدسها صلا صبر يومها لكانها مستحب
خروج من خلاف من منع عدم الجمعة بسبب وإن غير الإجماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة
بعد انتهاء الحاجة إلى التعدد غير صحيحة فيجب على مدسها صبر يومها ومن . غير هل جمعة من
الصحاحات أو غيرها

(قوله ويبحث الإمام أنه
يجوز) أى يحتمل (قوله
ظهر يومها) ظاهره ولو
مع احتمال السبق وعدمه
وكان وجه النظر لما قدمه
من حواجز الظاهر حينئذ
إذ صار عدم إعادة الجمعة
أمرا عاديا لا يتحلف كما
هو الواقع

(قوله اسؤفت الجمعة) أى فيه ليس من ذلك حرة . التبرع تحت سائر الجمعة لما ليس من مصادمها
لها جمعة كما تقدم لنا شرح في قوله . لو كان عدم يومها . أمرا عاديا (قوله بحث الإمام)
ضعيف (قوله أنه يجوز فيها) أى في منه الشك (قوله كأن سمع مريضا أو مسافرا) أى
أو غيرها من لا يمتنع عليه التحلف كقرب محله من المسجد . وما عني ذكره من الصحيح الحصة
في عيته ، ومن ثم غير مكاف (قوله وإحار العدل) . أحد . بقى منه يعارض عليه محرمات
في الركعتي أنه يستند المهر بالسبق لأن معه رتبة غير . وإزاره في الإطبات . أن السبق .
يرجح إذا كان مستنده محتمل زيادة العمر وما هب بس كذلك . قال . ولحق فيهما معارضان
فراجع ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة (قوله سكتها مستحب) وهذا متروك في راء
تعددت واحتمل كون جمعة مسوقة . أما إذا لم تعدد أو تعددت وعلم أنها السابقة فلا خير
عادتها جمعة من جهة لأعقاد لظلال السنة ولا غير . لسوء فرصة بالجمعة وم يحاص . يظهر في ذلك
اليوم ، وعبارة شرح الإرشاد ودخل في المكتوبة الجمعة فليس . خلافه لا يرى ومن سعه إعادة
عند حوز التعدد أو سهره لئلا . حر رآهم . صلاها ، ولو صلى معدودا الظاهر ثم أدرك الجمعة أو
معدودين يصلون الظاهر سبب لإعادته فيها ، ولا يجوز إعادة جمعة ظهر . وكذا عكسه لغير
المذكور انتهى (قوله غير صحيحة) .

فرع . حيث تم تراء اللمة من الجمعة ووجت أشهر هل يكون الجمعة فرض كسائر
في هذه الحالة . أفى م . بأنها تكون فرض كسائر كذا أخر بذلك . ثم سم على مذهب (قوله)
ومن لم يعلم هل جمعة من الصحاحات أو غيرها) ، وهذا موقوف الآن في حق كل من أهل مصر
لأن كلا منهما هل جمعة سابقة أولا

وحيث عليه شهر يومها (أرجح) من الشروع (الجمعة) جماعة من بعده فلا يصح فرادى إذ
 لم يثبت فعلها كذا ، وجمعة شروء في الركعة الأولى فقط ، أما العدد فشرط في جميعها كما
 سبق ، وبوصي الإمام بأربع ركعات ثم أحدث فتم كل نفسه أخرتهم الجمعة (وشروءها) أي
 الجمعة فيها (كغيرها) من اجتماع كسرة الاقتداء والعلم بأفعال الإمام بمصر في جماعة إلا
 في بنة إمامة فتجب لها على الأصح لتصل له الجماعة (و) احتست بأشراط أمور أخر - منها
 (أن يسمع بأربعين) منهم لإسم وإن كان بعضهم صلاحا في فرد أخرى كما تحته بعضهم فلا تعقد بهم
 لحذر كعب بن مالك قال «أول من جمع ساقا لمدينة سعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه
 وسلم المدينة في بضع مائة وخمسة وأربعين» وحذر ابن مسعود «أن يجمع الله عليه وسلم جمع بالمدينة
 وكانوا أربعين رجلا»

(قوله وحيث عليه شهر يومها) ولا يقال إنها أوحيا عليه صلوات الجمعة والظهور من يوجب واحدة
 فقط إلا أنما يحقق ما مر به كدعة أوحيا كائهما ليتوصل بذلك إلى براءة دمه بدين وهذا كما
 لو لم يحدى أحس ولم يعرف عنها قال يعز أن الواجب عنه واحدة فقط وبدره الحسن لتبرأ دمه
 بدين . ثم رتب في حاشية النسخ عند التبرأ لأهوى على النهج ما صرح فألده سن الشيخ
 الرملي رحمه الله عن رجل قال : ثم بأشقة خالفه الله ورسوله لأن الله تعالى فرض
 خمس صلوات وثم صلوات سابعادكم جمعة طهرا ثم دايرت عليه في ذلك فأجاب
 بأن هذا الرجل كاذب فاجر جاهل ، فإن أعيد في الشفعة أنهم يوجبون ست صلوات بأصل
 الشرع كغير وأخرى عليه أحكام البردين وإلا استحق التعزير الثلاثي بحاله الرابع
 له ولأمنه عن تركها من فبيع أفعاله ، ونحن لا نقول بوجوب ست صلوات بأصل الشرع
 وإنما يجب إعادة الظهور إرا لم يعز تقدم جمعة صحيحة ، إذ الشرط عندنا أن لا تعدد في السلك إلا
 بحسب الحاجة ، ومعلوم لكل أحد أن هناك فوق الحاجة ، وحيث من لم يعز وقوع جمعة من
 العدد لمعتر وحسب عليه التصير وكان كأنه لم يسل جمعة ، وما بعد أحد على أحد من الأئمة إلا
 مقه الله تعالى رسول الله عنهم أممهم اه وقال حجر بعد من ذكر الشارح : فإن قلت
 فكيف مع هذا التكرار بجزء أولا وهو متردد في الصلوات قلت : لا يتردد التردد لاحتال أن
 يظهر من الاتفاق المحتج إيهين فصحت لذلك لأن لأصل عدم مقارنة المطل ثم إن يظهر شيء
 يتم بإعادة (قوله وإن كان بعضهم صلاحا في فردة) أي ولا نظركوكوها تقع له نافذة وقد يتوقف
 فيه بأنها حيث كانت نافذة رلت مبرله غير الجمعة فيقص عددهم عن الأربعين إلا أن يقال : ما
 م سكن الثانية فلا يحس بدليل وجوب القيام فيها رلت مبرله الأصبية وقضية ما يأتي له بعد قول
 المصنف وتصح حلف العدد الحس أنه لو كان لإمام منه لا فيه القول وأوى الحوار لأنه من
 أهل الفرض فإن عموه شمس لما لو كان صلى الجمعة في محل آخر وأعادها في محل يجوز فيه التعداد
 لأن يعمل ما أتى على العمل المحض وفي سم على مسج : فرع الظاهر وفاقا أنه حيث حوز
 حصول الجمعة له في لا تعدد فيه فوق حاجة حركه من رسا السابقة أي دون التفرقة
 ثم إن حصلت له فلا كلام وإلا وقعت الرتبة فلا مطلقا وقيل الظاهر بروتها القليلة والعديد اه .

(قوله لتصل له الجماعة)
 أي التي هي شرط لاعتقادها
 كما مر ، وعنده الحاجة
 الآتية الاقتداء وإمامة
 فاهما شرطان ههلا اعتاد
 كما مر إذ لا يمكن اعتقاد
 الجمعة مع الإفراد انتهت
 (قوله في قرية أخرى) أي
 أو في قرية حيث حوز
 فيها التعداد كما هو ظاهر
 فراجع

(قوله بل يقتل عودم) أي من التحرم وأحرم بأثر عين فلا انفصاف كان قبل الصلوة في الخطئة كما صرح به روية مسلم وأما رواية البخاري ونصوا في الصلاة فمحمولة على الخمسة جمع من ذخيرة (قوله لا رباط صلواته بعضهم بعض) قال الشهاب سمع في حواشي الشيخ هذا صريح في أن صورة التمسك حيث كانوا حيث نصح صلواتهم في بعضهم ثم لم تقصروا في التمسك لأنهم لو قصروا فصلاتهم بصلواتهم من أصلها فلا يصح التمسك حينئذ لا رباط لكن سيح الإسلام في شرح روض أي إلى سعة الخارج إذا ماها إلى قوله لأن الجماعة المسترطة هنا للصحة صيرت إلى آخر عبارته حرفا يحوف إلا قول الخارج وعم بما تقرره الخ حمل ذلك على ما إذا قصروا في التمسك ولا يجب الجماعة واستمدهم ولا يخفى أن هذا حمل لاسم الكلام على ما نصت انتهى وسفه إلى ذلك الشهاب حجج كاسيني عنه (قوله ومعلوم مما مر في صفة ذاته أن المؤمنين لا يكونوا في درجة واحدة لا يصح اقتداء بعضهم بعض) أي فلا تعتقد بهم الجماعة وقد يقال إن كانت العلة هذا التمسك كما مر فله معنى (٢٩٣) للقييد ثم إذا لم يكونوا

في درجه واحده لأن
صلاتهم باطلة بكل حال
لنفسهم سواء كانوا في
درجة أم درجات وإن
كتب المعبود الأرساد كما
عنه قوله لأن صحة
المشروعة الخ متروكة كون
المعبد من المدبر وهما
الأرساد (فونه لأن صحة
المشروعة هي بالخصوص
مدبره أنه معين لخصوص
فونه ومعونه من الخ وفه
مدبره وعنه أن هذا
المعبد في الشهاد صحيح
مدبره بالخصوص على
مدبره من أن المعبد في
عنه لا يفتقر إلى ما بين
الأرساد مدبره كونه
لا يعتبر خلافه المشرح
وقال عنه هذا العمل
ويعني أنه لا فرق بين

واقول حاشا «مست لسة أن في كل سنة به إمام في كل دار من حمه» أخرجه «... فقل وقول اضحى
مست لسة كقولاه قال صلى الله عليه وسلم «ولا صلى الله عليه وسلم» «... جمع أرهون ر...
فعلهم الجمعة» وقوله صلى الله عليه وسلم «لا جمعة إلا في دار من» وأما خبر صفه يوم من الأثنين
فليس فيه أنه ابتدئها بأثنى عشر من تحمل عودهم أو عود غيرهم مع صلواتهم ركبان الخيل وبحن
ذلك في غير صلاة ذل الرفاع أمافها مشهور في حديثهم على «أر من لحره لأمام أر بعين وقت
أرائد في وجه العدو ولا شربوا بعده أر بعين على الصحيح لأنهم مع أر بعين وشربوا لكل واحد
من العدد المبر أن يكون معها أحد من عمر (مكافأ) أي ما عاود (حر) كاه (ذكر) فازمعة
بالكفار وغير المكافأ ومن فيه رق ورساء وخشبي سبهم حاشا من نص صفه يوم من
عليه رقفا لا لقصه ولا سبهم أر بعين وفيه أي دار ما معه جائزة بعضه من صفه كقوله
القدرى «لا نبي كما قبله لا نبي عن قاري سوى وما عاود أن عله بد قصر لأبي في معمر به لا
وتسمع الجمعة إن كان الإمام قارئا وعلم بما تقرر أن علة بطلان صلاتهم نقصهم لا ل...
صلاة بعضهم بعض ومما يؤم مما حرق في صفة ذاته أن لأمن إياه يكون في داره لا صلح
فصله بعضهم بعض لأن الجماعة المنصرمة هي واحدة صلاتهم إرساء كالأبواب بين صلاة
الإمام والمأموم فصار كافتداء قاري نبي وعلم بما نبي أنه لابد من إتمام صلاتهم عن...

(قوله ولقول جابر عن) رَوَاهُ الدارقطني والبيهقي وفيه سند مرسل من مسند الحديث ودون البيهقي هذا الحديث لا يحتاج بمثله وحديث إذا اجتمع أو يعنون رجاله أو دونهما خمسة ولا بأس به وحديث الجمعة لا يأمر بغير الأصل له معنى أحاديث في حرمه في حرمه (قوله كما في) صلى الله عليه وسلم) أي فيحتاج به (قوله ولا يشهد بوعده أو عي) أي في كل واحد كذا في صلاة الخوف (قوله لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أي لا يصح جمعة به (قوله وعنه مرسل) أي من الأئمة إذ لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض (قوله وعنه مرسل لا) أي الجمعة الجمعة منهم (قوله بما ذكر) هو قوله يتناول صلاته عندنا

أن يقتصر الأمر في التعم وأن لا يؤتى بالتفريق بينهما على قوى مذكورة من لارتقاء كقولنا على أن يقتصر لأخص من العدد لأنه إن أمكنه التعم قبل خروج الوقت فيصلا به صلا وإلا فلا صلاة لأنه لا يمتنع من رتبة لأخص من العدد انتهى والشرح بسبع عشر الروض مما مر وجعل العلة التقتير وعدم ما فيه تردد كقولنا هذه العتبات به مشبه بكقولنا وقوع في الساقط وفي بعض نسخ الشرح بسبع وأحقر (قوله وعم بما قرر) أي من أن العذر في عدم الاعتداد بالعتبات تحصره موجب لعدم صحة التعم عن الغناء فالجامع بينهما عدم إتمام الصلاة عن القضاء على ما مر فيه وعادة الشهادتين وجوبهما في السجدة سجدة من الشرح إلى ذكر لأنه جعل العلة التقتير فيعم منه ما ذكر للجامع الذي ذكره من غير ساقط شهادتين من أنه من حيث بعض العدا فقدت للإمام والباقيين انتظروا من قبل لا يمتنع لأن الصورة هنا هي إذا كانوا عشرين رجل في حل لأقدار وأصوبه في باقي ما إذا لم يقم الحال إلا بعد الفراغ من الصلاة كما هو واضح وشمل ما ذكره ما لا يكاد يذهب بحجته كقولنا جمهور من لدى من به وكالتيمم الذي تكرر إعادة بناء على الأصح من أن الصلاة مواتقة لى لوجهين اشترى من أن تعين عن إتمام

وهو صاعق ويبدأ من صرح به في غير وقت الظهور ، وسيعبر ما يثني أن شرطهم أيضا أن
يسمعوا أركان الخطيئة وإن كان في الأثر من من لا يعقد وجوب بعض الأركان كالحق ، صبح
حسبهم من الأثرين وإن شك في إتيانه بالواجب عندما كما تصح إمامته لنا مع ذلك لأن الظاهر
بوقوع الخلاف بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندما فلا يحسب كما هو ظاهر مما مر لبطلان صلاته
سببا ، وفي الخدم عن مقتضى كلام لأصحاب أن العدة تعتد به الشئ في إمامه كان أو مأموما وهو دل
ف سرور (منووس) بحلها واستوصى بها من (لا يطلع من شاء ولا يستأجر) كتحارة
وربما ولا يعتد به استوصى كمن فقه على عزم عوده إلى وطنه بعد مدة ولو عوذا كالتفعية
والبحر لعدم استوصى ولا استوصى حارج محل الجمعة وإن سمعوا نداءها لفقد إقامتهم بحلها ولا
شترت لصحبته بعد إجماع أربعين ممن تعتقد بهم على إحرام الناقصين كما أفق به الوالد رحمه الله
بغاي واقضاء كلام الأصحاب ورحمة جماعة من الشرح كالشئ وركشي من صوته خلافا
للصبي ومن سمع ناديا صحة الجمعة حلف الصبي والعبد والمستتر إذا لم يعتد به من قال الصبي
هل قاله القاضي أي ومن سمع من عند فدية من على أنه حله الذي قال إنه القاس وهو أنه
لاصح جمعة حلف الصبي والعبد والمستتر إذا لم يعتد به من قبل تقدم إحرام الإمام ضروري
فاعتبر فيه ما يعسر في غيره فلا يصح إمامته فيه وأيضا نعمت اشتد على من
لا يعتقد به في مكانه تعرفه تقدم إحرام أربعين من أهل السكال على إحرامه ولو أكره الإمام
أهل التربة على الاستئصال منها وطيلها والبناء في موضع آخر فسكوا فيه وهم مكروهون وقصدتهم
العود إلى روح الله عنهم فمن حلف عليه إقامة الجمعة في هذه القرية المنقول إليها أفق بعض العلماء
بأنهم لا يرمهم جمعة بل لاصح منهم لمعتد بها لاسيما وديث ظاهر لا شك فيه وخرج
توابعهم في هذه جمعة ما لم يترتب في كل منهم دون أربعين مدة السكال ولو احتمعوا
بأنهم أربعين فلهذا لا يعقد بهم وإن سمع كل واحد نداء الأخرى لأن الأربعين غير مودعين
في موضع الجمعة ووكأن له روحان كل واحد منهما في مدة يتم عند كل يوم مثلا اعتقدت به الجمعة
في ليلة التي إقامته فيها أكثر من دون الأخرى .

(قوله كمن أفق على عزم عوده إلى وطنه) ومنه ما لو سكن ببلد بأهله عازما على أنه إن احتيج
إليه في بلد كعب حطس أو إمامها مثلا رجع إلى بلده فلا تعتقد به الجمعة في محل سكنه لعدم
النوطن وأفهم قوله على عزم عوده أن من عزم على عام العود تعتد به لأنها صارت وطنه
(قوله ولا استوصى حارج محل الجمعة) وعليه فلاصح حارج أنسور لا يعتقد به داخله
ولا عكسه لأن حارج السور وداحله كقريتين وفي شرح حجرها ما وافق كلام الشارح سكن
في فتوى حجر مائة شئ عن قوله لم يسور إلى آخر ما تقدم عند قول الصنف ولو لزم أهل
الحياء الصحراء الخ (قوله فإن قد من تقدم الخ) أي اعتدوا على جعل كلام القاضي معرفة على
عدم صحة إمامه الصبي ونحوه (قوله فلهذا لا ضروره إلى إمامته) قال من على شرح الهدية في
أبناء كلام قد شال يصح في الجواب أن من شأن الإمام الاحتياج إليه وقد تم حرامه فلا يطر
لأفراد الخاصة (قوله وديث ظاهر لا شك فيه) أي لكن يستمعوا النداء من قرية أخرى
وحب عليهم الصبي إليها (قوله يتم عند كل يوم مثلا) وكذا من له مسكن وكثرت إقامته
في خدمه وروحه في آخر ولا روحته في واحد منهما فاعتد به بالروحتين معرد تصوير

(قوله اعتقدت به الجمعة)
في البلدة التي إقامته فيها
أكثر) فيه أن فرض
المسألة أنه يتم عند كل
يوم وعنده أنه تصرف
فيما في الفتاوى بسبب
السؤال مع الجواب فلم
منه مذكور وعنده
الفتاوى سئل ممن له
روحان كل واحدة في
بلدة يتم عند كل واحدة
يوما فهل يعتد به الجمعة
في كل من البلدين فلا
فأجاب بأنه تعتقد الجمعة
بالمذكور في البلدة التي
إقامته فيها أكثر الخ
ثما في جواب المتن
المسئلة مع قطع النظر
عما في السؤال من قرينة
في إقامته عند كل يوم
وقد يقال لا يلزم من إقامته
عند كل روحه يوما
كون إقامته في كل من
البلدتين كذلك فقد
سكون إقامته في أحدهما
أكثر لكن لا يكون
عند الروح جميع مدة
الإقامة بل يكون عندها
فيها يوما فقط ويتم
الباقي في نحو السعد .

فإن سواها فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكبر دوا الأخرى من أسواقه اعترت
بنته في المستقر فإن لم تكن سنة اعتر الموضع الذي هو فيه كذا أتى به الزيادة رحمه الله تعالى
وأفق أيضا فيمن سكن بزوجه في مصر مثلا وأخرى في الحجاز مثلا وله زراعة بينهما ويتم
في الزراعة غالب ماله ويست عند كل منهما له في مال أحواله بأنه يصدق عليه أنه موصوف
في كل منهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة عند انحر مكان دعوت به إلى خوف صرر
(والصحيح) من التوطين (اعتدهم المصنف) لكلامهم وعنده انحر حبيب عليهم والثاني
لا كالسماويين (و) الصحيح من الدوا (أ) الإمام لا يشرع كونه فوق الأرض (حيث
كان تصفة السكان لاطلاق الحر المار والثاني ونحو من التذم بشره إذ العاص على جمعة
العبد فلا يفتقر من الظهور إليها الاستلزام ويؤكد في التربة أن دعوتهم ليس تعتد جمعهم
فيه وجهان أو جهتها عدم الاستعداد لعدم الخطأ فإن واحد من خطب لم يؤمن بهم صمم يجمع
السمع انعقدت بهم لأنهم يتبعون ويستعد أن يرضى من الخلق أو منهم ومن الناس هذه النصوص
أي إن علم وجود الشروط فيهم وقيدته المصنف في حياة الحيوان

(قوله بأنه يصدق عليه أنه
متوطن في كل منهما)
في هذا الاطلاق نوع
عالمية للافتاء الأول
فستبين

(قوله فإن استوفى) أي الإقامة (قوله به) أي لعل (قوله بأنه يصدق عليه أنه متوطن)
أي تستعد به الجمعة بينهما (قوله والصحيح من الدوا) أي انحر من في كلامهم وعنايه فكان
يدعى للمصنف النعمان لأظهر أولا دعوتهم (قوله انعقدت بهم) أي حيث كان الإمام ناطقا وإلا فلا
لعدم صحة إقامة لأحرس وقوله أنهم يعطون وهذا ما يشرع على ما قدمه من صحة الجمعة
الأربعين إذ كان بعضهم أي لم يصر في النعمان ما على ما افترضه المصنف لا دعى عن العموى
وهو صعب من عدم الصحة مطلقا لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فالتقياس هنا عدم الصحة
(قوله من الحر) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الأربعة من الخلق أنه وإن قام أربعة دعوتهم
الحن متوطنون بأقره لم يتم إس التربة لتعليق التربة منها حتى يجوز لهم الذهاب إليها في
قرية أخرى وقد استبعد ذلك فأنحر انتهى سم على جميع (قوله ومن الناس) صريح في أن
الأربعين إذا كان بعضهم من الحن وبعضهم من الناس انعقدت بهم وتبين شجيرة العلامة
الشومى عن ابن حجر أنه لا يستدعي فعل الحن وهو يقتضى أنه يشرع في لو جمعوا مع الناس
كون الحن رئيس على الأربعين وهو محال لما شبه المخرج عن العموى والأقرب ما تقدم
الشارح ثم على ما نقل عن حجر لو كان في قرية أربع دعوتهم وأردوا فعل الجمعة في غير قرىهم
اكفاء دعوتهم أربعين من حن في قرىهم لم يحرم ذلك بخلاف ما لو علموا إقامة أربعين من
الناس في قرىهم فإنه يجوز لمن علم بذلك حوز السفر إلى غير قرىه حيث أدرك فيها الجمعة
(قوله أي إن علم وجود الشروط فيهم) وهل يشرع لصحبها معهم كونه في أرضا مثلا أو في
الأرض الثانية أم لا يشرع تستعد به وإن كان مسكنهم في الأرض السابعة من ذلك البلد فيه
نظر والأقرب الثاني بدليل قولهم: من وقف أرضا سرب وفتيتها إلى الأرض السابعة وهو صريح
في أن كل من كان فيها هو من أهلها نعم إن كان بينهم وبين الإمام مسافة يزيد على ثمانية دراهم
في غير المسجد لا تصح للبعد كالأنس إذا عدوا عن الإمام

بـ د تصور صورته بـ آء ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كسر مدعى رؤيتهم عملاً
 «بلاق الكسب أنه يحمل على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه وكلامنا فيمن ادعى ذلك
 على صورته بـ آء (و هو نص الأربعون) وحشرون (و بعضهم في الخطبة يكسب المعجوز)
 من أركاب (في عبيهم) لا شاء معهم وسماعها واحد بقوله تعالى - وإذا قرأ القرآن
 فاستمعوا له وأنصتوا - إذ المراد به الخطبة كما قاله كثير من المفسرين ويعتبر أن يسمع الأربعون
 جميع أركاب ولا يثني ها الخلاف الآتي في الانتفاص في الصلاة لأن كل واحد منهم حصل
 تسعة عشر مرة السجدة في سائر العدد في الصلاة والقصود من خمسة أسباع السجود فاد انص
 الأربعون مثل حكم الحصة وإذا نص بعضهم على حكم العدد لعدد وهو تسعة وثلاثون على
 الأصح كما مر فيكون مع إمام الكفاي أربعون فاص من بينهم واحد عشر ولا ينقص من
 وانت ط الشص (و هو الاء على ما مضى من عادوا من صوب الفصل) عرفاً لأن الفصل السجود
 لا بعد فصلاً فلو لا ذلك لكان حوز السجدة لم يرد ذكره في قول النص وشبهه رافعي انفس
 السجود تسع على سائر الجمع (وكذلك سائر السجدة على خمسة عشر سجوداً) أي فيحوز أيضاً
 بـ سادس من قرب (فان عادوا ما بقوله) حره (وجب الاستئناف) للخطبة (في الأظهر) فيهما وإن
 كان بعد ذلك عملة الصلاة والسلامة بقول غيره ذلك لا موجب ولأن المولاه لم يقع في استماله
 القبول وإنما لا بد لأن الغرض من الخطبة اتوا واحد كسر ومن الصلاة يساع الموضع في جماعة
 وهو حاصل مع التعريق واختير بما دوا عمالو عاد يلزم فلا بد من استئناف الخطبة طال الفصل
 لم يردوا فردد من الستة المعروف هو الأوجه وإن صطلح جمع عامر مد على ما بين الإيجاب
 والنسب في البيع إذ هو بعيد حد (وإن انصوا) أي لأربعون أو بعضهم (في الصلاة)
 «ذهب أو حراج» تسع من الخمسة في الركعة الأولى (المطلب) لجمعة لسواد العدد لعدد في
 صحب فيسويها صغراً ثم لو عاد تسعون

(قوله ما نقل عن النص
 من كسر مدعى رؤيتهم
 اح) عبارة الشهاب حج
 وقول الشافعي يعبر مدعى
 رؤيتهم يحمل على متعبد
 في صورهم الأصحبة التي
 خلقوا عبيد لأنه حسنة
 مخالف للقرآن انتهت
 وكان وجه التعرير دون
 الحصر أن الآية ليست
 نصاً في امتناع رؤيتهم
 كذلك (قوله وسماعها
 واحد) أي ما لمعنى الآتي
 (قوله فاستمعوا له)
 أي على القول الصحيح
 (قوله على الأصح كما مر)
 صوته على الصحيح (قوله
 فيسويها) على أنه في
 صورة ما كان له نص
 احتسبهم وإن كان خارج
 المتبادر من السياق إذ
 لا يتأتى لك فيما إذا نص
 الأربعون

(قوله بـ إذا تصور صورته بـ آء) مدعى عن سـ في موضع من نظيره ما يقتضي أن هذا
 ليس بشرط (قوله عن النص من كسر مدعى رؤيتهم) غيره حجر وقول الشافعي بعد
 مدعى رؤيتهم يحوز على مدعيها في صورهم الأصلية الخ والاتقرب ما قاله حجر ولعل ما ذكره
 الشارح من التعبد بالكسر تحريف ولعل الأصل من كسر مدعى الخ (قوله عملاً بإطلاق
 الكسب) هو قوله تعالى - به را كره هو وفيه من حيث لا تروهم - (قوله وهو تسعة
 وثلاثون) سب بعدد وعينه «لا تكسب السجود في تسعة أسبعين» (قوله والناظر انص) أي
 فلو عني على واحد منهم فوعد في مسجد إلى مكان لا يسمع منه الإمام كان كالنص (قوله بين
 صلاتي الجمع) فمحض أن يسع في ركعتين أحب ما يمكن كما قدمه الشارح (قوله نطقت الخمسة)
 أي حيث كان لا ينقص بعد ارفع من الركوع أما لو كان قبله فإن عادوا واقتدوا بالإمام قبل
 ركوعه أو بعده وقرئوا النسخة وسماعها مع الإمام في ركعة عن أقل ركوع سمعت جمعهم كما
 لو ساء اليوم عن الإمام ثم قد وند (قوله فيسويها صغراً) أي يسويها صغراً باستئنافها بالنسبة
 فيمن انص إلى صلاتي وسماعها على ما مضى في حق غيره

(قوله لمهم) أى الجمع فليس للدين حينئذ يعمد الظاهر كما هو صاهر على أن الشهاد سم في حواشي لمهج فان عند قوله
فيتمها بالاقون ظهرا ماضيه : هذا ظاهر إذا تعدد استوف حجة وإد

(٢٩٧)

أهلها ووقت باق
والعدد متيسر فكيف
صح الصهر مع إمكان
الجمعة سم فان ثم
رأيت السيد السهمودي
في حاشية الروضة
سقى إلى هذا البحث
وقال إنه التحقيق وذكر
أن الشارح اعتمد
مقاله السهمودي وقوله
عن إفتاء والده
نعم حاول ثنى الشهاد
سم دفع ذلك ثنى عن
قولهم الذى ترمه الجمعة
لا يسح أن يهر الصهر
حتى يبين ما إذا لم
يشرع خلاف ما إذا
شرع كما هو (٢ - ١)

فان تأخر حرهم عن
ركوعه فلا جمعة لهم
وإن لم يأتوا عن
ركوعه فان أدركوا
الركوع الخ) عبارة
التحفة لوساطة
ركع فلا جمعة وإن
أدركوه قبل الركوع
اشترط أن يفتكروا
العائجة قبل ركوعه
والمراد كما هو ظاهر أن
تدركوا العائجة والركوع
فان قيام الإمام عن أف
الركوع أى آخر مذكوره

لزمهم الإحرام بالجمعة إذا كانوا من أهل وجوبها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا يصح صهر
من لزمته الجمعة مع إمكان إدراكها وليس فيه إنشاء جمعة بعد أخرى للذل الأولى وهو أحرم
الإمام وساطة المومون أو بعضهم بالإحرام عقب إحرام الإمام ثم أحرموا فان تأخر حرهم عن
ركوعه فلا جمعة لهم وإن لم يأتوا عن ركوعه فان أدركوا ركوع مع العائجة ثنى تمت فرائها
قبل دفع الإمام رأسه عن ثنى لركوعه حث جمعهم وذلك لا يستلزم فى الأولى بالتكسر وإن شاء
كأنه سم إدراكهم الركعة لا يمتنع انعقاد الجمعة كد حرى عنه الإمام والعلى فان لغوى به
الذهب وحرم به صحت الأتوار وإن ادعى وهو المصنف وهو الشيخ أبو محمد الحوينى بشرط
أن لا يتناول الله من من إحرامه وإحرامهم قل أشكال أن أى شريف فقد ظهر أن إدراكهم
ركعة الأولى سم عن وفق وقد ادعى المصنف فى شرحه أنه يؤخذ من لا يخفى على ذلك بقصد
الحوق للآخرين كونه فى ركعة الأولى وهو يحرم أن يعين لا يحتون بعد رفع الإمام من ركوع
أولى ثم نفس لأمر نفس أحرم بهم أو تصوا فلا جمعة من عهد الإمام ومن يلى معه ظهرا
لأنه قد سئل بتعدد صلاة الأربعين أو من نفس مهم ثم فى معنى للإمام ركعة ضد فيها الجمعة
أو العدد إذ لم يتناول نفس أصبح بهم الجمعة لا يحتون ولا يتكروا إلا بعد ركوعه ضد معنى
ماد كره مع سقيح له وتوشيح ونحوه سم أنهم إذا تكروا والعدد ثم صار حكمهم واحدا كما
صريح به الأصحاب فكأن لا يؤثر اختصاص الأولى بالنسبة إلى عدم سمح التلاحق الحصة كذلك
لا يؤثر بالنسبة إلى عدم حضورهم الركعة الأولى (وفى قول لا) نفس (ان فى) تناظر
مع الإمام

(قوله لمهم الإحرام) أى مع إعادة الجمعة إلى حال قبل بين صاحبهم وعودهم (قوله فان
تأخر حرهم عن ركوعه) أى سم أنه (قوله فلا جمعة لهم) فظهره وإن فروع العائجة وأدركوا
سم ركوع وفيه نظر ثم رأيت سم على حج سئل عن مقتضى الروص أنهم حث فروع العائجة
وأدركوا معه الركوع قبل دفعه عن أفقه أدركوا الجمعة وهو ظاهر انتهى بالمعنى وعن كون ظاهر
كلامه ما تقدم من كان المراد بقوله عن ركوعه تأخرهم عن ركوعه أى إذا حصل على أن
ليراد بعد أنها ركوعه كما هو الظاهر من قوله فان أدركوا الركوع مع العائجة ثنى كان الأصدقاء
بعد الرفع عن نفس الركوع فلا يكون صهره ذلك بل يكون مذكور فى قوله سم (قوله ثنى سم
فرائها) أى ودركوا وصاروا قبل دفع الخ كما تنبذ قول حج والمراد كما هو صاهر أن تدركوا
العائجة والركوع قبل فيه الإمام عن أول ركوع ولو قيل عدم اشترط التماسه فى رعايته
من بعدم اشترط الركوع معه إن سم الركعة من ركوعه لم يعدل الإمام فى ذكره لم يحل عنه
القرءه وحيث لم يحلها فلا معنى لاشترط مما تقدم معه (قوله وسنفته فى الأولى) هى قوله فان
تأخر حرهم عن ركوعه الخ لكن قوله كما سمع إدراكهم الخ لا يوافق فعل المراد بالأولى فى
كلامه قوله فان أدركوا الركوع مع العائجة الخ (قوله وقد ادعى المصنف) أى ابن مقرئ (قوله
مع تنقيح له وتوشيح) عصف نصر (قوله كذلك لا يؤثر الخ) معتمد

ثم نقله عن الإمام والعلى كما صرح الشارح (قوله وقد ادعى المصنف) من كلام ابن فى شرح لإرشاد المراده بالمصنف

ابن مقرئ ومراده بشرحه انتمشية على الإرشاد .

للحبر امر مع حوانه وفي قول لا ين (ثمان) مع الإمام اكفاء بدوام مسمى الجمع
والمراد على الأول اختصاص مسمى العدد لا ليس حقيقيا ، والخصة فهو أحرم بسبعة وثلاثين سمعو
الخطبة ثم انصوا بعد إخراج سعة وثلاثين لم يسمعوها أنهم هم الجمعة لأنهم إذا ختروا والعدد نام
صار حكمهم واحد فستطعهم سماع الخطبة وإن استوفوا قبل إخراجهم به استأنف الخصة لهم فلا
يصح الجمعة بدونها وإن قصر القصر لاساء ما عهم ولحوقهم ، وقول الشارح لو لم يأتوا
قبل مخصص الأولين تمت بهم الجمعة مراده بذلك بعد التحريم بالصلاة ولو أحرم بهم فأنصوا إلا
تعدية وثلاثين وكذا ، أرعش تحقق من أحرم معه بعد اختصاصهم بجمعهم لثبوت في عام
العدد لغيره وإلا صح لأحكام ، باعتبارها وصحتها وشكها في نقص العدد ، تقدير ثبوته
والأحرص صحة الصلاة فلا يصح ، لثبوت كما يثبت في صلاته هل كان مسح رأسه أم لا حيث نصي
في صلاته (ووضوح) جمعة (حلف العبد والبي ونسب في الأجر) أي حلف كل منهم
(بد من العدد) مرده (أنه ذكر صحيح جمعة مأموماً فصحت إماماً كسائر الصلوات بخلاف ما إذا
تم العدد به فلا يصح حرماً لا ساء ، العدد الغير ، والذي لا يصح لأن الإمام ركع في صحة هذه
الصلاة فاشتراط منه الكمال كالأمر من أولى ، وكان الإمام مسدداً لصفة القولين وأولى بالحوار
سكونه من أهل القرض مع استيفاء ، (ولو بان الإمام حنياً أو محدثاً صحت جمعهم في الأظهر
إن من العدد) مرده (كما في سائر الصلوات) وأما لا يصح لأن الجماعة شرط في الجمعة ، والجماعة
قوم بالإمام والمأموم فإذا بان الإمام محدثاً بان أن لا جمعة به ولا جمعة بخلاف غيرها (وإلا)
أن من العدد به (فلا) يصح جمعهم حرماً لأن الكمال شرط في الأمرين كما مر ، ولو بان حدث
العدد اقتضى به أو بعضهم أو أن عليهم تخافه غير معصوم عنها فلا جمعة لأحد ، من بان كذلك
ووضوح جمعة الإمام فمهم كما صرح به الصدري والرويان والقمي وبه لا خلاف عن صاحب
البيان وأقره لأنه غير مكلف بالاصلاح على حالهم من الملهمة بخلاف ما هو ، سواء أو عند
سبوه بالاصلاح على حالهم أما لم يظهر منهم في السنة فصحت جمعة بعد الإمام كما صرح به النووي
والقمي وصرح النووي أيضاً أن صحة صلاتهما لأحد من إداره الإمام على الأمر وهو ظاهر
إذ لا فرق بين الخاصين وما يستشكل به صحة صلاة الإمام من أن العدد شرط

(قوله للحبر المر) أي في قوله وأنما حرم اختصاصهم فيه بان إلا اثنا عشر فيس فيه أنه استدأه
الحج (قوله وأمر على الأول) هو قول النصف وإن ، سواء في الصلاة طلب (قوله ولا يصحت)
أي لا يحرم بعد نقص الأولين بل قبلهم (قوله كما يثبت في صلاته) إنما يفيد به ليتم التسمية
وإلا فالحكم كذلك لو شك بعد قراة الوضوء قبل الإحرام (قوله ولو كان الإمام متعملاً) أي
بان أحرم ساقية والحق أنه إمام جمعة ، وصلى الظهر سكونه مبرراً ثم صلى بهم الجمعة إماماً
(قوله ولو بان حدث العدد) أي بعد سلام الجمع بخلاف ما هو أحدث واحد منهم قبل سلامه
ووبعد سلام الإمام فلا يصح الجمعة للإمام ولا لمن معه لنقص العدد حيث كان المحدث من
الأمرين والفرق أنه إذا بين الحدث بعد سلام الجمع تمت الجمعة صورة بخلاف ما إذا أحدث
واحد من الأمرين قبل سلامه فإن الجمعة ثم لا صورة ولا حقيقة (قوله أما لم يظهر منهم في
الثانية) هي قوله أو بعضهم والأولى هي قوله ولو بان حدث العدد لم يمسى به .

وهذا شرطه في عكسه فكيف نصح بركعتين مع قوت الشرط رد بعدم قوته بل وحده في حقه
 وحسن فيه حديثهم لأنه مسبوع ويصح إحرامه مسردا كما عتقر له مع عدمه ما لا يفتقر في غيره
 وإما تحت للمظهر المؤتم به في المائة بعدة (ومن لحق الإمام المحدث) أي الذي من حديثه
 (راكعتان تحسب ركعتين على الصحيح) لأن الحكم بأدراك ما قبل الركوع بدراك الركوع خلاف
 الحقيقة وإعما صدر أنه حيث كان ركوع محصوا من صلاة الإمام ليسجل به عن الغير والمحدث
 ليس أهلا لتسجيل وإن تحت الصلاة حلقه (والذي تحسب كأول أدرك معه كل الركعة وأجاب
 لأقول أنه عند إدراكه رাকعا ما بالركعة ولا يتم المحدث لا تجمل عن المأموم بخلاف ما إذا
 قرأ بسمه وإن أدرك الركعة كاملة مع الإمام في ركعة واحدة صحب إن لم يتمكن عالما بريدتها
 كبطل صلاة كاملة حيث تحدث بخلاف ما لو كان إمامه كافرا أو امرؤ لأهلهما غير أهل بالإمامة
 في الجمعة بحال (خمس) من الشروط (حلتين) لحق الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يحلب يوم الجمعة حلتين خمس شهما» (و) كونهما (فصل الصلاة) للباسع مع حر
 «صلى كما رأيتوني أصلي» بخلاف العيد فإن حصته مفر من الباسع ولأن حصة الجمعة شرع
 والشرط مقتضى على المسروط ولأن الجمعة إماما يؤدي جماعة فأوجب لبسها ابتداء والتمس
 بين العرض والنس ولقوله تعالى «فإذا قضيت الصلاة فانتشروا» فأباح الانتشار بعده «و» حر
 ما جبرها لما جاز الانتشار (وأركانها) من حيث المجموع

(قوله ولله شرطه في عكسه) وهو ما لو كان حال الإمام (قوله لأنهما غير أهل للإمامة في
 الجمعة) أي بل وكذا في غيرها ولعله قيد «الجمعة من لم أره يصح إمامتها» فليس في غير الجمعة
 (قوله وكونهما فصل الصلاة) قال الشيخ عمدة رأيت في شرح الدماميني عن البحري في حديث
 لا يخصص في شأن الجمعة أن الاعتصام كان في خطبة وأنها كانت في صدر الإسلام بعد
 الصلاة وأنها من ذلك اليوم حوت إلى قبل الصلاة انتهى مم على منهج (قوله مع خبر صواب
 كما رأيتوني أصلي الخ) أي وما رأيتني يسلي إلا بعد الخطبتين وقيل أنه تحذف ما قبله الشيخ
 عمدة عن شرح الدماميني أنهم إلا أن حال إن الحويل كان حكمة فعل مبره اندسح أو أن ذلك
 رواية لم تصح أو أن الصحابة فهم منه عنه الصلاة والسلام أن كونه بعد الصلاة يسح بالأمر
 بهما قبل الصلاة (قوله وأركانها من حيث المجموع) جواب سؤال ورد في هذا المقام «أن
 يقال هذه لإضافة لا تكون من أن يكون للاستعراق في كل فرد من فرد المصنف أو مراد بها
 الحكم على مجموع ما أضاف إليه وعلى الأول يرم أن حمية خمسة واحدة في كل من الخطبتين وهو
 ظاهر الصلوات فكذلك يروم وعلى الثاني يرم كفاية الأساس بعض الأركان في الأولى ولو واحدا
 ولاتين باسقى في الثانية وأن باقى ما عبيد في الأولى ويحصى عنها الثانية وبالعكس أن يضاف
 على جميع هذه الصور الأركان بالأركان في مجموع الخطبتين وصلاة صاهر. وحسن ما أشار إليه
 الشارح أن يقال يختار الثاني ويحتمل على مصادق عليه إضافة المجموع طريقة ماسية
 من كلامه.

كما سعم من كلامه (حمة حمد الله تعالى) لا ساع وكما مكي السكير (و) الثاني (الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم) إذ كل عبادة تقترب إلى ذكر الله فتقرب إلى ذكر
رسول الله صلى الله عليه وسلم كالآذان والصلاة (وبطلهما) أي الحمد والصلاة (متعين) لا تنوع
وأنه متى مضى عليه الساب والخف من ربه صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي
صلى الله عليه وسلم (لا إله إلا الله ولا للدج والحلال والعظمة ونحو ذلك . ثم يخطب الحمد مع ما عرّفنا عن معنى يسكن
حمد الله وحمد الله ، والله الحمد ، الله أحمد كما يؤخذ من التعليل مع ما لصاحب الحاشي في شرح
الساب . وصرح الحاشي بإحراء أنه حمد الله وهو الصحيح وإن توقف فيه الأدرعي وإن عني أن قضية
كلام الشرحين يعني لفظ الحمد باللام

(قوله كما سعم من كلامه) أي على ما سعم (قوله وكما مكي السكير) وهذا الله وكره . وعن
مراده أن الحمد حين ركب في الخطبة فسادا على حين السكير ركبا في الصلاة (قوله والثاني الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

فرع - أمي شيخنا الرمي بأنه لو أراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم يصرف
عنه وأحرأ . وأقول يسمى أن يكون هذا خلاف ما يقصد بالصلاة عليه غير الخطبة ، لأن هذا
صرف عن الخطبة وذلك عن النبي وبطله الصرف عن النبي وعن النبي في الذبح . وهذا سم على
مبهم أي فانه إن قصدتم الصرف عن الله تعالى لا تصرف عن النبي يصرف . أقول وفيه
أن الذي لا يصرف من شأنه تعالى هو لفظ الخلالة خاصة . وما لأشياء التي تعلق عليه
وعلى غيره فتقبل الصرف ، والأشياء التي تصرف من شأنه عليه السلام كلها مثل الصرف للاشتراك
في الماهية لأن يقال فيها ما يشهد به أنصارها من رب مبره لأعلام التحصية التي لا اشتراك
فيها (قوله اقترب إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي وحوالي الواجب وبما في
المدحوب (قوله كالآذان والصلاة) دل حجج بعد ما ذكر . وروى الشيخ حر « قال الله تعالى
وحجعت ثمك لا تخور عليهم خطبة حتى تشهدوا أنك عيسى ورسولي » قل هذا ما عرفت به
الناهي ورد لأنه تقرّر صحيح . ولا يقال إن خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيه صلاة لأن هذا
الساب والخف على الصلاة في خطبته دليل لوجوبها إذ بعد الاتفاق على سبها دائما ه (قوله
للاصاع) تتبادر منه أن الاصاع عبارة عن الاقتداء به صلى الله عليه وسلم فيما فعله وهو الظاهر
من قوله ولأنه الذي مضى عليه الساب والخف ويرد عليه قول حجج السابق ولا يقال إن خطبته
صلى الله عليه وسلم يست فيها صلاة الخ وقوله إذ بعد الاتفاق على سبها دلت أن يقول
بأن بعد الاتفاق على ما فعله وعلى ما اقتضاه كلام حجج من عدم اقتداءه صلى الله عليه وسلم
يحمل قوله ولأنه الذي مضى عليه الساب والخف تفسيراً للاصاع وإن كان الظاهر من كلام الشرح
أن الاصاع عبارة عن الاقتداء به عليه الصلاة والسلام في فعله وقوله ولأنه الذي الخ إشارة إلى
فعله لو رد عنه على الوجوب (قوله والله أحمد) أي أو الله محمد (قوله في شرح الساب)
أي وهو المسمى بالصحاب وكلامهما نصف الحاشي ومن لم يرد به باب الحاشي (قوله وصرح خيلي
بإحراء أنه حمد) ويظهر أن مثله أي حمد الله وإن الحمد لله أو أن الله الحمد لأشياء على حروف
الحمد ومعناه .

(قوله وكما مكي السكير)

عنه بعد قول المصنف
ولفظهما معن كما هو
كذلك في شرح الروض
(قوله أو الله الحمد) في
أحد هـ من حقه هـ
لحجرات تسمح
(قوله من التعليل) أي
على الحاشي فالمراد الحاشي
الصغير بقرينة ما بعده
وإن كان الحاشي إذا
اللق يصرف للسكير .

ولفظه الله متعينة فلا يكتفى الحمد للرحمن أو الرحيم ولا يصح بعد بسم الله صلى الله عليه وسلم على محمد وآله
صيغة صلاة عليه كأصلي أو صلى على محمد أو محمد أو رسول أو النبي أو ساجي أو العارف أو الخاشع
أو الشاكر أو الدبر شرح رحم الله محمدًا وصلى الله عليه وصلى الله على خير من وخوها ، وسن
الصلاة على آله قال الأدرعي ، والله أن كل ما كفى في الشهادتين كفى هنا وسن العقبه
استعمل الحصري هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يحصى على الله من نعم ، ومراده قوله وسنهم
متعين أي صيغة الحمد والصلاة على ما تقرر وما ذكر من عدم إخراج الصمغ هو ليعتمد قياس على
الشهادتين كما حرم به الشيخ في شرح الروض وصاهره العمود ووقع تقدمه كره وهو كذا في كما
صرح به في الأثر وجهه صلاة مقسما عليه وعندهما أن يقول وعبد حلالا لمن وهم فيه ولا يشترط
قصد الدعاء بالصلاة حلالا للحب الصريح لأنها موضوعة لذلك ثم عا (و) الثالث (الوصية بالتقوى)
للإمام رواه مسلم ، ولأنها انقشود الأعظم من الخطية (ولا يتعين لصحتها على الصحيح) أي
الوصية بالتقوى لأن عرضها الوعد وهو حاضر بغير غطها فكيف يدل على الوعد وبغيره
أطيعوا الله - ولا يكتفى اقتضائه فيها على محذور من عرور بدنه وحرمة ، فقد سواصبي به
منكرو المعاد

(قوله ولفظة الله متعينة) سأل سائل عن شرط إحلاله في صيغة الحمد في الخطية دون اسم النبي
صلى الله عليه وسلم في صيغة الصلاة من كفى يحصى ما يحصى وخشع مع أنه قد ورد في حديث ما رواه
خلالة بالنسبة لبقية أمهاته تعالى وصفاته منزلة ثمانية فإن له الاحتصاص بالثناء بحسب و منهم من عده
ذكره سائر صفات الكمال كما يصح عليه المعاد بخلاف بقية أمهاته تعالى وصلى الله عليه وسلم كذا في
محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام انتهى مسلم على صحيح (قوله أو صلى على محمد) أي أو صلى
الله على محمد وتسمي في الصلاة عن حجج أن الصلاة عشت رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث نوى في
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهل يأتي بطرده هذا أولا و يرق فيه سر والأقرب الذي ورد في
أسماء الصلاة يحتمل هذا بديل أهم لم يكتبوا فيها جميع أسمائه صلى الله عليه وسلم بل عيى و
ما ورد ، والختمه لم يوسع فيها لم يعمروا فيها ما ورد فيها خصوصه من ذلك وكل ما كان من
أسمائه عليه الصلاة والسلام (قوله أو صلى على محمد) قال حجج وخوها ثم ورد عنه صلى الله عليه وسلم
وسلم به انتهى وأبعد الشرح بالكاف موافقه (قوله وسن الصلاة على آله) أي والسلام (قوله
واظهار أن كل ما كفى منها) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كفى هنا) من كذا
من الصيغ كفى هنا ولا يكتفى في الشهادتين كما يعلم مما قلناه (قوله صلى على الله) كقولنا صلى الله
وسلم على محمد ، ثم رأيت في حريح التعريري ما يوجب الصعق في صفة ولا أثر منه من حدث
من مسعود في حصة الحاجة وأشهد أن محمد رسول الله بسم في البحري عن سادة من الأكرع
لم حقت أرواد أقوم قد ذكر الحديث في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال فيها شانه لا الله
وأني رسول الله وله شاهد عند من عن أي هرده تهى ولا يتعرض بالصلاة عليه فحتم أنها
بالاسم الظاهر وبالصمير (قوله أي صيغة الحمد) لما كان وجهه بذهب إلى أن أراد سجود خوها في
امادة أو المعنى فيكون عالم يشاركها في المعنى أو اللادة غير كاف ويرد دمع هذا النوع حجج من
ما رآه بقوله ما ورد وصحة به (قوله إخراج الصمغ) هو قوله صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط
قصد الدعاء) أي ومع ذلك يحصل له الثواب لرب على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم

بل لابد من حمل على الطاعة وهو مستلزم للحمل على اتباع من المعصية ، ومقابل الصحيح أنه يتعين لفظ انوصيه قياسا على الحمد والصلوة ، وقوله لا يتعين لفظها على الصحيح يمكن أن يكون الخلاف من حيث مجموع وصية والنقوى ولا سفيه من حكي القنع في عدم وجوب لفظ التقوى (وهذه الثلاثة) الأركان المذكورة (ركن في) كل من (الخطتين) قد علمت سلبا والخلف ولا اتصال كل خطية عن الأخرى (ورابع فرائد آية) للاساع ، رواه الشيخان ، وإذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام الوجوب والتنب والتوبة حمل على الوجوب في الأرجح ، ومواءم آيات وآله وعدا ثم عدنا ثم حكاهم فمضى . ثم قال الإمام إنه لا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلا

(قوله بل لابد من الحمل) أي من ذكر عطف يدل على طلب الطاعة وقصدته أنه لو اقتصر على ما يدل على التبع عن المعصية لم يكف ، وفي حجة ما عطفه حيث قال بل لابد من الحمل على الطاعة وانحر عن معصية وكان أحدهما لزوما لأخره (قوله على الطاعة) أي صريحاً أو انداماً أحد من كلام حجج (قوله ورابع فرائد آية) من تحرى مع حسن غير المعنى فيه نظر . وقد سجد عدم الإجزاء والتصل بين عجزه انحصار ذكره فيه وعسره . ثم انتبه أنه لو لم يحسن شيئا من الأمر كان حكمه كالمسلم الذي لم يحسن الساعة ، وهو تحرى ذلك في نية الأركان حتى إتمام تحصيل الحمد في بدنه يذكر أو دعه مثلاً ثم وصف صدره فيه نظر ، ومال من رأى عدم حرمانه في سنة الأركان من سقط المعجور عنه لا بد من وقته نظر ، وعلى الجهة فيسرق بين بعض الخطية وكذا حتى ولو حسن الخطية بعثت كالحكمة والكلام حيث لم يوجد آخر تحصيلها كلها كما هو ظاهر اهـ سم على حجج .

فرع - من دخل وإمام يحض على ركعتين بنية التحية أو نحو الرتبة أو صلى فائتة بشرط أن يكون ركعتين م ر ثم مره أخرى قل بول كان عمل الخطية غير المسجد لاصلا ، وحاصله أنه قال إذا دخل من الخطية ، كان كل مكان مسجداً صلى التحية أو ركعتين راحة أو نحو فائتة وإن لم يكن ، جدا حسن ولا صلاة مخلقة اهـ فراجع ، وفي شرح المنهاج لشعب منع ركعتين غير الراتبة والسكوت في غير المسجد فليحترر .

فرع - من نوى خطية أي حرب له به بإيمانها عطف الفراع من الأركان لها حكم الخطية في إفساد الصلاة حسنة وفي حرمة الكلام على القول به أولاً لانقضاء الخطية بانقضاء أركانها ذهب شيخنا حجج إلى الثاني ، والأول محتمل وقريب وذهب إليه م ر ويؤيده وفافق أنه لو طاعت أوامع لم يردع الولاء انشعبت بين الخطية والصلاة ولولا أن له حكمها قطع إلا أن يلتزم شيخنا القطع عند الطول فمسائل ثم رت م ر في شرح المنهاج هل ولا أي ولا يحرم الكلام حال السجدة لله تعالى ما في المرشد اهـ سم على مذهب (قوله للاساع) أي مع قوله صبرا كما أتمنى أصبى وهذا القول محتمل وجوب والتنب ، وأما المراد سواء وان حتم الخ (قوله أم حكما) نعم اهـ ، ولا فرق بين كونه مذكورا أم لا كما تأتي (قوله بشرط آية صوبه) وفي ما لو كانت آية عند بعض القراء وغير آية عند بعض آخر فهي سكتي لأنها آية عند البعض الأول وانقصود من لإفهام حاصل منها عندهم ولا لأنها غير آية عند البعض الثاني فيه نظر ، ولأقرب الأول لأن القول بأنها بعض لا يسي أن حصل منها الإقحام وبعض الآيات كاف نعم تأتي التردد فيه على ما قبله حجج من أن بعض الآيات لا يكفي ، ويسمى أن يكون الأقرب عدم الاكتفاء أيضا .

(قوله وإذا حمل قوله عليه الصلاة والسلام)
أراد به هنا إتيانه بالآية
في خطية فلو غير نفسه
كاعتد به في جمع مجموع
لسكان أوضح

(قوله أما كونهم يظن) لا موقع

للمتعبير بأما ها وكأنه
يؤم ثم قد قسم تقبيد الآية
باسمها كما فعل غيره
فأجدها معهما له وأنه
قد وثقت قطعه السامع (قوله
ولهذا قال في المجموع)
بمعنى إسقاط لفظ لهذا
(قوله ولما أراد بالمؤمنين
الحسن الشامل للمؤمنات)
أي فيجب التعرض لمن
معهم كما يصرح بذلك
قوله وبهما عرفت الوسيط
أي وقال للمؤمنين
والمؤمنات وأصرح به في
ذلك قوله وعبارة الانتصار
الحق إذ هو نص في أنه
عبارة عما أراده بالحسن
ومثله قول القاضي أي
المتصور سمع في الثانية
للمؤمنين والمؤمنات قال
الأذري: إنه يشعر بوجوب
التعرض للمؤمنات وإن لم
يختصرن اه لكن في
حواشي المنهج للشهاب
سم ما نصه قوله والمراد
بالمؤمنين الحسن هل
يحب هذا المذهب لو حب
الذكور لم يكف قال مر
لاحب أقول ويسل عليه
قولهم لو حب السامعين
فقال رحمه الله كفى اه
وقد لا يكون في السامعين
مؤمنات اه ما في الحاشية
وقد فهم شيخنا في حاشيته
طبق ما فهمه الشهاب
اند كور حرم به من غير
تردد فليحذر .

و يسمى اعتماداً وإن قال في شرح المنهج مشهور الحزم بشرائط آتية و يؤيد الأول قول الوسيط
و يقرأ شيئاً من القرآن أما نحو - ثم نظر - فلا يكتفى به وإن كانت آية بعدم فهمها ولقد قال في
المجموع به لاختلاف منه نعم يكنى أن يكون (في إحداهما) بدلت القراء في الخطبة من
غير تعيين وإطلاقهم يقتضي الاكتفاء بمسوح الحكم وعدد الاكتفاء بمسوح التلاوة وبسن
جعلها في الأولى بعد فرائعها كما قاله الأذري وقراءته في الأولى في كل جمعة للإسراع رواه
مسلم قال في شرحه فيه دليل على ذلك فرائعها أو بعضها في خطبة كل جمعة ولا شرط رص
الحاضرين حكما لم يشترطوه في قراءة الجمعة والمناقض في الصلاة وإن كانت أسة الضعيف
ولا يخفى آيات تشتمل على الأركان كلها أي مع هذا الصلاة ما عني التي صلى الله عليه وسلم
إذ ليس لنا آية تشتمل على ذلك لأن ذلك لا يسمى خطبة فإن أي بالمحمد مثلاً ضمن أنه أحزاب
عنه دون القراءة مثلاً يتداخلان فبذلك آية أخرى عن القراءة فتعطل كما لو قصد القراءة
وحدها ، وتصميم الآيات لمحو الخلف كرهه جماعة ورخص منه آخرون في الخطبة والمواعظ
وهو توحه (وقيل لا يحب) في الأولى (في الثانية) (وبين) سبعين (فهم) أي في
كل منهما (وقيل لا يحب) في واحدة منهما بل بس وكسوة عن غيره و تقاس بحمل الوجوب
(والخمس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين) بخروجي لأدنى ويكون (في الثانية) لاسع
الاسم والخلف ولأن الاعتناء بسبعين ما هو أهم والمراد بالمؤمنين الحسن الشامل للمؤمنات وبهما عرفت
في الوسيط

(قوله ويسمى اعتماداً) خلافاً حج (قوله نعم يكنى الخ) أشعر هذا التقدير بأنه لا يكتفى بقراءة
أحدهما في الأولى وبعضها في الثانية وهو مذهب سكر قضية قول شرح المنهج وفي إحداهما
خلافه وقد يقال إن معنى المنهج قصد به الرد على السائر تعسفاً في الأولى أو بقراءة آيتين فبهما
(قوله أن يكون في إحداهما) قال في العناوين وغيره فلهما وبهما وبهما سبهي وهو مذهب
لعدم اشتراط الترتيب بين الآيتين وشي من الأركان فكل موضع أتى بها فيه أخرجه (قوله بمسوح
التلاوة) معتمد (قوله وقراءته) أي عهدها وقوله في الأولى أي في الخطبة الأولى بدلت الآية
وعبارة حج بل نسين بعد فراغها أي الخطبة الأولى سورة في دائماً للتابع ويكنى في نص السنة
قراءة بعضها انتهى (قوله مثلاً سدحلاً) إصلاحه شمل ف لو قصد الحمد وحده أو أطلق وسأني
عن حج ما يتحمله في الإطلاق وقوله عنه ارهوى ولا يعضه (قوله من قصد بها آية أخرى) أي
ما قرأه (قوله كما لو قصد القراءة وحده) أي أو أطلق (قوله وهو توحه) بل قال حج إذ احس
أن تصميم ذلك لا يقتضيه منه وفي شعر حائر وإن غير نظمه ومن ثم اقتضى كثره صاحب
البيان وغيره أنه لا يحظر في أن يراد بالقرآن غيره كادخلوها سلام مستأد نعم إن كان
ذلك في نحو محو حرم ، بل ربما اقتضى في كثر سبهي ويسمى أن يحس بالقرآن وما
ذكره لأحداث والأدكار وأدعيه (قوله ويكون في الثانية) أي وحوماً (قوله والمراد
بالمؤمنين الحسن) هذا يقتضي أنه لو حب المؤمنات ، كفى لصدق الحسن من لكنه غير
مراد .

وفي الخبرين - وكذا من انما بين - وحري عليه التقاضي حينئذ في وعادة الانصار ويحب
للعامة المؤمنين والمؤمنات ولو حص به الحصر من ثمن حكم الله كفى ونأوجه عدم لا كفاء
تخصيصه بالمؤمنين وحريمه ابي سفيان السلام في الامالي والعربي - يحرم لاعتناء المؤمنين والمؤمنات
بعمرة جميع دينهم وهدم دجوههم النار لا تقطع نعمة الله تعالى وحذر رسوله صلى الله
عليه وسلم ان يهجم من دحل اذار واما الله بالمعنى في قوله تعالى حكاه عن نوح - رب اعزني
ونولدي ومن دحل نبي مؤمن والمؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك فان ورد نصيحة الله في سيق
الانساب وديث لا يقتضي العموم لأن الفعل كسر - ولخوار قصد معهود خاص وهو أهل زمانه
مثلا (ومثل لا يحب) بعده وجوبه في غير خطبة مكدا فيها كان يفسح من سن ولا بأس كفي
الروضة والمجموع بالهاء - انما يفسح من سن في وجهه بخارفة - قال ابن عبد السلام ولا
تجوز وصفه بالأوصاف الكاذبة لا كسر ورد - وسن الله - لائمة المسلمين وولادة ثورهم بالصلاح
والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك - ثم شرع في ذكر شروط الخصمين وهي سبعة
فقال (وسنط كوس) أي الخصم والاراء بها الحسن التامل للخصمين كما أن المراد بهما
أركانهما (عربية) لانواع اسباب والخلف ولأنها ذكر مبروض فشرط فيه ذلك كسكينة
الاحرام

(قوله وفي الخبرين) استدلال على أنه صحيح في رد نصيحة المذكور ما اشتمل الاناث انتهى سم على صحيح
(قوله فبالرحمة لله كفى) ولا بد من عا - صرعه فلو صرف ذلك بالرحمة لانيو بشم يكف (قوله
يحريم الله للمؤمنين) أي لجميع المؤمنين (قوله بعمرة جميع دينهم) قال الزين العراقي عد
مثل ما ذكره وهذ مردود - منه يورود ذلك عن الخلف واسف وخروجهم من اذار إماماهو بالعمرة
والرحمة فلا مانع من تعميم الله - بذلك انتهى حجج في الابعاد وبحال أن ما تمسك به لا يصلح ردًا
على العراقي فيما ذكره بأن من خرج من الله بالعمرة لا يعتزله جميع دسه إذ لو عذر الجميع
لم تمسه النار ولا دخلها ونسب معناه العراقي إمام هو معرفة جميع لا يوب لكل مؤمن بحيث
لا يس النار وحدهم (قوله ولخوار قصد معهود خاص) جواب ثان عطف على مضمون قوله
قال ورد الخ (قوله وسن الله لأئمة المسلمين) أي في لحظة الدنيا وتخصر السنة بعملة في
في لأوى أصا لكن في ائمة أولى لقدمه من أن الله - أنس الخويم (قوله كما أن اراد
بهما أركانهما) يعني أنه لو كان ما بين أركانهما غير العربي لم يصح وحب وفاقا لار أن عمه إذ لم
يقتل النص غير العربي والإصر لاحتلاله بالو له كاسكوب من ذكر كان دا طال بجامع أن غير
العربي لغو لاكتسب لأن غير العربي لا حري مع القدرة على العربي فهو لغو انتهى سم على
صحيح والقباس عدم انصرر مصنفه و يفرق منه وبين السكوب بأن في السكوت إعرافا عن
لحظة بالسكنة خلاف غير العربي فان منه وعط في الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخاصة
فرع - هل يشرع في لحظة غير فروضها من سائتها فيه ما في الصلاة في العاين وغيره من
الغسل اذار عن فوي الخبرين وعمره انتهى سم على صحيح

فإن أمكن معها حوط به جمع فرض كفايه وإن أرادوا على الأمرين ، فإن لم يفعلوا عصوا
ولا جمعة لهم بل يسبون الظهر وأجاب الناصي عن سؤال مافائدة الخطبة بالعربية إذ لم يعرفها
القوم بأن فائدتها أنهم سألوا عن حث عمله ، ووفقه قول الشيخين فيما إذا سمعوا الخطبة ولم
يعرفوا معناها أنها تصح وإن لم يمكن تعلمها حسب واحد نفعه وإن لم يعرفها القوم ، فإن لم
يخس أحد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لانه شرطها ، وشرط على خلاف المعتمد الآتي قريبا
كونها (مرساة الأركان الثلاثة الأولى) على الترتيب المذكور فيبدأ بحمد الله ثم الصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم بالصلاة بالقبول على ما صححه في الشرح الصغير ولم يصحح في الكبير شيئا
وسياتي في زيادة النصف الصحيح عدم اشتراط ذلك ، ولا شرط ترتيب بين القراء ولانها ولا
بينهما وبين غيرها (و) الثاني من الشروط كونهما

(قوله فإن أمكن معها) أي ولو استمر إلى فوق مسافة القصر كما يعلم مما تقدم في الكبيرة
الإحرام (قوله وإن لم يعرفها القوم) قضيته أن الخطيب لو أحسن لتبين عمره عن اثنين كرومية
وفارسية مثلا وبقي القوم يحسن إحداها فقط أن يعصم أن يحط بالنسبة التي لا يحسوها ،
ويؤيده قوله وأجاب الناصي عن سؤال مافائدة الخطبة بالعربية الخ ، وقيل عن ريادي ما وافقه
وفيه نظر بل الظاهر أن الخطبة لا تنكرى إلا بالنسبة التي يحسها القوم ولا مازحه صحة الخطبة
بالعربية بل وجوبها بها حيث أحسن دوهم لأنها لأصل موجب مراعاته بخلاف غيرها من
اللغات حيث وجد لبعضها مرجح كهم القوم لها قدم على غيره . ويؤيد ذلك ما قاله الأذري
على ما تقدم عنه عمدة ماء على عدم اشتراط كونهما بالعربية من قوله لعله إذ علم القوم ذلك
اللسان (قوله فإن لم يمكن أحد منهم الترجمة) أي عن شيء من أركان الخمسة كما تقدم عن
مهم في قوله : حتى لو لم يحسن الخمسة سقطت كالجمعة (قوله ويشترط) على خلاف اعتماد
الآتي ولذا لم يعد شرطاً ثانياً (قوله مرتبة الأركان الثلاثة) .

فرع — أي به شيئا الرمي فيما لو أسدأ الخطيب سرد الأركان محصورة ثم أعادها مبدوءة
كما أعيد الآن كأن قال الحمد لله والصلاة على رسول الله أوصيكم بعقوى الله الحمد لله الذي الخ أنه
إن قصر ما أعده بحيث لم يعد فصلا مصريا حسب ما أتى به أولا من سرد الأركان والأجاب ما أعاده
ونعى ما سرده أولا وأقول . كان يجوز أن يعتد بما أتى به أولا من سرد الأركان والأجاب ما أعاده
ما أتى به ثانياً بعينه إعادة الشيء للثأ كد هو عمله سكر الركن وذاك لا يؤثر اه سم على مسجع
ويؤخذ من هذا قيد ما تقدم من عدم إجراء الصغير وبمع تقدم كره ما إذا لم يسرد الخطيب
الأركان أولا والأحرأ وهو ظاهر فاحتطه فانه مهم ، وقوله عمله إعادة الشيء للثأ كيد يؤخذ
منه أنه لو صرفها بعد الخمسة لم يعتد به .

فرع لو لحق في الأركان لحا يعبر معنى أو اتى محل آخر كما ظهر لام الصلاة هل يصير كما
في الشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر اه سم على حج وأقرب عدم الضرر في الثانية بحالها على
لحن في الثالثة لحا لا يعبر انعم ، ويهرق منه وبين الشهد بأن الشهد ورد فيه ألتاظ بخصوصها
لا يجوز إبدالها بعبرها كما لو أبدل النبي بالرسول فتوى شبه بالفاحشة ولا كذلك الخطبة فانه
لم يشترط للصلاة فيها صيغة بعين . وأما الأولى فالأقرب فيها الضرر لأن اللحن حيث غير المعنى
خرجت الصيغة عن كونها حمدا مثلا وصارت أحبة فلا عند بها ومن ثم جعل المعبر للمعنى في الصلاة

(بعد الرمال) لا تحار في ذلك وحرر من أش الأعشار والأشعار عليه ، ووجز تقديمها لندمها
 التي صلى الله عليه وسر كحسبنا على ، ككرين ورجعنا مستند في أول موت (و) الثالث من لشروط
 (القيم فيها إن قسر) للاسراع روده مسلم ، فان نخر حطب فعدا ثم مضطجعا كاستاذة ، ويجوز
 الاقضاء به سواء حال لا يستطيع أم سكك لأن الشارح أن ذلك بعد ، فان مات قسرت له ثم يؤخر ،
 والأولى بعد ذلك لاسدته (هـ) الرابع من الشرط (خمس سهما) مستثناة بالاسراع كما في
 الخمس بين الحديثين ويجب على عاقر حلس وقدر لم يدر على الخيل في أولى فصل سكنة ،
 ولا يكتفى بالاصطحاح ، وعد التيمم والخيل هما شرطان لأيهما لسا نخر من خطبة إذ هي
 لا كرو وجوب وفي الفقه ركبت لأيهما حمدة نعم وهي : تكون ذكرا يكون غير ذكرا
 ثم هل يسكت فيه أو يبرأ أو - كرو - كرو ، وفي صحيح ابن حبان «أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يقرأ فيها» كما ثبت الأثر في (و) الخمس من الشروط (إسماع أربعين كاملين) بأن
 مع الحلب صوته أربعين مرة حتى - مع سبعة وثلاثين سواء ولأن مسودده وعظمه وهو لا يحصل
 إلا بذلك فعرضه شرط لإسراع السماع بقوله لا يسرع ، إذ وكان سماعهم كامل واحدا لكان
 بإسراع متحيز ولا يكتفى بإسراع كل واحد ولا يسرع دون أربعين ولأنه لا يسعه ، وقضية كلامهم أنه
 يشترط في الحديث ، كان من الأثر يعني أن يسمع منه حتى وكان أصم لم يكن

(قوله وجوب الاقضاء به)
 أي في صلاته فاعدا
 سيأتي (قوله فعل أنه
 ينسقط الاسماع والسماع
 بالقوة لا بالعلم) في علم
 ذلك مما ذكر نظر ظاهر
 بل الذي يعبر منه العكس
 وهو الواقع في الامداد
 والشارح تبعه في التمييز
 وحاشا في الحكم بـ

مسقطا له سواء كان ، حتى في الآية أو غيرها (قوله بعد الروال) أي يتينا فلو هجم وخطب
 وبين دخول الوقت هذا بعد ثلث فاعدا في عدم اشتراط السية الأول فليراجع (قوله ثم
 مضطجعا كما عدا) يؤخذ من الآية ما لا ، يعني المفروضة أنه إن عجز عن الاضطجاع حطب
 مسددا (قوله ثم سكك) كذا الأسوي حشاش هذا ما لا يوافق في شأنه انتهى غيره
 وهو هر إسلا في ذلك حذفه (قوله فان مات قسرت له يؤخر) وبكاتب من الأثر بين كافي
 وملافة ، سكن في كذا عمره ما نصه قوله فهو أي من باب قدرته كالأثر في إمام حاشا نصيه
 أنه شرط لصحة صلاة اليوم وسماهم أن يكون رابعا على الأربعين وهو ظاهر لأن علمه بحال
 منه انتهى عنه اعتبار سبعة وصلاته لعلمه بفقد شرطهما (قوله والخيل بينهما) مع خالف
 في ذلك لأئمة المذاهب انتهى - سم على مهج (قوله ولا يصح الاضطجاع) طهره وبومع السكوت
 وهو ظاهر ووجه أنه محال بالناس في الحديث والخيل بينهما ، فإذا نخر عن التيمم سقط
 وبقي الاحتياط بالخيل في الاضطجاع ربه لمواحب مع القدرة عليه سكن في سم مباحه حيث
 قال كان لمزاد الاضطجاع من غير سكنة انتهى سم على حج (قوله كان يقرأ فيها) قال
 انتهى - ومن كونه ما روى لإحلاس انتهى (قوله وإسماع أربعين كاملين) أي في آن واحد
 كما ظهر حتى وسمع بعض ذكر بعض ذكر كان ثم انصرف وحضر غيره وأعادها له لا يكتفى
 لأن كلا من إسماعين لدون الأثر من يقع هو - ومن بالدرس عن شاوي شح الإسلام
 ما يوفقه فليراجع (قوله بأن رفع احتجب صوته بأركانهم) منهومه أنه لا يصح الإسراع بعد
 الأركان ويسمى أن عليه لم يزل به الفصل ولا ضرر لقطعه الموالاة كالسكوت (قوله والسماع
 بسوة) أي بحيث لو أصغى سمع ، ومنه يؤخذ أن من نفس وقت الحطة بحيث لا يسمع أصلا
 لا عند بحضوره (قوله لا بالفعل) خلافا لحج .

وهو كما قال الأسوي بعيد ، من لا معنى له فانه يعبر ما يتو له وإن لم سمعه . ولا معنى لأمره . إلا سكت
نفسه ، وما بحثه الزركشي من اشتراط معرفة الحصر أركان الخطبة رد بأن الوحي خلافه كمن
يؤم بالقوم ولا يعرف معنى العائجة ، ولو شك الخطيب بعد الدراع من حسنة في ترك شيء من
غير نصها م يؤثر كالتك في ترك ركبن بعد فرائعه من الصلاة خلافه برواقي (و لحديد أنه لا يحرم
عليهم) يعني الحصر من سمعوا أولا ويصح أن يرجع الحصر للأرض الكامن ، ويستند
عدم الحرمة على مشيهم ونسبهم بالنسوة أو الأولى ولا رد عليه بتفصيل التمدد فيهم لأنه متهموم
(الكلام) « لما صح أن أعرابا قال لئلي صلى الله عليه وسلم وهو غلب . برسول الله هلك
لما وجد حبل فادع الله ما فرغ يديه ودنا ، وإن رجلا آخر قال في الساعة فوفا الناس إليه
بالسكوت ثم قيل وعد الكلام فقال له الذي صلى الله عليه وسلم ما عذب لها من حب الله ورسوله
قال إنك مع من أحببت » ثم سكر عليه الكلام ، ولم ينس له وجوب السكوت . والأمر في الآية
للندب ، وما اعترض به الاستدلال بذلك من احتمال أن المتكلم في موضع
والحرمة حينئذ قطعا ، أو قبل الخطبة ، أو أنه معذور لجهله رد بها ووجه فوسه والاحتمال بعها
واعتاد الذي يستند باحتمال بوجهة الاستدلال كما هو مقرر في عمدة لا يقال بل هي معدة لأنه في أقرب
نظام . سكاره عدسه لأن مع ذلك من حوله له قول من ضمن الحور مؤد على أي حال كانت
فهى قولية بهذا الاعتبار . نعم يكره الكلام

(قوله ويستند عدم
الحرمة على مشيهم) ثم
في الكمال

(قوله وهو كما قال الأسوي بعد) أي لا فرق بين كونه أصم أو سمعا وهو العمى (قوله من
اشتراط معرفة الخطيب) أي معرفة معانيها كما يشعر به قوله كمن يؤم . الخ فلا ساق مامر
عن سم من أنه يفتي في اعتبار عيب بين لأركان وعبرها ما ممر الخ (قوله في ترك شيء
من غير نصها م يؤثر) متهمومه أنه يؤثر إذا شك في أثناء الصلاة بعد فرائع الأولى أو في حواس
بهم في ترك شيء من الأولى ويؤثره ما يفتي في أو أحد في . الخصة من القصر وبقى
مالوعم ترك ركبن ولم يدر هل هو من الأولى أم من الصلاة هل حب يعتد أم إعادة الآية فخص
فيه بطر . والأقرب أنه محاسن ثم تأتي بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المترك من الأولى
فيكون حائوس لموا فتسكن الثانية وتعمل مجموعهما خطبة واحدة محاسن بعدها ويأتي بالنسبة
وتقدير كون المترك من الثانية فالحواس بعدها لا يصح ، لأن عاده أنه حائوس في الخطبة وهو
لا يصح وما يأتي به بعده سكر راء أي به من الخصة الثانية وسدراك لما تركه سم (قوله
ولا يرد عليه تفصيل القديم) لم يأت له تفصيل في حكاية الآية . ولعله يقول يحرم على
الأربعين لأعلى من راد عليهم (قوله لأنه متهموم) أي والمتهموم إن كان فيه تفصيل
لا يعرض به (قوله وأن رجلا) هو سيك العطاسي كذا ساهم عن خصائص الجمعة للسيوطي
(قوله حب الله ورسوله) هو ما يجب بتقدير يعتدب . و يجوز رفعه على أنه مسدا حذف حربه .
والمعنى حب الله ورسوله تعدده لها ، لكن الأول أولى لأن الجواب يقتدر معه ما ذكر في السؤال
(قوله والاحتمال بعها) أي يصيرها عامة .

لغير مسلم « إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد غيب » ومعناه تركت الأدب
 جميعاً بين الأدلة ولا يخص ذلك بالأثر بعين بل سائر الخاصين فيه سواء هم الأئمة أو غيرهم السامع
 أن يستعمل بالتلاوة والله كره ، ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد الخوض على الشر ولا بعدها
 ولا بين الخطبتين ، ولا كلام لداحل إلا إذا انحدر له مكاناً واسعاً فيه ، لأنه قبل ذلك يحتاج إلى
 الكلام على ما مضى وكلام الروضة أنه يحتاج من غير كراهة لمستمع الخطيب أن يعلى على السمع
 صلى الله عليه وسلم ورفع بها صوته إذا سمع ذكره صلى الله عليه وسلم ، لكن صرح القاضي
 أبو الطيب بكرهه لأنه يقطع الاستماع ، ولعل مراده بها خلاف الأولى . قال الأدرعي : ورفع
 البيع كما يفعله بعض العوام بدعة مكررة ، والقديم يحرم الكلام ، ويحب الإصمات ، ولا يحرم
 الكلام على الخطيب قطعاً . وعمل الخلاف في كلام لا يتعلق به عرض مهم ما حرمان تعلق به ذلك
 كما لو رأى أعمى يتبع في أثر أو غفراً تدب على أساس فبذره ، أو عملاً استأثرت من خير ، أو بهاء
 عن مسكر لم يكن حراماً قطعاً بل قد يحل عليه لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة إن أعت
 (ويسن) إقامتهم عليه بوجوههم عملاً بالأدب وما فيه من توجيهم القصد و (الإصمات) له له
 مرة وتقول له تعالى - وإذا قرئ القرآن

(قوله لغير مسلم : إذا قلت لصاحبك أسمع) روى البخاري « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أسمع
 والإمام يخطب فقد غيب » ولقد رواه البخاري « من قال لصاحبه يوم الجمعة والإمام يخطب
 أسمع فقد لغا » (قوله أن يستعمل بالتلاوة والله كره) أي بل ينبغي أن يقال إن الأذن له استعماله
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدماً على التلاوة لغير سورة الكهف والذكر ، لأنها شعار
 اليوم (قوله إذا سمع ذكره) طاهره أنه لا فرق بين سماعه من الخطيب ومن غيره وعادة عمارة
 في آخر الفصل الآتي - ولمستمع الخطيب إذا ذكر النبي أن رفع صوته بالصلاة عليه قال في
 شرح روض : وقضية تعبرهم هذا أنه مباح مسوى الخلفين ثم حاول أنه خلاف الأولى بحجته
 على الاستماع (قوله خلاف الأولى) فإن حجج ارفع بها من غير مائة سنة (قوله ويسن
 إقامتهم) .

فائدة : لو كان شامئ مالكا ومث الخطبة فهو محرم عليه كما لو لمع الشامئ مع الحق
 الشطرح لإعاقته له على المعصية ولا الأقرب عدم الحرمة ويعرق بهما بأن لعب الشطرح بالمال
 يتأتى لا سيما كان الشامئ كالملاحق له علامته في مسألتها فانه حيث أحسنه المالك ونكاح
 معه كان اختياره يتحكمه من أن لا يجبه ، ويؤخذ منه أنه لو كان إذا لم يجبه لحصل له منه
 صرر لكون الشامئ السكام أمراً وإذا سطوة محرم عنه ، لكن لامن جهة الكلام بل من
 جهة الإكراه على المعصية فليستأمل (قوله بوجوههم) أي وإن لم يخشوا له ، وهل يسن
 النظر إليه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني أحداً مما وجهوا به حرمة أذان المرأة يسن النظر
 للمؤذن دون غيره ونقي الخطيب هل يصاب منه النظر إليهم فكرهه له تعريض عليه وقت
 الخطبة أم لا فيه نظر والأقرب الأول أخذ من قول ناصب آتاني : وأن يقل عليهم المتأذنين
 أنه ينظر إليهم .

فاستمعوا له وأنصتوا - ورد في الخطبة كما ذكره كثير من المفسرين بل أكثرهم . وسيت فرآه
لاشتغال عيبه ولم يذكر الاستماع مع الإصابت كغيره على وراي الآيه لأنه قد يستمر وإن كان
بشيء من عموم وخصوص من وجه ، إذ الإصابت السكوت والاستماع شعر السمع بالسماح ، ولو سلم
داحل على مستمع الخطبة والخطيب تخطب وحده الرأ وإن كان السلام مكروه لما سألني
في السير إن شاء الله تعالى ، إذ القاعدة العلمية ، وإيما لم تحل رد على نحو خاصي لحاجة لأن
الخطاب منه ومعها معه وقية مروه فلا يلائمه إجاب رد ، بخلافه ها فانه يلائمه لأن عدم
مشروعيته لعارض لا دائمه بخلافه ثم فلا إشكال ، ويستحب له شتم الفعس بعموم الأدلة ،
وإيما لم يكره كسائر الكلام لأن سببه بهري ، وكرهه بحرف بالإجماع كما قاله اسودى وغيره
تعمل من أحد الحاصرين بعد صعود الخطيب على المنبر وحديثه عيبه كما في المجموع وإن لم يسمع
الخطبة بالكلية لاشتغاله بصوره عاده ، ومن ثم عرفت الصلاة الكلام من لا شعور به لا يعتد
إعراضا عنه بالكلية ، وأيضا فمن شأن الصلي الاعراض عما سوى صلته بخلاف التكم ، وأب
فقطع الكلام من متى تنأ الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يقوله بها سماع أول خصه
بل هو أمن فواب ذلك كان بمنه أيضا بخلاف لما في العبر الهية وقد يؤخذ من حيث أن الطواف
ليس كالصلاة هنا ويجمع من سجدة التلاوة واشكر كما نفي به أبو - رحمه الله تعالى وشبه كلامهم
وإن كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ما حق بها ، وتحل على من كان في صلاة تخلفها عند
صعود الخطيب المنبر وحديثه كما قاله الشيخ نصر ، وأحمد بن حنبل فانه لا يثبت ، ومتى
حرمت الصلاة ، فلا وجه كما في التدريب عدم اعتداده كالصلاة في لاوب لحمة المكروهة في

(قوله كما أتق به الوالد
رحمه الله تعالى وشبهه
كلامهم) أي حيث عروا
بأنفسهم

(قوله فاستمعوا له وأنصتوا) .

تسبه - قال الراغب : العرق بين الصمت والسكوت والإصباح والإصباح أن الصمت نهي
لأنه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للطول وفيه قوة للنقص ، ولقد قيل : لم تكن له نص الصمت
والسكوت لما له نطق فترك استعماله والإنصات سكوت مع سماع ، ومتى اعتدلت أعضاها عن الآخر
لم يكن له إنصات ، وعليه قوله تعالى - وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا - وقوله
وأنصتوا بعد الاستماع ذكر خاص بعد عام ، والإصباح : الاستماع إلى ما يصف به عنه وإذرا كما
كالتب والصوت من مكان بعيد اه منأوى عند قوله صلى الله عليه وسلم « الصبر ركن للعاد
وسر للجاهل » (قوله ولو سلم داحل على مستمع) ومثله الخطيب ، ومعنى أن لا يعتد سماعه هو
فيه عسرا في وجوب الرد عليه فيجب الرد عليه وإن غلط (قوله ويسحب له) أي لم يستمع .
ومثله الخطيب بالأولى لأنه لا يحرم عيبه الكلام قطعا (قوله وإيما لم يكره) أي التسميت (قوله
وكرهه تحريم الخ) أي وسمر ذلك إلى فرع الخطبة وبواعها كما تقدم عن من أن الشرح
ذهب إليه ، وفي كلام حج ما يصرح به حيث قال بعد قول لصف - وليس لإصابت وكرهه
إجماعا صلاة فرض أو هل ولو في حال الدعاء للسلطان اه وما شبه سم على حج في عدم في الوسع بعد
في غير شرح لم يجر (قوله بعد صعود الخطيب) أما بعد الصعود وقبل الخوض فلا يحرم (قوله بأن
الاشتغال به) أي الكلام وإن حال (قوله العبر الهية) مراده شرح الهية الكبير (قوله
عند صعود الخطيب المنبر وجلوسه) قاله سم على منهج .

أولى بل قضية إسلامهم ومسلمهم من الرتبة مع قياس سببها أنه لو تدكره فربما لا يأتي به وإن كان وقتها معصية وأنه لو أتى به لم يعتقد وهو كذلك كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى ، وتعبير جماعة من أهل حري على الغالب ، ويستثنى التحية لداخل المسجد ولخطيب على المنبر ليس له فعلها ومعها وجوبا لحديثهم « جاء سبيل العطاء يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس ، فقال يا ليتكم ركعتين وتحتون فيهما » ثم قال « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وسجود فيهما » هذا إن صلى سنة الجمعة والإسلامها بحففة وحصلت التحية ، ولا يزيد على ركعتين بكل حال ، فإن لم تحصل تحية

(قوله ومن كان وقد مضى) أي فلا يعمله ويرجح من لمسجد وعاد إليه سبب فعله فيها ظهر أحدا من قومه ، ودخل المسجد في أوقات المكروهة قصد التحية (قوله ومن كان معها) أي سوا في ذلك سنة الجمعة وغيرها كما أنه حيث لم يرد على ركعتين .

فرع - من دخل والإمام يخطب صلى ركعتين ثم ركن ثم مرة أخرى قال : لو كان محل الخطبة غير المسجد لأصلاه ، وحاصله أنه قال : إذا دخل محل الجمعة ، فإن كان المكان مسجدا صلى الجمعة أو ركعتين ركنه أو سجدة واحدة وإن كان غير مسجد وأصلاه مطلقا أه فمخرج ، وفي شرح لمخرج شحاح مع ركعتين ثم ركنه والسجود في غير المسجد فيجوز هـ سم على مخرج وفيه السكون له أحرم أن يرفع قبل فعل سجود ثم جلس وقد بقي ثلاث ركعات من سبب سجودها ويحب التحصيف أو جعل لأن الإعدام بعد سجود غير الإثبات بدليل حرمة التسويل ولا يجوز بعد الخلو بسبب أشد أكثر من ركعتين فله جواز هـ أقول : والظاهر الاستمرار بها إذا أحرم على طلق سعة الوقت لأنه يعتبر في الدوام مالا يعتد في الاستدعاء ، وأما لو كان حالها المسجد وعلم بقرب سجود الخطيب على المنبر كان كان بعد قراءة المرق الآله فحرم ركعتين فمن سجد صلاته ويكملها بعد سجود الخطيب وحذف فيهما كان لو دخل والإمام يخطب أم لا لأن شروعه في تلك الحالة يعتد به مقصرا فيه نظر والأقرب الأول ، لأنه حال شروعه لم يكن مهيئا لنهي سمعه فاعتد به مقصرا عنه في سجده بالصلاة بالصلاة (قوله ثم يركع) وإعلاء أمره بذلك لأنه حسن جاهلا بطلب التحية منه ولم تمت بذلك (قوله هذا إن صلى سنة الجمعة) ومرة أخرى سم أن مش سنة الجمعة العاشرة بد كانت ركعتين كالسجود ولا يباقي ما عرفت من امتناع الدعة لأنه مفروض فيمن تذكر بعد الخلوين وأراد فعلها (قوله ولا يرد على ركعتين بكل حال) أي حيث علم بزيادة ، أما لو شك هل صلى ركعتين أو واحدة سن له ركعة لأن الأصل عدم الفعل (قوله فإن لم تحصل تحية) ضمن مالم يوي سنة الصبح مثلا أو ركعتين وم يوسنهما تحية لما قدمه في قصة الصلاة من أنه لو أتى ركعتين وم يوسنهما التحية كانت الصلاة مظنة حصل به مقصود التحية لكن قال حج وصلاة ركعتين مية التحية وهو الأولى أو رتبة الجمعة السبعة إن لم يكن صلاها ، وحديث الأولى بية التحية معها ، فإن أراد لاقتصار ، فالأولى فيما يظهر سنة التحية لأنها بقوت هواتها باسكية إذا لم سو ، بخلاف رتبة التسبب للدخل ، فإن يوي أكثر منهما أو صلاة أخرى فقدرها لم يسجد . فإن قيل يلزم على ما نقرر أن رتبة ركعتين فقط حائزة بخلاف رتبة ركعتين سنة الصبح مثلا مع استوائهما في حصول التحية بها بل على السابق في ما سـ قلت : يفرق بأن رتبة ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بانية بخلاف بية سبب آخر فصبح الأول دون الثاني ، ويلزمه أن يقتصر فيهما على أقل مجزئ

كأن كان في غير مسجد لم يصل شيئاً أحداً مما مر . أما الداخل آخر الخطبة ، فإن عبث على طه
أنه ين صلاها فأنته تكسره لإحرام مع الإمام لم يصل النجاة بل يعف حتى تقام الصلاة ولا يتعد
ثلاثاً يجلس في المسجد قبل النجاة . قال ابن الرفعة : ولو صلاها في حده لحله اسحب للإمام أن يريد
في كلام الخطبة تقدم ما تكلم بها . قال النسخ . ومقالة بعض علمه في لأم ، وإن رد بالتحقيق فيها
ذكر لاقتضار على لواحيات قاله تركنى لا لإسراع . ولربيل له ماد كروء أنه إن تناق
الوقت وأراد بوضوء اقتصر على الواحيات ه . وفيه نص . والرقب منه ومن ما استند به وصح
وحينه فالأوجه أن أراد به ترك الطويل عرفاً (وب) لأصح أن ترك الأركان من شرط
والله أعلم) لأن التقصير حاصل بدونه ، ولم يرد عن في اشتراط الترتيب ، وفيه على ذلك
في الأتم والبسوط ، وحزم به أكثر العراقيين بل هو سنة فقه ، وأشار إلى سادس الشروط قوله
(والأظهر . اشتراط الموالاة) من أركانها ومن اختصين ونامها وبين الصلاة بالإسراع ولأن في
أثره هرا في اسمائه السبب وحده لولادة ما حدى في جمع التمدد . والذي لا يشهد لأن العرض
الوعظ ، وهو حاصل مع تترين التكلم ، وذكر هذا ما بعد ما تقدم عمومه دفع لما قد يسم
من أن ذلك خاص بحالة الانحصار (و) السبع من الشروط (بهاره حديث) أن ذكر
والأصغر (والحدث) غير المعق عنه في الثوب والبدن ويمكن على ما مر في شروط الصلاة (و)
الثامن من الشروط (الستر) أي ستر العورة للاتباع كما في الصلاة

على ما قاله جمع ، وفتت ما فيه في شرح العباد لكن عدم إجماعه سببها مشكل على
نية الصلوة ، فإن وضعها بكونها فاتحة يوجب تعرض بسجدة (قوله كأن كان في غير مسجد) فمن
مالو ما ظهر في غير مسجد وأراد ترك الركعتين خارج استحد فلا يفت ، وعنده حج . وشبهه على
من لم يسه النجاة كما هو ظاهر وإن لم يستمع ولو لم تلمزه الجمعة وإن كان يغير عليها وقد نواها
معهم بحله وإن حال مانع لأفداء الآن فيما يصرح . وفيه قوله وقد نواها معهم بحله
الح أنه لو بعد عن المسجد وسلم لم لا نعزم عليه فعلا في موضع ظهره حيث قصد فعلها
في غير عن الطهارة ففعله له فإنه ديو (قوله لم يصب النجاة) أي بدأ (قوله ترك الطويل عرفاً)
أي أنه أن أتى سورة قصيرة بعد النجاة (قوله ما حدى في جمع التمدد) أي بأن لا يكون قدر
ركعتين فأصح يمكن (قوله بهاره الحديث) قضية صديقه أن التهاجد وما بعدها ما رفع وحره أظهر
ليعيدا شرا من ذلك صريحاً وبشرى ذلك قوله الآتى واشترائه السراج وعلى يصر ذلك في لأركان
وعبره ، حتى لو اكتشفت عورته في غير الأركان بطلت حشته أولاً فله بشر والأقرب الذي ومنه
مالو أحدث بين الأركان وأتى مع حدثه بشئ من توابع الخطبة ثم استخلف عن قرب فلا يضر
في حشته ما أتى به من غير الأركان مع حدث طمس الشروط التي ذكرها إما تعتبر في لأركان
خاصة (قوله طهارة الحديث) أي فلو بان الإمام محدثاً أو ذا نجاسة خفية . قد سم على مذهب لا يبعد
الاكتفاء بالخطبة كما لو بان قادراً على القيام مع أنه شرط له وقياسه أنه لا يضر لو حصل مكشوف
العورة ثم بان قادراً على السرد

فرع — اعتمد من الخطيب لو أحدث حار الاستحلاف والبدن على حشته خلاف ما إذا
أعني عليه لأن المعنى عليه لأهية له خلاف الحديث بل إن نجاة الصلاة حله إذا بان محدثاً وحشده
فإن يقال : هلا حار للتوم استخلاف من أي على حشة المعنى عنه كما حار لهم الاستحلاف
في الصلاة . أعني عنه فيها كما شيد قوله إذا حرج لإعفاء حدث أو تسيده حار لهم الاستحلاف

وهو حدث في أثناء الخطبة ستمها ومن سقه حدث وقصر النص لأنها عبادة وحده فلا تؤدي
 بظهور بين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة ونهض عن قرب لم يصح كما اقتضاه كلامهم
 في الجمع بين الصلاتين ولا يشترط طهر السامعين ولا سترهم ، واستغرب من شرط ذلك قاله الأدرعي
 وشرط السرا لا يفي عنه ما قد ساد من وجوبه وروى في الخبر لا يلزم من الوجوب الاشتراط ولا
 شرط أيضا كونه من الصلوة ولا فهمهم ما يسمعون كما سكت في هذه الفتحة في الصلاة لمن
 لا يسمعه ، وفاد اقتصره على ما ذكر أنه لا يجب به خطبة ومنه فرصتها وهو يعتمد كما حرم به في
 المجموع وأشار إليه في روضة قال من عند السلام لأن ذلك مما يار صورته مصروف إلى الله
 تحقيقه فلا يعتد به إلى قيمة صوفه إليه وما في أصل الروضة عن القاضي وحزم به في الأنوار من
 اشتراط ذلك متفرع على صعب وهو أن السرا عن ركعتين ، ثم شرط عدم السرا فيما يظهر ،
 والشرط السرا من الشرود فتدبرها على الصلاة كما عزم من ثم شرع في مستحبات الخطبة
 فقال (وسن) الخطبة (على سر) تكسر الهم ما حود من السر وهو الارتفاع وأن يكون السر
 على بين منى لإمام لأن سرود صلى الله عليه وسلم هكذا وضع وكان تحط به على الأرض
 وعن ساره جدد حده يعتمد عليه وبالحمد السر كان ثلاث درج غير للدرجة السرا ما سراج
 وكان يرفع على السرا بسبب الوقوف على التي في السراج فإن يدل السر فعلى السرا كما قاله
 الموردي لما من أن مروان ردى من معونة رضى الله عنه عن السر الأول ست درج
 فصار عدد درجه تسعة وكان الخلفاء ينفون ،

(و قوله ولا يسمعون)
 لما يسمعون (لعل المراد
 أنهم يسمعون الألفاظ
 لكن لا يعرفون مدلولاتها
 ويبعد أن يكون المراد
 أنه يكفي سماعهم مجرد
 الصوت من بعيد من غير
 سماع الألفاظ وتقاطيع
 الحروف للإدراك .

و يروى أن الصلاة نافعة من النوم وإنما يطلب صلاته لإمام وحده بخلاف اختلاف بخلاف
 الخطبة فالب من الحسب وحده فلا ينبغي عليه فلا يستحب لأن السر نفس خطبة مدقة من
 شحسب الله سم على مسمع وقول سم ويترك بأن الخ أى ونحو أنه يترك الخ ولا يجوز
 الاستحباب لا من الإمام ولا من غيره في معنى سم (قوله وهو أحدث في أثناء الخطبة) أى
 ما لو استحب غيره من معنى مامضى وعنه ما يروى بين ما لو استحب عن قرب حيث لم يتركه الله وبين
 ما لو استحب سره من فى سوء الخطب مكبرا على ما قد تقدم وهو يمنع ولا كذلك
 فى سوء غيره لأن سمعه لما مضى من الخطبة وسم مقامه ولم يعرض له ما يبطله طار النبأ
 عليه ه حج .

فائدة - وقع السؤال في لدرس عما لو رأى حطب من فرجه مثلا ثم حطب فهو يصح
 حنسه أم لا فله نظر وأجواب عنه أن الظاهر الصحة ونحوه لما صرحوا به أما بحكم صحة
 عبادة الخائفين حيث فسوا شحسا صحيحا وإنما امتنعوا التدبر بهم للربط حاصل بين الإمام
 وبأما هو ليقضى لحرمه بالنية ودلت خوف على اعتقاد صحة صلاته ، ولا يربط بين السامعين
 والخطيب حيث حكم بصحة عبادته أكتفى بخطبته لكن لا يصلى خطبه فإن أم غيره حار لافتداء
 به وحكمه أن يسأل وهو لأمر من المعين عدم الصحة لأنه وإن لم يكن منهم رتبة لكنه
 يؤذى إلى عسديه بموم لا سنده حين البية أنه يصلى صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده (قوله
 فصار عدد درجه تسعة) عليه بية سراج سراج ما سراج ولا فتكون عشرة .

على الساعة وهي الأولى ويلبى أن يكون بين المنبر والقبلة مدرج أو دراعتان منه اليسرى وظاهر كلامهم استحبابها على منبر ولو بمكة وهو الأوجه وإن قال السكي الخطأه تمكة على منبر مدعه واسعة أن يحط على الباب كما فعل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وإما أحبت منبر بمكة معاوية بن أبي سفيان وكره منبر كبير يصو على الصايح ويستحب النسيان في اسر الواسع (أو) على موضع (مرجع) لكونه أوسع في الإزالة إن يكن منبر كما في الشرحين وروحه وإن أوصت غيره الكتاب التسوية فإن تعذر استند إلى نحو خشة كما كان عليه السلام يفعل قبل المنبر (وسم) عند دخوله على الخاضعين لأفاله عليهم ثم (على من عند المنبر) بدأ إذ سمى إليه كما في المنبر للاسراع روه البهقي ولما رفته بهم ، وصار كلامهم أنه لو تعددت الدخول بين الباب والمنبر لا يسلم إلا على الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والأوجه كما هو القياس من السلام على كل صف أقل علمهم ، ولعل اقتصرهم على دينك لأنهما أكدوه صرح الأدرسي نحو ذلك ولا ينسب له تحية المسجد كما في رواثة الروضة (و) يس (أب يصل علمهم) بوجهه لأنه اللاتي تأدت الخطأ ولأنه أوسع اقنول الوعظ وشكره ومن ثم كره خلافه نعم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقامته لمحو صهره أحدا من العبد لخدمة ولأنهم محتجون بذلك فيه دائما على أنه من ضروريات لخدمة مستدوية لهم كما مر (بدأ صعد) لدرجة التي تحت المنبر أو اسعد إلى ما بعد إياه (وسم علمهم) بدأ للاسراع ولأفاله علمهم ونك رد السلام عليه في الخالين وهو فرض كسائه كالسلام في ذي المواضع ويبد رفع صوته زياده على الواحد للاسراع روه مسلم ولأنه أوسع في الأعلام (و) بحس (بعد سلامة على المنبر) لمرجع من تعب الصعود (ثم) هي تعني الداء التي أفاضها عبارة أصله (يؤذن) يسبح ليل في حال جلوسه قاله الشارح وحديثه اليسرى ينكسر بها ليوافق ما في المنبر من أن المستحب كون المؤذن واحدا لاجتماعه كما استحبه أبو علي النخعي وغيره ، وعنده الشافعي وأبو أن يؤذن مؤذن واحد إذا كان على المنبر لاجتماع المؤذنين لأنه يمكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله أحدا من العلة
المرتبة) أي عند قول
المنف ويسن الانصات
وهي مافية من ترحمهم
للقية (قوله كما مر) أي
في صلاة الجمعة (قوله
ويبد رفع صوته) يعني
بالخطبة قرينة قوله
زيادة على الواحد وإن
كان الأولى تأخير
هذا الحله

(قوله على الساعة وهي الأولى) وعنايه فصوره ما بعده أنه رفع المنبر باقيا معموره وجعل تحته المدرج المذكور (قوله بين المنبر والقبلة) يعني حكمته أن ينشأ له المادرة للقبلة مع فروع الإقامة وعنايه مما يفعل الآن من قرينه منه جدا خلاف الأولى لكنه يدعى المدرة إلى المحراب بعد فروع الخطبة (قوله أن يحط على الباب) أي باب الكعبة (قوله ويسحب النسيان) أي الاحتياط وهو الأقرب من جهة التبيين (قوله أو مرجع) والسنة فيه أن لا يسلم في ارتفاعه بحيث يريد على اسار المعادة (قوله ولما رفته بهم) أي يشعاله تصوده لغيره ، وتؤخذ منه أن من فارق القوم لشغل ثم عاد إليهم سق له السلام وإن فرغت المدة جدا (قوله ولا يسبق له تحية) ومعنوم أن التحية من كان في غير المسجد ثم أتاه ، ومنه يعلم أن من كان حاضرا في المسجد وأرد بالخطبة من له فعل راتنها قبل الصعود (قوله اللاتي تأدت الخطأ) وفي نسخة الخطأ (قوله أنه لا كراهة في استقامته) أي لأنهم يستدرون في المسجد الحرام فلا يأتى لجميعهم الاستقبال بل بعضهم يستقبل وحده وبعضهم يستقبل صهره (قوله أحد من العلة لخدمه) هي قوله لأنه اللاتي الخ (قوله إذا صعد) لكسر العين كما في شرح الروض (قوله وبحس بعد سلامة) أي ولو لم يشبه قبل الخافوس فيسمى له أن يأتي بعده ويحصل له أصل السنة.

إلا مؤذن واحد فان أذّنوا جماعة كرهت ذلك ولا بأس بشيء منه الصلاة لأن الأذن ليس من الصلاة وإنما هو دعاء إليها وما صطله النارج لاساقى كون مؤذن واحدا كما لا يخفى وإنما ما حارب به المعتدة في رمسا من مرق يخرج بين يدي الخصب يقول إن الله وملائكته لأنه ثم يأتي بالحدث فمس به أصل في السنة كما أفي به قوله رحمه الله تعالى وبه فعل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم من كان بهم يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فإذا اجتمعوا خرج إمامهم وحده من غير حوايش يصبح بين يديه فإذا دخل للمسجد سلم عليهم فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم مجلس وأحد ليل في الأذن فإذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم ليخص من غير فصل بين الأذن والخطبة لا تأخر ولا حرج ولا غيره وكذلك خلفه الثلاثة بعده فعمل أن هذا بدعة حسنة بد في قراءة الآية الكريمة منه ورعي في الإتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم العظيم المظهور فيه إكثارها وفي قراءة الخبر بعد الأذن وفصل الخطبة يقطع للكاف لاحتجاب الكلام بخبره أو السكره في هذا الوقت على خلاف العلم فيه ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبه والخبر المذكور صحيح (و) سن (أن يكون) لخصبة (سبعة) أي فصحة حرمة لأنه نوع في الثوب من السبل ركبت بعدم تأثره في الثوب (منهومة) لا عرفة وحسنة بد لا بدع أكثر اداس بها وقال عبي رضي الله عنه حدثوا الناس بما يعرفون يحسنون أن تكذب الله ورسوله ولهذا قال الله تعالى رضي الله عنه يكون كلامه مبسلا مبسلا من غير نعت ولا تملط ، وكذا أتوا في الكتاب بالشركة والسعيدة عن الأفهام وما سكره عقول المدبرين وقد يحرم الأخير من أوقع في محذور (فسيرة) أي «بأسنة للصلاة الخبر مسلم» أتوا الصلاة وأقصر وأحسنه «فكون متوسطة بين التولية

(قوله نعم أن هذا بدعة حسنة) كان الأولى أن يقول كما قال الشهاب حج لكم حسنة ولا في علم كونها حسنة مما ذكر نظر طاهر .

(قوله إلا مؤذن واحد) أي لم يؤذن بين يديه إلا مؤذن واحد فلا يسبق أن له أكثر من واحد (قوله فان أذّنوا جماعة كرهت ذلك) قال حج إلا عذر سهي أي فان كان ثم عذر أن يسجد حدا ولم يكف الواحد بعدد مؤذنين في نواحي المسجد تحس الحاجة ولا يحسمون بالأذن كما صرح به صاحب السبعة حيث قال .

وهي فرادى أدرجت ويندب لمن يؤذّن ثم يسوا
إن يقع لهم جميعا زمس فان يسق يرفوا وأذّنوا

الخطبة أي في نواحي مسجد يحتمل الخ
(قوله ثم يأتي بالحدث) أي الثاني في قوله إذا قلت لصاحب الخطبة بعد الأذن كما يأتي (قوله أن كان عهد) أي يؤخر الخروج (قوله يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته) لم يقل في فتتاح خطبته فأشعر أنه كان يقول كيف اتفق من غير تخصيص بموضع بعينه وأما صلى الله عليه وسلم كان يقوله في أثناء الخطبة لكونه مستملا على الأمر بالإتيان (قوله يكون كلامه) أي سن أن يقول الخطبة مع قوله مع (قوله من غير نعت ولا تملط) عطف عن (قوله وأقصر) الخطبة بضم الصاد معنى وشيخ الإسلام وقضية بغير الشرح لآتي بالأقصر كسر الصاد وفتح الهمزة ويكون مأخوذا من أقصر إلا أن نقل إن صم الصاد هي الرواية من قصر وهو لا ينافي أن أقصر لغة ثم ريب في المصاح أن قصر هو الكبير وأن بعديته باهرم والضعف لغة فبنيه وعينه فيجوز في هذه المادة من حيث اللغة صم الصاد محتمة من قصر وكسرها مع فتح الهمز مع أقصر وكسرها مستندة من قصر

والقصير ولا تعرضه حرة أيا من أن صلاه على الله عليه وسلم كانت قصدا وخطئه قصدا
ومن أن قصرها علامة على الفقه لأن القصر والطول من الأمور النسبية فالرد بقصرها بقصرها
عن الصلاة وبطالة الصلاة إبطالها على الخطئة نعم أن سن قراءته في الأولى لا ينافي كون الخطئة
قصيرة أو متوسطة قال الأدرعي - وحسن أن يختلف ذلك باختلاف أحوال وأزمان وأسباب وقد
يقتضي الحال الإسهاب كالحث على الجهاد بد طرق العدو والعباد الله تعالى البلاد وغير ذلك من
من السهي عن الحر والمواعيش والرء وانظم إذا تنافع الناس فيها وحسن قول الباقرى و بقصد
إيراد المعنى الصحيح وإختيار اللفظ الصحيح ولا نقول إبطاله بل ولا يقصر قصرا يحل السهي
وماد كره الأدرعي غير مضاف لما مر إذ الإسهاب مد دعاء الحاجة إليها تعرض لاهتمك على مآصله
أن يكون مقتضيا (ولا يثبت بمس و) لا (مثالا) ولا حث (في شيء منها) لأنه مدعة بل سمر
على ما مر من الأفعال عليهم في فرائعها ولا يثبت بل تخشع كما في الصلاة ونو استقبل القبلة أو
استدبره الخاضعون أحرأ مع السكره (وثى يعتمد) في حال خطئه استحيانا (على سيف
أو عصا) ونحوه من قوس أو رمح لما صح . أنه صلى الله عليه وسلم نوكأ في خطئته يوم الجمعة
على قوس أو عصا » وحكته لاشاره إلى أن هذا من قام بأسلاح وهذا قصه « مسرى عني عادة
من يريد الجهاد » وليس هذا ما ولا حتى يكون ما يجب بل هو استعمال واسمها بالاسكاه فكأن
السرية أليق مع ما فيه من غم الأشاره إلى الحكمة المذكورة وسئل عنه بالمر إن لم يكن
فيه تحفة كدرك سر لا يفي عنه وهي ملاقة له فان لم يجد شئ من ذلك جعل النبي على السرية
تحت صدره أو أرسلهما والعرض أن تخشع ولا يثبت بهما كما مر ولو أمكنه شئ النبي يحرف السر
وإرسال الأخرى فلاش به ونكوه له وهم لشرب من غير عطف فان حصل فلا وإن لم يند كما
اقتضاه كلام لروضة وغيرها ويكره ما مدعه جهبه لخطئه من الأشاره مد أو غيرها والالفاظ
في الخطئة الثانية ودق لدرجة في صعوده نحو سيف أو رجليه والله أعلم بما سهي إلى الإسراع في
حلوته عليه وقول السباوى . ينف في كل مرقة وقمة جمعة يأل الله العونه والتسديد عرب
صعيف ومما لفته بالإسراع في الثانية وحقق الصوت بها والاحتماء حال الخطئة للسهي الصحيح
عنه وحلوه اليوم ويسن أن تختم الثانية بقوله أستعفر الله لى وأسلم وعن المدع لمسكود كالفه
القموى كإبى النحاس وغيره كتب كثير أورافا سموها حنظلة آخر جمعة من شهر رمضان حال
الخطئة لما فيه من الاشتغال عن الاستماع .

(قوله والعرض أن يخشع
الح) أى عند عدم
وجدانه لما مر فلا ينافي
الحكمة المارة .

(قوله الاسهاب) أى الطويل (قوله أو عصا) أى نارة عني هذا ونارة على هذا (قوله أو أرسلهما)
ويسى أن يكون الأولى أولى للأمر بها في الصلاة وقد يشعر به التقدم (قوله ويكره له) أى حال
الخطئة (قوله ينف في كل مرقة) قال في المختار المرفاة « لفتح والكسر » اسرحة . من كسر شيهي
بالآله التي يعمل بها ومن فتح جعلها موضع الفعل (قوله عرب صعيف) أى فلا يس بل قد يقتضي
كلامه كراهة ذلك فيطلب منه الصعود مسترسلا في مثيه على العدة وعبارة الزيادة وبمعنى
سؤدة ورفق كما في التنصرة ومثله في سم على مسجع نقلا عن القاب وهي طاهرة فيما قدما
(قوله بقوله أستعفر الله لى وأسلم) أى وبحصل ذلك مرة واحدة وبه نعم أن ما يقع من بعض
جهة الخطباء من تكريرها ثلاثا لأصله .

وكتابه ما لا يعرف معناه ، وقد يكون دالا على ما ليس بصحيح ، وبما عمن به السوى في أما كن
 كثره من هذا أن يملك الخطيب حال خطبة حرف المسر ويكون في حجب ذلك المسر عاج
 غير ملاقيه وقد فني به الوالد رحمه الله تعالى نصحة خطبة كاتصح صلاة من صلى على سرير قومه
 في تحس أو على حبيب مفروض على تحس أو بيده حل مشدود في سعية فيها عاسة وهي كبرة
 لا تحرك بحره لأنها كالدرا فان كانت صغيرة سحر بحره لم يصح صلاته قال الأسوي في المهمات وصورة
 مسئلة السعية كافي الكفاية أن تكون في البحر فان كانت في البر لم يطل فطع صغيرة كانت أو كبرة
 انتهى وإع بطلت صلاة انقباض طرف شيء على تحس وإن لم يتحرك بحركته لجه ما هو متصل
 تحس ولا يتحل في مسئلة أنه حامل للمس (وأن يحكون حلوسه بيهما) أي الخططين (نحو
 سورة الاحلاس) قريبا (وإد فرع) من الخطبة (فروع المؤذن في الإقامة وبادر الإمام) هذا
 (ليسع الحراب مع فرائعه) من الإقامة مسالعة في تحق لمواودة وتحس على الحاصر وقسية
 ذلك أنه لو كان الإمام غير الخطيب وهو بعيد عن الحراب أو بطيء النهضة سن له القيام بقدر يبلغ
 به الحراب وإن فاته سنة سحر القيام إلى فراع الإقامة (وقر) هذا بعد النسخة (في) الركعة
 (الأولى الجمعة) في (لثانية المأتين) كالمسح أو مسح وهل أتاك ولو صلى مع عشرين بلاساع
 رواه مسر فيهما قد في الروضة كان صلى الله عليه وسلم قرأها بين في وقت وهدي في آخر فاصوب
 أنهم سدن لافولان كما أنهم الرعي انتهى وعراة لأوبين أولى كما صرح به الموردي فان ترك
 الجمعة أو سبح في الأولى عمدا أو سهوا أو جهلا قرأها مع المأتين أو هل أتاك في الثانية (أ) كذا في
 السورين وإن كان بما مسر محصورين ويقرأ بالمأتين في الأولى قرأ بالجمعة في الثانية
 وقراءة بعض من ذلك

(قوله وكتابه ما لا يعرف
 معناه) معطوف على
 الاشتغال .

(قوله وكتابه ما لا يعرف معناه) قال حج بعدما ذكر أي وفد حرم أثمنا وعمرهم بحكمة كرامة
 وقراءة الكلمات الأنحمة التي لا يعرف معناه (قوله وقد أفنى الوالد رحمه الله تعالى نصحة
 خطبته) أي حيث لم سحر بحره أحد من كلامه الآتي (قوله وفي الديانة المأتين) قال حج
 فان لم يسمع أي قرأ الإمام وست به لسورة فقر المأتين فيها أي الأولى ضمن أن يقال يقرأ
 الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وأن قال يقرأ بالمأتين لأن السورة ليست متأصلة في حصة
 انتهى والأقرب الاحتمال الأول لأنه إذا قرأ المأتين في الثانية حسب صلاته من الجمعة بخلاف
 ما إذا قرأ الجمعة فان صلاته شتات على المورين وإن كانت كل منهما في غير موضع
 الأصح وأما لو أدرك الإمام في الثانية وسمع فرائعه فان سمع على حج فالحق يتجه أن يقرأ المأموم
 في ناسته الجمعة لأن قرأ الإمام فرائعه للمأموم فكان المأموم قرأ بالمأتين فيها وإن كانت أول
 صلاته فيقرأ الجمعة في الثانية فلا تحو صلاته منها انتهى ولو قيل في هذه يقرأ المأموم في ناسته
 المأتين لم يعد لأن قراءة المأموم بالمأتين الذي سمعها المأموم ليست قراءة حقيقة للمأموم بل بول
 مرة من أدركه في الركوع فيحمل القرءه عنه فكانه قرأ ما طلب منه في الأولى أصالة وهو
 الجمعة وبقي ما لو قرأ الإمام الجمعة والمأتين في الركعة الأولى فينبغي أن يقرأ في الثانية مسح
 وهل أتاك لأنها طلب في جمعة في حد ذاتها (قوله ولو صلى مع عشرين) عمومته شامل لما
 لو تضرروا أو بعضهم لحصر بول مثلا ، وينبغي خلافه لأنه قد يؤدي إلى مشاركة القوم له
 وصيرورته منفردا .

أخص من مرء قدره من غيره، إلا إذا كان ذلك الغير مشملاً بشئ من كآيد الكرسي، وحكم
سبح والعاشية ما تقرر في جمعة والمدفين، وليس كون امرأة في جمعة (جهراً) لا جماع وهذه
من زياده الكتاب على المقرر من غير غيره، وليس للسوق طهر في ثابته كأنقله صاحب التلخيص
والنحر عن النص

فصل

في الأعمال المستحبة في جمعة وغيرها وما يدكر معها

(يس غسل لحصرها) أي تريد حضورها وإن لم يرمه الجمعة غير «ردنا في أحدكم جمعة
في غسل» وحذر البيهقي بسند صحيح «من أتى الجمعة من الرجال والنساء فغسل ومن لم يغسلها فليس
عليه غسل» (وقيل) يس الغسل (كل أحد) كالمندوبين مرد حضوره «في الغد
على الأول حيث كان غسله لليوم فلم يخص عن تنصير من غسله مرة وإشهر السرور وهذا
للتنظيف ودفع الأذى عن الناس ومثله يأتي في التزيين وحكوه ترك الغسل لأحد الأخصر
«غسل الجمعة واجب» أي متأكد على كل عجم «وحسن على كل مسلم أن يغسل في كل سنة»
أيام يوماء زاد النسائي «وهو يوم الجمعة» وصرفه عن يوم آخر «من يوماً يوم جمعة ومهر
ونعمت ومن اغتسل فافضل» روى الترمذي وحسنه وحذر مسلم «من يوماً فاحسن
بوصوه ثم أتى الجمعة قدما واستمع وأنت غداً ما معه

[فصل] في الأعمال
المستحبة في الجمعة وغيرها
(قوله لأخصر الأخصر)
عس الجمعة الخ في شرح
أروض مثل هذا الأخصر
سكنه سقائه أنه حديث
عنه شمس التذكار
و«ردنا في أحدكم
جمعة» غفر له ما قدم

(قوله أفضل من قراءة قدره من غيرها) صاهره ولو كان سوراً كاملاً لكن تقدم له في صلاة الجمعة
أن قراءة سورة كاملة أفضل من قدرها من سورة يسير جمع «وكتل» من «أفضل»
السورة بالنسبة لقدرها، ما يرد فيه باب السورة الكاملة إلى غير ما فيها
هائدة — ورد «أن من قرأ عبد سلامة من الجمعة قبل أن يقرأ الحمد بالجمعة والآخر من
والعوذتين سمعاً سمعاً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعتق من الأحرار» من آمن بالله
ورسوله «وفي رواية لابن السني أن ذلك بأستقامت النسخة بعيد من السوء إلى الجمعة، وأخرى «وفي
رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه وديناء وأهله وولده أه حبي وقوة» وقيل أن سكا
أي ومع ذلك لا يكون اشتغاله بأمره غداً في عدم رداً لأمه فيها طهر على أنه ساء، أن الر
لا يثبت ذلك لو حو به عليه (قوله وهنقه من راحة الكتاب) أي وقد عر من مع كلامه
إذا كانت الزيادة كلمة أو نحوها لا يسه عليها .

فصل

في الأعمال المستحبة في الجمعة وغيرها

(قوله ومثله يأتي في التزيين) أي فيقل يخصها بمرئد الحضور بخلافه في الغد (قوله وأنت
عطف معبر

وبين الجمعة الأخرى هـ وصايف انصرف من العسل الواجب والمسح كفاؤه الحليمي في شعب
الإيمان والقاصي حبيب في كتاب يخرج أن ما شرع سبب ما من كان واحدا كالغسل من الحماة
واحبيص والقدس واللوث وما شرع لمعنى في أسهل كان مسححا كغسل الحج واستنق الحليمي
من الأول العسل من غسل أسب . قال الزركشي وكذا الحنوف والاعضاء والإسلام (ووقته
من الفجر) الصادق ولا يحري قسده لأن الأحبار عتقته بسوم ويصرف غسل العيد حيث
يحري من الفجر بقا . ثم على صلاة العبد أثرب الرمن ولأنه لو لم يحرك قبل الفجر لصاق
اليوب وخر عن السكر في الصلاة (وسرته من ذهب) إلى الجمعة (فصل) لأنه أقصى
في العرض من التصفيف وإن من الأدرعي الأقرب أنه إن كان يحسده عرق كثير ويريح كريح
آخر وإلا نكر ولو تعرض هو والسكر قدم كماله جمع مأخوون لأنه مختلف في وجوهه والله أعلم
في العرض خلاف السكر ولا يحد حدث ولا حاشية (فان عرق) عن له حاشية أو شرعا (عم في لأصح)

(قوله وبين الجمعة الأخرى) راد عن مسلم في شرح الروض ور يده ثلاثة أيام (قوله ووقته
من الفجر) وتخرج جواب الجمعة وقبل وقته من سبب المسح كالغسل انتهى حبيب (قوله وإن
قال الأدرعي الخ) أخره حج عما بعده وهو أوى وعلمه ولو تعرض مع التسكر قدمه حيث
أمن السواب على ذوجه لخلافه في وجوهه ومن ثم كره ركة (قوله ولو تعرض هو) أي العسل
(قوله فسد) أي العسل ومثله سله في غير هذا تعرض التسكر والتيمم قدم التيمم لأن لأصر
في الدين أن يعطى حكم الدين منه من كل وجه لكن رد عليه أن العسل إيم قدم لأنه قين
بوجوهه وإنما التيمم في سبه خلاف فصل عن لاساق على سبه (قوله ولا يسطر حدث ولا حاشية)
عباره العرب بعد ما ذكر لكن بسبب إعادته انتهى قال مسلم على حج وطاهره سن إعادته
فيهما لكن عباره المجموع مصرحة بعدم سبحانه بالحدث بل بحتمه لعدم استحبابه أيضا كما بينه
الشارح في شرحه وهو كمن بل القيس حرمة لأنه عبادة فلا سبب فهي فاسدة فتحرم كما لو
اتمسك في غير يوم جمعة مينة لأن إن كان لم كان تعرض من العسل التصفيف ووقته باق م
بحرم (قوله فان عرق عم في لأصح) قال حج ولو وجد ماء نكى بعض يده فبصر أنه يثني هما
ما يحى في غسل لأحرام انتهى والذي ثلثه في الأحرام منه ولو وجد بعض ماء بكفيه فالذي
يحه أنه إن كان سبه بغير إزاله به وإلا فإن كفي الوضوء بوضوءه والاعسل به بعض أعضاء الوضوء
وحيث إن بوى الوضوء ثم عن يديه عرق العسل وإلا كفي تم العسل فان حصل شيء عن
أعضاء الوضوء غسل به أعلى سبه انتهى ومعوم أن الكلام في الوضوء المسنون فلا يقال قضية قوله
إن كان سبه بغير إزاله تقدم ذلك على الوضوء لو حب وبس مراداهل نكره ترك التيمم بعبادة
حكم سبه كما هو الأصل ولا لتواب العرض لأصل فيه من التطافة كل محسن انتهى حج . أقول
والأقرب السكرافة لأن الأصل في البذل أن يعطى حكم مسدله إلا لمع ولم يوجد ومجرد كون العسل
فيه تطافة بخلاف التيمم لا نكفى إذ يوتر إلى له طلب التيمم في حج ولو فقد ماء بالكلية سن
به بعد أن يتم عن حدثه ثم عن العسل فان اقتصر على تم بيتهما فقياس ما من آخر العسل
حصولهما ويحتمل خلافه بصعب التيمم انتهى والأول ظاهر وهو قريب وقد عن إتمام در

(قوله إن كان يحسده
عرق كثير الخ) يعني إن
كان يحسده لمع
لأعراق والأوساخ كثيرة
كما هو ظاهر

فيه بدلا عن غسل أو سعة دهر جمعه فيما يظهر إجمارا بنفسه كإثر الأغسال ومقابل الأصح
لأنهم إذا المقصود من غسل التطهير وقطع الرائحة الكريهة والنمعة لا يقصد (ومن السور
غسل العبد) الأصغر والأكبر (وانكسوف) لشمس والنمر (والاستسقاء) لاجتماع الدس لذلك
كالجمعة وثاني ثبوتها في ثبوتها (و) الغسل (لغسل ليل) سواء كان ليل مسيلة أم كافر
وسواء أكان الغسل حسنا أم حائضا كما في نصوص من حميد العمودي حر «من غسل ميتا فليغسل
ومن حملة فليوضأ» وإمام محمد بن «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا استسقاء» وقيس
بالغسل نصوص وقوله ومن حملة أي أراد حملة ليكون على صهاره (و) غسل (لحمون والمعنى عبه

فائدة — سئل السكي رحمه الله تعالى هل تقضي الأغسال السنونة غسل في أي وقت منها مثلا والتأخر
لأنها إن كانت للوقت فقد فات أو للسب فقد زال اه وسيأتي في كلام الشارح وهو ظاهر
في غسل الكسوف ونحوه أما غسل غسل الدس والحمون والاعضاء فلا يظهر فيها الفوات بل
الظاهر بعب الدس فيها وإن طال الزمن خصوصاً وسب الغسل من غيور ولاعفاء احتمال
إلزام . نعم إن عرفت له حاشية بعد نحو الحمون فليغسل عنها احتمال فوته والتأخر حتى في غسل
الحاشية (قوله فيه) أي التيمم بدلا عن الغسل الخ (قوله أو سعة دهر جمعة) أي من ثبوت
ثبوت التيمم بظهر الجمعة ولا كفي أن تنصر على أنه الظاهر بدون ذكر التيمم (قوله والاستسقاء)
ظاهره ولو فاتت الثلاثة فردى وإن أشتر الماعيل بخلافه سم على حج (قوله لاجتماع الدس
لذلك) قضية هذا التعيين اختصاص الغسل بالحملي حماءه وقصة ابن أنه لا فرق بين ذلك ومن
يصلى بمفرده اه سم على حج وقوله لا فرق هو المقصد (قوله والغسل بغسل ليل) أي أو عمه
كما هو الظاهر أي ولو شهيدا وإن ارتكب محرما وتدل في المدرس من الناصر المشايخ في شرح
التحرير ما يصرح بطلب التيمم من غسل ليل وعبارته به بعبه غسل ميت حرى على
المعاش وإلا فالوجه أنبت لعنره عن عسبه وجو شرعا من ساعلى الغسل إن قدر وإلا فيقيم أيضا
كما في غسل الجمعة ونحوه اه وسواء أكان العامل واحدا أو متعددا حيث يشرى كاهم الغسل
تخلاف معاوين بمأولة الماء أو نحوه وظاهره أنه لا فرق أيضا بين أن يشر كل منهم جميعه بعبه
أو بعضه كعبه مثلا وظاهره أيضا أن الحكم كذلك وجو لم يكن الواحد منه إلا العتود المذكور فعبه
وعساوه وهو قريب قال حج وصح حج «أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل من رنة من إحصائه
ويوم الجمعة ومن إحصائه ومن غسل الميت» وكعب عليه سم قوله ومن غسل هذا يدل على
أنه صلى الله عليه وسلم غسل الميت اه (قوله ومن حملة) هذا لا يلا في ما قدمه من قوله كما في نصوص
من حملة وقصيه أنه إذا انتهى حملة لاس نصوص بعبه فليست من وعبارته سم على مسجود بسجود
لمسه وكذا حملة على ما يؤخذ من قول شرح الروض في قوله في الحديث ومن حملة فليوضأ وقيس الخ
اس اه ولناذر منها أن نصوص هذا نحن ثم رأيت في سم على حج ما نصه وهل يراد أن وضوء بعد
الحمل كما هو ظاهر اللفظ أو قبله والمعنى من أراد حملة فيه نظر فليوضأ جمع وعبارته الروض والغسل من
غسل الميت سنة كالوضوء من منه انتهى وفي شرحه في قوله في الخبر ومن حملة فليوضأ وقيس
الحمل المس انتهى وقوله وقس الخ يقتضى أن نصوص بعد الحمل كما أنه بعد ليل لافيه كما هو ظاهر

(قوله كما يسن الوضوء
من حملة) من فيه تعبدية
بيد في ما سيأتي له في تأويل
الحديث المقتضى أن
الوضوء للحمل لامن الحمل
وفي بعض النسخ كما يسن
الوضوء لمن حملة وقد يقال
في تأويلها مثل ما سيأتي
في تأويل الحديث أي من
أراد حملة .

إذا أفق) أي ومحقق منهما إزال ونحوه مما يوجب الاتباع في الإسماء رواه الشيخان وفي معناه خور من أوى لما قيل عن الشافعي أنه قال: قرن من حق ولا وثور لا يقال لم لم يجب كما يجب الوضوء، لأن قول لا علامة ثم على خروج الرخ بخلاف التي لمشاهدته وينوي هنا رفع الحاشية لأن غسله لأجلها كما ورد ويجزئه هرض وحودها إذا لم يكن الحال أخذاً بما مر في وضوء الاحتياط وشمس كلامهم الفصل من الحبوب والإسماء غير المتابع أنها عملاً بعموم الخبر (و) الفصل (للكافر) بعد إسلامه (إذا أسلم) وه يسمى منه نحو حاشية ويسبق غسله ماء وسائر وأن يحلق رأسه قبل غسله ووقف عليه بعد إسلامه كما مر وما في حاشية مما تقدمه محمول على أنه أسلم ثم اعتقل ثم أظهر إسلامه مرة واحدة رواية أخرى ما إذا سبق منه نحو حاشية فيجب غسله وإن اعتسل في الكفر لعدم صحة منه وطاهر لإسلامهم عدم الفرق بين الاعتسل في الكفر والاعتسل في الإسلام وهو محمول وحتمل أن يحل بدنه بعد كره خلق وإن السنة للرؤى والحقى التقصير كما خرج وعلى الأول في ناس القصة ثم إزاله شيء من شعره بدليل أن الواجب إزاله ثلاث شعرات فقط، وهذا جميع ما عرفت في الكفر بدليل خبر «أي عندك شعر الكفر» وعلى هذا يكون ذلك

وفي شرح من ومن حاشية أي أراد حمله انتهى فراجع، وطاهر قوله في الحديث قد عتق من أن لا غسل بعد نصيب أيب (قوله إذا أسلم) ويسمى من الحق بالمعنى غسله السكران فسد له الفصل إذا أفق من قد يتبين دحوه في المعنى عليه خبر (قوله وسوى هارفع الحاشية) أي في الحبوب والإسماء (قوله ويجزئه) أي الفصل وقوله هرض وحودها أي الحاشية (قوله إذا لم يكن الحاشية) أي وهل يرفع به الحدث الأصغر ولا لأن مسهل الاحتياط والحدث الأصغر محقق فلا يرفع ما لا يكون فيه من بطلان والأقرب الذي ذكر (قوله وشمس كلامهم الفصل من الحبوب) وقصده أنه رأى حديث رفع الحاشية ويرفعه يستعمله لكونه من الحبوب من السنين مثلاً وهو بعيد جداً لا سيما إزاله من الشعر أن الذي سوى الفصل من الإضافة يمكن نقل عن من أنه يسوى في هذه الحاشية رفع الحاشية بطرا حكمة تشريعية انتهى ومثله في الرمادي معقوله قوله هذا ما عرفت وما من عن من وشيخنا أن يردى بدوله قوله هارفع وشمس كلامهم الفصل من الحبوب لا يرفع من حاشية وفي شرح الخليلي على العادة أن التابع يسوى رفع الحاشية بخلاف الذي منه يسوى السب (قوله ويسبق غسله ماء وسائر) ولعل وجه خصيص هذا بطلب السب فيه دون ثبوت الأسماء المساعدة في إظهار المساعدة عن أثر الشرك وتبين أثره وإن كان معصوم من إزالة الأقدار الحسية (قوله وأن يحلق رأسه قبل غسله) قال سمع عن من معناه بعد ما ذكر لا بعده كما وقع بعضهم وقال من إن حشيت منه حاشية حال الكفر غسل قبل إزاله أي يرتفع حاشية عن شعره وإلا فعد حشيت لأنه نصف رأسه انتهى (قوله فحش غسله) صهره أنه لا يحاط بالفصل بالسنن وقياس من أصبح حشاً يوم الجمعة حيث سب منه الفصل لأجابه والجمعة حتى لو يرى أحدهما حصلاً له فقط أنه هارفع كذا وتدل عن بعضهم في الدرر أنه كذلك (قوله بين الذكر وغيره) معتمد وقوله وعلى الأول هو قوله عدم الفرق هنا الخ (قوله وهنا جميع ما عرفت في الكفر) قصده عدم اختصاص الحلق بشعر الرأس لكن ظاهر كلامهم مخالفته وعليه فالعقل سب تخصيص الرأس بالحلق ظهور شعره دون غيره فكأن إزاله علامة صاهرة على المساعدة عن أثر الكفر، وإتمام سب شعور بوجه لما في إزالته من مثله ولا كذلك الرأس سبها

(قوله وسوى هارفع الحاشية) أي على وجه الاحتياط كما سيأتي فلا يصح بية غسل الإفاقة مثلاً وعليه فما ينويه غير البالغ مع انتفاء هذا المعنى فيه يراجع (قوله وينزله هرض وحودها) بصر ما عرفت الإجزاء مع أنه محكوم بظهارته ما لم يتبين الحال

الحلق هو غير المذكور مستثنى من كراهة له وقيل ما بين في الحج بلب إمير أنوسى على
رأس من لا شعر له (وأصل الحج) الآتى بيها إن شاء الله تعالى الشامل ذلك بعمره أو
وعدم من إتيه عن عدم انحصار الأعسال المسبوبة فيما ذكره ثم العسل لعبر بدن من نحو حمامه
أو قصب أو خروج من حمام عند برده الخروج وإن لم يور لأنه يعبر البدن ويغسله والعسل
يشبهه ويغسله ومن صف إبط ويقاس به نحو قصب الشرب وحلق العبد ، وقد صرح في خروج
بالثاني وبلا شكاف وسلك ليله من رمضان وفيه الأدرعى عن تحضر جماعة ، والأوجه الأحد
باصلاهم والدخول حرم مكة والمدينة وفي نوادى عند سلاطه وسلك مجمع بنفس أما العسل لاصلاهم
الحسن غير مستحب ،

(قوله أو خروج من حمام)

الأوى إلى سقاط العسل

خروج (قوله والأوجه

لأحد باصلاهم ، وجماعة

دين كجماعة الهار) كذا

في نسخة وم يظهر لى من

عبد العليل بل قد يعيد

بشعره شيقى انطاب

والمراد منه ما

التحفة وإن قصرت

عبارته عنه ونص ما

التحفة قال الأدرعى ، إن

حضر الجماعة وفيه نظر

لأنه لم يصر الجماعة

لا يحصى بره صا ومنهم

عنه دليل على أنه وإن

يحصره شرف الزمان

(قوله ولكل مجمع

للناس) عبارة التحفة

وعند كل مجمع من مجمع

الحجر ونقل عنه الشهاب

سم في شرح العباد أن

المساح كذلك .

(قوله النام ذلك) أى بد كور ولعن وجه الشموع أن المزارع من الأعسال في يده
(قوله العسل لعبر بدن) قصته عدم استحباب العسل من الحمامة والمصنوع إياه لم يعبر منه
وقضية حج خلافه فإنه جازع العسل مجرد الحمامة والتعدد وم تعد بالعبر والأقرب وصاية
حج ولعل لرد بالعبر حدوث صفة لم يكن موحوده في وادى عبيه قوله ومن صف إبط
ويقاس به الحج أو أن نحو الحمامة مظنة للتغير (قوله من نحو حمامة) بيان للأسباب المعروفة
للبدن (قوله أو خروج من حمام) وهل بدى له رد أو طار فان الطار يرعى البدن والبارد
يشدد ثم رأيت في فتاوى شحنا حج التقييد بالبارد اه سم على منهج وقوله عند إرادة
الخروج يفيد أنه بمنس دخول حمام لإزالة النعير الحاصل من العرق وبحوه وعليه فلو اغتسل من
الحصية مثلا ثم غسل بغيره خروج لا يطلب منه غسل آخر (قوله ومن تنف إبط) أى كلا
أو بعض (قوله ولكل بيه من رمضان) أى ويدخل وهو مروب ويخرج بطواع الفجر
(قوله والأوجه لأحد باصلاهم) أى فلا تنفد بمر بد الجماعة وذلك لأن الفصل للجماعة سنة
مستترة كذا بصرح به قوله إذ جماعة الذين الحج فإن جمعة الهار يطلب العسل لها ويشمل ذلك
قوله ولكل مجمع الحج لكن قد يشك كل هذا على قوله أما العسل لاصلاهم الحسن غير مستحب الحج
فانه شامس ما هو فعنت جماعة أو فرادى فتأمل إلا أن قال مراده أن العسل للصلاة لا سن لها
من حيث كونها صلاة فلا ساقى سببه لها من حيث الجماعة (قوله والدخول حرم مكة) قال حج
ولأذان والدخول مسجد أى قلها (قوله ولكل مجمع للناس) هو حج من مجمع الحجر ونقل
عنه سم أنه قال في شرح العباد أى على مساح وما يظهر لأن الاجتماع على معصية لا حرمة له الحج
امهى ، ومن المساح الاجتماع في التهود الذى لم تشمل على أمر محرم ولو كان الداخل ممن لا يليق به
دخوله كعظيم مثلا ثم يدعى أن هذه الأعسال المسحبة إذا وجد لها أسبب كل منها يقتضى العسل
كالإفافة من الحبوب مثلا وحلق العبد وسف الإبط إلى غير ذلك لكن لما عسل واحد لند حله
لكونها مسبوبة وأنه لو اغتسل ببعضها ثم صر غيره تعدد العسل تعدد الأسباب وإن تارب
وكالعسل النيم في ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد القبل والتيم بعدد الأسباب أنه لو اغتسل للعبد
فمن الحجر لا يقطر بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول وقته

وهو مؤيد الثاني لاقتضائه أن يومها غير محتمل الساعة على مقدار سب ما بين الفجر والزوال ، وثبت يؤيد الثاني أيضا ما يرمي الأول من كون الاقتصار في حديث علي الساعات الخمس أو الست لا حكمة له لأن النسق مراد به غير مضطربة ، ويصحح اعراض الأمرين معا فمستطري الساعات من حيث لا تقسم إليها وتخصص كل واحدة شيء أو سطر لأفراد الخائن في كل منها من حيث تعاونهم في البيضة مثلا سبب الخس في المحي ، في ساعاتها إلا خلاف في حقيقته بين الروضة والجموع كد قاله بعض أهل العصر ، ومنه نظر لا يحكي ، فظهر أن من جاء في الساعة الأولى ناويا للتكبير ثم عرض له عذر فخرج من سنة لعود لاسوته فسيبته تسكر ، وحب السبي على بعيد الدار إلى الجمعة قبل الزوال بمقدار يتوقف فعلها عليه ، ويستحب الإتيان بها (سبب) الحذر من عمل يوم الجمعة واعسل وكر واسكر ومسي ولم يركب ود من (إمام) وستمع وذا بيع كان له بكل حصوة عمل ستة أحر صامها وقامها ، وعصف غسل أرجح من تشديد ، ومعاصم غسل : إما حديثه من جامعها فأدأها إلى الفصل ، إذ ينسب له الجماع في هذا اليوم لئلا يترك في طريقه ميسر قله أو أعصا وصونه بأن يوصيهم غسل الجمعة ، أو سبه ورأسه ثم اغسل وعسل رأس لأهم كانوا يحفون فيه نحو دهن وحلبي وكأوا بماء به ثم يغتسلون وعصيت كبر أشهر ، ومعاصم جرح من دمه بكر ، ومعنى اشتد في تشديد أو وقفا

وعلى أنها ستة ساعات في هذه الأمانة ، تنقسم إلى ساعات الستة على أسود (قوله وهو مؤيد الثاني) هو قوله من أراد التكبير ليلة رمايه (قوله من أراد التكبير والزوال) هو قوله علي الثالث من أنهم يصون عقبه وإلا فالأندار على خروج الخطيب ينقسم لساعات من أحر إلى خروجها ، ثم رأيت في حجج ما يوافق عبارته ، والراد أن ما بين السجود وخروج الخطيب ينقسم ستة أحر ميسورة ، سواء قبل اليوم أو بعد (قوله وفيه نظر لا يحكي) رجه أن الساعة الواحدة أحرؤها كثيرة ، وعليه هو رب العباد من أول الساعة إلى آخرها ثم يعظم مالكل واحد منهم ، وهو خلاف المقصود من الحديث ، وقد دلت على أن قوله وخصيص كل واحدة شيء الخ يفيد أن لكل من جاء في الساعة الأولى سنة وسكبه يسر حركه ، ثم يحثهم (قوله فسيبته التسكر) ويهم منه أنه يرجع إلى السجدة في الساعة الأخيرة ، لا إلى السجدة في الساعة الأولى ويكون المعنى أنه إذا خرج في الساعة الأولى ليعذر لاسوته مالم يسر له من السنة مثلا بحيث لا أعطيها في مقابلة المشقة التي حصلت له أولا وإذا جاء في الساعة الثانية وقد حصلت له مشقة أخرى سبب المحي ، فسكب له نوبها ، وفي يوم حج ما تشبه فرع دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه في الساعة الثانية فمردفهم له سنة وقوله الوجه لا دل خروجها ينافي استحقاق السنة بكاملها بل ينفي عدم حصولها من خرج من غير لأمانه أنها لمن دخل واستمر ولو حصل له لزم أن يكون من عاب ثم رجع أو كل من لم يركب ، لا نوبه أحد خصوصا من طاعت عيبه كأن دخل في أول الساعة ذوى وعاد في آخرها في سنة فمردفهم له سنة في قولنا ويحتمل أن يشاركهم الخ يعلم الخوات عن قوله الوجه لا (قوله أحر صيماها وقامها) أي من فعل نفسه لو فعل قال حج قين يس في السنة في حرج صحيح أكثر من هذا النوع فسيبته له (قوله غسل) وروى معين مهمية وشدديد ومعاصم كادى فيه ه شرح السكبي (قوله ومعاصم غسل) أي الشديدي والتخفيف (قوله في هذا اليوم) وهو أكد من ليلتها كما هيده ظاهر الحديث اه حج

(قوله كد قاله بعض أهل العصر) يعني أنها هي حج في إيماده الذي هو تابع له في جميع ما مر في هذه الأمانة تعرف (قوله وفيه نظر لا يحكي) وحيث أنه لا يترك قول الروضة للثلاثي في رجه رحلان حاد في سري ساعة وما وجهه به شدة أفي حاشيته غير مراد له كما لا يخفى مع أنه ورد عنه على ما في شرحي أنه يوم سري على حاشيته مع قبح النظر عن جمع بينهما فليراجع

وانكر أي ذكره أول الحصة وقبل جمع بينهما أكيدا وأعاد قوله ولم يركب في توهيم
 حتى نشئ على اللغز وإن كان راكبا ونفي احتمال إرادة النفي وبقى بعض الطريق وقد هو
 تأكيد ذكر كل ذلك في شرح للذهب واختير الأخير من الأوجه الثلاثة في عدم الخبر أي ديدود
 « من عمل رأسه يوم الجمعة » وأن يكون مشبه (سكينة) إلى لم يصدق بوقت الخبر « إذا أقامت
 الصلاة » وهذا هو السمعون وتوهيم وعلمكم السكينة وفي روايه « تنهوا وأنتم تمشون » وهذا أيضا
 أن رادى في لآله حتى كما يرى به شدة ويكره العبد وبها كسائر العبادات فالصاق
 بوقت وجه الإسراع - لم يتركها بل أنه كما قلناه أحب الظنرى في وإن لم يبق به ويحتمل خلافه
 أي من أن قد بعض الناس الذين به عذر وكما يستحب عدم الركوب هنا إلا لم يرد به يجب
 أيضا في العبد والخبر وتعددة البرهان وقد روى في ما عرفت ورد من الصلاح خبر مسلم « أنهم
 قد أرحس هل بشرى في حذرهم كما ركبته ردا إلى الصلاة في ربه » والتمسك بقول في أحب
 أن يكتب في مثنى في يده في وتودى دل على الله عنه وسم قد فعل الله لك ذلك « أي كتب لك
 مثنى في نفسه » وحسب من المعنى كسر في ذلك في مجموع الأمرين في كل منهما جمع بين
 هذا الخبر وخبر « أنه صلى الله عليه وسلم يركب في رجوعه من حذره أي الاحتياط » روى ابن
 حبان وعنده ويحتمل على أنه يمكن أن يكون بعد من حوار ولا يخرج به الحديث عن عهده
 ومن ركب عذر وغيره سير داته يكون كالمثنى ما لم يبق الوقت ويشبه أن يكون الركوب
 أفضل من عهده أي شدة أو ضعف أو أنه قد عرفت ما يباله من التعب الخشوع
 والمخوف في الصلاة خاصة ، وسئل له لذهب في حذر من قول ابن أمير القوت والرجوع في آخر
 قصر كالعبد (وأن شعر في موعده وحذره) فمن حصة (سراة وقد كر) خبر إلى أن لا تسلك
 على على أحدكم راه في محاسنه قول به غير له أنهم أرحم من شدة وإن أحدكم في صلاة
 مادام الصلاة بحسه « وجه الدلالة منه أن شأن صلى الله عليه وسلم القراءة والذكر وبعد الظنرى
 من ربه به على الخبر بل على سائر كتب الصلوات والرفعي ، والمختار حوار القراءة في الطريق من
 غير كراهة بل أنه صاحب ويد كرهت كراهة في الأكر

(قوله من لأوجه الثلاثة)
 أي على ما في نسخ من
 الاقتصار على الحديث
 وأعضاء بوضوء والرأس
 سكر في مسح يده فثبت
 قتل الرأس ، وأجاب عنه
 الشيخ في الحاشية بجعل
 الثياب والرأس واحدا
 ولا يثنى ما ليسه والأولى
 أن يجعل من على هذه
 المسح للرد

(قوله وسكر) دل على أنه يركب في الزمان وانكر في المكان (قوله واختير الأخير) هو
 قوله أو يمانية ورأسه م الخ (قوله في صق) خبر قوله إن لم يبق
 فرع لو يوقف إدراك الجمعة على أن يمس قبل المسح لم يبق كما هو ظاهر وصريح كلامهم
 ه سمع عبي مهج (قوله كما قلناه أحب الظنرى) معتمد (قوله بعض الناس اللائق به عذر)
 وقد يحب ما أن الناس لا يعمدون الإسراع بعداده ممر يا ويعتدون عهده بخلاف المروءة وفيه أنه لا يقال
 حينئذ إن لمشي غير لائق إلا أن يقال إن عذر لائق به فيضع الظن عن كونه لخصوص الصلاة
 (قوله وعبدية أرى) أي بل في سائر العبادات يصدق لشي كما قاله حجج (قوله وقيدته الرابعي
 بالذهب) أي فلا يستحب متى في العود وهاهنا الخوف عن ردة الآتي اعتماد هذا وصريح به
 حجج وعاربه وأن يكون مريب ذهبه قبول لأنه أفضل ونجبر في وده بين الركوب والمشي كما
 يأتي في العبد اه وقبل شيئا رابدي كلام الرابعي وقوله (قوله سيكون كالمشي) أي فلا م
 يمكن سبورها سيكون شعوبها وعساها العبد ركب غيرها إن يسر له ذلك لتحصيل تلك السنة
 (قوله ورجوع في آخر) أي إن سهر (قوله مادام في محله) عاهره ونوبى غير مسعد (قوله إن لم به
 صاحبها) ومثل ذلك القراءة في التهاوى والأسواق .

وإذعى الأدرعى أن لأخوند ترك السواء فيها الكراهة بعض الناس له فيه لاسيا في موضع
 رحمة والعلة كالأسواق (ولا يحتل) غير الإمام رقاب الناس من يكره له ذلك كراهة شرعية كما
 في المجموع وإن نقل عن النص حرمة وخاره في الروضة في التحدث لما صح « أنه صلى
 الله عليه وسلم رأى وهو يحط رحلا يحطى رقاب الناس فقال له « حلس ، فقد آذيت » .
 ويكره التحنى أيضا في غير مواضع الصلاة من السجدة والركعة والمصلي على مواضع أخرى
 على السبب ، ويحرم أن يقيم أحدا ليحلس مكانه بل تولى سحرا بالأمر به من ذلك الخاسر باختياره
 وأجلس غيره فيه لم يكره للمجلس ولا لمن قام منه بل سفل إلى مكان أقرب إلى الإمام ومثله
 والإكره إن لم يكن غير لأن الإشراف كره في حلقه في حضور المجلس فانه منسوب إليه تعالى
 - ويؤثرون على أنفسهم - ولو ترك شخص أحدا في مكانه لكان له كونه قريبا أو غائبا عن الإمام بمعنى
 أو برد عليه يد غاطة فهو يكره أب « ولا لكونه متصاحبة عامة ، لأوجه الثاني ويحرم أن يمش
 من يقدم له في مكان ليدوم عنه إذا قدم هو ويحرم سجدته فرش من عنه قبل حضوره حيث يمكن به
 أحد والخاص في عمله سكره إن رفعه بيده أو غيرها دخل في صلبه . نعم ما حرم العادة به من فرش
 المسجدين بالروضة الشريفة ونحوه من الفجر أو طلع الشمس قبل حضور أصحابها مع تحريمهم
 إلى الخطة أو ما يقاربها . لا بعد في كراهته بل قد تقرر سحرته في غير من تحجب المسجد من
 غير فائدة عند عامة الناس بحصول ضرر من عده وحسن مكانه و « بد فوهم » .

(قوله بالروضة الشريفة)

ليست قيدا في الحكم كما

هو ظاهر في سائر المساجد

حكمها كذلك بتدليل قوله

بعد لما فيه من تحجب

المسجد من غير فائدة وإنما

خص الروضة الشريفة

لأن هذا هو الواقع فيها .

(قوله وإذعى الأدرعى) ضعيف (قوله ولا يحتل غير الإمام) ومنه أي المبالغة بالروضة الشريفة
 العامة من التحلى لفرقة لأحرار أو محرم المسجد أو سقى ماء أو السؤل لمن يقرأ في المسجد
 والكراهة من حيث التحلى أما السؤال فمجردة ويعنى أن لا كراهة فيه من هو سفل في حرم
 وإعانة عليه مام برعب الحاضرون الذين يجتمعون في ذلك ولا فلا كراهة أحد على أن في مسئلة
 تحلى العظم في الموضع قال سم على مخرج قولك : ماوجه رخص الكراهة على المرفة
 مع أن الإهداء حرام وقد قال صلى الله عليه وسلم : من قد آذيت قلبك كل إنسان حراما
 وللتحلى هذا عرص فإن التتبع أصله (قوله رقب الناس) يؤخذ من التعبير بآرقاب أن
 المراد بالاحتل أن يرفع رقبته بحيث يتحاذى في تحطيه أسفل مسك الخاسر وعابه ثم يقع من
 المرور بين الناس يصل إلى نحو الصف الأول ليس من التحلى من من حرق الصدوق إن لم يكن
 ثم فرج في الصفوف عني فيها (قوله من السجدة) أي الساحة أو مسجدين الخبر على مامر عن
 حج (قوله ويحرم أن يقيم أحدا ليحلس مكانه) أي حيث كانوا يجلسون يدعون الصلاة كما هو العرس
 أما ما حرم العادة به من إقامة الخسيس في موضع الصف من اثنين جماعة إذا حصر جماعة بعدهم
 وأرادوا فعلها فالظاهر أنه لا كراهة فيه ولا حرمة لأن الخاسر ثم مقصود بالسحر الخاسر المؤدى بتوابع
 النصيحة على غيره (قوله ويحرم أن يمش) أي فهو مباح وليس مكره هو خلاف الأول بل يوجب أنه
 لكونه وسيلة إلى القرب من الإمام مثلا لم بعد (قوله من تقع له في مكان الخ) أي يكره وإن لم يرد لمعوث
 حضور الجماعة من كان عزمه أنه إذا حضر من بعنه يصرف هو من المسجد وهو صاهر لوجوده بعد إلى
 فرق بها بينه وبين وضع السجدة (قوله لم يمكن به أحد) أي جالس عليه (قوله بل قد يقال
 سحرته) معتمد

يحرم على المرأة الصوم مع حضور حبيبها وإن حار له وضؤها لأنه يهاب قطع الصوم وإن كان حائراً وله طريق من بيت من يتعدى لأن للحائس به فائدة وهي إحياء الصفة أما الإمام إذا لم يسمع المحراب أو أسر إلا أنه فلا تكره له الاستغناء إليه ويستثنى أيضاً صورة: منها ما إذا وجد في الصوف إلى بين يديه فرجه لم يلبسها إلا تحتل رجل أو رجليه فلا يكره له وإن وجد غيرها سقطت تقوم رجلاه فرجة، لكن يس له عدم التحلي إذا وجد غيرها، فإن راد التحلي عنهم وهو من صف وحسب أن يقدموا إلى فرجة إذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الأذى. ومنها الرخ ليعظم في السوس إذا ألبس موضعاً لا يكره له شدة غشائ الشهوة ويحفظه وم يسكر عليه فانه التمس بالسوى وشك الأدرى أن يحله فمن ظهر صدحه وولايته فإن الناس يشتركون به ويسرون يحفظه ولم يكن معطلم لم يحفظه وما كان له محل مألوف كالفه السديحي. ومنها إذا جلس داخل جامع على سرير الناس، ومن إذا سقى العبيد والخدم أو غير المستوعبين إلى الجامع فإنه يجب على الكاملين إذا حضروا التحلي لبس الأركان إذا توقف سماع ذلك عليه (و) بسن (أن يفرق) حاضر الجمعة إذا كان ذكر (بأحسن ثيابه) خير « من اعتس يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومن سبب إن كان عنده ثم أي الجمعة ولم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب لله له ثم ألبس رد حرج إمامه حتى سارع من صلاته كانت كساراً لما يسها وبين جمعة التي قبلها « رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما وأفضلهما في الألوان البياض خير « البسوا من ثيابكم مسانين « فيها خير منكم وكسوا « موبكم « رد الصيمري وأن يكون حبيبته فيه بعض الشجرين تخاف من أنام النساء ونوحل وهو ماهر حيث حتى تلوينها ثم جامع ثوبه من دمه .

(قوله: من صف واحد)
استر ماصورة الريادة في
الصف الواحد (قوله)
ورحاً أن يستشوا
فصده أنه إذا لم يرج ذلك
ولا كراهة فده .

(قوله: كره على المرأة الصوم) أي صوم الدين وما في معناه من الوجب توسع (قوله: أما الإمام) محرم قوله غير الإمام (قوله: وإن راد التحلي ملبسها) أي الرخاين (قوله: رد ثياب موصلة) أي أوم تألف (قوله: إذا توقف سماع ذلك عنه) أي مل ثياب يفتهم من تحسبهم رد توقف ذلك عليه وله بعد قولهم إذا سبق الصل إلى الصل لأول ذلك منه (قوله: حاضر الجمعة) أي مريد حضوره (قوله: ثم صلى ما كتب لله له) أي ما طلب منه صلاته كالجمعة (قوله: كانت كساراً لما يسها) هذا نصي أن مكبر ما بين الجمعة مشروط بما ذكر في هذا الحديث وقضية الحديث السابق في قوله من يومنا فاحسن لوصوه برأى جمعة فدا واستمع الخ خلافة فاعل ما هنا بيان للأكل (قوله: البسوا) هل يحصل بذلك ولو كان الثوب معصوماً لم لا يلبس غير والأقرب حصول لأنه إمامه عن لبسه حتى العسر فأشبهه ما يومنا بلبس العصور فانه نائب عنه من حيث لوصوه وإن شوق من حيث إنلاف مال الله (قوله: وإن يكون حديثاً) أي إن سرب له، إلا ما قرب من الحديث أولى من غيره وفي سم على حجة بني مالوكان يوم الجمعة يوم عند هين راعى الجمعة فيقدم الأخص أو العرف، فالأعلى أو راعى الجمعة وفب بممها فستتم الأيضا حيث والعبد في أقية اليوم يستقم لأعلى فما يكن قد شكل على هذا الأخير أن قصة قوله في كل زمن أنه يوروعيت الجمعة روعيت في جميع السوء وقد رجع مرعاة العيد مصفاً إلى الرية فده أكد من في الجمعة وهذا من العسل وعينه فيه لكل أحد وإن لم يحضره .

كأنه لا يصح مسوحاً من ذهب المدسجى وجبره إلى كراهه لسه . لكن سألني في باب ما حور
له منه أنه لا يكره لمس مصوغ نهر الرعتران والعصر . وليس يلزم من زيادة في حسن لمسة
والعمه والارتداء للاساع . لأنه مستور . وفي المجموع لا يكره له ترك لمس الود حيث لم يحش
معدة بل الموافقة على نفسه بدعة إلا إن مع الخليل من الخطة . لأنه أما يراد فكره هذا الخليل
والرسة وفجر الثياب عند إزائها حضورها . نعم من لم يطلع لراثة الكريهة ويحش بها
حش (وصيب) للحرام لم يكن صائباً في شهر (ولم يرد صدر) من يسه ويرجليه
لا إحداهما فيكرهه . لا صدر والشعر فيمنع إبطه ونقص شاربه ويحش عاتقه ويقوم منه حديثه
قصها أو سبها . أما المرأة فتصعب عابها بل يتعين عليها إزائها عند أمر الروح لمبته . والأص في
ذلك أنه كان عليه السلام يقيم أظفاره . وتص شاربه يوم الجمعة قبل الخروج إلى الصلاة . وفي
الأقوال . ويستحب في الأظفار في كل عشرة أيام . وحش العانة كل ثريين يوماً مع أنه جرى على
العاب . واعتبر في ذلك أنه موقت . فلو لم يلاذه ويحش حيثما انحلاف الأشخاص والأحوال . فإن
إن أرفعه الأقوال في لأفكار محامدها عند روى «من قص أذنيه بمخارم ير في عيبه وهذا» . وفسره
أبو عبد الله بن نقطة بن سداً . فخصر النعمى ثم الوسطى ثم لاهام ثم الصدر ثم المستحبة ثم باهات
السرى ثم الوسطى ثم الخصر ثم الساتر ثم الصدر لكن ذهب العراقي إلى أنه يبدأ بمسحة
يده اليمنى ثم بالوسطى ثم بالخصر ثم بالخصر ثم بالصدر ثم بالوسطى ثم بالاهام
ثم بالمسحة ثم بالاهام اليمنى ثم يبدأ بالخصر ثم بالوسطى . وحكى ذلك في المجموع . حسه وقال به
حسن . لا بأس بالخصر . ثم بالوسطى . ثم بالاهام . ثم بالخصر . ثم بالوسطى . ثم بالاهام . ثم بالخصر .
في عمر عشر دى الحجة لم يرد النصيب . ولا سن حتى الرأس من عمر ملك أو مولود في سبع
ولادته أو كافر أسلم كامراً فيه .

(قوله كالبرد) والجمع ورود أنه مختار (قوله أنه لا يكره لمس مصوغ) معتمد (قوله من
لواصة على لسه) أي لكل أحد أي على الرأس وعمره ومعه مام يكن له فيه عيب من كسبه
أو مسح (قوله لا إن مع الخليل) هو مسنن من أو نوبة ترك أس السواد لأن قوله
ولواصة عليه بدعة لأن الملع منه لا يخرج عن كونه بدعة . وإن صار معصواً في الناس
(قوله لما المرأة) أي ولو عجوفاً (قوله ثم يسحق فمع الرخصة الكريهة) أي وإن سهر
لما قيل به ريح حيث لم يثبت . لأنه (قوله من يتعين عيبها) أي حيث لم يثبت على
إزائها صرر تدخله العادة في فعلها . (قوله بقره) . أنه صرر بخار أي فهو مسح اليه
وسكون العاف وكسر اللام محضة . ويجوز فيه أيضاً ضم الياء وفتح انقاف . وتشد اللام . وهذا
كأنه حيث لم يعم الرواية فمن عمت عين ما فيها . (قوله ثم يبدأ بالخصر ثم الوسطى) أي إلى
خصر الرجل اليسرى على التوازي . حج (قوله أنه حرم في شرح مسلم) وصرح . بغيره
حج وهو الظاهر من كلام الشارح قال حج . ويبقى الدار غسل محل الأثر لأن الخيط به فيه
يحشى منه البرص . ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو مكره الجمعة لو ورد كل وكرد ذهب الصرى نف
لأن قال بل يقصه الحديث فيه قيل بل في حديث أن في طأة أما من الحدام اه . ويبقى أن
عمله مأم يحصل منه تشويه وإلا فينقلب قصه .

وما سوى ذلك مسح ويستحب له دهن ماريه من طهر وشعر ودم (و) بر الله (الريح) الكريمة
 كاضمان للشدي به فبريه اضاء أو غيره قال إمامنا رضى الله عنه من يظف ثوبه قلّ عنه ومن
 صاب راحته رد عقله ، وهذه الأمور وإن استحببت لكل حاضر جمع كما نص عليه فهي في
 الجمعة آكد استحبابا (فت) وإن يقرأ الكهف) فيه ردة على من شد فكره ذكر ذلك
 من غير سورة (نومها ولبها) وسحب الأكل من ذلك أيسر كما تنل عن النبي فقد
 صح «من قرأها يوم الجمعة ضاء له من النور ما بين الخمين» وورد «من قرأها يلبها ضاء له النور
 ما بين البيت والعنق» ، وقراءتها بهر كذا وأولاه بعد الصبح مسارعة للحر ما أمكن ،
 وحكمة ذلك أن الله ذكر فيها أهوال يوم القيامة والجمعة تنبهها فيه من اجتماع الحق ولأن
 السامة تنوم يوم الجمعة كما في مسلم (ومكثر الله) يومها ويلها ليعاد ساعة الإجابة وقد
 صح «لا توافقها عند مسلم وهو ذنم يحى يسأل الله شئ إلا أعطاه إياه» ، والمراد بالصلاة نظارها
 وبالنسيم اللامعة .

(قوله وما سوى ذلك مسح) إلا أن ينادى عند شعره أو شق عليه بهذه فيسبب اه حجب
 أي أو صار ركة محذورة كما في رسم فيسبب ويسبى له إذا أراد جمع بين الحسن والحسن يوم
 الجمعة أن يؤخر الخلق عن العمل إذا كان غسسه حسنة ليرين غسل أركه عن الشعر (قوله
 وشعر) قد ينمل شعر العورة وليس مرادا بل الواجب سفره عن الأعين وهل يحرم إلقاء ذلك
 في النجاسة كالأحلية أولا فيه نظر وظاهر إطلاق سن الدين الثاني فيراجع ثم يولم بفعله صاحب
 الشعر يسمى شعره مرسا أو غيره فعليه بطلب سفره عن الأعين في حدة دانه واحترمه ، ومن ثم
 يحرم استعماله في سفع به كسر به أو إحداد خط منه أو نحو ذلك (قوله ذكر ذلك)
 أي كره في جمع القرآن أن يذكر اسم السورة من غير إضافة بقسط سورة إليه (قوله ويستحب
 الأكل) وأنزل الأكل ثلاثة (قوله ضاء له من النور ما بين الخمين) هن وإن لم يقرأها
 في الجمعة الأخرى أو بشرطه سم على مسجع والأول هو الظاهر لأن كل جمعة ثواب القراءة فيها
 متعلق بها وبين الجمعة الأخرى فلا ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها (قوله ما بينه وبين
 السب العين) يحتمل أنه سبى صاهره فيكون نور الأبعد أكثر من نور الأقرب لأن الله تعالى
 نفس مانشاء وتحكم ماريه ، ويحتمل أن نور الأقرب وإن كان أقل مسافة يساوي نور الأبعد أو
 يرد عليه وإن كان أطول مسافة اه سم على حجب

هائدة - قال البيهقي في كتاب السكك المطلب والعمل الصالح : كيفية صلاه ليلة الجمعة لحفظ
 القرآن أربع ركعات يقرأ فيها من والم تنزيل السجدة والدخان وتبارك فإذا فرغ حمد وأحسن
 الثناء وصلى على محمد وسائر الأنبياء واستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم يقول اللهم ارحمني برك المعاصي
 أبدا ما بقيت و ارحمني أن أسكف مالا يعصى وأرزقني حسن البطر في رصيت عني . اللهم سدع
 السموات والأرض والخلال ولا تكره والنفوة التي لا ترام أسألك يا الله يا رحمن خللك ونور وجهك
 أن ترم علي حفظ كتابك كما علمني وأرزقني أن أنبوه على الحق الذي يرصيت عني . اللهم تديع
 السموات والأرض والخلال ولا تكره والنفوة التي لا ترام أسألك يا رحمن خللك ونور وجهك أن
 تسور كتابك بصرى وأن ترضى به لساني وأن تخرج به عن فمي وأن تشرح به صدرى
 وأن تسحر به به في فاه لا يعصى عني الحق عيرك ولا يؤيبه إلا ب ولا حول ولا قوة إلا بالله
 العلي العظيم اه وصاهره أنه لا يكرر المساء ولو قبل به لكان حسا وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات
 كالأ يقول استغفر الله لي وللمؤمنين والمؤمنات .

وأرجاها من حياوس الخطب إلى آخر الصلاة كما روي مسم والمراد عدم خروجها عن هذا الوقت
لأنها مسرفة له لأنها لحظة لطيفة وحسنة «المعصية» أخر ساعة بعد العصر «فإن في المجموع يحتمل
أنها منتقلة تكون يوما في وقت ويوما في آخر كما هو المختار في ليلة النذر «هـ» وأعم أن وقت
الخصبة يختلف باختلاف أوقات البدان بل في الليلة الواحدة فأنظر فيها ساعة الإحاطة في حق
كل أهل من من حياوس خطبه إلى آخر الصلاة ويحتمل أنها مسرفة بعد الزوال فقد يصادفها
أهل من ولا يصادفها من من آخر تقدم أو تأخر ، وسئل النسي كيف مسح لدعاء في
حال الخصبة وهو مأثور بالإصابة فأجاب أنه ليس من شرط الدعاء المسح بل استحباب ذلك
شده كاف في ذلك ، وقال الحليمي في مسأله وهذا إما أن يكون إذا جلس الإمام قبل أن
يصلح الخصبة وإما بين خطبه وإما بين الخصبة والصلاة ، وإما في الصلاة بعد التشهد قال
الناشري وهذا يخالف قول اللقيط وهو أظهر . وسئل أن لأصل صلاة الجمعة صلاة أخرى وبو
سئها بل يفصل بينهما بسجدة أو كلمة أخرى فيه روي مسم . ونكره تشييد الأصابع وسبع
حال الذهاب لصلاة وإن لم تكن جمعة وانتبه ، ولا يمارسه شريكه صلى الله عليه وسلم بعد
ما سلم من ركعتين في قصة ذي البدين أنه كان بعد الصلاة في اعتقاده ، ومن جلس
أطربى أو عن الإمام ثم يستقيم وكذا من استقل وجوده ليس وإمكان صلى (والصلاة)

(قوله وهو أظهر) قد
قال إنه لا يلاقى الحكمة في
صلب الدعاء حينئذ وهي
تخرج مصادفة ساعة
الإحاطة وذلك لا يحصل
إلا بالاشتغال به حتى تمر
عليه الساعة وهو مشغول
(قوله والمكان صيق)
لعل المراد المكان الذي
فيه وبين المصلين بأن
يكون قريبا منهم

(قوله وأرجاها من حياوس الخطب إلخ) عني لأصح من نحو حمس قولاً له حج فيه شدة
بعد قول المصنف ولا يلتزم عيب ولا تخالفاً إلخ (قوله قال في المجموع) أي حواصلاً عن الخبر
(قوله كما هو المختار في بيته القدر) لعنه عدده من حيث الدليل ولا يعتمد أنها بره بيده بعينها
(قوله كاف في ذلك) ثم هو وإن كان كافياً في الدعاء لأبعد كلاماً فلا بد من الصلاة باستحباب
دعاء محرم أو مشتمل على حصة في ولا يشك عليه بواب له ذكر (قوله وهذا يخالف قول النسي
وهو أظهر) أي بما ذكره النسي فإنه لا يخفى عن نظر من في اشتغاله بالدعاء ما يشك من الاعتراض
عن الخطيب غير أنه إذا عني كلام الحليمي حار أن يكون وقت الإحاطة وقت الخصبة أو
وقت صلاة الجمعة فلا يصادفها إذا لم يدع فيه (قوله وانتبه) أي حيث جلس ينتظر الصلاة أما
إذا جلس في المسجد للصلاة بل تغيرها كحضور درس أو كونه ولا نكره ذلك في حقه لأنه لم يصدق
عنه أنه ينتظر الصلاة وأما إذا استظهرها معاً فيسمى الكراهة لأنه صدق عليه أنه ينتظر الصلاة
(قوله أمر بالتقويم) أي بما (قوله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم يتعرض
كحج لصيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي أن تحصل بأى صيغة كانت ، ومعلوم
أن أفضل الصيغ للصيغة الإبراهيمية ثم رتب في صيغ حج الحديثية ماضية بقلا عن
ابن الهمام أن أفضل الصيغ من الكيفية الواردة في الصلاة عليه : اللهم صلِّ على محمد وأهل بيته
صلواتك على سيدنا عبدك وميثاق رسولك محمد وآله وسلم عليه تسليماً كثيراً ورده شره ونكره
وأزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة هـ وأقبح تشبهه بالنس ومنه بالنس ، ثم رتب في السجود
في القول البدع في الفوائد التي حتم بها الباب بربع ماضية قوله وأكثر وأما من الصلاة على
قال أبو حاتم المكي صاحب القوت أقل ذلك تشبهه قلت : ولم أتف على مسنده في ذلك ويمكن
أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين إما بالحارب أو غيره أو يكون ممن يرى أن الكثرة أقل

أى وأكثر من الصلاة والسلام (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وليتبع آخر «إلى»
من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة على فيه فان صلاتكم معروضة على «رواه
أبو داود، وحرر «أكثروا من الصلاة على في ليلة الجمعة ويوم الجمعة، ثم صلى على صلاة
صلى الله عليه بها عشرا» ويستحسن نصف على الصلاة ليس ضد بل يحرى طلب الإكثار في
الذكر والتلاوة أيضا نعم يؤخذ من الخبر

ما تحصل ثلثمائة كما حكوا في أنوار قولنا أن قول ما يحصل سنانه وصحة عشر ويكون لها قد ألقى
الكسر الزائد على المثني والعلم عند الله تعالى .

قاعدة فإن شأوى في شرح الجامع الصغير في أول الجزء الثالث بعد قوله صلى الله عليه
وسلم «إن لأعمال رفع يوم الاثنين والخميس فأحب أن يرفعه عني وأنا صائم» ما فيه أحد منه
الاستغناء بما لشجعة الزهراء أن أتت شريف مبر وعمة الاحتياج للصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في ليلة الجمعة ولاتين كما يفعل في الجامع الأزهر ورفع الصوت بذلك لأن الليلة ملحقة باليوم
لأن الازد في الأعمال للمحسن فسمع الله ذكره والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ولا عدا
لأسماء في ليلة الاثنين هاهنا مؤكدة ، وقد قال ابن جرير في شأن فضل من ليلة القدر هـ - وأقول :
لا يخفى ما في أحد ذلك كونه من بعد والتعمد اهـ والأقرب ما قاله التستري (قوله أى وأكثر
من الصلاة) قد شتر هذا إلى أنه في متن مصوب نزع الخاص كما عرفت في الحديث
وفي الخبر واستكثر من الشيء ، أكثر منه اهـ (قوله فان صلاتكم معروضة على)
أى تعرضها لتلك ، فما اشتهر أنه يسمع في ليلة الجمعة ويومها بلا واسطة لا أصل له . نعم
سأله لا واسطة ممن صلى عند قبره صلى الله عليه وسلم ، وعادة الشارح في باب الحج عند
قول نصف ، وسبق رياره قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخبر «من رآه قري وحسب له
شعاعى» ثم قال وحرر «من صلى على عند قري وكل الله به مئسكا مئسكى وكفى أمر ديناه
وآخرته وكسب له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة» اهـ وسأله ثم ما فيه أقول قضية قوله
بماهى أنه لا يسمعه بلا واسطة لذلك ، وقد تقدم بالهاتين في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه
عند القبر بلا واسطة فيمكن حمل ما به على أنه يسمع ذلك مع السمع ، ثم رأيت في من حفر في كتبه
اسمى بالمر المقلم في رياره القبر المعظم ما فيه شبه تجمع بين هذه الأحداث الظاهرة التعارض
مادى الرأى وحديث آخر ورد فيها أو قريب منه بأنه صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة
والسلام إذا صلبا من بعد ويسمعهما إذا كان عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورد أنه
يسمعها هاهنا كما مر ، إذ لا مانع أن من عند قبره يخص «أن ادلك يسمع صلاته وسلامه مع
سماعه لها إشعارا بمراد خصوصيته ولا عدا شأنه والاستعداد له بذلك سواء في ذلك كله بيلة
الجمعة وغيرها ، إذ المقصد يقتضى به على التصق وجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض وحب
حيث أمكن ، وأفق النووى فمن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسمع الصلاة عليه هل تحت وأنه لا يحكم عليه بالحديث لك في ذلك والورع أنه يلزم تحت هـ
وهو صريح فيما ذكرناه .

أن الإكثار مما أفصل منه مذكر أو قرآن (ويحصره على ذي الجمعة) أي من يرمه الجمعة
 (انت من عبها) أن يترك السعي إليها (بالبسيع وغيره) من سائر العقود والسبع وغير ذلك
 (بعد الشروع في الأذان من يذو لخصب) حوله تعالى إذا نوى الصلاة من يوم الجمعة -
 الآية ، وقيل بالبسيع نحوه من العقود وغيرها مما حرم في محله أن يفعل ما منع التوقيت
 وتقييد الأذان بذلك أنه يذو كان في عهده صلى الله عليه وسلم كما مر في تصرف الدعاء في الآية
 إليه ، وهو سبع أسبوعين أحدهما يرمه بعد الآخر لأمره تعالى كما قاله من خص عنه الناسي
 لأركان الأول النهي وإعانة الثاني له عليه ، وكما لو لعب شافعي الشريعة مع حتى وحده على
 تخصيص الإثم بالأول محمول على أن السعوات إنما يتم بعدوا على الناسي ، وسنن الأذرع
 وعنده شراء ماء صهريه وشربه اضحاج إيهما وما رعت به حاجة التمهيد أو لم يرض إلى شيء
 دونه أو طعمه ونحوهما ، فلا يعصى الوقي ولا الشح به . كان يشارك الجمعة مع ذلك من حوز
 ذلك عند الضرورة . وبما قال الجمعة في صور مما يطلع له لمقصود وسعه ما يشاء وسبع كس
 مست حيف تعيره بالخير ومسدده ونحو ذلك ، وبما البيع وشووه وهو سائر له ، وكذا في عدم
 لسكنه فيه مكروه ، ولو كان منزله باب المسجد أو قريب منه فهو حرم عنه ريث ولا ، -
 لا تشاغل كالحاضر في المسجد كل محتمل ، وكلامهم إلى الأول أقرب . وهل الاشتغال بالعدد
 كالكتابة كالاشتغال بسحو البيع مقتضى كلامهم نعم قال روى في " وفي التميم مع
 ماله وقت النداء للضرورة وهذا أسبوعين يرمه الجمعة ويدرس ويدرس من لأمره
 نصف دينار من أهمها بيع فيه حلال أحدهما من أسبوعين لا يرفع لأول في الغصه والذي
 من ذي الجمعة لأن الذي إليه الإعتد حرم عاص والتول بمسك وهو عاص ، وخمسة من
 يرخص له في القول ليشفع اليهم ، لم يؤد إلى رث جمعه كما رخص مؤتي في إيجاب الجمعة ،
 والأوجه الأول (فإن ما) مثلا من حرم عنه البيع (صح) سعه لأن الحرمة تعين حرج من
 تطل العقد كالصلاة في المقصود وبيع الغنم لمن يعلم انعاده حرم وغير البيع ما حرم في ذلك
 (ويكره من الأذان بعد الزوال ، والله أعلم) لدخول وقت الوجوب بعد من حله كالأعراض ،
 واستثنى الأسنوي نحوه مكة مما يفحش فيه التأخير ولا كرهه فيه لأنه من القصر ، ومعه
 ابن الرفعة بمن لم يرمه السعي حيثئذ وإلا حرم ذلك من وقت وجوب السعي وفيه وقت وقد
 مر ما يصر منه ذلك .

(قوله أن الإكثار منها) أي بل الاشتغال بها في ليلة الجمعة ويومها فمن الاشتغال بعمرها
 لم يرد فيه نص بخصوصه . أما ماورد فيه ذلك كثرة الكعب والسبح عند الصلوة -
 فلاشتغال به أفضل (قوله مما شأنه أن يشغل الخ) ضمن ما وضع بعد موطنها وتبينه من على
 منهج عن الشارح (قوله على تخصيص الإثم بالأول) أي من يرمه (قوله من حوز ذلك) وهذا
 حوار بعد مع فيصدق بالوجوب (قوله لسكنه فيه مكروه) أي من شأنه عند الكراهة من
 الوقت (قوله وكلامهم الأول أقرب) حرجا حرج وشحن به في المسجد كما هو ظاهر كل من يرم
 وهو فيه وقت الشروع فيها ويتسمر له خوفه (قوله كالكسبه) أي لما لعب ككثافته كالتراش
 والعلم الشرعي (قوله ومقتضى كلامهم نعم) أي محرم حرج لمسجد ومكره فيه (قوله والأوجه
 الأول) هو قوله أحدهما من الثاني الخ أي وهو ممن مثله ولا يبيح السبع

فصل

في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة وما لا تدرك به وحواز الاستحلاف

وعدمه وما يحور للزحوم وما يمتنع من ذلك

وبدا بالقسم الأول من (من أدراك ركوع النافلة) من الجمعة مع الإمام الذي يحسب له ذلك الركوع لا كالحديث كما مر وأتم معه ركعة (درك الجمعة) حكما لأنونا كاملا فلا يدرك مع دون الركعة لأن إدراكها ضمن إسناد ركعتين ، سواء فلت الجمعة شهر مقسورة ثم صلاة تحياها ، وإدراك لا يبعد إلا بشرط كاله ألا يرى أن يسوق إذا أدرك الإمام سجداً يدرك الركعة لأنه إدراك بأقص والأصل في ذلك خبر « من أدرك من الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة » وخبر « من أدرك من الجمعة ركعة ضمن » أيها أخرى « ومن ضمن اليه وفتح الصاد وشديد اللام ، فله في المجموع ، وإدراك ركعة أن يدرك مع الإمام ركوعها وسجودها ، لا يقال ركعة الأخرى إنما يدرك بالسلام لأن سمعه ، فقد قال في الأتم : ومن أدرك ركعة من الجمعة في عليها ركعة أخرى وأخراته الجمعة ، وإدراك ركعة أن يدرك الركن من أن يقع رأسه من الركعة فركع معه وسجد انتهى فتبين الراجح واسمعه في أن سلم جرى على الغالب وليس قد ودكره توطئة فتبين المصنف (قبلي بعد سلام الإمام ركعة) جهرا لإتمامها .

فصل

في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة وما لا تدرك به

(قوله لا كالحديث) أي بعد تحميته التردد عن تأموم ، وكالحديث من به تحاسة حلية (قوله إدراك الجمعة) أي بشرط بقاء العدد إلى تمام الركعة وفارقه التوم بعد الركعة الأولى ثم فتدى به شخص وصلى معه ركعة ، يحصل به الجمعة لفتد شروء وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ . قدمه في الشروط (قوله أن إدراكها) أي الجمعة (قوله أم صلاة تحياها) أي وهو الراجح وليس وجه الإسقاط على هذا أن التمهيد هو الأصل في كل يوم وفي يوم الجمعة لم يجب الظاهر شرط إدراك الجمعة حيث لم يدركها فكان الأصل باق . وقوله تحياها بكسر الحاء المهملة أي بمرادها فن في الصبح - حال حياله بكسر الحاء - أي فانه ، وقعت كل شيء على حاله : أي بمراده (قوله لا بشرط كاله) أي وأقل ما يحصل به اكتمال ركعة (قوله وخبر من أدرك من الجمعة ركعة الحج) دفع ما قد يوحىه الأول من أن الاقتصار على الركعة كاف (قوله قاله في المجموع) بعله لأنه انصرف عليه لكونه ارواءه ولا فيحور به فتح اليه وكسر الصاد وهو انطاهر من التعبدية بخوف الحرة ، فإن صلى سعتى بسسه وكأنه ضمن معنى تضم (قوله لأن سمعه) خلافا للحج (قوله أن يدرك الركن) أي الرجل الإمام (قوله جرى على الغالب) خبر قوله فتبين الشارح ، وقوله ليس يتبد خبر ثان (قوله لإتمامها) أي الجمعة وهو على يصلي .

[فصل . في بيان ما يحصل

به إدراك الجمعة]

(قوله وما يمتنع من ذلك)

هو تابع في هذا التعبير

للشأن حج سكن ذلك

لم يدركه قسمين من هذا

مقالا وأشار بقوله : وما

يتمتع من ذلك إلى مقابل

الأقسام الثلاثة وعبارتهما

تدرك به الجمعة وما يحور

الاستحلاف فيه وما يحور

للزحوم وما يمتنع من ذلك

والشارح ناد كراشمين

الأوليين مقالا صار

قوله وما يمتنع من ذلك

قاصرا على القسم الأخير

مع تسامح في العبارة (قوله

لأن إدراكها) أي الجمعة

(قوله إلا بشرط كاله) وهو

إدراك الركعة لاشتغالها على

معظم أفعال الصلاة (قوله

إما تدرك بالسلام) يعني

بالاستمرار مع الإمام إلى

سلامه

وعلم من ذلك أنه لو فارق في التشهد كان حكم كدك وقول الترح بعد قول استمع أدرك الجمعة
أي لم تقته بقائه قول التي بعده ومن أدركه بعدد فاته ، وأبى فدفع به ما قد يسوء من جاهر
قوله أدرك الجمعة من أنه لا يحتاج مع ذلك إلى شيء ، يجهل به ، وتقييد ابن مقرئ أحدا من كلام
الأدريعي إدراك الجمعة بإدراك ركعة ، إذا صحت الجمعة الإمام ليس سيد كما صرح به الأسوي
وعنه بن مقرئ أدرك معه ركعة وثى أخرى أدرك الجمعة ولو خرج منها الإمام كما أن حديثه لا يمنع
صحتها من خلعه على عامر لكن يمكن حمل كلام ابن المقرئ على ما توسع عنه صحتها لا يشاء ركن
من ركعاتها أو شرط من شروطها كالإمامين كونه عددا من ركعة لمسوق حينئذ غير محسوبة لأن
المحدث بعدم صحة صلاته لا يحمل عن المسوق النسخة إذا الحكم بأدراك ما قبل الركوع بإدراك
الركوع خلاف الحقيقة وإبى يدار إليه ، كان الركوع محسوبا من صلاة الإمام يتحمل به عن
غيره والمحدث غير أهل للتحمل كما صرح وإن صحت الصلاة خلعه ، وسهله المقرئ عن صحة كلامه ،
وعلم بن مقرئ قوله ركوع الثانية مثل فوصل مع الإمام الركعة الأولى وفارقه في الثانية حيث
له الجمعة كما شمل ذلك نصه لمحرر ، ولو شك في سجده معها فإن لم يسجد إمامه - سجده وأبى جمعه
ولا سجدها وثم صبر ، وإذا قام لإمام الجمعة وثى ساعة وذكر في سجده رك - سجده معها
سجدها وتشهد وسجد للسهو أو من الأولى وشك في أن يجتمع وحصل له ركعة من الظهر (وإن
أدركه) أي الإمام (بعد) أي بعد ركوع إمامه (فانه الجمعة) مفهوم الخبر إنبار (فيم)
صلاته عالميا كان أو محلا (بعد سلامه) أي الإمام (صبرا أو نرا) من عربة كما يدل عليه
غيره يتم سواء الجمعة أو كذا نرا لأن الجمعة قد سمي صبرا متصورة (والأصح أنه) أي
لمدرك بالإمام بعد ركوع الثانية (يسوي في إحداه) بالإمام (الجمعة)

(قوله وهذا التقرير علم
صحة كلامه) أي
بن المقرئ وقوله وعلم
بما تقر أن قوله أي
الاسف

(قوله وعلم من ذلك أنه لو فارق) شمل ذلك ما لو كان متفارقة خلال صلاة الإمام وهو صاهر لأن
أمره بالندوة روى القدوة (قوله ولو خرج معها) عيه (قوله لا يمنع معها لمن حانته على عامر) أي
من كونه رائد على لأربعين (قوله كما بين كونه) أي الإمام (قوله فانه الجمعة) مفهوم الخبر
لو شك هل أي أصل السجود وحل مع الإمام من لا يعدل ليس له أن يثني بالسجدين وقصبه قول
شرح روض هل سجد مع الإمام سجد وأبى الخ خلافه (قوله رك سجدة منها) أي الثانية (قوله
وسجد للسهو) أي ويم الجمعة (قوله فانت الجمعة وحصل له ركعة) ومعلوم أنه لا بد من السجود
فرع - قال في أروص وإن شك بمدرك الركعة الثانية مع الإمام قبل السلام هل سجد مع
الإمام سجد وأبى الجمعة اه وهو فرع حسن يصح أن تلتزم مع الإمام بالتشهد لا تمنع عوده للسجود
فليصم إلى ما تقدم في باب صلاة الجماعة وأقول قد يتوهم أن هذا مخالف لنظائره من نحو ما يوركم
مع الإمام ثم شك في العانحة أو تدكره وليس كذلك فإنه يصح لأن ذلك إذا تحقق الاستقبال عن وعن
ما تركه وهذا ما يبين ذلك فتأمل اه سم على مسجع (قوله بعد سلامه صبرا) لم ينش ومفارقة
إشارة إلى أنه حيث لم يدرك معه ركعة لم يحل له أن يفارق فيه متفارقة كما يجب عليه الإحرام بالجمعة في أدركه
في التشهد مثلا لاحتمال أن يتذكر الإمام ركنين فيأتي به ونوافه التأموم فيدرك الجمعة
ومفارقته تؤدي إلى تفويت الجمعة مع إمكانها (قوله قد تسمى ظهرا متصوره) قال سم على
مسجع بعد ما ذكره ولدفع ما توهم من عطف الإمام به بحسب ما أدركه ركعة ، قال قلت فيم
عبر بالإتمام حتى ورد هذا التوهم فدفعه : قلت : لينير إلى الاعتداد بسنة وما بعده
تأمل انتهى .

موافقة للإمام ، ولأن الناس منها لا يحصل إلا سلام لاحتمال أن يتذكر إمامه ترك ركن فيأتي
بركعة فترك الجمعة واستشكل أنه في سببه ركعة فقام الإمام إلى خامسة لا يجوز له متابعته
حالا على ما إذا تذكر ترك ركن وأوجب منه بأن ما لم يحول على ما إذا علم أنه ترك ركنا
فقام ليأتي به فيصاحبه وهو بركعة الجمعة واحدة أم حثرت حري في الأنور على الخور وعارة العر بر
تقتضي وجوبه في الشيعية وهو يعتمد الواقع ما أتى في مستند الركام وجمع ما رواه رحمه الله
عن أبيهم يحمل أحوار على ما إذا كانت الجمعة مسجحة به غير واحدة عليه كالسافر والعبد
والوجوب على ما إذا كانت لازمة له في حرمته بها واجب وهو محال قول الروضة في أواخر الباب
الثاني من أن من لا عذر له في صبح شهر رمضان في تركه الإمام يهيى ولو أنكر هذا المسوق عدا
صلاة الشهر جماعة يصلون الجمعة لازمة أن يصلها معهم ومقابل الأصح ينوي الظاهر لأنها التي يفعلها
ويحس الخلاف فمن علم حال الإمام ولا بد أن يراه وقتا ولا يعرف هو معدل أوقى القيام فيسوي
جمعة حرمه في شرع في التمسك الذي وهو حكم الاستحباب وشروطه فصل (فإذا خرج الإمام
من الجمعة أو غيرها) من الدواب (عذت) سهو أو عمدا (أو عذر) كعاطي مطر أو عاف (حذر)

(قوله موافقة للإمام) أي إمام الجمعة وإن كان على غيرها فيشمل ما لو نوى الإمام الظاهر فينوي
بأنه يوم الجمعة حمله وإن سبق لزوم دفعه من إن التعليل قد يخرج هذه الصورة (قوله
لا يحصل إلا بالإمام) قال سم على مذهب فقهنا أنه الأولى أي وهي قوله موافقة للإمام التي
وقصر عنها السحن أنه ينوي الجمعة وإن لم يأت بوقت حيث يجوز أن الإمام يذكر ركنا ونفي
بركعة وذكر ركعة معه لا يمكن أن تأتي بركعة الأخرى في الوقت ولا مع من ذلك لأن الأصل أن
كلما عليه مسجحة ثم قال سم سألت من عن ذلك فقال على اليدوية ينوي الجمعة ولو صاق الوقت كما
ذكر بصرا له الأولى ، ولا يسهل ذلك فانه مع اتساع الوقت ينوي الجمعة وإن علم أنه لا يذكرها
أن سم أن الإمام ترك شيئا أو حذر معصوم فسم الله (قوله فترك الجمعة) قال سم على
حجج سم سم القوم قبل فروع الركعة أنه جواب الجمعة عنه ، لأنه لا بد من ركعة الأولى منها مع
وجود العذر لا على ما سنده من سائر ما يدل حصول الجمعة لا بد منه في هذه الركعة بالإمام
استحب من سلام التوبة فهو كاستدعيه فسم الله (قوله في المقصدى بالمسوق أنه لا يسهل
جمعه فيكون عتبه على إدراكه له وقوله لا على ما سنده عن النبي أي في كلام حجج
وسألت في كلام الشرح قبل ومن رحم عن الحدود (قوله محمول على ما إذا علم) أي أو من ظنا
قوله وقوله فسم الله ، ومن ذلك ما كان لإمام صلى الله عليه وآله ثلثة واستلزمه القوم يتبعوا معه
فاقترأ به مسوق وأنى بركعة فسم حصول الجمعة لأنه صدق عليه أنه أدرك الركعة الأولى
في جماعة ثم يعني (قوله ربه أن يصحبهم) أي ويصحب ثلث الشهر سلا لأنه من أهل
الوجوب وإن عدم الدواب ويشمل الله سم على مذهب ومعناه أن الكلام عند حوار التمسك
(قوله ولم يعرف هل هو معدن الخ) ويقع في الإمام فسم الله ولم يعلم من حله شيئا هل ينوي
الجمعة أو الشهر أو يعني السنة في نظر والأقرب أنه ينوي الجمعة وجوبه إن كان ممن يلزمه الجمعة
ويحذر بين ذلك وبين به القبر إن كان ممن لا يلزمه لأن الظاهر من الجمع الذين يصلون في هذا
الوقت على هذا الوجه أنهم يصلون الجمعة ، ثم إن سم الله سم من ركعتين سم معهم وحسب
جمعه ولا فام معهم وثمة الصبر لأن فسم الله إن وجد ما سمع من اعتذارها جمعة وقعت ظهرا .

(قوله من أن من لا عذر له) الأولى إمامه لا بد
من على أن ما في الروضة
ليس مما نحن فيه كما سم
عراجتها .

له وللمؤمنين قسراً يا أيها البركات (الاستحلاف في الأظهر) لأن الصلاة باسم من يصدق حائزاً كما
 أنكر كان إماماً قد حل النبي صلى الله عليه وسلم في يده أو نكره والاسم قد استحق محرجين
 طعن زواه النبي وإذا جاز هذا فيمن لم تطل صلاته في من تطاب، الأولى بتسوية في
 الخروج منها واحتياجهم إلى إمام واستحلافهم أولى من استحلافه لأن الحق في ذلك ضم وهو
 تقدم واحد منه جاز ومقدمهم أولى منه إلا أن يكون رأياً فظاهر أنه أولى من متاهم
 ومن تقدم الإمام وهو قدم الإمام واحداً وتقدم حر كان مع الإمام أولى من تقدم
 أحدهم في الركعة الأولى من الجمعة لزمهم الاستحلاف منهم لإدراك الجمعة، من كونه
 الثانية وتكون جمعة فردى حر ولا يرمهم الاستحلاف لأدراكهم ركعة مع الإمام وبوقوع الإمام
 واحداً في الركعة الأولى من الجمعة قال ابن الأستاذ فالظاهر أنه لا يجب عليه أن يسو حرساً أن
 يجب التلاي يؤدي إلى التواكل وهو الأوجه حيث غلب على ظنه ذلك،

(قوله وقد استحب عمر) أي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اه تسج عمره (قوله ومن
 لم تطل صلاته) وذلك في قصة أي نكر (قوله ومقدمهم أولى) أي أحق منه أي من تقدمه
 (قوله إلا أن يكون) أي من تقدمه نفسه (قوله كان مع الإمام أولى) أي يجب على
 المؤمنين مناهضه ومساعدة مقدمهم لا سيما في الركعة الأولى وفي الثانية وخارج
 به مالم يقسم الإمام واحداً وهو واحد في مقدمهم أولى كما يشعر به قوله واستحلافهم أولى منه
 شيخنا الرياض في بعض المواضع الصحيحة، وبما روي في الاستحلاف الإمام واحد واستحلفوا
 آخر ثلث عينوه أولى اه وبعبارة سم على منهج فرع مقدم الإمام أولى من مقدم الإمام
 إلا إمام راب مقدمه أولى اه (قوله ربهم الاستحلاف مهم) أي فوراً في سم على
 منهج لو انقسموا فربما جندوا كل مرة استحبوا واحد فيدعي الاستحلاف في بقية الجمعة فاستحسن
 اه أي ثم إن تقدمها معاً لم تصح الجمعة لواحد منهما وإن ربا تحب الأول بقول سم فيدعي
 الامتناع الخ ما ترجمه صرح به في الإمداد وعبارته و يجوز كما في النجاشي والمزور خلاف الإمام
 وغيره أن يستقدم اثنين أو أكثر يعني كل ثلاثة إلا في الجمعة لا مساع بعد ما روي اه فتوله لا في
 الجمعة صرح في امتناع بعدد الجمعة فيها دون غيرها وكسب عنه مسجد النبوي ميساع بعددها
 وإحالة ما ذكره نظر لأن الخلقة وإن بعدد في الصورة فهو ثابت عن الإمام الأول فلا بعدد
 ويؤيده عدم وجوب تحديد السنة اكتفاء باليه الأولى من الإمام وخبري على نعم صلاته اه
 وقد يقال مد كره من السيد قد يقتضي حذف ما صرح به لأن عدم تحديد السنة يقتضي نفي
 مبرلة الأصبي وهو لا يجوز بعده فكذلك من قام مقامه على أن ما ذكر من التعدد يقتضي نصيره
 كحمتين حصة لجوار أن يسرع إمام إحدى الطائفتين ويشأخراً الآخر كأن يطول القراء وهذا
 بعدد صوري بلا شك وإذا قلنا لصحة العدد فتد يخصص كل من الطائفتين عن الآخر تعالى وفرع
 إمام أحدهما مع بقاء الآخر في قيام الأولى فلا فسق الركعة الأولى بمؤاخذة نفسه عن العدد
 المشروط (قوله ولو قدم الإمام واحداً) أي طلب منه أن يقدمه (قوله حيث غلب على ظنه ذلك)
 أي التواكل.

(قوله كثر أن نكر كان
 إماماً مع) غرضه منه
 بيان حواجز الصلاة
 بمراتبها
 لا بد من بدلال على
 الاستحلاف بدلالة خلاف
 في قصة أي نكر
 شرطه وتقدم الكلام
 عليه في صلاة الجمعة
 (قوله وإذا جاز هذا)
 الصلاة بإمامين على
 التعاقب وكان الأولى
 عام هذا عقد قصة
 أي كثر أن نكر كان
 في نه يجوز للإمام أن
 يشرع ويقدم آخر مع
 شأنه في الصلاة وهو خلاف
 ما صرح به الشيخان في
 ما صرحه أسافر قلا عن
 المحلى أنكر عمر الشهاب
 صحيح عدم لصحة على مالم
 استحب مع نقائه على
 الإمامة

أما إذا صلوا ركنا فإنه يتنوع عليهم الاستحلاف بعده كما نقله عن الإمام وأقره ولا يستحلف إلا من يكون صالحا للامعة لا امرأة ومشكلا للرجال ولم يتعرض له السلف هنا كتناء في صحة في صلاة الجمعة وحث أوسع الاستحلاف أنهم القوم صلهم فرادى إن كان الحدث في غير الجمعة وإن كان فيها فقد مرّ ومنه الأظهر وهو قديم عدم حوار الاستحلاف مطلقا لأنها صلاة واحدة فيصعب فيها ذلك لو اقتضى سبعا (ولا يستحلف) أي الإمام أو غيره (للجمعة إلا عند ما قبل حدثه) فهو استحلف من لم يكن مقصدا به يصح ولم يكن لذلك الحصة أن على الجمعة لأنه لا يجوز بدء جماعة بعد بعد أخرى بخلاف أن يومه فإنه تابع لامتني أما لو كان غير المقتضى لانتزعه الجمعة وتقدم ناويا غيرها منه يجوز وحيث صحت صلاته ولو تلا وصدوا به من كان في الأولى ثم تصح صوره بعدم فوب جماعة ولا جمعة لأنهم م يدركوا ركعة مع الإمام مع سبعتهم عن الاقتداء بتقديم واحد منهم أو في الثانية تمونها جماعة وخرج بقوله للجمعة مدتها فلا شرط في خفيته أن يكون مقصدا به من حدثه لكي يشرط أن يكون في الأولى والثالثة من رباعته موقفة فلم صلاته قسم صلاتهم لأي غيرها من الثانية والأخيرة .

(قوله أما لو كان غير المقتضى) يحترز قوله لأنه لا يجوز ابتداء جمعة الخ (قوله) ثم ناويا غيرها (أي في الثانية كما ذكره مد .

(قوله أما إذا صلوا ركنا) ومنه ما توسل إرمي وهو سكون بقدر معنى ركن وقوله ركنا أي بعد أو قويا أو رادى (قوله) تنوع عليهم الاستحلاف بعده (أي ثم إن كان ذلك في الركعة الثانية أموا فرادى في الأولى صلوا جماعة) قوله لا امرأة ومشكلا للرجال (خرج به الب . ويجوز بدء واحد من ركن الاستحلاف في الثانية وعارده حج فهو أهم رجال حيث يسردن وقدم السود امرأة من خارجة غير الروضة لصلاحية اقتسام الامعة النوبة أي الذين يندون به وإن لم يصح لامة جمعة إن لم أعين فردي حار لجمعة أو (قوله) وحث أوسع الاستحلاف (أي أن من الفصل) قوله فإن كان فيها قد مر (أي وهو أنه سطر الصلاة في الركعة الأولى وجموعها فرادى إن كان في ركعة الثانية) قوله لأنه لا يجوز ابتداء جمعة (قوله) سم على صريح معنى أن من الناس من قدمه عما د أوسع العدد والإحار . وأقول فيه نص ظاهر لأنه إن يجوز العدد قدر الحدة ولا حاجة هنا لما كان سديم بعض المقتضى لا يقال لا بعد حصة لأن يقول فخير وإن أوسع العدد . وحصل أن هذا التدبير غير متجه إلا أن يساعد عليه نقله (قوله) وتقدم بوا غيرها (سبعا فهم من قوله إنه لا يجوز ابتداء جمعة بعد الخ) (قوله) وحيث صحت صلاته (أي غير المقتضى وقوله) ولا أي وكذا إن سوى غير الجمعة جاهلا وهو على نية الجمعة فإن صلاته مع سلام مصفا (قوله) فإن كان في الأولى لم يصح) أي صلاتهم أي لما كان فعل جمعة باستئناف ولا جمعة لعدم وقوع الركعة الأولى في جمعة لأنهم صاروا مسردن بصل صلاة الإمام وبنتهم القدوة لو قبل بصحتها إنما تحصل الجماعة من حيثها فيكون أول الركعة وآخرها في جماعة وما بينهما فرادى وذلك مقتضى البطلان اه سم على منهج بمعنى (قوله) أو في الثانية تمونها جماعة) وقصته صحة التدوير وقصته أنه يحال لتول المنصف ولا يستحلف للجمعة الخ فلعن ثمر تمونها جمعة فرادى فبراحع ويحتمل صحة القدوة ولا يفيده قوله ولا يستحلف الخ لما كان حمله على ما يداني الخليفة جمعة ويدل بقوله لأنه لا يجوز ابتداء جمعة الخ

الإدعاء محدة لأنه يحتاج إلى التمسك ويحتاجون إلى التمسك وقصة التعليل أنه لو كان موافقا لهم كان
 حصر الجمعة في ثمانية مفردا ، وخبره فاقنموا به فيها ثم نظمت صلاته فاستحلف موافق لهم حاز وهو
 ظاهر وإطلاقهم المنع حري على الغالب ، ويحوز كما في المجموع استخلاف اثنين فأكثر يصلح كل
 طائفة والأولى الاقتصار على واحد ولو اطلت صلاة الخليفة حصر استخلاف ثالث وهكذا وعلى جميع
 مراعاة ريب صلاة الإمام لأصلي (ولا شرط) في حوار الاستخلاف في الجمعة (كقوله) أي
 المقتضى (حصر الخطبة ولا) يدرك (ركعة الأولى في لأصح لهما) لأنه في الأول لا يقد ،
 صار في حكم من حصرها وسبغها فلا يثبت جمعة كما يصح جمعة الحاضر من السمعين ، ووجه
 مقابلة القياس على ما هو مستحب بعد الخطبة من لم يحضرها لم يصلي بهم فإنه يتبع ، وفي الثاني ما
 الخمسة الذي كان مقتضاها به باستخلافه إياه ولو استمر الإمام لكاتب الدعوة صحفة فكذلك من باب
 منه وإن لم يتوفر فيه الشرايط ووجه مقابلة أنه غير مدرك للجمعة ويحوز له الاستخلاف في أثناء
 الخطبة وبن الخطبة والصلاة بشرط كون الخمسة في النيابة حصر الخطبة تمامها والعصم المائت
 في الأولى إذ من لم يسمع ليس من أهل الجمعة وإما يصير غير السامع من أهلها إذا دخل في الصلاة
 وبطل السماع هو ، منزله ، لا ينداء ، فإن لم يصح كلامهم صحة استخلاف من سمع وإن حو عذبت
 وصي رد في الفرق ، قلت ، يفرق بأنه السماع والدرج في ضمن سره فصار من أهلها معا ظاهرا
 وهذا كقوله استخلافه ، وسطلان صلاته أو قصر شمرته رابده ، وأما من لم يسمع فلم يصبر من
 أهلها ولا في السماع ولم كف استخلافه مطلقا ، فإن أئمتي علمه في أثناء خطبة أوسع الاستخلاف
 كما صححه في المجموع وفرق به وبين الحديث أن المعنى فيه حرج عن الأهمية ، لكنة بخلاف
 الحديث بتدليل صحة خطبة غير الجمعة منه ، واستحلف من يصلي بهم ولم يكن سمع الخطبة ممن
 لا يدره الجمعة ويؤي غير الجمعة حار أحدا مما مر واحذر تنوله حصر الخطبة عن سمعها غير مشروط
 حرما كما صرح به ، رافعي (ثم) على الأول (إن كان) الخمسة في الجمعة (أدرك) ركعة (الأولى)
 من الجمعة مع الإمام أن أدركه من قوافل ركوع سواء كان في نفس الركوع أنه في انضمامه لكونه
 حينئذ بمنزلة الإمام الأصلي وقد أدرك الإمام في وقت كاس جمعة التوبة متوفرة على جمعة .

(قوله لكونه حية مدعوله
 لإمام لأصلي) كان الأولى
 أحسنه عن قوله بمقتضى
 جمعهم

(قوله لا بنية محددة) أي مهم (قوله وقصة التعليل) هو قوله لأنه يحتاج إلى التمسك (قوله)
 فاستحلف موافقا) أي وهو غير مقتد به (قوله ويحوز كما في المجموع استخلاف اثنين فأكثر)
 ظاهره ولوى الجمعة وهو شكل لما فيه من تعدد جمعة حقيقة أو حكما ، وهذا ينتم عن سم
 ما يصرح بالمنع لها مع مخصوص غير الجمعة (قوله شرط كون الخليفة الخ) محل هذا لا يشر له
 حيث كان الخليفة ينوي الجمعة بخلاف ما لو كان ينوي التمسك مثلا ولا بشرط سماعه ولا حضوره كما
 يأتي (قوله والبعض الفسائت) أي من الأركان (قوله ولونحو عذبت وصي رد) أي على
 الأربعة (قوله في الفرق) أي منه وبين من سمع الخطبة (قوله ولطالان صلاته) أي
 في حق الحديث أو نقصها أي في حق الصبي وهذا يقتضي أن الصبي في رد لكل من عذبت
 والصبي (قوله ونوى غير الجمعة حاز) أي ويصلون وردد الجمعة ، فإذا قام مثاله خبروا بين
 المفارقة والانتظار وهو أولى (قوله أحد مما مر) أي في قوله ، أما لو كان غير المقتضى لا يدره
 الجمعة (واحذر تنوله حصر الخطبة عن سمعها) ظاهره وإن بعد بحيث لو أصح لم يسمع وهو
 غير مراد .

(قوله وإن لم يدرك نفس

(ركوع) غايه في قوله أم في القيام نفسه وكان الأولى ذكره عقبه وإسقاط تعط حقيقته لإيمانه وعسرة التحفة وإن ظلت مما يدرك في القيام صلاة الإمام من ركوعه انتهت (قوله) ومراده بقوله سواء (الح) عرص الشارح من هذا دفع ما قد يقدر أنه إذا كان حالاً من وجه الطهر لا تصح صلاته لأن من شرطها العلم بالنسوة فأشار إلى أن جهته بذلك لا يصح أي أن جهته آخر بعد (قوله فإن لم يكن غت) يصح ما معناه وأعله بالواو بدل ألفاً فتكون من تحريف البس و يكون عليه يفسره النصارى باندكور بعده فكأنه قال وإن يدرك الأولى بانتهى انتقد سواء أكان إدراكه بعد تمامها وهو واضح أو ذكره قبل تمامها كأن استخلفه الخ ثم رأيت في نسخة أن لم بالباء الواحدة ويعرف معناها ذكرناه (قوله) لأنه لم يركع مع الإمام ركعة أي وإدراكها شرط في غير الأولى. أما في الأولى فليس بشرط قرينة ما قدمه آتياً فيما لو أدركه فيها وأحدث الإمام . والفرق بينهما ما مرر الإشارة إليه في كلامه ثم

وإن لم يدرك نفس ركوع حسنة مع الإمام (تمت جمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الإمام في ذنوب أم في النسيئة كما قاله في الحرر وغيره ومراده بقوله سواء أحدث في الأولى أنه أحدث من فرعه من السجدة الثانية (وإذا) أي وإن لم يدرك الأولى من لم تكن تكفى كأن استخلفه في سجدة مع الإمام (فصل فيه) خمسة (دونه) أي غيره (في الأصح) فيها لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة يتمها ظهراً ، وما مر أنه شرط أن يكون رافعاً على الأركان والافتتاح جمعهم كما مر عليه النبي وإنشائي سم له لأنه صلى ركعة في جماعة فخشى المسوق ورد بأن المأموم يمسح على رأسه مع الإمام والخمسة إمام لا يمكن جعله مع المأمومين ومعهم أنه لو أدرك مع الإمام ركوع الثانية وسجودها أي خمسة . لأنه صلى مع الإمام ركعة وبه صرح النووي وإنما حق الاستحلاف له في صورة قوت الجماعة معه باستحلافه وإن كان فيه نفس صبر من موت الجماعة بعده الاستحلاف . ثم إن الإمام في حاله الرقي ، وقد يؤخذ منه أنه إذا استخلفه القوم أو تقسم بنفسه لا يجوز ذلك لكن يدرهم مخالفته وهو الأصح ويوحى بأن التقدم مطلوب في الجماعة فيعتبر به (ورأي) الحديث (المسوق منه) صلاة (الاستحلاف) حين لا يرى على نفسه شيئاً ما كان الإمام معه في الصلاة فوجد أنه (فاد صلى) سهم (ركعة) فتسهم فيها إن كانت (قوله وإن لم يدرك نفس ركوع) من القوله أنه في القيام فيه ومنه أنه ليس أراد ما ذكره ركعة مع الإمام أن يكون مسجداً فم كذا من يدرك على كونه اقتدى بالإمام من قوت الركوع على المأمومين فإن في النسيئة وإن كانت معه الإمام من ركوعه أو نسيته في الركوع وركع معه وإن شئت صلاة الإمام مع ذلك (قوله كأن استخلفه في اعتدالها) أي وقد اقتدى به بعد ركوع أو غيره ولم يدركه كما تقدم من أنه متى أدركه قبل قوت الركوع صحت لهم الجماعة (قوله دونه أي غيره) رافعاً مسجداً . ولما لا بد من أدائها للنفوس في أماكن ثم استعملت للتفاوت في الرتب تقول زيد دون عمرو في الرتبة فلولم يسرها . ولا يشعر بأنها صحت للجميع لكن تناوت رتبهم في السجدة وليس مراداً هكذا رأته ميمس من أن العلامة الشرح سبب البالي وهو مرص (قوله) وشبهه أن يكون رافعاً (الح) أي فيما لو تمت لهم دونه فرع . حده مسوق فوجد الإمام له حرج من السجدة وأورد القوم بالركعة ولم يستخلفوه من به لأن الشروع في الظهر لأنه لا يمكنه يدرك الجماعة بوضوح ، ويحكي النصارى سلامهم . ويحك أن يقتدى بوجدهم ويحتمل به الجماعة الظاهر لأجل أن اقتدى به شخصاً حرج رحمة الله تعالى . ثم على مسجع . لكن تقدم شارح رحمة الله ما يصرح بخلافه وسبق في قوله يمكن تعديلهم الخ مباشرة له (قوله في صورة موت الجماعة عليه) أي حيث يدرك الركعة الأولى مع الإمام (قوله) بعده بالاستحلاف) أي سواء وجب عليه التقدم بأن خاف التواكل لو امتنع أولاً (قوله) وهو الأصح (حلاف) حرج (قوله) وهو الأصح (الح) قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الإمام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها من أنه يحجب عليه أن يركع من غير قراءة وليس مراده أن يحجب عليه قراءة الفاتحة لأجل صحة صلاة غيره وهو مع ذلك موقوف على نظم صلاة الإمام لأن المراد بغيره أن لا يحجبها فيما يؤدي إلى حبس في صلاة القوم وهذا ما مر أنه طول القيام لدى حجب الإمام فيه ورل مبرله وهو لا يصح من الإمام لو كان فيها (قوله) فيجعل مكان الإمام بعده أي حتى في واجب وعنه في السجود وقوله حجب أي في الجماعة الثلاث بخلاف قوله الآتي ولا يحجب على الخليفة الخ

نية الصبح ولو كان هو على الظهر وركب السجود في الظهر وإن كان هو على الصبح و (شاهد)
 حاشا وسجد بهم لسهو الإمام الخاص على إيمانه به و (وأنشأ بهم) بعد شهادته عند
 قيامه (ليعارفوه) فيحذر مقتضى به بعد إشارته (أو يفسره) سلامه (بهم) وهو أفضل كما
 في المجموع: أي مع من خرج الوقت، من حافوا قومه وحب لمعرفه، وبحول يستيف يعارفوه
 إلى آخره. قال الشارح علة غائبة للإشارة أي لكونها حجة قد تفهم وفدلا، وحب فهمت معها
 استظهاره، وقوله أي فيكون بعدها أشار به إلى أنه حرف مع بعد وقوعه من كان متوقفا
 في اللحن، وقوله وليس ناشئا عنها أي لتدرة ذلك كما مر، والبرص من ذلك دفع ما اعترض
 به على المصنف من أن التحجير المذكور فيه غير مفهوم من سارده لئلا يحصى خصوصا مع الاستدلال وكثرة
 الجماعة عينا وشهدا وحققا ولا يخفى على طائفة من سوق السجدة: لا بد منه على تأنه مع ربه بل
 ولا انقعود أيضا كما قاله الأسدي، فإن لم يعرف فسوق منهم صلاة إمامه في حوار استخلافه
 قولان: أحدهما كما في الدعوى لحوا، ووجه من استدل كما في المجموع عن نص الثوري، وقال
 في المهمات: إنه الصحيح ونفى به الواقدي رحمه الله تعالى وإن منع التلقيب بصحة، وأما في ردّه
 وقال في الروضة: إن أرحم القولين دليلا المنع، وعلى الأول يرافق اليوم من الركعة، من مجموع
 بالقيام قام والإقامة، وليس في هذا تقليد في الركعات كما لا يخفى، ثم ما ذكر وصح في الجمعة.
 أما في الرابعة فعينها قعودان، فإذا لم يسموا بقيام وقعد تشهد تمهله، فإن دما معه لم يسمها
 ثابتهم (ولا يلزمهم) أي المقتدين (استثنى من السجود) بالحجبة (في الأصح) حجة كانت
 أو غيرها لتزيله منزلة الأول في دوام الجماعة بداهة لا على من صلاة معه، وهو سمر
 لأن لم يصح الصوم إلى تحديد السنة فسكتك عند الاستدلال، وإشارتك من وقته الإمام ومن

(قوله نية الصبح) أي وهو ركعت السجود لم يسجد هو ولا المؤمنون به ركعة مع على حج
 بالنعى، وقوله لم يسجد: أي لعدم حصول خلل في الصلاة، وفرد ولا مؤمنون أي لأنه مجموع من
 الإمام (قوله وشهد حالها) أي حسن للشهد وجوبه، أي قدر ما سمع أذن للشهد والصدارة كما
 هو ظاهر، وفرد بها أنه حج وهو موافق لقول المصنف، أي استوفى حج، سكن أي
 في الشرح بيحاشاه في قوته ولا يخفى على الحجة الخ، وما قال حج ظهر (قوله وأنشأ بهم) من
 حج بد (قوله فيحذر مقتضى) أي من لا يشاروا إليه (قوله من ولا انقعود أصدا) أي
 في الخلق الأخير يمكن انقود من معارضة بآية والإتيان لا يسمي كفى هذا قد اشكل على قوته
 أولا، وعلى المسوق ولم استخف بها إلا أن قال حج راحة في الجود فلا يبقى مدرك أو راد
 بحكم المراجعة فما يؤدي إلى احتلال صلاتهم (قوله وليس في هذا تقليد في الركعات) أي فلا قال
 كيف رجع إلى فعل غيره (قوله قال لم يسموا قيام) هل في إخباره أنه لا يسمي أو لا يسمي ردا.
 ثم قال وهم ناشئ أراد به، وبأنه رد أص (قوله ولا يسميهم سلفه في التوبة) قال سم على
 مخرج، ويحذر التحديد أي سنة التوبة، ونسعى أن يكون مكروهه لأنه عصى في إتمام
 الصلاة اه أقول وقد علم المكروه لأنهم معصونون بجرمهم الأول فداروا التمسك
 لأجلهم لهم فيه، ومعلوم أن السنة بالذات، وهو مستلوا بها طاعت صلاتهم

(قوله فيحذر مقتضى به)
 الأولى تأخيره عن قول
 المصنف أو يظنوا (قوله)
 فإن حافوا قومه وحب
 لمعرفه) أي فيها إدا كانت
 حجة كما هو ظاهر (قوله)
 من سارده ذلك كما
 مسرقتة والصمد في الظاهر
 حجة فهو مضاف معوله
 (قوله أي سارده ذلك كما
 مر) كأنه يشار إلى قوله
 أي لكونها حجة الخ
 (قوله بل ولا انقعود)
 فيه مخالفة لوجوب رعايته
 علم صلاة الإمام ومن ثم
 أوجه الشبهة حج وهو
 على طريقة الشارح مستثنى.

فتمه القوم ومن غده نفسه وهو الأوجه وإن تقتضى كلام السجين وغيره اختصاصه بالآؤن
وأحد به الأدرعى فصل في الثاني : الأقرب أنه يرمهم بتحديدية لاقتداء به ، وفي الثالث ، الوجه
أنه يرمهم بتحديدية ، ولم أر في ذلك نصا على أنه يمكن مع الاستدلال بكلامهم أن فرض
ماد كرمثل ، ومما الأصح المزوم أنهم يخرج الإمام من صلاته صروا مسردين ، ولو
استحلف الإمام غير صالح للإمامة لم ينظر صلاتهم لأن اختلافه هو ما لم يقصدوا به ، ولو أراد
المسوقون أو من صلاتهم أطول من صلاة الإمام استحلف من يتم بهم ثم يكر إلا في غير الجمعة
لعدم الجمع في غيرها ، بخلافه من أنه لا يفتى جمعة بعد أخرى ، ولعلمهم أن دور الإفتاء
ماتم الحقيق والتعري ، إذ ليس فيما إذا كان خليفة منهم إنشاء جمعة ، وإنما فيه ما يشبه
صوره على أن نصيبه قال « يجوز في هذه الفتنة ، وما ذكر من حوار في غير الجمعة هو ما اقتضاه
كلامهما في الجمعة » وصححه المصنف في تحقيقه هناك وكذا في المجموع ، وقال فيه اعلمه ولا
يعتد بما في النص من استحلف مع فهو يعتمد ، وجمع بعضهم بين هذا وبين ما تقدم عنه
في الروضة من ذلك من حيث حصول التمسك به وهذا من حيث حواز اقتداء المنفرد ، ويدل عليه
أنه في النص بعد أن ذكر حوارا بعد المنفرد ، قال واقتدوا بالمسوق بعد سلام إمامه كغيره
وقال ابن العماد « الكلام هنا محمول على ما إذا احتسب الإمام وأماموم في عسدد ركعات ولا
يجوز لاختلاف في غير الجمعة لأنه يؤدي إلى أن أحدهما يقدم والآخر يتقدم ، بخلاف ما إذا اتفق
تتم التماسك قال بعضهم « هو جمع لأن من سلك عليه في الروضة وأصحبها لمع أن الجماعة
حسب به » قال الشري وعلم ما ذكر في الجمعة إذ قدموا من لم يكن من حلقهم ،
فإن كان من حلقهم حار حتى لو اقتدى شخص بهذا فأنتم وصي بهم ركعة وسألو فيه أن يجها
جمعة لأنه وإن استفتح جمعة فهو مع لزمهم والامم مستديم لها لا مستفتح ، فله صاحب البيان
عن الشيخ أني حامد وأورد وكذا ذلك لربى لكن بعينهم السابق خلفه ، ولو نادر أرى بعون سمعو
أركان الخلقة وأحرموا الجمعة اعقد بهم لأنهم من أهلها بخلاف غيرهم (ومن زحم) أي
منعه زحم (عن السجود) أي أرض أو نحوها مع الإمام في ركعة الأولى من الجمعة مثلا (فأمكنه)
السجود على هيئة التنكيس (على) شيء من (إنسان) وإن لم يكن مكافا بناء على أنه

(قوله على أن بعضهم)

سيأتي الإصباح عنه

في قوله قال الشري الخ

(قوله ما تقدم عنه

في الروضة) الخ مراده

به .

(قوله على أنه يمكن مع الاستدلال بكلامهم) أي السجين (قوله لم ينظر صلاتهم)
أي فطرهم أن يستحلفوا فوراً صالحاً للإمامة (قوله ما لم يقصدوا به) أي ومن قن ومن
الاقتداء ، حتى ، ولا فرق في ذلك بين عدمه خاله وعدمه ، ولو ظنوه من يجوز الاقتداء
به وسين خلافه وحسب الاستدلال (قوله في هذه) هي قوله « هو أراد المسوقون الخ » (قوله
لا يفتى) أي لقوله « ليس فيه إذا كان خليفة منهم إنشاء جمعة بعد أخرى وإنما فيه ما يشبهه
قاله سم على مسج (قوله وجمع بعضهم بين هذا) هو الحلال المحي قس صلاة لمسافر (قوله
ويدل عليه) أي جمع (قوله أنه أن جمعة) منى عليه حج (قوله لكن تعلمهم السابق
بخاله) أي فلا يجوز في الجمعة وهو يعتمد (قوله خلاف غيرهم) أي غير السمعين ، ثم حيث
اعتد للمبادرين وجب على غيرهم الاقتداء بإمامهم لئلا يؤدي انفرادهم بإمام إلى إنشاء جمعة بعد
أخرى بدون حاجة إليه ، فإن لم يتفق لهم اقتداء به فأنتم الجمعة ويعبر الإمام ذلك المبادر على
تقويته الجمعة على أهل البلد .

لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وإن لم يحل عن وقعة أو هيمة أو متاع أو نحو ذلك
(فمن) ذلك حتما لقول عمر رضي الله عنه إذا اشتد الرحام فسجد أحدكم على ظهر أخيه . وصورته
أن يكون الساجد على شخص وسجود سببه في هذه ، وعلم بما قرره أن قول الجصف إسن
مثال وأن الرحمة لا تختص بالجمعة بل تجرى في سائر الصلوات ، وذكر الجصف ككسبه لها
لأن الرحام في الجمعة أعذب ولأن سائر جمعها متشعبة متشعبة لكونها لا يدرك إلا ركعة منتظمة أو
ممنوعة عني ما يأتي ، وهذا قال الإمام بس في الزمان من يحط بأمرها (ولا) أي وإن لم يمكنه
السجود كما ذكر (فالصحيح أنه يسقط) يمكنه منه (ولا يؤمى به) فقدره عليه ولا يجوز به
المعارفة لأن الخروج من الجمعة مع توقع إدراكها لا وجه له كما نقله عن الإمام وأفراد وحرره
به ابن القزويني روضه وهو الأصح وإن ادعى في المذهب أنه يحلف لص التلويح والأحباب
وإذا حو له الخروج وأرد أن يحط بظهوره في صحة ذلك القول فيمن أحرم بالظهور من قوت
الجمعة كما ذكره القاضي حين في غيبته والإمام في هيبته أما الرجوع في ركعة الثانية من
الجمعة فسجد متى تمكن من السلام أو بعده . نعم لو كان مسوقا لحته في الثانية فإن تمكن
توحي أقصى ما يمكنه كالربيع لمكان العذر وبين سببها لأن وجوب وسع الجهة قد عارضه
وجوب التبعة م عني الصحيح (إن تمكن) من السجود (قبل ركوع إمامه) في الثانية
أي قبل شروعه فيه (سجد) بذركاله عند رواه العذر (من سجوده) (والإمام)
بعد (قائم قر) ، أمكنه منها فإن لم يدرك ركعة مع الحاجة فهو كمنسوق في الأصح فإن ركع
بإمامه قبل أن يتم الصلاة ركع معه ولا يصح التحلف الحضي لأنه يجب العذر (أو) يقع من
السجود والإمام بعد (راكع فالأصح) أنه (ركع معه وهو كمنسوق) لعدم إدراكه محل القراءة
فيتمثلها الإمام عنه ويؤخذ منه أنه اطمأن قبل اربعاع إمامه عن أن الركوع وإن قال ابن القزويني
ظاهر كلامهم أنه يشرك الركعة الثانية بعد الركوع وإن لم يطمئن مع الإمام في الركوع ، بخلاف
المنسوق فإنها مضافة في حال القدوة فلا يصح سبي الإمام المنسوق بالثبوت منه ومتى أصبح لا يركع
(قوله لا يشترط الرضا بذلك) أي وهو ابراح (قوله أو هيمة أو متاع) أي وإن لم يأت
صاحبه كالاستناد إلى حائطه . نعم لو كان الذي يسجد على ظهره من حصى ، شيا وسلب على
الطنع عدم رضاه بذلك وربما ينشأ عنه شر أنجه علم البروء اه سم على مسج أقول : قد
تنجحه الحرمة (قوله فمن ذلك حين) أي ومع ذلك لا ينافي صفة ولا يدخل بذلك يجب بده وبو
كان السجود عليه صيدا وصاع لاصمه لصبي لأنه م سجد في بده (قوله فالصحيح أنه يشتر) قل
حج و يجب أن يكون الانتظار في الاعتدال ولا يصح تصويره بعدده وقصته أنه لو أمكنه الانتظار
حالت بعد الاعتدال لم يحركه وعنده مرقق بينهما أن الاعتدال محسوب له فبرمه البقاء فيه بخلاف
ذلك الخاوس فكان كالأحصى عما هو فيه . نعم إن لم يكن صرث ابرحة إلا بعد أن جلس فيسبى
انتصاره حينئذ فيه لأنه قبل حركة من عوده للاعتدال اه وداهر قوة لأنه أقل حركة الخ حوار
العود ولو قبل عدم حوزة لم تكن بعيدا لأن عوده عن الاعتدال فعل أحسن لاحتجائه إليه (قوله
وإذا حوز له الخروج) على الخروج (قوله كما ذكره القاضي) وابرأح منها عدم الاعتدال
(قوله في الثانية) أي لركعة الثانية .

(قوله ولأن تعاريفها)

أي الجمعة بقريته قوله

لأنها لا يدرك إلا بركعة

والمراد الجمعة في الرحمة

بقريته قوله إلا بركعة

مستحبة أو مأمونة عني

ما يأتي إذ هو مختص

ببرحة أي أو نحوها

فكانه قال ولأن تعاريف

جمعة في الرحمة متشعبة

الخ ولو عكس فقال ولأن

تعاريف الرحمة في الجمعة

الخ فكان أوضح (قوله

وإذا حوز له الخروج)

أي بالنية بمعنى المعارفة

بقريته ما قبله وما بعده

(قوله في صحة ذلك

القولان) أي فتبطل هما

عني الراجح كما هو ظاهر

(قوله ما أمكنه) الأولى

إسقاطه ليطهر موقع

ما بعده .

معه أنه مؤتم به خلاف المسوق بل نازعه القراءة ويسعى خلف الإمام وهو متحلف بعذر (فإن كان إمامه) حين قرائته (فرغ من ركوع) في النسيئة (وم سلم واقفه في هو فيه) كالمسوق (ثم صلى ركعة بعد) لأنه فاته ركعة كالمسوق (وبن كان الإمام سلم) قبل تمام سجوده (فأتى جمعة) لأنه لم يدرك معه ركعة فيسبها سبها بخلاف ما لو رفع رأسه من السجود فسلم الإمام فانه فيها جمعة (وبن لم تكن السجود حتى ركع لإمام) في نسيئة الجمعة أي شرع في ركوعها (أي قول ربي) أحرم (بغير) صلاة (بغير) فسجد ثلاث (والأصح أنه يركع معه) أصغر «إت حسن» لأنه مؤتم به هذا ركع فركعوا ولأن متبعة الإمام أكد وهذا يتبعه المسوق ويترك الأمر والدعاء (وعقب ركوعه الأول في الأصح) لأنه أتى به في وقته وإعنا في الثاني بعد فاشه موافق في ركوعين من وفل الثاني لإحرام الدعاء مكانه مسوق حتى الآن (فرجعه من ركوع) الركعة (الأولى ومن سجود النسيئة) الذي أتى به فيها (وبدرك بها الجمعة في الأصح) لا خلاف خبر «من أدرك ركعة من الجمعة وصل إليها أخرى» وهذا قد أدرك ركعة وليس النسيئة في السجود وممن لأصح لا يقصده بالسجود، وصحة السجود معتبر في جمعة (فلا سجدة حتى يركع) به صلاة (نسيئة) عامدة (عقب الشراحة) أي واجب عليه (الجمعة) لإمامه (ثلاث صلاته) تكونه متتابعاً بوضعه السجود موضع ركوع بركعة الجزاء بجمعة من تمكن إدراك الإمام في الركوع كما في بروضة كأصنافه وسكت هنا من حكم ما يدرك ركعة بعده بغيره من أن الأصح بروضة أساقفول لأنسوى من بركعة ديث ما يسير لإمام بدخيل أن الإمام قد نسي القراءة مثلاً فيعود إليها هو مراد لروضة ودعواه أن عبارتها غير مستقيمة مجموعها (وإن نسي ذلك) المعلوم عنده من وجوب النسيئة (أو جهل) حكم ديث وهو عيب محض كما هو من خلفائه على العموم (لم يحسب سجوده الأول) وهو أتى به على ترك نسيئة لا بد منه في شر موضعه وإتة لم يبطل به صلاته لعدمه (فإذا سجد ثلاثاً) بأن فرغ من سجدة واحدة وقرأ وركع وسجد سجدة واحدة وهو على نسيائه أو جهله (حسب له) أي السجود الذي بعده ركعة لدخول وقته وثبو ما قبله وإتة ال جهله أو نسيائه قبل سجوده ثانياً وحب عليه أن يتبع لإمامه في هوته كما هو المتيقن من كلامه لا أكثر من أي كان أدرك معه السجود خمس ركعة كما أشار إليه قوله (والأصح بركا جمعة بركعة) النافعة من ركوع الأولى وسجود

(قوله كما أشار إليه قوله)
(الح) عشرة الشهادتين
مع المتن وإذا سجد ثلاثاً
بأن استمر على ترك
نفسه سبها أو جهله فرغ
من السجودتين ثم قام
وقرأ وركع واعتدل
وسجد أو لم يستمر بأن
تذكر أو علم والإمام في
التشهد حال قيامه من
سجوده فسجد سجدتين
في السلام لإمام حسب له
ما أتى به وعت به ركعة
الأولى لدخول وقته وألحى
ما قبله والأصح الح.

(قوله حين فرغه) أي فرغ للمأموم من السجود (قوله فسلم الإمام) أي شرع في سلامه خلاف ما لو رفع مناراً به فلا يدرك الجمعة لأنه لم يدرك ركعة قبل سلامه وإمامه ويحتمل وهو الأقرب إدراكها لأن الندوة إنما تنفع من عيبكم ثم رأيت سم على مذهب نقل هذا الثاني عن مروفي كلام صحيح أنه وهران رفع رأسه لهم من عيبكم أنها نوتة وهو محتمل وقضية قول شارح صرحوا بأنه نوسم لإمام كما رفع هو من السجود باسم الجمعة خلافه وكسب عليه سم قوله وقضية مع قد جمع بين فصله ديث من حكمه بسبب أن معنى وإن كان سم وإن كان سم سلامة قبل فرغ من السجود ويدل على أن معصية لم يرد لأنه لا يصح أن يكون معصية وإن كان شرع في سلامه لاقتضائه التوب محذور الشرع قبل الرابع وهو فاسد فتعين أن للراد وإن كان ثم سلامة فليتامن اه (قوله مجموع) أي سوله السابق وسكت هنا عن حكم ما إذا أدركه الح (قوله وهو على نسيائه أو جهله) عشرة حج بعد معنى ما ذكرناه من أن نسيته من أن نسيته في التشهد حال قيامه من سجوده فسجد سجدتين قبل سلام الإمام حسب له الح.

بعد ذكر الاحتياطين فيها
ذكرها الزركشي ثم قال
واسمح له بتعدد سجد
حتى يطمئنه على صلاته
لأن الاحتياط الأول يؤدي
إلى الجماعة والسبب إلى
تطويل الركن القصير
وأيدته بما قدمته الخ فالضمير
في قوله وأيدته راجع إلى
لاحتيال الذي أئده
رركشي قوله ولتحبه
الخ فلعن في نسخ الشارح
سقطا فلترجع نسخة
تحيته (قوله) والمعتمد مع
ذلك أي الاحتياط الثاني
الذي أئده الشيخ وهو
الخلاص مع الإمام ولا
يختص كلام الشارح
بغيره خلافا لما وقع في حاشية
الشيخ وكيف ستقيم
مبنيها مع قول الشارح
والرقب عليه وبين ما قبله
الشيخ عن الدارمي الخ
(قوله) يسير للارمله مرعاة
ترتيب صلاة الإمامه نظر
هل ينقلب هذا الاعتدال
قياماً ويترتب عليه أنه
يقرأ فيه ويؤارق فيه
الإمام بعد يجب عليه
إعادة الركوع لالعائه أو
يبقى على حكمه من
الاعتدال فيترتب عليه
صد ما ذكره ظهر تعبير
الشارح بترتيب صلاة
الإمام يشعر بالأول
وظاهر استنباط الشيخ به

الثانية (إذا كتب سجدة) ثم (فصل صلاة الإمام) وهذا شملت لركعة على نفسه أو أحدها
بالتسليم والسبب ما قدمه الحكمة إن لم يسجد الإمام في موضع ركعته ساعة حصة وقت سجد
محمداً عنه غير أن الاحتياط في حكمه بالافتداء حتى يحدده بحرف ما كتب به من صلاة فلا
يتركها الجماعة من غير أن يصرح لأصح لا بد من الجماعة بعده وقد غلبت في ذلك من أنه إذا
لم يحسب سجدة والإمام أكله يكون فرصة واحدة واجباً لا يجب والإمام في مكان بعد
الركوع ردة السجدة والأسوي وغيرهما لا بد من سجدة له سجوده والإمام كعم لا يمكن ما بعده
بعد ذلك فيدرك الركعة بخلاف ما بعده فلم يحسبه لعائته الركعة ويكون ذلك عذراً في عدم
السجدة انتهى ورغم التمسك أن ما في منهاج غير موافق عليه وهو ما في ذلك لقول الجمهور
إن الجمهور على خلافه لكن المعتمد ما في منهاج ولهذا قال السبكي فثبت أن ما في منهاج هو الأصح
من جهة الثقة والأسوي به لوجه وهو يمكن من السجود حتى يسجد الإمام السجدة الثانية
سجد معه فيها وسجد الأخرى على وجه التحليل هذا لأنها كركعتي واحد كما هو السبكي في عبارته
وتضمن أن يجلس معه فإذا سلم بقى على حاله وفان انسخ تلا عن رركشي إن الاحتياط الأول
يؤدي إلى الجماعة والسبب إلى تلوين الركن قصير وأئده من نفسه عن القاصي والعمري في أو أن
صفة الأئمة وقدمت ثم إن المختار حوز طو من الركن القصير في مثل ذلك وقد حوز الأخرى وغيره
للفرد أن يقتدي في اعتداله بغيره قبل ركوعه وبما به مني والمعتمد مع ذلك والرقب عليه
وبين ما نقله الشيخ عن الدارمي وغيره واضح فإنه لا بد منه من الصلاة مرة واحدة ترتيب صلاة
إمامه ولو لم يتمكن من السجود حتى يسجد الإمام سجد في موضع من السجود ولو بالرفع منه قبل
ثم الإمام وإن لم يعتدل حصلت له ركعة وإذا جمعة وإن رفع منه بعد سلامه فائته الجماعة
فثبتها ظهراً كذا نقله الرازي عن النعمان وحده من السجدة عليه الأخرى ووجهه أنه ليس
بشيء وجهه أنه يتركه في النعمان بغيره من القول بأنه يرى على ترتيبه وأنه على قول
أنه ساعة فلا سجد من تخلف معه ثم بعد سلامه سجد من معه سجدوا وبعده سجدوا ثم سجد
من القول أنه ساعة ووجه ما تقدم من السبكي والأسوي في عبارته وهو أن لو لم يقرأ به
السجود حيثما كانت الركعة ويكون ذلك عذراً في عدم السجدة في هذا أولى من ذلك لأن
ذلك مقتصر بخلاف هذا ثم جميع ما مر من عذره رحمه الله ما خلفه بغيره فقد أثر فيه قوله (ولو
تحدث بالسجود) في الأولى (سجد) بالسجود (حتى ركع) الإمام (سجدة) فذكره (ركع) معه حتى على
المذهب) وحصل له من الركعتين ركعة مبنية وسط الباقين معها، والثاني ما في عم صلاة نفسه
كأن حوزه وقرئ لأول بقصره بالتسليم والجمعة مرض كسجدة بالتسليم في ذكر

(قوله بخلاف ما إذا كُتبت أي السجدة) (قوله حتى إذا سجدت معه السجدة الثانية) أي من الركعة
الثانية (قوله) ويحتمل أن يجلس أي في الأصل وهو أن السبكي تركن قصير (قوله) والمعتمد مع
ذلك أي منع ما ذكر من السجود وعليه فيتنظر في السجدة إلى أدركه مع الإمام إلى أن يسلم ثم
إن كان أدرك معه الركعة الأولى ثبت جمعة وإلا فلا لأنه لا بد من الإمام ركعة هذا هو المستند
بما ذكره سبكي بشكل على ما هو المعتمد في لو تمكن من السجود في تشهد الإمام من أنه سجد فلا يؤن
جعل الإشارة راجعة لتطويل خلاص ومعه فلا إشكال من استنباط عن حد سواء (قوله) وإن رفع
منه بعد سلامه) أي رفعه منه بخلاف ما في رفعه من سلامه بها كسجد له (قوله) فائته الجماعة) معتمد

(باب صلاة الخوف) (قوله وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعاً أحسن الشافعي الخ) عارده شرح المنهج هي أنواع أربعة ذكر الشافعي رابعها وجاء به القرآن واختار بقيتها من ستة عشر نوعاً المذكورة في الأحبار وبعضها في القرآن انتهت ومنها في الحديث وقوله ذكر الشافعي رابعها أي أصابه في الذكر لما أحساره بما نقل عن معاذ بن عبد الله عليه وسلم في الأحبار أي وإن لم يكن فعله وقوله وبعضها في القرآن يعني صلاة دبر الردع المذكورة في قوله تعالى - وورد كسبت فيهم فاقبهم الصلاة - الآية وإظهار أن معنى اختيار الشافعي هذه (٣٤٦) الأنواع الثلاثة أنه قصر كلامه عليها وبين أحكامها ولم يتعرض للسكالات

(باب كيفية صلاة الخوف)

وهو لغة صفة زمن وحكم صلاة كسالة الأمن وإنما أورد سبب لأنه يحمل في الصلاة عند ما لا تحصل فيها عند غيره وسببه بيان حكم لمس في السنة على ستة عشر نوعاً أحسن الشافعي رضي الله عنه منها أنواع الأربعة الآتية ودعوى المزني نسخ آيتها وهي - وإذا كنت منهم فاقب لهم الصلاة - ذكره صلى الله عليه وسلم لها يوم الخندق مردودة متأخر لزوطاً عنه لأنه سنة أربع وقيل خمس وهي زلت سنة ست

(باب صلاة الخوف)

(قوله وإني أفرد باب) أي الخوف أي صلاته (قوله لأنه يحسن في الصلاة) شمل بعده صلاة العرض والسن وسبب في التمسك به على تفصيل لأمره بعد قول استعمل في الكيفية أربعة وعشر من عند الأئمة الخ وسبب حجب هذا وغيره من غير ما في الأصل والإفاد صوابه منه عياداً ملاخراً فيه الكيفية الآتية لدرجتها في إباحة من حوار نحو عيد وكسوف لا سبب، لأنه لا يوجب وحيداً فيحتمل استثناءه أيضاً من بقية الأنواع ويحتمل العموم لأن إباحة حائط لم يفسد منها من كثره المتصلب من غير ما وكسب عليه سم قوله لأنه لا يوجب الخوف في شرح لروى ومن ذلك يؤخذ أنها شرع في غير ذلك أيضاً كسنة الفريضة والواجب أن لا يشرع في السنة بعد إلا إذا حجبها بوجوبها أو يؤخذ منه أنها لا يشرع في الفعل المسمى به وبعبارة أخرى لا يأتي فيها من جملة كبريات بل والمكتوبات إذا صحت فردى إلا صلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم ما في صحتها من الفرق في ذلك ثم إن أمكنهم ذلك ولو أن صلى كل جماعة وحداً مع حرمة غيرهم فعلاً ولا صواباً صلاة شدة الخوف ثم يتبده العائنة بالغير فيهم أن العائنة بغير علم تفعل في الخوف ويرد عليه أنها لا تفوت أيضاً اللهم إلا أن يقال «كان مأثوراً بإسناد إلى فعله خروجاً من تعصبة رخص في فعله مسرعة للمخلص من الإيمان ثم ثبت ولد الشرح صرح بذلك في حاشي شرح روض (قوله وسببه بيان حكم لمس) أي وما يجمع من نحو لا يصح ما هو الحسن (قوله وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعاً) عارده حجب سبع ستة عشر نوعاً بعضها في الأحاديث وبعضها في القرآن وأحسار الشافعي رضي الله عنه منها الثلاثة لأسباب قريبة أي بقية الصواب وثبت نصير وذكر أربع الآتي

على غيرها لا لطلابه عنده لأنه صحيح الحديث بل فيه ما فيها من المتلذذ وإعانتها عن الدليل ونحو أن يحسبوا أحاديثهم مثل الشافعي إذ ذاك من طرق صحيحة فحكم من أحاديثهم مستقر صحتها إلا بعد عصر الشافعي والأحاديث إذ ذلك إنما كانت تنق من أقوال الرواة لا من الكتب ومن ثم قال رضي الله عنه «أصح الحديث فهو مذهبي خشية أن تستقر صحة حديث على خلاف حكم ذهب إليه والإمام أحمد وهو متأخر عن الشافعي عور لأنعم في هذا الباب حديثاً صحيحاً مع أن الإمام أحمد صاحب السبع الأصول في علم الحديث كما يعرف ذلك من أنه أدنى ممارسة بذلك العم وبذلك يسقط قول بعضهم إن أحاديثها صحيحة لأعذر الشافعي

ونحو

فيها ووجه سقوطه أنه لا يلزم من صحتها في نفسها وصولها إليه بطرق صحيحة ويحتمل أنه اطع

فيها على قاصد وأما من بعده فأنه نحو أنه كل واحد منها على حدة كاف في دفع هذا التمسك على عام قرش من ملاطيق الأرض عاملاً رضي الله تعالى عنه وعما به من فتح الله به على أصعب عبادته فبأن (قوله ودعوى المزني نسخ آيتها وهي - وإذا كنت منهم فاقب لهم الصلاة - ذكره صلى الله عليه وسلم لها يوم الخندق مردودة متأخر لزوطاً عنه لأنه سنة أربع وقيل خمس وهي زلت سنة ست) لا يخفى أن هذه الآية في خصوص نوع من حجة الأنواع وبقية الأنواع حجت بها لأحبار ولا يبرم من نسخ الآية المذكورة بفرضه نسخ صلاة الخوف من أصلها مع أن مذهب الرني إنما هو نسخ صلاة الخوف من أصلها وعامة نروضة وقال الرني صلاة الخوف منسوخة ومذهبنا أنها باقية وهي أربعة أنواع الخ

وتحور في الحصر أي: وقد أشر لأواعها قوله (هي أنواع) أربعة لأنه إن أشد الخوف والرأس
أولا والعدو في جهة القبلة فالأول أو في غيرها فالآخر (الأول) من الصلاة بالسكينة المذكورة
في قوله (يكون) أي كون على حد سمع بمعبدى خبر من أن ترد ما دمع ما لبعض الشراح
هنا (العدو في) جهة (القبلة) ولا سائر يتنا وبينهم وفي المسلمين كثرة تحت قدم كل فرقة
العدو (ويرت الإمام القوم صفين) فأكثر (ويصلى بهم) جميعا إلى اعداد ركعة الأولى
إد الحراسة الآتية عليها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله (سجد) الإمام في الركعة
الأولى سجد معه صف (سجدتيه وحرس) حيث (صف) آخر

لحق القرآن به اه وهو مخالف كما ترى لقول الشارح جاءت في السنة الخ فراجع إلى عبار
الشرح ظاهرة في أن الرابع من السنة عشر وفي حج أيت بعد قوله شيء الترتيب به عليه هذا
لا حيز مشكل لأن أحاديث ما عدا تلك الثلاثة لا عذر في مخالفتها مع صحيحها وإن كثرت
وكيف يكون هذه الكثرة التي صح فيها عنه صلى الله عليه وسلم من غير ما صح له مقتضى
للاطل ولو جعلت مقتضى لافصوله لاحتج وقد صح عنه ما يشهد به غيره من قوة هذا حديث
فهو منهى وأمر به تعالى لحفظه وهو وإن رد من غير معارض لكن ما ذكره لا يصلح معارضا كما
عرف من قوة هذه في الأصول فأنمله اه ولاحظ ما كان يرجح أن من تنفع الأحاديث الصحيحة
وعرف كيفية من الكيفيات الستة عشر حاربه صلاتها ست الكيفية وهو ظاهر لكن نقل
عن م حاربه وفيه وقفة ولأقرب ما قد (قوله) وعور في الحصر أيضا) أي بأن هذه تسعين
العدو سلاطه ما في ذلك من لا يحور لهم صلاة عسائر من من التحلف العاشر وتجاوز صلاة
نقل عن وداد الرفاع يد ثوب العرفة الثانية سرفة كأدوى (قوله) يكون أي كون) ولا بد
من تقدير مصنف في الكلام تنصيح الحق أي دو كون الخ (قوله) على حد سمع) أي وإن
كان شادا سمعنا على خلاف اه سم على حج (قوله) وفي المسلمين كثرة) عبارة العباد
وشرط هذه كثرة المسلمين وكون العدو في جهة القبلة مريبا اه ومصدر منه أن لم يرد شره الجوار
لظوره ثم رأيت م يوافق على كونها شروط الجواز اه سم على منهج أي صدوه يحرم ولا يصح
كما يفيد قول عمدة على ما نقله عنه سم أن محل سبها أو صحب على ما قيل إن كان في المسلمين
كثرة وكما يفيد قوله على حج يسي أن لم يرد الجوار الخ والصحة أيضا لأن فيها تعبرا مقصدا في
حال الأمن وهو التحلف بالسجودين والجلوس بهم اه لكن بشكل كون الكثرة شرطا للصحة
ها مع كونها شرطا للبدن فما يأتي اه له على حج وقوله ما يأتي أي في صلاة داب الرفاع
وستأتي الإشارة للعرق في قول الشارح وتعارض صلاة عسائر بخوارها في الأمن عبر العرفة الثانية
(قوله) ويرت الإمام القوم صفين) قال في الأيعاب ويسحب الإمام أن سبق لهم من يسجد معه
ومن يتحلف للحراسة حتى لا يخاصموا عليه اه أي من لم يفعل صلب منهم ذلك ولو احتسبوا أن
سجد بعض الصف الأول مع الإمام في الأولى وبعض الثاني وبعض الباقي من الصفين في
الثانية عند ذلك (قوله) وحرس) أي حاربا يعتقوهما يظهر لا موضع سجوده

(قوله من الصلاة بالكيفية
المذكورة في قوله الخ)
الظاهر أنه سقط من
الكتابة لفظ الأنواع بعد
من كما يدل عليه صيغته
وما يأتي في بقية الأنواع
أول من راندة.

في الاعتدال المذكور (مداقوا) أي الإمام ومن سجد معه (سجد من حرس) هم (والحقوه
وسجد معه) أي الإمام (في) الركعة (لأدب من حرس أولا وحرس لأخرون) أي الفرقة التي
سجدت مع الإمام (مداقوا) الإمام للشبه (سجد من حرس) في الركعة الثانية (وشبهه)
إمام (بالصديق وسر) هم (وهذه) الكسبة المذكورة (صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم)
أي صفة صلاته (باعتبار) بضم العين وسكون الهمزة، وهي قوله سجد حديص بها
وبين مكة أربعة برد سميت به لعسف السبوح بها، وعبارته كعبره صادقاً بأن يسجد الصفات
الأول في ركعة الأولى والثاني في الثانية وكل منهما مكانه أو يحول مكان آخر، وانعكس ذلك
فهو أربع كتيبات وكانها حجرة ثم إن كثرت أفعالهم في التحول صرة، ولا خلاف من ذلك
ما ثبت في مسلم وهو أن يتقدم الصف الثاني الذي حرس أولاً في الركعة الثانية لیسجد ويتأخر الذي
سجد أولاً بحرس ولا غش كل منهم أكثر من خطوتين،

(قوله في الاعتدال كور) مبهمة أنهم لو زادوا من حرس وحرس وحرس لم يتبع غيرهم
ذلك وهو من ذلك هو الوارد في حرسهم، حيث صوت غير معهود في الصلاة، وعمل
ذلك إن كانوا من ذلك، فوجدوا جهازاً وسبوا أهل بيتهم الحائرين أو تمنع عنهم ذلك
أن يعينهم كلاً من حرس، وأقرب الأول، وكذا هو ما تقدمت عليه جود دون الحرس، فقام
بذلك الركعة تعرض مسجدهم منه كمن عزم، بله أنهم ما، ونظم في الهوى وإرادة الحراسة
حراسة في ماله حرموا، حمة ركبت به عصبهم بعدد الأس فلا يجوز لهم يعود كالأصل حج
وتحتمل حوز العود لهما ذلك مع في مسجدهم لعدوهم في حرسهم، وبن سرق إلى مأهب وما
في الرحمة (قوله سجد من حرس وحرس) بمعنى أن سجد من سجد ما بين في صلاة الرحمة لوم
بمكثوا من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فيكونون كالمسوقين، ثم رأت في من ابروص
ما وجد منه ذلك، وعبارته في ذات الرقاع وبعد مجيئهم، أي الفرقة الثانية، قرأ قدر السجدة
وسوره قصده وركع بهم، فان لم يظفره وذكر كونه في الركوع ذكر كونه كالمسوق اه فقوله
كالمسوق يشعر بذكره (قوله في الركعة الثانية) أي بعد ثلثه وذكر دون وهل هو
فصيه الصف الأول ماخره وتقدم الآخر أولاً لأنه مأثور به أنه صر، والأقرب أنها سوب
فما أخره، وتحصل لا تقدم في تقدم فيه ولا مانع من حصول ثوابه على التقدم والتأخر من
حيث لا متناهي سوى فصيه الصف الأول ويريد عندها (قوله لعسف السبوح بها) فان عميرة،
فسره الأسوي ملخصها عليها ه سم على مبهج (قوله ثم إن كثرت أفعالهم في السجود
صرة) قد تشكل إشهاد عدم كثره لأفعال على ما قرر في الكسبة التي رويها ابن عمر
في صلاة ذات الرقاع هه عفر فيها لأفعال الكثيرة شوايصة كما يعلم بصور لك السقيمة،
ويفرق بأن الأصل منع الأفعال المذكورة إلا ما أذن فيه التارخ ولم يثبت لإذن هه خلافه
هناك، وأن من شأن تقدم أحد الصفين إلى مكان الآخر وتأخر أحدهما إلى مكان الآخر
عدم لاحتياج إلى الأفعال الكثيرة المتواصلة لثوب لمسافة بينهما عادة وشرعاً، ولا كذلك
عنى، أحد الصفين من تجاه العدو إلى مكان الصلاة أو دهم من مكان الصلاة إلى تجاه العدو اه
سم على منهج .

عنه في الأمن . أما في خوف كهدد الصورة فيسحب كما ذكرناه ، لأن حاله الخوف ركب أشياء
لا يعمل في حاله الأمن أو في غير الصلاة لعادة ، وهو الأوجه . فما فيها فلا لأنه قد خالف في فرصتها ،
وقد في الخادم عن صاحب الوقت أن المراد بالكثرة أن يكون المأمون منهم في العدد أن يكونوا
مأثمين والكثرة من مثله ، فإذا على ثمانية ، وهي مائة تبقى مائة في مقابلة مائتي العدو ، وهذه أقل
درجات الكثرة لثلاثتها . ولعل في ذلك الصلاة بسكينة المذكورة في قوله (أو تقف فرقة
في وجهه) أي العدو يحرس وهو في غير جهة نفسه أو فيها وهم سائر (ويصلي) الإمام (بفرقة
ركعة) من ثمانية بعد أن يحار بهم إلى مكان لا يحرمهم فيه سهم العدو (فقام) الإمام
(للنية فافقه) بالنية بعد الانتصاب استحباباً وقبله بعد رفعه من السجود جواراً (وأتمت) بنفسها
(وذهبت) بعد سلامها (أي وجهه) أي العدو . وسن الإمام أن يحلف الأذى لا يشعر به وهم
بهم فيه وجمعهم تحلف بالنية التي انصرفوا بها لللا يطول الانتظار . ويسن تحميمهم لو كانوا
أربع فرق في السردود (واحد ، واحد ، واحد) بالحرمة بعد دهاب أولئك إلى جهة العدو والإمام
قائم في السنة . وسن الإمام السلام إلى حقوقهم (فاقفوا به صلى) بهم الركعة (الثانية ، فإذا
حسن) الإمام (منتهبهم) أي (فاقفوا بالنية) وهو منتظر لهم وهم غير منفردين عنه
من مشاؤون به حكماً (وحقوقهم) بهم (حاربتهم بذلك فضيلة التحلل معه كما حارب لأوى
فصله الحرمه معه (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صلاة صلواته (بدت الرفع)
وهي مكان من تحت الأرض حصن يسمى .

(قوله أو في غير الصلاة
المعدة) معطوف على قوله
في الأمن عقب قوله عنه
(قوله وهو الأوجه) يختم
أنه راجع لأصل التقييد
المذكور في قوله وعنه الخ
ويختم رجوعه لحسن
الحل الثاني أي قوله أو
في غير الصلاة المعدة وهو
المصدر معه كون قومه
المذكور على عمومته حتى في
الخوف (قوله لكن
ظاهر كلامهم بحالته (١)
انظر لقائمة إلى ماذا .

(قوله عنه في الأمن) أي ومع كونه خلاف السنة الاقتداء فيه أفضل من الانفراد ، وعليه فينبغي أن
يعد قومه من أن لا يعمل بما روي عنه . ولأنه وكانت الصلاة حاف أحدهم سائلة عما روي عنه
الصلاة خلف عمره لأجله (قوله لأنه قد اختلف في فرضيتها) عبارة حجج نعم إن أمكن أن يؤتم
بالسنة واحد منها كان ليس يصحوا من اقتداءهم بسنن يختلف في صحة في عمده وصلاته صلى
الله عليه وسلم أسرفين لأهم لا يسبحون ، صلاة خلف عمره مع وجوده اهـ لكن قوله ليسوا الخ
مسألة كما ذكره الشرح من أن عنه في غير الخوف . لأن يعلى . المراد ليسوا في صلاة كما
قوله ، وعبارته نعم على حجج نعم تحت الأسوى أن لأوى أن يعلى بالنية من م يصل . أي
للخروج من صورة اقتداء اقتصر على ما سنن (قوله بعد أن سحر بهم) أي الأولى له ذلك لأن
الصرر لهم عمر يحيى سباً وقد وقعت الرقعة الثانية في وجه العدو (قوله فاقفوا به) أي ولا يحتاج
. الإمام لنية الإمامة في هذا حاله كما هو معلوم لأن الجماعة حصة لله الأوى وهي مسخنة على
نية أحرا الصلاة وهذا كما لو اقتدى بالإمام قوم في الأمن وطلبت صلاتهم وحده مسوقون واقتسوا
به في الركعة الثانية (قوله صلى بهم الركعة الثانية) أي قام يدركوها معه لسرعة قدرته فيحتمل
أن يوتدوا هو فيه ويأتوا بالصلاة تامة بعد سلامه كهو في غير صلاة الخوف ، ويحتمل أنه
ينتظرهم في الشهد فأتوا بركعة وسم الإمام وأتوا بالآخرى بعد سلامه ، ويحتمل وهو الأقرب
أنه يطردهم في الشهد أجمعاً حتى يأتوا بركعتين فسلم بهم (قوله قاموا عورا) أي فإن جلسوا مع
الإمام على بيه التقيم بعد فالتظاهر بطلان صلاتهم لأحدثهم حبوساً غير مصلوب منهم ، بخلاف ما لو
جلسوا على سنة أن يتوموا بعد سلام الإمام فإنه لا ينصر لأن عنه ثمهم ثمهم مسوقون .

(١) هذه القوة عمر
موجودة بسنن الشرح
التي بأيدينا اهـ مصححه.

(قوله للاجماع على صحتها في حمله) كسب الشبهة بمجرد على غيره انتهى معنونه لعمارة السارح ما فيه من مراده منه أي من قوله للاجماع الخ تنونه الآتي وفارقت صلاة عسكان الخ . واعلم أن الحكم (٣٥١)

لغيره وتعليقه ف قاله فيه بحث وذلك لأن صلاة ذات الرقاع مما قطع القدوة في الرقعة الأولى وإنيان الرقعة الثانية بركة لنفسها مع دوم القدوة والأمر الأول في حال الأمن معه أو حصة مظنا وكذا لإمام أحمد إذا كان غير غير ، وهو أحد القواين عندنا وأما الثاني فمنوع حاله لأمن نفاق والاعسار بجواز الثاني في الأمن عند بية المراقبة خروج عن صورة المسند فيمنع وثيق من الذين أن الكعبين لو كاسا لأمن كانت صلاة الإمام على كعبة من أصحابه أو أباؤهم على كعبة ذات رقاع باطله في قول عسكان يقول الأئمة من غير غير ولكن عند الشرح رحمه الله تعالى أن صلاة القرعة لأوى صحيحة في الأمن على كعبة ذات رقاع بخلاف صلاة عسكان فإن صلاة الرقعتين فيها باطله عندنا لأن الله تعالى أعز وأعلى الذي يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا في نصب ذات الرقاع على عسكان لأن حاله التي تشرع فيها هذه غير

لأن الصحة لموا أرجلهم الخرق ما تروحت . وجعل معهم شجرة هائلة وفيها مائة من حب في يابس وحرة يقال له الرقاع ، وقيل انرفع صلاتهم فيها (وأصح أنها) في هذه الكعبة (أفضل من) صلاة (بطن بطن) خروجاً من خلاف أعداء لمصر من ولأهلها أحب وأعدل من القرعين وهي أفضل من صلاة عسكان أصلاً للاجماع على صحة في غيرهم وسحب عند كثيرنا فالكثرة شرط لسنها لا لصحتها خلافاً لما اقتضاه كلام العراقي في تحريره وصار صلاة عسكان يجوزها في الأمن لمر الرقعة الثانية . وهذا إن بوب مسرفة خلاف ما والتعليل بالأول غير مناسب ، مرقين النوع استبداد الكلام في الاصلية وم في الاستحباب ولو لم يتم الاستدلال به في الرقعة الأولى بل ذهبوا ورفضوا هذه الفتوى في الصلاة وحدهم الرقعة لأخرى فصل في ركعة وحدهم من ذهبوا إلى وجه العدو وحدهم من سبوا في مكان صلاتهم وأتموها لأنفسهم وذهبوا إلى العدو وحدهم ثلاث في مكانهم وأتموها حار ، وهذه الكعبة رواها من غير (قوله لأن الصحة لموا أرجلهم الخرق) قال عسكان فإن من الرقعة هو أصح ما قيل تنونه في الصحيح في رواية أبي موسى لأبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة عسكان ذلك عن أبي موسى بن عبد الله بن مولى قيس بن أبي حنيفة رضي الله عنه وهو غير مع أصحاب البيتين فكيف حضر هذه الصلاة وهي من حيث ثلاثين أي دهرى (قوله خروجاً من خلاف أعداء) مقتضى منقول لعل المراد أنها أفضل من ذكر في حقه فلا يبقى ما مر له من استحباب هذه الكعبة مطلقاً على أنه قد يكون خلاف في حقه حار ، حق في هذا حاله وإن قما باستحبابها ثم رأيت مبادئ في قول الشرح . وفي صلاة عسكان الخ (قوله وهي أفضل من صلاة عسكان) وعليه فاعل الحركة في آخرها عسكان في ذكر مع كونها أفضل منها أن نيك قد يوجد صورتها في الأمن بالأعادة في صلاة من غير وسحب المنومين بحور رحمة في عسكان (قوله للاجماع على صحتها) وبقي صلاة بطن بطن مع عسكان فلهما أفضل والأقرب أن بطن بطن أفضل من عسكان أيضاً لجوارها في الأمن على ما مر فيه وتل شيخنا الشوري عن العاتقي ما يوافقه (قوله وفارقت صلاة عسكان) أي حيث جعلت الكعبة حراماً لمن وثم شرطاً للصحة ويدل على ذلك ما تقدمه لسم من مر وعنه فسرق في ذكره السارح ، وحاصله يرجع إلى أن صلاة ذات الرقاع باطله كان يجوز منها في الأمن في حقه بحكم يجوزها مطلقاً وصلاة عسكان ما كانت محلقة الأمن في كل من ركعتين فصرح فيها على ما ورد وذلك مع الكثرة دون غيرها وبطل وجهه أنه لما كانت حرة التزم مشعولاً بالصلاة كان في تركها مع التمهيد تعرض للهلاك فثبت خلاف ما رجع فإن حرة باطله يمكن منهوله بالصلاة كانت متهيئة لدفع العدو (قوله والتعليل بالأول) هو قوله خروجاً من خلاف أعداء ، المقصود بالسنن (قوله لما مرقين النوع الثالث) أي في قوله وفارقت صلاة عسكان الخ (قوله وحدهم من ذهبوا إلى وجه العدو) أي سكوناً .

الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وعلى من سبها يشرع في حاله وحده فاحسوا رضي الله تعالى عنهم أن يلبسوا الأفضل مهما كان يقدم على الآخر والله تعالى أعلم به خبره .

وحار ذلك مع كثرة الأفعال بلا ضرورة لصحة الخبر فيه مع عدم المعارض لأن إحدى الروايات
كانت في يوم والأخرى في يوم آخر وعوى السبع صرعا لا يحاحه عرفة اسريح وتصدر جمع
وليس ها واحد منها (و شراً الإمام) هذا (في) قيامه للركعة الثانية الفائحة وسورة بعد
في من (استطرد) للفرقة (لنسة) قد خوف له وحقته قر من السورة قصر فائحة ،
وسورة قصيره ويركع هم وهدد ركعه ناسه بسحب عودها عن الأولى ولا يعرف لها في ذلك
نظر (ويشهد) هذا في حقه لا يشرها لأن الكون عذاب لمدينة النبوة ، والتباعد ليس موضع
ذكر (وفي قول آخر) قراءة الفائحة والشهد (لتأخذه) فتدركها معه لأنه قرأ مع الأولى الفائحة
مؤخرها لشرها مع الفرقة النسة وحى هذا شعر بالذكر وحلاف كافي المجموع في الاستحباب
وتحوي صوره جمعة في خوف كسالة عصفان وكذات الرقاق لا كسالة نفس على سكن شرب أو
سمعون حصه ، ووسمع يعون فأكثر من كل فرقة كان كات ، حلاف مالو حنبل عرفة
وصلى أخرى ، فإن حدث نص في ذلك على البمعن في كفه لأوى في الصلابة طاب ، أو
في الثانية فلا ، وعد مراب ! حدث النص عنه بحرم الثانية وهو الأوجه وإن قال الجوحري
إنه محمول على ما إذا عرص النص عنها بعد حره جمع لأى ، ولا لم يبق لاشتراط الخطبة
أر بعين من كل عرفة معى ، وبوله في الثانية المراد به ثانية الفرقة الثانية ، وهو ظاهر مفهوم
سوى في أول الجمعة حيث دل شرطها جماعة لأى الثانية اه ، وهل يجب على الإمام التنظر الثانية
لأن الجمعة وحده عسبه ، وإرا سر فوب عسبه ، قال الركنشي وابن العباد : الأقرب
نعم لأن ثبت الواجب لا يجوز على نفسه فكذلك على غيره اه والأقرب عدم الوحوب عليه ،
(قوله قرأ من السورة في فرقة) وهو يطابق ما لا يشر حيث «قرء» لأنه قد جهر في حال
قراءته ساجدة فقام به سراج من به وترى من والأقرب لأول العهد كورد وكوب
ذلك كانه بعد قراءة الحمد حيث دار منه سكوب ثم دعه ثمومين (قوله وسورة يسره)
أى من ذلك سورة يس في م مدره ، ولأن سورة أخرى ه حج (قوله ولا يعرف ها) أى
سورة الثانية على الأولى (قوله في بيت غير) أى ولا شك كل عنه ما قدم في الجمعة من أنه قرأ
في لأوى الجمعة وفي الثانية الفائحة ولو لم يقرأ في الأولى الجمعة قرأ في الثانية الجمعة والمناقض لجوار
أن أراد لا يعرف لها سر ساب منه غلو في الآية لم لا ، فهو خصوصه والجمعة صارت في م
ساقون بخصوصها وأما جمعة فطلب فيها غلو ، فلهذا ساقون في م ساقون في م منه
غلو في الآية معونها غيرها فظوظها على الأولى على م ، م في الآية لا يسر غلو ، على
الأوى لجوارش ما أتى به من دعاء لا يسح في الأولى لتصل م ، م على الآية ومساواها اه (قوله
لا كسالة ظن كل) عر هذا حر مثاها صر كحرف خوف عار في العتد ولا صر كوما اسلا لازم
لما من نه سحب ماله جمعة حيث حر الزهد ومنه موصف ، كان وصلى لله ثم حصر إلى مكان لم
صل أهله فخصهم وصلى بهم حيث حر له مث وان كان من م ، م على ذلك مثاها ساقون في م ساقون في م
رفع امسعت وفيه عه شى لأن م م كسالة مشقة في الجم (قوله سكن يشترط أن يسمعون) أى كلهم
(قوله ووسمع ريعون فكثر) فصته أنه وسع من الفرقة الثانية دون أربعين لم يكف ولا معنى له مع
حوار مصها من الأربعة موصلا بحرم كاذن في قوله وهذا شمل الخ وخصه قوله فصار في شرح
قول كسالة أن يتم أربعين فيل قوله ح م كان ولا يشه موعبه أى سرفقة الثانية ترها على
الصحيح ه أن م ها بحر سوبر (قوله حله حرم النسة) أى ولو سقى النص من وحا
(قوله وقوله في الآية) هو من كثره الجوحري والسمعة الارشاد أى هو مشر وحه

(قوله مع كثرة الأفعال)
أى اللزم منها سندر
انقشيد في الذهاب أو
لرجوع كحوظه (قوله
فيؤخرها) أى مع الشهد
(قوله وهو شامل لما إذا
حصل النص حالة محرم
الثانية) أى وجمها جمعة كما
صرح به في لأماد (قوله
وهو الأوجه) ووجهه كما
في الأمد لأن صلاة ثانية
ابتداء بإقامة جمعة فاشه ص
فيها السماع والعقد عند
الخطبة ، ثم إذا انعقدت
صار معة لأوى فاعمر
النقص من العدد مراعاة
للتسعية ولا يمكن نقص
السماع (قوله وقوله) أى
الارشاد إذ هذا من بقية
كلام الجوحري إلى قوله اه

والفرق بين هذا وبين ما قلنا عليه وصح وجهر لظانه ذولي في الركعة الثانية لأهم مفردون ولا يجهر الثانية في الثانية لأنهم مقتدون ويأتي ذلك في كل صلاة جهرية ويؤم بمكة لجمعه صلى الله عليه وسلم الشهر ثم أمكنه الجمعة قبل الصبي لانيء بحسبهم لكن بحسب علي من بعض معهم ولو أضاف أم كرهه ويقسم عمره مخرج من خلاف حكاية العمري (قال صلى) الإمام (مهرنا) على كيفية داب رفاع (مدرقة) من أقوم بحالي بها (ركعتين) وتعارفه هذا الشاهد معه لأنه موضع شهده فله في شرح النهج (وبالثانية) منه (ركعة وهو أدنى من عكسه) احذر أيضا (في لأشهر) سلامة من الصور في عكسه برأيه شهد في أولى الثانية من هو مكروه ، والثاني عكسه أولي لتجربه الثانية عما فاتها من حبس الحرم (ويستظر) الإمام في صلاته بالأولى ركعتين الثانية (في) جلوس (شهده) الأول (توقيه الثانية وهو) أي انتصاره في القيام (أصل) من نظاره في جلوس شهده (في الأصح) أن القيام بحسب الصور بخلاف جلوس الشاهد لأول ، وإشافي أن انتصاره في الشاهد أولى يسركوا معه ركعة من أولها ولو فرقاه في المغرب ثلاث فرق تحت صلاة جميعهم على النص (أو) صلى ٣٣ (رابعة شكل) من الترتيب بحسب (ركعتين) بعدوه قوله تعالى - وإذا قمت فيهم فأنت لهم الصلاة - ولأن فيه تحذيرا لا يسود مع السواقة بين شؤمهم وهذا إن قضى في الغر رابعة أو وقع الخوف في المحصر أو في أهل من ثلاثة أنه لأن الأئمة أنفسهم وإلا فافهم أصل لاسيا أنه ألقى بحالة الخوف وهل الأصل الأصل في الشاهد لأول أو في القديم الثالث فيه الخلاف السابق في المغرب ولو صلى بركعة واحدة ركعة واحدة أو عكسه صح مع كرهه وسجد الإمام والشافعية الثانية سجود السهو للحدثة بالانطراق غير محله قال صاحب الشامل وهذا يدل على أنه إذا فرقهم أربع فرق .

(قوله وبين ما قلنا عليه)
أي من ذكر (قوله ٣)
لاحقة إليه مع قول
الصفحة مفرقة .

(قوله والفرق بين هذا وبين ما قلنا عليه) هو قوله لأن تفويت الواجب لا يجوز على نفسه والتمس هو قوله مسكدا على غيره (قوله واضح) وهو ما صرحوا به من أنه لا يبرمه لتصبح صلاة عمره بخلاف صلاة نفسه (قوله قال الصبي لانيء لم يحسب عامه) والفرق بين هذا وما مره هذا قول صف بن يحيى في اقتداء لجمعه من أن لحينه أسوق وأدرك هذا صلاوة الظهر جماعة يجتمعون الجمعة ربه أن يصليها معهم بأن العذر قائم هذا حال صلاتهم يظهر فكأنوا كالقعد بدفع فعل الظهر ثم خلق وأدرك الجمعة حيث لم يحسب عليه بخلاف ما وقع فيه من أنه لا عذر له وقت صلاته انظر لأمكان الجمعة في حقه حين صلاته فكان كالقعد بدفع ثم صلى الظهر في حال عونه ثم أمكنه الجمعة حيث يحسب عليه معها (قوله ولو أعاد لم يكرهه) أي أعادها جماعة وإن كان مع الشافعية التي صلت معه أولا (قوله ويؤم غيره) أي هذا (قوله وهو أصل من عكسه) قال سم على حج في أثناء كلام وسك عم لوصي في المغرب بركعة واحدة ركعتين هل يسجد للسهو بالانطراق غير محله مكرهه ذلك وعدم وروده اه ولا أقرب السجود بغيره (قوله فيه خلاف السابق) أي والراجح منه أنه في القيام الثالث (قوله للحدثة بالانتظار في غير محله) أي لكونه ليس في نصف صلاته المنقول عنه صلى الله عليه وسلم .

سجدوا للسهو أيضا للحاجة وهو كما في (فو) فرفهم أربع فرق و (صلى لكل فرقة ركعة) ثم
فارقته وصلى ثلاثا وصلى وإمام فتم بطرف فراعها ودها بها وعي، الثانية ثم صلى الثانية
ركعة ثانية وفارقته ونظر لثالثة إما في الشهد الأول أو قائم على ما من من خلاف ثم صلى
الثالثة ركعة الثالثة وفارقته في تمام الركعة وثموا لأنفسهم وإمام ينظر فراعهم ودها بهم
وعي، رابعة ثم صلى رابعة ركعة الأربعة وسطرهم في الشهد وسبهم (صلى صلاة الجميع
في الأظهر) لأن الحاجة قد بدت إلى ذلك بأن لا تكفي وقوف نصف الجيش في وجه العدو
و يحتاج إلى وقوف ثلاثة أرباعهم وإعنا اقتصر صلى الله عليه وسلم على انتظارين لعدم الحاجة
إلى الرياء ونعله لواجب إليها للعمل بشرط الإمام لتفريقهم أربع فرق في الرباعية الحاجة إلى
ذلك وإذ فهو كمنه من لا حذر وفرد في الروضة وأنها وحرم به في الفرار وخاوي ولأنوار
والعصا كما صححه في المجموع عنه الشريعة وفي في المخدم استحقاق عسكى حواره عند الحاجة
بالخلاف وإيم القول عند عدمها ومقابل الأظهر مطلق صلاة الإمام ربانته على الانتظارين
في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الرقاع كما في صلاة الفرقة الثانية والرابعة إن عصوا
بماتان صلاة الإمام (وسهو كل فرقة) أي إذا فرفهم فرفس كما صرح به في المحرر (محمول في
ولا هم) أي في ركعتهم الأولى لأنهم في حال العدو (وكذا ناس الثانية في الأصح) أي الركعة
الثانية للفرقة لاستحباب حكم العدو عليهم لأنهم يشهدون معه من غير بسة قدوة جديدة،
والذي لا يراها بها حب (لانية ذوى) لاعتراهم حب وحكما (وسهو) أي الإمام (في)
الركعة (الأولى يا حي الجميع) أي فبعد المرفوف عند تمام صلاتهم (و) سهو (في الثانية
لما في الأولى) لمعرفهم فيه وتبعد النسة معه آخر صلاة ونفس تلك السهو في الثلاثة
والرابعة مع أن ذلك كله معلوم من باب سجود السهو (وبن) للصلى صلاة الخوف (حل السلاج)
أي لا ينعى صحة الصلاة (في هذه الأنواع) الثلاثة من الصلاة احتياط، وذلك كسيف ورمح

(قوله سجدوا للسهو أيضا) يعني غير الفرقة الأولى (قوله كما صححه في المجموع عدم اشتراطه) أي
ما ذكر من الحاجة (قوله ومقابل الأظهر مطلق صلاة الإمام) وقع مثله في المحلى وكتب عليه
الشيخ عمده رحمه الله قول ابن سريج مطلق الصلاة الثالث وهو واقع في الركعة الرابعة فإن الأولى
لا يسمعها وفي الجمهور بالاستسار الثاني وهو واقع في الثالثة لنفسه يورد من جهة أن المنتظرين
فيها ورد الصلوة الثانية بخلاف للنتظرين هنا وأيضا من جهة طوله كما بينه الرافعي رحمه الله، فإن
قد سئل عن سراج طلت صلاة الركعة فقط إن علم، وإن فما يقول الجمهور طلت صلاة
الثانية والرابعة إن علم فتول الشرح الآتي وصلاة الثالثة والرابعة تفريع على قول الجمهور المذكور
في ذلك وقد علم أن قوله ربانته على الاستسارين لح، ليس لمردده بريدته ما ينظر ثالث لأن
المطلوب بالاستسار الثالث وهو واقع في الركعة قول ابن سريج كما علم وبطل عليه صلاة
الرابعة فقط وكذا إمام مذهب ابن المرداد برادة من حيث الطول المخالف لما ورد في انتظار النبي
صلى الله عليه وسلم أو باعتبار أن إيراد انتظاره في قيام وفي تشهد وهذا رائد على ذلك وذلك
لا يكاد يبين من كلامه إلا تراجمه أصوله والله أعلم اه (قوله آخر صلاته) أي أن استمروا معه
إلى السلام فإن فارقوه سجدوا في آخر صلاتهم

(قوله ثم فارقته وصلى
ثلاثا الخ) لا ينعى ش
باق العبارة يدل على أن
الصمير في قوله ثم فارقته
للفرقة الأولى مع أنه
م تقدم لمرجع إذ كلام
أنش في شكل فرقة
لا خصوص الأولى وعما
استرح الحلال عقب ابن
نصها وفارقته كل فرقة
من الثلاث وأتمت وهو
منتظر فراغ الأولى في
قيام الركعة الثانية وفراغ
الفرقة الثانية في شهادته
أوقيم اثباته وفراغ الثانية
في قيام ركعة وفراغ اربعة
في شهادته الأخير وسلم بها
سكت (قوله وهو كمنه
في حال الاحتياط) أي
فيكون معكروه معقولا
لصليبه الجماعة (قوله
وقال في الخادم) أي مع
للخاطر

(قوله إد لو وجب سكال تركه مفسدا) فيه أن وجوبها لأمر خارج وهو (٣٥٥) لا يقتضي تركه ما ذكر كما

سيأتي في كلامه آخر
السوادة (قوله كبيعة)
لاوجه لاستثنائها لعدم
دخولها في السلاح المرادها
كما يعلم مما يأتي في كلامه
قريبا (قوله والأوجه أنه
يأتي في القضاء هما ما يأتي
الح) كالأد فصر عن أداء
ليراد وعارة التحفة ولو
حاف صرر يبيع التيمم
ترك حمله وجب في الأنواع
الثلاثة ولو محسا وماعا
للمسحود والى يتجه أنه
يأتي في القضاء هما الح
(قوله لو كانوا مسلمين)
أى في صورة ما إذا كان
الخوف الملاك كما هو ظاهر
إذ هو الذي يحور
الاستسلام به للمسلم إشارا
بإشادة فراجع (قوله
وهو معنى قول الشارح
من الأنواع محبة) قد
يقال لو كان هذا غرضه
لأتى به في أول الأنواع
ونحو أحد من كلام
الشهاب الرئيس أنه أى
نظير هذا الخواب فيما
من الأنواع لكن تعبر
هذا التعبير تعنى في العبارة
على أن الذي يتجه أن
الشرح الحلال إنما أشار
بذلك إلى دفع ما قد يقال
إن الصف لم يمتنع
عن النوع الذى قيل هذا
بعض الثالث فكيف يتنى

وشاب وسكين ووضع بين يديه بالشرط لآتى كالحمد إذ لجل غير متعين وإن مال إليه الأسنوى
واحتج بأنه لو كفى لوضع لاسنوى وضع الرمح في وسط الصف وحاشية وقد صرحوا بأن لأوب
مكروه أو حرم دون الثاني ورد أن الكلام في وضع لا يبدء فيه وحاصل ما في ذلك أنه إن غلب
على ظنه التادى به حرم ولا كره (وقول تك) لظاهر قوله تعالى - ويا أهدوا صلحتهم - وحمده
لأول على السبب إد لو وجب سكال تركه مفسدا كغيره مما يجب في الصلاة ولا يصدق به فسد
لكن بتركه تركه من غير عسر احتياط ويجوز أن كان متحسنا وماعا تمام بعض الأركان
كبيعة جمع مباشرة مباشرة في ذلك من إصباح الصلاة والنفس والدروع ليس كل منهما سلاح
يسن حمله لأشهما مما يدفع به بل يكره لكونه تسلا تشعل عن الصلاة كالحلقة كما نفى في المجموع
عن الشيخ أى حاد والدسجى فلا يفي ذلك إطلاق أقول بأنهما من السلاح إذ ليس كل سلاح
يسن حمله في الصلاة لأن إرادته به ما يقبل لا يدفع به ولو تعين حمله أو وضعه بين يديه فخر -
في دفعه لملك كان وجب سوء أريد حشر المترك أنه أسوى إخطار إد لو لم يجب سكال ذلك
استسلاما للعدا بل لو حاف صرر يبيع التيمم بترك حمله وجب فيما يظهر والأوجه أنه يأتى في
القضاء هما ما يأتى في حمل السلاح المتحسنا في حال القتال وإن فرض أن هذا يترك وهو يترك
العدو ولو كانوا مسلمين لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واحدا ولا فرق في حال الوجوب كما
قد يؤخذ من كلامه في شدة الخوف وبه صرح المحب الصغرى وغيره بين المانع من صحة الصلاة
كالمسحود والسبب الثانية من مباشرة محبة وغيره لكن يتعلق لوضع في المانع من ذلك إن
يمكن الإتيان به وإلا كان حاف أن يصير رأسه سهم لورج السبب الثانية لمن المسحود فلا يترك
حملة ولا تتطال صلاته بترك حمل الواحد عليه لأن الوجوب لأمر خارج (الراجع) من الأنواع
الصلاة بالكييفية المذكورة في عن هذا النوع وهو معنى قول الشرح من الأنواع محبة حيث
أتى به جوابا عن اعتراض على المصنف

(قوله بالشرط الآتى) أى وهو سهولة التناول (قوله بأن لأول) هو وضع الرمح في الوسط وقوله
دون الثاني هو قوله وحاشية (قوله إن غلب على ظنه التادى به حرم) أى ما لا حاف على نفسه
والأحار لوجوب وعارته الرادى وكذا لو أدى غيره فوجب حمله حاشية ولا يثار صرر
غيره أحد من مسئلة لا يضر راحته قدم عليه ولم يجب عليه دفعه لمصطبر آخر قدما - به أه (قوله
كالحلقة) ككلمة مصباح (قوله ما يأتى في حمل السلاح) والراجع منه وجوب القتال (قوله
حيث لم يكن القتال واحدا) أى بأن يمكن لصحة عامة تتعلق بالمسلمين مثلا (قوله لو نزع السبب
المدانة من المسحود فلا يترك حمله) وهل إذا صلى كذلك يجب الإعادة أم لا فيه نظر وقناس مامر
في صحة الصلاة من أنه لو شق عليه رفع عصاه لحرارة حمله صلى على حبه ولا إعادة مامر
تحبها بحاسة غير معقو عنها أنه لا إعادة لها لكن في كلام الرياى كحج ما يقتضى الإعادة وعنده
فيمكن أن يفرق بأن العذر ثم موجود وهو الحرارة ولا كذلك هذا فإن إصانة السهم مثلا ليست
عقبة وأيضا فما صدر وهو معنى قول الشرح من الأنواع محبة وكسب عليه عميرة - معنى أنه
ذكر السوء ومحبه وقال هما محبة وقال فيما سلف ما يذكرك أنه يجزى ففقت أه وهو أولى من جواب
الشرح

له العبر هما بالراجع ووجه الدفع أنه وإن لم يكن راسا - يفظ فهو راسع بالجل فاضرف متعلق بالراجع والباء فيه على حذف الباء في
قولهم الأول بالذات والثاني بالعرض والشهاب حجج أشار إلى هذا إلا أنه قدر للطرف متعنا خارجيا ولا يفتى أن ما ذكرناه أقعد

أن هذه الكيفيات ليست هي الصلاة وإما معنى على هذه الكيفيات عند وجود هذه الأشياء وقوله بمحله الباء فيه بمعنى مع أو بمعنى في وهو (أن يسجد القتل) بين القوم ولم يحكموا من تركه وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لهم بعضهم ببعض أو تقارب الصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحم الثوب بالسدى (أو يشتد الخوف) وإن لم يتحم القتل بأنهم يأمسوا أن يحرم العدو عليهم لو ولوا ونسما (فيحلي) كل منهم (كف أمكن راكع وماشي) بقوله تعالى هان حاتم فرحاً أو ركناً ولا يجوز لهم إخراج الصلاة عن وقتها (ويحذر) كل منهم (في ترك) استقبال (القبلة) عند المعركة سب العدو للصلاة وقد قال من عمر في غير آله مستقبلي القبة وغير مستقبليها فمن منع لأمر أو عاروه البحري بل قال مشافعي من عمر روه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجب على إنسان ركعة لا سجد حتى في التحريم والركوع والسجود ولا وضع حفته على الأرض حتى يهلكه ذلك من تعرضه بهلاك بخلاف غيره في الماشي المستقل في السفر كما روى أنه يمكن الاستقبال بركعة واحدة لركوبه ركعة لأن الاستقبال ركعة سبيل السفر لا تركه لمخروجه حال ربه بخلاف ما قصر ربه وضح اقتداء بعضهم ببعض ومن احتجبت الحجة أو قدموا على لاهمه كما صرح به من الرفعة وغيره بالضرورة ومنها ما إن قدموا على أكثر من ثلاثمائة ذراعاً

(قوله أن هذه الكيفيات) كان الأصوب أن يقول بأن هذه الأشياء أو أن مراده بالكيفيات هنا الأشياء قريبة ما بعده بخلاف أفق الكيفيات الآتي وعليه فالضمير في قوله وإنما نفعل راجع للصلاة (قوله عمر مع) لا بأس ما بعده (قوله لا تركه) أي الاستقبال فهو معطوف على ترك المذكور في المتن .

(قوله أن هذه الكيفيات) فصيحة لأعراض عند كرسى سجد ذكر الكيفية وليس مراد به إما ذكر سب الصلاة بالكيفية لآلة (قوله أو بمعنى في) وهو الأوضح والأولى بتقديمه من قوله في عن هذه النوع الخ (قوله وهو أن يتحم) أي محل النوع (قوله بالسدى) بالفتح والقصر كذا في الأصح وقوله حجة منحه اللام وسماه لغة وهذا عكس للحجة بمعنى القرينة وأما اللحم من الحيوان فجمع لحمه وحمائله ولم يسمه بالدماء بل سماه لحمه (قوله ركب وماشي) أي وهو مومئ ركوع وسجود غير عسما كسبني أي ويكون سجود أحدهم من الركوع وسجوده إلا كسما بأقل إيمان وإن قدر على أن يركعه ويوجهه أن في سكايف زياده هي ذلك مشقة وربما يموت لشدة ما يدرأه من حرب فيمكن فيه ما يصدق عليه إيمان وسجود وإدخالهم بها من إيمانهم ولو على هيئة التي فعلها قولا وأظهر من هو كذا لم لا فيه نصر والأقرب الثاني لأنها صلاة ضرورية فلا يجوزها ثانياً لمجرد حصول سنة الإعادة نعم يعني أن من التردد حيث فعلها مع الأفعال الكثيرة مالمو حلت عن ذلك فلا يعد من الإعادة خروجاً من خلاف الذي أشار إليه قوله وكذا الأعمال الكثيرة (قوله عند المعركة) ولتردده ما حارب الإشارة إليه من خوف هجوم العدو لو استقبلوا (قوله وقد قال ابن عمر) أي في مقدم تفسير الآية وليس المراد أنه جعله معنى الآية (قوله لأمره) أي لا أعلم ما روى من عمر إلا معروف (قوله ركب) أي وجوباً وقوله لأن الاستقبال أكد أي من القيام وقوله سبيل الفعل أي حيث حار من سجود ولم يحرك غير القبلة وقوله لا تركه معطوف على قول انصف عند المعركة (قوله طال ربه) تعرض مالمو حركت دنته خطأ أو سياناً ومفهومة الضرر كحج سكن فباس ما تقدم في من السفر عديم الضرر في الصور الثلاث ويسجد للسجود (قوله بخلاف ما قصر ربه) أي ويسجد للسجود على قدر ما من في السفر (قوله كما صرح به من الرفعة وغيره بالضرورة) أي ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الإمام يقيده .

والجماعة أفضل من فردهم كما في الأمن بموم الأخر في صبيحة الجماعة (وكذا الأعمال الكثيرة)
التوالية كالصبرات والصعب يعسر فيها (الحاجة) إليها (في الأصح) ولا تطلب به بخلاف
ما إذا لم يحسوا إليه أما القليل والكثير غير المسمى فمخصص في غير الخوف معه أولى والثاني
لا يعسر لأن النص ورد في عشرين موعداً على الأصل (٢) في (صاح) فلا يعسر بل تبطل
به صلاته إذا لا ضرورة إليه بل الكوب أهيب ومنه به الشق بالصاح كما في الأم (و هو في السلاح
إذا دمي) مما لا يعسر عنه إن استغنى عنه فصيحاً بصلاته ، وفي معنى إنسانته حقه في فرد به يجب
ركابه كما في الروضة وأصلها ، ولعلهم اعتقدوا له هذا الزمن البير وروى بصعوبة في نظره كما
لو وقع على ثوب المصلي خمسة وم سجد خلا حنة من صاعه ، لذلك ، لأن الخوف مصفة ذلك
تدافع لأمن صرح به الإمام ، ورد بذلك قول روي الصاهر بصلاته (فان عجز) أي
احتاج إلى مساهمة شيء يمكن له عنه بد (تمسكه) ، بحاجة (والفرد في الأصهر) لأنه
عسرهم في حق لقل فأنه استحبه ، والذي يجب لتدور بعدد ، وما رجه مع فيه
لحرر فانه قال انه الأقص وهو ما عزم به في الشرحين والروضة في باب شروط الصلاة ،
لكنهما معاً في الشرح وروضة هـ عن إمام عن الأصحاب وجوب تصدق ، وفي المجموع أن

(قوله واجمعة فصل من فردهم) أي من كين الأفراد هو الحرم هـ حجج (قوله وكذا
الأعمال الكثيرة) لاحتياج خمس ضربات متوالية مثله فتد أن يأتي بست متوالية فهو حص
مجرد الشروع في الت لأنها غير محج بها ، وعبر المحج إليه مطلق فهو الشروع فيه شروع
في البطش أولاً لا تطلب لأن الخمس حائرة فلا حد فتد مع غيره فإذا فعل الخمس هـ نص في
طوازيها ولا بالآتيان بالسادسة لأنها وحدها لا تصح فيه نص وانجده في الآن الأول وقد يؤيده
أنه لو صح بوحدة الثاني ما ذكره نص الصلاة في الأمن صلاة فعل متوالية ، لأن العيين
لنواليين غير مطلق فلا ضرر فتد مع غيره فليس له اسم على حج وقد كان من جهة
الشيء ويترك منه ومن مفسر عيه بأن كل من انجس به مهي عنه فكان المجموع
كالشيء الواحد والخمس في انجس مصنوعه فم معنى الهى إلى ، دس ثم فيه لادخله في لال
أصلاً إذا دخل هو مهي عنه ، وعن بالبرس عن -يجب الشورى ما رواه ولما مل (قوله
ولا تطلب) بين به معنى العذر الذي أفاده التقدمة وقوله به أي العمل بسهولة من الأعمال (قوله
لأن النص ورد في هذين) أي في نهي أو ركوب وترك الاستقبال (قوله لا في صبح) قال
الشارح ، صاهره وورجر الخمس لكن العلة عدم أن السكى الـ كـت أهـ وهذا نصي أن
يكون في غير رحر لحيل الهى فانه هو كرحر الخمس الاستعانة عند الحاجة إليها هـ سم على
مسهج وعبارة حج في شرحه ، وفرض لا حجاج إليه أي الصبح ليعو تنبيه من حتى وقوع
تكو مهيت به أو رحر الخمس أو يعرف أنه فلا مشهور شجاءة بادرة اه أي فلا يعذره به وبه يرد
ما في الماشري (قوله و هو في السلاح إذا دمي) أي وقدر على إلقائه بأن لم يخش من إلقائه محذورا
أحد من قوله بعد فان عجز الخ (قوله حجه في قرانه) إن قل زمن هذا العمل بأن كان قريباً
من زمن الإبقاء هـ حج (قوله شيء يمكن له عنه بد) أي غنى ، وعبارة حج بدل قول
الشارح أنهم يمكن الخ وإن لم يصطبر إليه اه وقد يتبادر منه مخالفته لما هنا ويمكن حمل قوله بأن لم
يكن له عنه هـ على مصححة القائل وإن لم يحث هلاك بركه فلا محالة (قوله في الأظهر) ضعف

ظاهر كلام الأصحاب التصريح بالوجوب . دل في المهمات . وقد نص عليه في السويطي فتكون
الفتوى عليه اه وهو المتمد كما هو المرحح فيما لو صلى في موضع محس (وإن عجز عن ركوع
أو سجود أو ما) به لتصوره (والسجود تحتض) من الركوع وحوا غيرا سبهما وهذا للفظان
مضمومان يتقدرا جعل كالمصريح به في تحرر أو يكون خبر بمعنى الأمر أي يلزمه ذلك (وله دل السويع)
أي صلاة شدة خوف سحر وحصر (في كل قتل وهزيمة ساحين) لأن المنع منه ضرر وذلك
كأنه في قتال الضرب والفتنة العادلة في نفس الدعة دون عكسه لأنه إغارة على معصية (وهرب
من حرب وسيل وسيع) وجهه وهو ذلك حيث تمكنه المنع ولا التحص شيء ، بوجود خوف
(وعزم عند الإغارة وخوف حبس) دفعا للضرر الجلبس إن لم يكن به بينة وهو ممن لا يصدق
فيه . نعم وكان له به شبه ولكن الحاكم لا يسمعها . لا بعد الحس فهي كالعدم فيما ينصهر كما قاله
الأدري ولا إعادة هنا ، وكما يجوز صلاة شدة الخوف يجوز أيضا صلاة الخوف بطريق الأولى كما
صرح به المرحح في معنى تطرفة و سعمل صائفة في رد السر وإطفاء السر ، وهذا كله عند
خوف موت يوفت ، ونعم من ذلك أن صلاة شدة خوف لا تسع إلا عند صين الوقت وهو كذلك
مادام رحو الأمن . ولا فله فعلها فيما ينصهر كما مر نصرة في صلاة فائدة الظهور .

(قوه أو يكون حرا) أي هذا الركب فيكونان مسد حرا ، ويجوز أيضا رفع الأول ونصب
الثاني يتقدير يكون وإن كان قلنا (قوله في كل فـ) قال الأدري قلا عن غيره وكعد
لأنواع الثلاثة بالأولى اه حجج وسيأتي ما يفسد في قول النارج ، وكما يجوز صلاة شدة خوف
يجوز اح (قوله وهزيمة ساحين) كقتال ذي مال وغيره لتأصدا أخذ ظاهرا ، ولا يبعد إحقاق
لاحصص به في ذلك ه حج (قوله لأنه إغارة على معصية) ففسده أن الباعى عاص بقالة
مطلق وهو محال لما صرح به النارج في أول النعاة من أن البنى ليس اسم ذم عندنا ، لأنهم
إعاصوا بتأويل حار في اعتقادهم لكونهم يحطون به ، فهم ب فهم من أهلة لأجهاد نوع
عذر ، وما ورد من دمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض الموضع من عصاهم أو فسقهم محمول
على من لأهلية فيه بالأجهاد أو لا أوين له أو به أو بل قطعي البطال سبي ، وغيرة حج ها
وفئة عادله بعبسة خلاف عكسه إن حكم ب أنهم في الحالة الآتية في بهم ه (قوله وهو ممن
لا يصدق فيه) أي الاعسار كأن عرف له مال قد وادعى بفسه (قوله وهذا كيه عند خوف
موت) أي خوف حروجه (قوه وهو كدك) أي خلافا لحج قال سم على مهبج والقباس
أن بقية الأنواع كدك . وقد عمرة . وأما باقي الأنواع فاعصاهمها عدم اشترط ذلك فليتأمل اه
والأقرب مقالة عمرة (قوه وإلا فله فعلها) أي وإن سح الوقت

فرع . لو كان نعم روال الخوف وقد بقي من الوقت قدر ركعة وحج تحجر الصلاة إلى
رول الخوف لا مكانها أداء على هبئتها من عس حار كما ارتضاه مر هكذا فراجعها هل هو
مقبول انتهى سم على مهبج وقد ينادر من الشرح خلافه فتأمل وهو الذي يظهر الآن
لأنه لا ضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها . ثم رأيت سم صرح بما قلناه (قوله
فما يظهر) أي وعيه فتحصل الأمن بقية الوقت وحت إعادة ولا عمرة بطن البن حطوة .

ويصل في هذا النوع أيضا العبد والكوف قسمهما ، وروى والبروح لا الاستثناء
فانه لا يعوت ولا الفاتنة بعد كدهت إلا إذا حيف فواتها بالموت بخلاف ما إذا فاته غير عذر
فيما يظهر ولا يصليها طالب عذو حاف فونه لوصلي مسمك لأن الرحمة إنما وردت في خوف
فوت ما هو حاصل وهي لا تتجاوز محلها وهذا محتمل . نعم إن حشيت كرهه أو كسا أو انقطاعه
عن رفقته كما صرح به الخرجاني فيه أن يذهب لأنه حائف وتوخطف بعده مثلا في الصلاة حرت
له صلاة شدة الخوف إذا حاف ضياعها كما في رواية رحمه الله تعالى بها لأن العمد ولا يصير
وضوء الحصة كحكم سلاحه منقطع بالمد الحاجة و يرمه فعنها ثابت على الاعتماد والمساهمة ما حوذة
من فوشم إنه يحور صلاة شدة الخوف يحوف على ماله ومن كلام الخرجاني المار في خوفه
من انقطاعه عن رفقته ومن تهليلهم بعدم جوارها إن خاف فوت العتو بأنه لم يحف فوت
ما هو حاصل وقول الدمري لو شردت يرمه معها إلى صوت القسيه شغنا كسر أو إلى غيره
نطت مطلقا محمول على ما إذا لم يحف ضياعها بل بعدها عنه فتكاف للنسي أما مد خوف
ضياعها .

(قوله و يارمه فعلها ثانيا)
أي فيما إذا وطي النجاسة
كما يدل عليه الفتاوى
(قوله ومن كلام الخرجاني)
أي بالأولى وبعبارة الفتاوى
بل صرح الخرجاني الخ

(قوله ويصل في هذا النوع) ومثله شدة الأنواع الثلاثة الأولى اه حج سكن قسمها منه الردد
في الاستثناء بالنسبة ببقية الأنواع وماد ذكر في روايات صامر حيث تعانت جماعة على خلاف انطوى
فيها . وأما إذا فعلت فرادى فقد يتوهم في محي . بقية الأنواع فيه ، لأن تلك إنما تفعل إذا أصليت
جماعة والجماعة فيها غير مطبوعه . وثما صلاة شدة الخوف فلا يصح معها حنية فواتها حيث صاق
بوقت (قوله العبد والكسوف قسمهما) أي انتظار وأصحب وكسوف القمر والشمس (قوله
حيث فواتها بالموت) أي الفاتنة بعدر ومثله يقال في الاستثناء ، إذا حاف فونه صلى صلاة شدة
الخوف (قوله بخلاف ما إذا فاته غير عذر) أي فعلها حالا حروص من العفة ، ولو قبل شدة
الخوف عذر في التأخير ولا معصية لم يبعد وهو قياس ما فقهه من استحباب الترسب في الفوائت وإن
كان امتناعا قال غير عذر (قوله ولا يصحها) أي صلاة شدة الخوف (قوله إذا حاف ضياعها)
وتمشكك هذا بأنه لم يحف فوات ما هو حاصل وهذا النوع قد يحور ككذلك قال مع على منهج
نقلا عن الشرح ماصه واعتذر من عن هذا الاشكال بأن أراد ما يشمل ما كان حاصله ويرد
الاشتغال بفقد نحو المريق فانهم حاصله كالحج مع أن فيه تحصيل ما كان حاصله وأوردت عليه
ذلك خاويل التخلص بأنه لم يحصل حاصله وأنه سعى اعتنا ككون أراد بالحاصل ما كان حاصله
له وما في معناه اه فابراجم قال فيه نظرا وقضيته الخوازم إذا كان المريق عنده مثلا فليحذر اه
سم على منهج (قوله و يارمه فعلها ثانيا) أي في حال تلطحه بالنجس فقط اه مؤلف ويحتمل
الإعاده مطلقا ، لأن هذا نادر وهو الأقرب وإذا أدركه يمس له العود لحاله الأول ووكأن إمامنا
فيما يظهر أحد من إطلاقهم ويوحه بأن العمل الكثير إنما اغتفر في سعيه لتخليص متاعه لأنه
ملحق بشدة الحرب والحاجة هنا قد انتصت باستدارته على مائة فلا وجه للعود (قوله و إلى غيرها
نطت مطلقا) أي كثيرا كان أو قليلا .

فلا يظان مطلقا كما أفاده الخج وقل إنه مأخوذ من كلامهم (والأصح معه عرفة خوف الحج) أي لو قصد الحجرة عرفة الخج وبق من وقت العشاء متأرا إن صلاحها فيه على الأرض فاته الوقوف وبين سار فيه إلى عرفات فانه انشاء محمول على الصلابة شدة الخوف لأنه لم يحجب خوف ما هو حاصل بل روى يحصل منسب يحصل فأشبه خوف فوت العدة عند هجرتهم كما مر . والثاني به أن عتبه لأن الضرر الذي ينفذ بقوات الحج لا ينقص عن ضرر الخمس فيما في حق النديون وعلى الأول يؤخر الصلاة وحوا . ويحصل الوقوف كما صورته تصعب خلافه فافهم . لأن الله سبحانه وعنه الصلاة هي . وقد شهد بأحاديثها على هو أسهل من مشقة الحج كسأجرتها تجمع . ولما راد بأحاديثها بركب بالكلية وبأنه مع التأخير بدارك ركعة حار فتمنعها بضروره كما ذكره لاسوى وعرفه وحده ح به القاضي وليس لأحرم على الإحرام التأخير وألحق بعضهم بالخبر فيما مر اشتمل به د عرى . أو دفع صائل عن نفس أو مال . أو صلاة على ميت حيث يحاربه ولو دق وقت الصلاة وهو نارض معصومة بأحرم ماشيا كحارب من حارب كما قاله القاضي والخبي . و - مثل قوله رحمه الله تعالى نحن وحيث عليه الصلاة والعمرة ولا يمكنه إلا جدهم أن يدر أن يدر في وقت معين فهل يدم العمرة عندها . فحجب بأنه يحجب عليه بدم العمرة عتبه كما تقدم وقوف عرفة عندها (ولو صاوا) صلاة شدة الخوف (لود) كما في الخبر (ضوه عدو) لهم وكثيرا أن يشكو كونه أكثر من صاعدا ولو كان ذلك بحار عدول لهم (فمن) الحال (حذره) أو ما كان كما صو ولكن من دونه حائل كسندق أو نار أو ماء أو أن يفرهم حصصا بكمهم الشخص به منه أي من غير أن يحصرهم كما هو به شر أو شكوا في شيء من ذلك وقد صاوها

(قوله بركب بالكلية)
يعني إخراجها عن وقت
بالكلية

(قوله فلا يظان مطلقا) أي وثاني في البناء ما قدمناه فبمن حطاف نعله (قوله وعلى الأول يؤخر الصلاة) أي وإن عتبه وسعى لا يجب صاوها مورا للعدو في فواتها (قوله بأنه إذا عرى) أي أو أسير (قوله أو دفع صائل عن نفس أو مال) أي لعنه شره من في قوله للخوف على ماله حيث حوّر فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير به (قوله على ميت حيث يحاربه) أي غير كها ربا وبق مو يعرض عتبه أنه العري أو الأسير أو الفقار الميت وفوت الحج فهل يقسم الحج أولا فله نظر والأقرب الثاني ويوجه أن الحج يمكن بداركه وبو بمشقة خلاف غيره (قوله أحرم ماشيا) أي وحوا وصهره أنه لا يجمعها بالإدراك في هذه الحالة ولا يكاف عدم إصالة التراء وهو صاهر لأن هذه صفة صلاته في شدة الخوف . وقد جوزها له هل يلتخص من العتبية والخاصة على فعل الصلاة في وقتها (قوله كما قاله القاضي وعلى) قال الأدرعي ويسعى وحوا الإعادة لتقصيره اه واعتمده بمر اه سم على منهج (قوله كما يقيم وقوف عرفة عندها) قال حج بعد ذكر هذا وليس في محله لأن حج خوف خوف عرفة والعمرة لا هو بوقت ذلك بوقت اه وقد نقل من فوت لأن المعنى أن العمل كما معنى بالشرع . ثم يرد على معناه الشارح أنه إنما امتنع الصلاة عند خوف فوت الحج ما في صفة من أشبه وهو مسافر في العمرة بغير فوسها (قوله ولو صاوا) عامه في وجوب التناء (قوله من غير أن يحصرهم) يعني العدو

(أصوا في الأظهر) لتعريضهم بحصصهم أو شكهم وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون ذلك في دارنا أو في الحرب وصلاة شدة الخوف هي مال والباطل أن يصلا صلاة لا تحور في الأمن ثم يسي حارب منهم فشمع ذلك صلاة ذات ارتفاع على رواية ابن عمر وصلاة عثمان والفرقة الثانية من صلاة ذات الارتفاع على رواية سهل بن أبي حنيفة، ومفاد أن لأظهر لا يحب التقصاء لوجود الخوف عند الصلاة .

ولما حمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الباب كان ما فعل به للحرب وغيره وما لا يحل اقتدى به المصنف كالأكثرين فقال :

فصل

في حور منه من ذكر وما لا يحور

[فصل فيما يحور لسه
من ذكر وما لا يحور]
(قوله واتحاد سر) أي
إرخائه أي بحث بعد
مستعملا كما يؤخذ مما
عده لا ينعى دحاره الذي
منه الاستعمال (قوله
لا مثله) حرج به فرسه
للشيء عليه فانه حرام
كما هو ظاهر (قوله رفاهية
وربته) من غصبت الأمر
حلافا لما في حاشية الشيع

(يحرم على الرجل) والخفى المشكل احباصا (استعمل حرر) و«فرش وسره» من استر ويدثر واتحاد سر وغيرها من سائر وجود الاستعمال لأمشيه عليه في ظهره لأنه لما رفته به حالا لا عهد مستعمل به عرفه صح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تلبسوا الحرر ولا الديباج» وقول حذيفة «سأنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس الحرر والديباج وأن يجلس عليه» ومن «أنه صلى الله عليه وآله وسلم أحد في بيته تنصع حرر وفي شدة قسعة ذهب ووس هذان حرم على ذكره أمي حتى لا ينهم» ووجه الامام نكرته بأن فيه مع الحياء أنه نوب رفاهية وربته وبداء يرى بابي بالنساء دون شهامة الرجال ولا بد منه ما في كراهة لبس ثألو تارحل ومثله منه من يرى النساء لأن الامام لم يجعل ربهن وحده مستعصا للحرير بل مع ما نصم اليه (قوله تصوا في الأظهر) قال عميره وثلث أن العرق يتصدد بين حلاله ولا تصد فتد في الكسدية عن الديباج والشيح في الهند اه وعارة شرح الارشاد اشبهنا لم تصوا كما في المجموع إذ لا يربط لأن البية لا يمكن الاطلاع عليها - سم على مذهب آل حجة وفي المجموع وغيره لو كان عدوا سكن منه الصالح أو المحرم فلا قضاء لأنه لا يقصر منه في تأمله إذ لا اطلاع له على منه اه .

فصل فيما يجوز لبسه

(قوله وما لا يحور) أي وما يبيع ذلك كالاستباح بالنسب الحسن (قوله يحرم على الرجل) أي ولو دمي لأنه محاصد شروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من منه لأنه لا يترك حكم فيه فكأن منع من شرب الخمر كذلك لا يمنع من لبس الحرر (قوله استعمال الحرر) وهو من الكسائر (قوله سرش وغيره) أي ولو غير مدسوج كما نأى (قوله منشه عليه) من سم على حجة قوله لا مشيه الخ أقول: قياس ذلك بالأولى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية مثلا مفتوحة وأخرج كورا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده موضعه فكتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحت لإخراج الكور ثم لوضعه ثم لإخراجها إن لم ينقص عن الشيء على الحرر ما زاد عليه خلافا لما أحاط به من على النور مع موافقته على حل الشيء وليستمن (قوله ولا الديباج) من عطف لحص على العام (قوله ومن أنه صلى الله عليه وآله وسلم) أي في الآية (قوله وزينة) عطف تسير .

ثم ادكر على أن الذي صوبه في اربعة والمجموع حرمة النشء من كعكسه لما يأتي في في الأم
إمامي على أن ذلك مكروه أو محمول على أن مراده من حسن رى النساء لأنه رى مخصوص
من وقد صط ان دقن بعد ما يحرم النشء من أنه ما كان مخصوصا من في حبه وهيته
أو عسا في ر من وكذا يدل في عكسه وأحقوا به رجل حتى للاحتياط كما مر والتقسيد في بعض
الأخبار بالنسب والجلوس حري على الله فيحرم ما عدها كد د عكسه بقية الأخبار وفق الوالد
رحمه الله تعالى بحرمة سحر حرر وإن لم يكن مدفوعا بدليل استثنائهم من الحرمة حيث
الاحتياط وليقة الدعوة والأوجه عدم حرمة استعمال ورق الخمر في الكسبه ونحوها لأنه يشبه
الاستحالة (و محل للأراء لسه) لم مر في الخبر حر لإثباتهم ولأن تر بين المرأة بذلك يدعو إلى الميل
إليه ووصفها فؤدى إلى ما عساه الشارع من كثرة السبل، ويتصور للرجل وغيره ليس يوب حيث به
ولا يأتي فيه بعض البص لأنه أهون محل منه حيث السجدة كما في المجموع و الحق به كما قاله
المركبني لبقية لدواء لاسرهم بالخمر كانا بعد غنى مردودها أولى ما عساه لخيلاه من التطاير
ومن ذلك فيما يظهر الحيط

(قوله بما ذكر) أي من أن فيه مع معنى الخيلة الخ (قوله وكذا يدل في عكسه) ومعه ما وقع
منه انحراف من من الشوب وحمل السكبي على الحقة المختصة بالرجال فيحرم عليهم ذلك وعلى
هذا ولو احتجب النساء أو عسا فيهن رى مخصوص في إقاييم وعسا في غيره خصيص بالرجال بذلك
أرى كما قد مر من ساء فري النشء من بين رى الرجال ليس يعصون الحصاد والراعاة ويحرمون
ذلك فهل دلت في كل إقاييم ما حرر عده هذه أو يطرأ أكثر البلاد فيه نظر والأقرب الأول ثم
رأيت في حج قلا من الأسوى ما بصرح به وعارته وما أفاده أي الأسوى من أن العسرة في
ليس يرى كل من ادوعين حتى يحرم النشء فيه فيه يعرف كل ناحية حسن ه . وعسا فيليس
ما حرر به عادة كثير من النساء عسرة لأن من ليس فتعة شائ على رؤوسهم حرام لأنه ليس
بشئ لهيئة عسرة بالرجال ولا عسا فيهم فليس له فيه دقيق وأما ما يقع من النساء ليلة حلالهن
عسرة ربح فيسمى فيه الحرمة لأن هذا رى مخصوص بالرجال (قوله و حل منه حيث السجدة)
سان للسند فلا يدل إنه سكر مع ما قسمه (قوله ولا يأتى أوى باسماء الخيلة) توقف مر فيما
لو أرحى نحو ماموسية صغيرة على كراة هل يجوز لرجال تناول الكور من تحتها ووضعها تحتها
وهان يسمى أنه قد لم بعد ذلك أنه لا يحرم بمجرد تناول الكور ورده لموضعه ولو رفعت سحابة
من حرر حرر الحوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث بعد مستعملا أو متفعا بها ولو جعل تحتها
كسبي عسا في نوب من كسب منه متفعا بها مع ذلك حرمة جلوس تحتها كما لو كان ظاهر
للخاف حررا فعلى فصاره الذي هو من كسب فيه يحرم لأنه مستعمل للحرر و رفعت
السجدة جدا بحيث صرب في العلوك استوف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم اسقف اسقف
وإن حرر فعسا مطلقا واستدلته إن حصل منه شيء بالغرض على النار وحيث حرر الجلوس
تحت السجدة فصار ظنها غير محاذ لما بل في جانب آخر حرر الجلوس فيه لأنه مستعمل بها كالأل
سحر معسرة ذهب من غير أن يحتوي عليها كد أحاب مر بعد أسوال عسا والمخلة فيه
فيتصل به سم على منهج وقول سم متصلة بها أي بأن جعلت طائفة لها

(قوله إما مبنى على أن ذلك
مكروه) يعنى إما قول له
بالكرهية والراح غيره
كد ظهر (قوله أو محمول
على أن مراده أنه من حسن
رى النساء) يحتصل أن
المراد أنه من حسن رى
النساء أى غير الخاص بهن
ولا العاى فيهن فهو من
حسن رى الرجال أيضا
ويحتمل أن المراد أن
فرض كلام الثامى فيما إذا
بسه لاهيئة التى ليس
بها النساء فقد تشبه بهن
فيما هو مخصوص بهن
في جنسه لافى هيئته
والحرمة إما ثبتت
بمجموعهما كما يأتي في
الفاظ وقوله لأنه رى
مخصوص بهن أى ولا عسا
فيهن أى من تشاركهن
فيه الرجال على السواء مثلا
على الاحتمال الأول أو المراد
أنه ليس مخصوصا بهن
لكونه لبسه على الهيئة
المخصوصة بهن على الاحتمال
الثانى فتأمل (قوله لأنه
يشبه الاستحالة) يعنى
اتخذ الخمر برورقا

الذي يحطم فيه أعطية الكبران ويحوها من لغير والعسل ويحوها والخط الذي يعتقد فيه
المسقة وهي التي يسمونها الخياصة بل أولى بالحق ، وحوّر انوراني يرحل منه كس المسقف
أما كيس الدرامم وعطاء العمامة منه فقد تقدم في الآية أن الأرحح حرمة عنه ، ويحوّر ليس
حلق الحرير ويحوه من البوك كما نقل عن الماوردي لقدره ولأنه عمر سرقة سوارى
كسرى وحمل الحج على رأسه ويداد رخصة في من ذهب «ومن السارق حانه الاختار
وأن ذلك القدر لا يمتد استعمالا للحرير أولى ذكره الركني وعمره ، ولأولى في العسل
ما في عملة ذلك من خوف الفسة لا كتبه الصدق منه ولو المرأة كما أتى به المصنف

(قوله الذي يحطم فيه أعطية الكبران)

مرع - يعني وفاقا مر حوار يعلق نحو السدين يحيط الحرير لأنه لا يفسد عن حوار
جعل سله الفضة للكور ، ومن يواسع حوار جعل له عبيته وحملة به وهو نصف منه اه سم
على مهبج .

مرع - الوجه حل عطاء الكور من الحرير وإن كان صورة الإباء ، إذ استعمال الحرير
حذر للباحة وإن كان صورة لإباء اه سم على حج (قوله وعطاء العمامة به) وحمل
الحرمة في استعمال عطاء العمامة إذا كان هو المستعمل له أما لو كانت روحه متلاهي التي
بأشرك ذلك فهل يحرم لأه مستعمله له فمالس يسأل ولا يفتأ أم لا فيه تفر ولأقرب الأول
لأنها إنما استعملته لخدمة الرجل لأنفسها (قوله أن الأرحح حرمة عنه) أي حرمة كيس
الدرامم ومثله عطاء العمامة ويحوه وعادة تحب الريدي وكذا حل كس الدرامم وعطاء الكور
على تفر فيهما والمعتمد عزم كس الدرامم ، ومثله عطاء العمامة اه (قوله وحمل الحج)
أي تاج كسرى (قوله ولأولى في العبيد) وعلى هذا فيسمى أن يكون لانس من البوك حرما
ولا يصره فصل عمر المذكور لحوار أن يكون ذلك من عمر لمرس كسحق إحصاء صلى الله
عليه وسلم لسرافة بذلك (قوله ولو المرأة) أي ولو كانت الكسنة لأحد الرأه لكوها الطاسة لها
دون الزوج وتظهر كلام الشارح الحرمة سواء كان السكاب رجلا أو امرأة وعمره حج ويحرم
حازا لكثيرين كتبه رجل لا لرأه قطعاً خلافاً من وهم فيه ، الصدق فيه ولو للمرأة لأن المستعمل
حال السكينة هو السكاب كذا أتى به المصنف وصله عن جماعة من أصحابنا ويوزع فيه بما
لا يحدى سمي وأطلق في ذلك وحاصله الفرق بين كتبه الرجل وكتبه ولو للمرأة وبين كتبه
المرأة فيحوّر ويولرحل ، ويمكن حمل كلام الشارح عنه بأن يحمل قوله لا كسنة السدي على
ما لو كان السكاب الرجل وقد يدل عليه فرقة بين الحائطة والسكينة بأن السكينة استعمال خلاف
الخياطة وفي سم على مهبج حوّر مر بحثا نفس الحق للرأه والسكينة عبيته لأنه رتبة للرأه
وهي تحتاجه للخدمة ويبحث أن كسناه اسمها على نوها الحرير إن احتاجت إليها في حفظه حار
فعلها للرجل وإلا فلا فيتأمل .

مرع قد يسأل عن الفرق بين حوار كسنة المصنف بالذهب حتى يرحل وحرمة تحلته
بالذهب للرجل ولعله أن كسنته راحة نفس حروقه الدالة عنه بخلاف تحليه بالسكينة أرحل
في التعليق به اه سم على مهبج وقوله إن احتاجت إليها في حفظه يعني أن مثله كسنة التمام
في الحرير إذا طين بأجار الثقة أو اشهار سعه لدفع صداع أو يحوه وأن السكينة في غير الحرير لا تقوم

(قوله والخط الذي يعتقد
عليه المسقة) صدق بما
توكلت من قصة أودع
وهو ظاهر إذ اغرمته
حيث من حيث الفسة
أو الذهب لانس حيث
الحرير (قوله وعطاء
العمامة) أي إذا كان
المعطى هو الرجل كما هو
ظاهر بخلاف ما إذا عطاها
المرأة (قوله لا كتبه
الصدق) أي من لرجل
كما هو صريح قوله
ونواخته

ونقله عن جماعة من الأصحاب وهو انعمتد وإن برع فيه وسن كفاية أبواب الحرير للنساء كما
رغمه الأسوي وعمره وانصاه الخوحي وقال في الإسعاد إنه لأوجه لأن الخياطة لا تستعمل فيها
تخلاف الكناية ولا اتحاده بالنس كما أفق به من عند السلام قال لكن رغبة دون إثم اللبس
وماد كره هو قياس إثم القصد لكن كلامهم حاصر في الفرق بينهما من وجوه متعددة وهو
الأوجه وهو حمل هذا على ما إذا انحده بلبسه تخلاف ما إذا انحده لمجرد القية ثم يبعد ، ولا ينس
درع سيج قليل ذهب أورث شريره أو حيط به لكثرة الخيلاء ، وقد أفق من رر من يأنم من
يصل للرجال الكلوث الحرير ولأنواع وشري القماش الحرير ويبيعه لهم أو يحيطه لهم
أو يتبوع الذهب للسهم (والأصح تحريم إباحته) إياه للسرف والخيلاء تخلاف اللبس فإنه
ربها للخليل كما مر ، والثاني يحل كلبه وسيأتي ترجمته (و) (الأصح) (أن اللوى) لأن أو غيره
(إسسه) أي الحرير (الصبي) ولو مرهف .

مقامه ، ويؤيد هذا ما سيأتي من حسن استعماله لدفع النمل ونحوه ، وهل يجوز للرجل حمل مكاة
اللبس من الحرير أولاً فيه نظر ، ونقل اللبس عن ردى الحوار فراجع ، قول ' ولا منع
منه قياساً على حصة انصاح حيث قبل تنكوره لكونه ممكن من الكس ونحوه ، وقاس ذلك
أيضا حوار حنط ميرب لعله المذكورة واحتسابها كغيره (قوله ولا احاد) يعطف على قوله
لا كسبه التداق الخ أي فلا يحل واحد منها (قوله وهو ذووجه) في حاشية الريدي تنبيذ الحوار
بما إذا قصد إلباسه لمن له استعماله والإحرام .

فرع - راجع إلباس الحرير بدواب ، وهل حرمة ستر الحسرين ستر حرمة إلباسه
لدواب أو يترك ، والنسبة الآن وهذا لمحرمة لأنها لا تنقص عن الحدان لأن إلباسه محض
رسة وليست كمنى غير مميز ومجنون لظهور المرض في إلباسه والانتفاع به .

فرع الفرع على الرسة المحرمة لكونها شحو الحرير حرام بخلاف المرور لحاجة وامتناع
من الرفع من المرور أنه الرسة كان وربما مر ولو أكره الناس على الزينة المحرمة لم يحرم عليهم
فهل يجوز التفرج عليها تنحه المنع لأن ستر نحو الحدان الحرير حرام في نفسه ، وعدم حرمة
وصفه لعدم الإكراه لا يخرجه عن المحرمة في نفسه وما هو حرام في نفسه يحرم التفرج عليه لأنه
رصانه فراجع هـ سم على منهج ، وقوله وفاقا مر ومن ذلك في حرمة إلباسه مخلي لما عدل
به وقول سم هـ هو وكره الناس الخ وليس في ذلك مألوف كرهه على مطلق رسة فرسوا بالحرير
الحالص مع كونهم نورسوا بغيره وإنما أكثره من القطن مثلاً لم يعرض لهم فيحرم عليهم ذلك
(قوله أو يحيطه لهم) وكالخياطة الدسج بالطريق الأولى (قوله وثن اللوى) أي بمن له ولأنه
البدن فيشمل الأم والأخ الكبير مثلاً فيجوز لهما إلباسه الحرير فيما يظهر (قوله إلباسه
الصبي) .

فرع - اعتمد مر أن ما حاز للمرأة حار للصبي فيجوز إلباس كل منهما بعباءة من ذهب
حيث لا يسرف عادة هـ سم على منهج

وربما بالحلي ولو من ذهب وإن لم تكن يوم عيد إذ ليس له تسمية ساق حوته ذلك ولأنه عمر مكاف ومقابل الأصح ليس للوى إسمه في غير يوم العيد بل شمة منه كغيره من الحرمات ، وأحق العرب في إحيائه إسمون بالصي وبذل على ذلك التعليل وهو التعمد (قتل : الأصح من قتلها) إياه (وانه قنع العرب من وعمره . والله أعلم) كسمه . واه في ذلك الخلية وغيرها فإن فرش رجل أو حتى عليه غيره ولو خفيها مهلهل النسيج كما في المطلب وحلن عوقه جاز كما يجوز حلوته على محدة عشوة به وطى نجاسة بينه وبينها حائل حيث لا تلقى شيئا من بدن المصلى وثيابه قال الأدرسي وصورة بعضهم على رأسه في دعوة أو نحوها أما لو أخذ به حبرا من حرر فالوجه التحريم وإن لم يصب فوقها شيء منه من السرف واستعمال حرر لا محالة والأوجه كما أخذه النسيج عدم الفرق كما اقتضاه إطلاق الأبحاث ، ثم أخرج المصنف من حرمة الحرر على الرجل ما ضمنه قوله (وبحل للرجل) والخش (منه بمصروره كثر ورد مهلكين) أي شديدتين يتصترعا منهما ، وخاف من ذلك ما يحو عمو أو منعته إزالته بمصرره ، وتؤخذ من حوار إسمه حوار استعماله في غيره بغير ذي لأنه أحب (أو نحوه حرب) حذر إسمه بها ، وفتح لحم وفتح الفاء وسكون الخاء أي عصب (ولم نجد غيره) يقوم مقامه لمصروره وحقور من كبح التحذير منها وعمره على ما يباح لفعل وإن وجد غير الحرر على يدفع به من حسن الهيئة واسكر قلوب الكفار كسمه السيف وخوفه ، وسماه في الكفاية عن جماعة وصححه والأوجه خلافه ،

(قوله وتربسه بالحلي) المراد بالحلي ما يربى به ، وليس منه جعل الحرم المعروف والكلي المعروف ، وحرم على الولي إسمه الذي دلت لأنه ليس من حلي وإنما الحليصة المعروفه عند من حل إسمها له لأنها من يربى به إسماء ، وما يدل على حوزها إسماء ، قوله الثاني : والخش الذي تعقد عليه لمنطقة وهي التي سموها الحليصة ، وفي كلام بعضهم أن كل ما حار به إسمه حار للوى إسمه للصي (قوله قتل : الأصح حل إسمها) خرج « فإن استعمالها له في غير اللبس والعرش ولا حل ، ومنه ما حار به عدة إسماء من إحد عطاء من حرر لصيغة روحها أو تلفظي به شيئا من أمتعتها وإن كانت محدة لللبس كالسمي لأن بالفتح فان ذلك ليس باللبس ولا افتراض بل هو مجرد الخيلاء ، لكن قد يشكل على هذا حوار كناية إسمه لمصادق في الحرر مع أنه ليس لها ولا فرشاً ودوم الصدق عندها بعد الكناية كإدانة التهمة فالأقرب الحوار فيها (قوله فإن فرش رجل الخ) وخرج عرش ما توجسه عليه من فوق دون أسفل فيحرم الحلو عليه لأنه حديث ليس كخشوا حنة (قوله على محدة الخ) يؤخذ من هذا حل ما حار به العادة من إحد محقرة نظائرها حرر وطهارتها صوف وحصة الجميع على العناية لأن النظارة حينئذ تنص كخشوا الحنة بدكور وهو ظاهر (قوله محذرة به) أي الحرر (قوله عدم الفرق) أي بين ما هو حق له ذلك في دعوة وعمره (قوله كثر ورد مهلكين) قال في القتب : والظاهر أن في معنى خوف الملاك حوى ما أشد صرره كالحلي والبرص وخطء البرء وكل ما يجوز العدول إلى التيمم وإن لم يكن مهلكاً اه سم على منهج

أحدًا مظاهر كلامهم (و) يحور له أيضا (للحاجة) ولو سهر العورة به وفي الخبوة إذا لم يجد غيره وكذا سهر ما راد عيها عند الخروج بناس (كرب وحكة) «لأنه صلى الله عليه وسلم أرحص لعبد الرحمن بن عوف وأمر في ليله للحكة» عمن عليه، والحكة تكسر خاء الحرب الياس (و) الحاجة في (دفع مثل) لأنه لا يقص بالحصة. قل السكي الروايات في ارحصة عبد الرحمن وأمر به بصورتها مرة واحدة اجمع لها الحكة والتمل في السهر، وحيشة فقد يقال انقصى للمرحص إذا هو اجمع السهر وليس أحدهم غيرتها بمعنى قنصار الرخصة على مجموعها ولا يشب في بعض الأدليل وأحب بعد ساهم صهور أنها مرد واحدة مع كون أحدها ليس سهرتها في الحاجة إلى عهد راحة الحكم بها من سهر لأفرادها في القوة والضعف من كثرة ما تكون واحدة في أحدها لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر، فلا فرق في ذلك بين السهر والحصر كما أشبهه لبعض وصفه بجمع في المجموع، ويؤخذ من قوله الحاجة أنه لو وجد معيا عنه لم يحرك به كالتدوي بالحاجة واعلمه جمع وبارع بعض الشرح فيه بأن حسن شرحه على أن ينجح لغير ذلك فكان ضعف، إذ أن الضرورة البهجة لا حرك لا تأتي منها في الحاجة حتى تنجح لأحدها، فعدم إحاطتها بالدوي إذا هو عدم تأنيبه فيها لا يكونها أعطى على أن السهر حسن العين تحول لما حركه الحرك فيهما مسوون فيها، وفي كلام النسخ في شرح مبهجة ما يدل على ما تقدم (و) الحاجة (بمعنى كدساج) يحصر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التدسج وهو السس والدال بين أصله ديهاء بفتح، وجمعه دسج ودساج (لا يقوم غيره) في دفع السلاح (مقامه) شتج المم لأنه من ثلاثي يقول فاء هاء مقام ذلك بفتح وأقننه مقامه بالصم صيانته ليه وذلك في حكم الضرورة أما إذا وجد ما يقوم مقامه فيحرم عليه، وأعاد لبعض هذه المسئلة

(قوله مأخوذ من التدسج)

لا يناسب كونه معربا إذا
العرب لفظ استعمالته
العرب في معنى وضع له
في غير لغتهم وهذا الأخذ
يقضي أنه عربي فتأمل
(قوله وأعاد المصنف هذه
المسئلة الخ) قضيته أن
موضوع المسئلتين واحد
وليس كذلك بل هما
مسئلتان مختلفتان
فالأولى في ثوب لا تقع فيه
للقاتل إلا أنه لبسه للستر
به عند خذ القس
والثانية في ثوب اتخذه
للقاتل لئلا يقع فيه في دفع
السلاح فتأمل

(قوله أحدًا سهر كلامهم) والفرق بينه وبين تحية السيف أن التحية مسبوكة عن مسئلة وفي الآية بعده عن الدال خلاف البري بالحرك فيهما اه عمرة (قوله عند الخروج للناس) أي وله بديء، وعدمه وسأني ما فيه (قوله لأنه لا يقص) في المختار قل أنه من باب طرب وعنه فقرأ ماها بفتح نون السج وفتح الميم ويكون المعنى لا يقص من ليله (قوله الثلاثة) هي الحكة والقص والسهر (قوله تكسر به) معتمد (قوله على أن ليس نحس العين الخ) أي ما المحسور يتوقف حله على ضروره كما تأتي (قوله على ما تقدم) أي من أنه إذا وجد مفعيا عنه لم يجوز لبسه.

شرح - إذا أتر ولم يجد ما يرتدي به ويتعمم من غير الحرير، قال أبو شيكيل: الخواب أنه لا يبعد أن يرحص له في الأرياء، وأنعم به إذا لم يجد غيره وكان تركه يرى عصبه من حرج مبررا مقصرا على ذلك سهر من قصد بذلك لأفدها سلف وترك الالتفات إلى ما يرى به نص لم يقط بذلك مروه بل يكون فاعلا للأفصل ويرى بمقصد ذلك من فعل ذلك انحلاعا ونهوه بمرودة سقط مروه كذا في الناصري تأسط من هذا اه سم على مبهج - ومن ذلك يؤخذ أن ليس الفقيه الدار على التحمل بالثياب التي حرت بها عادة أمثاله ثيابا دونها في الصفة والمهية إن كان لحصم النفس والافتداء بالسلب الصالحين لم يخل بمروهته وإن كان غير ذلك أحل بها، ومه ما تترك ذلك معار أن حاله معروف وأنه لا يريد مقامه عبد الناس باليدس ولا يقص بعده، وإنما كان هذا محلا معناه منسب السهر، فكانه استهرا بنفس العفة (قوله تكسر الدال وفتحها) واسكر أصبح.

لأن يتوهم أن الجوارب خاصة مخصوص بحاله استجدة فقط دون الاستمرار (ويحرم) على الرجل والحشي
 (الركب من الإبريسم) أي حرير أي أنواعه كان، وهو بكسر لهما والراء وفتحهما وكسر
 الحزة وفتح الراء وهو فارسي معرب (وعنه) كبر وقطن (إن رادون لا رسم) على غيره
 لأن الحكم للعب خصوصاً به جميع حلال وحرام والخزاع أعاب (ويحل عكسه) وهو مركب
 نقص فيه الإبريسم عن غيره كالحز سداه حرير ولحمته صوف تعليلاً بجانب ذكره مهم (وكذا)
 يحل (من أسوا) ورن فيما ركبهما (في الأصح) لأنه لا يسمى بوب حرير وأصل الحر وصح
 عن ابن عباس رضي الله عنهما «إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب سميت من
 الحرير» أي الخالص فأما العلم أي الطراز وخود وسدى الثوب فلا بأس به وعدم من قول ورن
 أنه لا أثر لظهور الحرير في الترك مع فيه ورنه أو مساوته به مرد خلافة لثقله ولو تعنى بالحب
 حرير وعشاء غيره صحه أن كان من حب الله عليه حب يكونه كشو أخيه ولا فلا ويرق
 سه وبين مامر في اللبس على فرش حرير كان وإن لم يسل به سحر خاصة بأن الحائل فيه
 يمنع الاستعمال عرفاً بخلاف هذا وحيث لم يحرم مامر كرهه ولو شك في كثرة الحرير أو غيره أو
 استوائهما حرم كما حرم به في الأتوار وسرق به وبه عدم تكريم الصب إذا كانت في كبر الخصة
 بالعمل بالأصابع بل مهمما إذا أفضل حل استعمال الإماء من نفسه وأصل يحرم الحرير بغير طراز
 واستمرار ملاسة اللبس لجميع البدن شعوب الإماء وعلية لئلا يسهل ولا يسهل اليتيم ومما
 الأصح حرمة تعليلها وباحتاره الأخرى ومن بعدهم يستهون بالبور والجمهور على الأول (وإن)
 إن ذكر (ما) أي ثوب (طراز) أو وقع بحرير ولم يحد كل مهمما قدر أربع أصابع مضمومة دون
 ما طوره الحرير عن ابن عباس مع حرمة «سرى ريب الله صلى الله عليه وسلم عن من الحرير
 إلا موضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع» ويرق سه وبه لا يسوج بأن الحرير بغير
 نفسه بخلافه ثم فلا حل ذلك حرمت الرادة على أربع أصابع وإن راد ورن الحرير ولو
 (قوله انصمت) هو تضم اسم وسكون الصاد وفتح الهمزة والكسرة من فوقه أصمته أو
 قاموس ملحق (قوله انصمت) أن يقال إن حاد العشاء عنه حار) أي من أعين وأسدل كما يؤخذ من
 قوله لسكونه كشو الخ (قوله والأصل تحريم الحرير) مقصده أنه لو شك في الحرمة لضره بالآلة
 حرم استعمالها وهو المعتمد وبكأن من الصب محل لأن لأصل حوز استعمال القماش
 والحرير ماري (قوله وقيل العبرة بالظهور) هذا يستد من قوله قبل خلافاً لثقل (قوله قدر
 أربع أصابع) أي عرضاً وإن زاد طوله أنه زائد فليست منه وبه ما ذهب من وفي سم
 على مذهب ظاهر كلامهم أن لما قدر الأصابع الأربع عرضاً وعرضاً فقط بأن لا يرد طول
 الطراز على طول الأربع وعرضه على عرضها ويؤيده ما في الخادم عن حكاية بعضهم عن بعض
 المشايخ أن أراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهي أطول من عرضها فلا أن يرد
 ماد كرمها كان لا اعتبار بطولها على عرضها معنى فليست من .

فرع - ذكرنا أن الأربع كالنظر في قبل ليرد الخط ما رقع به أو انقطعة التي يرفعها
 في غيرها والوجه أن أراد أعم منهما وقد وفق مر على ذلك أنه راد على حج بعد ما ذكر
 ويحتمل أن لا يتقيد الطول بغير فليست من أي في الضرر لا الأربع مر أنه فيكون الحاصل
 من كلامهم أنه تحريم رادته في العرض على أربع أصابع ولا يتقيد بغير في النول

(قوله واستمرار ملاسة
 اللبس) معطوف على قوله
 بالعمل فهو فرق ثان (قوله
 ويرق سه وبه لا يسوج
 الخ) هذا الفرق للشهاب
 حج في إمداده في مقام
 الرد على أخيه وبغيره في
 اختيارهم ما تقدم اختياره
 للشارح فلا موقع له في كلام
 الشارح بعد اختياره مامر
 وعبارة الإمداد ولو تعددت
 محاسنها قال انزكشي
 وغيره فلا على الخليلي
 أشهد أن لا يريد على
 سائر من كل طراز على كم
 وأن كل طراز لا يريد على
 أصبعين فيكون مجموعهما
 أربع أصابع وقال الخليلي
 وغيره يجوز ما لم يزد
 الحرير على غيره ورنه فيه
 ووجه لأن ذلك إنما ذكره
 في السج مع غيره والفرق
 سه وبه هذا واضح لأن
 الحرير بغير نفسه الخ

بعدد محالهما وكثير بحث بر يد الحرير على غيره حرم وإفلا خلافا لما نقله الرركشي عن
الطحاوي من أنه لا ير يد على طرار من على كم وإن كل ضرر لا ير يد على أصعبين يكون مجموعهما
أربع أصابع فإن السكي - والضرير جعل الضرير الذي هو حاصل مركب على الثوب أما انظر
بالأرد فالأقرب أي كما صرح به لثوبى وغيره وحده الأسوى أنه كاللوح حتى يكون مع
الثوب كالركب من حرر وعنده كالتطير خلافا للآثري في أنه منه وإن سعه من أن يرى
في منه مع قد حرر ذلك في نص الواحي سكونه من ساس النساء عند من قال بتحريم
النسبه من لا يكون الحرر منه ويحرم التطير والمطرر بالذهب على لرحن والحش مطلقا وقد ثنى
الوالد رحمه الله تعالى سحره ليس من ذكر عرقه حرر منه أحد عموم كلامهم في تحريم
الذهب والفضة عنهما إلا ما استنوه (وذكر حرر قدر العادة) ثنى جعل طرفه مسحا بالحرير
قدر العادة العالمة في كل حبة سو. أحورب أربع أصابع أم لا لما صرح « ثنى صلى الله
عليه وسلم كان له حبة يد بها لها سه » كسر الاء وسكون الاء ثنى رقة « في سورها من دياح
وفر حها مكفوف بالدرج، وثنى كان « حبة مكفوفة الحب » أي المطوق « والكفيل والعرجل
بالدياح » وكفوف ما جعل له كفة يحمي أسكاف أي سحاف - و« أكان النصير ياب ظهرا
أم ناديا كما نسبه » لاقفهم أما ما جاور العادة فيحرم وإب لم ينفيد منه « أربع أصابع لأنه
جعل حبة وقد نس السحفة لزيادة عليها ، بخلاف ما يأتي فانه لم يرد زيادة فينفيد بها وقصده أن
الترقع لو كان السحفة حارت اربعة عليها وهو محتمل ، وبإطلاق الروضة نصي السبع
والحق أن عند السلام بالتطير من طرفي حمة كل منهما قدر شبر وقرق بين كل أربع أصابع
تقدر قيم من كتان أو قطن قال الشيخ وقد وقفة إلا أن قال منعت العدة في العمائم فوجدت
كذلك أم وقد سطر في كل منهما ،

(قوله بعدد محالهما) ثنى الرر والرقع استقدمين (قوله بحث بر يد الحرير على غيره) ظاهر
أنه لا فرق في غير الحرر من الثوب بين بهاريه ونفاسه وحشود مثلا وهو ظاهر قال بعضهم
ويؤخذ من كلام الشارح أن ساس الثوابين المتطرفة لأنها كالرقع المتلاصقة ، أقول وهو مجموع
لأن هذه إما جعل على هذه الكيفية التي تعلوها يتوصل بها إلى الغنة التي يعقونها ربة
فيهم بحسب العادة ولست كالرقع التي لأصل من أن تتحد لأصلاح الثوب وهذا هو الوجه
(قوله جعل الطرار لذي هو خاص) ومنه ما اعتمد الآل من حلى قطع الحرير على نحو الثوب
(قوله قد يحرم ذلك في بعض الواحي) أي وإن ورد ورد (قوله عند من قال بتحريم النسبه)
أي وهو المعتمد كما تقدم (قوله أي جعل طرفه مسحا بالحرير) ومثله السحاف الزهري ياب
المروقة لأنها لم تستمسك بها الحياطة فهي كالطريف ،

فرع حسن - اتخذ سحفا خارجا عن عادة ثمنه ثم ساس له ذلك فيحرم على المتعل
إليه دوامه لأنه وضع غير حق فسا على ما لو نرى السلم دار كافر عالية على بناء السلم ولو اتخذ
سحفا عاده أمثله ثم استل من ساس هو عاده مثله ويجوز له دفعه لأنه وضع بحق ويعتبر في
الدوام ما لا يعتد في الأثنية (قوله وقد نس السحفة لزيادة عليها خلاف ما يأتي) لأولى بخلاف
ما مر (قوله وإطلاق الروضة تقتضي مع) معتمد (عونه وقد يسترقى كل منهما) أي مما قاله
من عند السلام وما فيه الشيخ والسير هو المعتمد

إد ماقى العمامة من الحرير مسجوج وقد مر أن السيرة فيه بورق مع غيره من مادة حرير حيث
 زاد وزن الحرير الذى فى العمامة حرمت وإلا فلا وإن كان منها شجر، كلها حرير كان السدى
 حريرا وبعض الأحمة كذلك وأقوى الوالد رحمه الله تعالى يجوز لأزواج الحرير لغير المرأة قياسا
 على التطرف من أوى، وتحرم على غير المرأة أن تعتر دون المعصية كما نص عليه الشافعى خلافا
 لما سبق حيث ذهب إلى أن لدعوات غيرته أيضا قبل لأخيار الصحيحة التى لو بلغت الشافعى لقال بها،
 ولو صرح بعض ثوب رقعان فهو كما صيرف فيجوز ما راد على لأربع صدىع أو كالمسجوج من
 الحرير وغيره فيعتبر الأكثر الأوجه أن يرجع في ذلك إلى العرف فإن صرح بإطلاق الرقعان عليه
 عرفا حرم ولا فلا، ولا نكره نكره من ذلك مصدوع غير الرقعان والمصغر سواء لأحمر والأصفر
 والأخضر وغيرها سواء أصغر قبل المسح أم بعد وإن خالف فيه بعده بعض متأخرين كما مررت
 لأشارة إليه بعدم ورود معنى فى ذلك، ونحن ليس الكتب والصوف ونحوهما وإن عنت أئمتها
 إد ماستها فى صفتها ونكره من بين السبب نارحال وغيرهم حتى مشاهد الصحاح والعصا، بالثبات
 ونكره من بينها بالحرير والتصور لعموم الأخبار وقد فنى بذلك الشجب فى دلالتها على ثمرتين
 المسحود منها فى الوقف إن شاء الله تعالى نعم يجوز سحر الكعبة به بعض طوائف والأوجه
 حوار ستر قمره صلى الله عليه وسلم وسائر الأبناء به كما حرم به الأئمة فى سبيله حريرا على العادة

(قوله إد ماقى العمامة من الحرير مسجوج) هذا وقد تحمل غلظه أن عند أسلاف على غير معتدل
 عن العمامة وقد حيط بها وعليه فلا بد أن السرى المذكور، وعادة حجج بعد عمله كلام من
 عند أسلاف وصوره مسألة كما هو ظاهر أن السدى حرير وأنه قد ورد من الأحمة وأنه سحر حرير
 فى عرفها ولم يرد به وزن السدى فإد كان لما جوزه غير رتبة السرى (قوله ونكره على غير
 امرأة الرقعان) أى بمعنى الآتى فى كلامه وهو قوله الأوجه أن يرجع فى ذلك إلى العرف الخ (قوله
 ولا ينكره لغير من ذكر) يعنى غير المرأة (قوله مصدوع غير الرقعان والمصغر) أى لما لمصوغ
 بالرقعان فيجوز على ما مر وبمعنى مكروه حروجا من خلاف من معناه وسعى بتقيد الكراهة
 بما لوكثر المصغر بحيث يمتد معصية فى العرف وهو نكره المصوغ بالرقعان حيث فى أولا
 فيه نظر والأقرب لأولى ومثل المصغر فى عدم الحرمة الورس، وفى شرح الزروص ما صرح به وماهر
 كلام الأكثرين حوار مصدوع «ورس» اسكن نقل الزركلى عن القاضي أبى الطيب و
 الصدىع إلفافه بالرقعان وفى حجج واختلاف فى الورس فالحق جمع معصية من الرقعان وعرض
 بأن قضية كلام الأكثرين حله وفى شرح مسهم عن غياص ويدررى أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون اهـ (قوله ونحن ليس الكتب
 والصوف) أى ولغيره حجج وهو سم دانه فوجد من وبره الثياب فأصغى عليها ذلك كما
 فى المصاح (قوله حتى مشاهد العمامة والصحاح) أى عن دفعهم (قوله بالثبات) أى غير الحرير أحد
 من قوله ونكره الخ (قوله كما حرم به الأئمة) أى سم على مسجوج اعتمد من أن سحر بوبت
 الصبيان والنساء والمجانين وقصورهم بالحرير جائز كالتكفين بل أوى خلاف بواسط الصالحين
 من الله كور السالفين العقلاء فإنه يحرم سترها بالحرير سم قال ثم وقع منه البيل لحرمة سحر قبور النساء
 بالحرير ووافق على حوار تعطية محارة المرأة .

موقع - هل يجوز لدخول بين سحر الكعبة وحداها نحو الدعاء لبعده حوار ذلك لأنه
 ليس استعمالا وهو دخول لحاجة وهل يجوز الانصاف لسترها من خارج فى نحو المذلة فيه نظر

المستمره من غير سكر وليس حتى نمر عرض شرقي خلاف السنة كما احبته في المجموع وقيل
مكرهه وحري عليه ان المتري معا مثل نصف هـ عن المتولي والرويني ، وسن لنس العبد
وأن تكون بين كنهه للاساع ولا تكره تركه إذا لم يصح في النهي عنه شيء ، وتكره إطالتها
طولا فاحشا وإبرال بونه وإزاره عن كعبه لاجلها لاومس الشديداورد فيه فان اذنت لحياله
سكره ويس في الكم كونه إلى اسرع للاساع وهو انقص بين الكف والسعد والبره ومنها
الحسني في يظهر إرسال الثوب على الأرض إلى ذراع من غير زيادة عليه لما صح من النهي عن
ذلك ولا وجه أن الذراع يعتبر من الكفين وقيل من الخد المستحب للرجال وهو أنصاف الساقين
ورجحه جماعة وقيل من أول مائس ذراع وإفراط بوسعة الثوب والأكل بدعه وسرف
وتصنيع لئال . ثم ما جاز شعرا للعلماء بدت لهم لسه ليعرفوا بذلك فيستأنوا وليطأوعوا فيما
عنه رحوا كما قاله ابن عبد السلام عنه أن ذلك سبب لامشال أمر الله تعالى والانتها عما نهى
الله عنه ويكره فلا عذر لمن في فعل أو حرف واحد بهي الصحيح عنه من يخلعهما أو يسهما
ببديل بين الرحين وثلاثا حسن مثله وأن مدح قائم بالنهي الصحيح عنه خوف التلاذد وتوحد
فيه أن لئال المعروفه لأن ونحوه لا يكره فيها ذلك إلا لأحد منه التلاذد

فليحذر ، واعلم أنه لا يجوز جعل غطاء العمامة وكبس الراس من حرير وإن جازنا
حسنه ، الكبر من سنة حيث لا يكون على صورة الإياد وفرق بأن تعطية الإياد مطلوبة
شرعا فوسع فيها بخلاف غطاء العمامة وقال يجوز جعل غطاء الإياد من حرير بل هو أولى
بالحوار من السنة فلا يشهد أن لا يكون على صورة الإياد خلاف سنة واحدة لأحلاف المسرك
واعتمد حوار جعل حيط السجدة من حرير وكذا شرطها بها لحيطها ، وقال يسى حوار حيط
نحو لمسح حرير للحاجة مع كونه أفسك وأقوى من الحرير هـ سم على مهبج وقول سم هـ
وهو دخول الحاجة . قول . قد منع الحاجة في ذكره . قال بالحكمة لأن الدعا ليس حاشا بدعونه
تحت يده ويترق بين هـ وبين الحوار في نحو المبرم أن لمبرم ونحوه مقصود فيه دعية
تخصوصها وقوله في نصير فليحذر الشعر الحوار فيب على حوار السحول منه وبين الحداد وقوله
وقال حوار جعل غطاء الإياد من حرير ولعل المراد به ما وجد على قدر فم لا يكره لتعطية خلاف
وصح نحو مبدل من حرير ولا يكره وقوله وكذا شرطها أي التي هي متصصة بطرف حيطها أما
ما حرم به العادة مما يعقل به بين حب السجدة فلا وجه لحوزه لاسماء الحاجة له ثم رأيت في حجج
ما يصرح بذلك وقوله وقال يسى حوار حيث نحو لمسح الخ وسمى أن مثل ذلك حيط السككين
من الحرير فيجوز وإن لا تحت أربعة (قوله وليس حتى) أي لا في السبب أم لا (قوله ويسى
لنس العبد) هي سم لتغطية من التماس نمر في مؤخر العمامة وسمى أن تنوم مقامها ، رجا
حره من صرف العبد من محله (قوله وتصنع لئال) ومع ذلك هو مكروه لا عند قصد
الحياله (قوله بدت لهم منه) أي وتكره على غيرهم السنة بهم فيه ليجتوا هم ، وغارة طب
في لئال الصنف ويحث الزركشي هـ تكرم على عمر الصانع الذي يرى إن عرته به غيره حتى يرضى
صلاحه فيعطيه قال بعضهم وهو ظاهر إن قصد به هذا التعرير فيشتمل ومثله من ربا يرى العام
وقد كثر في زماننا .

ولا يحسن منه لاحد إلا لا يحور الاستماع بالخبر في حياته بحال وكذا ما كتب إلا في أعراض
مخصوصة بعد موها أولى (إلا لصروه كعجاء قتال) وحرف على عصوله أو يعبره من نحو
حر أو شديد ولم يجد غيره في يقوم مقامه فانه يحور كما يحور ما من المنة عند الاضطراب
ويحور بنية الكلاب والخارر بذلك مساواة ما ذكرهما في التعليل، ومن إيس الكتاب الذي
لأنفسى أو الخبرر حده منه مسددا لأقننه ولو سمع فانه على الاقتداء دون اللباس على أنه قد
يحور اقتاؤه لمصطر احتاج إلى حمل شيء عليه أو يدفع به عن نفسه نحو سمع أو يكون ذلك
لأهل الدمة فانهم يقولون عليها أو لمصطر تزود به لبأ كانه كما يزود بالمينة فانه حسنة أن يحبه كما
هو ظاهر وبذلك يدفع المشكك لإسعاد والتطير فيه ويؤيد ما أشربا إليه مني لمجموع من
التفصيل بين كتاب يقتنى ويحور لا يؤمر بقتله وبين غيره لكن يعيده ما يقتنى ولا يؤمر
بقته بين لإخراج غيره مطلقا من لأنه قد يحرم تجليله إن تضمن اقتاؤه المحرم وقد لا يحرم إن
لم يتضمه أما تعشيه غير الكتاب والخبرر وفرع أحدهما مع الآخر بحال واحد منهما فلا
يحل خلاف تعشيه منه حلهما من الخلود النجاسة فانه حائل (وكذا حله بالمينة) قبل الدفع من
غيره لا يحل لسه أف (في الأصح) في بدن لآدمي أو حرته أو فوق بونه لما عليه من النجاسة
في احتساب النجاسة لإقامة العادة وقصة العادة أن غير لأمير كانه وختنيل حلاله أعسرا ما
من شأنه ذلك وهو الأوفق بملابهم ويستثنى العاج فدهل مع السكره حيث لا رطوبه استعماله
في الرأس والمعدة كما في المجموع والإحرام ، وقول الأسوي إنه غريب وهو عجيب قال هذا
التفصيل إلى ذكره الأبحاث في وضع الشيء في الإماء منه فليس عنه ذلك بالاستعمال في البدن
انتهى هو الغريب ولو لم يجد العجب وقد نص على التفصيل المذكور في المشط والإماء انتهى في
السيوطي وحرم به جمع مهمم الناصي أو الطيب والشيخ أبو عبي الصغري وابن وردى وكأهم
استنبوا ما صح منه حذره مع ظهور روضه وحيد لآدمي وإن كان صغره وشعره يحرم استعماله كما
مر أوائل الكتاب

ما يقوم مقامها فهذا ضرورة محوذه لاستعمالها وعلى هذا لو بدى الكتاب فهل حور استعماله
ويبقى عن ملاقاته ما حيث مع مداونه قال مر بدى الحور من توفيق الاستعمال عليه وأقول
يسمى أن يعيد حوار بما رد لم يمكن بحفظ الكتاب وعمله عليها حقا ويتأمل ومشي شيعه
في شرح لمباح على حور استعمال حله الكتاب والخبرر في غير لمس كالخبرر ثم قال وإن قال
البركشي المذهب المصوح أنه لا يقع شيء منهما به سم على مهبج (قوله فلا يحل لسه)
خرج به القرش فيحور وبه صرح حجج كما مر (قوله وهو الأوفق بملابهم) معتمد (قوله
ويستثنى العاج) وهو أيب القيله قال الميث ولا يسمى عند المال عسا والعج بهر استعماله
الحرته وعنده يحمل أنه كان ناطمة رضى الله عنها سوار من عاج ولا يحور حمله على أبياب
القيلة لأن أبياب مينة بخلاف اللطافة والحديث حجة لمن يقول بالطهارة اه مصباح (قوله استعماله
في الرأس الخ) ويسمى حور حمله لقصد استعماله عند الإحتياج إليه ومعلوم أن محل ذلك في غير الصلاة
وعوها أما فيهما فلا يحور لوجوب احتساب النجاسة فيهما في البدن والثوب والكتاب (قوله
ولا حرم) ما فيه من نجس الرأس وثلاجة (قوله وحله لآدمي) أى ولو حرما
حلالا لحج .

(و تحل) مع الكراهة في غير مسجد (لا تصباح بالدهن النجس) وكذا دهن السواك
 وبوقبحه به كاله ذلك بالنجس (على المشهور) ما صح من أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن
 فأرة وقعت في سم، فقال (إن كان حامداً فأتقوها وما حولها، وإن كان ميتاً فاستصحبوا به أو
 فاستفوا به) أما في المسجد فلا لما فيه من نجاسة كذا حرم به أن لتتربى بها للأذرى ولر كسنى
 وصرح بذلك الإمام وهو المسجد، وفيه نه الوالد رحمه الله تعالى وإن مال الأسوى إلى الجور
 معللاً له بقية النجس، وحين يعصم ذؤن على الكثرة أحداً من النجس قال الأذرى والأشبه
 أن يباح بالمسجد أمثل لما ذكره ولعله ونحوها إذ طال زمن الاستصحاب فيه بحيث يصح النجس
 بالسقف أو الحمار، وتحل ذلك في غير ذلك نحو الكلب ولا يجوز الاستصحاب به لعلل نجاسته،
 وعلى عما يصدر من دكان المصباح نفسه، والنجار الخارج من الكسب صاهر وكذا الزنج المخرجة
 من لدر كالخشاء لأنه لم يتحقق أنه من غير النجاسة لجور أن يكون رائحة الكراهة الموحودة
 فيه لمحوته النجاسة لأنه من عيب، وجوز كما في المجموع طلى النجس بشحم لبنه وانحد صابون
 من ريت النجس، وجوز استعماله في بيته ونحوه كما صرحوا به ثم نصروها، وكذلك يجوز
 استعمال الأدوية النجسة في لدح مع وجود غيرها من التبهرات وبما شرها لدح بيده

(قوله ونحن لا تصباح بالدهن النجس) في شرح المذهب وأظنه في باب الآنية نقلاً عن الروايات
 وأقره صاحبها، أنه يجوز وضع يدهن المظهر في آنية حة كالنخاع من عظم البيل تعرض
 لاستصباح به فيها، واعتمده شيخنا طيب رحمه الله وإن وجد طاهرة يستصح فيها وهو صاهر،
 لأن عرض الاستصباح حجة بخوره لذلك كما حار وضعه في آنية حة تعرض بصفاء
 أو نحو ذلك، وتنجيس الطاهر، ثم يحرم تعرض فستحل

فرع - إذا استصباح بالدهن النجس حر إصلاح النجس بأصغره وإن نجس وممكن
 إصلاحه، يجوز غود لأن المسحح يجوز للنجاسة، ولا يشترط لجور العسورة، ووافق م ر على
 أن شرطه جواز استصباح بالدهن النجس في مسجد الحاجة وأمن المسحح للمسجد نفسه أو حده
 ومضى على أنه يجوز إدخال يدهن النجس عبر ذلك لالك والخبر في مسجد حة ومضى قصد
 الإسراع بشرط أن لا يتصل المسحح وإن قرئ ثم قال م يجوز إخراج الدهن النجس في سم
 مستعار معه أو مؤجر له بشرط أن لا يؤخره نحو دخانه، ثم السبر لدى حرب العدة بالمساحة به
 بحيث يرضى به مالك في العادة فلا بأس به كان موقوف أو لحوق قاصر منع أى ولو يسرا لا
 أنه ليس هناك مالك يعتبر رضاه ويتفرع على ذلك النسخ بجور حة في السموت الموقوفة ونحوه،
 وقد قال م ر يدمى أن يمنع إدخالها عليها سواء بدخرا، وجوز أن يستقى ما إذا عمد مكان
 في تلك السموت للفتح وحرقه العادة، لفتح فيها فمجرر اه سم على مهبج (قوله وبوقبحه)
 أى نصيب حورها بالشحم المذب كما في الحمار فهو من عطف النجس على العدة (قوله به فيه
 من نجاسته) يؤخذ منه أنه إن لم يخص منه نجس لم تكره، وفي سم على مهبج ما نصه وبوقبحه
 م ر على أن شرط حوار الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة وأمن المسحح للمسجد نفسه
 على آخر ما مر (قوله وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة) أما دمع الحبوب وروت الكلب
 والخبر فلا يجوز، وكذا تسميد لأرض به يفسد اه ردى أى ومع ذلك يودع به ظهر
 الحبل ويصل مسعا إحداهما بتراب.

قال في الخدم : وكذلك وطه المستحاضة وكذلك الثقة المفتحة تحت العدة لأنه يحور للخدم الإيلاج فيها ، و يحور إيطعام الطعام للتنجس للذوات .

(باب صلاة العيدين)

الخطب والأصحي ، وهو مشتق من العود سكره كل عام ، وفيه يعود السرور بعوده ، وفيه سكرته عوائد الله على عباده فيه ، وجميعه أعمار ، وإيماء جمع بالياء وإن كان أصله نواو للرومها في الواحد ، وقبل للفرق منه وإن أعوار الخشب والأصل في صلاته قبل الإجماع مع الأخبار الآتية قوله تعالى - فصل لربك وانحر - ذكر فيه صلاة الأصحي وإن أول عند صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد النحر في السنة الثابتة من المجره ولم يركبها ، والأصح بعينه يوم من رمضان حتى يوم عند الخطب (هي سنة مؤكدة) لأنه ولاها ذات ركوع وسجود لأركانها كصلاة لاسداه والصارف لها من وجوب حر «هل غلبت» لا إلا أن «طوق» وحرارة مثل ترى عن النبي - من وجب عنه حضور الجمعة وجب عنه حضور العيدين على التأكيده فلا يتم ولا قبل يركبها (ويقل فرض كصلاة) نحر إلى أمها من شعار الإسلام ، ولأنه يتولى فيها التكبير وشبهت صلاة حذرة ، من يركبها أهل بدتو وفوقه على هذا وقوله (إجماع)

باب صلاة العيدين

(قوله لا إله إلا الله) ركوع وسجود (ل) تعليل لأصل سميتها لا يقيد التأكد وكذا قوله لذلك (قوله والصارف لها من وجوب الخ) فيما قبله كفاية في الصرف كما يعلم من كلام الأصوليين وسكان الأولى خلاف هذا السياق الموه أن ما سبق ليس بصارف وهو تابع فيه لشرح روض

(باب صلاة العيدين)

(قوله صلاة العيدين) أي وما يقع ذلك كالتكبير (قوله أنكره كل عام) عنه للتسمية (قوله ومن سكره عوائد الله تعالى) هي حج أي صلاة الله وفي عيد العائدة العفيف والسبعة ، من هذا النبي ، أعود عندك من كذا أي أفع وفاز - وصحح ، وعائدة أي دو عمو وبغلب انتهى ، ومنه يعلم وجه من العوائد بالصدر (قوله بركوها) أي الياء في الواحد يعني أن يركبها في الواحد حكمة ذلك لأنه موجب له . في رد عومورس ومواقيت جمع ميران ومقات (قوله ذكر أنه) أي ما أمر به صلاة لأصحي الخ (قوله وأن أول عند الخ) أي وذكر أن أول الخ (قوله في السنة الثابتة) ووجوب رمضان كان في شعبانها حج ، ومن بين اليوم الذي فرض فيه من شعبان فرجه (قوله وبه يركبها) أي إلا في عيد الأصحي يعني على ما يأتي في قوله وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم (قوله والأصح الخ) فائدة عردة (قوله مؤكدة) أي ويكره تركها (قوله لذلك) أي لقوله صلى الله عليه وسلم لها مع لموظة عليها (قوله لأذانها) وكل صلاة بلا أذان سنة (قوله والصارف عن الوجوب) أي في قوله تعالى - فصل لربك وانحر (قوله على التأكيده) أي من الشارع (قوله وشبه صلاة الحذرة) أي في الحذر أي من حيث تولى التكبير (قوله وقولوا على هذا) أي دون الأول ، وطاهره أن عدم قتلهم على لأول لأحلاف فيه وقدم في صلاة الجماعة خلاف في القتل على يركبها سوء على السنة وليطير العرق بينهما حيث قطع بعدم القتال هنا على السنة دونه ثم ، وقد يقال للفرق أكيدة الجماعة لأنه قبل يكونها فرض عين ولم يقل عثله ها هاء ، وقد نقل بعضهم في الدرس عن بعض شيوخ السببه أنه قيل ما تنال على ترك جميع السن ، وعنده فلا شك في تراجع اه

عنى أى كونه فرض على (وشرع جمعة) لتعلقه صلى الله عليه وسلم وهى أصل فى حق
غير خارج عنى من تركها بالاجتماع أما هو فيسحب له مستردا لقصر رتبها لاجتماعه لاشتراكه
بأعمال المحلل والموحى أى مكة بطواف لأفاده عن إقامة جمعة وخطبة وما روى من
أنه صلى الله عليه وسلم فعلها يحمل إن صح عنى ذلك إذ لو فعلها جمعة فى مثل هذا اليوم لاشتهر
(و) شرع أيضا (للمسرد والعبد والمرأة والمفر) والخنى وانضى فلا يعتبر فيها شروط جمعة
من جمعة وعدد وعرضا ، وبس لانهما يسافران أن تعطيهما وبقى فى خروج الحرة والأمة
لها جميع ما فى أوائل الجماعة فى خروجهما لها ، وسحب الاجماع لما فى مكان واحد
ويكره تعدده من غير حاجة وللإمام المنع منه وله الأمر بها كما قاله المشاورى وهو على سبيل
بوجوب كما قاله السمعانى أى لأنها من شعائر دين فان الأدرعى ولم يره غيره وقيل على وجه
الاستصحاب ،

(قوله وهى أفضل) اسم
هنا راجع للجماعة بخلافه
فى قوله فيستحب فهو
راجع للعبد

ويسعى على هذا القول أيضا أن يكونى بعدها فى موضع حيث وسع من تحضرها وإن كثر الله
كالجمعة ولا وجب التعدد بقدر الحاجة ويسن الإصرار على نحو واحد إن وسع ويكره تعدد
جماعتها بلا حاجة ولزام المنع منه هـ حج قال فى شرح العباد كذا لمكروهات اهـ أى لأن
له المنع منها اهـ سم وقضيت أنه ذلك لا يطلب من الإمام وانقياس طلبة فى حقته ثم رأيت ما سبقت
له (قوله عنى أى كونه فرض على) أى خلاف الجماعة حيث قيل فيها حديث (قوله وشرع جماعة)
غيره دون تنس لستمنى عنى القواوين وأراد أنه سحب الجماعة فيها وأنها لا يجب انفرادها كما
عمم فى صلاة المنع وعنى القول بأنها فرض كونه من سنته الطالب فعل النساء والعبد
والسافر من أم لا فيه قصر والأقرب عدم استقواء معهم لأنه لا يخص الشعر بفعلهم من لوا كنى فعل
النساء عند تناولها بالنسب (قوله لانه) أى لما جمعه (قوله وهى أفضل) أى الجماعة (قوله فى حق
غير الحاج) دحس فى الغير لعدم فيما فى جمعة (قوله عنى) الذى يظهر أن التفسير عنى
حرى عنى العال فسنن فعلها بالحاج فرادى وإن كان يعرض لحاجة أو غيرها حج اهـ سم
على مسجع (قوله عن إقامة الجماعة) صله قوله لاشعالي الخ (قوله على ذلك) يعنى أنه فعلها مستردا
(قوله لإمام المشاورى) ومثلهم إمام العبد ومن معهم ولعله حص المسافر من لاسرده من
المقيمى بخلاف العبد والنساء لانه لا يترددون من أحرار الذكور علنا (قوله ولانهم لمنع
منه) ما هره عدم طيب ذلك منه ونوقش طلبة لكونه من المصلح العامة ثم بعد (قوله المنع منه)
أى التعدد قال سم على حج قال فى شرح العباد كذا لمكروهات (قوله وهو) أى الأمر به
على سبيل الوجوب ومع ذلك مثله كائن عن إمام الحرمين من كل ما يجب على الإمام فعله للمصلحة
لا بد من الواجب اهـ وعن المراد من هذه العبرة لانه لا يفتقر إلى التمسك به لا بعد من
الوجبات على الإمام من حيث خصوصه إذ لم يحط به بعبه وبما حوط به عليه المصلحة
للمسلمين حيث اقتضت المصلحة حيث وجب عليه من حيث إنه مصاحبة وقريب منه حصال الكفارة
إذ فعل لمكلف واحدة منها تأدى بها الواجب لا من حيث خصوصها بل من حيث وجود القدر
المشترك فى صميمها فثبت من .

وعلى كل منهما متى أمرهم به وحسب لامتثال (ووفائها ما بين صروع الشمس) من اليوم لدى بعيد فيه الناس وإن كان نقي شوال كما سألني (وروي الخ) لأن منى لمواظبت على أنه من حرج وقت صلاه دخل وقت أخرى وبالعكس ، وندخل وقتها بأول صواعدها ولا يعتبر عدم الطلوع حالاً لما في العباد ومعهن أن أوقات الكراهة غير داخلية في صلاته العبد فلا يكره فعلها عقب الطلوع وما وقع المرافعة في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مبرع على مرحوح وأما كون آخر وقتها الروال فتشتمل عليه لكن لو وقع بعده حسب وسألني أنهم يوشهدوا يوم الثلاثاء بعد الروال وعدلوا بعد الغروب أنها على من العداء (ويسمونها برفع الشمس) كرمح) أي كفسره الاستسقاء والمخروج من الخلاف فإن بوجه أن وقتها لا يدخل إلا بالارتفاع (وهي ركعتان) إجماعاً وحكمها في الأركان والشرائط كغيرها من الصلوات (بحرمها) بنية صلاة عيد الفطر أو الأصح كما مر (ثم) بعد تكبيره التحريم (بأنه) بعد (بدء الإفراج) كغيرها (ثم) سبع تكبيرات (في رواد الله صلى الله عليه وسلم كبر في العيد في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبلها) وسم من كلام المصنف أن تكبيرة لآخره غير محسوبة من السبعة (ثم) بعد (كل تسبيح) منها (كأية معدلة) أي لا تطويها ولا قصيرة، ووصفته بوجوب على في شرح النجاشي

(قوله وعلى كل منهما متى أمرهم به) أي صلاته بعد جماعة أوفرادي (قوله مبرع على مرحوح) يعني الكراهة عن الرافعي قد تخالف ما عليه سم على مبرح عن والد السراج فمراجع وعسرة ثم في مراد أخرى بعد الكسوف ولما صرح الرافعي في باب الاستسقاء أنه لا يوجب كراهة لصلاة العيد فهو برأى ما قاله ابن الصباغ وغيره أنه قال سم على حج بعد ما ذكر فليست فانه قد يقع الكراهة لمراعاة خلاف لا بد في الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك هـ (قوله يمكن به وقعت بعده حسب) أي اغتد بها وكانت فصاء (قوله سنة صلاة أو المقصر أو الأصح) قال حج مضيقا ومعنى لا يلاق سوء كانت مؤداه أو معدية (قوله ثم سبع تكبيرات) إشارة لدوى في شرحه التكبير للجمع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في المشر سبع في الأولى وخمس في الآخرة بعضها قال بعض لأصم حكمة هذا أن عدد أنه كان يكرر أثر عظيم في الذكر بالبور التمسد به أحد لأحد وكان السبعة منها مدخل في الشرع جعل تكبير صلاته وبراً وجعل سبع في الأولى كذلك وقد كبرنا بعمل حج لسبعة من الصواف والسمي وحج شوق إليها لأن استمر إلى بعد الأكر أكثر وقد كبرنا هذا لوجوده في فعله المعروف من حتى اسموا السبع والأربعين اسمع وصافيه من الأبيد اسمع لأنه حللها في سنة أيام وحين سم عليه الصلاة والسلام في اسمع يوم الجمعة ، ولما حارب هذه اشارة صلى الله عليه وسلم بالرفق بهذه الأمة ومنه تخفيف الثانية على الأولى وكانت خمسة قرب وبر إلى السبعة من دونها جعل تكبير الثانية حسناً لذلك اهـ (قوله ثم سبعين كل اثنين) من عمره مسدد منه أنه لا يقول عقب الساعة والخمسة ولا بين تكبيرة الاحرام والأولى ولا عقب قيام الله قبل أو الخمس اهـ وعبرح بكل ذلك في شرح لروص اهـ سم على منهج (قوله منها) أي السبع والخمس

بدر سورة لإخلاص ، ولأن سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعشها ذكر مسنون وكذلك
 هذه التكبيرات (يهمل) أي يقول لا إله إلا الله (ويكرر) أي يقول الله أكبر (ويجمع) أي
 يعظم الله روى ذلك السهقي عن ابن مسعود فولا وصلا (ويحسن) في ذلك كما قاله جمهور أن
 يقول (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) لأنه لا يخلو وهو الدعاء الصالح
 في قول ابن مسعود وجماعة ، ولو زاد على ذلك حاز كما ذكره في الوسيط ، ويؤهل ما اعتاده
 الناس وهو : الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبح الله تكملة وأصليا وصلى الله وسلم
 على سيدنا محمد سلبا كثيرا لكان حنا قاله ابن القيس (ثم) بعد التكبيرة لأخيرة (يتعبد)
 لأنه لا افتتاح للركعة (ويقرأ) السجدة كغيرها ، وسأني ما يقرأ بعدها (ويكرر) الركعة
 (الثانية) بعد سكرة القيام (حمدا) بالصفة السابقة (قبل) السجدة ، و (الترتيب) بغير
 إمام ، ولو اقتضى حتى كبر ثلاثا ، ومالك يكرر سابعة ولم يرد عليه مع أنها سنة ليس في
 الإتيان بها بحسبة فاحشة ، بخلاف تكبيرات الاستسراح وجبة الاستراحة وبحود ذلك فإنه

(قوله ولأن سائر
 التكبيرات) لا محل له

هذا ويؤيد بحله هذا قوله
 والله أكبر على أن نواو
 فيه لا معنى لها وعبرة
 شرح الروض عملا بما
 عليه السلف والخلف
 ولأن سائر التكبيرات الخ
 (قوله مع أنها) أي
 التكبيرات وقوله ليس في
 إتيان بها أي يوثق بها
 أن يرد على ما أتى به
 الإمام ومع ذلك أمرنا
 بالمتابعة وعدم الزيادة

(قوله قدر سورة الإخلاص) هذا يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لأن سورة
 الإخلاص آيات متعددة ه سم على حج وقد يدل بعدها لاسي ما لوله كان يسا فصار وقد
 يدل إن مجموعها لا يريد على أنه معمله (قوله يعني ذكر مسنون) أي في الحمد والإعلاء من
 السجدة الأخيرة يعقبه الشهد الأخير وهو واحد ومن ذكر مسنون أيضا السجدة بعد التكبير
 من قيام السجدة الثانية من الركعة الأولى والثانية (قوله في يعظم الله) رد حج بالنسبة
 والتحميد (قوله قولا) أي أنه قولا الخ (قوله وورد على ذلك حر) أي من ذكر آخر
 بحيث لا يطول به الفصل عرفا بين التكبيرات ، ومن ذلك الحائز ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ
 العليم (قوله ولو قال ما اعتاده) أي يدل مقابلة لمفسر ولعله في رسمه وعبرة أروض وشرحه :
 وذكر الله سبحانه ما لا يورأى المقول ، وذكر من مسنون عن السدذي عن بعض الأصحاب أنه
 يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير وعن
 المسعودي أنه يقول : سبحانك اللهم وبحمدك برك اسمك وعلى حدك وحل تناؤك ولا إله
 غيرك اه والظاهر أن مراده ما تقول ماورد من الأدكار وإن لم يكن في خصوص ما الكلام فيه
 فلا يفتد بالأدكار الواردة هنا وهو مقتضى إطلاق التي حيث قال نعم بين كل الخ ولم يقبده بذكر
 محصور وعليه فلو فصل بينها بذكر ورحم عنه بعد العربية عند العجز حاز كما قبل به في الأدكار
 الواردة عقب الشهد (قوله ويكرر في الثانية حمدا) لو أدرك الإمام في الثانية أي بعد التكبيرة
 الثانية من الركعة الأولى فعل معه الخمس وفي ثابته فعل الخمس أيضا اه سم على مسيح (قوله
 ومالك يكرر سابعة) قال سم على حج أي يكرر ه وجاهد أنه سابع الحس ولو أتى به بعد
 فردة المتابعة ووالاد وهو مشكل بناء على أن العبرة باعتقاد الذموم وهو يرى أن هذه التكبيرات
 ليست متوالية وأن الرقع فيها عند الموازة مطلق لأنه يخص به أعمال كثيرة متوالية فالقياس أنه
 لا يثبت منه تكبير وأن الإمام إذا رأى بين الرقع وحسب مفارقة قبل ثابته بالمطلق عند ه
 ومنه ما لورفع يديه ثلاثا متوالية فإن صلاته نفس بغيره ولو سهوا لأن سهو الفعل كعمد في الصلاة
 بالكثير منه وقال حج ، وذو حه أنه لا يباحه إلا أن أتى بما يعتقده أحدهم والإفلا حه لما سمع
 حينئذ ه وكتب عليه سم كلامهم كالتصريح في أنه يتابعه في النص وإن لم يعتقده واحد منهما اه

يأتي به وعليه عباد كرهه من عدم الخاتمة الحاشية ، ولعلّ ما روي أن مكبرات لا تقابل
تجمع عليها فكانت كحد ، وأيضاً فإن لا شغل بالمكبرات هـ قد يؤدي إلى عدم سماع قراءة
الإمام بخلاف التكبير في حال الاشتغال ، وما حصة الاستراحة فثبت حديثها في الصحيحين حتى
لورك إمامه هـا جمع التكبير لم يأت بها (ويظهر) بلاغ (ورفع يده) استحساناً (في
الجميع) من السبع والخمس كغيرها ،

وتصوير الشارح قوله ولواقدي يحكي الخ يشعر بوجوه حجج وبق ما ورد إمامه على السبع
أو الخمس من يتبعه أولاً فيه نظر وسعى له عدم ما بعده لأن إمامه على السبع والخمس غير
مطلوب ومع ذلك لو تابعه فيها لا رفع لم يضر لأنه مجرد ذكر وعدم طلب الرأفة مما ذكر استفاد
من قول حجج والأوجه أنه لا يتبعه إلا إن أتى بما يقتضيه أحدهما (قوله حتى يترك يده هـ
جميع التكبير) ويمكن أن يفرق بين هذا وما صرح به في صلاة الجمعة أنه يوقتي
مبني العدد مبنياً الصبح مثلاً أي بالتكبير ، بعد صلاة المأموم هـ واختلافها هناك فكان
لكل حكمه ، لأن إمامه مع اتحاد الصلاة فحش وتعد افتتاناً عليه بخلافها مع اختلافها اهـ سم
على حجج (قوله لم يأت بها) أي سواء كان ركعة أم عمداً أو سهواً أو جهلاً بله ، ثم ما ذكر من
أنه لا يأتي به إذا ، كه إمامه بشكل لا يترك الإمام دعاء الاستفتاح وشرع في الدعاء فان المأموم
يأتي به . اللهم لا أن قال إن دعاء الاستفتاح سنة من الصلاة لا فيها وهو كحد من التكبير
فصب مطلقاً ثم رأيت في حجج ما منه ، و يفرق بين هـهـ وعدم قواب نحو الإفصاح شروع
الإمام في الدعاء بأنه شعار حتى لا يظهر به مخالفة لخلافه هـهـ شعار سائر لسبب الجهر بها ورفع
فيها كإمرة ، في الإنسان هـهـ أو يحسب بعد شروع الإمام في الدعاء بحمته له ، ويؤيده أنه لواقدي
تحتاج تركها هـهـ أو دعاء الإفصاح لا يتبعه اهـ ما ذكره شيخه وما ذكره أوصح لأن ما ذكره
قد يرد عليه أن ارفع والخبر سنان رائد نبي التكبير وحيث عرض ما يقتضي تركها تركا
وحي . الأصل وهو التكبير سرا (قوله ورفع يده) قضية ذلك أن استحباب هذه التكبيرات
مع رفع اليدين شامس ما إذا فرقت بذلك وما إذا والأده ، وقضية ذلك أب موادة رفع اليدين
معها لا يضر مع أنه أعم ، كثيرة موابية ووجهه كما وقع عليه من أن هذا الرفع وسحر يك
مطلوب في هذا محل فدام يكن مصر ، لكن بعن الأوجه ما عمنه شح في شرح المساج
في بعيد الظلال في مثل ذلك فوجهه اهـ سم على منهج وقوله مما بعيد الضلال ضعيف ،
وعبارة حجج : وواقدي يحكي وإي التكبير والرفع ربه معرفته كما هو ظاهر لأن المعبره بعبارة
المأموم وليس كإمرة في سجدة التكبير لأن المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوالي
لمطلق فيها احساراً أصلاً . ثم لا بد من تحفظة للوالاد لا يصحها بالعرف وهو مصطلب في مثل
ذلك ويظهر صطله أن لا يسفر العصور بحيث يستحسن رفعه عن هويته حتى لا يسمان حركة
واحدة انتهى وكنت عليه سم قوله لزمه أي معرفته . أقول . هو غير بعيد وإن جازع من
عنتها باقتباس على التصديق لمحتاج إليه إذ كثر ويؤدي إلى آخر ما ذكر فليجمع اهـ والأقرب
ما قاله من أن يدعيه أنه ركعة وهي اتصال بين التكبيرات وأتى بالتكبير لاني هو مطلوب
منه ، ويمكن حمل كلام حجج على ما روي من التكبير والرفع بعد القراءة فان الظلال فيه
قريب كما قدمه أيضاً .

من معظم تكبيرات الصلاة ، ويستحب له وضع شاة على سراه تحت صدره من كل تكبيرتين
 كما في تكبيرة التحريم ، وأتى في إرسالهما مأمراً ، ولو شئت في عدد التكبيرات أحد بالأقل كعدد
 الركعات ، ويؤكد تأييداً وشكاً من نوى الإحرام في واحدة منها أسألت الصلاة ، إذ الأصل عدم
 ذلك أو شك في أنها أحرم جعلها الأحمد وأعادته احتياطاً (وليس) أي التكبيرات المذكورة
 (فرصاً ولا عصاً) وإنما هي هيات كاستعداد ودعاء الإفصاح فلا يسجد ليركع عمداً كان أو سهواً
 وإن كان الترك لسكاهن أو عصيتهن مكروهاً ، ولو فاتته صلاة العبد وقضاها كبر فيها سواء أقصاه
 في يوم العيد أم في غيره كما اقتضاه كلام مجموع لأنه من هياتها ، وحرره به اللقي في تدريسه ،
 فقال : يقتضي إذا قامت على صورها ، وهو اعتماد خلافها بقوله من الرفعة عن العجلي ، وسعد
 بن لقري ، ومؤيد ما قلناه ما أتى به انقضاء من استحباب القنوت في قضاء الصبح ، وما نقل
 عن النخعي محمد بن موسى بن عجيل من أنه سب في صلاة الصبح لئلا يرد قنوتها (ولو
 سبها) فتدكرها ، بل ركوعه أو بعد ركعها الأولى (وشرع في القراءة) وإن لم يسم هاتئنا (فات)
 في الجديد فلا يتداركها ، فإن عاد لم تنط

(قوله من معظم تكبيرات الصلاة) في تعبيره بالمعظم نظر ، إذ الرفع إنما هو في التحريم وهو
 للركوع والقيام من التشهد لأول ، والتكبير فيها ليس أكثر من باقي التكبيرات ولا مساوياً
 الأهم إلا أن يقال جعل ماعداً مذكراً كأنه شيء واحد نفعه بالحدود (قوله كما في تكبيرة التحريم)
 أي كما يفعل بعد الرفع في تكبيرة التحريم (قوله وأتى في إرسالهما مأمراً) أي من أنه لا بأس به ،
 إذ المقصود عدم العثم بهما وهو خاص مع الإرسال وإن كانت السنة وضعهما تحت صدره (قوله
 وشك في أنها) أي في أنها نوى به الإحرام (قوله وأعادته احتياطاً) أي التكبيرات السبع (قوله
 فرصاً ولا عصاً) أي وعنده هو بدرها وصلاتها كسنة الطهر تحت صلاته وخرج من عبادة المدرس
 عن نه الشارح من أنها هيات الخ (قوله فلا يسجد) أي من فعله عمداً عما ظلت صلاته أو
 جاهلاً فلا (قوله يقتضي إذا قامت على صورها) أي من خبر وغيره وهل من الحفصة هذا أيضاً
 إذا قصاه جماعة لأيه . نعم كما هو ظاهر إسنادهم وفاقاً لم ، وعلى هذا فم تعرض لأحكام التعذر
 والأصححة عما كان للأداء ، ولأنها تقع في استفسار أنه لا فيه تنذر فيما قبله سمع في مسجع أقول
 ولا يسجد بعد التعرض سباً والفرص من فعلها بما كاة الأداء (قوله إذ قلنا يؤذن لها) معتمد
 (قوله فلا يتداركها) فإن لم يركع في هذه الركعة لا يصدق أنه يسأل أن يتداركها في الركعة الثانية مع
 تكبيرها كما في فريضة الجمعة في ركعة الأولى من صلاة الجمعة فإنه إذا تركها فيها سأل أن يتأخر مع
 الموقوف في الثانية وإن كان إذا أدرك الإمام في الثانية كبر معه حتماً وأتى في ثابته بخمس لأن
 في قضاء ذلك ترك سنة أخرى ، ويهدأ فارق مذنب فريضة الجمعة مع الموقوفين في الثانية إذا تركها
 في الأولى كما مر في بابها ما حصل ما قرره ومشى عليه ، ثم فرق بين ترك العص من الأولى حيث
 لا يتداركها في الثانية وبين ترك الجميع فيها حيث يتداركها في الثانية مما يصح ، بل غير كلام
 يقتضي أنه حيث ترك بعض التكبير في الأولى ، سواء أكان لأجل موافقة الإمام كما في الصورة
 المذكورة أولاً لا يتداركها في الثانية ، بخلاف ما إذا ترك الجميع يتداركها في الثانية ، ووفق بين الكل
 والبعض وقال : قضية هذا الفرق أنه لو ترك بعض الجمعة في أول صلاة الجمعة واقتصر على الموقوفين
 في الثانية ، وما إلى عدم الأخذ بهذه القضية فبحرر وإبراج ، وما ذكره في ذلك كله كلام شيخنا

تخلاف ما لو تكره في ركوعه أو بعده وعاد بنسيام سكر وهو عند علم فإن صلته سطل ، ولو
ركعها وتعود ولم يقرأ كره تخلاف ما لو تعود قبل الافتتاح حيث لا يأتي به كما مر لأنه بعد التعود
لا يكون مفتتحا (وفي التدم يكبر ما لم يركع) لقاء عهد وهو التيام ، وعليه لو تكره في أثناء
فأخذه قطعها وعاد له ثم استأنف القراءة أو بعد فراغها كبر وسأل له إعادة الصلحة ، ولو أدرك
إمامه في ركوعه لم يكره حرما (ويقرأ بعد الصلحة في) الركعة (الأولى) سورة (ق) وفي
الثانية سورة (اقترنت بكاملها) بدساع كما في مسلم ، والظاهر كما قاله الأذري أنه يقرأها وير
م رخص المأمومون بالنظير (جهز) ولو قصت مهرا وهو من زيادته على المحرر ، ولو قرأ
في الأولى سمح وفي الثانية سهل أدرك كان سنة أيضا كما في الروضة وثبت في مسلم (ويسن بعدهم)
أي ركعتي العبد (حطمان) افتداء به صلى الله عليه وسلم والخفاء من عهد ، وسواء في ذلك
المسافرون وغيرهم ويأتي بهما وإن خرج الوقت ، فلا تقتصر على خطبة واحدة لم تكف ، ولو
قدم الخطبة على الصلاة ، عدتها كما صوته في روضة ، وهو ظاهر من الأثر كما لو قدم العبدية
على الفريضة (وأركاهما) وسنهما (كهي) أي كما (في الجمعة) وفيهم من عمارته عدم

في شرح المباح ه سم على مذهب ومال حج للأحد ه حيث قال وهو محتمل ، وقول سم
في قول هدهد ، ولة ويسن أن سدر كره قال حج أي حيث لم يكن مأموما (قوله تخلاف ما لو
تكره في ركوعه) أي أو فيما شرب منه من وصل إلى حد لا يكره فيه القراءة (قوله وسأل له
إعادة الصلحة) أي ولا تشكل بأن فيه سكر بركن قوي وهو سطل على قول لأنا نقول نحن
ذلك مقابلا لو كرره بلا عذر ، وهو إما كرهه بعد الصلحة منه لنقض القراءة بعد التكبير اه
حج ه (قوله وفي الثانية امرت) قال عمره قال في الكفاية انتهى في ذلك أن يوم العيد فيه
سوم عشر والسورس فيهما أحول المشروفي قال الواحدي حسن محيط بالله من ربحه
وهو من وراء الحجاب تعيب الشمس من ورثه تسيرة منه وما بينهما ظلمة كد قال الواحدي
عن كره لفسرس وقال بعدهد ، ووافقة أسوره اه سم على مذهب (قوله أنه يقرأها)
أي حيث اتسع الوقت والإبصار بهما ، قال سم على شرح المهجة الكبير ما منه بعد كلام ذكره
فإن قلت : لكن يخالف مسئلة الأنوار المذكورة ، وهي أنه لو كان بحيث يوثق بالصلاة سبها
خرج الوقت فلا يفسد شيئا مما سبها ما في شرح روض نقلا عن الفارق وعمره من أنه لو
صاق وقف الجمعة عن قراءة جميع لم ينزل في الأولى وهل أتى في الثانية ، تقتصر على قراءة
ما يمكن منهما ، قلت لا حاجة لأن السنة تحسن قراءته لهما ، وكلام الأنوار فيما إذا لم يوات
السنة ما كانه فليسأل (قوله جهز) أي ولو مترددا شو برى اه سم على مذهب (قوله كان سنة
نصا) أي ومع ذلك فالقراءة بالأولين أفضل (قوله ولو قدم الخطبة على الصلاة) قال سم على
مذهب فهو قصد أن تقدم الخطبة عمدا وتعتمد ذلك لم يعد التحريم وإن لم يوافق م ر عليه مع
ردد ، ثم رأيت شيخنا في شرح العباد اجترأ الحرمه فرجه ه ، وبذل على الحرمه قول
متن الروض ، ولو حطب قبل الصلاة لم يفتد به وأب ، قال شارحه كاسية راتبة بعد الفريضة
إد قتمها عليها .

اعتبار الشر وحديهما كالقسم والسر والظهار . وهو كذلك فيجوز له أن يحط بقاعدة أو مصطلحا مع القدرة على القيام . ثم إنه إذا كانت السنة لإسماع والسبع وتكون الخطبة عربية على أن الإسماع هنا يستلزم السماع وعكسه . قال في الأوسط لاحفاء أن الكلام فيما إذا لم يدر الصلاة والخطبة . أما لو نذر وح أن يحطها فأنه يحط عليه في ذلك . وسحب الخوض فيهما بالراحة . قال الخوارزمي . فإن أراد أن يحط في الجمعة وعلى عدم اعتبار الشروط يسحب الإتيان بها (ويعملهم) استحبابا (في) كل عيد أحكامه في عيد (الفطر) أحكام (الفطرة) وهي تكبير القاء كما في المجموع وصحبها كما قاله ابن الصلاح وغيره (و) في (الأصح) أحكام (الأصحية) للاتباع ولكونه لانه . حل (يسحب) الخطبة (الذي) يسحب تكبيرات (ولا) أفرادا (و) الخطبة (الثانية بسم) ولا كذلك لقول عبد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود إن ذلك من السنة ، وفي الحقيقة : الخطبة ثبتت بالصلاة هـ من الركعة الأولى يسحبها بسم تكبيرات مع تكبيرات سجدة وركوع لحظتها بسم . والسنة خمس مع تكبيرات القيام والركوع ، والولاية سنة في التكبيرات ، وكذا الأفراد . وهو محل ذكر من كل تكبيرتين ،

(قوله على أن الإسماع
هـ) أي خلافه في
الجمعة إذ المصنف ثم الإسماع
والسماع ماؤة خلافه
هـ فإنه اعتبارا بهما كما
صرح به السهبي حجب
في إسماع المستلزم للسماع .

(قوله وتكون حصة عربية) انظر ولو كانوا من غير العرب اه سم على منهج . أقول
ظاهره بلاق اشارح ذلك . ويوجه أنه من العرض منها مجرد وبعد عن السبب عند الناس
نظر الكون عده . ثم رأيت في حجب مائة ولا في أدبه . سم من كونها عربية ، تكبر
المنهج أن هذا التبريد لكلام لأصلها بالنسبة إلى جمعها اه . دل سم على حجب . ويؤيد
الحجب الآية لا تتعدد فإن أهل حري أعزاه رب له أول لأنها لا تكون قرآنا إلا بعد
فيه نظر اه . أقول : الأقرب الثاني ، بل لاوجه للرد أنه إذا قصد ذكره بكن قرآنا
ويبقى ما لو قرأ الآية والحالة ما ذكر قصد القرآن وهذا بين بخبره مع الحرمة ولا فيه تبرأت .
وصريح كلام شرح النهج حيث قال وحرمة قرءه لحب آله الخ لإجرائه لأن الحرمة لأمر حرج
وقد وجد مسمى الآية د . ووصفا (قوله على أن الإسماع هـ بسم السماع) بهما احذر د
تما قيل أنه يقال : أسمعته فلم يسمع فإن ذلك محذور . وإرادته رفع صوتي بالكلام في سماع
لعهده مثلا (قوله أما لو نذر وجب أن يحطها فأنه) وكذا . ويذكر الخطبة وحدها وكما ساء
عمره من ثبوت شروط الجمعة سم على أن السمع بسم في حديث واحد الشرح . ومع ذلك و
حالف صرح مع الإنتم (قوله أحكام القدرة) الأولى أن مولدها قوله أنه أراد أي أحكامها مثله قال
في هذه لأن في ذكره تغييرا لإبراهيم ثم رتبته كذلك في بعض النسخ (قوله يسحب تكبيرات)
هـ من صوت هذه التكبيرات بالشروع في أركان الحصة لا بعد النوب كما صوت التكبير في الصلاة
بالشروع في القراءة ه سم على منهج . أقول : ويحتمل أن يدل هذه النوب . ويوجه
تساقي شرح الروض عن السكي من طلب الإكثار منه في صوت الحصة . أي بين سماعتها (قوله ولا ،
أفرادا) أي واحدة واحدة ، وقوله ولا أي قصر الأصل الظاهر به أن ذكر الأول لا معنى
عن ذكر الأفراد ، وقد وصح ذلك في النوب ه سم على منهج (قوله والثانية بسم)
ويسمى أن يفصل بين الخطبتين التكبير وكثر منه في أصول الخطبة فاه السكي ه شرح
روص (قوله ولما كذلك) أي أفرادا .

أوفى منهما حر والسكيات مقدمة للخطبة وليست بها وفتتاح الشيء قد يكون بعض
مقدماته التي ليست من سنة وبين أسماء سبع الخطبتين ومن يضي وحده لا يخطب لعدم
ثأنته ومن دخل في أثناء الخطبة بدأ بالتحية إن كان في مسجد ثم بعد فراغ الخطبة يسلي فيه
صلاة العيد فيصلي فيه بعد من التحية وهو لأولى حالا من دخل وعليه مكتوبه فعله
وحصل التحية بها فإن كان في غير مسجد من أنه أحسن الاستماع له ثم طاب تحية ويؤخر
الصلاة منه تحف فوفى مقدمتها عليه وإذا أخرها أخر من صلاتها في عمله وين فعله في غيره
من من فوفى ، وبين للإمام بعد فراغه من الخطبة إعادة ذلك لمن فاته سماعه وإن لم يكن
ذكرها وخطب لمشروعه غير حسب الجمعة ولعند الكسوفين والاستسقاء وأربع في شيخ
وكيفها بعد الصلاة لا تحس الجمعة وعرفه وقدمها وكما نزل إلا الثلاثة الباقية في الحج وفردي
(و سب) له (العسل) لكل من عسل الفرس والأنجي فمسا على الجمعة وفهم من بدلاه
استحسانه لكل أحد ومن لم يحد صلواته لأنه يوم سنة فمسل به بخلاف غسل الجمعة وفهم من
الكلام عنه في الجمعة لكنه ذكره في يومه بغيره (و بدخل وقته نصف الليل) لأن أهل
الفرق ليس سمعون النداء فيكون لصلاة العيد من قراهم فلولم يحز الفسل ليلا لشق عليهم
والفرق بين الجمعة والعيد بأحر صلاتها وتقدم صلاته فعلى غسله ثلاثين وكفى لمستحب فعله
بعد الفجر (في قول) بدخل وقته (بأشهر) كالجمعة وتقدم الفرق (و) سب (الصيب) أي
أن طيب له ذكر بأحسن ما تقدمه عنه من الصب .

(قوله والفرق بين الجمعة
والعيد بأحر صلاتها) الخ
لا ينبغي أن ما قبله كاف في
الفرق فلو أسقط سنة
الفرق وجعل ما بعده معطوفا
على ما قبله لكان أوضح

(قوله أوفى منهما) أي في الجمع (قوله حر) يؤخذ من تعبره الحوائج كالحلي عدم من
الفصل بدكور وعنه فهل يكون خلاف الأولى ولا فيه نظر والأقرب الأول لأن في الأخير
به - تولد لمناوب (قوله وسب منها) و معنى نبي ذلك أنه يؤأجل فيها ما شرع لم يضر
و . قلنا يوحى بها صحة الخطبة (قوله بدأ بالتحية) أي حيث أراد الجمع بها ومن صلاة
العد لا يثني في قوله وهو على الخ (قوله منه تحف فوفى) أي يخرج ابواب ومثله ما لو عرض له
سبع من فعلها لو أخرها إلى غير الخطبة (قوله فقدمها عليه) أي السماع (قوله إعادة ذلك) أي
الخطبة ما لم يؤد ذلك إلى طوبى كان كبر الداحين ورسول في معنى (قوله لا الثلاثة الباقية)
أي بعد عرفة (قوله وسب به العسل) أي فاسم يسر له العسل يسم (قوله استحسانه لكل أحد)
قال سم على حج وهل مسح بخصص والقصص ما فيه من معنى انطوفة والرمة وكما في غسل
لأحرام فيه نظر اه . قول . هو كذلك كما هو مصرح به في كتابهم بعضهم (قوله وانكس
استحب فعده بعد الفجر) قال سم على حج بعد ما ذكر وهل غير لغسل من المنوبات كالتمكيز
والصب كذلك لا بدخل ودعا إلا بالفجر فيه نظر اه وفي شرح الإرشاد الحج ما يقتضى دحواله
سبب التلبيل في التطيب والعرس اه وقصه الاقتصار على هذا أن التكبيرة إنما يكون بعد
الفجر وسباني ما وافقه في قول الشارح ويكره الناس بعد صلاة الصبح وعبرة متى استجر من
بما لا يرشاد والعسل بعدين والتبيل والتزين لقاعد وخارج وإن غير فصل من نصف ليل اه .
(قوله أي تنصب) هل التطيب وما ذكر معه من العرس الخ ها أقصر منه في الجمعة أو هو فيه
أفضل أو يسوون فيه نظر ولأقرب تفضيل ما هنا على الجمعة بدليل أنه طلب هنا أعلى الثياب قيمة
وأحسن منبر وم يخص العرس فيه بمريد حضور من طلب حق من النساء في بوسن .

(والترى كالحمة) أحسن نيته وأفضلها معنى لأن يكون عذره أحسن فهو أفضل منها هنا لافي الجمعة والفرق أن القصد هنا إظهار النعم وإن عذر الموضع وسوءه أراد حضور الصلاة ثم لا ولو صيب كما مر في العسل أما لآيات فكره حضور ذات حمال واحتشة مهيئ وسحب لعيرها بادن زروح أو السيد ونظف بهاء ولا تنظف وعرج في ثياب بدنها وخنثى كالأنثى فيما ستر فإن كانت الأنثى مقبلة سبقتها سحب بهاء وسحب بهاء الشعر والمطر وزرع السكر به والسبق يوم العيد برك الرقة والتعب كاحتش الأسوي وهو ظم وهو الثوب الواحد بسيد هذا لكل جمعة وعيد (وعدها) أي صلاة العيد (مسجد أفضل) من الفعل يصحرا بفتح السين أو حصل مطر ونحوه لشرفه وسهولة حضوره مع توسع في ذوب ومع العذر في الثاني وهو صلى في الصحراء كل باركال الأولى مع الكراعة في الذي دون الأول وبعدها في مسجد الحرم ويب المقدس نفس مطلقا لغيرهما مع سهولة حضورهما وإساعتهما ولأوجه كانهما أسند الحلق مسجد المدينة .

(قوله والترى) أي رايه نفسه (قوله لافي حمة) ويسمى بها أن يكون عذر البعض أفضل إذ وافق يوم العيد يوم جمعة وقد يؤيده قوهم إيا حرجوا الاستثناء يوم العيد حرجوا ثياب الداء فحبوا على شدة هذه الصورة حتى ما عداها على عمومها لأن الاستثناء معيار العموم وهذا استثناء معنى اه وعذره سم على سعة توافق العيد يوم جمعة فلا سعة أن يكون لأفضل من أحسن الثياب الا عند حضور الجمعة فالأبيض فيأمن اه لكن مدله على حجب في ذات الجمعة ماضيه وبقى ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهو رأي الجمعة فقدم لا يصح أو العيد فالأعلى أو يرى الجمعة وقت إقامتها فيقدم الأبيض حيث والعد في سنة أي يوم فيقدم الأعلى فيها لكن ينسكل على هذا الأخير أن قضية قوله في كل من أنه نوروعيب الجمعة روعيب في جميع اليوم وقد يرجح مراعاة العبد مطلقا إذ الرية فيه أكد منها في الجمعة ومما سبب العسل وعذره فيه لكل أحد وإن لم يحضر فيشتم اه (قوله أما لآيات فذكره الخ) هذا عذر من قوله أولا أو أي في خروج الحر والأمة الخ وقوله ذات الحمال فممنه أن عذر الحمة حصر غير مبريه وإن كانت شانه وقضية عذر غيره شانه عذره (قوله وبسحب إرثه الشعر) أي الذي سبب إرثه كالعنيد والإبط أي هو لم يكن سديه شعر فهل سبب له إمرار موسى على يده شديها بالخامين أم لا فيه نظر والمظهر بل المتعين عدمه لأن إرثه الشعر ليس مذكورا لانه من نكحها وهذا يفرق بين ما ذكر وبين المحرم إذا دخل وقت تحله وليس رأسه شعر حيث سبب له إمرار موسى على رأسه فإن إرثه الشعر ثم مطلوبه لدها (قوله وهو صاعر) أي شدة الاحتياج إلى ما حرجوا لأخيه فيطلب منهم الخروج بصورة الدين والاكسار (قوله إن اسع أو حصل مصر) أي وهو لم يسع وبعدها بالصحراء فهل لأفضل جعلهم صفوها وصفا واحد فيه نظر والأقرب الأول في الثاني من الشواش على أن المؤمنين بالبعد عن الإمام وعدم مخالفتهم فرائده وعبرته ونهت المذمة في عرس الصوف عما هيئونه للصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطلحين من غير اشتراط في السعة ولا صيق (قوله مطلقا) أي سواء حصل مطر أم لا

(قوله أما لآيات فذكره الخ) هذا عذر من قوله البار آتيا ويأتي في خروج الحر والأمة له جميع ما مر أوئل الخاصة وإني ذكره هنا توطئة لقوله وطف بهاء الخ وكان الأولى الاقتصاد عليه لأنه المقصود هنا بالذات (قوله أفضل مطلقا) أي سواء حصل نحو مطر أم لا فليس هذا الاطلاق مقادلا للتقيدين السابقين بل لأحدهما كما تقرر إذ الواقع أنهما في عية الاساع كما به عليه بعد بقوله وإساعهما وعبارة غيره قطعا يدل مطلقا لكن بالنسبة للمسجد الحرام فقط أي فلا يتأني فيه الخلاف المذكور في التي وكان ينبغي تأخير هذا عن القيل الآتي ، وعارة الروضة صلاة العيد تجوز في الصحراء وفي الجامع وأنها أفضل إذا كان بمكة فالمسجد أفضل قطعاً والخوف به السيد لافي بيت المقدس وإن كان نفيها الخ .

(قوله مكتوا فيه الخ)

تقدم أن المنحرف في
العصر أن يكون بعد
الفجر فقد تعارض
استحباب كونه بعد الفجر
واستحباب المكث في
المسجد إلى صلاة العيد
ففيه رأي وكلام في
السداء والإفاد، فمن أنه
حصر بلا غسل فليذهب
له بعد الفجر ثم يحصر
بالعيد كما صرح به في
التحفة وقد يقال لتعارض
المدافعة بأن يعمل
عقب الفجر محلله مثلاً
ثم يحصر لصلاة الصبح
ويستمر إلى صلاة العيد
لكن قد يلزم عنه
قوابل المدبرة لصلاة
الصبح أو سنة يقاها في
أول الوقت أو سنة الجماعة
إذا كان إمامها يبادر بها
في أول وقت فليستأمل
(قوله وليكن في الفطر
كربع النهار) الأولى
تأخيره عن قول المصنف
ويعمل في الأصح كما
صنع في التحفة .

ويدعو لحادث فيه ، ولا يفتيد مدركه بعيد عن خبري في سائر العبادات كالخروج وعبادة لمصر
كما ذكره المصنف في رايحه (وسكر الناس) فيحصر للعيد بلداً بعد صلاتهم الصبح ليحصل
لهم الثوب من الإمام ويظهر الصلاة ، وهذا إن خرجوا إلى الصحراء فإن صلوا في المسجد مكتوا
فيه ود صلوا الفجر فيما يظهر قاله المدراس قاضي سنية وقال العري . بعد الفجر (وعصر
الإمام) مشحواً عنهم (وقت صلاته) بلداً ، وليكن في المنكر كربع النهار ، وفي الأصح
كسنة لأن اصطلاحه إيد شين وقد عثر في ذلك بعضهم ، ويسعى أن يحمل على أن عنه المنحرف
انطباع ذلك (ونحو) حضوره (في الأصح) بلداً ، ويؤخره في عيد الفطر وبلاذماع
ونحو مع وقت قبل صلاة الفطر بسري الفطرة وبعد صلاة الأصح للتحفة (وقت) كما هو
الرأي في الشرح (وماكل) أو شرب (في عيد الفطر قبل الصلاة) والأصح أن يكون نرا
فإن لم يكن ما ذكر في بيته في سريته أولئى عند سريته (ويثبت) عن الأكل (في) عيد
(الأصح) حتى يصلي للأصح ولتتميز عيد الفطر عما قبله لدى كان فيه حرماً وبغيره
تحريم الفطر قبل صلاته فإنه كان محرماً ما فيه ، قول الإسلام ، خلافه قبل صلاة الأصح والشرب
كأنه كل ويكره له رث ذلك قاله في المجموع عن الحسن (ويذهب) إليه (ماثياً) كالمعصية
(تسكية) لما مر فإن كان محرراً فلا بأس بركوبه بعده كالأصح منها ، وإن كان قادراً حيث لم
يتأخر به أحد لأقصاء العادة فهو محرر من المنى والركوب . ثم قال ابن الأستاذ لو كان الله امر
لأهل جهنم بقرع عذوبهم فركوبهم صلاة العيد ذهباً وإياه وإياه السراح أولى (ولا يكره
المن قسماً) بعد ربيع الشمس (يمر إياه ، والله أعلم) لأسباب لأسباب لمصصة بذكره

فائدة . ذكر الشئ في سريته في جماع أبواب سيرته عنه الصلاة والسلام في صلاة
العيدين في الباب الرابع من آدبه في رجوعه من الصلاة من السراي واليهوق عن
على رضى الله عنه قال : الخروج في العيدين إلى الجبابة من السنة له . (قوله ويدعو) ويعبر
فيه ما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص (قوله ولا سداً مذكر) أي من
الذهب في طريق الخ (قوله فإن صلوا في المسجد مكتوا فيه) أي ويخرجوا منه ثم عدوا إليه
فإن كان حضورهم في ذلك لصلاة الصبح على بية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا معارض لم يفت
سنة المنكر ، وإن كان الحضور عوداً صلاة الصبح به دون فساد المكث لم يحصل تلك السنة (قوله
بلاذماع) أي ويحور أن يحصل له من الثوب ما يساوي قصبة التكبير أو يريد عليها حيث كان بأخره
امسلاً لأمر الشارع (قوله كربع النهار) واستدواء من الفجر ، وفي الأصح كسنة بقله حج
عن الموردي ، وعبارته وحده الموردي ذلك في الأصح عصى سدس النهار ، وفي الفطر عصى
رابعه (قوله ويسعى أن يحمل) أي قوله وليكن في الفطر الخ وهو بعد وإت ابوجه أنه في
الأصح يخرج عقب الأرباع كرمح ، وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلاً (قوله والأصح أن يكون عمراً)
وأن يكون ورراً وألحق به الرتب حج (قوله ويمسك في الأصح) وعابه فلا تحرم المروءة به
لعده أه حج أي تمنع ما طلب منه (قوله أو الإسلام) المراد به ما ليس بأخره وإلا فصلاة العيد
بما شرعت في السنة الثانية من الهجرة ومن ذلك أو الإسلام (قوله والشرب كأنه كل) أي
فيمسك عنه كأنه كل وليس هذا عين قوله قبل أو يشرب لأن ذلك بالنسبة لعيد الفطر وهذا بالنسبة
لعيد الأصح (قوله كالراجم منها) أي فإنه لا بأس بركوبه (قوله فركوب صلاة العيد ذهباً وإياه)

خرج نفلها بعدها وفيه سبيل . فان كان يسمع الخطبة كره له كاهراً وإلا فلا . وفيه الإمام
الإمام فيكره له النفس قدياً . وبعد ذلك اشتعاً بغير الأهم وتخالقه صلى الله عليه وسلم ، ويستحب
إحياء يلى العيد بالعدد ولو كانت ليلة جمعة من صلاة وغيرها من العبادات خير « من أحياء ليلة
العيد لم يمت نفسه يوم موت القلوب » والمراد بموت القلوب شعنها بحب الدنيا أحدًا من خير
« لا بدحوا على هؤلاء المولى قيل من هم يرسل الله » قال « أعياء » وقيل الكفرة أحدًا من
قوله معنى . أو من كان ميتاً فأحياء . أى كافر أهداه . وقبل السمع يوم القيامة أحدًا من
خير « يحشر الناس يوم القيامة جماعة عرة عرلاً فمات ثم سمع أو غيرها واسوأناه شطر الرجال
بلى عورات النساء والنساء إلى عورات الرجال » قال لمب النبي صلى الله عليه وسلم بن هب في ذلك
اليوم شعلاً لا يعرف الرجل أنه رجل ولا المرأة أنها امرأة » وخص الإحياء بمعظم النبي وإن كان
أدريج في حصول ثلث : نية الأكساء فيه سحطة في الصف الثاني من الليل . وعن ابن عباس
يحصل إحياءهم بصلواتهم جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيهما وفي بيعة الجمعة
ولدى أول رجب ونصف شعبان مستحب فيستحب .

فصل

في التكبير المرسى والتعبد

ويبدأ بالأقول ويسمى بالمطلق أيضاً .

ثم يذكر في ذلك في الجمعة ولو قيل به لم يعد ، وعن حكمة ذكره له في العيد دون خمسة كونه يوماً
طلب فيه شهر ر سنة له في الصلاة (قوله فيكره له النفس قدياً) أى ويعتد (قوله بغير الأهم)
قصته الأولى أنه لو حبس غيره لم يكره له النفس وصرح حجاج خلافه في شرح العباد كما تقدم سم
عنه وأما أيضاً أنه لا يوجب كراهة التعلل له على كونه حاء لا يسجد وقت صلاة العيد بل لو كان
حسباً منه من صلاة الصبح كره وإن كان لصلاة سب ثم قوله لاشتعاله الخ هو واضح بالنسبة لم
تعد ، بعد الخطبة منه . وثالث فيها فان كان دخل وقت إرادته الصلاة فواضح أنه . وإلا فإن لم
يدخل وقتها أو حارب غادهم ساجد فما وجبه الكراهة . لأن بقا إن شاء كانت عطفة مطبوعه
منه كان لأهم في حقه شعلاً عما يتعلق به ومرافقته لوقت الصلاة لانتظاره إياها (قوله ولو كانت
ليبه جمعة) أى فإن إحياءها من حيث كونها عيداً وكراهة تخصيصها مقام إدام تصادف بيعة عيد
(قوله وفيه الفرع يوم التيممة) وهذا هو سائر من قوله يوم موت القلوب (قوله لا يعرف الرجل
أنه رجل الخ) أى نية المحول واسطره ما يحصل له من المرح من الله تعالى حتى يصير عياد
لكثرة تضعه ما يخص تأهبا في رأسه (قوله وإن كان أدريج الخ) أحده غاية لأنه قد يتوهم
النسوة بينهما إذ المقصد من نسب عرلة إحياءها (قوله صلاة العشاء جماعة) أى ولو في وقت
لتصويل (قوله والعزم على صلاة الصبح) فظهره وإن لم يتعلق له صلاة في جمعة

فصل

في التكبير المرسى والتعبد

أى وغير ذلك من الشهادة . وفيه الحلال

(قوله وبغير الإمام الإمام)
فيكره له العمل الخ)
عبارة القوت قال الشافعي
في البويطى ولا يصلى
الإمام بالصلى قبل صلاة
العيدين ولا بعدها . قال
أصحابنا لأن وظيفة
بعد حضوره الصلاة
وبعدها الخطبة وهذا
يقضي تخصيص الكراهة
بمن يخطب . أما حيث
لا يخطب فالإمام كغيره
ولا كراهة بعد الخطبة
لأحد انتهت .

مصل

وهو مالا يكون عقب صلاة فقال (يسب التكبير) لما فرغ وحاصروا كرو وعبره ، ويسجل وقته
(سروب الشمس بنية العبد) اللام فيه للحسن الصدق بعيد الفطر والأصحي (في المارل والطرق
والسجد والأصوي) ليلا ومهارة أماني الفطر فضوله تعالى - وسكروا بعدة وسكروا لله - قال الناصي
سمعت من أروءه من العلماء بالقرآن يقول المراد بالعدة عدة الصوم والتكبير عند الأكل وما
عيد لأصحي فداقيس عليه نى بالسة للرسول أما لتقيد ثبت بالسة (رفع الصوت) صهرا لشعار
العيد واستثنى لراعي من طرب رفع الصوت المرأة ومعه كما تحته الشبح إذا حصر مع الجماعة
وم يكونوا محارم ومثاها الخفي (وأظهر دماسه حتى يحرقه الإمام صلاة العبد) إذ الكلام مسح
اليه فالتكبير أو ما يشعل به لأنه ذكر الله وشعر اليوم كان صلى مسرودا بالعدة باحرامه والثاني
عند إبي حضور الإمام للصلاة لأنه إذا حصر حاج الناس إلى التهيؤ بمسلاة وشعالمهم بالقيام طيب
وتكبير بنية عيد الفطر أكد من تكبير ليله الأصحي لمص عليه (ولا تكبر الحاج سيد الأصحي)
حلافا لا فقال (س يلى) لأن التنية شعرة ولعممر بلى إلى أن يشرع في الطواف (ولا يس ليه
الفطر عقب الصلوات في الأصح) لأنه تكبير في رمة صلى لله عليه وسلم ومقبل أنه تكبر منه عقب
الصلاة وإن خالف المصنف في أدكاره فسوى في التكبير بين الفطر والأصحي وهذا هو النوع
الثاني لسمي بالتكبير لانه بعد الصلاة ومقدس الأصح الاستحباب نسو به من المصنف والسيد
بجامع الاستحباب وعديه عن الناس فكه حاتف لمرء والفت والصح (وتكبر حاج من صهر)
يوم (البحر) انوله تعالى - فاذا قصصنا منكم فادكروا الله - والناسيت بقضى يوم الحرة صحوه
بالرعى فالظهر أول صلاة تأتي عليه بعد انتهاء وقت التلبية.

(قوله وإن خالف المصنف في أدكاره فسوى في التكبير بين الفطر والأصحي وهذا هو النوع الثاني لسمي بالتكبير لانه بعد الصلاة ومقدس الأصح الاستحباب نسو به من المصنف والسيد بجامع الاستحباب وعديه عن الناس فكه حاتف لمرء والفت والصح (وتكبر حاج من صهر) يوم (البحر) انوله تعالى - فاذا قصصنا منكم فادكروا الله - والناسيت بقضى يوم الحرة صحوه بالرعى فالظهر أول صلاة تأتي عليه بعد انتهاء وقت التلبية.)
(قوله وهو مالا يكون عقب صلاة) أى ولا غيرها وسن نحرم من أدكارها بخلاف قصد الآتى اه
حج أى فيقدم على أدكارها ويوحه بأنه شعر لوقف ولا يتكرر فكان الاعتد به أشد من
الأدكار (قوله ولا تكبر عند الأكل) أى التكبير عند الأكل (قوله ومعه كما تحته الشبح) أى
ويخرج مهد القيد مالمو كانت في يده أو نحوه وليس عندها رحا أحدت فرفع صوتها به وهو
ظاهر (قوله حتى يحرم الإمام) قال الشيخ عمرة أى إلى تنهائه ثم ساهره استمرار التكبير ولو غلب
بأخبار الإمام للصلاة اه وعبرة شرح الروص وعبره إلى تمام إحرام الأمانة وقصصها أنه عند شروع
الإمام في التكبير يتصحب التكبير من غير مالم يحرم ولا يحبو عن وقته في حق من أراد الصلاة معه
وهو فرب منه تأمل وعبرة شيخ في شرح لأرشاد إبي نسو الإمام بالراء من تكبير استحرم اه
و اطرو لو أحر لإمام التحرم فى الروال أو ترك الصلاة وفى حج والذى يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة
سكينة اعتبر فى حقه تحريم الإمام إن كان وإلا اعتبر صلوع الشمس ويحتمل الاعسار به مطبقا اه
سم على مبهج وقول حج إنه لو قصد ترك أى من طلب منه لتكبير وقوله ويحتمل الاعسار به أى
صلوع الشمس (قوله فالتكبير أولى ما يشعل به) فهو أى أن ليله العيد بنية جمعة جمع فيها بين
التكبير وقراءة السكهم والصلاة على النى صلى الله عليه وسلم فيشغل كل جزء من تلك اللذة بنوع
من الثلاثة ويتحيز فيما يقدمه ولكن لمن تقدم التكبير أولى لأنه شعار الوقت (قوله والثاني
يمتد إلى حضور الإمام الخ) قال الهوى وانث حتى تفرع مهابيل ومن الخسنيين وهو بمن لا صلى مع
الإمام اه (قوله أكد من تكبير ليله عيد الأصحي) نى للرسول (قوله ولا يس ليه لعقب الصلوات)
أى من حيث الصلاة لامن حيث كونها بنية العيد وعليه فيقدم أدكار الصلاة عليه كما تقدم عن
حج (قوله المسمى بالتكبير العيد) أى وهو شخص من المرسل مظن لشرفه ببعده بالصلاة

(قوله وهو مالا يكون عقب صلاة) أى ولا غيرها وسن نحرم من أدكارها بخلاف قصد الآتى اه
حج أى فيقدم على أدكارها ويوحه بأنه شعر لوقف ولا يتكرر فكان الاعتد به أشد من
الأدكار (قوله ولا تكبر عند الأكل) أى التكبير عند الأكل (قوله ومعه كما تحته الشبح) أى
ويخرج مهد القيد مالمو كانت في يده أو نحوه وليس عندها رحا أحدت فرفع صوتها به وهو
ظاهر (قوله حتى يحرم الإمام) قال الشيخ عمرة أى إلى تنهائه ثم ساهره استمرار التكبير ولو غلب
بأخبار الإمام للصلاة اه وعبرة شرح الروص وعبره إلى تمام إحرام الأمانة وقصصها أنه عند شروع
الإمام في التكبير يتصحب التكبير من غير مالم يحرم ولا يحبو عن وقته في حق من أراد الصلاة معه
وهو فرب منه تأمل وعبرة شيخ في شرح لأرشاد إبي نسو الإمام بالراء من تكبير استحرم اه
و اطرو لو أحر لإمام التحرم فى الروال أو ترك الصلاة وفى حج والذى يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة
سكينة اعتبر فى حقه تحريم الإمام إن كان وإلا اعتبر صلوع الشمس ويحتمل الاعسار به مطبقا اه
سم على مبهج وقول حج إنه لو قصد ترك أى من طلب منه لتكبير وقوله ويحتمل الاعسار به أى
صلوع الشمس (قوله فالتكبير أولى ما يشعل به) فهو أى أن ليله العيد بنية جمعة جمع فيها بين
التكبير وقراءة السكهم والصلاة على النى صلى الله عليه وسلم فيشغل كل جزء من تلك اللذة بنوع
من الثلاثة ويتحيز فيما يقدمه ولكن لمن تقدم التكبير أولى لأنه شعار الوقت (قوله والثاني
يمتد إلى حضور الإمام الخ) قال الهوى وانث حتى تفرع مهابيل ومن الخسنيين وهو بمن لا صلى مع
الإمام اه (قوله أكد من تكبير ليله عيد الأصحي) نى للرسول (قوله ولا يس ليه لعقب الصلوات)
أى من حيث الصلاة لامن حيث كونها بنية العيد وعليه فيقدم أدكار الصلاة عليه كما تقدم عن
حج (قوله المسمى بالتكبير العيد) أى وهو شخص من المرسل مظن لشرفه ببعده بالصلاة

(ويختم بصبح آخر) أيام (التشريع) لأنها آخر صلاة يصليها موسى (وعمره كهو) أي غير الخاضع
 (في الظاهر) معاليه (وفي قول) يكثر غير الخاضع (من معرب بنية البحر) قياس على التكبير ويختم
 أيضا بصبح آخر أيام التشريع (وفي قول) يكثر (من صبح يوم عرفة ويختم العصر آخر) أيام
 (التشريع) للإسراع (والعمل على هذا) في الأعصار والأمتار وفيه إشارة لرحمته لاسم أنه صححه
 في مجموعته واحصاه في صحيحه ومن في الأول كان إنه لأصح وفي الروضة أنه الأخير عند محدثين
 وما اقتصد كلامه من اقتضاع التكبير بعد صلاة العصر من عباد وإما مراده به انتهاء وقت
 العصر فقد قال الحنوب في محضره والعراقي في خلاصته أنه يكثر عقب فرض الصبح من يوم عرفة
 في آخر شهر الثبات عشر في أكمل الأقول وعنده العبارة أنهم أنه يكثر إلى الغروب كما قلناه
 ويظهر التفات بين العبريين في القضاء بعد فعل العصر وما يفعل من روت الأسماء (ولا يظهر
 أنه) أي الشخص د كما كان أم عمره حاصرا كان أم سافرا مبردا أم غيره (يكثر في هذه
 الأيام للثبات والراية) والمندورة (والتيه) نعم بعد حبس المعلقة والقيده وذات السبب
 كسبحه لتسجد وحده لأنه شعار نوب ولا يباح بدت سجود التلاوة والشكر كما استنبهنا الله مني
 وحري عليه التمسح في بحر ربه يومئذ الظاهر يكثر عقب العرائض خاصة مؤداة كانت ثم مقعدة
 من هذه الأيام من عمره لأن العرائض محصورة فلا بد من ذلك فيها كالأدب في أول العرائض
 والأدكار في آخرها وأحرر بقوله في هذه الأيام عما يوفق له هذه منها فقاسها في عمره ولا يكثر كافي
 المجموع من عمره لأنه خلاف فيه لأن التكبير شعار الوفاء كما مر ونوبه التكبير عمد أو سهو عقب
 الصلاة به كنه وإن بدل النفس لأنه شعار الأيام لانه بالصلاة خلاف سجود سهو وهذا كنه في
 أسكنه لدى رفعه صوتته ويختم شعار اليوم أمالو استعرق عمره بالتكبير في اسمه ثم منع منه
 كما تنه في الروضة من الإمام وأقره ولو اختلف رأي الإمام وما موم في وقت نشاء التكبير مع
 اعتقاد نفسه (وصيغته المصونة) أي لم يوت كافي المحرر (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) ثلاثا في
 الحديث لوروده عن جابر وابن عباس وفي التديم يكثر مرتين ثم يقول (لا إله إلا الله والله أكبر
 لله أكبر) مرتين (وقه الحمد) ومسحبه أن مره .

(قوله ويختم بصبح آخر
 التشريع) أي من حيث
 كونه حاشا كما يؤخذ
 من العلة والأشئ العلوم
 أنه بعد ذلك كعمره فينبغي
 منه التكبير المطالب من
 كل أحد في آخر ما أتى
 فيه (قوله والحذرة)
 معطوف على قول المن
 لثباته

(قوله وختم بصبح آخر أيام التشريع) معتمد (قوله كهو) ضعيف (قوله قياسا على التكبير) أي
 لم يزل (قوله يكثر من صبح يوم عرفة) سكتوا عمداً وأحرم ما خرج في ميقانه الزماني وهو أول شؤال
 فهل ينبغي لأنها شعار الخاضع أو يكثر فيه نظر والأقرب الأول لما ذكر من التعميل (قوله والعمل
 على هذا) معتمد (قوله كما قلناه) سكتوا منهم أنه لا يكثر بعد ثمر عرفة وقتل فرض الصبح وقد
 قس من على مذهب خلافة وعبارته الوحده وقام لم أنه يدخل وقت التكبير بغير يوم عرفة وإن لم
 يصل الصبح حتى لو صلى فائتة مثلاً قبل لتصبح كبر عقها والله أعلم وأنه لا يخرج إلا بالغروب آخر
 أيام التشريع كالشيخ هـ (قوله بعمير بعد حبس) أي ذكر لثباته بعد الرتبة نعم بعد صلح وقوله
 المعلقة بدل من قوله المصنف السابق (قوله بداركه) أي فيما بقى إلى آخر أيام التشريع (قوله أمالو
 يستعرق عمره بالتكبير) أي ولو بالهيئة الآتية .

بعد التكبير الثالثة لله أكبر (كبرا) كما في الشرحين وأروصة أي يريده الله أكبر من
كبر (وإحمد لله كثير وسبح الله نكرة وأصيلا) كذا في عليه السلام على الصواب ومعنى نكرة
وأصيلا أول النهار وآخره ، وقيل لأصلي ما بين العصر والمغرب . ومن أن يكون أصلا بعد هذا
لا إله إلا الله ولا نعبد إلا به مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده
وغير عنده وهم الأحراب وحده لا إله إلا الله والله أكبر . وإذا رأى شدة من هزيمة الأنعام
في عشر ذي الحجة سن له التكبير قاله صاحب التبيين وغيره وظاهر أن من علم كمن رأى .

(قوله بعد التكبير الثالثة) أي مع مسبق ٣ حج . يعني من قوله لا إله إلا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد الخ . قال سم عليه : عبارة العباد فرع صفة التكبيرين أي للرسول
والمقيد الله أكبر ثلاثا نسقا ، وحسن أن يزيد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله
نكرة وأصيلا لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اهـ
ثم قال ويتحصل حينئذ أن صورة ترتيب هذا التكبير هكذا : الله أكبر الله أكبر الله أكبر
لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد لله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله
نكرة وأصيلا لا إله إلا الله لا نعبد إلا الله ولا نعبد إلا إياه مع اهـ . اكن ظاهر كلام الشارح كالمعنى
أن يتم هذا لا إله إلا الله والله أكبر (قوله وحده صدق وعده) زاد سم العزى على أبي شعاع وأهـ
حده وهم الخ وهم يعرض به حج وسم وغيره مما عرفت . (قوله لا إله إلا الله والله أكبر) اهـ
صريح كلامهم أنه لا سبب الصلاة في أن صلى الله عليه وسلم بها تسكبه كمن أعادته حذر
أن لا ينسبها لهم . ثم بعد تمام التكبير ولو كان من جهات غير جهة ركعتين ذكرته وعنه
يؤيدهم إن معناه لا أكر إلا الله أكبر . كمن أعادته ثم رأت في العتب الأذرى ما عرفت عند
قول من عرفت بهال . وكذا في رواية لبيح بن عبد الله بن الحسن بن الوليد بن عسمة حرج وما عرفت
عند الله وحده صدق وعده . فإن هذا العهد عدا وكيف التكبير من عند الله من صعود
تكبير وتحميد رت وسمي عن النبي وندعو وتكبر . ومن مثل ذلك اهـ ولا دلالة فيه على
استحباب الصلاة بعد التكبير الذي ليس في الصلاة . بل على أنه إذا فصل بين التكبيرات
فصل بالثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في قول الشارح وهو من أعادته الناس
وهو الله أكبر كبير والحمد لله كثيرا وسبحان الله نكرة وأصيلا . وصلى الله وسلم على سيد محمد
سبب كثيرا لكان حسب (قوله من هزيمة الأنعام) ولأنهم لا يولس ولا يولس (قوله في
عشر ذي الحجة) فبسته أنه لا تكبر رؤيتها في أيام الفريضة وما عرفت . وإن لم يجر في الأصح
لأن العرض منه التكبير بهذه النعمة وعلى حكمه في صلب التكبير هذا دون غيره من الأكرار
أهم كالمعنى . يقرر من لا يشتمهم بالله حج سبب . فشر لصد ديث بالتكبير من بعد الله أعادته من كل
شيء . فلا بد من أن يتقرب بغيره ووجه الأول أنه بدحول يوم النحر وحل وقت التسجعة فيها من غيرها
لها فيها . والخكمة في صلب التكبير عند رؤيته هزيمة الأنعام في عشر ذي حجة . مستحضر طلبها فيه
ثم الإشغال به خاتمة العمل التصحية عند دخول وقتها . ووجه الثاني أن رؤيته ما هو من جنس هزيمة
الأنعام ولو سخره منه على أن دمج ما هو من هذا النوع شعار هذه الأيام وتعتيم له تعالى (قوله
سن له التكبير) أي كأن يقول الله أكبر فقط كما قاله ابن عجيل والربيعي وهو المتمد وقال
الأزرقى يكبر ثلاثا .

(قوله بعد التكبير
الثالثة) قال في النجفة
أي يوم نكدهم . كبر
إلى أي هـ (قوله بعدهم
الله أكبر كبيرا) هـ
تفسير لأصل قول المصنف
أن يريها كبيرا وليس
مراده الزيادة على
ما ذكره المصنف وإلا لم
يأت قوله كبيرا

فالعشر بها جرى على المعتكف (ولو) شهد أو (شهدوا يوم الثلاثاء) من رمضان (قبل
 برون برؤية الهلال) أي هلال شوال (بصفة خاصة فطرًا) وحيوا (وصلوا العيد) بدأ
 حيث كان ثم من سبع لأجتماع والصلوة بل أو ركعة وسكوب أداء (وإن شهدوا) أي أو
 شهدا (بعد الغروب) أي غروب شمس يوم الثلاثاء برؤية هلال شوال المسمى بالصلاة (ثم
 تسبب الشهادة) في صلاة العبد خاصة لأن شوال قد دخل سبب وصوم ثلاثين قد تم ولا فائدة في
 شهادتهم ولا منع من صلاة العبد فلا فصلها وعلمها من بعد أداء وليس يوم الفطر أول شوال
 مصداق يوم خطر ليس وكذا يوم لغير يوم يسجدون ويوم عرفة الذي يظهرهم أنه هو وإن
 كان العاشر وحجوا به بفتح من قوله صلى الله عليه وسلم «يفطر يوم ينظر الناس والأضيح
 يوم يصحى الناس» وروى اله في رضى الله عنه وسيرة يوم يعرفون قال الشيخ ويسمى فيما لو
 بقى ما يصح أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصلها وحده أو بمن يسر حضوره لتقع أدائه ثم يصلها
 مع الناس ثم رأيت تركين ذكر حقه عن نص الشافعي اه ولعله مستثنى من قولهم محل
 إعادة الصلاة حيث بقى منها بعد غير مكرر في اليوم ولله تسوية فيه بذلك أما الحقوق
 والأحكام المعتبرة «فصل كالتعليق والعدة والإحرام» فبطل قطعها (أو) شهدوا (بى رول
 والغروب) أو قبله من أربع صلاة العبد أو ركعة منها كما مر في الشهادة (وأفسرها)
 وحيوا (وكانت الكثرة) أو شرعًا فساؤها من (ثم) مرده في بقى اليوم وفي العبد بعد
 ومضى اتفاق (في الشهر) كونه لزومًا والأكثر قدوها في بقية يومهم إن أمكن اجتماعهم
 فيه والإفتاء بها في العدا كمر الثلاثاء يوم عتي الناس لحضوره قال الشيخ والكلام في صلاة
 الإمام بالناس لا في صلاة الواحد فادفع الاعتراض أنه يدعى فعلها عاجلاً مع تسرع ومفرد إن لم
 يتحد أحد ثم بعدها عدا مع الإمام . ومثله في الشهر لا يجوز فسؤها بعد شهر العبد ونص على
 هذه المسألة وإن دحض في عموم قوله في باب صلاة الناس . وبهذا انتهى تأليفه

(قوله ويسمى فيما لو بقى
 ما يصح) أي فيما لو شهد
 قس الروا (قوله م
 يصلها مع الناس) أي
 بعد الروا قضاء كما أنى

(قوله فاعلموا) أي برؤية (قوله يوم الثلاثاء) أي وقادوا اه حج وسياتي (قوله حيث كان ثم
 من سبع لأجتماع) قال عمره أي بدأ أدوا الصلاة جماعة وإلا فلكل أن يصلي مفردا اه سم
 على مذهب وقولهم هذا فلكل أن على أي يسأل له ذلك ، وعادة شرح الروا ويسمى فيما لو
 بقى من وقت ما يصح أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصلها وحده أو بمن يسر حضوره لتقع أدائه
 ثم يصلها مع الناس ه وسأني في كلام لشارح نص (قوله في صلاة العيد خاصة) فصلته أنه لا يجوز
 فعلها إلا لمفرد ولا في جماعة ولو في غير حوار فعلها سلبا في حق من لم يرد فعلها مع الناس لم
 بعد بل هو الصاهر ثم رأيت سم على مذهب سببها بأحدها من أصله قال ثم رأيت الأسوى
 استشكل ذلك وتن كلامه فدرج (فوق كالتعليق والعدة) قال عمره رار الأسوى وكحور التصحية
 ووجوب إحرام ركعة الفطر من العبد ه فوق . والشهر حوار صومه في عيد الفطر اه سم
 على مذهب (قوله أنه يسمى فعلها) لأصله مكرر مع قوله قبل قال الشيخ ويسمى فيما لو لم
 لأما قول العريض مما ذكرها دفع الاعتراض وما ذكره ثم بيان استحبابه بعد الشهادة (قوله
 ثم بعدها عدا مع الإمام) فربص الكلام فيما لو أدرك في وقت ركعة وفصلته أنه لو لم يدرك منها
 ذلك لا يكون الأولى في حقه فعلها مفردا ثم مع الجماعة بل الأكل بأحدها ليفعلها جماعة .

فصاؤه ثم كذب أمر ذلك عبد بن عبد بن مقبل لأصح ثم فرض كسبه وعرضه لقوله (وقيل في قول) لا موت من (تصلي من العدا أدام) لأنه كثر العاص في لفظ لا يتوب به هذا الشعر العظيم والمقول عليه التعديل لا الشهادة ، فلو شهد اثنان قبل الغروب وعدلا بعدده فالعبرة بوقت التعديل لأنه وقت حوار الحكم شهدتهما فتصلي من بعد أداه ولا يضافه ما شهدا حتى وعدلا بعد موتهما حيث يحكم شهدتهما إذ الحكم إنما هو شهدتهما بشرط عدليهما ، والكلام إنما هو في أثر حكم من الصلاة خاصة وأما فالصلاة بفعل نكل فمتر مع فمنا إن العبد يوقت التعديل ، بخلاف مسألة الموت لو لم ينظر للشهادة للزم حوان الحق بالكيفية وبما يتعلق بهد الناس التهنئة بالعبد وقد قال القمولى لم أر لأحدنا كلاما في التهنئة بالعبد والأعوام والأشهر كما يعبد الناس لكن نقل الحافظ المنبرى عن الحافظ المقدسى أنه أحاط به عن ذلك من الناس ، والى يختلف فيه والذى أراه أنه مباح لاسمه فيه ولا بد منه هـ وأجاب عنه شيخ الإسلام حامد عصره ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك أنها مشروعة وأصحها من السابق عقد هناك بآفاق باب ما روى في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد بقل الله من ومك وساق ما كره من أخبار وآثار صعبة لكن مجموعها صحيح به في مثل ذلك ثم قال وتخرج بعموم التهنئة لما يتحدث من نعمة أو يدفع من نقمة ومشروعية سجود السكر والعز به وبما في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة بؤك ثم قال بشر قول بؤك ومضى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قام إليه طلحة بن عبيد الله فهذه

(باب صلاة الكسوفين)

(باب صلاة الكسوفين)

كذب في السجح المعتمدة ووقع في بعض السجح الكسوف بالمراد ومرو به أحسن ويقال فيها حسوفان وقيل الكسوف الشمس والحسوف للقمر وهو أشهر ومن عكسه وقيل الكسوف أوله والحسوف آخره وكسوف الشمس لا حقيقة له عند أهل الهيئة فهو لا صغير في نفسه وإنما التمر يحول بسا وبها وحسوفه له حقيقة فإن ضوؤه من صواتها وبسبه حيالة ظل الأرض يثبها وبه مقتضى المقاطع فلا يبقى منه ضوء السنة ،

(قوله نفس الله من ومك) أى ونحو ذلك مما حرب به العدد في الهيئة ومنه لك حقة ، ويؤخذ من قوله في يوم العيد أنها لا تطلب في أنه التشريق وما بعد يوم عند النظر لكن حرب عادة الناس بالهيئة في هذه الأيام ولا مانع منه لأن انقشود منه الودد وظهور السرور ويؤخذ من قوله أيضا في يوم العيد أن وقت الهيئة يدخل بالشمع لا طلبة العبد خلافا لبعض المؤامرين فليراجع (قوله فهذه) أى وأقره صلى الله عليه وسلم

(باب صلاة الكسوفين)

(قوله صلاة الكسوفين) أى وما يقع ذلك كما وجميع عيد وحسرة (قوله وفيه عكسه) وقيل لحسوف للكل والكسوف لبعضهم على مذهبهم أنه في كل من الشمس والقمر .

وكان هذا هو السبب في إشارته في البرجحة ، على مامرة من مائة في أشهر والأصل في ذلك قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن - أي عند كسوفيهما وقوله صلى الله عليه وسلم « إن الشمس والقمر آيات الله لا يكسفن لموت أحد ولا حياة قادم رآهم ذلك فصعوا وادعوا حتى مكثت ما كنتم » (هي سنة) مؤكدة لما في حق من يحاطب بالكسوفات خمس وعشرون مرة وأما في السفر ولأنه صلى الله عليه وسلم فعلها ككسوف الشمس كما روى الشيخان وكسوف القمر كما رواه ابن حبان ، ولأنها ذات ركوع وسجود لا أذن لها كصلاة الاستسقاء ، وصرفه عن الوجوب مامرة في التبدد ، وقول الإمام لا يجوز تركها محمول على الكراهة إذ المكروه غير حار حار مسوى التبريد (فيحرم نية صلاته الكسوف) مع بعض أنه كسوف شمس أو قمر بشر مامرة في أنه لا بد من نية صلاة عيد الفطر أو النحر ونص على ذلك ما تقدم من هذه النسخة ، وإلا فله غير ذلك ، مرة في صلاة الصلاة (ويقر) بعد الاستسقاء والعبادة (الصلاة وركعتين رفع) رتبة من ترك ركوع (ثم اعتدل ثم قرأ الفاتحة) ثم (ثم ركع) ثانيا فصر من الأذن (ثم اعتدل) ثم قلا فيها سمع الله من حمد ربك أحمد كما في روضة وعولصمد حذافا لروى في أنه لا يتول ذلك في الرفع ، بل من رفع مكبرا لأندلس اعتدالا

[illegible]

فرع لو اقلدي امام لا يعرف الكسبية الى نواه اهي كسبة انصر أم نعمين وركوعين
فيحصل وهو انظر عدم تمامه لانه لم يرد في البية حانه لإحرامه وهو اعتماد وتمامه
مطلقة ثم منظر ماذا عليه الإمام فسمعه له وعلى هذا لو نضب تمامه أو قلدي به في الشهد

(قوله : على ما مر من
مقابل الأشهر) يعني
المصدر عنه بقوله وقيل
عكسه إذ هو للناس
الحقيقي (قوله ولاحياته)
إعما ذكره وإن كان
المناسبات لاقتصار على ذكر
موت إذ التمس من هه
الحديث حاشية اعتقد
القصوف وقع لسوء
سبدها بـ هـ هـ هـ هـ هـ
صلى الله عليه وسلم ذكره
هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
إذا قيل له كل لا آكل
ولا أشرب أو قيل له شرب
فقلت كما لا أعش ولا
تركنت وهذا أولى بما في
حاشية الشيخ (قوله
وصرفه عن وجوب مام
في العبد) وتقدم ما فيه .

الشارح لأن ما في المجموع
إما هو حو عن أحاديث
استص لائن أحاديث
الردة وإن حسن أول
الحوادث لأحداث زيادة
أيضا وبديل على السقط
ذكره لاستدلال على زيادة
مقبول، أما أن يؤخذ بمقتضى
له، والحاصل أنه سقند
من نسخ الشرح الحوالب
عن أحدث الزيادة
والاستدلال بخوار النقص

(ثم يسبح) السجدتين وأنى بالطمأنينة في محلها (فهذه ركعة ثم يصلي) ركعة (ثانية
كذلك) للاستيع (ولا يجوز ردة ركوع ثالث) فأكثر (لتحادي) أى طول مكث (الكسوف
ولا فيه) أى نقص ركوع من ركوعين أو بين (بلاغلا في الأصح) كما في سائر الصلوات
حيث لا يراد على ركعها ولا تنقص منه، ومما لا يصح برده ويقص، أما الزيادة فلا لأنه عليه السلام
« يصلي ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات » روى مسلم وفيه أربع ركوعات أيضا، وفي
رواه حسن ركوعات، ولا يحسن الجمع بين الروايات إلا بخلاف على زيادة تحدى الكسوف
قال في المجموع وأجاب الجمهور بأن أحدث ركوعين أصبح وأشهر فتقدم على نفسه ركوعين
وبأن أحدثا عموده على الاستصحاب والحدس على أن حوار قال فتقدم نصريح أنه
لوصاله ركعتين كسرة الظهر وتكونها صحت صلاته وكان باركا للأفضل انتهى

وهو سطر صلاته لتعذر العلم به معناه أو حتى على السجدة وسجدته فيه نص، ولا يبعد الثاني هذا
وسياق عن سم أن الأقرب صحة السنة وصلاح صلاته إذا ظلت صلاة يومه ولم يعلم ما رواه .
فروع آخر . بومدر أن صاحب كسرة الظهر يعني فيها كسرة

فروع آخر . بومدر صلاة الكسوف وأما من يحمل على الكيفية الكاملة أو الأقل أو ينقصد
بدره مطلقا و يخرج من العهدة كل من استكمل الثلاث فيه نظر وبما ظهر الثالث كما بومدر
صحة أو صحتها أو نحوها فإنه يخرج في كل من عهد الثلاث أقل ما مطلق عليه لاسم وعاد
عليه ثم رأيت في سم على جملة مانصة : قوله إذا شرع فيها سنة هذه الرواية . يمكن أن
يشهد الشهاب الزمى أنه قد أطلق انعقب على الإتيان وتعدى من أن صاحب كسرة الظهر وإن
احتملها ككيفية المعروفة وفى أنه لو أطلق في الأمر بحيث على ثلاث لأنها في الكمال وهو أنه
وجرم اعتصم أى وهو صحيح أنه قد أطلق فعاد كسرة الظهر . وقد يرد أن يروى صحة الكمال
ويؤخذ من أن أى به شجيرة صحة خلاف ما روى به الكسوف حذف من جهن هل واد كسرة
صبر أو ككيفية المعروفة . لأن إذا في سنة صالح لكل منهما . يحفظ على ما قصد
الإمام وأجابه بعد إطلاعه منهما بوجوب معتبه وإن طلب صلاة الإمام أو في عيب الإجراء
وحمل مقدسه واحده في جهة الإعلان . ويمكن أن يتوقف على ما في الكسوف وفى يوم
بإستواء الصلواتين في الأول في عدد الركعتين وإن أحدث في السنة بخلاف الثاني . وإذا أطلق
لأنه موم يقته خلف من قصد الكيفية المعروفة وثبت صحة ذلك كما هو قصة سموى شجيرة وإذا
لأنه موم مشاركة الإمام قبل ركوع وأن علم كسرة الظهر فهل يصح ذلك فيه سر واسحة
محتملة وإن امتنع عليه فعاد كسرة الظهر ما في التردد وتحسن الجمع وهو يعتمد وأن يقته
خلف من نوى الكيفية المعروفة يحفظ على كيفية المعروفة قدس له الخروج عنها وإن يرقى
(قوله وفيه) أى مسلم (قوله وإن أحدثنا) أى اتى استدلال بها (قوله والحدس الخ) هو
قوله ثلاث ركوعات وقوله وفيه أربع الخ هيد ولستأمن قوله والحدس الخ مع قول النصف
ولا يجوز زيادة ركوع الخ ويمكن الخوات بأدنى على المرحوح ، وعاد به سم على مذهب نصها
قوله وتحملها على الحوار قال عمدة : هذا ما ذكره الحلال المحلى وغيره . لا في حديث ركعتين
كسرة الظهر اه قال مر هذا ذكره في شرح مسلم وأذهب خلافه اه وفى حجج شرعية في شرح
مسلم عن من استدر وغيره أنه يجوز فعلها على كل واحد من الأنواع الثلاثة لأنها حرب في أوقات

الذى قال به مقابل الأصح
وعبارة المحلى والثاني يزداد
ونقص . ثم قال زعمه في
رواه سم أنه صلى الله
عليه وسلم صلاه ركعتين
في كل ركعة ثلاث ركوعات
وفى أخرى له أربع
ركوعات وفى رواية
لدى داود وغيره حسن
ركوعات أحب الأئمة عنها
بأن روى ركوعين
أشهر وأصح فتقدم وما
لدى حديث فى داود وغيره
أنه صلى الله عليه وسلم
صلاه ركعتين أى من
غير تكرير ركوع كقول
به أنوحصة قال فى شرح
الاهب أحب عنهم
أحداهما بخوارين أحدهما
أن أحدثنا شهر وأصح
وأكثر رواية ولدى أنا
بحسن أحدثنا على
الاستصحاب والحديثين على
سان الحوار إلى آخر ما
الشارح فمراده كالشرح
الحديثين حديثا أنى داود

قال في النوشج ويظهر أن حال الركعتين ههنا الكيفية أدنى الكمال ثانياً به خاصية صلاة الكسوف
و بدوها يؤدي أصله الكسوف منه وتعه العراقي . قال بعضهم صلاة الكسوف لها كيفيتان
مشروعتان الأولى وهي الكامة هي ذات ركعتين ههنا آخرها بالكيفية الكامة لم يجر إرداه
على الركعتين ولا المنص على الأصح لأن الإرداء والنقص إما يكون في المصطلق وههنا
معلومية فأنه إذا بوي ليوم حتى عشرة ركعة أو سبعة أو سبعة فانه لا يتصور الإرداء ولا النقص
بالنسبة أن يتسبب ركعتين كركعتي الجمعة والعيدين و هو به كذلك فسادى بها أصل النسبة كالتدنى
أصل الور ركعة وحده ما اقتضاه كلام لهاج ورواه بها تراعى وكلام شرح المذهب لأول
من مع محمول على من بوي الأكل فلا يجوز له لاقتصار على الأول وما اقتضاه كلام شرح
المذهب الثاني من المحاور محمول على ما إذا بوي ركعتين اه ، وما نقل عن بعضهم حار على القواعد
وأنى بولده رحمه الله تعالى حوار الأمر من بوي صلاة الكسوف وأصق وعلم مما يقرر مسامح
بكررها لغيره الاعتلاء . وما حار المذهب بل على حوار وهو « أنه على الله عليه وسلم حسن
صلى ركعتين ركعتين . يسأل عنها هل انجلت » رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح فأجاب عنه
الرواة رحمه الله تعالى أنه يحمل أن ما صلا بعد ركعتين لم يبو به الكسوف فان وقائع الأحوال
به يترك لها الاحتمال .

(قوله وهي الكامة) أى

بالقابلة الشامل لأدنى الكمال
ولما يشهد بدليل مقاماته
بالركعتين كركعتي الجمعة
والعیدين فقد فلا ساقى

بديه وبين ما مر عن

النوشج (قوله وكلام

شرح المذهب الأول) أى

ما نقله من حوار المحاور

الأول بأن أحاديث

الركعتين أصح وأشهر

وقوله وما اقتضاه كلام

شرح المذهب الثاني أى

ما نقله عنهم من الحوار

الثاني محمول أحاديثاً على

الاستصحاب والحديثين

على بيان المحاور

والاختلاف محمول على حوار الجميع قال وهذا أقوى اه وفي شرح الروض وعلى ما مر من تعبد
بوجه الأول بل يجب حصاره على ما إذا أنت الصلاة ستة تلك الإرداء كآثار إليه السكى وغيره ه
وبه فلا د أن قوله والحديثين على سائر حوار عطف بقول المصنف ولا يجوز زيادة الملح لأن
ما في الملح لا يجوز مما إذا نواها بركعتين وهذا محمول على ما إذا نواها ابتداء ثلاث ركعات فلا
يجوز مع ذلك فلهذه حاله (قوله قال في النوشج) أى الساج ابن السكى (قوله كركعتي
الجمعة والعيدين) أى في أن كل ركعة بركوع (قوله وكلام شرح المذهب الأول) هو قوله قال في
المجموع وأجاب الملح والى قوله بحثت مسألة (قوله وما نقل عن بعضهم) أى لم لم يتقدم في كلامه
أولاً إذا ما نقل عن بعضهم من قوله قال بعضهم الملح وهى نسخة وما نقل عن بعضهم حار على القواعد
وأنى بولده الملح (قوله لم بوي صلاة الكسوف وتطلق) وحرج بذلك ما لو بوي واحداً لا يعينه فانه
لا يبعد صلاته بركعة في نسبة وقال سم على حج وإرادته وقما تأتقى بشيخنا فهل يتعين لأحدى
السكيتين مجرد قصد لها بعد إصلاق نسبة ولاد من لشروع فيها في بعضها بأن يكرر الركوع
في ركعة الأولى بل بأن يشرع في لقرعة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى
قصد تلك الكسوة فيه ضرر وينجح الثاني اه . أقول : ولو قبل بالأول بل هو الظاهر وينصرف
بمجرد اعتداله والإرادة ههنا غلبة لم يبعد قياساً على ما لو أحرم بالحج وأطلق فيصحب وينصرف لما صرفه
إليه بمجرد قصد والإرادة ولا يوقف على لشروع في الأعمال وعلى ما توى فلا يرد وسقضى
بمجرد قصد والإرادة وعبارته على مسجع فرع مشى مد على أنه إذا أطلق نية الكسوف
ولم يقصد في بيته أن يكون كسبه انصرف ولا على الهيئة الكامة اعتقد على الإطلاق وله فعلها
كسبه الظاهر والهيئة الكامة وورق بين التحجير هنا وبين ما مشى عليه فيما إذا أطلق نية الور
فهو يعتد على ثلاث . أن السكيتين هنا سواء في عدد الركعات وإنما احتلها في اصفة ولا
كذلك هناك . أقول : قد سجد اعتداله بالهيئة الكامة لأنها لأصل وأغصاه اه

كها ثوب الاحمال وسطها الاستدلال بل لو صلاها وحده ثم أدركها مع إمام صلاها كما في الكسوة
نقله في المجموع عن من الأم قال لأدري وصفته أنه لا فرق بين إدراكه من لا تحلأ وإدراكه
بعده ولعله أراد لأول وإلا فهو افتتاح صلاة كسوف بعد لا تحلأ فمن وهل بعد انصلي جماعة
مع جماعة يدركها فيه نظر به وقصة الشبهة في الأم أنه بعدد على الأصح و١٤ نص على
بمردلانه عن وفاء وحرما على العادل ، ثم مقيل من أن يجوز زيادة لأجل تهادي الكسوف
عما أتى في الركعة الثانية أما الأولى فكيف يعلم فيها لمعدي بعد جراح الركوعين رد أنه قد
تصور أن يكون من أهل الحيرة بهذا السن وقصص حسنة دك (وذا كرك) في تعبه (ثب بر)
في القدم الأول) كما نص عليه في الأم وغيره (بعد الفعنة) وما فيها من منسج وعود (البقرة)
سكها إن أحسن ، وإلا فقصرها وفي كلامه دلالة على حواز أن نال سورة البقرة وهو كذلك
وبس احار بعضهم أن يقال السورة التي يذكر فيها البقرة (و) أن بقرة (في) القيامة (الذي كمنى
آية منها) معتدلة (و) في القيام (الثالث) مثل (مائة وحسين) منها (و) في القدم (راجع) مثل
(مائة) منها (تقريرا) ولا يتعين ذلك فقد نص في البويطي والأم والمختصر في محل آخر أنه تقرأ في
النسبة آل عمران أو قدرها إن لم يحسنها وفي الثالث النساء أو قدرها إن لم يحسنها وفي الرابع
البقرة أو قدرها إن لم يحسنها وما نظره في غير من من النص لأول فيه تنويل الذي على ذلك
وهو الأصل إذ الثاني فيه مسائل وفي الثالث منه وحسون والنص الذي منه تنويل الثالث
عنى الثاني إذ النساء أحول من آل عمران وبين النصين على ما تقررت تفاوت حكمه رد أنه
يستفاد من مجموع النصين تخيير بين تنويل الثالث على الثاني ونقصه عنه ويؤيد من
السكينة ثلث الأحاسر مصدر انعيم لأول تنويل البقرة وتنويله على الثاني والثالث ثم الثالث

(قوله من أن يجوز الزيادة
لأجل تهادي الكسوف)
(أى بناء على مقابل الأصح)
(قوله وفي كلامه دلالة
على حواز أن يقال سورة
البقرة) وجه الدلالة أنه
إدحا أن يقال البقرة
من غير ذكر السورة مع
أن هناك من يوجب
إضافة سورة إليها كما مر في
الشرح في باب الجمعة في
سورة الكهف حواره
مع ذكر السورة أولى
والقصد بما هو ارد على
السعص السد كور في
اختياره ما ذكره بعد
ولا فرق في رد عليه
بين إضافة سورة إليها
وعندها كاهو صاهر و به
يبدفع ما في حاشية الشيخ

(قوله كسها ثوب الاحمال) أى صرنا محله وهو لا يستدبر به (قوله وبه أراد لأول) هو قوله
إدراكه قبل لا تحلأ (قوله وقصة المشبه) هو المذكور في قوله كما في الكسوة به (قوله أنه بعدد)
ويظهر محي شروء المعادة وبظهر أنه لو يجب وهم في معدده أنهم معداد كالواجبات وهم
في الأصلية ويعرق بين هذا وبين ما خرج الالف وهم في معدده المكتوبة حيث قيل بالاطلاق
أنه في المكتوبة يجب لتعصر حيث شرع فيها في وف لا سعه أو سعه وسؤل حق خرج الوقت
خلاف ما به فان لا تحلأ لا يري له رى معرفته ولا نظره إلى أنه قد يكون من عمامه الهيئة لأن
أهل السنة لا يعقرون على ذلك (قوله إما أتى في الركعة الثانية) أى بل قد يقال بعدم تأنيبه
في الثانية أيضا لأن تحقق التهادي إما يكون بالاسم لأنه وإن لم تنحل بعد الركوع الثاني
حار أن تحجب في السجود ومن ثم لم يخص حج الاشكال بإحدى من الركوعين لكنه عر بما
يفتضى "يه في النقص حيث قال وصورة الزيادة والنقص على المقابل أن يكون من أهل الحساب
لأن آخر ما ذكره ولا حاجة للتصور بذلك في النقص لأنه قد يكون عند لا تحلأ وهو ما حدد
ولا يحتاج إلى الحساب (قوله إن أحسنها) أى فان قرأ قدرها مع إحسانها كان خلاف الأولى (قوله)
أن يقال سورة البقرة) بأمل وجه الدلالة فإنه لم يذكر لفظ سورة وقد ذكر غيره في نحو ما ذكر
أنه يدل على أن يقال البقرة مثلا فلا ذكر السورة أصلا خلافا لمن كره ذلك وعليه فكان الأولى
أن يقال البقرة بدون سورة .

(قوله وقد يفرق بينهما وبين
المكسوبة بسره) من
خمسة كلام الأدرعي
(قوله وطره) أي
الأدرعي أي مما ذكره من
الفرق خلافا لما وقع
في حاشية الشيخ وعادة
شرح الروض قال الأدرعي
وظاهر كلامهم استحباب
هذه الإطالة وإن لم يرض
بها المؤمنون وقد يفرق
بينها وبين المكتوبة
بالدرة أو بأن الخروج
مها أو تركها في حصره
المتقدم بخلافه في المكسوبة
وفيه بطر ويحور فيقال
لا دليل على رخصها
المصورين لمعوم حبر
«إذا صلى أحدكم بالناس
ويصلي» ويحكم إطالته
صلى الله عليه وسلم على أنه
علم رضا أصحابه أو أن ذلك
معتبر لبيان تعليم الأكل
بالفعل الخ فقوله وفيه بطر
من كلام الأدرعي بدليل
قول شرح الروض بعده أنه
وهو كذلك موجود
في قوت الأدرعي يمكن
بالعق

على الربع ، وأما بقص الثالث عن النبي أو ريبه عنه فم يرد فيه شيء ، فبما أعلم ولا أحد
في ذكر سورة الفاتحة فيه وآل عمران في الثاني ، وليس له التوقف في القيام الثاني من كل ركعة
(ويسج في ركوع الأول) من ركوعات الأربع في ركعتين (قدر منه من السجدة ، وفي)
الرکوع (الثاني) قدر (ثمانين) منها (و) في الركوع (الثالث) قدر (سبعين) منها
بالسبعين أوله (و) في الركوع (الرابع) قدر (خمسين) منها (تقريبا) في الجمع لتبويب
التطويل من الشارع من غير تقديم ، والأوجه اعتبار الوسط المعتدل في آيات دون ضوابط
وقصارها ، وحسن قدر أبي لسان وسكون آيات مقصده ، وحرم الأدرعي (ولا يطول
السجدة في الأصح) كالجواب بينهما والاعتدال من الركوع الثاني (هت الأصح بطولها)
كما قاله من الصلاح (وتم في الصحيحين) في مثله صلى الله عليه وسلم الكوف اثنتين من
حديث أبي موسى (وص في) كتاب (البويطي) وهو يوسف أبو يعقوب ابن يحيى القرشي
من ولد قريش من بني نصر لأدني ، كان حليقة الشامي رضي الله عنه في حلقته بعده . مات
سنة ثمانين وثلاثين و... (أنه يطولها نحو الركوع الذي قلها . والله أعلم) قال السعدي
والسجود الأول كالركوع الأول ، والسجود الثاني كالركوع الثاني ، واحدا في الروضة ، و...
كلامهم كما قاله الأدرعي استحباب هذه الإطالة وإن لم يرض المؤمنون بها ، وقد اشترق
ومن مكسوبة بسره أو من الخروج منها أو تركها في حصره المتقدم بخلافه في المكتوبة وسره
مدموع من الله من مائة في جمعه والعلم أنه لا بد من رخصه في كل ما ورد الشارع حسم
شيء فيه (سبعين) حقه على حصر المحو عن السبعين أي سبق الجماعة فيها
بلا باع ، قال إنه منسوب على الحال لاقتضائه تقييد الاستحباب بحالة الجماعة وهو غير مراد ،
قد وثق أن... حقه أيضا ، وذلك الإجماع مستغنى بقوله أولا هي سنة الظاهر في سبيل المفرد
أنه . وهو مجموع من الإجماع من فقط ولا يندفع ، ويصح رفعه بتقدير أي نسن الجماعة فيها
وبما له : الصلاة جامعة كما علم مما مر ، ويستحب للنساء غير دوات الهيئة الصلاة مع الإمام
ودوات طيبات تلبس في بيوتهم ومعداتهم ، فإذا اجتمعوا فلا بأس ، وتسبب صلاتها في الطامع
(قوله في الركوع ذؤن) ظاهره ولم يذؤن القيام ولا مانع منه لأن تطويل السجود من حيث
هو لأمر رخصه ، ومع ذلك فلا يؤتى من الإطالة لما فيه من غلبة الاقتداء به عليه الصلاة
والسلام (قوله قدر سبعين منها) قال العلامة الشوري خلافا لكسبي ، وما وجه هذا
الندب . أقول وجهه أنه حينئذ ركعتين ركعتين كدسة ثلثي ثلاثون وثلاثون ، وقص عن
الذؤن عشر من هكذا أربع مائة من ثلاث عشر من (قوله مقصده) أي متوسطه (قوله
أو من الخروج منها) أي من السجود على ما هو المشهور من كلامه ، لكن شكل عليه قوله
خلاف مكتوبة فانه محرم فيها بين سنة تسعة وخمسة مائة أو مائة ، وخمسة مائة
أنه محرم من الخروج من بعض الصلاة وعدمه لمكتوبها . هذا خلاف مكتوبة ، وفيه فلا
إشكال ، وأنه محرم من الصلاة جامعة في مكتوبة فانه إما خير إذا لم يتوقف ظهور الشعاع
عليه ولا يسمع منرفة حيث لا مدر (قوله وفيه) أي الأدرعي أي الذي يشعر به قوله
وقد يفرق بينها وبين الخ (قوله فيمكن) فإنه صحيح (قوله أي نسن الجماعة فيها)
بأن يتقدم

كنظيره في العبد (و محبر) الإمام والمريد اسجد (ثلاثة) مرة (كسوف الشمس) لها صلاة ليلية أو مباحة (لا الشمس) بل ستر فيها لها هريه . وجمع في المجموع بين ماصح عن غائبة من جهده صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف ثمانية ، وماصح من إسناده في الكسوف ثلث إسناده في كسوف الشمس و جهز في كسوف القمر (ثم بحث الإمام) بها بعد صلاتها . الأسع من غير حكمة كما خففه من الأمان (حدثني شركاهما) وسليهما (في صلاة) دياب عليهما ، فلا تحرى خطبة واحدة ولا تعتبر في السجود كما في العبد . نعم بعد الأداء السنة لإسمع والسمع وكون الخطبة عرسية على صفة (و بحث) فيها السمع (على النونية) من السجود مع تحريك من بعده وتمادى في الأمر (و) على فسن (آخر) كعتق وصديقة ودعاء واستعفاء . ومن العمل كما علمت من في جملة لا تصحف تحلى وفيه كما صرح به بعض منهاء فمن يصيب وقت ولأنه حاله سؤال رده . وعلى قياسه أن يكون في ثلث سنة ومهمة وإن لم يصرحوا به في عهد كما سأل في كتاب لآتي ماثره . ويستثنى من استحداث الخطبة ما كان لأدعى مع البعض أنه وصلى سنة ورواها في خطب الإمام إلا أنه وإلا فذكره ورواها في الاستسقاء . وهو صريح حيث لم يوسد إلا أن ذلك لأحد خصوصه وإلا فصح لإدراك أحد وذكره فعل الخير بعد التوبة من باب العبد من أحسن لم يذكره الإمام في سنة (ومن ترك الإمام في ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أو في ركعة) كما في باقي السجود . ولأن الأول هو الأصل وما بعده في حكم التامع له (أو) ركعة (في) ركوع (أو) في (أو) من أي ركعة

(قوله كنظيره في العبد) فبطلت به وصلى يومه من جرحه إلى الصحراء ، وهل سمع على حرج فهو ما وجد لا يخرج . قال في العبد . وسمعه . ورواها . في هـ وسكت عنه في شرحه وعنده شرح . لإرشاد دون الصحراء وإن كان جمع هـ فهو هـ . لا مدركه بد كذا في شرح بروص ولا في العبد . ولا في شرحه ولا في شرح الإبر . د هـ . ويمكن شرحه أولا . وإن صدق أن الخروج إلى الصحراء . من يؤتى إلى قوافل الأعداء (وهـ م بحث الإمام بد هـ ص ١٢٨) أي ويؤتمنهم على الصلاة من قبلها ثم فيه خبر والأقرب الذي . م . أنت في آخر الاستسقاء . من شيخنا الشورى . التصريح أنها كاهن . ثم أنت في العبد هـ . أي منسية ولا يجوز أن يخطبت قبل الصلاة ولا خطبة فرد هـ (قوله وسليهما) ويعود أنه لا يكره هـ . وهن يحسن أن يأتي بدله بالاستعفاء . على الاستعفاء أم لا فيه خبر . ولأول لأن صلاة منسية على التصريح والبحث على التوبة ، والاستعفاء من ثبات الحق على ذلك . وعدم التامع في حسن أن يأتي بالاستعفاء . لا أنه . ذ فيه ص . هـ (فهو وكون خطبة عرسية) أي من أنه شرح ذلك لأداء السنة ويسمى فيه كلاما بلى شبه هـ . ونعم أنت عن الخصال أنه شرط في خطبة العبد شرطان . وهن وهن . في ذلك هـ . ولا يراجع . وقدس موهب في العبد أن يقول عمده هـ . ووجه كل منهما أنه أقرب إلى حصول مصادق من العبد . وهـ . يظهر العبد . وكون الخطبة فيهما عمده مثبوتة (قوله ولا خطب) أي لا س (فهو في ركوع أول) هو التوبة مصر وفا . ويحوز رك عرسية ويرث لأن أول إن ستم من معنى متدبر كان مسروفاً . وهـ . تسع كل جموع من التبر

(فلا يدركها في الظاهر) ما ذكرناه والتوبن الثاني يدرك ما قبله الإمام ويدرك بالركوع
 الدعوة التي قبله ، معنى هذا لو كان في الركعة الأولى قام عند سلام الإمام وقرأ وركع واعتدل
 وحسن وسهده وتحلل ولا يسجد لأن يركع الركوع إذا أتم في إدراكه القيام الذي قبله كان السجود
 الذي بعده محسوبا على الأولى وإن كان في الثانية فبشيء مع ما ذكرناه بالركعة الثانية كاملة ،
 ومعلوم أنه لا خلاف في أنه يدرك الركعة بحملها (وهو صلاة) كسوف (الشمس) إذا دام
 شرع فيها (بالاحتياط) اسم شيا خيرا إذا رَأى ذلك - أي الكسوف - فادعوا الله واصلوا
 حتى يكشف منكم ، ومعناه على عدم الصلاة بعد ذلك ، لاسيما وانقضاء من الصلاة قد
 حصل ، وحرف الخطه فيها لا سوب لأن القصد بها الوعد ، وهو لا يوجب بذلك ، ولو احتل
 بعض ما كشف من الشرع في الصلاة كما لو لم ينكشف منها إلا ذلك القدر ، ولو احتل جميعها
 وهو في أنساب أمه وإبنة يدرك ركعة معها إلا أنها لا توصف بد ، ولا قضاء من قد يقال بصحة
 وصفها بالأداء وإن بعد عنه كرمي حجر ، ووحدل - محال وشك في الاعتلاء أو الكسوف م
 يؤخر فيصعب في ذلك دون الثاني عملا بالأصل فسيما ، وهو شرع فيها طائفة ثم بين أنه كان
 اعتلاء من حرمة ما سبق ولا يعتد - لا على قول ، إذ ليس له من على هيئة صلاة الكسوف
 ويخرج في منه من عدم السلام ، ومنه يؤخذ أنه لو كان حرمها فيه ركعتين كسنة الظاهر
 انقلبت فعلا مطلقا وهو ظاهر .

(قوله فبأني مع ما ذكرناه)

عسرة على أولى الثانية
 وسلم الإمام قام وقرأ وركع
 ثم أتى بالركعة الثانية
 وركوعها (قوله ولا تعتقد
 فلا على قول) هل الرد
 أنها لا تعتقد فلا على قول
 من الأقوال بمعنى أن عدم
 انعقادها متفق عليه أو
 أراد أن عدم انعقادها
 قول من جهة الأقوال
 فيكون هناك من يقول
 بانعقادها براجع

(قوله فلا يدركها) راد على أي شيء منها أي من لراد أنه يدرك ذلك الركوع فقدم
 ويتم عليه عدم السلام (قوله في الظاهر) ومحلها فبمن أهلها بالهيئة مخصوصة ، أما من أحرم بها
 كسنة أي يدرك الركعة يدرك ركوع الثاني من ركعة الثانية سواء أتم في القيام قبله أو
 فيه وسنن يقيم من أربع الإمام عن قول ركوع أو على نظم صلاتيهما حيث
 فرع - هو فبأي اسم الكسوف في ثاني ركوع الركعة الثانية فما بعده وأما في رده
 وقت إن من أتى صلاة الكسوف اعتقد على الإصناف فهو يعتقد له ههنا على لا خلاف لرول
 اعتدله ولا لأن صلاته إنما يعتد على ما رواد ، لأنه فلا يلزم المخالفة فيه نظرا وألظن من اختار
 الأول هو سم على مذهب قول . ويسمى أن لراد من الأطباق ما حمده على أنها تعتقد كسنة
 لسمع لأنه سحر بين ذلك وبين فعلها ، هيئة الأصدة لأن فعلها كذلك يؤدي لنهاية نظم الصلواتين
 أنهم لا أن يقال ما يأتي به مع الإمام لمحض منة ولا يحسب له شيء من الركعة كالمسوق الذي
 قلد في ركوع الثاني من الركعة الثانية ويرى الهيئة السكينة (قوله لم ذكرناه) هو قوله :
 ولأن الأول هو الأصل (قوله في الركعة الأولى) أي من صلاة الإمام (قوله بل قد يقال بصحة
 وصفها بالأداء) أي شرع من الكسوف الذي جعل فيه مبره الوقت للقسر من الشرع
 فيكون بوصف بذلك محاربا (قوله فيصعب في الأول) أي إذا شك في الاعتلاء (قوله انقلبت فعلا
 مطلقا) هذا كالتصريح في أنه إذا علم بذلك في أنساب انقلبت فعلا وهو مخالف لما قدمه في صحة
 الصلاة من أنه إذا حرم بالصلاة قبل دخول وقتها حاشا لحسن وقعت فعلا مطلقا بشرط استمرار
 الحظ في التراجع منها ، فإن علم بذلك في أنساب انقلبت فيجعل ماها على ماها فكذلك فتصور استئالة
 على إذا لم يعلم بانحلالها إلا بعد تمام الركعتين وهو الذي يشهر الآن

ولو قال النجوم انفلت أو اسكفت لم تعمل بقوته فبشي في الأول إذ الأصل في الكسوف دون الثاني إذ الأصل عدمه وقول المجيبين تخمين لا يقيد اليقين ولا يرد على ذلك حور النعم بقولهم في دخول الوقت والصوم لأن هذه الصلاة خارجة عن القيس فاحتط لها وإن دلالة علمه على ذلك أقوى منها هنا وذلك لغوات سببها (و) نقول أيضا (نعوذ بها كسفه) لأن الاسراع بها يستلزم عروها بمره ككت أو مسكة زوال سببها (و) نقول أيضا صلاة حسوف (القمر) من الشروع فيها (بالاحتذاء) لانه أيضا كما مر حصول انقشود (وعنه مع الشمس) وهو مستحب لعدم الانقاع بصوته (لا) طوع (البحر) فلا يقرب صلاة حسوفه (في تحديد) بقية ظهيرة الشمس ولا يصح به ، وعلى هذا لا يصح صبح الشمس في صلاته كالاحتذاء ، والقديم نقول بذهاب الليل وهو سببها (ولا) عوب سببها أيضا (نعوذ به حسه) لانه يحس سببها وهو الليل فعروبه كعبه شئ عاب السحب فغيره لا ينظر إلى ذلك بسبب خصوصيتها وسببها صواعده بعد عروبه فم ، وإنما سبب وجود الليل شئ هو عذبه في اجتهاد كما ينظر إلى سبب انقشود الشمس وهو النهار ولا ينظر فيه إلى عدمه ونحوه (و) اجمع (عنه سببها) في أكثره وم بأمن القلوب عدم الأحواف فورد ثم لا كذا فعلى هذا ، وجمع عنه (كسوف وجمعة أو فرض آخر) ولو بدا (فتم الفرض) جمعة أو غيرها (إن جيع فونه) لنعينه انفس وقته مع محتم فعليه وكان أهم وعنى هذا تحبب بجمعة ثم تعينها ثم إلى الكسوف ثم يحط بها وفي غير الجمعة فعل ما كسوف مما مر بعد صلاة الفرض (ولا) بأن لم تدف فوف الفرض (فالأظهر تقديم) صلاة (الكسوف) لحوق لغوات الاحتذاء وجمعتها كما في المجموع فسر في كل قيام بالاحتذاء ونحو صورة الإحتذاء كما في الآ (ثم تحبب للجمعة) في صورها (متعرف للكسوف) ولا يجوز أن يشهد بمية واحدة لأنه شرهت من فرض وحل وما شرهه نصف من شئ ما يحسن صمما لا يصرد كره رد شئ حظه الجمعة لا تضمن حسه الحسوف لأنه إن لم يتعرض

(قوله وذلك لغوات سببها)
تعليل لأصل الفتن كما يدل
عليه سياق غيره (قوله
وخصه كما في المجموع)
ظاهره وإن اتسع وقت
العرض فليراجع

(قوله ولو قال النجوم الخ) ظاهره هو عاب عن صحة صدقهم وسببها فونه ولا يرد على ذلك حور العمل الخ (قوله وذلك لغوات سببها) يتبادر منه أنه عاب قوله أقوى منها الخ وفيه سر والظاهر أنه عاب بعدم التصديق (قوله لا يطوع الفجر) فحسه أنها لا صوب بذلك وإن كان في ليالٍ قطع شئ ومم يكن كاسفا لا يوجد في ذلك الوقت كما لو كان ذلك في عشر الشهر مثلا وسبب في التصريح به في قوله نعم أنا لا شر الخ (قونه إن جيع فونه) وهو في الجمعة عرو ح لوقت قبل الفراع منها وفي غيرها بعد إيراد ركعة في الوقت ، وفي شرح لزوم أنه لو اجمع عليه عيد وفريضة نذر فعليه في وقت العيد قدم لمؤدود إن جيع فونها اه (قوله وحسبه) شئ بدا (قوله متعرف للكسوف) ظاهره أنه لا فرق في ذلك أن يتعرض لذلك في أول احتسه أو في آخره أو حلاله (قوله لأنه شرهت من فرض وس) قد رد عليه ما تقدم في الجمعة من أنه إذا برى رفع الحاشية وعسل جمعة حصل مع الشرهت المذكور ويمكن الخوف من انفسال كان وسيلة لعنه لا مقصودا لدانه عنقر الشرهت فيه أو بأن انقشود مهم وحده وهو نعم البدن بانه مع كور أظهر متاخذ عن جمعة التسليم وهو حصل مع صم عمره بانه هاعمر ذلك فيه على أنه لما طلب في الكسوف ما لم يطلب في الجمعة ومن ثم هو محض بجمعة معترضا للكسوف صارا كأنهما مختلفان في الحقيقة .

للكسوف ، سكف الحظية عنه وحرر عن التصور أن يوحى للفصل وما أتهمه كلامه من وجوب قصده حتى لا يكن إطلاق هو المقصد ويوحى بأن عدم غيرها عليها ينقص صحتها (ثم يصلح الجمعة) ولا يحتاج إلى أربع خطبات لأن حصة الكسوف متحركة عن صلاحها والجمعة انعكس والعبد مع الكسوف كالمرض معه لأن العبد أنقص منه كما عهد في المجموع عن الشافعي والأصحاب نعم لو قصده مع الحظية جاز لأمره بغيره وصدق منهم واحد ، لا يفسد الصلاة حيث لم تنه عن لا يصح سب مع الله ، ولهذا لو نوى بركعة من الصلوة وقصده سنة انصاع لم يحسن صلاحه لأن الرسول قد نهي عن المقصود فلا ينظر فيهما بخلاف الصلاة (ويو اجتماع عيد) وحده (أو كسوف وحده فثبت الحارة) وهما ما يحكي من غير أن يستحضره ولأنه فرض كونه وذن فيه حتى لله تعالى ، ولا بد من تقديمه حضوره والولي فله نصيب وحضرته دون أفرد الإمام لها من يقتظرها واشتغل هو بغيرها بما بقي ، ولو اجتمع فرض معها قدمت أخباره أنها ولو جمعه بشرط أن يتسع وقته فإن ضاق قدم عنها وما استقر عليه من الناس في اجتماع المرض ، حاربه على خلاف ما ذكر من عدم المرض مع السماع وقته حيث يجب حسابه ولو في الجمعة وعدا أقل السبكي قد أطلق الأصحاب تقديم الحارة على الجمعة في أول الوقت ومما سواه من ذلك من سبيل الوجوب أو السبب وهو ينقص الوجوب اه وهو كما قال وأحق به الوالد رحمه الله تعالى ولو حيف أمر است قدم الذي ذكره عليه على المكتوبة وإن خيف نوبها كما قاله ابن عبد السلام ، وقد حكى عنه أنه لما نوى الحصة جمع مصر كان يحكي عن خبره قس حقه .

(قوله ويوحى بأن تقديم غيرها) أي صلاة الكسوف .

(قوله وحرر عن التطويل) أي وجوبا أي فيما يتعرض به للكسوف (قوله من وجوب قصده أي جمعه) (قوله نعم لو قصده) أي العبد والكسوف وفي المالوم من غير الحارة فيه ضرر وذو أن تنال تصرف الصلاة إلى غيره فلهما مع وجوده من فريضة أراد حقه أن يسبح لحسنه ليسكنه فيصرف عنه ، من أخر صلاته الكسوف أو افتقره بالاسم من يصرف الكسوف وإن أخر صلاة العبد وجب له من شحها التورى من يصرف إلهما ، وفي من وص بأنه لو صلى الكسوف قبل الجمعة تمت حصة العبد ، الحظية الجمعة فقط قال شارحه وكلامه كاص ، نعم أنه حب قصدها حتى لا يكن الإصلاقي وهو محتمل لأن قدم صلاة الكسوف عنها ينقص غيرها لها ويحتمل خلافه لأن حظية الكسوف سقطت وهو الأقرب به عليه الأذرع اه وقوله وهو الأقرب ضعيف (قوله لأننا نقول الخطبتان الخ) أي ولأن التصديهما وعظم رتبتهما شرفا لمصلا (قوله فلهما) أي عالم حقه بغيره كما نأى (قوله ولعنهم) ينقص الوجوب (قوله سمع على حج قوله لعنهم الخ) يعني حور ، حاربه عن الجمعة بمرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملي عند موته بأن يؤخر صلاة عليه إلى ما بعد صلاة المرض ، من كبره الله جمعه أو غيره لأجل كثرة الجماعة ينقص وجبته شكل إنشؤه بوجوب التقديم بها يسكن فيثبت من اه أقول وقد يحتاج بأن الوجوب محمول بترسية كلامه على ما ذكره من كبره لتحليل كائن حصر من عاظم الصلاة في ذلك المحل ثم حصر الحارة فلا يجوز تحريكه إلا لأهله

ويقال للحديث وأهل البيت أي الذين بهمهم تكهده فيما يظهر سقوط الحجة عنهم ليدعوا
 ويتحجب محل حرمة الشجر من حتى يبرها أو كان الأخير لا يكثره الحديث ولا يثبت خبر إذا
 كان يسيرا وفيه مصادقة لبيت لا يمتنع معه ولو اجمع عليه خوف وورع أو روي عنه الخسوف
 وإن حيف موت الوتر أو البراويح لأنه أكد ، وما اعترض به على قول الشافعي لو اجمع عيد
 وكسوف بأن العيد إما أول الشهر أو العاشر وكسوف لا يقع إلا في الثامن والعشرين أو التاسع
 والعشرين ردت عن قول المصنف لا يمتنع به والله على كل شيء قدير وقد صح أن الشمس كسفت
 يوم موت سيدنا محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أسبوعين من بكار وثمة ما
 عاشر ربيع الأول وروى السهبي منه عن الواقدي وكذا اشهرها كسف يوم قتل الحسين
 وأنه قتل يوم العاشر وأما لو روي أنها لا كسف إلا في ذلك فقد يصح أن كسفها فيه شهادة
 شاهدين بنقص رجب وشعبان ورمضان وهي في حقيقة سنة فتكسف في يوم عيدنا وهو الناس
 والعشرون في نفس الأمر وبأن الفقيه قد يفتي بما لا يقع لندرك ما سخر من الترويع الدفعة ويستحب
 لكل أحد عند حصول الزلازل والصواعق وبرخ شديدة والحسف ونحوها التنصير بالصلاة ونحوه
 والصلاة في منتهى معهود كما قاله ابن المقرئ نعم المصنف وأعم من أن يشرح الصلاة وهي من حاش
 الكعبة ولدتور من ورثها والخسوف من جهة غمها والشهاب من جهة شهابها ، وكل من طبع

(قوله ويقال للحالين الخ) قال سم على حج أي لمخاض إسم في حرمها ولو على السوء وقوله
 أي الذين الخ من يسعى أن يرد بهم كل من يشاء من الخسوف من شعبة منهم من هو لا يتر
 لما حرم به العدة أنه يحصل من كثرة النسيب من جهة مجازة وحبر لأن آيت فلا يتصور ترك
 الجمعة لها أو نحوه ، ومنهم من يقول أن يكون أحد من الأطفال في النار ، فأجاب بأن
 الأصل في الحلة ولو لم يطلع كمار من المصحح ، ثم عني الله يوم القيامة خلقا فيدخلهم الجنة
 وحده يدخلهم النار لا يسن عما سمن وما سمنون - ه - والعبرة أقوال التي أشار إليها النسيج
 سردها في فتح الباري فراجع (قوله وأنه قتل يوم العاشر) أي من الهجرة ه حج (قوله
 والحسف ونحوها) هل من نحوها الطاعون انما لا مر اه سم على حج (قوله والصلاة
 في منتهى) ويحصل ذلك بركعتين كسنة الظهور ويؤى سمن ، وعبره شرح الروض ، قال الخليلي
 وصفتها عند ابن عباس وعائشة كصلاة الكسوف ويحتمل أن لا يصر عن اليهود فلا يوجب
 قال الركني وهذا الاحتمال حزم ابن أبي الدم فقال تكون ككيفية الصلوات ولا يصح على
 هيئة الخسوف قول واحد ، ومن الخروج إلى الصلوات وقت الزلزلة قاله العدي وقاس بها نحوها
 وقول المصنف في منتهى من رادته ولم يره غيره مكنه قاس الناهي أن لا يشرع لها جماعة (قوله
 كما قاله ابن المقرئ نعم المصنف) قال في شرح الروض لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت
 الريح قال «اللهم إني أسألك خيرها وجر ما فيها وجر ما أرسب به وأعود بك من شرها وشر ما فيها
 وشر ما أرسلت به» رواه الشيخان وروى الشافعي خبر «ما هيبت ريح إلا حبلى بالبي صلى الله عليه وسلم
 على ركبتيه وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا عليهم اجعلها ريحا ولا تجعلها بلاءا» قول
 وظاهر أن السلام في الریح الذي يخاف منه الهلاك (قوله والشهاب من جهة شهابها) عبره المصنف وشهاب
 الریح قدس الجنوب فيها خمس ساعات أكثر نور من سلام وشهاب مهمور وران حمر وشهاب على القلب

حارده ياسة . واندور دارة رطبه . والحبوب حارة رطبة ، والشمال باردة ياسة وهي
رياح الخسة التي تهب عليهم كما رواه مسلم ، جعلنا الله ووالدينا وأصحابنا منهم عنه وصكرمه
إنه حواد رحيم .

(باب صلاة الاستسقاء)

هو لغة طلب السقيا ، وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند الحاجة إليها يقال سقاه وأسقاه
معنى غاب والأصل في الباب قول لاجمعي لا يجمع روه الشيخون وغيرهم ويستأنسوا له بقوله
تعالى ودد ستسقى موسى لقومه - الآية (هي سنة) مؤكدة لمقيم ولو بقرينة
أو بآية ومساير وهو سر قصر لاسواء الجميع في الحاجة ، وإجماعا لم تجب لما مر في العيد وهي
ثلاثة أنواع لغة بالأحبار الصحيحة أدها يكون بالجمع مفردا أو مجتمعا . وأوسطها
يكون ما بين حاد الصلاة ولو فيه كما في المتن من لا يصح وفي حادثة جمعة ونحو ذلك
وإن وقع للجمع في شرح مسلم تقييده بالفرائض ، وأصلها أن يكون بالصلاة والخطبة وسيأتي
بيانهما .

(باب صلاة الاستسقاء)

(قوله لما مر في العيد)

ومر ما به (قوله وهي ثلاثة)

أنواع (الصواب وهو أي

الاستسقاء إذا الصلاة

لا تنقسم إلى صلاة وغيرها

(باب صلاة الاستسقاء)

(قوله صلاة الاستسقاء) أي وما يجمع ذلك ككراهة سب ريح (قوله هو لغة طلب السقيا) وهي
سم من سقاه من في علاج سقيته رزق سب وأنسى باللفظ لغة ومهم من يقول سقيته وأسقيته
دعوه . فقلت سنانك . وفي الدعاء « عتير حمة ولاسقيا عذاب » على معنى « عتير أي سب عتير
فيه مع بلا سرور ولا حر سب » (قوله وشرعا باب سب العباد) أي كلاً أو بعضاً (قوله معني
عاب) أي في أكثر سب ، وقبل يقال سقاه لشبهه وأسقاه بحششته ورصه اه محذر ، وقبل سقاه
شبهه وأسقاه إذا دل على الماء ، وقبل سقاه إذا دل على الماء ، بشرط وسقاه إذا جعل له سقيا اه
شرح روض معني (قوله والأصل في الباب) أي في الحمد فلا ساقى أن بعض أنواعه يختلف فيه
(قوله واستأنسوا له الخ) إن قل ذلك لأن شرع من قبله ليس شرعا له وإن ورد في شرعا
ما تترده (قوله لنيم) أي ولو عاصا . ومنه (قوله ولو سقر قصر) صهره ونو كان عاصيا سقره ولا
ما بع منه لأن المقصود منه الدعاء وهو كما يكون من لم يطبع يكون من العصى (قوله وإجماعا لم يجب
لما مر) أي من قوله والتعارف عن نوحوب حر هل عني صهره . مع (قوله مظنة) أي حذف
الصواب أولا (قوله ولو داهية) أي وصلاة حيرة لاصحة بلاوة وشكر (قوله الصلاة والخطبة) أي
لو سب لاستسقاء فهل يخرج عن هذه الدر واحدة الكعبان كورة أو يحمل الدر على الكيفية
الكاملة لأن إطلاق الاستسقاء على الدعاء سوي صار كالاستسقاء لم يحوز حمل اللفظ منه عند الإطلاق
على المشهور منها وهو لا كره فيه بشر ولا أقرب الثاني فلا يرد عطفاني لدعاء ولا به حذف الصلوات

(عند الحاجة) كما قطع له ، أو موثقة أو قسمة بحيث لا يكون كافيًا ، وعنده عند الحاجة
 انقطع الماء ويحوى والحاجة عبر دعية إنه في ذلك الوقت وبه حرم الرعي وشمل إطلاقه الحاجة
 مالموا احتاجت طائفة من المسلمين إلى الماء فاستحب لعمرهم أن يصلوا واستوا لهم وسألوا الزيادة
 لأنفسهم للإسراع رواه ابن ماجة ولأن المؤمنين كالعصاة الواحد إذا شكى بعنه شكى كله وصح
 « دعوة امرء لأخيه يظهر العيب منجبه عند رأسه ميت موكل كذا لأخيه قال الملك الموكل به
 آمين ولك عيش » وهو مقدم كما قاله لأدعى أن لا يكون ذلك العبد ذا بدعة وصلالة وسى وإلا
 لم يندب وحرره له وبشديدا ولأن العامة ينزل بالاستسقاء لهم حتى صرحتهم ورتبها وفيها معاهد
 وليس أيضا الاستسقاء طلب ريده فيها مع لهم (وتعد) الصلاة مع الخصمين كما صرح به
 ابن الرقة وغيره (ناسا وثاث) وأكثر كما في المجموع فإن الله تعالى يحب للملحين في الدعاء ، وللمرة
 الأولى أكد في الاستسقاء ، ثم إذا عدو من العدو أو بعده سب أن يكونوا صائعين فيه وقد نص
 الشافعي مرة على توقف كل خروج على سوء ثلاثة أيام فبها مرة أخرى على عدم ذلك
 ولا خلاف لأنها كما في المجموع عن الجمهور منزلان على حالين : الأول ، على ما إذا اقتضى
 الحاح التأخير ، كاقصاع مصالحهم عند الصوم ، والثاني ، على خلافه ، وهذا هو الأصح
 وإن جمع بينهما بغير ذلك (إن لم يتقوا) حتى يسقهم الله تعالى (فإن نزل) بتسلا
 فسقوا قلوبها ،

(قوله عند الحاجة) أي ناجزة أو غيرها كان سب عند عدم الماء عند عدم الحاجة إليه حد
 حصوله بعد مدة يحتاجون فيها إليه كأن طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء (قوله أو
 ما وثقه) أي أنه معصوم بغيره ، ثم دواعي الشك ، وقد دلل على عدمه ، يؤدي إلى عدمه بريق والأوجه
 عدم الإلحاق من هو من قسم الرذيل والسوا عن الآتي فليس له السداد يردى على الوجه الآتي (قوله
 فاستحب لعمرهم) أي وإن لم يصومهم (قوله يظهر العيب) اعتد بهر مقحمة والباء على في قيل
 ولمراد يظهر العيب أن يدعو لأعلى وجه رجو معه بلوع الماء بدعوه (قوله ميت موكل) أي
 به (قوله ولك عيش) أي بمثله تم رأيت في سعة صححة عنه (قوله وهو مقيد) أي فونه وشمل
 إطلاقه الخ (قوله ذا بدعة) أي وإن لم كفر بها بل وإن لم نفس بها وبقي من احتاجت طائفة
 من أهل البدعة وسألوا المسلمين في ذلك فهل ياتى إحتشام أم لا فيه نصر والأقرب الأول وهو بدعتهم
 ولا يتوهم مع ذلك إن فعلنا ذلك لحسن حالهم لأن كفرهم محقق معلوم ويحكم بإحتشام لهم على
 الرحمة بهم من حيث كونهم من دوى الروح بخلاف القسمة واستدعه (قوله هو الله تعالى يحب
 للملحين) عبارة حجج الخبر « إن الله يحب للملحين في الدعاء » وإن ضعف.

فرع - أحبر معصوم بالقطع باستحابة دعاء شخص في الحلال واضطر الناس للمدعي فمن
 يجب عليه الدعاء أم لا أه سم على حج والأقرب الثاني لأن ما كان حراما للعادة لأرب عبه
 الأحكام الشرعية سم ومن وصل إلى ثالث أحده من الأول ، حالهم السلام إلى الله في أهله وعدم
 التعرض له في شيء مما يفعله سبحانه وتعالى ، وقال شيبه العلامة الشوري قول قدسحه فصيل وهو
 أنه إن حق إحتشام عمره مع عدم حصول صررم يجب وإن نفس صر يقا بدفع الصرر فلا بعد الوحوب
 فليتامل ه (قوله عبر ذلك) أي ومن العبر اشتداد الحاجة

احتجوا بالشكر) لله تعالى على تعجيل ما عزموا على فعله قال تعالى - لن شكرتم لأمر بدكم -
(والدعاء) بالردة إن لم يتصرفوا بكثرة المطر (و يصلون) صلاة الاستسقاء المقررة شكر الله
تعالى أيضا ويخطبهم أيضا كما صرح به ابن القري و يؤخذ منه أنهم سبوا صلاة الاستسقاء
ولا ينافيه قولهم شكرا (على الصحيح) كاحتجاجهم بالدعاء ونحوه ومقتضى الصحيح لا يصلون
لأنهم لم يفعلوا إلا عند الحاجة وحتر نفعه قسها عما إذا سقوا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ونسقوا
في ثمنها أموالها حرما كما نفع به كلامهم (وبأمرهم الإمام) استحبابا أو من يقوم مقامه (بصيام ثلاثة
أيام أو) متبعة مع يوم الخروج لأن الصوم معين على الرياضة والخشوع ، وصح « ثلاثة لا ترد
دعوتهم » الصائم حتى ينظر ، وإسماعيل ، والصوم ، والخشوع ، الثلاثة مأخوذ من كثرة الخشوع
لأنه قيل ما ورد في الكفاية وأمره بصير الصوم واحدا امتثالا له كما أتى به النووي وسبقه إليه

(قوله احتجوا بالشكر) ثم أن يقول ما عرق من الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الأمور بعد
التباعد قبل الصلاة شكر و بين الكسوف حيث لا يطلب فيه هذه الأمور بعد زواله قبل الصلاة
مع حريص التوجه الأزل فيه إلا أن يجاب بأن التوجيه مجموع الأمرين الشكر وطلب المزيد ،
أو من الحاجة مسبقا ثم رأيت الفرق بنحو الثاني اه سم على منهج (قوله ولا ينافيه
قولهم شكرا) في لأن الحسن على فعله هو الشكر وهو يعمل عما يبدى على التعظيم فلا ينافي
ذلك فيتم بها الاستسقاء (قوله بصيام ثلاثة أيام) قال سم على حج ينحى لزوم الصوم أيضا
إذا أمرهم بأكثر من أربعة اه

قائمة الولي لا يدره أمر موليه الصغير بالصوم ، وإن أتاه اه حج وكتب عليه سم
يسخه بالوجوب إن شبه أمر الإمام أي بأن أمر نفسه السعيان وجه أيضا وقصة التعليق بالتمش
أمر إمام أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته بدمه دفن أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم
خرج من ولايته فهو يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا يبعد الاستمرار (قوله مع يوم الخروج)
صرح به لأن قول السبب الآتي و يخرجون إلى الصحراء في الرابع قد يؤخذ أنه لا يجب من
الإمام أمرهم به ولكنه تطلب منه الصوم أنفسهم (قوله الصائم حتى ينظر) التمسك بذكر
يشعر بأن انهار كنه ظرف لإحاطة به ، وأنه بالظن انتهى وقت الإحاطة (قوله وبأمره بصير
الصوم واحدا) قال حج ظاهرنا وإطنا اه وفي سم على منهج : ولو أمر بالصوم لنحو طاعون
نهر في البلد وحب أيضا كما وافى عليه ر و طب أحدهم فتردوه اندكوار اه وقوله واحدا
أي عليهم لأعنه وإن ولد إن المتكلم يدخل في عموم خطابه ، لأننا إنما أوجب الصوم على غيره
بدلا لصاعته وهذا المعنى لا يتصور فيه رد لا يتصور بدل الطاعة بنفسه اه سم أيضا وسيأتي مثله
في كلام الشارح .

فرع - أمرهم الإمام بالصوم فسقوا من استحكال الصوم من أمرهم صوم بقية الأيام اه
أقول : يوجه بأن هذا الصوم كالشيء الواحد وإنه لم يتقصد لأنه ربح كان سببا في المزيد اه
سم على منهج ، و بقي ما لو أمرهم بالصوم فسقوا من لشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظر ولا أقرب
الأول أحدا عما عدا سم و يحمل الثاني لأنه كان لأمر وقد فات وهو لا أقرب و بقي
ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الأول فهو يجب عليهم بعدم بقية الأيام أم لا فيه نظر
والأقرب الثاني .

(قوله احتجوا بالشكر)
لعل الفرق بينه وبين
الكسوف حيث لا يصل
له بعد الإحاطة أن ما
حصول نعمة وما هناك
اندهاع نعمة وأيضا فإن
ما هنا بقي أثره إلى وقت
استسقاء بخلاف ما هناك
ولعل هذا أوجه مما فرق
به المشايخ سم مما يعبر
بمراجعتهم

ابن عبد السلام في قواعده وقرآه عنه جمع كاسكي وشموني ولأسوى وغيرهم وأتفق به الوالد
رحمه الله تعالى ووافق على ذلك النسخ في موضع وفوه في موضع آخر به مردود نص الأم هو
المردود أنه ليس صريحاً في مدعاه وعلى التبرل فهو محمول بقراءة كلامه في باب لعادة على ما
لم يأمر الإمام بذلك وعلى هذا فيجب في هذا الصوم التمسك والتعبد بقوله لا يصح ويصح
صومه عن النذر والقضاء والكفارة ، لأن المقصود وجود صومه في بيت لا به ولا نكح هذا

قائمة - لورجح الإمام عن الأمر وشرحه بأنه من غير حور لهم ذلك أم لا فيه نظر والأقرب
الذي أحده من قوهم به واجب له لا نكح العشاء ومن في النكح عن شحنا الحاي وشيخنا
ابن يادى ما يوافق ذلك .

قائمة أخرى - لو حصر بعد الأمر من كان مسافراً فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر
والأقرب أنه من كان من أهل ولاعه وجب عليه صوم ما بقي والإفلا وبوسع النسخ ووافق محمول
بعد الأمر الإمام لم يجب عليهم الصوم لعدم مكانتهم حال إسناده وفي أبي مالك مرفوعاً الصوم بعد
الانصاف شعاع من عب أم لا فيه نظر ودايم الوجوب ، لأن ما يسمع صومه بعد ما هو
الذي لا سبب له وهذا سببه لاحتياج فليس الأمر به أمراً بمعية بل بطاعة وبق أبي مالك
حائض أو عشاء وقت الأمر ثم صهر من حب عليه الصوم أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنه
كانت أهلاً للخطاب وقت الأمر ، وبق أبي مالك مرفوعاً الكافر بعد الأمر من عب أم لا فيه نظر
والأقرب الأول (قوله وعلى التبرل فهو) أي نص الأم محمول الخ وقوله من عبه كذا في
الشافعي (قوله والتعبد) كأن يقول عن الاستسقاء (قوله فلو لم يبيته) صح (أي عن الصوم
الذي أمر به الإمام وإلا فهو نفل مطلق ولا وجه لصدده ، ولكنه ثم بعد من أم لا فيه نظر
وكان الإمام حنفياً ولم يفت بأمر ليه ثم بوي سائر فهو خرج بذلك عن عهد الوجوب
لأنه في الصوم محرم عند الإمام أم لا فيه نظر والأقرب الأول ، بعد ما كورد في سم على
مسح ، ولا نكح الإمام لأنه من خصوصيات رمضان (قوله ويصح صومه عن سائر الأوقات)

قال ربدي ومنه الاثنين والجمعة لأن استسقاء وجود صوم فيها كما أمي به سحر الربدي هـ
سم على حج بعد ما ذكر وبس ذلك الأكفاء الصوم رمضان أيضاً قال قبل هذا صهر
إذا أمر قبل رمضان لم يعاقب حتى دخل فضاء عن رمضان ثم خرجوا في الرابع ، ثم لو وقع
الأمر في رمضان فلا فائدة به في الصوم لأنه من وقوعه مما بل به فائدة وهي أنهم وأخرو شول
أن قصدوا تأخير الاستسقاء ومقدمته إليه لمهم الصوم حشد ، وكذا لو كانوا مسافرين وقد
المسافر كغيره فيرمهم الصوم عن رمضان لغيره عن الاستسقاء وليس هم النذر وإن حذر للمسافر
في غير هذه الصورة ، وإنما في رمضان لأنه لا نكح غير صومه فليست (قوله لأن
الاستسقاء وجود الصوم) قضية كون عبه هو استسقاء عند اشتراط التعبد في منه وخاعه قوله
والتعبد إلا أن يحمل وجوب التعبد على ما إذا لم يكن ثم صوم غيره واجب وعدم التعبد على
حذافه ، أو كمن قوله على ما إذا بوي الصدر مثلاً والاستسقاء ، وعنده حج وغيره أنه
لا نكح قصدها لغواب معنى الذي طلب له الأداء وأرد لو بوي به مخصوصاً ، لأنه ، خص امتثالاً
للأمر الواجب عليه مثله بطما كما تقرر ، ومن ثم لو بوي هو الأمر من أنه أن لا يتم بوجود

(قوله ويصح صومه عن
النذر والقضاء) في
حاشي لشيخ نقلا عن
ابن يادى نقلا عن إسناده
شيخه الربدي أن مثل
ذلك صومه عن الاثنين
والجمعة وفيه وجه لا نكح
والذي نقله عن إسناده
الربدي ، أنه في قوله

الصوم على إمامه لأنه إمام وحيد على غيره بأمره بدلائله ، سكن بوقت لم يحق قصوده ،
إذ وجوبه من نفسه وإمامه هو معارض وهو أمر الإمام والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا ،
والرجوع أن القضاء أمر حديد وإن كانت صلواته لا تجوز بالسبق بل جعل شكرا كما مر في
جميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى . وسئل وجوب ما مر في باب إمامة العظمى على طاعة
الإمام في أمره وبه ما لم يخالف حكم الشرع . ولعل هذا مستند الأسنوي في قوله ظاهر كلامهم
في باب الإمامة يقتضي التعدي إلى كل ما يأمر به من صدقة وغيره ، قال في شرح هذا الكتاب
وهو القياس ه وهو التعمد فند صرح بالتعدي الرمي في باب قبل الصلاة ، وعلى هذا فالأوجه
أن المفتوحة عليه وجوب الصدقة بأمر المذكور من تعذر ركعة الفطر ، فمن فصل عنه شيء
من يعبر عنه لزمه التصديق بغير ممول ، هذا إن لم يعنى له إمام قادرا فإن على ذلك على كل
مدين فالأمر بعموم كلامهم لزوم ذلك التقدير المعنى لكن نصهر بقيده على هذا فصل ذلك المعنى
عن كتابه العبر العال . ونحن أن نال إن كان المعنى بغير الواحد في ركعة الفطر فترها

الامتنان ووقوع غير معه لا معناه (قوله بدلائله) أن وهذا المعنى لا يتصور فيه إلا لا يتصور
بدن الصلاة نفسه انتهى سم (قوله لكن لو كان له في وقت) وفي فتاوى حجب وجوب
القصد اه سم على مذهب وفي شرحه الحزم على ما في كمال الشرح (قوله والرجوع أن القضاء)
أي في حديثه وقوله بأمر حديد أي ولم يوجد (قوله ما لم يخالف حكم الشرع) هذا يفيد
وجوب المساجد . الأمر به لأنه مخالف حكم الشرع . وقد مر على مذهب أنه يقتضي
كلامهم في ذلك ، وعبارته وصية ما مر زود السابق أنه لو أمر بمساجد وجب وأمره من وقت
آخر قال لا يجب في المساجد ، فثبت له إلا أن تكون فيه مصلحة عامة فوافق ومشى على أنه إذا
أمر بالمساجد ، ج إلى التجرد الاستغناء وجب اه . وفي حجب أنه إن أمر بمساجد وجب طاهرا أو بمسجود
أو مائة مائة مائة وجب طاهرا أو مائة مائة وجب طاهرا أو مائة مائة وجب طاهرا أو مائة مائة
ولا يجب طاهرا في ذلك لا طاهرا ولا باطنا ما لم يخش الفتنة . ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح
في بواقي (قوله قال في شرح هذا الكتاب) أي الأسنوي (قوله وهو) أي التعدي (قوله
وعلى هذا) هو قوله وهو التعمد (قوله من تعذر ركعة الفطر) قصته أنه لا يشترط أن يكون
ما صدق به فاصلا عن دينه وهو التعمد الآتي له (قوله لزوم ذلك) أي الصدقة أو غيرها (قوله
سكن يظهر بقية فاسم) نقل عن سم على منبج عن الشارح ما مره وقال مر يسمى في
عمر الصدقة والعنى أنه يجب أن لا يسلط عليه الاسم بشرط قصره عما يحتاجه في الفطرة وأنه
لوعين الإمام رائد لما التعلى ووجب الأقرب المذكور اه . وبقي ما لو أمر الإمام بالصدقة وكان عنه
كثيره من فخرها فقد الكثرة من تحريم ذلك ثم لا فيه نظر والأقرب الثاني ويرى به
وبين الصوم بأن الصوم عن الكسرة أو البدر في هذه الأيام وافق خصوص ما أمر به الإمام
فصومح فيه بخلاف الصدقة بالحدود فانه وإن وحد فيه معنى لصدقة لكن لم يتعلق خصوصه
أمر الإمام على أن يتبادر من لفظ الصدقة الصدقة المنسوبة وأن إطلاق الصدقة على الواحدة
مختار ، فأمير إمام مصر وفي مصر بالدورة ومحوها ، وبقي ما لو أمره بالتصدق بدينار مثلا

وفي أحد حصال الكفارة قدر به وإن راد على ذلك بحسب وأما العتق فيحتمل أن يعبر بحجج
والكفارة حيث لم يبعه في أحدها ربه عنه رداً أمر به الإمام (والتوبة) بالإقلاع عن المعصية
والدمع عليها والعزم على عدم العود إليها (والقرب إلى الله تعالى بوجوه البر) من عتق وصدقة
وعبرها لأن ذلك أرجح للإجابة قال تعالى - وما قوم سحروا بكم ثم وحر إليه رسل السماء
عنكم مدبراً - وقال - إلا قوم نوح إذ آمنوا كسفاهم عذب أخرى - ذرية (والخروج
من الظلم) نص عليها مع أنها من شر وطأ نوبه إلهاماً بكراهة عتق ثمرة فهو من عتق
الخاص على العام وسواء في الظلم للعتق بعد كراهة أم عرف ثم لأن ذلك أقرب للإجابة
وقد يكون لحديث ترك ذلك بعد روى الحديث وليست في «والمع قوم تركوا لا حسن عنهم للظلم»
وقال عبد الله بن مسعود: إذا عتق إنسان مكاتب معفو قطر السماء وذن عتقها وعكرمة في قوله
تعالى - ويلعنه اللاعنون - لعنه دواب الأرض قول منع لظلم خطاه والوعد من لدن
واحدة فوراً أمر به الإمام أولاً (وخرجوا) أي إنسان مع إمامه (في الصحراء) بلا عذر
أسبغ به صلى الله عليه وسلم ولأن الناس كثيرون ولا يسعهم المسجدات ، وظاهر كلامهم أنه
لا فرق بين مكة وغيرها وإن سئى بعضهم مكة وبنت المقدس عتق البعثة وسعها لأن مأمورون
بحصار المقدس ومأمورون أنا عنهم مسجوناً (في الرابع) من ابتداء صومهم (صياماً) في
الثلاثة لارتد دعوتهم وعدة منهم الصائم وذو الصوم معان على الرخصة والخنوع وتسمى له خدم
أكله وشربه ذلك اللبس ما أمكن وفارق ماها صوم يوم عرفة حيث لا بأس للأحاج أنه يتجمع
عليه مشقة الصوم والسرور وأن محل الدماء ثم آخر النهار وثلاثة أمد كونه مصعبة حشد خلافه
ها وقضية الطرفين أنهم لو كانوا هاد مسافرين وصار آخر النهار لا صوم عليهم .

وكان لا عاك إلا نسبه فهو حرمة الصدق به أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأن كل حرمة من
لديهم بخصوصه مضروب في ضمن كراهة (قوله وفي أحد حصال الكفارة) تشمل لإعفاء
والكسوة ، وعبرة حجج ، كراهة أي ما أمر به ميسرون في وجب لعن في الكفارة
وبما يفصل عن يوم وليلة في الصدقة اه وهذا يقرب من الاحتمال الثاني المذكور في قتلاء
الشارح ، وكتب أحد قوله وفي أحد حصال الكفارة أي غير العتق كأي من قوله وأما
العتق الخ ونحوه أن يبقى قوله أحد حصال الكفارة على عمومته ويحمل قوله أما العتق على ماله
أمر الإمام باعتاق معين من رقبته فيما إن أحسب إليه بخصوصه لزمانه أو مئب أو نحوها
لا يجب اعتاقه إلا واحد (قوله قدر به) أي انعم لهاب وقوله لم يحسب أي موافقه وقوله وأما
العتق فيحتمل أن يعتبر الخ المتأخر من جعل هذا احتمالاً لا محذوراً أن العتق عنده ما قدمه من
قوله لكن يظهر تقييده الخ

فرع - هل يشترط في العتق إخراجاً في الكفارة أم لا فيه نظر والأقرب الثاني
لأنه يصدق عليه مسمى لمأموره (قوله بالإقلاع عن المعصية) ومه ردة الخاطيء عنها وقوله
إيها أي إلى مثلها (قوله فهو مع الخ) يعنها تدكير هذا السب المعصية ولا يفيد بمجرد
ليس لها (قوله وإن استثنى بعضهم) مراده حجج (قوله لأننا مأمورون) الأولى أن نقول
ولأن الخ لأنه معطوف على قوله نص السقعة (قوله وعدة منهم الصائم) وقد تقدم ذكره قريب
في قوله ثلاثة لارتد دعوتهم (قوله على الرخصة) هي طهارة الماطن .

من قصة الأول ذلك أيضا وإن صلو أو النهار . وأحب أن الإمام لما أمره أن يصار واحدا قال
 الشيخ وقد قال سعي أن بعد وجوبه ثم إذا لم يتصرف به أسافر قال تصرف به فلا وجوب لأن
 الأمر به حينئذ غير مطعون يكون القطر فيص وردد الواء رحمه الله تعالى فقل : إن اعتمد
 هذا الصوم مطلقا كما فساد كلام أصحاب من : إن دعوة الصائم لا رد . وخرجون غير
 متطهرين ولا مريين بل (في نيات بله) تكسر موحد وسكون المعجمة أي منه من إضافة الموصوف
 إلى صفته أي سب من النيات في وقت النحر وبما شئت وسب من النيات في وقت
 لأنه إلا في محله وهو يوم مسند وسكينة وبه فارق العبد . قال القمولي : ولا يلزم الحذف
 من نيات الله نيا ويصون الماء والسواك وقطع الروائح الكريهة لئلا يتأذى بعضهم
 بعض (و) في (خضع) أي بدس مع سكون السين وخرج في مشيهم وحلاهم وكلامهم
 وغير ذلك لإساع . وعرف أن خضع معلوف على نيت لأعلى منه كما قيل لأنه حينئذ
 يمكن فيه تعرض صفتهم في أنهم وهي الخسوف إلى نيت الله وصلة له وقد يقال إضافة عنه
 على الله نيت نيت الخضع عن نيت الكبر والجر وخلافه يحطول تكامها وأديها وإن
 كانت نيات عمل وحلف هذا أمره بهم الخضع في مشيهم في دواهم من سب أي وسب
 لهم أحداث من خروج من صري ورجوع في أخرى مسد في دهم به سب سبهم لا حفاة
 مكشوق الرأس وقد أسوى وخرج أي إمام وغيره . وفي مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من
 إشهار التواضع . كما قاله الشافعي وأذني (وخرجون) معهم استحياء (السنن والشيخ)
 والعقد والحد . مسج سطر كما قاله بعض المتأخرين لأن دهم أرحن لإيجاد إذا شيخ أرق
 من والسنن لا سب عنه وصح . هن تررقون وتصرون إلا سجدكم . وقصة كلامه لأسوى
 أن المؤمنه . خضاج إليها في حمل الصبيان .

(قوله وأحب أن الإمام لما أمره هاضما واحدا)
 قصته أنه إذا لم يأمر به
 الإمام لا يستحب له صومه
 (قوله من إضافة الموصوف إلى صفته)
 ظاهر ومدكره في مسند
 لا يثبت

(قوله من قصة الأول) هو قوله بأنه يجتمع عليه الخ (قوله طلب الصوم مطلقا) أي وهو مع
 صري من عده (قوله ويخرجون غير متطهرين) شمل قوله ما لو كان عليه راحة لا يربط ولا
 الصب . أي ينهر راحة في البدن وقد بلغه أن سمعته في سنة في ما هو مقصود للمستقيين
 من ينهر السبل وعدم إيقاعه وما يحصل بعده من لادى بركة شكره الحاصلة منه برك
 التمس . ويقال منه في هذا المسألة لا يصر لأن إلا في . إجمال الأذى في حب صب مصلحة
 العامة (قوله من إضافة الموصوف إلى صفته) ومعنى حينئذ في نيت منه . بله . ولكن كون إضافة
 حقيقته لأنه يمكن في إضافة أدنى ملاسة وهو أشهر من قوله بعد أي . من من النيات في وقت
 النحر الخ (قوله قال القمولي ولا يثبت الحذف) أي سب منه ن لا يثبت هو حاف . وفعل
 كان مكروها (قوله لا يتأذى) أي ومع حصول الأذى لا حرم ذلك لأن منه لا يتحمل سبها
 في هذه الحفاة (قوله لاحفاة) أي لا من ن يكره . كنهه قوله عيب الخ . حيث كان مكروها
 أسعد المروءة حيث لم ينس منه (قوله كما قاله الشافعي وأذني) عباد حج سمعته أشد شى قال
 لأذني وهو كما قال (قوله ويخرجون لحسين والشيخ) أي مسامحين لأنه سبي أي
 الكلام على صبيان الكبر (قوله والعقد والحد) نص عنهم لأنه قد سجد عدم خروجهما
 لأنونه الخفة في العجز والخمس في خاني (قوله هن تررقون) هو في معنى الترققون لا تررقون
 وتصرون الخ

نحسب من ملهم وهو كذاك و سبب إخراج الأربعة من سادهم (وكذا البهائم) من حرجهم
(في الأصح) كقوله وابن بن الأسوي كرهه عن الحسن والأشعث لم يصح من قوله صلى الله
عليه وسلم « حرج بني من الأبناء سبقتي بقومه فإذا هو سميه رابعة بعض ثوبها إلى السماء
فقال - ارجعوا فتمسككم من أحد شئ هذه النية » وفي البيهق وشعره أن هذا الذي
هو سابعون عليه الصلاة والسلام ، ويوقف البهائم معرولة عن الناس . فقد ورد « بولا بهائم
ربع وشيوخ ركع وأصغار رضع لئلا تنكسكم العذاب ص » وإراد ما ركع من تحت ظهورهم
من النكس وقيل من العادة ، وشرق بها وبها أولادها بيكثر الصباح والصحة فيصنعون
أقرب إلى الإحالة ، منه لأدعى عن جمع من أهل ورده وأقره ، ومقال لأصح لانس إخراجها
ولا يكره لأنه ليس (ولا يمنع أهل الدمة) والعهد (الخور) أي لا ينسب ذلك لأهلهم مسرفون
وقال الله واسع

(قوله نحسب من ملهم) أي لأنهم مسخرة في بيت وبعث الشوق من هذا وما في الخرج أن هذه
حاجة باخرة بخلاف ذلك فيه ، لكن لم مال هل خرج ما عتج حول إنسه من بيت لئال أم لا
فيمسه شر والأقرب الذي لأنه لم يخرج منه لأمر الضرورية ولا من ماء عنهم معهم قال ، من
عن مهبج بعد ما ذكر ، وبو حرجت بروحة بالسنسنة . فإن كان باب الروح وهي معه فلا يشكك
في وجوب بعضها أو من إدمه فلا يشكك في عدم الوجوب أو ديه وهي وحدها فهل يعد ذلك خروج
لحاجتهم كما قد فهمه كلام السنوي المذكور حتى يجب نعتها أولا ، لأن مصلحة الاستسقاء
لاخص الروح ولم يمدتها ولا احتساح إتيانها في تحصيلها وغيرها ، فهو يثبت ولا يعتد في ذلك أنها
في حاجة الروح فيه ، وأما والثابت إلى الثاني فمبيل لأنها لم تخرجت بعرضها عنه لأمر أنه قد يعود
على الزوج يقع بواسطة خروجها لكنه لم يعتن بها ، بله ولا يملكه منها وأما مؤنه خروجها الزائدة على
صفة النكاح فأولى بعدم الوجوب فببهم اه (قوله وهو كذاك) خلافاً لـ (قوله وكذا
البهائم) قال سم على حج لو تركوا الخروج فهل يس إخراج البهائم وحدها لأنها قد تطلب
ويستجاب لها أحد من قضية التمسك قد يتجه عدم سن ذلك لأن إخراجها إلى هو واسع ولا يراه
في قضية التمسك إذ ليس فيها أنه أخرجه ، وإنما هي الأحرار عن أمر وقع اتفاق وهل لابد البهائم
ما يشمل هو الكلاب فيه نظر ولا يعد الشمول لأنها مسرفة أيم وعيه فهل العنور منها كذاك
ولا يعد أنه كذلك حيث تأخر منه لأمر إقصاء كل اضطرت إلى أكله وبروده إلى أكله طرأ
فدبتأمل اه (قوله فإذا هو سميه رابعة بعض ثوبها) قال الدمري : سمى بعض ثوبها اه وبعض
لحواشي قيل اسمها حرما ، وقيل طافية ، وقيل شاهدة ، وكانت عرجة (قوله ولا يمنع أهل الدمة)
لكن لا يذهبون بسبب إيمان كافي غير لانسنة (قوله والعهد) أي أو المؤمنين (قوله أي لا ينسب
ذلك) أي لا يطلب والظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا أنه لا يصح معهم من الخروج في يوم ما
وعليه قوله قال الشافعي سكن يسعى أن يح ، العرض من حكاية قول مقاس ، لنا فهم من
كلام الشافعي .

وقد يحييهم استدراجا قال تعالى - يستدرجهم من حيث لا يعلمون - (ولا يحاصرون) أي أهل
الدعة ولا يخرجهم من سائر الكفار (ب) لأنهم ربما كانوا سب القحط فيكره ذلك . قال تعالى
- واتقوا عنة لاصيين الذين ظلموا منكم خاصة - وفي الآم وغيرها لا أكره من إخراج
صبيانهم ما أكره من خروج كبرهم لأن دوسهم قتل . ولكن يكره كبرهم نقله المصنف عن
حكاية البعوى له . لكن غير خروج صبيانهم بدس إخراجهم . وهو مؤول إخراجهم لأن أفعالهم
لا تتركه شرعا لأنهم غير مكايين . قال شفي المصنف وهذا كله يقتضي كبر أفعال المكابر
وقد اختلف العلماء فيه إذا ماتوا . فقال الأكثر إنهم في النار . وسنة لا بعد حكمهم . ولحققون
أنهم في الجنة . وهو الصحيح المختار لأنهم غير مكايين وودعوا على المفطرة . ونحو بر هذا أنهم
في أحكام لدب كتمان . وفي حكاية الآخرة مسمون قال الشافعي

(قوله وقد يحييهم استدراجا) قال الشيخ رحمه الله الروابي لا يجوز التأمين على دعاء الكافر
لأنه غير مقبول . أي لقوله تعالى - وما دعاء الكافرين إلا في ضلال - اه سم على منج ونورع
فه بأنه قد يستجاب له استدراجا كما استجاب لإبليس فبؤمن على دعائه هذا . ولو قيل : وجه
الحرمة أن في التأمين على دعائه بعض له ونحوه راءعة تحسن طرقة سكان حسنا . وفي حج
ماضيه . وبه أي تكبرهم قد فعل لهم الإحاطة استدراجا . قول السحر يحرم التأمين على دعاء
الكافر لأنه غير مقبول اه على أنه قد يحرم له بالحسب فلا عيب بعده قوله إلا بعد تحقق موته على
كفره . ثم رأيت الأدرسي قال إنفاقه بعيد . ونحوه حرم التأمين بل يذهب إذا دعا لنفسه بالهداية
وبد بالتصريح من ومعه إذا جعل ما يدعو به لأنه قد يدعو بإثم : أي بل هو الظاهر من حاله .

فرع - في استحباب الدعاء للكافر خلاف اه واعتقدتم ر الحواز . وأظن أنه قال :
لا يحرم الدعاء له بالمعصية إذا أراد القتله به مع موته على الكفر . وسيأتي في الحائز التصريح
تحريره دعاء الكافر بالمعصية نعم إن أراد الله دعاء له رب أسلم أو أراد الدعاء له بالمعصية أن
يخلصه منه وهو لا سلام سم هي ولا يتجبه إلا بالحوز اه سم على مذهب . وبني أن ذلك كله
إذا لم يكن على وجه يشعر بالتقصير . ولا يمنع حصوله إذا قوت القربة على تعصيه وتحقير
عمره كأن فعل دعاء له منه ولم يتم به غيره من أسماه في أشهر يحضر ديث الغير (قوله لأن
دوسهم أقبل) لعل المراد بدسوت ما عدا في الشرع من حيث هو وإن لم يقع به جلب للنصي
بعدم سلكه كالزوال والسرقة . بل وبالكفر الذي هو أعظم لدسوت . وعدم سلكه لا يمنع من
دعائه فعل القبيح (قوله وهذا كله يقتضي) معتمد (قوله لأنهم غير مكايين وودعوا على
المفطرة) عبارة حج في الصواب مثل دفع الله به كفتله معصية احتراق الناس في لأفعل هن
هم في أمة حذام لأهلها دكور . وبه وهل مفسد درجهم في الجنة . فحسب قوله أما أطلع
المستعين في أخوة قطع بل جماعا . وخلاف فيه شاذ من ساند . وأما أطلع الكفار فيهم أربعة
أقوال . أحدها أنهم في الجنة وعليه الحققة قول لقوله تعالى - وما كنا معدنين حتى نبعث رسولا

وقوله - ولا يرد واردة ورر أخرى - الخ الذي أنهم في النار بعد لأنهم . وبه النووي
نلا أكثرين لكنه يورع الخ . اثبات الوقوف . ونحو عنهم أنهم تحت مشقة الخ . رابع أنهم
يجمعون يوم القيامة ويؤجج لهم نار . يقال ادخاوها فيدخلها من كان في علم الله سعيدا ويمسك
عنها من كان في عذ الله شقا له أدرك العمل الخ اه ملخصا . وسئل العلامة الشوبري عن أفعال

(قوله نقله المصنف عن
حكاية البعوى الخ) عبارة
شرح برويس بقوله النووي
عن حكاية البعوى له قوله
عن من الآم أيضا سكن
غير بخروج صبيانهم بدل
إخراجهم وهو الذي رأيت
في تهذيب البعوى أيضا
وهو مؤول الخ

لكن يسمى أن يحرك الإمام على أن يكون خروجهم في عشر يوم خروجاً لئلا تقع المسواة
والنضاهة في ذلك . لا يقال في خروجهم وحدهم مطبة متسدة وهو مصدقة يوم لإحاطة بيطن
صعاء السامين بهم حراً لأهول في خروجهم معاً متسدة محقة قدمت على المتسدة توجمة .
قال ابن قاضي شهبة ، وفيه نظر (وهي ركعتان) ثلاث (كالعبد) أي كصلاته في الأركان
وعبرها إلا في أني فيكر بعد افتتاحه من العود وأثره سبع في الأولى وحسب في الثانية يرفع
بسه ويقف بين كل تكبيرة كآته بعد صلاة ، ويقرأ في الأولى جهراً سورة ق وفي الثانية
قرئت في الأصح ، أو سمح والعاشية قياساً ووروده سد ضعيف (لكن) يجوز زيادتها
على ركعتين .

يسمى من يعدون شيء من أنواع العذاب ، وهو ورد أنهم يستلون في سورهم وأن انقصر
يصمهم . وإذا قسم بذلك فهو مأثور به ثم لا ، وهو قول النزيل أن أمثال السامين يعدون
مصيب فيه أم عصى ، وما الحكم في أمثال لشركين من هذه الأمة من حدم لأهل الحنة
ثم هم في النار بعد آياتهم ثم عبر ذلك ، فأجاب لا يعدون شيء من أنواع العذاب على شيء من
العهدي ، إذ لا يكاف عنهم ، والعذاب على ذلك خاص بالمكافين ، ولا يستلون في قورهم كما
عده جماعة ، وأقوى به شمع الإسلام ، حافظ حج والحنيفة والحانية والمالكية قول ابن سبيل
يسئل ، ورحمة جماعة من هؤلاء ، واستدل له بما لا يصح أنه صلى الله عليه وسلم بقى اسمه
برهيم ، ولا يؤيد ذلك ما روى عن أبي هريرة أنه كان يقول في صلاته على النفل : اللهم أجز
من عذاب القبر لأنه نفس المراد من عذاب العبر ما فيه عتوه ولا السؤال ، بل مجرد ألم الهم والهم
والرحمة والشفعة التي هم الأعداء وعبرهم . وأخرج عبي بن معين عن رجل قال : كنت عند
عائشة فمرت حذرة صبي صغير فسكت . فقام ما سكت . فقامت هذه التي سكنت شفقة عليه
من صمة القبر ، والقدر المذكور إن أراد يعدون بالنار وعلى العاصي غير مصيب بل هو عصى
أشد الخطأ بقر ، وأدعى لشركين احتساب العبد منهم على نحو عشرة أقوال ، الراجع منها
أنهم في حنة حدم لأهل حنة . ومن بعضهم هل يجوز أن يكون أحد من الأطفال في النار ،
وأجاب بن الأدم في حنة وهو أفضل كفار على الصحيح . نعم يحسن الله يوم القيمة خلقاً
ويدخلهم الحنة وحقاً يدخلهم النار - لا يسئل عما يفعل وهم يستلون - بخروقه . والعشرة
أقوال إلى أنشأ إياها سردها في فتح الباري فراجع (قوله لكن يسمى) أي تكب أحد من
التعيين ، لأن في قوله تلا الخ (قوله تلا تقع المسواة) خلاف الخ (قوله وفيه نظر) راجع لقوله لأننا
نقول الخ (قوله ويعب بين كل تكبيرة الخ) ويدعى أن تقول بينهما ما يقوله في العبد ، وقد
شده قوله في الأركان وعبرها الخ (قوله بسكن نحو ركعتين) وهو إذا راد على ركعتين يحجر
في جميع أو بعض من أن تشهد شهيداً أول فيسر بعده أم لا فيحجر مصقلاً . وهل الرباده
تشمرك الركعة ، وهل إذا أمر الإمام بها ثلاث ركعات تكب كذلك ويسلك به مالك أوجب
من الأحرام في الأوليين فقط ، وهل يكبر في الرائد أو يخص الأوسين ، وإذا كبر فهل
يكبر في الثالثة سبعا والرابعة حسباً مثلاً ، وهل يقرأ في الأخيرين مثلاً سورة أولاً ؟ ثم أر من
نعرص له ، وكل محتمل انتهى كدما مش عن شيخنا الشوري . نقول : والأقرب أنه
لا تكبر في غير الأوليين ، وأنه إن لم تشهد بعد الأوليين جهراً وقرأ وإلا فلا أحداً مما مر

خلاف العبد ، وأيضا (فيل) هنا إنه (يقرأ في الثانية) بدل قمرت (زنا أرسنا بوحا)
 لا شمل على الاستعارة ورول الطر اللاتين بالحل وردة في المجموع بانصاف الأصحاب على أن الأصل
 أن يقرأ فيهما ماقرأ في العبد ويبدأ له الصلاة جامعة ولم يقرأ فيها كالعيد رتا توهم إعطائها
 حكمه في وقته لأنها وهو وجه دفع ذلك سوله (ولا يخص) صلاه الأسبقاء (بوقت العيد في
 الأصح) بل ولا بوقت من الأوقات بل يجوز صلته متى شاء ولو في وقت الكراهة على الأصح لأنها
 ذات سب فدارت معه كصلاة الكسوف ومقابل الأصح تختص به لأنه عيسىه السلام كان يصلي
 في العيد كما مر وإما صلى في العيد في وقت خاص (وخطب كالعيد) في الأركان والشروط
 والسبب أن يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم فيخطب (لكن يستعمر الله تعالى بدل
 الكسوف) فيقول قبل الخطبة لأوى نعا وقبل الثانية سعا والأولى أن يقول أستعمر الله الذي
 لا إله إلا هو الخ السوم وأبو داود لأنه أئني بالحل وغير اليرمدي وغيره « من قاله عذر له وإن
 كان قرأ من أرحم » ويكثر من الاستعارة حتى يكون هو أكثر دعائه ومن قوله يستعمر وار كنكم
 إنه كان عذرا إلى محمد بن سفيان « هارا » (ويدعو في الخطبة الأولى) جهرا ويقول (اللهم
 أي الله) أسما (قطع الهزيمة من أسقى) غيثا (غيثا) بثلاثة أي مطر (مغيثا) بضم الميم أي
 مقدما من الشدة باره (هنيئا) بالمتة والمزم أي طيبا لا ينقصه شيء (مريئا) أي محمود
 العدة (مريعا) فتح الميم وكسر الراء وياء تحية ويروي بضم الميم والموحدة ومرتها بالمتة
 فوق أي داريح أي ب. مأخوذ من أربعة (عذو) بمن معجمة ودل مهملة مسبوحة أي
 كثير الماء والخير ، وقبل ندى فصره كبار (محلا) سح الخيم وكسر اللام نحو الأرض أي
 يعمها كحل الرس وقبل هو ندى يتخلل الأرض بأسا (سحا) سح السحاب وشده الحاء المهملة
 أي شديدة الوقع على الأرض (طبقا) بفتح الطاء ، واب. موحدة أي مقصدا على الأرض أي
 مستوعبا لها فيصير كالطباق عليها (دائما) إلى انتهاء الحاجة إليه لأن دونه عذاب (اللهم
 اسقنا الخ) تقدم شرحه (ولا تعصا من القاطنين) أي الآيسين تحير المطر . اللهم .

في صلاة الليل وأنه لا يفرق بين الركعة وغيرها وإن الإيماء بغير شيء ، وجب فعله وهذا كله بناء
 على حور ريادة على الركعتين وسبأني مفسره (قوله خلاف العبد) مشبه في حجج وخطب
 بعض الصلاة أن هذا في بعض السجود والشارح رحمه الله صرح عنه في نسخة وإن اعتماد
 أنه لا يجوز الرجوع على ركعتين كالعيد هـ وهو قمرت (قوله ويستأن أن يجلس) أي بقدر
 أذن الجمعة قياسا على العبد (قوله من قاله عذر له) أي ولا يخص ذلك بكونه في الخطبة ولا
 بكونه نعا (قوله ويدعو في الخطبة الأولى جهرا) رد حجج بأدعاه صلى الله عليه وسلم
 الواردة عنه وهي كثيرة ومنها : اللهم سجد عينا الخ (قوله قطع الهزيمة من أسقى) ووصفها
 من سقى كما يعلم مما مر (قوله لا ينقصه شيء) أي وعمى الحيوان من غير ضرر هـ حج
 (قوله محمود العادة) رد حجج فالحق السامع ظاهرا والمرتى السامع باطنا (قوله يحسن لأرض
 بالناس) أي يصرفها عظمة مستورة بأسا (قوله مقصدا على الأرض) بضم الميم وسكون
 الاء لموحدة محممة وعدرة اختار وأسس التي أعلاه أو بضم الميم وفتح الطاء وشديد
 الاء لموحدة المكسورة قل في الفاموس وطق الشيء تطسعا عم والسحاب حوق غشاه ولما
 وجه الأرض غطاء .

(قوله لأنها ذات سب)
 أي متقدم وهو المحل
 (قوله فيقول قبل الخطبة
 الأولى نسماع الخ) لم
 يذكر مقول هذا القول
 في النسخ التي رأيتها ولعله
 سقط من نسخة فليراجع
 له نسخة صحيحة . لا يقال
 قوله استعمر الله الخ بصره
 يقول هذا ويقول لآني
 بعده لأنها تقول لا يصح
 لأن مقول الأول مطلق
 الاستغفار الشامل لما ذكر
 وغيره فهو غير مخصوص
 الأولى (قوله بقطع
 الهزيمة) ووصفها أسا كما
 في السمرى .

من بعدد وأنسلاد من الأول، وعبد والصك لا يشكو لا يث اللهم ست لا الزرع ودر
 لا الصرع وأنت من ركاب السماء وأنت لنا من بركات الأرض . اللهم ارفع عنا الجهد والجوع
 والعري واكشف عني من البلاء ما لا كشفه غيره (اللهم إنا نستعيرك يا رب كست عتارا فأرسل السماء)
 أي المطر ، ويحور أن يراد به لغير مع اسحاب (عسا مدر) أي درأ كثيرا أي مطرا كثيرا
 (ويستقر القبة) سحاب (بعد صدر الخصة النسة) وهو نحو نثها كما في لدقن في استقبال له
 في لأوى لم يعد في النسة بقية في البحر عن نص أنه وإد شيع من الدعاء استدبره وقبل على
 الناس يختمهم على طاعة الله تعالى إلى فراغه كما في الشرحين وروضة (وسأل في الدعاء) حيث
 (سرا وجر) فيسر القوم أيضا حاله إسروا ويؤمنون على دعائه حالة جهده به قال تعالى - ادعوا
 ربكم تحسرا وحية - ويرفعون أنفسهم في الله ، حاشين ظهور أكرمهم في سماء كدابع لكل
 رفع بلاء ومن دعا بحصول شيء عكس ذلك ويكره له رفع يده مسحة من كان عنها حائل احتس
 عدم الكراهة قال إمام رضى الله عنه ونسب أن يكون من دعائهم في هذه الحلة اللهم إني
 أمرنا بدعائك ووعدهما إحسان وقد عودنا كما شربنا أحد كما وعدنا اللهم فامض عني
 عذره ما قارب وحدث في سعاد وسعه في روف ذكره في المجموع وحده استسلف من تحرر
 اختصارا (ويحول) الخطيب (رداه عند الله) الله مؤلا بعدد حل من الله في
 رجاء الله وكان عليه السلام بعد الأول احسن (فجع الله) أي بطل رده (سار
 وعكسه) للاستماع قال البيهقي .

(قوله حيث) أي حين
 استقباله القبة وإن أوم
 سابقه خلافه ولو أخر قوله
 فإن استقباله في الأولى
 الخ عن قول المصنف
 ويبالغ في الدعاء سرا
 وجهرا كان توضيح
 (قوله حاشين ظهور
 أكرمهم إلى السماء) دأهه
 في جميع الدعاء وهو
 مشكل إذ هو مشتق
 على طلب الحصول كقوله
 اللهم سقني عيش وقد
 يشاء لمعنى رفع ما هو
 وقع من عيش وإن
 صلب فيه ماد كـ

(قوله إن بالباد والبلاد) زاد حج والخلق (قوله من الأول) هو بقاء والموثقة المدة ه
 حج (قوله فإن استقبال له في الأولى) أي لأصناف إيمانه من معنى كرهه وكذا يعنى
 كراهة الاستقبال في الأولى وإن أجزأ فيها عن الاستقبال في الثانية (قوله صبور) كهم في
 السماء (ظاهره أنهم يعنون ذلك حق في قولهم اللهم سقني العيش ويحده يكون المقصود به رفع
 البلاء وبخلافه مأمرا له في القوت وعمايته ونحن فيه وفي غيره سهر كسه في السماء من دعا
 لرفع بلاء ويكره وعكسه إن دعا لأحسن شيء أحسن شيء في الاستسقاء ، ويمكن رده في
 القوت إلى ما هو فإن معنى قولهم إن طلب رفع شيء أي إن طلب ما يقصود به رفع شيء
 ومعنى قوله إن دعا لأحسن شيء أي إن دعا بطلب تحصيل شيء (قوله من كان علمه حسن
 حسن الخ) عبارته الشارح فما تقدم في السور بعد قول المصنف وس رفع يده ويكره خارج
 الصلاة رفع اليد المسحة ولو تحلل في صهر (قوله ما قارب) أي الكس من لا يرب (قوة
 وسعة في أرقا) هو فتح السبل على لأصالح وسها جاء الله بل والكسر لغة فيبينة وقد نظم
 ذلك شيخنا العلامة البوشري فقال :

وسعة تفتح في أدور واسكر محكي عن الصغاني

(قوله ويحول رداء الخ) انظر هل يفعل التحويل عند إرادة الاستقبال أو معه أو عتبه ه عمرة
 أقول : المتبادر من العندية الأولى والأقرب الثالث لأنه فيما قبل الاستقبال متحول بالوعظ ومعه
 بورت مشقة في جمع بين التحويل والالتفات .

لخبر الذين أووا إلى الغار وأهل الصلاح ، لاسيما من كان منهم من أثار به صلى الله عليه وسلم
(ويسن) لكل أحد (أن يبر) أي يظهر (لأول مطر السنة) مكتف (من حسده
(عبر عورته ليصسه) شيء ، منه خبر من عن أنس قال « أنه لما مطر ونحن مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم خسرنا حتى أضربنا لمطر فلما برسول الله صعدت هداً فقال أنه حديث
عهد ربه « أي تكو به وبديته ، وإني أقصر نصف على أول مطر السنة لأنه كره ولا فلا
فرق بين مطر أول السنة وعنده كما عرج بذلك الركني . أي فهو لأول كل مطر أولى منه
لآخره (وأن يغسل أو يتوضأ في) ماء (السيل) لما رواه الشافعي « أنه صلى الله عليه وسلم
كان إذا سال السيل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فتنظروا منه ويحمد الله

(قوله لخبر الذين أووا إلى الغار) « وكانوا ثلثة خرجوا يريدون لأهلهم فحدثهم الله فوؤوا إلى
كهف فأنحطت صخرة وسقطت بإيه ، فقال أحدهم : اذكروا أنكم ممن حسد بعث الله سبحانه
وبعالي برحمته ، فقال واحد منهم استمعوا خبر ما كان يوم ثار من وسط السها . وعمر
في قيته مثل عمهم فأنحطت من أجورهم نصب نوحهم . أي أخرجه فوضعه في حجاب السها ثم مر
في إثر فاشرب به فصبه فمات مشاء الله فرجع إلى بعد حين شجوا حسده لأخوته فوؤوا إلى
في عسك حفا ودكره حتى عرفته فدفعها إليه حمدا ، بهم إن كنت فعلت ذلك وجهك ففرج
عنا فاصدع خيل حتى رأوا الضوء ، وقال آخر كان في نفس وأصاب السها شدة ، شدة في امرأه
فصلبت من معروف ، فتاب والله وهو دون عسك فأت وسد ثم رجع بالان ثم ذكرت ديت
لروحها ، فقال لها أحيي له وأعمى عاتك فأنت وسات إلى عسك ، ففما مكنتها وعلمها بها
ارتعدت ، فقلت مالك . قالت أحاف الله سبحانه وعسى ، ففما في الشدة ولم أحبه
في الرجا ، فركبتها وأنحطت من سمسها اللهم إن كنت فعلت وجهك ففرج عا فاصدع حتى
تعارفوا ، وقال الثالث : كان لي أبوان من وكاب في غم وكنت أذهبهما وأستقيهما ثم أرجع
إلى عسك فحدثت يوم عيت من أرح حتى نصب فأت عسك وأحدث بحسب فيه
وحدث إيهما فحدثتهما بالخبير فتنق على من فطهما فحدثت حسد وعسى على دى حتى
أيقظتهما الصبح فسقيهما اللهم إن كنت فعلت وجهك ففرج عا فاصدع حتى ففرج عا فاصدع حتى
رفع ذلك نعمان من شر أه بصوى في سورة الكهف عند قوله سبحانه وبهائي . ثم حسنت أن
أصحاب الكهف ورتيم - الآية (قوله لأول مطر السنة) وهو ما يخص بعد فتصاع مدة صوابه
لأبقيد كونه في الحرم أو غيره ، وسعى من مثله ليس فيبر له ويسل ما كرسكرا لله تعالى أه
رياذي بهامش ، ويحتمل أن يفرق بينهما من ما من من الله عند قطع الحرجين وخوها إخراج
لما هو مجتمع في الشهر فليس كالمطر فإن رولة الآن قريب عا ما يكون ولا كدث ماء السيل
فرج . قال سبحانه العلامة الشورى يحرم دحرج قطع الخبيخ وخوه عن الوقت ، دى
استحق أن يقطع فيه كسوع ليس بمضرا به عشر راء الله ووجه خرمة من فيه فحبر له عن
شرب الدواب والاشتع به على الوجه الذي حرب به العدة منه فحبره مقبول ما يبر عيه من
المدح العامة أه (قوله عبر عورته) ويسعى من هذا هو الأكل وإن أنس السنة يحصل مكتف
جزء ما من بدنه وإن قل كالرأس واليدين (قوله وإن يغسل أو يتوضأ في السيل) أي سوء
حصل بالاستشفاء أو كان في غير وجهه كما أشعر به الحديث وفوؤا الترح لأن ذن الحكمة فيه

(قوله كان إذا سال السيل)
قال اخرجوا بنا إلى هذا
الذي جعله الله طهوراً
يستنظف من هذا الدليل
أن ماء السيل كماء السيل
فالحاقه به أولى مما نقل
عن الرمادي من إلحاقه
بأول مطر السنة لما رواه
هو ظاهر فليتأمل

بغى عليه» وهو صادق، غسل ووضوء، وتعتبر صبغها كالروضة أو بقيد استحباب أحدهما بالمطوق وكليهما مأمور الأول فهو أفضل كما حرمه في المجموع، فقال: يستحب أن يصبوا منه ويعمل، فإن لم يحصهما فلتوضوء، واستحبه كافي المهمات لمجمع سبهما ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء، ولا يشرع فيهما سنة كما يحثه الشيخ سعد لا يدرى وخلافاً للأسنوي إلا إن صادف وقت وضوء أو غسل لأن الحكمة فيه هي الحكمة في كثرة الغسل لسبب الله أو مظهر السنة وركبه (و) أن (يسبح عند الرعد و) عند (البرق) لما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير «أنه كان إذا سمع الرعد يركب الخدش وقال: سبحان الله الذي سبح رعد محمد والملائكة من جبهته»، وهذا رعد البرق، واستحب أن يقول عنده: سبحان من يريك البرق حوله وضوءه، وفي الآم عن النسة عن عطاء بن ربيعة عن أبي بصير عن جابر عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قال يث الله السحاب فمضت أحسن النطق وصحكت أحسن الصلح»، فالرعد نطقها والبرق صلحها (و) أن (لا ينسج صرعه البرق) لما في الآم عن عروة بن الزبير أنه قال: إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا ينسج له، والودق بالمهملة الشمر، وفيه رعد المطر، ويرد الروي الرعد، ومن ذلك نظر، فقد، وكان السحاب إذا لم يكرهه من البرق إلى الرعد والبرق، ويقولون عند ذلك: لا إله إلا الله وحده لا شريك له سوح قدوس يختار الاقتداء بهم في ذلك (و) أن (يقول عند) نزول (المطر) ندبا كما في البحري (يوم صيبا) بصاد مهملة وتحتية مشددة أي عطاء (ناعيا) وفي رواية بسين مهملة هي الحكمة (قوله لمجمع سبهما) ومعنى عدم الوضوء على العمل بسبب الله كما في غسل الجنابة (قوله ولا ينسج صرعه البرق) يعني أن الرعد ليس هو الله، وأنه لا يكون له مثل ما لا يسمعه من رعد، يظهر إلا أنه كان يقول: يوبسنة العين من هذا السحاب، ثم رأيت حججاً قالوا قيل يسوي سنة الدين في السبب لم يسمعوا والناس أنه لا يخفى فيه البرق لأن اتسود منه وصول الماء هذه الأعنة، وهو حسن بدون الرعد وسبب الدعوات من بعضهم أنه سن الغسل في زيادة السيل في كل يوم منه ثم ردة اه وهو محتمل (قوله كما يحثه الشيخ) وعبارته في شرح المنهج، وفي المهمات استحب المجمع ثم لا يدرى على الغسل ثم على الوضوء وأنه لانية فيه إذا يصادف وقت وضوء ولا غسل اه فليست مما ذكره من قوله خلافاً للأسنوي، وفي نسخة سقوط قوله سعد الخ، ونسبها لبعض المراء أن الشيخ حثه في غير شرح منبهه، إلا أن يفسر قوله تحثه أي حث لا يشرط فهو قد يفسر، وعلمه فلا يخافه بن مذهب وشرح المنهج (قوله ما رواه مالك) قال حجج وذن الذكر عند أمور المحوفة تؤمن به عائتها (قوله إذا سمع رعد يركب الخدش) أي ما كان فيه، وعاءره وهو فرأى، وهو ظاهر قياساً على إحاطة المؤذن (قوله ولا ينسج له) أي لا ينسج ولا يعثره، وعبارته سمع على منبهه من البصر فيبحر (قوله فيبحر الأعداء بهم) أي وتخلص سنة ذلك ترة واحدة، ولا بأس بالزيادة (قوله بسين مهملة) أي سبها سبوح فكون اه حجج وعبارته قول المنصف صد، قال الأسنوي: من صاب لتوب إذا رمل من غلابة على سحر، وفي رواية لا بأس ما حله، وهو العطاء اه

(قوله وخلافاً للأسنوي) إلا إن صادف (يعني في قوله إلا إن صادف إذا هذا الاستثناء للأسنوي ولعل لفظ في قوله الذي قدرناه أنه صفة الكفة من مسح الشرح (قوله وفيه) أي فيما روى عن عروة زيادة على ما أفاده المتن المطر فلا يتبعه البصر وحيث لا يندرج إلى قوله بعد ومثل ذلك المطر

وفي أخرى مع الأول نافعاً ، فيستحب الجمع بين الروايات الثلاث ، وتكرر ذلك مرتين أو ثلاثة (و) أن (يدعوا عما شاء) حال نزوله الخير « اطلبوا استجابة الدعاء عند النداء لجيوش ، وإقامة الصلاة ، وروى العيث » ، وروى الشيباني خبر « مسح ثوب النداء ويستحب الدعاء في أربعة مواطن : أثناء الصلوة ، وعند رول العيث ، وعند إقامة الصلاة ، وعند رؤية الكعبة » (و) أن يقول (بعدة) أي بعد المطر أي في ثمره كما في المجموع (مطره بفضل الله) عايد (ورحمته) ب (وكرمه) ب (سما أن يقول (مصر ، سوء كذا) مسح يده ويهرج آخره أي بوقت السجم الفلاني على هذه العرب في إضافة الأمصار إلى الأنواء لإيهامه ثل الدوا ، غير حقيقة ، فإن اعتماد ثل الدعاء حقيقة كفر ، وعينه تحمل ما في الصحيحين حكاه عن الله تعالى « مسح من عبدي مؤمن في وكافر ، فقام من قال مطرنا ، بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن في كافر بالكواكب ، ومن قال مطرنا بسوء كذا فذلك كافر في مؤمن بالكواكب » ، وأما تعليق الحكم بالله أنه لو قال مطرنا في سوء كذا لم يكره وهو كما قال الشيباني طاهر ، وثنى من إطلاقه ما يقيد الشافعي من بعض الأصحاب أنه كان قول الله مطرنا بسوء كذا مسح ثم قرأ - ما يفتح الله للناس من رحمته فلا عليك له - وعكس ثل يدل للاستثناء ، إذ لا إيهام فيه أصلاً ، والنود : سقوطه نعم من انمازل في العرب مع الحجر وسيلوع رفسه من لشرف مقابله من ساعده في كل ليلة إلى ثلاثة عشر يوماً وهكذا كل نعم إلى اقتضاء السنة ماحلاً الحيلة من لها أربعة عشر يوماً (و) يكره (سنة أربع) ب (سنة الدعاء) عند الخبر « نزع من روح الله ثل في رحمة و ثل باعد ب ، فادار أعوه فلا تسوءه وسأو الله خبره وسعدوا بالله من شرها » (ولو لتسرروا بكثرة المطر) وهي صفة الله مثله السكاف (فسسة ثل سأو الله) تعالى (رفعته) بأن يقول الله مقالته صلى الله عليه وسلم شكى إليه ذلك (هم) جعل المطر (حوسب) في ذؤديه وبراغي (ولا) نعمه (علب) في الأنية والنور ، وفاد ب و أن طلب المطر حوايل القصد

(قوله فان لها أربعة عشر يوماً) هذا في السنة الكبيسة وهي التي يكون تام السنة فيها ستة أيام بخلاف السبيلة وهي التي يكون السنة فيها خمسة أيام ويقس لا العبر لكان أولى لأن ذلك فيه دائم عند المصرين

(قوله وفي أخرى مع الأول) أي عند (قوله بعد) ب (ثاني) أي شوق بعسل ومر لا يعطش كما يؤخذ من محار الصحاح (قوله وعند إقامة الصلاة) ينبغي أن يأتي فيه ما تقدم له في الدعاء عند لحظة من ثل ذلك يكون عليه على ما ذكره الشافعي ثم وثق الإذمة والصلابة أو بين الكامات التي يحبها على ما ذكره الطبري ثم ، وأما هذه الشارح رحمه الله وأنه لا ثل في نه عند القول في العيد ونحوه الصلاة جامعة لأن هذه أمور بوقفة ، ثم يداد دعا سعي به أن يفيق حصول المطر لا حذر صلي الله عليه وسلم ، فإن حصل سب خمسة إلى فساد بيه وقد شروط الدعاء منه (قوله عند رؤية الكعبة) ظاهره وإن مكرر دحوته ورؤيته لها وكان الزمن قريباً ولا مانع منه (قوله وهو كافل الشبح) أي في غير شرح مبهجة (قوله عن بعض الأصحاب) فإن جمع هو أو هرقة (قوله وكره سنة أربع) أي سواء كانت معدة أو غير معدة ، لكن السب إجماع في العدد من المعادة حصره إذا شربها هرا على السب ، ولا تقيد الكراهه بذلك كما قدمناه (قوله الخبر) رجع من روح الله ثل في رحمة و ثل باعد ب هل المراد في الجملة ، فلا يبرم أن التي ثل بالعداب من رحمه أيضاً هم على مبهج أي أو مطلقاً لأنها من حيث مسودها تحسب الله وإعاده رحمه في دها وإن كانت ثل بالعداب لمن أرده الله له ، وأخرى الثاني (قوله واستعدوا بالله من شرها) وقد قد في الباب عن شرح الروض ما كان قوله

منه اللذان وقاية ذاه فمهما معنى التعليل أى جعله جوابا مثلا يكون عليه وفيه تعميده أدب
الاعتناء حيث لم يدع رفعه مضاف لأنه قد يحتاج لاستمراره بأمانة لبعض الأودية والبرع فطلب
مع ضرره وبقاء معه وإعلامه بأنه ينبغي لمن وصفت إليه معه من ربه أن لا يستجده لغيره
فارسها ، بل يدعى الله تعالى رفعه وبقائه وبقائه رفعه لغيره لا يباقي التوكل والتعويض
« اللهم على ألا تكلم والصرير وطلوب الأودية ومسات الشجر » (ولا تضيئ لذيالك ، والله أعلم) لعدم
وروده لا يمكن تدم في الباب الب في أنها سبق نسخ الزلزال في غنة مبردة ، وتظهر أن هذا نحوها
فيحمل ذلك على أنه لا يشرع المصلحة المحصورة

(باب في حكم تارك الصلاة)

مفروضة على الأيمان أصالة جحد أو غيره ، وقد عرفت على الخبر دعاء المحمور أليق (إن
ترك) لمكتب (الصلاة) مذهب شرع الأودية باحدى الخمس (حجدا وحوسا) أن أسكره
بعد شاعره به (كفر) لحد انت لا مع البرك ، وبعاد كره لمصنف لأحد التمام ، يد الحجد
وحده مقص للمكفر كما مر ذكره ما هو معلوم من نفي الضرورة وذلك حار في كل مجمع عليه
معلوم من الناس بالضرورة ، أما من أنكر ذلك جاهلا لقرب عهده بالإسلام أو نحوه ممن يجوز
حدوه عليه أو شنة سادية بعيدة عن العلماء فلا يكون مرتدا بل يترك وجوبها ، فإن عاد بعد صار
مرتدا ، ولا يترك على ترك الصلاة والعبادة محمد مع العدة إلى مسند حجة ، وهي ما إذا اشبهه صغير
مستم يصغر كافر ثم ، يوم يوم السمع معها ولا ذمة ولا نكاح ولا مؤمر أحد ترك الصلاة والسوم شهرا فأكثر
إلا في مسند واحد وهو مسند حجة مسند أبا إسحاق التميمي ثم أقوى منه ثم أقوى منه (أو تركها
(كسلا) فهو من مع عتقه وحوسا (فتر) بأسب (حدا) لا كسرا خير الصحيحين « شرب أن
أفان الناس حتى شهدوا أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا زكاة فاد
فصبر ربك بعد عصوا من دماءهم وأموالهم إلا حتى لإسلام وحسامهم على الله » رواه الشيخان ،
ولم يورد قوله صلى الله عليه وسلم « سببت عن قبل خصين » ، وقال صلى الله عليه وسلم « من ترك
« الصلاة بعد برئت منه ذمة » وقال « من صلب كسبت لله على عباده فليس جاء من كان
له عسالة عهد أن يذبحه الحية ، ومن يأت من ناس له عهد الله عهد أن يشاء عسالة وإن شاء
عنده » رواه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره ، فلو كفر لم يدخل تحت المشيئة ،

[باب]

في حكم تارك الصلاة

(قوله أو نحوه ممن يجوز
حقاؤه عليه) أى بأن نشأ
سادية بعدة عن العلماء
فلا حاجة لقوله بعد أو
إبادية بعيدة عن العلماء
(قوله رواه الشيخان)
لا حاجة إليه مع قوله ولا
لخير الصحيحين

عليه أن لا يرام دارنى ربح العاصفة (قوله أنهم على الآكام) الآكام مائة جمع أكم بصحين
جمع إكام ككتب جمع أكم بصحين جمع أكمة اه حج (قوله نسخ الزلزال) أى يضلها
ويبنى بها بية رفع المطر .

(باب في حكم تارك الصلاة المفروضة)

(قوله على الأيمان) حرج فروع الكتب ، وقوله أصالة حرج المذمورة (قوله أليق) أى من
شأيره علم ومن ذكره في الحدود لأنه حكم منه في الصلاة إيجابية فمات ذكره جامعة ها (قوله
حجدا وحوسا) أى حنيفة أو حكا ش ، بعد عهده لأن كونه بين أصهرا بحث لا حتى عليه
صبره في حكم العلم اه حج وتوافقه قول النسخ رحمه الله تعالى الآتى أمم أسكر ذلك جاهلا بل
حيث قد عدم ردّه الجاهل بكونه من نكح عليه ذلك (قوله قد برئت منه الذمة) أى حرس
ذمته (قوله كان له عهد الله عهد) أى وعده منه لا حيف

وأما حرم مسم « بن العبد و بن الكفر ترك الصلاة » فمحمول على تركها جحداً أو على التعطيل
أو لمراد من ما يوحى الكفر من وجوب القتل جميعاً من الأدب ، ولو ترك الظهارة لها قبل كما حرم
به الشيخ أبو حامد لأنه تركها ، ونقاس بها لأركان وسائر الشروط ، ثم يحكى في المسعى عليه أو
كان فيه خلاف واه خلاف دعوى ، في دعوى القتل : لو ترك فاقط الظهور من الصلاة مع عدم
أو من شافعي لا ذكر أو ليس المرأة أو بوضاً ولم يسل متعمداً لا يقبل لأن حواجز صلاته محسنة
فيه ، وقيد بعضهم بحث من إذا قتل فقتل ميتاً ، ولا فلا قتل حيته بخوار صلاته من « فانه
يتجه قتله لأنه يترك له عيباً مائة وعشرة نعم أن ترك السهم كترك وجوه ، إن وجب جميعاً ومع
خلاف ، ولم يقل القاتل بعدم وجوبه هـ ، والأوجه لأحد ، بخلاف ، ولا يتيسر ترك الصلاة ترك
الصوم والركعة لأن الشخص إذا عم أنه يحبس طوبى النهار بواه فأحدى الحسب فيه ولأن ركعة
يمكن الإمام « حدها مائة » من استعوا منها ، ولا يكون فكاتب لمقتله أو إداره في الخبر فيها على حقيقة أنها
حلالها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها ، فكاتب فيها معنى القتل فوضح الفرق بينهما وبينه هـ
والأوجه الأحمد بالإطلاق (والصحيح فيه) حـ (صلاة فقط) عملاً بظاهر الحديث (بشرط
إخراجها عن وقت الضرورة) فبأنه لو فرض ضرورة أن تجمع مع الدنيا في وقتها ، فلا تقبل ترك
النهر حتى أمرت الشمس ولا ترك المغرب حتى يطلع الفجر ونقل في الصبح بطلوع الشمس وفي
العصر بعدوها وفي العشاء طلوع الفجر فثبت أنها بن صاف وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرجهما
عن الوقت ، والأوجه أن عذاب وسوءه هو الإمام أو من لا يعد طاب عمره ويوعده « ب
القتل الآتي لأنه من منصفه ، وما قيل من أنه لا يتيسر للهروب وحس حتى يسي كترك الصوم
والركعة والحج ، والخبر « لا يمكن » دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث : الذنوب والفسق بالسنس والتبرأ
لدينه المفاخر للجماعة » ولأنه لا يقتل بترك القضاء مردود من الفاس مبروك مخصوص والخبر
عام مخصوص بما ذكره وله خارج الوقت ، وهو ما رواه في خبره على أن جميع أنه لا يقتل بترك
القضاء مطلقاً ، إذ جعل ذلك مالم يؤمر بها في وقت ويهتد عيباً ، ولم ينل أفعبه ، وأعم أن وقت
عند الرافعي وقتان : أحدهما وقت أمر ، والآخر وقت من . فوقت لأمر هو إذا صدق وقت الصلاة
عن فعلها يجب عليه أن أمر بالركعة وسواء له ص ، هـ صحت تركه ، وإن أخرجهما عن
الوقت قتلناه ، وفي وقت الأمر وجهان أحدهما ،

(قوله والإفلا قائل حينئذ)

بخوار صلاته) فيه نظر
إذ الخنق يقول بجواز
صلاة من مسم ذكره
أو ليس المرأة أو بوضاً ولم
يسو وإن كان شافعي ولم
يقول كما هو صاهر لموافقته
لاعتقاده وإيراد بالعص
الذكر والشهاب صحيح
في إمداد (قوله والأوجه
لأخذ بالإطلاق) أي في
كان فيه خلاف غير واه
ولا قتل وإن لم يترك (قوله
إخراجها عن وقت
الضرورة) معنى وقت
العذر كالمعاصر في أول
كتاب الصلاة (قوله وما
قيل من أنه لا يقتل بل
نعر) لو ساق هذا عقب
قول المصنف الماز قتل
حداً كان أنسب وأوضح
(قوله والحج) لا وجه
للتعميل به هنا كالأخفى
(قوله وفي وقت الأمر
وجهان) أقام فيه المظهر
مقام المضمهر وسكت عن
مقابله وهو وقت القتل
لصحة من كلام المصنف

(قوله وأما خبر مسلم الخ) الذي في مسلم قال : سمعت أبا راي يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
« إن من الرجل و بين الشرك والكفر ترك الصلاة » فمعها رواية أخرى (قوله أن حور صده
مختلف فيه) أي فكان جر يان الخلاف شبهة في حقه ماسة من فيه وإن لم « (قوله والأوجه
الأحد بالإطلاق) أي فلا فرق بين العقيد وعدمه في أنه لا تنس (قوله فأحدى) أي أحد (قوله
فوضح الفرق بينهما) أي الصوم والركعة وقوله وسما في الصلاة (قوله حتى تعرف اسمي) أي أما
الجمعة فيقتل بها إذا صدق وقت عن أقل ممكن من الحصة والصلاة كما « في (قوله هو الإمام أو
بأنه) ومنه القاضي الذي له ولاية ذلك كالفقاضي الكبير (قوله للفارق للجماعة) أي جماعة الإسلام
بأن ترك ما هو عماد الدين وهو الصلاة وسحق ذلك صلاة واحدة (قوله يجب عليه) أي على
المخاطب مائة وهو الإمام أو نائبه .

يد بقى من الوقت من سبع مشدات التريضة والظهرة والثاني إذا بقي من سبع ركعه وظهره
كأبيه ، وقبل ترك الجماعة أيضا وإن كان أصيب ظهره ، كما في رسالة الروضة عن الشافعي واختاره
ابن الصلاح وقال في التحقيق إنه الأقوى تركها بلا قضاء لأن الظاهر ليس قضاء عنها وعنه حيث
كان ممن يرميه إجماعا وفتى الشيوخ بأنه يقتل بها حيث شربها ومنع منها أو قال أصلها منها
عند صيق الوقت عن حنبلين وإن لم يخرج وقت الظهر أى عن قول يمكن من الحطلة والصلاة
لأن وقت العصر ليس وقتها في حاله بخلاف الظاهر لا يقال سمي قتله عقب سلام الإمام منها لأن
يقول شبهة إجماع بين فسادها وإعدامها في تركها وحسب التأخير بالناس منها بكل تقدير وهو
ما مر ومقتضى الصحيح أوجه تحده عمل إذا صاق وقت التوبة لأن الواحدة بحمل تركها شبهة
الجمع فيها إذا صاق وقت الرابعة لأن الثلاث أقبح الجمع فاعلمت أنها إذا ترك أربع صلوات فإن
ابن أربعة لأنه يجوز أن يكون قد سجد إلى قول من رآه النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحندق
أربع صلوات رابعها إذا صار تركها عادة حاسبها لا يفتقر وقت الصلوة وهذا هو معنى كلام
الشارح في حكاية من الصحيح (وسنبت) من ترك ركعتين بدلا كما صححه في التحقيق حارفا
لما اقتضاه كلام الروضة وأنها من وجوها كالمرتبة وعلى الأول فالفرق بينهما كما أفاده الأسنوي
أن مرتبة حد في الدار فوجب إعادتها بخلاف ترك الصلاة بل مقتضى مقاله المصنف في فتاويه
من أن الحدود سقطت لأنهم لا يفتقروا على شيء مالم يكفوا عنه شيء من هذه الحرية والمستقبل
مما يجب به . نعم إن كان في عزمه تركها لم يسلط الله ما بعدها فهو أمر آخر حس على وجهه
واستشكل الأسنوي ما تقرره بأنه شئ حذرا على التأخير عن الوقت والحدود لا تنقطع بانتوته .
وحيث أن أحد هذا ليس هو على معصية سابعة وإنما هو حمل به على فعل مبرأ كما قال الأسنوي
وعنه أو بأنه على إخراج الصلاة محمدا مع تركها فإليه مركبة فاد على رآب المعصية وقال بريعي في
التفقيه والفرق أن التوبة بعد سائر الذنوب خلاف التوبة عن الربا وشبهه قال النووي
لا عيب في ترك ما مضى من الحرية من تقييد الامتناع عنها في المستقبل خلاف توبته بها فإنها فعل
الصلاة وبتحقق الرد في الماضي وإلزام تركه في ترك الصلاة بسقط حذره سواه وهو العود
بفعل الصلاة كالمرتبة من هو أولى بذلك منه ، وعلمه بعضهم فعل حذره مع التوبة لأنه كمن
سرق حذره ثم رده لاستقضاء المظن وهذا كلام من ظن أن التوبة لا تسقط الحدود مطلقا وليس

(قوله عند صيق الوقت
عن حنبلين) معق
يقترن وسكت عن وقت
الأمر بالجمعة فراجع
(قوله وهذا هو معنى كلام
الشارح الخ) فيه أن
الشارح لم يذكر الخامس
(قوله وأجيب بأن الحد
هنا ليس هو على معصية
الخ) أى فهو ليس حذرا
الآ في الصورة حتى يلاقي
الإشكال

(قوله إذا بقي من الوقت من سبع) أى سبعة لفعله . أحب ممكن (قوله مقتضى الرسالة) أى
بأمة (قوله لأن الظاهر ليس قضاء عنها) فسيب أنه يوهن عليها في وقتها ولم يفعل حتى خرج
الوقت ثم تاب وقال صلى الله عليه وآله سنة الله سكتهم حتى سهر ذلك اليوم لم يقتل به كسكوته لا قبل ترك
اقتضاء لسكن في صدق الشرح أنه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وأن عمل عدم القتل بالقتل
إدام يهدد به أو بأصه كما هو الهدد على جمعة يهدد على تركها ويهدد فأنهم مضى فكانه
هدد عليه (قوله إجماعا) أى من الأئمة الأربعة فالو تعذر جمعة وترك فعلها لعدم غمها بأمانة
فمن يقتل تركها مع التذره أولا لعدده بالسك منه نصر وأقرب الثاني غير جمع (قوله لأن يقول
شبهة إجماع بين فسادها وإعدامها الخ) أى وإن أبا من ذلك عدة حشا للدم ما يمكن (قوله
خاصها لا يعتبر الخ) هذا الوجه لم تعرض له المحلى وقوله لو وقت الصلوة أى الباقى (قوله بخلاف
ترك الصلاة) أى فإنه لا يحد من الخ (قوله فهو أمر آخر) أى يترك عليه مقتضاه من استحقاق
العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة إن وجد منه .

كذلك لما ذكرناه اهـ وبوته على الدور لأن الإمهال يؤدي إلى تأخير صلاته ، وقيل يمهل ثلاثة أيام وهو في البدن ، وقيل في الوجوه ، وبوته قبله في مدة الاستسقاء أو قبلها يسأل بين مثله ثم ولا صلات عليه كتمان لم يرد ، ولو حين أو سكر من فعل الصلاة ، نفس من فعل وجوب التورود بخلاف تطهيره في المرتد لا قعود على قائه لعلم الكسر ذكره في المجموع وهو محمول على ما إذا لم يكن قد توجه عنه الشمس وعدد الترك كما قاته الأسري أما ترك المندورة المؤقتة فلا تسأل بها لأنه الذي أوجها على نفسه (ثم) إذا لم تف (نصرت عنه) سبب ولا يجوز قبله بعد ذلك لخبر « إذا وضع فأحسنوا القبلة » (وقيل) لا ولا لا بد لتبديل توضيح على قوله (بل يحسن تحذيره) وقيل نصرت بخشمة أي عصا (حتى يحل أو يموت) إذا اعتود حملها على الصلاة لا قبله ومرة رده (و) بعد الموت حكمه حكم من لم يترك الصلاة من أهله (بعض) ثم يحكم (ويحس عليه) بعد ظهره (ويدين مع الشمس) في مبارته (ولا ينطق بوجه) كقصة أهل الكثر من المسلمين قال أسدي ع : كذب أو برد أو عدم ماء أو نجاسة عنه صحيجه كانت الأعداء في نفس الأمر أم بانه كما هو في صلبه وصلا كما لم يقبله منهم تحقق بعدة أخرى عن وقتها من غير عذر - ثم تأمر بها بعد ذكر العذر ووجوبها في العذر المطلق وسبب في الصحيح بأن نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن قال تعمدت كما لا عذر في سواء أقل ولا أصلها أم سكت لتحقيق حياته بعد التأخر فإن العذر هو رعم راعم من الله وبن الله حاله أسقط عنه الصلاة وأجبت له شرب الخمر وكل مال السطان كما رعمه بعض المنسوفة فلا شئ في وجوب قبه ورس كان في حادثة في الدار نظر ومن مثله نفس من من مثله كافر لأن صر دأ كثر

(قوله ومرة رده) كان مراده أنه مرة ما يعم منه رده وهو خبر « إذا قتلتم فأحسنوا القبلة » وهو تابع في هذه الحالة للشهاد حج لكن ذلك صرح أولا برده حيث قال عقب قول المنسب أو كسلا ويل منه ونفسه بالحديد الا ان ليس من إحسان القبلة في شيء فلم يقل به

(قوله أو قبلها) أي إذا كان بعد أمر الإمام اهـ راعم ما قبله ومن (قوله ليس مثله) أي في الأعداء وإن اختلف سببه كراي محسن أو وضع يدين مع ترك الصلاة (قوله ما يرد المندورة) عتزل قوله أصالة (قوله ينقض تحذيره) أي في أي محل كان يكن ينقض أن سوقي الاقتال لأن العرض حمله على الصلاة بالتعبد وحسه في قبله في سبب ذلك الله من (قوله بعد التأخير) قال سم على منهج ظاهره وإله يكن قد أمر به بعد صلب أو بوجهه ووجه أن الشروط الأمر بها عند التحقيق حساسه وهذا قد تعمدت حساسه بغيره وخير من أن تعمد هذا ما إذا كان قد أمر به بغيره نظر فليس مل ثم رأيت شحنا حرم هذا القصد في شرح الإرشاد فصل ومن قال بعد تركها بلا عذر في سواء قال لا أصله ثم سكت تحقيق حساسه بعد التأخر أي مع الطلب في الوقت كما علم مما مر اهـ والأقرب ما قد حج (قوله وأكل مال السطان) أي المال الذي يستحق السطان حصه وصرفه لصالح من يرمع هذا أنه يسحقه وتبعه عن صبره في مصارفه وعدمه أن الحكم لا ينفذ استحلل الجميع بل من استحل شئ من ذلك كثر

فائدة - مراتب الكفر ثلاثة أحدهم الكفر لأعلى وصاحبه مدس به ومفتور عليه وناسها الرجوع إليه بعد الإسلام وهو نقيح وإذا لم ين من منه لا الإسلام ، بخلاف الأول حساس كان فيه الخ به والاستقرار والمث والمعاداة وناسه السب وهو نقيح الثلاثة في لا يندس به وجهه إرراء ، نقيح الله ورسله وإلقاء الشبهة في السوء الصعبة بذلك كانت حرمته نقيح آخر ثم ولا تعرض عنه التوبة بخلاف التسم الثاني لأن في الثاني قد يكون له شبهة فتحل عنه والسب لا شبهة به وهذا لم يكن تعرض التوبة عنه ولا

(كتاب الجنائر)

جمع حارة بالفتح والكسر اسم لليت في النعش ، وقيل بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش وهو عليه ميت وفيه عذسه ، وقيل لثان فيهما ، فإن لم يكن عليه الميت فهو سرير ، وبعش ، وعلى ما تقرر لو كان أعلى على حارة بكسر الحاء محب إن لم يرد بها النعش ، وهي من حارة ، ذات سريره ذكره ابن فارس وغيره . وقال الأزهري : لا يسمى حارة حتى يشد الميت عليه مكس . ويشتمل هذا الكتاب على مقدمات ومقاصد ، وبدأ بالأول فقال (ليكثر) بدأ كل مكلف صحيحا كان أو مريضا (ذكر الموت) بقلبه ولسانه بأن يحبه بعد عبده لأنه أرحم عن العصية وأدعى للطاعة .

[كتاب الجنائر]

(قوله وعلى ما تقرر الخ)
قد يقال إن كان هذا
راجعا لأول الأقوال
المحروم به وجه التقييد
بالكسر وإن كان راجعا
إلى غير هذا القولية
عليه وإن كان راجعا إلى
جميعها لم يصح كما هو
واضح والذي يظهر أنه
حيث قيل أنها اسم للميت
في النعش صحت التسمية
إن لم يرد بها النعش كما
قال وحيث قيل أنها اسم
للنعش وعليه أبيت صحت
إن أراد الميت لما هو معلوم
من أن الجاز لا بد له من
قصد خاص وانصراف
الاطلاق للحقيقة

مستحب فلا يتبع الأعراس عنه حتى تنزل المطهر بأرض من منه فإن أسلم أعظم منه وهذا مظهر
في كتاب الأعراس مع النوب يقول لثوبه ، وقرب من هذا في كتاب الأعراس في كتاب الأعراس
في قول حتى يسرو ، فاد منهم ندعوة والندوة حرب بغيره عليهم وسبهم من عترة أقر إلى
بغداد إلى الإسلام في كل مرة لأنه قد سبهم ويل عدته من أسلموا وعمو أسبهم و...
استنى الميت من أسب لأن العاد من بعده ، من أسبهم و... الأسدية ، ولهذا تردد العلماء
في قوله الأسب من ولد في الإسلام هل ينزل أولا لأنه لا شبهة لهما من السيف يسبون
على من سب رسول ماسكي

(كتاب الجنائر)

(قوله كسر عيم) أي توسعه لأن اسبح والكسر مشركان في الميت والنعش على هذا
يقول ، وقوله إن لم يرد الخ أي من أسبهم له يصح ويغني ولومع الميت هذا وفيهم من الأقوال
مد كورد في الميت حيث لم يكن في بعض الأقسام عليه حارة لا اسبح ولا بكسر وعنده وبوكان
أبى على الأرض أو نحوها من سب بعض وبوي الصلاة على الجنائز فيسمى أن يقال إن سب
به إشارة فبما صح ولا يصح سببه بغير اسمه ولما الإشارة ، وكذا إن قصد الجنائز الميت
ويكون مصطلح حارة محار عن است وإن قصد معنى الحارة لغة أو أطلق لم يصح صلاته . أما في
الأولى فمدح لأنه بوي عر أبيت الذي يسمى عليه ، وأما في الثانية فلا فطه محتمل لميت في
النعش وهو لم ينزل عليه أو نعش عنه ميت وهو لا تصح الصلاة عليه هذا ويسمى أن المراد
النعش ما محتمل عليه سب وإما عرو بذلك لعنه (قوله ذكره ابن فارس الخ) هو قوله من
حارة (قوله لا يسمى حارة) أي النعش (قوله ليكثر كل مكلف الخ) فإن حج من مؤكدا
والأصل ذكره سب أيضا ولا يشهد لشيء لأنه لا يرد من سب إلا أكثر من الأول الخافى عن
الكثرة وإن لم من إلا أن الكثرة لإبصار بالأقرب وكونه من حيث يدرجه فيه وعلى هذا
يتم قول شحاتي شرح الروض بسحب في كثر من ذكر أنوب يستمر ذلك لاستحباب ذكره
انصرح به في الأصل أيضا هـ (قوله كل مكلف) يستثنى طالب العلم فلا يستلزم ذكر الموت لأنه يقطع

وصح « أكثر من ذكر هدم الدب » يعنى لموت راد الساتى « منه ما ذكر فى كثير » أى من الدنيا والأمر فيها « الأقل والأفيل أى من العمل لا كثره » ، وهدم بالمعجمة معناه دمع وأما بالمعجمة فهو المرين للشيء من أصله . وفى المجموع . سعت إلى كثر من ذكر حدث « استحيوا من الله حق الحياة وتممه قالوا يا سبحى من الله والحمد لله فى ليس كذلك وسكن من استحيوا من الله حق الحياة فيحفظ الرأس وما وعى وحفظ البطن وما حوى وليد كرم الموت والبنى ومن أراد الآخره برك ربه لديه ومن فعل ذلك عند استحياء من الله حق الحياة « ولوم مسرفة روح الحسد » والروح حسم الطبع مشقة . من شدة كراهة اليهود لأخيه وهو يوق لا يلقى وأما قوله تعالى - الله يتوفى لأسس حين موته - فنه تدبر وهو عند موت حبيبه (و يستعد) له (بانو به) وهى كايأتى فى الشهادات بر شء لله يعنى ربه الدب والسند عليه وبتميمه

وكسب عليه سم على حجة خمس أن عصب من ولى ونحوه أمرانى لمرىءك اه وقوله يظن أى ندب (قوله وصح) أكثر من ذكر هدم الدب) فى حافظ فى شرح العرر . ذكر السبيل فى الروض أن الرواية فيه بالبدال المعجمة ومعناه القاطع . وأما بالمعجمة فمعناه نال للشيء ، وليس ذلك مراداً هنا وفى هذا الذى نظر لافى اه وقد حق فى صحح إله ، ووجهه وقال فهو استعارة تسمية أو بالكناية شبه وجود اللذات ثم زوالها بذكر الموت سنان مزاج هدمه صفت هدمه حتى لم يبق منه شئ ، ومن فم ذكره ما يعنى قول السبيل وليس ذلك مراداً اه فان جعله استعارة لا يودى إلى أن المعنى الحقيقى مراد وما به أن صحح التعبير بالهدم عن القاطع محار ، ونس كلام السبيل فى التعبير لى فى أن المعنى الحقيقى للهدم غير مراد وقوله شبه وجود اللذات تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصحح سمر لسة ولعله أن يال وشبه إزاله لذات بذكر لموت يهدم الصواعق أو نحوها لا ، المرتفع واستعارة له اسمه ثم اشق منه هدم (قوله فانه ما ذكر فى كثير لى) منه فى حجة وفى المعنى وشح الإسلام ما ذكر (قوله فليهدم الرأس وما وعى) أى ما اشتمل عليه من البصر والسمع والشم واليحتفظ البطن وما حوى يعنى أن يراد به ما شمل القلب والفرج والمراد تحت البطن أن يصوبه عن وصول الحرم إليه من لطم والشرب (قوله ولوم مسرفة الروح الحسد) وهن الروح موحودة قبل حنى الحسد أولاً به خلاف فى العقائد والمعتمد منه الأول فيرجع (قوله فنه بعد لى) هذا مجرد لا يستلزم عدم قائمها وأوى منه ما ذكره البصوى حيث قال أى نقصها عن الأبدان بأن يمنع نعلقها عنها وبصرفها فيها ظاهراً وباطناً وذلك عند موت أو بضر الأبدان وهو فى اليوم اه ووجه الأول به أن استناد من قوله بأن تقطع تعلتها أى أنها فيه وإعازال عنها التعلق بالبدن (قوله ويستعد له بالتوبة) صح « أنه صلى الله عليه وسلم أنصر جماعة يحترقون فى النار حتى ينالوا النارى بموقعه وقال يحترقون فى النار هدموا » أى نهوا وأخذوه عدة شرح الإرشاد الشيع اه سم على منهج . قال صحح فى الإلهاب ولو نحن أن عليه دب وسى عنه فاورع معاله المحسى أنه يعنى كل ذنب ويتقدم عليه بخصوصه فان م سعن ذلك فهو غير محاسب به به سعادته لكنه يعنى الله تعالى بذلك الدب وكذا الوصى دانه ، وسامح التامى أبو بكر قال يقول إن كان لى دسب أعظمه فأتى نائب إلى الله منه اه . أقول : وقوله لكنه يعنى الله أى يعنى أن يكون ذلك فى دسب يتوقف على رد المظالم . أما غيره فيكى فيه عموم التوبة لا التبعين غير محتاج إليه

على أن لا يعود إليه وحروج عن مسألة قدر عليها نحو تحريم من اعتاده أوسيه (وردت أصنام) إلى أنها معنى الخروج منها سواء أكان وحوا به عليه موسى أو متعصفا كآدم ودين وقضاء فوائت وعبرهم . ومعنى الأسعد : لذلك أصدره به فلا يتجاذل لوب الموقوف له . وظاهر كلامه بذلك بدل ما عده وهو ما صرح به ابن كثير في غنمه كالنحو . وسمى حمله على ما رد لم يعلم أن ما عده متعصفا بكونه يندب له كذا بدها اعتداء شأنها أما إذا علم أن عليه مقتضاها فهي واحدة فورا بالإجماع ، وعلى هذا يحمل قول جمع وحوا ، وعلى مقابله يحمل قول آخر من دنا ، وصرح رد الاصنام مع دخول في التوبة من حرق في الاستثناء ، ولأنه ليس حراما من كل يومه بخلاف الثلاثة قبله (ولم يصرح أكسد) أي أشد طلب لأنه إلى الموت أقرب ، ويسأل له

(قوله على أن لا يعود إليه) أي إلى منه (قوله وردت لظاه إلى أهلهما) لرد الاصنام لخروج منها ، يشمل نحو الاستحلال من العينة وقد ورد ما ليس فيه شيء ورد على الاصنام وعن توفيق التوبة على رد الاصنام حيث قدر عليه كما صرح به في قوله وحروج عن مسألة قدر عليها وإذا فالشرط العزم على التوبة . ونحوه أنه حيث عرف الاصنام ولا يستحق بمطام به عن استوائ كذا قيل ، ولا قرب أن مال هو ما يمنع رده على ما مال فاعل من قال تستحق به مرده حيث مال على صفة أن ما مال لا تصرف ما أحده على مسجده ، ثم لو كان لنفسه استحققت ما مال فهل يجوز له الاستحلال به والصرف فيه كونه من المستحقين أولا لا غير ذلك ، ولأنه قص فيه نظر والأقرب الأول . وهذا يحمل التوفيق على الاستحلال أيضا حيث لم يرد ، أنه صرح ، فمن رضى بمرده ولم يسمع الإمام فلا يصح أن يذهب من وجه وأهلهما الاستحلال فيه من حيث تعرضه فيكي السهم ويعزم على أن لا يعود ، ثم ما شتر من أن قص ، السئلة فيه خروج عن مقامه بحيث يقول شارح ولأنه ليس حراما من كل يومه إلا أن يريد الخروج منها فتبطل الصلاة أنه تعين الصلاة كأنه خرج مما منع به (قوله وقضاء فوائت) قال صحيح في حقه لإصلاح ، ومنه قضاء نحو صلاة ورد كثر وحج عليه صرف سر ربه لذلك ما عدا وقت الذي يتحاجه بصرف ما عده من مؤنة مسه وعيانه ، وكذا مال في سبيل الترتين وبقية بعد التبع ، هو قول ، وهو واضح في قدر على قضائها في زمن يسير ، أما لو كانت عليه مصاريف كثيرة جد وكان يسعق مصاريفها ربما كسرا فسمى أن يكتفي في صحة توبته عزمه على قضائها مع لشروع فيه حتى يوفى من انصاف له عما حاسب ، وكذا لو وقع موثبه في هادم خاله فبرؤيته صحيح لأنه فعل ما في مقدوره أحدا من قول الشارح وخروج من مسألة قدر عليها (قوله غيبته) يندب له تعديدها (أي بأن يجتهد الندم والعزم على أن لا يعود وليس ثم مضمة رده فلا يأتي فيها لتحديد ، وهذا قسم سأل له توبته من رب . أما من لم يقم له رب أصلا فعلى إراد بالنوبة في حقه العزم على عدم فعل الذنب ، وبعبارة الإيجاب أو ينزل نفسه منزه لعصى أن يرى كل ما عه قدمت منه دون ما هو مطلوب منه ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « من سب على قلبه فأستعثر الله في اليوم والمدة سبعين مرة » اهـ وهذا ينبغي أن أفراد بشتد رد المطام أن ما تردد في أنه من دمه أولا أن يرد حجاب (قوله له من) اهتماما بذكرها لعظم أمرها (قوله بخلاف الثلاثة قبله) على قوله ترك الذنب والندم عليه وتضميمه على أن لا يعود إليه .

(قوله وخروج عن مسألة)
الأولى حده لم يأتي في
كلامه فريانا (قوله موسى)
انظر ماصورة وحوا
الخروج من المطام موسى
(قوله كآداء دين)
الكاف فيه بصيرة
لأنه يسهل كالاعتق ويجوز
حدها غشبية تقصر الدين
على استغنى به وانوائت
على ما قال تقصير (قوله
على مقابله يحتمل قول
آخر بن اع) لاحاجة إليه
إذ هو مكرر .

الصبر على المرض أي ترك التصبر منه ، ونكره كثره التكرير . ثم إن سأل نحو طيب أو قريب أو صديق عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لا على صورة الخرج فلا بأس . ولا يكره لأبي كافي المجموع لكن اشتغاله بنحو التيسير أولى منه فهو خلاف الأولى . وليس أن ينهيه نفسه تلاوة القرآن والله كره وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت وأن يوصي أهله بالصبر عليه وترك الموح وعكوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وأن يحسن خلقه وأن يحسن المداينة في أمور الدنيا وأن يسهر في من له به عناية كخادمه وروحه وودده وحار ومعامل وصديق . وإن أعاد مريض ولو سحر رمد في أول يوم مرضه وحده . إنما يعاد بعد ثلاثة موضوع . وإن أخذ به الغرالي مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه فكذلك قريب أو حار أو نحوها ومن رضى إسلامه فإن انتفى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة شق على المريض وأهل الأذى بخلاف الذي انعاده واستأنس إذا كان يدارى ويصرف في عيادة أهل الدرع المكروه وأهل الفجور واسكس إذا لم يكن له قرابة ولا حوار ولا رحا . لأنه لا مأثورون بمحاربتهم وإن تكون العيادة عابثاً وبإصلاح كل يوم إلا أن يكون مغلوباً عليه . نعم نحو القريب والصديق ممن يسأس به نار يرض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم . من لهم المواصلة ما يهتموا أو يسموا كرهته من ذكره في المجموع وإن يحذف المكث عنده بل تكره إطالته ما لم يفهم عنه الرغبة فيها وأن يدعو به . شفاء إن طمع في حياته ولو على بعد وإن يكون دعواه . أنسان الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك شفائه سبع مرات . وأن يطلب نفسه مرضه فإن حاد عليه لموت رخصه في التوبة والوصية وأن يتطاب الله منه وإن يعطيه ويذكره بعد عاقبه بما عاهد الله عاقبه من حار وأن يوصي أهله وخادمه بالرفق به والصبر عليه .

(قوله ويدكره عاقبته)
أي مطلق المريض .

(قوله فلا بأس) أي فلا كراهة . هو صاحب (قوة مسلم) ساهره وهو فاسق ودعوى وسبأني ما فيه عن الأذرى مما يفيد الكراهة حيث لا قرابة ولا حوار ولا رحا . لأنه وهذا شرط في سن الإعادة وهو معتبر في بعد وأصدق في انعيد نفسه أنه سحب منه ولو كان لأنه محاسب شروع الشريعة (قوله حارب عيادته) المنادى من الحوار استواء الطرفين وأنها غير مكروهة (قوله وتكره عيادته شق على المريض) أي مشقة غير شديدة وإلا حرمت (قوله إذا كان يدارى) والمعنى مثله في الذي (قوله لأنما مأثورون بمحاربتهم) الأولى مكرهم لأن المباحرة كافي المختار الانتقال من أرض إلى غيرها . وقضية التعليل عدم سن عيادتهم لكرهها سيما إذا كان في ذلك رحر (قوله فلا أن يكون مغلوباً عليه) أي أن يكون ثم ما يستحق الذهاب له كل يوم كغشراء أدوية ونحوها (قوله وأن يدعو بالشفاء) أي ولو كان كافراً أو فاسقاً ولو كان مرضه رمد وسعى أن يحله ما لم يكن في حياته ضرر للسماع وإلا فلا نصب الدعاء له بل لو قيل نطلب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة ثم بعد (قوله وأن يكون دعواه ملح) هذا مبروض فيما له عاده ومثله ما لو حصر المريض إليه أو أحضر ليلقى طلب الشفاء له بحيث يطلب إذا غم مرضه (قوله ولوصية) فهم أنه لو لم يحف عليه ليطب ترعيه في ذلك ولو قبل نطلب ترعيه مطلقاً لم يعد سيما إن ظن أن ثم ما يطلب التوبة منه أو يوصى فيه (قوله وأن يصيب الدعاء منه) أي ولو فاسقاً (قوله وإن يعطيه) ومنه أن يحمله على فعل قريب بعد شفائه فإن شق أو سهل ذكره بما عاهد الله عليه (قوله وأن يوصي أهله) أي العائد به إن كان غير مراعى عند أهل البيت

ومثله من قرب موته في حذو ونحوه . ثم شرع في آداب المختصر فقال (ويصطحح المختصر) وهو من
 حصره الموت وميت (خمسة الأئمة) ندبا كما هو موضوع في المختصر (في القليلة) ندبا أيضا لأنها أشرف
 الخصال (على الصحيح) راجع للاصطحاح وسيتبين مقايده (فان بعد) وضعه على يمينه أي بعد
 ذلك (يصح مكان ونحوه) كعبه فلهذه الأسرار كما في المجموع لأنه شيع في التوجه من أسفله
 فان بعد (أتى على قتله ووجهه وأحماه) وهو أتى لرحمته وحقيقتهما كما قاله النصف في دقائقه
 لمختصر من أسفله (بالقليل) أن رفع رأسه قليلا لأن ذلك هو الممكن ، ومما يدل الصحيح أن
 الأسفله أفضل فان بعد أصبح على الأس (وندس) ندبا (الشهادة) وهي : لا إله إلا الله
 أن يدكرها بين يديه ليدكر أو يقول ذكر الله تعالى معك فذكر الله جميعا سبحانه الله والحمد
 لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا يأمره بها ، وينبغي من عبده دكرها أيضا وذلك لحبر مسلم
 « تسوا موناكم لا إله إلا الله » أي من حصره الموت سمعة يسمي ، عما يصير إليه محار وظاهر
 الحبر يقتضي وجوب الندس وإليه مال التزوي والأصح دمر وأند لاسن رباذه محمد رسول الله وهو
 مانع في روضة والمجموع وقول الظاهرى كجمع رباذها أولى لأن المنسود موته على الإسلام
 مردود أن هذا مسلم ومن ثم بحث الأستوى أنه لو كان كافرا لقن الشهادتين وأمر بهما لحبر
 العزم اليهودى ويكون ذلك وجوبا كما فاده الولد رحمه الله تعالى إن رضى إسلامه وإلا فندبا
 ويسحب كما في مجموع أن يكون لندس من لا يسمه أيب ،

(قوله ومثله من قرب موته) أي في جميع مناقته مما أتى بحسنه فيه (قوله خمسة) يسمى أن
 يكون اللام على أن أصبح إنما يقتضى على لا نالام ، وقد عدها لشارح في قوله الآتى
 فان بعد أصبح على الأئمة (قوله كما في المجموع) أنه على أن نصف أسفله مرسمة من امر رب
 انصافه ، قوله لأنه أصبح عليه لكل من قوله خمسة لأن الخ وقوله فلهذه الأسرار الخ (قوله
 ونحوه) يخرج اسم شهر من كبرها ووجهها اه تخرج سهرة وجع وقال في لإيعاب هو التثليث
 الشهادة أيضا (قوله ومقام الصحيح) هل حجج دل في المجموع وأنعمل على همد (قوله ويتقن
 الشهادة) أي ووكان ندبا فما يصير وعنده بن انقسام على ابن حجر وابطل لو كان ندبا
 والأوجه أنه لا يحذور من جهة انه اه ويعنى هو قوله مع السابقة لأن الأشياء يتأخر
 دخول بعضهم عن بعض خمسة (قوله والله أكبر) قد يقتضى هذا التثليل أن إيس
 لم يص شهد المثال لا يسمع أن تحر كلامه كلمة لأنه إلا الله مع تحر والله أكبر عه اه سم على
 سهرة وقد سمع أنه يقتضى ذلك لحو أن لم رده دكر ذلك تدكر امر يص كلمة الشهادة
 فطوى بها ومع ذلك به قد سال من امر يص إذ يطوى به لا يعاد عليه التلقين لأن هذا لله كره لما
 كان من تواج كلمة الشهادة عند كونه بها (قوله ولا يأمره بها) أي يكرمه ذلك (قوله والأصح ما مر)
 أي من قوله ندبا (قوله وأن لاسن رباذه محمد رسول الله) أي فتر رباذها ودكرها لمختصر بعد
 قوله لا إله إلا الله لا يخرج عن كون لوحيد تحر كلامه لأنه من عدم الشهادة (قوله لحبر العلامة
 اليهودى) أي لدى عده صلى الله عليه وسلم في مرصه ونصه الشهادتين فأسم رضى الله عنه والعلامة
 بنس خاص صغير (قوله ويكون ذلك وجوبا) أي إن رضى منه الإسلام وسيأتى ذلك في كلامه
 وظاهره وإن يبلغ العرعة ولا بعد منه لأجل أن يكون عليه حصر ومن ظهر ساحلانه وإن
 كنا لآرتب عليه أحكام المسلمين حيث شئت .

كوارث وعدو وحسد أي إن كان ثم غيره وإلا فله وإن أهمه كما عتبه الأدرعي وما عتبه بعضهم من باقيه الرفيق الأعلى لأنه آخر ما تكلم به عليه الصلوة والسلام غير صحيح لأن ذلك ليس لم يوحى في عمره وهو أن الله حرمه فاحتره و (لا إلحاح) عليه ثلاث نسخ فإنها لم تعد عليه حتى يتكلم ويوعد كلام الله خلافا للغيري أحد من قومه لتكون هي آخر كلامه ، فقد صح « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » وفي المجموع أنه لا يراد على مره ومن يكررها ثلاث فإن ذكرها وم يكلم بعدها فذلك وإلا سقطت يبر ثم يعيدها فيما يظهر والتفتين مقدم على الاستقلال وإن من بقاه حباه كما ذكره الماوردي قال الأسوي وهو متجه لأنه أهم وفارس الكراخ إن أمكن جمعها فعلا مع ولا قدم التفتين لأن التفتين أنت وكلامه يشمل غير المكلف فيسئل تلقينه وهو كذلك لكن يقرب أن يكون في الممر وعنده في الركنين بين هذا وعدم تدب تلقينه بعد الدفن مطلة بأمر هذا للصلحة وتم ثلاث تفتين لم يرد في مره وهذا لا يستلزم (و يقرأ عنه) سورة (س) مد الحمر « فمرو على موتكم سم » أي من حضره مقتدات الموت لأن الميت لا يقرأ عنه خلافا لأحد من ابن ربيعة كعصم من العمل عامر الخرو ولك أن تقول لا مدع

(قوله كوارث وعدو إلخ) لو كان فقيرا لا شيء له فالوجه أن الوارث كغيره قال جمع فإن حضر عدو ووارث فنورث لأنه شقى فمؤمهم لو حضر ورثة فتم أخذتهم اه وفي مالو حضر العدو والحسد ويسعى خاصة تقدم الحسد لأن ضرره أحب من ضرر العدو ه (قوله يرمى لأعلى) أي أريد إلخ قال جمع في قومه أعديته فمن هو على أن لا يوسيه إلى أي على حنة فمعه أثبات يا الله أن نسكني على مراتب الجنة وقيل معناه أريد لئلا يا الله يارب يرمى يا على وأربعين من أسماء الله تعالى للحديث الصحيح « إن الله يرمى » فكأنه يرمى الله (قوله غير صحيح) أي وفيه أني به لم تحصل سنة التفتين ويظهر أنه لا كراهة فيه (قوله موحى في عمره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا إلحاح) قال س السكي في الطلوع قال قلت إذا كنتم معاشر أهل السنة تقولون إن من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة وأنه لا بد من دخول من لم يحب الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذي يسمونه عبد الموت كلمة التوحيد إذا كان مؤمنا ماذا يفعله كونه آخر كلامه . قلت : لعل كونها آخر كلامه قرينة أنه عن بعث الله من حرثه فلا يدخل النار أصلا كما جاء في اللفظ الآخر حرث الله عليه النار ، وبهذا كما لا بد أن يعفو الله عن عصاة المسلمين ولا يؤاخذهم بدونه فصلا منه وإحسانه فلا يستبعد أن يصب الله تعالى الطمأنينة بكلمة التوحيد حر حبة مسلم أمانة داله على أنه من أولئك الذين يتجاوز عن سيئاتهم (قوله ولو بعد كلامه لدا) أي ولو بكلام يعنى بأن دلت عليه قرينة وأخر بذلك وإلى قوله في الخادم (قوله دخل الجنة) أي مع الفارس ولا يفسد مسلم ولو مدت ماله لها ولو عدت وصال عداده اه سم على سبعة ومثني حج (قوله سكر يقرب أن يكون في الممر) أي الصبي المميز فيخرج لمخون وفي سم على سبعة وقوله وهو قريب في الممر لا بعد أن عبر المميز كذلك (قوله وقرأ عنه سورة يس) أي يسميها روى الحرف ابن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قرأها وهو حائف آمن أو حائف شمع أو عطش سقى أو عار كسى أو مريض شفى » ه ديمري (قوله من العمل بطاهر الخمر) قال حج وهو أوجه ولا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه مجموع بقاء إدراك روحه فهو تامسة لسبع الترتين وحصول

من أعمال الله في حقيقته وعجازه حيث قبل بصب القراء على اللب كالب يس أقص من غيرها أحدا
تصغر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على اللب أي قبل دمه يد الطوار الآن لا اشتغال بجهره أما بعد
دنه فأتى في الوصية أن القراءة سمعة في بعض الصور فلا مانع من نفسها حيث كالأصنفة وغيرها
وحكمة قراءتها تذكره مما فيها من أحوال البعث والقامة ، قبل ويقرأ عنده نرعد نقول حار
إنها تهون ضلوع الروح ، ونقل الأسوي عن الحلي أنه يستحب بحر بعنه ماء فان العطر يعلى
من شدة البرع فيحافظه ليزال الشيطان إذ ورد أنه يأتي بماء زلال و يقول قل لا إله عبرى حتى
أسبقك وأقره الأدرى وقال إنه عرب - كما وعليلاه - ومحمد عند عدم ظهور أماره احتياج
اعتصر اليه أما عند ظهورها فهو واحد كما هو واضح (وليحسن) الرخص بها (فله برمه)
سبحه وتعالى غير مدبر « لا يموت أحدكم لا وهو بحسن الظن بالله تعالى » أي ينس أنه برحه
ويعفو عنه وحر الصحيحين « أنا عند من عدى في » وبحل ذلك تدبر الآيات نوردة سمعة
رحمة ولعنة والأحداث وسبب المختصر من أن يحسوه ويطمعو في رحمته تعالى وتحت
الأدرى وحره إذا رأوا منه أمارات اليأس والقنوط إذ قد يفارق على ذلك فيهلك فتعين عابهم
ذلك أحدا من قاعدة السعة ، واحدة وهذا الحال من فهم وما ذكره ظاهر ولا يظهر كذا في المجموع
في حق الصحيح ،

ركبته كالحى وياصح الدلام عليه مرة أولى نمرؤد لأورمى جرعريب « من مريض
يقرأ عنده يس ولا يموت ريبه وأدجل عمره ريبه » اه رحمه الله (قوله أقص من غيرها) أي في الحية
وبعد موت أي فسكر ربه أقص من فريده عمره المساوى لذكره ومثله سكر ما حفظه
منها لوم تحسبها فمها لأن كل حرة منها خصوصه منسوب في ضمن طاب كلها ويتضمن أنه يقرأ
ما حفظه من غيرها مما هو مشمول على من ماقبها وتعالى لأقرب (قوله يد المصالح لآل ح) يؤخذ
منه أن من لا علة له بالاشتغال بجهره بطلب القراءة منه وإن بعد عن الميت ،

قاعدة - قال حجج وقد صرحوا بأنه بدب برائر وشمع قراءة شيء من القرآن اه ويدعى
حسن ذلك على قوله سرا ليوافق ما أتى بشارح في لمسات مشوره بعد قول المصنف وتكره
الاعتد من قوله ويسن الاشتغال بالقراءة ولا ذكر سرا اه (قوله بدكره) يؤخذ منه أنه يستحب
قراءتها عنده جهرا (قوله ويتر عنده رعد) أي تمامه ينسى له ذلك وإلا فبسرله
مها (قوله لنقول حار) يؤخذ منه أنه يستحب قراءتها سرا ولو أمره المختصر بقراءة جهرا لأن
فيه زيادة بلائله ونقي مدو يمارس عليه قراءتها فهو يقدم يس لسحة حديثه أم رعد فيه
نظر ويدعى أن عن عمارة حر المختصر فان كل عنده شعور وتذكر بأحوال البعث قرأ
سورة يس ولا قرأ سورة الرعد (قوله أنه يأتي بماء زلال) قال في المصباح الماء الزلال العذب اه
(قوله حتى أسبقك) أي فان قال ذلك مات على غير لا يمان إن كان عقبه حاصرا وإنما فلنا
ذلك حوار أن يكون عنه حاصر وإن كان لا شاهد لك (قوله واحسن الرخص) أي وإن لم يكن
مرصه بخوفا ويحسن تصم الباء وسكون الحاء وكسر السين محفصة واسمها أيم وفتح الحاء
وشديد السين كما يؤخذ من القاموس (قوله لا وهو بحسن الظن) وفي نقاب من حسن أن يعص
اللفسئل عن معناه فقد معناه أنه لا يحفوه والحار في دار وحدة وقاب الخطأى معناه أحسوا
أعمالكم حتى يحسن ظنكم بكم فمن حسن عمله حسن به ومن - عمه ساء ظنه من تكرر يجرى

(قوله في حقيقته وعجازه)
أي بالسة لفظ الميت
فإذا استعملناه في حقيقته
نكون على معنى عند
على أن اشهاد حج أنها
على حقيقتها حيث لبقاء
إدراك الميت كما وردت
به الأحاديث (قوله حيث
قيل) أي كذا قال من الرعدة
(قوله كانت يس أصل)
لأدخاله في الجمع كاهو ظاهر
(قوله وكان معنى لا يقرأ
على الميت) أي الذى هو
كلام غير ابن الرعدة
لكن هذا إنما يأتي مع
قطع النظر عن قوله لأن
الميت لا يقرأ عليه

استواء خوفه ورحمته لأن القلب في القرآن ذكر الترهيب والترهيب معا، وفي الأحاديث إن عب
داء القسوط فالرحمة أولى أو داء أمن لمكر فالخوف أولى وإن لم يعل واحد منهما سوا قبل
ويشع من كلام المجموع على هذه الحالة أما لمريض غير المحصر فاعتمد فيه أنه كالمحصر
فيكون رجاؤه غيب من خوفه كالمحصر. والظن ينقسم في الشرع إلى واجب ومسدود وحرام ومباح
فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وكل من ظهره الغيبة من المسلمين
والمباح الظن عن أشهر بين المسلمين بمحاطة الرب والمحصنة بالحجرات فلا يحرم من سوءه لأنه
قد دل على نفسه كما أن من سار على نفسه من ظن به إلا حذر ومن دخل مدخل سوءهم ومن
هتك نفسه فسا به سوء ومن الظن بالخائر جمع المسلمين ما يظن الناقد أن في التقويم
وأروش الحديبات وما يخص بحر الواحد في الأحكام الإجماع وحب العمل به ففعل والظن عند
الحكام (قدا مات غمض) ندبا «لأنه صلى الله عليه وسلم دخل على أني سلمة وقد شق نصره فأنعمه
ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر» رواه مسلم في ذهب أو شخص بامرأ في الروح أن يذهب
لا يقال كيف يظن بعدها لأن قول يبقى فيه من آثار خواره الرزق به عطف مسرقها بنقوى به
على نوع قطع لها كما يدس له ما نأني ، وقد قيل إن العين أول شيء يخرج منه الروح وأول شيء
يسرع إليه الفساد ، وليس كما في المجموع أن يقول حال إغماءه بسم الله وعلى مائة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وعند حمله بسم الله ثم يسبح ،

(قوله فالواحد حسن
الظن بالله) انظره مع قوله
المدار في غضون المتن
ندبا وما في حاشية الشيخ
لا يحلو عن وقعة ولعن
مراد الشارح بحسن
الظن بواجب عدم اليأس
من رحمة الله إذ ليس
مها من الكبائر (قوله
والحرام) سكت عن
المسدود وفي الدمري
والمسدود حسن الظن
عن ظاهره العدالة من
المسلمين

(قوله اسوء خوفه) أي الأولى به ذلك (قوله فالواحد حسن الظن بالله) أن لا يظن به سوءا
كسبته لما لا يبين به (قوله والمباح الظن الخ) نذكر المسدود مع أنه ذكره في الاحمال بمصرح
به في عبارة المصنف ولعن المردية أنه يستحضر أن الله تعالى يعزله ويدخله لحسة ويحذرك
فلا يفي أن حسن الظن بالله سبحانه واجب ما فدمنا أن المراد به أن لا يصح به سوء ومن يذكر
المسكروه أيا ولعله لعدم شبهة وقد صور ما نأني في عه أن الله تعالى لا يرحمه لكثرة دونه
هذا ، وقوله فلا يحرم ظن السوء به يدل عليه إن عدم حرمة من السوء لا يستلزم بحاجة ظن
السوء بمن أنصف بذلك (قوله فإذا مات غمض) أي ولو أعمى فلا تمنع مسطره بعد موت ثم
رأيت سم على بهجة صريح بذلك وقال في الإيعاب وظاهر كلامهم أن من يصح لاسن له نعمص
عبي منه فليس موته وإن أمكن فلا منة لكن بحث بعضهم بسوءه إن لم يحصر عدله من
يتولاه (قوله إن الروح إذا قبض) فيه بد كر الروح وفي اختيار أنه يذكر ويؤت (قوله تبعه
البصر) زاد في شرح الروض ثم قال: اللهم اغفر لأني سلمة وارفع درجته في أهدي بين واحله في غمته
في العار بن واغفر لنا وله يارب العالمين وافصح له في قبره ونور له فيه اه عمرة أقول: ويشع
أن يقال مثل ذلك فيمن يعمص لأن فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام (قوله ما يقوى
به على نوع قطع لها) ذكر حج قبل هذا ما يصح يحتمل أن المراد من قوله تبعه البصر أن القوة
الباصرة تذهب عقب خروج الروح حينئذ تجرد العين ويقطع مسطرها (قوله إن العين أول شيء
يخرج منه) عبارة الأسوي آخر شيء الخ وفي الشرح عميره ما يصح قيل إن العين آخر شيء يخرج
منه الروح وأول شيء يسرع إليه الفساد

مادام يحمله (وشدة لجهده بعضه) تروحة لجهدهما تربطها فوق رأسه حفظا لجمعه عن الهوام
وفتح مصرو (ولست مقصده) فبرأ صاعه إلى غلى كنهه وساعده إلى غصده وساقه إلى غده
وهو في غده ثم يمددها سهلا عليه وسكينة فان في البدن بعد مفارقة الروح شدة حرارة فإذا
ليست للعامل لانت حيث شد وإلا لم يمكن تليتها بعد ولو احتاج في تليين ذلك إلى شيء من
الدهن فلا بأس حكاها نصف عن النبيح أي حامد والحامض وشعرها (وسر جمع يده) إن
لم يكن محمدا (نوب) فقط «أدبه عليه الصلوة والسلام سحى حين مات شوب حرق» هو بالإضافة
وكبر الحاء بهمه وفتح الداء الموحدة نوع من ثبات الفطن بسج باليمن (حقيق) لئلا
يحميه فيسرع إليه الفساد ويكون ذلك بعد برع نيابة ويحضر طرفه تحت رأسه ورجله مثلا
يسكنف، أما شرم فبدر منه ما حب سكفه منه (ووضع على ظهره شيء ثقيل) شأن يوضع
فوق الثوب كما عتيبه أو تحفه من حديد كسف ومرة وسكين نظون أيت ثم طين رطب ثم
ماسر شمر سفع وفتره أبو حامد يعتبر بين درهما أي تقريرا قال الأذري وكأنه أقل ما يوضع
وإلا فاسف ريد على ديت و يظهر أن التراب من الحديد وما بعده لئلا كل لأصل السنة.
ويس صور لصحفه حرمانه وأخفى به لاسموى كسر العلم المحرم (ووضع على سرير
وتكوه) بدماع هو مربع كدكة من غير فرش شارب يصر مدومها ولئلا يحس عليه الشرش
يعبره قال كات صفة فلا بأس بوضعه عليه

(قوله لئلا يتغير مداوتها)

لم يتقدم للصبر مرجع
ولعل مرجعه سقط
من الكتبة وعشرة
الروص ولا تجعل على
الأرض لئلا يتغير مداوتها

(قوله مادام يحمله) أي إلى العسل وحوه وإنما يصفه أتم عشرة فدان (قوله يرتبها)
أما صرت وقصده محرم (قوله حفظ لجمعه عن الهوام) عشرة المصاح: والهامية ما له سم
يسكن كالحية «أزهرى والجمع الهوام مثل دابة ودواب» وقد أطلقت الهوام على ما يؤدى قال
أبو حاتم «والله دواب الأرض حميد الهوام ما ينسب إلى حية» ومسه حديث كعب بن عجرة
«يؤدى الهوام رأسك» والمراد الغمل على لاسمعه جمع ذرى «وقى الهامة» وفيه «كان يعود
حسن وحسين يقول عبيد كما تكلم الله الهامة من كل سمة» «باسم يهيم» «وهامة» الهامة كل
دابة سم يقتل والجمع الهوام «فأما ما يسم ولا يسل فهو السامة كالعقرب والزنبور» وقد تقع الهوام
على ما يسم من الحيوان وإن لم يسل كالخشر «وهي بعيد أنه ليس فيه ستعارة» (قوله فلا
أس) «بهره» بوجه ديت ولو قيل «بهره» حث شيء عليه أو سكفه بدونه من لو قيل بوجوه
إد توقف صلاح سكبه على وجه يرسل إراءه م بعد (قوله سحى حين مات شوب حيرة)
باهر السبق شمر بأنه غطى بعد برع ثابته عنه صلى الله عليه وسلم وقضية ما يأتي في قوله وذلك
باحتضن الصحابة لحج حلاله فعل المراد هنا أنه غطى فوق نيابة فيكون استدلالا على محرم
المر، شوب لا يقد كونه بعد برع الثوب (قوله بقى شيء آخر) وهو أنه قد يقال الهامة لا يثبت به
حكم فكيف رجعت الصحابة رضي الله عنهم إياه ويمكن أن يقال خور أنه ظهر هم بالاحياء حين
سمع الهامة موافقة الطنبيين لعلم تحريده من نيابة فلم يستندوا في ذلك لجرد الهامة (قوله لئلا
يحميه) نعم الداء فان في شمر حتى الداء بالكسر والفتح أيضا شدة حره ثم قال وأحمى الحديد
في الداء فهو محي ولا تن حمه (قوله ما يحس سكبه منه) أي وهو ما عدا رأسه (قوله بأن
يوضع فوق الثوب) أي وهو قوي كما عته عبر واحد ورعم أحده من أنش غير صحيح لأن فيه
كالروضة عطسه على وضع الثوب ما و حج (قوله ويس صور الصحف عنه) من يحرم أن من
و قرب ما فيه قدر ونو ما هرا أو جعل على هيئة نافي تعظيمه اه حج (قوله كدكة من غير فرش
لئلا يتغير) أي لا على الأرض لئلا يتغير الحج

(ورعت) عساه ندا (نيابه) الخبطة التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من بدنه مثلا سرع
فبدنه سواء كان النوب طاهرا أم نجسا لم يغسل فيه أم لا أحد من الغيب (ووجه القسامة) إن
أمكن (كمنعصر) فيما مرّ نعم بحث الأدرعي أحد من قولهم يوضع على نفسه شيء نسل أن
يراد بها إنقاؤه على فداء ووجهه واحتماله تشبهه وانكسار من موضع حال أحدهما على حسبه
كما هما أي عقب موته ثم يحسن على فداء بعده وكلامهم ثم فيه على أن وضعه على حسبه لا يسبق
وضع شيء على بطنه لما مرّ أنه يوضع طولا أي مع شدة سحر حرفة (ويشوي ذلك) جميعه
(في عماره) ندا بأسهل عكس مع الاعداء في الذكورة والأنوثة أحدا من قول روضة بولاد
الرجال من الرجال والبنات من النساء قال بولاد رجل عزم من امرأة أو امرأة عزم من الرجل
بحار وبحث الأدرعي حواره من لأحسب بالأحسنة وعكسه مع النقص وعدمه اس هو بعيد وكالحرم
فيما ذكر الزوجان بالأولى (ويبادر) بهتج الدال ندا (بغسله إذا تيقن موته) كرامله وإلا
ترك وحوا إلى نفسه تنعير وحوا لاجل نعمه ونحوه ومن ثمة ما به اسه حوا قدمه أو ميل أنه
أو خلّاع كفه أو كعصص صدعه أو نقاص حسبه مع بدلي حذمه لأنه عساه الصلابة والسلام
عاد صالحة من النساء فقال «ي لا أرى صالحة إلا قد حدثت فيه ابواب هرا ماب فآذوني به حتى
أحس عليه وعحاوا به فانه لا سمى لحبنة مسم أن يحسن من مهراني هذه» وعلم بم تردد أن ذكره
العلامات الكبيرة له إنما تفيد حيث لم يكن ثم شاك.

(قوله وزعت نيابه) أي ولو شهيدا على الاعتماد ونعم إليه عند الكفين ه رادى ويسى
أن محل ذلك ما لم يرد تمسكه حالاً ثم ربه في سم على حج حيث قال بولاد نعم بحث الأدرعي
الحج يتجه أن يقال إن قرب العسل بحيث لا يتحمل العدم ربع ولا ربع قال مر ورعت نيابه
وإن كان سببا لوجود العدم وهو خوف العدم لمسرع سبب قال ولا يفسده ما ورد أنه حرم على
الأرض أكل لحوم الأنبياء فكيف يخشى إسرار الذي لأن هذا يفسد امتنع أكل ذرّص
لا التعير والبي في الخلة نوحه مخصوص اه سم على مهج وعاهره ولو ندا صلى الله عليه وسلم
ولا يباهيه ماسياني من أنه عليه السلام عس في ثوبه بدلي مات فيه لاجل أنهم رأوا فداء عساه
أصلح له عليه السلام أو أنه نزع بعد الموت وأعيد قبيل العسل (قوله عما يغسل فيه) أشار به
إلى رد ماقاله الأدرعي وعبارة حج . نعم بحث الأدرعي ندا قصص الذي يغسل فيه إن كان
طاهر إذ لا معنى لمرعه ثم إعادته لكن شمر لحنوه لنلا يسحق ويؤبد تبيد توسط الناس
المدفونة اه (قوله وعدم المس) قال سم على مهج بعد ماد كروما إلى مر اه (قوله وهو
مهيد) أي فيحرم لأنه مظنة لرؤيته شيء من الدن (قوله ولا ترك وحوا) سعى أن الذي
يجب تحريمه هو الدن دون العسل والكفين فاهما بتقدير حياته لأصروا فاهما نعم إن
حاف مهما صر بتقدير حياته امتنع فاهما (قوله مع بدلي حذمه) أي ويمسك الاصطلاح
على ذلك رؤيته حليله أو وقوع ذلك لا قصد من غيرها (قوله أن يحسن بين ذلك الحج) أي
سقى بين ظهور أهله وهو يفتح النون قال في خبر يدل عوار من ظهر يمه يفتح النون وظهر أسهم
يفتح النون ولا تقبل ظهور أسهم بكسر النون اه

(وعمله) أي نسب (وسكنته والصلاة عليه) وحمله (ودعه فروض كفاية) إجماعاً
 للأمر به في الأحبار الصحيحة سواء في ذلك قائل بقسمة وعمره وسواء لمسلم والذمي إلا في العسل
 والصلاة فعملهما في المسير غير الشهيد كما يعرف من نفي ، وبعيد الخطأ بذلك كل من علم بموته من
 قريب أو غيره على المشهور من ومن ، يعلم أن نسب إلى تقتصر في البحث كالأمر بكون الميت حارث
 (وأقر العسل) ولو لمحو حب (تعميم منه) بالماء مرة لأن ذلك هو الفرض في العسل
 من الخاءة ونحوها في حق الحي والميت أولى به بعد وجوب غسل ما يظهر من فرج الميت عند
 حنوبها على قدميها بظلمة مأمرة في الحي قد عوى بعضهم ثمهم ثقلوا ذلك ليست في محلها (بعد
 إزالته الجفن) عنه إن كان فلا يسكني هم عائلة واحدة وهذا من على ما صححه الرعي في
 الحي من أن العسل لا يسكني عن الحديث والنحو وصحح المنصف لا كتبها وكأنه ترك
 الاستدراك ما يعرف به من هناك فتجد الحكمان وهذا هو المعتمد وكلام المجموع يتوحد به حيث
 قال بعد ذكره اشتراط إزالته النجاسة أولاً وقد مر منه في غير محله . لا يقال ما هنا محمول على
 خاصة منع وصول الماء إلى الشرة أو أن ما هنا من معنى سعة ثمر إسقاطه وما هنا غيره فاستمع
 إسقاطه لأنه يخرج عن صورة المسند والثاني عن المدر وهو أن الماء ملابم مررد على الخول
 لا يتحكم باستعماله كما مر منه فسكني عسلة لذلك (ولا يجب سعة الماء) أي لا يسقط في صحة
 العسل (في الأصح فسكني) على هذا (عرفه أو غسل كافر) إذ لا ينعقد منه النطفة وهي غير
 متوقفة على بقاء . ومقابل الأصح يجب لأنه غسل واحد فاقتر إلى البينة كعسل الحنابلة ولا يمكن
 عرفه ولا غسل كافر على هذا فسوى العسل الواحد أو غسل الميت (فتت) . لأصح للمسحوس
 وجوب غسل الطريق ، والله أعلم) لأنما مأمورون بعمل الميت فلا يسقط الفرض عما إلا فعلمنا
 وإن شاهدنا اللائكة فضلنا لأننا نعدنا سلطانها بخلاف الكفن .

(قوله نه) أي القول
 المذكور ولك أن تقول
 من أين أن صورة المسند
 هنا إذا كانت النجاسة
 لا تمنع وصول الماء إلى
 الشرة (قوله والثاني عن
 المدر) لك أن تقول
 لا يضر خروجه عن
 المدر لما حلفنا من
 بقاءه من غير .

(قوله ونسبه الخ) قال سم على حج فرع أو غسل لب نسبه كرامة فهو يكنى لا يبعد أنه يكنى
 ولا يقال لمخاطب بالقرص غيره لغيره أنه يرى حرمات بذلك غيره لغيره فاد أن به كرامة كن .
 فرع حر - لو مات إنسان مواتاً حقيقياً وجوز تم أحبي حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شك
 فيه أنه عمله غير حر حلال ما نوحه هو . نسبي أن مثله ما لو غسل ميت مساً حر وفي فتاوى
 حج الحديث ما خصه أن من أحبي بعد الموت الحقيقي من أحبه به معصوم ثبت له جميع أحكام
 الموتى من قسمة تركته وسكاج روحه وعود ذلك وأن الحياة النسبية لا يعقون عنها لأن ذلك
 تشرع ما لم يرد هو ولا يطرده من ولا ما يقاربه وتشرع ما هو كذلك تمتنع بالاشك اه أي
 وعنه فمن مات بعد حياة النسبية لا يعزل ولا يصل عليه وإنما يجب موارته فقط وأما إذا لم
 يتحقق موته حكماً بأنه إنما كان به فشي أو نحوه (قوله فعملهما في المسير غير الشهيد) أي ولا
 في الذمي فتحرّم الصلاة عليه ويجوز غسله (قوله فيتحد الحكمان) وهو لا كنفاء بعد وحدة
 في الحي والميت ومعنوم أنه لأنه من إزالته عن النجاسة ووصفها (قوله أو غسل كافر) أي وصي
 ومحسوس لأنهما من جنس المسكتين . غسل مع حصول المسحود بينهما اه سم على مسح وسأني
 ذلك في قوله ولا وجه الخ (قوله بخلاف الكفن) أي فأم نعمه به من وجب لصحة لب وهو
 سره وثما العسل وليس نصيحة ليست فقط بدليل أنه وجب غسله بالماء يجب غسله
 أو يغربا عن ظاهره بالماء وجب حمه مع أنه لا ينافيه منه

ومنه يفسر لأن المقصود منه السر ولا يك ينش للعسل دون الكسب والأوجه سقوطه تعيين
غير المكسب والاكتفاء بتعيين الحن كما مر من اعتقاد جمعة منهم (وذا كل وضعه موضع حال)
عن الناس لا يدخل إلا العسل ومعه لأنه قد يكون مدحه ما يحسنه واللوى الدخول وإن لم يدخل
ولم ير الحرسه على مصدحه يوقد عسله حتى الله عنه بسم على والنقل وأسمه رسول الله والعسل
وقبضهم وهو مفيد كما قاله الركني ما يدل على كسبهم عدد وهو لا يفسد حتى يمراد ما يؤلى أقرب بقرنه

(قوله ومنه الدين) ومذهبهم نحن اه سم على مسيح (قوله تعيين غير المكسب) أي من نوع من
آدم بتعيين قوته قبل وإن شهد، فلا يكتفى به (قوله ولا اكتفاء بتعيين حن) حلاله حج دكورا
كأنه ذو به ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بل الحن الميت والعسل منهم في تكوره أو الأئونة
واحتلاهما في ذلك كما لو عسل امرأة دكرا أحدهما وإن حرم عليها ذلك يسقط به الطلب
وفي سم على حج نفسه إلى كوره اه وقد يتوقف فيه (قوله والأكل وضعه الخ) أي من
ذا كل إذا بقي منها شيء آخر، والعسل به شعر بأن عسله الحلال فيه كل وهو متكمل بأن
يعسله يحصره الناس ويخو ذلك مما يحلف مادكر مكروه وتكن الخواص بأن أكل بمعنى كامل
لأن اسم الفصل قد يستعمل بمعنى أصل الفعل أو ما من المراد بأن ماعداه كامل من حيث أن الواحد
وإن كان فيه عدم كمال من جهة أداء السنة ويؤيد الجواب الثاني أحده في قوله ولا وأقل
العسل نعمه بده (قوله عني والفصل) صهره أن عينا والفصل كما سائر ان العسل فيجمع، ثم
رأيت في حج على الشامل في آخر باب ما جاء في وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قول يتسب
سويته ما عسله على لحث جماعة منهم من سعد والدر والسبق والعسبي ومن الجوري
في لواحيات عن علي كرم الله تعالى وجهه بعد «أوصني إلى صلى الله عليه وسلم أن لا يمس أحد
عري فانه لا يرى عورتي أحد إلا طمست عني» راد أن سعد فاس على فكان الفصل وأسمه رسولان
الماء من وراء الستروهما معصوبا العين، قال علي رضي الله تعالى عنه فما سويت عسوا إلا
كأنما عني ثلاثون رجلا خو فرعت من عسبه وفي رواية «يا عني لا يمسني لا أنت فانه لا يرى
أحد عورتي إلا طمست عيناه» والعسل وأبه الفصل يعنيانه وقسم وأسمه وشتر من ولده
صلى الله عليه وسلم يصبون الماء وأعينهم معصوبة من وراء الستراه وقوله فانه لا يرى أحد عورتي عن
المراد لا يرى أحد غيرك أو أنه لا يرى أحد عورتي إلا الخ أي وأب يحلف على عدم رؤيته بخلاف
غيرك (قوله وإلا فكأن حسي) أي فكون حصوره خلاف لأوى بقرنه فونه وذا كمن الخ (قوله
ومراده بالوى أقرب الورثة) وعيه وهو اجمع الاس والأب أو العم والجد فهم سويين في أن كلا
منهما أدى بواسطة واحدة أولا وتكمل تقدم الاس على الأب وتقدم الجد على العم ويسمى أن
من الأقرب هـ من أدنى شغلين على من أدى تحفة واحدة فتقدم الأخ الشقيق على الأخ للاب
وهكذا في العمومة وقصية التعبير بأقرب تقدم لأخ للأب والعم من لأنه على أن العم الشقيق أو
للأب وإن كان أن العم له عصوة ويسمى أن راد بأورته ما يشمل دوى الأرحام هـ
وسمي أن أولادهم بعس أولادهم بالصلاة عليه وكل من الأب والجد في الصلاة عليه مقدم
على الاب فيكونان مقدمين في العسل أيضا، وعنه فيجوز حبس ما لها ما يأتي ويحتمل
وهو الظاهر فتأوه على إطلاقه ويفرغ بأن ما هـ ليس فيه ما شره فم يحصر بتدريج الأشق بل
روى لأقرب .

(مسور) عنهم كما في حال حياته . والأفضل أن يكون تحت سبب لأنه أسرار له كما
 في الأم (على لوح) أو سرير هي لثقت شلا صيته لرشش و يكون عنه مستقبيا كاستلقاء
 مختصر لكونه مكن عليه (وبسمل) بداء (في قنص) لأنه أسرار له «وقد غسل صلى الله عليه
 وسلم في قنص» رواه أبو داود وغيره بسناد صحيح وذلك لما احتضنت الصحابة في غسله من تحدره ثم
 غسله في ثيابه فغسلهم الغسل وتعموا بها يقول لا تحردو رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رويته
 غسله في قميصه الذي مات فيه ، وذوي أن يكون باب ثي سحفت بحيث لا يمنع وصول الماء إليه
 لأن القوى غسل الماء ، ولمستحب أن يغسل وجهه بخرقة أول ما يصعد على المجلس ذكره الأئمة
 عن الشافعي . والأفضل كونه (بداء بذر) لأنه يشد البدن والمسخن رحيه إلا أن يحتاج إلى
 لمسخن لو سح أو برد فيكون حيث أولى ولا يمنع في سحبه ثلاثا يسرع إليه السد وإدعاء الماء
 أولى من الغدب كما قاله الركني وأقره . فإن ولا ينبغي أن يغسل ثيابه رمرم للحلاف في ثيابه
 بالغوب والأولى أن يغسل ثيابه في الماء كبر وبعدة عن الرشش ثلاثا بعده أو يصر ما تعمله ويعت
 معه بأين حرير صغرا ومتوسط يعرف بضعف من الكبر ويضه في المتوسط ثم يغسل بالماء
 قاله في المجموع (و تحسه الغسل على الغسل) روى (مثلا إلى ورثه) قلنا ليسهل خروج ما في
 عنه (و يصب ثيابه على كفه وإيمه في ثيابه قناه) لئلا يغسل رأسه (و يسد ظهره إلى ركبه
 إلى) لئلا يسقط (ويترك يساره على ثيابه إيمه سعا) أي مكررا مرة بعد المرة مع نوع
 تحسن لامع شده لأن حراره السب وحب قاله ماوردى (مخرج ما فيه) من الفضلات خفية من
 خروجها بعد الغسل ، وسكته ويكون بمجرد حنقه مستندة بالثياب كالهود والمغن مكنر لثبات الماء
 ليخرج المخرج بل في المجموع عن بعض الأئمة - من أن يجر عنده من حين الغسل .

فرع - و حذاف اعتقاد لمب ومعه في أقل الغسل وأكبر في الغسل فلا يعد غسل
 اعتقاد له . وهل يجرى ما قبل في الأقل والأكثر في غسل يسمى حتى به يجوز للغسل أن يوضئه
 كوضوء الخبيء به نظر ه مع على منهج . أقول وقوله يجوز للغسل الأولى يجب والأقرب أن
 يجب ذلك خاص بغير لأن غسل الكافر من ثيابه غير مطلوب فلا يطلب ما هو مستحب فيه
 أما يجوز فلا مانع منه وإنما لو احتلف اعتقاد ذوي والغسل فيسمى مراعاة أولى (قوله والأفضل
 أن يكون تحت سبب) هو مساو لقول غيره والأولى أن يكون الخ ومثله ويستحب فالألفاظ
 مثله مرة مرة خلافا لما في فرق منه (قوله سكونه مكن) أي أسهل (قوله وتعموا بها يقول) إن
 قلت هاتف تحدره لأنت به حكم . قلت : يجوز أن يكون تضم إلى ذلك حتمه مهم بعد
 سماع الحذف فاستحسنوا هذا الفعل وأجمعوا عليه فالاستدلال إجماعهم لا سماع الحذف (قوله
 وذوي أن يكون بلبا أي سحيف) سببه به يقتضي أنه مرادف له وليس كذلك وعمدة المصباح
 سحب الثوب سحب ورائ فر ، وسحفة ما سح رقى لثقه عرله فهو سحيف ومنه رحن سحيف
 وفي عقده سحب أي تصاه وعبارده شرح البهجة الكبر ديبا أو سحيفه . ومثله في شرح المنهج (قوله
 والمسخن أن يغسل وجهه) أي لأن الملب مصة التعر ولا ينبغي إظهار ذلك (قوله ولما الخ أولى)
 أي ضاه فلا يسب مخرج الغدب بالمخ (قوله ولا ينبغي أن يغسل ثيابه رمرم) أي فيكون يغسل به
 حلاف الأولى (قوله مع نوع تحامن) أي قين (قوله لامع شدة) أي بحيث لو كان حيا لأصره
 التحامل اه كذا بهامش عن الشيخ صالح البلقيني .

لاحتمال ظهور شيء فعله رائحة البحور (ثم يصححه سواد) أي مستنقذ كما كان أولاً (ويعمل
سارده وعليه حرقه) مدفوعة به (سوائيه) أي فسله وذره وكذا ما حوله كما يستحقه أي
بعد هذه حاجته ولأولى حرقه لكل سواد على ما فاته الإمام والغرائي وردت بأن السادة عن
هذا المعنى أولى وله الحرقه وحده حرقه من شيء من عورته بل لا حول (ثم يلف) حرقه (أخرى)
على يده السرى بعد أن يلقى الأولى ويمن يده بما وأشدن ويحويه إن نبوت كما قاله الرمي
(ويذكر أصغه) أسانه (فه) كما تحته النسيج من السرى كما صرح به الخورزمي وأعمده
الأسوي وغيره وسكون مدونه بالماء ويؤيده أن الموصي يرس ما في أسنه سارده وفارق لحي
حيث يشترك بالتي للاختلاف ولأن الفدر ثم لا يمتلأ به حرقه هاء ولا فتح أسانه فلا يسو
الماء خوفه فدرع فساد (ويزيده على أسانه) كما في لحي (ويريل) بأصغه المختصر منه به غدا
(ما في محله) يفتح الميم أشهر من كسرهما وكسر الخاء (من أدى) كما في مصممة لحي
واستشفقه (ويوضه) بعد ما نطقه (كالخى) ثم ثلاث مصممة واستشفق وتل رثه فهما
كلا يسو المد حرقه ومن ثم لم يمدب فهما ماسة كما في السوردي ولا يكتفى بهما مامر آه
لأنه كالواو ويريده في النظيف وفتح هود من ما تحت قطاره بـ هـ فهما و هـ هـ أدسه
وصاحبه ولأولى كما بعده كلام السكى أن يكون ذلك في أول عسبه بعد بلعها بالماء اسكر
عمل ما تحتها ولأوجه كما تحته (ركنتي أنه سوى بالوصوء الوصوء لسون كما في العسل (ثم يعمل
رأسه ثم لحينه سدر ونحوه) تخطي والسدر أولى لأنه أسك للبدن وأقوى للحد وللص من
في الحرق.

(قوله وردت بأن المباحة
عن هذا المصل أولى)
عبارة شرح الروص
والجمهور رأوا أن الإسراع
في هذا المصل والبعد عنه
أولى (قوله كما تحته
النسيج) راجع إلى التفتيد
بأسانه وكان الأولى
ذكره عقبه (قوله يفتح
الميم أشهر من كسرهما
وكسر الخاء) في التفتيد
يفتح أوله وثالثه وكسرهما
وصمهما و يفتح ثم كسر
وهي أشهر (قوله وظاهر
أدبه وصاحبه) الظر
هذا معطوف على ماذا
ومنه في الإمداد.

(قوله لاحتمال ظهور شيء) يؤخذ من ذلك أنه لو كان في محل وحده لاسن ذلك مادام وحده
إلا أن يقال الملائكة تحضر عند الميت فتزل روحه عندهم وهم سادون رائحة الحنفة فلا فرق
بين كونه حياً ولا (قوله ثم اصحبه نقاه) في بعده بالاصحاح يحقر وجمعه أن يلقى على فاه
في المختار: ضجع الرجل وضع جنبه بالأرض وبابه قطع وخضع فهو ضاجع وأنجع مثله وأصحه
غيره (قوله حرقه من شيء من عورته) أي ولو من أحد الروحين ثم رثت حج صرح بذلك
حيث قال بعد قوله بالاحسان حتى ماسة لأحد الروحين هـ لسكن من سم على حج عن الشرح
فيما يأتي فتفيد الروح بعد الروحين هـ ويسوق فيه بما أتى من قول الشرح بعد قول انصف
و يلعن حرقه ولا من من قوله لا قال هذا مكر مع ممة من لف الحرقه إلى ثل قال: وقد قيل
ذلك في نف وحب وهو شمل لهما وسأني ما فيه (قوله ثم يلف) من باب رد (قوله ولا تفتح
أسانه) أي يسق لا يفتح أسانه فاحاط وفتح قال عه إرر أو وصل الماء عرقه حرمه إلا فلا
ثم لو لم يحسن فيه وكان يدره طهره لو كان حياً وتو لعل على فتح أسانه أحه فتحها وإن علم سبق
الماء إلى حرقه (قوله وكسر الخاء) وقبل يفتحهما وقبل يفتحهما وفيه كسرهما هـ حج
وهذه الأخيرة قد يستد من قول الشرح يفتح الميم أشهر من كسرهما هـ (قوله ولا يكتفى بهما)
أي المصممة والاستشفاق (قوله مامر آه) أي في قول انصف و دخل أصغه الخ (قوله وفتح
هود) أي وحوها إلى علم أن تحبها ما يتبع من وصول الماء ولا فسد ولا فرق في حصول الفصود
عاد كره من كون الميت عطية أولاً (قوله أنه سوى) أي وحوها (قوله الوصوء لسون) يفتيد
أنه لا بد في وصوء الميت من التنية بخلاف العسل

(و سرحهما) أى شعر رأسه ولحيته إن لم يدهن فهو شرط يسري بهما مطلقا كما هو ظاهر كلام
المصنف وغيره وحري على جماعات وهو المعتمد والأوجه كما هو نصيبه كلامهم بتقديم تسريح
الرأس على اللحية بعد غسل وقته أو ركشها عن بعضهم (مشتط) بضم الميم وكسر هاء مع يكان
الأنثى وضمها مع الميم لإزالة ما بينهما من سدر ووسج كما فى الحى (واسع الأسنان) لثلاثين
الشعر (برق) ليعتد الاقتصاص أو يقل (ويرد للثقب إليه) استحسانا بأن يصعب فى كفه ليدفع
معه إكراهه وقيل جعل وسط شعره ومادته فيبقى (وعس) بعد ما سرت (شقة الأيمن)
عنى إلى الوجه من عنقه إلى قدمه (ثم الأيسر) كدك (ثم يحرفه إلى شقته الأيسر فيعمل شقة
الأيمن مما يلي الفقا والطهر) من كتفه (إلى القدم ثم يحرفه إلى شقته الأيمن فيعمل الأيسر
كدك) أى من بين فمائه وحده من كتفه إلى القدم وقيل يعمل شقة الأيمن من مقدمه ثم من
ظهره ثم من شقته الأيسر من مقدمه ثم من ظهره وكل - ان - والأول أولى كما حى عنه التهامي
والأكثر من وسرجه به فى الروضة ، ومحرم كبه على وجهه احتراماً له بخلافه فى حق نفسه فى
الحياة حيث كرهه وه غير ما ادعى له فلا فعله (فهذه) الأغسال المذكورة مع قطع النظر عن
السدر ونحوه فيها كما قاله الخارج إنه يمنع الاعتداد بها وقد أشار بذلك إلى دفع اعتراض على
انصاف ما كان لأولى له تأخير قوله فهذه غسلة عن قوله ثم يصب ماء قراح إذا لا تكون محسوبة
إلا بعد صبه ولهذا قال المصنف فى سدره ما حاج عدمه وأخره ووجهه فى كثره بعض من يكامل
عليه أن فيه حداً أيضاً ووجهه أن مدته اقتضى حذوه من عيبه فلو تحذى منه حدى له كما هو
ظاهر (ع) واحدة (و مسح نايبة ونائبة) أى قال لم يحسن المطابقة يريد حى يحسن قال
حصلت بشمع سن الإتيان واحدة ، فإن حصل بين لم يزد عليهن كما اقتضاه كلامهما . وقال
المؤيدى هى أدنى السكال وأكل من خمس فمسح .

(قوله فهو شرط
لتسريحهما مطلقا) أى
أى سواء فى ذلك المشط
واسع الأسنان وغيره
أى خلافا للإمداد من
جعل التلبذ شرطا لسن
واسع الأسنان فقط

(قوله ويسرحهما) أى بعد غسلهما جميعا ، وبظهور أن هذا هو الأصل لكل من غسل رأسه ثم سرحهما
وتنعم هكذا فى اللحية حصل أصل السنة (قوله إن سدت) معهومة أنه إمام بده لاسن و...
أن يكون مباحا (قوله يسرحهما مستقفا) بضم الميم وإطلاق وهو المراد به أنه لا فرق بين كونه
محرم وغيره وأن معان المعنى يحصل بين المحرم وغيره ، وحتمل أن المراد بالإطلاق سواء كان
واسع الأسنان أولا وهو الذى اقتضاه كلام الروص (قوله بضم الميم) عبارة القاموس المشط
مثلثة وككتف وعسى وغسل ومبر آلة يمشط بها الشعر وقوله ويسرأى فيقال فيه مشط (قوله
ثم يحرفه) أى يحسبه (قوله وذو أو) أى شقته حركة فيه (قوله احرم له) ومعالم أن
محله حيث لم يحضر العامل فى ذلك ولا حارس وحب (قوله فيه تعبه) أى يترك الأكل ويوفان
فيه تركه كان أو (قوله به مع) أى لأنه يمنع الح (قوله يريد حى يحصل) رادى فى شرح
المهجة الكسر بعد مثل ماد كره بخلاف طهارة الحى لا يريد صب على لثلاث ، وأما فى ظهره
الحى محض بعدد وهما المتصود النضفة ولا فرق فى طلب زيادة البطافة بين الماء لماء ولبس
وعنه (قوله مسح) صهره أن هذه أولى شتى النظر عن لاقاء وعنه فاصورة السمع ،
وأما صورها أن حصل الانتقاء بالسادسة فيسن ساعة للإتيان .

والر يده إسراف (و) استح (أن سماع في ذوى صدر أو حصي) تكسر الحاء وحكى صمها
للتطيم ولا يشاء (ثم يصب ماء فراح) يفتح القاف ويخفف الراء أى حصص (من فرقة إلى قدمه
بعد زوال السر) أو يحود فلا تحب عليه السر ولا مأزيل به من الثلاث لتغير إنباء به التعير
إنباء للتهورية وإعما المحبوب منها غسل إنباء الفراح فيكون الأولى من الثلاث به وهي
المنقطة للوحب ولا تختص الأولى بالسر بل بوجه كافى السكى التكرير به إلى حصول الإنباء
على وفق الخبر والمعنى يدعى فدا حصل الماء وحى غسله إنباء الخالص ويسمى بعدها ثالثة
وثالثة كغسل الحلى فالثلاث تحصل من خمس كما قد ساعد من كلام الترحح أن يغسل الماء وسر
ثم ماء مريض له فلهما غسلان غير محسوبين ثم ماء فراح ثلاثاً أو من سعة يده في يغسل ذلك
كغسلتان. الأولى أن يغسله مرة سدر ثم ماء مرط ثم ماء فراح فلهذه ثلاثة يغسل بها واحدة وكرر
ذلك إلى تمام الثلاث الثالثة أن يغسله سدر ثم مريض له وهكذا إلى تمام ستغسل محسوبه ثم ماء
فراح ثلاثاً وهذه أولى في الظهور وعلم مما ندر أن يحو السدر مادام ماء سدر به تنبع الحسبان
عن السر الواجب والسدود وعلم أن فصار يصب كإروضة بعد الاستحباب على الأولى بمحول
على ما أن الكمال واقعة استن سوا السدر وخشى سار به قول لما وردى السدر ذوى
للغسل لأنه أمسك للبدن الآن يعمل على الاستواء في أصل المضيلة قيل وإنباء الروضة جمع بينهما
غريب واستحب الزنى إعادة الوضوء مع كل غسلة وفيه نظر بل ظاهر كلامهم مخالفة (و) استح
(أن يعمل في كل غسلة) من الثلاث إلى إنباء الفراح (فمن كافر) وفي لآخره أكد للحر ذوى
ولتقوية البدن ودفعه الهواء ويكره تركه كما في الأم وخرج فغسل الكبر بحث يغسل السرة
فانه سب إنباء الظهور به ثم كفى صاباً كمرؤوس الكعب وعلم ذلك في غير الحرم أنه هو محرم
وضع الكافور في ماء غلبه ثم بعد مكمل العمل على غلبه صاباً ثم شطف الشفا بطلاً يلقى
أكبره فسرعه اليد الفساد ولا أنى في هذا التمشيط خلافاً لما رآى في شطف الحى والأصل فيما مر
حذر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم قال يغسل يديه بغير رضى الله عنها إذا نى ثيابهما ومواضع
الوضوء منها واعتلما ثلاثاً أو خمساً» وذكر من دلت إن رأى من دلت على وسدر وجعل في لأجوده
كافوراً أو ثبت من كافور.

(قوله والر يده) أى على السمع إسراف أى وإن كان مسدداً لأن السمع هنا كالثلاث في وضوء جامع
الغسل وقد قالوا فيه إن استحبنا ثلاثاً لأقرب منه بين إنباء وغيره وقد دلت قول شرح الآلى
إلى حصول الإنباء الخ (قوله تكسر الحاء) وحكى فتحه ه معنى ومسه في شرح سبعة الكبر
وفي القاموس والخطمي أى تكسر الحاء أحد من صطله بالفتح ويصح ما محل فصح هذا ما راجع السدر
للول والخصاوالساو عماره انصباح والخصي تكسر الحاء وشبه الاء غسل معروف بقوله وحكى صمها
تكتفل أنه سقى فم وأن الأصل وحكى فتحه بيوانى كده هؤلاً، ويحتمل أنها لغة (قوله وفيه نظر)
معتمد (قوله بعد مكمل العمل) رد حجج كاشفة (قوله ثلاثاً) كاشفة الخ) راد في شرح السبعة
الكبر بعد ما ذكر وهذا فارق غسل الحى ووضوء حيث استحب ترك الاستشفاء فيها اه (قوله
والأصل فيما مر حذر الصحيحين الخ) قال حج في شرح الشبان فينبى ما ما جاء في فرائضه صلى الله
عليه وسلم وفيه أنه ألقى إيهين حنود أى إزاره وأمرهم أن يجعله شعراً على يدي حتى حسنها اه
وقد يؤخذ منه أنه لا بأس بأحد شيء من أثار الصالحين وحبهم كذلك

قالت أم عطية منهن ومشطاهن ثلاثة قروون وفي رواية ضمها ثلاثة قروون وأقسامها خمسة
وقوله أو حيا إلى آخره هو بحسب الحاجة في الصفه إلى الزادة على الثلاث مع مراعاة لوتر
لالتحجير وقوله يبرأ من أي إن أحسن وكاف ذلك بالكسر خطبا لأن عطية ومشطها وضمها
بالجفت وثلاثة قروون أي عشر القروين والخاصة (فلا حرج) من ميت (بعده) أي العسل
(بحس) ولو من الفرج وصل الشك في أو وقع عليه حس في آخر غيبه أو بعده (وجب إزالته
بعض) من غير إعادة غسل أو غيره لسقوط النجس بمجرد حصول الطهارة به الخارج (وقيل)
فيما إذا لم يكن تحت إزالته (مع العسل إن حرج من السرج) ليحتمل أنه بالأكل (وقيل) في
الخارج منه تحت إزالته مع (الوضوء) بالخروج على ما تقررون وإن كان قليلا إذ حر المصاف اليه مع حذف
المصاف وقيل لا العسل كما في الحلي أنه بعد التمكن فيجوز به كل النجاسة فقط وما في المهمات عن
صاوي الدعوى أنه لا يجب غسلها إنما إذا كان بعد التمكن مردود ولا يصح ميت حيا يود
أو غيره ولا يجوز غسل أو غيره لا غسله ثم شرع في بيان العسل فقل (ويصل الرحم الرجل
ولمعه امرأة) فكل ولي صاحبه وسائر نسبه فإن شرج هذا هو ذنبل والأول منهما هو النسب
من هو هكذا خط نصف وحدث لفتح إسناد يمسك لذكر المرأة بوجود العسل بالمعقول
كما في قولهم أي التقصير مرة ومما كرد ليس معنى من يجوز رفع الأول منهما ويكون من عسل
الحل ويذكر في ٢٠ - المخطوطة بعد

(قوله قالت أم عطية) انتهى بسنة ضم النون وفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتية وبالموحدة
وقال بن معمر نسخ النون وكسر السين وهي بيت الحارث وقيل بنت كعب الأنصارية رضي الله
عنهما اه من جامع الأصول لأن الأنس (قوله وكاف ذلك بالكسر) سج في ذلك الترمذي في
شرح العمدة حيث قال بكسر الكاف لأن الخطأ لأن عطية فيما ظهر ولا نقل ولكن اه
شغل الله بن علي كونه خطبا لأن عطية محترمة العدول عن فتح بن ذرارة لكن قال السميني
في المسح به ما ذهب فيه ذلك ما كسر مقام ذلك وقد مر مثله اه وهو صهر في أن
الخطا من لأن عطية وحده من الخطا العسلات وإنما لم يحسن ضمير الجمع في إسناده وأما
فإنه ضمير الواحدة فيكون الكل خطبا لأن عطية لعله لأن جملة العسلات مقصودة بالأمر
لما شرع به وحو أن أم عطية هي التي شافها النبي صلى الله عليه وسلم بالأمر فأقامها مقامهن
في العسل مع كونه في الحقيقة بكل وكسب إنما قوله وكاف ذلك بالكسر أي في موضوعين كما
نقل عن شيخ الإسلام في شرح الاعتقاد وهو مذهب ملاق الشرح (قوله وضمها بالتحجيف)
لعل حكمة لتعبر بالتحجيف أنه موقع لأن حس لا يسي السعة في سريته ولا فيجوز
الشد في الدعة (قوله سحر على ما قرر) أي في قوله تحت إزالته مع الوضوء وقرر حج ما
تقصي رفعه حيث قال تحت مع ذلك الوضوء (قوله لا العسل) أي فلا يجب (قوله ويصل
الرجل الرجل الخ)

فيه لو صرف العسل العسل عن عسل ميت أن قصد العسل عن الحية مثلا إذ كان
حيا يسمى وفاقا لم أنه نكح ماء على أنه لا شدة الية وأن مقصود الطهارة وهو حاصل فإن قلت
بشدة الية وكان حب مقصود العسل العسل عن حية يسمى وفاقا لم أنه نكح كما لو اجتمع على
الحلي إعلان وإحيان فتوى أحدهما فإنه يكون اه مهم على منهج .

مسدود علامة التأنيث على أنه يحج ذلك دون ماد كراهة لأنه معطوف فهو مانع ويعتبر فيه ما لا يصح في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفسد الحصر والاحتصاص ويؤيد الداع لم يستند منه حصر ولا يعترض بكونه راجعاً بعسل المرأة وعكسه في صور إذ كلامنا في الأصل كما قاله الترح فهو كالمستثنى والقياس متناع عسل راحل للأمر إذ حرمة البظر له إجماعاً له بالمرأة (وعسل أمته) أي يجوز له ذلك ولو مكاسة أو مذبذبة وأما ولد ودمية لأنهن ممنوعات له فحشهن الروحة من أولى الملكة الرقصة مع الصنع والكسابة ترتفع بنوب ماله تكن شهوة مهن مروه أو معتدة أو مستبارة لتحريم صعبهن عليه وكذا المنكرات واسعة الأولى وقصة العليل من كل أمة تحرم عليه كونه كونه وهو المعتمد كما تحته الرري وإن كان لأسوى مقتضى إطلاق اسمهاج حوار ذلك لا يقال مسدود إما عاكفة بالسي والأصح حل اجتماعها ما سوى الوطاء فعدها أولى أو مبردة فلا خير عليه بخودها ولا لغيرها ولا البظر إسمها غير شهوة فلا يمتنع عليه عساها لأن قول تحريم عساها ليس لما ذكر بل لتحريم بصعها كما صرح به في المجموع فأشبهت المقتدة بجمع تحريم الصنع وعلق الحق بأحس (و) عسل (روحته) ولو كناية وإن لم يرخص به راحل محرمها من نهر منها وشمل ذلك ما لو كسح أجنب أو نحوها أو

(قوله وقد يقال تقديم المفعول هنا يؤيد الحصر الخ) أي يقال في توجيه كلام الشارح أيضاً .

(قوله مسدود علامة التأنيث) كأن يقال وعسل المرأة (قوله دون ماد كراهة) وحصول الفس بالمعطوف عليه وهو كاف اه سم على حج (قوله مسدود الحصر والاحتصاص) قال النسخ عمدة بعد ماد كراهية أن إحداه احتصاص إنما هو في سد المفعول على سببه وأما كونه في سد المفعول على الداع فمأخذه اه أقول وقصه أنه قال في البحث تقدم ما حقه التأخير بعد الحصر وهو مخالف لما ذكره الحاشي ، اللهم إلا أن قال إن ما ذكره الحاشي بحسب التوضيح وما في الصحيحين بحسب الاستعمال فراجع (قوله والقياس متناع عسل راحل للأمر) خلافاً للحج .

سبه — قال بعضهم لو كان الميت أمرد حسن الوحة ولم يحصر محرم له عجم أيضاً بناء على حرمة البظر إليه اه ووافقهم من سكن مده بما إذا حصى الفسة لأنه اعتمد ما صححه الرقي من أنه لا يحرم البظر للأمر إذ اعتمد خوف الفسة وهذا مبدى به من الفس من عسل إرد الحسان هم الأخاب فيتأمل اه سم على مذهب وطهره وإن ما يوجد غيره وسمي أن يقال إن لم يوجد إلا هو حارله وكف نفسه ما أمكن فسد على ما هو في الشبهة من أنه يجوز للأحصى البظر للشهادة من يحس عليه وإن حاف الفسة إن تعين ويكف نفسه ما أمكن إلا أن يفرق بأن للفصل هذا بدلا بخلاف الشهادة فإنه رغب بجميع الحق بالامتناع ولا بدل لها ، وبعبارة أخرى (قوله يد حرماً البظر) أي بأن حبيب الفسة على المعتمد (قوله وعسل أمته) أي لا العكس فلا يجوز بوحدة من الأمة وما بعدها أن يعسل سبه ما يرون ملكة عنها ولأن ملكاته كانت محرمة عليه شرح الشهادة الكبير وعنده اهني أيضاً بخلاف الأمة لا تفصل بينها في الأصح والمراد بأمته التي يجوز له وطؤها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ إحدى أختين كل منهما في ملكة ثم ماتت من مبطها قبل تحريم الأخرى فإنه لا يجوز له أن يعسلها على ما عصبه قوله الذي تحرم صعبهن عليه (قوله أو معتدة) أي ولو من شبهة وكما لا يصل زوجته للمعتدة عن شبهة لا تفصله كما سيأتي

أربعاً سواها لأن حقوق الكساح لا تستصحب ما يوجب بدليل الوارث «وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عائشة رضي الله عنها ما صرنا نعلمك حتى نعلمك وكفيتك وصليت عليك ودفنتك»
رواه النسائي وابن حبان قال لوالده رحمه الله تعالى فمخ الخبر «إذا كسب تصحح عروساً» ومعنى قوله ما صرنا نعلمك إلى آخره أنه عليه السلام لا يعلم عائشة لأنها لا يوجب فيه لأن لو حرف امتناع لا متناع (وهي) بمنزلة (روحها) بالاصحاح وقد صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سأؤد أي لو ظهر له قولك بعد كونه وقت عليه عليه السلام والسلام ما غسل إلا سأؤد بصدقهم بالتقدم بعد العرض العظم ولأن جميع بدنه يحن لحق عرقه من حنانه ولأن أنكر نوصي بأن يغسله روحه ثم يمسح به ثم يغسله خمس فغسلت ولم يكره أحد ولا أثر لأحد عندها بوضع غسل ماله ولا لتكافئها غيره لأنه حتى نمت له ولا يخط كالغيرا ويحكم بما يأتي أن الكافر لا يغسل منه أن لا يمسح إلا بماء إنما يغسل روحها متى لا يرجعه فلا عليه لحرمة جسده والظر منه وإن كانت كالروحة في البقعة وتحوط ومنها بالأولى التي تطلق وتفسح وألحق بها الأخرى الروحانية العبدية عن ولاء شبهة فلا يغسل روحها ولا يمسحها كما لا يغسل أمه أمه وفوق الكسابة وإن استوبا في حوار النظر بعده ما بين السيرة والركبة من عنقها نصي نحس حلاله في مكانة فادفع رد الركبة له الله سبحانه عليها (ويعني) أي السيد في نه من أمه وأحد الروحاني في غسل الآخر (حرفه) على يد ما سجد (ولامس) وقع بينهما وبين الميت أي لا ينبغي ذلك لئلا ينتقض وضوء العاقل فقط أم وضوء العاقل

(قوله إذا كسب تصحح عروساً) ولا قيل فيه ربه ما يموت عليه صلى الله عليه وسلم لأنها علمت بقوله صلى الله عليه وسلم ومات بها لا يموت قبله فلو طلبت غير ذلك لكان فيه عدم صدقه فيما أخبر به أو بعد مسجدها (قوله وهي يغسل روحها) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ساق هذا يله من أنها لاحق بها في ولاء النفس لأن الكلام هنا في الحواز (قوله ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا سأؤد) انظر هل رد أن هذا قول صحابي فلا يستدل به أنه سمع عن منبه أقول لعل المراد أن قوف شهر وبكر علم أحد من الصحابة رضي الله عنهم (قوله أي لو ظهر لها قولها الخ) هذا يدل على أنها ظهر لها أن ساءه كن أحق بماله من غيرها من الرجال وهو لا يطابق المقصود من أن غسلهن حائز مع كون غيرهن من الرجال حق ويعني جواباً أنه دل على حوار والقدرة تصرف عن التمسك صرف بحق حوار أو أن يغسلها فتكون لو استقبلت من أمري الخ لا يصرحت بدين هو أحق بغسله ويؤيد عليه صلى الله عليه وسلم (قوله أن الدمية إما يغسل روحها) إن كان المراد أنها لاحق بها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وإن كان المراد أنها لا يمكن من التمسك فبغيره لأنه لا يفرق من عدم الأولوية عدم حوار ثم رأيت سهاش عن شرح لروص وأهجة أنه ذكره بغير النسبة روحها اسم وأن شجب ما يردى أعده وهو صريح في قول المخي إلا أن يغسل بدمية روحها لمسك مكرهه (قوله فلا يغسل روحها) معتمد بحد لحرمة النظر من حاشي كما صرح به الشرح فمن الخطية (قوله أي لا ينبغي ذلك) أي لا يحسن غسل مكرود في غسل العورة أما فيها حرم لا مري في قوله ولو لم الحرفة وحب لحرمة من شيء من عورته فلا حاش

(قوله لا يغسل عائشة لأنها لا يموت قبله) هذا قد يتبع نقيض المطلوب على أنه ليس معناه ما ذكر لأن ما صرنا نعلمك جواب وليس الجواب بقوله فغسلتك الخ كما هو ظاهر (قوله ولا أثر لانقضاء عديتها) لو أخره عن العلة بعده كان أولى (قوله ويعلم بما يأتي أن الكافر لا يغسل مسلماً) أي إن كان هناك غيره أخذ ما يأتي قريباً في قوله وبو حصر ما يب له كركاير ومسألة غسل ثم لك أن تقول إن كان مراد الشراح بما يأتي ماسياً في قوته وشرط التقديم لا يحد في الإسلام والكفر فعل هذا منه ممنوع لأن الكلام فيه في التقديم وعدمه فلا يعلم منه حكم الحواز وإن كان مراده غير هذا في شيء عن (قوله على يدها استحباباً) ظاهره وبو في العورة وهو ما نقله عنه الشهاب سم في حوائج النجفة

فلا لما مر. لا يقال هذا مكرر مع ما مر من تع الحرفة الشامل لأحد رويحي فقد قيل ذلك في لف
واحب وهو شامل لهذا وهذا في ما مذوق وهو حصصهما ولا تكرار نعم الذي سوغ إعاها هو
سكرر ههنا مع من غير أنه من لسكرر غسل لف حرفة على يده في سائر عهده ومع ذلك
لا تكرار أيضا لأن هذا بالمر الكراهة ليس وماها بالمر لا تقتصر الظاهر به (فان لم يخصر) هـ
(إلا أحس أو) لم يخصره إلا (أحسبه يم) أي أتيت حيا (في لأصح) فهما إلخا لمقتداه من
تقداه. إذا غسل متعشرا ثم توقفه على الدبر أو من لحرقه ويؤخذ منه أنه لو كان في ثياب ساهه
وخصره من مالا ولم يكن عهده به لصل الماء لكل يده من غير من ولا يضر وحده وهو صاهر
ولأوجه كما أفاده الشرح أنه من الحاشية لأن برانها لا يدل لف خلاف السبل ولأن التيمم لا يصح

(قوله فلا ما من) أي فلا يتصل وين تعلق يظهر أنه من على لأن الشرح أدل له فيه للحاجة هـ
نعم على منهج (قوله وهو شامل ههنا) ومنه نعم حرمة من أحد رويحي عوردة الآخر وكراهة
من ماعداها وبه صرح حججنا فقدمه وقول من ههنا على حججها من الشرح حوار من
العورة من كل ههنا وعليه ثم ذكره ههنا من المذهب يخصص العموم قوله ثم ولله الحرفة واحب
وكأنه قيل لا في حق الزوجين وهو ظاهر قوله هـ وهو حصص ههنا فيكون ليس ولو للعورة عهده
مكرره لأحرما (قوله لأن هذا) أي ما ذكر من قوله بأنه من الخ (قوله لا أحس) هـ
حج بعد قوله أحس كبير واضح وأنت امرأة أو أحسبه كدك وبذكر مفهومه قل نعم
عليه مفهومه أن الخشى ولو كثيرا إذا لم يوجد إلا هو نفس الرجل وإزالة الأحسب وم يصرح
به وقد توجه القياس على عكسه أي من ههنا تعلقه هـ (قوله عه) أي تعلق كما هو معلوم
وكتب عليه نعم على حجج من عك الديعة أملا هـ رحمه الله أقول الأقرب الأول
لأن الأصل في العادة أنها لا يصح إلا بالنسبة لكن عبارة شيخ العلامة الشوخي على المنهج فيها
حرم حج في الإهات لعدم وجوب النسبة كما مر هـ (قوله في لأصح ههنا) ولو خصص من له
عساهما بعد الصلاة وحب العرس كانوا يعم لفقد الماء ثم وحده وحب إعادة الصلاة هذا هو الأصهر
وتحري الخلاف في المصنف على استلزام حاشية صهاربه هـ مع على منهج أقول - حرج
قوله بعد الصلاة مانو خصص بعد الدفن فلا يمش لسقوط الطيب بالتيمم بدل الغسل، وليس هذا
كما لو دفن إلا غسل فانه يمش لأحاده وحدث لأنه لم يوجد ثم غسل ولا يملكه وينبغي أن مثل الشفن
يدلوه في القبر فقدمه له فانه دقيق وقيل عن معصوم في يدرس خلافه فليحذر (قوله لفقد الفاسل
لفقد الماء) أي وذلك بأن يكون في محل لا يلبس الماء منه فيقبل مثله في قدم العاسل
ولو قيل بأحسره إلى وقت لا يخشى عليه فيه التيمم لم يكن بعيدا (قوله لكل يده من غير من)
يؤخذ منه أنه وكان كدك وأمكن الصب عنه بحيث يمل الماء إلى جميع يده فلا من ولا ينظر
وحب (قوله أنه من ريل العجاسة) أي الأحسب رجلا أو امرأة أي وإن كانت على العورة ويومعت
بدها وحش براتها ويحصل بذلك العسر ويسمى أن مثل ذلك السكس، وشرق يده ويبي
الغسل بأن له بدلا بخلاف التمسكين ويؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن رجلا
ما مع روجه وقت جماعه لها وهو أنه يجوز بكل من الرجل والمرأة الأحسبين إزاله أحده عن
الآخر وإن أدى إلى رؤية العورة

(قوله فقد قيل ذلك في
لف واحب) أي لأنه
معرض في السوءتين
كما مر.

قيل : إنها ، ولو حصر الميت لا ذكر كافر ومسلمة غسله لأن له النظر إليه دونها وصلت عليه اسمه
والولد الصغير الذي لا يشبهه بغيره لذكر والأش لخل نظره ومسه ولحقه لشكل الكبير يغسله
أخاؤه مهما كان قدواً عم كالأول يحصر الميت إلا أحس كذا حرم به أن يعرف بعد بظاهر كلام
أصله والذي صححه في المجموع ونهيه عن اتفاق كلام الأصحاب وثب لكل من الفريقين تسميته
للحجة واستصحاب الحكم الصريح وهو : ما هو يعتمد قال : يغسل فوق ثوبه ويختلط العسل في
عقب البصر والنس ويرقى بدهن وبين : أحس بأنه مما يحسن لاتخاذ في حبس المذكورة والأوثنة
تخلقه ثم ويدرك ذلك أحدهم به ، لا يحوط في البصر منه على حاجة وأنه لا ينفك منه التمسك
ومقابل الأصح يغسل لبس في ثيابه ويغسل العسل على بده حرقة ويغسل طرفه ما تمكده ، فإن
اضطر إلى البصر بطر للضرورة وانعم أن الرجال أولى بغسل رجال الأمن من غسل صهر غلي
كأمره فيقدمون في غسل رجل على برونه وأولاهم من ذكره بوله (وأولى الرجال به) أي
رجل إذا اجتمع في غسله من أقارب من يغسله (وأولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال
انصابت من النسب ثم الولد كما سأل في الفرع الآتي ثم روضة بعدم في الأصح لما سأل
في عكسه وكلامهم يشمل الروضة والأمة وذكر فيها ابن الأستاذ احتالين :

(قوله ولو حصر الميت
الذكر كافر ومسلمة غسله)
أي وجوباً أخذاً من
قاعدة ما عاز بعد امتناع
يصدق بالوجوب وساء
على ما مر أنه مخالف
دعوى الشريعة وبرحم
(قوله ويرقى بينه وبين
الأجنبي) أي الواضح

(قوله ولو حصر الميت) أي ذكره أو أنى (قوله عليه الذكر والأنثى) أي يحوز لكل منهما
غسله لأنهما جميعان على غسله (قوله والحنث لمشكل) أي وكذا من جهن ذكر أم أنثى
كأن كل سبع مائة عمر أحدهم عن الآخر ، اه سم على مسيح (قوله إن لكل من الفريقين
غسله) أي عند فقد المحرم ، ونسعى افتتاده على الغسل بوجوب دون غسله التمسك وبما لم
ودون دونه وعمره سم على مسيح ، قال الناشر : سمى قال الأسوي حيث فسألت الأجنبي
يغسل الحنث فينتج اختصاره على غسل واحد لأن الضرورة تدفع بها ه وقوله ويغسل أي
الحنث فوق ثوب أي وجوب وقوله ويختلط العسل راح حج (قوله ويرقى بدهن وبين
الأجنبي) أي حيث حرم على المرأة تسميته ، ولا يخالف هذا ما سبق من أنه حيث سهر غسله في
ثوب ساع فلا نظر ولا مس وجب لحوار يختص ما سبق كما يدل عليه عبارته بما لو أمكن
إيقؤه في سحر من عمر مس ولا نظر لثني من ، به وماهية على لوعلى في ثوب مع الاحتياج إلى
المس ولا نظر لبعض حرثه (قوله فيقدمون) أي وجوب في غسل رجال حيث فاقص الحسن
إلى غيره وبما دون هو يغسل كما يأتي في قوله وقصة كلام الشيخين الخ .

فرع : يوقص الأب مثلاً إلى رجل حبي مع وجود رجليه والفرقة وبولاء أولاد هو أبعد
مع وجود انتم عليه وسهر بإعلاق الأسوي ذكر الجوار ويكوب ثوب ثم ريت في شرح السبعة
منه قول من يورد في التقديم في الصلاة معتد بها وعسل الرجل الأب ثم الأس وأعلى وثقل الخ
ما عه نقلاً عن شرح المهذب ويقدم مفصول الدرجة على نائب فاضها في لأفس وبأن الأقرب
العائت على الجيد الحاضر اه وقد لاخاذه كلام الأسوي ثب جعل امر دمه أعنى من كلام
الأسوي من أخو لا غير كما هو ظاهر كلامه ه سم على مسيح (قوله وأولاهم بالصلاة عليه)
بصر هل الأولى بالميت لرفيق قريبه الحر أو سيده اه سم على حج والأقرب الثاني لأنه لم
تقطع العلة بينهما دليلين روم مؤنة تعهد عنه .

أوجههما لاحق لما بعدهما عن لاصب وولادات وبطل له كلام ابن كنج الآتي ثم أفضه لها
 أوى من الأسن كما في البفن (و) أوى النساء (سها) أى للمرأة في غسلها إذا اجتمع من أفرسها
 من يصلح له (قوابلها) من النساء سواء الحارم كالبسات وغيرهن كبت العم لأنهن أشقى من
 غيرهن . وقول الجوهرى : القربات من كلام العوام لأن العبد لا يجتمع إلا بعد اختلاف النوع
 وهو موقوف هنا يرد بصحة هذا الجمع لأن القربات أنواع محرم داب رحم كالأم ، ومحرم داب
 عصوه كالأخت ، وغير محرم كبت العم (وبقدم على روح في الأصح) لأن الأسن بذات
 أليق . والثاني بقدم عليهن لأنه ينظر في حال الحياة إلى ما لا يظن إليه منها (وأولاهن ذات
 محرمية) وهى من لو فرصت ذكرها حرم ب كنهها فإن استوى انتم فيها قدمت داب العسوة
 وكانت ذكرها كالعمة على الخلة فإن سواها قدم على قدمه في الصلاة على أمه فإن سواها
 في الجميع ولم يتشاحا فذاك وإلا أفرع بينهما ، ثم إن من سكن داب محرمية قدمت الترتى فترى
 ثم داب الولاء كما في المجموع ، وإما جعل الولاء في الذكور وسطا وأخروه في الإناث لأنه في الذكور
 من قضاء حق الميت كالنكاح والدفن والصلاة وهم أحق به منهن لقوتهم ، ولهذا يرثونه بالاتفاق
 ويؤدون ديونه ويفدون وصيه ولاشئ مما ينهى لأرحام مع وجودهم ، وقدمت دواب لأرحام
 على دواب الولاء في غسل الأموات لأنهن أشقى منهن وضعف ولأنه في ذوات ، ولهذا لا ترث امرأة
 بولاء إلا عيبتها أو ممتنيتها نسب أو ولده ، ثم بعد دواب بولاء محارم الرضاع ثم محارم التبصرة
 فيما يظهر كما تخفها لأدعى والمحققى لكن لم يذكرها بينهما ربنا قال اللغوى .

(قوله وإما جعل الولاء
 في الذكور وسطا) أى
 بين عصبات الأب
 وذى الرحم

(قوله أوجههما لاحق لما) أى يقتضى أن قدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم حوار عساها
 فيحور لها ذلك كما تقدم لكن قد شكل على هذا تقدم روحها العمد على رجال الترافة ، وأى
 فرق بين الذكر والأنثى رقيقين حتى يقال إن روعة الأمة لاحق لها بعدد ما عن لاصب وولادات
 بخلاف العمد مع أنه لاحق له في المناصب والولادات أيضا ، ولعل الفرق أن العمد من حسن الرجال
 وهو من أهل الولادات في الحمة ولا كذلك الأمة (قوله لأن القربات أنواع) لكن يحتاج لتقدير
 مضاف أى دوات قرابتها أو محسن القرية على القرية محارم الرضيع المحر (قوله وكانت ذكرها
 كالعمة) ظاهره ولو بعدت (قوله ولم يتشاحا) أى فوضب إحداهما إلى الأخرى أو أراد لاجتماع
 على الفسل أو طلبة إحداهما فوافقتها الأخرى (قوله ثم داب بولاء) أى صاحبة الولاء أن كانت
 معمة . أما العقيقة فلا لاحق لها في العسل (قوله وإما جعل الولاء في الذكور وسطا) أى بين
 الأقارب حيث قسم على دوى الأرحام وأخروه في ذوات إن قدموا دواب لأرحام على دواب الولاء
 (قوله ويؤدون ديونه) يتأمن قوله ويؤدون ديونه ويفدون وصاياه فإن قضيته أن كلاما من
 هذين حصل لهم ردة على الإرث ومنه طر فإن قضاء الديون وتنفيذ الوصايا إنما وجب عليهم
 لكونهم ورثة ، وأتى منه في دوى الأرحام حيث ورثوا (قوله لسكن لم يذكرها بينهما ترتيبا)
 أى وعنه ومنه أحد الترتيب بينهما لمعنى قام عنده كان يقال إن المحرمية بالرضاع أقوى . ما ورد
 أن اللحم يترى من اللبن ، فكأنه حصل حزم من الرصعة في بدن الرضيع ولا كذلك
 المساهرة .

وعليه تقدمت عم بعيدة هي محرم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بلا حرمة (ثم الأحذية)
 لأنها لم تق (ثم رجال القرابة) من الأتوبين أو أحدهما (كترتيب صلاحهم) لأنهم أشقرب عبيها
 ويطلعون عاد على ما لا يطلع عليه العبر (قلت - إلا ابن الم ونحوه) من كل قريب ليس محرم
 (فكلاحي - والله أعلم) أي لاحق له في عسها قطعاً حرمة بطرد لها وخالوة لها وإن كان له في
 الصلاة حق (وتقدم عليهم) أي رجال القرابة المحارم (زوج) حرّاً كان أو عبداً (في الأصح)
 لأنه يطر إلى ما لا يطر إلى في حال الحياة - والثاني يقدمون عليه لأن القرابة تدوم واستكاح
 ينهي ما موت وعدم من ذلك فندم الأحياء على الزوج ، وشرط التقدم الاتحاد في الإسلام
 والكفر وأن يكون حرّاً مكافاً وأن لا يكون قابلاً لبنت ولو بنى كما في إرثه منه ، وكذا الكافر
 العبد أو الكافر من اسم والناس القريبين كما صرح به القموي في الأولى قال الزركشي
 ويسعى أن لا يكون بينهما عداوة بل هو أقوى من القابل بنى ، وإن لا يكون فاسقاً ، وقصة
 كلام النجاشي بل صرح به وحبوب الرب المذكور وهو كذلك بالنسبة للفقهاء ليس لعبد أحسن
 من فيه من إنطال حتى لا يب - أما هو بدون عوص فمستحب (ولا تقرب المحرم ديناً) بدات
 أي محرم نصيبه وطرح الكافور في ماء عسبه كما تنفع فعله في كعبه كما مر (ولا يؤخذ شعره
 وظفره) أي يحرم إزاله ذلك منه إبقاء لأثر الإحرام .

(قوله وعلم من ذلك)
 تقدم الأحياء على
 الزوج (أي من حريين
 الخلاف في تقديم رجال
 القرابة عليه مع أنهم
 مؤخرون عنهم اتفاقاً .

(قوله وعسبه تقدمت عم) في كلام الزبدي ما عسبه حيث قال : قوله ذات حرمة ربما يؤخذ
 من عمومها أن عسب العم بعيدة إذا كانت أما من الرضاع أو أختاً تقدم على بنت الم المهرية ،
 ولكن الظاهر كما قاله الأسوي أن المراد لحرمة من حيث النسبة ولا لم يعر بالرضاع هنا بالكيفية
 (قوله هي محرم من الرضاع) وعسبه أن يصاهاوه كذلك كعت بن عم هي ثم روجه حيث كان
 البنت ذكر (قوله على بنت عم) قصة ما ذكر أن الباقين إما ذكره في حق الم وبها ما عسبه
 حج حاله وعليه يجب تحريمه مع بنت من الحاش بد كان للعبدية حرمة من الرضاع تقدم على
 القرني (قوله كترتيب صلاحهم) قال في شرح البهجة الكبير : هم الأقدمون حتى من الأسبق هـ
 وتقدم ذلك في كلام الشارح قال سم وقوله هنا يتبع بقوله أعني اهـ (قوله وشرط التقدم)
 أي شرط كونه أقوى بالتقدم على غيره ما ذكر وعسبه فلا عسب على الكافر بعسب الم ولا على النقال
 ونحوه ذلك ، لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من احتمعت فيه الشرود وقد تقدم عن الحلبي
 أنه نكره للدمية تعسب روحها المسلم (قوله وإن لا يكون قابلاً للبنت) قال في شرح البهجة الكبير
 بعد ما ذكر وهذا عسب السبي بن عرسبه فمما ليس بمصالح حتى في عسبه ولا الصلاة عليه ولادعه
 وهو قضية كلام غيره ونسبه في الكفارة عن الأصحاب بالنسبة للصلاة (قوله وإن لا يكون فاسقاً)
 قال حج وأن لا يكون فاسقاً ولا صلباً وإن مير على الأوجه هـ ويستفاد ذلك من قول لشارح
 مكلفا لم (قوله بالنسبة للفقهاء ليس لعبد أحسن من فيه) فلا شك عسبه ما تقدم من أن ما ذكر أوصي
 أن عسبه روجه فعلى أن ذلك من فيه بويص بد صورة الفتوى أن عسب من به الحق من
 العن ويقوصه لعنه (قوله ما هو) أي الرب بد لم يكن في ركة فتويص ففيه مسامحة
 فتأمله (قوله ولا يؤخذ شعره) . قال في شرح البهجة الكبير : ثم إن أخذ من ذلك شيء
 أو نتف تسريح أو نحوه صر في كعبه ليدفن معه اهـ وكتب عليه سم قوله صر الخ صره
 في كعبه ودفعه معه سة . وأما أصل دفعه فواجب . والحاصل أن ما انفصل من الميت أو من
 حي ومات عقب انصافه من شعر أو غيره ولو يسيراً يجب دفعه لكن الأفضل صره

لغير الصحيحين : أنه بعث يوم القيامة مسلماً ، وأناسي أن لأفديه على قاع ذلك وإن خالف في ذلك امرئ وذهب السلفي إلى أن لدى دم غده إحتساباً على الساعل كأنو حتى شعر بأثم وقرق بينهما بأن النائم يصدق عوده إلى اللهم ولهذا ذهب جماعة إلى تكليفه خلاف الميت ثم محل ماقرر فيما قبل التحليل الأول أما بعده فهو كغيره كما يأتي في سورة ولا بأس بالبحر عند غسله كغيره حتى عند العطر ولا يأتي عما مافين من كراهة حبوسه عند العطار بعد الراحة لمحااجة إلى ذلك هما بخلاف ماذهب ، وقصة كلامهم عدم خلق رأسه إذا مات وبقي عليه الخلق ليأتي يوم القيامة محرماً وهو ظاهر لا يقتضيه كلفه فلا يطلب منه حتى ولا يوم عمره به كالأول كان عليه طواف أو سعى (ونظير لعمدة) المحدة (في الأصح) أي لا يحرم تطيبها لأن تحريمه عليها إنما كان بالاحترار عن الزمان وللتنج على الزوج وفرد لا يثوب والذي يحرمه ميت من المحرم ورد أن التحريم في غيرهم كان على الله ولا يرول بالموت (واحدة أنه لا يكره في عمر) الميت (للمحرم أحد ظهره وشعره طه وغاسه وشربه) بعدم ورود مهي فيه قال ارافعي ولا سبب في نروضة عن لاكثر من أنه مسح كالحق والدم أنه يكره ورجحه أصعب بقوله (قيل الأصهر كرهته ، والله أعلم) وإن اعتاد إزالته حياً لأن أجزاءه للثب بحرمته ولا يهلك بذلك ولو ثبت فيه شيء من ثبت الأمر بالإسراع على ذلك ولأن مصره إلى الله وصح النبي عن محبة باب الأمور ، وقيل في المجموع الكراهة عن الأم والمختصر فهو حديد في الأصح في الروضة أن الميت لا يحل وبكأن لما أنه حره فلا يصح كبد المسحونة في قطع سرفة أو قود وحرمة الأنوار والعقاب بحرمته ذلك أي وإن عصى بغيره ثم بحر كراهة إزاله شعره ما تدع حاجه إليه وإذا

(قوله وقصة كلامهم عدم خلق رأسه الخ) قضية تعيينه بقوله ليأتي يوم القيامة بحر حرمة الخلق وقصة عليه ثوب بقوله لا تقطع كلفه فلا يثبت الخ أن المجموع إنما هو ميت الخلق لأصله فيراجع ثم لا يخفى ما في عمره هذه من الحزارة .

في كلفه ودفعه معه مراراً وقدمت الإشارة إليه في قوله بعد قول المصنف ورد الميت فإنه وأما دللته فيسألني ، وقوله أو غيره منه مالم تقطعت مصار من اللب وراثت فحب دونه ، وليس كونها معه في كلفه (قوله لغير الصحيحين) لفظه « لا نسوة بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مفيد » اهـ شرح لمهج وعمره البحري لا نسوة سوا واعظ ولا نسوة نظب اهـ وصطله الفسطاطي شارحه بفتح البوقفة والميم لغير أني در وله تصمها وكسر انه في التمسك اهـ (قوله خلاف الميت) أي فلا تحب القدسة على الساعل به (قوله ثم عن ماشر) أي من حرمة التطيب الخ (قوله ولا بأس بالبحر عند غسله) أي لولا أنه من حين لموت كما في حديث من في قوله بل في المجموع عن بعض الأصحاب سبق أن سحر عنده من حين الموت الخ (قوله ولا يقوم غيره به) هل المراد لا يجوز أو لا غلب اهـ سم على صحة وسناد من المرفوع عنه الأول (قوله أي لا يحرم تطيبها) أي ويسعى كرهته حرواح من الخلاف (قوله وصح النبي عن محدثات الأمور) وهو ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ، والمراد به هاهنا توافق قوائد الشرع (قوله وحرم في الأنوار والعقاب بحرمته ذلك) هل يؤم يمكن غسل ما تحب السنة إلا قتلها فيه طار ، وفيس ما يأتي من وجوب حتى الشعر المسد وحوه فلا أن تفرق بين هذا حر والاسهاك في قطعه أكثر من إزاله الشعر غير راجع وعبارد حج ومن ثم حره حبه وإن عصى بغيره أو تعذر غسل ما تحت قفقه كما قصده علاقهم وعليه فمعه عم تحب اهـ وكتب عليه سم ما صه قوله أو بعد الخ أي وإن وجب إزاله شيء من العسل والفرق ظاهر مر اهـ ثم ماد كراهه حدث لم يكن تحت قفقه بحاسة أما إذا كان تحب ذلك فلا حجة على معتمد الشرع بل يذهب خلا

كل من شعر رأسه أو خفيه ضلع أو نحوه أو كان به فروج مثلاً ووجد معها بحيث لا يصل اليه
إلى أصوله إلا بالبركة وحت كما عرّج به الأذرع في قوته وهو ظاهر .

(فصل)

في تكفين الميت وحمله وتواضعهم

(تكفين) الميت بعد طهره (ع) أي بشيء من جنس ما يجوز (له لسه حيا) فيجوز تكفين
لمرأته وغير التكفين من صبي ومجنون في غير ر (والمرء والمرءة مع الكراهة) بخلاف الخنثى
ولنا مع عدم منع تكفينها في المرءة وغيره مع وجود غيرها لا المصفر ، ولا يجوز للمسلم تكفين
قوله يعني في منع تكفينه ولو استشهد في ثياب حرير لفساد ضرورة كمدفع قل جار
كفيه فيها مع وجود غيره لا سيما من أن لسه تكفيه في ثيابه أي سجد فيها لاستعداد
تطخت بدمه كما أفنى بذلك الوالد رحمه الله تعالى تبعا للأذرع في أحد كلاميه .

من غير علم ولا ضرورة على ما قاله حج من أنه يصح التيمم عن النجاسة إذا تعدت إرالتها يوم
وحيث عليه ويبقى ماله واحد . لا تكفي اليد والحي قول بقسم الأول أو الثاني فيه غير
وأن قرب من المعنى عدم الميت لأنه إذا تم به الميت يصل عليه الحي صلاة فاقد الطهورين وإذا
تم به الحي لا يصل عليه على ميت لعدم ظهوره في ثيابه فائدة في تيمم الحي به (قوله لا بارأته وجبت)
ويصلى أن من ذلك ما أسس حقه وأكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك إلا بخياطة
أقوى فيجوز ويصلى حوار ذلك بدرب على عدم خياطة مجرد خروج أمعاءه وإن تمكن غسله
لأن في خروجها هناك حرمة وخياطة معها ويبقى ماله كان من الميت يسوغ يجمع من وصوله
إليه فمن يجب إزالته الشجر حشفة ثم لا فيه نصر وأقرب الثاني قياسا على ما اعتمدته الشارح
في باب وصوله من أنه يعني عن التسويع في الحي وتكفين غسل الشعر وإن منع الطبوع وصول
إليه إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافه شريح الإزالة وسكن الشارح حص ذلك ثم بالشعر
لدى في إزالة منه كما يجب أنه غيره كغير الإبط والعدة يجب إزالة والذى ينبغي هنا العفو بالنسبة
جميع الشعر لأن في إزالة الشعر من الميت هناك حرمة في جميع البدن .

(فصل)

في تكفين الميت

(فصل)

في تكفين الميت

(قوله بعد طهره) مفهومه أنه لو كفن من طهره ثم صب عليه الماء غسله لم يضر ولكنه يعتد به
وتضمن أن كونه بعد طهره أولى فتراحم (قوله في الحرير والمرءة) أي بالمعنى السابق في اللباس
وهو ما يستحق عليه المرءة عرف (قوله مع الكراهة) راجع لكل من قوله في الحرير والمرءة
الح (قوله لا يحضر) أي فيه مكروه (قوله لصروبه) فهو تعدي باسمه ثم استشهد فيه فلا عرة
هذا الجنس المعتدى فيجوز م ر ه سم على جميع (قوله حار تكفيه) قضية التعبير بالحوار أنه
لا يكون أولى وتقدمت أنه حوار العدد وهو ظاهر لأن لسه في الأصل لحاجة فاستدعت

فيكون ذلك قاضيا على منع التكفين في الحرير ولهذا لو ليس الرجل حريرا لحكمة أو قمر مثلا
واسم السب ليس له ذلك إلى موته حرم سكفيه فيه عمل بعموم اللفظ ولا قضاء السب الذي
أبيح له من أجله ولم يحل له مقتض لذلك أنقى به الوالد رحمه الله تعالى أصا وأوجه كما صرح به
المرحوم وبجته الأسوى عدم الإكراه بالطين هـ عند وجود غيره وبو حنيفة وإن اكتفى
به في الحياة لما فيه من الأضرار بالميت ولهذا بحث الأذرع عدم حواجز تكفيه بمتنحس على ما
عنه مع وجود طاهر وإن حرر له في الحياة حرج الصلاة وحرم به أن يقرى هذا كله إن لم
يكن الطاهر حريرا فإن كان قدس عليه لمسحس على ما صرح به العموى والعموى وغيرهما لكنه
مبني على رأي له مرجوح وهو أنه إذا خرج من الميت بحاسة أو وقعت عليه بعد تكفيه لأخ
غسلها والذهب وجوبه فالذهب تكفيه في الحرير لا المتنجس وتعليقهم أشراط عدمه عند
على الصلاة عليه بأن الصلاة عليه كصلاته صريح في ذكره والفرق بين عدم حرر سكفن
الميت في المتنجس مع وجود الحرير وبين ستر العورة خارج الصلاة بالمتنجس دون حرر واضح
أفاد ذلك الوالد رحمه الله تعالى وفيه ذلك قول الفقهاء إبراهيم بن عبد الحميد يسرد في الميت
ما يشترط في المصلي من الظهارة وسر العورة وسر ذلك والأوجه وجوب عدم أحد ثم
الحشيش عند الثوب على الطين ثم هو ولا يجوز في الذكر ولا في الأنثى سكفه هـ
يصف البشرة هـ

(قوله فيكون ذلك قاضيا) أي راديا وكان الأولى أن يقول مسمى على أن ما ذكره يمكن
استدلاله من قوله بما له له حيا قال ذلك شامل لما حرر له نصروا ولمعه لكن سيأى أنه
لو له سحر حكمة لم يحرر سكفيه فيه لانقطاع السب المبيح (قوله ولهذا) أي وسكونه
الحوار أن السب سكفيه في ثيابه الخ (قوله ولم يحل له مقتض لذلك) وهذا يفرق بين ما لو مات
الشهيد في ثيابه التي نسيها للقبرورة فإنه وإن قطع السب الذي ليس لأخيه فقد حلت أن الأولى
تسكين الشهيد في ثيابه التي مات فيها (قوله مع وجود طاهر) قصته أن الطين يتم على المتنجس
والطاهر حلاله لما فيه من الأضرار به فينبغي أن يقطع بالطين للصلاة عليه أو يلبس عليه غيره ويختار
عن رؤية عورته ويمكن بعد ذلك في المتنجس المذكور (قوله فالذهب تكفيه في الحرير)
وهل يقتصر على ثوب واحد أم تجب الثلاثة نقل سم عن مر الأول وقال إنه إن حرر بقصرورة
وهي تدفع بالواحد وفيه وقعة والأقرب وجوب الثلاثة لأن الحرير يجوز في إحدى حاشية
كالعرب والحكمة ودفع القمل بل والمتنجس وماها أولى (قوله لا لمسحس) أي مع وجود
غيره بخلاف ما إذا لم يكن طاهرا فيمكن في المتنجس أي بعد الصلاة عليه عار إذ لا يصح مع
الحاسة اه سم على بهجة والتبادر منه أنه لو كان معه ما يكفي أحد الأمر من غسله وإزالته
استحالة عن الثوب أن يتم عليه على بهجة الحاسة من الثوب وهو واضح لأن الغسل كد
من السكفن بدليل أنه إذا دس بالغسل سش وو دفن لا كفن له يشك إكتفاء بالتراب
ويحتمل أن يقال بقسم إزالته استحالة ما لا يملك لها بخلاف الغسل فإن له ولا وهو التعميم
(قوله واضح) وهو أن في سكفيه بالمتنجس إزالته من السكفن بخلاف ما ذكره لفسه (قوله
عند قتل الثوب) أي وفي حرير وقوله ثم هو أي التطيب

مع وجود غيره وقاس بأحده نظير انحد بعد موتها حور بكفها فما حرم عليها لنفسه حال
حياها وبه صرح ادوى وثق اس الصلاح بحرمة ستر اخبره شربوكل ما المقصود به اربعة
ونو امرأه كما يحرم ستر نفسها بحريز وحائف احوال اسبى ثور الحريز فيها وفي الطفل واعتمده
جمع وهو نوحه (واقبه ثوب) واحد يستر الشرة كالصلاة وجمع يستر لا رأس المحرم ونوحه
الحرمه كما صحه النصف في مسكه واحصره اس الفري في شرح يرشده كالأذرعى سعا المحبور
الحراسيين وفاء بحى الميت وما صحه في الروضة وجموع والشرح الصبر من أن أقبله ما يستر
العورة محمول على وجوب ذلك حتى لا يعاقب على علم ذلك من كلاء اس الفري في روضه فعلى الثاني
حذف قدره منه كونه والأثمة كما صرح به الرضى لا يرق والحر به كما اقتضاه كلامهم وهو المظاهر
في الكفاية فيجب في المرأة ما يستر بدننها بالإوجها وكفها حرة كانت أو أمة روال مرق بالموت ومن
استنى الوحة والكسب النصف في مجموعته كنه فرسه في الحرمة ووجوب سترها في الحياة ليس
كوجوبها عورة من لكون اسر إيهما يقع في الغيبة ملك ولا يافيه ماصر من حوار بميل السيد
لهذا لأن ذلك ليس لكونه أمة في مسكه بل لأن ذلك من ستر الملك كما حور للزوج بعد من روضه
مع أن ملكه رال غم (ولاستد) بانفسه منه والسبب للعول وخور عكسه (وصيته بسقته)
أي انبوب اوحده لأن فيه حد لله تعالى بخلاف البنى والملك الآى ذكرها في الأصل فاسما
حق لئيب سقته وسده بإسقاطهما ولو أوصى سائر العورة لم تصح وصيته أيضا ويجب تكفيله
سائر جميع بدنه وما ذكره الأسوى وسده عليه جمع من أن هذا من على أن نوح ستر

(قوله فيجب في المرأة)
ما يستر بدنها لا وجهها
وكفها (بى آخر السودة
تخرج على الثاني (قوله
أي الثوب الواحد) أي
أن أوصى بدنه عورة
تربية ما بعد

(قوله مع وجود غيره) شامل لما لو كان الغير حيا أو حبشنا أو طينا وفيه نظر خصوصا بالنسبة
للجنس و سبى ونوفين نوحه مع مانس من التذنه لتحصيل الستر وبى الأزراء لم يكن تعيدا
(قوله وبه صرح لدوى) معتمد (قوله وأقوى اس الصلاح بحرمة ستر الخ) أي وستر نوايت
لأول (قوله خور حرر الخ) أي لأن ستر سترها بعد استعمالها سترها وهو حار ط
فهما ما لما فعله في حياها حار فعليه بعد موتها حتى حور بحسب سحر على الذهب ودفنه
معها حتى رضى ورنه وكانوا كاملي ولا يقال إنه تصيبع مال لأنه تصيبع لمرض وهو إكرام
المت وعظيمه وتصيبع لمن وإلا فله لمرض حار مر اه سم على حج .

فرع — هل يحور الكسب في ثوب بل تحبث بذوب سريعا لكنه سائر في الحلال فيه
حتر وتحتل نحو شرط أن لا بعد إزراء بالميت اه سم على منهج وقول سم هو وهو
إكرام ميت وعظمته أى ومع ذلك فهو باق على ملك الورثة فلا أخرحها سيل أو يحوه جاز لهم
أحده ولا تخور لهم فتح انظر لآخر حة ما سم من هك حرمة الميت مع رضاهم بدفنه معها ولو تعتوا
ومحوا انهم وأحد ما سم حرامه التصرف بمسكه (قوله وهى بحى الميت) راجع لقوله وجميع
بدنه الخ (قوله من أن فيه بدنه العورة) أي عورة السلاطى أى في قوله فيجذب في مرأه الخ
(قوله فعلى الثاني) راجع لقوله ما يستر العورة (قوله فيجب في مرأه) من ربيع قوله تعالى الثاني
محذف قدره منه كونه الخ (قوله مع أن ملكه رال) لا يقال إنه حار للزوج ذلك لبقاء ستر
بروحة كاستوارث ونوب الأمة ليس بشىء من ستر الملك لأن الثوب ووجوب كغيرها على السيد
من آثار الميت فيما سواه في ذلك .

جميع الدين مردوداً أنه حر على الأول أن لو اوجب سر العورة حفظاً لصلواته وصحة وصية
 ١٤٤ هو لأن الاقتصار على ذلك مكرود وإن قل خوارق وصية لا بعد مكرود وبعيد عن قول
 على وصية باستقاة "وبأنه لا شيء قبل وجوبه لأنه لا يجب عليه ولا يشكل عليه صحة
 وصيته سقطت له في الثالث مع أنه يستند بشيء غير وجوبه أيضاً لاحتلاف جهة الحقوق مع
 سر العورة يخص حته تعالى وما في الدين فيه حق لله تعالى وحق للرب في تلك إيتائه لاستقام
 حته تعالى فيه وما زاد على الثوب محض حق الميت فله إسقاطه فلا مات ولم يوص بذلك فقال
 محض ورثته يكنى بوب سر جميع الدين واستقيم ثلثه كمن في ثلثه روما لأب محض
 حق الرب من تركه فيكس فيها حيث لا يسر ستعرف ولا وصية يستصحبها ويستقر على ثوب
 كمن في ثلثه كما أنار إيمانه في الأمة وقال النصف به الأقبس فيكون عليه من مسعوق وفان
 العرمه كمن في ثوب والورثة في ثلثه أحجب العرمه لأنه إلى راءة ذمته أخوج منه إلى راءة
 السر قال في المجموع ولو قال العرمه بكم سر العورة والورثة سائر جميع الدين قل صاحب
 الخواص وعمره لا يسق على سائر جميع الدين له في العرمه والورثة تلي ثلثه حتى لا اختلاف
 أي ولا يترتب له ذمته مرهبة بالدين لأن رضاءه قد يقضي فك ذمته وحاصل ذلك أن الكمن
 بعد ما من مراثيه بالنسبة للعرم سائر جميع دينه وبذمة مورثه ثلثه فيسبب توارث أربع منها
 بديت الحق بذلك وفارق العرم ثم إن حقه من دينه يسبقه بديت له يعود إلى الميت تختلف
 بويرب فمما هدد كانه إن كمن من تركه فإن كمن من عرهما م يرم من ظهره من سيد وروح
 وفر من بيت مال الخواص واحد سائر لجميع دينه من يحرم بزيده عليه من بيت المال كما يعلم من
 (قوله وبعيد عن قول على وصية الخ) لأن هذا جواب من وجه آخر ولا سيما ذكره من عدم
 صحة الوصية المسكروه كاف (قوله ولا يشكل عليه الخ) هذا لا بأس بقوله لأنه إسقاط الخ إذا
 خلاف الحقوق لا يسر ذلك وحاصل الوصية فيم يظهر عن ذكره فرق بين ما أراد على سر العورة
 وبين الثاني ونسألتهم سيدهم به لا يكره على الخواص الأول وهو أن لا يفسر على سر
 العورة مكرود (قوله ولا وصية يستقيم) أي راءة على الواجب (قوله كمن في ثلثه) أي
 وجوباً (قوله لأنه إلى راءة ذمته أخوج) ويظهر أن مثل ذلك ما يولد كونه حاصراً (قوله الاتفاق
 على سائر الخ) معتمد (قوله قد يقضي فك ذمته) فيه سر لأن مجرد الرب لا يقتضي راءة
 ذمته ومقتضى عدم الرأية أن لا يثبت إلا أن يثبت رضاء وإن لم يقص راءة الذمة فيه
 رضاء له في السنة وتصور أن مجرد ذلك كاف في عدم جنس روح عن مدامها وإن كان الحق
 بأبي فليت من (قوله بعد ما من مراثيه) الأولى إيمانه من وعنى ثلثها فقولاً من مراثيه
 من له وقوله بالنسبة متعلق سائر مقدم عليه وقوله سائر خبر أن (قوله يبره من يحبره)
 وبوعنيا (قوله من سيد وروح) أي ويبره به حال الروح دون ثلثه فله بعد جواب تحته
 في حال الحياة في هذه وفي نها أي هنا امتنع وأنها لا تصير ديناً في ذمة المصير اه حجج بالمعنى
 (قوله وبيت مال) وعليه فهل يجب على بيت المال مراعاة حال الميت من كان متلاً من
 حشنتها وإن كان متوسطاً فمن متوسطها أو أكثر من حياها أم لا فيه نظر والأقرب الثاني (قوله من
 يحرم الرأية عليه من بيت المال) أي فيحرم على ولي الميت أحده وإذا اتفق ذلك فقرار الصبيان
 على ولي الميت دون أمين بيت المال لكنه صريح في الصلوات ولا يجوز لواحد منهما بشئ لا يفسرها
 بالدين وليس ذلك كالعتوب الأولى لأن الميت ثم لم يرض به من قبله .

(قوله وقال بعض الورثة
 يكنى ثوب سائر الخ)
 لأحاجة إليه مع الذي
 منه.

كلام الرخصة وكذا لو كمن بموقف المتكسبين كما في من الصلاح قال ويكون ساعا ولا يعطى
الحبوب والنطش فانه من قبل الأثواب المستحقة الى لا يعطى على الأظهر وصاهر قوله ويكون
ساعا ثم يعطى وإن فساهم حب ستر العورد وهو الأوجه وقد حرره هذا المصنف حسب الاستدعاء
وربما يكون في كثير من النسخ على ما ذكره (والأفضل للرجل) أي ذكر ولو صيا
أو محرما (ثلاثة) لحز ثلاثة رضى الله عنهم «كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة ثواب
بعض سجوية ليس فيها قصص ولا عجمة» رواه الشيعي ولا يفي هذا ما تقدم من وجوب
الثلاثة من الحركة لأنها وإن كانت واحدة فلا تفسر عجمها أصل مما راد على ذلك ولهذا قال
(ويعور) من غير كراهة (رابع وخامس) لأن عند الله من عمر كمن ساعا في خمسة أثواب
شيعي وعجمة وثلاث لعائف . ثم هو خلاف الأول كما في المجموع لأنه صلى الله عليه وسلم كمن
في ثلاثة ثواب ليس فيها قصص ولا عجمة كما مر أما زيادة على ذلك فمكرهة لا محرمة . ثم من
ثبت إذا كان العورة هلا فمصرع ورصوه قد كان منهم صغير أو محصور أو محبور عليه نفسه
أثواب فلا (و) لأفضل (هـ) ونحو (حصة) من ثواب زيادة ساعا في حفيها وسكره زيادة
عدها كما مر (ومن كمن مهما) أي من ذكر وثني والحق ما حق به كما مر (ثلاثة فهي)
كاهل (لأنه) مساوية سوذا وعرف ثم كل من ساعا جمع الدين غير رأس المهر ووجه الحرمة أي
الأصل فيها ذلك . في أن الأولى أوسع كما سيأتي وقيل متفاوتة وقوله لعائف هل يعتبر له مفهوم
حتى لو أراد الونة زينة لأعلى هيئة لعائف لا يتجوز ولا يعتبر فيجابون قال في الإسماعيل الطاهر
الأول صرا إلى سبب البت والاسهانة به لمخالفة السنة في كفته (وإن كفن) ذكر (في خمسة
ر من قصص) . بل يمكن محرما (وعجمة عجم) أي لعائف افتداء بصل ابن عمر أم المحرم فلا لأنه
لا يلبس عجم (وإن كفت) أي امرأة (في خمسة قارار) أو لا (وجهر) وهو ما يعطى رأسه
(وقيص) قبل الحمار .

(قوله لا يعطى عجم) أي من مال لال ونوعوف والزوج وغيرهم (قوله فانه من قبل لأثواب)
أي في كونه مستحبا (قوله نه يعطى) أي ما ذكر من أنساع (قوله وبوصي أو محرما) أي أو
دميا كما هو صاهر إطلاقه (قوله سجوية) تسج السبي وسمها اه دمرى رد جمع على الشهاب
في باب وفاء صلى الله عليه وسلم بعد فوه سجوية من كرسف ثم قال واسجوية بالفتح عني لأشهر
لأن كثير في روايات مفسوبة إلى السجول وهو القصار لأنه يسجلها أي يفسها وإلى سجول قرية
بالبحر والجمع جمع سجن وهو الأثواب الأصغر البقي ولا يكون إلا من ضمن وفيه شذوذ لأنه سب
إلى الجمع دون سب التربة بالجمع أيضا والكسوف بضم فسكون بضم النطن (قوله ولا يباي هذا
مأثمه) أي في كلام الشارح (قوله ثم راده على ذلك) أي الرابع والخامس (قوله ثم عمل
ذلك) أي حور ربيع والخامس (قوله متساوية سوذا وعرف) أي عني أنه لا ينقص واحدة منها
عن ستر جميع الدين وأما قوله فهي لعائف أنه لا يكفي القميص أو الخوصة عن ردها وهو موافق
لما يأتي عن الإسعاد فتنبه له (قوله أي الأصل فيها ذلك) أي أن ستر جميع بدن (قوله أن
الأولى أوسع) ههنا وإن ظهر بالنسبة لقوله ثم كل من ساعا جميع البدن لا يظهر بنفسه لقوله
متساوية سوذا وعرف . وسبني ما يبده في قول الشارح بعد قول المصنف وبسط أحسن
اللعائف الخ (قوله كما سيأتي) أي في فوه وأمره أوسعها إن تنق ما مر الخ

(واحدان) عد ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام كفى فيها منه ثم كانوا (وفي قول ثالث سائف وإرار
 وحمر) أي والصفة الناشئة بدل القمص لأن الخصة لها كاشفان للرجل والتميص لم تكن في كسبه
 صلى الله عليه وسلم (وسن) الكس (الأبيض) خسر «كسوا فيها موبكم» أي
 في الجملة، وسأني أن المصور أولى من الحديد (ومحيد) الأصلي الذي يحس منه كسائر مؤثر
 التحجير (أصل الحركة) كما سأني أن القرائن أنه بدأ من الحركة ثم يذهب بعدها إلا أن تنعق
 من الحركة حتى يقف على يديه، ويستثنى من هذا الأصل من يروحها مال ودرمه بغيرها وكسها
 ويحوه عليه في الأصح لأنى وحسب من قال من يورثه أكسبه من الحركة لأمس قال كسبه من
 ما يورثه لأمته عنه ومن ثم لا يكس في نزع به حتى عليه إلا إن قل جميع الورثة ومن ثم
 إبداله كما قاله في الهبة عن أبي زيد إن كان ممن يقصد تكفينه لصلاحه أو علمه فمعي صرفة
 إليه فإن كمنه في غيره ردوه لملكه وإلا كان لهم أحده وسكبه في غيره، ولو سرق السكس
 وضاع قس قسم الحركة

(قوله وسائف) قال الشافعي وسأني على صدر المرأة ثوب فلا يضر نديها عند الحل مستشر
 الأكمن، قال الأئمة وهذا ثوب سادس ليس من الأكمن يشد فوقها ونحن نعلم في الفقه
 شرح السبعة الكبير قوله فلا يضر حل يؤخذ منه أنه يكون فيه كونه سائر جميع التدبير ولا
 شرط أن يعم الدرس ولا معطلة ثم سئل ما ذكر يقتضي الاكتفاء نحو عصاه فسد العرص
 مع الشد منها من الاضطرار لكن الظاهر أنه غير مراد لأن من هذا بعد إيراد وثب المسور
 كونه سائفاً لجميع صدر المرأة لأنه أشع في عدم ظهور الندي، ونؤخذ منه أن الشاة الصغيرة التي
 ليس لها ندى يمشي لاسي لما ذلك (قوله وسن الكس الأبيض) وهو قبل يروح به الآن
 لم يعد لما في التكفين في غيره من الإيراد لكن إصلاهم حاشه، ومعنى أصاب ذلك حار
 وإن أوصى بغير الأبيض لأنه مكروه والوصية به لا تنفذ، وكتب أيضاً ويسن الكس الأبيض
 صاهره ولو دما إلا أن يقال الخطأ في الخبر لأنى في موبكم فمعي ولا يشتم النديين لكن
 ظاهر إطلاقهم بحاشه (قوله فكسها ويحويه) أي من مؤثر العسل والحن ودمع، يحذف
 المحو ويحويه فلا يجب أحداً من قديمه (قوله دفعاً لأمته عنه) أي عن الممسح من التكفين
 من غير الحركة (قوله ومن ثم لا يكس) أي لا يجوز (قوله إذا إن مس جميع الورثة) أي
 إن كانوا أهلاً (قوله فإن كمنه في غيره ردوه) أي وحوماً ملكه أحد من هذا ما منع
 كثيراً من أنه إذا مات شخص يؤتى له بأكفان متعدده أنه يكس في واحد منها وما فعل رد
 لما ملكه مالم يبرح به لذلك للوارث أو بدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت، فهو أراد
 الوارث كسبه في الجميع حار إن دس فرسه على رصا لدفعين هناك كسحو اعتقاد صلاح
 الميت ولا كفن في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي ما من من استحقاق الميت له إلا إن
 يبرح به الح ولا يكنى في عدم وحب الرد ما حوت به العبادة من أن من دفع شئ لحوم ما ذكر
 لا يبرح فيه من لاند من قرصة بدل على رصا لدفع عدم الرد (قوله ولا) أي ألا يقصد
 تكفينه (قوله وضاع) الواو بمعنى أو.

لزمهم إبداله منها ، فهو ميت ، يرميهم سكر يس ، ومحمدا كما نخته الأخرى إذا كان قد كس
ولا في الثلاثة التي هي حق له ، يد النكس بها غير متوقف على رضاء الورثة كما مر ، ثم لو كس
بها الواحد فبعضي أن يرميهم تنكيسه من ركبه ثلث وثالث ، وإن كان النكس من غير ماله
وم يكن له مال فكس مات ولا عد له وراعي فيه حجة سبعة وصيقة وإن كان مقترا على نفسه
في حبه وو كان عدسه دين كما فتباد إنشائهم ، وعرق منه وبين ظهير في المعنى بأن دار
ببعضه إذ خلق العربة التي رضى عدسه بعد رجوع عن مثل فعله بخلاف الميت (فإن لم يكن)
لبيت في غير الصورة المستثناة ، كذا (فهي من عبه عدسه من قرب) ، فلو فرغ صهر أو
كس بغيره بموته (أو سيد) في رضى وو مكاتب وأتم ولد عشر بحال الحياة في غير استكس
ولا سحابة بموت المكاتب ولو مات من رضى بغيره بغيره بعد موته وقس بغيره ، وبكرته لا في إلا
بغيره أحدها منط وهي عدم لب الأول من تعاقب حبه أو الزمان بين بغيره عن بغيره بغيره
الأوجه كما أتى به ولد رحمه الله تعالى الذي كما سألني في الأمر نص إن شاء الله تعالى ، وأما
المعنى فإن لم يكن له و من سبعة مائة بالحكم واضح وإلا فلو بغيره على من مات
في بوته ، ولا يرمي ولد بغيره روحه أبيه وإن رضى عنه حية روال ضرورة لإعفاف

(قوله رضى إبداله) وصورة استنبه ما رد استكس القدر وإلا ولو كان مستور بالبرهان فلا
وحيث من محرم استكس كمن من استكس فلا استكس وببرهان شئ ذلك أنه لو فتح فبعضه فوجد
بعض أمواتها ، كس نحو بزرته وحب سره وأوسع منها بغيره وبكى وضع بغيره عدسه
ولا يقسم من دن فيه استكس كاله ، وقد يقدر أن أمكن أنه في استكس بلا إيراد ، وحب ، اختلاف
ما رد توفيق على إيراد كأن تقطع أو خشي تقطعه بغيره ، قال مر وتجب إعادة النكس كتابي
وبغيره لب والوجوب على من بغيره ، عدسه في الحياة كما يجب الثقة أبدا لو كان حيا هنا ما قرره
مر في رضى ، فقلت به ، هذا وحب على عموم المصنف فامنع وبغيره أن سبعة فبعضه به رد
سرق النكس بعد الثقة لم يلزمه تنكيسه من الحركة بما إذا لم يكن في بوته من بغيره سبعة
استكس حيا به سم على مخرج وليس المر من قوله ذلك له فلا أنه امتنع من وجوبه على عموم
المصنف مع وجود من تك عبه بغيره في الحياة ولا فائس وجوبه على ذلك أصل ، ثم إن لم
تكس شئ ، فعلى عموم المصنف أحدا من قول شارح ذاتي ولو لم يكن للبيت مال ولا من بغيره
عدسه لمج ، ويدرج في قوله وتجب إعادة النكس كل الخ أن ما يقع كثيرا من ظهور عظام الموتى
من القصور لاسهامها أو نحوه بغيره بغيره بغيره على من تك عبه بغيره إن كان وعرف ثم
بنت أصل ثم أعيد لمصنفين (قوله وهو سميت لم يلزمهم) شئ خلافا لحج (قوله ومحمدا) أى
عدم الردم (قوله إن) بمعنى : (قوله وو كان عليه دين) غايه (قوله الأوجه كما أتى به
الوالد الثاني) صاهره وإن حيف لم ير لأول وهو ظهر لأنه ليس من بغيره ليس وحب عليه
بغيره (قوله فالحكم واضح) أى في أنها عليهم ، فعلى السيد نصف نصف لأن الواجب عليه
تقص النظر عن النقص نصفه وحب وفي مال لبعض نصفه ونصف فبعضه له لفاقتن فيكس
فيهما ولا يراى نشأة من ماله ، وبقي ماله مختلف من موته في بوته السيد أو بوته ويسعى أنه كما لو
لم يكن مائة لعدم المرجح .

(وكذا) يحس الكفن أيضا (الروح) الموسر ونحوه، يحس إليه من إربها حيث كانت تقعها
لأمره له فعليه تكفين روحه حرة كانت أو مارة رجعة أو ذات حاملا نوحوب تنسها عليه
في الخلاء بخلاف نحو لشرة والصعير، فإن أعسر عن تكفين روحه الموسر، أو عن بعض
جهرت أو تم تجهيرها من ماله (في الأصح) لما مر، وما ذكره غير أن حميد وكذا الزوج
عطف على أصل البركة كما أشار له الشرح ردا لما قيل إن صهره ينصى أن يحل وحبوب
الكفن على نروج حيث لا تركه للروحة، وهو محال عندنا في روضه وأصلها، والذي
لا يجب عليه لغوات التمكن المقابل للبيعة، ولو امتنع الزوج للموسر من ذلك أو كان ذات شهر روحه
الورثة من ماله أو غيره رجعوا عليه ما ذكره في الموسر، من حاكم به أو لا، وليس يصح

(قوله وكذا الروح الموسر) أي ما في في الفطره كمن قصة ما في عن سم من أنه ترك له
فوق ما يترك للفلس أنه يباع هنا مسكه وخادمه .

مربع — لو كفن الروحة روحها، تح عليه إلا نوب واحد، وهن تح السكك الثلاث
من تركتها يظهر لا، لأن كفتها لم يتعلق بتركها فسمي . وصهر لأن وحبوب تكفين من
تركها إن كان لها تركه ووافق عليه من ثم ذكر خلافه معصدا . وقد بين صاهر مولم إن
يحس تكفين المرأة روح أنه لا تح السكك وإليه لما مر فسمى الأحد به لا سقا تحاله

مربع — هل تح تكفين الذي في ثلثه حيث لا سمع من العرب، إن كانوا، ولا وصيه
بالمصارعى وحده كما مر في ذلك صاهر، بدفعهم من ثلثه، وقد وقيى م ر على ذلك قد ذكر
بعض المحققين أنه روى لبعضهم ما خالف ذلك فلولاه به وقد ثبت به فراجع ولشعر به سم
على منهج (قوله بخلاف نحو المشرع) هن شمن عرب، ورعاها، والمرة إلى لا يحسن
الوطء أولا؟ فيه نظر، والأقرب الثاني لأن بقية من ذكر واحدة على الروح (قوله والصحة) أي
التي لا خمس البوص (قوله فان أعسر) وظهر صفة العسر من ليس غلده فاصل عما يترك
للفلس حجة أنه سم على بجهة وقضيته أنه لو تركت منها فدا ذلك فسم ومن عنده غيره
لا يزمه تجهيزها وهو ظاهر (قوله أو تم تجهيزها من ماله) أي أن ذلك كمن له مال ولا يورث
منها شيئا لو حود مانع فمها ككبرها واستعراى لدون لركتها شعنة بها . أما إذا كانت
في دمها، فمقدم كفتها على لدون أنه سم على حجة بمعنى وكنت أنفس قوه ونم تجهيرها أي
بدا فسم ما أسره عن نوب يسر جميع البدن أحد من كلام سم المذكور وكنت على حجة
في إنشاء كلام منتهى نعم لو يسر الروح بعض النوب فمها كمن من تركها وبمعنى حننه وحبوب
الثاني والله لأن الوحوب في هذه الحالة لاوه في أحد م ر وقوله في هذه الحالة وبمعنى همه مسير
الأنس بخلافه في أخاله الأولى فان روح ما يسر يسر جميع البدن لم يتعلق بتركها في الابتداء
شيء فاقصر على ما وحب (قوله م ر) رجع بوله وحبوب تنسها عليه (قوله حيث لا تركه
للروحة) مشى م ر على أنه ينبغي فمها وكان معصرا، سم موب روحه ثم حصل له مال قبل
تكفينها أنه يجب عليه تكفينها لبقاء عنه الروح بعد انوب مع العشرة من سقوط وحب
ولا يشكل على ذلك أنه لو حدث للشخص بعد غروب شمس نحو ولد له بمره فمها كمن لأن الوحوب
هناك معصى بأدراك حرمه من رمضان أثم سم على مسيح (قوله رجعوا عليه) وكذا لو
غاب القريب الذي تح عليه مائة 1 ت فكفه شخص من مال منه

له لود روحه حاكم كني اظهر لاشهاد على انه حهر من مال نفسه ليرجع به ولو اوصت أن
سكن من مالط وهو موسر كات وصية و رب لأبها سقطت ابو ح منه وإسمالم يكن رصوه
نصفه منه من الثالث كدبت لأنه لا يؤثر على أحد منهم بخصوصه شيئا حتى يحسح لإخاره السابق ،
وعب على روح ثمة تحير حاد روحه على أصبح الوحيه ه ارب كات ثمة كات هيا فان كات
مكررة أو أمه أو غيره ولا على حكمه ومعلوم أن التي أخذها إياها بالاهاق عليها كأمها ولو ماتت
وحده دفعة هدم أو غيره ومحمد إلا كات واحدا فالقياس الاقراغ إن لم يكن ثم من يخشى فسادها
وإذ لم يمت على غيره ومصر ه لا وحة سديم الأولى مع أمن الغير أخذها عامر ، وقال الهندنجي
وبعد فارة دفعة هدمه أو غة دفعة في السكبين وغيره من يسرع فسادها قال اسووا قدم الأب
ثم لأقرب فالأقرب وسديم من لأحوس سيمه و فرع بين لروحان ود كر بعضهم حمان قديم
الأم على الأب وفي سديم لأس متصفا نظر ولا وحة لتقديم الفاخر الشق على البار الثق وإن كان
أصغر منه ولم يدكر ما دام ثمة السام نمر السكك و ثمة أن على فيه خلاف من انطرة أو
استفقه هو في بعض الأب في البرخص ولو مات روحه وحدها معا ولم خد لا تحير إحداهم
ولا وحة أحد عامر هدم من حتى فسادها ولا وحة لأبها لأص وتتنوعة ولو لم يكن للب
مال ولأمن بركة غنة ثمة تحير وفي سديم كات هدمه حال حمانه .

(قوله انه روح حاكم) أي سيمر استند به إلى مشيئة ولا تحير منه بعد التأخير إيهما يرد
بعضه من سيمر على مهجة ما قصه ثم ما صاها في الحاكم ويحتمل عطلة أن لا يتيسر
رفع لأمر الله على غير است سيمر (قوله يوم روح حاكم) وكذا وجود خدكم مالو امتنع
من الأول من سيمر وإن قتت وكذا في ديت غنة سيمر (قوله ليرجع به) أي في وقت
السيور هدم جمع لود لأن فقد اليهود بذكر كاتوله في هرب حمر منه طر ولا قرب اناني لأهله
أو كورد وسيمر أن هدم في سيمر الحار أم في الناس يهددك فاحده من مال الروح (قوله كات
وصية بورب) أي سيمر على حمانه ليرجع به في جمع لأبها وصية بورب (قوله من الثالث كدبت)
أي دكرت (قوله حتى تنوح لأخيه البير) ول سيمر على مهجة بعد مثل ماد كركوب
فيمه كوسه وصية و رب اعسر قبوله بعد الموت ويحتمل خلافه (قوله فان كانت مكررة) أي فلا
يحب فيها (قوله أو أمه) أي يجب سيمر لكونها مسكة لا كوسه حادها (قوله أو غيره) أي
أن كات مضوعة بالخدمة والحكم وفي عدة الوجوب (قوله كاتها) أي يجب عليه تحيرها
فرع هدم على روح كدبت روحه في الحد كات كوسه أي بعضهم بوجوب
ديت و بعضهم بوجاز اللباس ككندره سيمر و سيمر من كات وقت يوجه أن اللباس أولى من
الحدي في السكبين وهد ثم آخر حاتم الناس على الكسود وفرق سيمر ولوروعيت الكسوة
وحب أكثر من توب قتت من هدم على مهجة (قوله يومب فارة دفعة) أي الذين يحب حقهم
عليه وهم لأصول والاروع (قوله قدم لأب سيمر لأقرب) وهو بعد لأب لأم (قوله لود كر بعضهم
حمان ليرجع به الأم) صعب (قوله ولا وحة تقديم الفاخر) أي من الأخوين فقط دون بقية من
قدس الأب على غيره منه بسيمر ولو كان حرا شدا معلوم من أنه إمام يحب عليه تحير من
عنه فقهه أن يرد الأخوين ولو لم لا يحير وإلا فقهه الأخ بست وحة ولا تحير .

(قوله لود كر بعضهم أحمال
تقديم الأم على الأب)
ليراد بهذا المعنى هو
الأدعى من ما في
قول شارح اه كلامه
ذكره بعد قوله كدبت
المعنى يوجب متعقب له به
قوله ولم يدكر أي
المدعى فيما مر عنه
وعبرته بعد كدبت
المدعى قوت و يحتمل
أن يقال تقدم الأم على
الأب وفي تقدم الأم
مطابقا لظاهر
أن قول شارح
بعضهم و يحتمل أن يد
الحج

ومواضع السجود منه (فس) حليج مع كافر وحوو دفعا للهوام عن المنافذ كالخربة والعيين
والأنف والتم ولسر وخرجات الصدود وكراما للسجد كاحيه ولأف والركسين وناض
الكفين وأصبع الدميين (ولف عليه) بعد ذلك (العائف) بأن يلقى الطرف الأيسر ثم
الأيسر كما فعل حتى يأسد وجمع أصابع يده رأسه وحسنه ويكون الذي عند رأسه أكثر
(ويشد) عنه بمساف سداد سده على لا يفتح عند الحلق إلا أن يكون محرما كما صرح
به المحقق لأنه يسه عقد الإبر ولا يجوز له أن يكتب عليها شيئا من القرآن أو الأسماء المعظمة
صلى الله عليه وسلم عن الجديد ، ولأن كونه يمس من أشياء مفسدة كما في فتاوى ابن الصلاح ،
ولهذا يجوز على رتبة محرمه عنه حال حياته (فما وضع) أي (في غيره رجع الشداد)
عنه تعاؤلا محل الشداد عنه ، ولأنه تكرار أن يكون معه في التبر شيئا معبود وسواء في جميع
ذلك الصغير والكبير (ولا يمس المحرم فذكر محيطا) ولا يمس معه مما يحرم على المحرم أنه
(ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرم) ولا كفها حقازين أي محرم ذلك بقاء لأثر لإحرامه ، ثم إن
محرمه من النجس الأول ، ولا يبدل أن يعتد بعينه كفها للنجاسة على عده إلا أن يكون
من جهة من أوثر على صرح من إحداه ، كمن لا يمس بكعبه منه كما في كلام الأصمعي
أي الطيب وغيره من نوارث إبداله لكن قضية بناء النجس حين ذلك على ما لو كان نص دعي
من عند أحد وجوب ، وكلامه روي بوجهين : بأنه من الركش ، والوجه الأول لأنه ينقل
للورث ولا يحد عليه ديث ، وهذا يرجع التبر بطلحة باسم عن الذهب وكسبه في غيره حار
مع أن منها ر العادة الشاهدة له بالشهادة فهذا أولى انتهى .

(قوله وما مع السجود منه) أي وكون مسه فيما ظهر إكراما لمواضع السجود من حيث
شئ (فيه وإكرام السجد) أي مواضع السجود من دية (قوله شئ في الطرف الأيسر)
أي من ثل واحد انتهى على (قوله عند رأسه) أي فوق رأسه (قوله رجع الشداد عنه)
والأولى أن الذي يرجع اليه عند مسه هو الذي سجد به إن كان من الخس ، فإن كان من غيره
فالأولى أن الذي يلي ذلك منها النساء كما يأتي في شرح المنهج بعد قول المصنف وأن يدخله التبر
الأحق بالسلامة عنه وهو كل كلام يصف حل رجع جميع سداد وفي كلام الشيخ رحمه الله
منه أنه الأيسر ولا يرجع (قوله وسوا) في جميع ديث السجدة والكبير (لأنه العاقبة مستقيمة في
حق السجدة) لأننا نقول التعاؤل بزيادة الراحة له بعد قتل ما سبق عنه من عدم راحة صدره رجع
استد (قوله أي تحرم ذلك) أي وجبوا له وجب إكشاف ما يدين أي است (قوله)
ولا يبدل أن يعتد بعينه كفها) ما مر أنه ذكره وإن هو الكربة عده الزركشي في سداد
السجدة سم على جهة ، وأما : أنه عن الزركشي قوله قد في شرح الروس قال أي
الزركشي وهو عند فراشه من مسه فسيئ أن لا يكره لأنه زعمه رجع الكعبين فإن
العددي ولا يصر أحق به مادام حيا ووقفه ابن يونس أنه أي فليبره أن يسقه إلى الدفن فيه
ولا تحرق عليه له لأجل حرمة مره (قوله لا يمس على التحريم) أي لا يمس إكسابه
ولا يمس كل ما له عند محسب على إكسابه سم على جهة

و لا وجه الوحوب في اسمي كالسبي عليه ويرى اسفل المالك فيه يورث ، واسرى بهما وبين سب
الشهيد وصح إذا ليس فيه محاجة ثم المورث خلافه فيهما ثم شرع في كيفية حمل الميت وليس
في حمله دماء ولا سقوط مريمه بل هو بر ولا كرام لميت فقد فعله بعض السجدة والبعض فقال
(وحمل حذر بين العمودين أفضل من البربح في الأضاح) « حمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن
بن عوف ، وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ » روى الشافعي في الأثر الأول منه
صحیح ، والثاني سند ضعيف ، ومتفق لأصح البربح أفضل لأنه أصون لميت بل حكى وجوبه لأن
ما ذكروه إرهاباً لميت هذا بن أورد لا يصح على أحدهما ، والأفضل الجمع بينهما بأن يحمل ثارة
هبة الخلق بين العمودين وبه هبة البربح ، ثم بين حملها بين العمودين بقوله (وهو) أي
حمل سبهما (أن يضع الختمين المتدسين) أي العمودين (على عاتقه) وهو ما بين السكبين
والعقب وهو مذكور وقيل مؤث (ورأسه سبهما وحمل) الختمين (المؤخرين رحلتان)
أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر وإنما أخر الناس ولم يعكس لأن واحد لو وسطهما
كان وجهه لميت فلا ينظر إلى ما بين قدميه وإن وضع الميت على رأسه خرج عن حمله بين العمودين
وأتى إلى ارتداع مؤخرة العنق وسكس است على رأسه ويخرج عن حمل أعانه إن كان العمودين
ويأخذ إنسان بالمؤخرين في حيا العنق وعدمه فثابته عند فتد العنق ثلاثة ومع وجوده خمسة
لأن عمروا خمسة أو أكثر بحسب الحاجة كما هو قضية كلامهم ، ثم بين حملها على هبة البربح
فقال (والبربح ن يفتقر رحلتان) سبع أحدهما العمود الأيمن على عاتقه الأيسر والآخر عكسه
(ويؤخر حران) تحملان كذلك ويكون حمله من أربعة ولهذا سميت هذه الكيفية « البربح »
فإن غير الأربعة عليها حملها ستة أو خمسة وما زاد على الأربعة فحمل من حوب البربح أو يورد
أعمده معصرة تحت الحمار كما فعل بعض الله بن عمر لبداهته وإنما يصح ، لأن حمله واحد حذر
لعدم لإدرا فيه ومن أراد الترك تحمله هبة حمل بين العمودين ، بدأ يحمل لقدمه على كسفه
ثم بالعمود الأيسر المؤخر .

(قوله والأوجه الوحوب
في المبي كالسبي عليه)
أي في الكفن الذي
أعده وفي مسألة الدين
وبه السابق أن يح
الوحوب في مسألة السكبين
قد كان من حن أو أثر
ذي صلاح وقصة البناء
على مسألة الدين الإطلاق
درامح (قوله حمل سعد
بن أبي وقاص عبد الرحمن
بن عوف) أي بين
العمودين ولعل عبارة
الشرح كمن بالكاف
كما هو كذلك في عبارة
أعلى وأسقط السكتة
حرة الكاف

(قوله والأوجه الوحوب في المبي) هو قوله قصبت بناء القاضي حين ذلك وقوله كالسبي عليه
هو قوله على ما لو قال قضى ديني (قوله إذ ليس فيها محاجة) يؤخذ منه أن حمل وحوب السكبين
لما أعده لنفسه أن يقول بعد إعداده كفنوني في هذا أو نحو ذلك أما ما أعده لغيره فلا ينظر
على ذلك السكبين فيه كل شخص لنفسه لو ، أو أخره ودان البرية على أنه قصد أن يكون
كفناه فلا يحس السكبين فيه . ثم الأولى ذلك كما في ثياب الشهيد ثم رأيت في سم على هبة
بعد منس ماد كرمه فله قد بوجه ظاهر العبارة أن أخره بقصد هذا الغرض بمخرجه توصية
بالسكبين فيه فاستعمل (قوله قد فعله) ونسب حماره ستة مؤكدة ويكره لاسم ماء حتى
منه قصة أي من أوعدهن ولا حرم كما هو قياس نظيره في صحيح (قوله وحمل النبي صلى الله
عليه وسلم سعد) المتأخر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم أخر حمده ونحو أنه أخر حمده
كذلك فبسب إليه وعلى الأول فعل الشرح إنما يستدل به على أن حمل حماره لأدبه فيه الخ
لأنه صلى الله عليه وسلم قد يعين المكروه لبيان الجواز وتكون واحداً في حقه لكونه مشرعاً
بخلاف الصحابة (قوله وهو مذكور) هذا على خلاف القامدة أن ما تعتد في الأثر مؤث
(قوله كما فعل يعقوب الله بن عمر لبداهته) أي سمته

ثم تقدم بين يديها فبأحد الأيدي يؤخر أو يحملها بهيئتين حتى فيما يظهر من أي يده في الأولى
ويحمل مقدم على كفه مقبداً أو مؤخراً كما خضع السككي لركبه حتى حمل مقدم على كفه
مؤخراً وليس يسد من الأولى سدته (و) سن (مثنى) للشيخ لها ونكره له ركوب في
في دهانه معها. لأنه صلى الله عليه وسلم رأى سركا في حجرة فقال ألا سحيون إن ملائكة الله على
قوائمهم وأنهم على ظهور السحاب «هذا إن لم يكن له عذر فإن كان به كرم فلا ولا كراهة في
الركوب في العمود كما يتي ويسكن كونه (أمامه) بلا سح ولا يد شافع وحى النافع التقدم وأما حر
«امتنوا جلف الحرد» فيجيب وتثل ديث مالو كان راكبا في الروضة والخموع وعنه فيه عن
الشافعي والأصحاب خلافا ما ذكره رافعي في شرح المسند بعد الاحتياط، وهو مثنى حملها حصل له
(قوله ثم يتقدم بين يديها) وإب حاب هدد دون محبته من حبها لأن ما ذكر أقرب لكونه
أمام الحائزة وإن شق عليه ذلك.

قائدة سن أو على المحدد عن وقوف الحائزة ورجوعها فقال: يحتمل مني صكرت
اللائكة بين يديها رجعت أو وفت ومضى كثر خائنها أمرت ويحتمل أن يكون تأوم النفس للحسد
ولو لم الحسد للنفس حسب حاله بده قدم وقارة تؤخر ويحتمل أن يكون نقاؤها في حال رجوعها
بتم حن قائمها في لا - وسن عن حنة معبره ومتى فقال إذا خفت فصاحبها شهيد لأن الشهيد
حتى وحى تحف من ليت فان لله تعالى - ولا حبل الذين قواوا في سبيل الله الآية ذكره
أنو حبيب في دسائه في رحمة عمر أني حبيب الترمكي و يؤيد ذلك ما قاله الشيخ في عروة أحاد في
قيل أني خارج قال ومن أبو حنيفة واسمه عبد الله بن عمرو بن حرام يروى أن سحار كان أي
ول قيل أن من اسمه بن قيس سفيان بن عيسى شمس وقد حملته أمه هدهى وروحها
عمرو بن حموح واسم حلاله على بعد ورجعت بهم إلى مدية ففيسها عائشة وقالت لها من هؤلاء
قالت أمي وفي حلاله وروى عمرو بن حموح قالت فبين يديهم هم قالت إلى المدينة أفرعهم فيها
ثم رحرر بعيرهم فرك ففدت لها عائشة عليه أي رك لتلق ما عليه فب مادك به فانه رما
حمل ما يحسن بعير ويسكن أراد بعير ديث ورجعته ثاب فقدم ورك فوجهته رجعة إلى أحد فأسرع
فرجعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحبره بديك فقال بن الحبل مأثور هل قال عمرو شت
قالت إنه ما بوجهه إلى أحد من أئمة لا بدني إلى أمي وروى في الشهاده عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فديك لمن لا عصي إن فيكم معشر لأصبر من يو أقسم على الله لأؤتاهنهم
عمرو بن حموح وسد رأسه بظ بفرجه في الحنة ه ملحف وعن السري في عدم سبر حن إلى
المدينة لدى أشار إليه قوله فديك احن لا عصي أن شهداء أحد رل لأمر بدعهم ثمة وذاك
«أرا نعل القسي أحدهم إلى المدينة عمر صلى الله عليه وسلم معاده فنادى ربوا القتي إلى
مضاجعهم (قوله ويحتمل المتبادر) فان نعل العمود الأيمن من مقدم على عائشة لأمر مرة
والعمود الثاني من سده أصامره على عائشة لأيمن مره وسم أيهما شاء ولكن الأولى تقديم
اليمين وإذا أراد حمل التي تتسم بين يديها ثم أخذها (قوله إن ملائكة الله) هو بكسر الهاء جزاء
سؤال تندرد كيف لا يستحي تش بن خ (قوله وسن كونه أمامها) أي يو كان بعد وهو مثنى حننها
كان قرب منها فيما يظهر وبق مالو تعارض حية الركوب أمامها مع القرب والمشي أمامها مع البعد هل
يضم لأول أو الثاني فيه بطر ولا قرب الثاني وورد النهي عن الركوب وقال الشيخ عمدة له

(قوله أو يحملها بهيئتين
أي فيما يظهر من أي يده في
الأولى) أي في هيئة الترسع
وقوله ويحمل مقدم على
كفه أي بين العمودين
فيحصل من مجموع ذلك
كل من الهيئتين كما
لا يتحقق وبعبارة ابن الرفعة
في الكفاية فينسى أن
يصح سيرة السير برافعة
على عائشة لأن من
يسيره المؤخرة ثم يمشي
من أمامها حتى لا يتثنى
حملها فيصير يامنة السير
المقدمة على عائشة الأيسر
ثم يامنته المؤخرة فيكون
قد حملها على الترسع ثم
يدخل رأسه بين العمودين
فيكون قد جمع بين
الهيئتين انتهت وها
يعلم ما في حاشية الشيخ. نعم
ما اقتضاه ثم في كلام
ابن الرفعة من شحبر
يدخل رأسه بين العمودين
عن حمل هيئة الترسع
ليس قد في جمعه بين
هيئتين كما عزم من قول
الشارح مقدما ومؤخرا
كما خضع السككي

فصله أصل لسانه دون كلف وبه يقدم إلى المقعد لم يكره ثم هو «خير إن شاء قام حتى يوضع
الحجارة وإن شاء قعد (و) يسكن كونه (مقرها) تحت لو الثت رآها فهو (أفضل) من
بعض فلا يراها سكره لسانين معها (و) يسرع بها (استحبابا أن يذهب بها فوق لشي اعتاد
ودون الحب مثلا ينقطع الصفاء فإن حيف تعره ناشئ يري في الإسراع لحز «أمرعوا» حجارة
فإن ذلك صالحة غير تقدموها إنه وإن مكث سوى ذلك فشر صعبه عن رة مك «هذا (إن
يتخلف يعبره) أي است بالإسراع والإفتنى به ولو مرت عنه حجارة استحب التيمم لما على ما صرح
به المتوحي وإحاربه انصف في شرحي لهذا ومنه وخبره من الثرى بكرهه وأجاب الكفعي
والجمهور عن الأحديث بأن الأمر بعدم فيها مسح وفي المجموع عن الكفعي أنه يسكن من مرت
به جنازة أن يدعو لها ويثنى عليها إن كانت أهلا لذلك وأن يقول سبحان أخي الذي لا يموت أو
سبحان ملك العتوس ه وروى الصرائي «أن من عمر كان رد رأى حجاره من هذا ما وعد الله
ورسوله وصدق الله ورسوله أنهم ردوا إياه وسبح» ثم أسند أن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله
قال من «رأى حجارة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعد الله ورسوله أنهم ردوا إياه»
وتسليها كتب له عشرون حسنة»

(فصل)

في الصلاة على الميت المسلم غير الشهيد

وهي من خصائص هذه الأمة كالإسراء بالث كماله في المصطفى في شرح

(فصل)

في الصلاة على الميت

ما روت هذه الصفات فابصر ما راى أي اه وأقرب مرعاه الإمام إن بعد (قوله بحث و
أدعت رآها) راد حجب رؤية كائنه وصاحبه أن لا بعد عنها بعدا ينقطع عرفا عنه رآها اه
(قوله يري في الإسراع) أي وحيوا (قوله سبحان الله) أي كبرا كان الميت أو صغير
ومعلوم أن الكلام في الميت المسلم لأن المصود منه العظيم لميت (قوله على ما صرح به شوي)
قال في شرح ابروص ولدى قاله المتوحي هو الحمار وقد صحت الأحاديث بالأمر بالصيام ولا يثبت في
الفعود شيء إلا حديث علي رضي الله عنه وليس صريح في المسح (قوله أن الأمر بالناسم فيها
مسوخ) أي فيكون مكروها (قوله إن كانت أهلا لذلك) أي إذا كانت غير أهل فهل يذكرها
بما هي أهل له أولا يذكر شفتا حرا إلى أن السر مصوب أو يباح له أن يثنى عليها شر كما هو
مقتضى الحديث «مر حجارة فثنى عليها حرا فقال وحيت وصر تحية فأنشأ يمسح شر فقال وحيت»
ولم يهتم عن ذلك، فله نظرو لأقرب الثاني أحد، مما يثنى من ث الغسل لو رنى ما تكره من الميت
يكتمه (قوله وأن يقول سبحان أخي الذي لا يموت) ما مره ولو حذر كافر (قوله وصدق الله
ورسوله) ما مره أنه يقول ذلك مرة واحدة ولو قيل تكريره فلا يمكن بعدا

(فصل)

في الصلاة على الميت

(قوله وهي من خصائص هذه الأمة)

الرسالة ولاب فيه ماورد من تعيين الملائكة دم عاينه السلام والصلاة عنه وفوقهم ماى دم هذه
 سنسكم في موبكم لحوار حمر الأول على أن الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على
 أصل الفعل (لصلاته أركان) سعة (أحدها البية) كقمة الصلوات وقدم الكلام عليها في صفة
 الصلاة (ووقفها) هـ (كعبتها) نى كوقف بية غيرها من الصلوات في وجوب فرض البية
 تكبيرة لإحرام (وتكفى) فيها (سنة) مطلق (العرض) وإن لم يكن كفايه كما تكفى بية العرض
 في إحدى الخمس وإن لم يقيد هذا الفعل وعدم من كلامه بعين سنة الفرصة كما في الصلوات الخمس ولو
 في صلاة امرأة مع رجال ولا يشترط إضافة إلى الله تعالى أحدا من معن من وقبائه بذب قوله
 مقبلا ولا تصورهما بية أداء وتقدمه قبل ولاية عدد ،

نفسه هـ هل شرعت صلاة الحجرة بمكة أو ميسر لا بد من أن في ذلك مصرحا وظاهرا
 حديث أنه صلى الله عليه وآله لم صلى على قبر الراس معروفا لما قدم أندسة وكان مات قبل قدمه
 لها أشهر كما قاله ابن إسحق وعمره وماى لإحصائه عن أنوفدى وأقره أن الصلاة على الحجرة لم تكن
 شرعت يوم موب حدثة ، وموتها بعد النبوة بشر سين على الأصح أنها لم يشرع بمكة بل
 بالمدينة اه حج وإماما قال وظاهر حديث أنه الخ لاحتمال أنها شرعت مكة بعد موت حدثة
 وقيل لمجرة (توبه) وثاني على أصل الفعل (أى وهو يحصل بالعبادة ، والثاني هو قوله وقوله
 ماى دم الخ والأول هو قوله ماورد من تعيين الملائكة آدم الخ (قوله من الصلوات) أى المروضة
 والارد أن مطلق الصلوات يشمل النسل المصلى ويحصى فيه مطلق المقصد للفعل كما قبل وهو
 إيمانى بوب الصف وسبها كعبتها وأما حيث قال ووقفها كوقت غيرها أعبر التعميم فإن وقت
 البية في جميع الصلوات عند تكبيرة الإحرام ، نعم قوله قصر كقمة الصلوات شامل للصلوات
 قوله ويكره فيها بية مطلق العرض فرضة على أن المشبهة بالعراس (قوله وتكفى فيها بية مطلق
 العرض) معنى كفايه بية فرض الكفايه وإن عرس بها لأنه عارس مر اه سم على
 بهجة (قوله ولو في صلاة امرأة) مع رجل أو صبي على الخلاف السابق فيه شرح عم الحج اه
 سم عليه والراجح من الخلاف عند النوارح عدم الوجوب على الصبي وقد عرق بين هذه وبين
 المكتوبة حيث كان التعمد فيها عدم الوجوب أن صلاة الصبي لها إسقاط العرض عن المكاتبين
 مع وجودهم فمحور أن يراد من الصلاة العرض فشرط فيها بية العرضية وإن قلنا لا يجب في المكتوبة
 لأن المكتوبة منه لا إسقاط المخرج عن غيره ولا هى فرض في حقه فتقويت جهة التفلية فيها فلم
 بشرط بية العرضية بخلاف صلاته على الحجرة فإنها لا تسقط العرض عن غيره فثبت ثبوتها
 للعرض يحكى قال سم على بهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء أمره به ، من
 وصربه عليها ويلعى أن يجب عليهن أمره بية العرضية وإن لم يشهد بية العرضية في المكتوبات
 الخمس مر اه وهو ظاهر في أنه إذا صلى مع رجال لا يشترط في حقه بية العرضية وفي أنه إذا صلى
 وحده مع وجود الرجال فلا صلاة منه أنه لا بد من بية العرضية لإسقاط الصلاة عنهم فراجع
 (قوله ولا يتصور هنا بية أداء وصدة) أى وهو بوى الأداء أو القضاء خفيق نطقت خلاف موب
 صنق أو بوى المعنى بوى ولا سطل .

(قوله لحوار حمر الأول)
 أى كلام المكهاى وقوله
 والثاني أى قول الملائكة
 ما ذكر .

وقد يقال ما المانع من ثبوت نية عدد التكبيرات ما يأتي منها بركعات (وقيل شريطة فرض كفاية) تعرضا لكمال وصفها (ولا يجب تعيين المات) فحصر ولا معرفة كما في تحرير من يكون قصد من صلى عليه الإمام اكفاء، سوع غير أملاو صلى على غيره فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عثيمين الحصري وعري في القسط ووجهه الأدبي أنه لا بد في كل يوم من الموت في أقصر الأرض وهم عاتون فلا بد من تعيين الذي صلى عليه منهم نعم يوصي بأمه على عات صوى الصلاة على من صلى عليه فإنه كأي كاحصر (من عين) المات الحصر أو العائت كان صلى على ريد أو على الكبير أو الذكر من أولاده (وأخطأ) فإن عمرا أو الصغير أو الأنثى (نظمت) أي لم يعتقد صلاته بعد إنه بشر فإن أشار إليه صحت كما مر بطرد تعبد الإشارة (وإن حصر موتى يومهم) أو بوى الصلاة عليهم وإن لم يعرف عددهم دل الروايات على صوابه على بعضهم ولم يعنه ثم صلى على الباقي فكذلك ما يصح من ولو يعتقد أنهم عشرة فباوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لأن منهم من لم يصح عليه وهو غير معين قال وإن اعتقد أنهم أحد عشر فباوا عشرة

(قوله أما هو صلى على عات) أي مخصوص فلا يفيده شيئا من صحة الصلاة على من مات وعين وكمن في أواخر الأرض (قوله إن لم يعرف عددهم) أي في الحاضر كما هو ظاهر

(قوله وقد يقال مع) سبقه إليه حج (قوله وقد قيل شريطة فرض كفاية) قال حج سعة عن فرض العين ورد بأنه يكفي بميزا بينهما أحدهم معنى الترخصة فمهما ورد في الدين المضاف للثبوت معناه فرض الكفاية والمضاف لا يندى الصواب الخس بعد الفرض العتي مكان الفرض موضوع للعسرين بوصفين وأما من ذهب إلى أن يجب أو وجب حجب عني معناه يوصي وهو الكفاية في غيره والعين في غيره ويهدا تحت ثم ورد سمع هذا (قوله قلته) أي لأبائهم وسببه (قوله الأصح) قال في المات هو صحيح خبره وفتح المات يسكون البداهة أهميه بينهما آخره مهملة إلى أصبح قبيلة من عرب من قحطان (قوله ولأنه من عين على غيره) أي بقلبه كما ذكره الشارح (قوله أو البصر أو لحي) فسمعه أنه لو عين ذكر أو امرأة وإن حتى عدم البطلان ووجهه أنا لم تتحقق مع وسمعه في عينه وإن ماتوا فسمعه رحمه الله إن حتى حيث يجب التمسك به ثم ربط صديقه من لا يصح صديقه بربطه بوى عني من أصبح الصلاة عليه ومعه سمع محمد بن يحيى الخطيبه وما لو عين حتى قال ذكر أو امرأة فلا قرب عدم الصحة لسمه الأثنى أو أنه ذكر صديقه ويحتمل الصحة كما هو عني هذا رحل فإن حتى بالأوى (قوله فإن أشار) أي سمعه (قوله كما مر غيره) أي في صلاة الجماعة (قوله ويوصي على بعضهم) ومنه ما وعين البعض سمعه كاشت أو جمع (قوله أعاد الصلاة على الجميع) يجهل من سمعه ما بالاحتياج لأشخاصهم سمع على حج أي ولا فرق في ذلك بين من يعيدها عليهم دفعة واحدة أو على كل واحد ينفرد به ولا يضر تردده في النية بضروره (قوله لأن منهم من لم يصل عليه) فسمعه أنه لو قال في أعاده بوقت الصلاة على من صلى عليه في صلاة وهو ماهر وقد شعر بونه لأن منهم الخ خلافه وجعله الدمى أحبالا حيث هل بعد من قول الشارح على الجميع قال ويحتمل أن يعيدها على الحادي عشر وإن سمعه يقول بوقت الصلاة على من لم أصل عليه أولا أو لا تؤيد لأول قول الشارح قال الروايات على صلى على بعضهم ولم يعينه الخ

فلا ظهر الصحة من ولو صلى على حيٍّ وميت صح على الميت إن جهل الحال وإلا فلا تكن صلى الظهر من الرجال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت ولو أحرم الإمام بالصلاة على جارية ثم حصرت أخرى وهو في الصلاة تركت حيٍّ مفرغ ثم صلى على الثانية لأنه لم يسهو أو لا قاله في المجموع ونعت على أنه مؤمودة الأعداد أو الجماعة بالإمام كما مر في صفة الأئمة ولا يندفع اختلاف بينهما كما سألني (السني) من أركان (أربع مكررات) المزروعة الشجران عن أبي عبد الله عليه السلام صلى على قبر بعد مائة مكررة ثم قال (فإن خمس) وهو عمداً (لم يسل) صلاته (في الأصح) لا يصح رواه مسلم ولا غيره لا خلاف ولا يرد نوى بتكبيره أركسية خلاف الجمع متخيرين ومقتضى العلة وكلام جمع منهم الروايات عدم البطلان بما راد على الخمس أيضاً

(قوله فلا ظهر الصحة) وبقى ما روى في الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل يصح صلاته عليها أم لا فيه خلاف ولا فرق الثاني لأنه لا يسهو الصلاة عليها فقد جمع في مثله بين من يصح صلاته ومن لا يصح وهو معدوم فيه ويحتمل وهو الظاهر الصحة كمن نوى على عشرة من الرجال وهو النسيئة ولكن نوى الصلاة على حيٍّ وميت جاهلاً بالحال (قوله ثم نوى قطعها عن أحدهما طلب) أي فيهما (قوله ترك) أي وجوباً ولو نوى الصلاة عليها عمداً عالماً بطلت صلاته اهـ سمع على شيخ (قوله كما مر في صفة الأئمة) ذكره تبييناً لما يتعلق بالنية وقياس ما مر أنه إذا لم يسهو الصلاة بعد صلاته في مكررة على ما مر من نفي نفي إيقاع تكبيره بعد تكبير الأمام راجعاً بعد تكرار كونه (قوله ولا يندفع اختلاف بينهما) هو عبارة قوله وإب صلى المؤمنين على ع. من صلى عليه لأمته (قوله دليلي على قبر بعد ما دفن) أي صاحبه ولا بين صاحب القبر وغيره في النسيئة لساق عن حج أنه صلى على قبر المرء من معزور فيجوز له أن يسهو ويحصر غيره (قوله فإن خمس) هل حج مثلاً (قوله وهو نوى تكبيره الركعة) عليه وظهره أنه لا فرق في ذلك بين كونه من استعجه أو لا ولو قيل لا يسهو في الأول لم يكن بعيداً قياساً على ما تقدم في الصلاة من أن ذلك يسهو في حق العاصي وفي سمع على حج يورد على لا يسهو معذوراً وحجاً جميعاً حينئذ لا يسهو كما لو سجد جميع أفعال الصلاة فروصاً وقد عرفت أي ففعل هذا البطلان مشطاً من ذلك الأفعال مضبوطة في الصلاة فلا يصح اعتقادها فروصاً بخلاف ما عرفت لا يسهو في ذلك مع هذه غير مطلوب رئيساً وقد يؤيد الأول قول الشارح وإن نوى تكبيره الركعة إن أراد نوى عند كاست هي المسئلة (قوله بما زاد على الخمس) أي وهو أكثر حد بل كونه راجعاً عليها بخلاف في استئذانها وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله في رايها ومطلوب فيها مائة حيٍّ وميت كمن فرأى جماعة في الأولى أخرجه حديثاً فما يظهر ثم رأيت سمع على حج صرح بما استظهرناه .

فروع - يورد الأمام وكان للمؤمودة مسوفاً في الأذكار الواحدة في التكبيرات الرائدة كأن أدرك لأمته بعد الجماعة فقرأ ثم لما كبر الإمام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها معه ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وصلى معه هل يحسب له ذلك ونصح صلاته سواء عرفت أنها رتبة أو جهل ذلك وعرق بينها وبين بقية الصلوات حيث تحسب الركعة الرائدة للمسوق يذكر الترتيب فيها وكان جاهلاً بخلاف ما راد على ما في هذه الرتبة

(قوله ولا يندفع اختلاف بينهما) أي لإمام والمؤمودة كما سألني في أسئلة المنشورة أنه إذا نوى الإمام على حاضر والمؤمودة على غائب أو عكسه صح (قوله ولو عمداً) يجب حذف فقد ولو إذ عمل الخلاف في حالة العمد لا سألني أنه لو كان سهواً أو جهلاً لم يسهو حرم

وهو كذلك لكن لأربع أوى بغير الأمر بها من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتشبهه
الكبيرة بركعة فيما يأتي عليه هرسة لئلا في السبعة حقا على ما كدها نعم لو رد على الأربع
عمدا معقدا للطلال نصت كما ذكره لأدري هل كان لها أو جعلها بسبب حرمانها من
سجود السهو فيه ومقابل لأصح نظر كريد ركة أو ركبي في سائر السجود (ولو حسن) أي
كبر (إمامه) في صلاته خمس كبير وقت لا يسل (له ركة) ثمومه (في الأصح) أي
لا تس له ما به في الزائد لعدم سبعة بلامه (من سب أو ينشره لغيره) وهو فصل لا شك
السبعة ومقدس الأصح يتبعه وإن فاما سبعة من فرفة وما فرفة كلامه من عدم سبعة السبعة
وأما لا تس له ما به هو التعمد والتول بخلافه منوع (الركعة) من لأركان (الركعة) بعد عدم
كبيراتها وقدمه ذكرها مع شجرة ركة اقتضاء بالتحقق في سببها ما كان عليه الكلام في سبب
الأفهام وهو فيها (كبرها) أي كلام غيرها من السجود في كبرها.

حائرة للإمام مع عدمه وبعمد بخلافه ذلك أو يستدل بخلافه ما جهل كما حكى فيه بغير محرر
ومال من الأول فيحجر الله سم على مبهج، قول وقد وقف في السجود ما يزيد على أربع
أدكار تحفة للإمام فالسوق في حقيقة إنما أتى تكبرتها كبرها بعد رابعة الإمام وهو توقف
ذلك لم تحسب فاقباص أنه ما كبرها.

فرع — موافق في الجنازة شرح في قراءة الفاتحة ليل له معها وأجدها ما بعد الأولى
سبعة على إحراقه الله تحفة بعد غير الأولى أولا قال من لا يجوز من تعينت سبعة بالشرع فحينئذ
الإنسان ما كان خلاف السجود بطله قراءتها حسب وقراءتها ما لم يسرع الإمام في السجود السبعة ما
كان كان عن غير قسم وبلا فيه غير ظاهر فيحجر ويراجع سم على مبهج ولأقول ليل إلى
النظر (قوله وهو كذلك) فاهره وإن وإلى من السجود وعنده سم على مبهج فرع زاد على
الأربع وواي رفع يديه معها مواثيق سطل صلاته سوى رفع اليدين أولا لأن رفع مصوب
هذا في الصلاة سمعنا أن بعض المتأخرين أتى بالطلال وهو معناه لأن هذا رفع غير مصوب وواي
مثله يبطله ثم وافق عليه مراد، أقول: وقياس ما تقدم في الأفعال من أنه ما جاز إلى صواب
أو تصحيح ورد على المخسح إليه وحده من الصبر أنه وواي هذا بين رابعة وخمسة ورفع يديه
فيهما البطلان هنا أيضا لأن رفع كل يده في مرة خمسة بعد مرة ومهما جسد أولاده بالربعة
أفعال (قوله بطالت كذا ذكره الأذري) أي ولا تتبع منه كون اعتداده حتى وألحق وجه التمسك أن
ما فعله مع اعتداده بالطلال تضمن قطع اليه (قوله له سبعة ثمومه) ضمن للسوق ما سم على
مبهجة. قول أي ولا يتبعه في خلافه وواجب فيسب أن لا يحسبه عن سبعة ما به لأن حسن
ما عليه تحفه بعد سلام للإمام وما راده الإمام بحسب من محل لربعة وقد قدمه (قوله لا تس
له متابعتها) أي بل تكبره حروجا من خلاف من أبطل ما (قوله بل يسر) أي سبعة ما به وبلا
نصت صلاته لأنه سلام في أثناء القيلود فتش كاسلام من هذه الصلاة مراد سم على مبهجة
(قوله الثالث السلام). أقول إنه قدمه على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء الملبث مع
أنه بعده لأنه كان وقوعه بعد التكبيرات الأربع سبب أن بعده غيب ذكره وإن كان
غيره متقدما عليه.

(قوله محله أربعة أفعال
في الصلاة) أي فلا يحذف
عنه تكبيرة ولا يقدم
عنه ما كذا في
مسائل المشورة (قوله
معقدا للطلال يطلب
أي لتضمنه لية بطلها)

(قوله لتعلموا أنها سنة)

شيخنا نور الشر ملى
 حفظه الله تعالى عليه .
 يؤخذ من هذا جواب
 حادثة وقع السؤال عنها
 وهي أن شافعي اقتدى
 بمالكى سلم ثم أخره
 بمالكى بأنه لم يقرأ الفاتحة .
 وحاصل الجواب صحة
 صلاة الشافعى إذ عاده أمر
 إمامه أنه ترك الفاتحة
 وتركها قبل الراجحة له
 لا يقتضى البطلان لجوار
 أن شافعى بها بعد راحة
 كنهه لا سلم بدومها
 بطلت صلاته بالتسليم عند
 الشافعى وسلم لنفسه بعد
 بطلان صلاة إمامه وهو
 لا يصره وهو فائدة
 جسيمة يحتاج إليها في
 الصلاة حنف الخائف وظاهر
 أن الحكم جار حق فيما
 لو كان الإمام يرى حرمة
 القراءة صلاة الحنزة
 كالحنفى إذ لا فرق نظرا
 إلى ماوجه به الشيخ أبقاء
 لله أى ولا نظر إلى عدم
 اعتد الإمام فرصة
 الفاتحة والإمام تصح الصلاة
 جله مطلقا لأنه لا يعتقد
 وجوب اسمه وما ماقد
 قد يقال إنه حيث كان
 الإمام لا يرى قراءة الفاتحة
 فكأنه نوى صلاة بلا
 قراءة فبئس عبر صحيحا
 عند الشافعى فقد يحل
 عنه أن ذلك لا يصر

(१७१)

أى صريقة كما رأى (قوله قلب: تحكى القاعه) بعد الأولى) فى حاشية

وتعتمد وتؤيده عدم استحباب زيادة وركائه وهو كذا خلاف من استحبه وأنه يستحب في السلام ولا يقتصر على تسعة واحدة يحتملها بقا وجهه وإن كان في المجموع إنه لأشهر (الرابع) من الأركان (قراءة فاتحة) فذهب القوف عند هاتين مرتين في مسحها لخبر البخاري أن ابن عباس قرأ بها في صلاة الجهر وإن لم يعلموا أنها سنة وفي رواية أخرى ثم التران ظهرهما وفيما جهز ليعلموا أنها سنة ويعموم خبر «لإصلاح من يقرأ فاتحة الكتاب» (عده) (الأكبر) (الأوى) خبر أني «سنة لا يرى» له في صلاة الجهر أن يقرأ في التكبير الأولى ثم يقرأ الحمد ثم يكبر ثم ويسلم عند الأحمد (وبحري) فاتحة بعد غير الأولى من الأوبة والاشارة ورايعون روضة وأنها: هذه أو عند الثالثة خرج المثل فلا حذف ما هنا خلافاً لمن فهم خلافهم (ولله أعلم) وهذا محرمه في مجموع ومن من الحسن وهو المعتمد وإن صح لمعتمد (قوله وتعتمد) أي فإن اقتصر على واحدة أي بها من جهة يمينه (قوله ويؤيده عدم استحباب زيادة وركائه) أي ولو على القبر أو على غائب (قوله الرابع قراءة فاتحة).

[illegible]

عنه ان ذاك لا يصح حيث كان رشت عن عقيدته وفعال.

في سنة بعد ظهر كلامه في الأول وشمل ذلك سجد والإمام والجمهور وإن كان من بعد من بعده
غير المأموم أن المأموم ولو من وجه عليه موافقة الإمام فيها يأتيه ذلك كل سكره ركعة ويرتد
على ما جرى عليه من هذا روم حتى لأولى من ركرك، واجتمع بين ركرك في سكره وحده
وبرك المرتب ولا يجوز له قرءه بعض السجدة في سكره وفيها في أخرى لعدم وروده
(الخامس) من الأركان (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في روم جماعة من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الخبارة من السنة
(بعد) السكره (الثانية) بعض السجدة والخلف وأوله عليه الصلاة والسلام «لا صلاة لمن لم
يسلم على نبيها» ولأنه أرجى لإحاده له «والصحيح أن الصلاة على آل لا تكف» فيها
كثيرها وأولى لبائها على التخفيف لكنها تستحب

فرع - قرأ أنه سجدة في صلاة الخيرة وسجد توجه السائلين للصلاة إن كان حامدا عاف
لأنه سجود غير مشروع فزيادته عبثة

فرع - لو لم تكن قطع الله الخرج من البيت مساهم عليه وصحب الصلاة عليه لأن
عاقبته أنه كالمحلى السلس وهو صحيح صلته فكذا الصلاة عليه من الله سم على مسح وقول سم
أقول. الغدير أنه لا تكفى وإذا لم تكف لله أن تأتي بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
مثلا أو بعده، مما لا بد أن تأتي بمسحها قبل ومسحها بعد فما ظهر لأشراط الموالاة فيها وقوله
كالمحلى السلس فصحة التشبه ما ليس وجوب جنس عمل اسم نحو قصة وعصية عبد العز
واساده. والله عليه بعدة حتى لو أخر للمسححة الصلاة وجب بخلافه مذكور ومعنى
أن من المصلحة كثرة المصالح كما في تأخير السلس لإحاده لمؤذن وسجد الجمعة (قوله أما المأموم)
من مقول الإمام (قوله وترك الترتيب) أي وذلك لا يضر (قوله ولا يجوز له قرءه بعض السجدة)
أي ولا يخرجه (قوله لعدم وروده) قد تشكل حوار قرءه السجدة بعد غير الأول مع عدم
وروده من الشارع إلا أن يقال لم يرد من الشارع معها في غير الأولى لم يقتض قول من عسى
نهاية شعورها لكل من التكبيرات إذا لم يرد مع حيث لم يرد لها محل وعنده فغير أي أمامة يمكن
حمله على أنها في الأولى أوى (قوله الخامس الصلاة) وأولها أنهم صلى على سيدنا محمد راد حج
ويعد السلام لكن عامره سم على فخرج السجدة قوله وأن يعلى في عصب الناس على رسول
عامره أنه يقتصر على الصلاة فلا يصح لها السلام ووجه ذلك أنه لو أورد والحكمة في ذلك ماؤها
على التخفيف بل قد يقتضي ذلك أن الاختصار على الصلاة أصله بخروجه وقلة شجب العزيمة
المشورية على مسح عن الشارع وبوجه ما عده عن المساوي من أن عمل كراهة أفراد الصلاة
عن السلام في غير موارد

فرع - لو قصد أن لا تأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية
وكرر الثالثة بطلت صلته لأنه شرعه في الثالثة مجموع حو التكبيرات الثلاثة من الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فأشبهه ما لو ترك الفاتحة عمدا ثم ركع (قوله صلى الله عليه وسلم) أي فيجب
فيها ما كتب في التشهد فيما يسهر ولا يجرى بها ما يجرى في الخطبة من الحاش والمأش ونحوها وصرح
بذلك في العتب قتال وفيها كما في التشهد اهـ

(قوله وقوله عليه الصلاة
والسلام) كان الأولى
بقديته على قول المصنف
بعد الثانية

كانت له للؤمنين والمومنات عنده وحده لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجب ترتيب
بين الصلاة والثناء وخمد لكه أولى كما في زياده بوجه وما ذكر من تعيها بعدانية هو
لعمد وأيسر منها على معنى الآية فيها خلافا لما شرح ومقابل الصحيح أنها تك وهو خلاف
أمر في الشهد الآخر (سادس) من أركان (الثناء لليت) بخصوصه نحو اللهم ارحمه
أو اللهم اغفر له خير «إذا جازت على لب فاحصوا له» ولأنه لا تصود الأتعم من الصلاة فلا
تأتي الله بالؤمنين والمومنات ويكون (بعد) التكبير (الثالثة) وفيه إطلاقه كغيره
وحيث لم يركب من مع غيره ودم من مونه وهو الأوجه إذا جرى على الصلاة التعمد
خلافا لما ذكر في غيره من وجوب لثناء بعد التكبير الثالثة ومن رابعة ولا يخفى في غيره
بلا خلاف قال في المجموع ومن خصص ذلك إلا مجرد لاساع اه (السابع) من الأركان
(الثناء على الله عز وجل) فيه كونه من الترائف والحقها بسبل في التسمم لا يبرم منه
ذلك هو لأن الله هو القوم لصورته في عظمه

(قوله عقبها) بيان
لأن كل بقرينة ما يأتي
(قوله ولا يجب ترتيب
بين الصلاة والثناء على الله عز وجل) أي
لأن لثناء الله عز وجل

(قوله كالثناء بالؤمنين والمومنات) أي نحو اللهم اغفر للمؤمنين والمومنات (قوله ولا يجب ترتيب
أي أي صيغة من موه واشتهر منها حمد لله رب العالمين فيسمى لإسان بها (قوله ولا يجب ترتيب
بين الصلاة والثناء على الله عز وجل) أي الصلاة على النبي وعلى آل (قوله السادس الثناء لليت بخصوصه) وظاهر
معنى الثناء له لا يرى لا نحو اللهم اغفر لركبه من أعلمه ون الظن في ذلك كغيره لأنه
وإن قطع له حاجة فتزيد مرتبته فيها بالثناء له كالأنبياء اه حج

اسمة مدونه وإلا فاصل
الثناء ليس بواجب هنا
من ذهب الشهاب حج إلى
أن الأولى كون الثناء
قبل الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
وجيه بختمه بها (قوله
وحيث لم يركب مكلف)
وسأني انظره مع قوله
لأن ولا يعرضه قولهم
لأن من الثناء لليت
مخصوصه عقب قول
انصف ويقول في الفصل
مع هذا الثناء الثاني الحج

فائدة قال في بسط الأبواب: ذات أو شخص ولها مع مصنفين ومن أحدهما
من لم يركب من غير ضرورة بلحي الحى وحده وفيه وإلا يجب أن يفعل بملت
الممكن العسل والكنى والصلاة وامتنع الذين عدم مكانه وبتنر ستونه فان سجد وجب
دفع ما ط وإن ما ناهي وكانا ذكرين أو اثنين غسلا معا وكفهما معا وصلينا عليهما معا ودفع
هما الله الصبر وتحسن أن من يجب فصلهما إن لم يكن وإن كان ذكر أو أنى وممكن فصلهما
في طهر وحيث وإن لم يمكن فصلهما فبعد وراى الله كره في الاستغفار ونحوه والله أعلم اه
أي وفيه هو كان ظهر أحدهما منه ظهر الآخر أحرم أحدهما أولا بالصلاة للقبلة فإذا أتم صلاته
استدبر من صلى القبلة وأحرم الآخر إليها وصلى أقول : ومعلوم أن صلاة الحى صحيحة وإن
حكمه بحسنة ما في خوف بيب كما هو حلس الحى في مكان عسل وإذا فصل بيت بعد فمضى قد
حب على الحى فبناء الصلاة أنه بين قد صلى وهو حلس خاصة في خوف البت وهي ومن
كان بعدد لا معنى حكم الظاهر لا مداه صاحبها ولا يتحمل عدم وجوب الثناء لتبريله منه
مادام متصلا بمره الحرة وأهل هذا هو الأقرب (قوله إذا جرى على الصلاة) أي العسل (قوله
السابع القسم) أي هو معدة ومن حكمه تأخير انشاء عن الصلاة وغيره من أركان أنه كان
مبارك لمجمع أركان لا يستحق إلا بعد جميع الأركان فكانه مؤخر عنها في الوجود فناسب تأخيرها
في ذكر خلافه في الصلوات الخمس فإنه ما كان يقتل من التيق إلى ركوع ثم يعود إليه بعد
السيحود ذكره في محله متى منع منه

عجو صورها بالسكية ، وشمل ذلك القى ونزله إذ صدم مع رحا وهو الأوجه خلاف لما شئى
 من حجر صلى على حسب حاله (وسن رفع يديه في التكبير) الأرفع حدو مسكبه
 ووضعها بعد كل مكبرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (وإسرار القراءة) للثالثة ولو ليلا
 كالثالثة الغرب يحامع عدم مشروعية السورة وما ورد في خبر ابن عباس من أنه يحجر القراءة

أحبب عنه بأن خبر أبي أمامة أصح منه ، وقوله فيه بحجره تعصوا به - قال في المجموع
 يعني لعدم ما أن اقتراه من مؤمره (وقيل يحجره بـ) أى بسجدة خاصة رتبتها صلاة لين لما
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فينبذ الإسرار بهما اتفاقا ، وانفقوا على حجره بالتكبير
 والسلام أى الإمام أو المبع لا غيرهما بغير ما مر في الصلاة كما هو ظاهر فقهاء المصنف - ثم رده على
 الثالثة لأجل الخلاف (والأصح نذب التعمد) لكونه سنة سرية فسحب كالمسح ولغيره
 ويسرى به أيضا على سائر الصلوات (دون ذلك) والسورة يتوعدا والذى هم كاللأمن ،
 وشمل ذلك ما لو صلى على قبر أو غائب وهو كذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى في ما ربه سابقا
 على التحفيف خلافا لابن العماد (ويقول) استحبابا (في الثالثة : اللهم هد عبدك ومن عبدك
 إلى آخره) المذكور في الحرر وغيره وتركه لشهرته وخبره خرج من روح الحديث وسماه مسح
 أوهما أى تسبى ريقها وناسعاها ومحبوبه وأحسانه فيها :

(قوله كالثالثة الغرب) أى
 وخبر أبي أمامة المتقدم
 وكان الأولى الاستدلال
 به أيضا بتقدمه كما صنع
 غيره (قوله أحبب عنه
 بأن خبر أبي أمامة الخ)
 على أنه لا يحتاج فيه إلى
 جواب لأنه مسكبه في خبر
 حكمة الخبر وهو أن
 منهم أى القصة
 أى طريقة أى
 لا يكونها مسبوحة

(قوله عجو صورها) في سجدة نحو الخ (قوله وهو الأوجه خلاف لما شئى) أى وحرره على
 أدركه الفتح وجمع منه النسي ، وعنده العباد على ما عهد سم على حج وملا المرأة والذى مع
 الرحمن أو بعده تقع فلا فن في شرحه ويثبت سقطها إلى من من الصبر مع ذلك قدما على
 ما لو صلى الظهر مثلاً ثم رجع في وقتها ومع كونها فلا منهما تحت فيها بية العروة والتسليم للمسلم كما
 من أول النص ، ولا يجوز الخروج منها على الأوجه كما مر ، والمراد بعدم الجواز في حق النسي أن
 وليه يجمعه منه كما يجمع من الخروج من مكوبات (قوله وسن رفع يديه في التكبير) أى
 وإن اقتضى من لا يرى رفع كالحق فيما ظهر لأن ما كان مسبوحة عند ذلك بخروج من
 الخلاف وكذا لو اقتضى به الحنفى للعللة المذكورة أى ويرى برفع كان خلاف الأولى على ما هو
 لأصل في ترك السنة إلا مدسوسه على الكراهة . وإنما ترك الإسرار فمما مر في الصلاة من
 كراهة الخبر في موضع الإسرار كراهة ها (قوله أن خبر أبي أمامة أصح منه) قد نقل هذا
 إنما يحتاج إليه إذا لم يكن في كلام من عسى ما يدعى على عدم استحباب الخبر ، ولكن قوله
 إنما حجب لعدم أنها سنة ، أى مسبوكة على سبيل لو حجب بدل على أن الخبر نفس سنة إذ
 لو كان كذلك لما احتاج بالاعتداد به . لأن نقل يجوز أنه إنما قل ذلك دفع ثبوته عليه
 وجوب القراءة في صلاة خدرة كما أشار إليه فيما عليه عن المجموع (قوله خلافا لابن العماد)
 منه حج فعال بأبى مدعى الإفصاح والسورة يد صلى على قبر أو غائب (قوله مسح أو لمسا)
 لعله إنما اقتصر عليه لكونه الأصح وإلا فيجوز في روح الصم كما جرى به في قوله تعالى - فروح
 ور بحس - وفي السجدة المسكبة ، وقد عزم ذلك العلامة لديوشى قال

وسعة بالفتح في الأوزان والصكبر يحكى عن الصغاني

ثي ما تحته ومن يحته إلى طفة القبر وما هو لاجه كان شهد أن لا إله إلا أنت وأن محمد عبدك
ورسولك وأنت أعلم به . اللهم إنه رزقك : أي هو صبيك وأنت أكرم الأكرمين وصيبت
الكرام لا يصاب وأنت خير من رزق به وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غني عن عباديه وقد
حسبك رعين عينيك شعاع له . اللهم إن كان محنا فزد في إحسانه وإن كان مسينا فتجاوز عنه
ولنه أي أعطه رحمتك رضاك وجه قرة القبر وعنده وفسح له في قبره وحاف الأرض عن
حبسه ولقه رحمتك الأمن من عذابك حتى يمنه إلى حنتك يا رحيم راحم جمع ذلك الشافي
رضي الله عنه من الأحبار وشجته الأصحاب . وفي بعض نسخ بروضة ومحوها ، وكذا
في المجموع ، وانشور في محو به ، أحاده الخبر ويحور رفعه جعل انوار للجن ، وروى مسلم عن
عوف بن مالك قال « صلى النبي صلى الله عليه وسلم على حماره فسمعه يقول تلهيهم بغيره ورحمه
وعف عنه وعافه وأكرم بره ووسع مدخله وغسله ماء ، وحج وبرد وتهد من الخيل كما سبق
السور الأبيض من الشمس وأبدله برا حرام من رزقه وأهلا حرام من أهله وروحا حرام من روحه
وقه من قرة القبر وعدل الله » قال عوف سمعت أن أكون أن لمست هذا من كان لمست
بأنه ذكره كان كل شيء غير نالمة .

(قوله أي ما تحته) هو جسم البناء وكبرياء من أحد ، ويحور فتح الله وكبرياء من أحد
بنة في أحد (قوله وما حسنت) هو ما يحور في القبر ، وإمام كافي القبول وأن غيره يقول حسنت
شبهه أو هو عا في إمام وغيره فيقول المنبر . حسنت جمع فيه نظر ، والأقرب الذي استأورد
ولأنه رعاث في أسئلة عليه ملائكة ، وقد يؤيد ذلك ما سأل في كلام الشارح من أنه
حضر الذين سألوا عليه صلى الله عليه وسلم فإدام فلا يزالون أنت ومن للملائكة ستون أنه لأن مع
كل واحد . سكني (قوله وإن كان مسينا فتجاوز عنه) صاهره ولو كان أبيت أبي ، وهو ظاهر
بأنه لا يرد الوارد ، وصاهره أنت أنه لا فرق بين بيما وغيره هذا والذي صهره أن الأولى ترك قوله
إن كان محنا الخ في حق لأبي . والله من إمام أنهم قد يكونون مستندين فيقتصر على غيره
من الله ويريد أن شاء على ورد ما يبين شتمهم صلى الله عليه وسلم عليهم أجمعين وفي ما لو
ترك بعض الدعاء هل يكره أم لا فيه سر . والأقرب الذي ويرى أنه وبين النوب أن ذلك
ورد بعينه مخصوصه من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما هو فيه مجموع من أربعة مرفوعة
ووروده . كذلك يقتضي عدم رعين واحد منها (قوله جمع ذلك الشافي) قال الشيخ غيره

يريد أنه لم يرد في حديث واحد هكذا سمع على مهج (قوله وعف عنه) أي ماصره
(قوله وعافه) أي أعطه من الصمم ما يصير به كالصحيح في الدنيا (قوله وأكرم لزه) أي أعطه
ما يهمله في آخرة من الصمم ، وفي حديث من نور العقل ما به من والجمع لأرال والبرل
أبص أربع ، يقال صمم كسر البرل أو البرل سمح . وفي المسح : والزل سمعتين طعام
البريل الذي يهمله ، وفي التنزيل - هذا رطلهم يوم الدين - وهو عليه فيحور في به يسكون
والصمم وهو الأكثر (قوله وزوجا خير من روحه) صفته أن يقال ذلك وإن كان أبيت أني أه
مهم على صحة وظاهر أن المراد بالاندال في الأهل والروحة إبدال الأوصاف لاسوت لقونه تعالى
- ألحق بهم درجاتهم - وخير الطيراني وغيره « إن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من
مخور العين » ثم رأيت شيئا قال وبوله أنه له روحا حراما من روحه من لاروحة له صدق تقديرها

وأنت ما يعود إليها وإن ذكر قصد الشخص لم يصرف وإنما كان حتى قال الأسوي السجدة
العصر بالملك ونحوه قال من يمكن للرب أن كان ولد رب فافهم أنه يقول فيه وإن
أنتك الله والافهم أنه يوم يعرف الميت كورة ولا يؤمنه بعد بالملك ونحوه وأنه لو صبي على
جمع مع ما أتى فيه من الله ، وقال في ذلك المهم هذا عندك سوحيد الفاضل وأهم بالإشارة
صحت صلاته كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى ، إذ لا اختلال في صيغة الدعاء ، ثم أهم بالإشارة فلنقول
نعم السجدة به في يشار به الواحد للجمع كقول الله

ولقد سمعت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف ليبد

ولما مر عن الصفاء من حور السيد كبر في الأثر وعكسه على إرادة الشخص ، وثما بعد العدد
ولأنه مفرد مصاب للفرقة معهم أفرد من أكثر من أكثر ، وثما العصر قد أتى مذهب فيه (وعنده
عنده) استجواب أي على الله ، الأمر (المهم عصر لحسن وصحت وشاهدنا ونشاهدنا وصحة
وكبرنا ودكر ، وأتينا اللهم من أحسنه من الإله ومن توفيقه ، فتوفقه على (الإيمان)
رواه أبو داود والترمذي وعنه ، ورواه الترمذي لا يحرمه أخرجه ولا سيما بعدة وقدم
هذا الثبوت لفظه في مسلم وصحة الدعاء ، لأن خلاف ذلك قال بعضه مؤذي بالصحة ونحوه
باللفظ ، وتبع المصنف في الجمع بين الدعاءين المحرم والشرح السليم ، ومن عرض له في الرواية

له أن يوكا له وكذا في الرواية إذا من إله بروحه في الدنيا ، أي ما رواه روحه من روحها
ما يعبر بإبدال النوات وإبدال الصفات ، وإرادة إبدال النوات مع من من إله بروحه في الدنيا
فيه نص وكذا قوله قد قيل كيف ورد صريح خبره وهو أن المرأة لأخر أرواحها روتة ثم ترد
أرواحها ، حتى بعد موت أي ترد ، وتوجد منه أنه نفس مات وهي في عصفه ولم يرد روح
عنده ، فإن لم يكن في عصفه أحدهم عند موته حمل أنول أنها عصفه ونحوه ، ولو مات
أحدهم وهي في عصفه ثم روت وطاقت ثم مات في شيء للأول أو لم يبق ، غير الحديث أنها
لثاني ، وصحة المدرك أنها للأول وأن الحديث يحتمل على ، أي مات الآخر وهي في عصفه
وفي حديث رواه جميع ولكنه ضعيف « المرأة ميتا يكون لها روحان في الدنيا ميتة وميتة
وسجلان الحصة لأيهما هي » قال لأحسهما خالفا كان عذها في الدنيا « ثم حج تكروفا وهو
مثل الروحة البرية أم لا وهو بسند صحيح » فإنه في الآخر أم لا راحته (قوله) وأنت ما هو
إليها) خرج بما يعود إليها الصمير في وأنت خير منقول به فإنه راجع إلى الله ولا يؤمنه ومن من
قال حج وليحذر من أنت في مروي به فإنه كبر من عرف معناه ونعمده ، وقد يقال

في قوله كبر لأنه يمكن رجوعه إلى الله على إرادته إجاب والآنث منه ما يطر بعقله وهو أراد
أن كبر من قصد أن معناه مؤث حقيق ونعمده ، وبقي ما لو كان وأنت خير منقول بهم هل يصح
أولا فيه نظر والأقرب الثاني لأن المعنى عليه صحيح بناء على أن التقدير وأنت خير كرامة مروي
بهم أي خير الكرام ليس يرد الصيوق عندهم وهو كونه تعالى - وأنت خير الناس - (قوله)
فالتحفة العصر بالملك) ومنه العدد على إرادة الشخص كما مر في الأثر (قوله) أنه قد يشارح
قصته أن ذلك سائق من قول الله كور أو نحوه لكن وقع في كلام غير واحد في مثله الأسوي
بالد كور أو نحوه (قوله) وعندهم أنه واقصر على عدد الثاني ثم تكلف وهو موافق
لما مر من أنه يحب الدعاء لميت بخصوصه وأنه لا يكتفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله) وصحة
وكبر » أي مع الدرجات لأن العبرة لا تستدعي سجد -

(قوله) وما مر عن الدعاء

من حوار الذكر في الأثر

وعكسه (كان مراده

نظر ما مر الخ لكن

صورة العكس لم تقسم

في كلامه ولا السنة للاحقة

(قوله على إرادة الشخص)

أي أو السمة (قوله) وقدم

هذا الثبوت لفظه في مسلم

الذي مر أعلاه روي به

عن أبي داود والترمذي

والصواب حذف لفظ مسلم

كما في عماره شرح الروض

أي هي أصل ما مر (قوله)

وصحة الدعاء لميت

نص ما مره في توجيه

القديم

(قوله فظاهر أن الألفصل) هو تابع في هذا التعبير شرح بروص لكن الأخير في شرح الروص هو حدث
(٢٧٠) وأخبر بها حديث أبي ذر واليهدي . وخص أن مراده بالأخبر حدث

والمجموع ولو جمع بين الترتيبين لظهر أن الألفصل تقدم الأخير وصدق قوله أنه وأدله روحا حيرا
من روحه فيمن لا روح له وفي المرأة إذا قلنا بأنها مع زوجها في الآخرة وهو الأصح بأن يراد
في الأول معنى المعنى والتقدير وفي الثاني ما يعم إبدال اللذات وإبدال الهيئته (ويقول) استحبابا
(في) بيت (لصل) أو الظاهر ونراد منهما من لم يبلغ (مع هذا) الدعاء (الثاني) في كلامه (اللهم
جعل) أي نسب اسمه (فرض ذو به) أي ساء مهبطا لهما في الآخرة (وسلفه وذر)
يعبر بمعجمته ثم بعده لهما شيء حسن يكون أمامهما بدخرا إلى وقت اجتماعهما شفاعته
لهم كاصح (وعظ) اسم مصدر عنى الوعظ أو اسم فاعل أي واعظ والمراد به وما بعده غايته
وهو الظاهر بالمراد من آخر . ثم في وسط النظر في ذلك بأن الوعظ التذكير بالعواقب وهذا
قد اشتهر في كتب (وأما ما بعده) ومن به دوا . ساء وأفرع الصبر على قلوبهما) لأنه مناسب
بحال وراد في المجموع وروضة تضاف على هذا . ولا سيما بعده ولا تخرجهما أخره ، و أنى
فيه مأمور من سادك وحدوه شهد بعده لهما ما في خبر العبرة « والدقطة يصل على عليه ويدي

(قوله ثم الأخير) هو قوله بهما خبره وإدخاله واسم معناه وأكرم ربه مع (قوله)
وصدق قوله (في) في خبر (قوله مع المعنى الخ) فيه أن فرض الكلام أنه من تروح في
بعض من المعنى وهو في معنى مع المعنى الخ فيه أيضا أن الفرض أنها حدث كانت مع
روحها في الآخرة فلم يبق إبدال بذات وعبارده سم على حج حواء ثم ضرب من هذا في
الكلام حج عنه قوله يراد إبدال الخ في ذلك لروحه مطلقا لا لروحه المذكورة وقوله ما يعم
الاسم في كذا وكذا . ثم نسب ربه في الآخرة وقوله إبدال الصفات أي كما إذا قلنا إنها
روحها في الدنيا (قوله وإبدال الهيئته) أي الصفات (قوله ويقول استحباب) منه في شرح بروص
وعنه أن حواء لا تدرى على هذا الأول من حيث هو . وعنه أن لا أول ليس فيه دعاء للذات
خصوصا في عموم المسلمين وعنه غير كاف ليعمل المراد به تسحب أن ما يأتي به متعلق بالذات
وهو . . . له في دون غيره من صفاته وحج الله له خصوصه بأي دعاء تلقى أو يعمل به
الطهر في معنى من قولهم حب الله خصوص الحب (قوله فرض ذو به) قال الشيخ عمره أي
يقول ذلك وهو آخر موهبة عن أنوبه الله سم على مهبج (قوله ثم بعده لهما) مصدر
منعطف مع قوله أي تقدم ما في ساءهما حيث صلب كونه ساءا وعنده حج شبه تقديمه عليهما مع
وهي ظاهرة (قوله مذكرا) هو بإبدال المعجمة قال في الصباح دحرته دخرا من باب ومع ولا سم
أن خبره يضم إذا أعدده وقت الحاجة إليه وأخبره على فصحت مثله وهو مدحور ودخيرة أيضا اه
ويعلم من قوله وأخبرته على اقتضت أنه يجوز قراءته بإبدال المهملة المشددة وهو الأكثر
وإبدال المعجمة لأن ما كان على وزن افتعل وقاؤه ذال معجمة قلبت تاؤه دالا مهملة وقلب
لذان المعجمة دالا مهملة . وبعدهما في ذلك المعجمة من الله وقلب من المعجمة من الله
الامعجمة . وبعدهما في ذلك (قوله وسط النظر في ذلك) أي في قوله وعظته (قوله على
قوله) يأتي فيه ما تقدم من اجواب عن قول المصنف وعظته الخ إن كانا مبنين

مسم بدنى وسطه الشارح
مسم بدليل قوله وصدق
قوله في الخ وروى بكس
أخبر في كلامه (قوله)
استحبابا مع قول المصنف
ويقول (أي يستحب أن
تأتي بهذا الدعاء مع الدعاء
المتقدم وإن كفى بقطر
آخر (قوله اسم مصدر)
انظر هلا كان مصدر
غاية الأمر أنهم تصرفوا
فيه شعورهم هاهنا عن
واو كوعده عنده وهو
هبة (قوله أو سم فاعل)
صريح هذا السياق أنه
مقصود على اسم مصدر
وتظاهر أنه ليس مرادا
من المراد أنه اسم مصدر
على ما مر فيه إما مرادا
منه المصدر وإما مرادا
منه اسم الفاعل صائفة
كريد عدل فاعل (قوله)
وإرادته وما بعده الخ)
هذا إما يحتاج إليه
إذ تقدم موهبة تأويه فما
إذا موهبة فإن يحتاج إلى
إخراجه عن مصدره كما
لا يخفى وعباردة النجدة
وفي ذكره أي عتقة
كاعتبار بوقدما أو أحدهما
فقد يجرى بالوعظ والتذكير
بالوقت كاعتبار أو هو
قد اقتضت ما هو قال أريد

والله بالعبادة والرحمة فيمكن في الصلوة عند الدعاء ولا يمارسه قوله لانه من الدعاء بحيث
 مخصوصه كما مر اثبات هذا منصوصه نعم لو دنا من مخصوصه كفي فثبت في الدعاء
 هل يدعو بهذا الدعاء لأن الأصل علم اليلوع أو يدعو به باعتباره ونحوه وأحسن جمع بينهما
 احصاء قال الأسوي وسواء في قاده يثبت في حده أنويه ثم بعدهما في الدعاء والصلوة في ذلك
 الزمان فتكون لأمة ويقتصر عليهم في الدعاء ولهذا قال الركني في محله في الآتيين اسمعيني
 قال لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذا أولى قال الأذري في بوجوه إسلامهما وكالمسلمين
 شاء على ألعاب والداراه والأحوط تعليقه على إيمانها لاسما في ناحية يكثر الكفر فيها ووعر
 كفرهم كتنحية الصغار نسائي حرم أن يدعوهم بمعصية أو بسعة ونحوهم ولو حرم إسلامهم أخذهم
 وكفر الآخر أو ثبت فيه ولو لم يثبت في حكمهم حرم من صلب إسلامهم ولو ثبت في
 كالأدبار في يظهر من اضطراب (و) رسول سبحانه (في) التكبير (ب) رتبة لهم لأحرمت (سبح
 الشاة والتوقية وصمها) (أخره) أي آخر الصلاة عنه أو آخر مسجده من اسمين في الصلوة كاشي
 الوحد (ولانها بعد) أي بالاسلام لا بعد في الالة بها التكبير ومعلوم أنه وسننه
 أن يقول الدعاء بعد الصلاة وحده أن يكون كما بين التكبير كما أفاده الحديث أو ارد فيه نعم
 لو حشي غير لميت أو استخاره أو في الصلاة فانس .

(قوله شوب هذا)

يعني متعلق الأمر بالدعاء

لأن الدعاء الشامل لهذا الدعاء

والأخصوص هذا الدعاء

ثم يرد (قوله وهذا أولى)

حيث لا حاجة لقدمه

في تأويل عظة واعتبار

ومراد أنه أولى بما قاله

الأسوي وإن كان في

سياقه صعوبة وعبرة

شرح الروض قال الأسوي

وسواء في قوله ما في

حياة أنويه أم لا سكن

في الركني تنه في

الآتيين الحين اسمعيني

(قوله وحده أن لا يكون

كما بين التكبير)

الظاهر أن المسرد أن

لا يؤوله إلى حد لا يبعده

ما بين التكبيرين من

أي التكبيرات وبعد

أن يكون مراد حجة ما بين

التكبيرات وبما راجع .

(قوله فيمكن في الصلوة هذا الدعاء) خلافاً لحج (قوله بعض خصوصه) أي على أن قول
 اجعله فرطاً الخ حيث كان معناه أي سابقاً مهياً لمعهم في آخره كان من خصوصه لأنه
 لا يكون كذلك إلا إذا كان له شرف عند الله يستلزم سبقه بغيره (قوله أو بدعائه بمعصية) هذا
 ظاهر حيث لم يرد جمع بينهما (قوله والأحسن جمع بينهما) أي في الدعاء لا في الإحسان فيسمى
 أن يختار الدعاء له بالمعصية لاحتقال بلاغه (قوله ويقتصر عليها فيما تقتضي) لغة كما تقدم (قوله
 وهذا قال الركني) أي ولكونه يتصرف على أنه في ولد (قوله وهذا أولى) من مر (قوله
 لم يثبت الحكم بمصر) أي من أنه يدعو للمسلم منها ويعلق الدعاء على الإسلام فمن ثبت فيه ثم
 ما تقرر كله فيما لو علم إسلام الميت أو من وثق في إسلامه كما ثبت الصلوة حيث ثبت في أن
 السببي لهم مسلم فيحكم بإسلامهم بها له أو كافر فيحكم بكفرهم معه فتأمل حج جعل في يميني
 عنه احتياطاً وتحتم وهو الأقرب أن لا يبنى اه وقد كان في الدعاء أنه على وعلى اليه
 كما لو احتلط مسلم كافر لأن يرفق في مسئلة لا حرمه يحلف وجوبه وشكك في غير
 من يصح عليه بخلافه هنا فاشككنا في وجوب الصلوة من في صحتها وأصل هذا الكفر
 ويؤيد ما فيه قول الشارح الآتي بعد قول المسرد لأن ولو احتلط مسلمون كفار الخ وو
 تعارضت ببيان إسلامه وكفره على وعلى عنه وبوي إسلامه عليه إن كان مسلم (قوله
 كالدار فيما يظهر) سبقه إليه حج (قوله وعنده قوله) أي ووضعه لأن يقتضيه لاسمعي
 سبق داب (قوله كما بين التكبير) أي الدعاء بمسألة وصاحبه حصول المسألة ونحوه
 للأدعية السابقة وقال حج قبل وضاط التطويل أن يصحها في الدعاء أخف الأركان
 وهو يحكم غير مرضي من ظاهر كلامهم إلحاقها بالثالثة أو نظيرها عنده

كما قال الأثرى فيجوز على الأركان (ولو تخلف المقتدى) عن إمامه بالتكبير (بلا عذر قلم يكبر حتى يكبر إمامه) تكبيرة (أخرى) وتشرع فيها (ثلاث دلائل) رد المناهضة لا يظهر في هذه الصلاة إلا بالتكبير فيكون الخطف بها فحذف كالتخلف ركعة وثبهم قوله حتى كبر إمامه أخرى عدم إطلاقها فيها ولا تكبير رابعة حتى سمى الإمام قل من العدد وحكم صحيح لأنه لم يشتمل عليها حتى أتى الإمام بتكبيره أخرى بل هذا مسوق حصص التكبير فيأتي بها بعد السلام وأبده في المهمات بأنه لا يخفى فيه دكر دست كركعة بخلاف ما قبلها خلافا لما في التمييز من البطالان فإن كان تم عند كطه فإدأوب ن وعدم سماع كبر أو جهل من سمن تحمله تكبيرة فقط بل تكبيرتين كما اقتضاه كلامهم

فائدة — سئل عن قراءة — رنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان — لأنه في رعه الحاضرة هل يخل بعدم أم حال لأنس من يسأله وكذلك قراءة النيبات الصائحات عند المرور على النور وكوس كباره لإيم ضروره عليه هل له أصل فيما أم لا . فجاب بقوله جميع ما ذكره لأنه لا أصل له من تنبى كراهه فراءة لأنه كرهه في رابعة كما كرهه القرة في غير التيام من قبة الصلاب وقول السائل عند المرور على القرة إن أراد المشي عليه فهو مكروه لا إثم فيه أو تحذره فلا كراهه ولا يثم في إم في مرور هو يحتاج لرعه اه صدى حج وقوله وكذا قراءة النيبات بل ذكر لأنه من عليه على قوله سابقا وهي قوله — إيمان والنسب رية الحياة الدنيا — الخ و جعل وهو الصاهر أن أراد بالنيبات الدخول فوس سبح الله وسبح الله الخ (قوله كما قال الأثرى) شئ بل حدث إن جاب على منه بمرور بارادة (قوله فم تكبر حتى كبر إمامه) لو ر استمود مع كبر الإمام لأخرى احده الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ومكن بأخر من استمود هل سون بالصحة ثم يستلزم هو من بخار به عمرة . أقول . الأقرب الأول لأنه صدق عنه أنه لم يخلف حتى كبر إمامه أخرى وإن حدث لا يحق إلا بهم لإمام التكبير قبل شريع المأموم ومنه (قوله تكبيرة أخرى) وظاهر أن الأخرى لا تحقق إذ كان معه في ذوى دالة كبره الثالثة من المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الإمام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الإمام الدية لا حال سعة شئ . (قوله بل هذا مسوق حصص التكبير) ولو كبر الإمام لأنه عقب إحرام بالسوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الإمام الثانية زمنا يسع شيئا من الدخلة سقطت عنه وإن قصد عدم إحرامه تأخيرها ولا غيره هذا القصد إذ لم يدركها في عقب الأضوى وودرك مسوق منافع نصف الفاتحة فتقدم تأخيرها إلى الدية مثلا فهل تكبيرة فرائده صحتها عند الدية أو لا من جميع تكبيرة منه فيه نظر ومعنى أن تكبيرة صحتها لأنه الذي أدركه في عمله الأصلي فهو الواحد عليه فثبت سم وقوله وير قصد الخ هذا قد يخلف ما في حاشية النعمان عن الخوارج وعمر هذا أوجه اه سم على صحة (قوله خلاف ما في التمييز) اسم كتاب ناسري (قوله لا يجوز صحتها) تكبيرة فقط بل تكبيرتين (قوله سم على حج عند كل موصوف من موصوفه) لا يخص ذلك إلا بعد الشروع في الصلاة وهذا وحري حج على عدم البطالان مقصود بل لأنه لو تخلف جميع ركعات الصلاة لم يصح فهذا أولى وعارضا أما إذا تخلف بعد ركعتين وطء نحو قراءة وعدم سماع تكبير

(قوله بل تكبيرتين)

هذا ظاهر في بطلان القراءة بخلاف ما بعده .

ولو تقدم على إمامه بكبرية عمدا بطلت صلاته بطريق الأولى إذ السبعة أشخاص من الأصناف خلاف
لعضد المتأخرين (ويكثر السوق ويقرأ الفحة ويرك ركعتين في) بكبرية (عشرة)
كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الله ، لأن ما أدركه أول صلاته فبراعى برئها (ولو كبر
الإمام أخرى قبل شروعه في الفحة) بأن كبر ستة بكبريه (كبر معه وسقطت القراءة)
عنه كما لو ركع الإمام عقب كبير السابق فإنه يركع معه ويحملها عنه (وإن كبرها وهو في
الفحة ركعها وباعه في الأصح) كما لو ركع الإمام والسوق في أثناء الفحة ، ولا يباي هذا ما مر
من عدم بيعها بعد الأولى لدور تحملها الأصلي ، إذ لا كبر قراءتها فيها فتحملها عنه الإمام ،
وتوسم لإمام عقب كبره السوق له بسبعة القراءة ، وتقدم في السوق في بطير ما هنا أنه
من أنه من افتتاح أو مؤذ تخلف وقرأ بقلده وإلا تابعه ولم يذكره هنا . قال في الكفاية :
ولاشك في حرمة هذا ما على يد المعود أي على الأصح والاضحاح على مذهب وقد صرح بما
قاله النووي ويحرمه أنه إذا اشعر بالمعذور لم يدع من الفحة حتى كبر الإمام الثانية أو الثالثة
رغم التحجب للقراءة بتدوير المعود ويكون معهما بعد إن شئت على حدة أنه يدرك الفحة
بعد المعود والإمام مفسد . فإن معها حتى كبر الإمام الثالثة بطلت صلاته ، ومفسد الأصح
يتحجب ويقيم على مأمرة نظيره في كسب الجماعة (وإذا سمع الإمام تدرك السوق) وحو
(باقي التكبيرات بأدكارها) وحو في الواحد وما في المسدود كما تأتي في الركعتين ، مفسد
وعندها وحال التكبيرات العبد حدث لا تأتي ، فإنه منها من التكبيرات بتدليله ففعل الفحة
ولا يمكن الإحلال بها وفي العبد ستة فسقطت سواها بحملها (وفي قول لا يشترط الأدكار) من
أي بقية التكبيرات بسبب لأن آخره رفع بعد سلام الإمام فليس الوقت وقت طويل ، وإذا عي
المفسد الذي أن عمل خلاف عند رفع الجارية فإن انتهى مؤذ الفحة أو كاس على عقب
فلا وجه لاجل من تأتي بالأدكار فصلا من الأذرع ، وكأنه من سمعه ويذكر الأصوات يذهب
عدم الفرق اه وهذا هو لأوجه

(قوله رحمه التحجب الخ)
أشهر هنا بطلت صلاته
بالتحجب شككثيرين نظير
مأمرة في نطق التبراه
وما ذكر معه مع ستواء
الجميع من حيث العذر
كما مر في سبعة (قوله
وحو) أي بالجملة
للتكبير وقوله بعد
ذلك وحو في الواحد
ومس في المسدود أي
بجملة للأدكار

وكذا جهن عسرية فيما يظهر فلا خلاف في معنى عدم صلاة عنه إلى أن قل : ووضع لشرح أن
الناسي يعتبر له التأخر بواحدة لاثنين وذكره شافعي في شرح مسجده وعشره مع الذي منه
وقال على ما اقتضاه كلامهم . ولا وجه لعدم السطآن مصداقاً لأنه وإن كان مخرجاً ، فإنه بجميع
الركعتين متصل صلاته فهذا أولى اه . ويمكن حرر المسائل على سبيل الفرة ، وحينئذ فلا اعتراض
(قوله ولو قدم على إمامه تكبيره) أي قصد بها تكبيره أركن أو أعان كان قصد بها التدكير
المحرد لم يتدر كما لو كبر الركن الثاني في الصلاة (قوله خلاف بعض المتأخرين) مراده حجج
(قوله وهو في الفحة ركعها) أي وهو اشعر بأن كبر الفحة فتجوز به غير كبر الإمامه أخرى
قبل متابعتها بطلت صلاته .

فرع — يجوز الاستحلاف في صلاة الجارية بشرطه من أنه ميم على مسج . أقول : وأصل
شرطه عدم طول الفصل (قوله ويكون متعللاً بعد) ويتبين أن يكون من العسر ما ورد
المأموم الموافق القراءة في الأولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية
فكبر الإمام قبل فرائعه منهما فتجوز لإمام أو أحد عليه (قوله وإطلاق الأصحاب) منهم عدم
الفرق (أي بين الرفع وعدمه في حرر الخلاف .

وعلى الأول سحب أن لا يقع احدا في يوم لتسوق ما فاته فإن رفعت لم يضر وإن حوت
عن القبلة، محذوف اسداء عند الصلاة لا يحتمل فيه ذلك وخبرة حاضرة لأنه يحتمل في اليوم
مالاتحاصل في الاستدعاء كره في المجموع وقصده أن موافق كالتسوق في ذلك، ولو أحرم على حجارة
يبنى بها وصلى عليها حار شرب أن لا يكون منسهما أكثر من ثمانية أراغ كما سألني وأن يكون
محداه لها كما عود مع الإمام على أن يكون ذلك في صلاة الجماعة ولا يضر المني بها كالأحرم
الإمام في سرر وخمسة إسان ومشي به فانه يجوز كما يجوز الصلاة حله وهو في سعية سائرة فانه
من العماد وغيره (وشرط) في صلاة الحارة (شروط) غيره من (الصلاة) كسر وطهارة
وسبيل لأنها تسمى صلاة وكاتب كغيرها من الصلوات، وهذا شرط آخر نأى عنه فمقتضى
لمس (لا الجماعة) ما يقع ولا شرط فيها كما يكون من سحب الحرام من « ما من رحيل
توب ليعود على حارته من رحيل لا شركون بالله شئت لا شفعهم الله فيه » وإعنا صلت
الصحة على الذي صلى لله عليه و- أفر دا كما رواه الشافعي قال الشافعي لعظم أمره وساقهم
في أن لا يتولى الصلاة عليه أحد. وقال غيره: لأنه لم يكن قد صلى إمام يوم القوم وهو يقدم واحد
في الصلاة لعارض مقاما في كل شيء وتعين للحلاقة ومعنى صلوا أفرادا. قال في الدقائق: أي جماعة
بعد حجاب وقد حضر عدول عليه صلى الله عليه وسلم فاداهم ثلاثون ألفا ومن ثلاثمائة ستون ألفا

(قوله وقال غيره لأنه
لم يكن قد تعين إمام الخ)
الظاهر أن الذي قاله هذا
المير علة للتأني الذي
ذكره الشافعي لأقول
مقابل له فتأمل (قوله
أي جماعات بعد جماعات)
لعل معناه أنهم كانوا
يجمعون جماعة بعد
جماعة لكن يصلي كل
واحد وحده من غير إمام
حق بلانم ماقبله فتأمل.

(قوله وعلى الأول سحب الخ) أي ولخص ذلك الذي في أمرهم بأحد من كان لم يفس من
أولى أمر ولا من سحب النادر من إمامهم من يحملون أداوا الخ من سحب لا أحد أمرهم بعدم
الحل اه (قوله لم يضر وإن حوت عن السيد) كان حج منه يرد ما سألني عن ثمانية أراغ
أو عن يد طائفة مصر في غير السجد (قوله شرط أن لا يكون الخ) قصده هه تحصيل ذلك
توفيقا لإمام ومفهومة أنه إذا ردت الصلاة على ذلك بعد الإحرام لم يضر وقد يشتركون حج
حذره ح- ف- ومشي به فانه إجماع أصلي وبعده وإن حوسب عن القبول ما يرد ما بينهما
على ثمانية أراغ أو على الخ (قوله أكثر من ثمانية أراغ) أي فيما وعليه ذلك في المسافة
هل يرد على ذلك أولا لا يضر لأن الأصل عدم المنع (قوله وأن يكون محداه لها) أن لا يتحول
عن السيد (قوله على أن يكون يديك) أي التور الخروج (قوله شروط غيرها الخ) سكب المصنف
عنه طلب من غير لأركان والشروط، قال حج ويظهر أنه كرهه وإن كل ما مر له أي القدوة
والصلاة ما سألني عنه هه أي نعم تحت بعضهم أنه يسر هه النظر للحجارة. وبعدهم النظر
عن السجود وحرص أحد من تحت الشافعي في الأعشى والصلى في جماعة وهذا هو الأوجه
وذلك أنها صلاة ه (قوله الحرام من رحيل) ذكرنا رحيل مثل (قوله فيقوم على حارته)
أي ش- ص- عليه (قوله لا شركون بالله شئت) يظهره وإن لم يكونوا عدولا وفصل الله واسع
(قوله قال الشافعي لعظم أمره الخ) قد نقل شكل معنى كلا الخواين ما عر أن لوى أولى ما مانتها
وقد كان بوى موجودا كعنه العباس رضي الله عنه وقد عاتب عن ذلك خمسة سجود - شافعي أن
عاده السجود حرت حقه من الإمام على أن يقرأوا على هذه العادة بالسنة صلى الله عليه وسلم
فاحسبوا إلى أن حارته إلى عين الإمام وفيه عر وقوله قد تعين ولعل وبه كعنه العباس إجماع يؤمهم
مع أن حوله حرم من أن يوجه أنه إمام فرب رب على ذلك فقه شافعي سم على سبعة

لأن مع كل واحد ملكين موت وقع في الإحياء من أنه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين من أصحابه من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم إلا ستة أحفظ في اثنين منهم قال السمرى بعد ثمان عشرين من المدينة وإلا فقد روى أبو زرعة المورى أنه مات عن مائة ألف وثمان مئة وعشرين من أصحابهم به صحة وروى عنه وسمع منه (و يسقط فرضها واحد) لحصول الفرض بصلاته ولأن الجماعة لا تشترط فيها فكذلك العدد كغيرها وشمل ذلك السمرى مع وجود الرجال لأنه من حجبهم وأنه صريح أن يكون إماما لهم وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام لأن السلام شرع في الأخص بالإعلام أن كلامهم سمع من الآخر وأمن منه وأمن الذي لا يصح خلاف صلاته (وقيل يجب) بسقوط فرضها (إنسان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) خبر لدخول «صلى الله عليه وسلم» على من قال لا إله إلا الله وفرض الجمع إنسان أو ثلاثة (وقيل) خمسة (أربعة) كما قيل وجوب ذلك العدد في حاملها من قبل أهل المدينة قد يتولد منه خبر أو التصديق في المجموع عن أصحاب توصي على الجهره عدد رائد على الشروع وقعت صلاته أجمع فرض كتابه (ولا يسقط) فرض صلاتها (بالنساء وهالك رجال في الأصح) أو رجل أو صلى عنه لأنه كان معهم ودعاؤه قرب من لحيته ولأن في ذلك استهانة بالنساء ولا وجه أن المراد بخصومه

(قوله ويستند فرضها واحد) وتخرى الواحد وإن لم يحفظ الجماعة ولا غيرها أو وقع سدره ووجود من حجبها فيما يظهر لأن المنصود وجود صلاة تحجب من حجب الحجب وقد حدث اه حجب وبقي ماله كان لا يحبس إلا الجماعة فقط هل الأولى أن كبره أو لأنه صر والأقرب من المعنى الأول فقيهما مقدم الأدعية

شرح — قال من إذا كان الميت في سعة مسمره عليه لا يصح الصلاة عنه كما لو كان الأمام في محل ميتة وبقي المأموم من مسمره من لم يكن مرة ولو احتج أو أحياها إلى سبع خروج الميت منه يجب الصلاة اه فأوردت عليه أنها إذا لم تكن مسمره كانت كسائر الردود بين الأمام والمأموم فصحب أن لا يصح الصلاة مع ذلك كما لا يصح الإهداء مع ذلك من صحة ذلك إسماع الصلاة على امرأة على تأويلها فمكة فكذلك البقي من شأن الإمام الظهور ومن شأن الميت السر اه فليتأمل جدا اه سمع على منهج وقول سمع ما لم تكن مسمره فمكة ماله كان بها شدة ولم يكن وهو ظاهر إن لم تكن السعلية على نجاسة أو يكن أسفلها نجسا والأوجب الحل وقسمه أنه لو كان الميت في بيت معلق عليه في غير المسجد وصلى عليه وهو خارج البيت الصبر وهو ظاهر تأويلهم منهم (قوله وأقرب الجمع) أي الذي دلت عليه التواتر في صواب الخ (قوله وهالك رجال) عباره شرح المبهمة وصلاهم وصلاة الصبيان مع الرجال أو بعدهم تقع نفلا لأن الفرض لا سوجه عليهم اه وكسب عليه سم قوله أو بعدهم قد يدل على إسماع صلاتهم وصلاة الصبيان قبل الرجال فراجع فيه لا بعد عدم الإسماع وقوله تقع فلا فصله أنهم لا يسمون الفرصة وأما رد وجه الفرض على النساء بعدم الرجال فيسمى أن يسمي الفرصة مساملا لأن قوله فصله أنهم لا يسمون الخ يختص أن يخرى في بينهم أيها ما قيل في صلاة الصبي الخمس يجمع عدم الوجوب فيها سكن فقدم في الشرح أنه لا بد من يتنهن الفرض ولو مع الرجال وإن وقعت صلاتهم بعد خلاف الصبي لا يحل عليه فيه الفرصة إذا صلى معهم كما تقدم بالهاتين أيضا ولعل الأخرى منهما أن النساء من حجب الحجب بخلافه

(قوله لأن مع كل واحد ملكين) ظاهر هذا أن الحجة على أن يكون في العمل فيراجع (قوله كالمات) له صحة وروى عنه وسمع منه (أي أما من ثبت له لصحة مجرد الاجتماع أو الرؤية فمن المعلوم أنهم أضعاف هذا العدد ما هو معلوم بالصروره من امتناع كون الناس اجتماعا به صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المستطيلة خصوصا مع أسفاره واتقالاته من المسلمين فأصر على هذا فالواحد ما يتعلق له أن يجمع سحر هذا العدد أو أكثر منه في العام الواحد ويخرج قوله مات عن مائة ألف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم عن سمع وروى فهم كثير أيضا فتدبر (قوله وأقل الجمع) إن أو ثلاثة فهو دليل لا قولين على التوريع

وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر والثاني سقط من
 لصحة صلاتهم وجماعتهم فالله نكس هناك ذكر أي ولا حتى فيما يتبعهم وحيت عنهم وسقط
 الرخص من وسن لمن جماعة كما في غيرها من العلوت قاله المصنف خلافا لما في العدة والخش
 كالمرأة لا قبل كيف لا يسقط المرد وهذا صبي عمر مع أنها مخاطبة به دونه لأن يقول قد يحجب
 الشخص شيء وتوقف فعليه على فعل شيء آخر لأنها لا يسقط عنه الشيء بفعل غيره ولا
 يخص به حيث فرض ولا يسقط عنه شيء وإي يجب عليهم أمره بها كما يجب على ولي الطفل
 أمره بصلاته وسجود كذا أفاده وبدرجته الله تعالى خلافا لما في المصنف في شرح إرشاده حيث
 ذهب إلى إخراج الصلوات مطلقا له بعدة توجهه حيث لا وقصة قولهم من خشي كالمرأة أنه
 يواضع معها سقط الرخص الصلاة كل منهما وهو ظاهر في صلاته دون صلاتها لاحتمال ذكوره
 كما مر وبذلك صرح من المصنف في شرح إرشاده فقال: وإن صلى سقط الفرض عنه وعن
 النساء، وإذا صلت المرأة سقط الرخص عن النساء، وما عن الخش ونسب المذهب يأتي ذلك أنه وهو
 كما قال المصنف بغير رخص (وعلى عبي العائ من البد) ولو في مسافة قريبة دون مسافة القصر
 وفي عمر جهة التيمم وحسب مسافته أنه صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي بالمسافة يوم
 موته بالحكمة ربه الذي وثق في رخصه مع، وب قيل بعض الأرض زويت له
 صلى الله عليه وسلم حتى آم أحب عنه ورحمهم أحدهم أنه وكان كذلك لنقل وكان أولى بالنقل
 من الصلاة لأنه معجزة والثاني أن رؤيه بن كات لأن إخراج الأرض تداخلت حتى صارت الحبشة
 باب المدينة لوح أن راء الصلوة أيضا ولم يقف وب كات لأن الله تعالى له بدراكا ولا سم على
 مذهب الخصم لأن البعد عن الميت عنده يجمع صحة الصلاة وب رآه وأيضا يجب أن يسقط صلاة
 الصلاة وقد أجمع كل من أحاز الصلاة على العائ من ذلك سقط فرضه كما أنه لا ما حكي عن
 (قوله وجود في محل الصلاة) أي محل الصلاة وما سب أنه يخرج السور فترتب منه أحاديث
 أي عن الواق حجب ومراعاة بما في من أن في ما سب في كلامه المصنف من قوله ولو كان الميت
 خارج السور الخ (قوله ولا حتى) وقع السؤال عما بعدت الخش في محل وفقدت الرجال هل
 تكفي في سقوط الفرض صلاة واحدة يجب صلاته جميع لاحتمال أن تمتنع ذكر فيه طر
 والظاهر أن في الفرض عند كوره وسببه قول المصنف الآتي دون صلاتها لاحتمال ذكوره الخ
 (قوله وب صلت المرأة سقط الرخص) أي ثم ثمن واليس أي يجب على خشي أو غيره من
 الرجل د حصر بعد الدين أن يصلي على الغير بعدة سقوط الصلاة بعد النساء لاحتمال ذكوره الخشي
 (قوله وعلى عبي العائ) من شمل الأنبياء فنحور صلاة العدة عنهم كما حور صلاة المحتور
 عليهم أم لا ويترق يسا وبين الصلاة على التبر فيه بلر والعائ لا حور أمين وب قال مر مذهب
 فرع - لو بعد الميت عن الصلي بأن كان على مسافة القصر فأكثرا مثلا لكن كان المصلي
 بهذه كالحاصر عنده كرامة له وهي صبح صلاته عليه من البعد لأنه عاب ولم يدبها لعبد
 ولا تصح مع ذلك لأنه يوق حكمه حصر بث عدته فيه حاصر بحر والمجبة عسدي الأول وإن
 أحب مر فورا بالثاني اه سم على مهجة ومراد الأنبياء الذين يكون المصلي من أهل فرصها وقت
 موتهم كسيد ما عيسى والخضر عليهما الصلاة والسلام - يقول - وقد يؤيد ما استوجهه سم صلاته
 صلى الله عليه وسلم ولصحافة عنه عبي الخش وإن رفع له حتى رآه في محله على القول به لأن ذلك لا يصبره
 حاصره (قوله وكان أوى ما قبل) أي يقفه ورويته إلسا

(قوله مع أنها مخاطبة به)
 أي في الجملة أخذا بما يأتي
 (قوله لا يقول قد يحجب
 الشخص شيء) وتوقف
 فعليه أي فعله المسقط للفرض
 ولا يأتي ما يأتي (قوله كما
 أفاده المصنف) يعني قوله وإي
 يجب عليهم أمره وإلا فلا
 قبله عبارة شرح الرخص
 (قوله سقط الرخص عن
 النساء) قصته أنهم
 محاسب مع وجود الخش
 ويعارضه قول المصنف
 لما قال لم يكن هناك
 ذكر أي ولا حتى فيما يتبعهم
 وحيت عنهم إذ مفهومه
 أنها مع وجوده لا يجب
 عليهم ولعل كلام شرح
 الإرشاد مبني على كلامه
 المتقدم على أنه قد يقال
 إن كان مبني على أنهم
 محاسب بغير رخص فليس
 يسقط الرخص عنهم حتى
 عن الخش وإن كن غير
 مخاطبات فلا وجه لقوله
 سقط الرخص عن النساء
 إلا أن يقال راعى احتمال
 الذكورة في حاله واحتمال
 لا يوثق في أخرى

ابن القطن، وظاهر أن محل القوس في حيث عم في الحضور في ذلك الأمر ويصح أنها لا يجوز
على العائت حتى يعلم أو يظن أنه قد عسى أي أو تم بشره، ثم لو عسى إليه على غيره بأن يرى
الصلاة عليه إن كان قد ظهر فلا وجه للصلاة كما هو أحد خيالي للأدري أما الحاضر باليد
وإن كثر فلا يصح عليه لتبصر الحضور وشبهه باعتناء على من استمع مع إمكان إحصاءه
فإن كان الميت خارج السور قرب منه فهو كدخوله في ركعتي عن صاحب التوقي وأقره أي
لأن الغالب أن القابر تحمل خارج السور، وحديثه من كان خارج السور إن كان أهله مع
بعضهم من بعض ثم يخرج الصلاة على من هو داخل السور، خارج ولا العكس وهو يعتبر
على من في البلد الحضور لحسن أو مرض لم يحد حوزة كنهه الأدري وحرم به أن أتى الله
في الخمس لأشهر قد علوا لمع تدبر دعاء إليه وفي معناه ما قيل في ذلك وأحق قهره
عن الناس والأوجه في القرى المتباعدة جدا كالتربية الواحدية ووصي على من مات
في يومه أو سنته ونهر في أوطار الأرض حر وإن يعرف غيرهم بل ليس ذلك الصلاة على
العائت حائره وبعضهم غير شرط (وكتب في دعائها) أي الصلاة (على ميت) وأخبره عن
العسل أو السليم عند وجود مسوعة فيودى من غير صلاة ثم الساجد وأرسل يديه قد
وحيث تتدبها عليه إن لم يكن ثم غيره ويصح على قبره لأنه لا يشترط صلاة عليه كما يؤخذ
من قوله (ونصح بعده) أي بعد الدين الإباح في حيز الصحاح بشرط أن لا يقدم على غير
كما سيأتي في مسائل المنور، ويستطاع العرض، انتهى على السر على الصحيح (ولأنه
تخصيص الصحة) أي صحة الصلاة على العائت والله - (من كان من أهل) ذاء (فرضها) وف
نوب) دون غيره لأن غيره مسجل وهذه لا بد من كونها ركعتي معناه لا بد من مرة أخرى
وقال في المجموع معناه أنه لا يجوز الانتداء بصورتها من غير حائزة بخلاف صلاة الشهر وفي
صورتها انتداء فلا بد من قولها ما قلوه ينتص صلاة الله مع روحها، والله من
مع صحتها،

(قوله لتبصر الحضور) لصحة أن اعتبر الميت وعدمها، حيث شق الحضور ولو في البلد لتكررها
وحيث لا يجوز خارج السور من نصح الله من على حج وقد عده قوله وهو بعد الخ
ومنه أنه يستعد في العبرة في صلاة واحدة برده صلاة كنههم من ضمن معناه
(قوله قرب منه) قال حج ويؤخذ حديثه أقرب منه إلى الميت منه في السمع وهو مسحة إن
أراده حد عوف لا أقرب (قوله وو صلى على من مات في يومه أو سنته الخ) هل يدخل من
في البلد معها وقد يقاس عدم الدخول لأنه لا يصح الصلاة عليه إلا مع حضوره من على مسحة
ويحده أحدنا مما مر له ما في شق الصلاة عليهم في شوره وإلا فمذهبهم أنه يجوز إفرادهم بالصلاة
عليهم مع عيشهم وشمول صلاته لهم أوى (قوله وبه يعيهم) وتضمن من ذلك أن يسوى الصلاة
على من نصح صلاته عليه من أموات المسلمين فيشمل من مات من يومه أو عيبره على ما في
ثم يمتنى أن يقول في الدعاء لهم ها اللهم من كان منهم محسودا في إحسانه ومن كان منهم مسك
يحاور عن سنته دون أن يقول اللهم من كان منهم محسودا في إحسانه ومن كان منهم مسك
محسودين ولا مسيئين.

(قوله قال الزركشي
لا تفعل مرة بعد أخرى)
هذا حين تقولهم إنها
لا بد من مرة في حد ذاته ولا
لو عرفت إلى هذا الحد لم
يصلح المحمول للتعليل
كما لا يخفى (قوله يؤتى
صورتها) بأن يردد
أربع ركعات على صورته
الصبر (قوله ثم قال يمكن
بما هو يقتضيه الخ) هذا
لا يثنى بعد حمله المارة

وأنه أعيدت وقعت بعد خلافه ليعصى ، وعنه عيسى من قومه إن الصلاة يدوم سكن مثله ،
 لا يستد على أنه يمكن ، يخوف عن ذلك بأن محل كلامهم إذا كان علم الطب لم يفتاتها وهما
 من كبدك بل الأمر خارج وهو امتياز هذه الصلاة عن غيرها وهو أنه لا يتنزل بها . أما لو صلى
 عنها من مصلح أو لا فانه يقع له فريضة وقد عرض ابن العماد كلام المجموع في قوله بخلاف
 الظاهر بأنه خطأ صريح فإن الظاهر لا يجوز للإنسان ابتداء فعله من غير سبب لأنه تعاطى عبادة
 لم يؤمر بها وهو حرام . والاسباب التي تؤدي بها الصبر ثلاثة : لأداء والتقصاء والإعادة وردة مولد
 رحمه الله تعالى أن مدله هو الخط الصريح لخصته في قوم كلامه مصداق وإما رد مقالته وقد في
 المجموع ويرى بها . وفيه اعتبار كونه من أهل أرض يوم الموت مع الكافر والمخلص يومئذ
 وهو كذا كما صرح به في معنى وهو صريح كلامه في ذلك . وعنه الموت يقتضي أنه يولد أو يلقى
 بعد الموت وقبل العمل به . والثواب خلافه لأنه لو لم يكن ثم غيره لزمته الصلاة إضافة
 وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانهم يأتون بل لوزال المانع بعد العمل أو بعد الصلاة عليه
 وأدرك زمانه لم يكن فيه الصلاة كان كذلك ، وحديثه في معنى القسط بمن كان من أهل أرضها
 وقد ورد من غير ما في ، وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر أبدا بالشرط الذي ذكرناه
 ولا يقيد بغيره ثم ورد منه أنه قبل بلانته ولا تمسحه ومقابل الأصح اختصاص ذلك بمن كان
 من أهل الأرض وقد ورد ، ثم كان وقد ورد غير ذلك في قوله . ومن كان وقته عمرا
 لا يصح صلته على ذنوبه وصح على الذي (ولا يلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على) في الأرض ، وكذا على قبر غيره من الأنبياء خير . لأن الله اليهود والنصارى المحسوا
 فيورثهم من بعده . وذلك ما كان أهلا للرضى وقد موصى . وتوحد من هذه الآية حوار
 الصلاة على من عصى الله عليه وسير بعد موته ودفع لمن كان من أهل أرضه ذلك الوقت ،
 وخرى . أنه بعض النسخ والوجه كما اقتضاه كلامهم . سمع فيه كبره . الله على أن عباده جميع
 لهم . أنه عليه فضل فله في عموم الأمر . الصلاة على أبيه وعلى موصيه حارجه
 منهم . وقد ورد في كشي في حادته . والثواب من عباده لمع الهوى عن الصلاة في قوله . لأن الله
 اليهود والنصارى

(قوله من الأمر خارج)
 وهو امتياز الخ (فيه)
 وقفة لا يحق على الله
 (قوله يوم الموت) أى
 وقته وكان الأولى التعبير
 به (قوله وهو كذلك)
 اختياره لهذا لا يلائم
 ما سيأتى له قريبا من
 القسط (قوله لأنه لو لم
 يكن ثم غيره لزمته)
 أى فصار عن صحته
 وإلا فالزوم أحسن من
 الصحة التي الكلام فيها
 (قوله الموت) أى
 وهو موصى .

(قوله ولو أعيد الخ) وقد مرارا ومثله ، وعبارة سمع على بهجة قوله ولو أعيدت يتجه أنه
 لا يتجدد حوار بعد ما مره وحده . ويؤيده أن المقصود بها الشفاعة والدعاء لا يعلم
 حصوله من غير مرة معينة بل لو علم حصوله بها أمكن أن يحصل بغيرها زيادة فليراجع (قوله
 وقبل العمل) ليس سببا بل وكذا بعده وقبل الدفن وسيأتى له (قوله وعم من ذلك حوار الصلاة
 على القبر) ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المنع من المسونة وعندها . وهى في المسونة مشكل للعلم
 تنحاة ماتحت للفت لعل للراد غير المسونة فليراجع على أن في غير المسونة يتحقق انقضاء
 عادة وعادة حكمه بالصدقة . به . إلا أن قيل إن هذا دوم وعثر نقصه لدعاء والشفاعة له
 مماثل . وبصرح بالجميع قول الشرح . ولا يفتيه بثلاثة أيام وقوله السابق . ولو صلى على من
 مات في يومه أو سنة وغيره في قصر . أرض حاز (قوله خير لمن الله اليهود الخ) قال السبوطى
 هو في اليهود وأصح وفي النصارى مشكل . به . منهم . يستص روجه . إلا أن يقال أن لهم أنبياء

[فرع] في بيان الأولى بالصلاة ، وقول الشارح إنه راد الترجمة به لقول الفصل فيه عا

اشتمل عليه كما قص ترجمة التعريف بفصل بقصر الفصل فيه دفع به ما قبله من رحمة بالفرع
مشكلة لأن المذكور فيه وهو ما من ثبوته الوى من فرعاً عنه قبله من كسرة الصلاة لأن الأصل
من متفرعاً على الصلاة و عكس أن ما هو مسرع عنه قبله لأن الصلاة بسدعي معصية وهو
يستدعي معرفة الأوصاف التي تقدم بها (أحد عشر الوى) في الترتيب المذكور ولو عبر وارت
(أوى) أى أحق (بامامها) أى الصلاة على إمام وواحدة (من الوى) وواحدة (أوى) أى
لغيره إذ هي حقه فلا بد وصده بامامها كإلزام ، وصورة من أن لا تكرر الوى أن سبلى
عليه عمر صلى ، وأن عمر وصى أن صلى عنه صهبت صلى ، وأن عائشة وصت أن صلى عنها
أنوهرية فصى . وأن ابن مسعود وصى أن صلى عليه ابنه فصى تحول على أن أولاده
أحاروا الوصية والتقديم بتدريج الوى من إمام مسجد من كسائر الأئمة وهو مذهب الأئمة
الثلاثة ، وقرئ بالحيد أن انصبود من الصلاة على خير من إمامه ، فلهذا وجده العرب أقرب إلى
الإحاطة لتأنيده وسكبر فله وعن الحنفى كما قال صاحب دعوى من الأئمة وبذلك قد عنيده
قطعا ، ويوجب الوى الأقرب أى ولا بد له كما أنه لم يأت في المجموع قسم الوى لا بعد
سواء أكتفت عنه بعد أم فرقة فلهذا المسمى (ببقية الأب) أو لأنه كما راد ابن مقرئ
أى حيث كان عائداً معذور في عهده كد قبل ، سكن انقبضت عائته أنه متى كان الأقرب
أهل الصلاة ،

غير رسل كالحوار بين ومسلم في قول أو اجمع في قوله "ديانهم" بآراء المجموع اليهود والنصارى ،
أو لراد الأئمة وكبر أساعهم ما كفى يذكر الأئمة ، ويؤيده رواية مسند "مور أئمتهم"
وصالحاتهم ، أو لراد بالاتحاد أعم من الاتحاد والاسع هليهود سدعوا والنصارى ، عوا (قوله
في بيان الأولى بالصلاة) أى وما سمع ذلك كعلمه من من استشهد حسب (قوله أى الأقرب)
هذا التفسير يقتضى تقدم دورى الأرحام على الإمام وسبقه ما أتى من سدس إمامه عنه ، فلهذا
أن يقال جرى هذا على ما راجحه الكمال لتدسى بعد الحوادث من أن الإمام لاحق له في الصلاة
على الميت وفيما يأتي على ما قاله الصيمرى ومضى ، وبما أن هذا ليس هو فى حقه ورت
تقدم على بعض أفراد الإمام يتأمل ومع ذلك لا يشمل تفسيره بما ذكره بعض وعنده (قوله
أى أحق) أى أولى وهو عدم غيره كره ه حج (قوله ولو أوصى بها) أى الميت (قوله
فلاستد وصته) أى لا يحب بعدها سكة أوى كما فى عن حج (قوله تحاروا الوصية) وهو
لأوى حشر لحظر الميت اه حج (قوله وبذلك عليه) أى أوالى عنه أى على الوى (قوله
ويوجب الوى الأقرب) ولو غيبة قريبة اه حج وهو معنى قوله سواء الخ (قوله قدّم على
الأبعد الخ) زاد حج ويعرف بيه وبين نظيره في السكاح أن الدصى فيه كولى آخر ولا كذلك
البعيد وهنا لاحق للوالى مع وجود أحد من الأقرب وانتقلت للأبعد اه وكس عنه سم قوله
وهنا لاحق الخ فيه نظر (قوله أنه متى كان الأقرب أهلاً للصلاة) أى بأنه متى كان قادراً ولا عدواً
ولا كافراً ولا عبداً مع حرّ قريب للميت بخلافه مع الأجنبي كما يأتي ولا صبيها ولا هات ولا مستد

فرع - (قوله دفع به
ما قبله من ترجمته بالفرع
مشكلة الخ) فيه نظر
إذ هو لا يدع الإشكال
المذكور إذ يقال عليه
فكان يعبر بفصل أو نحوه
ولمّا دفعه قوله الآتى
ويمكن أن يقال الخ ولك
أن يمنع الإشكال من
أصله يمنع الاشتراط الذى
ذكره المستشكل أحداً
من صبيهم في مصنفاتهم
حيث يترجمون بالفرع
ب هو من فروع الباب
أو الفصل وإن لم يكن
متفرعاً عن ما قبله ولا شك
أن ما ذكره المصنف في
هذا الفرع من فروع
ماتن أصل الصلاة وقد
قالوا الباب اسم للجملة
مختصة من العلم مشتملة
على فصول وفروع ومسانن ،
والفصل اسم للجملة مختصة
من العلم مشتملة على فروع
ومسانن غالباً فيهما .

عندم قدّم القتل كما مرّ في الفصل وقضية كلامهما تدخّر في اليأس عن هؤلاء لكن قدّمهم في
الاحتياط على الأخ للأثم وهو المعتمد، وأشعر سكوت المصنف عن الروح أنه لا مدخل له في الصلاة على
امرأة وهو كذلك بخلاف الفصل والتكفين والدفن ولا للمرأة أحداً وعن ذلك يدّعي واحد مع الروح
غير الأحب مع المرأة ذكر وإلا فالروح مقدّم على الأحب والمرأة تصلي وقتها بربّ الله كزوجة
هذا الأخير بعضهم وتسمّى الجوحريّ لأنّ زوجها أنه لاحق لمن في الإمامة إذا شرع بعبادته المجدّة
في صدارة الجسد على ما صرح به في الشامل وقد مرّ عن المصنف خلافه ويردّ ما ذكرنا وإن سلمنا
عدمه مشرّعاً عنها من جورّ لمن معها فإذ أردده قدّمه سواء أدرانه بربّ الله كزوجة أو نور الشبهة كما في
الرجال وتردّد الأدرعي في تقديم السيد على أقرب الرقيق الأحرار نصراً إلى أن يرقّ هو بضع
بالموت أولاً وقضية ما مرّ عن الرقي من رولته به قدّمهم عنه ومن الأدرعي أيضاً عن القتل أن
ويّ المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمّتها كالصلاة عليها أولاً لأنّ اندر في الصلاة على الشبهة
وليس في هذا ما يقتضي أن السيد مقدّم عليهم في الشبهة الأولى خلافاً في الإسعاد والشفقة من هذه
التردّد الأول (ولو احتجنا) أي ومن (في درجته) كسبي وأخوس وكل منهما صلّى بالإمامة
(فالأسن) في الإسلام (العدل أولى) من الأثمة وعجوه (على الصل) تنكس - الرّ الصلوات
لأنّ الفرض هنا الدعاء ودعاء الأسن أقرب إلى الإحابة من قول صلى الله عليه وسلم «إني الله سبحانه
أن يردّ دعوة ذي النبية في الإسلام» وأما سائر الصلوات فاحتجوا إلى الشبهة أنه يوقع الحوادث
فيها وقضية كلامهم تقديم الفقه على الأسن غير أدلة وهو ساهر والعيّة لا بدّ من لادّعاء لأن
محلهما في مقتركي في الفقه فكان دعاء الأسن أقرب خلافه ما كان الأسن ليس دعواه أنه

(قوله وأشعر سكوت المصنف عن الروح أنه لا مدخل له أي مع الأوصياء كما يعلم بما يأتي في قوله ولا للمرأة أي مطلقاً للمرأة لا خصوصاً الروح كما يعلم بما يأتي ويظهر من قوله مما يأتي وتقدم ترتيب الذكر أن الزوجة بعد إنشاء القرابة تقدم على الأجنبية نظراً لما ذكره في الزوج (قوله كالصلاة عليها) أي السيدة (قوله وقد قال صلى الله عليه وسلم رب الله يستحي الخ) في الاستدلال به تصور عن المتدعي إذ يخرج منه ما إذا لم يكن الأسن ذا شبهة

(قوله عدم تقدم القاتل) أي ولو خطأ أو فلا حق فيسأ على عدم إيمه (قوله كما مرّ) أي
وعدم ثم أن العدو لاحق له فيه وقد مرّ أنه لاحق في الإمامة (قوله ولا للمرأة نصيب) أي
بقصد كونه روحاً يذيل قوله لأنّ والمرأة تصلي وتقدم بربّ الله كزوجة (قوله ومن بربّ
الله كزوجة) يؤخّر عنه أن الروح تقدم على لا حسب كالأرواح وعدم عنها بعد الأحرار كما مرّ
الأحرار من الرجال على الروح (قوله وردّ هذا لأحرار) هو قوله وغيره أيضاً (قوله ويردّ
ما ذكر) أي من قوله وردّ هذا لأحرار بعضهم الخ (قوله ويردّ ما ذكر) أي من أن النساء
لاحق لمن في الإمامة (قوله وقضية ما نقل عن الرافعي الخ) معصود (قوله قدّمهم عنه) هو
المعصود وقدّم في الفصل عن سم على جميع عند قول المصنف أولى الرجال به أولاً بالصلاة
عليه ما مرّ، غير هل الأولى بأبي الرقيق فرسه أو سيده نه الأحرار استثنى لأنهم يستضع
والعقّة بهما يدلّ أن مؤبّد تعهده عنه ولا شك على ما ذكره لتدريج هذا لأن الكلام هو
في الصلاة وتمّ في الفصل والملاحظ بحسب لأنّ المدار هو سأل الشبهة والأحرار أشق من السيد
بخلافه ثم فإنّ الفصل من مؤبّد أحرار وهي على السيد ويؤيده ما مرّ في شرح عند قول المصنف
والدفعين بالقبره أفضل من أن الأوجه إجابة السيد في محلّ الفقه دون التمسك (قوله ويس في
هنا ما يقتضي الخ) أي وذلك لأنّ معاد هذا التردد مجرد ثبوت الحق وعدمه ولا يتم من ثبوت
الحق تقدمه على أقاربها الأحرار لو أجاز أنه إذا فقدت أحرارها الأحرار هل يقدم على الأحرار
ولا (قوله في المسئلة الأولى) هي قوله وتردّد الأدرعي (قوله واشتبه من هذه التردد الأول)
هو قوله من هو أولى بالصلاة على أمّتها والفرع عن أنه ليس للأمة أقارب أحرار.

لأنه م يشركه في شيء وأما الناس والبدع فلا حق لها في الإمامة ، وهو أسوى الناس في
النسب المعتبر قدمه ، إمامه في سائر السموات على الناس من حيث في محله ، ولو كان أحد من سويين
درجة روحا قدم وإن كان الآخر أس من حيث قدمه نص الويل في قولهم لا يدخل الروح مع
الأقارب محله عدم مشاركه في القربة فإن استويا في الصفات كلها وتنازعا أقرع كما في المجموع ،
ووصلني خبر من خرجت فرقة صح وفسد أنه قدم بمسؤول للفرقة من حيث قدمه في الأقارب
وبأن الأقارب العات على البعيد حاصر (ويتم الخبر البعيد) كتم حر (على البعد القرب)
كأن رقب ولو أنه وثن لأن إمامه ولده والخبر كمن فهو بها أبين ويقدم بروي القرب
على الحر الأحس ورقص السبع على الحر السبي لأنه مكلف فهو أحسن على سبيل الصلاة ولأن
الصلاة حقه مجمع على حواها خلافا حث السبي فله في المجموع وفسد أن القديم في لأحد
معتبر كما في القرب مما تقدم في سائر النصوص .

(قوله وله وراث الأقرب)
يعني على البعد
الحاضرين أي كما مر وحس
أن العات ليس بقديم

(قوله وأما الناس والبدع) أي مع وجود عدم أصلهم في الإمامة ، جميع قدم الأقارب كما هو
ظاهر ثم ظاهر إطلاقه في البدع أنه لا فرق فيه بين أن يكون بدعة أم لا وهو مخالف لما في
الشهادات من المعرفة سبها لأن كل واحد من البدع شئ يستحقه بدعيته أو جهل حاله أو
قويت الشبهة لعدمه على الدقة ويكون معه وبين الناس عموم من وجه لا فرق بين بدع
عن الناس في الشهادة وأما البدع السابق فمن سبقه في الدقة مثلا ، وقصة كلام الشيخ
أن من مك حله الرواية لأنه لا يتم عدمه حيث أسوا في القربة وهو قد تقدم عدمه عليه
م يكن محسنا (قوله في أسوا في القربة كلها) وما في فرع (وأي أن يقال أي وجوده
إن كان محسنا كتم عدمه في أسوا في القربة لأنه لو لم يكن محسنا من حيث له الترتيب لأحرم
عليه ذلك ، معنى وجوده في جمع ثم رأيت في شرح البحار أنكر ما في الصريح بالوجود وظاهره
ومعنى حله في كونه محسنا في أسوا في شرح هذا قول الشيخ في برائه وهو سراج أحوب
أن روحان أفرع مائة أي حله من حيث له الترتيب لأنه لا يتم تقدم أحدهما برجح من عدمه
مخرج من مر وقال حجج أفرع ، هما قطعا للبراع وقدمه وجود (أفرع أي على نحو الناس
رفع به رتب وهو منحه) قوله ولو صلى عمر من حيث فرقة صح (أي ولا يتم كما استقر به
حجج في شرح قوله محمد بن الوليد الخ) (قوله على البعد) أي وبكل حال حاصر (قوله)
وأن الأقارب العات) من وكذا ما ذكره علي مأمرا له قال سم نقلنا عن الشيخ عن والده بن
بأن الحاضر كسب من حيث عدمه فرع لو استدل بوجوب تقدم العات على البعيد بخلاف
ما إذا كان حاضرا أه هذا ما في الأسنى لكن متى في القرب أن حق العات الأقارب عائدا
كل أو حاصر قال شيخنا لم يأت وهو لعدم من وما ذكره لأسوى لا يعتد به كذا قرره
عليه من مر من خطه أه وهو موافق لما مر سراج في قوله يمكن لمعول عليه أنه من كان
الأقارب أهلا بمنازته فيه الاستدلال الخ ومختلف من أيضا عن الزياي (قوله ويقدم الحر البعيد
على البعد القرب) وعلى بعض أبيه ويسعى أن يتم في المنع أيا كثرها حر به وأن عدم
المعص البعد على الرقيق القرب (قوله مما تقدم في سائر النصوص) قد تضمني أنه في الأحاب
تقدم الأئمة على الناس وتمام في القرب خلافا

(وذهب) المتبلى استجاءا من إمام وسعد (عند رأس رحن) أي ذكر ولو صا
 (وعجزه) أي الأذى ووتد به وهي مسح المدين وضم الجيم ألبها للانعاج رواه
 الرمدي وحسنه ومثلها الخشي كما في المجموع ، والمعنى فيه محاولة سترها ولا يعد كما قاله
 الراشدي عن الأصححي محي هدد المتعصب في الصلاة على القبر بطرا الم كان قبل ، وهو حسن
 عملا بالسنة وإن استعده بركشي (ويحور على خاتر صلاة) وحدة صا أولنا لأن
 العرص منها للثناء والجمع فيه ممكن سواء كانوا ذكورا أم إناثا أم كورا وإناثا لأن من عمر صلى
 على تسع جئات رجال وساء جعل الرجال مما يليه والثناء ، من القيد ، ولحق أني داود بإسناد
 صحيح أن سعد بن العاصي رضي عني ريد من عمر بن الخطاب وأمه أم كنانة بنت عبد الله
 عنهم عليه السلام فيه وجهها ثم بنى الله وفي القوم نحو عباس من الصحابة فتناولوا هذه السنة ،
 وعلم من بعدهم بالحوار أن الأفضل في ذلك حذره سنة لأنه أكثر عملا وأجى مولا وإنما حذر
 لذلك سبيل خلاف للسوى نعم إن حتى حذر أو حذر ، حذر فالأصل جمع بل قد يكون وحدا
 ولو حصر بختار مرساة قوى الساسة أولى ذكره كان منه أولا .

(قوله عملا بالسنة)

عبارة شرح الروض عملا
 بالسنة في الأصل (قوله
 مولى السابقة قوى) أي
 يتقدمه بالصلاة على الكل
 كأنهم مدياني إذ الصورة
 أنها قام عليهم صلاة
 واحدة

(قوله وذهب المتبلى الخ) ولو حصر حل وثنى في باب واحد فهل رحن في لوفد رحن
 لأنه ثنوف أو الأثنى لأنها أحق بالسر أو لأن سره برحمة لأنه ثنوف حصة كل محسن
 وابن الثاني أقرب اه حج .

فرع — كيف يتف الإمام على الخ ، توجد بحسن ثل مع حيث شاء ويختصم به ،
 كل العصور رأس أومته في أن كثر أو عجز ارت أو مته حدة في لوفد أومن عجزها وقف حدة
 شاء وهو قريب ومما لم أره سم على مذهب (قوله وهو مسح العصى الخ) عبارة لمصاح
 والعجز من رحن وأمره مؤه ، وهو علم يذكرون وفيها أربع مع مسح العصى وضعها ومع
 كل واحد ضم الحزم وسكوها ، وأفسح ور رحن والجمع عجز والعجز من كل شيء مؤخره
 والعجز لمرأة خاصة وجمعها عجزت (قوله وتحوير على الخ) وهي تعدد الثواب لهم وله
 بعدد ما أولا فيه طر والأقرب الأول ، ومثله قل في التمدح لهم وتل ما درس عن خطه ما يصرح
 بذلك ، ثم رأيت له قيل قول الصنف وكره تخصيص الثمر الخ ما يصرح به أيضا (قوله صلاة
 واحدة) أورد عليه أن هدد مكررا مع قوله السابق وإن حصر مولى نواحي ، وعكس الخوف
 أن الصنف مختلف ، وذلك لأن ما ندم في صحة الآية ، ولا يرم من صاحبها الحوار بسبب صحة
 الصلاة في النار للصنوفة ، ومما هي في الحوار مع الصحة أو أن ماها ذكر بوطنة لما بعده من
 الإقراع وعنده (قوله ولحق أني داود) هو في مرساة الأول من تديم رجال حتى النساء ، وفيه
 زيادة فائدة ، وهي أن كثر يتم وإن كانت الأثنى أصلا له وأنه وقع بحضرة جمع من الصحابة
 وأثنوا عليه (قوله فتناولوا هذه السنة) أي في مقام النساء عليه (قوله لأنه أكثر عملا
 وأرجى قبولاً) صهره وإن قلت الجماعة (قوله بل قد يكون واحدا) أي بأن علم على
 بظنه ذلك .

أو معا أفرع بين ذؤولياء ولم يتقدموا بالصلاة قبل الإفراج كما في نظيره لوصوح المرق بينهما وهو
 في القديم ها ولانه لم يؤثر فيه إلا الإفراج بخلافه ثم طانه مجرد فضيلة القرب من الإمام فثرب
 فيه الصلوات القصية ، وثيقا فاستقدم ها بعدوت على كل من ذؤولياء حقه من الإمامة بالكلية
 بخلافه ثم طانه لا يعوت حتى الدفين من الصلاة لأنها على الشكل ، وإما قوت عليه القرب من
 الإمام فقط فمومع به هنا ، وهذا نظير ما سباني من عدم تقدم الأفضل بالصلاة عليه ، ويقتم
 للإمام الرجل ثم العبي ثم الخنثى ثم الأنثى ، فان كانوا رجلا أو ساء جعلوا بين يديه واحدا حنف
 واحد إلى جهة القبلة ليحاذي الجميع وقدم إليه فصلهم ، والمعر فيه الورع والخصل اربعة
 في الصلاة عليه ويملك على اطلاق كونه أقرب إلى رحمة الله تعالى لا لحرية لا تصح رفق بالموت ،
 و تقدم إلى الإمام الأسبق من الذكور والإناث وإن كان متأخر أقص . ثم إن سبق رجل أو صبي
 استمر أو أنثى ثم حضر ذكر ولو صبياً أخرت عنه ومثلها الخنثى ولو حضر خنثى معا أو منينين
 جعلوا صد عن عبه رأس كل منهم عند رجل الآخر لئلا يتقدم أي على ذكر (وبحكم) الصلاة
 (على الكافر) وو دقا لقوله تعالى - ولا تصل على أحد منهم مات أبدا - ولأن الكافر لا يحور
 بعدا له بالمعزة لقوله تعالى - إن الله لا يعزك أن يشرك به - (ولا تص عبه) على أحد

(قوله وهذا نظير ما سباني)
 انظر في أي محل يأتي
 (قوله فان كانوا رجلا)
 أي فقط وكذا قوله أو
 ساء (قوله ويتقدم إلى
 الإمام الأسبق من
 الذكور) أي إن كانوا
 كلهم ذكور وكذا يقع
 في الإناث كما هو ظاهر وين
 لم يتأت معه قوله ثم إن
 سبق رجل أو صبي الخ
 وهو غير بقوله ولو سبق الخ
 لكان واضحا .

(قوله أو معا أفرع بين ذؤولياء) أي من الممكن كل واحد من صلاته لنفسه (قوله وتقدم
 الإمام لرجل ثم العبي الخ) أي في جهة التسمية ويحاذي رأس رجل من عجزه ليرأه
 اس عند الخ (قوله جعلوا بين يديه واحدا حنف واحد) أي واحد من يديه متصفا على
 ثلاثمائة ذراع وقد رتت شئت فسمت فبحمل أيضا اشترط أن لا يبعد الأخير أريد من المسافة
 المذكورة ، وحمل أن يكون الحكم كما في الصلاة

فائدة - قال العراقي ويكون على عبه ه . أقول - وهو خلاف ما عليه عمل الناس
 فليست طن به ه سم على بهجة وسهره أنه لا فرق في الكيفية اسد كورة بين الرجل والمرأة .
 وسباني له في رة ما يحتاج هـ (قوله ويملك على اطلاق) عطف على اربعة فهو من عطف
 النصب على اسم التسمية ولعل اربعة والمفصلة على التلخ الخ (قوله وإن كان متأخر أقص)
 لو كان متأخر بقا كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام من يؤخره لأسبق فيه طار . ثم أت
 حج رد فيه في فوييه ومال ي أنه لا يؤخر . وقوله جعلوا صفا عن يمينه الخ هـ هو كلام
 الأصحاب ، وعن أن جهة اليمين أشرف ، ونفسه هذه العبارة أن يكون لأفضل في الرجل الله كرك
 جعله على يمين لصبي فتنص عند رأسه ويكون عليه على يمينه في جهة المعز - وهو خلاف عمل
 الناس . نعم مرأة وكذا الخنثى السة أن تقف عند عجزها فينبغي أن تكون جهة رأسها في جهة
 يمينه وهو ادو في لعمل الناس ، وحينئذ يسبح من ذلك أن معنى جعل الخنثى صفا عن اليمين أن
 تكون رجلا في عند رأس ذؤول وهكدا يثبت اه سم على مهبج (قوله أو أنثى ثم
 حضر ذكر) أي أو حتى لا احتمال ذكوريته (قوله لنوته تعالى - إن الله لا يعزك أن يشرك به -)
 فيه أن الدليل أحص من المتدعي ذؤ الآلة بما سم على عدم معزة الشرك ، وربما تبدل على
 معزة غيره لعموم قوله تعالى - ويعز ما دون ذلك من يشاء - وذلك يدل على حوار لعداء
 له بمعزة غير الشرك فال حجج ويظهر حل الدعاء لأطفال الكفار بالمعزة لأنه من أحكام لأحره ،
 بخلاف صورة الصلاة

من يحور وإن كان حرباً إذ لا مانع لأنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن مسعود أن يترك صفة
النبي وكان له ثمان وإمام يحل لأنه كرامة وتظهر وليس هو من أهلهما ، وسواء في حور
الغريب وعمره وإسلام وعمره ، وقول الشارح وصم في شرح لمذهب أبي تميم عمره في التقيين
يراد به وجوب العسل وحوازه فكما لا يحل على لسانه ونحوه لهم فالكتاب كذا ، وقوله وإلى العسل
التكفين والدفن في الجوارز : أي وضم إلى العسل التكفين ويمن في حور ، أم وحسبه
ميتاً (والأصح وجوب تكفين الذي ودفنه) في ميت ، هل لم يكن فعله حب لآمال
له ولم يكن ثم من مرمه عقه وفاء بدمه كما حب إطعمه وكسوه ، ومنه لعهد ولزم من دون
غير في والرمد في حور ، عمر ، الكلاب على حبسهما إذ لا حرمة لهما وقد ثبت لأمر ، يستدعي
بدر في التليق بهنهم هل هو ميتة أم لا ؟ أي الناس يريهما وهو الأولي ، ومقابل الأصح لا لأن
الدمية قد انتهت بالموء (ولو وجد عسو مسم عم موء) لا يسموه ولو كان حراً ، عسر أو شعراً
وتحقق انفصاله منه حال موته (صلى عليه) بعد طهره ، ويجب دفنه وستره عفة إن كان من
المؤرة ، على أن الواجب في التكفين سترها فقط على ما مر كذا في الشرح ، بعد دفنه من المأخرين

(قوله من يحور وإن كان حرباً) رد الجوارز ما في آخره ، ولتبادر منه أنه مباح ويحتمل
الكرامة وحلاف الأولى ومنعه أن يوارى بالعسل ، ومنه الوضوء الشرعي (قوله
ويظهر) عطش تفسر (قوله حيث لا مانع) أي هل كان به مال أو منس قدم على ميت لذل
ومعافاة أن ميت لذل مقدم عليه ، وقوله فعلمنا ، أي على ما سطرنا (قوله في التليق) هو
للشعر الذي مرس ، وعسارة الشعر والتليق التمسك ، قال يعني من أن يمسك الشعر
ويحوره ، يذكر ويرث ، وقال أبو عبيد هو الشعر المحدث المدة ، وهو والمدة مسر بالعديد (قوله
ولو وجد عسو مسم) قال الشيخ رحمه الله لو كان الحرة من دمي ، عباس وجوب كسبه ودفنه
وقوله بعد طهره لو لم يوجد ماء ، فإن كان العسو من النسيم كأوجه والدين عمة ، ولا فلا صائد
يعقد شرطها من الطهر كذا ظهر ووافق عليه م ر ، أقول ، ويرد عنه أنه إذا وجد الماء
مثلاً ويحتمل لا يسمى ذلك نجساً شرعياً فلا معنى له الأهم إلا أن يقال لما لم يكن عمره ، اكتفى به
فرع — إذا كان الحرة الموحود شعراً فهل يجب في دفنه أن يمس بها جميع زينة أو لا
لأن الشعر لا رائحة له فسكنى ما صوبه عن الاستحالة عنه ، وإن يمس رائحته لو كان هناك رائحة
فيه عسر ، ويحتمل أن شرط ذلك فيهم ، لأنه من ممي الدين شرعاً ، ما دون ذلك ليس هو
شرعياً مستعمل في راحة من شتره ذلك في ميت متى حب دون الشعر

فرع — هل المشيمة حرة من الدم أو من المولود حتى إذا مات أحدها عت انفصاله كان
لها حكم الحرة ، استحسن من الميت فيجب دفنها ولو وحلت وحدها وجب تجهيزها ، والصلاة علم
كقمة لأحراء أولاً لأنها لأحد من أحرار ، وأحد مسهما خصوصاً المولود فيه غير ثابت من أهله
على مسج . أقول : الظاهر أنه لا يجب فيها شيء ، وفيه على حج وهو يجب توجيئه حرة
لأنه من يحسن على الوضوء الذي يكون عليه وكان متصلاً بالأمه ووحلت بنفسه فيه عسر ، ولا
يبعد الوجوب (قوله سترها فقط على ما مر) قد يقتضي وجوب ثلاث لعانف للعسو لكن قوله
قبل ستره بحرقه فيهم أنه لا يجب ذلك ولكن يجب ستره وإن كان من غير المؤرة .

(قوله وكان له ثمان) هو
لأنه مجردة إذ لا دخل له
بما يحس به (قوله أراد به)
أي بالشتين

وهو شهر فيه أماره حياء وحبه فيه مساوى الصلاد أمهي فممتعة كما مر، فان صهر فيه أماره الحياه
فكالكبير ثم لمت إما شهيد أو غيره والشهيد إما شهيد الآخرة فقط وهو كل مقتول صلب
أو ميت سحو عض كاستسقى وغيره حياه ابن قيده بالأول أو طعن أو عرق أو غيره وإن عصى
ركوبه البحر أو غيره ككاهن الزركشي خلافاً لبيده، لادحة أو طوق ولو من حمى ربا قاسا على
ذلك وإن استنى أحسن ككورة في عرق سهاو بين من ركب البحر لشرب الخمر ومن سافر
كثيرة وأمره في ذلك أن قال إن كان الموت معصية كأن سميت في إيقاد الخمر فمات أو ركب
البحر وسر السيف في وقت لا سر فيه السيف فمات في مقتول له الشهادة للعصيان بالسيف استمر
للعصيان بالسيف وإن لم يكن السيف معصية حدثت الشهادة وإن قاربها معصية لأنه لا تلازم
بينهما وتثنى شرب العنة والكفر كما فيه رركشي بذلك الخبر فيه موقوف على ابن عباس

(قوله كاستسقى وغيره) من في شرح البحر أو المحدث وكتب عنه العلامة الشوري قال
شخصاً من عندنا في حديثه على في سماع أو حد وحديثهم للشهادة الصم يقتصر
عليه في كلامهم على ما في في غير ذلك كونه أنشأوا ذوجه حبه على ما إذا سمع نفسه لاسميه
لقد منه تأمناً اهـ . أقول: الأقرب أنه شهيد مطلقاً سواء زيد على الحد أو شروغ أم لا سمع نفسه أم لا
بذلك قاله شريفي واهـ . ومات أو مات بسبب الولادة من حمل الرنا أو نحوها لأن صور الشهادة
مستحضر في كونه مسموماً

فائدة - عند البيهقي في مضمونه لم يناد بالثبوت الشهادة من لاسميه سبعة واهـ
أول في سماعه وإرابط ولعلوه والصدق من شارحه وهو أن السمع والأيمن الذين يسمعون
الحديث ومن مات يوم الجمعة أو ليلتها ومن واطب على تبارك الملك في كل ليلة قال شارحه بعد أن
فرع من شرح كونه هؤلاء سبعة شهداء لاسميه ونفى خمسة قالو مرة الشهادة مع كونهم
مسنونين وهم نصف وياضون من مات مسنن أو عرق أو خدم أو صاحب أو جامع باسمهم أو حر
مذكر هـ . نحن رحمه الله لمضون ومذكر معه يسوا من الشهداء . كهم بالواحد منهم وتعدده
فما معنى كون أولئك السبعة شهداء وكون من عددهم في مراتبهم وما رددت الشهادة وقوله أو جامع
باسمهم من في سماعه ومات بالبراه تجمع، صم والكسرة من مات وفي سماعه ولا يزال أصم لأن
مات كبراهـ (قوله أو صم) وكذا من مات في سماعه وإن لم يسمع هـ . حيج وباهمه ويرى يمكن
من نوعه ينعون بين ش كان الطعن في الأصل أو لأف، وهو من غيرهم فان مساوى في شرح خدم
الصم عند قوله صلى الله عليه وسلم « إن أكثر شهداء أمي لأصحاب القرش » ما نصه أي
لذين يأتون السيد على الدرس ولا يحررون القرش و « يسمعون للعرى قال حكيم هؤلاء قوم
أضامت قوسهم إلى راسهم وشبهوا به عن لسانهم وسموا لده فإذا حصرهم الموت حدوداً بأنفسهم
صواعاً وندواهم لم يشر إلى خمسة على محسبهم ومن قد في معركة الشركيين سبيلاً فيدون مدبر
الشهداء لأن الشهداء يندوا أنفسهم - عة من سهاو وهؤلاء يندوا صوب العمر ثم قال . نسبه، عدد
من حد نص هذه لامة شهم يقصون على فرسهم وهم شهداء عبد الله اهـ وقوله في شرح الحديث
ولا يحررون الدرائس الخ يعني أنهم لا يارقون مشارفهم للسفر في تجارة ونحوها بل يلزمون المنزل
يتصرفون الدرو (قوله وإن استنى) أي مركبى (قوله فترق لم يحصل له الشهادة) ومعه مالو
صاد حية وهو يس حدق في صيدها ونحو أنها وإن إداة ككن حدها في صعه بخلاف الخادق فمهما
فاه شهيد لعدم نسبه في ذلك نصه

(قوله كاستسقى) مثال
للمحو وقوله خلافاً من
قيده بالأول يعني خلافاً
من قيد المطول الرفع في
الأحداث من مات عرض
« نحن المتصرف في
الإسهال وإن كانت عبارته
تقتصر عن ذلك .

وإن لم يتصور إباحة نكاحها له شرعا ويتعذر وصوله إليها . قال . وإلا فعشق الأُمرد معصية فكيف يحسن بها درجة الشهادة وهو ظاهر في عشق اختياري له مندوحة عن تركه وعنادي عليه . أما لو فرض حصول عشق اضطراري له بحيث لا مندوحة له عن تركه لم يمنع حصول الشهادة ، إذ لا معصية به حبيشة . وأما شهيد الدنيا فقط فلا يصلح ولا يصلي عليه وهو من قتل في قتل الكفار بسببه وقد علق من العسمة أو قتل مدبرا أو قاتل راء أو نحوه . وأما شهيدهما فهو من قتل كذلك لكن قاتل لتكوين كلمة الله هي العليا ، وحيث أطبق الفقهاء ان شهيد ، يصرف لأحد آخرس ، وحكمهما ما دكره عوبه (ولا يصلح الشهيد ولا يصلي عليه) أي بحرماني . صح « أنه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل أحد مدسهم بدمائهم ولم يصلهم ولم يصل عبيهم » ، وفي رواية ولم يصل يثنائه للفعول ، وروى أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا تقتلواهم فان كل حرج أو كالم أو دم سوح مسكا يوم القيامة » . وحكمة ذلك أيضا نثر الشهادة عليهم والتعظيم هم باستغفارهم عن ذنوب القوم ، وفي ذلك حث على الجهد الذي حدث القوس على حب البقاء في الدنيا اساق لخدمة عب ، وليس في ترك الصلاة على لأساء حث لأن مريضها لا تسأل بالا كتياب . وأما خبر « أنه صلى الله عليه وسلم حرج صلى على فلي أحد صلاته على المس » ، زاد البحري بعد ثمان سنين فالمراد كما في المجموع دعاهم كدعائه لليب والإجماع يدل له إذ لا يصلي عليه عندما وبعد الحداد لا يصلي على القبر بعد ثلثة أيام ، ثم عرف من هذا حكمه قوله (وهو) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه صابطه أنه كل (من مات) ولو امرأة أو رقيق أو غير مكاتب (في قتال الكفار) أو الكفار الواحد سو . أكانوا أهل حرب أم ردة أم دمة فصدرو قطع الطريق علينا ونحو ذلك ،

(قوله وهو ممن يتصور إباحة نكاحها له) وفي نسخة وإن لم يتصور إباحة نكاحها له شرعا ويتعذر وصوله إليها كعشق اُمرد وهي المعصية (قوله وهو ظاهر في عشق اختياري) قال سم على منهج بعد ما دكر ولعمد عند شيخنا زمني وغيره عدم السرق بين اُمرد وغيره حيث كان القرص العفة والنكاح بل قال ص وم ر وإن كان السب المؤدى إلى عشق لأُمرد اختياري حيث صار اضطرارا وعف وكتم ، والله أعلم ، ومعنى العفة : أن لا يكون في منه إذ احتنى به حصل بينهما فاحشة بل عزمه على أنه وإن حلاله لا تنع منه ذلك ، والنكاح أن لا يذكر مانه لأحد ولو محبوه (قوله وقد علق من العسمة) أي سرق (قوله فهو من قتل كذلك) أي في قتل الكفار (قوله أمر في قتل أحد مدسهم) أي وثب من استشهد عليهم من المسلمين كأهل بدر فظاهر أنه لم يشق منهم عنه غسل ولا عسمة ، ولعل حكمة ذلك أن الصحابة كانوا يتقربون بأمهم . وأما أحد فتنة ما حصل لاسمين فيها . باشره النبي صلى الله عليه وسلم فقتل (قوله فان كل حرج أو كالم) الظاهر أنه ثبت من الروى لأن النكاح هو الخرج (قوله إذ لا يصلي عليه) أي الشهيد (قوله وهو من مات ولو امرأة) وقع السؤال في الدرس عما لو كان مع المرأة وله صغير ومات بسب القتال هل يكون شهيدا أم لا . فثبت عنه أن الظاهر الثاني فليراجع لأنه لم يصدق عليه أنه مات في قتال الكفار منه من الظاهر من قولهم في قتال الكفار أنه تصدده ولو عسمة للمرأة أو نحوها (قوله فصدوا قطع الطريق علينا) احتراز به عما لو قتل واحد منهم مسلحا غيلة .

(شبهه) أي القتال سواء أئسده كافر أم عاد إسه شهيد أم ضاه سلاح مسلم حتى ثم تردى في وهدة ثم رفته دانه قتل أو قتل مسل باع - ما من أهل حرب كما شيد قتل الكفار أم قتل بعض أهل الحرب حال انهزامهم انهزاما كسما من نعمهم فكرو عيه فقتلوه فكذلك قتل في حال القتال أم قتل الكفار صرا ثم اكتف الحرب عنه ولا نعم سب مونه وإن لم يكن عليه أثر دم لأن الظاهر أن مونه بسب القتال كما جزما به ، وإعت لم يخرج ذلك على قوى الأصل واعتد لأن البدر الباهر بعض به وبرك الأصل كما لو رأينا ظبية نول في الماء فرأينا متغير فاه بحكم حدسه مع أن الأصل صفة له ، ثم أشار إلى الأول من أقسام الشهيد بتقديم . وهو شهيد الآخر قتل (في ما بعد) أي القتال تعراحة سطلع بموته معها وفيه حده مستتره فعد شهيد في الأخير ، وأصل برهان أم قصر لحربه بعد انتهاء القتال فاشبه بموته سب آخر وإعتي حاشيت في الراجح أنما لو غلب المال وحركة بخروج فيه حركة مدروج

(قوله قطع مونه معها)
قيد به لأنه محل الخلاف
(قوله وحركة لمخروج)
فيه حركة مدروج
عبر بقوله وفيه حياة
مستتره وقوله وتوقع
حياته عبر بقوله سطلع
بموته منها على طريق
اللف والشر واشتق
والحاصل أن المخرج
لم يكبر إما أن يكون
حركته حركة مدروج
فهو شهيد حرما وإما أن
تكون فيه حياة مستتره
ثم هذا إما أن يقتض مونه
من عراحة كأن فطلع
ثمؤوه فهو شهيد في الأخير
وإما أن لا يقتض مونه معها
لن توقع حياته فعد
شهيد حرما

(قوله شبهه) أي السب ، وقد عرفت أن الكفار محدثون حذرة يوصفون بها إلى قتل المسلمين فمحدثون مردد حب الأرض عتوبه بـ ردد هذا مر به اسمون أطبو البر فيه فخرجت من محلها وأهلك المسلمين .

فأند . قال من الأساس : لو كان المقتول في حرب الكفار عاصيا بالخروج فيه لعد عدو . قال والشعر أنه شهيد ، أما لو كان قاتلا حيث لا يجوز الفرار فالظاهر أنه ليس شهيد في أحكام الآخر كنه شهيد في أحكام المسلمين . وشال الكلاء على ذلك في جواب المسائل الخمسة ولينظر اه سم على بهجة في أثناء كلام .

فروع . قال في تعريف العباد : ودون حرى بلاد الإسلام فذل مسلمة فقله فهو شهيد قطع ، ولو لم يمس إلى صمد فقتل مسلم في حال القتال فذل شهيد . قال القاضي حسين اه سم على مخرج قال سم على حج في ماوا المسلمين أهل العدل كقوله وبوا واحدا من أسعة حال الحرب هل يكون شهيدا ؟ فيه نظر اه والأقرب أنه شهيد ، ثم رتب في سم على بهجة . فخرجت قد يؤخذ منه ذلك ، وعنده في البشري ويدخل في كلامه أي الحوى مالمو . شعر الحروب عدسا بعدد قتل واحد من العدو وحدا من عداه الذي مات في قتل الكفار بسبه ، وتضمن أن ينظر إلى القتال نفسه قاله الأدرعي ، وأقول : هذا الاحتمال يرده قولهم من أصابه سلاح مسلم حتى ولو عاد إليه سلاحه أو سلفه عن فرسه أو رعيه رايه لا مال ولا نص عليه . وفي أقسامه استعان الكفار ثم من وحدا من الأمة قتل واحد مما أهل يكون شهيدا صرا لا سماعهم ككفر أم لا فيه نظر ولأقرب الثاني مخرج ، ثم بدل بالنسب عن شرح . لسم الضرب خرج فسد ورده مالمو قتل واحد من الكفار وحدا من أهل العدس فانه يكون شهيد كما صرح به في الحدة . وعنده . ولو استعان الكفار علينا بمسلمين فقتلوا المستعان بهم شهيد لأن هذا قال كسر . ولا يلزم إلى خصوص القاتل أو استعان البعثة علينا كسر فقتلوا المستعان بهم شهيد . ون مقبول لعداه بقله في الخادم عن القتال ، والفرق بين هذه والواقعة بأن مقتله ليس في ذلك سم فكان فيه موجب للشهادة بخلاف هذه اه . وفي مالمو شئت في كون المقتول من هذه مسلم وكافر والأقرب أنه ليس شهيد (قوله ثم أصابه سلاح مسلم حتى) صاهره أنه لا يرقى في ذلك يعني أن يصعد ككراهية فله ولا مانع منه .

فشهيد حرمًا أو بوقعت حبيبه فليس شهيد حرمًا (أو) مات عدو (في غير العدة)
 له (غير شهيد في الأصح) لأنه فيمن مسلم فثبته يقتول في غير العدة . وقد عرفت أنها
 مات أي نكر الصديق رضي الله عنه بها عنه الله من بره و به يسكر عليها أحد . والثاني هو
 لأنه كالمقتول في معركة الكفار (وكذا) لو مات (في العمل لاسمه) أي سال كونه
 مرض أو جأفة أو قتله مسلم عمداً غير شهيد (على المذهب) لأن الأصل وجوب العس والصلاة
 عليه مخالفتهما إذا مات بسبب من أسباب الدل ترعب من منة مني من عدة على الأصل
 والشهيد فيمن عفى مقهور ، حتى يثبت أن الله ورسوله شهد به عليه وأنه مات وله شهيد
 قتله إذ يبعث وجرحه يتجردهم وأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيصرون روحه . وقد يره
 شهيد في وجه موته في قتال الكفار (ولو شهيد حب) أو حوّه كخائن وعصا (فالأصح
 أنه لا يغسل) كغيره « لأن حمله من برّه من يوم أحد وهو حب ، ولم يغسله النبي
 صلى الله عليه وسلم ، ومن : رأيت الملائكة تعلمه » . ولو كان واحداً لم يقطر إذ عذب وأذبح
 عن حدث فاستطاع بالشهادة كسب اسم حرم ، إذ لا قتال بغير الوحوب والتسليم وقد اتفق
 لأن وقت دناي . ومنه بل لأصح حصل لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجه بالموت ، وهذا
 الغسل كان وجب فيه ، وأجاب لأن من (و) الأصح أنه أي الشهاد (رأى) وجوب
 (بحسب غير الاسم) لتعلق بالشهادة وإن حصل سبب الشهادة كمن وجب غسل العنق وسوء
 في إزالته تدعى إلى إزالته منه وحاصل سببها أولاً لأنه من من أثر العادة . ويظهر أن المراد
 الجس العسر لعق عنه أنه دمه فحرم من به لإطلاق النبي عن غسل الشهيد ولأنه أثر
 عبادته . ويعلم بحكم بره الخوف من الضام مع أنه أثر عبادته لأنه لم يبق على عهده خلافه
 شأنه لو فرض أن غيره إزالته بعد إزالته حرم عليه ذلك ، وقد مررت بالإشارة لذلك في باب
 الوصوه . والثاني لأن لإطلاق النبي عن غسل الشهيد . فإن حصل اسم خاصه غير الاسم
 فهل لها حكمه لأنها من أثر الشهادة أو يترق أثر الشهادة له بالاسم فقط ولأن شواشه
 أحبته في كلامهم ما يشبه ذلك في وقت أقرب (وكس) الشهيد استحباب (في ثيابه لمصلحة
 باسم) لخبر حار أنه قال « رمى رجل سهم في صدره أو حشاه ثم دفن في يده كما هو وعين
 مع النبي صلى الله عليه وسلم » والمراد ثيابه التي مات فيها

(قوله) فإن حصل اسمها
 بحسب غير الاسم (يقسم
 حكم هذا في كلامه قريباً
 من غير تردد .

(قوله لأنه قتل مسلم) يؤخذ منه أنه وفاته كافر استعانوا به كان شهيداً وبه صريح حجج وقد تقدم
 ذلك عن الشري (قوله ولو كان واحداً سقط) قد عرفت هذه الملازمة اهـ سم على مهجة أي ويقال
 المدارعي محرّد عسره وإن لم يكن عصب (قوله الجس العسر لعق عنه) أي فهو فحرم إزالته
 إن أدب إلى إزالته الاسم (قوله إنما دمه) أي الخارج من مقتول معه خلاف الحاصل عليه
 من غيره فإنه رال كما هو صاهر أحدًا من قولهم في حكمة تسميه شهيداً لأن له شهيداً بقتله
 وهو دمه لأنه يبعث وجرحه يتجردهم (قوله لأنه لم يبق على عهده خلافه) تقدم ما يصرح بالفرق
 في قوله . وإن حصل سبب الشهادة الخ (قوله أن غيره إزالته) أي الخوف (قوله أو عرق
 بأن الشهيد له الخ) معتمد .

واعتيد نسبها عما وإن لم تكن مبطحة بالدم لكن المبطحة به أولى كما في المجموع ، والتقييد في كلام الصنف كأصله بالمبطحة لسان لأكل ، وعم مما يقرر عدم وجوب تكفيمه فيها كسائر الموتى وفارق العسل بإبقاء أثر الشهادة على البدن والصلاة عنه بإكرامه وإشعار باستعداده عن الدعاء (فإن لم يكن ثوبه سائعا) أي سيرا جميع بدنه (ثم) وجوبه ساء على أن يسوى العورة حق الميت لا يسقط باستقامته ، ولو أراد بعض الورثة رعاها وامتنع الباقرين أحجب امتنعون كما هو قصة كلامهم كما وفال بعضهم بكفيمه في ثوب وامتنع الباقرين ، وسن رعا آله الحرب عنه كدفع ، وكذا كل ما لا يعتاد بدنه للب عاب كحف وفروة وحة محنوة كسائر الموتى مع بهر أن محله حيث كان مملوكا له ورصى به نوارث اطلاق التصرف وإلا وجب لزعه .

(قوله واعتيد لنسبها) أي وبم تكن نسبها لأنه الشهادة ، وعليه فمحرم من الكفمين في الأبيض حيث لم يدرجه مقتضى خلافه (قوله وسن رعا آله الحرب) أي وبو فرض أنه بعد إرواء لا الذم به لورود الأمر به (قوله ما لا يعتاد بدنه ميت) المراد ما لا يعتاد التكفين فيه .

تم الجزء الثاني

ويبدأ

الجزء الثالث . وأوله فصل في دفن الميت وما يتعلق به

فهرس

الجزء الثاني

من

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيا

صفحة	حجوة
٢٥	باب شروط الصلاة
٢٧	من شروط الصلاة ستر العورة عن العيون
٢٩	سدن عورة الرجل والأمة في الصلاة
٣٠	ما عورة المرأة في الصلاة
٣١	شرط سائر العورة
٣٢	لأصح وحب التدين على فاقد الثوب
٣٣	للصلي سر بعض عورته سده في الأصح
٣٤	ما الذي يقتض من السوايق إذا لم يجد
٣٥	سائرا يكفيهما
٣٦	من شروط الصلاة الطهارة من الحدث
٣٧	ومنها مباحة المحس في الثوب والبدن
٣٨	والمكان
٣٩	لو اشتبه عليه طاهر وعس احتد
٤٠	فيهما للصلاة
٤١	لأصح صلاة ملاق بعض لباسه خاصة
٤٢	وإن لم يتحرك بحركته
٤٣	لو وصل عطشه محس من العطش لعقد
٤٤	الطاهر ثمعدور
٤٥	يعنى عن أثر عمل استجاره
٤٦	لو حمل مستحجرا بطلت صلاته في الأصح
٤٧	أن يحاص به
٤٨	من غير نحو كلب
٤٩	وصلى محس لم يمه وحب القضاء في العدد
٥٠	نص في ذكر بعض مطلات الصلاة
٥١	وسئها ومكروهاها
٥٢	تبطل الصلاة بالنطق بحرفين أو حرف مفهم
٥٣	الأصح أن السجح والسجك والسكاه
٥٤	والأنين والنفخ إن ظهر به حرفان بطلت
٥٥	وإلا فلا
٥٦	يعدر في اليسر عرفا من التسخن ونحوه للملحة
٥٧	لو أكره على الكلام ولو يسرا بعت
٥٨	في الأصهر
٥٩	لو نطق بضم الفرس قصد التهم إن
٦٠	قصد معه فزادة لم يطل وإلا بطلت
٦١	لا بطل الصلاة بالذكر والدعاء
٦٢	أن يحاص به

صحيفة

٤٤ لو سكت صويلا بلا عرض م سمن
صلاته في الأصح

س من به شيء في صلاته أن يسبح
ويصلي لمرة

٤٧ انكثرة والتاء بالعرف

٤٨ هل الصلاة ائونة الفاحشة لا الحركات
لحيته

٤٩ وهو الفعل متصل كعمده في الأصح
بصل الصلاة قبل لأكل لأن يكون
اسما أو فعلا

٥٠ سمن للصلى في حذر أو ساربه أو نحو
ذلك دفع لمرة

٥٢ الصحيح حرم المرور من البيت ومنه

٥٣ نكره لأعمال الصلاة وهي مكروهات
صلاة

٦٢ ما في سمن سجد السهو وحكامه

٦٧ يقول كركن الصلوة مثل عمده
الصلاة في الأصح

٦٩ الصور مستفدة من فهمه فلا تطل عمده
لا سجود لسهو

٧٠ لو سمن التشهد الأول قد كره بعد
استدائه لم يعد له الخ

٧٢ للأموم العود جماعة بعده في الأصح

٧٣ لو بدكر لصي التشهد الأول من اتصافه
عاد ويسجد لمسهو

٧٤ لو سمن فهو قد كره في سجود عمده

٧٥ وشك أصلي تلا أنه ربه في ركعة

٧٦ لأصح أنه يسجد وينال شكه وسلامه

٧٧ لو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر
على مشهور

٧٩ سهو الأموم حال قدوته يحمله إمامه

٨٠ سهو بعد سلامه لا يحمله الإمام

٨٥ الجديد أن محل سجود السهو بين تشهد
وسلامه

صحيفة

٨٧ ما في سجود التلاوة والشكر

٩٧ سجدة الشكر لا تدخل الصلاة وإنما

سمن لمخوم بعمه الخ

١٠٠ ما في صلاة النفل

١٠٢ صلاة النفل قسبان : قسم لا تسق فيه

الجماعة ، ومنه روي بالمرتب

١٠٧ ومنه نوتر إلا في نصف الثاني من رمضان

١١٢ ومنه الصحيح

١١٣ ومنه بحية المسجد

١١٧ لو فات النفل المؤقت نذر قصوه

في لأصهورود كرتواع من الفل الذي
لا شرع فيه الجماعة

١٢٠ القسم الذي تسق فيه الجماعة كالعيد
والكسوف والاستسقاء

١٢١ الأصح تفضيل ارانة على التراويح

وأن الجماعة تسق في التراويح

١٢٤ لا حصر للنفل المطلق

١٢٦ النفل المطلق بالليل أفضل منه بالنهار

١٢٧ سمن السجود ويكره قيام كل الليل دائما

١٢٨ كتاب صلاة الجماعة وأحكامها

١٢٩ الجماعة في المراتب عبرة جماعة مؤكدة

١٣٤ الأصح لمصوص أن الجماعة فرض

كفاية ، وقيل فرض عين

١٣٥ جماعة في مسجدا من المرأة والجنس أنصر

١٣٧ ما كثر جمعه أنصر ما قل جمعه

١٣٩ إدراك تسكيرة الإحرام مع الإمام فصية

١٤٠ الصحيح إدراك فصيلة الجماعة ما لم

يسلم الإمام

١٤١ سبب للإمام التحفيف مع فعل

الأيض والهيئات

١٤٢ كره للإمام التطوير بيلحق آخرون

١٤٤ يسق نصلي مكتوبه وحده وكذا

جماعة في الأصح إعادتها مع جماعة

١٥٠ الأصح أن يموى بشية الموضع
الأعداد المصححة لترك الجماعة

١٥٧ فصل في صحة الأئمة ومعلقها

١٦٧ من تصح القدوة به ومن لا تصح

١٧٠ لو بان إمامه امرأة أو كافراً وجبت
الإعادة ، إلا إن بان جنبا أو ذاكجاسة حفية

١٧٣ لو اقتدى بحسن من رجلا لم يستط
النقص في الأظهر

١٧٤ من الأولى بالإمامة

١٨٠ فصل في بعض شروط القدوة وكثير
من آدابها وبعض مكروهاتها

١٨٩ يكره وقوف المأموم فردا عن صف
من جلسته

١٩١ يشترط عم المأموم بانتقالات الإمام

١٩٢ لو كان الإمام والمأموم بفناء شرط أن
لا يريد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع

١٩٣ لا يصح في الحيولة الشرع لمطاروق
والهر المخرج إلى سباحة على الصحيح

١٩٨ يكره ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه
إلا الحاجة

١٩٩ لا يقوم من أراد الاقتداء حتى يفرغ
المؤذن من الإقامة

٢٠٠ فصل في بعض شروط القدوة أيضا

٢٠٣ لا يجب تعيين الإمام فان عينه وأخطأ
نظمت صلاته

٢٠٤ لا يشترط للإمام في عبر جماعة بية
الإمامة والجماعة

٢٠٦ من شروط صحة القدوة توافق نظم
صلاستها في الأفعال الناهرة

٢١١ إن احتلت صلاتهما في الأفعال لم
يصح الاقتداء على الصحيح

٢١٢ فصل في بعض شروط القدوة أيضا

٢١٥ لو تحلف المأموم عن الإمام تركه

فعلين من لم تكن عشر نظمت صلاته

٢١٨ لو لم يتم المأموم الصلوة بشيء بدعاء

الافساح مثلا فعدود في تحلفه بإمامها

٢٢١ لو سبق إمامه بالحرز لم تعتد صلاته

٢٢٣ فصل في روال الصدوق وإخاذه

وإدراكه المسوق الركعة وتول صلاته

وما ينفع ذلك

٢٢٦ لو تحرم مسرعة ثم وى القدوة في حلال

صلاته حار في لأشهر

٢٣١ لو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام

شهد في سنة

٢٣٤ الأصح أن من أدرك إمام في سجدة

لم تكرر بالاستقلال إمامها

٢٣٥ باب حكيمة صلاة المسافر

٢٣٦ إنما تقصر رباعية مؤداة في السفر

الطويل المساح

٢٣٨ من سافر من هذه سور فؤن سوره

مجاورة سور

٢٤٠ قول ستر ساكني الجبل مجاوره الحله

٢٤١ لو وى إمامة أربعة أيام توضع انقطع

سفره بوضوله لذلك الموضع

٢٤٥ فصل في شروط القصر وتوابعها

٢٤٩ لو كان لمقصده طريق من صومس وقصر

فذلك الطويل لمرص قصر وإلا فلا

٢٥١ من قصد سفرا وهو لا يسر ثم وى

رجوعه قطع سفره مجرد بسنه

٢٥٣ لو أنشأ سقرا مسحا م حله معصية ولا

ترخص له في الأصح

٢٥٤ من شروط القصر أن لا يقضى بعم

٢٥٧ من شروط القصر بية القصر أو

ما في معناه في الإجماع

تحيية

٢٦٠ فصل في الخلع بين الصلابين

٢٦٢ شروط جمع التقديم

٢٦٦ شروط جمع التأخير

٢٦٨ يجوز الجمع بالمثل تشبيهاً بشروط

٢٧٠ باب صلاة الجمعة

٢٨٣ شروط صحة الجمعة

٢٩٨ تصح الجمعة حبس العبد والنبى والمسافر

فى الأظهر

٢٩٩ الكلام على حقيق الجمعة وزكاتها

وشروطها ومستوناتها

٣١٧ فصل فى الأفعال المتبعة فى الجمعة

وغيرها وما يذكر معها

٣٢٣ ما يستلزم من يريد حضور الجمعة

٣٣٤ فصل فى بيان ما يحصل به إدراك الجمعة

وما لا تدرك به وجواز الاستخلاف

وعلمه وما يجوز للزحوم وما يمتنع

من ذلك

تحيية

٣٤٦ باب كيفية صلاة الخوف

٣٦١ فصل فيما يجوز منه لرحال وما لا يجوز

٣٧٦ باب صلاة العدين

٣٨٦ فصل فى التكبير المرسى ولقيد

٣٩١ باب صلاة الكسوفين

٤٠٤ باب صلاة لاستسقاء

٤١٨ باب فى حكم ترك الصلاة

٤٢٤ كتاب الحديث

٤٣٢ لا يجب نية الغسل العسل فى الأصح

٤٣٣ كيفية غسل الميت

٤٣٩ من يجوز له أن يباشر الغسل ومن

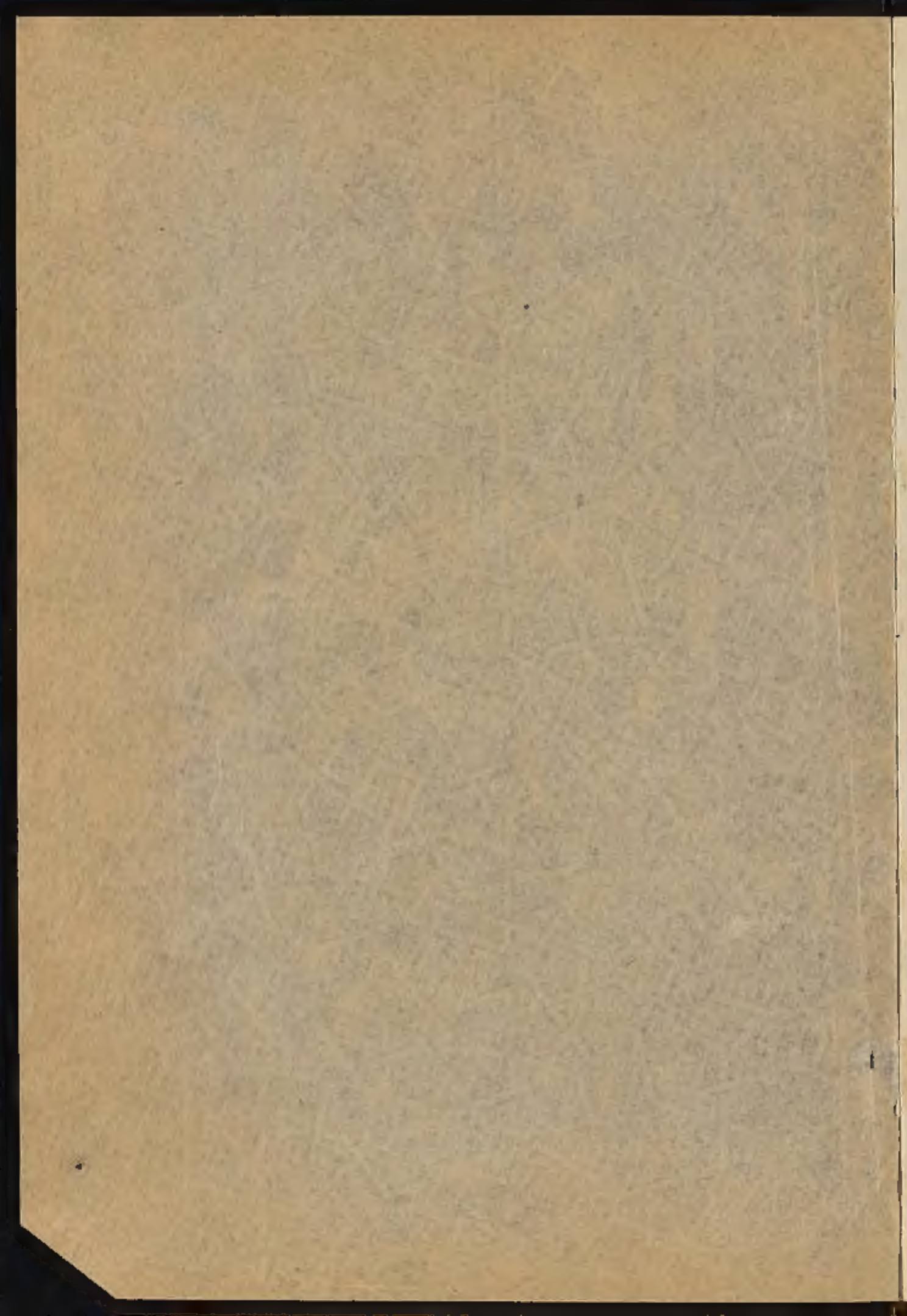
لا يجوز له

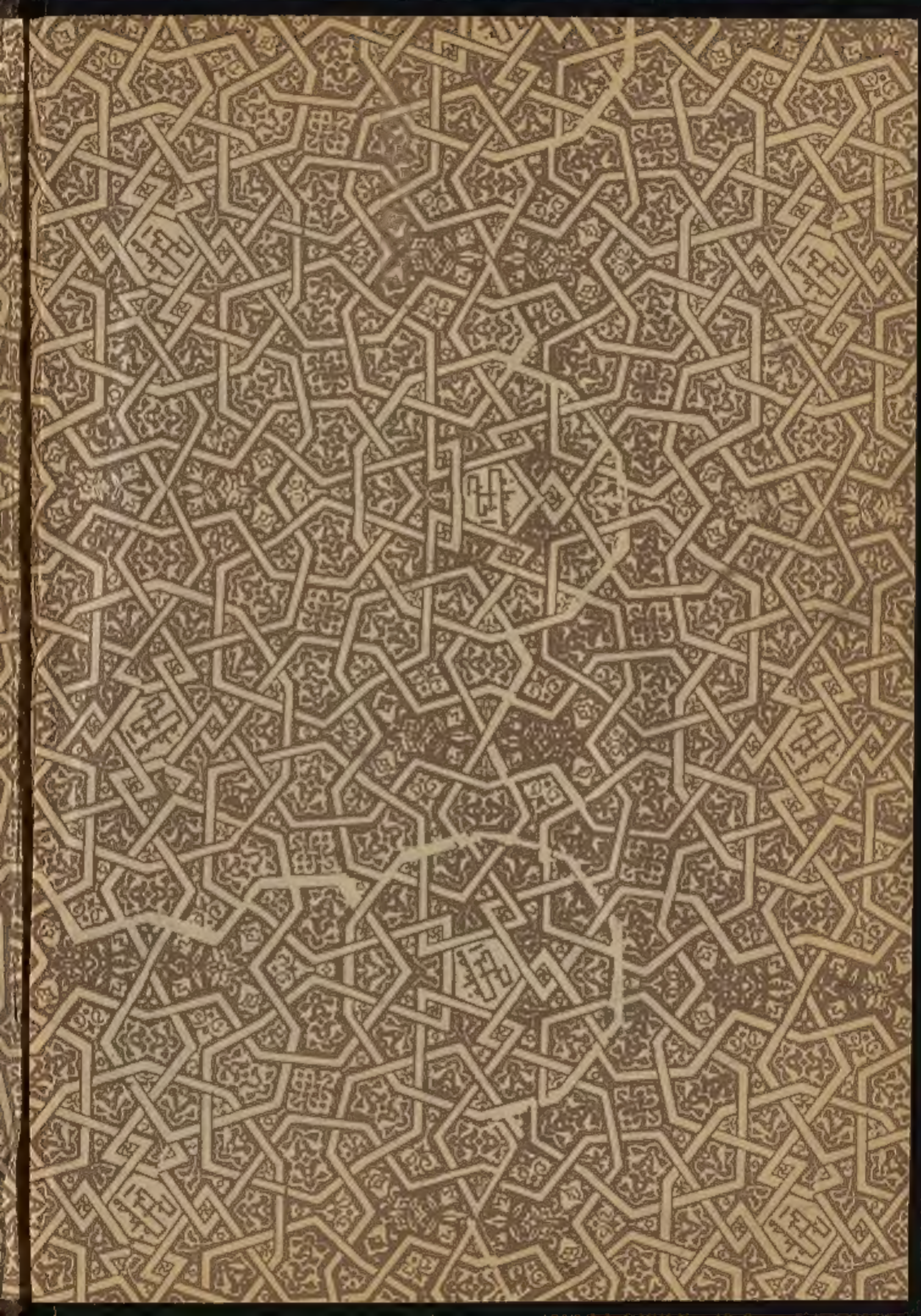
٤٤٦ فصل فى تكفين الميت وحمله وتوابعهما

٤٥٩ فصل فى الصلاة على الميت المسلم غير

الشهيد

٤٧٩ فرع فى بيان الأولى بالصلاة على الميت





COLUMBIA UNIVERSITY



0026815974

893.799
R145
v. 2

JUL 6 1961

199
15